





١١٠  
 في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٠  
 في مدينة القاهرة  
 في دار السلطنة  
 في مكتب الخزانة  
 في يد الخزانة

ادعوا الى سبغ قننه  
 و تصدقوا على الفقراء  
 في شهر رمضان

مكتوب في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٠  
 في مدينة القاهرة  
 في دار السلطنة  
 في مكتب الخزانة  
 في يد الخزانة

مكتوب في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٠  
 في مدينة القاهرة  
 في دار السلطنة  
 في مكتب الخزانة  
 في يد الخزانة

مكتوب في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٠  
 في مدينة القاهرة  
 في دار السلطنة  
 في مكتب الخزانة  
 في يد الخزانة



لائق الایات محمد رسول



الفصل الأول في سبيل القضاء ١٥	نصف الفصل ١٦	ما يكون حكماً للقاضي وما لا يكون ١٨	سبيل ١٩
سبيل ٢٠	القضاء يعلم ١٩	الرأي إلى القاضي ٢٠	نصف الفصل ٢٠
مثل شئ ٢١	الفصل الثاني في المجتهدين ٢٢	فمن يصح خصما ٢٥	نصف الفصل ٢٤
فيما يحدث بعد الدعوى قبل الحكم ٢٩	نصف الفصل ٢٩	دعوى الدين ٣٠	دعوى الارشاد ونحوه ٣١
الفصل الخامس في القضاء على الغائب ٣١	مسألة اثبات القوت على الغائب ٣٥	نصف الفصل ٣٥	نصف الفصل ٣٥
ما يشترط حضاره وما لا يشترط ٣٦	ما يشترط سبب وما لا يشترط ٣٧	الدعوى بسبب اقرار بسبب عفا ٤٣	دعوى الملك ٤٤
دعوى الارشاد والنسب ٤٤	الفصل السابع في تحديد العفا ٤٦	استثناء البناء ونحوه ٤٨	نصف الفصل ٤٨
نصف الفصل ٥٠	نصف الفصل ٥١	نصف الفصل ٥١	نصف الفصل ٥١

دعوى ٥٠	دعوى ٥١	دعوى ٥٢	دعوى ٥٣
الفصل التاسع في الاستدلال ٥٩	الفصل العاشر في الاستدلال ٦٢	الفصل الحادي عشر في الاستدلال ٦٣	الفصل الثاني عشر في الاستدلال ٦٤
نوع ٦٠	نوع ٦١	نوع ٦٢	نوع ٦٣
نوع ٦٤	نوع ٦٥	نوع ٦٦	نوع ٦٧
نوع ٦٨	نوع ٦٩	نوع ٧٠	نوع ٧١
نوع ٧٢	نوع ٧٣	نوع ٧٤	نوع ٧٥
نوع ٧٦	نوع ٧٧	نوع ٧٨	نوع ٧٩
نوع ٨٠	نوع ٨١	نوع ٨٢	نوع ٨٣
نوع ٨٤	نوع ٨٥	نوع ٨٦	نوع ٨٧
نوع ٨٨	نوع ٨٩	نوع ٩٠	نوع ٩١
نوع ٩٢	نوع ٩٣	نوع ٩٤	نوع ٩٥
نوع ٩٦	نوع ٩٧	نوع ٩٨	نوع ٩٩
نوع ١٠٠	نوع ١٠١	نوع ١٠٢	نوع ١٠٣







٢١٢ على الصبي وجانبه العنبي على	٢١٣ مغضب على العنقل	٢١٤ النسب والدلالة	٢١٥ بيان الغضب
٢١٥ جانبه الدواء	٢١٦ اجنبه على الدواء	٢١٩ ضمان الضرب	٢١٩ ما يحدث في الطرف
٢٢٠ ضمان فوق كوة	٢٢١ ما يحصل في روج	٢٢١ ما يحصل بالما	٢٢٢ ضمان خضر البشير
٢٢٣ ضمان الحصر	٢٢٣ استهلاك الشجر غيره	٢٢٣ غضب العفار	٢٢٤ فتح الكوة والكوة
٢٢٦ ما ينقطع بغير الكاش	٢٢٦ بيان المشي والضيبي	٢٢٨ الارتفاع بالنشر	٢٢٩ ضمان الامور
٢٢٩ ضمان الدلال	٢٣٠ ضمان الكل وعدمه	٢٣١ ضمان المودع وعدمه	٢٣٢ ضمان المودع كمال
٢٣٣ من يضمن بالذوق والين	٢٣٤ ما يصدق المودع والمال	٢٣٥ طلب المودع وما يصدق	٢٣٦ استعمال التوديع
٢٣٦ بحود التوديع	٢٣٦ ما يصدق المودع وما لا	٢٣٦ ضمان المينع وما يملكه	٢٣٩ اعارة الدواء

٢٣١ طلب العارة بغيره	٢٤١ ضمان الساحة	٢٤٢ ضمان المنهين	٢٤٣ ضمان الساحة
٢٤٤ روايتا جود بغيره	٢٤٥ مؤاينات الرد	٢٤٥ خالف من اوجب	٢٤٥ خالف في حمل كواب
٢٤٦ اختلاف المودع مع شجرة	٢٤٧ ضمان الكبار	٢٤٧ الانقضاء وجوبه	٢٤٨ ضمان الساحة
٢٤٨ ضمان الرعي ونحوه	٢٥٠ ضمان الحارس	٢٥١ ضمان الخمار	٢٥١ ضمان النساء
٢٥٣ ضمان الخياط	٢٥٣ ضمان الصباغ	٢٥٣ ضمان الصباغ	٢٥٣ ضمان الصباغ
٢٥٧ ضمان اجراح	٢٥٧ ضمان الطبيب الجراح	٢٥٨ ضمان الطحان والاربع	٢٥٩ ضمان السبغ
٢٥٩ ضمان التجار وضمان	٢٦٠ ضمان الوديعه وضمان	٢٦٠ نوع افرقها بغيره	٢٦١ الفصل في التوديع
٢٦٢ احكام الشاة والابا	٢٦٣ احكام الكفانية	٢٦٥ احكام السكران	٢٦٧ احكام الوكالات







باب السادس فيما يتعلق بالشيخ والعلم والعلماء ٣٦٥	باب السابع في الافراز بالكفر والضلال ٣٦٦	باب الثامن في كلام الفتنه واليوم الآخره ٣٦٨	باب التاسع فما يتعلق بالموت واحوال الآخرة ٣٧١
باب العاشر في العلم المتفرقة ٣٧١	اخاتمة في الفوائد الاولى في حكم صحبته ما يوجب الكفر ٣٧٢	الفائدة الثامنة فيما يكون الاما من الكافر وما لا ٣٧٥	الفائدة التاسعة في اصول عقائد اهل السنة وابجاءة علمهم ٣٧٧
باب الحادي عشر في العلم المتفرقة ٣٧١	باب الثاني عشر في العلم المتفرقة ٣٧٢	باب الثالث عشر في العلم المتفرقة ٣٧٣	باب الرابع عشر في العلم المتفرقة ٣٧٤
باب الخامس عشر في العلم المتفرقة ٣٧٥	باب السادس عشر في العلم المتفرقة ٣٧٦	باب السابع عشر في العلم المتفرقة ٣٧٧	باب الثامن عشر في العلم المتفرقة ٣٧٨
باب التاسع عشر في العلم المتفرقة ٣٧٩	باب العشرون في العلم المتفرقة ٣٨٠	باب الحادي والعشرون في العلم المتفرقة ٣٨١	باب الثاني والعشرون في العلم المتفرقة ٣٨٢
باب الثالث والعشرون في العلم المتفرقة ٣٨٣	باب الرابع والعشرون في العلم المتفرقة ٣٨٤	باب الخامس والعشرون في العلم المتفرقة ٣٨٥	باب السادس والعشرون في العلم المتفرقة ٣٨٦
باب السابع والعشرون في العلم المتفرقة ٣٨٧	باب الثامن والعشرون في العلم المتفرقة ٣٨٨	باب التاسع والعشرون في العلم المتفرقة ٣٨٩	باب الثلاثين في العلم المتفرقة ٣٩٠
باب الحادي والثلاثين في العلم المتفرقة ٣٩١	باب الثاني والثلاثين في العلم المتفرقة ٣٩٢	باب الثالث والثلاثين في العلم المتفرقة ٣٩٣	باب الرابع والثلاثين في العلم المتفرقة ٣٩٤
باب الخامس والثلاثين في العلم المتفرقة ٣٩٥	باب السادس والثلاثين في العلم المتفرقة ٣٩٦	باب السابع والثلاثين في العلم المتفرقة ٣٩٧	باب الثامن والثلاثين في العلم المتفرقة ٣٩٨
باب التاسع والثلاثين في العلم المتفرقة ٣٩٩	باب الأربعين في العلم المتفرقة ٤٠٠	باب الحادي والأربعين في العلم المتفرقة ٤٠١	باب الثاني والأربعين في العلم المتفرقة ٤٠٢
باب الثالث والأربعين في العلم المتفرقة ٤٠٣	باب الرابع والأربعين في العلم المتفرقة ٤٠٤	باب الخامس والأربعين في العلم المتفرقة ٤٠٥	باب السادس والأربعين في العلم المتفرقة ٤٠٦
باب السابع والأربعين في العلم المتفرقة ٤٠٧	باب الثامن والأربعين في العلم المتفرقة ٤٠٨	باب التاسع والأربعين في العلم المتفرقة ٤٠٩	باب الخمسين في العلم المتفرقة ٤١٠



سنة زيرك مالك مباح لغت شبره سر اولسه حاليا مال مزبور دن تصديق واكل  
ايتيمك جوازي شرعاً نوجده در الجواب بر كسبه دن قرض افيج الوجب  
اندرن خراجك كركدر بيرينه مشته افيج دن و بركك كركدر كنه ابوالسعود  
عفي

ما يكتب للنوم الصياح وبكاسهم  
اعوذ بكلمات اعد التامات التي ناموا بها اصحاب الكهف والرفيم  
اعد يتوفى الانفس حين موتها والتي لم تمت في منامها فيمك التي  
قضى عليها الموت ويرسل الاخرى الى اجل مسمى اللهم اني النوم  
والسكينة على حامل هذا الكتاب بالف الف لا حول ولا قوة  
الا بالله العلي العظيم  
نقل من جبهة الحيوان



هذا الكتاب من غرر الحاشية...  
...  
...

...  
...  
...  
...  
...

كتاب الفقه  
عبد الله بن محمد  
عبد الله بن محمد



**كتاب**  
**نور العين على جامع الفصولين**  
تأليف الامام العلامة محمد بن  
نساجي زاده تغه الله  
برحمته واسكنه جنة  
جنته بمنه وكرمه  
امين امين

Süleymaniye U. Kütüphanesi  
K. Hasan Hüsnî Ps.  
Y.  
Eski kayıtları 328









بسم الله الرحمن الرحيم اللهم اعانته وتوفيقه  
الحمد لله على توالي نواله والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وصحبه وال  
اجمعين **وبعد** فيقول العبد الحقير محمد الشيرازي بفساخي زاده  
حبل الله التقوى زاده وانا له مراده حين عاده ورحم جميع ابائه  
واسلافه وعالمهم بالايده والظافه لما اعتنيت بتبليغ علم الفروع باقتضا  
القضا الذي هو غير مطبوع الفيت كتاب جامع الفصولين انفع كتب  
الفتاوي للقضاة وراجع مساليل الدطوي والخصومات غير انه كثر فيه التكرير  
والاطناب وذكر غير المهمات في كل فصل وباب مع ما في بيان بعض المساليل من الخلل  
والخطب بحيث يتعسر فيه اخذ ما هو الصواب لاجل الحفظ والضبط  
خصوصا في فصل دعاوى الخارج وذي اليد حيث كثر وخير في ذكر  
مسائله خارجا عن الحد فاردت تنقيحه وتهذيبه فخذت في كل فصل مسكره  
وعزيبه وغيره في ذكر كثير من المساليل ترتيبه بنقل بعضها

بالقديم

بالقديم والتأخير عن مواضعها السابقة على ما يقتضيه كون المساليل جنبا  
وفصلا متناسبه متوافقه ثم اتي زدت في اكثر المواضع مساليل لم يباحث حجة  
لم تذكر في الاصل مع كونها لازمة ومهمة وكتبت بالحرة تمام اسمي الكتب التي  
نقلت عنها ولم ارمز اليه ليمتاز المزيد والمزيد عليه غير اني ذكرت بعض  
مسائله عن غير الكتب التي نقلت فيه عنها توبخا وتصحيحا ووقع خلط  
او حبط ضمنا او صريحا ثم اتي حررت من مواضع كثيرة مالا ح بالترجيح الجريجة  
الكسيرة من دفع اعتراضات صاحب الاصل على كلمات السلف ذي الشرف  
والفضل ومن بعض اشياء اقتضاها اقتضا عفا الاهتمامات على حسب اقتضا  
المقائات وبدلت ما ذكر فيه من فضل الفاظ الكفر لقلة مسائله وكون  
ترتيبه غير صواب برسالة لطيفة كنت حررتها سابقا في ذلك الباب بحيث  
يجاز في حسنها الالباب لكونها بالغة من مراتب الجمع والنفع اقتضاها اذ لم  
لاقتاد من المهمات صغيرة ولا كبيرة الا حصاها منزلة بالمول عقايد  
اصل السنة والجماعة بالسلوب مرغوب يشاق العقل سماعه وتقدمت  
في مجموع هذا الكتاب من جهدي ما يورث التقب وعملت في ترتيبه وتقدمت  
على من طبع لمحت ليصير بكثرة الفوائد والمهام وهل الاشكال والابهام  
لوي من اضله واحسن وحسن سوق الكلام والترتيب والنظام اعون على  
وجدان المرام والهيون فتسهيلا الامر على الحكام المتبذلين بفضل خصوصيات  
الانام **نظم** رجاء به العفو يوم التنا من الله ذي الفضل رب العباد **نثر**  
فيما يكون اقل كتابا مستنظا باحاديث من المساليل القضا لما كان حقا وصوابا  
**نظم** جعلته غدة لنفسه حين امسى رهين نفسي **نثر** وسببته نور العين  
في اصلاح جامع الفصولين **نظم** ان ربي ووقتي والهادي وعليه توكل واعتماد  
**الفصل الاول** في مساليل القضا والحكومة وما يتعلق بذلك وتفصيلها  
وما يصير به دار الاسلام دار الحرب مساليل تقلد القضا كيفية الاخذ  
باقوال ائمتنا الثلاثة الفتوى على قول ابي يوسف فيما يتعلق بالقضا احكام  
عدالة القاضي وفسقه صيرورة الامام اي السلطان اماما بالفسق قدر  
ما يجوز به الافتا والقضا معنى قاضيان في النار وقاض في الجنة انزال  
القاضي بتأخير الحكم وانه يعزب بذلك وما عجيبان بعض مساليل البقاء النظر  
القضا برشوة ارقضا القاضي وقبوله الهدية جواز تعليق الحكومة بشرط  
وتوقيفها بزمان اضافتها تقييدها بما كان اضافتها الي المستعجل جواز



استثنى بعض الخصومات وخصومة شخص معين وعدم كونه قاضيا في المشتكى  
 تعليل الحكم بين اثنين استخلاف الحاكم حال القضي المقلد سلطانا او قاضيا  
 حكم القاضي في شيء ليس في ولايته بيان الفاظ تكون حكما من القاضي وما لا  
 تكون العبرة للمدعي عليه لو تنازعنا فيما بين خصمان اليه ليس لقاضي العسكر  
 ولاية على غير الجندي محترف سرق العسكر جندي جواز حكم السلطان بنفسه  
 مسائل القول للسلطان عزل القاضي ولو بلايته القاضي لا يترك على القضا  
 اكثر من سنته كيلا يفسى العلم اسباب عزل القاضي لا ينعزل قبل سماع عزله  
 هل ينعزل نائبه بموته وبعزله عزل القاضي والوصي والوكيل انفسهم العزل  
 الحكمي للوكيل عزل الموكل وكيله في غيبة خصمه مسائل الموت موت  
 الموكل موت الوكيل موت الوصي مسائل قضا القاضي بعلمه مسائل يكون  
 الراي فيها للقاضي مسائل كيفية احضار الخصم وفيها الاعذار بالكسر وهو طلب  
 الاحضار والنجوم وهو تفويض الخصم المحتفي في داره والاعذار بالكسر وهو  
 الداء في بابه مسائل شئ في متفرقة وهي خصمان تباثما عند القاضي  
 ما يفعله القاضي بالمديون تعوير القاضي من قال له ارتشيت القاضي يأم  
 لواله على الصلح ويأم لوقاض مسئلة فاضط المالك المقتضي به خطا  
 او ظلم في مال القاضي شهدة على حكم وانكره القاضي لا يسمع للمدعي ان يشهد  
 بما اخبره القاضي **الفصل الثاني** في مسائل القضا في الجتهادات ودعوي  
 العقل بلا تسمية الفاعل وتفصيلها القضا في مجتهدين هل يجوز ينفذ  
 القضا بالفرقة ويحجر عن النفقة ويرد احد الزوجين الاخر بعيب خمسة وبطلان  
 طلاق مكروه وسكران وباسقاط العدة وبالفرقة فيمن حر واحد عبده ولم يعين  
 ثبات وبشهادة رجل وامرأتين في حد وقضا في احد دي المسائل الخمسة  
 ويجوز دهن المشاع ويجوز بيع المدير تعريف ضمان الخلاص وقضا بالعدالة  
 وضمان الدرك القضا في مجتهدين لا ينفذ لو اختلفا في جواز نفق القضا  
 ينفذ القضا على الغايب والغايب بلا خصم عنه ينفذ بلا ذكر اسم المدعي في الدعوى  
 وفي خلاف كل ما ذكر بعض مسائل ممتة لو قضى بها لم ينفذ مع انه مجتهدين  
 مسائل عدم تسمية الفاعل في ذكر الفعل فمنها عدم ذكر الموكل والوصي والقاضي  
 بيان مواضع اشتراط تسمية القاضي هل يشترط تسمية الفاعل في دعوى  
 الشهادة **الفصل الثالث** فيمن يصلح خصما لغيره ومن لا يصلح وفيمن  
 يشترط حضوره لسماع الدعوى ومن لا يشترط وتفصيل ذلك للسائق

فرد القاضي بعد عزله  
 لا يمين على القاضي هو

الدعوى

الدعوى على البايع وان خرج المبيع من يده لا يشترط حضوره الدارين لسماع بينة  
 واولا من المحبوس اذ لو لا خصم يطلقه القاضي بكفيل عدم اشتراط حضور  
 المحل اذا ادعى الفتن ما لا عدم اشتراط حضور امرأة وامنة فلا يثبتان في شهادة على  
 طلاقها وعناقها مواضع اشتراط حضور التركة وحضور المنقول شرط في اثباته  
 ما يحدث بعد الدعوى قبل الحكم وخصمه اخراج المدعي عليه المدعي به عزله  
 حيلة لاسقاط الدعوى **الفصل الرابع** في قيام بعض اهل الحق عن البعض  
 في الدعاوي والخصومات وتفصيل ذلك دعوي العيين دعوي الدين دعوي  
 الميراث الدعوى على الورثة اخذ الورثة خصم عن الميت فيما يستحق له عليه  
 واحد من خصم عن الميت في عين هو في يده هذا الوارث وفي الدين هو خصم  
 ولولم يكن في يده شئ من التركة **الفصل الخامس** في مسائل القضا على الغايب  
 وللغايب وتفصيلها هذا الحكم على وكيل ووصي حكم على الغايب والميت  
 الحكم على الغايب بلا وكيل عنه لم يجز غاب عن البلد او عن مجلس الحكم ولو حكم  
 نفذ في الامم ليس للقاضي نصب وكيل عن الغايب ولو نصب وحكم عليه  
 نفذ لا يحكم للغايب ايضا بلا وكيله فلو نصب عنه القاضي وكيل وانفذ  
 الخصومة بينهم جاز للقاضي ولاية في مال المفقود جبر الانسان على نفسه  
 لا تسع البيته على من ثبت وكالته او وصايته بحرق اقراره الحكم على المسخر لم  
 يجز وهو من نصبه القاضي وكيل عن المحتفي كان بعضهم يفتي بعدم نفاذ الحكم  
 على الغايب خوفا من هدم مذهبنا مسئلة الاعذار وهو النداء من جانب  
 القاضي على باب خصم مختلف جواز نصب وكيل عن محتفي ضرر الخصم حيل  
 دفع احتمالا لنكار الموكل بوكيله شرط انتصاب الحاضر خصما عن الغايب  
 عيبة الخصم بعد تينة او اقرار قبل الحكم عليه مسئلة الاعذار بالكسر  
 مسائل بعض الحيل على الغايب حيلة اثبات عتق عليه حيلة اثبات  
 دين عليه حيلة اثبات الحرية عليه حيلة اثبات رهن عليه مسائل  
 تصرف القاضي في مال مفقود وغايب للقاضي بسوطة يد في مال المفقود  
 ما ليس له في مال الغايب **الفصل السادس** في انواع الدعواوي وشروط  
 صحتها وفيما يسمع منها وما لا يسمع وتفصيل هذا مسائل ما يشترط  
 احضاره في مجلس الحكم وما لا يشترط تفصيل ما له عمل وموته مسائل  
 ما يشترط بيانه في الدعوى والشهادة وما لا يشترط الوصف في الاشياء  
 لغوي في البيع واليمين ظهور المشهود به على خلاف ما شهد واه ظهور المدعي

يط

رة



به خلاف ما ادعى به . دعوى قرض المكيل في غير بلد القرض . له اخذ قدر  
 ما اقترض رخصا وغلا . دعوى المثليات لا تقض بلا بيان السبب . ما يحتاج  
 بياحه في دعوى النقود . البيع يفسد بكساد الثمن . الفرق بين دعوى ثم بيع  
 قبض وبين ما لم يقبض . ما يشترط فيه بيان اعيان التركة ما يشترط فيه  
 بيان عدد الورثة . الفرق بين دعوى ملك عقار على ذي اليد وبين دعوى  
 شرايه منه . مسائل دعوى الاعيان والاموال بسبب الاقرار . ما يسمع  
 منها وما لا يسمع . دعوى المال بسبب حساب جرى بينهما لا تقض . مسائل  
 دعوى الملك واليد . التحليف على دعوى مجرد احدث اليد . الفرق بين شهادة  
 بالمعانية وشهادة على مجرد الاقرار . عدم قبول بيعة الشرا من غايب الا بعد  
 امور ثلاثة . مسائل دعوى الارث والنسب . ما يشترط ذكره فيها . ضابطة  
 لصحة دعوى النسب . ما يجوز الاقرار به من النسب . **الفصل السابع**  
 في تحديد العقار وهو الواه والشهادة عليه وما يتعلق به . ويناسبه وتفصيل  
 ذلك . شرط صحة التحديد في الدعوى والشهادة . تعريف الحقوق والرافق  
 كفايته ذكر حدود ثلاثة . ما يقع ذكره حدا فاصلا وما لا يقع . تعريف ارض  
 ميان دمي ولا بد من تحديد المشتكى وما يكتبه وقد عرف المتناقدان ذلك  
 فلفوا . مسائل الغلط في التحديد . طريق ظهور الغلط فيه سهلا وبوصف فظهر  
 خلافه . قول الشاهد رجعت او غلطت ونحوها ذكرها لا يحتاج اليه ولا ذكره  
 سواء . مسائل استئنا احد الخصمين او الشاهد التبع والزوايد . رجوع الشاهد  
 عن بعض ما شهد به . التبع كالمصرح . ما يكون اكذبا من المدعى لشهوده ومن الشاهد  
 لا تقسم وما لا يكون . مسائل احكام التبع والزوايد اذا قضى باصل ولم يعرف  
 حال زوايده دخلت تحت الحكم . دخول بنا وتجر تبعا ما لم يستثنيا صريحا  
 الفرق بين ملك ثبت ببيعة . الحكم بامنة ودابة حكم بولد هما بخلاف الاقرار  
 في البيع لا يدخل الولد تبعا بل ذكره . مسائل عدم التحديد ونحو ذلك منها  
 لو ادخل دلا في بياحه تلزمه القيمة . ومواضع قبول الشهادة بلا تحديد .  
 ودعوى دارا كتبت حدودها في المحضر وكذا الشهادة بها . وما لا كتب  
 في الصك . وثبوت شيء بشهادة فريوق على اصله وفريوق على حدوده **الفصل**  
**الناشر** في دعاوى خارجين وذي يدين وخارج مع ذي يد وتفصيل ذلك  
 هذا . مسائل دعوى الارث . مسائل دعوى الشرا . مسائل دعوى النكاح .  
 مسائل دعوى النتاج المستحق عليه لا يستحق على المستحق الا اذا ادعى

الاستحقاق

الاستحقاق من جهته او النتاج . مسائل دعوى الرهن . مسائل اجتماع بعض من  
 الانواع المذكورة . مسائل شتى منها . منها توقيت غيبته دابة ادعاهما .  
 قدر ما يثبت به سبق التاريخ . لامعة لاقرار البايغ لاحد منهما . لا ترجيح بكثرة  
 الشهود او اعدائهم . مسائل منرفة الخارج من ذي اليد ومهمة جدا .  
**الفصل التاسع** في الاشارة والنسبة والتعريف في الدعوى والشهادة  
 وتفصيل ذلك هذا . ما يشترط بياحه لصحة المحضر والتسجيل . يتحمل في التسجيل  
 ما لا يتحمل في المحضر . شهد واحد فقال اخر ان اشهد بمثل ما شهد هذا  
 قوله ما همجنين كواهي مبدعهم كانه اندر نسخة اشنت . مسائل ذكر الحد في الدعوى  
 والتحديد . مسائل الشهادة على النساء . لا تعتمد على اخبار متعاقدين  
 باسمهما ونفسهما **الفصل العاشر** في التناقض في الدعوى وفيما  
 يترا اي تناقضا وليس يتناقض في المتناقض في نسب وارث ومسائل  
 انواع الدفوع من احد الخصمين للاخر وتفصيل كل ذلك هذا . التناقض يمنع  
 الدعوى لنفسه ولغيره . التناقض ما يمنع اذا تضمن ابطال الحق لغيره . الملك  
 لا ينتفي بمجرد النفي . لو قال لا دعوى لي قبل زيد بطل دعواه الا في حادث بعده  
 قال لا بيته لي ثم برهن . قال لا دفع لي ثم اتى بالدفع . امكان التوفيق هل يكفي  
 في قبول التناقض . التناقض متحمل في دعوى العتق . التحليف يعتمد صحة الدعوى  
 يقبل عذر رومي ووارث ومتول بالتناقض للجمل . وكذا عذر المرأة في دعوى  
 طلاق بعد الخلع . والرقيق في دعوى عتق بعد الكتابة . اب ووصي ادعيا غنا  
 فاحشا بعد ان باعا . التناقض متحمل في دعوى هرة ونسب وطلاق . مسائل  
 التناقض في نسب وارث . تناقض الشفيع على نفسه لا يمنع صحة دعواه  
 سماع بيعة على شيء في حق ابطال حجة الخصم لا في حق ثبوت ذلك الشيء النسب  
 لا ينتفي بالنفي . المسائل التي تكون دفعا من احد الخصمين للاخر وما لا يكون  
 وفي حجة مهمة جدا وذكرها مسبوقة مرتبة انما هو من خصا بصر هذا الكتاب  
 بعون الله الملك الوهاب فليقتنم بها من احناف من اولي الابواب منها المسئلة  
 المحمديته وهي الدفع بدعوى وديعة واجارة ورهن واعارة وغصب ونزاع  
 ومساقاة . كيفية تحليف ذي اليد على دعوى الوديعة . نوع في الدفع  
 بدعوى الاقرار . محمود ما عدا النكاح فتعوله لو تعارض موجب ومسقط  
 يوضر المسقط . الدفع باقرار المدعي ان شهوده فسقه او كذبه ونحو ذلك .  
 نوع بالدفع في الانكار . قال اقررت ولكن ما اخذته . قال هذا خطي ولكن ليس

رعة



ليس على هذا المال بعدد ان لم يكن مصداقاً لمعنى ما وصفاً ونحوهما  
حجة عرفاء نوع في الدفع بدعوى بيع وشراء نوع في الدفع بدعوى ابراء واقالة  
نوع في الدفع بدعوى الكراه ودعوى طوع • بيعة الاكراه اول من بيعة الطوع •  
نوع في الدفع بدعوى الصلح • لا تشفع بيعة ايها بعد صلح عن انكار لا تشفع  
بيعة اقرار ايها الذين • كل صلح بعد صلح باطل • كل صلح ايها لشرا في الاول  
باطل • صلح ثمر شرا او باللعكس • نوع في الدفع بدعوى نكاح وهو يخلع  
نوع في انواع الدفع • الدعاوي من النساء عليهم • هل بيعة الطلاق  
اولى من بيعة النكاح او بالعكس الموت لا يدخل تحت الحكم وكذا يوم الموت  
نوع في نوع متفرقة من انواع شتى • فمنه الدفع من غير المدعى عليه لا يصح الا  
اذا كان احد الورثة وقيل تشفع من بايع ومكفول عنه • ومسائل بعض حيل  
الدفع • فمنها حيلة دعوى النكاح • حيلة دفع دعوى الرجوع في المنة  
حيلة دفع دعوى شرا شتى من فلاح • حيلة دفع دعوى ملك مطلق او نتاج  
حيلة دفع اثبات شئ انه له • حيلة دعوى اربث بعصوته • حيلة دفع  
امراة تطلب التفريق بعد مضي اجل العنين • مسائل دفع الدفع وهي مهمة  
لازمة الحفظ • فمنها كون في اليد خصماً بمجرد دعوى الغصب عليه • وهذا  
حيلة دفع دعوى الابداع • مسائل احوال الدفع واحكامه قبولاً وعدوماً  
ونحو ذلك • فمنها صحة الدفع ولو زاد على ذلك مراتب • صحته قبل قيام البيعة  
وبعد ها وقبل الحكم وبعده وقبل اذ دفع بالدفع يصح ما لم يظهر احتيال وتلبيس  
مواضع قبول الدفع بعد دفع الحكم ومواضع عدم قبوله • الشك يدفع الحكم ولا  
يرفعه • ما مال المدعى للامتنان بالدفع • شرط الامتنان لذلك • دعوى الدفع ليس  
بافترار المدعى ولا تقديراً للشهود • قال لا دفع في ثم اني به اوقاك لا بيعة في وظيف  
خصمه ثم برهن **الفصل الحادي عشر** في الاختلاف بين الدعوى والشهادة  
وفي اختلاف الشاهدين وما يتعلق بهما وتفصيل ذلك • يجب موافقة الشها  
معنى فقط • يجب توافق الشاهدين في المعنى • ولفظ لا يوجب اختلاف المعنى  
عند اي حقيفة • ادعى ملكا بسبب وشهدا بملك مطلق او بعكسه • المطلق  
اكثر من المقتدر • بطلان ثم بسبب ادعاء تناجا فشهدا بسبب • ادعى  
مطلقا فشهدا واحدا بطلان واخر بسبب او بعكسه • لا يضر تناقض الشاهد  
فيما لا يكلف بيانه • شهد واحد بمورخ واخر بطلاق • ادعى قبضا مورخا وشهدا  
بمطلق • القبض المطلق يحل على الحال • ادعى قبضا مطلقا وشهدا بمورخ • ادعى

انه له منذ سنة وشهدا انه له منذ عشر سنين او بعكسه • ادعى شرايه منذ شهر  
وشهدا انه شراه منذ سنة • ادعى شرا مورخا وشهدا بطلاق وبكسه • ادعى  
ملكاً مطلقاً مورخاً وشهدا بملك بلا تاريخ او بعكسه • ادعى شرا في اول امس  
فشهدا بشرايه في امس يقبل بخلاف النكاح • ادعى نكاحا بلا تاريخ وشهدا بمورخ  
وبكسه • الشهادة بنكاح مطلق • شهادة بانها منكوحته خالجا مطلق  
الملك • ادعى بيا بسبب فشهدا بطلاق • الفرق بين الدين والعين • ادعى  
دينا فشهدا بسببه في دعوى دين بسبب لو شهدا مطلقا • لا يضر في الشهادة  
ذكر السبب • مسائل الاسناد وهو ذكر كلة كان في الدعوى نحو كان هذا  
ملكى وفي شهادة نحو كان هذا ملك المدعى بلا تعرض لذكر الحال • فمنها في شهادة  
الدين على الميت هل يلزم ان يقول مات وعليه دين في شهادة بملك في الماضي  
ولم يتغير حال الحال بخلاف شهادة على يد في الماضي جاز اسناد الشهود لا المدعى  
مسائل متفرقة في اختلاف وبين الدعوى والشهادة منها • ادعى دينا وشهدا  
باقرار بالمال • شهد واحد بالمال والاخر باقراره به • في الدين يقبل مثل هذا  
الاختلاف لاني العين • شهد واحد بقرض والاخر باقراره به • نوع اخر في اختلاف  
الشاهدين في زمان ومكان وله صابطة ومهمة • شهد بقول محض واخر  
باقراره به يقبل لا لو في فعل محض • نوع اخر في مسائل متفرقة متعلقة باختلاف  
في الشهادة • وبين الدعوى والشهادة • فمنها شهد واحد به واخر ببراءة  
ادعى قلا فشهدا انه اقرب • او شهدا احدهما به والاخر باقراره به • ادعى اذ  
دينه فشهدا واحده والاخر باقراره به • بعض من مسائل الاختلاف في دعوى  
اذا اوابرا • ادعى كفالة وشهدا باقراره بها والاخر باقراره به • تفسير الفقار  
والضبيعة • الشهادة بايجاب شهادة يقبل **الفصل الثاني عشر**  
فيما تشفع فيه الشهادة بلا دعوى • وفي الشهادة بالتسامع • وفي الشهادة  
على النفي وتفصيل ذلك • الشهادة بطلاق وعق تقبل بلا دعوى في غيبة  
المرأة والامه لا الزوج والمولى • تزوج المرأة بسمع موت زوجها او طلاقه  
ثم بحجر موته • الشهادة بحجزة المصاهرة تقبل بلا دعوى • واختلف في  
الشهادة على رقف بلا دعوى • وهل يجلف فيما يقبل فيه الشهادة بلا دعوى  
**طريق ثبوت هلال رمضان وشوال** • عدم مواضع قبول الشها  
حسنة بلا دعوى • مسائل الشهادة بالتسامع والشهادة جوارها به في  
النسب والقضا والموت والدخول والمهر واصل الوقف لا شرايطه ولا بد



من بيان الموقوف عدم جواز التصريح بالتسليم في غير الوقف الفرق بين قولنا  
اشتهر عندنا وقولنا سمعناه من الناس مسائل الشهادة على النفي وهي لا تقبل  
لوقام على ثبات وفيها نفي تقبل ويقبل على النفي المتواتر بعض ما تقبل فيه  
الشهادة على النفي جاز ثبات شرط بينة ولو كان نفيها لوقامت على ثبات شيء  
حقيقة تقبل ولو في صورة النفي ولو على نفي شيء حقيقة نزل ولو في صورة الاتبات  
الشبهة معتبرة لاشبهة الشبهة بيان مدة التلوم في الارث **الفصل**  
**الثالث عشر** في دعوى الوقف والشهادة عليه وفيه مسائل متفرقة  
هي بالوقف متعلقة وتقتضي ذلك هذه القضا بالوقفية هل هو قضاء  
على كافة الناس يقتضي ضمان في غصب عقار الوقف ومناقضه هل تنضم الدعوى  
من الموقوف عليهم الصلح عن دعوى الوقفية وعز دعوى الوقف باع عقارا او  
شراي ثم ادعى انه وقف شهدا بوقف بلا بيان واقفه لو ذكروا الواقف الا ان  
بعض خصما يصح شهادته في الوقف ليس للقاضي ان يعمل بذكره فيه خطوط قضاة  
ماضيه اذا الخط مما يزور انما يحكم بالحجة وهو البينة او الاقرار لا الصك لو ح  
مضروب في خانة ينطق بوقفيته لا يقضي به احكام بما مشتلج في وقف من  
الادب اذ خيرة عقار الوقف تعتبر الزيادة عند الكل لا الموزاد واحد مما السام  
اولي لودعي بالزيادة يقتضي ضمان مانع الوقف وما لا يتم ومعد للغة اي  
يجب اجر المثل متولى لجر يدون اجر مثله لزمه تمامه وكذا ابا جرم منزل  
صغيرة شر المتولى شيئا للوقف شرايط جواز استبدال الوقف مسيلة  
بيع الوقف وقفه مسيلة دخول ولد البنت في الوقف على ولاد الاولاد  
العبارة في المحصول السنوي لوقت الحصاد الوظيفة صلة ام اجره وقف  
المنقول لم يجز الا في متعارف حكم وقف النقد على المسجد حكم وصته دار على  
المسجد يقتضي بسة في اجارة دار الوقف وثلاث سنين في ارضه طالب التولية  
لا يتولى كذلك القضا وقف بناء دون ارضه ما بطلت عليه مصالح الوقف  
شروط الواقف كنصر الشارع الا في مواضع ترتيب مصارف الوقف يذخر المتولى  
كل سنة ثلثا للتعمير ولا يقال انه لا حلفه اليه يتعين الاقفا في الوقف بالانق  
له **الفصل الرابع عشر** فيمن يشهد بشيء ثم ادعاه لنفسه او شهد به  
لغير الاول وفيه مسائل منها قضا الشاهد في شهادته وظلمة وجوهه ونحو ذلك  
وتفصيل ما ذكره هو هذا قال له اكتب لفلان خطا اقر او على كذا يكون اقرارا  
بره المدعى عليه ان الشاهد اقر انه ملكي لا يحلف الشاهد لو انكر اقراره قال

لا شهادة

لا شهادة في شهادته تقبل الجوع ان يقول كنت مبطلا في شهادتي ما عرف ثبوته  
قال لا تقبل بقاوه حتى يوجد للزيل شامد ذكر ما لا يحتاج اليه الحكم فظهر خلافه  
ما لا يحتاج اليه فذكر وتركه سواء مسيلة ايجاب القمان على الشاهد  
**الفصل الخامس عشر** في التحليف وما يتعلق به وفيه ما يصدق فيه  
بين اوبينة وفيه انواع الاول في المقدرة التحليف انما يجري في الدعوى  
الصحيحة انما يحلف في غير القول فيما جاز الحكم بنكول لا فيما لم يجز النوع الثاني  
في مواضع الحلف على البتات والحلف على العلم التحليف على فعل نفسه على البتات  
وعلى فعل غيره على العلم الا اذا كان شيئا يتصل به تخميني لا يحلف بتاتا فيما  
فيما يجب الحلف بتاتا لو حلفه القاضي على العلم لا يعتبر تكوله لو وجب على العلم  
تحلفه بتاتا سقط الحلف مسيلة يحلف فيها كالا المتخاصمين كذا ابراهيم  
تحلف كل الورثة تحليف احد الورثة مديون الميت كاف التحليف على فعل  
انما يكون على العلم اذا قال الحالف لا علم لي به اما اذا قال لي علم به تحلف بتاتا  
النوع الثالث في مواضع التحليف على الحاصل والتحليف على السبب المدعي  
عليه لو انكر السبب يحلف على السبب ولو قال ما علمي ما يدعيه يحلف على  
السبب قبل ينبغي ان يفوض هذا الى الراي القاضي ليحلف كيف ما لاه من  
المصلحة النوع الرابع فيما يجري في التحليف وما لا يجري في كل موضع لواقع  
لزمه فاذا انكر تحلف الا في مثلث البينة تجري في الاستحلاف دون الحلف يقتضي  
بقولها انه يحلف فيما عدي حدوده وانما المتأخرون اذ هذا هو المدعى  
عليه تمنعنا اما لو مظلوم ما يفتي بقول ابي حنيفة انه لا يحلف في نكاح ورجعة  
واستيفلا دورق ونسب وولاد والنفي في الالا ان لم يدع المدعي مع هذه  
الاشياء ما لا يملكه الوادع يحلف وفاقا النوع الخامس في مسائل متفرقة متعلقة  
باليمن لو اراد اخذ قيمته عينه من غاصب باع يحلف ولو اراد اخذ العين  
يدعي على المشتري دعوى العين على غير ذي اليد لا تشفع التحليف عند غير  
القاضي لا يعتبر وكذا النكول لو حكم القاضي بنكوله عند مرة واحدة جاز  
عرض عليه اليمن ثلاث مرات فابي فقال قبل الحكم حلف استعمل بعد  
النكول يمهل ولو حكم جاز النكول حقيقي وحكمي عبد وصبي ما دونان يحلفا  
برهن ان المدعي حلفني عند قاض بله كذا يقبل ولو لا بينة له يحلف المدعي  
تسليم الدين الى الوكيل في غير مجلس الحكم لا يصح تحليف المخبر بخبره بالبلوغ  
وتحليف الشفيع من حلفي لا يملك استيفاءه حاله ان انشا لا يصدق



بلا مينة في كل موضع. ادعى انه اقرب كاذبا يخلف عند ابي يوسف وبديق وقيل يقول  
الى القاضي. ادعى التولية في بيعه فله تخلف خصمه. اربعة اشيا يخلف القاضي  
فيها الخصم بلا طلب المدعي. الاجماع على تخلف مدعي دين على الميت بلا طلب وارثه  
ووصيته. وكيل ووصي ومتول واب صغير فيستخلف ولا يخلف الا وكيل يبيع او خصمه  
في رد بيعه. لا يخلف الشاهد ولا مدعي على كذب شهوده. تخلف المدعي والشاهد  
امر منسوخ باطل وفي قول ضعيف جواز تخلف الشهود. جاز التخليف بطلاق وغياب  
لوالح الخصم لكن لا يحكم بنكوله ولو حكم لا ينفذه. في دعوى اشيا مختلفة. يجمع القاضي  
للكل ويخلفه عليه مرة. لو انكر خطبه لا يخلفه عليه لا تخلف على عتق العتيد  
بلا دعوى. واختلف في طلاق وعتق انه بلا دعوى. انكر وكالته او وصايته لا يخلف  
وبعض مسا بل ما لا يخلف منه تحفظ. المستحق عليه تخلف المستحق. القول  
في كل امانة للامين مع اليمين والبيته بيته. لقيل بيته لا يمينه على الا  
كل امين ادعى ابطال الامانة الى ربها يصدق الا في مشيئة. القاضي لو خلف  
الخصم بلا طلب المدعي يخلف المدعي ثانيا. البيته حجة من حيث الظاهر لا يمين  
في الحد وكلها. السارق يخلف لاجل المال. لو اراد المدعي اخذ المال لا القطع.  
يستخلف في الحدود اذا تضمن حقا كتعليق عتق عبده بالزنا يخلف في التعزير.  
لا تخلف على حق مجهول الا في ستة مواضع **الفصل السادس عشر**  
في الاستحقاق والغرور وما يتعلق بهما من احوال الزوايد في الاستحقاق ونحو ذلك  
وتفصيل ما ذكره. شرائط الرجوع بالزور اربعة امور. الاستحقاق نوعان  
مبطل للملك وبينهما فرق. الحكم بحرية الاصل حكم على كافة الناس. وكذا العتق  
وفروعه. الحكم في ملك مورث. حكم على كافة من وقت التاريخ لا قبله. القضا  
يعتق في ملك مورث قضا على كافة الناس من وقت التاريخ لا قبله. البيع متى  
ينفسخ في استحقاق والمبيع. استحقاقه باقرار المشتري ونكوله. بطلان الرجم  
بالحكم. شرائط صحة دعوى استحقاق المبيع من المشتري على بايعه. صلح المستحق  
عليه من بايعه. العلم بالاستحقاق لا يمنع الرجوع قوله بطلان شرط مبغوض  
كه عا دفتت هل يحتاج الى النية على الرجوعات والاستحقاق الاول. وعد  
بدفع الثمن بلا اقرار واستحقاق لا يحكم بسجل الاستحقاق بشهادة انه كتاب  
كذا بل بشهادة على مضمونه وكذا كل ما سوى ثقل شهادة ووكالة. حكم الاستحقاق  
من يد مستاجر ومودع وغاصب. لو استحق مودع او غاصب فللمالك ان  
يدعي على المستحق. اراد المشتري الرجوع فقال بايعه في دفع. استحق من يد

يغا

مستجير

مستجير ومودع ومن مستاجر ومودع بعد هلاك المبيع وقبله. يقضي المستحق  
ولو من تاريخ غيبة الدابة من تاريخ ملك البايع. امر المشتري بايعه عن عهدة  
الاستحقاق. المشتري يرجع على بايعه. ولو اقران شهود المستحق شهدوا  
بزور. وصل العين الى المشتري بعد الاستحقاق هل يلزم رده على بايعه.  
اذا اجتمع البيته والاقرار فيها يقضي. هل يرجع الواهب على بايعه. كيف  
يخلف المستحق عليه المستحق. كفل بئس مبيع فاستحق من المشتري. ظهر المبيع  
حرا وقد مات بايعه مغلوسا وبايع الميت حاضر. وكيل غاب ولا يدري  
مكانه يطلب من موكله. المستحق ان يدعي على البايع وان خرج المبيع عن يده  
مسائل الرجوع بئس الزوايد في الاستحقاق كثيرا. ولد مما يدخل تبعا يرجع  
بقية البناء يوم الاستحقاق لا يوم البناء. شرط الرجوع على البايع بالبناء. زرع  
ارضا شرها فاستحققت. اختلاف المستحق عليه مع بايعه. هل يرجع البايع  
على بايعه بئس بنا رجع به عليه. شري كروما فاستحق ارضه فقط. شري  
ارضا فيها اشجار فاستحققت الاشجار. الاوصاف لما قسط من الثمن اذا  
قبضت. الاوصاف متى تدخل في البيع تبعا. دعوى الاستحقاق على الشفع  
البيع بشرط القوار. قيمة البناء ليست من الدرك. ولد المهر وهر بالقيمة. هـ  
مسائل استحقاق البعض. استحق بعض مبيع يتميز بضرره. استحق بعض ما  
يتميز بضرره. استحق بعضه قبل قبضه. استحق بعضه بعد قبض بعضه  
استحق بعضه بعد قبض كله **الفصل السابع عشر** في بيان عقود  
يتعين فيها النفود وما لا يتعين وتفصيله. هذا لا يتعين النقدا في المعاوضات  
ولو عينت. غير المثالي مبيع ابداء. الوزن والعددي المتقارب. بين مبيع وثن  
ما يتعين بالقياس فهو مبيع وما لم يتعين فثن الا ان يقع عليه لفظ المبيع. قيل  
الثن ما كان في الزمة. النقدا ان اثن ابداء لا يتعينان بالقياس. الاموال الثلاثة  
اقسام. النقدا ان حبس واحد في بعض الاحكام. النفود تتعين في تبرعات  
وشركات ومضاربات وكالات قبل التسليم واختلف فيما بعد. يتعين  
النقدا في غصب وامانات ايضا. هل يتعين النقدا في عقود فاسدة  
تعيينا في بيع فسد من الاصل. تعينا في قبض شيء من دين مشترك في الاثمان يلزم  
رد مثله لا عينه. مسائل تجانس القبضين وتباينهما وما ينوب احدهما  
عن الآخر وما لا ينوب. قبض الرمن لا ينوب عن قبض البيع. القبض مساومة  
ليس يقبض للمبيع لو تجانس الدينان تقع المقاصة. دين الدرهم لا يقبض



قضا صا بدين التناخير بلا مقاصدة **الفصل الثامن عشر** في بيع الوفاء  
 واقسامه وشرايطه واحكامه وتفصيل ذلك هذا قيل مؤرخه وقيل  
 بيع صحيح وفيه ستة اقوال ايضا منها ما صحته الامام قاضي خان العبرة  
 في التصرفات للمقاصد والمصالح لا الصور والمباني والعبرة ايضا للمفوض  
 لا المحفوظ متى يسترد البايع مبيعه وفاء احكام نقصان المبيع وفاء استهلا  
 المشتري البناء والشجر هل المشتري وفاء خصم لم يبعه خراج المبيع وفاء  
 على بايعة الوصي هل يملك بيع عقار القبي وفاء هل يجوز بيع الوفاء في المنقول  
 باعه وفاء من اخر ما بنا بلا اذن المشتري الشرط الاخر هل يلحق بائع العقد  
 باياع ادعى وفاء ومشتريه بائعا لقول من **الفصل التاسع عشر**  
 في الاجارة المعهودة بتمتع بدين المقرض والمستقرض ليس ببيع بل اجارة  
 للدافع في تعيينه اذا وجد التملك والافلقاض في قدر ما قبض وصفته  
 وتعيينه قال المشناجر ما دفعته اليك من راس المال وقال مقرضه هو من الاجرة  
 حكم وقوع مثل هذا الاختلاف بين ورثته والطالب الاجارة بين بايع ومشتري  
 وراهن وموتمن وفاصب ومقصوب منه **الفصل العشرون** في دعوى  
 نكاح ومهر ونفقة وجها زوما يتعلق بذلك وتفصيل ما ذكره من هذا مسائل  
 ودعوى النكاح يفني بانه تجري التعليف في دعوى لنكاح ادعت نكاحه فانكر  
 ادعى نكاح منكوخة الغير ولا بينة له ادعى نكاح امرأه فانكرت لاحد ما سئل  
 الشهود متى تزوجها فسلخوا الخلع والصلح عن دعوى النكاح برهن على نكاحها  
 فلم تظهر عدالة الشهود انكرت نكاحه فبرهن عليه لانفقة لها مسائل  
 دعوى المهر فيها دعواها مهر مثلها ثم المسمى وبالعكس اختلاف زوجين او زوج  
 ووارث في اصل المهر وقدره تحكيم مهر المثل دفع الزوج مهر امراته الصغيرة  
 الي ولتها او وصيتها النكاح لا يثبت بمجرد التمسك بقول الغير ابي وجهد وقاض  
 ولاية في ما لا صغير قال دفعته مهر كالي ابيك في صغيرك وصدة الاب لم  
 يجزهر الورثة على بيان قدر المهر اذا اقر را باصله قال ما قبضته فكلها عارضا  
 يصدق تزوجها على ابيها بكر فاذا هي ثيب شرى لها متاعا فقال من المهر  
 وقالت هو هدية لا يجب عليه خف امراته بل خف امنها مسائل ودعوى  
 النفقة فمنها لها النفقة وهي في بينة بها لانفقة لصغير لا يجامع مثلها  
 حد مبلغ الجاع لانفقة للناشرة خروج الزوج بها الي اي بلد شاء لانفقة  
 في نكاح فاسد انفق على معتدة الغير لتزوج نفسها منه النفقة المعجلة

لا تطلب بونها اعطاها شيئا فقال هو من المهر او من النفقة فقالت هو هدية فالقول  
 للزوج اختلاف الزوجان في مناع البيت والنكاح قايما ولا ادعى كل منهما ان المناع  
 كله ولا بينة لهما اشترى قطنا فزلته المرأة باذنه او بغير اذنه اشترى  
 حليا ودفعه اليها واستعملته فماتت فاختلف مع ورثتها انه هدية او عارية  
 مسابيل دعوى الجها ر فمنها ماتت فاختلف الاب والزوج ان الجها زعارة او هبة  
 صح اشهادها مع اقارنها جميع ما في هذا الصك لابي دفع الزوج المهر  
 ولم تات المرأة بالجها قيل لكل دينار من المهر المهر المجل ثلاثة دنانير من الجها زاو  
 اربعة تزوجها على ابيها بكر على زيادة من مهر مثلها فاذا هي ثيب مسائل  
 كون الولد للفراس فمنها منكوخة تزوجت بلخر وولدت منه فالولد لمن يكون  
 مسائل احكام الخلوة التي توجب العدة **الفصل الحادي والعشرون**  
 في مسائل الخلع وما يتعلق به وتفصيل ذلك هذا الفاظ الخلع بالعربية  
 احكام الخلع هو طلاق باين وهو من الكنايات نفذ الحكم فيه بانه نسخ لا  
 طلاق لاختلاف الصحابة فيه يبرأ بالخلع عن المهر وهل يبرأ في الطلاق  
 بما لا الفاظ الخلع بالفارسية ما يبرأ من المهر فيها وما لا يبرأ لا تسقط نفقة  
 عدة ونفقة ولد واجرة رضاع الا بالنشرط الخلع مسقط لحقوق النكاح عن كل  
 منها قوله لقنه بعتك منك او هبتك منك الفرق بين تعليق ومجازاة  
 في الخلع الخلع لا يبطل بشرط فاسدة كون الولد عند امته حق الولد فلا  
 تملك لام ابطاله مطلقا بشرط ان لا يخرج شيئا من بينته فقال اخوحت وانكرت  
 قالت خويشتن حزيدم بمهر وهمه حقها كدمرا برنشت لا يبرأ عما عدا المهر  
 الخلع قد يكون مجانا مظهرا وبذل لها المال صح الخلع لا المبدل وكله بخلع  
 فخلعها او طلقها بمال وهي مدخولة وكيل خلع خالها بلا عوض امره اياها  
 بخلع على اربعة اوجه سوالها منه الخلع على اربعة ايضا مجازة من كفالة  
 بيد الخلع والتأجيل خلع السكران واقف بعض الفاظ الخلع بالفارسية  
 الخلع يكون بعضا لبا الفرق بين خالعتك وخلعتك واخلى الفاظ يقيم  
 بها الخلع والفاظ لا يقيم تعريف الطلاق البين والرجعي مسائل التكرار  
 وذكر العدة وفي خلع وطلاق مسائل شق متعلقة بالخلع ايضا دفعت  
 بدل الخلع فقال قبضت لجمتها اخرى خلع الزوجة الصبية مسائل خلع  
 الفضولي خلع الاب بنته الصغيرة مسائل الاستئنا والشرط ادعاهما  
 الزوج وكذبته فله القول ما يقبل الشهادة على النفي **الفصل الثاني**



**والعشرون** في الامر باليد وما يتعلق به وتفصيل ذلك هذا التفويض اليها تملكه او توكيل احكام التفويض والتخير ما يبطل به التفويض به الواقع بالامر باليد هو البايين المتغير في بطلان خيارها الامراض او تبدل المجلس اختلاف احكام كلمة كلما واذا او متى وان وكما واين وايها وحيث واي وكيف ونحو ذلك الطلاق له تعلق بالزمان لا المكان لا يتكرر الحث في هركاه وهركما وهي وهمته ويتكرر في هركما يكون مشددة لا تفويضها ما يكون وجعيا في التفويض ترا طلاق ايقاع طلاق ترا تفويض الفرق بين قل لها امرتك بيدك وقل لها امرها بيدها وكذا بين قولها تشهد انه امرنا ان تبلغ وقولها امريها وقولها تشهد انه قال لها فوضت اليها امرها صورة التفويض بالمال بعض الفاظ الكنايات ما يقع به الطلاق بايقاع المفوضة على نفسها هل يقع شيء بقوله بالتركية كذا اولسون او كذا لى شرعى ولسون الحكم العام هل ثبت بعرف خاص لا يعتبر العرف الخاص ولو افتواه احكام اقسام الامر باليد التخير لا يبطل التعليل ادعى الزوج ايقاع وانكرت المفوضة اليها ما يكون عذرا في عدم وقوع الشرط في التفويض حيلة المطلقة ثلث ادفع احتمالا ان يمسكها او يطلعتها المحلل مسائل العطف بحرف او فنيها معنى حرف او الفرق بين حرفي او الواو حرف او في موضع النفي بمعنى ولا وفي الاثبات للتخيير وبين اثبات ونفي معنى حتى اذا امكن والا له فللتخيير اذا ذكرت او بين شيئين في النفي بحيث بوجود احدهما وفي اثبات يتراجد ما مسائل العطف بحرف الواو فنيها معنى للعطف مطلقا لا اقتضاء مقارنة وترتيب خلافا للشافعي الحلف بكلام او على ثلاثة اوجه لو علق شيئا بوجود فعلين هل يقع بوقوع احدهما لو علق شيئا بعدم فعلين في مدة فاذا مرضت ولم يوجد الشرط ينظر فيه الى البر لا الى الحث في النفي الكل شرط واحد واختلف في الاثبات قيل الحقان يعتبر العرف في كل ما ذكر **الفصل الثالث والعشرون** في تصرفات الفضولي وتفصيل ذلك هذا مسائل نكاح الفضولي فيها الزوج المالك فضولي فاجازة فعلا لا يحث الفضولي في النكاح هل يملك نفسه عاقد لا يملك النفس قوة فضلا وعاقدا يملكه وعاقدا يملك احدهما لا الاخر وعاقدا بالعكس مسائل بيع الفضولي فيها انه يتوقف ما يشترط لصحة اجازة المالك بعد الاجازة هو كوكيل سكوت المالك عند بيع الفضولي توقف العقد على الاجازة لولده مجيز مسائل

شرا الفضولي فمنها انه لا يتوقف ويتقدم عليه اضافة الفضولي شرايه الى شخص وجوه مسائل صلح الفضولي وهي اربعون مسألة صلح المدعي على ثلثة اوجه الامر بصلح امرئمان وكذا الخلع لا النكاح وقد مر ذكره في فضول مسائل الخلع مسائل ما يفقد باجارة لاحقة الاجارة تلحق المفقود والافعال الاجارة في العقود تلحق الوقوف لا المنسوخ **الفصل الرابع والعشرون** في الخيارات وتفصيلها هذا الخيار نوعان نوع يثبت في عقود لا يحتمل الفسخ ككناح وطلاق وعناق وهو اقسام لا يجري في النكاح خيار شرط وروية وعيب لا ترد المواة بعيب ما وكذا الزوج وقال محمد لما رده يجوز وجذاع وبرص ولم تطلق المقامعة لا يرد زوج بغية وجب خياران النكاح الاول خيار الميرة الثاني خيار العتق للمكوحه الفرق بين هذين الثالث الخيار بعدم الكفاة رضا بعض الاولاد دون بعض والى بعد يقوم مقامه الاقرب عند عيبه تفسير الغيبة المنقطعة لكافة النساء للرجال هل تغير من له الخاصة في الكفاة شرائط الكفاة هل تغير الكفاة في العقد البائع خيار البلوغ وجوه الفرق بينه وبين خيار العتق الفرق بخيارات بلوغ وعتق وعدم كفاة ليست بطلاقة كيفية ثبوت خيار بلوغ وشفعة قالت ردود النكاح كما بلغت وقال سكت الفرق التي تحتاج الى لقضاء ستة النوع الثاني من الخيارات هو ما ثبت في عقود تحتمل الفسخ كبيع واجارة وقسمة وصلح عن مال وهو اربعة خيار شرط وتعيين ورد وعيب مسائل خيار الشرط فمنها صح شرط خيار في البيع لهما او لاحدهما او الثالث هو الصحيح جمع في ثمانية اشياء هل يملك المبيع قبل قبضه شرا بخيار ما هو رضا في خيار شرط متفادان اختلفا في اشتراط الخيار وفي مضي مدته او في قدرها مسائل خيار التعيين قال البائع ليس المبيع هذا وقال المشتري هو ذلك جاز خيار تعيين للبائع ايضا الخيارات هل تورث صح خيار تعيين فيما دون اربعة اشياء مسائل خيار الروية فمنها خيار الروية فمنها انه يختص بالمشتري لو بطله قبل الروية بيان ما يبطله وما لا يبطله شرا ما رآه سابقا قال البائع بعثك ما رايت وقال المشتري لم اره اختلفا في تغير المروي روية احد الشئين مما رآه

الرابعة



ما كان روية بعضه كرونة كله وما لا . مسأيل الاستصناع . فمنها  
 انه اجازة ابتداء بيع انتهت القفد فيه ليس لازم . لا يجبر الصانع على  
 العمل والمستصنع على القبول . هو لا يجري فيما لا تقابل فيه . الفرق  
 بين ضرب الاجل من المستصنع والمقايض . مسأيل خیار العيب كلما  
 اوجب قطعان الثمن عند التجار فهو عيب . مسأيل دعوى الرد المضمونة  
 بشرط صحة المضمونة فيه . شرائط الرد بعيب على البائع وهو على ما به  
 شرائط رد الوكيل بعيب ترفيع عيب ليسير وفاحش مسأيل . **الفصل الخامس والعشرون**  
 وفي اربعة ما يراه كل احد ما لا يعرفه الا الاطباء . ما لا يعرفه الا العلماء  
 ما لا يعرفه الا اهل الخبرة . مسأيل نقد العيوب بيع مبيع معيب  
 بلا ترفيع ببيع معصية . مسأيل ما يمنع الرد وما لا يمنع لا يرد اذا لم  
 يكن عيبا عند التجار . الرد وعدمه في بيع معيب بعضه او استحق  
 بعض الخيار . الثاني . هلاك المبيع . مسأيل الرجوع بالنقصان  
 وعدم الرجوع . مسأيل القتل عن العيب . مسأيل البراءة عن العيوب  
**الفصل الخامس والعشرون** فيما يتعلق بالعقود من  
 الشرط وما لا يتعلق وما يصح نقله واصافته وما لا يصح . وفيه  
 التوقيت باليمين وغيره . وفيه بحث دخول الفاية في المعيا . وفيه  
 مسأيل تحريم الحلال وتفضيل كل ذلك هذا . نقل التملك . ث .  
 والتعقيدات بالشرط . تفصيل ما جاز نقله وما لا يجوز . ما يصح  
 نقله بشرط ويطلب بفساده خمسة عشر وما لا يطلب بشرط ثلثون  
 ملك التحيز ملك التعلق الاوكل الطلاق . من لا يملك التحيز لا يملك  
 التعلق الا باحد امرين لا يصح اضافته الى الزمان اربعة عشر وما  
 لا يصح عشرة . البيع لا يبطل بالشرط في اثنين وثلثين موضعين  
 مسأيل بحث دخول الفاية في المعيا وعدمه وفيها ضوابط كثيرة . منها  
 انها راجعان الى الدليل . قتل الخوان يقتدر في امثاله العرف  
 في الاجار والاجارات . لانه دخل الفاية . مسأيل التوقيت في اليمين  
 الحثلية لمن قال لها اني وطئتك مادمت امراتي فانت طالق ثلثا  
 الشرط فخل لا الى جزا مسأيل . توقيت الكفالة . مسأيل تحريم الحلال  
 وانه طلاق عرفا **الفصل السادس والعشرون** في تصرفات  
 اب ووصي وقاض ومتول وما مورس كضارب ووكيل وكفوها ومن

يتحمل عنه العقب ومن لا يتحمل وتفصيل هذا انصت القاضي وصيت  
 ومتوليا للقاضي . بيع مال المديون عند ابي يوسف ومحمد الولاية في مال  
 الصغير لمن تكون تصرفات والى المبيع . والولاية تصرفات اب ووصي  
 وقاض ومتول ووكيل وضارب مخلوطا وفي خلال ذلك ان ما حوزات  
 بيع عقار اليتيم سبعة اما يقضي عين لو انفرد اما لو تخش فلا يعنى  
 منه . القدر اليسير الا في ست مسأيل . يسير المحاماة جاز في اربعة  
 مئة في الوصي فيما يدعيه بلا بينة في اثني عشر موضعاً وضابطه ان  
 كل ما هو مسلك عليه فيصدق هو فيه . وفي القاضى كوصي الميت الا  
 في ثمانية وصي الميت كلاب الا في مواضع . الفرق بين الوصي والوكيل  
 ذكر ما لا فرق فيه بينهما . الفرق بين وكيل فنيض دين **الفصل السابع والعشرون**  
 في مسأيل التركة والورثة والدين وما  
 يتعلق بذلك وفي خلال ما ذكر بعض تصرفات الوصي وتفصيل هذا  
 الفصل هو هذا . مسأيل قسمة العقال لانقاذ القسمة بمجرد دعوى  
 احد الشركاء الغلط . دعوى الغلط فيها على وجوه . مسأيل الدين على  
 الميت جاز استخلاص الوارث اشيا من التركة باذا قيمته الى الغريم لا الى  
 الورثة . احد الورثة خصم عن الميت فيما له وعليه . شرط انصاف  
 احد الورثة حنفا عن الباقي . لصي بلغ محاسبة وصيه ولا يجبر  
 عليها الوصي . مسأيل شتى من جنس كل امر . مسأيل اثبات الورثة  
 التناقض في النسب لا يمنع صحة دعواه . مسأيل شتى من جنس ما متر  
 ايضا الميت لا يرث الا في مسألة . الميت لا يملك بعد موته الا في مسألة  
 قول البعض بتوريث بنت المفق الميت لمس لا زمانا بين المال  
**الفصل الثامن والعشرون** في اقرار احد الورثة بدين  
 او وصية او وارث احد الورثة بدين على الميت . بيع وارث شيئا  
 من التركة بمطاعة بالدين اقام بينة على خصم مقر اقرار وصي بدين  
 على الميت مسأيل اقرار الوارث . قال المقلد بالنسب انا كما تقول  
 لكنك لمشت كما تدعيه هذا . ثلاث مسأيل المرأة ولدت بعد موت  
 زوجها جاز اقراره بولد ووالدين وزوجة ومولى . جاز اقرارها  
 بوالدين وزوج ومولى وبولد لا زوج لها ولو مزوجة فبشهادتها  
 الثابتة او تصديق الزوج **الفصل التاسع والعشرون**



في التصرفات الفاسدة واحكامها وتفصيل ذلك هذا . مسائل  
النكاح فمنها لانفقة في نكاح فاسد فاسده كعجه في النسب  
الفاسد لا يحرم امها بمجرد النكاح . حكم وقوع مضامرة بين زوجين  
مسائل البيع الفاسد . بيع التلعية لو الحق بالفسد فاسد هل يلحق  
زوايد المبيع فاسد . الزيادة التي تمنع الرد وما لا تمنع شرائط فسخ  
الفاسد ولا يشترط فيه . القضا باعه صحها ثم فاسدا . مسائل  
اختلاف المتبايعين في صحة وفساد وفي اصل الثمن وفي ان المبيع  
بات او وفا . وفي مسائل ترجيح بعض البيئات عند تغايرها تقاض  
بيني دين وبراءة . وبني بيع وبراءة . اختلاف المتبايعين في صحة  
وبطلان . تقاض بيني بجرح وموت بعد براء . وبني غبن وكوز القبة  
مثل الشرع بيني كون المتصرف عاقلا وكونه معنوها او مجنون  
وبني اكرام وطوع واختلاف المتبايعين في قدر الثمن ووصفه  
وحبسه وقدر المبيع . وفي الثمن والمبيع جميعا قول كل منهما ان المبيع  
هلك في يد صاحبه برهن احدنا رحين عن الغصب والاخر على ملك  
مطلق مدول الشاهد واحد وجرحه اخر عدله جماعة وجرحه اثنان  
كون المبيع وفا وباتنا اليسار والعسار . وبني كون الدار في كل من  
المتخاضمين . وبني كون البناء ونحوه المشتري وكونه للمشتري مسائل  
الاجارة الفاسدة هي فاسدة بالبشرط مسائل الرهن الفاسد فاسد  
كعجه الرهن بالاعيان على ثلاثة اوجه ما يجوز الرهن به وما  
لا يجوز الاعيان ثلاثة غير مضمونة ومضمونة بعينها ومضمونة بغيرها  
مسائل الهبة الفاسدة فيها جاز هبة مشاع فيما لا يجمل القسمة  
لا فيما يجمل طرو الشيوع يفسد الرهن لا الهبة . جاز هبة شاعل  
لا مشغول ولو في يد الموهوب له صح . مسائل الشركة الفاسدة .  
لا شركة في مباحات اشترك فيها كل الناس لا شركة في العروض حيلة  
جوازها مسائل المضاربة . شرائط جوازها خمسة لا يجوز تغير التقدير  
بناء ما يفسد ها . حكمها انواع ما يملكه المضارب . مسائل  
المزارعة . شرائط جوازها اختلاف المتعاقدين في بعض اشياء . مسائل  
المساقاة . مسائل الصلح . فمنها الصلح على انكار بعد دعوى فاسدة  
لكل منهما . فسخ صلح فاسد . حاز الصلح عن معلوم او مجهول على معلوم

بد

او مجهول الصلح والابرار اعيان وحقوق وديون لهمة له جاز كل  
كل صلح بعد صلح باطل . كل صلح بعد شرائط كل شرائط باطل  
الاول كل شرائط بعد صلح باطل الثاني . الصلح هل ينقض شرط صحة  
الصلح تغليب البراءة بالبشرط باطل . اخذ شي لدفع سجل الدار بعد مصالحات  
جائزة وباطلة . حكم صلح وقع على بعض الدين بعد الصلح خمسة انواع  
مسائل الكفالة . مما في لفظ العهدة والخلاص عند الفقه ما يجوز  
الكفالة به وما لا يجوز ضابطه للجواز وعدمه . الفاظ الكفالة مسائل  
القرض يكره السفوحة وفي نوع من القرض . مسائل المكاتب  
**الفصل الثالثون** في مسائل الشيوع واحكامها  
وتفصيلها هذا الشايع قسمان اصول مسائله سبعة . مسائل  
بيع المشاع . مسائل اجارة المشاع . مسائل هبة المشاع . والتصدق  
به من شرائط الهبة الاقرار والغنص . مسائل وقف المشاع .  
مسائل رهن المشاع . مسائل غضب المشاع المتفرقات في اشداع  
المشاع واقراضه ومضاربه وغارته ووصيته واما استحقاق  
المشاع فقد تحقق تفصيل مسائل الاستحقاق ما يقتضينا المنا سبة  
لما هناك **الفصل الحادي والثلاثون** في بيع مضمون  
ومرهون ومستاجر وبيع ارض دفعت مزارعة وكرم دفعت مساقاة  
وفيه مسائل الزرع في ارض قضيتها وفيه بيع ثمار على اشجار ونحو ذلك  
وتفصيل كل ما ذكره من المضمون منه مخير بين تضمين غاصبه وغاصب  
غاصبه الثاني يبر بالرد على الاول . بيع الرهن والمستاجر . اجارة  
المرهون ورهنه . ما ينسخ به الرهن والاجارة من قول او فعل احوها  
له عند اتم اجراها غيره اليوم او باع او وهبه هل يبيع مسائل بيع ارض  
وزرع يبيع ارض دفعت مزارعة او مساقاة يبيع زرع مشترك حيلة  
جواز بيعه . بيع التفصيل يبيع ارض مزرعة قبل ان يثبت . شرط  
دخول الزرع في بيع ارضه . مسائل الزرع في ارض غيره باذنه  
او بغصب . بيان مواضع يجب فيها الغلة على المزارع وان لم يفتد  
مزارعة احكام زرع مشترك ونحوه . مسائل بيع ثمر على شجر ونحوه  
ما يدخل في بيع الكرم لئلا لم يجز . بيع حشيش ارضه لانه متاح لاملوك  
**الفصل الثاني والثلاثون** في انواع العيانات الواجبة



وتفصيل كيفية تهاوي تضمن الامين وبراة الصميم وتفصيل محل ذلك  
 هذا . مسائل ضمان الامل فتمنا من يضمن بالامر والاكره من يتحقق  
 نفس امر السلطان اكره القصاص على الامر والمأمور . مسائل ضمان  
 الساعي مسائل غضب قن وعونه مسائل الجناية على القسي والجناية  
 منه لا تقاولة لغير الوهب . حكم من خدع بنت رجل او امرأة فقدت  
 بنت رجل عند زوجه مسائل غضب من سكران او نائم . مسائل  
 القسيب والدلالة احدا سمى فمات منه ادخله ميتا فمات فيه جوعا  
 او عطشا محبسه وطير عليه الباب فمات جوعا . القاه في الماء فغرق  
 فيه اذا اجتمع القسيب والمباشرا ضيف الحكم الى المباشر الا في مواضع  
 مسائل بيان الغضب على قسيب غضب يوجب الضمان . لا غضب في  
 العقارة . مسائل جناية الدواب . مسائل الجناية على الدواب .  
 ومنها المسائل الاستحسانية مسائل ضمان الضرب من احد او عذر  
 فمات فدمه هكذا الا امرأة عذرها زوجها . مسائل ما يحدث في  
 الطريق . كمالك كل احد من اهالي سكة غيرنا فذرة . مسائل ضمان  
 جذب وكسر وحرق . مسائل ما يحصل بنا راو ربح . مسائل ما يحصل  
 بالمال . مسائل حفر البئر . مسائل هدم الجدار . مسائل اشتراك  
 شجر وزرع وبناء . مسائل غضب العقار . الاختلاف في تحقق غضب  
 في العقار وعصب عقار ودار وقف ومنافع وقف . يفتي ضمان  
 المنافع لا تضمن لغصب وانلاف الا في وقف . ومال يتيم . وفي  
 المعد للفقلة . مسائل افساد شي مركب . مسائل رد المقتضوب  
 وكيفية ضماناته . ما يبراه الفاصب وما لا يبراه . لا يبرامديون  
 بوضع دين بين يدي ذابنه ما لم يضعه في يده . او في حجره . مسائل  
 ما ينقطع به حق المالك من المقتضوب وما لا ينقطع . مسائل بيان  
 ما هو مثلي وما هو قيمي وما هو عددي متقارب وعددي متفاوت  
 مسائل الانتفاع مشترك . وضمان احد الشريكين . مسائل ضمان  
 المأمور . مسائل ضمان الدلالة وفيها السوم على الشراء . مسائل  
 ضمان الوكيل مسائل ضمان المودع وعدمه وما يملكه . وما لا يملكه  
 مسألة ضمان رب الوديعة مسائل يضمن المودع بدفع البتة  
 ومن لا يضمن مسائل ما يصدق فيه المودع وما لا يصدق فيه وفيها

من يبرأ بالعود الى الوفاق بعد الخلاف ومن يضمن مسائل طلب  
 الوديعة وردها . مسائل اشتغال الوديعة واشتراكها . مسائل  
 تجرد الوديعة . مسائل موت المودع مجهلا مسائل ضمان المشتعير  
 وما يملكه وما لا يملكه . وفيها القارة تغار وتودع ولا تجر ولا ترهن  
 والنشاجر يجر ويغار ويودع ولا يرهون . والرهون لا يرهون ولا يغار  
 ولا يجر ولا يودع لا تتفق الراهن والمرتهن . والوديعة لا تودع  
 ولا تغار ولا تجر ولا ترهن . قال اعزتيه او اجر تنبيه وقال  
 المالك بل عصفه من هلك المشتعير او المشتاجر او الوديعة ثم اشتق  
 هجعة . اختلف ميعر ومسنعير في زمان او مكان او فيما يعمل قال  
 اعز في ثوبك فان ضاع ضميته لا يضمن اعارة المواة شيئا بلا اذن  
 زوجها عدم ضمان ما قبض مساقمة ضمان المستعير وعدمه با انواع  
 النوم . مسائل الضمان في اعارة الدواب . مسائل ضمان الشاهد  
 وتفصيلها مذكور في كتب الفقه . مسائل طلب القارة وردها  
 برهن انه ردها وبرهن ربه انها هلكت بعد ما جاوز مكانا سماه  
 مسائل ضمان المرتهن وما يملكه وما لا يملكه . استعارة شيء لبرهن  
 اختلاق الراهن ومرتهن . مسائل ضمان المشتاجر وما يعلق به . مسائل  
 مونات الرد في امور منقذة . مسائل المتخالف في طريق او رفيق  
 مسائل المتخالف في حمل او ركوب . مسائل اختلافات موجر ومستاجر  
 مسائل ضمان الكاري . مسائل اعارة الامتعة . مسائل اعارة العقار  
 وجوب الضمان فيها على المشتاجر . مسائل انواع الاجر الا حجير  
 مشترك . واجير خاص واجيرهما . مسائل ضمان راع وبقار  
 شرط الضمان على الاجير باطل . مسائل ضمان الحارس . مسائل ضمان  
 الحمال . مسائل ضمان النشاج . مسائل ضمان الحياط . مسائل ضمان  
 الفقار **فان قيل** في حكاية الامام مع ابى يوسف  
 مسائل ضمان القبتاغ . مسائل ضمان الصانع . مسائل ضمان الحلاج  
 مسائل ضمان تجار وبنائ مسائل ضمان الحفار . مسائل ضمان علاف  
 ووراق . مسألة ضمان الطباخ . مسائل ضمان الملاح . مسائل  
 ضمان الحفاف . مسائل ضمان حداد وعونه . مسائل ضمان الحيدراح  
 مسائل ضمان طبيب وكحال . مسائل ضمان حملي وثياني مسائل



مسائل ضمان الطمان مسائل ضمان المزارع مسائل ضمان المشتق  
مسائل ضمان النحاس مسائل ضمان الجنين مسائل ضمان  
رد الابن مسائل ضمان الملقط مسائل ضمان بغير قبض وجنس  
**الفصل الثالث والثلاثون في الاحكام ما است**  
واكثرها مذكور في جامع الفصولين وانما هي من خصائص هذا  
الكتاب يعنون الملك الوهاب احكام السكوت هو كنفوت في سنة  
عشر موضعا وهو كنفوت في اربعين موضعا فلتحفظ فانها مهمة  
حدا احكام ايمان واسارة احكام الكتابة منها انه لا اعتناء على  
الخط احكام الشكر ان وما جار من تصرفاته ولم يجز احكام  
الوكالة وما يملكه الوكيل وما لا يملكه ومنها الكرميات مسائل  
الوكالة وتفسير الفقيه الفاحش حيلة استيفاء الدين من  
مديون مما طر احكام وكالة مخصوصة وقبض بصدق يمينه  
فيما يدعيه الا في مسائل ما يجبر عليه الوكيل وما لا يجبر مسائل  
عزل الوكيل وموته وموت الموكل وعزل الوكيل الدوري احكام  
الصبيان وهي حجة مهمة واولها اسامي مراتب سن الانسان  
الولد يتبع خير الابوين ذينا مسائل حد البلوغ وما يناسبه  
احكام البيع بالتقاضي احكام دلال ومخونه جاز دخول المحتار  
باجرة ولم يقدر وانما جاز لمس الحاجة احكام اجرة كفاية الوثائق  
احكام الاستئثار شرائط صحته ما يبطله اربعة حد جهر واخفا  
في الفزاة الاستئثار هل يعمل في الاول امر الحيلة لمن اراد ان يجلد  
غيره ولا يستثنى احكام دين وتأجيل تعريض الدين معنى قولهم  
الديون تقضى بامثالها جاز تأجيل كل دين سوى القرض كل دين  
اجله صاحبه يلزم الا في سبعة اختص الدين باحكام مسائل  
الابرا لا تسمع دعوى بعد ابرام الامم حادث بعد صح الابرا  
بعد الادا تقاض بيتي دين وابتى بيع وابتا مسائل ما يقبل  
الاسقاط وما لا يقبل الحق يسقط بالترك لا الملك بيان ان التساقط  
لا يعود مسائل هبة الدين اذ دين غير متبرعا مسائل ما يكون  
قضا للدين وما لا يكون ما يصدق فيه الدافع القول للمالك في  
تعيين ما دفعه اذ وجد التملك والافلق قبض احكام العارية في ملك

الغير مسائل العارية في الوقف مسائل الامور باق واداء من احكام  
النسيان احكام الحمل احكام الاكراه احكام الرقيق اى العبد  
والجارية احكام الامم احكام النائم احكام المعوق احكام المجنون  
احكام المحارم فمنها الاختصاص بالاصول ومنها باحكام اختصاص  
الاب والجد منها باحكام يترتب على النسب اثني عشر حكما احكام الانثى  
منها للزوج ان يضربها على بعض اموره لها الخروج من البيت لبعض امور  
احكام حمل وجنين احكام الدني مسائل ما يعتبر فيه اللقط فقط  
مسائل ما يعتبر فيه كلاهما احكام الوطى احكام السفد احكام حرمة مكة  
شرفها الله تعالى احكام المساجد احكام يوم الجمعة وفضايلها  
وخصايلها **الفصل الرابع والثلاثون في احكام المرض وهي**  
مرتبة على ترتيب كتب الفقه وتقصير ذلك هذا كتاب الطهارة  
وفيه فوايد فمنها لوم يقدر على الوضوء لنفسه الاستنطاغ لا  
تثبت بقوة الغير عند الامام خلافا لهما وله فروع مهمة الاعداء المبيحة  
للمتيمع والمسمع المسح على الجبيرة كتاب الصلاة اعداء المصلى  
للمفقود الاعداء للاميا وسع الغير ليس بسع للعاجز كما مر العذر  
للاستلقاء سقوط فضا الصلاة وعقد مه من عاجز عن ايام حكم  
الانما طريق اشقاط الصلاة عن الميت كتاب الزكاة كتاب الصوم  
حد المرض والاعداء المبيحة للافطار من يومر بامساك بقية  
يومه مرض المعتكف كتاب الحج شرائط وجوبه اعداء تركه  
هريقع الحج عن المأمور والامر كتاب النكاح كتاب الطلاق  
تعريف صاحب الفداش ومرض الموت كتاب العتاق وفيه التدبير  
كتاب الوقف وقف المريض وصية تعليق الوقف بالشرط جائز  
الوقف على ثلاثة اوجه وقف المرض حكمه وقف الصحة ولو  
اعتبر من الثالث وقف المريض ميتا على مسجد كتاب البيوع  
بيع المريض من وارثه لم يجز عند الحنفية وكذا ايجاباته منه  
للمريض بطلان حق وارثه من صورة المال كتاب الاجارة تبرع  
المريض بالمال فاعتبر من كل ماله كتاب الوكالة كتاب  
الكفالة كفالة المريض على ثلاثة اوجه كتابة المضاربة  
كتاب المزارعة كتاب الهبة هبة المريض وصية ولكن لا بد من



من القبح حق الورثة يتعلق بما لا يرثهم الميراث بمعنى تبوت حق لهم لا  
 الملك مسائل ابراهيم ومهر وصية . كتاب الافراز . حد مرض الموت  
 المختبر في تصرفات الميراث اجازة ورثته بعد موته لا قبله . مجروح  
 قال لم يجز حق فلا اختلاق مقر له مع الورثة . بطل افراز ميراث  
 لو ارثه يدين . كتاب الوصية . ما يعتبر من تصرفات الميراث من  
 الثلث وما لا يعتبر من كل ماله . قبل له او ص شي فقاك ثلث مالي  
 قاك ثلث مالي وقف . قال ثلث مالي لله اوصى فبرا ففاس فرض  
 اوصى ان يعفى عن قاتله عدا بطل . الفاظ الوصاية . صريحا وكتاية  
 المحابة تقدم على الوصايا . مسائل التداءى من المرض . وفي فوايد  
 مهمة . ليس من شرط التوكل ترك المظنون . ذكر اسباب محمدا ترك  
 التداءى . يكره التداءى بالمجرم . جواز الحقنة . جواز التطول في جرح  
 الرجل للحقنة . جاز وضع عجين على جراحته . جواز التداءى بالمجرم  
 وتاويله مهم جدا . جاز كي الصبي للمرض . جاز شق المثانة للحقنة  
 جاز قطع اليد للاكلة **الفصل الخامس والثلاثون**  
 فيما يمنع عنه الانسان وما لا يمنع وما لا يجبر وما لا يجبر وفيما يجبر  
 عليه وفيما يجبر فعله وما لا يجبر . مسائل ما يحدث في الطرق العام  
 والخاص . معرفة حد القدم في البناء . ما يملكه كل من ارباب طريق  
 لا ينفذ . حد القدم في البناء . مسائل بعض ما يجبر عليه الانسان  
 وما لا يجبر وبعض ما يرجع فيه على صاحبه وما لا يرجع . مسائل  
 علو وسفل . مسائل النهر والشجر . مسألة منع مبيع القلة لغير  
 اهل البلدة اذا اضراهم . مسائل التصرف في المشترك .  
**الفصل السادس والثلاثون** في مسائل الحيطان  
 ففسر الملازمة . تفصيل اتصال الترييع . مسائل وضع خشب  
 على حائط مشترك . مسائل حائط مشترك انهدم او هدم او خيف  
 انهدم . مسائل تدخل في الحائط اذا ذكر . مسائل في الحائط المائل  
**الفصل السابع والثلاثون** في معرفة مسمى الاسامي وفيه  
 فوايد كثيرة متفرقة متعلقة بتعريفات امور كثيرة متداولة  
 نذكر بعضها في الوصايا وبعضها في الايمان واكثر ما ذكرنا غير  
 مذكور في جامع الفصولين وانما هو من خصايص هذا الكتاب

يعون الملك الوهاب . البلد التي تشمل اسامها على القرى والسواد  
 وما يختص منها بالبلدة فقط . الرقص من البلدة . دخول الكروم  
 والبساتين وعدمه الشيء القليل . البسير الحرة . الطائفة العفن  
 اسم البرد الثوب عمام العرب لا تزيد على ثلثة اذرع . المتاع الفروض  
 الدابة . الجذور . الحبل والبيبر . الحبيب . الحنق . الناقة . البغفر  
 والبقرة . الثور . البغل والبغلة . النشاة . الكبش . التيس . الدجاجة  
 الديك . الحمام . الاتان والحجارة . الحبل البرزون . الفرس . محرم  
 الانسان . ذوالرحم العصابة العيال . الاقارب والاقراب . ذو  
 القرابة . ذوالانساب . الوالدان . ليسان من الافزاياء . الجيران .  
 والاصهار . الاختان . الامل . الال . الفقير . المسكين . اول الشهر  
 البعيد . السرج . العاجل . الاجل . عزة الشهر . السطح . الغداة .  
 الضحوة . المساء . العجوة . الصباح . الغداة . البكرة . الفصح . الضحوة  
 البهيرة . الظهر . الرواح . المساء . العصر . الاصيل . العشاء الاول  
 العشاء الاخير . السحور . صلاة الظهر . عند طلوع الشمس . وجين  
 تطلع ايام البيض . الشتاء . الصيف . الربيع . الخريف . النوروز . المهرج  
 حين زمان . دهر الدهر . ذكر المسائل التسع التي توقف فيها  
 ابو حنيفة . الوليمة . الاعذار بالكرم . الحرس . بالضم . الوكيرة . التفقة  
 الخديعة . تضم الدال . اسامي مراتب من المرد شرعا وهي الصبي . الغلام  
 الشاب . الفتاة . الكمل . الشيخ . اسامي مراتب من المرأة والمداة  
 لغة وهي من لطايف المهمات . التي فلا توجد في المتداولات  
 من العتبرات **الفصل الثامن والثلاثون** في المتفرقة  
 في حرية الاصل وما يثبت ضمنيا لا قصدا . وفي افساد البيع  
 بعد صحته وصحته بعد فساده وفيما يحكم فيه الحال . وتفصيل  
 كل ذلك هدا . الاصل في دار الاسلام هو الحرية . الناس احرار  
 بلا مينة الا في الربيع . الطاهر يصح حجة للدفع لا للاستحقاق  
 بفعل التناقض في دعوى الحرية . مسائل ما يثبت ضمنيا لا قصدا  
 مسائل افساد بيع بعد صحته وبالعكس . لو الحق شرطا فاسدا بعد  
 القصد هل يلحق باطل الفقد . مسائل ما يحكم فيه الحال يستدل بالحال  
 على صدق المقال . الشهادة على اليد المتعينة بحجة **الفصل**

المادة  
 ٧



**التاسع والستون** في تظلم المحاضر والسجلات ومسائله هذا  
قسمه الدين باطله لو كنت مكان اسم الاب عبد الله هل يكنى  
والمعتق يلزم ذكر اسم من اعتنقه بعض ما يحتاج كتابته في محضر  
وسجل خمس من السجلات لا يجعل القاصي كل ذي حجة على حجة كناية  
كلمة انشا الله تعالى على جميع ما تقدم عندي حفيظة مسئلة دخول اولاد  
البنات في الوقف على اولاد الاولاد لا بد في سجل الاستحقاق ان يكتب  
ان الاستحقاق باي سبب يملك مطلق او يملك بسبب اذ الحكم يختلف  
**الفصل الاربعون** في مسابيل الفاظ الكفر عالمها وحقير علم  
وخطا. وحدت النفس بالكفر والرضا به وما يتصل بكل ما ذكر وهي انواع  
وفي خلال ذلك ما يكون خطا لا كرا وما يغشى على قابله الكفر. وفي  
اخره بيان المرتد وبيان ما يكون اسلاما من اصناف الكفرة. وبيان  
ما يجب على كل مسلم من الاعتقادات والكفر ما ذكر في هذا الفصل  
غير مذكور في جامع الفصولين بل في اكثر الكتب المغيرة. وانما هي من  
خصا بص هذا الكتاب بعون الملك الوهاب. وفي هذا الفصل  
مقدمة وخاتمة. بينهما عشرة ابواب. المقدمة فيها مسابيل مهمة  
هذا الاولى في مفهوم الايمان الثانية فيما يتعلق به الايمان الثالثة  
وراء اتحاد الايمان والاسلام. الرابعة في ان الايمان هل يزيد وينقص ام لا  
الخامسة في وجوب تعليم مهمات الدين. السادسة في ذكر دعا يعصم  
المومن عن الكفر بوعد النبي عليه السلام. السابعة في وجوب حفظ  
اللسان عما لا يهم ذكره للانسان. **الباب الاول** في ذكر اصول  
وصوابط مهمة يتدرج تحتها مسابيل الفاظ الكفر الاولى في مناط الكفر  
ومتعلقه الثاني في صنوا بطله. الكفر المسلم وعدمه الثالث فيما  
لو خطر بهاله وهو كاره ما هو كفر لو تكلمه التابع فيما لو جرى على لسانه  
كلمة كفر خطا لا قصد ام الخامس في تكلم الكفر هاترا لا ومستهزئا.  
وما زحا. وحاجلا. وهو من اعظم المهمات التي تلحقها في كفر  
المكروه والسكران. والصبي والمراهق. السابع في تطبيق الكفر بالشرط  
وفيه ان تطبيق ما يكون تخييره كفا يمين عندنا القام في اعتقاد  
الحرام خلا لا وبالعكس. وفيه تفصيل التاسع في انكار الحرام  
المفواتر والمشهور وخبر الواحد واجماع الصحابة ومن بعدهم.

وما يتعلق بذلك. من عدم الكفر اهل القبلة الا في مواضع. وفيها  
مهمات خلت عن ذكرها اكثر المتداولات. القاصي في الرضا بكفر  
الغير. الحادي عشر في الصحيح عن تكلم بالكفر. الثاني عشر في حكم  
الغدر على الكفر ولو بعد حين. **الباب الثاني** في بيان  
في ذات الله تعالى وتقدس. وفيه مسابيل حجة وكلها مهمة فليحفظها  
جميعا من كان مطيعا سميعا. **الباب الثالث** فيما يتعلق بالانبياء  
والملائكة. وفيه يجب ان يعتقد ان محمدا صلى الله عليه وسلم رسولنا  
الان. الاستحقاق بالسنة كفر. وجوب كف اللسان عن الانبياء  
والصحاباء الاجير. من تكلم بلا قصد سب. واستحقاق بكلمة لا  
تلق ببيان النبي عليه السلام بكفر. **الباب الرابع** فيما يتعلق  
بالايمان والاسلام. وفيه صغيرة. تلفت وهي لا تغفل الاسلام  
ومسئلة الشك في الايمان. ومسئلة الاستشك في الايمان. **الباب**  
**الخامس** فيما يتعلق بالقرآن. والاذكار والعبادات. وفيه ادخال  
اية من القرآن في المراءج كفر. ومن قال لقرا ما احسنته بكفر  
الاستهزاء بالاذان كفر لا بالمؤذن. ترك العبادة نهيا وناوا واستحقاقا  
كفر لا لوتكاسلا. او ما ولا. توجيه قوله لا اصلي الصلاة الى غير  
القبلة الصلاة بلا طهارة. الصلاة في ثوب نجس. قال لو كان  
فلان قبله لم اتوجه اليه. استشقاق مجي شهر رمضان. **الباب**  
**السادس** فيما يتعلق بالشرع والعلم والعلم وفيه ست الصحابة  
ابغاض عالم بلا سبب. سبب الشيخين رضي الله عنهما. انكاره  
خلافتهما. قد فرغ عايشة رضي الله عنها قال لعالم عويلم اولعالم  
ان شهدك بالتصغير بالفارسية. وكذا العلوي علويك. تفتيح  
قصر الشارب كفر. تأويل يشتم العالم. التشبه بالمعلم من احواله. يعز  
كل من شهد باشر المنكر. الاستحقاق بمسجد وعزه. مما يعظم في  
الشرع. **الباب السابع** في الكفر والرضا به صريحا او ضمنا. وفي التشبه  
بالكفرة. وفي الرضا بكفر غيره. ونسبيه الغير بالكفرة. وفيما يناسب  
كل ما ذكر فقيه قال لا يثبت الا بالان الكافر قال في الاعتقاد لغيره  
كنت كافرا فاسلت. الفاظ المحازاة والتعليق. يؤدي كافرا فاجاب  
مسلم فاجاب مسلم. قال لدايته اي كافرا فاجاب وداي يملك الكافر



تقليق ما يكون تخييره كراه المتخار للفتوى لو شتم مسلما بيا كافر ومجوه  
وهو منهم جدا فليحفظه . اراد ففلا فقال له اكره ان يكرهني كافر  
بأي شيء ففعله قال لغيره كن ان شئت مسلما وان شئت كافرا .  
لكن غيره كلة الكفر مزاحا . عزم ان يامرهم بالكفر . قال الكفر  
خير مما تفعله . قال لغيره . جوده ابق . الحانة دعوة الذي ولاه  
له . يحفظان بشرطهما . تقطع يوم النهر وزكوه . التشبيه بالكفر  
ولو مزاحا كفر . الباب الثامن في كلمات الفسقة والموام وافعالهم  
فيها انواع جواب من قيل له . لا تاكل الحرام . ونحو ذلك . التهاون  
بالمعصية كفر . قال خوش كارست بي عاري . حكم رجا ثواب من  
تصدق بالحرام . قوله امين عند دعا من تصدق عليه بحرام تمتي .  
عدم حرمة شيء حرام . او عدم وجوب واجب . تمتي عدم حرمة .  
الاكل فوق الشبع . قوله مبارك باد . لمن تقاطع حراما . او قلد عملا  
بمقاطعة اي الالتزام . التهاون بالمعصية كفر . فعل معصية فقتله  
لم يفلت فقال خوش اوردم . قال ادواح المشايخ حاضرة . تقلم شال  
محموسا . جبه شود ابن سال . الاستدلال بسير النجوم وحركات  
الافلاك على الحوادث . قال الفخرانية خير من اليهودية . قال الكفر  
خير من الخيانة . قال الحيانة شر من الكفر . قال جبه كارايد  
سبكت بست . قال الخير من الله والشر من انفسها . قال بالله وبراسك  
قال عينا في اوقات عيناك قال الرزق من الله ولكن اريد  
حينش خواهد . قيل له اليس عليك حق الله او حق الوالد والوالدة  
والجار والزوج فقال لا قال لحاكم ظالم عادل . قال لاساوي  
لدرهم من لادوهم له . قال لصالح لتاوك كلفا الخنزير . قال  
انا اسجد للصنم ولا افعل هذا . قال قتل فلان خلال قتل ان يعلم  
حل قتله ومن قال له صدقت او احسنت لما هو يتبع شرعا  
قال انا فرعون وانا ابليس . قيلت من هذا فقال لا حتى يشاء  
الله وراي ذلك عذرا . انكرا ونفي حكمة المطر . استحسن كلاما  
لاهل البدعة . او قال له معنى صحيح او موزوع معنى قال درويشي  
بدخني اشت قال فلان كس برك خوش خواهد مرد . من  
اباح نكاح المعنوه . قال لعن الله العرب وابنيها شتم اوبني اسرائيل

ادبي ادم . شتم دين مسلما واما انه . شتم فم مسل . شتم انفس مسل  
شتم فم ادمي . شتم حيوانا ما كولا . سب طعنا ما بكلة الجناح السجد  
المخلوق تحية او نحوها . حكم الاخذنا . تقبيل اليد . تقبيل الارض .  
التقلية على غير نبي . ملك لا يجوز اللعن على معاوية رضي الله عنه  
الا مساك . عند ذكر الصحابة . هل يجوز اللعن على يزيد . بن النبی عليه  
السلام عن لعن القيلة . جاز اللعن على جشم الظالمين . لا على ظالم  
معين . قال درويشي درويشان . **الباب التاسع**  
فيما يتعلق بالموت واحوال الآخرة . قال اما تك الله على الكفر .  
قال لميت كان ينبغي لله او ما كان ينبغي . قال فلاق لا يموت بموت  
نفسه . انكر شيئا من امور البرزخ والآخرة . قال اين تجدي في  
القيامة . انكر حشر الحيوانات . قال لا ادخل الجنة مع فلان ونحو  
ذلك . الباب العاشر في المسائل المتفرقة التي هي بالفاظ الكفر والمظالم  
متعلقة . تطويل ركن من الصلاة لمجي شخص . حكم الدنيا في القيامة . قال  
لكا فزاي . تقطيع الكافر كفر لو اسلم على ذي تقطعا من جاز الصلاة  
خلفه . ومن لا يجوز . مسائل متعلقة بكرامات الاوليا من يكفر  
بالسحر المغمرون . واهل النبرجات . له الف الف جارية . فاشترى  
اخرى فلامه احدكم حكم المناظرة . لتجيب المضم . قال لكاذب  
بارك الله في كذالك . من يذبح قربانا عند قدوم مسافر او في قدوم  
الامراء . تاويل لمن قال لا ارجو الجنة ولا اخاف النار . واكل الميتة  
وامسلى بلا ركوع وسجود . واشهد بحال اراه . وانقض الحق . واحب القصة  
هل يباح الرقص والسماع للصوفية **اخاتمة** في ذكر فواعد عديدة  
مهمة الكثرة . الاول في حكم من صدر عنها ما يوجب الكفر . ما في  
كونه كفرا . اختلاف يوم قايله بتجديد الايمان والنكاح . اختياط  
احكام الارنداد . والعياذ بالله من ذلك . يقضي عبادات تركها  
في اسلام السابق . ما ادى فيه يبطل جميعا ولا يقضي الا الحج . وتبين  
امرته بلاطلاق اذ هي بحردة . فرقة لا تقبل المرتدة . وتحبس  
صح رد صبي واسلامه ويجبر عليه ولا يقتل . وكذا امعوه يقتل  
الاسلام . صح اسلام المكره الحزني . مجود الكفر نوبة . مجود المرتد  
ردته . عود الى الاسلام . كل مسلم ارتد يقتل ان لم يثبت الاستة لغير



معنى قولهم تقبل الشهادة بالدرة من لا يقبل ان لم يثبت عيسى الى ان  
 يموت . الساحر والزنديق لا تقبل فوثقها بعد الاخذ وقتلان وكذا  
 الخناق وكذا اقطاع الطريق . الساحر الذي يكفر . والذي لا يكفر الساحرة  
 تحبس ولا تضرب ولا تقتل . في الخلاصة انها تقتل . من يكفر من اهل  
 الاهواء والبدعة . القتل سياسة وزجرا . يقتل المتدع الداعي الى  
 بدعته سياسة . ما يباح قتل اصحابه عموما وخصوصا . الاقوال في  
 حكم من سب النبي صلى الله عليه وسلم . الفائدة الثانية فيما يكون  
 اسلاما من اصناف الكفرة وما لا يكون . الفائدة الثالثة في اصول  
 عقايد اهل السنة والجماعة . ما اوجب الشرع على كل مسلم حفظه  
 وسماعه . ولقد جمعت هذه المسائل السنية المسنية عن جميع  
 الكتب الكلامية والاعتقادية . من منظوم ومنثور ونادر ومشهور  
 ولم ارها مجموعا بهذه الجمعية . جنسا او فضلا في شيء من الكتب  
 اصلا . فالحمد لله التوفيق . واسأله الهداية الى سوا الطريق . فها انا  
 اشوع في تفاصيل فهرسته في جميع الفصول السابقة من المسائل  
 مستفيضا بخالق القدرات والاصايل . والله سبحانه وتعالى اعلم

## الفصل الاول

في مسائل القضا وما يتعلق بذلك وما ينسب اليه . قال صاحب  
 جامع الفضولين بدات اولما يصير دار الاسلام دار الحرب لحاجة  
 اليه في زماننا ومكاننا . قال ابو حنيفة لا يصير دار حرب الا  
 باجرا احكام الشرك فيها واتصالها بدار الحرب بان لا يكون بينهم  
 وبين دار الحرب مصر للمسلمين وان لا يبقى فيها مسلم اذى امنا  
 على نفسه بالامان الاول اي لا يبقى امنا الايمان المشركين وعندهما  
 باجرا احكام الشرك نصير دار حرب اتصلت اول . وبقي احدا بالامان  
 الاول ولا ثم ان كل مصرفه وال مسلم من جهة الكفار يجوز منه  
 اقامة الجمع والاعباد واخذ الخراج وتقليد القضا وتزويج الايادي  
 لاستيلاء المسلم عليهم واما طاعة الكفرة في موادة ومخادعة واما  
 في بلاد عليهما ولا كفار فيجوز للمسلمين اقامة الجمع والاعباد ويصير  
 القاضي قاضيا بتراضى المسلمين ويجب عليهم طلب وال مسلم دار الحرب

دار الحرب دار الحرب

يمنع وجوب ما يندري بالنسب ان احكامنا لا تجرى في دارهم وكذا  
 عكسه فلو اسلم ثم قتل مستامنا ثم لا قود ولادته عندنا ولو قتل  
 احد المستامنين الاخر فموجب الدية لا القود عندنا وكذا الوشرب  
 مسلم جزائمه او زنى او قذف لا يلزمه الحد عندنا اسير ان ثم قتل  
 احدهما صاحبه لا شيء عليه عند ابو حنيفة والى يوسف الا الكفارة  
 لانه تتبع لهم فصار كاحد منهم وعند محمد يجب الدية اذ له حكم نفسه

## تقليد القضا

في **صه** لا يباح طلب القضا حال عند اكثر العلماء ولو اعطى  
 بلا طلب لا يجزله الشرع ما لم يجز عليه وقال مشايخ بلادنا  
 لا بأس به لمن يصلح اذ الصكابة ومن بعدهم قبلوه من غير اكرام  
**نه** لم يجز للسلطان ان يقلد القضا من طلب ذلك **خزانة**  
 اعلم ان الفقيه في زماننا اذا استفتى مسئلة فان كانت مروية عن  
 اصحابنا في ظاهرها رواية بلا خلاف بينهم وهم الامام وصاحبا  
 يفتي بقولهم ولا ينظر الى قول من خالفهم اذ الظاهر ان الحق مع اصحابنا  
 ولا بعدوهم ولو اختلف فيها اصحابنا بوجوه يقول الامام اولاهم  
 يقول ابي يوسف ثم يقول محمد ثم يقول غيرهم من اصحاب الامام ثم  
 ما قول المشايخ من بعدهم واذا كان الامام في جانب وصاحبا في  
 جانب قيل فالحيار للفتي ان شا افتي بقول الامام وان شا بقولها  
 وفي شرح الطحاوي الفقيه ان لم يكن بجته الا ياخذ الا بقول الامام  
 ولا يجوز له ان ياخذ بقولها الا في المزارعة والمساواة لا في التنازع  
 على ذلك وان كان مع الامام احد صاحبه ياخذ بقولها وان كان  
 اختلفا فيهم اختلفا في عصر زمان كقضا بظا من العدالة ياخذ بقول  
 صاحبه لتغير احوال الناس والقاضي يسمى مفتيا ايضا في الصدر  
 الاول كذا في خزانة المفتين **خلاصة** مشايخنا اخذوا بقول ابي  
 يوسف فيما يتعلق بالقضا **قنية** الفتوى على قول ابي يوسف  
 فيما يتعلق بالقضا **نه** عدالة القاضي ليست بشرط حتى يصلح الفاسق  
 ان يكون قاضيا والعدالة شرط الاولوية في ظاهرها رواية وقيل  
 شرط لصحة التقليد ولو قلده وهو عدل فسق يستحق القتل ولا

طلب القضا



ولا ينفرد به اخذ عامة المشايخ ويجب على السطان عزله **هـ** رنة  
وقال بعض المشايخ اذا قلده وهو عدل ينفرد بالفتن لان المقلد اعتمد  
عده الله فلم يكن راضيا بتقليده ووهنا وهل يصح معينا قيل لانه  
من امور الدين وقيل يصح لانه يجتهد حذر الفسنة الى الخطا **خ**  
والامام يصير اماما مع الفتن بلا خلاف **هـ** حل للمفتي ان يقتي لو  
صوابه اكثر من خطايه فلو لم يكن مجتهد لم يحل له ان يقتي الا بطريق  
الحكاية فيحكى ما يحفظ من اقوال الفقهاء **ح** المفتي لو كان مقلدا غير  
مجتهد ياخذ بقول افقه الناس عنده ويضيف الجواب اليه  
فلو كان في مصر اخر يرجع اليه بكتاب ولا يجاوز خوفه من الاخذ  
على الله تعالى **ح** خلاصة في المحنط العلم شروط الاولوية لاشترط  
حواز التقليد حتى لو قضى بفتوى غيره **هـ** يصح **هـ** التصحيح ان  
اهلية القاضي للاحتياط شرط للاولوية لا للتقليد لان تقليد  
المجاهل صحيح لانه يمكنه ان يقتضى بفتوى غيره ومقصود القضاء  
بحصل به وهو ايضا الحق الى مسقطه **قاضي خان** قال قال النبي  
صلى الله عليه وسلم القضاء ثلاثة واحد في الجنة واثنان في النار  
واراد بالاثنتين المجاهر وغير العدل ثم ان المجاهر التقى اولى بالقضاء  
من العالم الفاسق **ج** وينبغي للقاضي ان يشاور اهل الفقه في الحكم  
**هـ** قيل ينفرد القاضي بتأخير الحكم وباتمه ويعزل **محيط**  
قال محمد للقاضي ان يرد الخصوم مرتين او ثلثا لو رجوا الاصلاح  
فيما بينهم ولو لا يرجوه بان قالوا لا نريد الصلح وطلبوا القضاء هكذا  
على وجهين الاول ان يكون وجه القضاء ثيبا للقاضي ففي هذا الوجه  
يردهم الى الصلح وان طلبوا القضاء هكذا ذكر شيخ الاسلام خواهر  
زاده وهو نظير ما لو هلك المال في يد الاجير المشرك بامر منكر  
القرض عنه فان القاضي لا يفتي وان طلبوا القضاء بل بامر بها الصلح  
الوجه الثاني ان يكون وجه القضاء يفتي فيما بينهم هكذا ذكر  
شمس الامة الحلواني وذكر شيخ الاسلام المسئلة على التفصيل ان وقف  
الخصومة بين المحرم وبين اهل التلدين وبين اهل قبلتين يردهم  
الى الصلح مرتين او ثلثا وان ابوا الصلح **ص** تقلد القضاء  
من المجاز يجوز كما في العادل اذا الصحابة تقلدوه من معاوية والحق

بين القاضي والرجل  
ففي هذا الوجه

مع على في توبته وكذا يجوز تقلده من الباغي **ق** ويجوز استئثار الباغي  
لاقتنزل قضاء القول ويصح عزل الباغي لهم حتى انهم الباغي بعد  
لا تنفذ قضاياهم بعده ما لم يقلدهم سلطان العدل ثانيا اذا الباغي  
صار سلطانا بالفتن والعلية ثم اهل البقي هم الخارجون عن الامام  
الحق بلا حق بيانه ان المسلمين اذا اجتمعوا على امام وضاروا امنين  
به فخرج عليه طائفة من المؤمنين فلو خرجوا عليه لظلم ظلمهم فليسوا  
بغاة وعليه ان يترك ظلمهم وينصفهم ولا ينبغي للناس ان يعينوا الامام  
عليهم اذ فيه امانة على الظلم ولا ان يعينوا تلك الطائفة على الامام  
ولو لم يكن خرجوا عليه لظلم اياهم ولكن ادعوا الحق والولاية فقاتلوا  
الحق معنا فهم بغاة فقل كل من يقوى على القتال يضرا الامام على البغاة  
لانهم ملعونون لقوله عليه السلام الفتنة نائمة لقن الله من  
القطها ولو تكلموا بالخرج ولم يعزموا على الخروج بعد فليس للامام  
ان يتعزز لهم اذ العزم على الجباية لم يوجد بعد كذا في **ق** وفي  
**ق** قال **ص** لو اعلن ما درينا القتال مع اهل القبلة وكان على رضي  
الله عنه وتابعوه من اهل العدل وخصما وبغاة وفي زماننا الحكم  
للعلمية ولا ندرى العادلة والبغية فكلمهم يطلبون الدنيا **ص**  
من اخذ القضاء برشوة لا يصير قاضيا ولو قضى لا ينفذ حكمه **ب**  
يفتي اذا الامام لو قلده برشوة اخذها هو او قومه وهو عالم به لم يجز  
تقليده كقضاء برشوة اماما من قلده بسبب الشفعا فهو كمن تقلده بحق  
وان كان لا يحل الطلب في الشفعا **ف** لو ارتشى ولد القاضي او بعض  
اعوانه فهو بامره ورضاه فهو كارتشائه قضاؤه مردود ولو لم يعلمه  
نفذ حكمه وعلى المرتشي مرد ما قبض **ع** **د** لو ارتشى فقفي او عكس  
او ارتشى ابنته او من لا تقبل شهادته له لا ينفذ حكمه ولو ارتشى فنفذ  
الى اخر ليحكم بينهما لم ينفذ حكم الثاني لان الاول عمل لنفسه لما ارتشى  
ولو كتب الى الثاني ليحكم واخذ اجر مثل الكتابة نفذ حكم الثاني  
**قاضي خان** اجمعوا ان القاضي اذا ارتشى لا ينفذ قضاؤه فيها  
ارتشى ثم ان الرشوة على اربعة اوجه منها رشوة القاضي الى من  
ينفذ القضاء الثاني الرشوة للقاضي ليفتي للراشي وهاتان  
حرمان على الاخذ والدافع ولو كان قضا بحق الثالث دفعها خوفا



على نفسه او ماله وهذا حرام على الاخذ لا الدافع الرابع دفعها  
ليستوى امره عند السلطان حل له الدفع ويجوز على الاخذ **شهد**  
اذا القيام بموثة المسلمين يجب فلا مال فلا يحل اخذ المال عليه  
قامي خان فان اراد ان يحل للاخذ فيستاجر الاخذ يوما الى الليل  
بما يريد ان يدفع اليه فتصح هذه الاجارة هكذا اذا اعطى  
الرثوة او لا يسوي امره فان طلب منه ان يسوي امره ولم يذكر  
له الرثوة ثم اعطاه بعد ما سوي امره قيل لا يحل للاخذ وقيل  
يحل وهو الصحيح لانه بر وجزاء للاحصان فيحل ولا يحل للقاضي  
قبول الهدية من اجنبي لم يكن يهدي اليه قبل قضائه وكذا  
الاستقراض والاستعارة ولو اهدى من يهدي قبل القضا  
فلوله خصومة فلا يحل قبولها والا فان كانت مثل ما يهدي قبل  
القضا او ذواتها فلا بأس بقبولها ولو اكره الزيادة ولا بأس بقبول  
هدية قريبه الذي لا خصومة له مع احد **ص** اذا كان لا هدا  
بلا شرط لكنه يعلم يقينا انه انما يهدي ليعينه عند السلطان فشا  
على انه لا بأس به ولو قضى حاجته بلا شرط ولا طع فاهدى اليه  
بعد ذلك فهو كحال لا بأس بقبولها وما نقل عن من مسعود من كراهية  
ذلك تورع **ص** تعليق القضا والامارة بالشرط يجوز وكذا  
امنا فتمنا المستقل وكذا اتاقت القضا برمان ما بان قالت انت قاضي  
هذه البلدة هذا الشهر وهذا اليوم ويصير قاضيا بقدره وكذا يجوز  
تقييده بكان ويجوز اشتتاء سماع بعض الخصومات او سماع خصومة  
رجل معين ولا يصير قاضيا في المشتكى وتعلق الحكم بين اثنين بالشرط  
لم يجز عند ابي يوسف وبه يفتي وعند مر جاز ولو قضى في خاتمة ثم قال  
اسمع خصومة فلان ثانيا بمشهد من العمل لا يقتضيه ذلك القاضي  
لو استخلف بلا اذن لم يجز للمامور باقامة الحق ان يستخلف غيره  
بلا اذن الامام وللوصي ان يفوض الى غيره بلا اذن الوصي وتما منه  
في **ط** قال السلطان لرجل فلان ولايت رابنودارم لا يملك نصب  
القاضي لان ذلك تفويض بقبض الاموال ولو امره على بلد وجعل  
خزاجه له واطلق التصرف في الرعية تقتضيه الامارة فله ان  
يقبل وان يعزل قال الامام لو اتي بالبلد قلد من شئت طح لا لوقاك

يجب

قلد احدا كما لو قال الموكل لو كبله وكل من شئت طح لا لوقاك وكل احدا  
كذا **ط** اهل بلدة تبايعوا على سلطنة احد يصير سلطانا بخلاف قضاء  
قاضي في الاول ضرورة لا الثاني **فشن** متى قلد سلطنة فيبلغ  
يحتاج الى تقليد جديد ليعني سلطانا **مي** وكذا القضي لو اشتقضي  
ثم بلغ يحتاج الى تقليد جديد وفي العبد روايتان **فن** ما من  
سلطان فاتفقت رعيته على ان له صغير وجعلوه سلطانا فم يقد  
القضا في الخطباء مع عدم ولايته **فلا** ينبغي ان يتفقوا على ان عظم  
فصير سلطانا لهم فيقبلهم هو وهو يقد نفسه بتعالين السلطان  
ويعطيه لشرفه اما في الحقيقة الوالي هو السلطان **ابن الهام**  
مقتضى هذا الكلام انه يحتاج الى تقليد جديد بعد بلوغه وهذا  
لا يكون الا ان يعزل ذلك الوالي المقدم نفسه من السلطنة وذلك  
لان السلطان لا يعزل الا بعزله نفسه وهذا غير واقع **فش** ادعى  
عليه في بلدة دار في غير تلك البلدة بعد القضا وان لم تكن الدار  
في ولايته هكذا القاضي اطلق الجواب **رفضل** في **فد** محدود ويزاد  
دعوى كرو وان محدود وولاية ابن قاضي بدست حكم نوابه  
كرد احاب نواته كد ولو كان في ولاية من قلده والله اعلم

**ما يكون حكم من القاضي وما لا يكون**  
**ط** قوله ثبت عندي حكم في الصحيح وقيل لا بد ان يقول حكمت او قضيت  
او انقدت وكذا قوله ظهر عندي او صح او علمت فهذا كله حكم **عده**  
وكذا قوله استهد واعلمه حكم **فش** قوله ثبت عندي حكم لكن الاول  
الا يبين ان الثبوت يبين اقرار الحكم ببنية بخالف الحكم باقرار  
**عده** قوله لا اري لك حقا في هذا ليس بحكم وكذا قوله بعد  
الشهادة وطلب الحكم سلم المجدود الى الدعي ليس بحكم كذا **فش** وقال  
وقيل انه حكم لان اراء الزام وحكم ونص **ط** ان امر القاضي ليس بحكم  
اذا قال فيها قوله ده ليس بحكم وينبغي ان يقول حكم كردم ويدل على  
صحته ما ذكر في **طظه** انه لو وقف وفقا على فقر او احتاج بعض فزاسته  
واعطاه القاضي شيئا من الوقف لم يكن هذا قضا من القاضي لكنه بمنزلة  
العتوى حتى لو اراد الرجوع في المستقبل فله ذلك بان يعطى غيرهم من



القضاة جميع القضاة اما لوقا حكت ان لا اعطى غير قرايته نفذه حكمه قد  
 هذا ان فعل القاضى ليس يحكم ولو فى المصر قاضيا من كل منهما فى محلة فتجسم  
 رجلان واختلفا فحين يختصمان اليه فان كان منزل الخاصين فى محلة  
 واحدة يختصمان الى قاضى تلك المحلة وان من المختلفين فاراد المدعى ان  
 ان يختصم الى قاضى محلة واباه الاخر وقال ابو يوسف المصرة  
 للمدعى وقال محمد لا يملك المدعى عليه وبه يفتى وكذا الواحد منهما من اهل  
 العسكر والاخر من اهل البلد ففى على هذا ولا ولاية لقاضى العسكر  
 على غير الجندى ويحترق سوق العسكر جندى **صه** اختصم غزبان  
 عند قاضى بلدة مع قضاؤه على سبيل التقكيم ولو حكم السلطان  
 بين اثنين قتل لا ينفذ ويغنى بلفاذه والله سبحانه وتعالى اعلم

مخوف من العسكر  
 جندى

## مسائل العزل

تعلق عزل القاضى بالشروط بخلافه وقال **ط** طه عن لا يفتى  
 بجوازه وكذا افتى عيسى وغيره ويجوز فصل ما يجوز تعليقه وما لا يجوز  
 وللسلطان عزل القاضى لثبوتة وتغير رتبة ولا يترك على القضاء اكثر من  
 من ستة كميل يسمى العلم كذا **صه** الربح خصم لوجله احد من بالقاضى  
 ينزل ذهاب البصر والسمع والعقل والردة القاضى لو عزل لا ينزل  
 ما لم يصل اليه الخبر كذا لو كالة فنقد قضاؤه قبل وصوله وعن ابو يوسف  
 لا ينزل ما لم يقبله غيره صيانة لحقوق الناس من موت السلطان لا يوجب  
 عزل القاضى ولو مات الخليفة ولم يوص او قضاة فتم على حالهم وليس كوكالة  
 ولو عزل القاضى ينزل نقيب لالومات القاضى كذا قيل وينبغي ان لا ينزل  
 النائب بعزله القاضى لانه نائب السلطان او نائب القامة الاخرى  
 انه لا ينزل القاضى بعزله القاضى وعلمه كغير من مشايخنا **صه**  
 بموت القاضى انزل خلفاؤه كذا فى **ط** القاضى لو قال عزلت نفسي  
 او اخرجت نفسي من القضاء او كتب به الى السلطان ينزل اذا علم لا قبله  
 كوكيل وقيل لا ينزل بعزله نفسه لانه نائب القامة وخو القامة  
 متعلق بقضايته فلا يملك عزل نفسه ينبغي ان لا ينزل الا يعلم القاضى  
 كوكيل وقاضى ولو اراد وصى بان يخرج نفسه من الوصاية فى غير مجلس  
 القاضى لا يملك وجبيرة القاضى لو كافي لا ينبغي ان يخرج فلو عزله القاضى

بموت

تدعى القاضى  
 لو عزل

اختلف

اختلف فيه منزل الوكيل ما لم يحضر بلا علم موكله والوكيل لو كتب اليه بعزله  
 ينزل اذا علم بما فيه وكذا الوارسل ربه ولا به ولو قضا صغيرا او غير عدل  
 فقال ارسلنى اليك فلان ويقول الى عزلتك عن الوكالة ينزل والعزل  
 الحكمى لا يحتاج فيه الى علم الوكيل فلو مات موكله او خرج ما امره ببيعه  
 عن ملكه او رهنه ينزل وكذا علم الوكيل ولا وكذا لو جاز موكله مطبقا  
 او ارتد ولو قبحه الحرب او كان مكانا فمعدوم استحيوا فخرج او فارق  
 شريكه او وكله بخلع فخلعه بنفسه او ابانها الوكيل او الوصى لو رد وكالة  
 او وصاية لا يخرج منها الا يعلم الموكل او الوصى والشرط له لاحضرت  
**لط** وكله بخصومة ثم عزله حال غيبته الخصم فان كان وكيل الطالب  
 مع عزله وان كان وكيل المطلوب فلو وكله بالتقاسم الطالب فلو كان  
 الوكيل غائبا وقت التوكيل ولم يعلم به مع عزله على كل حال وان كان حاضرا  
 او علم به ولم يرد له لم يحضر عزله بغيبته الطالب ويصح حضرة رضى به  
 الطالب او لا ولو وكله بالتقاسم القاضى حال غيبته الطالب فعزله  
 بحضرة القاضى يصح ولو غاب الطالب وان عزله بحضرة القاضى يصح ايضا  
 وعزل العدل فى باب الرهن لم يحضر ولو بحضرة الميراث ما لم يرض به  
 الميراث ولو وكله بطلاق امراته حين اراد السفر بالتقاسم المرأة ثم عزل  
 بلا حضورها ولا رضاها قيل يملك وهو الصحيح وقيل لا يملك

## مسائل الموت

فى عامة الكتب ان الوكالة تنطلم بموت الموكل ولو اخطأ بالاحارة  
 المفسوخة بموت المور على وكيله بالاحارة قيل يجوز وهو الصحيح  
 لانه عزل موته لكن الحقوق متعلقة به وقيل لم يجز اذا لا ينسخ بموت  
 المور كذا نفسا خ بنتا سخما وثمة لا يطالب الوكيل كذا **صه** الوكيل  
 بالبيع الجائر لو باع فمات موكله لا ينزل وفى محاضر **ش** على قياس مسألة  
 الاحارة ينبغي ان يكون فيه اختلاف **فهم** ولو مات الوكيل ببيع او شرا  
 او غاب او ارتد قيل تنقل الحقوق الى موكله وقيل لا وقيل لو باع الوكيل  
 فمات بحق فتبطل الثمن لو رثته او لوصيه وقيل لموكله **ت** شدى  
 وكيله فمات فلوكله رده بعيب **د** بحق الرد لو رثته او وصيه ولو لم يكن  
 فلوكله على وارثه **ت** وفى رواية اخرى القاضى يرضب وصيا فيرد



جمع وكيل الوكيل ينقل بغير الاول لا بموته **لط** لا ينقل بغير الاول  
ولا بموته ذوات الوصي فولاية المطالبة فيما يتبع من مال الصغر  
لورثة الميت الوصي او لوصيته فلو لم يكن نصيب القاضى له وصيا **صل**  
مات مضارب والمال مورث من فولاية البيع فوصيه لا الحرب المال وهو  
الامع اذ الحق للمضارب والمالك لرب المال فلا تفرى كان والله اعلم

## القضا بعلمه

في **شئ** روى ابن سماعة عن محمد ان القاضى لا يقضى بعلمه قال  
رجع الى هذا في اخر عمره وقال لا يقضى بعلمه وان استنفاد العلم  
في حالة القضا حتى يشهد معه اخر وقال لعل القاضى غلط فشرط  
مع علمه شهادة اخر ليصير علمه مع شهادة الاخر معنى شاهدين قال  
صاحب جامع الفضولين بعد ذكر هذه المسئلة في فضل التفاضل  
ويبقى ان يقضى بعدم قضا القاضى بعلمه في غير كتاب القاضى لمعنى ظاهر  
في اكثر قضاة الزمان اصبح الله شانهم **ص** القاضى هل يكتب  
بعلمه الى القاضى فهو كقضاة بعلمه غير ان القاضى هنا يكتب بعلمه  
قبل القضا بالاجماع **خلاصة** في الاقضية القاضى يقضى في حقوق  
العباد بعلمه بانه علم حال قطعية في مضره ان فلانا غضب مال  
فلان او اطلق امراته وفي الخبر يدعي محمد انه رجع عن هذا وقال  
لا يقضى بعلمه وفي حدوده حق الله كحد الزنا وشرب الخمر لا يقضى  
بعلمه الا ان اذنا الى بشكر ان نعززه وفي القضا من وحد القضا  
يقضى بعلمه واما اذا علم قبل القضا في حقوق العباد عند اتي حقيقة  
لا يقضى بذلك العلم اذا رفعت اليه تلك الحادثة وعند ما يقضى  
وعلى هذا الخلاف اذا علم في غير مضره هو فيه قاض ثم حضر مصوره  
عرفت اليه تلك الحادثة وفي الخبر جعل قول محمد مع الى حقيقة  
ولو علم في رستاق مضره عندهما يقضى واختلاف المشايخ على قول الى حقيقة  
وسواء كان مقلدا على الرستاق او لم يكن اذ قلنا القاضى في القرية  
والفازة لا ينفذ عند م ولوعلم محادثة وهو قاض بمصر ثم عزك  
ثم اعيد عند الى حقيقة لا يقضى وعند ما يقضى وفي القتلوى قال  
اصحاب الامالى ان عند ابي يوسف ينفذ قضا وه في السواد وهذا

في النوادر عن محمد والقاضى هل يعمل بما يجد في ديوانه ان كان ذا كرا  
لتلك الحادثة يقضى والا فلا يقضى وعند ما يقضى واجمعوا انه لا يعمل  
بما يجد في ديوان قاض قبله وان كان محتوما القاضى لو راي خطه ولم  
يتذكر ما ذكر فيه فقط به جاز عندم لا عند ابي حنيفة وابي يوسف  
محجوزا اذا وجد في ديوانه **جمع** القتاوى في الخزانة قال الامام حالي  
لا يقضى القاضى بما يسمع من الناييب من الدعوى والشهادة والنا  
يقضى بما سمع من الامير جري الخلع بين زوج وامراته من قبل القاضى  
وقال الناييب للقاضى قد جرى عندي مرة والزوج منكروهل يقضى  
القاضى بكونها مطلقة ثلثا قال الامام حالي لا اما الناييب يقضى  
اذا احضر القاضى بذلك **خلاصة** الناييب اذا سمع البيعة والاقرار  
وكتب بذلك الى القاضى لا يقضى بل يكلف المدعى إعادة التينة

## الراى الى القاضى

في كتاب الاشياء والنظائر لابن نجيم الراى الى القاضى في مسائل  
في السؤال عن سبب الدين المدعى به ولكن لا جبر على بيان وفي طلب  
المجاسبة بين المدعى والمدعى عليه فان امتنع لا جبر وهاتان في الخاتمة  
وفي التفريق بين اليهود وفي السؤال عن الزنا والمكان وفي تخلف  
الشاهدين ان رآه جاز كما في القتاوى الصيرفية وفيما اذا باع الاب  
او الوصى عقارا للصغير فالقاضى انشا نفسه كما في الخاتمة وفي  
مدة حبس المديون اذا خيف فزاره وفي حبس المديون في سجن  
القاضى او اللصوص اذا خيف فزاره وفي حبس المديون ايضا كما في  
الفصولين وفي سوال الشاهد عن الايمان اذا اتهم وفيما اذا تصرف  
الناظر ما لا يجوز كبيع الوقت او رهنه فالقاضى ان شاء عزله وان شا  
ضم اليه شقة بخلاف العاجز فانه يفهم اليه كما في القنية يقول  
الحقير في مدة التلوم ايضا كما سياتي شرحه في آخر الفصل الثاني عشر  
وفي قبول التوكيل من احد الخصمين اذا اباه الاخر نعمتنا كما سياتي  
في ذكر احكام التوكيل بالخصومة من فضل الاحكامات والله اعلم

## اختصاص الخصم

وفي تفسيره



في **قصة** للقاضي احضار الخصم وان لم يعلم ان المدعي محق او مبطل لو  
تربيا ولو بعيدا من المصر بحيث لو ابتكر لا يبيت مع اهله بامر المدعي  
باقامة البينة فلما وافقها احضر خصمه **خلاصة** اذا تقدم رجل الى  
القاضي وادعى قتل رجل حقا ولم يعلم القاضي انه محق او مبطل وارا  
احضار خصمه وهو الاعداء ان كان خصمه في المصر حضره وكذا لو  
كان قريبا من المصر بحيث لو ابتكر يبيت باهله وان كان بعيدا من  
المصر لم يتعد مجده الدعوى وقال القاضي بامر المدعي باقامة البينة  
ليثبت له لا يفتي عليه فلما حضر بعيد البينة وقيل يحلف على ما ادعاه  
والمرأة البرزة كالرجل **قصة** لو توارى الخصم في بيته لم يجز الهجوم  
عليه باعوان القاضي والنسابة فيقتلوا داخل الدار وقتل يجوز  
وعن ابي يوسف انه كان يفعل **خلاصة** ارسل القاضي فلم يوجد  
المدعي عليه وقال المدعي انه اختفى وسأل يسير بابه بكلفه اقامة  
البينة انه في بيته فان شهد اشان وقال ارايتاه اليوم او امس ومنذ  
ثلاثة ايام تقبل ديارا بالحقم وان تقاعدت المرونة لا يقتل وحده مفوض  
الى راي القاضي فان حصل له العلم انه في البيت ولا يحضر يستمر الباب  
ويسمى الدار المشتاعة وكذا اذا امراته ان كان ساكنا معها  
فان قاله الخصم بعد ختم الباب انه في داره قال ابو يوسف يبعث  
رسولا ومعه عدلان فينادي عليه بانه ثلاثة ايام كل يوم ثلاث مرات  
يا فلان ان القاضي يقول لك احضر مع خصمك فلان بن فلان  
مجلس الحكم والا نضبت لك وكيلنا واقبل عليه البينة وينبغي ان  
يكون وقت طلوع القاضي وعن جرمه هكذا يقول الحقير وسياق  
في فضل القضا على الغايب ان هذا يسمى اعدا را قال واما الهجوم  
فقد رجع فيه بعض اصحابنا وعن ابي يوسف انه كان يفعل وقت  
قضائه وصورته لو قال الخصم انه توارى عني في منزله وطلب الهجوم  
بعث امينين ومعهما اعوان القاضي ونسابة فيقومون بالاغوان حول  
البيت وتدخل المشاخر منه ثم تدخل الاعوان فيفتشون عرقها  
وما تحت السرير وعمر رضي الله عنه هجم على بيت رجلين بلغة ان في بيتها  
شرايا فوجد في بيت احد همدون الاخر وهجم على بيت فاحسها  
بالمدينة واخرجها وعلاها بالدم حتى سقطت الحمار عن راسها وعن

هذا قال مشايخنا اذا سمع صوت نسابة دعوت انسان لا بأس بالهجوم  
عليه وقامة اصحابنا لا يجوزون الهجوم **قاضي خان** فان ختم القاضي  
على باب المدعي عليه ولم يخرج قال ابو يوسف يبعث القاضي رسولا  
ومعه شاهدان فينادي الرسول على باب فلان بن فلان ان  
القاضي فلان بن فلان يقول لك احضر مع فلان بن فلان مجلس  
الحكم والا نضبت لك وكيلنا وقيلت بينة المدعي عليك هكذا يفعل  
القاضي ثلثة ايام فان لم يحضر يفعل ما قال ويدعي على وكيله بما يدعي  
عليه الخصم قال شمس الامية الحلواني كان القاضي الامام الاستاذ  
يقول رايت في النوادر مثل هذا عن ابي حنيفة ومحمد عليهم الرحمة فكان  
ذلك منهم اتفاقا قال ابو يوسف وكذا لو كنت القاضي الى القاضي  
كتابا في حادثة فلم يقدر القاضي المكتوب اليه على الخصم فان القاضي  
يوكل عنه على نحو ما قلنا قالت شمس الامية اصحابنا لم يجوزوا الهجوم  
وصورته ان يبعث القاضي نسابة يطلونه في البيت واعوانا ياخذون  
السفلة والعلو كيلا يهرب وقال الامام الزدوي المشهور من قول ابي حنيفة  
ان القاضي لا ينصب وكيلنا بعد ختم الباب لكنه يهجم عليه قال وهذا  
استحسنه فعله عمر رضي الله عنه والصالحون بعده وتركوا فيه القياس  
**خلاصة** فلوراي القاضي ان لا يبعث الاشخاص ويعطى البينة او الخاتم  
للاحضار جاز وهذا اخراج المصروني المصري يبعث الاشخاص وقال  
الحصاف على عكس هذا فان جاء بالطبقة فامتنع الخصم يقول له هل تعرف  
ان هذا اخاتم القاضي فان قال نعم لكن لا احضر اشهد عليه شاهدين  
فان شهدا به عند القاضي يبعث اليه من يحضره ويأقبه او  
يستغيث عليه بالوالي في احضاره واجرة الاشخاص في بيت المال  
وقيل في مال الممرد وقيل على المدعي قال في المحيط هو الامع **قاضي**  
**خان** وموتة الاشخاص على الممرد هو الجمع **خلاصة** وفي السنادي  
من اراد ان يستولي حقه من باب السلطان ولا يذهب الى القاضي  
فهو مطلق شرعا ولكن لا يفتي به الا اذا عجز عن باب القاضي وبعض  
مشايخ زماننا على انه لا يطلق في ذلك اذا ذهب الى القاضي ولا  
وعجز عن الاستيفاء من جهته اما لو اراد الذهاب الى باب السلطان  
اولا لا يطلق له ذلك وبه يفتي . والله سبحانه وتعالى اعلم

١٢٢



**مسائل شتى**

**في** خصمها من تشاها عند القاضي فله حبسها ونفريهما  
 اقامة لحرمة المجلس ولو فعله احد صاحبها لا يعززه ما لم  
 يطالب خصمه **شرح المختار** ولو امتنع الخصم من الحضور بحسب القضا  
 عززه القاضي بما يرى من ضرب او تعذيب وجهه على ما يراه **صه** يقيد  
 المديون لو خيف فزاره او يحول من السجن الى سجن اللصوص ومنع  
 المجلس شهرا ان وقيل اربعة وقيل سنة والمعجم انه موقوف الى القاضي  
 قال **الحنفى** عليه السلام للقاضي اخذت الرشوة فله نفريه ولو لمخ القاضي  
 على الصلح يائمه والقاضي لو قاس مسئلة على مسئلة فظهر خلافه يائمه  
 اذ ليس بمجتهد فالخطوة يوم القيامة للمدعى عليه على القاضي وعلى  
 المدعى **في** حيلة **صه** وفي **ج** القاضي ان اخطأ في قضائه على الحق  
 القضي لمكان المال المقضي به في مال القاضي وان تعد الجور كان  
 ذلك عليه **هد** **انه** واذا قول القاضي فقال لرجل اخذت منك  
 الفاد ففتها الى فلان قضيت بها عليك ففان الرجل اخذتها  
 ظلم فالقول للقاضي وهذا اذا كان الرجل مقرا انه فعله وهو  
 قاض ووجهه انهما لوقفا فقا في فعله في قضائه كان الظاهر  
 شاهدا له اذ القاضي لا يقضي بالجور بظاهر ولا يمين عليه لانه  
 ثبت فعله في قضائه بالتصادق ولا يمين على القاضي يقول  
 الحنفى وفي الامساك والنظائر لو قال القاضي بعد عزله لرجل اخذت  
 منك الفاد ففتها الى زيد قضيت بها عليك فقال الرجل اخذت ظلم  
 بعد العزل فالصحيح ان القول للقاضي مع ان الفعل حادث فكان  
 ينبغي ان يضاف الى اقرب الاوقات وهو العزل وبه قال البعض  
 واختار السرخسي لكن المعتد هو الاول لان القاضي اسند الى خلاف  
 منافاة للضمان وكذا اذا زعم المأخوذ منه انه فعله قبل تقلب  
 القضا **صه** شهد ان القاضي قضى له على فلان بكذا وقال  
 القاضي لم اقص تردد شهادتهما وتقبل عنده محمد قال صاحب  
 جامع الفصولين اقول ينبغي ان يقضى بقول محمد لمعنى ظاهر في اكثر  
 قضاة زماننا اصلح للمساكن ويؤيد ما في **هد** انه لو قال القاضي

تفت

قضيت على خصم برحم او شتم او قطع فافعله وسعك ان تقفله وعن محمد  
 انه رجع عنه وقال لا يؤخذ بقوله حتى يماين المحجة لان قوله يحتمل  
 الغلط وعلى هذه الرواية لا يقبل كتابه واستحسن المشايخ هذه  
 الرواية لغساده حال اكثر القضاة في زماننا الا في كتاب القاضي  
 للحاجة اشق ويؤيد ما في عيون المذاهب ايضا انه يقضى بقول محمد  
 والله اعلم وسياتي كثير من مسائل القضا في فصل ما يملكه القاضي  
 وبعض من لولا به . والله تعالى اعلم .

**الفصل الثاني**

في المجتهد فيه وفيه **د** في القضا بلاسمية القاضي ودعوى الفعل  
 بلاسمية الفاعل **ن** عن محمد كل شيء اختلف فيه الفقهاء ففقوا فيه  
 القاضي فنفذ قضاؤه وليس للقاضي ارجاء طاله ولم يذكر فيه خلافا قال  
 الفقهاء وبه تأخذ **ط** عن محمد انما يخبر من ذلك ما اختلف فيه  
 الناس وحكم به حاكم من حكام اهل الامصار فاخذ بعضهم بقول  
 واحد وبعضهم بقول الاخر قال فاشاد الى ان مجرد خلاف بعض اهل  
 لا يصير الحل محل اجتهاد بما لم يعتبره العلماء ويسوغوا له الاجتهاد  
 الا ترى ان ابن عباس رضي الله عنهما من فقهاء الصحابة ثم لما لم يسوغوا  
 له الاجتهاد في ربوا النقد حتى انكر عليه ابو سعيد الخدري رضي الله  
 عنه لم يعتبر خلافا فيه حتى لو قضى قاض بجوار بيع درهم بدرهمين  
 لم ينفذ قضاؤه **هـ** ثم قوله وانما يخبر من ذلك الى اخره يشير الى ان  
 العبرة بحقيقة الاختلاف في صيرورة الحل بمجتهد فيه وفي بعض المواضع  
 يشير الى ان العبرة لاشتباه الدليل لا حقيقة الاختلاف والخصاف  
 لم يعتبر الخلاف بيننا وبين الشافعي وانما اعتبر الخلاف بين المتقدمين وبين  
 الصحابة ومن بعدهم من السلف **ط** والحاصل ان المعتبر هو الدليل  
 لا القائل حتى اعتبر القضا بشهادة رجل وامرأتين في حدود قود وان لم  
 يقع في محل مختلف فيه **برازية** وفي الاقضية العبرة في هذا الباب  
 لاشتباه الدليل حتى لا يكون على خلاف الدليل القطعي لا للاختلاف حتى  
 لو لم يعرف في المسئلة خلاف اصلا لكن اشتباه الدليل ولم يخالف  
 الحكم الفصل القطعي ينفذ وعلى العكس **س** ثم اصحابنا لم يعتبروا خلاف



الشافعي ومالك بل اعتبروا خلاف الجمهور **هذه** وفيما اختلف عليه الجمهور  
 لا يفتقر مخالفة البعض وذلك خلاف وليس بخلاف والمعتبر  
 الاختلاف في القدر **والاول** هو المختلف فيه بين السلف كختلف  
 فيه بين الصحابة **خلاصة** حقا لو قضا القاض في مسألة الماذون  
 في نوع انه ماذون في نوع واحد كما هو مذهب الشافعي يصير مقتضا  
 عليه واما القضاء على متروك التسمية عند المجاوز عند ما وعده  
 ابي يوسف لا يجوز **سعي** القاض لو لم يكن مجتهد اذ قضى بتقليد  
 فقيه ثم تبين انه خلاف مذهب فقيه فله نقضه لغيره عندهم وقال  
 ابو يوسف ليس له نقض ما ليس بغيره **ط** لو حكم القاض في مجتهد  
 فيه وهو لا يعلم به بعض المشايخ قالوا ينبغي وعامة منهم على انه لا ينفذ  
 واما ينفذ لو علم بكونه مجتهدا فيه قال **فتى** هذا ظاهر المذهب  
 وهنا شرط اخر لنفاذ الحكم في المجتهد فيه وهو ان يصير الحكم حادثة  
 فيجري فيه خصوصية حجة عند القاض في خصم على خصم **جر** قضى  
 بخلاف مذهب فقه فله حكمه عند ان حنفية خلافا لهما ذكر **خط** اختلاف  
 الروايات في هذه المسئلة ثم قال ذكر الخلاف في بعض المواضع في  
 نفاذ الحكم وفي بعضها في جلا الاقدام على الحكم قال **ط** ولما تبين  
 في **صك** عن اصحابنا في نفاذ حكم بخلاف رايه روايتان وافتي بكل  
 منهما **درر غرر** الفتاوى مجتهد فيه خلاف رايه لو ناسيا مذهب  
 فقه عند ابي حنيفة ولو عامدا فقيه روايتان وعندهما لا ينفذ في  
 الوجهين قال في الهداية عليه الفتوى وفي الفتاوى الصغرى اذا  
 قضى في محل الاجتهاد وهو لا يرى ذلك بل يرى خلافه ينفذ عند  
 ابي حنيفة وعليه الفتوى كذا في الكافي **خلاصة** وقول ابي يوسف  
 مع الامام **ابن الناصر** والوجه في هذه الزمان انه يفتى بقوله  
 لان التاركة لمذهب عمدا لا يفعل الا لصوى باطل لا لقصد  
 جميل وهذا كله في المجتهد اما التقليد فانما ولاء من ولاء له حكم  
 مذهب ابي حنيفة مثلا فلا يملك المخالفة **واما** التقليد فانما ولاء  
 من ولاء له حكم مذهب ابي حنيفة مثلا فلا يملك المخالفة فيكون معزولا  
 بالفتنة الى ذلك الحكم **خلاصة** وقال بعضهم الخلاف في انه  
 هل يجوز له ان يأخذ بقول غيره عندهما لا يأخذ وعند محمد يأخذ

**بزار** يفتى اذ عني عند الحنفى الشفعة بالمجوار قيل لا يفتى وفي كل  
 موضع تخالفا الشافعي الى الحنفى يقضي بمذهبه لا بمذهب المتأصين  
 وقيل ان القاضي يبال المدعي يفتقد هذا فان قال نعم قضى له والا  
 لا قال المولى وهذا العدل الاقاويل **فقط** العجز عن الانفاق  
 لا يوجب الفراق عندنا خلافا للشافعي وكذا الخلاف ولو عجز عن انفاق  
 المجل فلو حنفيا لا يفتى له ان يحكم بخلاف مذهب الا اذا كان مجتهدا  
 ووقع اجتهاده عليه فلو حكم بما لا يراه بلا اجتهاد فمن الامام  
 في جواز حكمه روايتان ولو كنت الى عالم يرى ذلك او امره ففرق بينهما  
 نفذ فقريه لو لم يرتش الامر ولا المأمور **رح** ليس للقاضي ان يقضي  
 بالفرقة بسبب العجز عن النفقة ولو قضى بنقد اذ الخلاف بيننا  
 وبين الشافعي في حل الاقدام على القضاء عندنا لا يحل ولا خلاف في النفاذ  
**رح** لو حكم بصحة نكاح لاشهود نفذ **جميع** الفتاوى قاض قضى بجواز  
 النكاح بلا شهود او بشهادة النساء وحده من نفذ ولا يبطله الثاني  
**فق** قالت امرأة في محفل ابن شوهر منفتحت وقال الرجل اين  
 ريت منفتحت اختلفوا في نفاذ هذا النكاح ولو حكم به صار رفاقا  
 ولو قضى بجواز نكاح مزنية الاب لا ينفذ عند ابي يوسف اذ  
 الحادثة نص عليها في الكتاب وعند محمد ينفذ وما روى عن ابن  
 عباس موقوفا او مرفوعا انه قال الحرام لا يحرم الحلال فيريد قول  
 محمد وكان مجتهدا فيه فنفذ حكمه كذا **ط** وفي **فضم** قضى بنكاح امرأة  
 زنى بامها او بابتها نفذ عند محمد لا عند ابي يوسف **ط** لو حكم بربط نكاحها  
 بعيب عي او جنون او نحوه نفذ لان عمر رضي الله عنه كان يقول بردها  
 بعيوب خمسة حكم برده المرأة الزوج من هذه العيوب نفذ ايضا اذ  
 يجوز الرد به عند محمد حكم بان العين لا يوجلم يجر **رح** لو ترك  
 دعوى دار ثلاث سنين قضى ببطلان دعواه عما قول من يبطله ترك  
 الدعوى ثلث سنين بطل قضاؤه لانه قول جمهور **فقط** طلقنا  
 وهي حبل او خايش او طلقها قبل الدخول باكثر من واحدة فحكم ببطلان  
 قاض كما هو مذهب البعض لم ينفذ ولو حكم ببطلان طلاق المكره  
 نفذ **فشر** نفذ الحكم بعدم وقوع التكرار لا خلاف الصحابة فيه  
**رح** نفذ الحكم باستقاط العدة **ط** حررتنا من عيده ولم يعين فمات

طلاق

نه



فحكم بالمرعة نفذ لانه قول مالك والشافعي قال صاحب جامع  
الفصولين اقول ان اصحابنا لم يعتبروا خلافا مالك والشافعي  
فظهر ان فيه اختلاف المشايخ انتهى حكم بشهادة الابن لابنه او بعكسه  
نفذ عند ابي يوسف لا عند محمد حكم بشهادة عم شهادة فنادون  
مسيرة سفر نفذ لانه قول ابي يوسف ولو حكم بشهادة وعين ذكر في  
بعض المواضع انه ينفذ في بعضها لا ينفذ وفي اقلية الجامع  
انه يتوقف على امضاء قاض اخر حكم في حد او عود بشهادة رجل  
وامرأتين نفذ لا لاختلاف فيه بل لكونه في محل اشتباه الدليل  
فرق بين رجلين بشهادة امرأة واحدة برضاها وحكمه **فقط** لو حكم  
بشهادة ولده للاختصاص فرفع الى قاض اخر فابطله **ضع** قضى  
بشهادة الزوج للزوجة نفذ **مح** قضى بشهادة النساء في حد وعود  
نفذ اذ روى عن شريح وجماعة من التابعين انهم جوزوا ذلك يقول  
الفقيه عن فقه كل تفصيل قوله اذ روى ابو مخنف لما مر انفا فقلا  
من المختص من قوله لا لاختلاف فيه بل لخصوله **فقط** حكم في المسئلة  
المختصة نفذ لاختلاف فيها **ضد** حكم بجوارز وهو المشاع نفذ **سير**  
حكم بجوارز بيع نفذ بسبب اجل مجهول نفذ اذا خوصم اليه وحل المشتري  
امساكه حكم بجوارز المدبر نفذ وفي الحكم بجوارز بيع امر الولد روايتان  
واظهرها انه لا ينفذ **ح** انه يتوقف فلو امضاه الاخر نفذ ولو  
ابطله بطل وهذا الوجه الاقوى ويل ويبع المكاتب برضاها يصح  
في اظهر الروايتين حكم بجل متروك التسمية عند الم ينفذ كذا **س**  
وفي **ط** نفذ عند الامام لا عند ابي يوسف حكم في ما دون في  
نوع انه لا يصير ما دون في الانواع كلها نفذ حكم ببطلان عفو  
المرأة عن ذم المجهول بناء على قول بعض الناس انه لا حق له في  
المود لا ينفذ حكم ببيعة ضمان الخلاص والرفقة تسليم الدار  
عند الاستحقاق لا ينفذ ولو حكم في ضمان الخلاص والعهد  
برجوع من عند الاستحقاق نفذ اذ عند ابي حنيفة ضمان الخلاص  
ان يضمن تسليم الدار واشتغالها عند الاستحقاق وضمان  
العهد ضمان الصك القديم عند البائع وضمان الدرك ضمان  
الثمن عند الاستحقاق وعند مالك ذلك واحد وهو ضمان الثمن

بيع

عند الاستحقاق **ح** حكم على غايب نرفع الى قاض اخر وابطله لم يجز  
**ص** قضاي القضاة ثلاثة اقسام احدها حكم بخلاف نص واجماع  
وهذا باطل فكل قاض تفقده لو رفع اليه وليس لاحد ان يجزئه  
وانما حكم فيها اختلف فيه وهو نافي ليس لاحد تفقده وثالثها حكم  
بشي يتعين فيه الخلاف بعد الحكم اي يكون الخلاف في نفس الحكم فقبل  
ينفذ وقبل يتوقف على امضاء اخر فلو امضاه يصير كأن القاض الثاني  
حكم في مختلف فليس الثالث تفقده ولو ابطله الثاني بطل وليس  
لاحد ان يجزئه فلو حكم لامرأة فلو رفع الى قاض اخر فله ان يعرضه  
او يرده اذ الخلاف في نفس الحكم فيتوقف بخلاف حكمه لاعتباره بشهادة  
زوجها فانه ينفذ اذ الخلاف في المسئلة لا في الحكم **زيلي** فان كانت  
الخلاف في نفس القضاة فيه روايتان في رواية لا ينفذ وهو الصحيح  
لان محل الخلاف لا يوجد قبل القضاة فاذا قضى في واحد محل الاختلاف  
والاجتهاد فلا بد من قضا اخر يرجع احدهما **بس** ليس للقاضي ان يحكم  
للقايب او عليه بلا خصم عنده نال ولو حكم نفذ لانه مجتهد فيه فان قيل  
المجتهد فيه نفس الحكم فيسفي ان يتوقف على امضاء اخر فيلزم ذلك  
بل المجتهد فيه سبب الحكم وهو انما البينة هل يصير حجة بلا خصم للمحكم ام لا  
فلو راها القاضي حجة وحكم بها نفذ حكمه بشهادة محدود نفذ **فقط**  
ان نفس الحكم مختلف فيتوقف على امضاء اخر كونه القاض محدودا ينفذ  
يقول المختبر هذا مخالف لما سياتي في فضل القضاة على القايب ان المقتضى  
على نفاذه لا يتوقف على امضاء اخر **و** في ذكر الحدود القوي خلا فله حكم  
بلا ذكر الحد نفذ لانه مجتهد فيه • والله اعلم

### علم تسمية الفاعل

متولى الوقف لواجر الوقف وتصرف فيه تصرفا اخر وكنت في الصك اجر  
وهو متولى لهذا الوقف ولم يذكر انه متولى من اى جهة لم يجز وكذا الوصي  
اذ يختلف حكمه باختلاف نصبه وتقليده اذ وصى الاب ووصى الام ووصى  
القاضي تختلف احكامهم وكذا المتولى فلوانه متولى او وصى من جهة الحاكم  
ولم يسم القاضى الذي اراه جازا اذ جهة التولية علت ويعرف القاضى  
من تاريخ الصك قالوا واما هذا القياس لو احتجج الى كتابة حكم في



المجتهدين كوقف وإحارة مشاع وعوه ولو كنت وحكم بصحته قاض من قضاة  
المسلمين ولم يسم حازفان لم يحكم به قاض وكنت الكانت كذا بالاشك انه يثنان  
لكن ذكر ما يدل على انه لا بأس به اذ قال لو طاف الواقف ان يبطله قاض  
قاض فانه يكتفي في ذلك الوقت وقد حكم به قاض اذ التصرف في الحقيقة  
وقع صحيحا انما يبطل ما يبطل القاض ويكتفى به هذا الكلام عتق قاض  
اخر من ابطاله فيبقى صحيحا وليس هذا كعبا مطلقا ومصححا  
غير صحيح لكن يمنع المبطال من الابطال كذا في حري الرسم في  
نماظة انهم يكتفون اقرا والواقف ان قاضيا من قضاة المسلمين  
حكم بطلان هذا الوقت من هذا الحكم متى ولا يحصل به القصر كذا عن  
**شع** اذ اقراره لا يصير حجة على قاض اذ ابطاله واذا لم يحكم به القاض  
فاقراره كذب محض ولا حجة في الكذب ولا يتم المقصود ايضا كذا  
**خ** وفي **فقط** مثله وقار واختار بعض المتأخرين انه لو كنت في الضلع  
حكم بصحة هذا الوقت قاض من قضاة المسلمين ولم يسم حازف  
في كل موطن يكون الحكم صحيحا للثبوت في الحكم بغيره لثبوت القاض  
كما في الحرمة القائمة بطلاق وكما في طلاق بسبب الفتن وكفرقة  
بسبب الادراك ولو زوجها في الاب والجد وكذا في زوجت نفسها من  
غير كفر وكفرقة بسبب الايمان الاسلام ففي كل هذه المواضع لا بد  
من ثبوت القاض اذ تفرق القاض في هذه الصور بسبب كثرة  
الحرمة على تفرقه فلا بد من ثبوت القاض ليصير معلوما اما الحكم  
بصحة الوقت فلا يشترط فيه ثبوت بل يكتفي بقوله حكم بصحة  
قاض من قضاة المسلمين اذ الحكم ليس بسبب ثبوت الوقت وانما هو  
للزوم فالخاص ان لا يتصور لو سببا فلا بد من ثبوت الحكم لا  
ثبت بلا قبول الثبوت اسبب وفي الجمهور لا يتحقق السبب وكذا  
في الرجوع عند الاستحقاق لا بد من ثبوت القاض اذ سبب الرجوع  
الحكم فلا بد ان يكون الحكم من العلوم وكذا لو برهن المدعي عليه  
ان قاضيا من القضاة حكم بان الشاهد محدود في قذف لا يقبل ما لم  
نذكر القاض ولا كذا لو كان القضاة شرط اذ الحكم يضاف الى السبب  
وقد اقلنا لو شهد الفتنه لو دخلت الدار فانتحر وشهد اخوان  
على حوله ثم رجع من شهادته اليمن لا شاهد الدخول الا الاولان

انه قال

شهد ايا السبب والاخران على الشرط **ح** شهد ان قاضيا من القضاة  
اشهد نا انه قاضي لهذا ايا هذا اياك اياك من الحقوق او قالا  
شهد ان قاضيا من القضاة حكم له عليه به او شهد ان قاضي  
الكوفة فعله ولم يسم القاض لا يقبل هذه الشهادة ما لم يسموا القاض  
ويشبهه اذ القضاة عقد من العقود فاذا شهدوا بعقد لم يسموا  
عاقده لم يصير معلوما فلم يجوز وليس هذا في هذا الموضع خاصة بل  
في جميع الاقاعيل لو شهد ايا فعل ولم يسميا فاعله لا يقبل منها ما  
قال صاحب جامع الفصولين اقول هذا لا يتحقق بسمية القاض  
سواء كان القضاة سببا او شرطا الا يرى الى قوله بحق من الحقوق فدخل  
فيه الحكم بيع وغيره مع ان الحكم ليس بسبب البيع وايضا القضاة عقد  
في الكل فلا بد من ذكر العاقد بقوله الحق بر قوله في جميع الاقاعيل  
ليس يتحقق عليه اذ ياتي بعد ثلثة اشطوان فيه اختلاف المتأخرين  
ادعي بينا فبرهن ذو اليد على المدعي انه شريته من وممكن في  
صفر كذا ولم يسم الوصي بل شهد دعواه وبينه اختلافوا منه وكذا في  
برهن ان فلا ينافي معي بالطلاق القاض في صفر كذا ولم يسم القاض  
اختلافوا فيه وعلى هذا الوجه ايا وقف وتسلم للواقف اياه الى المتولى  
ولم يسميا الواقف او المتولى اياهم فانه فالحاجة **ح** ان في دعوى  
الفعل والشهادة على الفعل هل يشترط ثبوت القاض فيه اختلاف  
المتأخرين واوله الكتب فيها متفارقة ذكر محمد في كتاب الحدود ان المدعي  
عليه لو برهن ان الشهود محدودون بقذف فلا بد من ثبوت سمية من  
حدود من القضاة فمن هذه المسئلة وما ذكر فيها **ح** دليل على انه  
لثبوت القاض شرط وذكر في **ت** لو ادعى انه وارث فلان الميت وشهد  
ان القاضى مله كذا شهد بان حكمه ان هذا الرجل وارث فلان  
الميت لا وارث له غير جعل وارثا ولم يشترط ثبوت ذلك القاضى  
**ح** ادعى امة وشهد ان قاضيا مله كذا حكم له به الامنة له مع ولم  
يشترط ثبوت القاضى **ح** ادعى بينا فبرهن انه شريته من  
وكيلك ولم يسم الوكيل وشهد ايا الشرا ولم يسم الوكيل بشيء دعواه  
وشها دعواه حكمة **د** قال وهذا السائل كذا يدل على ان ثبوت  
القاضى ليست بشرط لصحة الدعوى والشهادة فينا مل عند الفتوى



فشر في دعوى البيع مكرها لا حاجة الى تعيين المكره كما لا دعوى التقاية  
الى تعيين العواني وقيل لا بد من تعيين العوان والاول اصح والله اعلم  
**الفصل الثالث**  
فمن يبيع خصما لغيره ومن لا يبيع ومن يشترط حضوره لسامع  
الدعوى ومن لا يشترط وفيما يجزئ بعد الدعوى قبل الحكم المشتاجر  
هل يبيع خصما مثلا ادعى عليه انه اشتاجر الدابة قبله او انها ملكه  
اختلف فيه المتأخرون فقيل انه خصم لانه يدعي ملك المنفعة  
ومن يدعي الملك لنفسه في شيء ينتصب خصما لمن يدعيه قال **ضد**  
هذا القول اقرب الى الصواب وقيل لا ينتصب خصما الا اذا ادعى  
عليه فعلا كما قال مثلا اشتاجر بها فملك وسلمها اليك لا الى لا ينتصب  
خصما وبه ائقي **ط** وقال **ح** هو الصحيح اذ لا يدعي ملك العين كاستعير  
فلا يكون خصما والخاص **ط** ان المشتاجر ليس بحجم لمن يدعي احبارة  
او رهنا او شرا او والمشتري يكون خصما للكل وكذا الموهوب له والى  
هذا القول قال **ح** كذا **د** وفيها ايضا باع منه شيئا فادعى ثالث  
ان البائع اجر منه المبيع او رهنا قبل بيعه لا يصير المشتري خصما  
وهو مخالف لما مر انما انه يكون خصما للكل فليتامل فيما هو الصواب  
والله اعلم **قاضي خان** شري شيئا فوجد عليه فوكل غيره بالرد وغاب  
فقال البائع ان موكلك رضي العيب لا يكون الوكيل خصما له حتى يحضر  
المشتري **د** المشتري شرا جازا هل يبيع خصما للمدعي قبل القبض  
بلا حضرة البائع احاط **شيبان** وكثير من مشايخ سمرقند انه يشترط  
حضور البائع وقتل لا يشترط محصل فيه اختلاف المشايخ وفي دعوى  
الرهون يشترط حضرة الراهن والمرتهن وفاقا كذا **ط** ادعى  
بمناط ذي اليد انه اشترى من فلان الفايب شرا جازا وذو اليد يدعي  
لنفسه فهو خصم كذا **شيبان** اختي **شيبان** كما لو ادعى عليه البيع البات  
او الرهن والمشتري شرا فاشد ابيع خصما للمدعي واذا قبض المبيع  
وقبل القبض فالخصم هو البائع وحده كذا **قش** وفي البيع قبل قبضه  
لا تسمع بينته المشتحق كما لم يحضره مبيع والمشتراؤ الملك للمشتري  
واليد البائع فيبطلها التينة فصلا كدعوى الرهن وبعد قبضه

نحو ان يقول غصبها  
منى اما بلا دعوى  
الفعل عليه بان  
م

غيره كذا يبيع خصما  
في البيع قبل القبض  
المشتري فخصم  
في رهونه

بشرط حضور البائع المشتري فقط والاخذ بالسفغة نظرا لاستحقاق  
كذا **د** وفي **قش** المستحق دلالة الدعوى على البائع وان لم يكن المبيع  
في يده لانه غاصب والمشتري غاصب الغاصب ففصح الدعوى على  
الغاصب وان لم تكن العين في يده لانه يدعي عليه الفعل **ضد** ادعى على  
اخران وصبي باع منك انتسقي كذا وكذا في حال صغري بكه او مات  
ولم ياخذ ثمنها فادفعه الى فقد قتل لا يبيع اذ حق القبض لو ارته او  
وصيته وعلى قول **ضد** في وكيل البيع اذا مات فقل قبض الثمن فحق القبض  
لو كله ينبغي ان ينتقل هنا حق القبض الى البائع ويقع دعواه **قش**  
في ظاهر الرواية تسمع دعوى المشتري الا وله على الثاني فيما باعه  
البائع من اخر قتل فقد الثمن اذ الاصل ان كل من يدعي الملك لنفسه  
وذو اليد يقول لا بل هو ملكي فذو اليد خصمه لا بل لا ياخذ العين  
من يده بلا تسليم عنه غصب دارا من مشتاجر فدعوى من يشتبه  
على قاصبه لم يجز بلا حضور المشتاجر اذ القدر له ودعوى المشتاجر  
على القاصب بلا حضرة المالك تسمع اذ ملك المنفعة لم يقد الإحارة  
فله المضمومة بلا حضرة المالك **ح** اعاده فوجه في يد رجل  
يدعي انه له فهو خصم ولو قال ذواليد او دعني من اعوته منه  
فليس بحجم **د** المودع لا ينتصب خصما للمشتري لا تقاومه انه لغير  
ولو انكر ذواليد انه ملك القاصب قضى عليه وعلى ذلك القاضي  
ولو اقر ذواليد انه للفايب وصدة المشتري في شرايه لا يومر بالتسليم  
المودع او القاصب لو مقر لا ينتصب خصما للمشتري ويستصحب خصما  
لو اقر المودع والمقصود منه حتى لو ادعى رجل انه وارثه والمودع  
او القاصب مقر بالمال ولكنه قال لا ادري مات فلان ام لا او قال  
لا ادري انت وارثه ام لا فيرهن على الموت او الوراثه يقبل هذا  
لو مقر او منكر او ادعى لنفسه فانه ينتصب خصما للمدعي الشرا  
**مت** وضع الرهن عند عدل فغاب العدل واودعه من غير عدل  
فللمرتهن اخذ دينه من الراهن قبل حضور العدل لو كان المودع  
مقرا بالايديع وان لم يعلم انه لمرتهن ولو ادعى ذواليد انه ليس  
للمرتهن اخذ دينه من الراهن قبل حضور العدل لو كان المودع  
مقرا بالايديع وان لم يعلم انه لمرتهن ولو ادعى ذواليد انه ليس للمرتهن



أخذ دينه من الرهن لأنه بانكاره **نوى ج** معبر ثوب لرهن لو اراد  
فرضا دين المستعير يجبر المرتين على القول لكون المعبر مضطرا في  
القضاء **ج** أجرتم أجر من آخر وسلم فبرهن الأول على اجازته لو كان المجر  
خاصرا يقتل ولو مقرا باجازه الأول اذا اقره الأول لم يصح في حق  
الثاني ولا يقبل لو غايبا اذ يد الثاني يد امانته فلا يكون خصما للمدعي  
ولو أجرتم باع وسلم فادعى المشتجر الاجازة قبلت بينته على المشتري وان  
كان المجر غايبا لان المشتري يدعي الملك لنفسه فيكون خصما لمن  
يدعي حقا في ذلك العين وكذا لو رهن ثم انتزعه من يده بلا اذنه  
فباعه وسلمه ثم المرتين برهن على المشتري انه رهن يقتل ولو كان  
الرهن غايبا وباخذ المرتين العين من يد المشتري **د** لو اشترى  
المبيع من يد المشتري بملك مطلق ورجع المشتري على بايعه فبرهن  
البائع على التنازع او على وصوله اليه من جهة المستحق ببيع او نحوه  
وان الحكم للمستحق باطل وليس لك الرجوع على الثمن هل تقبل  
هذه البينة بقبول المستحق اختلاف المشايخ ومحمد يشترط حضرته  
**شع** انه لا يشترط كذا **فقط** وفي **لم** المختار ان حضرته شرط ولو  
نصب القاضي خصما عن المستحق لسمع هذه البينة ليدفعه سجلا  
الى المشتري حتى يشترط المبيع من المستحق لم يجز **فشن** قال افني  
**شع** بان هذه البينة تقبل بقبول المستحق وافق **م** ن انها لا تقبل  
وكتبت كما كتبت **شع** انها لا لا اشتداد دون التلديد **ط** فتقبل  
على قياس قول محمد والى يوسف الاخر يشترط حضرته المستحق وعلى قياس  
قول ابي يوسف الاول لا يشترط حضرته وهذا القول اظهر واشبه  
**د** في دعوى المشتجر يشترط حضرته العا قدين اذا الملك للموحد  
واليد للمشتجر فيشترط حضرتهما كالرهن **فش** المشتري شرافا  
لو ادعى استرداد الثمن لعله ان الملك وقع فاسدا وانكر البائع المبيع  
او اقر يشترط حضرته المبيع اذ للفسخ حكم الابتداء وفيه يشترط كون  
المبيع مقدورا للتسليم معطوما بخلاف ما لو حكم بحرية الاحتل في القن  
فبرهن مشترية على بايعه انه حر الاحتل لا يشترط حضرته القن وله  
أخذ الملك **د** الوصي له بغير خصم مدعي ذلك العين بسبب الشبهة  
من الوصي والغريم ليس بخصم للغريم فنقض الغريم الأول شيئا ولم يقبل

والوصي له بالثلث ليس بخصم للغريم فان زادت على الثلث وصحت بان لم يكن  
له وارث فهو خصم للغريم ويصير كوارث لان اشتقاق ما زاد على الثلث  
من خصما يصير الوارث والمودع او الفاضل او المديون ليس بخصم له  
للوصي له ولو كان الذي قبله المال مقرا بان المال للميت وللغريم في ذلك  
وارثه او وصيه ولو قال من يديه المال هذا ملكي وليس عندي الميت  
شيئا رخصما ولو جعله القاضي خصما بقضي له بثلث ما في يد المدعي  
عليه والخصم في اثبات الوصاية عليه وارث او وصي له او دابن الميت  
او مديونه وقيل دابن الميت ليس بخصم **وجز** لا تقبل بينة الوصاية  
الا بحضرة الخصم وهو الوارث او غريم الميت او وصي له فان برهن  
على واحد منهم وقضي له فبعد الا ما في يده الوصي اعادة البينة على  
كل غريم وموصي له الا في الوصاية في ابواب البر وعندهما لا تكلف  
**د** ادعى بيتا في يد رجل ان فلانا القايب اشتراه منك لاجل وانكر  
ذو اليد البيع شتمع الدعوى ولو كان المشتري حاضرا يترك الشراء  
وهذا لكن ادعى بيتا في يد رجل وقال شريته من فلان وهو ظواه  
منك **س** قال ابو يوسف لو قال ذواليد قد كنت بعته من فلان  
الذي تزعم انك وكلته بشرايك وفلان غايب فلا حضومة بينه  
وبين ذواليد وكذا لو قال كنت بعته من فلان الذي تزعم انك  
شريته منه وهو في يدي حتى تدفع الثمن او قال اودعني فلا حضومة  
بينهما وكذا بين قوم بارت ادعى رجل انه شري من بعضهم  
نصيبه وهو غايب واقر الورثة بنصيبه فيه فبرهن على الشراء  
ولو قالوا هولنا وانكروا نصيب القايب تقبل بينة المدعي جافصك  
باسم غيره على رجل وقال هذا المال الذي في هذا الصك باسم فلان  
عليك قد اقره فلان لي وبينة على ذلك فلو انكر المدعي عليه لما يكون  
لفلان القايب عليه شي فهو خصم تقبل بينة هذا المدعي لا لو اقر  
وهو قول ابي يوسف وعن الامام انه لا تقبل بينة **ط** لو استحققت  
العارية بينة يشترط حضور المعير والمستعير وذكر في بعض الموضع  
ان في هذه **د** في اشتراط حضرته المودع البينة اختلاف المشايخ ادعى  
نكاح امرأة كذا زوج يشترط حضرة الزوج الظاهر ولو ادعى انه زوج  
بنته البكر البالغة في هذا الامرها واراد قنص مهرها واقر الزوج



بالنكاح ولم يدع الدخول يوم الزوج بدفع المهر اليه ولا يشترط حضرة  
 المرأة وتقع دعوى النكاح عليها تزوج والدها بلا حضرة الوالد  
 ح لن غضب ما لا داودعه عند مولاه فتشع دعوى الملك على مولاه  
 ولو كان القن غائبا وتوافقا ان المال وصل اليه من جهة قن  
 بخلاف ما لو توافقا ان المال وصل اليه من جهة قن المدعي ود يعة  
 او غضا او دينا من فرض او ثمن مبيع فاقتر من عنده المال ان من جعل  
 المال من جهته هو قن المدعي وصدة المدعي لا يومر بدفع المال الى المدعي  
 عنا كان او دينا اذ القن هو المصمم فيما قايده هذا لو اقر ان المال  
 من جهة المدعي ولم يقرب الملك للمدعي فلو اقر به مثلا بان قال هذا  
 ما لك غضبه منك قنك فدفعه الى وصدة المدعي لا يجبره القاضي  
 على التسليم الى المقر له لانها تضاد قاضي وصوله من جهة القاضي فقد  
 تضادوا انه ليس بمصمم كافي المسئلة المحسنة لوقا ك ذوال اليد ان  
 ود يعة فلا ان او نحوه وصدة المدعي لا ينتصب خصما وفي ما يملك  
 هذا حيث قال ك قن او مدع عند رجل فليس لمولاه اخذ اذ للقر  
 بد مقبرة فليس له الاخذ ما لم يحضر القن وهذا اذا لم يعلم المولى  
 ان الود يعة كسب قنه اما لو علم انها كسبه او علم انه ماله اعني مال  
 المولى فله اخذ كذا **شني** ويمكن التوفيق بينهما بان كلامه في رجل  
 الاخذ لاني الجبر فلا مخالفة اذ تصور جواز ولا يجبري الجبر على الدافع  
 لو اني ذوال اليد ابري ان للقرم ان ياخذ من ود يعة كانت لمديونه  
 عند انسان ثم ليس للقاضي ان يجبر المودع على الدفع **علم** امة  
 شرفه سوارا مال اكتسبته من بيت المولى داودعته رجلا حضر المودع  
 لانه مال المولى **فشن** قن دفع مال مولاه الى رجل واقتر المولى بدفعه  
 ليس له اخذ ولو دفع ذلك الرجل اليه لم يجز ولو انكر المدعي دفع القن  
 اليه وادعي انه ملك وبرهن فله اخذ الا اذا برهن ذوال اليد انه  
 قنك دفع الى قنك دفع عنه الدعوى **شني** اشتغني عن دفع عنا الى  
 قنه ليودعها فلا تا فاودعها القن اياه ثم ابق القن وطلب المولى  
 عنه من المودع ونضادقا ان العين كان ملك المولى فمضى قنا سن  
 ما مر من **ح** ينبغي ان لا يملك المطالبة لتضاد قنا انه وصل  
 اليه من جهة القاضي وعلى قياس ما مر في **د** ينبغي ان يملك المطالبة

المودع  
 المودع  
 المودع  
 المودع  
 المودع  
 المودع  
 المودع  
 المودع  
 المودع  
 المودع

واجاب والدي ان المودع لو صدق المولى انه ارسل القن للاستدراج  
 فله المطالبة لا لو انكر كذا **شني** قال ك صاحب جامع الفصولين اقول  
 لا مخالفة بين **د ح** بما مر من التوفيق والله اعلم يقول الحقيرو على هذا  
 التوفيق يكون جواب والدي **شني** غير صواب كما لا يخفى وجهه على ذوي  
 الالباب **د** ادعي عمامة في يد رجل فقال بعثتها مع ثمنه في لقطتها  
 وانكر الرجل كونه العمامة له لا تصح هذه الدعوى او اقر ان العمامة وصلت  
 الى الرفاع من جهته الغير فالرفاع ليس بمصمم دفع الى دلال شي لبيعه  
 فباعه وغاب فادعاه الامر على المشتري واقترانه دفع الى دلال لبيعه  
 ولكنه انكر البيع هل يملك الدعوى لو صدق انه ان المامور دفعه  
 اليه لا يملك الدعوى لتضاد قنا على وصوله اليه من جهة القاضي  
 ولو برهن ذوال اليد انه شراه من وكيله تندفع الدعوى **فشن** علق  
 طلاق امراته بتزويج عليها فبرهنت انه تزوج عليها فلانة الغائبة  
 عن المجلس هل تسع حال غيبه فلانة منه روايتان والاصح انه لا تسع  
**ط** ادعي على صبي جبر عليه وله وصي حاضر لا يشترط حضرة الصبي ولو  
 جبر لا يملك شرته كاتلاف ونحوه يشترط احضاره **بق** ادعي على صبي  
 ما لا باهلا ك او غضب لوقا ك المدعي في بنية خاضرة لا يشترط حضرة  
 الصبي لانه مواخذا بفعاله ويحتاج شهوده الى الاشارة لكن يحضر  
 معه ابوه او وصيه ليؤدي عنه ما يشئ وان لم يكن له اب او وصي  
 وطلب المدعي ان ينصب له وصيا لينصب القاضي وصيا لكن يشترط  
 حضرة الصبي لانه مواخذا بفعاله ويحتاج الى شهوده الى الاشارة  
 لكن يحضر معه ابوه او وصيه ليؤدي عنه ما يشئ وان لم يكن له اب  
 او وصي وطلب المدعي ان ينصب له وصيا لينصب القاضي وصيا  
 لكن يشترط حضرة الصبي لتنصب الوصي وقال بعض المتأخرين حضرة  
 الصبي عند الدعوى شرط سوا كان الصبي مدنيا او مدعي عليه والصحيح  
 انه لا يشترط حضرة الاطفال الرقع كذا **ط** وفي **فشن** لا يشترط حضرة  
 الصبي لتنصب الوصي بل يشترط ان يكون القاضي عالما بوجود الصبي عند  
 الدعوى والقضاء لكن المختار انه لا يشترط حضرة عند الدعوى  
**قاضي خان** وينبغي ان لا يشترط حضرة الاطفال عند الدعوى كما  
 ذكره الامام خواهر زاده ولو ادعي على ميت دينا ورثته صغيرا

ظاهر وجوبه في جهته هو الذي  
 ان يشترط حضرة الصبي في

شيار



فلو للميت وصي لا يشترط حضرة الورثة وان لم يكن للميت وصي والضار  
 وصي يشترط حضرة الضار وحضرة الواحد تكفي **ط** برهن على افلاس  
 المهدوس لا يشترط لسماعها حضرة رب الدين ولكن ان كان رب  
 الدين او وكيله حاضرا بطلت القاضى بحضرتهم والا يطلفه بكفيل  
 طلبه الفرما من القاضى بيع فن ماذون بخصم او اتلاف ودعة  
 او باقراره او شهد ابيع او اجارة او شراء مولا غايب يقبل ولو كان  
 الماذون مجورا والباقي محاله يقبل عليه لا على المولى فيؤخذ به بعد  
 عتقه ولو حضر المولى مع قنه ففي الغصب والاتلاف يقضى على المولى  
 وكذا في اتلاف امانة وبضاعة يقضى على المولى عند ابي يوسف وعند  
 م يقضى على الفتن فيؤخذ به بعد عتقه وفي الاقرار لا يقضى على مولا  
 حضر او غاب ادعى على اخرائه فقاعين فن له قيمته كذا في برهن  
 عليه مع غيبة قنه يقبل لو الفتن ميت او صغير لا يعبر عن نفسه والا  
 فلا الا حضرة الفتن ادعى انه فقاعين وابنته وقيمته كذا في برهن  
 يقبل ولو وابنته غايبة جملة **د** وفي **فشن** ادعى قن على اخر ما لا يشترط  
 حضرة مولا اذ يد الفتن معتبر **د** ادعى جرحا في ذابة او حرفا  
 في ثوب لا يشترط احضار الدابة والثوب لسماع البينة اذ المدعى  
 في الحقيقة الجرة القائمت منها لو استحق مال المضاربة فلو فتنه  
 ربح في المضارب خصم بقدر حصته ولا يشترط حضرة رب المال  
 في هذا القدر ولو لاربح فالخصم رب المال لا المضارب شري دارا وكاله  
 وتبعتها فله شفع اخذها مع غيبة الموكل او وكيله قال فطلي هو دارا  
 لو استحق المشتري من يد الوكيل بالبشر لا يشترط حضرة موكله للحكم به  
 المستحق لقيام الموكل مقامه كما هنا شهد اعلا غايب انه طلق امرأته  
 هذه ثلثا لا يقبل ولو كان الرجل حاضرا وهي غايبة تقبل اذ المدراة  
 والامة لو حضرتا وكذبنا الشهود لا يلتفت الى تكذيبهما الشهود  
 فلا يبالى بهما حضرتا امر لا ادعى ثمن مبيع لم يقبض بشرط حضرة البيع  
 عند الدعوى لانه في الحقيقة دعوى الدين كذا **فشن** وفيها المشتري  
 لو ادعى تسليم المبيع لا تنفع ما لم يحضر الثمن لو لم يوجل فذا حضر يحبس  
 البايع على احضار المبيع وكذا لو ادعى رد الرهن من الرهن لا يجبر  
 على احضار الرهن كذا لو ادعى رد الرهن من الرهن لا يجبر على احضار

لا يبيع الا بحضرة  
 فرق بين رقبته  
 فان كسبه يبيع  
 شهد على قن ماذون

تجبر اليه الوكيل  
 وكذا الشهادة انه  
 اعتق ابنته وهي  
 وهي غايبة مح

الرهين ما لم يحضر الواهب قدر الدين وفيها اخضرار التركة ليس بشرط  
 لاثبات الدين اذا ثبت ليس له مطالبة الا باحضار لانه شرط في اثبات  
 النقل ويكفي احضار قدر الدين لحصول الغرض فيها غصب قنا فبرهن عليه  
 اخرائه قنه يقضى له ثم المقصوب منه برهن على غصب ان القن ملكي  
 لا تقبل بينته اذ دعوى الملك المطلق لا تنفع الا على ذي اليد لكن لو ادعى على  
 غيره ذي اليد ملكا نك غصبت مني تسمع في حق الضمان الا يرى ان دعواه  
 على الغاصب الاول قصح ولو كان العين في يد غاصب الغاصب ولو برهن  
 المقصوب منه على المقضى له ان هذا القن ملكي يقبل وكذا لو برهن  
 ان القن ملكي غصبه مني فلان يقبل **شك** دعوى الغصب على غيره ذي  
 ذي اليد تقبل لانه دعوى الملك يقول الحقير وذكر في جميع القتاوى  
 في تقبل هذه المسئلة لان في الملك يصير خفيا باليد وفي الغصب  
 بالفعل **ص** الخصم شرط لقبول البينة لو اراد المدعى ان ياخذ من يد الخصم  
 الغايب شيئا اما لو اراد اخذ حقه من ثمن مال الغايب في يده لا يشترط  
 خصم الخصم ولا يحتاج القاضى الى نصب الوكيل **فشن** ادعى الضمان على  
 اخرائه امر فلان واخذ منه مع وكذا الدعوى على الامر لو سلفا لنا  
 والا فلا لان امر السلطان اكراه وسيجى تفصيله في اول فصل الضمانات

**ما يحدث بعد الدعوى قبل الحكم**

وحاصله اخراج المدعى عليه الدعوى عن يده حيلة باشفاقا الدعوى  
**ط** ادعى دارا بيد اخر فطوبى ببينة فقاما من عند القاضى قبل اقامتها  
 او بعد اقامتها شاهد واحد فباع ذواليد الدار من رجل مع بيعه  
 حتى لو برهن المدعى على المدعى عليه بعد ذلك وقد علم القاضى بالبيع واقام  
 المدعى شاهدين فعلا ولم يقض القاضى بشهادتهما فقاما من عنده  
 فباعه لا يبيع ببيع حتى لو تقدموا الى القاضى بعد وضاها فله ان يحكم  
 بتلك البينة وان اقربه المدعى او علم به القاضى فرق بين الشاهد به  
 والشاهدين في ظاهرا الرماية وعن ابي يوسف سوى بين الشاهد الواحد  
 الواحد وبين الشاهدين وانظر بيع المدعى عليه وهبته في الغنمين  
**كهم** خاصهم رجلان في سلعة ولم يقدمه الى القاضى حتى باعها المدعى  
 عليه جاز وبعد التقديم الى القاضى قبل اقامة البينة فادعهم

لكن

لو كانا دارا على دارا  
 فباعوا دارا على دارا  
 فباعوا دارا على دارا



المشتري بانه برهن عليه لا يقبل ولو باعها بمحض من القاضي او اقر  
 المدعي بالبيع فلا حضوره بينهما **م** برهن عليه المدعي فباعها المدعي عليه  
 او وهبه قبل الحكم قال لا اجيز بيعه ولا هبته قال ابو الفضل هـ  
 خلاف جواب الاصل وفيه بيعه قبل البينة يجوز فلو برهن ثم باعه فلو  
 قدرته على المشتري ابطال البيع ولو لم اقدر عليه وعدلت البينة خبرت  
 المدعي لو شا اخذ من البايع ولو شا وقف الامر حتى تقدم المشتري **فتش**  
 ترك فاما فاستحقه رجل فبرهن فقبل الحكم مرد المشتري القن على بايعه  
 يعيب بفضا بشرائطه لا تندفع عنه دعوى المدعي لانه لما برهن عليه  
 صا وحضا فلم يجز له اخراج القن عن ملكه ولو ان المستحق لم يبرهن  
 والبايع بحاله تندفع الحضوره عن المشتري اذ لم يصرح خصما بعد  
 لان اكثر ما في الباب ان البايع قاصب والمشتري غاصب الغاصب  
 وغاصب الغاصب يبرأ بالرد على الغاصب الاول لو ثبت رده ببينة  
 كذا هنا وفيه ادعى فقبل البينة دفعه الى ذوال اليد الى اخر فقال المدعي  
 هو ملك فلان ودفعته اليه فادعى عليه لا يجبر المدعي عليه على احضاره  
 اذ مجرد الدعوى بلا اقامة بينة لم يصرح خصما فلم يتعلق به حق المدعي  
 ولو اقام شاهد او احدا لا يملك الدفع الى غيره اذ صا وحضا وفيه  
 لو ادعى فقال ذوال اليد بعت من فلان وكان ملكي وهو محبوس في ردي  
 بتمنه وبرهن لا يسمع لانه لما اقر بانه كان ملكي ظهر انه خصمه فلا يمكنه  
 اخراج نفسه من ان يكون خصما . والله سبحانه وتعالى اعلم .

## الفصل الرابع

في قيام بعض اهل الحق من البعض في الدعوى والمخضومات ودعوى  
 العيين في **م** عن ابي يوسف ادعى بيتا وقال نصفه لي ونصفه لفلان  
 وبرهن المدعي ان له نصفه يقضي له بالنصف ويكون النصف الباقي  
 بين ذوال اليد وبين من اقر بالنصف نصفين **ط** برهن عليه الى وفلانا  
 الغايب اشترينا منه هذا ابكنا ونقد بتمنه فعلى قياس قول الامام  
 يحكم للحاضر بنصفه فاذا قدم الغايب كلف اعادة البينة وعلى قول ابي  
 يوسف يحكم بملكه للحاضر والغايب ويدفع الى الحاضر نصفه ويودع الباقي  
 في الخزانة ولا يقسم حتى يحضر الغايب ولو وجد الغايب الشرط بطل نصيبه منه

وقال ذوال اليد يقضي  
 نصفه لفلان

عنه

وجاز بنصيب المطهر بالاخلاق **فتش** وعن ابي يوسف لو باع نصف الدار  
 غير مقسوم ولم يقسمه المشتري حتى لو باع ادعى النصف فالحكم فيه  
 البايع لا المشتري ويقضي للمدعي على البايع بنصف الدار ويقال للبايع سلب  
 للمشتري بنصف الدار **ص** دار لهما ادعى رجل نصفه على احدهما يكون  
 مدعي رابع وهو نصف ما بيده اذ في يده النصف فلو كان مدعي  
 للنصف المجهين وهو لم يدع النصف المعين . والله تعالى اعلم .

## دعوى الدمن

**م** برهن ان له ولفلان الغايب على هذا الفاعل حكمه بنصف  
 فاستوفاه فقدم الغايب فلا يلزم من الغريم شيئا الا ان يبرهن  
 وله ان ياخذ من متركه من نصف ما اخذ باقراره بشركة **م** د عليه  
 دين لم يطلب احدهم نصيبه بقبية البينة يجبر المديون على الدفع له  
 دين علمه فبرهن على احدهما والاخر غايبه قال ابو حنيفة اقضى بالمال  
 عليه وقال ابو يوسف اقضى به عليهما لو كانا شريكين فيما عليهما  
 وذكر هذه المسئلة **ط** قال ابو حنيفة اقضى بالمال عليهما كذا **قصة** قال  
 وهذا الجواب لا يستقيم على قول الامام اذ الحاضر لا ينتصب خصما  
 عن الغايب عنده في جنس هذه المسائل قال **م** قال الامام  
 اقضى على الحاضر بنصف القيمة المال وقال ابو يوسف اقضى عليهما  
 بجميع المال قال اعلم ان محمد اذكر هذه المسائل في **ب** على منط واحد  
 ان عند ح الحكم للحاضر وعلى الحاضر يقتصر عليه وذكر **مقتضاه**  
 في بعض المسائل ان الحكم على قول الامام يقتصر على الحاضر وذكر في بعضها  
 انه يقتضي الى الغايب وتارة ذكر قول ابي يوسف منع وتارة ذكر قوله  
 بملكه وكان عن الامام روايتان في الفصول كلها يبرأ كان احد الشريكين مدعي  
 او مدعى عليه وكذا عن ابي يوسف روايتان واما القوي فلا وجه له قال  
 صاحب جامع الفصولين اقول يحتمل ان يكون اختلاف الروايات في جواز الحكم  
 على الغايب والله اعلم **قصة** وكذا لو كان كل منهما كفيلا عن صاحبه  
 او الحاضر كفيلا عن الغايب او الاصل على الحاضر والغايب كفيلا عنه  
 فهذا كله سواء وينتصب الحاضر خصما عن الغايب قال **و** لو كفل  
 كل منهما عن الآخر بامره ينتصب الحاضر خصما عن الغايب اذ ما يدعيه



على الكفيل عن ما ثبت على المكفول عنه اذ ثبت له حق الرجوع به فيكون  
 خصما على الغائب لا لولا امره اذ ما يصير على المكفيل ليس بسبب لما يدعيه  
 على الغائب الا يرى انه لا يرجع على الغائب فلا ينتصب عنه ومن حمله  
 عن كنهه فيقول بلع منها بالغة على ان كل منهما كفيل عن الاخر فبرهن على  
 احدهما انه له عليه وعلى فلا والى الغائب الفاء وكل منهما كفيل من الاخر  
 بامره فان حكم على الحاضر بالف نصفه اصالة ونصفه كفالة فلو حضر  
 الغائب قبل اخذ الالف لم يكن للبايع ان يأخذ من حضر الا الخمسماية  
 الاصلية اذ الحكم على كفيله حكم عليه دون العكس وانه له عليه  
 الف فكفل بامره فبرهن على الاصيل ان له عليك كذا او فلان كفيل  
 به بامرك يقتضي على الاصيل ولا يكون هذا اقتضا على الكفيل فلو لقي  
 الكفيل لبرهن ان يأخذ منه شيئا قبل ان يصير للثبته ولو برهن على به  
 الكفيل او لاثبتية الاصيل واثبت كفالة بامرك ثبت المال عليه وعلى الفاء  
 وينتصب الكفيل خصما عن الاصيل دون عكسه **ط** برهن ان له  
 ولفلان الغائب عليه الفامور عن قن بانه قال ح يقتضي بخصيب  
 الحاضر لا الغائب حتى لو حضر كل اعادة البينة وقال ابو يوسف  
 يقتضي بخصيبهما فلا حاجة الى اعادة البينة لو حضر قال وذكر  
**مقتضى** بعد هذا ما يدل على رجوع ابي يوسف الى قول الامام وذكر  
 ان مع الامام في ظاهره الرواية والماضي ان احد شركي الدين  
 خصم عن الاخر في الارث وحقا وفي غيره عند ابي يوسف لا عند  
 الامام وقال م قول ح قياس وقول م استقصان ومحمد مع س كذا  
**م** ثم يقول ابي يوسف ومحمد الغائب لو صدق الحاضر بخبر شاركه فيما  
 قبض او اتبع المطلوب فنصيبه **هـ** والله سبحانه وتعالى اعلم

## دعوى الارث وغيره

وفي **ط** ادعى شيئا ارثا لنفسه ولاخوته الغائبين وسامهم وقال  
 لا يعلم له وارثا فيرثهم تقبل البينة في ثبوت النسب للميت اذ احد الورثة  
 خصم عن الميت فيما يستحق له وعليه الا يرى انه لو ادعى على الميت دين  
 بحضرة احد م ثبت في حق الكل واجمعوا على ان هذا اللفظ لو مقر لا يوجب  
 منه نصيب الغائب في العقار اما في النقلي ففلى قولها يوجب منه

ويوضع عند عدل وعلى قول الامام قبل بوضع عند عدل وقيل لا يوجب  
 واجمعوا على انه لا يوجب لو مقر ثم في فضل العقار لو حضر الغائب قيل يحتاج  
 الى اعادة البينة وقيل لا وهو الاصح كذا الوادي الدين ارثا يقتضي بخصيب  
 الحاضر والغائب ههنا الوادي يقتضي بخصيب بعضهم بغيره اما لو طلبت بعضهم  
 القسمة بغيره البعض ذكر في **ح** ان احدهم لو طلبت نصيبه والباقي غيب  
 لا يقسم ولو برهن اذ القسمة في معنى القسمة وانه تملك وتلك فلا بد  
 من مقتضى له ومقتضى عليه ومملك ومملك فلو غاب احد م وحضر اثنان  
 واقراره دارا بينا وهو ميراث بيننا وبين اخينا الغائب وطلبنا القسمة  
 او طلبها احد م قال الامام لا يقسم بينهما حتى يبرهن على ما ادعيا وقال  
 يقسم ويشهد انه فعل كذا باقرارهما واجمعوا على ان بعض الدار لو كان  
 بيد الغائب او بيد مودعه لا يقسم حتى يبرهنوا على ذلك واجمعوا على ان  
 الموروث لو منقول لا يقسم بلا بينة واجمعوا انهم لو ادعوا الشريك بشرا  
 وطلبوا القسمة يقسم باقراره بلا بينة لو حضر كلهم وذكر ان منقول الارث  
 والعقار والمنقول المشترك بسبب شرا او هبة او صدقة او غيرها  
 بين الشركاء باقراره بلا بينة على اصل المسبب وعلى الامام ان العقار المشترك  
 لا يقسم بلا بينة كعقار الارث عند والمشارك بلا ارث انما يقسم لولا غائب  
 والا فلا حتى يحضر الغائب اذ الحاضرون ليسوا بجمعهم من الغائب ولله الولاية

## الدعوى على الورثة

في **ح** مات وترك دارا وثلاثة بنين فغاب اثنان وبقي ابن والدار بيد  
 نصيبه له ونصيب الغائبين ودية عنده والدار غير مقسومة  
 فادعى رجل كله فلو ادعى ملكا مرسلا او ادعى الشرا من ابيهم يحكم له بكل  
 الدار اذ بعض الورثة خصم عن كلهم اذ الخصومة توجهت على الميت وكل واحد  
 من الورثة يكون خصما عن الميت ثم لو حضر او صدقاه في الارث نفذ  
 الحكم عليهم ولو قال الدار لنا شريها او ورثناه من رجل اخر فلها اخذ  
 ثلثي الدار لظهور ان الحاضر لم يكن خصما معها فلم يحزم الحكم عليهما ويقال  
 للمدعى اعد البينة فلو اعادها حكم له والا فلا ولو لم يكن كل الدار بيد الحاضر  
 وكان نصيب الغائبين ودية عنده اخر لم ينفذ الحكم عليهما ايضا اذ  
 الحاضر خصم في نصيبه الذي بيده فقط فيحكم عليه به **ص** ان احد



ان احد الورثة خصم عن الميت في عين هو في يد هذا الوارث لاني عين ليس  
في يده حتى لو ادعى عينا من التركة على وارث ليس تلك العين في يده لا يسمع  
وفي دعوى الدين ينتصب احد الورثة خصما على الميت وان لم يكن في  
يده شيء من التركة **ط** ورتاد ارا بائع احد ما خصميه من رجل فبرهن  
رجل انه داره قالت بحكم الحكم ما المشتري حكم على البائع والحكم على الاخ حكم  
على المشتري الا ان يقول المشتري لم يرد هذا عن ابني وسيدكر بعض  
من خصم هذه المسائل في فضل مسائل التركة والدين وفي الفصل  
الذي بعده . والله سبحانه وتعالى اعلم

## الفصل الخامس

في القضا على الغائب والقضا الذي ينقضي الى غير المقتضي عليه وفيه  
مسائل المعقود والتصرف في اموال الغائبين **بق** القاضي لو حكم على وكيل  
الغائب او على وصي الميت بحكم على الغائب وعلى الميت ولا يحكم على الوكيل  
والوصي ويكتب في السجل انه حكم على الميت او على الغائب بخصم وصيه  
او وكيله **ح** الحكم على الغائب لم يجز عندنا سواء كانا غائبا عن المجلس وحاضرا  
في البلد او غائبا عن البلد **فقط** ادعى على الغائب شيئا ليس للقاضي ان  
ينصب عنه وكيل او لو قضى على الغائب بلا خصم عنه ففي نفاذ حكمه روايتان  
**ص** الفتوى على نفاذه **ص** لا ينبغي للقاضي ان ينصب وكيل عن الغائب  
وان يقضي على الغائب ايا لو قتل وقضى على الغائب نفذ حكمه بالاجماع  
**شهد** قال من القاضي ينصب عن الغائب لخصم ويحكم عليه **ح**  
لا ينبغي للقاضي ان يحكم للقائب بلا خصم كما لا يحكم على الغائب الا ان  
مع هذا لو وكل وكيل وانفذ المضمومة بينهم حاز وعليه الفتوى **ص**  
قوله وانفذ المضمومة دليل على التوكيل لا ينفذ ما لم يجامهم ويقضي  
فما بينهم اذ التوكيل لا يدخل تحت الحكم وما لم يقض القاضي لا يسمع **ج** قدم  
الما القاضي وقال ان لا يعل على هذا القاضي غائب وانا اخاف ان يخفى  
هذا الجملة القاضي وكيل لابييه وقيل بينة الا ان المال وحكم به فرفع  
الى قاض اخر فان التاقي لا يجز حكم الاول اذ بينة الابن لم تقم بحق  
على الغائب واما قامت لغائب وهذا بخلاف المعقود اذ القاضي يحيل  
ابن المعقود وكيل في طلب حقوقه اذ المعقود دكت وللقاض ولاية

في ماله **ح** ادعى على غائب دينا بخصم رجل يدعي انه وكيل الغائب في المضمومة  
فاقر المدعي عليه بالوكالة لم يسمع اقراره حتى لو برهن على الغائب لم يقبل  
وكذا الوادعي دينا على ميت بخصم رجل يدعي انه وصي الميت وافر المدعي عليه  
بالوصاية كذا في **شني** وفي **ط** الحكم على المسخر لم يجز وتفسير المسخر انه  
ينصب القاضي وكيل عن الغائب لسمع المضمومة عليه واما يجوز نصب  
الوكيل ممن اخفى في نيته بعد ما نادى أمين القاضي على باب داره **بق**  
الحكم على المسخر يجوز وقيل ينبغي ان تكون هذه المسئلة على روايتين  
اذ حاصل الحكم على الغائب وفيه روايتان وكان **ط** ينبغي بان الحكم  
على الغائب لا ينفذ كذا ينظر في الهدم مذهب اصحابنا كذا **ط** وفي  
**ج** المشتري بخيار اراد الرد في المدعى فاختفى البائع وطلبت المشتري من  
القاضي ان ينصب خصما عن البائع ليرده عليه قيل ينصب قطلا  
للمشتري وقيل لا لانه لما شري ولم يأخذ منه كفيلا مع احتمال غيبته  
فقد ترك النظر لنفسه فلا ينظر له واذا لم ينصب وطلبت المشتري  
من القاضي الاعذار فغن بمحمد فيه روايتان بعد في رواية وهو ان  
يبيعت مناديا على باب البائع ان القاضي يقول لك خصمك فلان يريد  
الرد عليك فان حضرت والانقضت البيع فلا ينفذه القاضي بـ  
اعذاره وفي رواية لا يعذر القاضي ايضا **د** كفل بنفسه ان لم يواف  
به عدا فدينه على الكفيل فقات الطالب في الغد فلم يجده الكفيل  
حتى مضى الغد لزم المال ولو رفع الكفيل الامر الى القاضي ينصب القاضي  
وكيل عن الطالب وسلم اليه المكفول عنه يبرأ وهو بخلاف ظاهر الرواية  
انما هو في بعض الروايات عن ابي يوسف قال **ث** لو فعل به  
قاض فلو علم ان الخصم تقيك لذلك فهو حسن **فضنه** قال له مديونه  
لو لم اقضك مالك اليوم فكذا فاختفى الطالب فنصب القاضي وكيل  
بطلب المديون ليقض منه المال لئلا يحث فقبض وحكم به الاخر  
قال ابو يوسف لم يجز كذا **فضنه** وهذا قولهم فان حض قول ابو يوسف  
**فقط** القاضي ينصب عن الغائب وكيل ويقبض من المديون فيبرأ به فيقي  
كذا **ط** وفيه الاضلال ان الحكم للقائب وعليه لم يجز الاجماع عنه حاضرا  
اما فضدي وهو بتوكيل الغائب اياه واما حكمي بان يكون المدعي على الغائب  
سببا لما يدعي الحاضر لاحتماله او شرط له على ما ذكر بعض المشايخ وعند







شرط المدعي على الحاضر ينظر لولم يتضرر به الغائب كدخول الدار وعبره  
 يصير الحاضر خصما عنه لا لوداير ابراهيم ضرر ونفع **ص** ادعت عليه انه  
 كفل مهرها من زوجها لو طلقها تلقا فاقدم المدعي عليه بالكفالة وانكر  
 العلم بوقوع الثلث فبرهنت انه طلقها ثلثا بحكم لها بالمهر على الحاضر  
 ووقوع الثلث على الغائب فالمدعي به شيئا كنهما سببه **كان** **ص**  
 فيه نظر لان المدعي على الغائب وهو الفرقة شرط المدعي على الحاضر  
 لا سببه وفي مثله لا ينتصب الحاضر خصما عن الغائب عند عامة  
 المشايخ فينبغي ان يقتضى بالمهر على الحاضر لا لفرقة **ص** على الغائب **ص**  
 فعلى تباين ما قال **ص** ينبغي ان يقتضى ايضا في مسألة **ص** هذا  
 بطلاق الدومنة لا بلكاح الغائبة قال صاحب جامع الفصولين  
 فالحاصل ان المدعي على الغائب اذا كان شرط لما يدعي على الحاضر فقبل  
 ينتصب الحاضر خصما عن الغائب اذا كان شرط لما يدعي على الحاضر  
 فقبل ينتصب الحاضر خصما عن الغائب مطلقا وهو قول بعض المشايخ  
 وقيل لا ينتصب مطلقا وهو قول عامة المشايخ وقيل ينتصب  
 فيما لا يتضرر به الغائب لا فيما يتضرر وقيل فيما يقتضى على الحاضر  
 لا على الغائب ثم قال اقول هذا بعد اذا كان الحكم على الحاضر فخرج  
 الحكم على الغائب فكيف يثبت الفرع بدون الاصل فالاولى ان ينتصب  
 الحاضر خصما عن الغائب في كل ما لا يمكن اثبات حقه على الحاضر الا بالاثبات  
 وذلك على الغائب سواء كان سببا او شرطا اذ الحكم على الغائب بلا خصم  
 عنه في الجملة بالطريق الاولى صيانة للحقوق ورعاية للاصول  
 يقول الحقير في كلامه كلام من وجهين الاول ان قوله هذا بعيد  
 غير سديد لان جوابه ظاهر لكل متأمل رشيد الثاني ان قوله فالاولى  
 مخالفة لما امرنا نقله عن **فتن** من قوله والصحيح من الجواب **ان**  
 ويورد ما قال الا ما رقا ضي خان رجل قال لامرأته ان طلق فلان  
 امرأته فانت طالق ثلثا وغابت فلان فبرهنت ان الغائب طلق امرأته  
 لا تقتل هذه البينة وهو الصحيح لانها قامت على شرط حقا فيما يتضرر  
 به الغائب بخلاف ما لو طلق طلاقا بدخول فلان الدار فبرهنت انه  
 دخل فانها تقبل وتقتضى بطلاقها لان بيبنتها قامت على شرط حقا فيما لا ضرر  
 على الغائب انتهى ويورد ايضا ما ذكره بن التمام في شرح الهداية

جامع نوري الفتوى  
 ينبغي ان يثبت المدعي على  
 الحاضر خصما عن الغائب

بعد تفصيل عظيم بقوله فصار الاصل ان ما كان مشروطا بثبوت الحق للمدعي  
 من غير ابطال حق للغائب قبلت البينة فيه اذ ليس فيه قضاء على الغائب  
 وما تضمن ابطالا عليه لا تقتل انتهى والله اعلم **فتن** برهن المدعي انها  
 امرأته بحكم لها فانها بلكاح الغائب لا يدفع بينة المدعي وهل  
 يعتبر هذا الاقرار في حق سقوط اليمين عنها على قول من يرى التخفيف  
 في النكاح وقيل يبع هذا الاقرار ولكن يبطل بالتكذيب ويندفع عنها  
 اليمين وقيل يبع ويندفع عنها اليمين بزوجها فتشهد جماعة بحضرتها  
 عند القاضي انها منكحة فلان الغائب لا تقتل هذه البينة اذ  
 لعدم الخصم عن الغائب في اثبات النكاح ولا يثبت الحيلة لعدم ثبوت  
 النكاح برهنت على ذلك انما معتقة فلان الغائب حرها وهو يعلمها  
 الا بذلك فيصير خصما فيحكم بعقوبتها وقهره **ص** قال صاحب جامع  
 الفصولين فعلى هذا لو برهنت انها امرأة فلان الغائب فينبغي ان  
 تندفع دعوى المدعي بلكاح بغير هذا التقليل وقد مر خلافة من قبل  
 باسطر يقول الحقير ما ذكره تباين مع الفارق فلان فيما يدعيه المدعي  
 في مسألة العتق نفعا للغائب وهو ثبوت الولاء له بخلاف مسألة النكاح  
 اذ فيه ضرر له بتحميل النكاح ولو ازمه عليه فافترقا **فتن** ادعى الورثة  
 على قن انا ورثناه من ابينا فبرهن القن انه قن فلان اخروا به حرره  
 يقبل ويصير خصما عن الغائب في اثبات الملك له اذ ملكه شرط عتقه  
 فيصير خصما في اثبات التحرير وفيه ادعى قن انه ملكي فبرهن القن  
 انه ملك فلان الغائب يندفع دعوى المدعي كالورث من ذوال اليد ان  
 ما في يدك ودقيقه تندفع الحضور كذا انها لانه اثبت ان يده على نفسه  
 ببيعة عن الغائب **عبت** قن برهن على ذوال اليد انه لفلان الغائب  
 وانه حر وورثه ذوال اليد انفق فلان اخراجه اياه او اجره او  
 رهنه لا يحكم بعقوبته ولو زعم ذوال اليد انه قن فلان الغائب او دعه  
 اياه وقال القن كنت قن لم تجزني او قال كنت قن فلان احذر  
 تخدوني لا يصدق بخلاف قوله انا حر الاصل فلذ يصدق لانه في  
 دعوى التحرير اقرب برقبته وادعى زوالها فلا يصدق في الابحية وفي الحرية  
 انكر الرق فالتقول للمكر الا يرى انه لو حضر فلان وادعى انه قن وقال  
 انا حر الاصل صدق القن ولو قال انا حر الاصل وبرهن ذوال اليد

وفي المسألة في ما في بعض النسخ  
 وهو لا يحل



انه قن فلان او دعه يقضي بكونه قن فلان ويدفع الى ذي اليد حتى  
لو حضر الغائب وانكر كون القن له لزمه بخلاف ما لو ادعى قنا بيد رجل  
وبرهن ذواليد انه ودفعه فلان وانقضت الخصومة لا يصير القن  
مقتضيا لفلان حتى لو حضر وانكر كون القن له لا يلزمه القن وكلها  
يقضي دينه فغائب هو واحد الوكيلين وادعى الوكيل الآخر فاقترع الغريم  
بدين ومجد الوكالة فبرهن الوكيل ان الدائن وكلة فلان الغائب  
يقضي دينه فغائب هو واحد الوكيلين وادعى الوكيل الآخر فاقترع الغريم بدين  
ومجد الوكالة فبرهن الوكيل ان الدائن وكلة فلان الغائب يقضي  
يحكم بوكا لهما حتى لو حضر الوكيل الغائب لا يكلف إعادة البينة وكذا  
لو مجد الغريم المال والتوكيل فبرهن عليهما الوكيل الحاضر يحكم على الغريم  
بالدين وبوكا لهما ثم لا ينقض الحاضر شيئا في الفضلين حتى يحضر الوكيل  
الآخر اذ بين الخصومة والقبض فرق بان الوكيلين بالخصومة والقبض  
لا ينفرد احدهما بالقبض وينفرد بالخصومة **سبب المدعى عليه** لو  
اقر ثم غاب يحكم عليه باقراره بالاجماع ولو حضر فانكر فبرهن عليه  
ثم غاب يحكم عليه عند ابي يوسف لا عند محمد **ح** غائب المدعى عليه  
بعد ما برهن عليه او غاب الوكيل بعد قبول البينة قبل التعديل  
او مات الوكيل ثم عدلت البينة لا يحكم بها وقال ابو يوسف يحكم وهذا  
ارفق بالناس ولو غاب الموكل بعد ما برهن عليه او غاب الوكيل ثم  
عدلت البينة لا يحكم بها وقال ابو يوسف يحكم وهذا ارفق بالناس  
ولو غاب الموكل بعد ما برهن عليه ثم حضر وكيله او غاب الوكيل بعد  
ما برهن عليه ثم حضر موكله يحكم عليه بتلك البينة وكذا يحكم على الوارث  
ببينة قامت في مورثه ولو كان الوارث غائبا غيبة منقطعة ينصب  
القاضي وكلا يطلبان الخصم ويحكم عليه بتلك البينة وكذا اذا اخذ  
الورثة فغاب يحكم على الوارث الآخر وكذا لو برهن على نائب الوصي  
فلو بلغ الصبي يحكم على الصبي بتلك البينة ومن توجه عليه الحكم  
فاختفى لا يحكم عليه عند الامام وقال محمد بن ابي نعيم ثلثة  
ايام فلو خرج والا حكم عليه ولو لم يخرج ولكنه غاب لا يحكم عليه  
وقد مر بعض مسائل هذا النوع في اخر الفصل الاول تفلا من الخلاصة  
وغيرها **والله سبحانه وتعالى اعلم**

**حيلة اثبات العتق على الغائب**

من حيل اثبات العتق على الغائب هو انه شهد اقرار رجل بحق فقال  
قنا فلان فبرهن فلان المدعى ان فلانا حررهما ثبتت العتق  
في حق الغائب والحاضر اذ المدعى شيئا للمال والعتق على الغائب  
وهو سبب لما يدعيه الحاضر لا محالة اذ ولاية الشهادة لا تنقل  
عن العتق محال فضا ركش واحد معنى وحيلة اثبات الدين على الغائب  
ان يكفل بك ماله على الغائب ويجبره المدعى في المجلس فيدعي المدعى  
على الكفيل ما لا مقدرا بسبب الكفالة المطلقة فيقر الكفيل بالكفالة  
وينكر دينه فيبرهن المدعى دينه على الغائب فيحكم القاضي على الكفيل  
بما ادعاه عليه باقراره بكفالته ثم يبرأ المدعى الكفيل الكفيل ضقت الدين  
على الغائب لا منتصبا للكفيل حضما منه اذ المدعى على الحاضر لا يثبت الا بشروط  
الدين على الغائب وفي مثله يصير الحاضر خصما على الغائب وهذا هو  
كلت الكفالة بكل ماله على الغائب اما لو لم يكن بان ادعى ان له على فلان  
الغائب كذا وهذا الحاضر كفيل به فبرهن لحكم القاضي على الكفيل  
لم يكن خصما على الغائب الا اذا ادعى الكفالة بامر الغائب اما لو كفيل  
بكل ماله على الغائب فالحكم على الكفيل بمال معين يحكم على الغائب سواء كان  
ادعى الكفالة بامره او لا كذا **د** وذكرها **ح** وقال الحوالة فيه الكفالة  
وقال وهذا لو كانت الكفالة المضمونة في الحوالة والكفالة بين  
الطالب والكفيل اما لو كان بين الكفيل والمكفول عنه بان قال  
لمن كفيل عنه كفلت لفلان بدينك بامرک واديت ولي الرجوع او قال  
المجمل عليه للمجمل اخطت عندك بامرک واديت ولي الرجوع عليك  
فبرهن يحكم عليه بالضمان ويحكم على الغائب بقبض حقه وكذا  
لو اقر بالامر وانكر الادا فبرهن يحكم عليه كان خصما على الغائب  
ولا يلتفت الى انكاره بعده **ص** كفيل بامره فلان بالزم له او فقي به  
له عليه او ذاب له عليه فغاب الامر فبرهن المكفول له ان له على الغائب  
الفا وقال للقاضي اقضي به على الغائب حتى يلزم الكفيل لا يحكم حتى يحضر  
الغائب بخلاف ما لو كفيل بكل ماله عليه فبرهن الطالب ان له عليه العتق  
يقفل لو كان المكفول عنه غائبا ثم فيما كفيل بالزم او فقي او ذاب



حد من الطلاق  
عن غيب

لواقعة الكفيل يدين على المكول عنه واني ان يدفع محافة ان يجحد الغائب لم يجز  
وحيلة اثبات الحرمة على الغائب اذا حرمها عند الشهود فغاب فارة  
ان يتزوج باخر ولا يمكنها الا بعد اثبات الحرمة على الزوج في مجلس القاضى  
لكون النكاح معروفا ولا يمكنها اخضار له بعد السكينة فيه حيث ان  
احدهما بطريق دعوى كفاية الهير على طاهر وقد مرت في اوائل هذا  
الفصل والثانية ان تدعى على اخرهما نفقة العدة معلقا بوقوع الرقة  
وتدعى بوقوع الفروقة وتطالبه بالاداء وتبرهن على ما ذكر فيحكم بالبرقة  
وبالقضاء وهذا ان الوجهان قلما يوجدان في تصانيف المتقدمين  
ولكن ينبغي للقاضى ان يحتاط في سماع هذه الدعوى نظرا للغائب  
ولانه لو صح في الظاهر ولكن للشك في صحة ما ادعى لوجوب الغائب  
ولكن مع هذا لو حكم بالحرمة فقد حكم باختلاف الشايع فيه **حرف**  
حيلة اثبات الرهن على الغائب ان المرهن اذا اراد ان يحكم به  
القاضى فيقيم رجلا يدعى رفته الرهن فيبرهن ذوالبيدانه رهن عنده  
فيحكم به القاضى وذكر في **د** ان فيه روايتان في رواية لا يقبل البينة  
اذ فيه حكم على الغائب ويقبل في رواية لانه لا رهن عنده فقد استغنى  
فاذا تعدد عليه حفظه الابايات الملل للراهن صار خصما في ذلك  
كما في الوديعه ونحوها **م** غاب الراهن فبرهن المرهن انه ارتبته  
من فلان وان هذا غصبه متى او اعترفا وجرته اياه يدفع اليه الرهن  
وقدم قبل ورقتين فقلنا عن **ف** ثلاث حيل لدفع الوكيل احقا لانكار  
موكله الوكالة فليست هذه هناك . والله اعلم

### التصرف في مال الغائب

وفي **ع** شراء غائب قبل قبضه غيبة منقطعة ولا يدري اين  
هو كاز للقاضى بيع المبيع وايضا الثمن الى البائع لو كان لو كان المبيع  
منقول لا لوعقارا فعلى هذا لو رهن المديون وغاب غيبة منقطعة  
فرفع المرتهن الامر الى القاضى لبيع الرهن بدينه ينبغي ان يجوز كما في  
هاتين المسائلين وفي طريقة **ب** راي امر القاضى باقامة البينة فلورهن  
يحكم ببيع المبيع ويوفي الثمن **ص** وكذا لو اشتاجر دابة الى مكة فادها  
وجا بها ودفع الدراهمات رب الدابة في الذهاب حتى انفسحت الاجارة

فالمستاجر

فالمستاجر ان يركبها الى مكة ولا يضمنه وعليه الكرا الى مكة فاذا اتاها  
ورفع الامر الى القاضى فزاد البيع الدابة ويدفع الاجر الى المشتاجر **ح**  
**ج** قضى بالبينة فغاب المقضى عليه وله مال عند الناس لا يدفع الى  
المقضى له حتى يحضر الغائب الا في نفقة المرأة واولاده الصغار والوالد  
كذا عن محمد هذا كما انما ذكر في الاصل ان القاضى يقضى بنفقة  
امراة الغائب في ماله لو كان مودع الغائب مقرا بنكاح ودعيته ففصل  
الى الفرق وفي طريقة **ب** قال للقاضى هذه الدابة ودعيته او لقطعة وهذا  
الغن ابق ردة من مسيرة سفر والمالك غائب ثم في اتفاق لارجح  
عليه فالقاضي يطلب البينة فلواقاها حكم بالنفقة على الغائب على  
ما اعلم من الوديعه او اللقطة او الاباق وكذا امرأة الغائب فان  
القاضي يكلها النفقة على النكاح وعلى ان الزوج مال ودعيته عند حاضره  
فلواقامت فرضها النفقة **ف** للقاضي ولاية ايداع مال غائب له  
ومفقود **خ** للقاضي ولاية ايداع مال الغائب وله بيع منقول  
لوحيف قلنه لو لم يعلم مكان الغائب لا لو علم اذ يمكنه ان يبعث اليه  
اذا خاف التلف فيمكنه حفظ الميزن والمال جميعا **م** القاضى لا يملك  
تزوج الغائب والمجهون وقتها وله ان يكاتهما ويبيعهما **د** للقاضي  
بيع قن المفقود وامته لا لو كان المالك غائبا غير مفقود **ن** القاضى  
المجهوس يدين بمالك ايتا رهن عومايه على بعض الا اذا غاب عنه  
منقطعة **ح** يقسم القاضى ماله بينهم بالحصص وهذه المسئلة دليل على ان  
للقاضي ان يقضى دين الغائب **ف** حبس المديون وغاب طال به  
فقال المديون انا ارقى المال فالقاضي ان شاء اخذ وصنع عند  
عدل وان شاء اخذ منه كفلا ثقة بنفسه وهذا يدل على ان للقاضي  
قبض دين الغائب من مديونه **يقول الحق** وساق في الفصل  
التاسع عشر انه لو اتى المستقرض بالمال فاختفى المقرض فالقاضي لو اخذ  
بضبط قتما عن المقرض يطلب المستقرض ليقبض المال فلا شك ان  
قضاءه يتفقد لكونه مجتهدا فيه لكن الكلام في انه هل يجيبه الى ذلك  
**ع** الوديعه لو كانت شيئا من الصوف ورها غائب وخيف فسادها  
يرفع الى القاضى لبيعها وذكر **ح** في **ب** للقاضي ولاية بيع مال الغائب  
وفيه لو كان المديون غائبا لا يبيع القاضى عروضة بدينه عند الامام



وعند ما يبيعه واما العقار فلا يبيعه عنده وكذا قولها في الظاهر وعندها  
انه له يبيعه كغيره وعلى هذا الخلاف يبيع عروضة في نفقة امراته  
وفي العقار عنهما روايتان **منه** يبيع القاضى مال الديون ويقضى ديونه  
عندهما بلا رضاه واصله ان الامام لا يرى القضا بالحجر ولا بالتقليس  
ومما يريان ذلك اذا ايجل له او امر امينه به لقضا ديونه فالعهد  
على المطلوب ويرد عليه بالقبيل واذا كان للديون ثياب حسنة يمكنه  
الاكتفاء بما دونه يبيع ويقضى الدين ويشترى بالثاني ثوبا يمكنه  
**عن** مات ولا يعلم له وارث فباع القاضى داره جاز ولو علم بوضع الوارث  
جاز ويكون خطأ الا يرى انه لو باع الاثني يجوز وفيه للقاضى بيع منقول  
المفقود ولا ينبغي له ان يبيع عقاره ولو باع جاز والوصى لو باع عقار  
الكبير الغائب لم يجز **فت** للقاضى بيع مال المفقود والاسير ومتاعهما  
ورقيقتهما وعقارهما اذا خضع لهما الفساد وليس له بيعها لنفقة  
عائلتهما متى باع لحوق الضياع قصارت وراهما ودنا نير يعطى النفقة  
منهما بطريقه وفيه لا يبيعها للنفقة وان فعل فقد ولو باعها لقضا  
دينه جاز وكذا الوعلم حياته لكنه لا يرجع منذ سنين **مخ** لا يقضى على  
المفقود بدين لغريمه **مخ** ليس للقاضى ان يقضى في مال المفقود ولا  
عليه بشئ من احكام المولى حتى يبرهن غايته **من** لو المفقود نصيب  
في دار مشحونة على حدة لا ينبغي لاحد ان يتصرف فيه بلا اذن القاضى  
والقاضى ان يوجهه لو خيف خرابه لولم يسكنه احد ويحفظ اجرتة  
المفقود **فم** سئل **شهر** عن غصب ثيابا للغائب هل للقاضى قبضه  
منه اجاب له ذلك ولو كان هذا في ملك المصوب فله الاخذ  
بالطريق الاولى فانه ذكر في **بق** ان للقاضى بسوطة يدي في مال الموقوف  
ما ليس له في مال الغائب وذكر **شهر** في **سير** القاضى لو اخذ ودفعه  
المفقود ممن يبيده ووضعها عند ثقة لا بأس به **فم** للقاضى نصيب  
القيم لحفظ مال الغائب **فت** رجل مات في النادرة فلصاحبه ان  
يبيع حماره ومتاعه ويحمل الثمن الى اهله **عد** للقاضى نصيب وصى عن  
المفقود لطلب ديونه من عزمائه ولا ينصب عن الغائب **بق** ادعى حقوقا  
على ميت ووارثه غائب غيبة منقطعة يجوز نصيب وصى عنه اذا الغيبة  
المنقطعة كوت لم يجز في عصر المنقطعة ولو نصيب فيها في مال الغائب

غيبه منقطعة فهل له الحضومة في ديونه قيل نعم وقيل لا **فت** للقاضى  
نصيب الوصى لو كان الوارث غائبا ويكتب في الصك الله جعله وصيا  
والوارث غائب مدة السفر **فم** زوج الميتة قال للقاضى انها ابرأتني  
عن مهرها او وهبته لي وان الورثة غيب فانصب قتيلا لبرهن عليه  
فنصب وبرهن وحكم به جاز في الغيبة المنقطعة لا في غيرها **من**  
غاب البائع فوجد المشتري عيبا فاشتت عند القاضى الشراء والعيب  
فوضعه القاضى عند امين فذلك في يده وحضر البائع ليس للمشتري  
ان يأخذ منه الثمن لانه هلك في المشتري لان اخذ القاضى لم  
يكن قبولا للبيع لانه لم يفعل ذلك كان حكما على الغائب بل كان وقفا  
له عند امين القاضى اذا حضر البائع فطلبت المشتريها لورده عليه  
وانما لم يترك في يده للمشتري لا يبيع من المشتري فيه ما يمنع الرد  
وكان هلاكه عند امين القاضى هلاكا على المشتري **شهر** هذا الولم  
يقض عليه بالرد واما لو قضى بالرد على البائع حال غيبته فانه بذلك عليه  
لانه حكم على الغائب وهو منفذ في اظهر الروايتين عن صاحبنا والله اعلم

## الفصل السادس

في انواع الدعاوى وشرايطها وصحتها وبيان ما يسمع منها وما لا يسمع

### ما يشترط احضاره وما لا يشترط

**ضع** اعلم ان الدعوى اما في دين او عين والعين اما عقارا او منقول  
والمنقول اما هالك او قائم فان امكن احضاره مجلس الحكم فالقاضي  
لا يسمع الدعوى والشهادة الا بعد احضار المدعى مجلس الحكم ليشير  
اليه المدعى والشهود لتقطع الشركة بين المدعى وغيره **فت** وفي دعوى  
احضار المدعى مجلس الحكم لا بد ان يقول فواجب عليه احضاره  
مجلس الحكم لاقيم عليه البينة ان كان جازا ولا بد من غير ذكر هذه  
اللفظة في الدعوى لان ذوالند لو كان مقرا لا يلزمه الاحضار  
ان ياخذ من المقر والامر بالاحضار انما يسمع لو منكر اما لو كان ودية  
عنده لا يسمع الامر باحضاره اذ الواجب فيها التولية لا نقلها  
فلو انكر ذوالند الاحضار يكون محقا ادعى عينا في يده فبرهن المدعى



انه كان سيد المدعي عليه قبل هذا التاريخ بسنة هل يقبل ويجبر المدعي عليه على احضاره بهذه القيمة ام لا ينبغي ان تقبل اذ ثبت يده في الماضي ولم يثبت خروجه من يده فيبقى ولا يزول بالشك . يقول الحقير الظاهر ان قوله ينبغي لا ينبغي لان ما ذكره يسمى في علم الاصول استصحابا وهو حجة في الدفع لاني الاثبات ولا شك ان ما ذكره من قبيل الاثبات قال صاحب التوضيح ومن الحجج الفاسدة الاستصحاب وهو حجة في الدفع لاني الاثبات عند الشك في كل ما ثبت وجوده بدليل ثم وقع الشك في بقاءه وعندنا حجة للدفع لاني الاثبات اذ الدليل الموجب لا يدل على البقاء وهذا اظهر في المقول لو تذكر نقله كترجى فالحكم بخير حضر او ثبت امينا وذكر **فقط** هذا انما يستقيم لو كان العين المدعاة في المصرا ما لو في خارج المصرا فطريقه ان يثبت امينا فليسمع الدعوى والبنية ويقضى ثم بعد ذلك يفي حكمه لان القاضي لا يحكم في خارج المصرا اذ المصرا شرط لجواز القضا في ظاهر الرواية **فشر** الجبر على المدعي عليه باحضار العين المدعاة انما يجزى فيما لا حيلة ولا مونة وما لا يمكن دفعه دفعة واحدة فهو ماله حمل ومونة فيدرسل القاضي ليراه ويحكم **ما يشترط بيبانه وما لا يشترط**

**فشر** لو كان العين المدعاة هالكة وهذا في الحقيقة دعوى **اليمين** يشترط فيه بيان القدر والجنس والنوع والصفة كسائر الديون ولو ادعى قيمة ذابة مستهلكة هل يحتاج الى ذكر الانوثة والذكورة اختلف فيه المشايخ قيل لا بد فيه من بيان السن ومن ذكر النوع بان يقول فشر او حمار او غيره ولا يكفي بذكر اسم الدابة لانها مجهولة وهذا على اصل الامر يستقيم لان ظاهر مذهبنا ان الحق المالك قائم في الهالك وينقل الى القيمة بقبض القيمة او حكم القاضي وظاهر مذهبنا ان حق المالك ينقطع بنفس الهلاك وذكر في **ض** انه لا يلزم ذكر الانوثة والذكورة اذ الغرض في دعوى الهالك قيمته والمدعي والشهود يستفنون عن ذلك ببيان القيمة الا يرى انه لو ادعى مالا وشهدا به فسا لهما القاضي عن السبب فلا استهلاك ذابة فالقاضي يقبل ذلك منهما **لما** خلاصة وفي فتوى الفضلي وفي فتوى النسفي في الشهادة

على استهلاك الدابة لا بد ان يذكر صفته والذكورة والانوثة وعدم الذكور والاناث وذكر اللون ليس بشرط ويشترط ذكر القيمة عند الهلاك والاستهلاك ولو سأل القاضي الشهود عن لون الدابة فذكره دائم بشهدوا عند الدعوى وذكروا الصفة على خلافه تقبل والتناقض فيما لا يحتاج اليه لا يفسد **فقط** ادعى اعيانا مختلفة الجنس والنوع والصفة وذكر قيمته الكل حيلة ولم يذكر قيمة كل عين فالحال اختلف فيه المشايخ قيل لا بد من التفصيل وقيل يكفي بالاحمال وهو الصحيح اذ المدعي لو ادعى غصب هذه الاعيان قائمة في يده يوم مر باحضارها فيقبل البينة يحضر تمامها ولو قال انها هالكة ويبين قيمة الكل حيلة يسمع دعواه يقول الحقير هذا اختلف لما في **الخلاصة** من انه يشترط ان يبين قيمة كل عين لانه عسى ينكر بعضها ويبر بعض واذا كانت العين المدعاة قائمة فلا حاجة الى ذكر القيمة اذ يشترط احضارها **وقال** في الاقضية لو ادعى عينا وقال انه قائم لا يشترط ذكر القيمة وفي مختصر القدرى يشترط والا وادعى ولو ادعى مالين وبين صفة أحدهما ونوعه وحديثه ولم يبين الاخر حتى تسد الدعوى فيما لم يبين هل يفسد فيما بين اختلف فيه المتأخرون ادعى على اخر انه غصب منه عبدا ولم يذكر قيمته ولا صفته فصح الدعوى ويشترط احضاره انتهى **ح** لو ادعى انه غصب امته ولم يذكر قيمتها يسمع دعواه ويومر برد الامه ولو هالكة تجزى عن ردها فالقول في قدر القيمة للغاصب فلما صح دعوى الغصب بلا بيان القيمة فلا يصح اذ يبين قيمة الكل حيلة كان ادعى وقيل انما يشترط ذكر اللون او الشية في الدابة حتى لو ادعى حمارا وذكر شية وبرهن على ذكر دعواه فاحضر المدعي عليه حمارا فاتفق المدعي وشهوده ان هذا هو الذي ادعى فتنظروا فاذا تبين شيئا منه على خلاف ما قالوا بان ذكر الشهود مستفوق الاذن وهذا الحمار غير مستفوق الاذن قالوا لا يمنع هذا ان يقضى للمدعي ولا تحتل به شهادتهم كذا في **فشر** وفي **عن** ادعى قنا تركيا وبين صفاته وطلب احضاره ليبرهن فاحضر قنا خالف بعض صفاته بعض ما وصفه فقال المدعي هذا امالي وبرهن يقبل قال وهذا الجواب يستقيم فيما لو قال هذا امالي ولم يرد عليه يسمع دعواه ويجعل كانه ادعاه ابتداء اما لو قال هذا هو القن الذي ادعيتنه او لا يسمع للتناقض قال صاحب جامع الفصولين انك



هذا الخط ما قبله فظهر انه اختلافا ولكن ينبغي ان لا يقبل لظهور  
الكذب في كل ما به الشهادة **فمن** ادعى انه زنديق في طوله كذا فبرهن  
انه ملكه محضه وتدينه بيمينه ولكن يذرع فلو نقص في الذرع او  
زاد لا تقبل بينته لظهور كذبها والوصف في الاشارة لغوي البيع والامانة  
اما الاستشهاد بوصف فظهر بخلاف ما شهدوا ولا يقبل كما لو ادعى دابة  
فقال هذه الدابة التي سنها اربع سنين ملكي وظهد والذالك فظهر  
انها ازيد او انقص لا يقبل لظهور كذبهم كذا هنا قال صاحب  
جامع الفضولين اقول ما ذكر في اواسطه تجويد العقار في مسئلة  
ملكته ارض **مرد** ان ذكر الشاهد ما لا يحتاج اليه المحكم في المشهود  
به ولا ذكره سقوا فظهر ان في باب الشهادة اختلافا في الغالب الوصف  
وضيه ادعى جديدا او ذكر ان وزنه كذا والحدود في مجلس الحكم فوزن  
فواد او نقص مع الدعوى والحكم بموجب الشهادة اذ الوزن في الشار اليه  
لغوا فالتفاوت لا يمنع صحة الدعوى قال صاحب جامع الفضولين فان قيل  
الوزن الوصف وقد قال الوصف لغوي البيع لا الشهادة فيمن كلامه  
منافاة **افرا** لم يظهر كذب الشهود هنا اذ لم يذكر وانهم شهدوا  
بالوزن الذي ادعاه المدعي خلاف ما مر فظهر الكذب هنا في الدعوى لا  
الشهادة وثمة فيها فلا منافاة ويمكن ان يكون في المسئلة روايتان  
فاخذت بروايته وهنا باخرى يدل عليه ما نقلت اتفاقا **د** ان ذكر  
الشاهد ما لا يحتاج اليه ولا ذكره سقوا فلا اشكال في ما نقلت انما  
من ان الشهادة تحتل بالكذب فينبغي ان لا تقبل **مبسوط** شهد اهل اقرار  
البائع ولم يسموا الثمن ولم يشهدوا قبض الثمن لا تقبل وان قالوا اقر عندنا  
انه باعه منه واستوفى الثمن ولم يسموا الثمن فهو جائز **جمع** الفتاوى  
شهد انه باع وقبض الثمن جاز وان لم يسموا الثمن وكذا لو شهد  
بافقار البائع انه باعه وقبض الثمن وفي الحسب ادعى عليه الف دينار  
فشهد انه دفع الف الف والاندري ناي حجه دفع قبل تقبل **خلاصة**  
شهد اهل البيع بلباين الثمن ان شهدوا قبض الثمن تقبل وكذا  
لو بين احدهما وسكت الاخر **مرد** لو ذكر في دعوى الارض انها تأخذ  
خمس مكاييل بذرويين حدودها واصاب واحطا في البذر اختلف  
فيه المتأخرون وكذا لو ادعى دارا وذكر ان فيها كذا بيتا فاذا هو النقص

في كل ما به الشهادة  
لا يقبل

اختلفوا

اختلفوا فيه **ح** ادعى حدودا وذكر حدوده واصاب وقال في تربيته  
وفيه اشجار وكان خاليا على الاشجار لا يتطل الدعوى وكذا لو ذكر مكان  
الاشجار محيطا فالا انه غير محتاج الى ذكر الشجر ولو قال في تربيته ليس فيه  
شجر ولا محيطان فاذا فيه اشجار عظيمة لا يتصور حدودها بعد الدعوى  
يتطل دعواه ولو امكن حدودها بعد الدعوى مع الدعوى ادعى رضا وحذره  
وقال هو عشر وبرات ارض او عشر جريته وكان اكثر لا يتطل دعواه وكذا  
لو يذره فيه خمس مكاييل واحطا فيه لا في تحديده لا يتطل دعواه وكذا لو  
يبدريه خمس مكاييل واحطا فيه لا في تحديده لا يتطل دعواه لانه خلاف  
يحمل التوفيق وهو غير محتاج اليه ولو ادعى عينا قايما لا يعرف مكانه بان ادعى  
انه غصب منه ثوبا او قننا ولا يدري قيمته وهلاكه فلو بين الحبس والصقة  
تقبل دعواه ولو لم يبين قيمته اشار في قامة الكتب الى ما لا تقبل فانه ذكر في  
كتاب الرهن لو ادعى انه رهن عنده ثوبا وهو ينكره شمع دعواه وذكر في كتاب  
الغصب ادعى انه غصب منه امة وبرهن بشمع وبعض مشايخنا قالوا انما  
يسمع دعواه لو ذكر القيمة وهذا انا ويل ما ذكر في الكتاب وقال الفقيه الاعمش  
نا ويل ما في الكتاب ان الشهود شهدوا واعل اقرار المدعي عليه بالغصب  
فيثبت غصب القن باقراره في حق الحبس والحكم جميعا وغامة المشايخ على  
انه هذه الدعوى والقيمة تقبل ولكن في حق الحبس واطلاق محمد في الكتاب  
يدل عليه ومعنى الحبس ان يجبره حتى يحضره ليعيد البينة على عينه فلو  
قال لا اقدر عليه حبس ما لو قدر احضره ثم يقضي عليه بغيره كذا  
**حل** قال **بر** اذا كانت المسئلة مختلفة فينبغي للقاضي ان يكلف المدعي  
بيان القيمة فلو كلفه ولم يبين شمع دعواه وكبت في **لط** ولو لم يكن حاضرا  
ذكر قيمته ولو قال غصبته ولا ادري قيمته يسمع اذ المالك قد جهلها  
فتبصر تكليفه كذا في قاضي خان وذكر في الجامع ان الشهادة على الغصب  
مقبولة وان لم يذكر قيمته **تتار** **خا** **بنة** وانما يشترط ذكر القيمة اذا كان  
دعوى السرقة ليعلم ان السرقة كان ضاها او لم يكن اما ما سوى ذلك  
فلا حاجة الى بيان القيمة ولو ادعى كليا بذكر جسمه كبر او شعير  
ونوعه كمشقة او برية او زينة او ربيعة وصفته انه جيد او  
وسط او ردي وبذكر معها كندم سرخه او سيده وبذكر قدره بكسر  
اذ المقدري البر الكيل قال صاحب جامع الفضولين اقول ينبغي ان يكون



هذا في المبادلة بحسنه اما في عوالت السلم فيجوز بيانها وزيا دته وبه يعني  
ونذكر بغير كذا التقاوت العقران ونذكر سبب الوجوب لان احكام  
الديون تختلف باختلاف الامساك بها فانه كان بسبب السلم يحتاج فيه  
الى بيان محل الايضاح في حق القرض ولم يحز الاستدلال به قبل قبضه ولو كان  
ثمة مبيع جاز الاستدلال به قبل قبضه ولا يشترط فيه بيان  
محل الايضاح ولو كان من قرض لا يلزم التأجيل فيه **قسن** ونذكر في السلم  
بيان شرائطه من اعلان حبس راس المال وعرضه ونذكر نوعه وصفته  
وقدوه بالوزن لو وزنا وانقادته في المجلس حتى يصح عند الاحكام  
ولو قال بسبب سلم صحيح ولم يبين شرائطه افتى **مر** بصحة الدعوى وعبره  
لم يفتوا اذ للسلم شرائط كثيرة لا يقف عليها الا الخواص وفي دعوى البيع لو قال  
بسبب بيع صحيح يقع الدعوى وفاقا وعلى هذا في كل سبب له شرائط كثيرة  
لا بد من بعضها لصحة الدعوى عند عامة المشايخ ولا يلتفت بقوله بسبب  
كذا صحيح ولو لم يكن له شرائط كثيرة يكتفي بقوله بسبب كذا صحيح سئل  
**قسن** عن كتاب قاض كتب فيه عنه بامره كفاية صحيحة يكتفي بها  
امر لا قال في حبس هذه المسائل اختلاف ذكر في بعضها انه لا يكتفي كما في  
السلم والحققه يقتضي ذلك اذ في المسئلة المختلفة في صحتها لو ذكر انها  
صحيحة يحتمل انه اعتقد ذلك المذهب قال الايقان يبين ويقول كفل له عن  
فلان وقيل هو في المجلس اويين ان الكيل والمكول له حنفيان فيصح  
عامة مذهبهما ويذكر في القرض ان القرض اقترضه من اقال نفسه لجوارانه  
اقترضه وكالة فيكون سفيها ومعبرا لا يملك المطالبة بالاداء ويذكر ايضا  
قبضه وصرفه الى حاجته فيصير ذلك ديناً عليه بالاجماع لان عند  
ابي يوسف القرض لا يصير ديناً في ذمة المستقرض الا بصرفه في حاجته  
**فصل** لا يشترط في القرض بيان محل الايضاح ويتعين محل القرض **من**  
اقترضه له في بلد فيه الطعام رخيص ثم التقيا في بلد فيه الطعام غالي  
فطالبه بحقه ليس له ذلك ولكن يوزن المطلوب حتى يوثق له في وقت  
في بلد اقترضه فيه **فقط** اقترضه في بلاد اقله انقل اهل البلد الى بلد آخر  
فطالبه بحقه والمستقرض يسلم في بلد القرض وقته البلد من مختلفه قبل  
يلزمه قيمة بلد القرض على قول محمد وقيل يلزمه مثل ما قبض فان لم يجد  
يجب قيمته ايما اخذ ادعى بربطه افتى اي مكان يطالبه فقد ذكره

كفي

في ح لو بلغ برأوله بر من نوع واحد الا انه لم يصف البيع الى ذلك البر  
بل قالت بعت منك كذا من البر حجاز البيع وان علم المشتري مكانه  
يجوز اخذه في ذلك المكان او ترك فهداه اشارة الى انه ليس له مطالبة  
بتسليمه في غير مكان البيع **قسن** لا بد في دعوى دين البر من بيان السبب  
فانه لو سلم فله مطالبة في مكان عتيقه ولو بعت بدين او قرض او معلن  
مبيع بتعيين مكان القرض والبيع للايضاح **صع** دعوى المثلبات  
لا تصح الا ببيان السبب لاحتمال ان السبب هو القرض وانما يختلف  
باختلاف موضع القرض في المطالبة **عده** وفي دعوى الوديعة لا بد  
من تحكيم من ذكر ببلد الا يداع سواه حل وموتة ولا وفي دعوى القرض  
لو لم يكن له موتة لا يشترط ذكر مكان القرض وفي غصب غير المثل  
واهلاكه يبين ان يبين قيمته يوم غصبه في ظاهر الرواية وفي رواية  
بغير المالك اخذ قيمته يوم غصبه او يوم هلاكه فلا بد من بيان  
انها قيمة اي اليومين ولو ادعى الفدينار بسبب اهلاك الاعيان لا بد من ان  
يبين قيمتها في موضع الاهلاك وكذا لا بد من بيان الاعيان فان منها  
ما هو قيمى ومنها ما هو مثلى وسيجي مسائل متعلقة بالقرض في فصل القرض  
الفاسد في حبس القرض ومسائل متعلقة بدعوى الغصب والانسداد  
في بلد آخر في فصل الضمانات في مسائل الغصب فيلنظر **عده** دعوى البر  
بوزن قبل قبضه وقيل لا وفي الذرة والمج يقبل الفرق اما الاشيا الستة  
فالمقدر هو الكيل في الاربعه منها وهي بر وشعير ومتر وملح وفي الذهب  
والفضة المقدر هو الوزن **قسن** ثم لو ادعاهما كالة حق صحت الدعوى  
بلا خلاف وقامت ثبوتية على اقرار المدعى عليه به او شعير ولم يذكر والصفة  
في الاقدار قبلت بينة في حق الجير على البيان لا في حق الجير على الاداء ولو ادعى  
الدقيق بغيره لم يحز للتفاوت لانكبا سبه بكيس ومتى ذكر الوزن حتى صحت  
دعواه لا بد ان يذكر خشكه ارد او شيبه ويذكر بجمته او ناسيته ويذكر  
انه جيد او ردي او وسط ولو ادعى وزنيا قائما يبيع لوبين الخشب فانه ذهب  
او فضة ولو مضربا يقول كذا د ينظر او يذكر نوعه انه تجارى الضرب او  
نيسابورى ويذكر صفته انه جيد او ردي او وسط وانما يحتاج الى ذكر الصفة  
لوفى البلد نفود مختلفة لا لوفيه نقد واحد وعند ذكر محل الضرب لا حاجة  
الى ذكر كونه احمر ولا بد من ذكر الجودة عند عامة المشايخ وذكر الشئ

الكيل



لو ذكر احد خالصا ولم يذكر الحميد كفاه وقيل يجب ذكره انه صريح اي وال  
وقيل لا ولو ذكر كذا دينا راجعا راي متقد افلا حاجة الى ذكر الحميد وهو الصحيح  
ولو في البلد نقود مختلفة والكل في الرواح سواء ولا فضل للبعض على البعض  
خارج البيع ويعمل المشتري البائع اي نقودا الا ان في الدعوى لا بد من تعيين  
احدهما ولو في البلد نقود مختلفة والكل في الرواح سواء كالمطر لفتة  
وعداية في ديارنا في الزمان الاول لم يحز البيع بلبان قال  
صاحب جامع الفصولين ينبغي ان يحمل هذا على ان الكل سواء في الغلبة  
ومختلفة في المالية والافحور فقد موقل هذا انه لو استوى الكل  
في الرواح ولا فضل للبعض خارج البيع انتهى قال وكذا الدعوى لا يصح  
بالبان ولو احد النقدين اذ روي ولا خلاف في جواز العقد وينصرف  
الى الارواح ويصير ذلك كلفوظ في الدعوى فلا حاجة الى البيان الا اذا  
معنى زمان طويل من وقت العقد الى وقت الخصومة بحيث لا يعلم الارواح  
وقت العقد في لا بد من بيان الارواح وقت العقد ولو ادعى بسبب  
القرض والاهلاك لا بد من بيان القيمة على كل حال **فت** ولو في البلد  
نقود احدى الارواح لم تنفع الدعوى ما لم يبين بخلاف البيع فانه ينصرف  
الى الارواح قال صاحب جامع الفصولين اقول ينبغي ان يصح اقتداره  
في حق الجهر على البيان لانه اقل جمالة من اقتداره بحق وهو اصح ويجوز على  
البيان وهذا اولى وقد مر **فت** قيل هذا ان بينة الاثرا ببر البان  
وصفة يجوز في حق الجهر على البيان **عد** ولو ادعى نقرة مضروبة  
بذكر نوعها وهو ما مضى اليه ويذكر صفتها وقد رها انه كذا درهمها  
وزن سبعة اي وزن عشرة منها سبعة مثاقيل ووزن الدرامم مختلف  
 باختلاف البلدان ولو كانت غير مضروبة لو خالصة عن الفس يترك  
كذا فضة خالصة ويذكر نوعها نقرة كلجة او نقرة طفاحي ويذكر صفتها  
انها جديرة او وسط او زدية وقيل ذكر طفاحي يعني عن ذكر الجودة **جف**  
ادعى وقد رمان او سخر حل لا بد من ذكر الوزن لتفاوت الوقور ويذكر  
معه الصفر والكبر والملاوة والموضنة ثم يومر بالاحضار وقيل  
ينبغي ان لا يشترط ذكر هذه الاشياء في دعوى الاحضار ادعى انه باع مشتركا  
بينه وبينه فبيلزم تسليم نصف الثمن الى لم يجز هذه الدعوى ما لم يذكر  
ان هذا العين كان قائما بيد المشتري وقت الاجازة ولا بد ايضا من

في كرواج الثمن وقت الاجازة اذ لو كسند لا تغل الاجازة ولا بد من ذكر  
قبض البائع ثمنه من المشتري اذ الاجازة انتهاكا ذن البائع والوكيل يطالب  
بتسليم الثمن قبل قبضه من المشتري وبسبب القاضي المدعى ان العين  
كان مشتركا بينهما شركة عقد او ملك فلو قال شركة ملك لا بد من ذكر  
هذه الشروط ولو قال شركة عقد لا حاجة الى قيام العين وقت الاجازة  
اذ العقد نفذ حال وجوده ولكن يشترط قبض الثمن وفي دعوى الزهن  
ومحوه لو كان الدعوى بسبب البيع محتاج الى الاحضار للاشارة اليه  
ولو بسبب هلاك او قرض او غبنه لا يحتاج الى الاحضار للاشارة اليه  
ولو بسبب هلاك او قرض او غبنه لا يحتاج الى الاحضار وفي دعوى  
الديباج هل يشترط ذكر الوزن الصحيح انه يشترط وذكر في **حف**  
يشترط في دعوى الديباج والجوهر ذكر الوزن فقد قال المصنف بالجهر  
ان الجوهر من التقيين صورة لوتفاوتا وزنا يتفاوت قيمتها اذ لا تغل  
اصلب ولا يتسع ثقبه بمرور الزمان وانما يشترط ذكر وزنه لو لم يكن خاضرا  
فلو خاضرا لا يشترط ذكر اوصافه **خلاصة** فدعوى ديباج وجوهر  
غير معين يشترط ذكر الوزن اما لو ادعى عينا فيشترط احضاره فلا  
حاجة الى ذكر الوصف والقيمة **فش** ادعى كذا مينا من الحنا لا بد من  
ذكرانه جيد او وسط او ردي ومن ذكرانه حنا بري او حنا سودا  
كوفية لرفع الجمالة وفي دعوى التوثيقا ينبغي ان يذكر كوفية او ن  
كوفية ولم يجز بدونه للجمالة ولو ادعى ثمن مبيع قبض ولم يبين ما هو  
او ثمن محدود ولم يجده يقبل لانه دين لا حدين وفي لا يقبل وهو  
الاصح **صع** ولو ادعى ثمن مبيع لم يقبض لا بد من احضار المبيع مجلس الحكم  
حتى يثبت البيع عند القاضي ولو ادعى ثمن مبيع قبض لا يجب احضاره  
لانه دعوى الدين حقيقة ادعى انه شري العين من فلان وانت القضا  
المالك اجرت البيع فادفع الى العين ولم يذكر للقضولى اسم ابية وجده  
هل يصح ذكره في **د** هذه المسئلة مطلقا وقال لا تشع وصور لهما  
ادعى دارا بيد رجل فقال ذواليد اشتريته من فلان وانت اجرت  
البيع لا بد دفع به دعوى المدعي **فش** في دعوى السعاية لا يجب  
ذكر قابض المال اذ يدعى الساعي بسبب سعيه فاذا غرم يسعي هذا  
فالمال على الساعي ايا كان الاخذ فتصح فتصح الدعوى ولكن في محضر



دعوى السعاية لا بد ان يفسر السعاية لينظر انه هل يجب العمان عليه لجواز  
 انه سعى بحق فلا يضمنه ح ويصح تفصيله في الضمانات **ج** ادعى مالين  
 وبين صفة احدهما لاصفة الاخر او نوعه وبرهن لا تقبل لو كانت  
 الشهادة واحدة يعني لا يقضي القاضي بالمالة الذي بينه لانهما شهدا  
 واحدة فاذا بطل بمصنفا بطل كلها **ف** يعني مال بين نوعه وصفته  
 والفساد وبسبب جهالة في احدهما لا يستغنى الى الاخر وفي دعوى  
 القميص اذا بين نوعه وحيشته وقمته لا بد ان يذكر مراداه يارانه  
 حذرتا كلان وفي دعوى الدين على الميت لو كتبه توفي بلا اذاه وخلف من  
 التركة بيد هذا الوارث لم تسع هذه الدعوى ان لم يبين اعيان  
 التركة وبه يفتى لكن انما يامر القاضي بالوارث ما اذا الدين لو ثبت وصار  
 التركة لله ولو انكر وصولها الله لا يمكن اثباته الا بعد اعيان التركة  
 فادعى بالاعلام كذا **ط** وفي **ظ** في دعوى دين على الميت يكفي حضور  
 وصيه او وارثه ولا حاجة الى ذكر كل الورثة فلو وصيا يقول انه اوصى  
 الى هذا فيجب عليه الادا من التركة التي يبيع ولو ادعى ديناً بسبب  
 التوراة لا بد من بيان كل ورثته عن **من** ادعى على اخيه ببيعة  
 وقال هذا ملك ابي مات وتركه ميراثي ولفلان وعد الورثة  
 الى انه لم يبين حصة نفسه فبرهن يسمع ولكن اذا ازال الامر الى المطالبة  
 بالتسليم لا بد من بيان حصته ولو بين عددا الورثة  
 بان قال هذا ميراثي للجماعة سواي وحصتي كذا لم تقص دعواه  
 اذ لم يبين عدد الورثة لجواز ان يكون حصته النقص مما سعى ادعى شيئا  
 من تركة ابيه انه شراه منه في مرضه وانكر بقية الورثة قيل لا تقص  
 دعواه اذ المرض قد يكون مرض الموت وقد لا يكون ويصح المدين مرض  
 الموت من وادته وصية له بالغير عند محمد حتى قال ببيعة من وارثه  
 لم يجز ولم يثبت قيمته الا باجازه وكان هذا ادعى الوصية على احد النكاحين  
 فلم يجز بشك وقيل تصح لان تصرف الموصي مع وارثه منعقد بوصف  
 الصحة حتى لو اخذ بقية الورثة نفقة فالبطالان لما رض عدم  
 الاجازة بشرط ان يكون مرض الموت فام لم يعلم انه مرض الموت  
 كان للتصرف حكم الصحة فتصح الدعوى **م** باع دار عن برة  
 وسلمها المشتري فاذا المالك للثالث البايع لو اراد تضمينه بغيره

لو اراد اخذ الدار عن برة  
 البايع

ففيه روايات ولو اراد اجازة بيعه واخذ منه تقص دعواه وذكر شيخ  
 ان الاجازة تصح في ظاهرها رواية **قد** لا تصح **ط** ادعى دارا ببيع احد  
 انه غصبه منه وقال ذواليد هو كان في رقبته على كذا واراد الدار  
 تخليفه علف عند محمد خلا قالها بناء على ان غصب الدار متحقق  
 عند محمد خلا قالها وفتى يقول محمد دفعا للمحيلة كذا **ظ** ويحتمل  
 ان يكون مراده انه يفتى يقول محمد في غصب القمار بانه متحقق  
 وعلى هذا ينبغي ان يكون المسئلة الاولى لو اراد المدعي تضمين البايع  
 يفتى بان له ذلك ويحتمل ان مراده انه يفتى يقول محمد في مسئلة  
 التخليف فقط بدلالة قوله دفعا للمحيلة ولانه لو لم يفتى يقول محمد  
 ولم يفتى الغاصب الواقف فعسى ان لا يكون للمدعي الغصب ببيعة  
 فيثبت ملكه لانه لا يمكن تخليف المتولي ولا الموقوف عليه ولا كذلك  
 في غيرها من الصور يوقفها ما ذكر في **ط** في المسئلة الاخيرة لو اراد تخليف  
 لياخذ العين منه لا يفتى وفاقا اذ الدار مضارت مستهلكه بصورتها  
 وقفا يقول الحنفية قوله ويحتمل ان يكون الى قوله فقط محل كلام اذ لا شك  
 ان المراد انه يفتى بكلي قول محمد لا باحد قوليه على سبيل التردد كما  
 توهمه القائل اما الافتا بقوله الاول فتدل عليه قوله دفعا للمحيلة  
 واما الافتا بقوله الثاني فتدل عليه ما سياتي في فضل الضمانات  
 من ان غصب القمار يفتى بالضم ان لا شك ان ضمانه فرع تحقق  
 غصبه وهو قول محمد كما لا يخفى **ط** في دعوى غصب نصف الدار  
 شايها هل يشترط ان يبين كون جميع الدار في يد المدعي عليه فتدل  
 بشرط ان غصب نصفه شايها لا يكون الا يكون كله بيده وقيل  
 غصب نصفه شايها يتصور بان يكون الدار بيدهما ففصصة من  
 احدهما يكون غصب نصفه شايها **ط** ادعى ثلثة اسهم من دار  
 ولم يذكر ان جميعه في يده وكذا لم يشهدوا ان جميعه في يده يصح  
 ذكر **ش** ان غصب نصف الشئ شايها قيل يتصور وقيل لا يتصور  
**ف** ادعى عليه دارا ببيده انه له يحتاج المدعي الى اقامة البينة انه في يد  
 المدعي عليه ولو اقر انه بيده اذا ادعاه مطلقا اما لو ادعاه بسبب الشرا  
 من ذي اليد واقر ذواليد انه في يده وانكر الشرا منه لا يحتاج المدعي الى  
 اقامة البينة على ذي اليد كذا **ص** ادعى انه شق في ارضه نهرا وساق

ومن شرطه ان يبين



المافيه الى ارضه لا بد ان يسمى الارض التي شق فيها النهر وان يبين موضع  
النهر انه من الجانب الايمن من هذه الارض او من الجانب الايسر فلو اقر المدعي  
عليه بذلك لزمه والاخلفه بالله كما حدثت في ارضه النهر الذي يدعيه وكذا  
لو ادعى انه بني في ارضه بنا لا يسمع حتى يبين الارض ويصف البناء وطوله  
وعرضه وانه من خشب او من روكن الوادي غرس شجر في ارضه فهو على ما ذكر  
فلو بين ذلك فان اقر المدعي عليه امر برفع البناء والشجر والاخلف ما يشبه  
وما عرسته في ارضه فلو نكل امر برفعها قال صاحب جامع الفصولين  
اقول لو بين ذلك بذكر كونه بنا غير ماذر يفتي ان لا يحتاج الى ذكر الخشب والمد  
بل يحتاج الى ذكر طوله وعرضه اذا التميز الى ما حصل يكفي الامر لا برفع  
لو اثبت **ح** شهدا انه تقطع طريق فلان فلو بينا طول وطوله وعرضه  
جارت شهدا انها وان لم يذكر قيمته لانه بعد بيان طول وعرضه وعرضه  
يعرف القاضى قيمته لسواله اهله قال ومضى انه لا بد ان يذكر  
انه مدرا او خشب وبنما موضع اذ بين حائط المدرك حائط الخشب  
اختلاف فاحش **فشي** في دعوى الودعة والضاعة بسبب الموت  
مجهلا لا بد ان يبين قيمته يوم موته وفي دعوى مال المضاربة بموت  
المضارب مجهلا لا بد من ذكر ان مال المضاربة يوم موته نقد او عرض  
لانه لو عرضا فله ولانه دعوى قيمة العرض وفي دعوى مال الشركة بموته  
مجهلا لا بد من ذكر انة مجهلا بمال الشركة ام المشتري بمال الشركة او مال  
الشركة مضمون بالثلث والمشتري بمال الشركة مضمون بالقيمة ادعى انه  
ملك وفي يدك بغير حق يصح ولو لم يذكر يوم عضيه وكذا الوادي انه  
عصب منى هذا ولم يقل انه ملكي يصح فلو برهن على العصب باخف  
لكن لا يصير خصما في ثبوت اقامة النسبة على ملك حتى لو برهن المدعى  
عليه بعد ذلك انه ملكه يقبل ادعى مالا بكفالة لا بد من بيان المال  
انه باي سبب لجواز بطلانها اذا الكفالة بنفقة المرأة اذ لم يذكر مدة  
معلومة لا تقص الا ان يقول ما عشت او مت في نكاحه والكفالة بمال  
الكفالة لا تقص وكذا ابا الدية على العاقلة ولا بد ان يقول واخاذا المكنول  
له الكفالة في مجلس الكفالة حتى لو قال في مجلسه لم يجز ولو ادعت  
امراة مالا على ورثة الزوج لم يصح ما لم تبين السبب لجواز ان يكون  
دين النفقة وهي تسقط بموته **ح** في دعوى البيع والاجازة والوصية

(عزها)

وغيرها من اسباب الملك لا بد ان يقول باع منه طائعا راعيا في حال  
نفاذ تصرفاته لاحتمال الاكراه وذكر في التخليج والصلح عن التركة لا بد  
من بيان انواع التركة وتحديد العقار وبين قيمة كل نوع ليقل ان الصلح  
الصلح لم يقع على ازيد من قيمة نصيبه لانهم لو اشتركوا التركة ثم صالحوا  
المدعى على ازيد من نصيبه لم يجز عند ابى يوسف كما في دعوى العصب  
**الدعوى بسبب قرار بسبب عقار**  
وفي ادعى ان هذا العين له لما اقر به واليد او ادعى عليه دراهم  
وقال لما انه اقر بها الى اوقالك ابتعاها اقر ان هذا العين لي واقر  
ان لي عليه كذا اقبل تصح هذه الدعوى وقيل لا وهو قول عامة المشايخ  
لان نفس الاقرار لا يصلح سببا للاستحقاق فان الاقرار كذا لا  
يثبت الاستحقاق للقر له فقد اضاف الاستحقاق الى ما لا يصلح  
سببا له وكذا اختلفوا انه هل يصح دعوى الاقرار من طرف الدفع حتى  
لو برهن المدعى عليه ان المدعى اقر انه لا حق له على المدعى عليه او انه اقر  
ان هذا ملك المدعى عليه قيل لا يقبل وعامتهم على انه يصح واجمعوا انه  
لو قال هذا ملكي وهكذا اقر به ذ واليد اوقالك لي عليه كذا اقر  
اقر به المدعى عليه فانه يصح وتسمع البينة على قراره اذ لم يجعل الاقرار  
سببا للوجوب وفي هذه الصورة لو انكر هل يخلف على قراره فيه خلا ف  
بين ابى يوسف ومحمد وقيل يخلف لانه لو نكل يثبت باقراره ويفق بعدم  
تحليفه على اقراره وانما يخلف على المال وفي دعوى الدين يقضي بمثله  
وقال المدعى عليه المدعى اقر باستيفائه وبرهن عليه فقد قيل  
لا يسمع لانه دعوى الاقرار في طرف الاستحقاق اذ الدين يقضي بمثله  
كذا وفي **بق** المدعى لو قال للقاضي ان المدعى عليه اقر ان هذا  
الشيء فزده بنسليمه الى ولم يدع انه ملكي قال عامة المشايخ تسمع  
هذه الدعوى وكذا **ح** غير انه ترك قوله ولم يدع انه ملكي وقد مر في  
**د** انه قال عامة المشايخ لا تسمع هذه الدعوى **مشی** على قول من  
يقول من المشايخ ان الاقرار عليك للمال ينبغي ان تصح دعوى الملك  
بسبب الاقرار **فنه** قيل انما هو ما سبق وقيل ان ذلك لا يستدل  
بما لو اقر رجل فزاد اقراره ثم قبل لا يصح ولو كان اخبارا صح وكذا

الاقرار



المالك الثابت بالاقرار ولا يظهر في حق الرايد المشتبه به واستدل  
للاول بما لو اقر بنصف داره متشاعا مع ولو كان تملكه لا يبيع عندها  
والمرأة لو اقرت بالزوجية يبيع ولو كان تملكه لا يبيع عندها والمرأة  
لو اقرت بالزوجية يبيع ولو كان تملكه لا يبيع الا عند الشهود والمرء  
لو اقرت بدين متشبه بالدين ولو كان تملكه لا يبيع **خ** ادعى الفاعل  
فاقر به ثم انكر اقراره يحلف على اقراره وقيل لا وهذا باع اختلافهم  
ان الاقرار هل هو سبب للملك وفيه بيده عين فاقر به لرجل ولم يكن بينهما  
بيع ولا سبب من اسباب الملك قال الامام محمد بن الفضل مع اقراره  
حكما ولا يحل للمقر له ولو اراد المقر لهذا الاقرار تملكه مبتدأ قال  
لا يملك ما اذا اقرار اخبر لا تملك وكما لا تقع دعوى المال بسبب الاقرار  
لا يبيع دعوى النكاح ايضا بسبب الاقرار **شني** ادعى ديناً وبرهن  
على اقرار المدعي عليه بالدين قتل يقتل وقيل لا **برازة** ادعى ما لا سبب  
حساب جرى بينهما لا تقع لان الحساب لا يبيع سببا لوجوب المال  
انتهى وفي قضاة القاضي طان الشهادة على الاقرار بالسرقة مع محو  
السارق لا تتمع والله سبحانه وتعالى اعلم

يستغفر

### دعوى الملك واليدين

وفي **خ** ادعى شيئا بيده اقر وقال هذا ملكي وهذا احدث به عليه  
بلاحق قال لو اهدى اليسر دعوى الغصب على ذي اليد وكذا لو قال  
هو ملكي كان بيدي وهذا احدث بيده عليه بلاحق **ق** قال  
صاحب جامع الفصولين اقول قيا سريما مرفى **قصر** قتل الدعوى هو  
بسبب الاقرار انه لو ادعى انه ملكي وفي يدك بغير حق يبيع ولو لم يذكر  
يوم غضبه ينبغي ان يبيع **هـ** ايضا دعواه والله اعلم ولو قال هو  
ملكى وكان بيدي الى ان احدث هذا ايدى عليه بلاحق يكون هذا  
دعوى غضبه برهن انه كان بيدي وهذا اخذ مني هل يوم  
برده ذكر في **عدن** عقار بيده احدث آخرته لا يصير به ذات  
ولو علم به قاض بامر برده ولو ادعى انك احدثت اليك عليه وكان  
بيدي فانكر يحلف ولو برهن انه بيده منذ عشرين سنين وهذا احدث  
يوم عليه يوم برده عليه لكن لا يصير المدعي عليه مقصبا عليه

حتى

حتى لو برهن انه ملكه تقبل **ح** انكر المدعي عليه كون العقار بيده  
يحلف حتى يقر فلو اقر باليد حلف على الملك فلو اقر به يوم يترك المقر  
فلو برهن المدعي بعد اقراره باليد انه له لا تقبل المدعي على المال  
ما لم يبرهن انه في يد المدعي عليه فلو لم يبرهن على يد المدعي عليه وبرهن  
على الملك بعد اقرار المدعي عليه باليد وقضى به للمدعي لا ينفذ حكمه  
ما لم يبرهن او يعرف القاضي انه في يد **ط** اما اشترط الشهادة بان  
العقار بيد المدعي عليه فيذكر المدعي انه بيده اليوم بغير حق ورفقوا  
بينه وبين غيره بان المدعي عليه في غير العقار ينتصب خصما به ان  
من غير امراخ وفي العقار لا ينتصب الا باعتناء ربه فالم يثبت  
يد عند القاضي لا يجعله خصما شهدا بملكه الدار المدعي ولم يشهد  
عليه يقبل عند محمد لا في ظاهر الرواية ولو شهد ابله الدار المدعي  
لا يثبت المدعي عليه وشهدا اخر ان بيد المدعي عليه يقبل كلاهما اذا الحاجة  
الى شهادة يده ليصير خصما في اثبات الملك ولا فرق بين ان يثبت  
كلا الحكمين بشهادة فريق او فريقين بقول المختار ينبغي ان يكون  
في المسئلة رواية ان قيا ساع ما سياتي في اخر الفصل السابع  
من ان الشهادة الاولى في مثل هذا ليست بحجة بدون الثانية  
فاستوى وجودها وعدمها وفيه تفصيل فليست هناك **طه**  
ثم اذا شهد ابيده سالها القاضي عن سماع شهدا بيده امر عن معاينة  
لانه ربما سمعا اقراره انه بيده فظنا انه يجوز لهما الشهادة وقد  
اشتباه على كثير من الفقهاء انه بمجرد الاقرار هل يثبت يده حكما لم يذكر  
انما غايته بيده لا يقبل ولا يختص هذا بيده الحادث بل في غيرها  
ايضا كذلك حتى لو شهد ابيس وتسلم وسالها القاضي اشهد اعلى اقرار  
البائع او على معاينة البيع والتسلم فالحكم يختلف اذا الشهادة ببيع  
وتسلم شهادة بالملك للبائع والشهادة على اقرار البائع به ليست  
بشهادة على ملك البائع وفيه ايضا وفي الاجادة بذكر القرض فارعا  
اذ الاجرا انما يجب بالقرض وفي دعوى الارثان والقتل لا بد ان يذكر  
فداع الدار عن المانع حال قبضه حتى يبيع القرض كما في الهبة  
وفراعه عند قبضه شرط شهدا اعلى اقرار الراهن بقبض المرفق  
ولم يشهد اعلى معاينة قبضه كان ح يقول او لا لا يقبل ثم رجع

بيته

ام بيده المدعي



وقال يقبل وهو قولها ادعى عينا بيه اخر شرا لاخلوا ما ان يدعى الشرا  
من ذي اليد او من عيني فلو ادعاه من ذي اليد يحتاج الى اثبات  
العقد فقط ولو ادعاه من عيني لا يحكم حتى يثبت معه احد الاشياء الثلاثة  
احدها اثبات الملك لبا بيه وقت العقد الثاني اثبات الملك لنفسه  
في الحال الثالث اثبات القبض والتسليم ويحتاج الى اثبات اثنين  
من الشرا من ذي اليد او من عيني ولا بد من اتفاق الدعوى والشهادة  
ولو شهد احدهما ببيع واخر ما قراره به يقبل كذا **سعي** وفي **دبس**  
لا تقبل بينة الشرا من الغائب الا بالشهادة باحد الثلثة اما بملك  
با بيه بان يقولوا باع وهو مملكه واما بملك مشتريه بان يقولوا هو  
المشتري شرا من فلان واما بقبضه بان يقولوا شرا منه وقبضه  
**فرضه** لو شهد اثنان بترايه فقد ثبته ولم يشهد اياهم من الاشياء  
لا يقضي لحوار ان الباع ليس بمالك وبيع مال الغير بلا تسليم ليس بمقتضى  
به **فقط** ادعى ارثا ورثته من ابيه وادعى اخر شرا من الميت وشهوده  
شهدوا بان الميت باعه منه ولم يقولوا باعه وهو مملكه قالوا  
لو كان الدار في يد مدع الشرا او مدعى الارث فالشهادة حجة خائفة  
لانها لا مجرد البيع اما لا يقبل اذا لم يكن الدار في يد المشتري او الوارث  
اما لو كانت فالشهادة بالبيع شهادة ببيع وملك والله اعلم

## دعوى الارث والنسب

وفي **خ** طلب ارثه فادعى انه عم الميت ليستلزم لعمته ان يبين انه عم لابوه  
اولا بيه او لامه وليستلزم قوله وهو وارثه لا وارث له غيره ولا بد للشهود  
ان ينسبوا الميت وراثته حتى يلتفتوا الى باب واحد ويقولوا هو وارثه  
لا نعلم له وارثا غيره فلو شهدوا به او شهدوا انه اخ الميت لا بويه  
اولا بيه ووارثه لا نعلم له وارثا غيره جاز ولا يستلزم فيه ذكر الاسماء  
**فرضه** ادعى انه ابن عم الميت يحتاج الى ان يذكر نسبه الاب والام الى الحد  
ليصير معلوما لان النسب به لهذه النسبة ليس بثابت عند القاضي  
فليستلزم البيان ليعلم ادعى انه اخوه لا بويه وشهدوا ولم يذكر الاسماء  
الامر بالحد لا يقبل لعدم التعريف وقيل يقبل لانه ذكر محمد في **كيت**  
برهن انه اخوه لا بويه ولم يشترط ذكر الحد **شع** في الاخ لا يستلزم

وإذا كان الميت وارثا لغيره فليس له ان يدعى ان يكون له وارثا غيره

كأن كان

ذكر اسم المحرم وغيره اما لو ادعى انه ابن عمه لا بد ان يذكر اسم ابيه وحين  
**ج** ادعى دارا او غيرها ارثا عن ابيه فشهد لا يقبل الا اذا شهد اهل  
بسبب الملك للمدعى بان شهد اهل موثقه وقت موته بان قال مات  
ابوه وتركه مبرا **فرضه** لو شهد انه كان لابيه او كان في يده  
ولم يزيد عليه قال من يقبل وقال لا وهو قول ابي يوسف اولو كذا  
لو شهد انه كان لابيه او كان في يده ولم يزيد عليه قال من يقبل  
وقال لا وهو قول ابي يوسف اولو كذا لو شهد انه كان لابيه مات  
فيه فعلى هذا الخلاف اذ موته فيه لا يدل على قيام يده عليه عند موته  
ولو شهد انه لابيه ولم يزيد اقل لا يقبل وقالوا لا يصح وقيل هو على الخلاف  
اما لو زاد او قال لا تركه ارثا له او شهد انه كان في يده يديه يوم موته  
ولم يزيد اقل لا يحكم لوارثته عند حرم مالم يشهد اهل الجيرة بقبض  
او على ملكه او يدع عند موته **ش** برهن انه مملوك وقع في قسمي من تركه  
الي لا بد من ذكر ان القسمة براض او بقضاء **فرضه** ادعى الارث وقال  
انا اخوك لا بويك وبرهن ان اباك اقربا الي ابيه يقبل ويرث ثبوت  
نسبه باقرار ابيه ادعى الي وارثا فلان لاني ابن اخيه لا بويه وبرهن  
قال القاضي بساكن اليهود بما اذا علمتم انه وارث فلو قالوا سمعنا من المورث  
قال انه وارث لا يقبل شهادتهما ولا يثبت باقرار الميت ارثه لانه حمل  
النسب على الغير لكن لو اقر الميت انه وارث فمات ابيه ثم مات المقر فالقر  
له باخذ المال بحكم الوصية لان اقراره هذا وصية وهو مملوك عند  
موته ولا وارث له فتنقل الوصية في حقه حتى لو قال هو قريبي ومات  
المقر وترك امراة فانها تاتخذ الربع والثاني ياخذ المقر له ذكره في **ج**  
الاصول في دعوى النسب ان ينظر الى النسب المتنازع فيه فلو مما  
يثبت باعتزافهم **فرضه** فهو خصم لو ادعى حقا مع ذلك والا فلا **فرضه**  
ادعى انه اخوه لا يسمع الا ان يدعى حقا من ارث او نفقة او حق تربيته  
او حرته في اللقيط وما اشبهه الا في الزوجين والابوين والولد  
ولا في العتق والمولاة فانه يقبل بينته وان لم يدع فيه حقا لانه  
مثبت بحق نفسه في ذلك كله **فرضه** ادعى ان لي على احمد بن محمد كذا درهم  
وهو هذا وشهد ان هذا احمد بن محمد وله عليه كذا يثبت  
المال لا النسب اذ المدعى وشهوده ليسوا بخصم في اثبات النسب

وإذا كان الميت وارثا لغيره فليس له ان يدعى ان يكون له وارثا غيره



فلا يثبت ويثبت المال لوجود الاستشارة اليه وعما قياس ما لو ادعى ان لي  
 على فلان ديناً وانتهى مات وانت وارثه وابنه واسم ابيك كذا وبرهق  
 يقبل ويثبت النسب ينبغي ان يكون هنا ايضا كذلك قال صاحب جامع  
 الفضولين اقول الاشارة هنا تفني عن بثوت نسبه اذ الحق يثبت  
 عليه بالاشارة اليه وان لم يثبت نسبه وامامها انك فلا يمكن  
 بثوت حقه الا بثوت نسبه اذ المال على الميت فلا ينتقل الى المدعي  
 عليه الا يكون وارثاً فافترقا **فتش** اقر رجل له ابن ان فلانا اخي  
 لا يقر اقراره في حق اثبات النسب فلو مات ابنه ثم مات القدر  
 فجميع ماله للقول له لوصاه بان يأخذ هو ماله فصار كوصي له بجميع  
 ماله وليس شرط صرف المال الى المقر له ان يكون اقراره في حال عدم  
 الوارث هل في اي حال اقر ومات ولم يبق له وارث يكون ذلك للمقر  
 له ولو كان المقر له معروفاً بالنسب فقال المقر له ان ابن اخي او ابن  
 عمي ومات ولا وارث فكذلك المأمور من وصاه فيصير في معنى الوصية  
 وقد مر **هـ** في نسب مجهول بولد مثله لثله او اقربو الدين او زوج  
 او مولى واقرت امرأة له ولا غير الولد صح للحاجة الاصلية ولا لا تحيل  
 للنسب على الغير وصح ان اقرارها بولد لوصدقها زوجها اذ الحق له او شهدت  
 قابلة لان شهادتها تقبل في الولادة ولو لم تكن منكوبة ولا معتدة  
 ثبت بمجرد اقرارها اذ لا الزام على احد وقتل الا بالجمعة **كفا** وفي الجلب  
 انما يثبت لو اتحد الوالدان لو اختلفا لونا لكون المولى تركيا وعبد **هـ** يا  
 قال صاحب جامع الفضولين ولو تنازعا في انه مجهول النسب لم اجد  
 فيه رواية فاقول يحتمل ان يكون القول للمقر له لانه ينكر ان يكون له اب  
 غير المقر ويحتمل ان يكون القول لمن ينكر نسبه من المولى اذ الظاهر ان للعبد  
 نسباً معروفاً في مولده كما اشير اليه في كتاب الفتن من الكافي ونحوه **كفي**  
 مسيبه معها صبي ادعت انه ابنها لا يثبت نسبه منها لانهما غير النسب  
 على الغير ولا يفرق لان قول الواحد مقبول في الديات خصوصاً فيما  
 بني على الاحتياط **فتش** سئل ركن الامة عن تركي او هندي سبي من  
 ديار الكفرة وحج به الى ديارنا هل هو ثابت النسب فاجاب بانه ثابت  
 النسب حتى لو ادعاه رجل خواري انه ابنه لا يثبت نسبه ولا  
 يرثه ولكنه يعتق عليه يقول الخفير وبعض مساييل الارث والنسب

واسم كذا

انما يثبت لو اتحد الوالدان لو اختلفا لونا لكون المولى تركيا وعبد هـ يا

سياتي ان شاء الله تعالى في فصل التناقض في مواضع شتى والله تعالى اعلم

## الفصل السابع

في تحديد العقار ودعواه وما ينتقل به وما يناسبه **هـ** يا  
 وان ادعى عقاراً حده وذكر انه في يد المدعي عليه وانه بطلان به  
 ويذكر الحدود الاربعه واسما اصحاب الحدود وانسابهم ولا يضمن ذكر  
 الحد لان تمام التعريف به عند الامام هو المعصم ولو كان الرجل مشهوراً  
 بكنيته يذكره وكما يشترط التحديد في الدعوى في الشهادة ولا  
 يثبت اليد في العقار بمتصفاً في الخصم بل لا يثبت الا بيعة او عمل القاضي  
 هو المعصم نفياً لاهمية المواضع اذ العقار يصح ان يكون في يد غيره  
 بخلاف المتقول اذ اليد فيه مشاهدة ولا بد من المطالبة لانها حقة ولانه  
 يحتمل ان يكون مرهوناً في يده او محبوساً باليمن في يده وفي المطالبة يزول  
 هذا الاحتمال ولا يخالو في المتقول يجب ان يقول في يده بغير حق ولا  
 يكتب احد حدوده كذا او قال نوح لو كنت لحد حدوده بنزوحه او الطريق  
 او المسجد فابيع حايرو ولا يدخل الحد في البيع فاخترنا شيتي او نزيق او لصيق  
 تخدرا عن الخلاه **قصة** بعد ذكر الحدود يقول حدوده وحقوقه لانه لو لم  
 يذكر الحقوق لا يدخل الطريق والمسيل فيتعطل عليه الانتفاع فلا يفسد  
 استحقاق الدار ولا ينبغي ان يذكر بطريقه ومسيل مائه لانه لو كان باب  
 الدار والميزاب على طريق العامة يصير مدياً ذلك الموضع ملكية نفسه  
 وهو لم يحد اذ طريق العامة لا يملكه احد والحقوق عبارة عن مسيل وطريق  
 وفيه وفاء والموافق عند ان يوسع عبارة عن منافع الدار وفي ظاهر  
 الرواية المرافق في الحقوق **ص** لو ذكر في الحد نزيق او شيتي او نحوه صح  
 الشهادة ولو ذكر دار فلان او طريق او مسجد لا يصح يقول الخفير قوله  
 لا يصح مخالف لما مر قبله سبعة اشطر من قول **ط** لا يكتفي بذكر الحد من في  
 ظاهر الرواية ويكتفي بثلاثة فيجعل الرابع باباً الثالث حق ينتهي الى مبدأ  
 الحد الاول والشهادة كالدعوى في كل ما مر من الاحكام **ص** لو ذكر  
 الفاصل وحكم بالمدعي هل يدخل الفاصل في الحكم **فتش** اشارة الى انه  
 يدخل وكذا اذقت في الفتوى كتب في ملك الشراة احد حدوده دار البابع  
 والفاصل حدار رهق فالفاصل لمن يكون في فوايد اشارة الى انه

انما يثبت لو اتحد الوالدان لو اختلفا لونا لكون المولى تركيا وعبد هـ يا  
 قال صاحب جامع الفضولين ولو تنازعا في انه مجهول النسب لم اجد فيه رواية فاقول يحتمل ان يكون القول للمقر له لانه ينكر ان يكون له اب غير المقر ويحتمل ان يكون القول لمن ينكر نسبه من المولى اذ الظاهر ان للعبد نسباً معروفاً في مولده كما اشير اليه في كتاب الفتن من الكافي ونحوه كفي مسيبه معها صبي ادعت انه ابنها لا يثبت نسبه منها لانهما غير النسب على الغير ولا يفرق لان قول الواحد مقبول في الديات خصوصاً فيما بني على الاحتياط فتش سئل ركن الامة عن تركي او هندي سبي من ديار الكفرة وحج به الى ديارنا هل هو ثابت النسب فاجاب بانه ثابت النسب حتى لو ادعاه رجل خواري انه ابنه لا يثبت نسبه ولا يرثه ولكنه يعتق عليه يقول الخفير وبعض مساييل الارث والنسب



المشترى ولو كان المدعى ارضا وذكر ان الفاصل شجرة لا يكفي اذا الشجرة لا تحيط  
بكل المدعى به والفاصل يجب ان يكون محيطا بكل المدعى به حتى يصير معلوما  
**فصل** الشجرة المسناة تصلح فاصلا **عدة** المقبرة لو كانت ربوة تصلح فاصلا  
حد او الاقل **ط** لو ذكر في الحد ارض لزيد ارض الوقف لا يكفي وينبغي ان يذكر  
انها وقف على الفقير او على مسجد كذا او نحوه قال صاحب جامع الفصول  
اقول ينبغي ان يكون هذا او ما يتلوه من حدسه على تقدير عدم المعرفة  
الابه فهو تضييق فلا ضرورة **فصل** جعل احد الحدود ارض الوقف على  
مصلح كذا ولم يذكر انه في يد من لا يصلح ولو ذكر ارض الوقف على مسجد  
كذا جاز ويكفي كذا الوقف وقيل لا يثبت التقريف بذكر الوقف مثالم  
بذكر انه في يد من **عدم** لو كان الحد ارض وقف لابه ان يذكر المصروف  
وكذا في **فصل** وقال حتى يكون بيان المصروف معروفا بما في ذكر اسم الاب  
والجد لانه لا يرضى في غير الوقف وفيه لو ذكر لزيد دار ورثة فلان لا  
يحصل التقريف بذكر الاسم والنسب وقيل يصح ذكر حد لانه من اشياء  
التقريف لو ذكر لزيد ارض ورثة فلان قبل القسمة يصح وقيل لا **فصل**  
لزيد دار من تركه فلان يصح حدا **د** كتب لزيد ارض ميان دهي لا يكفي لان  
ارض ميان دهي قد تكون للفاييب وقد تكون ارضا تركه ماله على اهل  
القرية بالحذاج وقد تكون ارضا تركت لرعي دواب القرية من وقت  
الفتح فبهذا القدر لا يحصل التقريف قال صاحب جامع الفصول  
اقول فيه نظر لان ارض ميان دهي لو كان معروفا في نفسه ينبغي  
ان يحصل به التقريف والجمالة في ماله وفي جهة تركه لا يضر التقريف  
كما لو كان الرجل معروفا مشهورا باسمه ولقبه لا بابه وحده يكفي بذكر  
بذكر ما اشتهر به وجماله ابيه وحده لا يضر التقريف بل ذكره وعدمه  
سواء قدم معرفة الناس به وفيه لو جعل احد حدوده ربيعا لا يرى  
ماله لا يكفي ما لم يقل هو في يد فلان حتى تحصل المعرفة **قال**  
صاحب جامع الفصول ايضا اقول لو كانت الارض معروفة ينبغي  
ان لا يحتاج الى ذكر ذي اليد لعمول الفرض بدونه ولو جعل احد الحدود  
ارض المملوكة يصح لو لم يبين انها في يد السلطان بواسطة نائبه **عدة**  
المختار انه لو ذكر اسم ذي اليد يكفي لو كان الحد ارضا لا يدرى مال له **ط**  
الطريق يصلح حدا او لاحاجة فيه الى بيان طوله وعرضه الا اقول **شع**

الحدود التي لا يرضى بها

فانه قال بين الطريق بالذراع والنهر لا يصلح حدا عند البعض وكذا  
السور وهو رواية عن محمد وظاهر المذهب انه يصلح حدا والخندق  
كنهر **فصل** عند سور المدينة والنهر والطريق لا يصلح حدا لانه  
يزيد وينقص وربما تحوّل السور ولا يبقى وعسى يترك السلوك في هذا الطريق  
واجرا لما في هذا النهر وعندهما يصلح حدا واختار **مر** قولهما قال  
صاحب جامع الفصولين في قول ج نظولان تبدل دار فلان اشترع من  
تبدل السور ونحوه عادة ومع هذا اذا صلح دار فلان حدا فينبغي ان  
يصلح السور ونحوه حدا بالطريق الاولى **مر** ولو حدد بانه لزيد ارض  
فلان ولفلان في هذه القرية ارضي كنية متفرقة مختلفة تتصلح  
الدعوى والشهادة ولو قال لزيد دار فلان ولم يذكر اسم الحد لا يصح  
وذكر الاسم والنسب في الرجل اما يحتاج اليه اذا لم يكن مشهورا اما الدار  
فلا بد من تحديده ولو مشهورا عند ج وتامر حده بذكر حد صاحب الحد  
وعندهما التحديد ليس بشرط في دار معروفة كدار عمرو بن المحدث  
بكوفة فعلى هذا لو ذكر لزيد دار فلان ولم يذكر اسمه ونسبه وهو  
معروف يكفي اذ الحاجة اليها لاعلام ذلك الرجل وهذا مما يحفظ جدا  
كذا **ص** في **صع** في قول في حنيفة نظراذا الفرض من ذكر الاسم والحد  
هو التقريف فلو مشهورا معروفا ينبغي ان لا يحتاج الى ذكر اسمه وحده  
**و** ذكر كنية صاحب الحد ابو فلان او ذكر ابن ابي فلان لا يكفي الا اذا كان  
معروفا مشهورا بذلك كشهرة الامام وابن ابي ليلى **فن** كتب احد حدوده  
لزيد ارض فلان والفاصل بينهما رقيقه يغيب لانه بالفاصل لا يكون  
لزيد ارض فلان ويجب ان يكتب لزيد رقيقه وكذا لو وقع مثله في  
الدعوى يغيب **فقط** لا بد من تحديد المستحق بحيث يميز وما يكتب في زماننا  
وقد عرف المتأقدا ان جميع ذلك واخطابه علم فقد اشتد له بعض مشاغبا  
وهو المختار اذ المبيع لا يصير به معلوما للقاضي عند الشهادة فلا بد  
من التمييز **د** بين حدوده ولم يبين انه كرم او ارض وشهد بذلك  
فيلتزم الدعوى ولا الشهادة وقيل يسمع لو بين المصرو والمحلة والموضع  
وقيل ذكر المصرو والقرية والمحلة ليس بلام **خلاصة** وفي فوائد شمس الاسلام  
نقع اذ بين المصرو والمحلة والموضع والحدود وذكر المحلة والسوق والسكة ليس  
بلام وذكر المصرو والقرية لا زمر **الغلط في التحديد**



في ح شهادته ود ثلثة وقال لا تعرف الرابع يجوز شهادته لا لو غلط  
 في الرابع **د** الشاهد لو غلط في حد لا تقبل شهادته بخلاف ترك أحد  
 الحدود والفرق ان المصهور به يختلف بالغلط لا بالترك وانما ثبتت الغلط  
 باقرار الشاهد ان غلطت فيه اما لو ادعاه المدعى عليه لا يسمع ولا  
 يقبل بينته لان دعوى غلط الشاهد من المدعى عليه انما يكون يقيد  
 دعوى المدعى وجواب المدعى عليه والمدعى عليه حين احاب المدعى  
 فقد صدقه ان الدعي بهذه الحدود فيصير بدعوى الغلط مناقضا  
 فينبغي ان يفصل وايضا يمكن ان يغلط على لفته لتقديم المدعى فلا  
 تناقض فالتسم قال او تقول تفسير الغلط في أحد الحدود ان يقول  
 المدعى عليه أحد الحدود ليس بهذا الاسم الذي ذكره الشاهد هو كل  
 ذلك نفي والشهادة على النفي لا تقبل قال صاحب الفصولين اقول  
 لو قال بعض حدوده كذا لا ما ذكره الشاهد والمدعى ينبغي ان تقبل  
 بينته عليه من حيث اثباته ان بعض الحدود كذا فينبغي ما ذكره المدعى  
 ضمنا فتكون شهادة على الاثبات لا على النفي ويدل عليه مسئلة ذكرت  
 في فصل التناقض ان ادعى محدودا قال احاب المدعى عليه انه ملكي و  
 يدعي ثم ادعى ان المدعى غلط في بعض حدوده لا يسمع لان جوابه اقرار بهذه  
 الحدود وهذا اذا احاب انه ملكي اما لو احاب بقوله ليس هذا ملكك  
 ولم يرد عليه بملكه الدفع غلط في الحدود كذا احكى من **ط** انه لقن  
 المدعى عليه الدفع غلط في الحدود قال صاحب الفصولين ايضا  
 اقول دل هذا على ان المدعى عليه لو برهن على الغلط يقبل دل على ضعف  
 الجوابين المذكورين فالحق ما قلنا من انه ينبغي ان يكون على التفصيل  
 والله اعلم . يقول الحقير مجموع ما ذكره المعترض في هذا البحث محل  
 نظر كما لا يخفى على من تأمل وتدبر وعن **ش** ان الشاهد لو اخطأ في بعض  
 الحدود ثم تذكر اعادة الشهادة واصاب قبلت شهادته لو امكن  
 التوفيق سواء ارك في المجلس او في مجلس آخر ومعنى امكان التوفيق  
 ان يقول كان صاحب الحد فلانا الا انه باع داره من فلان اخر وما  
 علمنا به او يقول كان صاحب الحد بهذا الاسم الا انه سمي بعد ذلك بهذا  
 الاسم الاخر وما علمنا به وعلى هذا القياس فافهم هذا اذا ترك الشاهد  
 أحد الحدود او غلط فلو ترك المدعى أحد الحدود او غلط فيه فحكم حكم

في ح شهادته ود ثلثة وقال لا تعرف الرابع يجوز شهادته لا لو غلط  
 في الرابع **د** الشاهد لو غلط في حد لا تقبل شهادته بخلاف ترك أحد  
 الحدود والفرق ان المصهور به يختلف بالغلط لا بالترك وانما ثبتت الغلط  
 باقرار الشاهد ان غلطت فيه اما لو ادعاه المدعى عليه لا يسمع ولا  
 يقبل بينته لان دعوى غلط الشاهد من المدعى عليه انما يكون يقيد  
 دعوى المدعى وجواب المدعى عليه والمدعى عليه حين احاب المدعى  
 فقد صدقه ان الدعي بهذه الحدود فيصير بدعوى الغلط مناقضا  
 فينبغي ان يفصل وايضا يمكن ان يغلط على لفته لتقديم المدعى فلا  
 تناقض فالتسم قال او تقول تفسير الغلط في أحد الحدود ان يقول  
 المدعى عليه أحد الحدود ليس بهذا الاسم الذي ذكره الشاهد هو كل  
 ذلك نفي والشهادة على النفي لا تقبل قال صاحب الفصولين اقول  
 لو قال بعض حدوده كذا لا ما ذكره الشاهد والمدعى ينبغي ان تقبل  
 بينته عليه من حيث اثباته ان بعض الحدود كذا فينبغي ما ذكره المدعى  
 ضمنا فتكون شهادة على الاثبات لا على النفي ويدل عليه مسئلة ذكرت  
 في فصل التناقض ان ادعى محدودا قال احاب المدعى عليه انه ملكي و  
 يدعي ثم ادعى ان المدعى غلط في بعض حدوده لا يسمع لان جوابه اقرار بهذه  
 الحدود وهذا اذا احاب انه ملكي اما لو احاب بقوله ليس هذا ملكك  
 ولم يرد عليه بملكه الدفع غلط في الحدود كذا احكى من **ط** انه لقن  
 المدعى عليه الدفع غلط في الحدود قال صاحب الفصولين ايضا  
 اقول دل هذا على ان المدعى عليه لو برهن على الغلط يقبل دل على ضعف  
 الجوابين المذكورين فالحق ما قلنا من انه ينبغي ان يكون على التفصيل  
 والله اعلم . يقول الحقير مجموع ما ذكره المعترض في هذا البحث محل  
 نظر كما لا يخفى على من تأمل وتدبر وعن **ش** ان الشاهد لو اخطأ في بعض  
 الحدود ثم تذكر اعادة الشهادة واصاب قبلت شهادته لو امكن  
 التوفيق سواء ارك في المجلس او في مجلس آخر ومعنى امكان التوفيق  
 ان يقول كان صاحب الحد فلانا الا انه باع داره من فلان اخر وما  
 علمنا به او يقول كان صاحب الحد بهذا الاسم الا انه سمي بعد ذلك بهذا  
 الاسم الاخر وما علمنا به وعلى هذا القياس فافهم هذا اذا ترك الشاهد  
 أحد الحدود او غلط فلو ترك المدعى أحد الحدود او غلط فيه فحكم حكم

الشاهد جملة **ط** وفي فشر لو غلط في الحد الرابع ثم ذكر داعي وجه القوا  
 فلو قالوا هذا هو الشهادة بالدعوى الاولى لا يقبل التناقض **ح** قال  
 ذوالنور هذا غير ما ادعته اخطأت في الحد لا يلتفت اليه الا اذا توافقا  
 في تثبتا نف المضمومة ولو ادعى بعد الحكم خطا المدعى في الحد الرابع لا  
 تسمع وكذا قبل الحكم بعد ما احاب المدعى انه ملكي لا يسمع دعوى الخطا  
 في الحد الرابع **د** شهد املكه ارض وحداه وقال لا هو بمقدار خمسة  
 مكاييل يذرو المدعى يدعي ذلك واصابوا في الحد لا المقدر اظهر انه يسمع  
 فيه ثلثة مكاييل يذرو يقبل يرد وهو الاظهر والاشبه بالفقه وقيل يقبل  
 اذ تبيان القدر لا يحتاج اليه فصاوة كره وعدمه سواء وقيل لو شهد  
 بحضرة الارض و اشاروا اليه يقبل ويغفروا كوالوصف وهو مقدر البذر  
 ولو شهد ان غيبة الارض لا تثبت بشهادتها ملكية ارض يجمع فيه خمسة  
 مكاييل يذرو قال صاحب جامع الفصولين اقول قد مر في فصل  
 الدعوى من **فشر** ان الوصف في الاشارة لغو في البيع والايمان اما  
 في الشهادة لو شهدوا بوصف فظهر خلافه لا يقبل كذا وهذا الخالف  
 القولين الاخيرين فظهر ان في باب الشهادة اختلافا قد مر في خمسة  
 في فصل الدعوى من مسالك **ح** فليست غلبة فانها مهمة **صط**  
 هذا الذي ذكر في الدعوى اما لو شرط ارضا وبين حدوده وذكر انه  
 كذا جريا او جند بيني ثم يرد فوجد انقص حريا جارا البيع بلا خيار  
 اذ البيع علم وذكر الجريب والبذر وقع زايدي **ط** شري ارضا على انه  
 عشرون جريا وفيه عشرون تحلا فزاد الجريب والتحل عدل اسمي فهو  
 المشتري بمن سمي اذ الجريب كزرع في الدار والتحل كبنات في دار حتى  
 لا يدخل المبيع وزيادة الصفة لا توجب زيادة الثمن ولا الخيار **د** استاجر  
 ارضا على انه عشرة اجرة فوجد تسعة اجرة او خمسة عشر جريا فغلبه  
 اجرا سمي ولو قال كل جريب بدرهم فغلبه كل جريب درهم **ط** الشاهد  
 لو زاد في الشهادة قبل الحكم بها او بعد وقال لا او هنا وما غير منهم  
 يقبل وكذا لو جاء بعد يوم وقال لا شككنا في كذا امنا او قال لا رجعا عن  
 شهادتنا في كذا او غلطنا او نسينا فلو عرفنا القاضي بصلاح يقبل  
 شهادتهما فيما بقي ولو لم يعرفهما لا يقبل فيها بقى للثمة . والله اعلم  
**استثنائا البنا ونحوه**

الخطا



**ط** شهد له بكل الحانوت ثم المدعي اقر فضلك فقال استبانة ان  
 دكان مدعي عليه كرده است بطل الشهادة اذ الحانوت اسم للمروحة  
 مع البناء اذ البناء دخل في الشهادة اضلا فلاقدر ببعض البناء المدعي  
 عليه الكذاب للشهود وكذا لو ادعى المدعي عليه بعض البناء او كله لنفسه  
 بعد الحكم بكل الحانوت لا يسمع دعواه وان لم يشهد وبالبناء مقصودا  
 اذ الحانوت اسم للجملة فصار المدعي عليه محكوما عليه في البناء تبعاً  
 فصع دعواه مقصودا ولو شهدوا بهما لا يسمع دعوى المدعي البناء  
 الا ان يدعى تلقى الملك من جهة المدعي او صار مقضيا عليه بالبناء مقصودا  
 في شهدا بالادار ثم رجع عن بعض ما شهدا قال ثم لو كان عدلا  
 ورجع في مكانه وقال او هفت يقبل استخسا فالولم يكن فيه الكذاب  
 من الشهود له **ند** عن محمد شهد له بدار ثم قال يقبل الحكم البناء المدعي  
 عليه لوقا لاه قبل ان يفرق عن المجلس تقبل شهادتهما استخسا فاما لم يطل  
 ذلك ولو قاما او طالا ذلك فتقبل شهادتهما **ند** عن محمد شهد له بدار  
 وحكم له ثم قال لا ندرى لمن البناء الا ائتمنا قيمة البناء كما قالوا قد  
 شككنا في شهادتهما ولو قال لا ليس البناء المدعي ائتمنا قيمة البناء للشهود  
 عليه عن س شهد له بدار فقا لا قبل الحكم انما شهدنا بالعرضة اقبل  
 شهادتهما على ذلك ولم يكن هذا رجوعا ولو قالاه بعد الحكم ائتمنا  
 قيمة البناء **ط** وفي ح شهد له بدار فقا لا قبل الحكم البناء المدعي  
 عليه لا المدعي يحكم له بدار لا يبين المدحول البناء تبعاً فالبيان قبل الحكم  
 لتعيين المحتل ولو قالاه بعد الحكم ضمننا قيمة البناء **فش** ادعى ان الارض  
 واشجاره لى وشهدا كذا لى المدعي قال الاستحاركانت لدى اليد  
 لا يحكم له بالارض لانه الكذاب لشهوده ولو ادعى الام والولد وشهدا  
 له بهما وحكم ثم المدعي عليه الولد لا يسمع ولو قضى له بالولد تبعاً منهم  
 ادعى المدعي عليه الولد يسمع عندهم خلا فالمحمد ادعى عرضة كرم سوى  
 اشجاره وزرا اجينه وشهدا ان هذا المجدود له ولم يستثنيا اشجار  
 وزرا جينه لا تقبل شهادتهما لانها شهدا بزيادة على ما يدعيه المدعي  
 اذ لم يذكر الاستثناء قال صاحب جامع الفضولين اقول هذا وما يتلوه  
 اشارة الى انه جعل التبع كالمصرح **مخ** شهد له بدار فحكم له ثم قال  
 البناء لدى اليد انما شهدنا المدعي بدار لا بنا فشهادتهما على الدار شهادة

لا المدعي

ادعى

على البناء فيضمنان قيمة البناء المدعي عليه وسبغى للقاضي اذ شهدا بدار  
 ان يسألهم عن بناء فلوقا با قبل السؤال يحكم بالبناء فلوقرهما المحكوم عليه  
 ان البناء لا يسمع ولو برهن على ارض فيها زرع فحكم له ببرهن ذو اليد  
 انه زرع يبذره يقبل بخلاف البناء **ط** شهد له بدار وذكر انباءه او لا فقضى  
 له بهما ثم قال المدعي ليس البناء انما هو المدعي عليه او قاله بعد الشهادة  
 قبل الحكم فانه الكذاب منه لشهوده فتقبل شهادتهما في الارض والبناء  
 ولو قال البناء المدعي عليه فهذا العيس بالكذاب كذا **قضه** قال صاحب  
 جامع الفضولين اقول لو قال المدعي بعد الشهادة قبل الحكم ليس البناء  
 لي انما هو المدعي عليه ينبغي ان لا يكون كذا ايا ايضا بناء على ما مر في **ح** من  
 ان الشهود لو شهدوا قالوا قبل الشهادة قبل الحكم البناء المدعي عليه لا لك  
 اي لا يكون الكذاب منهم بشهادتهم ينبغي ان يكون كل من القولين الكذابا اذ  
 كل منهما يستلزم الاخر فينبغي ان يقدر احكاما يقول الحقير كلا الاعتراض  
 واضح الاتساق لان الذي مر في **خ** انما هو الشهادة بدار بلا ذكر البناء  
 وذلك انما هما بناء على عدم جعل التبع كالمصرح بشهادة الفرق الذي سياتي  
 ذكره قريباً عن قاضي خط له ايضا واما الذي ذكره صاحب الاقضية فتبنا  
 على جعل التبع كالمصرح حيث قال وذكر انبائه او لا وقد مر ذكره وسياتي  
 ببيانها ايضا بعد اشطرفا في قياس على هذا على ذلك **صل** يصير  
 البناء بذكر في الشهادة مقصودا في الشهادة والقضا فلوقا المدعي  
 بعد ذلك بالبناء المدعي عليه كان الكذابا بشهوده وبطلت الشهادة  
 والقضا ولو لم تذكر البناء في الشهادة وحكم له بالبناء والدار  
 ثم اقر بالبناء المدعي عليه لا يكون الكذابا **قاضي** **ط** والفرق انهم  
 شهدوا في الوجه الاول بالبناء تبعاً فلا يكون اقرار المدعي كذا ايا له  
 اما في الثاني شهدوا بالبناء نضافاً كان الكذابا **صع** ظهر من اقوال المشايخ  
 انهم اختلفوا فيقبل بعضهم ذكر الدار كذا البناء صريحاً يجعل حكمه حكم تصريح  
 وبعضهم اعتبر الاحتمال فلم يجعل اقرار المدعي ولا اقرار شهوده بالبناء  
 المدعي عليه كذا ايا هذا اذا اقر المضي له فان لم يقر برهنه المضي عليه  
 ان البناء فعلى رواية **قضه** لا يسمع دعواه ولا يبينه ذكر البناء في  
 الشهادة او لا وعلى رواية **صل** لا يسمع لو ذكر البناء في الشهادة والا  
 يسمع يقول الحقير الظاهر ان الرواية الاولى قول ابي يوسف والثانية



قول كما يظهر بعد اسطر مما نقله الفقيه ابو جعفر عنها والله اعلم قال صاحب جامع الفصولين ينبغي ان يقضى بالبنا المدعى لا المدعى عليه ولو برهن لان بينة الخارج اولى من ذي اليد فلا معنى لسامع بينة المدعى عليه يقول الحقير قوله ينبغي لا ينبغي لان الكلام فيما لم يذكر البناء في الشهادة في تكون الدعوى دعوى خارج دار البنا دعوى ذي اليد بناء قلنا الدار لا دعوى خارج وذي اليد دارا مع بناءها مدعى كل منهما امرا معا بل ما ادعاه الاخر لاني مدعى ما شئ واحد حتى يكون بينة الخارج اولى والله اعلم **قاضي خان** قال الفقيه ابو جعفر اذا لم يذكر شهود المدعى البنا فغندس لا تتبع بينة المدعى عليه وعند من تتبع ولا يكون اقراء المدعى بالبنا اكد ابا لشهوده يقول الحقير وقدم قبل ورقة نقلت عن **قاضي** انه يسع دعوى المدعى عليه بالولد تتعا عند من لا عند من فاحتج الى الفرق ولعل وجه الفرق لاني يوسف هو ان البنا متصل بالارض فالعلاقة بينهما بمنزلة الاتحاد بخلاف الولد اذ تتبعه اللام قليلة لاقتضا ولعل وجه الفرق لمحمد ايضا ان الولد يتبع الامر في الملك والرق لاني دعوى الولد **قاضي خان** نثر في رواية الاصل جعل مطلق الاقرار بالبنا تكدينا او ذكروا الشهود البنا وفي رواية المتفق ان قال المدعى البنا لم يزل للمقضى عليه او قال انه ملكه يوم الشهادة كان اكد ابا وان قال البنا له ولم يقل غير ذلك لانه محتمل **قاضي** شهد له به دار فلما زكيا قال المدعى عليه ان البنا وبرهن فلو كان شهود المدعى حضورا لبناهم القاضي عن البنا فلو قالوا البنا المدعى مع الدار لا يلتفت الى قول المدعى عليه وان قالوا لا ندرى لمن البنا لا تشهدنا ان الارض للمدعى فليس ذلك اكد بالشهادة وهم يقضى المدعى عليه بالبنا ولو برهن ويؤمر بهدمه وتسليم الارض للمدعى ولو لم يبرهن على البنا وقضى عليه بالارض لشاهد المدعى واتبعه البنا فلو برهن المدعى عليه بعد ان البنا له اخذ اذ القاضي لم يقض عليه بالبنا بشهادة المدعى قال **صع** وهله الرواية توافق رواية الاصل **قاضي خان** شهد له به دار وقال لا نقل ما حال بناها كان فيها بنا فلا ندرى اهو ههنا البنا ام لاني المتفق ان لا يقضى للمدعى به دار وبنائها فان برهن المقضى عليه بعد ذلك ان البنا له فيسمع اذ البنا دخل في القضا للمدعى تبعا **قاضي** ادعى على آخر عروضة كرم بارت

لم يكن اكد ابا

قاضي

وبرهن فغنى بالبرصة ثم اختلفا في الاستجار والسكنى ولا بينة قبل القول للمقضى له وقيل للمقضى عليه **ط** المدعى عليه الدار لو قال انا بنيت بناءه والمدعى يعلم ذلك فطلب عليه لا يحلف المدعى عليه للمدعى لو اذ ان بينة المدعى عليه للمدعى بامره حتى لو قال بينة لنفسه لا اموال المدعى محلفه القاضي **قاضي** ادعى كرم ما لم يذكر تبعا البنا صرحا فغنى له ثم برهن المدعى عليه ان بنيت البنا فيقبل ويؤمر بهدمه قال صاحب جامع الفصولين وقد مر خلافا في مسألة الدار ثم قال **صع** يمكن ان يعمل بان البنا اذ لم يذكر في الشهادة يدخل تبعا ويحكم للمدعى به بناء على الظاهر فيصير المدعى عليه بمقر له ذي اليد في حق البنا فيسقي محتملا فيسقي ان تتبع فيه بينة المدعى عليه كما في الخارج وذي اليد انشئ وفيه ايضا كذا في اليد ان زوت في العمارات فالمدعى يدعى الدار سوى عمارات المدعى عليه ويأت ذلك فلو كان الشهود لا يعرفون العمارات المحدة يلقس المدعى من القاي لبنا المدعى عليه بان يفتح الباب فيدخل المدعى عليه والشهود يرون الذوايد فلو اثنى ان يفتح ليرى لا يجبر على ذلك فلو حجه ان يدعى العروضة ويرهن عليها فاذ حكم له بها يدخلون الدار ويشهدون بالباقي فيما علوا انه قديم ولو قال ذو اليد امنعتك من الدار اذ البنا ملكي ليس له ذلك

## التبعية والدار

وفي **قاضي** فغنى بالولد تبعا للامر ثم ادعى المدعى عليه الولد تتبعه عند من لا عند من يستحق البنا والولد باسحقاق الدار والامة وكذا يستحق الشجر والقم والزرع باسحقاق الارض ولا تقبل بينة المقضى عليه ان البنا والشجر له بخلاف الزرع والقم قال صاحب جامع الفصولين وهذا على رواية **قاضي** لا على رواية **صع** وقدم الروايتان قبل ورقة **ط** شهد المدعى به غايبا او ماتا فظهر للامة ولد في يد المدعى عليه لم يره شاهد لا اخذه المدعى وكذا لو كان الولد ظاهرا او شهد ابا امه ولم يذكر الولد يحكم له بامة ويولد فلو برهن ذو اليد ان الولد له لا يقبل قال صاحب جامع الفصولين اقول ينبغي ان يكون هذا على اختلاف في البنا فيقبل على قياس قول البعض يقول الحقير عقل عن تحقق اختلاف في مسألة الولد وقد نسى ما قدمت يداه نقلت عن **قاضي** دفع

بين



اختلاف فيها بين من يوقد من ذلك قبل ووقت **ص** فلو حضر او قال لا  
 لم يكن الولد للمدعي عليه لا يحكم به للمدعي ولو كانا حاضرين وسالهما  
 المقاضي عن الولد قبل الحكم ففلا لا يولد المدعي عليها ولا يدرى لمن هو  
 لا يحكم في الولد ويحكم بالملك للمدعي والولد هنا كما لو كانا اذا البنا موصول  
 بالدار **فيس** برهن ملكياتهما ان بينهما ولدها يقتضي له بها ولو بالام  
 يدخل فيها ولو كان الولد في يد غير المدعي عليه ففلا يقتضي بالام للمدعي  
 لا يقتضي له بالولد لا يقتضي برهن بغيره من يولد له الولد انه مملوك لهذا  
 المدعي **فيس** في ملكه من هذه الامة **شجع** ستوى امة فولدت عدس  
 لا باسنتلاده **درر غور** لها استحققت بيمينه يقتضيها ولدها ولو اقر  
 بها لرجل لا والفرق انه باليمين يستحقها من الاصل ولدا قال قلنا  
 ان الطلعة يترأ جعون فيها بينهم بخلاف الاقرار حيث لا يترأ جعون  
**ويلى** بغير قبل في دخول الولد في القضا بالام لانه تبع لها فليكتفي  
 به وقتيل يستلزم القضا بالولد وهو الاصح لان ما قال اذا قضى  
 القاضي بالاصل لم يعرف الزوايد لم تدخل الزوايد تحت الحكم لانه  
 منفصل وقت القضا وذكر في النهاية ان الولد انما لا يتبع الامر في  
 الاقرار بها اذا لم يدعه المرفأ اذا ادعاه كان له اذا الظاهر انه  
 له **مستمل** باع دابة وقال هذا ملكي فولدت عند المشتري ثم  
 استحققت فالشقيق ياخذها مع اولادها والمشتري يرجع على البائع  
 باليمن وقينة الاولاد لانه مفقود من حصة البائع فترجع المهرمة  
 عليه كذا في مستمل الاحكام نقلنا عن شرح الزايدات **فيس** ادعى عروسة  
 كرم اكرم اودار يدخل البنا والاشجار تبعا لولم يستثنى صرحا ولو  
 ادعاهما ببناهما وشهدا بالعروسة فقط يحكم له بالعروسة وبالبنا تبعا  
 له ولو شهدا بالعروسة واستثنى البنا يقتضي له بالعروسة وحدها  
 واحباب **شس** عن قاض يقتضي بالعروسة انه لا يدخل البنا والاشجار تبعا  
 وذكر في الشهادات انه لو قضى للبنا لارض يدخل البنا والاشجار كذا **فهم**  
 وفي **ط** الملك الثابت بالاقرار يحمل على الملك الحادث ولا يظهر في حق  
 الزوايد بخلاف البينة على الملك المطلق حيث يحمل على الملك من الاصل  
 ويظهر في حق الزوايد **فهم** الحكم بامة حكم بولدها وكذا الحيوان اذا  
 الحكم حجة كاملة بخلاف الاقرار فانه لم يتناول الولد لان الاقرار حجة

وله

ناقص

ناقصة وهذا لو كان الولد بيد المدعي عليه فلو كان ملك الاخر بان باعه  
 هل يدخل في الحكم اختلاف للشايع ههنا في الحكم واما في البيع فهل يدخل  
 الولد تبعا بان شري بقرة لها ولد ولم يذكر الولد وقت البيع يدخل له  
 رضىها والا فلا ويقتل لا يدخل مطلقا بلا ذكر وههنا الصحيح وفي بيع  
 الاثان لا يدخل ولورضىها وقال بعض الفقهاء كذا الا بل والضمان  
 وفي الفرس على ثمان قولهم لا يدخل ولورضىها ولو شري امة عويصة  
 يدخل ثياب مثلها في البيع لانها لا تتباع عويصة بخلاف الحمار اذا بيع  
 عربيا فلا تدخل البردعة الا بالذكر الا اذا كان الحمار مع البردعة  
 وقت البيع فحينئذ يدخل واسد بها الى علم

### عدم التحديد ونحوه

وفي **ط** شهد ان جميع ما في قرية فلان من الولد والاراضي وغيرها  
 التي هي معروفة لفلان ميراث من جديته لهذا المدعي لا وارث له فبيع  
 بخور شهدا انها لوعرف فلان حدوها والا فلا اذ شهدا بالجهول وقتيل  
 لو لم يعرفا حدوها لا تحمل لما الشهادة ولو عرفا لكن لم يشهدا بها لا  
 لا تقبل شهداتهما وهو الاصح قال صاحب جامع النصولين اقول  
 ينبغي ان تحمل شهداتهما وتقبل في اصل الملك لو تضاد في الخصمان على  
 ان المشهود به هو المتنازع فيه ويطلب من المدعي شهود الحدود  
 ليرتفع النزاع في الحد ايضا على ما سيعي في آخر هذا الفصل قال وفيه  
 شهدا ان داره في يده هذا ولم يجد في اي موضع هي فشهداتهما باطله  
 شهدا انه داره في يده هذا عصب دار هذا وادخله في بنايه  
 يقتضي عليه بالقيمة **خ** ادعى دارا بين جدع وموضعه وحده المدعي  
 عليه فلما خرجا من عند القاضي حاد المدعي بشهود على المدعي عليه انه  
 بعد ما خرج اقر من ساعته ان الدار التي موضعها كذا التي بيده  
 للمدعي قالوا واما نحن فلا نفوز الدار ولكنه اقر به هذا ولم يجده في اقراره  
 فانه جاز ويقتضي للمدعي **شس** قال المدعي الدار التي حدودها مكتوبة  
 في هذا المختصر وشهدا على طبق دعواه صح الدعوى والشهادة  
 وكذا لو شهدا ان المال الذي كتبت في الصك عليه يقبل والمعنى فيه  
 انه اشير الى المعلوم **فقط** شهدا بدار وقال لا نفوز حدوده اذا



مشينا عليه لكننا لانعرف اسما اصحاب الحدود لسمع القاضي لو عُد لا  
 ويقتضها مع الخصمين واميين له ليفق الشهود على الحدود بحضرة  
 الاميين فاذا وقفوا عليها وقالوا هذه الحدود الدار التي شهدنا بانها  
 لهذا المدعي يرجعون الى القاضي ويشهد الاميان انها واقعا وشهد  
 باسم الحدود في يفتق بالحداد وكذا الفرقة والحافوت وجميع الضيقات  
 ولو شهد اذن الدار التي هي بلد كذا في محلة كذا التي تلاصق دار فلان  
 من فلان الفلان التي في يد هذا المدعي عليه لهذا المدعي ولكن لا  
 يعرف حدودها فقلنا المدعي انما انتكك بشهود اخر يعرفون حدودها  
 فاتي بها فشهد ان حدودها كذا ذكر في بعض النسخ انه يقبل  
 وفي بعضها انه لا يقبل اذ الشهادة الاولى ليست بحجة اضلا بدون  
 الثانية فاستوى وجودها وعدمها وكذا القرية وجميع المقاررات  
 قال **قطه** اختلف الروايات في هذه المسئلة والاطم انما  
 تقبل لان تحمل الشهادة فاما يكون على هذا الوجه فانه اذا شهد  
 البائع على البيع في بلد والمقار في السواد فالظاهر ان الشهود  
 لا يعرفون حدود المبيع لكن يسموا كذا الحدود فيشهدون على  
 تلك الحدود المذكورة في البيع ولو كانوا لا يعلمون الحدود حقيقة  
 وفيه شهد ا ب ملكة محدود وشهد اخر ان الحدود ثقيل شهادة الفرقة  
 وكذا لو شهد ا ب الاسم والنسب ولا يعرف فانه وشهد اخر ان فلانا  
 محاذ ذلك الاسم والنسب ولا تقبل شهادة الفوقيين **فشي** ادعي ضيقة  
 وذكر حدودها وشهد ا ان الضيقة التي حدودها كذا ملك المدعي  
 لكن لا ندرى باني موضع هي شمع هذه الشهادة ويومر المدعي باقامة  
 البينة ان الضيقة التي شهدوا بها في موضع كذا فلو برهن يقضي  
 له بها **عده** ادعي دارا فقال القاص هل تعرف حدوده فقال لا ثم  
 اعاد وبين حدوده لا تسمع ولو قال لا اعرفه اسامى الجيران ثم ذكر في  
 المرة الثانية تسمع والله سبحانه وتعالى اعلم

## الفصل الثامن

في دعوى الخارجين وذى اليد والخارج مع ذى اليد وما يتعلق بها وفيه  
 معرفة الخارج من ذى اليد يقول الحقير الجامع لهذا المجموع المطبوع

غيرت اسلوب جامع الفضولين في بيان دعاوى الرحلين للشرح وذكر  
 وخبط ترتيبه المختار لاولى الباب في هذا الباب حيث لا يتفهم منه  
 الصواب ولا يقيض القسرة عن الباب وزد فعليه اشيا مما امله  
 من مهمات المسائل محدودة الدلائل منقولة عن مقبرات كتب  
 الاواخر والاوائل والله ولي العصمة والتوفيق وهو الهادي الى سواء الطرق

## دعوى الملك والارث

ذكر في **خ** رجلان ادعيا ملكا مطلقا او ادعيا ارثا من اثنين وبرهنا  
 فلو كان العين بيد ثالث ولم يورخا او ارخا سواء ارخا احدهما  
 فقط فعند الامام يقضي بينهما نصفين وعند ابي يوسف يقضي للمورخ  
 في الصورة الثالثة وعند من اطلق في دعوى الملك المطلق لا الارث  
 ولو ارخا وتاريخ احدهما اسبق يقضي للاسبق وعند محمد يقضي بينهما  
 في دعوى الارث من اثنين ولو سبق تاريخ احد الخارجين وان كان  
 العين بيدهما فالجواب كالتقصيل المذكور وان كان بيد احدهما ولم  
 يورخا او ارخا سواء فهو للخارج وان ارخا واحدهما اسبق فهو عند  
 من احق وقال محمد هو للخارج وان ارخا احدهما فقط ففي دعوى  
 الملك يقضي للمورخ عند من والخارج عند من وفي دعوى الارث  
 للخارج اجماعا وقيل عند من للمورخ فقط **نقط** الصحيح المشهور  
 عن الامام انه لا عبرة للتاريخ في الملك المطلق خالة الانفراد **هدايم**  
 خارج وذو يد برهنا على ملك مطلق او ارخا احدي البنتين دون  
 الاخرى يقضي للخارج عند من وعند من وهو رواية عن الامام  
 يقضي للمورخ خارجا كان او ذابدا قال صاحب جامع الفضولين  
 والحاصل ان الخارج مع ذى اليد لو ادعيا ملكا مطلقا للخارج اولى  
 في كل الصور الا اذا برهن ذى اليد على التنازع او سبق تاريخ ذى اليد  
 بقوله الحقير الاستثنا في قوله الا اذا برهن قاصرا وهو غير حاصر  
 لانه ذكر تقلا عن **مت** خارج برهن على ذى انه له منذ عشر سنين  
 فنظر الحاكم في مسنها فاذا هو ثلث سنين لا يسمع دعواه لان سنه  
 الكذب مشهورة هذا ولم يدع الخارج على ذى اليد فلا كنتاج وعصب  
 ورهن واجارة واعارة وايداع انتهى وذكر ايضا في جامع الفتاوى



ادعى قناحي يد اخر ففك ذواليد هو ملكي وحررتة وبرهنا فبينة ذى  
 اليد اولى وفاقا **جيم** برهن الخارج على انه له منذ سنتين وذواليد  
 على انه بيده منذ ثلاث سنين فهو الخارج لان ذاليد لم يبرهن  
 على ملكه بل على يد وعن الامام انه لذى اليد **د** الخارج لو ارخا  
 ملك مورثها بغير سبق التاريخ وفاقا **د** هذا الوارخا ولو ارخا احدهما  
 فقط قبل هو للورخ عند حس وقيل هو بينهما نصفان عند الامام  
 وعند س هو للورخ وعند م هو لغير الورخ وقيل هو بينهما وفاقا وقال  
 الامام اولا هو للورخ ثم رجع عنه وقال لا عبرة للتاريخ من تلقى الملك  
 من اثنين اذا ارخ احدهما او ارخ ملكه لا ملك من يتلقى من جهته  
 فكان المتلقى من جهتهما ادعى الملك وارخ احدهما فبيناك بقضى  
 بينهما وسقط اعتبار التاريخ كذا هنا **فشر** الخارج وذواليد لو ادعى  
 ارثا من واحد فذو اليد اولى كما في الشرا الا اذا سبق تاريخ الخارج فهو  
 اولى يقول الحقيرون احد في الكنت مسئلتى دعوى الخارجين ودعوى  
 ذى اليد ارثا من واحد وكل حكمها حكم ما لو ادعى خارجا وذو  
 يد ان شر من واحد كما سياتى تفصيله بعد اسطر والله تعالى  
 اعلم بجميع ما اظهر واخفى **دور** ر شخصا ان ادعى اولا ميت وبرهن  
 كل منهما انه اعتقه يقضى بالولادة المبررات لهما الجواز اشتراكهما فيه  
 كما في الملك **فقط** المقضى عليه بطلاق الملك فيما سوى النكاح لو  
 برهن على مطلق الملك لا يقبل وفاقا خلا في ما لو برهن على النكاح  
 او التلقى من المدعى كما سياتى في دماوى النكاح **وجيز** كافر مات  
 وله ابنان مسلم وكافر فاقام المسلم بينة مسلمة او كافر انه مات  
 مسلما وبرهن الكافر انه مات كافرا يقضى بالارث للمسلم ويصلى عليه  
 كولو دين مسلم وكافر فنصرا في مات فاقام مسلم ونصرا في بينة نصرا  
 على دين له على الميت بيد ادين المسلم عندهما وعند س نتج **ص**  
**دعوى الشرا** ذكر في خارجا ادعى شرا من واحد ولم  
 يورخا او ارخا سواه فهو بينهما نصفين وان ارخا واحدهما سبق  
 يقضى له وفاقا وان ارخ احدهما فقط فهو للورخ وفاقا وان كان  
 في يد هما فهو بينهما الا اذا ارخا واحدهما سبق فهو احق وان كان في  
 يد احدهما فهو لذى اليد في كل حال الا اذا ارخا وتاريخ الخارج سبق

ولعل

يقضى

يقضى للخارج **هـ** ادعى شرا من ذى يد وبرهنا بخير كل منهما اخذ  
 نصفه بنصف الثمن او ترك واحدا كل الثمن فلو قضى به بينهما فاني  
 احدهما ليس للاخر الا نصفه بنصف الثمن او ترك واحدا كل الثمن  
 فلو قضى به بينهما فاني احدهما ليس للاخر الا نصفه ولو ادى احدهما  
 قبل تخيير القاضى فلاخر اخذ كله **بسر** اجمعوا على ان الخارج وذواليد  
 لو اثبتا شرا من واحد وارخ احدهما فقط فدوا التاريخ اولى **ق**  
 ذواليد اولى يقول الحقيرون كذا في فتاوى رشيد الدين وفي  
 الذخيرة والهداية والكافي فقيما من دعوى الاجماع **نظر** برهن  
 انه شرا من زيد وادعى ذواليد شرا من زيد ذلك ولم يبرهن  
 حتى قضى به للمدعى ثم القضى عليه برهن على الشرا من زيد يقبل اذ لو برهن  
 عليه ابتدا يقبل فكذا انتهى وما ذكره دعوى التنازع كما سياتى قال صاحب  
 جامع الفضولين اقول ينبغي ان يكون فيه اختلاف على ما سياتى في **هـ**  
 ويسبق ان لا يقبل بينته كما سيجي في دعوى التنازع **عده** يقول  
 الحقيرون دليل القبول اقوى واظهر كما لا يخفى على من تأمل وتدبر **د**  
 خارج وذو يد ادعى شرا من واحد فقال احدهما اني شرته بعد ما  
 فسختها البيع الذي بينكما بيد دعوى لآخر **قاضي** خارجا  
 ادعى شرا من اثنين يقضى بينهما نصفين وان ارخا واحدهما سبق فهو  
 احق في ظاهر الرواية وعن م انه لا يقضى بالتاريخ يعني يقضى بينهما  
 نصفين وفاقا فلو لا احدهما يد فالخارج اولى **خلاصة** الا اذا سبق  
 تاريخ ذى اليد **هـ** برهن خارجا على شرا من اثنين وارخا  
 فبما فيه سوا لانها اثبتان الملك لبايعهما فيصير كأنهما حضرا وادعى  
 ثم تخير كل منهما كما مر في مسألة دعوى للخارجية شرا من ذى اليد وقد  
 برهنه قبل نحو عشرة اشطر تقلا عنه فليظن الله **كفا** لو برهن على  
 شرا من اثنين وتاريخ احدهما سبق اختلفت روايات الكنت فاني اهدا  
 يشير الى انه لا عبرة لسبق التاريخ اي يقضى بينهما وفي **بسر** ما يدل  
 صريحا على ان السابق اولى يقول الحقيرون ويؤيد ما في **بسر** ما مر قبل  
 خمسة اشطر تقلا من قاضي خان من ان السابق احق في ظاهر الرواية فيكون  
 كما اشار اليه صاحب الهداية بناء على اختيار قول محمد كما لا يخفى والله اعلم  
 قال صاحب جامع الفضولين اقول يترى ان الاصول لا يعتبر

نه



سبق التاريخ في دعوى التلقي من اثنين اذ لا تاريخ لابتداء ملك التبايعين  
 فتاريخ المشتري لا يقهر به بعد تعدد البايع فصار كأنها حضرا وبرهنا  
 على مطلق الملك بلا تاريخ وقال ايضا بعد ورقة قول الاصوب  
 عندي ان لا يقهر التاريخ في دعوى التلقي من اثنين ما لم يورخ ملك  
 من انتقل الملك اليه من حيث اذ المتلقي من جهة ما كانها حضرا  
 وادعيا بلا تاريخ فيقول الحقير بل الظاهر ان الاصوب ان  
 يقهر التاريخ في الصورة المذكورة كما ذهب اليه صاحب المنهاج  
 وقاضي خان لان دليله وهو ان السابق تاريخا يثبت الملك الى نفسه  
 في زمان لا يبا رعه فيه غير اقوى من دليل من ذهب الى انه لا يقهر  
 وهو قوله لا يثبتان الملك لبايعهما فكانها حضرا وادعيا الملك  
 بلا تاريخ ووجه قوة الاول غير خاف على من تأمل ويؤيد ما ذكرنا ان  
 الاصوب هو الاعتناء بما من قاضي خان انه ظاهر البراءة  
 ثم انه لو ادعى ذو يد من شر من اثنين فلم ارحه في الكتب صريحا غير ان  
 صاحب الوجيز قال بعد ذكر مسائل دعوى الرجلين ملكا مطلعا  
 وكذا لو ادعيا تلقى الملك من اثنين بارت وشرار خارج وذو يد ادعيا  
 شر من اثنين وارخا في تاريخ احدهما جهالة بان برهن التاريخ انه  
 شره من زيد منذ سنة وبرهن ذوالفد انه شره من بكر منذ سنة  
 او سنتين شكوا في الزيادة فغنى التاريخ **بد** ادعيا شر من اثنين  
 فارخا ملك البايعين يقهر دقا **ريلي** برهن كل واحد من خارج  
 وذو يد او خارجين او ذي يد من شر من صاحبه ولم يورخا سقطت  
 البينات في المقار ولم يثبتا قضا وقت التاريخين اسبق تقضي ذي اليد  
 عندهما وعند محمد التاريخ وان اثبتا قضا يقضي ذي اليد دقا وان  
 سبق وقت ذي اليد يقضي التاريخ سواء شهدوا بالقبض او لا هو اسماع  
**دعوى النكاح**  
 وفي **فقط** برهن خارج وذو يد على نكاح مطلقا بلا تاريخ يقضي  
 لذى اليد بخلاف الملك المطلق فلو قضى التاريخ للخارج بينة ثم برهن ذواليد  
 اختلف **ط** فقل يقضي وقيل لا يقضي لان يد ذليل على سبق نكاحه فصار  
 كما لو برهن بتاريخ سابقا صريحا **ص** ثم على قول من يقول تنفع بينة

ذو اليد لو برهن التاريخ بعده على انه تزوجها بعد ذي اليد تقضي التاريخ  
**ط** ادعى نكاح امرأة بيد اخر فاقرت المدعى فبرهنا بلا تاريخ قيل يقضي  
 للتاريخ بحكم الاقرار وقيل يقضي لذى اليد ولولم تقر وبرهن التاريخ  
 على نكاح مورخ وبرهن ذواليد على انها امراة او منكوحته فالخارج  
 اولى كما في دعوى الملك ولو برهن ذواليد انه تزوجها فهو اولى وان لم  
 يورخ لا يبيد دليله لسبق ملكه وبعضهم قال لو اثبتت ذي اليد اولى مطلقا  
 اذ السبب معتبر في باب النكاح فانه ذكر ولو برهن التاريخ على نكاح  
 مورخ وعلى اقرار ذي اليد ان نكاح ذي اليد كان وقت كذا وهو بعد  
 تاريخ التاريخ كانت بينة التاريخ اولى لا اذا وقع ذواليد وقا تزوجها  
 قبل التاريخ ثم يوجد العقد بعد ذلك في لا يندفع بينة ذي اليد  
**ط** ادعى نكاحها فانكرت واقرت لرجل حاضر ومنه قتلها فبرهن  
 المدعى يحتاج المقر الى البينة على هذا المدعى بحضرة المرأة ولو برهن  
 المقر له بعد ما برهن المدعى يريح المقر له بيمينته والا فبرهن **ص** برهن  
 على نكاح امرأة لم يثبت بيد احد وقضى له ثم برهن اخر على مثله لا يحكم  
 له الا بتاريخ سابق **هـ** ادعى نكاح امرأة فانكرت فبرهن وقضى  
 له بها فادعى اخر برهن على مثل ذلك لا يقضي للثاني اذ القضا الاول  
 قد وقع فلا ينقص مما هو مثله بل دونه الا ان يوقت شهود الثاني  
 سابقا لانه يظهر بالخطا في الاول بيمين وكذا اذا كانت المرأة  
 في يد الزوج ونكاحه ظاهرا لا تقبل بينة التاريخ الاعلى وجه التسبق  
**ص** برهن كل من خارج وذو يد انها امراة مطلقا ولم يذكر انه تزوجها  
 يحكم لذى اليد قضا على دعوى الملك المطلق والملك بسبب وقيل  
 يحكم لذى اليد في كلا الوجهين لتيقن السبب في دعوى المدة وهو الزوج  
 نكاحه ذكر بخلاف ملك العين **ف** ادعى انها امراة وطلاله وقالت  
 كنت امراة ولكنك طلقني وتزوجت بهذا الثاني وهي في يده ويدعي  
 الثاني انه تزوجها وينكر نكاح الاول وطلاقة فعلها اقامة بينة الطلاق  
 فلو لا بينة لها وخلف الاول على الطلاق يفرق بينهما وبين الزوج الثاني  
**ع** ادعى نكاحها فقالت كنت منكوحته لكنه غاب فاحبروني  
 بموته فتزوجت بهذا بعد مدتي في المدعى لو قالت انا امراة هذا  
 المدعى الثاني وكنت قبل ذلك امراة المدعى الاول في الثاني **فقط**



قالت تزوجت زيدا ثم بعد ما تزوجت عمروا دعيها ان النكاح في لزيم  
عند من فيه يلقى وعند من هي لعمرو **قاضي خان** ادعي زيدا وعمرو  
نكاح امرأة فقالت تزوجت زيدا بعد ما تزوجت عمرا قال من يقضي لزيم  
وملئته الفتوى ثم قال من قاله سألنا القاضي وقال من زوجك فقالت  
تزوجت عمرو فان القاضي يقضي بها لعمرو وقال استحسن ذلك في  
جواب المنطق وكذلك في البيع وكذلك في رجل لاختين فاطمة وخديجة  
تزوجت فاطمة بعد خديجة قال من يقضي بنكاح فاطمة **2** قالت  
تزوجت هذا الامس ثم قالت وتزوجت هذا منذ سنة في لذي الامس  
ولو شهدا باقرارها لهما جميعا روي محمد قال من سأل الشهود بايها  
بدات المرأة فاقضي به ولو قالت تزوجتها جميعا هذا امس وهذا  
منذ سنة في لذي الامس **فشي** تزوجها فادعها اخر فقال ذواليد  
كانت امرأتك لكن طلقتهما منذ سنتين وانكر المدعي طلاقها في المدعي  
لنفسا دعيها على النكاح لا لالطلاق ولوقال المدعي نعم طلقتهما ولكن تزوجها  
بعد وانكر ذواليد تزوج المدعي في لذي اليد لثبوت نكاحه من حيث  
الظاهر ولو انكر المدعي طلاقها وبرهن ذواليد انه طلقها منذ  
سنتين حكم بالطلاق والعدة من وقت الطلاق ادعي نكاحها وقال  
ان زوجك طلقك وانما تزوجتك فانكرت الطلاق فبرهن المدعي على طلاق  
الاول لا يقبل ليلابحكم على الغائب فلو حضر وبرهن على طلاقها يقبل  
ثم ينظر لو برهن على التزوج بعد مضي العدة ثبت النكاح **د** ادعي نكاح  
منكوحة الغير ولا بينة للمدعي يستحلف الزوج والمرأة ويبدأ بيمين الزوج  
على العلم فان حلف انقطع الخصومة وان نكل تخلف المرأة بتا فان نكل  
في المدعي **فشي** ادعي منكوحة الغير فاقام شاهدا واحدا بحال بينهما  
وبين الزوج وفي غير ذوات زوج يحل سبيلها الى ان يحضر الزوج الذي  
ادعي **ط** ادعي امرأة وقال كل منهما تزوجتها فاقرت لاحد منهما وانكر  
الاخر لا تخلف للاخر المرأة وفاقا وكذا لو لم تقروا لكن حلفت لاحد منهما  
فنكلت لا تخلف للاخر **قاضي خان** رجلان ادعي نكاح امرأة فاقرت  
لاحدهما قال نصير ليس له ان يحلفها للاخر ما لم يحلف الذي اقرت  
له المرأة على دعوى الاخر فان حلف المرأة على دعوى الاخر فان حلف  
المرأة برى وان نكل فرق بينهما ثم تخلف المرأة للاخر فان حلفت برئت

وان نكلت نصير زوجته **ط** خارجان ادعي نكاح امرأة فاقرت لاحدهما  
في لذي فلو برهن الاخر بعد على النكاح فالمرءون اولي فلو اقرت لاحدهما  
ثم برهنها فلو وقتا فالاولي ولولم يوقت من زكيت بيته فهو اولي فلو  
زكيتا اولم يزكيا قبل هي المهر له ساقا وهو الاقرب وقيل لا يحكم لواحد  
منهما خارجان ادعي نكاح امرأة يجحد فبرهن احدهما على النكاح والاخر  
على النكاح وعلى انها اقرت له لا ترجح بينة مدعي الاقرار اذا اقرت  
بالبينة بنكاحها وبه ثبت اقرارها له به فاستوت البينات في اثبات  
الاقرار وقيل ترجح بينة الاقرار قال صاحب جامع الفصولين  
اقول بطلت البينة بالثبوت فينفي ان يبطل ما ثبتت بها وهو  
الاقرار **د** برهنها على نكاح امرأة لا يرجح احدهما على الاخر الا باحد  
مجان اما باقرارها او بيمينه على اقرارها او بيمينها او بكونها في يد  
احدهما او ببيت احدهما او بدخول احدهما بها الا ان يبرهن الاخر انه  
تزوجها قبله ولو برهنها بلا سبق تاريخ فالمرأة تستحل في لذي لوان اقرت له  
ولولم يقر لاحد مما ولا كانت في بيت احدهما ولا دخل بها احدهما يفرق  
بينهما وبينهما اذ لا ترجح لاحدهما ولولا احدهما يد واقرت للاخر فهي  
لذي اليد لان اقرارها لا يبطل حق الاخر **فن** ولو كان التقرب قبيل  
الدخول لا يحكم على احدهما الزوجين بشي من المهر ولا بغيرهما العدة فلولم  
تكن في بيت احدهما ولا دخل بها فلوا رجا فالاول اولي ولولم يورخا او  
ارخا سوا من زكيت بيته فهو اولي ولوزكيت تستحل المرأة فلولم تقدر  
لاحدهما فرق بينهما وبينهما ولواقرت بالتقدم فهو له الا اذا سبق  
تاريخ بيته الاخر وهذا لان العمل بالبينة متعذر فسقطت وبقي  
نضادق احدهما معها فثبت النكاح بينهما بالتضاد وروى هذا كله  
فما تنازعا حال حيوة المرأة اما بعد ما فلي وجوده ولا يعتبر  
الاقرار واليد ولوارخا في لذي سبق تاريخه ولولم يورخا او ارخا  
سوا في لذي لما يجب لكل منهما نصف المهر وبقاها ارت زوج واحد والفرق  
ان العرض في حياتها هو المرأة وهي لا تقبل الشركة بينهما والعرض  
في موتها هو الارث وهو ما لا يقبل الشركة فان ولدت يثبت نسبه منهما  
ارث ابن كامل اذ البوة لا تتجزي **د ر عمرو** برهن خارجان على نكاح  
سقطا ان لم يورخا او ارخا سوا في لذي سبق صدقته منهما الا ان تكون



في بيت الاخر اورد حل بها او برهن الاخر انه تزوجها قبله فيكون هو اولى بها  
فلو برهن احدهما فقط ففقدت البرهن فبطلت اذ النكاح ثبت بتمنا  
الزوجين ولو برهن الاخر بغيره فبطلت لم لا يقضي لغيره الا اذا ثبتت  
سبقه كما لا يقضي بحجة الخارج على يد ظاهر النكاح الا باثبات سبق نكاح  
على نكاح ذي اليد والمناصلة انما اذا تنازعا في امرأة وبرهنها فان ارضا  
وتاريخ احدهما سبق فهو اولى وان لم يورخا او ارضا سوا فلو كان لاحدهما  
قبض كدخوله بها او نقلها الى منزله فهو اولى وان لم يكن يرجع الى تقدير  
المراة **وجيز** لو اقام كل واحد من مسلم وكافر بنية نضرائته على نكاح  
امرأة نضرائته قضى للمسلم عندهما وعند من يقضي للنضرائين . .

## دعوى النكاح

وفي **نه** خارج وذو اليد اصحابا فتأخرا وبرهننا يقضي بنية ذي  
اليد وكذا الوادي ذو اليد تتأخرا والخارج مدكاه مطلقا وهذا اذا  
لم يورخا فان ارضا حكم لذي اليد ايضا الا اذا خالف من الدابة  
لوقت ذي اليد ووافق لوقت الخارج فحكم للخارج ولو خالف للوقت  
لمن البينتان عند عامة المشايخ ويترك في يد ذي اليد على ما كان  
**سعي** كذا في رواية وفي رواية هو بينهما خصمان **در عذر**  
برهن كل منهما ان الدابة نتجت عنده او عند بايعه سوا كانت بيدهما  
او بيد ثالث كما ذكره الزيلعي وارضاه قاضي لمن وافق سننها تاريخه  
وان اشكل سننها قضى بها بينهما ان لم تكن بيد احدهما فقط وان  
كانت بيد احدهما يقضى لذي اليد **شهد** برهن خارجا على  
التناج فلو لم يورخا او ارضا سوا ارضا احدهما فقط فهو بينهما  
فلو ارضا وسبق تاريخ احدهما فلو وافق سننها لتاريخ احدهما  
فهو له ولو خالفها ولو واشكل فهو بينهما وقيل فيها خالف بطلت  
البينتان فلا يقضى لهما ٢ في يد ذي اليد كذا في الهداية والكافي  
قال الزيلعي والاصح انهما لا يبطلان ويقضي بها بينهما ان كانا خارجين  
او ذا يدين اما لو احدهما ذويد يقضى له بها لان اعتبار ذكر الوقت  
لحقتها وحققها في اشقاط اعتباره اذ في اعتبارها اشقاط حقيقتها فلا  
يعتبر فضا ركانها ذكر التناج بلا تاريخ وفي ذلك ذو اليد اولى لو

كان في يد احدهما والاخرى بينهما كما اذا اشكل وهكذا ذكر محمد والاول  
ذكر الخاتم وهو قول بعض المشايخ وليس بشي انتهى **د** برهن الخارج  
على تناج فحكم له بها ثم برهن ذو اليد على التناج بحكم له بخلاف الملك المطلق  
كما مر قبل ثلاثة اوراق في **فقط** يقول الحنفية ان الظاهر ان المسئلة  
اختلافية كما سياتي قريبا نقلا عن الاصل والافضلية **د** برهن الخارج  
انتم له ولد في ملكه وبرهن ذو اليد انه له ولد في ملكه بايعه حكم لذي  
اليد لانه خصم عن بايعه فلا نه حضور وادعي وهو ذو اليد **حل**  
برهن كل من الخارج وذو اليد على تناج في ملك بايعه حكم لذي اليد  
اذ كل منهما خصم عن بايعه فلا ن البايعين حضورا وادعي ملكا  
بتناج فانه يحكم لذي اليد فكذا هنا **د** برهن ثالث على مقضى له  
بتناج ان برهن المقضى له ثانيا يقضى له والا فلو قضى للمدعي بشئ  
برهن في الاصل انه يقبل ويستقص الحكم وفي الافضلية لا يستقص **ج**  
المقضى عليه بتناج او ملكه مطلق لو برهن على التناج او القلق من المدعي  
يقبل يقول الحنفية الظاهر ان هذا ايضا ما في الاصل والله اعلم **عده**  
المستحق عليه لا يستحق على المستحق عليه الا اذا ادعى الاستحقاق من  
جهته او التناج وفيها ادعى ذو اليد تناجا ايضا ولم يبرهن حتى حكم  
للمدعي التناج ثم برهن للمدعي عليه بالتناج لا يستقص الحكم بقول الحنفية  
قوله لا يستقص بيقض ظاهرا بما لا يقتضيه لاما رافعا قوله او التناج اذ معناه  
لو ادعى المدعي عليه التناج يستقص الحكم اللهم الا ان يقال لعل مراده من  
قوله او التناج ان يدعي المدعي عليه التناج ولم يكن يدعي الاول التناج  
ويقال لعله اختار في كلامه الاول رواية الاصل وفي الثاني رواية  
الافضلية كما هو الظاهر للتبادر وهذا الوجه يندفع بحالفته لما مر  
انفا نقلا عن **ح** ولما مر قبله بثمانية اسطر تقريرا نقله عن **د** والله اعلم  
**حل** بيد بكوشاه برهن زيد انها له ولد في ملكه وحكم له بها ثم برهن  
عمرو كذلك يوم زيد باعاده البينة اذ الاولى قامت على غير خصم فلم  
تكن حجة على عمرو فلو اعادها فهو اولى اذ هو ذو اليد وان لم يعد فهو  
لعمرو والمدعي فاذا قضى له برهن زيد على التناج حكم له بها لانه برهن  
على شي لو برهن ابتداء كان اخيرا فكذا انتهى **د** يقول الحنفية وهذا  
ايضا بناء على رواية الاصل والافضلية كما لا يخفى قال صاحب جامع الفصول



وعلى ما ذكره لو برهن بكونه على التنازع بعد الحكم الثاني لزيد ينبغي ان يحكم بكونه  
 ايضا لان زيد اخارج بالقبضة الى بكونه كان ذا يد بالقبضة الى محمد و  
 ويؤيد ما في **فتن** ادعى انه ملكه فقال ذو اليد او دعنيه فلان ولم  
 يبرهن على الادعاء حتى قضى للمدعي ثم جاء المدعي و برهن على التنازع  
 وبرهن على مدعي الملك على التنازع ايضا يحكم للمدعي لا للمودع اذ المدعي  
 ذو اليد وبرهن على التنازع حتى لو برهن المودع اني اودعته يقضي بالتنازع  
 للمودع اذ ظهر ان الحكم الاول للمدعي الملك المطلق كان على غير خصم  
 فلم يكن نافذا قال هذه المسئلة تدل على ان دعوى التنازع  
 بعدم دعوى مطلق الملك **بس** برهن ان قاضي بلد كذا قضى  
 له شهادة شهود شهدوا انه له وبرهن ذو اليد انه له ولد  
 في ملكه يقضي به لصاحب القضاة برهن الخارج ان هذه امتي  
 ولدت هذا القرن في ملكي وبرهن ذو اليد انه له يحكم بها المدعي  
 لانها ادعى في الامة ملكا مطلقا فينقض للمدعي ثم يستحق القرن نفعها  
 وبعض مسائل التنازع سيأتي في فصل التناقض نقلا عن **فتن** فليست  
**دعوى الرهن**  
 وفي **في** برهن كل منهما انه ارثته وقبضه فلو كان الرهن سيرا الرهن  
 لم يحكم به لواحد منهما قيا مسا ولو برهن احدها انه اقدم او ارثا فهو  
 لاولهما وقتا ولو كان بيد احدهما فهو اولى الا ان يبرهن الآخر  
 انه اقدم **اجتماع الأنواع** وفي الهداية برهن خارج على  
 الملك وبرهن ذو اليد على الشرا منه فذو اليد اولى اذ صار كانه  
 اقر بالملك له ثم ادعى الشرا منه وفيها ايضا برهن احد من الخارج وذو  
 اليد على الملك المطلق والآخر على التنازع فذو التنازع اولى ابهما كان  
 اذ التنازع اسبق وكذا لو ادعا خارجا قبضة اولى **د** بينة ذي اليد  
 على التنازع اذ لم يدع الخارج عليه فعلا كرهن او مضى او ودعته  
 او اجرة او غاربه او عووها اما لو ادعى فعلا مع ذلك فبينته اولى  
**بس** دابة بيد برهن اخرها له اجرها من ذي اليد او غارها او  
 رهنها منه وبرهن ذو اليد انها له نتجت عنده يقضي بها الذي اليد  
 لانه يدعي التنازع والآخر نحو اجرة او غاربه والتنازع اسبق من نحو

ذلك انتهى وهذا يخالف ما مر في **د** يقول الحقير الظاهر ان في المسئلة  
 روايتين وان ما في **د** هو الاصح والارجح لان اليد دليل الملك والتنازع  
 من خصا بصد فليكون دعوى ذي اليد متاجا موافقا للظاهر واما  
 دعوى الخارج فعلا على ذي اليد فخلافا للظاهر والبيضاء انما شرعت  
 لاثبات خلافا للظاهر فينبغي ان بينة الخارج اولى في المسئلة للذكر  
 يريد ما ذكرناه ما قال صاحب الخلاصة ذكر الامام حواهر زاده  
 في كتاب الولان ذا اليد اذا ادعى التنازع وادعى الخارج انه ملكه  
 غصبه منه ذو اليد او اودعه له او غاربه منه كانت بينة الخارج  
 اولى وانما يرجح بينة ذي اليد على التنازع اذ لم يدع الخارج فعلا على  
 ذي اليد اما لو ادعى فعلا كالشرا وغير ذلك فبينة الخارج اولى  
 لانها اكثر اثباتا لانه تثبت الفعل عليه **د** ادعى احد هما الملد بسبب  
 والآخر مطلقا بان ادعى الخارج ملكا مطلقا مورثا بسببه وذو اليد  
 ملكا بسبب الشرا من بكر من ذسنتين وهو ملكه يحكم للخارج وكذا  
 لو برهن الخارج على الملك بسبب مورثا بسببين وذو اليد ملكا مطلقا  
 مورثا بثلاث سنين فهو للخارج ايضا وهذا لان ذي اليد في الاولى  
 والخارج في الثانية خصمان عن بايعهما فكانا حضرا او برهنا مطلق  
 الملك في مقابلة دعوى مطلق الملك ايضا فالخارج اولى هناك فكذا  
 هنا **قال** صاحب جامع الفصولين اقول وفي ما مر في **بس**  
 من ان الاسبق اولى في تلقى الملك من اثنين ينبغي ان يكون الاسبق  
 اولى ههنا ايضا فينبغي ان يكون فيه روايتان والله اعلم يقول الحقير  
 قوله وعلى ما مر في قياس مع الفارق لان تاريخ ذي اليد في المسئلة  
 الاولى وتاريخ الخارج في الثانية ملغى قطعا بشهادة ما ذكر من انهما  
 خصمان عن بايعهما فكانا حضرا او ادعيا ملكا مطلقا لان تاريخها  
 تاريخ تلكهما عن بايعهما لا تاريخ ملك بايعهما فاذا فرض حضور  
 بايعهما بطرد ذلك التاريخ وتبطل تاريخ الخصم وحده فامتنع  
 اعتبار الاسبقية قطعا فيصير مال هاتين المسئلتين دعوى خارج  
 وذو يد ادعيا ملكا مطلقا واخرج احدهما فقط فنقض للخارج  
 عند ح م كما مر في اول هذا الفصل نقلا عن **في** فما ذكرهنا في  
**د** بناء على ذلك فالعجب من غفلة صاحب جامع الفصولين يقول



الحنفية وفي جامع الفتاوى برهن أحد الخراجين على أنه اشتراه من فلان  
 وقبضه وبرهن الآخر أنه له فهو بينهما نصفان انتهى ولعل وجهه  
 هو أن المدعي الشرا يجعل خصما عن يابيه فكانه حضر دأعي ملكا مطلقا  
 أيضا ومنه شرح صدر الشريعة ادعى أحد الخراجين على ذي يد أنك  
 غصبت هذا مني والآخر ادعى أني أودعت عندك هذا الشيء وبرهنا  
 بنصف بينهما لاشتوايهما لأن المودع لو وجد الودعية صار غاصبا **وجيز**  
 برهن أحدهما على الأبداع فبأن يد ثالث وبرهن الآخر على الملك المطلق  
 نقض المدعي الأبداع وفيه أيضا برهن أحدهما على الغصب فبأن يد  
 ثالث وبرهن الآخر على ملك مطلق ينقض لودع الغصب **فشر** ادعاه  
 ارتاعن أبيه فتأكد ذواليد كان ملكا فلان آخر باعه مني لا يسمع  
 لأن له أن لو كانت بيد يابيهما وبرهن أنها ملكي لا يندفع دعوى  
 المدعي فكذا من تلقى الملك منه **د** ادعيا عينا بيد آخر وبرهن أحدهما  
 أنه شراء من زيد وبرهن الآخر أنه ارتنته من زيد ولم يورخا **و**  
 ارخا سوا فالشرا أولى ولو ارخ أحدهما فقط فالورخ أولى ولو ارخا  
 واحد هما أسبق فهو أولى ولو كان أحدهما ذا يد فهو أولى إذا سبق  
 تاريخ الخارج فهو للخارج ولو ادعى أحدهما هبة وقبض من زيد وآخر  
 شراء من زيد ولم يورخا **د** ارخا سوا فالشرا أولى وكذا في جميع ما  
 مر في الرهن ولو كان العين بيدهما فهو بينهما إلا أن يورخا وأحدهما  
 أسبق فهو له والصدقة مع الشرا كالهبة مع الشرا ولو اجتمعت هبة  
 فحكم ما اجتمع شرا أن ولو اجتمع رهن وهبة أو صدقة فالرهن  
 أولى عند استوا الحجة فلو ترجح أحدهما بالتاريخ أو بسبقه أو باليد  
 فهو له ولو اجتمع هبة مع قبض مع قبض فهو كما اجتمع شرا أن ولو  
 اجتمع نكاح وهبة أو رهن أو صدقة فالنكاح أولى قال صاحب  
 جامع الفصولين أقول لو اجتمع نكاح وهبة يمكن العمل بكليتي الشقين  
 لو استويا بأن يكون منكوبة لذاته هبة لآخر بأن يهب أمته المنكو  
 فينبغي أن لا تبطل بنية الهبة حذرا من تكذيب المومن وحمل على الصلاح  
 وكذا الصدقة مع النكاح والرهن مع النكاح والله أعلم وفي هذه  
 الصور لو ارخا واحد هما أسبق تاريخا فهو أولى ولو أحدهما ذا يد  
 فهو أولى إذا سبق تاريخ الخارج فهو للخارج ولو كان ذا يدين فهو

بينهما إلا إذا سبق تاريخ أحدهما فهو له ولكن هذا في الرهن غير مستقيم إذ الشروع  
 الطاري يفسده فينبغي أن يقضى بأكل المدعي الشرا فيها اجتمع رهن وشرا  
 بخلاف الشرا مع الهبة أو الصدقة إذ الشروع الطاري لا يفسدهما على ما عليه  
 الفتوى وفيه هذا إذا ادعيا تلقى الملك من جهة واحدة يشين مختلفين  
 فلو ادعيا مع اثنين يشين مختلفين بأن ادعيا أحدهما هبة والآخر شرا  
 لو كانا خراجين أو ذا يدين أو أحدهما ذو يد فحكمه حكم ما ادعيا ملكا مطلقا  
 إذ كل منهما يثبت الملك المطلق للملك ثم ينتقل الانتقال إلى نفسه فكان المملكين  
 حضرا أو ادعيا ملكا مطلقا وبرهنا **هـ** ادعى أحدهما شراشي وأدعت  
 امرأة أنه تزوجها عليه فهو سوا عندس وقال الم الشرا أولى ولها على الزوج  
 الفدية وإن ادعى أحدهما رهنا وقبضا والآخر هبة وقبضا وبرهنا فالرهن  
 أولى يقول الحنفية ظاهر المسئلة الثانية مخالف لما مر نقلا عن **قد** أن  
 أولوية الرهن عند استوا الحجة فلو تزوج أحدهما بالتاريخ أو بسبقه أو باليد  
 فهو له فينبغي أن يحمل كلام صاحب الهداية على هذا التقيد بناء على جمل المطلق  
 أو يكون في المسئلة روايتان **ب** يس عمن بيده برهن آخر أنه شراء من زيد  
 وبرهن آخر أن بكره هبة له فهو بينهما ولو برهنا على المطلق من واحد فالشرا  
 أولى لأنه أسبق **د** ادعى أحدهما على شيء في يد رجل واحد ما يقبض والآخر بوجبة  
 فهو بينهما لاشتوايهما في سبب الاستحقاق وفيها ادعى من رجل واحد من آخر  
 هبة وقبضا من غير والثالثا رثا من أبيه والرابع صدقة وقبضا من آخر  
 فهو بينهم أربابا عند استوا الحجة إذ تلقوا الملك من مملكتهم فكانهم حضروا  
 وبرهنا على الملك المطلق **ق** ادعى أحدهما أن له من رجل واحد ترجح  
 بينة البيع ويقضى للشرا **د** والله سبحانه وتعالى أعلم

## مسائل شتى

**و** في لو قال في دعوى الحمار وغاب عني منذ شهر فقال المدعي عليه إلى  
 أبرهن له ملكك في يدي منذ سنة أو نحو يحكم للمدعي ولا يلتفت إلى بينة  
 المدعي عليه لأن ما ذكره المدعي تاريخ غيبة الحمار ودعواه حال من تاريخ  
 الملك فتاريخ ذي اليد وحده لا يعتبر عندد في الملك المطلق يقول الحنفية  
 قال صاحب الفصولين بعد ذكر هذه المسئلة في فصل الاستحقاق  
 أيضا نقلا عن **عيت** أقول يقضى لها للورخ عندس لأنه جاب الورخ



حالة الانزاد وينبغي ان يفتي بقول س لانه ارفق واطهر والله اعلم **قصة** ادعى جارا انه ملكه سرق منه كان في يده لا تدفع به بيعة المدعى وفيه ايضا برهن خارج ان هذا المتاع سرق مني منذ شهر و برهن ذو اليد انه ملك فلان ورثه من ابيه قبل هذا بسنة ثم اشترى منه وهذا دفع عند الامام والى يوسف **صع** ادعى شرا من اثنين وبرهنا وذكر احدهما تاريخا معلوما وذكر الاخر انه شراه قبل شرا به هل يثبت السبق لهذا القدر وذكر في **فتاوى** لو ادعى شرا من واحد وبرهن الخارج ان شرا به اشبق ولم يورخ ذو اليد فهذا من الخارج يكفي للسبق قال صاحب جامع الفضولين اقول على هذا ما مر في **د** من انه لو برهن به شراه من زيد منذ سنة وبرهن ذو اليد انه شراه من بكر منذ سنة واكثر ينبغي ان يثبت به السبق ويحكم لذى اليد على زهية اعتبارا بالسبق في صورة التلق من اثنين كما مر في **ب** يقول الحقيير هذا اوهم ظاهر وسهوا بهراذ الذي مر قبل نحو اربعة اوراق في **د** انما هو جملة التاريخ بالشك في الزيادة لا الزيادة الحقيقية حتى يرد ما ذكره المفترض من كلام التفتض ولعله ظن كلمة او الموافقة في قول او اكثر او العطف لكلمة او التي للشك كما يدك عليه كلامه هنا **فتاوى** دعي دعوى النكاح لوقا للاحدهما نكاح شهنز بوده استت بهمين قدر مسنده باشد وجون تاريخ معين ذكر نكاح واكر بهمين لفظ كواه كذا اراند يحكم له بها **نقط** خارج وذو يد ادعى شراه من واحد ولم يورخا فقاك احدهما بيع من يشتر اذ بيع تو بوده استت وبرهن على ذلك فهو اولى من الاخر **د** لا يثبت السبق بهذا القدر لاني البيع ولا في النكاح ما لم يقولوا ان عقده كان في رجب سنة كذا وعند الاخر كان في شعبان تلك السنة ثم قال مشايخنا المتقدمون كانوا يقولون يثبت السبق بهذا القدر بلا بيان ولكننا وجدنا في بعض الشروط انه لا بد من بيان التاريخ وعن على ذلك قال صاحب جامع الفضولين الا صوب عندي ان يثبت السبق بهذا القدر اذ الفرض ان يظهر الامر للقاضي وهذا كاف فيه **م** ادعى انه له شراه من زيد بتاريخ كذا وبرهن ذو اليد ان زيدا ذلك اقر قبل شرايك ان هذا العين ملك احده وصدق اخوه وانا شريته من الاخ ولم يبين تاريخ الاقرار يجوز ويكفيه قوله قبل شرايك يقول الحقيير وذكر في جامع الفضولين في اخر فضل التناقص فلا عن **نقط** انه انفتحت اجوبة المفتين على صحة هذا الدفع ثم استفتوا

بعد ان المدعى لو طلب من ذي اليد بيان وقت ذلك الاقرار متى كان وفي اي شهر كان هل يكلف عليه انفتحت اجوبتهم ايضا لانه لا يكلف لانه بين مدة بقدر الحاجة حيث قال قبل شرايك او قبل تاريخ شرايك **د** اقرار البايغ لاحدهما لا يقبل لانه شهادته على قول نفسه **فتاوى** شهد البايغ بالملك لشهر والعين في يده غيره بان قال هذا العين ملكه لاني بعته منه لو كان المدعى ادعى الشرا منه لا يقبل لانه شهادته على قول نفسه **فتاوى** تنازعا في شئ وبرهن احدهما انه كان في يده منذ شهر و برهن الاخر انه في يده الساعة او كان في يده منذ جمعة اقره القاضي في يد المورخ المورخ **دور** **عور** لا ترجيح في الدعوى بكثرة الشهود واعد لبيتهم والله اعلم

## معرفة الخارج من ذي اليد

وما يتعلق بذلك **فتاوى** ادعى كل منهما انه في يده لو برهن احدهما يقبل ويكون الاخر خارجا ولو لا بيعة لهما لا يحلف واحد منهما اذ لم يثبت كون احدهما حضا للآخر اذ يصير حضا باليد ولم يثبت يد واحد منهما ولو برهن احدهما على الآخر وحكم بنده ثم برهن على الملك لا يقبل اذ بيعة ذي اليد على الملك لا تقبل يقول الحقيير المشيلة الاولى اخلافية اذ ياتي في فعل التخليف انه لو اراد احدهما تخليف الآخر قيل يحلف وقيل لا يحلف ويدل على ذلك ما سياتي في هذا بعد سطر من قوله والا فاليمين وبعد سنة استطر من قوله ينبغي ان يحلف لانه يظهر في **ح** ادعى كل منهما انه له دعي يد ذكر **صل** ان على كل منهما التينة والا فاليمين اذ كل منهما يقر بتوجه الخصومة عليه لما ادعى اليد لنفسه فلو برهن احدهم له باليد ويصير مدعي عليه والاخر مدعيها ولو برهنها يجعل المدعي في يدها التينة وبها في اثبات اليد وفي دعوى الملك في العقار لا يسمع الا على ذي اليد ودعوى اليد تقبل على ذي اليد لو نازعه ذلك الغير في اليد فجعل مدعيها لليد مقصودا مدعيها للملك فبعض الملك اليد **فتاوى** واختلما في بيت يسكنان فيه كل منهما يدعي انه له قال القول للزوج ولو برهنت المرأة او برهن جميعا فثبتها اولى لانه خارجة معنى منك تنازعا في اليد فاراد احدهما تخليف الاخر ينبغي ان يحلف لانه يظهر بنكوله يده في حق النا كل في يوم النا كل يترك التقر من الى ان يبرهن على اليد **فتاوى** ادعى ارافقاك ذو اليد كان لك بعته من ابي ومات فورشته



انا يوم يتسلمه الى المدعى لانه صدق المدعى في الملك وكذا الوقال كان ذلك  
 بعينه من فلان وانا شريته منه يوم يتسلمه اليه الى المدعى الا اذا قال  
 المدعى علمه في بيعة خاصة فلا يوم يتسلمه اليه الى المجلس الثاني **شئ**  
 ادعى فقال ذو اليد اني شريته من فلان هذا المدعى يترج من يده حتى  
 يبرهن على الشراء وهذا قيس به يعني **طه** وفي الاستحسان يترك بيده  
 ثلثة ايام ويكفل حتى يبرهن على الشراء **فشر** اخذ عينا من يد اخر فقال  
 اني اخذت من بيده لانه ملكي ويبرهن على ذلك فيقتل لانه وان كان رايد بحكم  
 المال لكنه لا اقر بقبضه منه فقد اقر ان ذاك اليد في الحقيقة هو الخارج  
 ولو اقر المدعى علمه اني اخذته من المدعى لانه كان في ملكي فلو كذب المدعى  
 لما اخذ منه لا يوم يتسلمه الى المدعى لانه رد اقراره ويبرهن على ذي اليد  
 ولو صدقه يوم يتسلمه فيصير المدعى ذا يد فيخلف او يبرهن الاخر وفيه  
 غضب ارضا وزرعه فادعى انه في وعصبة مني فلو برهن على غضبه واحدا  
 يده فالزارع وذو اليد والمدعى هو الخارج **عده** بيده عقار احدث عليه  
 لآخر يده لا يصير ذا يد ولو علم به قاض يامر به برده ولو ادعى عليه انك احدثت  
 اليد وكان بيدي فانكر يخلف ولو برهن انه بيده منذ عشرين سنين وهذا  
 احدث يده عليه يوم برده عليه لكن لا يصير المدعى عليه متغنيا عليه  
 حتى لو برهن انه ملكي يقبل **كم** ادعى انه له فاقرا المدعى عليه انه كان بيده  
 المدعى يغير حق قبل هذا اقرارا باليد وبه يفيق وقيل ليس باقرار الا ان يقر  
 انه كان بيد المدعى يغير حق **هد** الراكب اولي باليد من المتعلق بالجامه  
 وكذا الراكب اولي من رديفه بخلاف راكبي السرج اذا الدابة بينهما لتساويهما  
 في التصرف ولا يسر الثوب من المتعلق بكبه والجالس على سباط اولي من  
 المتعلق به فهو بينهما وكذا الثوب في يد رجل وطرفه في يد اخر فهو بينهما اذا  
 الزيادة من جنس الحجة فلا توجب زيادة الاستحقاق والله تعالى اعلم

## الفصل التاسع

في الاشارة والنسبة والتعريف في الدعوى والشهادة **فتم** للاشارة  
 في مواضعها من اهل ما لا يحتاج اليه في الدعوى والشهادة قطعا لاحتمال  
**طه** هذا هو الاصل في جنس هذه المسائل في البيع والشراء والاجارة  
 فانه لو ذكر في باب البيع والشراء قضا بضا بضا صحح يكتفي به الا بشرط

اولم

البيان والتصریح ولو كنت في المحضر احضر المدعى شهوده وسألتني الاستماع  
 اليهم فشهدوا على موافقة الدعوى وكذا لو كنت في السجل فشهدوا على موافقة  
 الدعوى لا يفتي بصحة المحضر والسجل وكذا لو كنت ذلك في كتاب القاضي  
 الى القاضي لا تقبل الكتابة **طه** لو كنت وشهدوا على موافقة الدعوى لا يصح  
 اذ الشهادة على وفق الدعوى ان يدعيه الشاهد لنفسه كما يدعيه المدعى  
 لنفسه قال صاحب جامع المصولين اقول الفرض بالوفق عرفا ان تنبئ  
 الشهادة عما ادعاه المدعى لتثبت لها المدعى به لا ما ذكره فينبغي ان يصح  
 بناء على المتعارف اذ الفرض معلوم عرفا فلا اشتباه ولا فساد قال قال  
 ومن المشايخ من فرق في كتاب القاضي والسجل والمحضر فافتى بصحة كتاب  
 القاضي والسجل وبفساد المحضر اذ الكتاب يرد من الامضا فلورددناه يقترح  
 المدعى قال صاحب جامع المصولين اقول على هذا لو ورد المحضر من الامصار ينبغي  
 ان يصح ايضا بعين هذا الدليل **فت** برهن انه وارث فلان الميت لم يحكم  
 بوراثته لما لم يبينوا سبب الوراثه ولو شهدوا ان قاضي بلد كذا شهدوا  
 على حكمه انه هذا وارث من فلان الميت لا وارث له غير قالوا لا ندرى باي  
 سبب حكمه فالتقاضي الثاني يجعله وارثا لان حكم القاضي محمول على الصحة  
 وموافقة الشرع وكذا في السجل وكتاب القاضي قالوا يكتفي في محضر الدعوى  
 بشهدوا وعقيب دعوى المدعى وكذا يكتفي بعقب الجواب بالانكار من المدعى عليه  
 لا لا يظن انهم شهدوا وقبل الدعوى او على الخصم المقر اذ الشهادة على المقر  
 لا تسمع الا في مواضع معدودة **د** ان كل ذلك ليس بشرط **فت** لا بد ان يذكر  
 شهدوا على كل واحد بعد الدعوى والجواب بالانكار بعد الاستشهاد من المدعى  
 ليخرج من حد الخلاف اذ الشهادة تدون طلب المدعى الشهادة لا تسمع  
 عند الطحاوي **فشر** لو كانت الشهادة على الحاضر يحتاج الشاهد الى الاشارة  
 الى ثلثة اشياء الخصمان والشهود به **ح** لو حضر العيين في المجلس لا بد  
 ان يشير اليه المدعى باليد فيقول هذا العيين لي ولا بد للشهود ان يشهدوا  
 بالملك ويشيروا بايديهم الى المدعى والعين المدعاة والاشارة بالراس لا تكفي  
 الا اذا علم باشارتهم الاشارة الى العيين المدعاة ولو قالوا ان هذا العيين  
 او قالوا بالفارسية ان اين مدعيت لا يكتفي بذلك ما لم يصير حوا بالملك  
 لان الشئ كما ينسب الى الاشنان بالملك ينسب اليه بالاجارة فلا بد  
 من التصريح بالملك لقطع الاحتمال **قاضي خان** شهدوا ان هذا العيين



لهذا المدعى ولم يشهدوا انه ملكه المدعى او قالوا ان شهدا ان هذا المدعى مالك  
لهذا او شهدوا على اقرار ذي اليد ان هذا العيين لهذا المدعى وشهدوا  
انه ملكه منه كذا يجوز ويقضى به للمدعى وما ذكرنا قبل هذا انه لا بد من  
التصريح على الملك فذاك قول البعض واختاره الامام البزدوى اما على قول  
القائمة اذ شهدوا انه له يقبل **فشي** قالوا ان شهدا انه من غلام ان فلا تست  
فهو كقولها ملك فلا تست فلتقاضي ان يحكم بالملك لانه فارسية قوله هذا  
له وانه للملك ولو استشعر القاضي ذلك منهم فلما ان يحكم شهد احدهما  
ثم قال الاخر ان شهد بمثل شهادة صاحبه يقبل وفي **شني** قال له تاراني  
فقال الاخر انت كما قلت حد اذا الثاني وصفه بمثل ما وصفه الاول  
وهذا يدل على ان احدهما شهد من لو شهد فذاك الاخر شهد بمثل  
ما شهد بها هذا من اوله الى اخره يجب ان يقبل بل لا بد **عده** ادعى  
دارا او اقر رجل رجل من النسخة فقال القهود ما اهجين كواهي مندم  
يقبل **فشي** كنت شهدا في نسخة ومما لم يمان وقراها غير الشاهد  
فقالا ما هجين كواهي مندم هم كه ومي اندرين نسخة فواند من مدعى  
عليه تقبل ولو قال ما هجين كواهي مندم هم كه اندرين نسخة است  
لا يكفي ما لم يشهد المدعى والمدعى عليه قال صاحب جامع الفصولين افوك  
لو كانا مدكورين في النسخة مع شرايط الصحة ينبغي ان يكون ذلك القدر  
اذ الاشارة اليهما مذكورة في النسخة **ح** فقولها هجين كواهي مندم هم  
كه اندرين نسخة است يتضمن الاشارة اليهما فذا القدر يكفي يقول  
الحقير قوله ينبغي لا ينبغي لان الشهادة محل اهتمام فلا بد منه من الاشارة  
صريحاً ولا تكفي الاشارة ضمناً لان الضمنيات تخالف القصد بآيات

## مسائل ذكر الحد

وفي **فشي** لو شهدا على الحاضر يحتاج الى الاشارة الى ثلثة اشياء الخصمان  
والمشهدوبه ولو غاب او ميت فسماه ونسبه الى ابيه فقط لا يقبل  
حتى ينسب الى جده ولو ذكر اسمه واسم ابيه وصناعته لا يكفي الا ان كانت  
صناعة يعرف بها لا محالة في يكفي وان كان مثله اخر لا يكفي حتى يذكر  
شيئا اخر يحصل به التمييز **شني** لو حضر المدعى عليه فلا حاجة الى ذكر  
نسبه لانه يشار فلا حاجة الى ذكر اسمه فذكر حد اولي واما الغايب

فلا بد من ذكر جده عند الامام وهو الصحيح وكذا في التقديد لا بد من ذكر  
جده صاحب الحد وكذا في التعريف المتخاضمين لا بد من ذكر الحد والقنوي  
على قول الامام **صط** لو ذكر اسمه واسم ابيه ونسبه او صناعته ولم يذكر الحد  
تقبل بشرط التعريف ذكر ثلثة اشياء فعلى هذا لو ذكر اسمه ولقبه واسمه  
واسم ابيه فقبل يكفي والصحيح انه لا يكفي قال صاحب جامع الفصولين  
اقول الفرض التعريف لا تكفي لغيره فينبغي ان يكفي ذكر ما يحصل به التعريف  
فلو كان معروفا بلقبه فقط ينبغي ان يكفي ذكر لقبه فقط قال في  
اشتراط ذكر الحد اختلاف فلو حكم بدون ذكر الحد نفذ فانه محتمل فثبت  
يقول الحقير وقد مر في فصل تحديد القمار نقل عن **د** انه لو ذكر كنية  
صاحب الحد ابو فلان او ابن فلان لا يكفي الا اذا كان معروفا مستهورا وذلك  
كشهرة ابي حنيفة وابن ابي ليلى ادعى اذا او عفا لا يسمع الا بتعريفها وذلك  
لا يكون الا بذكر الحد ودفيد كالحيران فاسماهم وابائهم واحدا منهم واللقب  
الذي يعرف به ولم يعرف باسمه واسم ابيه وحده لا يحتاج الى اللقب ولو لا يحصل  
التعريف الا بذكر اللقب فلا بد منه بان يشار له في المصريح في ذلك الاسم  
والنسب ومحمد رحمه الله ذكر في كثير من المواضع فلان بن فلان بن فلان القلي  
ولو حصل التعريف باسمه واسم ابيه ولقبه لا يحتاج الى ذكر الحد **شني** في تعريف  
القز سئل السفي عن محضر كتب فيه رزونة بن عبد الله الهندي ادعى الخ  
فاجاب انه غير صحيح اذ النسبة الى هذا الوجه لا يقع به الاعلام ويجب  
ان يكت غير فلان او مولى فلان اذ المعتبر يعرف بمولاه وان كان مولاه  
معنقا ايضا لا بد ان يقال انه مولى فلان او كان المولى الثالث بمنزلة الحد  
في النسب فيجوز الافتضا رعليه **هد** ذكر القبيلة والفخذ كذكر الحد  
في التعريف ولو قال فلان بن فلان بن فلان القلي لم يجز حتى ينسبه الى  
تخذه الخاصة اذ التعريف لا يقيم بالنسبة الى قوم لا يحصلون **طحم**  
المدينة والقرية والكورة عامة لم يثبت بسبب التعريف ولا تقع المعرفة  
بالاصافة اليها قال صاحب جامع الفصولين اقول فيه نظرا قد تنفع  
المعرفة بالاصافة الى المدينة لا بالاسم والنسب بان كان يعرف القرية  
بمدينة لا ينسبه مثلا يعرف بالسمد قندي والحاصل ان المقبر هو حصول  
المعرفة وارتفاع الالتباس باي شيء كان **الشهادة على المرأة**  
وفي **ط** لو اخبر الشاهد عدلان ان هذه القرية فلانة بنت فلان تكفي



هذه الشهادة على الاسم والنسب عندهما وبه يبقى الا يرى انهما لو شهدا  
عند القاضي ينفى بشهادتهما والقضا فوق الشهادة فنقوز الشهادة  
باحضا رهما بالاولوية **فشي** جازح لان الى الصكاك وقد اقرت امرأة وقال  
انا نفوقها فذلك ليس بشي لان هذا القدر ليس بتقريب اذ التقريب انما  
يكون بذكر الاسم فلو قال انها فلانة بنت فلان بن فلان فلا يكون  
تقريبا **بق** شهدا عليها باسمها ونسبها وهي حاضرة فقال القاضي للشهود  
هل تعرفون المدعى عليها فقالوا لا لا نقبل شهادتهم ولو قالوا احتملنا الشها  
على امرأة اسمها كذا ولكن لا ندرى هل ذلك امر لا صحت شهادتهم على  
المسألة وعلى المدعى ان يبرهن ان هذه هي بخلاف الاول اذا اقرت اذ فيه بالجملة  
فقطلت شهادتهم كذا **ط** قال صاحب جامع المصولين اقول قد اقرت  
في الثاني بالجملة ايضا فبهذا القدر لا يحصل الفرق ويمكن الفرق بان  
يحمل الاول على الشهادة اصالة والثاني على الشهادة تفصيل الجملة في الثاني  
لا الاول يقول المختار لا حاجة الى ما ذكر من الفرق اذ الجملة في المسئلة  
الثانية تيسيرة اذ الظاهر ان معنى قولهم احتملنا الشهادة ان انا نفوق  
المرأة المدعى عليها اذ كنا عرفنا صاحبنا احتملنا الشهادة عليها لكن لا نفوق  
الا ان هذه تلك امر لا بخلاف المسئلة الاولى حيث اعترفوا لها بعدم علمهم  
للمدعى عليها والجملة الفاحشة لا تقبل بخلاف اليسير كما لا يخفى فحصل  
الفرق وانفع الحق **ط** تقريب الواحد يكفي كما في المزي والمترجم والاشا  
احوط وافق بعضهم بان العمل لا يصح بدون روية وجهها **فشي** لو  
اخرت امرأة الخا فلانة بنت فلان لا حمل للشاهد ان يشهد باسمها  
ونسبها اذ تقريب المرأة الواحدة والرجل الواحد لا يكفي يقول المختار  
وعلى ما مر انفا **ط** ينبغي ان يحمل كما لا يخفى **فشي** ولو عرفها رجلان وقال  
نشهد انها فلانة بنت فلان بن فلان حل له الشهادة وفاقا اذ في لفظ  
الشهادة من التاكيد ما ليس بلفظ الخبر لانه يبين بالله معنى ولو كان بلفظ  
الخبر انما يجوز عند الامام لو اخرج جماعة لا يتصور تواطؤهم على الكذب وعند  
لو اخرج انما فلانة بنت فلان تحمل الشهادة على النسب ويصح تقريب من لا يصح  
شاهد انما او عليها وقيل لا تصح فيها واختار النسخ الاول اذ هو خير  
لا شهادة وكذا التولم يشترط لفظ الشهادة كما في **ط** وذكر **فشي** تقريب  
الاب والابن والزوج يجوز اذ شهادة هو لا عليها معتبرة فصح التقريب ايضا

لعدم التهمة بخلاف التقدير شهادة والتقريب لا **جف** تقربها ان يشهد  
على معرفتها عدلان او رجل وامرأتان وهل تصح الشهادة على المرأة المنتقة  
اي لا بسنة النكاح لبعض مشايخنا قالوا تصح عند التقريب وعن ابن  
مقاتل لو سمع اقرار امرأة من وراء الحجاب وشهد عندها اثنان انها فلانة  
وذكر نسبها لم يجوز ان يشهدا عليها اطلق الجواب اطلاقا وقال **ت** لم يجوز  
ان يشهد عليها الا اذا راى شخصها حال اقرارها فحجوز ان يشهد على  
اقرارها بشرط روية شخصها لا وجهها **جص** كشفت وجهها وقالت انا  
فلانة بنت فلان بن فلان وهبت لزوجي مهرها فلا يحتاج الشهود الى شهادة  
عدلين انها فلانة مادامت حية اذ يمكن للشاهد ان يشهد بانها فلانة  
فحج يحتاج الشهود الى شهادة عدلين بنسبها والله اعلم

## نوع آخر

وفي **فص** قال اسمي واسم ابي وحدي كذا سمع اخر لا يصح شاهدان هذا  
القدر ولو اخرج اثنان حل له ان يشهد على اسمه ونسبه مطلقا ولا يقول  
شهدا عندي وكذا الجواب في المواضع التي حل له الشهادة فيها بالتشامع  
**فشي** ولا يجوز الاعتماد على اخبار المتقاضي باسمها ونسبها لعلها تسميا  
وانتسبا باسم غيرها ونسبها يريدان ان يزورا على الشهود ليخرج المبيع  
من يدهما لكه فلو اعتمد على قولهما نفق تزويرها وبطلان ملك الناس وهذا  
فضل عقل عنه كثير من الناس فانهم يسمعون لفظ البيع والشرا والافتد  
والتقايض من رجلين لا يعرفونهما ثم اذا استشهدوا بعد موت صاحب  
البيع شهدا على ذلك الاسم ولا علم لهم بذلك فيجب ان يتقرر بمثل هذا  
حذرا عن المجازفة وعن ضياع املاك الناس وطريق علم الشهود بالنسب  
ان يشهد عندهم جماعة لا يتصور تواطؤهم على الكذب عند الامام  
وعندهما شهادة رجلين كاف كما في سائر الحقوق وقال صاحب  
جامع المصولين اقول يحصل للقاضي العلم بالنسب بشهادة رجلين  
فيلبغى ان يحصل للشهود ايضا شهادة عدلين كما هو قولنا وهذا من  
النواد والله اعلم

## الفصل العاشر

في التناقض في الدعاوى وفيما يترأى تناقضا وليس بالتناقض وفيه



التناقض في دعوى النسب والارث وفيه ايضا ما يكون دفعا من المدعى  
ومن المدعى عليه وما لا يكون يقول الحقير لم يراع صاحب جامع الفضولين  
اتباعا للاصل للترتيب في ذكر مسائل هذه الفصل فسر المراجعين  
من اولي النهي وجدان مقابل الدفع المهمة من بينها من حيث احوح شد  
الانتشار والاختلاط الى كمال التبع والانتقاد فرقتها استهتلا للامر  
على الظالمين والله الموفق والهادي الى صواب **ت** التناقض يمنع الدعوى  
لغيره كما يمنع لنفسه **ج** من اقر بيمين لغيره لا يملك ان يدعيه لنفسه  
ولا لغيره بوكالة او وصاية **الحامع الكبير** الاقرار المتأخر يرفع  
الانكار المتقدم والافرار المتقدم يمنع الانكار المتأخر **عده** ابراه عن  
جميع الدعاوى فادعى عليه ما لا بوكالة او وصاية لغيره ولو ادعى عليه  
ما لا بالارث فلو مات مورثه قبل ابراه لا يسمع دعواه وان لم يعلم هو عوت  
مورثه عند ابراه **م** اشتجار ثوبا او اشتغاره ثم ادعى انه لا يملك  
الصغير **ح** وهذا على الرواية التي تكون الاستغارة اقرارا بان لا يملك  
المستغير ولا يكون اقرارا بالملك للغير **شني** وهذا تبين ان الاقرار  
بان لا يملك له فيه لا يمنع دعواه لغيره بناية **خ** ادعى دارا لنفسه  
ثم ادعى انه لفلان وقفه عليه فسمع كما لو ادعى لنفسه ثم ادعاه لغيره  
ثم لنفسه **فشر** ادعى ما لا لنفسه ثم قال انا وكيل فلان لم يكن متناقضا ان  
يجوز ان يضيف الوكيل ما لا لغيره الى نفسه وقت الدعوى اما لو قال انا وكيل  
فلان ثم اضاف الى نفسه يصير متناقضا اذا الانسان لا يضيف ما لا  
نفسه الى غيره قل صاحب جامع الفضولين بعد ذكر هذه المسئلة  
في الفصل التاسع والثلاثين اقول يمكن ايضا في الثاني انه اضاف ما لا  
الغير الى نفسه فلا تناقض فينبغي ان يكون مقبولا **بسر** ادعاه لنفسه  
ثم لغيره لا يسمع لان ما هو في ملكه لا يضيفه الى غيره عند الخصومة فيمكن  
المناظرة بقوله الحقير سياتي قريبا بما يوافق في **ح** لكنهما مخالفان لما مر  
في **ج** وفي **فشر** ولعل في المسئلة روايتين لكن الظاهر انه يسمع اذا الانسان  
وان لم يضيف ما لا لنفسه الى غيره لكنه قد يضيف ما لا غيره الى نفسه  
كما في الوكالة والله اعلم **د** ادعى لغيره بوكالة او وصاية ثم ادعى لنفسه  
لا يقبل الا ان يوافق بان قال كان لفلان ثم شره منه وبرهن عليه  
ادعى لفلان بوكالة ثم ادعى لفلان اخر وكله خصومة فيه لا يقبل ويصير

متناقضا والدين في هذا الحكم كالعين قال صاحب جامع الفضولين  
اقول التوفيق المتقدم يمكن هنا ايضا **فشر** ادعى ما لا فقال مراد في  
نفسه لا في دفعته الى وكذلك فلم يقدر على اثبات فقال دفعته اليك لا يقبل  
قوله بلا توفيق فلو وفق وقال دفعته اليك وكذلك لكنت انكرت الوكالة  
فدفعته اليك يقبل لوقاله دفعته اليك ثم الى وكيلك يقبل ولكن متناقضا  
وان لم يوفق يقول الحقير لعل وجه الفرق بين المسئلتين هو ان احتمل  
الكذب بالتناقض في الاولى اكثر اذ التوفيق فيها خفي بخلاف الثانية  
اذ الظاهر ان معناها اني دفعت اليك وكيلك لكن ظننت انه وصل اليك  
فلذا قلت دفعته اليك والله اعلم **بسر** ادعى الفاني ملكا جابه ثم برهن  
ان ذلك المال بعينه لفلان وكنت بحضرمته يسمع لما مر ان الوكيل يضيف  
الملك الى نفسه يقبل ولو اقر انه ملك فلان ثم ادعاه لنفسه لا يقبل لانه  
مبطل ملك الغير بخلاف الاول قال عماد الدين في فتاويه في تحقيق  
هذا البحث وتخصيصه لوقاله فواليد هذا الى وليس ملكي ولا حق في فيه  
او ما كان لي وحقه ولا منازع ثم ادعاه احد فقال هو اليد هو قال لفلان  
له ولا يمنع التناقض لان اقراره هذا لم يثبت حقا لاحد اذ الاقرار المجهول  
باطل والتناقض انما يمنع اذا تضمن ابطال حق على احد ولو كان ملذى المدعى  
منازع حين قوله ذلك فهو اقرار بالملك له في رواية لا في رواية اخرى  
يشال ذي اليد اهو ملك المدعى فلو اقر به امره بتسليمه اليه ولو  
انكر برهن المدعى ولو اقر بما ذكرناه غير ذي اليد ذكر في **شني** ان قول  
لي او ما كان لي يمينه من الدعوى يسمع للتناقض وانما لا يسمع ذي اليد على  
ما مر لقيام اليد قال صاحب جامع الفضولين اقول ما قدمه في اقرار  
ذي اليد من ان الاقرار المجهول باطل والتناقض انما يمنع ان ياتي في اقرار  
المدعى ايضا فينبغي ان يتخذ احكاما والظاهر ان هذا الخلاف في اقرار المدعى  
قبل النزاع واما لوقاله مع وجود النزاع فينبغي ان يبطل دعواه وقا  
على عكس ذي اليد يعني ان اقرار ذي اليد مع وجود المنازع فيه  
خلاف ومع عدم المنازع لا يبطل دعواه وفاقا والفرق ذا اليد اذ اقر  
قبل النزاع يبطل اقراره اذ اليد ليل الملك فتبقى المالك ملكه عن نفسه  
من غير اثبات لغيره لا يجوز قلني نفى ذي اليد ملكه وفاقا ولو اقر ذي اليد  
عند النزاع وقيل انه اقرار المدعى دلالة بقربية النزاع وقيل انه لغو



نظروا الى انه ملكه بدليل اليد والملك لا يستفي بحمد الملك النفي والما غير ذي  
اليه فلو اقر قبل النزاع قبل لم ينظر الى جملة المقره ولا نزاع ليكون قربة  
لتعين المقر وقيل هو اقرب اليه لدى اليد بقربة اليد ولو اقر عند النزاع  
ينبغي ان ينفذ اقضاره وفاقا لانه نفي عن نفسه ملك غير ظاهر فصرف  
الى انه اقرب اليه لدى اليد وفاقا بقربة اليد والنزاع قال كهدا ما ورد  
على الماظر الفاتر في تحقيق المرام والحمد لله ملهم الصواب ومسهل الصعاب  
**ح** قال المدعي لادعوى ولا خصومة لي قبل زيد بطل دعواه الا في حادثة  
بعده ولو قال برتب من دعواك في هذه لا يبقى له حق فيه وكذا لو قال  
برتب او اخرجت من هذا القرن بطل دعواه ولو قال ابرأتك منه بقي الثمن  
ودعيه عندي ويبرأ من ضمانه **ص** قال المدعي لا بينة لي بشر برهن هل  
تقبل فيه روايتان **ق** يقبل لوفوق ولو قال المدعي عليه لادفع لي ثم اتى بدفع  
يقبل هو على هاتين الروايتين وتقبل لا يصح دفعه وفاقا اذ مضاه ليس في دعوى  
الدفع ومن قال لادعوى لي قبل فلان ثم ادعى لا يسمع كذا هنا والاول اصبوب  
اذ الدفع يحصل بالبينه على الدفع لا بدعوى الدفع فتقوله لادفع لي بمنزلة قوله  
لا بينة لي قال صاحب جامع المصنولين اقول الظاهر ان قوله لادفع لي يريد  
به ليس لي وجه الدفع فينبغي ان يسمع دعواه لو كان الدفع مما يخفى والافلا  
كما لو اقرانه فن فادعى الحرية **فقط** قال لادفع لي ثم جاء به فقد قبل برهن  
على خلاصه فيما لو قال لا بينة لي وحلف ثم برهن يقبل عند الامار لا عند محمد  
وكذا لو قال كل بينة التي بها نفى زور فاني لها ثم قال كل شهادة تشهد لي  
فلان وفلان نفى كذب ثم شهد افعلى هذا الخلاف **برازية** قال الشاهد  
لا شهادة لفلان عندي في امر ولا علم لي بها او ما تشهد لفلان على فلان  
فهو زور ثم شهد وقال قد كنت تقبل ولو قال المدعي ليس لي عند فلان شهادة  
ثم امر بها لا تقبل ولو قال الشاهد لا علم لي بالحادثة ثم شهد فيه لا تقبل  
وعن سانه تقبل وفي المحيط قال لا شهادة لي في هذه الحادثة ثم شهد فيه  
روايتان روى الحسن عن الامار انها تقبل وعن الامار انها لا تقبل وقال  
محمد تقبل **ع** ادعاه ملكا مطلقا ثم ادعاه في وقت اخر بسبب حادثة  
على ذلك الرجل عند القاضي يسمع وكذا لو ادعاه ملكا مطلقا ثم ادعاه  
في وقت اخر بسبب حادثة على ذلك الرجل عند القاضي يسمع وكذا لو  
ادعاه ملكا مطلقا ثم بالتناج **ح** ادعى ملكا بسبب ثم ادعاه مطلقا

وشهدا به لا يسمع في مائة الروايات ولا تقبل بينته قال وكان جدي شمس  
الامة يقول لا تقبل بينته لكن لا تقبل دعواه حتى لو قال اردت بهذا الملك  
المطلق الملك لمجدد السبب تسمع دعواه وتقبل بينته **فشر** ادعاه بسبب  
ثم ادعاه مطلقا تسمع دعواه وبينته ويحمل على المعتمد السابق والفتوى على  
انه لا يسمع للتناقض **د** ادعى ملكا مطلقا فقال المدعي عليه في دفعه  
انه كان ادعاه بسبب فقال المدعي نا ادعيه الان بذلك السبب وترك  
دعوى الملك المطلق يسمع دعواه ثانيا ويطلب الدفع **ط** اقر عند غير القاض  
انه ملكي بشر من فلان او بارث منه ثم ادعاه عند القاضي ملكا مطلقا  
لا يسمع دعواه لو ثبت انه قال ملكي بشر من فلان **ز** ولو لم يكن له بينة  
واراد تخليفه بانه ما اقررت قبل هذا انك شريته من فلان فينبغي ان يحلف  
وهذا كله اذا ادعى الشرا ولا ولم يذكر القبط ولو ادعى الشرا مع القبط ولا  
ثم ادعاه على ذلك الرجل عند القاضي ملكا مطلقا هل يسمع فينبغي ان يكون  
فيه اختلاف كما لو ادعى شرا مع قبط وشهد اهلك مطلقا اختلف فيه المتأخر  
وهذا لان دعوى الشرا مع القبط دوى مطلق الملك على قول **ص** فكانت  
ادعاه او لا مطلقا عندهم فيسمع دعواه ثانيا عندهم التناقض على  
قولهم هذا الوادعي الشرا من معلوم اما لو ادعاه من مجهول بان قال شريته  
من رجل لا امره او قال من رجل ثم ادعاه مطلقا يسمع كذا **ط** وفي **فو**  
ادعى شرا من ابنه ثم ارثا منه يسمع لا مكان توفيقه بان يقول شريته  
ومحرف عن اثباته فورثته ظاهرا ولو ادعاه بارث ثم بشر من المورث لا يسمع  
لامتناع التوفيق استناجرا ارا ثم برهن على المورث ملكي لان ابى شرا لا يلى  
في صغرى يسمع ولا ينفى هذا التناقض لهما فيه اذ الاب يشتغل لصغره  
ومنه لنفسه ولا علم به للصغير وهذا كما لو اختلفت ثم برهنت على الطلاق  
فلما فلما ان تسترد بدل الخلع ولو كانت مناقضة لاستقلال المزوج بطلاقها  
بلا اعلامها وكذا الزوج لو قاسم اخا امراته ميراثا واقر الاخ انه وارثها  
ثم برهن انه كان طلقها فلما يقبل فلاخ ان يرجع على الزوج بما اخذ وكذا  
زوجة قاسمت ورثة زوجها الميراث وقد اقرت بزوجيتها ثم برهنوا على  
فطلبتا في صحته يقبل وكذا امكاتب ادى بدله ثم برهن على تحرير مولاه  
قبل الكتابة كذا **ي** وفي **ض** شري ثوبا في ظرف فلما نشره قال هذا لي  
ولم اعرفه تقبل بينته **ط** ادعى عليه ما لا فقال ليس لك على شي قط وبرهن



المدعى وهو برهن على قضائه او ابراه يقبل عندنا الامكان التوفيق خلافا لروايت  
للتناقض **عده** ذلك هذه المسئلة على ان امكان التوفيق يكفى بشرط  
**ح** التوفيق في كل **ح** ولو زاد لا عرفك والباقي محال لا يقبل في ظاهر الروايات  
عن اصحابنا انه يقبل **فقط** دعوى كرده بواذ زيادة فلان ميت او وارث كفت  
كه نوكفته كه نيرة هم ويرينى ان لا يكون تناقضا كذا قيل لامكان التوفيق  
ان كانت بنت عم الميت امراه اخ الميت فالولد ولد عم الميت وابن اخ الميت قات  
صاحب جامع الفضولين اقول قد ثبت ان امكان التوفيق قبل يكتفى وقيل لا  
يكفى في بعض المواضع لاقى بعضها ويحتمل ان يكون ذلك بناء على القولين قال  
والاصوب عندي ان التناقض اذا كان ظاهرا السلب والاجاب والتوفيق  
والا ينعنى ان يكتفى بالامكان ويويل ما في **ح** انه لو اقرانه له فقلت قد رما  
بكنه الشرا منه ثم برهن على الشرا منه بلانا يخ قبل امكان التوفيق بان  
يشترى به بعد اقراره ولان البينة على الفقد اللهم يفيد الملك للحال ولذا  
لا يعتبر الزايد **فقط** ادعى الفا فقال خصمه ادبته في سوق سمرقند  
فجبر عن البينة ثم قال ادبته في قرية كذا وبرهن يقبل اذا التوفيق **مق**  
ادعى اذا ادبته بسمرقند ثم برهن على ادبيه بجار يري كانتا قضا الا اذا فوق  
**ج** ادعى اراييده فذلك فاجاب المدعى عليه انه ملكى ثم ادعى ان  
المدعى غلط في بعض حدوده لم تسمع لان جوابه اقرار انه يحد هذه الحدود  
هذا الواجب بانه ملكى واما الواجب بقوله ليس هذا ملكا ولم يرد عليه  
يمكنه الدفع بعد بخط المدعى عن ظم انه لقن المدعى عليه الدفع بخط  
في الحدوده يقول الحقير في صحة الفرق نظروني ان يتجدد حكم المسئلتين ويد  
على ذلك ما في **عده** ان المدعى عليه في دعوى العقار لو انكر مرة او مرتين ثم قال  
الارض التي بيدي ليست هذه الحدود لا يسمع منه هذا الدفع **فقط** ادعى نصف  
دار ثم ادعى كله قبل لا يسمع ولو على العكس يسمع والقواب في الوجهين  
جميعا **ج** من اقر بعين لقايه ثم الحاضر وصدقه الحاضر في اقراره له ياخذ  
الحاضر ولو حضر المقر له بالوديعه وصدقه المقر في الابداع اخذ العين حتى  
يرهن المدعى انه له ولو علم القاضي ان فلا ناعضبه من زيدا وادعه ذواليك  
اخذه من يده ودفعه الى زيد بخلاف ما لو علم ايداع فلان لافضبه من زيد  
ثم ان محمدا اعتبر علم القاضي في رواية الاصول وعنه انه رجع عن هذا وقال  
لا يقضى القاضي بعلمه كما مر في الفصل الاول يقول الحقير في المختار لو قال

انه يسمع

عقبت

عقبت من زيد لابل من عمر وهو لزيد وعليه قيمته لم يرد انتهى وفي الوجهين  
لو قال لك على الفا من ثمن غلام لابل ثمن جاريته لم يلزمه الا ان انتهى وفي الجمع  
لو قال له على الف درهم لابل الفا ان يسقط الالف المضروب عنه ويلزمه الالف ان  
عندنا وعند زيدا يلزمه ثلثة الاف انتهى وفي الصغرى لو قال اعطيتني او  
اسلفتنى لكن لم يدفع الى ووصل كلامه صدق ولو قال دفعت الى الفا او ائتمنتني  
الفا فلم اقبلها قال ابو يوسف لا يصدق وهو ضامن وقال محمد القول قوله  
ولا صما لو قال قضيت منك الفا واخذت منك الفا لكن لم تدعوا حتى  
تذهب به لا يصدق وهو ضامن **صه** برهن البايع او المشتري ان  
البايع حرره قبل بيعه يقبل اذا التناقض محتمل في العتق قال صاحب  
جامع الفضولين اقول لما يحتمل التناقض بناء على الحفا وذا يتحقق في المشتري  
لا البايع لانه يستبد بالعتق فالاولى ان يعمل هذا على مذهب س وم اذا ادعى  
ليس بشرط عذرها في عتق العبد يقبل بينة البايع حشبة انه لم تصح  
الدعوى للتناقض وفيه لو برهن المشتري انه حررا وحده ما يبعه لا يقبل  
فيحقق على المشتري وعند ابو يوسف يقبل **فقط** باع امة ثم ادعى تحريرها  
قبل البيع لا يسمع ولو برهن تقبل بينته ولو ادعى المشتري ان البايع حررها قبل  
البيع تسمع دعواه وبينته قال صاحب جامع الفضولين اقول هذا الزيد  
ما قلت انفا يقول الحقير نعم يبيد ما قاله لكنه محال لما سياتى بعد  
اسطر نقلا عن فتاوى الاما رقاقى خان ثم اقول الظاهر ان محتمل التناقض هنا  
نضمن ابطال حق نفس البايع دون غيره فلا بأس في قبوله كما لا يخفى قال  
وفيه سالت زوجها طلاقا بما لم ادعته انه كان طلقها تلكا لا يسمع ولا يقبل  
بينتها ولو قالت ما علمت الطلاق لا تصدق قال وفيه نظرا لانه مما يخفى فلا يمنع  
فيه التناقض وكذا لو اختلفت بما لم تدعته انه طلقها تلكا قبل الخلع يقبل  
وكذا المكاتب والعند **قاضي خان** باع عبدا ثم ادعى انه حررانه اعتقه  
ثم باعه تسمع دعواه ولو باع دارا او عقارا ثم ادعى انه باعها بعد ما وقفها  
اختلف المشايخ فيه والاصح انه لا يسمع دعواه ولو ادعى انه باعه وهو لغير  
لا يسمع ايضا **بط** لو ادعى احد الما قدس تحرير اعلى صاحبه لا يسمع لانه ليس  
بخصم فيه الا ان يدعى لنفسه حقا **ه** يقول الحقير هذا محال للكتب الثلاثة  
التي نقل عنها انفا كما لا يخفى **فقط** باع امة ثم ادعى انها كانت حرة فلان لا يسمع  
ولو باع فتا ثم ادعى انه كان حرا لا يسمع ولو باع امة ثم ادعى انه حررها قبل ان باعها



يسمع **مختصر المحط** اعتق عبد بن ثمان اقراره لفلان وصدقه فلان بصير رفيقا  
 اذا لم يحكم القاضي بعتقه ولو قضى بعتقه لا يصح اقراره **م** قال له ادفع الى  
 هذه الدار اسكنها او قال اعطى هذا الثوب البسه او هذا الفرس اركبه  
 فالى ان يدفع ثم ادعاه السائل لنفسه لسمع ولو قال اعزني هذا ثم ادعاه  
 لنفسه لا يسمع **ص** ساكن دارا فادعاه كان يدفع الاجر لزيد ثم قال الدار لي  
 قال لقول له ولا يكون اقرارا بانه لزيد فينبغي ان يصح لغيره لعدم التناقض  
 لانفسه للتناقض **قاضي حان** ذكرنا طاعنا ان هذا يعني عدم كونه  
 اقرارا ورواية بن سماعه عن محمد وفي رواية هشام عنه يكون اقرارا **د**  
 ادعى نكاحها فانكرت ولم تكن تقر لغيره ثم اقرت لهذا المدعى ادعت انه نكحها  
 فانكرت اقرارا وكذا الوادعي فانكرت ثم اقرت ادعى على خنته مهورا فقال صلحت  
 معي على دينار ولم يرهن فادعى الختن ان بنتك ابرأتني عنه وصلحتني منه  
 في حياتها على دينار لا يقبل بينته لانه اقر بوجوده على نفسه ولو قال صلحتني  
 عن الدعوى لم يكن اقرارا فيسمع قال صاحب جامع الفصولين اقول ينبغي  
 ان يسمع بينته الا بامكان التوفيق بان يقول ابرأتني في حياتها ولكن  
 لما ادعيت ثانيا صلحتك عن دعواك ادعى براءة المهر فالت عقد من مرتين  
 فلو برهنت على الفقد الثاني بهر كذا يقبل وتثبت البراءة عن مهر واحد **ح**  
 ادعت مهورا فقال الزوج مرة او فيتها وقال مرة ادبت الى ابها لم يكن متنا  
 اذا الادا الى الاب وهو يقبض للبنت كذا **الهياف** ادعى دينا فاقر ثم قال  
 ارفيته لو كان كلا القولين في مجلس واحد لا يقبل للتناقض ولو تفرد عن  
 هذا المجلس ثم قال ارفيته وبرهن على الاين بعد ما اقر تقبل لعدم التناقض  
 ولو ادعى الاين قبل اقراره لا يقبل برهن على مال برهن خصمه على اينا بخصمه  
 لا يبطل دعواه فيما سواه لانهم شهدوا بما عاينوا ولم يعرفوا ايا شي من الدين  
 وصار كالموادعي الفا وهذا بخلافه فقال المدعي كان لي عليه الفا وفي  
 جنسها بية تقبل بينته وتكذيب المدعي شهوده يرتفع بتوفيق المدعي **و** ادعى  
 كالا شرا من ابيه فقال خصمه لم يكن لايبك فيه حق ثم ادعى الشرا من اب المدعي  
 او ان اياه اقر به لسمع لانه لم يكن لايبه بعد ما شراه منه ولو قال لم يكن لايبك  
 فقط ولم يكن لايبك فيه حق فقط لا يسمع بعد دعوى الشرا للتناقض ويسمع دعوى  
 اقرار الاب لعدم التناقض كما لا يخفى **ح** برهن على ثلثا بية رهن وحكم له بها  
 ثم اقر المدعي ان عليه مائة درهم لهذا المدعي عليه قال الصغار سقط عنه

كبريت المدعي شهوده  
 يرتفع بتوفيق المدعي

المائتين وقال غير من المشايخ لم يستقطا **وص** ادعى ضيقة الما ملكه باصلها  
 وقضى له ثم اقر ان اصلها وقف والبا ملكه بطل الحكم والدعوى قال **صط**  
 ينبغي ان يسأله القاضي انها وقف من جهتك وقفها بعد ما حكم لك او وقف  
 من جهة غيرك لو قال من جهتي لا يبطل الحكم ولو قال من جهة غيري يبطل ادعى  
 انها ملكي ورثته من ابي ثم ادعى ان ابي وقف على لا يسمع للتناقض وكذا لو  
 ادعى الوقف والاثم ادعى ارثه لا يقبل الا اذا وفق وقال وقفه ابي لكن لم يلزم  
 عند ابي حبيفة فأت ابي فح يقبل كذا **فتش** وفيه ادعاه لنفسه ثم ادعى  
 انها وقف لا يسمع والصحيح انه لو ادعى الوقفية بسبب التولية لسمع لا مكان  
 التوفيق اذ في الثاني يضاف اليه باعتبار التصرف والحضومة كوكيل لنفسه  
 او لغيره **فقط** باعها فادعى انه وقفها من قبل لا يحلف خصمه اذ التحليف  
 بصحة الدعوى وهي لم تصح للتناقض ولو برهن قبل بره للتناقض  
 وقيل يقبل اذ التناقض يمنع الدعوى والدعوى ليست بشرط البينة على  
 الوقف اذ الوقف حق الله تعالى وهو التصديق باللفة فلا يجب فيه الدعوى  
 كما في بنية الطلاق وحق الامة الا انه لو كان الموقف عليه مخصوصا  
 ولم يدع لا يعطى من اللفة شيئا ويصرف جميع الغلة الى الفقرا اذ البينة قبلت  
 بحق المقر فلا يظهر حكمها الا في حقهم وقيل ينبغي ان يفضل الجواب لو كان وقفا  
 على قوم باعها منهم لا تقبل البينة بلا دعوى وقا ولو على مسجد او قضا يقبل  
 عند ما لا عند الامام وذكر ش هذا التفصيل وقال هكذا قال الامام  
 الفضلي وهو المختار **ر** برهن انه وقفه قبل البيع يقبل ويبطل البيع وليس  
 المشتري جالس المبيع لثمة ولو لا بينة له فالقول للمشتري ولو برهن المشتري  
 انه كان وقفا على كذا لا يقبل **قاضي حان** باع دارا ادعاه ان ادعى انه باعها  
 بعد ما وقفها اختلف فيه المشايخ والاصح انه لا يسمع دعواه يقول الحقير هذا  
 مخالف لما مرنا من الكتب الثلاثة كما لا يخفى والله اعلم **اشباه** يقبل عذر الوارث  
 والوصي والمتولي بالتناقص للجمل والمراة اذا قبلت الخلع ثم ادعت الطلاق في  
 الثلاثة قبله يسمع ولو برهنت استردت البذل للجمل في محله والوقيق لو  
 ادعى الكتابة وادعى البذل ثم ادعى لا غناق قبله يسمع ويسترد بدل الكتابة  
 اذا برهن والاب والوصي اذا باع ثم ادعى انه وقف يقبل فاحش وقال لم اعلم  
 يقبل ولا يصح التناقص في المرية وفي النسب وفي الطلاق **يجمع** التناقص  
 لا يمنع صحة الدعوى والشهادة لاني حرة الاصل والحق العتق **و** والله اعلم



## التناقض في النسب

وفيه التناقض في الادرث ايضا **فشر** من اثبت نبوة العهد ذكر الاسامى الى اليد  
فبرهن الخصم انه اقراؤه ابن فلان بن فلان الاخر يندفع المدعى لو برهن انه ادعى  
على اخر انه ابن عمه وذكر اسم بيده اوجده وحكم بنسبه من ذلك الرجل ولو برهن ان  
ابا الميت فلان فبرهن ما اثبت المدعى لا تثبت في الشهادة على النفي ولانه ليس بحصم في  
اثبات ذكر الحد فلا يقبل على كل من الاثبات والنفي قال صاحب جامع الفصولين  
اقول ينبغي ان يكون فيه تفصيل على ما ياتي بعد اسطر في **حرف** في مسئلة  
ابن العم ثم ولو ثبت انها تقبل في الدفع لاني اثبات النسب فله وجه يوجب ما ذكر  
في **فشر** انه لو برهن انه ابن عم فلان الاخر يقبل في حق الدفع لاني النسب كعاقلة  
برهنوا ان القاتل فلان لا وليا يقبل في دفع الدية عنهم لاني خوث ثبوت القتل  
من فلان **حرف** برهن انه ابن عم الميت وفكر نسبه وبرهن خصمه ان جد  
الميت فلان غير ما بينه المدعى لولم يقض بالاول لا يقضي بشي للتناقض ولو قضى  
بالاول لا يقضي بالثاني لمسيطة تطلق امراته يوم النحر بكوفة في هذه السنة  
وتحريه فنه بمكة يوم النحر في هذه السنة ولو برهن انه ابن عمه لا يبرهه فبرهن  
الدافع انه ابن عمه لانه فقط قيل الحكم بالاول يندفع وكذا لو برهن ان الميت  
اقراؤه ابن عمي لانه **من** ادعاء ارتاعن جده الى امه فقال انا محمد واسمي  
حرة وابوزيد بن بكر بن سعد فبرهن الدافع انه زعم قبل هذا انه ابن عائشة  
ثبت على بن حمزة قيل فتدفع لمن ادعى عينا ارثا من ابيه ثم في امه واختاره  
**سعد بن سيبه** وقيل لا يندفع وبه اتفق **مرطبه** وقال **صند** هذا الصواب  
عندنا وعلى العمادى ان بيئته لو قبلت اما ان تقبل على اثبات اسم جد المدعى  
وانه ليس بحصم فيه او لنفي ما ادعاه من الارث ومن لا تقبل على النفي **شبي**  
فصار كما لو ادعى انه اقراؤه الف درهم في يوم كذا في مكان كذا فبرهن خصمه  
انه كان في ذلك اليوم في مكان اخر فكافاه لا يقبل فكذلك هنا **قال**  
صاحب جامع الفصولين اقول قد مر قبل هذا في مسئلة النسب من **فشر**  
وجه دفع الاشكال لان الدافع ادعى ان زعم المدعى كان كذا ولم يدع ان اسم  
جد كذا وسبها فرق ذلك سلم فتدري ايضا حوارا مثله قبيله في **حرف**  
حيث قال فبرهن ان جد الميت فلان غير ما بينه الزعم اقال والاصوب عندي  
ان البيئته تقبل في الدفع لاني اثبات النسب على الغايب كاقامة الف والفرقة

لاى

بيئته على القتل والطلاق على وكيل القتل **فشر** ادعى على محمد بن علي بن عبد الله ثم  
ظهر ان اسم جد عبد الله لا يتطابق مع المدعى لو كان يكون للمجد اسمان  
قال صاحب جامع الفصولين اقول فعلى هذا اما من عفا او صحتة من **جف**  
حيث قال برهن على انه ابن عم الميت او يبين ان لا يتطابق مع المدعى مطلقا والحاصل  
ينبغي ان يقدر احكاما فظهر ان فيه اختلافا قال قال وهذا اذا ادعى على غايب  
بالاسم والنسب ولو ادعى على حاضر فالغلط في اسمه لا يمنع صحة الدعوى قال  
صاحب جامع الفصولين اقول هذا يشير الى ان الغلط في اسم الغايب يمنع  
لان مثل هذا التقدير يقتضى ان يكون حكم الغايب مطلقا للحكم بالحاضر والا  
فلا يبقى له وجه ودل ان فيه اختلافا والله اعلم بقول الحقير قوله يشير محل  
انظر اذ الظاهر ان مراد ذلك القائل بيان اولوية الحكم في الصورة الثالثة  
لا اثبات تقاير الحكم في الصورتين كما قويم والله اعلم **فت** ادعى ارثا وقال  
لا وارث له غيري ثم ادعى ان معي وارث اخر يسمع دعوى الارث اذ التناقض  
على نفسه لا يمنع صحة الدعوى لانه ادعى كل المال لنفسه ثم ادعى بعضه  
فقد ادعى نقض من الاولى يسمع **فشر** ادعى ارثا وقال لا وارث له غيري  
فادعى خصمه ان ذلك اخطا وقد قلت لا وارث له غيري قال **مر** ان المدعى  
لو اقر به يندفع قال صاحب جامع الفصولين اقول على ما مر قبيله في **فت**  
من حوار التناقض على نفسه ينبغي ان لا يندفع هنا ايضا **بس** اما الواراد للمدعى  
عليه اثباته عليه لا يسمع في كتاب الحيثيات انه يسمع كذا والمذكور في كتاب  
الحيثيات ان البيئته يجوز ان تقبل على شي في حق ابطال حجة الخصم لاني حق  
ثبوت ذلك الشيء كما قلته فبرهنوا على ورثة القتل ان قاتله فلان **فشر**  
ادعى اذ الارثا من ابيهما انه مات ولا وارث له غيرهما ثم ظهر له وارث اخر  
مع دعواهما في حصتهما اذ لا حق لهما في الزيادة **ح** ادعى اربعة بنون وادعى  
ارثا من ابيهم وبرهنوا ثم ظهر ان احدهم بن ابن الميت لا يندفع فصار  
على ذلك بطل بيئتهم ودعواهم ثم البنون الثلاثة لو برهنوا ثانيا على الحف  
ورثوا الدار على ابيهم ولا وارث له غير هؤلاء الثلاثة تقبل دعواهم وبيئتهم  
**فقط** قال انا وارث فلان لا يسمع ما لم يبين حجة ارثه ولو قال انا لست  
بوارث له ثم ادعى ارثه وبين البيئته يصح اذ التناقض في النسب لا يمنع صحة  
دعواه ولو قال ليس هذا الولد مني ثم قال هو مني يصح اذ التناقض في مثله  
لا يمنع ولو قال هذا الولد مني ثم قال ليس بولدى لا يسمع لان النسب لا يستغنى



بنفسه وهذا اذا صدق الابن اما بغير تصديق فلا يثبت النسب لانه اقرار  
 على الغير بانه جزوه لكن اذا لم تصدق الابن ثم صدقت ثبت البنوة لان  
 اقرار الاب لم يبطل لعدم تصديق الاب ولو انكر الاب اقراره فبرهن الابن  
 انه اقر ان ابنه يقبل والاقرار بانه ابنه يقبل لانه اقرار على نفسه بانه جزوه  
 اما الاقرار بانه اخوه فلا يقبل لانه اقرار على الغير ولو ادعى ان ابن فلان  
 وصدقته فلان وثبت نفسه ثم ادعى الى ابن فلان اخر لا يسمع لانه يتضمن  
 ابطال حق المقر له الاول وكذا لو قال ابن فلان ثم ادعى الى ابن فلان اخر  
 لا يسمع لانه يتضمن ابطال حق المقر له الاول وكذا لو قال ابن فلان ولم يصدق  
 فلان ثم ادعى الى ابن فلان اخر لم يسمع اقراره الثاني اذا ثبت الاول حق التصديق  
 فلو صححنا اقراره الثاني يقضى الى ابطال حق التصديق للاخوه وان لم يجز وصار  
 لمن ادعى انه مولى فلان ولم يصدقته فلان ثم ادعى انه مولى فلان اخر فانه لم  
 يجز لما مر من ابطال الحق كذا هذا قال صاحب جامع الفصولين اقول  
 ذكر في **هد** وغيره انه لو قال هو ابن فلان ثم قال هو ابني لم يكن ابنه ابدا  
 وان محمدا المقر له اذ النسب المقر به لا يحتمل النقص وهذا عند الامام وقال  
 هو ابن المقر لمحمد المقر له لان الاقرار بالنسب يحتمل النقص لا يرى ان الاكراه  
 لا يبطل ما يحتمل النقص مع انه يبطل الاقرار بما لا يحتمل النقص فعرف ان الاقرار  
 به يحتمل النقص فيزد برده قال فاقول فليهد الوفاك ان ابن فلان وكذبه  
 فلان ثم ادعى الى ابن فلان اخر ينبغي ان يكون على خلاف مره والله اعلم

## مسائل الدفع وعلمه

اي ما يكون دفعا من المدعي عليه لدعوى المدعي وما لا يكون وما يكون دفعا  
 من المدعي لدفع المدعي عليه وما لا يكون **عيب** برهن انه له ففاك ذواليد  
 اودعني فلان او اجرتني او رهنته **كنز** او لها ربه **عيب** او غصبته منه  
 او اخذت هذه الارض من زراعة من فلان او هذا الكرم معاولة منه اي  
 مساقاة لا تندفع الخصومة ما لم يبرهن **دور** عزو لو قال ذواليد اودعني  
 فلان الغايب او برهن على ذلك او برهن ان المدعي اقرانه فلان ان تدفع  
 عنه الخصومة المدعي ان قال شهوده نعرفه باسمه ونسبه او نعرفه بوجهه  
 فقط لانه اثبت انه وصل اليه من جهة فلان وان يدعي ليست يد خصومة وقال  
 ابن شبرمة لا يخرج من الخصومة ولو برهن لانه خصم بيده وقال ابن ابي ليلى

يخرج منها بمجرد قوله بلا بينة اذ لا تنه فيما يقر به على نفسه وقال ابو يوسف  
 ان كان ذواليد رجلا صالحا تندفع عنه الخصومة لو برهن ولو معروفنا  
 بالجبل لا تندفع رجع اليه حين ابتلى بالقضا وعرف احوال الناس فقال المختار  
 من الناس قد ياخذ مال النسيان غصبا ثم يدفعه سرا الى مريد سفر ويودعه  
 عند شهود حتى اذا جا المالك واراد اثبات ملكه فيه برهن ذواليد ان  
 فلانا اودعه فيبطل حقه وقال محمد لا تندفع اذا قال الشهود نعرفه بوجهه  
 لا باسمه ونسبه وقال الامام تندفع **خلاصة** قال محمد لا تندفع وقال  
 تندفع **زيلي** وتسمى هذه المسئلة مخبئة كتاب الدعوى لان فيها خمس  
 صور من دعوى الوديعه ونحوها او فيها اختلافات خمسة من الامة وقد  
 بيناه بحمد الله وعونه **عيب** ثم ان شهود ذواليد لو قالوا نعرف المودع  
 باسمه ونسبه لا بوجهه اختلف فيه المشايخ قيل تندفع به الخصومة وقيل  
 لا ولو قال ذواليد اودعني رجلا لا اعرفه وقال شهوده اودعه فلان  
 نعرفه بوجهه ونسبه واسمه ذكر الحنفية انه لا تندفع الخصومة وكذا لو  
 قال اودعني لرجل معروف وقال شهوده اودعه رجل لا نعرفه وكذا لو قال  
 اودعه رجل نعرفه بوجهه واسمه ونسبه ولكن لا نشهد به **خلاصة** ولو  
 اقر المدعي انه دفع اليه رجل اندفعت الخصومة ولو شهدوا انه لفلان  
 ولم يشهدوا بالايديع لا يقبل **قاضي خان** ولو شهدوا على اقرار المدعي ان  
 رجلا دفع الى ذواليد جازت شهادتهم وتندفع الخصومة ادعى دارا انها له  
 اشتراها من ذواليد بكذا او نقدا الثمن وقبضها فبرهن ذواليد انها  
 لفلان الغايب اودعنيها يقبل بينة المدعي عليه وتندفع عنه الخصومة  
**حرف** برهن على دار في يد رجل انها له اشتراها من ذواليد وقبضها ونقد  
 الثمن وبرهن ذواليد ان فلانا اودعها اياه فلا خصومة بينهما **عيب**  
 ولو شهدوا ان فلانا دفعه اليه ولم يقولوا انه ملكه او قالوا لا ندري لمن  
 هو تندفع الخصومة وكذا لو شهدوا باقرار المدعي انه لفلان ولم يبرهوا  
 عليه وذواليد يقول اودعني فلان لم يذكره محمد ويجب ان تدفع به الخصومة  
**مثنى** شهدا باقرار المدعي انه لفلان الا ان ذواليد لم يقبل اودعني  
 فلان لم يذكره ويجب ان تدفع له الخصومة **ح** ادعى انه له وفي يد ذواليد  
 عصب فبرهن ذواليد على الوديعه قيل تندفع وقيل لا وهو الصحيح **ح**  
 قال ذواليد انه للمدعي الا انه اودعني فلانا تندفع الخصومة لو برهن والا فلا



فمن لا تندفع المضمومة اذا صدقته قال صاحب جامع الفصولين فعلى اطلاقه  
 يقتضي ان لا تندفع ولو برهن على الابداع وفيه نظر **عنت** من اقربعين لغايب  
 ثم الحاضر وصدقته الحاضر في اقراره له ما خذه الحاضر فلو حضر المقر له بالوديعه  
 وصدقته المقر في الابداع اخذ المدين حتى يبرهن المدعي ان له ولو علم القاضي  
 ان فلا ناعضبه من زيد وادعه ذاليد اخذ ودفعه الى زيد بخلاف ما لو  
 علم ابداع فلان لاعضبه من زيد يقول الحقير قد مر في اوائل الفصل الاول  
 مسئلة قضا القاضي بعلمه فليست هناك **فمن** ادعى ذواليد وديعه  
 ولم يمكنه اثباتها حتى حكم للمدعي ونفذ حكمه ثم لو برهن على الابداع لا يقبل  
 فتقدم الغايب فهو على محبته يقول الحقير منه اشكال لما سياتي في اواخر  
 هذا الفصل نقلا عن **د** انه كما يصح الدفع قبل الحكم يصح بعده ايضا  
 ولعله بناء على ان الدفع بعد الحكم لا يسمع وهو خلاف القول المختار  
 كما سياتي ايضا هناك والله اعلم **فمن** ولو لم يبرهن ذواليد على الابداع  
 حتى صار خصما فبرهن المدعي ثم قبل الحكم برهن ذواليد على الابداع  
 يقبل لانه ظهرا انه ليس بخصم قبل ان يقبض الحكم **د** ادعى ذواليد  
 وديعه من زيد فقال المدعي كان زيد وادعه عندك ثم ملكه منك  
 جلف ذواليد بالله ما ملكه منك فلو جلف فليس بخصم والا فخصم ولو  
 برهن المدعي ان زيدا ملكه من ذى اليد يبيع او غيره يصير ذواليد  
 خصما ولو ادعى ذواليد وديعه ولم يبرهن وطلب المدعي عينه ان زيد ا  
 او دعه جلف على التثبت لا على العلم ولو على فعل الغير لان تمامه بفعله  
 وهو قبوله ولو طلب ذواليد عين المدعي جلف على العلم لانه عين على فعل  
 الغير ولا يعلق به شئ قال صاحب جامع الفصولين اقول الظاهر  
 انه لا وجه لتخليف ذى اليد على الابداع فان غابته ان يصير خصما  
 بنكوله وذلك حاصل مثل تخليفه لانه لما لم يبرهن على الابداع صار خصما  
 خلفا لا الا اذا حمل المذكور على ان المدعي يدعى تلقي الملك من المودع فان  
 فيه الخلف كما سيجي بعد عشر اشطر نقلا عن **ج** ويؤيد ما ذكر في **فمن**  
 اذا طلب المدعي عين ذى اليد انه وديعه ليس له ذلك لانه جعل نفسه  
 مدعيها في انه وديعه ولا عين على المدعي ولو جلف لا تندفع عنه المضمومة  
 ولو اراد ذواليد تخليف المدعي على علم الابداع فله ذلك اذا المدعي منكر  
 للابداع فيجلف لانه لو اقر بطل دعواه فاذا انكر جلف **د** قال ذواليد انه

ليس بملك للمدعي ثم ادعى انه وديعه لسمع ولو قال انه في يدي ولم يرد عليه  
 فبرهن المدعي على انه له ثم برهن ذواليد على الابداع لا يسمع ولو قال اولاهو  
 في يدي لا انه وديعه يسمع **فمن** ادعى شرايه من زيد وقال ذواليد اودعني  
 زيد ذلك او عضبته او سرقته منه تندفع المضمومة بلا بينة لاتفاقهما  
 انه للغير فلو قال مدعى الشراي شريته من المودع وامر بقبضه منك  
 لا تندفع المضمومة برهن ذواليد على نحو الرهن فبرهن المدعي على انه  
 قال في غير مجلس لقضا انه ملكي يصير خصما لانه سبق منه ما يمنع  
 صحة دعوى الرهن **ج** ادعى شرا من يدعى ذواليد الابداع منه تندفع  
 عنه المضمومة بلا بينة لو جلف ذواليد على الابداع فلو نكل صار خصما  
 ولو قال حين التخليف ما اودعني ولكن عضبته مني وجلف على ذلك  
 لا يعتبر عينه للتناقض **د** برهن انه ثوبى عضبته مني زيد وقال ذواليد  
 اودعني زيد ذلك تندفع عنه المضمومة بلا بينة لاتفاقهما ان اليد لزيد  
 وهذا بخلاف ما لو قال انه ثوبى سرقته مني زيد وقال ذواليد اودعني  
 زيد ذلك لا تندفع المضمومة استحسننا يقول الحقير لم ارجح الاستحسان  
 هو ان الغصب ازالة اليد المحقة باثبات اليد المبطلة كما ذكر في الفقه  
 فاليد للغاصب في مسئلة الغصب بخلاف مسئلة السرقة اذ اليد فيها  
 لدى اليد اذ لا يد للشارق شرعا ثم ان عبارة لا يد للشارق نكتة لا يخفى  
 حسنها على ذوي النهي **جمع** قال المدعي هذا الذي سرق مني وقال ذواليد  
 اودعني فلان وبرهن على الوديعه قال محمد يندفع وهو القياس لانه لم ينكر  
 اسم السارق فلم يكن مدعيا للسرقة على ذى اليد فصار كما لو قال غضب  
 مني على صبيغته المجهول قال ح وس لا تندفع المضمومة وهو الاستحسان  
 اذ الظاهر ان الفاعل هو ذواليد وانما ستره دراء للمدعي فصار كما لو  
 صرح به بخلاف قوله غضب مني اذ لا حد في الغصب حتى يكون تركه ذكر  
 الفاعل دراء للمدعي فاقترقا **د** ادعى شرايه من زيد وادعى ذواليد شرايه  
 من زيد ايضا فهو خصم اذ يزعم ان يده يد ملك اقرانه خصم وكذا لو  
 قال وهبني او تصدق به علي او ورثته منه **شئ** ادعى المدعي انه كان  
 بيد فلان ولا ادري دفعه الى هذا امر لا وقال ذواليد دفعه الى فلان  
 فلا خصومة بينهما وكذا لو اقر المدعي ان رجلا دفعه الى المدعي لا يعرف  
 الدافع فلا خصومة **صع** ادعى دارا فبرهن المدعي عليه انه كان

كتب



ملكاً في بئنه من فلان منذ شهر وسئلته اليه ثم اودعني به وغاب فلو صدق  
 المدعي او علم القاضى تندفع المضمومة والا فلا تندفع ولم تقبل بيئته وحكم  
 عليه وعلم القاضى فوق تصديق المدعي **د** اوصى له بيمين فادعاه فبرهن  
 ذواليد ودعيه الموصى او قال عضبته منه فلا خصومة حتى يحضر وارثه  
 او وصيه لانفاقهما انه وصل اليه من الميت ولو ادعاه الوارث فقال  
 ذواليد اودعني مورثك لا تندفع والفرق في **د** قال صاحب  
 جامع الفصولين اقول الظاهر ان قوله برهن ذواليد وقع اتفاقاً لا  
 قصد اقل من مجرد قول ذواليد انه ودعيه الموصى ينبغي ان يكفي في دفعه  
 فلا حاجة الى بيعة **د** ولو قال اودعني فلان غير الموصى فهو خصم الا ان  
 يبرهن على ما قال لانه انتصب خصماً بظاهر اليد فبمجرد دعواه الودعية  
 لا تخرج عن المضمومة **د** قال المدعي عليه الدار نصفه لي ونصفه ودعيه  
 بيدي من حصة فلان الغائب قتل يتطل دعوى المدعي في كل الدار وقيل  
 لا يتطل في نصفها واليه في **ح** وفي **ح** ولو لم يبرهن على الودعية حتى يبرهن  
 المدعي على كله ثم برهن ذواليد على ان نصفه ودعيه بطلت بيعة المدعي في  
 نصفه وهل يتطل في النصف الاخر قالوا لا يتطل قال وفيه نظر واسار  
 في الجامع انه لا يتطل في الكل اودعه نصف دار لم يقسم او نصف فن ثم  
 باع منه النصف الاخر وسله اليه فبرهن رجل ان نصفه له فبرهن  
 ذواليد على الشرا والودعية تندفع المضمومة حتى يحضر بائعها اذ المدعي لو  
 اشترى نصفه يظهر ان بائعها كان شريكاً للمدعي فانصرف بيعه الى نصيبه  
 والمشتري ليس بحصص في نصفه الاخر لانه مودع فيه **فم** لو وقع الدعوى في  
 عين وهلك فبرهن المدعي عليه انها كانت ودعية او رهنا او مضاربة  
 او شركة لا تقبل بيئته اذ الدعوى تقع في الدين ومحل الدفعة بخلاف العين

**نوع منها في الدفع**

دعوى الاقرار **فم** ادعى اذ انه ملكي فبرهن ذواليد ان المدعي اقران  
 المحدود ملكي لكن شهود ذواليد لم يحذروه تقبل شهادتهم على الدفع اذ لم  
 يشهدوا بالملك بل بالاقرار وبه يحصل الدفع كمشترى برهن ان الشريك الشفع  
 قال له بعه مني وهو تسليم للشفعة الا انهم لم يشهدوا بالحدود بل  
 بالاقرار فقط تقبل هذه الشهادة **فقط** ادعى دارا فبرهن ذواليد

ان المدعي اقر قبل دعواه انه ليس لي اوقال انه ما كان لي يتطل به بيعة المدعي  
 وكذا الوادي ارثا فبرهن ان مورثه اقر بذلك يتطل دعوى المدعي **ح** ذويد  
 برهن ان المدعي قد كان اقر قبل هذا ان لا حق لي في هذه الدار لا يندفع به  
 المدعي لان قول الانسان لا حق لي فيه او ليس هذا الي ولم يكن هناك احد يدعي  
 لا ينعى من الدعوى بعد قال صاحب جامع الفصولين وعلى هذا يستوى  
 المدعي وذواليد في انه لا يصح نفى الملك عند عدم النازع **د** ادعى داراً فقال  
 المدعي عليه في دفعه انك اقررت قبل هذا انك بئنه مني واراد تخفيف  
 المدعي فله ذلك ولو برهن يتقبل وتندفع دعوى المدعي وفيه اراد رده بعيب  
 فبرهن البائع ان المشتري اقرانه باعه من زيد سقط الدرسوا كان زيد  
 حاضراً او غائبا ولو برهن ان المشتري باعه من زيد وهو غائب لا يسمع  
 والمشتري رده بعيب وقد قيل يجب ان يسمع في الثاني ايضا قياساً على ما لو  
 ادعاه فبرهن ذواليد انه باعه من زيد تقبل بيئته ولو برهن المشتري  
 باعه من زيد وهو حاضر لكنهما حجدا البيع لا يرد المشتري الاول **ح** لا يجوز  
 بمنزلة الاقالة لان حجود ما عدا النكاح صنع له فلا يرد بعيب يقول الحقيير  
 القيس عليه هو المسئلة الاولى وهي قوله ادعاه فبرهن ذواليد او بجامع  
 قبول بيعة البيع على الغائب **فقط** ادعاه مطلقاً فقال ذواليد ان المدعي  
 اقران ذواليد شرا من فلان وانه اقرارا بانه لا ملك له فيه هل يندفع في  
**ح** مسئلة تدل على انه لا تندفع وهي ادعاه فقال ذواليد اودعني فلان وقال  
 المدعي ما اودعه فلان ولكنه وهبه او باعه منك يخلف ذواليد انه لم يهبه  
 ولم يبعه منك بعد ايداعه فان نكل فهو خصم للمدعي وهذا دل على ان المدعي  
 لو اقران المدعي عليه شري للمدعي به من فلان لم يكن اقرارا بانه لا ملك له فيه  
**ط** اقر عند غير القاضى انه ملكي بشر من فلان او بارت منه ثم ادعاه عند  
 القاضى ملكاً مطلقاً لا يسمع دعواه لو ثبت انه قال انه ملكي بشر من فلان  
**فش** ادعى ارثاً له ولاخيه فقال المدعي عليه انك اقررت ان اخي باعه  
 منك وسلم وهذا اقرار بانه ملك الاخ فلا يصح منك دعوى الارث قتل  
 لا يندفع لانه لم يقر ان اخي باع بيما حاجزاً لكن اقر بالبيع فقط ومن اقر  
 ان فلان باعه ثم ادعى انه ملكه يسمع الا اذا اقرانه باع بيما صحيحاً حاجزاً  
 في لا يسمع دعواه بعد وقيل لو باع والد ابيده وقت البيع اوقال باع وسلم  
 فهذا يكفي لانه ما يدل على الملك وفيه لو برهن ذواليد على اقرار الوصي بانه باعه

البائع ان



بوصاية قالوا لا يقبل الا ان يشهدوا انه وصى من جهة المورث او القاضي اذ  
 الوصاية لا تثبت باقراره **ي** ادعى انه له شراء من زيد بن ابراهيم كذا فبرهن ذوا  
 اليد ان زيدا اذ لك اقر قبلا فربك ان هذا العين ملكه اخيه وصدة اخوه  
 وانا شريته من الاخ ولم يبين تاريخ يجوز ويكفيه قوله قبل شرايك **ط** برهن  
 انه تزوجها في غرة شهر كذا فبرهنت انه اقر بعد هذا التاريخ بثلاثة اشهر  
 انها حرام عليه وليست بامرأته فهذا دفع صحيح حتى يحلف انه لم يرد به الطلاق  
 فلو نكل تدفع **خ** ادعى انه قتله فقال المدعي عليه انا قتل فلان الفا بيلو برهن  
 سند دفع عنه المدعي وان لم يبرهن قبلت عليه بينة المدعي فان حضر الغائب  
 فلا يسئل له على القتل حتى يبرهن **ق** برهن المدعي عليه ان الشاهد اقر انه  
 ملكي ينفذ والشاهد لو انكر الاقرار لا يحلف **فس** برهن المشتق انه نتج  
 عنه فبرهن خصمه انك اقررت انك اشتريته من فلان بدينه المشتق  
 لانه ثبت تناقصه اشتق فاداد المشتري ثمنه من بايعه فبرهن بحضرة  
 المشتق انه اقر قبلا دعواه انه لفلان اخر وانه اقر انه كافي ورثته  
 منه تقبل ويصير منتاقضا في دعوى الملك لنفسه فظهر بطلان الحكم له  
 استحق بملك مطلق وطلب ثمنه فبرهن البايع انه نتج عنه بايعي يقبل  
 لو كان بحضرة المشتق ولو غاب بايع البايع لا ينتصب خصما من ابيد فان  
 صاحب جامع الفصولين ينبغي ان يشترط حضرة المشتق ايضا كما تقدم  
 بقول الحنفية في اشتراط ما ذكر خلاف كما مر في اوائل فصل فيمن يشترط حضرته  
 نقلا عن **د** قال قال ولو برهن المشتق بعد على التناج لا تقبل اذ البستان  
 اذا وجدنا على التناج يقبل بينة ذي اليد فظهر هنا ان ذا اليد هو البايع الاول  
 فبينته اولى قال صاحب جامع الفصولين اقول لو اشتق بنتاج فطلب ثمنه  
 فبرهن بايعه انه نتج عندي او عنده بايعي ينبغي ان يسمع بينته ويطلب الحكم  
 بالاستحقاق بالتناج لما مر انه ظهر ان ذا اليد هو البايع الاول فبينته  
 اولى وقد مر في فصل الخارج وذي اليد **د** انكر دينا فاعطاه بحكم البينة  
 او صالحه ثم برهن ان المدعي اقر قبلا الصلح او الحكم انه لم يكن على المدعي عليه  
 شي بطل الصلح والحكم ولو لم يحكم حتى برهن سقط المال ولا يقضي بشي **فقط**  
 صالح عن انكار دعوى ثوب ثم برهن ان المدعي اقر قبلا الصلح انه ليس في لاسمع  
 ونقد الحكم والصلح لا تنفذ اجمينية ولو برهن انه اقر بعد الصلح انه ليس في بطل  
 الصلح اذ المدعي باقراره هذا اعم انه اخذ بدل الصلح بغير حق بخلاف اقراره

مره الاقرار  
 به الصلح اقبل

قبل الصلح لو اذ ان يملكه بعد اقراره قبل الصلح قال صاحب جامع الفصولين  
 اقول وعلى هذا ينبغي ان لا يقبل الصلح والحكم في مامري **د** مسئلة الدين اذ  
 اقر قبلها وايضا ينبغي ان تقبل بينة اقرار المدعي وقبل الصلح فيبطل الصلح وان جار  
 ان يملك الثوب بعد اقراره قبل الصلح لما سياتي بعد اسطر من بيان حكم تقاض من الموجب  
 والمسقط قال فظهر بما قررناه ان في قبول بينة نحو هذا الاقرار قولين ولكل منهما  
 وجه يقول الحنفية قوله فعلى هذا ينبغي لا ينبغي اذ الظاهر ان سبب المخالفة بين الكتابين  
 هو الاختيار في كل منهما لاحد القولين في حد قبول التناقص فاختر في **د** اشتراط  
 دعوى التوفيق واختير في **فقط** كناية امكان التوفيق والله اعلم **د** برهن على المدعي  
 اقربا يستفيد منه فقد قيل لا يسمع لانه دعوى لاقرار في طرف الاستحقاق فلا يسمع  
 اذ الدين يقتضي بطل **س** برهن المدعي عليه انك قلت موازين مال جز بجز دينار عني  
 بايد او برهن فبرهن انك قلت موازين جز بجز دينار بدينست يسمع ولو ادعى ما لا او  
 عينا فبرهن خصمه انك اقررت ان لا دعوى ولا خصوصته في عليك يسمع وان احتمل  
 ان يدعي بسبب بعد اقراره لكن الاصل ان الموجب والمسقط اذ اقراره ما هو اخر المسقط  
 اذ المسقط يكون بعد الوجوب سواء انقل الحكم بالاول او لم يتصل **ش** ادعى ما به  
 دينار وبرهن خصمه انه نوا اقراره كرهه كره من باين مدعي عليه سيم داده ام صد دينا  
 بنا رف ولكن برز خطا كرهتم صحيح الدفع **ش** ادعى المدعي عليه بخط المرأة فقال المدعي  
 كنت صبيا وقت لا ابرافا القول له لانه اسند الى حالة معهودة منافية للضمان يقول  
 الحنفية وفي جامع الفصولين الفتاوى ادعى عليه ارضا ويرهن وقال المدعي عليه  
 ان اشتريتها منك وقال المدعي نعم ولكنني كنت صبيا وقال المدعي عليه بل كنت بالغاً وبرها  
 فبينته مدعي الصبا اولى رجل باع صبغة ولد فبرهن المشتري انه باعها في صغره  
 بمثل القيمة والابن برهن انه باعها في حال البلوغ فبينته المشتري اولى وقيل بينة  
 الابن اولى ولو برهن بايعها بغيرها في صغره وبرهن المشتري انك بعته بعد البلوغ  
 فبينته المشتري اولى لانه ثبتت الغايرة انتهى ففقهنا هذا الدليل ان تكون بينة  
 المدعي عليه اولى في المسئلة الاولى ايضا والظاهر انه هو الصواب لحريان هذا  
 الدليل فيها ايضا ولكون بينة المدعي عليه مثبتة للبلوغ ايضا فكانت اكثر اثباتا  
 كما ذكر صاحب الوجيز في مسئلة دفع المرأة الدعوى النكاح ولكون الباع امرأه  
 والاصل في الحادث ان يضاف الى قرب اوقاته ولا شك ان وقت البلوغ اقرب مما قبله  
 فعلى جميع ما ذكرنا ينبغي ان يكون القول بان بينة الابن اولى في المسئلة الثانية التي  
 مر ذكرها انما نقلا عن جامع الفتاوى اصح واولى من القول الاول كما لا يخفى على من نظر



ونأمل **د** برهن على اقترانه المدعى ان شهوده فسقة او على اقراره انه استأجرهم او على  
 اقرارهم انهم لم يحضروا في مجلس كان هذا الامر فيه فيكون مبطل للشهود المدعى  
**عده** برهن ان المدعى قال اننا مبطل في الدعوى او شهودي كذبة او ليس عليه شيء  
 مع الدفع ولو قال اننا برهن ان المدعى قال بدروغ كوابان في ارم لا يسمع منه ذلك  
**فصل** ادعى اننا برهن ان المدعى عليه ان مورثة اقترانه المدعى به ليس له او ملك المدعى  
 او على اقراره الوارث قبل موت مورثة او بعده ان لم يكن لانيه او ليس لانيه او على اقراره  
 ان اباه مات في الدار ليست له كان كله دفعا لا يشهد وان التوارث اقترانه ليس لانيه  
 لانه وهبه في وابعده مني في محنته ثم لو برهن المدعى عليه ان مورثا المدعى اقترانه ملكي  
 فهذا دفع ولو لم يقل اننا صدقته وقيل لولم يقل لا يكون دفعا الاول مع صحة الاقرار  
 بهون تصديق المقر له لكنه يبطل تنكديه ادعاه ارضا غني ثبته برهن حقه ان اباك  
 اقترانه هذا وديعة فلان بيده يدفع المدعى الا اذا دفع الوارث وقال كان  
 في يدك وديعة فلان لكن شراها ابي منه وبقي في ملكك الى موته يقبل **عماد**  
 ادعى على اخيه دفعته اليك عشرة دراهم فرضا فقال نعم دفعت الي ولكن امرتني  
 ان ادفعها الى فلان وقد دفعت اليه وبرهن هذا دفع صحيح والله تعالى اعلم

## نوع اخرى الدفع

بدعوى شقارة واستيداع واستيهاب واستزاد واستيجار ونحوها **دكر** **عده** الاستداع  
 والاستيداع والاستيهاب من المدعى عليه او من غيره وكذا الشراء والمساومة وما اشبهه  
 من الاطارة وغيرها تمنع صاحبها من دعوى الملك لنفسه ولغيره قال صاحب جامع المقبولين  
 اقول كون هذه الاشياء اقتران بعدم الملك للمباشر قطا هو اما كونها اقترانا بالملك لدى  
 اليد ففيه روايتان كما سيأتي فرياقا والظاهر عندي ان مجرد ذلك ليس باقرار لدى  
 اليد وقد يفعل ذلك مع وكيل المالك فلا يكون اقترانا بالملك لدى اليد فلا بد ان يميز  
 بالقرائن فيجعل اقرارا في موضع دون موضع بحسب القرائن فعلى هذا ينبغي ان تقع دعواه  
 لغيره في بعض المواضع لاني بعضها فان برهن المدعى عليه على وكيل الخصومة انه سبقته  
 منه مساومة او استنارة او استيجار او غيرها عزل من الوكالة لانه لو فعله عند  
 القاضي لعزله والوكيل على حقه لو شرط ان اقترانه عليه لا يجوز يقول الحقيق قوله لو شرط  
 اني مستدرك اذ لو صدر ذلك من الوكيل في غير مجلس القاضي لا يعتبر فلا حاجة الى  
 الشرط المذكور هذا اذا كان قوله والوكيل على حقه معطوفا على قوله عزل من الوكالة  
 اما اذا كان معطوفا على قوله لو فعله عند القاضي لعزله فلا استدراك لكن تكون المسئلة

الاولى ناقصة حيث لم يتقرر فيها الى كون الموكل على حقه ولا في صورة مساومة وكيله  
 في غير مجلس القاضي وهذا قصور واهتمام في مقام بيان واعلام كما لا يخفى على الاعلام **قد**  
 ادعاه وكالة فبرهن ذوا اليد انك استبغته مني بطرد عواه لا دعوى موكله ولو ادعى  
 المتولى فبرهن المدعى عليه انك استبغته مني ونفرا منك ملكك لست لا يصح هذا الدفع  
 لان اقرار المتولى على الوقت لا يصح **قال** صاحب جامع المقبولين اقول كما لا يصح الاقرار  
 على الوقت لا يصح الاقرار على الغير فيسفي ان يتخذ احكاما قال في الصحيح عندي ان تبطل دعواه  
 اذا الاقرار يصح في حقهما وان لم يصح في حق غيره فكذا مبطلين في دعواههما برعهما  
 فلا يسمع ثم لو ادعاه موكله لا يصح لان وكيله اقر في غير مجلس القاضي يقول الحقيق ففيه  
 بحث وهو ان الدفعة الفقهية تقتضي الفرق بين هاتين المشيلين وذلك لان بطلان  
 دعوى الوكيل لا يتضمن ضرر الموكل اذ هو على حقه ودعواه واما بطلان دعوى المتولى  
 فتضمن ضرر الوقت فالظاهر انه ينبغي ان لا يبطل دعوى المتولى بخلاف الوكيل اللهم  
 الا ان يقرر المتولى باقراره على الوقت فيمكن ان يدعى المتولى الاقرار والله اعلم بما اخفى  
 واظهر **فصل** الاستنارة والاستيجار اقرار بالملك الذي لا يد **ص** الاقدام على الاستنارة  
 والاستيهاب والايديع والاستيجار اقرار بان لا ملك له باقتناء الروايات حتى لو برهن  
 ذوا اليد ان المدعى فعل منه شيئا من ذلك تنفذ دعوى المدعى ولو قال كان ملكي لكنه فسخه  
 مني ولم يدفعه الى فلانة استشهدت منه لا يسمع للشافعيين قوله ملكي وبين قوله  
 ليس ملكي والاستنارة من غير المدعى عليه في كونه اقرارا بان لا ملك للمدعى كالاستنارة من  
 المدعى عليه حتى لو برهن عليه يكون دفعا قال صاحب جامع المقبولين اقول ينبغي ان  
 يكون الاستنارة من غير المدعى عليه وكذا الاستيهاب ونحوه كالاستنارة فيكون كل منهما  
 اقرارا بعدم الملك للمدعى يد عليه **ما ر خلاصة** الاستنارة هل هو اقرار بغير روايات  
 على رواية الزيادة ان يكون اقرارا بكونه ملك البائع وفي رواية الجامع لا يكون اقرارا  
 والاول اصح وعلى الروايتين لا تسمع دعواه بعد الاستنارة والاستنارة من غير البائع  
 كالاستنارة من البائع والاستنارة والاستنارة والاستنارة والاستنارة اقرارا بان لا  
 لدى اليد سواء ادعاه لنفسه او لغيره ولو اقيمت البينة على ان الوكيل مساومة في مجلس  
 القضاء خرج من الخصومة دون موكله **م** قال له ادفع الى هذه الدار اسكنها او قال  
 اعطني هذا الثوب البشيه او هذا الفرس اركبه فاجب ان يدفع ثم ادعاه الشايل فسمع  
 ولو قال اعطني هذا ثم ادعاه لنفسه لا تسمع **فصل** ادعى انه له فاراد ذوا اليد ابطال  
 دعواه فقال المدعى بحضرة الشهود خذته وديعة الى العبد فاذن المدعى بطرد عواه لان  
 قبول الوديعة اقرارا بان لا ملك له وقيل ينبغي ان لا يبطل لان قبول الوديعة اقرارا بطلانه



يدل على عدم الملك دلالة وقد ادعى صريحا انه ملكه والدلالة لا تقهر مع التصريح بخلافه  
 وفيه اراد ان يشترى اذا فقال لرجل اكره من خا نه ودعوى خواهي كذا كذا كن  
 فقال ذلك الرجل ان خا نه راد دست تو و دست دارم ارا نكه درست دي لا يبطل  
 دعواه لحوار ان يكون معناه درست تو درست ما يد لي على عدم ملكه ولا يدل على ملك  
 المدعي عليه بطل دعواه بنفسه لا يفيح لانه اقرار بعدم ملكه لا يملك المدعي ولو صدر  
 عنه ما يجمل الاقرار وعدمه فالترجيح بالقرائن والا فلا يكون اقرارا للشك ثم قال  
 واقول نقلي هذا الرغيب لجل عياله وظاف تلفة فيجز عن وصوله الى ماله في ذلك  
 الوقت الا بحيلة الاستبداع او نحوه ففعله ثم ادعاه ورفقه بما ينبغي ان تسمع  
 ولو شهد على ذلك شرا ينبغي ان تسمع بالاولى والسالم ويؤيد ماسيا في نقله **فصل**  
 في من تقبل مسئلة اخرى من قوله ويجمل ان قصده الوصول الى ماله ولا طريق  
 له سوى المساومة من المشتري

### نوع اخر في الدفع بالانكار

**د** قال المشتري من اقررتني بالمال لكن ما اخذته بحلف المقر من انه ما اقرها الا اذا اقرار  
 هاز لا لا يوجب وهو يدعي انه اقرها الا والمقر من ينكر فيحلف ويسمي في فضل التخليف  
 نظير هذه المسئلة فليظن هناك **قاضي خان** في كل موضع اذا ادعى المدعي انه كان  
 كاذبا فيما اقر لا يحلف على قول الامام ومحمد ويحلف على قول ابى يوسف والشافعي اذا كان  
 في المسئلة خلافا الى يوسف فيقول الى راي القاضي والفقي **دور** رور اقرتني بالانسان  
 ثم قال كنت كاذبا في اقرارى حلف المقر له على عدم كذب المقرى على ان المقر كان كاذبا فيما  
 اقر له به ولست بمبطل فيما تدعيه عليه عند ابى يوسف ومنه الامام ومحمد يوم يقبل  
 المقر به الى المقر له والقوى على انه يحلف المقر له لقران القاعدة بين الناس انهم يكتبون ذلك  
 الاقرار ثم يلخذون المال كذا في الكافي **د** ادعى ما لا بسبب فانكر فخرج خط اقراره  
 فقال من اقرارك ودم ولكن رر نكر فتم لا يسمع لانه انكار بعد الاقرار بقول الحقير فيه  
 بحث اذ ينبغي ان يسمع في حق تخليف المقر له قياسا على المسئلة الاولى اذ لا فرق بينهما  
 كما لا يخفى بل ينبغي ان يسمع مطلقا قياسا على ماسيا في بعد سطور من من قوله هذا خطي  
 وانا كتبه ولكن ليس على هذا المال حيث يسمع قوله اذا الظاهر ان دليله هو ان المادة  
 حوت بين الناس انهم يكتبون ذلك الاقرار او لا ثم يلخذون المال كما ذكر في الكافي  
 في تقليل مسئلة الاقرار بدين ثم ادعاه انه كان كاذبا في اقراره ولا يخفى ان هذا الدليل  
 حاز هنا ايضا والله اعلم **سج** انكر ما لا فقال المدعي انه كتب لي خطا فانكر المدعي عليه  
 ان يكون خطه فاستكتب فكان بين الخطين مشاهمة فدل على اتحاد كاتبيهما لا يحكم

عليه لانه لا يكون اعلى مما قال هذا خطي وانا كتبه ولكن ليس على هذا المال فثبت  
 القول قوله ولا يسمع عليه **قاضي خان** القول قوله الا ان يكون الكاتب سميا را او صرافا  
 او نحو ذلك ممن يؤخذ بخطه **سج** وذكر في كتاب الطلاق انه لو كتب الطلاق على الرسم  
 في مثله وقال لم انوبه الطلاق لا يصديق فكذا الاقرار وتا ويل ما يقول ان لو كتب  
 لا على الرسم قاضي خان قال المدعي عليه هذا خطي ولكن ليس على هذا المال ان كان  
 الخط على وجه الرسالة مصدرا معنونا لا يصديق ويقضي عليه بالمال وخط السمسار  
 والصراف حجة عرفا

### نوع اخر في الدفع

بدعوى البيع والشراء **د** ادعى عينا على ميت بحضرة وارثه وعين عينا وقال هذا من لثمة  
 فبرهن وارثه ان الميت باع هذا العين من فلان في حيوته يندفع **د** ادعى دارا  
 فقال ذوال اليد اني شريته من وصيتك في صغرك اوقاك ان اريد ابلعه مني باطلاق القاي  
 في صغرك ولم يسم الوصي والقاضي هل تندفع اختلف فيه المشايخ ولو سماها يندفع  
 وفاقا ادعى دارا وقال انه ملكي باعه ولي منك حال بلوغه وقال فواليد هل صغر  
 قال لقول المدعي كذا **د** وقال ولو برهننا تقبل ليند ذي اليد لانه هي المقتضية **فصل**  
 ادعاه ارضا عرا يتيه فقال ذوال اليد كان ملكا لفلان اخر وباعه مني لا يسمع لان الدار  
 لو كانت بيد البائع وبرهن انه ملكي لا يندفع دعوى المدعي فكذا من تلقى الملك عنه  
**شني** ادعى عينا فبرهن ذوال اليد انك بعته من فلان وانا شريته من فلان وانا شريته  
 منه تندفع فله ان يحلف المدعي ادعاه ولا يبيته له فنكل ذوال اليد فحكم به للمدعي  
 فقال ذوال اليد اني كنت شريته منه قبل الخصومة فانه يحكم له به فلا يكون فوله  
 اكذبا لشهود الشراء **قاضي خان** ادعى دارا في يد رجل انه له وبرهن المدعي عليه  
 ان المدعي باعه من فلان الغائب بكذا يقبل ويتقبل بيته المدعي ولا يثبت الشراء  
 في حق الغائب الا ان يشهدا لشاهدان بان المدعي باعه من فلان الغائب وقبض  
 الغائب منه **فصل** ادعى ملكا مطلقا فقال ذوال اليد اني شريته من زيد وانت اخذت  
 البيع لا يسمع هذا الدفع اذا انساك قديم يبيع رجل ولا يكون المبيع مالكا فلا يكون  
 هذا اقرارا بانه ملك المدعي قال صاحب جامع الفصولين اقول ينبغي ان يسمع  
 لانه لو لم يكن للمدعي لا يبيع دعواه ولو كان له فقد اجاز فلا يبيع دعواه ولو كان  
 وعلى كلا التقديرين وايضا في تقليله المذكور ونظروا لانه لا يبيد مدعاه فليتامر  
 بقول الحقير ويدل على انه ينبغي ان يسمع ماسيا في فضل التخليف نقله عن **فصل**  
 انه لو ادعى قنا وبرهن وادعى ذوال اليد انه شراء من اخر والمدعي سلم في البيع فالمدعي يحلف



على المصل ما هذا الذي اليد لانه ادعى عليه معناه لواقعه لزمه فاذا انكر جلف  
**فش** ادعى انه شره من ذي اليد وقد غنه فبرهن ذواليد انه ودعة فلان  
لا تدفع لان المدعى ادعى ذي اليد فعلا وهو تسليم المبيع وفيه ايضا ادعى ملكا مطلقا  
وبرهن فبرهن ذواليد انك شريته متى ثم اقلنا البيع لا تدفع اذ كل منهما يدعى  
ملكاً مطلقاً فينبغي الخارج لولي وقيل ينبغي ان تقبل بيته ذي اليد وتماه في **د** خارج  
و زيد ادعى ان شره من واحد فقال ذواليد او الخارج الى شريته بعد ما مضى  
البيع الذي بينهما تندفع دعوى الاخر وفيه برهنا على الشر من واحد وتاريخ الخارج  
اقدم فبرهن ذواليد ان البيع كان رهنا في تاريخك عند فلان ولم يرخص بشرائك  
فما زلنا ترى لكونه بعد ذلك الرهن لا يبيع هذا الدفع اذ لاحق لذي اليد في ذلك الرهن  
اذ المرتم لم يدع الرهن فكيف يبيع دعوى الرهن قالت صاحب جامع الفصول  
اقول ما يدعى على الغايب سببه لما يدعى على الحاضر فينبغي ان تدفع دعوى الرهن على ذلك  
الاصل وعلى **ش** هذه السئلة بانها لواقعه الرهن فقد اقر بفاذ البيع اذ المبيع  
كان مجعاً بين ما قد به وامتناع النفاذ لحوالته من فلا يطل الرهن نفذ البيع السابق  
في حوالته **ب** قال صاحب جامع الفصول اقول هذا التعليل لا يتم عند من يجوز  
للمرتم فسخ البيع بانه قال ولم يرخص بشرائك وهو اشارة الى انه فسخه او تعرض  
انه فسخه فلا نفاذ بعد الفسخ يقول الحقير ما ذكره المعترض من فسخه لانه ذكر في  
الهداية وغيرها ان بيع الراهن موقوف على اجازة المرتم ان اجاز جاز وان فسخ لم يفسخ  
في اصح القولين فاذا ذكر المعترض بناء على القول المرجوح كما لا يخفى فالجيب من ذهب له  
وغفلت مع كما لا اطلاع واخطت **فش** رهن على الشر من واحد وتاريخ ذي اليد  
اسبق فقال الخارج شراك في التاريخ السابق كان تلجئة والاخر يتكر فله تخليف لانه  
لواقعه اخذ منه العين فاذا انكر جلف قال جامع الفصولين اقول ينبغي ان يكون  
هذا الاصل على قولنا لا على قول الامام اذ انكول بذل عنده فلا حلف عنده فيما لا يجزى  
فيه البذل وان صح الاقرار وتفسير التلجئة الا انما صنعنا ان يظهر البيع عند  
الناس لكن لا يكون قصداً منه البيع حقيقة يقول الحقير نعم الظاهر ان يكون  
ذلك الاصل مبني على قولنا لكن يمكن ان يكون المسئلة المذكورة خاتمة على قول  
الامام ايضا اذ القول وان لم يجوز نفس التلجئة لكنه يجزى في منعها وهو  
البيع كما لا يخفى **فش** ادعاه ارفا عن ابيه فبرهن خصمه ان اباك باعه من فلان  
في محنته وانا شريته من فلان قيل لا يبيع هذا الدفع لاحتمال التوفيق وقيل يبيع  
وهو الاصح وفيه ادعاه ارفا من اخيه فقال خصمه الى شريته من ابن اخيك لان

الحاكم ترك ابنه فليس لك الارث هل يسمع هذا الدفع فعلى قياس ما لو برهن ان له  
ارثاً اخرين في ان يكون على الاختلاف وقيل يسمع هنا فله وجه فاما على قول الحقير  
لفل ذلك وجه هو كون ما يدعى على الغايب سبباً لما يدعى عليه على الحاضر في يسمع كما لا  
يجزى ادعى ان اخذ منه هذه الدراهم بغير حق فبرهن ان اخذته بحق لا في يمت  
منه كذا وقد اخذت عنه تندفع المضمومة لانه اثبت المبالغة **•** والله اعلم **•**

## نوع اخرى الدفع

يرمى الايفاء والابرا والاقالة **د** ادعى ثمنا فانكر خصمه الشر فبرهن عليه المدعى  
فبرهن خصمه على ايفائه لانه لا تسع للتناقض **عد** انكر المبيع فبرهن عليه المشتري  
فا دعى البايح الاقالة لسمع منه هذا الدفع ولولم يدع الاقالة ولكن ادعى ايفاء  
التمن او الابرا اختلف فيه المتأخرون **د** ادعى شره فقال ذواليد ان المدعى رد  
عليه المبيع لتقبل بيته وينقص المبيع وهذا كما لو كان ليس ولم يكن له على شرط  
قط فلما برهن عليه برهن على قضائه او ابراهه تقبل بيته وينقص المبيع ولو كان  
لم يكن يبيع دينك معاملة في شيء منه لا يقبل المخرج في الدين وقال ابو يوسف تقبل  
لو وقف بان قال لم يكن بيننا معاملة الا ان شهودي سمعوا منه انه ابراه ولو انكر  
البيع فبرهن المدعى على الشر فوجد عينا فبرهن البايح انه ابراه من كل عيب لا يقبل  
في ظاهر الرواية وعنه ابو يوسف انها تقبل **من** شري حمارا منه فانكر البيع فبرهن  
المدعى فادعى ذواليد انه فسخ البيع منه لسمع لان انكار ما عدا النكاح فسخ له  
فلا يكون منا قضاء وقيل وجه التوفيق في تلجئة برباع وكيلي وانت فسخت البيع  
معى هل يشترط ذكر التوفيق قيل لا يشترط وقال **ط** يشترط **فش** ادعى رد البايح  
فانكر البيع فبرهن المشتري فادعى البايح البراءة عن العيب لا يسمع وقيل الصحيح  
انه تسع كما لو ادعى العا فانكر ثم قال قبضت او ابراهني يجوز يقول الحقير الظاهر  
ان المسئلة الاولى مخالفة لما مرنا من ظاهر الرواية ولعل هذا اختيار لقول ابى  
يوسف والله اعلم **ح** قال المدعى عليه ابراهني المدعى عن هذه الدعوى يسئل المدعى  
لك بيته على المال فلو برهن جلف المدعى على ابراهه وان لم يبرهن جلف المدعى عنه  
او لاعى دعواه المال فلو حلف ترك ولو نكل جلف المدعى على البراءة ودعوى البراءة  
اقرار بالمال عند المتأخرين لا عند مشايخنا المتقدمين وهو الاصح **هـ** ادعى  
قمتكون باطلا قال **ط** ينبغي ان جلف المدعى ولا على البراءة لان المدعى عليه يدعى  
عليه بطلان دعواه وربما نكل فتقطع المضمومة ادعى شيئا فبرهن خصمه انك



ابرايم عن الدعاوى كلها في سنة كذا يبيع وفيها ايضا انكر فبرهن المدعي انك استعملتني  
منذ عشرة ايام وقال حفيده ابراهيم منذ عشرة اشهر يوما لا يبيع دعوى ابراهيم  
تاريخ الاستعمال عن تاريخ الابرا **قضية** برهنت على نكاحها كان مقرامها  
الى يومنا هذا وبرهن الزوج على انها ابراهيم من هذا المهر الذي قد عيه قضية  
المراة اولى وكذا الى الدين لان بنية مدعي الدين بطلت باقرار المدعي عليه لما ادعى البراءة  
ولم ينظر بنية البراءة وهكذا اشهد البيع والاقالة فان بنية الاقالة اولى لمطلان بنية  
البيع باقرار مدعي الاقالة قال ويسمى ان يحفظ هذا الاصل فانه يخرج به كثير من  
الواقعات

### نوع اخر في الدفع

بدعوى الاكراه والطوع **قضية** ادعى البيع مكرها فبرهن المشتري على تسليمه واخذ ثمنه  
طوعا يندفع وكذا الوادي البينة مكرها فبرهن الوهب له على اخذه عوضه طوعا  
تندفع وفيه ادعى البيع مكرها فقال ذو اليد انه ساء منه متى بعده وانه اجازة عنه  
للبيع هل تندفع استفتي **فتاوى** عن هذه المسئلة فتأمل اياها وقال ما وجدت نصا  
والدليل فيه متعارضة فان الشفعة اذا ساءم المشتري يكون تسليمها للشفعة  
هنا يقتضي كونه اجازة اذا المساومة تقدر بملك المساءم ويحتمل ان قصده الوصول  
الى التسليم ماله ولا طريق له سواه قال صاحب جامع الفصولين اقول قد مر قبل  
هذا ان استباح المدعي اقتزار حتى لو وفق بان قالنا مستثغته لانه كان ملكي فقبض  
منه لا يبيع توفيقه **فتاوى** وفي دعوى البيع مكرها لا حاجة الى حقين المكره كما لا حاجة  
في دعوى السعانة الى حقين العوان برهن على اقتزاره بشي طوعا وبرهن المدعي عليه  
انه باكراه فبينة الاكراه اولى لانها ثبتت خلاف الظاهر **د** ادعى على الكفيل ما لا يقال  
الاصيل المال غير واجب على لاني افترت مكرها قيل لا يسمع هذا الدفع اذ المدعي لا يدعي  
على الاصيل وقيل يسمع لو كفل بامره لان ضرر الدعوى على الاصيل لا ينزى ان البيع له استحقاق  
من يد المشتري يسمع هو من البايع ولو لم تكن الدعوى من البايع والله اعلم

### نوع اخر في الدفع

بدعوى الحوالة **فتاوى** ادعى دينا فبرهن مدعيه اني اخذت منك به على فلا يقبل لانه  
اراد به تخيير المطالبة واستقاطها عن نفسه ولا يمكنه اثباته الا بان يصير خصما  
عن المحال عليه ولو لا بنية له على الحوالة قلنا ان يحلف المدعي على الحاصل بانه ما يدعيه  
حق عليه ولو ادعى بالا على كفيل فبرهن الكفيل على الاصيل احالك به على فلان

وانه قيل ينبغي ان يقبل قياسا على هذه المسئلة وعلى ما لو برهن ان الاصيل اداه ادعى  
عليه الفا ثم قال لفلان حواله كرم وادرسا نيده اشته قيل لا تندفع للتناقص  
اذ الحوالة غير الايضا وقيل تسمع لان ايضا المحال عليه ايضا المحيل ولو ادعى الايضا  
ثم قال فلان كس تبوداد ما بر من تقبل ولا تناقص فيه ايضا ادعى في دفعته اليك  
عشرة دراهم فرضا فقال نعم دفعت الي ولكن امراتي ان ادفعها الى فلان ودفعت  
اليه وبرهن فهذا دفع صحيح وفيه ايضا ادعى دينا ارثا فبرهن حفيده ان اباك  
احال به فلانا ودفعت اليه وصدقه فلان تندفع لان المحتال يصير وكلا يقبض  
الدين والوكيل يقبض الدين والعين اذا اقر بالقبض يبيع على الموكل ويبرأ الغريم

### نوع اخر في الدفع

بدعوى الصلح **قضية** ادعى ما لا فصلح ثم ظهر ان لاشي عليه بطل الصلح **فتاوى**  
صالح عن دعوى عين ثم برهن على الايضا او الابر الوصلح عن انكار لا يسمع بينته  
لان هذا الصلح افتد اعز اليمين فلا ينتقض وكذا الوافدين ولم يدع الايضا  
او الابر وصالح ثم ادعى الايضا او الابر لا يقبل ولو ادعى الايضا او الابر لا يقبل لعدم  
التناقص وهذا الصلح لم يقع قد اعز اليمين اذ لا يمين على المدعي عليه في هذه الوجوه  
فيستل الصلح **فتاوى** ادعى ارا فانكر ذو اليد فصالحه على الف على ان يسلم الدار الذي  
اليه ثم برهن ذو اليد على صلح قبل هذا الصلح صح الصلح الاول وبطل الثاني  
كذا **فتاوى** وقال كل صلح بعد صلح فالثاني باطل ولو شره ثم شره بطل الاول ونقد  
الثاني ولو صالح ثم شرى حاز الشرا وبطل الصلح قال صاحب جامع الفصولين اقول  
في الصلح الذي هو بمعنى البيع ينبغي ان يبطل الاول دون الثاني كان الشرا اصله  
ان الشرا الثاني فسخ للاول اقتضا فاك ويعرف بهذا مسايير كثيره يقول الحقيير  
يؤيده ما في خلاصة الفتاوى قال القاضي الامام ان ما في المتن من قوله كل صلح  
بعد صلح باطل فالمراد به الصلح الذي هو اشتقاط اما اذا كان الصلح على عوض ثم  
اصطالحا على عوض اخر فالثاني هو الجايز والفسخ الاول كالبيع انتهى والعجب  
من عدم عثور صاحب جامع الفصولين على هذا التقييد المفيد مع كل تنبيه  
واطلاعه ورسوخ قدمه وطول بامه **خلاصة** وكل صلح بعد شرا فالصلح باطل  
وفيها لو صالح للمديون ثم ادعى الايضا او الابر قبل الصلح لا يسمع وفي الاصل ادعى  
المديون قضا دينه وانكر الدايين حلف ثم المديون صالح الدايين على شي ثم برهن انه  
قد كان قضا الدين اختلف الشايخ فيه **نوع اخر في الدفع** بدعوى النكاح



ويدعى الخلع **ف** برهن على نكاح امرأة تقول ان لي زوجا في بلد كذا اسمه امرا لا يحكم بها  
للدمي واقذارها لغير لا يمنع من الحكم بينة المدعي **عده** ادعى نكاحها وادعت الخا  
منكوحة فلان الغايب لا ينفذ **ف** لا ينفذ الا ان يكون نكاح الغايب سري **ف** فاش  
وهل يعتبر اقارها بنكاح الغايب في حق سقوط اليقين عنها على قول من يرى التخليق  
في النكاح قيل يجمع هذا الاقرار ولكن يبطل بالتكذيب وينفذ منها اليقين برهنته  
على ذلك انها معتقة الغايب حررها وهو على كبرها **ف** استوفى حق يغير حق يقبل  
اذ تدعى قصريد الحاضر عنها وهي لا تملكه الا بذلك فيصير خصما فيحكم بعقوبتها  
وقصريد قال صاحب طمع الفضول ان قول فلي هذا لو برهنت انها امرأة فلان  
الغايب فينبغي ان تندفع دعوى المدعي نكاحها بعين هذا التعليل وقد مر خلافه  
فقبل اسطر يقول الحقير هذا قياس مع الفارق وكان قد نسي ما قدمت يداه في فصل  
القضا على الغايب نقلا عن **ف** ان الصحيح من الجواب فيما لو كان ثبوت الخلع على  
الغايب شرطا للمدعي على الحاضر تنظر لولم يتضرر به الغايب يصير الحاضر خصما  
عنه لا لوداير ابراهيم نفع وضرائته ولا شك ان الغايب يتضرر بثبوت نكاحها  
دون ثبوت الولاية عنها كما لا يخفى **ف** تزوجها فشهد جماعة بحضرتها عند  
القاضي ان هذه المرأة منكوحة فلان الغايب لا تقبل هذه الشهادة ولا تثبت  
الحيلولة لعدم الخصم عن الغايب **عده** اراد تزوجها فشهد اعداء او عند القاضي  
ان لها زوجا فتزوجها هو لا ينفذ بينهما **خ** قال لانكاح بيني وبينك فلما برهنت على  
النكاح برهن على الخلع تقبل بينته ولو قال لم يكن بيننا نكاح فقط او قال لم تزوجها  
فقط والباقي بحاله يسمي ان لا يقبل اذ الخلع يقتضي سبق النكاح فيتحقق التناقض  
**عده** برهن على نكاحها فبرهنت انه خطبها ينفذ ولو لم يوقت او وقت احدهما  
فقط ولو وقتا وتاريخ الخلع اسبق لا ينفذ فتزوج بينهما ولو ادعى نكاحها وادعت  
نكاحه وهو يدعى الخلع فهذا ادفع انك نكاحها فبرهنت فادعى الخلع يسمع  
اذ يجمل انه تزوجها منه ابوه وهو لا يعلم **فقط** لا يسمع اذ الزوج مناقض

### نوع اخر في الدف

في دعوى النساء **فقط** شهد اثنان انهما ماتت وهذه امرأة واخران انهما طلقتا  
قبل موته **ف** بينة الزوجية اولى وقال **سعد** بينة الطلاق اولى وقيل  
لو كانت المرأة تدعى عقد يفتي با ولوية بينة الزوجية والا فبالولوية  
بينة الطلاق وقيل لو انكروا اصل النكاح لم يكن هذا دافعا لدعواها ولو لم

ينكروا اصله بل قالوا لم تكن زوجته عند موته ولا ترثه بالزوجية او غوى فهذا  
دفع قال صاحب طمع الفضول ان قول يفتي با ولوية بينة الطلاق لان شهود بقا  
الزوجية شهدوا باستصحاب الحال والاخر اثبت الزوال كما في **ش** ان بينة الخلع  
اولى من بينة النكاح ولو ادعت النكاح لان الخلع ابد بعد النكاح ولان بينة  
النكاح بناء على عقد سابق باستصحاب الحال فبينة الخلع تكون مبطله وان بينة الابرا  
اولى من بينة ان له عليه كذا في الحال كما ذكر في **ف** انه لو ادعى ان شرهته من  
ابيك وبرهن ذوا اليد انه ملك ابني الى موته فبينة الشرا اولى يقول الحقير قوله  
يفتي با ولوية بينة الطلاق ان محل نظرا قد قال الامام قاضي خان في فتاواه  
بعد ذكر مسئلة الزوجية والطلاق ان كون بينة الزوجية اولى له وجه لانه يجعل  
كانه طلق ثم تزوج **و** **ج** برهن على امرأة انه زوجها منه ابوها قبل بلوغها وبرهنت  
انه زوجها منه بعد بلوغها فيغير رضاها فيبنيها اولى لانها منبثة للبلوغ فكانت  
الكرا نياتا **ج** بكر بالغة زوجها ابوها وقضى مهرها ومات فادعت المهر على زوجها  
فبرهن ان اباهما قبضه بولاية الابوة تنقطع الخصومة **م** لو قالت الورثة ان  
ابانا حرهما على نفسه قبل موته بسنتين فقالت ان زوجها اقر في مرض موته الى  
خلال علمه فهذا ادفع ولو انكروا نكاحها فبرهنت عليه فقالوا ان اباهما طلقها ومضت  
قبل موته قال **ص** هذا دفع وقال **ف** لا وقيل لو انكروا نكاحها اضلا لا يكون  
دفعوا الا قد دفع **ف** ادعت مهرها على ورثة زوجها وادعت الورثة الخلع بعد  
انكار اصل النكاح لا يسمع للتناقض ولو ادعوا الابرا والباقي بحاله قيل يسمع  
وقيل لا يسمع **م** قيل يسمع وقيل قالوا لو ابراهنه عن المهر لا يسمع للتناقض ولو قالوا  
ابراهنه عن دعوى المهر يسمع ولا تناقض ذكر **خ** مثل هذا التفصيل في انكار الذي  
ثم دعوى الابرا قال صاحب طمع الفضول ان قول يفتي ان يسمع في مسئلة دعوى  
النكاح اذ النكاح لغير الورثة فيمكن التوفيق بعدم الوقوف عليه كما مرارا  
**ف** ولو صدقها الورثة في دعواها النكاح على الميت لكن انكروا هذا القدر من  
المهر فاثبتته باليقينة ثم برهن الورثة انها ابراء تزوجها في حياتها او بعد مماتها  
يقبل **ط** برهن انه تزوجها في حق شهر كذا وبرهنت انه اقر بعد هذا التاريخ  
ثلاثة اشهر انها حرام عليه وليست بامراته فهذا ادفع صحيح حتى يجلف انه لم يرد به  
الطلاق بلونكل ينفذ **عده** برهنت على طلاق ثلاث وبرهن الزوج انها اقرت  
بعد التطلعات الثلاث انها اعذت وتزوجت بزوج اخر ودخل بها وطلقها  
ومضت عدتها وتزوجته وهي امراته اليوم فقد قيل هذا ليس بدفع والصحيح



انه دفع صحيح ولو ادعى نكاحها وهي تدعى اقذاره بحجتها فلذا البضاد دفع وفيها ايضا  
 جعل امر امراته بيدها على انه لو لم يوصل اليها نفقتها في وقت كذا فهي تطلق نفسها  
 فاختلعا في وصول النفقة في ذلك الوقت فبرهنت انه اقرا انه لم يوصل اليها نفقتها  
 يقبل ويندفع دعواه ولو برهنت انه اقرا انه لم يدفع اليها نفقتها لا يقبل لجواز ان  
 وكيله دفع اليها وقيل يقبل في الوجهين لان دفع وكيله كدفعه في برهن على نكاحها  
 وبرهنت انه تزوج باختها او بامها او بنتها وهو ينكر يقضي نكاح الحاضرة للمدعي لانكاح  
 الغائبة وقال لا يتوقف القاضى ولا نكاح الحاضرة استغسانا ولو برهنت انه تزوج  
 بامها او بختها او بنتها او بنتها بشبهة او يفرق بين الحاضرة وبين المدعي ولا يقضي  
 نكاح الغائبة في ادعى انها امته وعصبها منه ذواليد فبرهن ذواليد انها كانت  
 امه فلان وقد حررها وانما تزوجها فهو دفع **في** اموة محتاجة خاضعت معها لفرس  
 القاضى عليه النفقة لها فبرهن العم على رجل انه اخوها وهو اولى منه بالنفقة  
 عليها وانكرت المرأة ذلك فالقاضي يبرأ العم من النفقة ويقول لها ان شئت فرضتها  
 على اخي خلاف ما اذا ثبت النسب من رجل يقبل البينة من ذلك الرجل ان اخا بوه  
**فش** ادعت انه تزوجني في رجب سنة كذا وتدعى المهر من تركتها فبرهن وراثته ان  
 مورثا مات في صفر تلك السنة لا تقبل لانهم يثبتوا الموت والموت لا يدخل الحكم ويثبت  
 النكاح والمهر من التركة ادعى انه قتل اياه في يوم كذا فبرهن خصمه ان اياه كان  
 ميتا في ذلك اليوم لا تقبل بينة موته **د** برهن انه مات وترك هذا امواتا لامي وتركة  
 لي وحكم له وبرهن خصمه انك ماتت قبل من تدعى انه مات او لا يقبل بتدفع وقيل لا  
 لان ما ان الموت لا يدخل تحت الحكم فلا يثبت بينة خصمه ان موت فلانة قبل موت  
 فلان قال صاحب جامع الفصولين اقول فعلى هذا فيما مرنا من مسألة التزوج في رجب  
 ومسئلة قتل ابيه يوم كذا ينبغي ان يكون خفيها خلاف لو برهن خصمه ان اباك كان ميتا  
 قبل ذلك اليوم **فش** ادعاه الزنا عن ابيه فقال خصمه شريته من ابيك في تاريخ كذا فقلنا  
 المدعي ان مات قبل هذا التاريخ بئسنة ينبغي ان لا يسمع قول المدعي لان يوم الموت لا يدخل  
 تحت الحكم قال صاحب جامع الفصولين اقول ينبغي ان يكون فيه وفي امثاله اختلاف  
 على تامة **د** يقول الفقير بل على وجود الخلاف كما في **د** ان الوكيل يقبض المال لو  
 برهن على وكاله وحكم له بهائم المطلوب ادعى ان الطالب مات قبل دعواه وليس له  
 حق التبعين نفخ الدعوى **نوع اخرى** في دعوى متفرقة من انواع شتى **فش** كفل ثمن  
 او مهر ثم برهن الكفيل على فساد البيع او النكاح لا يقبل لان اقدامه على التزام المال اقذار  
 منه لصحة سبب وجوب المال فلا يسمع منه بعد دعوى الفساد ولو برهن على ايتا

الاصيل

الاصيل او على ابراه لا يقبل لانه تقرر للرجوع السابق **عدة** الدفع من غير المدعي عليه لا يصح  
 الا اذا كان المدعي عليه اخذ الورثة فبرهن الوارث الاخر ان المدعي قال انما سبطل في  
 دعوى يسمع قال صاحب جامع الفصولين برهنته ما مر قبل ثلثة اوراق نقلا عن دانه  
 يسمع من البايع ومن المكفول عنه وان لم تكن الدعوى عليها قال فان اجيب انه كلاً  
 منهما مدعى عليه معق يرد ان الوارث الاخر ايضا كذلك فلا وجه للمحصر **فقط** انكر  
 الود بينة فبرهن المدعي على ايداعه فادعى خصمه الرد او الهلاك قال في انكاره ليس لك  
 على شئ يسمع هذا الدفع لا مكان التوفيق ولو قال لم تدفع اضلا لا يسمع لعدم الامكان  
 ثم ادعى انه اخذ منه بغير حق وهلك عنده وبرهن خصمه الى اخذته حق لانه ملكي  
 تندفع الدعوى لانه يدعى الضمان فدفعته البينة ولو باقيا في يده وبرهن على ما ادعى  
 تقبل بينة الاخذ ايضا لنقض ادعائه انه كان بيد المدعي فيكون المدعي ذا يد حقيقة  
 والاخذ خارجا فبينة اولى وفيها ادعى وصية وانكرها الوارث فبرهن الموصي له  
 فادعى الوارث الرجوع قيل لا يسمع وقيل يسمع وهو الاصح لانه مما يحتج لعل الموصي اوصى  
 ثم رجع ولم يعلم بها الوارث فانكر فلما اخبر ادعى الرجوع والتناقص في مثله لا يضر ولو  
 برهن على محمود الموصي الوصية يقبل على رواية كون المحجور رجوعا لعل رواية انه ليس  
 برجوع يقول الفقير الظاهر ان الرواية الاولى هي الاصح والاولى اذ قد مر قبل ستة  
 اوراق لتلاهي **ح** ان مجرد ما عدا النكاح فسخ له **فش** ادعى دارا ان شريته  
 من ابيك وبرهن ذواليد انه ملك ابيه الا ان مات وتركه ميراثا لا تقبل بينته  
 لانهم شهدوا باشتصاص الحال والمدعي اثبت الزوال **ح** برهن انه له فبرهن  
 خصمه ان شهوده ادعوا لانفسهم تبطل بينة المدعي **فد** برهن على المدعي عليه ان  
 الشاهد اقرا انه ملكي يقبل والشاهد لو انكر الاقرار لا يحلف **فش** ادعى دينيا بكذا له  
 ارادعاه وارث المدعي فبرهن خصمه ان الاصيل اذاه اليك والى مورثك او برهن ان  
 مورثه اخرجني من الكفالة او برهن انك اخرجني منها بعد موت مورثك يندفع المدعي  
**قاضي خان** ادعى على رجل انه قتل اخاه عدا برهن فادعى القاتل ان المقتول ابنه  
 وانه عفى عنه فالقاضي يأمر باحضار الابن والبينة فلو كان القاتل رجلا وبشاهدين  
 فشهدا ان هذا ابن المقتول وانه قد عفى عنه تقبل شهادة هما ويثبت النسب ولو  
 كان الرجل جاحدا ويبطل القصاص **قنية** برهن على رجل انه ضرب جماره حتى مات  
 فبرهن المدعي عليه ان ذلك الخارج لا تقبل بينة المدعي عليه لانها لم تكن على النفي مقصود  
**خلاصة** ادعى على اخا انه ضرب بطن امراته او امته وماتت بضربه فقال المدعي عليه  
 في الدفع انها خرجت في السوق بعد الضرب لا يصح الدفع ولو برهن انها صحت بعد



بعد الضرب يبعث ولو برهن هذا على الصحة وذلك على الموت بالضرر فيبينة القصة اولى  
 يقول الحقير في اوليتها اشكال لما مرنا نقلنا عن القنية انها قامت على النفي مقصود  
 هذا وقد ذكر في الدرر والفرق بينة الموت من الجرح اولى من بينة الموت بعد البرء وقال  
 فيه يعني رجل جرح النفساء ومات المجرع فبرهن اولياؤه انه مات بسبب الجرح وبرهن ان  
 انه براومات بعد عشرة ايام فيبينة المقتول اولى انتهى فليست له فيها الصواب **قنية**  
 ادعى على ورثة ميتة انه ابن الميت وهو ابن اثنين وعشرين سنة وبرهن عليه وبرهن الورثة  
 ان من المدعى ثمانية عشر شهرا دفع صحيح يقول الحقير في صحته نظرا من قوله قامت  
 على النفي مقصود او قدم في مسائل الشهاداة على النفي من الغفل الثاني عشر نقلنا عن **ص**  
 ان الشهاداة لو قامت على نفي شيء في الحقيقة لا يقبل ولو كانت في صورة الاثبات

## حيل الدفع

وفي **فقط** لو ادعى النكاح فطريق دفعه دعوى طلاق او اقرار بطلاق او اقرار بجمعة  
 المصاهرة او بالوصاع ولو ادعى رجوعا في هبة فدفعه دعوى النفقة او الزيادة المتصلة  
 او انه ذورم محرم من الوهاب يقول الحقير لقد قصص حيث ذكر التلمذة على سبيل المصدر  
 اذ المصحح في عامة الكتب ان موانع الرجوع عن الهبة سبعة المحرمية بالزوجة والذووية  
 وقت الهبة والزيادة المتصلة وموت احد المتعاقدين وعموم اضعيفه الى الهبة مطلقا  
 وهلاك الموهوب وخروجه عن ملك الموهوب له والذي لا يحرك هنا انما هو موت احد المتعاقدين  
 فقط كما لا يخفى قال ولو ادعى شرا دار من فلان فدفعه ان يدعي ذواليد شرا به من ذلك  
 البائع يقول الحقير وذكرنا صورة دفع اخر لدعوى الشرا وقد كتبت في مسائل الدفع شتى  
 من فضل دعوى الخارج وذواليد فليست له هناك قال ولو ادعى ملكا مطلقا او بالمنتاج  
 فبرهن فدفعه ان يدعي ذواليد تناجا ولو برهن انه له فدفعه دعوى ابراء او رهن او  
 اجارة فاذا برهن يندفع لانه لحال اليد المبيع ولو ادعى ارثا بعصوبة فدفعه ان  
 يدعي ذواليد اقرار المدعى انه من ذوالارحام لكن هذا الدفع انما يبعث اذا كان قبل  
 الحكم بالعصوبة لا لو كان بعده ولو طلبت المدة التقريظ بعد مضي الاجل بسبب العنة  
 فالدفع بدعوى اقرارها بوصولها اليها او دعوى اختيارها المقام معه والله اعلم

## دعوى الدفع

وفي **شئ** برهن المدعى ان ذواليد ادعاه لنفسه لم يقبل من ذواليد بعده بينة  
 الابداع اضلا هذا كله لو ادعى ملكا مطلقا او بسبب ولم يدع فملا على ذواليد اما لو ادعى

فملا عليه بان ادعى انه له او عدم من ذواليد او اجراه او رهنه او فصبه منه وبرهن  
 ولو برهن ذواليد على اقرار المدعي بايداع فلان فتدفع الدعوى ولو برهن على ايداع  
 فلان فاذا لم تدفع وقضى به للمدعي ثم حضر الغايب وبرهن انه له يقضي له اذا لم يبر  
 مقضيا عليه اذ يتبين ان الحكم كان على غير خصم **فمن** ادعى غصبا على ذواليد فبرهن  
 على الملك لا على الغصب فمجرد دعوى الفعل عليه وهو الغصب بلا اقامة البينة  
 لا يمكن المدعى عليه من دعوى الابداع قال ويحفظ هذا اذا فده حيلة في دفع دعوى  
 الابداع **عماد** ادعى مينا انه ملكه غصبه منه ذواليد فاقر ذواليد لانه الصغير  
 لا تدفع عنه الخصومة واليمين لانه ادعى عليه الفعل **فمن** ادعى ملكا مطلقا فبرهن  
 ذواليد على الوديعة ثم ادعى ان ذواليد غصبه منه يسع وتدفع به بينة ذواليد  
 انه وديعة منه سواء ادعى الغصب في ذلك المجلس او في مجلس اخر لان دعوى الملك المطلق  
 لا ينفى دعوى الغصب عليه وفيه ايضا ادعى انه شراه من ذواليد وتقدم منه فبرهن  
 ذواليد انه وديعة فلان لا تدفع لان دعوى المدعى ادعى على ذواليد فعلا وهو تسليم  
 المبيع وفيه ايضا ادعاه فقال ذواليد شريته منك فقال المدعى اقلنا او قال انك  
 اقررت انك ما شريته فهذا دفع صحيح **فمن** ادعى ما لا فقال خصمه انك  
 اقررت بالابرا فبرهن المدعى انك اقررت بهذا المال بعد اقراره بالبراءة هل تدفع دعوى  
 المدعى عليه اجاب لا ولو برهن انك اقررت بعد دعواك اقراره بالبراءة يقبل **تاتارخانية**  
 قال المودع دفعتها اليك بمكة يوم كذا وبرهن المودع ان المودع كان بالكوفة في ذلك  
 اليوم بطلت هذه الشهادة ولو برهن على اقراره انه كان بالكوفة في ذلك اليوم تقبل  
**د** ادعاه ارثا عن ابائه وبرهن فبرهن خصمه ان اباك اقرانه ملكي يسع فلو برهن  
 المدعى انك اقررت انه ملك الي يسع ايضا وقد نفا رض الدعان فتقبل بينة الارث  
 بلا معارض فلو ادعى المدعى عليه على اقرار المورث ولم يورخ المدعى على ذلك تقبل بينة المدعى  
**وجين** برهن بان الدار التي بيدها او دعها اياه فلان وبرهن شفعها انه اشتراها من  
 اخر بالفقهي له بالشفعة لان ذواليد انتصب حضا للمدعى بدعوى الفعل عليه فلا  
 قد دفع الخصومة عنه بالحالة الفعل الى غيره **أحوال الدفع واحكامه**  
 قبول او عدمه ونحو ذلك **د** يبعث الدفع ودفع الدفع ودفع دفع الدفع وما زاد على الثلث  
 يبعث ايضا هو المختار **خلاصة** صورته ادعى ملكا مطلقا فقال المدعى عليه اشتريته  
 منك فقال المدعى قد اقلت ليس فلوقاك الامر انك اقررت انك ما اشتريته يسع اذا ثبت  
 العدالة **د** يبعث الدفع قبل اقامة البينة وبعدها قبل الحكم وبعده حتى لو برهن على  
 مال وحكم له فبرهن خصمه ان المدعى اقر قبل الحكم انه ليس عليه شيء بطل الحكم قال صاحب



حاجب المتولين اقول ينبغي ان لا يبطل الحكم لو امكن التوفيق بعد اقراره على ما  
سيأتي قريباً في **فصل** انه لم يبطل الحكم الجائز بشك يقول الحقير قوله ينبغي محل نظر لان  
البناء على اختيار اشتراط التوفيق وعدم الاكتفاء بمجرد امكان التوفيق كما مر  
موارداً ودليل صحة قوله بعد الحكم ان القضاة يكتبون في سجلاتهم بعد ذكر الحكم وكتب  
كأدى حق ودفع على محضته ودفعه لوائي به يوماً من الدهر وان لم يسمع الدفع بعد الحكم  
لغة كتابة هذه يقول الحقير في هذا الاستدلال نظر كما لا يخفى على من تدبر **فقط**  
متقدموا مثلاً بخنا حوزوا دفع الدفع وبعض متأخريهم على انه لا يصح وقيل يجمع ما لم  
ينظر احتيالاً وتكليس **فصل** حكم له بما لم يدفع الى قاض آخر وجب المدعي عليه بالدفع  
يسمع ويبطل حكم الاول وفيه لوائي بالدفع بعد الحكم في بعض المواضع لا يقبل بخوان يبرهن  
بعد الحكم ان المدعي اقر قبل الدعوى انه لاحق له في الدار لا يبطل الحكم بخوار التوفيق بان  
شراء بخيار فلم يملكه في ذلك الزمان ثم مضت مدة الخيار وقت الحكم فذلكه فلما احتل  
هذا لم يبطل الحكم الجائز بشك ولو برهن قبل الحكم يقبل ولا يحكم اذا شك بدفع الحكم ولا  
يرفعه يقول الحقير انه لو برهن قبل الحكم فيما لم يكن التوفيق حقيقياً ينبغي ان لا يقبل ويحكم  
على مذهب من جعل امكان التوفيق كافياً لاشكاح لان امكانه كقصر جرح عدمه وانما علم  
**بمزانية** المتقضي عليه لا يسمع دعواه بعده فيه ان يبرهن على انبطل القضا بان ادعى  
اداراً بالارث وبرهن وفقى ثم المتقضي عليه ادعى الشراء من مورث المدعي او ادعى الخراج الشراء  
من فلان وبرهن المدعي عليه على شرايه او من المدعي قبله او قضى عليه بالدابة فبرهن على  
نتاجه عند **فصل** ادعى المرأة واستعملت يومين فلم يأت بالدفع وحكم عليه ثم برهن  
فالمختار ان يقبل ويبطل الحكم **قصة** لا يملكه على وجه يبطل به حق المدعي وانما يملكه  
ثلاثة ايام وما اشبه ذلك **فصل** لو قال في دفع ولم يبين وجهه لم يلتفت اليه ويحكم عليه  
ولو بين وجه الدفع ولكن قال ينبغي فائبة عن البلد فكذا الجواب وكذا لو برهن دفعا  
فاسدا ولو كان الدفع صحيحاً وقال ينبغي حاضرة في المصر يملكه الى المجلس الثاني وفيه  
لو ادعى ايضا دين فان قال ينبغي في المصر يملكه الى مجلس آخر وهو اليوم الثاني فان لم  
يبرهن يحكم عليه **فصل** لو ادعى براءة من دين وقال في بيعة حاضرة في المصر يوجب ثلثة  
ايام **قاضي خان** وقوله في دفع ليس باقرار منه للمدعي وينبغي للقاضي ان يسأل عنه  
الدفع ان كان صحيحاً امهله وان كان فاسداً لا يملكه ولا يلتفت اليه **عده** دعوى  
الدفع من المدعي عليه ليس بتعديل للشهود حتى لو طعن في الشاهد او في الدعوى يسمع  
**شئ** ادعى عينا فقال ذوالبيد شريته من هذا المدعي ينزع من يده فيا سألني يبرهن  
على الشرا وبه اقول **فصل** ويترك في يده ثلثة ايام استخفاً لا ويكفل وعليه المديون اذا

ادعى الايضا ويومر باثبات الايضا **عنه** لو ثبت عليه حق فقال في حجة اى دفع فلوم ليس  
لا يقبل ولو فسر وهو ما يقطع به يسأل عن البيعة لوقالك نعم يوجه يومين او ثلثة  
**فقط** قال لا دفع في ثم جاء به فقد قبل هو على خلاف فيما لوقالك لا بيعة في وحلف ثم  
برهن يقبل عند الامام لا عندم وقد مر تفصيل هذه المسئلة في اوائل هذا الفصل  
لقلاهن **ص** وعن **ش** فلينظر هناك ثم ان جميع ما ذكر في هذا الفصل انما هو مسائل  
التناقض في شهادة وبين الدعوى والشهادة فسيأتي في الفصل الحادى عشر الفصل  
الدابع عشر والله الموفق

### الفصل الحادى عشر

في اختلاف بين الدعوى والشهادة وفي اختلاف الشاهدين وما يتعلق بذلك  
**دور** رجب مطابقة الشهادة للدعوى في معنى فقط فلو ادعى ملكاً مطلقاً فشهدا  
بملك بسبب تقبل لانها شهدا باقرار ما ادعى وفيه مطابقة معنى وبعبارة لا تقبل لانها  
شهدا باكثر فكان المدعي مكذوباً لهما ويجب تطابق الشهادتين في المعنى واللفظ لا وجوب  
اختلاف المعنى عند الامام وعندهما يكتفى بالاتفاق في المعنى فلو شهد احدهما بالنكاح  
والاخر بالتزويج يقبل ولو احدهما بالالف والاخر بالعين او مائة او مائتين او مائة و  
طلقتين او ثلث لا يقبل لاختلاف المعنيين كما اذا ادعى غصباً او قتل فشهد احدهما  
به والاخر بالافقار به حيث لا يقبل ولو شهد بالافقار به يقبل ولو شهد احدهما بالالف  
والاخر بالالف ومائة يقبل على الالف ان ادعى الف ومائة لان اتفاقهما في الالف وانفراد  
احدهما بمائة وان ادعى الف فقط لا يقبل لان المدعي كذب شاهدا الزيادة هذا في الدين  
اما في العين فيقبل على الواحد كما لو شهد واحد ان هذين العبدان له واخران هذا  
له يقبل على العبد الواحد اجماعاً وفي القدر لا يقبل مطلقاً او سوا كانت على الاقل او الاكثر  
او كان المدعي هو البائع او المشتري فلو شهد واحد بشراعه او كتابه بالالف والاخر بالالف  
وحسباً لا يقبل لاختلاف الثمن كذا علق بمال وصالح عن قود والرهن والخلع ان  
ادعى العبد والقاتل والراهن والمرأة وان ادعى الاخر فكذلك دعوى الدين والجاراة  
كالبيع في اول المدة للحاجة الى اثبات العقد والنكاح يصح بالاقل مطلقاً عند الامام  
وعندهما تبطل الشهادة ولا يقضى بشئ انتهى **مختصا** **ظ** ادعاه بسبب كسر او ارث  
ونحوه وبرهن على مطلق الملك لا يقبل ان ادعى الشراء من معلوم بان يقول شريته من فلان  
الفلان اما لو ادعى من مجهول بان يقول شريته من محمد او من احمد فبرهن على الملك المطلق  
يقبل لان اكثر ما فيه انه اقر بالملك لبايعه وهو لم يجز لانه اقر بمجهول وهو بطلان  
لم يذكر الشراء هناك تقبل البيعة على الملك المطلق كذا هنا **فصل** قيل لا يقبل في المجهول



ايضا لانهم شهدوا باكثر مما يدعي عليه خلاصة دعوى الملك بسبب الارث بمنزلة الملك  
المطلق **فصل** ادعى ملكا مطلقا وشهد املك بسبب تقبل شهادتهما باقلهما ادعاه اذا  
شهد املك حاد ثين في القاضى ان يشال المدعى ادعى الملك لهذا السبب الذي شهد  
بها او بسبب اخر فلو قال ادعيت هذا السبب يحكم له بالملك لهذا السبب ولو ذكر سببا  
اخر او قال لا ادعيت لهذا السبب لا تقبل شهادتهما ولو ادعى شرا مع القبض وشهد  
ملك مطلق اختلف فيه المشايخ فقبل بقبول لان دعوى الشرا مع القبض دعوى الملك  
المطلق عند بعضهم فلا تناقض عندهم وقيل لا يقبل لان دعوى الشرا معتبرة في نفسه  
هنا لا يرى لا يحكم له بالزيادة وهذا الوادى شرا من معلوم اما لو من مجهول بان قال  
شريته من رجل لا اعرفه وقال من رجل ثم ادعاه مطلقا ببيع كذا **ط** وفي **فصل** ادعاه  
ملك مطلقا وشهد بسبب ثم شهد املك بترد شهادتهما بالمطلق لانهما لما شهدا بسبب  
حله دعوى المطلق على السبب فلا تقبل شهادتهما بالمطلق ولو شهدا بمطلق ثم بسبب  
تقبل لانهما شهدا بسبب ما شهدا به او لا ولو ادعاه تناحفا فشهد بمطلق فقبل لان عكسه  
لان دعوى المطلق دعوى اولوية الحكم بالاحتمال وشهادة النتائج شهادة اولوية الملك  
ببقي فلو شهدا باكثر مما ادعاه ترده وهذه المسئلة تدل على انه لو ادعى نتاجا ثم مطلقا  
يقبل لعكسه **ط** ادعى تناحفا وشهد بسبب ترده **فصل** ادعى ملكا مطلقا وشهد واحد  
بمطلق واخر بسبب يقبل بخلاف عكسه ويحكم بملك حاد فلا يكون له الزايد **دج** لا تقبل  
الشهادة **فصل** شهد واحد ان فلانا باعه منه واخر ان فلانا اقربا لبيع منه يقبل  
لان لفظ الاخبار والانشاء منه واحد والقاضى لو سأل الشهود قبل الدعوى عن لون  
الدابة فقالا كذا ثم عند الدعوى بلون يخالفه يقبل اذا سأل عما لا يكلف الشاهد بيانه  
فاستوى ذكره وتركه وتخرج منه مسائل كثيرة خلاصة لو سأل القاضى الشهود عن  
لون الدابة فذكروا ثم شهد واحد الدعوى وذكره الصفة على خلافه يقبل والتناقض  
فيما لا يحتاج اليه لا يضر نظير في الجامع الصغير اذا اختلف الشهود في لون الدابة  
من دعوى مرقاة الدابة لا يمنع قبول الشهادة عند الامام لانها لو سكتا عن ذكر اللون  
حازا ما لو اختلفا في الذكورة والانوثة يمنع قبولها بالاجماع وفي العصب لو اختلف  
في لون الدابة يمنع قبول الشهادة **فصل** ادعى ملكا مورخا وشهد املك بلا تاريخ  
لا يقبل ولو شهد احدهما ملك مورخ والاخر ملك مطلق فلو ادعى ملكا مورخا ترده الشهادة  
ولو ادعى المطلق يقبل ويقضى بملك مورخ **ط** ادعى انه له وقبضه منه ذو اليد  
بغير حق وارخ وشهد ان قبض مطلق لا يقبل اذ شهادة القبض المطلق تخبر على الحال المدعى  
يدعى الفعل في الماضي فتتغير الحال لو ادعى قتله منه شهر وشهد ان يقتله في الحال وكذا

لو ادعى قتله منه شهر وشهد ان يقتله في الحال وكذا الوادى قبضا مطلقا وشهد امورخ  
لا يقبل لما مر واذ اوفق وقال اردت ما لمطلق قبضا من ذلك الوقت يقبل وقيل لا يقبل  
بلا توفيق اذ المطلق اكثر واغوى من المورخ وشهد باقلهما ادعاه ولو ادعاه انه له منه  
عشرين سنة لا يقبل وفي عكسه يقبل لانها شهدا باقل يقول الحنفى الظاهر انه يقبل  
في الطرد ايضا كعكسه اذ اوفق لما ذكرنا في **ح** من انه لو ادعى انه شراه منه منه شهر  
وشهد انه اشتراه منه منه سنة لا يقبل للتناقض لان يوفق بان يقول شريته منه منه  
سنة لا شهد اتم بعته منه ثم شريته منه شهر فاذا اوفق لهذا الوجه وشهد ببيع وشرا  
بعد ذلك يصح التوفيق ويقضى له **ط** ادعى انه شراه بتاريخ وشهد املك بلا تاريخ او بالعكس  
قيل يقبل وقيل لا خلاصة ادعى ملكا مطلقا مورخا وشهد املك على الملك بلا تاريخ  
يقبل وبالعكس لا يقبل **فصل** ادعاه ارثا من ابيه وبرهن على ملك مورثه وشهد  
واحد بمطلق واخر بسبب يحكم لمورثه بملك بسبب ويجعل المطلق على المقيد ادعى شرا من  
اول من امس فشهدا بشرايه في الامس يقبل ومثله في النكاح لا يقبل اذ البيع قول بقاء  
ويكبر والنكاح قول ملحق بالفعل والاختلاف في الفعل يمنع القول بخلاف القول وفيه  
ادعى نكاحا بلا تاريخ وشهد امورخ لا يقبل لا كذا به شهوده وفي عكسه ايضا لما مر ثم من  
المفرد والحال وقال ايضا بعد ذكر هذه المسئلة في فصل دعوى النكاح وهذا على عكس دعوى  
ملك العين لان الشهادة بنكاح مطلق شهادة باهنا منكوحته لان حدوثه متعين  
فيضاف الى اقرب الاوقات بخلاف مطلق الملك فاذا فترقا انتهى يقول الحنفى قوله ينبغي  
ان يحمل نظر لان الذي مر ليس يتحقق علمه والذي ظهر ما ذكر في هذه العنيفة ان الدعوى  
لو كانت مورخة والشهادة مطلقة او بالعكس ففيه اختلاف اذ قد مر نقل عن المحيط  
انه قيل يقبل وقيل لا يقبل فيها الا اذا اوفق المدعى في العكس في قبيل في العكس وقيل  
لا يقبل في الطرد وفي العكس يقبل بلا توفيق وقد مر عن الخلاصة انه يقبل في الطرد  
لا في العكس انتهى فينبغي ان يتأمل عند القضا والفتوى فيعمل بما هو اقوى واخرى واسه  
الموفق الى سبيل الهدى **فصل** تحمل شهادة على ملك بسبب واراد ان يشهد بمطلق  
اختلف فيه المشايخ والاصح انه لا يسمع ذلك ادعى بنا بسبب قرض او نحوه وشهد  
بدين مطلق قيل لا يقبل كما في عين ادعاه بسبب وشهد املك وقيل يقبل وهو الصحيح  
والفرق بين العين والدين ان العين تخبر الزايد في الجملة وحكم المطلق ان يستحق  
بزايد والملك بسبب بخلافه فيصير بالسبب مكذبا لشهوده بالمطلق بخلاف  
الدين لانه لا يحتمل الزايد فلا كذاب فاذا فترقا **خ** ادعى دينا ولم يبين السبب فشهدا  
بالسبب يقبل **ط** ادعى لفاطمة كمنساية منه ثمن قن شراه منى ومنساية ثمن متاع



شراء مني وشهد اجنبيا مطلقا يقبل في حسماته وذكر السبب ليس بشرط وهذا  
نص على انه في دعوى الدين بسبب لو شهد مطلقا يقبل ولا يشترط ذكر سببه وبه  
افق **ط** ادعى انها منكوحته وشهد انه تزوجها او بالبعكس يقبل اذ النكاح سبب  
متعين لصيرورة المرأة زوجة فاشترط ذكره وتركه . والله تعالى اعلم .

## مسائل الاستناد

وهو ذكر كلمة كان في الدعوى نحو كان هذا ملكي او في الشهادة نحو كان هذا ملك هذا  
المدعي بلا تقييد بذكر الحال **ص** ادعى ملكا في الحال وشهد انه كان ملكه يقبل لانه  
ثبت الملك في الماضي وما ثبت في زمان يحكم ببقائه ما لم يوجد للزيل قال صاحب جامع  
الفصولين هذا عمل بالاستصحاب وهو حجة في الدفع لا الاستحقاق فكان ينبغي ان لا يقبل  
شهادتها فيه لكن فيه جرح فيقبل المخرج بتقيل دليل كالاخي على ذي فم جليل **قنية**  
ادعى على اخو دينا على مورثه وشهد انه كان له على الميت دين لا يقبل حتى يشهد انه  
مات وهو عليه يقول الحقير قال صاحب جامع الفصولين وفي المحيط خلافة او افق  
برهان الدين بهذا الجواب مرة ثم رجع عنه فليست نظرية اول الشهادة من المحيط انتهى  
فالعجب من عدم تعرض صاحب جامع الفصولين لهذا الكلام الدافع للمخرج والمحيط  
المنقول عن المحيط مع انه في العثور على الروايات جرح محيطا واعجب منه انه يجوز  
العمل بالاستصحاب بمجرد دفع الجرح فيما سبق ولم يدرك المخرج فيما نقله عن القنية اشد  
واشق فلو بالدفع احق وفي القنية ايضا لو شهد على قراره بدين فقال المشهود عليه  
اقسمه على ان هذا القدر على الان امر لا فقا لا ادري هو عليك الان ام لا يقبل الشهادة  
**فش** لو شهد انه كان ملكه نكاحا وشهد انه ملكه في الحال ولا يجوز للقاضي ان يقول  
امر وملك ادعى وانيد فعلى هذا الوادعي دينا وشهد انه كان له عليه كذا او قال او  
راين مقدار رذره رذمت اين بود ينبغي ان يقبل كما في العين وفي **ط** ما يدل على قبولها  
فانه قال لو اقر بين عند جليل ثم شهد اعدلان عند الشاهدين انه قضى دينه  
فشاهد اقراره يشهد ان انه كان عليه ولا يشهد ان انه عليه يقول الحقير بل يدل  
على عدم قبولها لعدم سقوط شهوات قلم الناسخ وفيه وكذا لو شهد واحد انه  
ملكه واخر انه كان ملكه يقبل كلامهما لاتفاقهما ان له في الحال معنى لما مر **د** ادعى  
نكاحا وشهد اهدا اللفظا هرد وازن وشوهر **د** استهائم لا يقبل ولو شهد  
احدهما كه اين زن ومي بوده استت يقبل **فش** ادعى لها امراتي لان اباهما زوجها  
منى برضاها فشهد القدر العارية كه جون يد روي مرا برني داد اين رخذ رصا

استت اين نكاح يد راقبل تروشهها دتهما لانه شهادة برضاها لا بنكاحها الا اذا لم يقولوا  
انكحها بعشدها وقيل يقبل لانه شهادة بنكاح ورضا **فش** ادعت نكاحه فشهد واحد  
انها امراته واخر انها كانت امراته تقبل وكذا لو شهد واحد انه اقرباها امراته واخر انها  
كانت امراته قال فعلى هذا الوادعي ملكا مطلقا وشهد انه وارثه من ابيه او شهد ا  
انه شراء من فلان ولم يتعرضا للملكة في الحال في الصورتين بان لم يقولوا هو ملكه يقبل  
ولكن ينبغي ان يشال شهوده هل يعلون انه خرج من ملكه وكذا الوادعي انها امراتي او  
منكوحتي وشهد انه كان تزوجها ولم يتعرضا للحال يقبل وهذا كله اذا شهد بملك في الماضي  
اما لو شهد انيد في الماضي بان ادعى دارا بيد رجل فشهد انه كان بيد المدعي لا يقبل  
في ظاهرا لرواياته لانها شهد انيد في الماضي وقد عرف المخرج من يده بيقين بخلاف  
ما لو شهد بملك في الماضي وعن الجد يوسف انه يقبل ولو شهد ابا قرا المدعي عليه انه  
كان بيد المدعي يقبل ادعى ملكا في الماضي وشهد ابيه في الحال بان كان هذا ملكي  
وشهد انه له يقبل وقيل لا وهو الاصح وكذا الوادعي انه كان له لا يقبل لان استناد المدعي  
يدل على بغي الملك في الحال اذ لا فائدة له في استناد ملكه في الماضي مع قيام ملكه حال خلاف  
الشاهدين حيث لا يدل استنادهم على ذلك اذ لم فائدة فيه سوى النفي وهو ان يشهد  
بمال غايبا من ملكه بيقين ويجتزأ من الشهادة ببقا الملك لعدم بينتهما به لانها لا يعرف  
الا بالاستصحاب واما الملك فكما يعلم تبوت ملكه يعني يعلم ببقائه يقينا **د** ادعى انها  
كانت امراته وشهد انها امراته او قال كانت امراته لا تقبل كما في دعوى العين .

## مسائل متفرقة

في الاختلاف في الشهادة والاختلاف بين الدعوى والشهادة **قنية** اقام شاهدة  
بلفظ مختلف فلم يسمع القاضي ثم اعاد شهادتها بلفظ موافق تقبل **فش** ادعى مائة  
قنير بر ولم يزيد اقبل يقبل وقيل لا وهو الاصح بخلاف ما لو ادعى بسبب القرض وشهد انه  
اقر ولم يذكر اسبب القرض يقبل **ج** ادعى دينا وشهد ابا قراره بالمال يقبل ويكون  
اقامة العينة على قراره كاقامته على السبب **ش** افق شيخ الاسلام برهان الدين بانه  
لا يقبل **ط** ادعى دينا وشهد واحد بالمال واخر باقراره بالمال لا يقبل **ج** يقبل عند ابي يوسف  
**فش** مثل هذه الشهادة لم يقبل في العين لان حكم المطلق ان يشق بزايدة والملك  
بالاقرار بخلافه قال صاحب جامع الفصولين اقول الفرق بين الدين والعين ان الدين  
لا يجمل الزايدة فلا يلزم اختلاف المشهود به بخلاف العين يقول الفقير والفرق صحيح  
فيقتضي قبول الشهادة في المسئلة المتقولة الثامن **ط** فيكون قول ابي يوسف



هو المختار ولا يشترط ما في **فقط** ولعل دليل أبي يوسف هو هذا الفرق والله اعلم **ليس**  
لو شهد واحد بالقرض واخر باقراره بالقرض يقبل **فقط** ادعى قرضا وشهدا باقراره  
بالمال يقبل بلا بيان السبب ولو ادعى قرضا وشهدا ان المدعي دفع الالمدعي عليه كذا  
ولم يقول لا يقبل يثبت بقبضه كشهادة يبيع شهادة بشرافا لقول لذي اليد ان قبضته امانة  
فلا بد من بينته على القرض ولو ادعى اذ او شهد واحد اذ او واخر ان الدين اقر  
بقبضه لا يقبل لان احد ما شهد بفعل والاخر يقول **فقط** شهدا بالف قنالا احدهما قضاه  
منه حسنة يثبت الالف لا القضا الا ان يشهد منه اخر وينبغي لمن علم ذلك ان لا  
يشهد بالف حتى يقر المدعي بقبض حسنة **محيط** ادعى على غيره كذا كذا ادبنا الله وام  
فادعى المدعي عليه الا ان يشهد الشهود ان المدعي عليه دفع كذا كذا من الدراهم للذوي  
باي وجه دفع قبل لا تقبل هذه الشهادة وقيل تقبل وهو الاشبه والاخر ب الى القوا  
**قاضي خان** ادعى عينا في يد رجل وشهد واحد انه ملكه واخر على اقرار ذي اليد انه  
ملكه لا يقبل هذه الشهادة

### نوع اخر

في اختلاف الشاهدين في زمان او مكان **فقط** الشهادة بعقد تمامه بالفعل كرهن  
وهبة وصدقة يبطلها الاختلاف في زمانه ومكانه الا عند محمد في البيع والاحارة  
والفعل والخلع لا يبطلها وكذا لو شهد واحد بعقد واخر باقراره **ليس** بالف يقبل **فقط**  
اختلاف الشاهدين في ثلاثة اوجه اما في زمان او مكان او انشا واقرا وكل منهما  
على اربعة اوجه اما في فعل او قول في فعل ملحق بقول او عكسه اما الفعل المحض كقبض  
فيمنع قبول الشهادة في الوجه الثلاثة واما القول المحض كبيع وrehن فلا يمنع قبولها  
مطلقا ولما الفعل الملحق بالقول وهو القرض فلا يمنع واما عكسه كتكاح فيمنع قبول  
الحقير عند الرهن هنا من القول المحض مخالفا لما امرنا قبل اسطر نقلا عن **فقط** انه  
فعل ملحق بالقول الا اذا قال مر عقد تمامه بالفعل ولعله هو الصواب كما لا يخفى ثم  
ان في جامع الفصولين نقلا عن **ص** ان القول المحض كبيع وطلاق وعتاق واقترار  
وابراكن في اللائحة نقلا عنه ايضا انه كبيع وشر او طلاق وعتاق ووكالة وكفالة  
وحوالة ووصاية وابراورهن ودين انتهى **ص** الحق القرض بالفعل لان قوله اقضتك  
قوله والتسليم فعل بعده يتم به القرض فالحق به حكمه اما التكاح فقوله ملحق اخضار  
الشهود واذا لا بد من الشهود لعقد التكاح في غير ذلك فمفعول بعد التكاح فالحق  
بفعل الاحضار بلا عكس **ص** شهدا بوجه ولم يعلم قدر الدين لم يجوز **ص** شهدا بوجه  
واختلغا في زمانه او مكانه وما يشهدا ان على معاينة القرض يقبل وكذا اشرا وهبة وصدقة

اذ القرض قد يكون غير مرة ولو شهدا باقرار الواهب او المتصدق او الراهن  
بالقبض يقبل **فقط** ادعى رهنا فشهد واحد بمعاينة القرض واخر ان الراهن اقر  
بقبض المرتن لا يقبل اذ الرهن في هذا الكعب **ص** شهدا ببيع ولجارة او طلاق  
او عقد على مال واختلغا في قد والمبدل لا يقبل الا في التكاح حيث يقبل فيه ويرجع الى  
المهر المثل والمثل وقال لا يقبل في التكاح ايضا **ص** ادعى تزويجا وشهد واحد بكنها  
بالف واخر بالفين والزواج يدعى الفا والفين او يقول اسم شياء مع التكاح عدد  
الامار وابي يوسف استحسانا **ليس** ادعى شرا وشهد واحد به واخر انه اقرب  
يقبل لان لفظ الشرا يصلح للاقرار والابتداء فقط نقلا على امر واحد **ص** سكت  
شهادة البيع عن بيان الزمان والمكان فساها القاضى فقال لا نعلم ذلك يقبل  
لانها لم يكلف حفظ ذلك **ل** شهد بخويع مما هو قول محض واخر باقراره بذلك  
يقبل الا اذا كانت صيغة الانسا تخالف صيغة الاخبار كقذف وشهده واخر باقراره  
به ولو شهد بخويع عصب مما هو قول محض واخر باقراره به **نوع اخر**  
في مسائل متفرقة متعلقة بالاختلاف في الشهادة وبين الدعوى والشهادة  
**ليس** الباع انكر عيبه عنده فشهدا انه باعه وبه هذا العيب واخر انه اقرب  
لم يجز لانها شهدا بامرين مختلفين قال صاحب جامع الفصولين اقول على ما مر  
انه لو شهد بخويع واخر باقراره به ينبغي ان يقبل ايضا هنا يقول الحقير قوله ينبغي  
محل غلط اذ الشهود به هنا اما هو العيب فقط وذلك فعل لا قول بخلاف البيع قننا  
مع الفارق كما لا يخفى على ناظر محقق قال وهذا كما لو ادعى عينا انه له فشهد  
انه ملكه واخر ان ذا اليد اقرانه ملك المدعي لا يقبل **فقط** ادعى بيع الوفا فانكر ذوا  
اليده فشهدا انه باع بشرط الوفا واخر ان المشتري اقرانه شراه بطريق الوفا يقبل  
اذ في البيع لفظ الانشا والاقرار واحد ولو شهدا ان المدعي به في يد المدعي عليه  
واخر انه اقرب به لا يقبل ادعى ودعة وشهدا ان المودع اقربا لا يدع يقبل كما  
في العصب والفارية ولو شهد واحد بايداعه واخر انه اقربا يداعه فعلى قياس  
القرض ينبغي ان يقبل وعلى قياس العصب ينبغي ان لا تقبل يقول الحقير ومنه  
بحث اذ الظاهر ان الودعة فعل ملحق بالقول فينبغي ان يقاس على القرض وليس  
بفعل محض حتى يقاس على العصب اللهم الا ان يقال من بعض صور الودعة ما هو فعل  
محض كما لو منع رجل عند رجل ثوبا ولم يقل هذا ودعة عندك فذهب وتركه عنده  
ثم ذهب المودع ايضا فلو ضاع الثوب ضمنه لان مثل هذا ايلاع عرفا كاذر في  
فتاوى قاضي خان والله اعلم **فقط** ادعت مبرا بعد طلاق ادعى زوجها انها

سه



وهبته وبرهن فشهد واحد بهبته واخرى ببرايقبل لتوثيق الموافقة اذ هبة الدين  
حكما السقوط وكذا حكم البراءة وقيل لا يقبل لاختلاف للشهود به اذ الابرأ استقاط  
والهبة تملك فان الدارين لو وهب للكنيل يرجع على الاميل لا لوابراه وكذا المديون  
لو ادعى بینه ثم وهبه منه يرجع لا لوابراه فاختلف حكمها **د** ادعى قنا وبرهن على  
افزار ذي اليد انه له يقبل اعتبارا للاقرار الثابت بالينة بالثابت عينا وكذا لو  
شهد انه ذا اليد اقربا لقن له واخر انه اقربا للمدعى او دعه يقبل ولو شهد  
انه اقربا للمدعى دعه اليه لا يقبل ولم يجعل الاقرار بالدفع اقرارا بالملك للدفع  
وجعل الاقرار بالايدي اقرارا بالملك للموضع ادعت طلاقا فشهد به واحد واخر اقراره  
به يقبل ادعت خلعا وشهد ابا قرار الزوج به يقبل ادعى انه سلم ثوبا الى صبا فحجده  
فشهد واحد به فعه اليه ليصبعه اصفر واخر ليصبعه احمر لا يقبل لاختلاف  
المشهود به ولو شهد انه له عليه الفا واخر انه اودعه الفا يقبل ان ادعى المدعى  
الفا دينا مطلقا اما لو تعرض لاحد المسيئين فلا لانه كذب احد شاهديه ولو لم يشهد  
باقراره لكن شهد احد هما انه له عليه الفا فزنا والاخر ان له عنده الفا وديعة  
لا يقبل شهد ابرقة بقرعة واختلف في لو نها يقبل عند الامام لا عندهما واجمعوا ان  
هذا الاختلاف في الغصب يمنع اجماعا **ص** شهد ان قيمة الغصب كذا واخر ان غاصب  
اقر به لا يقبل **ف** ادعى الاتلاف وشهد ان يقبضه يقبل ادعى انه قبض مني كذا وادعى  
بغير حق وشهد انه قبضه بجهة الربوا يقبل ولو ادعى غصبا وشهد ان يقبضه  
بجهة الربوا لا يقبل اذ الغصب قبض بلا اذن والغصب بالربوا قبض باذن ادعى  
انه غصبه منه وشهد انه ملك المدعى وفي يده بغير حق لا يقبل لاعلى الملك ولا  
على الغصب يقول الحقير زيف صاحب جامع الفصولين دليل هذه المسئلة ثم  
قال والاولى ان تقلل بان المدعى فعل الغصب ولم يبرهن عليه فبرهن لاعلى  
المدعى فلم يقبل للاختلاف وفيه نظر لان هذا الاختلاف لا يمنع قبول الشهادة  
لانها شهد ابا على مما ادعى اذ في دعوى الغصب منه دعوى انه بيده بغير حق  
مع زيادة دعوى الفعل فيسبغ ان يقبل مع ان عدم القبول في امثاله يفضي الى  
التضييق وتضييع كثير من الحقوق والمخرج مدفوع شرعا انتهى كلامه لكن الظاهر  
ان التقليل الذي ذكره بقوله فالاولى هو صحيح والتطويع والنظر الذي ذكره غير  
وارد عليه اضلالا لدعوى المدعى انما هو مجرد الغصب منه ولا يلزم منه ان يكون  
المقصوب ملكا البته واليهود شهدوا له بالملك ولم يذكر والغصب منه فلم يجمع  
الدعوى والشهادة على شي فلا يصح قوله لانها شهدا بانها اقرت وعلى هذا يبطل ايضا قوله مع

انه هدم القبول اذ مع وجود كمال الاختلاف بين الدعوى والشهادة كيف يكون مجرد دفع  
يكون مجرد دفع المخرج سببا لقبول ان هذا الذي عجب والله اعلم بالقضاب **ف** ادعى  
انه قبض من مالي كذا اقتضا موجبا للدرد وشهد انه قبضه ولم يزيد اعلمه يقبل  
فان اصل القبول فيجب اذ لو شهد انه اقر يقبضه ينبغي ان يقبل قضا ساعلى الغصب  
ادعى عشرة اقتره بر وشهد انه قال ان من مدعى دعه قفيل كنتم يد من صفت بر من  
فرسنادة است لا يثبت القبول لواز انه ارسل اليه ولم يقبض ادعى انه اهلك انثى  
كذا وعليه قيمتها وشهد انه باع وسلم لفلان يقبل لانه اهلك ولو ذكر ابيعا  
لا تسليما لا تكون شهادة با هلاك ادعى الشرا وشهد واحد يبيع والاخر انه طلب  
ثمنه منه لا يقبل لان طلبه لثمن اقرارا بالبيع **د** ادعى قتل وشهد انه اقر  
به يقبل **س** ادعى قتل وشهد واحد به واخر انه اقر به لا يقبل اذ الاقرار ينكر لا القتل  
**خ** ادعى ادينه وشهد واحد بالاد او اخر باقرار الدارين بالاستيفاء لا يقبل كما في  
دعوى الغصب **قاضي خان** ادعى المديون الا يفا فشهد واحد على اقرار الدارين  
بالاستيفاء واخر انه ابراه لا يقبل ادعى انه ابراه وشهد واحد واخر انه وهبه  
له او تصدق به عليه او حله يقبل ادعى الا يفا فشهد واحد على اقرار الدارين بالاستيفاء  
واخر على الهبة والصدقة او التخليص لا يقبل ان شهد واحد ان الدارين ابراه في بلد  
كذا واخر انه ابراه في بلد اخر يقبل ادعى ابراه وشهد على اقرار الدارين بالاستيفاء  
القاضي العيرم كانت البراءة بالاستيفاء او الاستيفاء بالابرأ فلو برهن بالاستيفاء  
يقبل ولو بغيره لا يقبل وان سكت لم يجز على البيان ولكنه لا يقضي بلا بيان اذ البراءة  
بالاستيفاء فوق البراءة بالاستيفاء فاذا شهدوا باكثر مما ادعوه لا يقبل بل انق  
وان ادعى الا يفا وشهد بالابرأ او التخليص يقبل ولا يستأله القاضي ايضا عن البراءة لانهم  
شهدوا باقراره ادعاه فلا حاجة الى التزنيق **قيمة** ادعى المديون الا يصال الى  
الدارين متفرقا وشهد شهوده بالايصال مطلقا او حيلة لا يقبل **ط** ادعى شوامنه وشهد  
بشرا من وكيله نرد وكذا لو شهد ان فلا ناباع وهذا المدعى طر ببيع **ص** ادعى  
سراجيه وشهد ان يلفظ خانه لا يقبل اذ بينهما مفارقة وهذا اذا وقعت الدعوى  
والشهادة بالعربية اما لو وقعت بالفارسية يقبل لان خانه يطلق على سراجيه بالفار  
مخلا فالربية **صل** شهد انه وكله بمصومة مع فلان في دار سماها وشهد اخر انه  
وكله بمصومة فيها وفي شئ اخر يقبل في دار اجتماعا عليها اذ الوكالة تقبل التخصيص  
**س** ادعى كفالة وشهد ابا قراره بها واحد هما بها والاخر باقراره بها يقبل **ش** شهد  
واحد بكفالة واخر بحالة تقبل في الكفالة لانهما اقل وهذا ان اللقطان حبالا



كلمة واحدة اذ الكفالة تشترط براءة الاصل والحوالة بشرط ان لا يبرأ كفاية  
 شهيد واحد مما يكفل له هذا اللفظ كونه مبيد فلان حين كفت كذا فلان سرها مال  
 مذهب من ضمان كرم مريم مال را وشهد الاخر فلان حين كفت كذا من اين مال را  
 ضمان كرم اذ فلان مر فلان را قاسمها لا يقبل اذ الثاني شهيد بضمها من منجز والاول  
 بمعلق وبينهما مقايضة ادعت ارضا وشهد واحد انه ملكها لان زوجها اعطاها عوضا  
 عن الدسيمان واخرانها ملكه لان زوجها اقرا به ملكها وقيل لا يقبل اذ شاهد المومن  
 شهيد بالعد والآخر باقرا الملك فاختلف المشهود به اما لو شهدا احدهما ان زوجها  
 دفعه عوضا والاخر باقرا انه دفعه عوضا يقبل لا تقا قما كما لو شهد ببيع واخر باقرا  
 له ادعى عقارا فشهد واحد ان العقار ملكه واخران هذه الضيقة ملكه لا يقبل  
 اذ العقار غير الضيقة اسم للمعصية والمنية والضيقة اسم للمعصية فقط فكذلك  
 ادعى عقارا وشهد ابيستان فانها لا تقبل اذ العقار غير البستان وقيل يقبل في السيلة  
 الاولى لانه يجوز اطلاق اسم الضيقة على العقار ادعى ان مولاي اعققتي وشهد انه حر ترد  
 لانه يدعى حرية عارضة وشهدا بحرية مطلقة فيصرف الى حرية الاصل وهي زائدة على  
 ما ادعاه وقيل تقبل لانه لما شهد انه حر شهد بنفس الحرية قال صاحب جامع الفصول  
 اقول فيه نظرا لانه لا يندفع به ما مر من دليل الرد قال قال والامة ان ادعت ان فلانا  
 اعققتي وشهدا انها حرة يقبل اذ الدعوى ليس بشرطها قال المعترض المزبور اقول  
 فلو شهد ابيستغنى ان يكون الخلاف المذكور في القن على قول الامام اما على قولها ينبغي ان  
 تقبل في القن رواية واحق كما في الامة اذ الدعوى ليس بشرط في القن عند جما الامة  
 ادعى حرية الاصل وشهدا ان فلانا حرة فقل ترد وقيل تقبل لانها شهدا باقلمتا  
 ادعاه يقول الحقير الظاهر ان الرواية الاولى هي الاصح والاولى اذ بين حرية الاصل  
 والعنق فرق كثيرا فاختلفت الشهادة والدعوى قال شهدا بتزوج الاب لا يقبل من له  
 القبول يقبل اذ النكاح معاوضة فتكون الشهادة بالايجاب شهادة بالقبول وكذا لو  
 شهد واحد انه باع منه واخران هذا اشراه منه تكون شهادة بالبيع **فصل** ادعى فعل  
 نفسه وبرهن على فعله وكيله او بالعكس ادعى انه ملكي شريته من فلان بكذا افعال  
 شهوده شري وكيله لا يقبل ادعى شرا بنفسه وشهد على شرا وكيله فلا موافقة اذ ترجع  
 حقوق العقد الى العاقد كيف ران احد طريق اصحابنا اوكيل يصير مشعرا لنفسه او لا  
 ثم يصير بايعا من موكله فلم يوافق الدعوى الشهادة قال المديون قضيت حقه وشهد  
 ان وكيله قضى يقبل اليس له الحقوق ادعى ان الدار ملكي فقال ذو اليد شريته منك  
 وشهد انه شري من وكيله لا يقبل وكذا لو شهدا انه شري من فلان اخر واجاز ادعى

لا يقبل اذ اجازة البيع ليس ببيع والله سبحانه وتعالى اعلم  
**الفصل الثاني عشر**  
 فيما يبيع فيه الشهادة بلا دعوى والشهادة بالتسليم والشهادة على النفي قال اعلم  
 ان الشهادة بالطلاق وعنق الامة يقبل حسنة بلا دعوى ولا يشترط حضور المشرور  
 المرأة ولكن يشترط حضور الزوج والمولى **ق** اعلم يشترط حضور المرأة والامة لانهما  
 لو حضرا وكذا بينا الشهود لا يلتفت الى قولها فمن لا يقبل تكذيبه الشهود ولا يباي  
 حضرا ولا **ط** يحضر المرأة ليشير اليها الشهود **ق** اخبرها عدل ان زوجها مات  
 او طلقها ثلثا فلما التزوج ولوا خبرها فاسق وانما يعتبر على خبر العدل لوقال عاصيته  
 ميتا او شهدت جنازته لا لوا خبر في به محبر وياي تمامه ولو شهدا عدها بطلاق  
 والزوج حاضر ليس لها التزوج ولكن لا يمكن تزوجها منها وكذا لو سمعت طلاقا  
 وانكروا الزوج وحلف فردها عليه القاصي لم يسمعها المقام معه وينبغي ان تغذي بما لها  
 او تهرب واذا هربت فلما التزوج بالخرديانة لا **قضا** في نفي اليها زوجها فتزوج ثم  
 اخبرها اخر انه حي فلو صدقت الخبر الاول عدلا واكبرها باصدقه لا يفرق بينهما  
 وبين الزوج الثاني **ق** اخبرها واحد بموت زوجها او برده او بتطلقها حلها  
 التزوج ولو سمع من هذا الرجل اخر حل له ان يشهد لانه من باب الدين فيثبت خبر الواحد  
 بخلاف النكاح والنسب **ق** لو اخبرها به عدل او غير عدل فانها يكتب من زوجها  
 بطلاق ولا يدرى انه كتابة ام لا الا ان اكبرها بها انه حق فلا بأس بالتزوج **ق** والاحبار  
 عند وليها كخبرها عندها **ط** شهدا انه امان امراته فانكروا وقال الزوج ليس اسمها  
 فلانة وشهدا ان اسمها فلانة فالقاضي لا يفرق بينهما وكذا في عنق الامة لو شهدا  
 انه حررها وان اسمها فلانة وقالت لم يجز لتبعكم بعنقها والشاهد الشهادة بحجامة  
 المصاهرة والايلاد الظاهر تقبل بلا دعوى بشرط حضور المشهود عليه وقيل لا يقبل  
 بلا دعوى في الايلاد الظاهر والشهادة في الوقت بلا دعوى ترد وقيل تقبل لان الوقت  
 حق الله وهو التصديق بالقالة فلا يشترط فيه الدعوى كطلاق وعنق الامة والشهادة  
 بعنق القن بلا دعواه لا تقبل عند الامام خلافا لما **ق** ان خلاف ابو حنيفة في  
 الشهادة بالعنق لغرض اما في الحرية الاصلية فتقبل بلا دعوى وقا اذ الشهادة  
 بحرية الاصل شهادة بحرية امه وتلك شهادة بحجامة الفرج وهو حق الله تعالى تقبل  
 حسنة كما في الطلاق وعنق الامة يقول الحقير في اطلاق كلامه نظرا لما ذكر في جامع  
 الفصولين في فصل المتفرقات نقل عن **ق** ايضا ان الشهادة في الحرية الاصلية



تقبل لو كانت أمه حية ولو كانت ميتة لا تقبل إذا لا يتصور في الميت تحريم الفرج وقيل  
 ينبغي أن تقبل بلا دعوى من غير هذا التفصيل **شجع** الصحيح أن دعوى القتل شرط عند  
 الإمام في حرية الأصل أيضا والتناقض لا يمنع صحة الدعوى والشهادة لا في حرية  
 الأصل ولا في عتق العارض **فشي** شهد أن هذا الميت أوصى بتحرير هذا القتل وهو لا  
 يقبل بلا دعوى لأنه شهادة على إثبات حق الموصى فيصير كأن الموصى يدعي ويقول  
 نفذ وأوصيتي فيجب على ورثته تحريره ولو امتنعوا فالقاضي يحره **ط** لا يحلف على  
 عتق القتل بلا دعوى وفاقا وفي عتق الأمة والطلاق بلا دعوى قيل يحلف وقيل لا  
 فليتأمل عند الفتوى يقول الحقير وسياتي في فضل التحليف أن محمد أشا المولى  
 يحلف وإن **سح** قال لا يحلف **قاضي خان** في هلال رمضان لا يشترط الدعوى وللفظ  
 الشهادة كما يشترط في سائر الأخبار وفي هلال شوال ينبغي أن يشترط لفظ الشهادة  
 وأما الدعوى فيجب أن لا يشترط كما في عتق الأمة وطلاق حرة عند الكفر وعتق العبد  
 عند المصاحبين وفي الوقت عند الفقيه أبي جعفر وعلى قياس قول الإمام ينبغي أن  
 تشترط الدعوى في هلال رمضان وشوال كما في عتق العبد عنده أما هلال ردي  
 المحجة ففي ظاهره أنه كهل شوال وفي النوادر أنه كهل رمضان **فصط** هل يشترط  
 حكم الجاهل بالشعيرة الرضائية لم يذكر هذا في الكتاب وينبغي أن لا يشترط حكمه بل يكفي  
 أن يامر الناس بالصوم وبالخروج إلى الصلوة في العيد **أشياء** تقبل الشهادة حشبة  
 بلا دعوى في أربعة عشر موضعا في الوقت وطلاق الزوجة وتقليق طلائها وحرمة  
 الأمة وتدهيرها والخلع وهلال رمضان والنسب وحد الزنا وحد الشرب والإيلا  
 والظهار وحرمة المصاهرة ودعوى مولاه بنسبه وفي الأشياء أيضا تشهد الحشبة  
 إذا أقرشها دته بلا عذر لا تقبل لفسقه كما في القنينة • والله أعلم

## الشهادة بالتسامع

وفي **ط** لم تجز الشهادة بالتسامع وشهرة على الإهلاك وأسبابها كبيع وهبة وصدقة  
 وتجاوزها في أشياء منها النسب فلو سمع من الناس أن هذا فلان بن فلان الفلاني  
 وسعد أن يشهد وأن لم يباين الولادة على فراشه وطريق معرفة النسب أن يسمع  
 من جماعة لا يتصور تواطؤهم على الكذب عند الإمام وعند ما لواخبر به محمد لأن  
 يكفي وقد مر في فضل الإشارة أن الفتوى على قولها ومنها النكاح فلوراي رجل لا يدخل  
 على امرأة وسمع من الناس أنها زوجة وسعد أن يشهد بذلك وأن لم يباين العتق  
**فقط** شهدا بالنسب أو نكاح وقالوا سمعناه من قوم لا يتصور تواطؤهم على الكذب

لا يقبل وقيل يقبل وفي **عدة** إشارة إلى أن القول صحيح ومنها القضا فلوراي رجلا  
 قضى لرجل بحق من الحقوق وسمع من الناس أنه قاض هذه المدة وسعد أن يشهد  
 أن قاضي بلد كذا أفقى لفلان بكذا وإن لم يباين تقليد الإمام ومنها الموت فلو سمع  
 من الناس أنه مات أو أراه مصفوا به ما يصنع بالموت وسعد أن يشهد بموته وإن لم  
 يباين وعن محمد إذا أخبرك واحد عدل بالموت وسعد أن يشهد به **فقط** والصحيح  
 أن الموت كنكاح وغيره لا يكتفى فيه بشهادة الواحد ثم في النسب والنكاح والقضا  
 إذا ثبتت الشهادة عند أبي يوسف ومحمد بخبر عدلين يجب الإخبار بلفظ الشهادة كذا  
**خه** وبه أحد كذا **احس** في الموت يثبت الشهادة بخبر واحد أجماعا ولا يجب فيه  
 لفظ الشهادة بل يكفي مجرد الإخبار **عدة** أما من يشهد عند القاضي فيتلفظ بلفظ  
 الشهادة **ط** شهدا بموت واطلقا يقبل ويجعل على الشهرخ والمأينة ولو قالوا سمعناه  
 من الناس ولم يباين موته فلو لم يكن موته مشهورا لا يقبل وفاقا ولو مشهورا يقبل  
 يقبل وقيل لا والشهرة لا تثبت بقولها سمعناه من الناس إذا السماع قد يكون من  
 واحد غير عدل أو جماعة غير عدل **فقط** الشهادة الشرعية أن يشهد عنده عدلان  
 أو رجل وامرأتان بلفظ الشهادة من غير استئذان وبقي في قلبه أن الأمر كذلك  
**ط** لو قال لا يشهد أن فلانا مات أخبرنا به من حضر موته من يوثقه فيقبل يقبل  
 في الأصح كذا **عدة** وقيل لا يقبل **مي** قال لا يشهد أنه مات بأفريقية ولم يباينها يقبل  
 ركز الوفا لا دفناه أو شهدنا خبرا زته يقبل لأنه لا يفصل ذلك إلا بالميت وهنا مسألة  
 عجبية لا رواية لها وهي أنه لو لم يباين الموت الواحد وشهد لا يقضي به وحده قالوا  
 بخبر به عدلا مثله فإذا سمع منه حل له أن يشهد بموته فيشهد أن معا فيقتضي حياء  
 خبر موت غائب واحد وصنع أهله ما يصنع على الميت لم يسمع لاحد أن يشهد بموته  
 لأن مثل هذا المنبر قد يكون كاذبا وبعد المسافة يغلب ذلك فلا يعتد عليه حتى  
 يخبر ثقة عن معاينة حيلة **ط** وفي **سك** إنما نعتمد على خبره لو لم يكن متما فيه بان لم  
 يكن وارثا ولا موصى له والأفلا يعتد لأنه يخبر به لنفع نفسه **ط** شهد بموته عدل  
 أو امرأة عدلة يسمعه أن يشهد بموته **فشي** شهد رجل بموته وأخبر حياته فالمرأة  
 تلخذ بقول من كان عدلا منهما ولو عدلين فيقول بخبر بموته إذا ثبتت العارض **قاضي خان**  
 أخبرها عدل بموت زوجها الغائب وأثنان حياته أن أخبر بخبر الموت بمعاينة الموت  
 أو أنه شهد بخبراته حل لها التزوج وإن كان المخبران حيايته أيضا يتأرجح لاحق فتشهاد  
 أولي **فشي** تجوز الشهادة بالتسامع بسماع من محدوده في قذف أو من دشوان أو  
 عميد إذا كانوا صادقين وتجوز بسماع من صبي مميز **ط** شهادة الدخول بسماع يقبل



وتنقلق به احكام معروفة من نسب ومهر وعدة واحصان بخلاف الزنا حيث لم يحرم  
الشهادة به لانه فاحشة والشهادة بالمهر بسباع تقبل فانه ذكر في **مثنى** عن محمد  
قوم خرجوا من بيت رجل فاجبروا من في الخارج ان فلانة تزوجت على يكد من المهر وسع  
للمخارجين ان يشهدوا ان المهر كذا ولو قالوا سمعنا الذين شهدوه يقولون ان المهر  
بالسباع لم يحرم يقول الحقير هذه الرواية مرجوحة لانه ذكر في الخلاصة واما المهر هل  
يشهد بالسباع فيه روايتان والاصح انه جائز كذا في المنتقى **من** والشهادة بالوقف  
وقرايطه هل تمل بشهرة وسباع لا رواية لهذا واختلف فيه المشايخ قبل حمل وقيل لا وقيل  
يجل على مثل الوقف لا على شرايطه وهو الاصح اذ يشتهر اصله لاشرايطه **زيغلي**  
وذكر الامام المروغيا ان لا بد من بيان الجهة بان يشهد والله وقف على هذا المعجزة  
الفقرا واما اشبهه فلم يذكر في الجهة في شهادتهم لا تقبل **من** شهدا بالوقف وصرحا  
بالسباع يقبل **فمن** بخلاف سائر ما يجوز فيه الشهادة بالسباع فانما لوصرحا انها شهدا  
بسباع لا يقبل واما يقبل في الوقف اذ الشاهد رعا يكون سنة عشر سنة وتاريخ  
الوقت ما يثبت سنة مثلا فينتقل القاضي ان يشهد بجماع فاذا افرق بين سكوت واقضاح  
**قاضي خان** شهدا بما يجوز به الشهادة بالسباع وقالوا لم نكذب ذلك ولكنه الشهر  
عندنا حارفت شهدا وتم ولو قالوا شهدنا بذلك لانا سمعنا من الناس لا يقبل **من**  
الشهادة بالعتق لا تمل بشهوة عند الامام سالم يعاين تحرير مولاه وهو قول ابو يوسف  
الاول وعلى قوله الثاني تمل وقول محمد مضطرب **مح** العتق كالولا اختلافا

### الشهادة على النفي

لا تقبل الشهادة على النفي والشهادة لو قامت على اثبات وفيها نفي بان يقول هذا  
فلانة او ابنته نكح عنده ولم يدك ملكا له هل تقبل اختلف فيه المشايخ والاصح قبولها  
كذا **قوي** في **ص** شهد انه اقصد يوم كذا اوصنع شيئا في مكان كذا فبرهن المدعي  
عليه انه لم يكن في ذلك اليوم في مكان ذكره الاولان وكان في مكان كذا لا تقبل  
الشهادة الثانية لانها قامت على النفي لان قولها في مكان كذا نفى معنى ولو كان اثباتا  
صورة اذ الغرض نفى ما قامت عليه البينة الاولى **تتارخا** قال المودع للمودع  
دفعته اليك بمكة ليوم كذا وبرهن المودع ان المودع في اليوم الذي ادعى الدفع عملة  
يوم كذا كان بالكوفة لم يخر هذه الشهادة ولو برهن على اخذ المودع ان كان بالكوفة  
في ذلك اليوم قبلت الشهادة **اشباه** تقبل البينة على النفي المتواتر كما في الظهير  
**فمن** ادعى الايفاء وشهد انك لا اللفظ اين مدعى عليه راجزاين مقدار اذ في ليست

لا يقبل لانه في الحقيقة شهادة على النفي **سبير** شهد اعليه انه قالك المسيح ابن الله  
ولم يقبل قول النصارى ثبانت امراته وهو يقول وصلت بقول قول النصارى تقبل البينة  
وتنفع الفرقة ولو قالوا سمعنا يقول المسيح ابن الله ولم نسمع منه غير نرد الشهادة  
ولا تنفع الفرقة شهد اجمع او طلاق بلا اشتتنا او طالع ولم يستثن لا يقبل قول الزوج  
ونطلق ولو قال لم نسمع منه غير كلمة الطلع او الطلاق كان القول للزوج ولا يفرق بينهما  
الا ان يظهر منه ما يدل على صحة الخلع من قبل البذل او غير في يكون القول قولها  
وهذه المسئلة مما تقبل فيه الشهادة على النفي **فت** امن الامام اهل المدينة  
فاختلطوا باهل مدينة اخرى وقالوا كنا جميعا فشهد شهود من غير انهم لم يكونوا  
وقت الاما ك فيها تقبل الشهادة **جع** قال فتى حران لم اجمع فقال حججت فشهد انه  
صحى العام بكوفة لم يعترف قال محمد يعترف وذكر **مثنى** وقال سمع مع ولم يدكروم قول س  
وقيل هذه بناء على اشتراط الدعوى في شهادة عتق العبد قال صاحب جامع الفصولين  
اقول فعلى هذا الوصف المسئلة في الامة ينبغي ان يعترف وفاقا اذ دعواها العتق  
لا يثبت بل يقول الحقير وعلى هذا الوصف ايضا في صورة دعوى العتق من العبد ينبغي  
ان يعترف وفاقا ايضا فليت شعري لم لم يتعرض لذكره ثم اقول المسئلة مطلقة يمكن  
حملها على وقوع الشهادة بدعوى من العبد وعلى وقوعها بلا دعواه فلا وجه لحملها على  
الثاني فقط كما لا يخفى على ذي فهم سالم من الغلط ثم الظاهر ان عدم العتق ليس لما ذكره  
بل يكون الشهادة بالتقصية بكوفة شهادة على النفي حقيقة اذ الغرض منها نفى المولى  
ببريده ما مر قبل بضعيفة نقلا عن **ص** من قوله فهو نفى معنى او يجوز ان يكون لاحتمال  
حج المولى يوم عرفته بمكة وتقصيته يوم الغر بكوفة بطريق قطع المسافة البعيدة في يوم  
واحد كرامة وقدم في فضل التناقض ان الشك ينفع الحكم فلا يعترف العتد مع الشك  
في حج مولاه **ليس** الشرط يجوز اثباته ببينة ولو كان نفيا قال لغته ان لم ادخل الدار  
اليوم فانت حر فبرهن القن انه لو يدخلها يعترف قيل فعلى هذا لو جعل امرها بيدها  
ان ضربها بغير حناية ثم ضربها فقال ضربتها بحناية فبرهنت انه ضربها بغير حناية  
ينبغي ان تقبل بيقينها وان قامت على النفي لقيامها على الشرط ونفي في مسایل الامر بالبيد او  
يقول الحقير الذي سيجي انما هو عدم قبول بيقينها نقلا عن **د** فليظهر هنا ك **جع**  
قال ان لم يحج فلان في هذه الدلية فامرا الى كذا فشهد انه خلف كذا ولم يحج فلان  
في تلك الدلية وطلقت امراته تقبل لانها على النفي صورة وعلى اثبات الطلاق حقيقة  
والعبارة المقاصد لا للصورة كما لو شهد انه اسلم واستثنى واخر انه اسلم ولم يستثن  
تقبل بنية الاسلام ولو فيها نفى اذ عر منها اثبات اسلامه يقول الحقير ظاهر ما في **جع**



و ليس يرى العالم ما قبل حقيقة في **قصر** وجه التوفيق هو ان الشهادة لو  
قامت على اثبات شي في الحقيقة تقبل وان كانت في صورة النفي ولو قامت على نفي شي في  
الحقيقة لا تقبل وان كانت في صورة الاثبات فالشهود به حقيقة في مسئلة **جف**  
وبس انما هو الطلاق والعناق وما امران ثبوتيان بخلاف ما في **قصر** و **قصر** اذ  
المشهود به فيها مجرد نفي ما ادعاه المدعي لا اثبات شي سواء كما لا يخفى بقي الاشكال  
في مسئلة **جف** ولعل حلها بان يقال المشهود به فيها لفظا هو ان المولى ضمن العام بكوفة  
والفرض منه نفي وقوع حج المولى فقد قامت فيها الشهادة على نفي محض واما كون الميراث  
منه عنق العتق فذلك عرض الفرض ومعنى العتق فلا يعتبر كما ان الشبهة معتبرة  
وشبهة الشبهة غير معتبرة اذ بعد الدرجة يستفاد من الاعتبار هذا ما لاح بالبال  
القليل والله الهادي الى سواء السبيل **قصر** ادعى بها امراته فقالت اني مطلقة ثلاثا  
لانه كان الكوفلان دوريك فادى قاضات نيزديك نومنا رم فانت طالق ثلاثا  
ومضى ذلك اليوم ولم يات بها وبرهنت على ذلك فتدفع المحسومة ولو برهن المسلم  
اليه ان التسليم فاسد لانه لم يذكر الاجل يقبل لان **مح** قال يقبل على الشرط ولو كان نفيها  
**قصر** الوارث لو كان يحجب بغير كحد وحدة واخ واخت لا يعطى شيئا ما لم يبرهن على جميع  
الورثة انما يشهد انما لا يعلم ان له وارثا غيره لان ارث الاخ والاخت معلق بشرط  
الكلالة وهي من ليس له والد ولا ولد فاما ثبت هذا الشرط بنص من اليهود لا يرثان  
ولو قال لا وارث له غير يقبل اذ المراد انا لا نعلم له وارثا غيرين ولو كان الوارث من لا يحجب  
بأحد فلو شهد انه وارثه ولم يقولوا لا وارث له غيري او لا نعلمه يتلوم القاضي زمانا  
رجا ان يحضر وارث اخر فان لم يحضر وارث اخر يقتضي له جميع الارث ولا يكفل عند  
الامام فيما قال لا وارث له غير وفيما قال لا نعلمه هو الاصح من مذهبه وعند ما يكفل  
منها ومدة التلوم مفوض الى رأي القاضي وقيل سنة وقيل شهر وهذا عند سوامت  
احد الزوجين كواثبت الوراثة ببينة ولم يثبت انه لا وارث له غير فعند ان حقيقة علم  
لها بالكلية لتعيين بعدم التلوم للزوج النصف والمرأة الربع وعند سوا بقول النصيبين  
له الربع ولهما الثمن والله سبحانه وتعالى اعلم

## الفصل الثالث عشر

في دعوى الوقف والشهادة عليه وفيه مسائل متفرقة متعلقة بالوقف **ط** القضا  
بالوقفية قبل يكون قضا على الناس كافة حتى لو برهن المولى على وقفية ارض وحكم  
بها على ذي اليد ثم ادعى اخرا انه ملكه لا يسمع فجعل كقضا بجرية الاصل وقيل لا حتى لو ادعى

اخر انما ملكه يسمع فجعل كقضا بملك **قصر** ادعى ملكا في دار بيده متول يقول وقفة زيد على  
مسجد كذا ادعى به المدعي فلو ادعى متول اخر على هذا المدعي انه وقف على مسجد كذا من جهة  
بكر يقبل اذ المقضي عليه هو زيد الواقف لا مطلق الواقف **قضية** متول وقف برهن على  
وارث واقفه الذي بيده المحدود انه وقف على كذا واقفا صحيحا فبرهن الوارث على فساد  
الوقف والفساد بشرط في الوقف مفسد فيبينة الفساد اولى لانه اكثر اثباتا ولو لم يفي  
في المحل او غير فيبينة الصحة اولى ادعى على شخص ان الدار التي بيده وقف عليه مطلقا  
وذو اليد ادعى ان بايعي اشتراها من الواقف وارخ وبرهنا فيبينة الوقف اولى وقيل  
ان اثبت ذو اليد تاريخا سابقا فيبينة اولى والا فيبينة الوقف اولى **قصر** ارض بيده  
وارض اخرى بيد اخر فادعى رجل ان هاتين الارضين وقف عليه وقفهما جده على ولده  
واحفاده ابداما متنا سلوا واحد ذي اليد من حاضر فبرهن عليه المدعي فلو شهد انهما  
ملك الواقف وقفهما جميعا وقفهما واحدا ونكر اشتراط الوقف حكم على الحاضر بكون الارضين  
وقفهما اذ الحاضر هنا يصير حصما عن الغايب فصار كاحد الورثة ولو شهد انه وقف  
وقفين متفرقين يقتضي بوقفية ما في يده الحاضر فقط قال وفي المسئلة نوع اشكال  
ويستفي ان يحكم بوقفية ما في يده الحاضر فقط في الوجهين جميعا لانه الحق باحد الورثة  
وذلك انما يصير حصما عن البقية اذا كان العيين بيده اما لو ادعى عينا من التركة على  
وارث ليس العيين بيده لا يسمع وفي مسئلتنا احدى الارضين بيد الغايب فكيف يقتضي  
بوقفيتها على الحاضر يقول الحق لا اشكال وقوله يستفي لا ينبغي لانه وان كان احدى الارضين  
في يد الغايب لكن الشهود لما شهدوا ان الواقف وقفهما معا صارنا في حكم ارض واحدة  
فاشبه الحاضر احدى الورثة اذا كان العيين بيده ثم ان الظاهر انه اذا كان عيين في  
يد وارث حاضر وعين اخرى في ايدي ورثة غايبين فادعى رجل كلنا العيين على الحاضر  
بانه شراهما من الورث في صفقة واحدة بكذا وبرهن على ذلك ينبغي ان يحكم للمدعي العيين  
جميعا ويكون الوارث الحاضر حصما عن البقية في كلتا العيين لكونها مذكورتين معا  
في الشهادة فيصير كانه في يده كلتا العيين فظهر بما تقدرا انه لا فرق بين المسيلتين  
فلا اشكال في البين **جس** ادعى كوما فاقر ذو اليد انه وقف على الفقراء انا قيمهم صح  
اقراره ويكون وقفه فلو اراد المدعي تخليفه لباخذ القيمة فعلى قياس قول الامام لا يخلف  
بعد اقراره بالوقف لانها لا يضمنان قيمة العقار وعلى قياس قول محمد يخلفه وان نكل  
يوخذ منه قيمته وينبغي بقول محمد كليا جبال بهذه الحيلة لدفع اليه عن نفسه وعلى  
هذا الواقع بالدار لابنه الصغير فقد ذكر في مسائل الاستحقاق وقفه في صحته  
فمات فادعى احد انه له واقر به ورثته لا يبطل الوقف وضمنوا قيمته من تركه الميت



ولو انكروا الله تعالى فليس لهم لاحد القيمة اما لو اراد تخليصهم لباحث الوقف فلا يمين عليهم وفيه  
ايضا المتولى في غضب عقارا الوقف بغير ان نظرا للوقف وفي غضب منافع الوقف ايضا  
بغير ان نظرا للوقف فيشترى بقيمة العقار المنسوب عقارا اخر فيكون على سبيل الوقف  
الاول لانه بدل الاول **فقط** ارض بيده زعم انه ملكه فبرهن قوم انه وقف وقفه  
عليهم حكم بالوقف فيؤخذ منه وهذا امر يحرم في ان دعوى الموقوف عليه صحيح **فقط**  
ادعى الموقوف عليه انه وقف عليه لادعاءه باذن القاضي بيع وفاقا ولو بلا اذنه فيه  
روايتان والاصح انه لا بيع اذ حقه في الغلة فقط فلا يكون خصما في شيء اخر يقول الحقير  
الظاهر ان هذا التقليل عليه اذ الوقف والغلة ليسا بشيئين متغايرين حكما اذ الغلة  
بما الوقف فبروا بالوقف تزول الغلة فيصير مكان الموقوف عليه ادعى شرط حقه  
فيشترى ان تكون الرواية الاولى هي الاصح والاولى والله اعلم وفيه ايضا لو كان الموقوف  
عليه جماعة فادعى احدهم انه وقف بغير اذن القاضي لا بيع رواية واحدة وفيه ان  
مستحق غلة الوقف لا يملك دعوى غلة الوقف وانما يملك المتولى يقول الحقير يرد عليه  
اشكال بان الغلة حقه فكيف لا يملك دعوى حقه وفيه لو كان الوقف على رجل معين قيل  
يجوز ان يكون هو المتولى بغير اطلاق القاضي اذ الحق لا يحدوده وينبغي بانه لا يبيع لان حقه  
اخذ الغلة لا انتزعه في الوقف ولو غصبه الوقف احد ليس لاحد من الموقوف عليهم  
خصومة بلا اذن القاضي **عدة** لا تسمع الدعوى من الموقوف عليه **فقط** تسمع وبالأول يفتى  
والموقوف عليهم يملكون اجارة الوقف وقال **جبر** لو كان الامر كله للموقوف عليه بان كان  
الوقف لا يستقرم ويغير لا يشاركه في الغلة فيجوز وهذا في الدور والحوادث واما  
الاراضي فلو شرط الواقف تقديم العشر والمزاج وسائر المئون ليس للموقوف عليه ان  
يرجرها ولو لم يشترط يجب ان يجوز ويكون المزاج والمونة عليه وهو نظير ما لو كان الموقوف  
عليه متعديا فقاموا واخذوا احدهم ارضا فزرعه بنفسه قال ابو يوسف ان كانت  
الارض عشرية جاز ما ياتهم ولو خراجية لم يجز **فقط** وفي **فقط** ادعى انه وقف  
وانكره واليد فصالحه على مال لم يجز اذ الصالح كبيع وليس للمتولى بيعه واستبداله  
ولو دفع المتولى شيئا الى اليد واخذ الدار للموقف يجوز له ان يملكه على امانة الوقف  
والموقوف عليه لو فعل ذلك لم يجز لانه ليس بخصم **فقط** ادعى دار الحكم له ثم ادعى المتولى  
ان العروة وقف وبرهن فلو كان المدعى ادعى الدار بيناها لا تقبل بنية المتولى والا فالعروة  
وقف والبناء للمدعى **فقط** ادعى المشتري على بايعه ان المبيع وقف يقبل في الاصح ويستقص  
البيع ولو لم يقبل البايع انه وقف على ذكره **فقط** انه لا يضح هذه الدعوى قال صاحب  
جامع الفصولين ينبغي ان يقبل لو برهن ان برهن انه وقف قبل بيعه يقبل ويبطل

البيع وليس للمشتري مجلس المبيع بثمنه ولو لا بينة له فالقول للمشتري ولو برهن  
المشتري انه كان وقفا على كذا لا يقبل لانه سماع في نقص ما ثم به ولا نه ليس بخصم في  
دعوى الوقفية عن الموقوف عليه قال صاحب جامع الفصولين قول الوقف فعلى غير  
المشتري وهو مستعمل به فهو ما يخفى فينبغي ان يقبل كما في طلاق وعقود وقوله ليس  
بخصم اخر لا يضر المشتري بريد التمس فهو خصم فيه فسمع دعواه كما في الخبر يقول  
الحقير يورد ما مر انما في **فقط** انه يقبل في الاصح كذا لقائل ان يقول الظاهر  
ان الاصح عدم القبول اذا المشتري يريد بطلان حق الغير بنقص البيع فهو مستعمل فيه  
اذ عساه ندب في شرايه فزعم البايع دعوى الوقف لينتقص البيع والله اعلم  
ان متولا ادعى انه وقف على كذا ولم يذكر الواقف قيل يسمع وقيل لا لما لم يذكر الواقف  
عند الامام ومحمد اذ الوقف عند ما مجلس الوقف على ملكه الواقف فلا بد من ذكره  
لكي لا يكون اثباتا للمجهول **فقط** الشهادة في الوقف بلا بيان واقفه تبطل  
**فقط** لا تقبل **عدة** ينبغي ان تقبل لو كان قديما ولو ذكر الواقف لا المصروف  
يقبل لو قديما وبصرف الى الفقراء وقف قديم مشهور لا يعرف واقفه استولى عليه  
ظالم ظاهري المتولي انه وقف على كذا مشهور شهدا كذا فالحق ان يجر  
اذ الشهادة على اصل الوقف بالشهر يجوز في المختار ولو كان الوقف على قوم باعيانهم  
واما على الشرايط فلا يوافق المختار كذا **فقط** في القباوي الصغري شهد وان هذا  
المحدد وقف على كذا ولم يذكر الواقف يقبل لو كان قديما ولو ذكر الواقف لا المصروف  
يقبل ان كان قديما وبصرف الى الفقراء ولو شهدوا على اقرار المدعى الواقف بالوقف  
لا يقبل الا اذا قالوا اقرار بالوقف وهو يملكه **فقط** في الوقف تقبل الشهادة على  
الشهادة وشهادة الرجال مع النساء وكذا الشهادة بسماع ولو شرط به ولو شهد  
واحد انه وقفه على زيد واخر انه وقفه على عمرو وتقبل ونصرف غلته الى الفقراء لانها  
انقضا الله وقف ولو شهد انه وقف على قصر اسجده واما من فقرا به يقبل وكذا  
لو شهد اهل مدرسة بوقف المد رسته او اهل محلة بوقف محلة تقبل والمسألح  
فصلوا فيها فقالوا اهل المدرسة ان كانوا باحزون الوظيف من ذلك الوقف لا يقبل  
والا يقبل وكذا اهل المحلة وقيل في هذه المسائل كلها تقبل وسوال الصحيح لان كون  
الفقمة في المدرسة والرجل في المحلة ليس يلزم بل يقبل وشهادة اهل المسجد  
تقبل لانهم لم يجروا لانفسهم هذه الشهادة نعم شهد انه وقف حصته من هذه  
الدار والارض وحمل حصته لا تقبل عند الامام ومحمد قياسا على ما لو باع حصته من  
الارض ولم يعلم المشتري حصته لم يجز البيع عندهما لا عند ابو يوسف **فقط** يبد



ضبعة فادعى اعرانها وقف واحضر حكا فيه خطوط العدول والفضاء الماضي  
وطلب الحكم به ليس للقاضي ان يقضي بالملك لانه انما يحكم بالحجة وهي البيعة والافراد  
لا الصك اذ الخط مما يزور كذا لو كان على باب الحانوت لوح مضروب ينطق بوقفية الحانوت  
لم يحز للقاضي ان يقضي بوقفيته به **قد غصب** وقفا فنقص ما اخذ بنقصه يصرف  
الى برئته لا الى اصل الوقف لانه بدل الرقبة وختم من الغلة لا في المرتبة ولو زاد به  
غاصبه فيه شيئا فلولم يكن بالاولاد حكم المال يؤخذ منه بلا شيء ولو كان بالاقاب  
كفرس وبنا امر بطلعه الا اذا اضرب بالوقف فيمنه القيم او القاضي قيمته من غلة الوقف ان  
كانت والا يوجر الوقف ويعطى اجرته كذا في **فرض** وفي **جس** متى المستاجر فيه قراد  
غير في الغلة لياخذ فلو اجره مشاهرة فاذا اجار اسل الشهر فليمتولي فسخ الاجارة  
لانه في المشاهرة تتعقد عند راس كل شهر ثم بعد الفسخ يوم الربا ان يرفع بنايه  
لوم يضرب ولو ضرب ليس للباقي رفعه لانه وان كان ملكه فليس له ان يضرب بالوقف ثم ان كان  
رفع به يضرب بالوقف فان رضى المستاجر ان ياخذ المتولي بنايه للوقف بقيمته  
مترعا وبنيها ايها كان اقل فليمتولي ان ياخذ للوقف باقل القيمتين ولو لم يرض  
لا يجزى كذا ان التملك بغير رضاه لم يجز فوجع من غيره ويبقى الباقي ان يتخلص  
ملكه ولا يمنع صحة البناء الا اذا كان من غير ما دلل الثاني على ذلك البناء حتى  
لا يملك رفعه وفيه حانوت وقف عما رتبته لاجرا في صاحبه العمارق ان يبنينا جرح  
باجر مثله فلو كانت العمارق لو رقت يستاجر باكثر مما استاجر جرح كلف رفع العمارق  
ويوجع من غيره اذا نقصان عن اجر المثل لم يجز الا عن ضرر وجع ولو كانت لو رقت  
لا يستاجر باكثر من كبره **ن** سبل النفسى عن ارض وقف فيه بنا مملوك  
وكان صاحبه السكنى فداستاجر الارض باجر مثله يومئذ فبطل المتولي بعد  
زمان وزاد اجر مثله فابى مالك البناء الا بالاجرة الاولى والمتولي الجديد لا يرضى  
الا باجر المثل الا ان همل المتولي ذلك اجابه نعم **ف** استاجر ارض وقف ثلاث سنين  
باجر مثله اجازته فرخصته اجزها لا تنفسح ولو غلت لا تنفسح في رواية  
لان اجر المثل يعتبر وقت العقد وينفسح في رواية ويجدد العقد الى وقت المنفسح  
لزمه المسمى الاول وفيما بعده لورضى المستاجر الاول بالرواية فهو اولى من غيره ولو لم يكن  
فسخ العقد بان كان فيها زرع فالى وقته زيادته لزم المسمى الاول وبعد زيادته  
يجب اجر مثله وزيادة الاجرة تعتبر كذا ردت لو اودت عند الكل حتى لو زاد واحد  
نعتنا لا تعتبر هذه الزيادة **ج** لو اجره باجر مثله ثم زاد باجر مثله لا يفسخ ولو  
اجر باقل وجب الاقل فلو زاد اخر فليمتولي ان يجزى الاول الا ان يستاجر جرح الاول

باجر مثله باذن المتولي فلما مضت المدة زادت في الاجرة للمستقبل فرضى صاحب  
السكنى بالزيادة فهو اولى **ف** المتولي لو سكن جلا دار الوقف بلا اجر قبل لا شيء على  
السكنى وعاقبة المتأخرين على ان عليه اجر المثل سواء اعدت الدار للغلة او لا نصفا  
لوقف عن الغلة وقطعا للاطلاع الفاسدة به يبقى وكذا لو سكن دار وقف بلا  
اذن واقفه ومتولي له لزمه اجر مثله بالغاما ببلغ وكذا متولي باع وقفا فسكنه  
المشترى فغزل المتولي وولى اخر فادعى الثاني على المشتري فساد البيع لزم المشتري  
اجر المثل اعدت للغلة او لا **م** اجر القيم باقل من اجر مثله قدر ما لا يتعاين الناس  
فيه حتى لم يجز فسكنه المستاجر لزم اجر مثله بالغاما ببلغ على ما اتفقوا على المتأخرين  
وكذا الواجر اجازة فاسدة **ل** لا يضرب ما في الغصب في ظاهر الرواية ويبقى  
بعضها في الوقف وما لا يقيم والمعد للغلة اي حجب اجر المثل **ح** غضب وقفا  
فاجر حجب المسمى على المستاجر لو جرح الغاصب **فقط** ومتولى اجر يدون اجر مثله  
لزمه تمامه وكذا ابه اجر مثله صغير اذ ليس له اولاية الخط **فقط** سكن بيتا  
شراه فظفر انه وقف اول صغير حجب اجر مثله سبل مقت عمر زرع في وقف بلا  
اذن متولي به برين كارتع سراغلة واجبه شد باغلة زمين چنانكه محمود  
سته در ان موضع سه يك جهاريكه قال تجاه كن كه وقف را كدام بهتر ست  
سراغله بان بين برداشته ان طلب ميكنه وقال بعضهم يلغى ان حجب الثلث والربع  
على عرق ذلك الموضع **ف** متولى شري بمال الوقف دار الوقف اختلف المسايخ فيه  
فيل يلحق بالوقف فلا يجوز بيعه وقيل يجوز بيعه وهو الاصح اذ في صحة  
الوقف وشرايطه ومه كلام كثير ولم يوجد هنا **ط** متولى اراد شراضيعة  
بغلة الوقف لتكون موقوفة على وجه الواقف الاول فمقد رقت ولم يوجد  
فيه رواية فمقتل جرح القاضي ثم اتفقوا على انه لم يجز ويمنه المتولي لو فعله  
اذ يجوز على الوقف شرا ما يكون فيه عمارق الوقف وزيادته لغلة واما ما يكون  
وقفا على ذلك الوجه فهو وقف اخر لا من مصلح الوقف الاول الا يرى ان غلته تصرف  
الى عمارق نفسه وما فضل يصرف الى عمارق الوقف الاول **ق** فدية اجتمع من مال المسجد  
شي فقبل ليس للقيم ان يشتري به دار الوقف ولو فعل وقف يكون وقفه وضم  
وقل يجوز استحقاقا وبه افتى محمد بن مسلمة وينبغي ان يشتري ويبيع بامر الحاكم  
ولو اشترى بالغلة حانوتا ليستقل ويباع عند الحاجة فهو اقرب الى الجواز **ص** ولو  
خرى الوقف يجوز تحويله تقصدا الى محل اخر **س** استبدل الوقف باطلا لا رواية  
عنا به يوسف وقيل يجوز ما لم يكن مسجلا **ح** يجوز لوجوه الواقف **فقط** باع الوقف



بامر القاضي ورايه جاز كذا روي عن ابي يوسف **فمن** قال بعضهم لم يجز بيع الوقف لونه  
مسجلا محكوما وهو الاصح **عده** واقفا اقترا الى بيع وقفه يرفع القاضى حتى يفتح لو  
لم يكن مسجلا وسيل **ص** عن وقف لعمد استقلاله هل المتولي يبيعه واستشرأه  
اخر كما نه ثمنه قال نعم قيل له لو لم يتعطل ولكن يؤخذ بثمنه ما هو خير منه قال لا يبيعه  
وقيل لم يجز بيع الوقف تعطل اولاد الاستبداد **عده** عن محمد بن عطل فللقاضى يبيعه  
واستشرأه ثمنه وليس ذلك للقاضى **د** ضعف ارض وقفه عن الاستقلال  
ويؤخذ بثمنها من هو اكبر ريعا منه فللقاضى يبيعه واستشرأه ارض كبرى ريعا منه  
**عده** شرط ان يستبدله بارض اخرى اذا اشأ او شرط ان يبيعه ويشتري بثمنه  
ما يصير وقفا كما نه جاز الشرط عند ابي يوسف وعند محمد جاز الوقف وبطل الشرط  
ولم يشترط الاستبدال بثمنه ما يصير وقفا كما نه قال ابو يوسف جاز الوقف  
وبطل الشرط وقال محمد بطل **جمع** عن محمد بن سجاد عتيق لا يعرفه بانيه لاهل المحلة  
بيعه ومصرف ثمنه في مسجد اخر **ح** اذا لم يشترط الوقف لا يستبدل انما في السير  
الى انه لا يملكه الا القاضى اذا اراد **مصلحة** ولو شرط الاستبدال ولم يذكر ارضا ولا دارا  
فباع الارض الاولى فله ان يستبدلها بغيرها من ارض او دار وكذا لو لم يقيده  
الاستبدال في بلد فله ان يستبدل في اي بلد **شأن** اجمع العلماء على جواز بيع بنا  
المسجد وحصيره اذا استغنى عنه **فقط** يبيع بنا الوقف جاز بعد ائمه لا قبله  
وكذا المسجد المشتر الموقوف جاز بيعه بعد القطع لا قبله ولو غير مشتر جاز قبل قطعه  
وبعد **فقط** وقف على فقرا فاخاج بعض قرابته ورفع الامر الى القاضى فاعطاهم منه لم يكن  
حكما اذ هو بمنزلة الفتوى فله ان يرجع في المستقبل بان يعطي غيرهم من الفقرا جميع الغلة  
اما لو حكم ان لا يعطى غير قرابته قيل نفد حكمه وقيل لا ولو وقف على اولاده فبعد عامة المشايخ  
يعتبر صوة الغلة لا يوم الوقف فالوجود من ولد يوم الوقف ومن ولد بعدك سواء في استحقاق  
الغلة اذا كان موجودا وقت الغلة وكذا الوقف على فقرا قرابته من كان فقيرا يوم حدوث  
الغلة يعطى له ولو استغنى بعد او كان غنيا قبله **فمن** وقف على اولاده واولاد اولاده  
هل يدخل فيه اولاد البنات فيه روايتان ويقضى بالهم لم يدخلون يقولون الفقير ترجيح  
عدم الدخول مخالف لما في قناوى الامام قاضى خان كاسيا في بعد اسطرمد للانفصال  
يؤيد ما ذكرناه ما افاده العلامة الشير كمال باشا زاده رسالة القضاة في تحقيق هذه  
المسئلة **قاضي خان** قال ارض هذه وقف على ولدي وولد ولدي ولم ير عليه يدخل فيه  
ولد له لصلبه واولاد بنين يشتركون في الغلة ولا يقدم ولد الصليب على ولدا لغيره لانه سوي  
بينهما في الذكر وهما يدخل فيه ولد البنت قال هلال يدخل وكذا الوقف ارض وقف على ولدي

وولد ولدي الذكر قال هلال يدخل فيه الذكر ولد البنين والبنات وقال علي الرازي  
اذا وقف على ولد وولد وله دخل فيه الذكر والبنات من ولده فاذا انقضوا فهو  
لذكر من ولد ابن الوقف دون ولد بنت الوقف ولو قال على اولادي واولادهم كان  
ذلك لكلهم يدخل فيه ولد الابن وولد البنت والصحيح ما قاله هلال لان اسم ولد الولد  
كما يتناول اولاد البنين يتناول اولاد البنات فانه ذكر في السير اذا قال اهل الحرب  
امنونا على اولادنا واولاد اولادنا يدخل فيه اولاد البنين واولاد البنات قال الامام  
السر حسي لان ولد الولد اسم من ولدته ولد بنته وله فم ولدته بنته يكون ولد  
وله حقيقة بخلاف ما لو قال ولدي فان ثمة ولدا لبنته لا يدخل في الوقف في ظاهر  
الرواية لان اسم الولد يتناول ولد له لصلبه وانما يتناول ولد ابنته لانه ينسب  
اليه عرفا وعن محمد بن الولد يتناول ولد البنت عند اصحابنا **عده** امام محمد  
رفع الغلة ونهب قبل مضي السنة لا يسرد منه غلة بعد السنة والعبرة بوقت  
الحصاد فان كان وقت الحصاد يوم في المسجد يستحق فصار كجزية وموت قاضي في  
غلا السنة ويجل الامام اكل الحصة لوقف فقير او كذا الحكم في طبقة العلم في المدارس **فقط**  
مات مؤذن ولم يستوف وظيفته تسقط لانها في معنى الصلة وكذا القاضى وقيل  
لا تسقط لانها كاجرة ولو للامام وقف في يد المستاجر فلم يباذ الا جرة حتى  
مات فلو اجمع المتولي سقط لا واجر الامام **د** لا يجعل القيم اي المتولي من الاطبا  
ما دام يوجد من ولد الوقف واهل بيته من يصلح لذلك ولو اقام القيم غيره فلام  
نفسه في صحته لم يجز الا اذا خوض اليه على سبيل العموم وفي محل اخر وللقاضى عزل  
قيم نصبه الوقف لو خيرا للواقف وذكر **س** القاضى لا يملك نصبه ومي وقيم مع بقا  
وصى الميت وقيمه الا عند ظهور الخيا نة منهما **ص** مات المتولي والواقف حي فصب  
القيم الى الوقف لا القاضى فلو كان الواقف ميتا فوصيه ولي من القاضى فلو لم يرض  
فالراى الى القاضى وكذا **فقط** قال محمد بن السير انه الى القاضى **د** واقف شرط الولد ان يمتد  
لرطب في الوقف ايضا وله عزل من شرط ويضرب غير **فمن** وقف وجعله متوليا وشرط  
المولية لاولاده واولادهم ليس للقاضي ان يولي غيره ولو فعله لا يصير متوليا **فقط**  
اهل مسجد او ارباب وقف لو نصبوا متوليا بلامر القاضى لم يجز وبالمختار **عده**  
كهيا وموضعا لنيا مد رسة فقبل بنائها لو وقف عليها قرى بشرائط وجعل اخر  
للفقرا وحكم قاض بمقتضى قبل لا يبيع الوقف وقيل يبيع وهو الصحيح ويصرف الغلة  
الى الفقرا الى ان تنهى المدرسة ثم الى المدرسة **ن** وقف ارضه على اولاد فلان وجعل  
اخره للفقرا وليس لفلان اولاد جاز الوقف والغلة للفقرا فان حرقه لفلان اولاد

ب



فالغلة لهم **وجيز** ارض الوقف لو كان يجنب المسجد يجوز ان يزيد ومنها في المسجد بآذن  
القاضي وكذا من الدور والحوانيت ولو لرجل ملك يجنب مسجد ضاق على اهله يوخذ ارضه  
بقيته كرها ومع عن عمر رضي الله عنه وكثير من الصحابة انهم اخذوا ارضي بكرم من  
اصحابها وزادوا في المسجد الحرام يقول الخبير لعل الاخذ كرها ليس في كل مسجد ضاق  
بل الظاهر ان يتخص بالم يكن في البلد مسجد اخر اذ لو كان فيه مسجد اخر يكره دفع الضرورة  
بالذهاب اليه نعم فيه حرج لكن الاخذ كرها اشد حرجا منه ويؤيد ما ذكرناه فصل  
المصاحبة رضي الله عنهم اذ لا مسجد في مكة سوى المسجد الحرام والله اعلم **فد** مسجد  
واسع جعل متوليه بعضه حائطا للمسجد لم يجز **ط** لو لم يكن المسجد واقفا واخراج الى  
العمارة لا بأس بان يوجر جانب منه **كم** مسجد متخذ من جانب الطريق ليس للمسجد  
بأن يوطئ اذ لو رفع حيطانه عاد طريقا كما كان قبله **ح** وقفه على انه بالخيار بطل  
الوقف ولو جعل ارضه مسجدا على انه بالخيار جاز المسجد بطل الشرط **خ** اوصى لعامة  
مسجد كذا او مرسته جاز **ط** اعطى دراهم في عمارة مسجد ونحوها مع بطريق الحقة  
لا بطريق الوقف قال وقف عشرين دينارا على مسجد كذا لم يجز لانه منقول ووقف  
المنقول لم يجز الا في المتعارف استقصانا كسلاح وقدم وفاس **ح** اوصى في حقه  
بذراع على مصالح المسجد يكون وقفه برقبته لا بغلته حتى لو باعه متوليه باسم القاضي  
جاز كذا قال بعض المتأخرين وقال **ط** ينبغي ان تكون بغلته ولا يكون للقاضي ولاية  
بيع الدار يقول الخبير قوله ينبغي محل نظر لان الظاهر ان ميناه قوله ابو حنيفة  
ان الوقف هو مجلس العن على ملك الواقف والنصدق بالمنفعة والقنوى على قول  
ابو يوسف ومحمد في ان الوقف يخرج عن ملك الواقف فاذكر في **ح** اصح واورد كما  
لا يجزى وسئل **ط** عن اوصى بشي لعامة مسجد في ارض يصره قال عمارته ببناء به  
دون ترابيه قبل له ما حكم المناق قال ذلك بناء المسجد فيجوز ان يبنى فيه المنارة  
وقال ارض هذه للسبيل ولم يزد عليه فلو كان من قوم هذا اللقط في متاعهم وقف  
فهو وقف والاقلوا راد به الوقف فهو وقف ولو صدقة فهو صدقة يتصدق بعينها  
او بقيتها **د** **و** غرر بقبلي بسنة في اجرة دار الوقف وبشكك سنين في ارض  
ولا يبار الوقف ولا يبرهن وطالب المتولية لا يوت وكذا القاضي في ارضه فوقف  
البناء دون الارض لم يجز وقيل جاز **قاضي** **ح** في الاصل وقف البناء دون الارض لا يجوز  
ولا يجوز وقف البناء في ارض عارية او اجارة فان كانت ملكا لواقف البناء جاز عند البعض  
وعن محمد اذا كان البناء في ارض الوقف جاز على جهة التي تكون الارض وقفا عليها  
**جمع القناوي** وانا كان اصل بقعة وقفا على حبة قرية فبنى عليها البناء فوقف

بناها على حبة قرية اخرى خلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يجوز وقال بعضهم  
يجوز واما اذا وقف البناء على حبة القرية التي كانت البقعة وقفا عليها يجوز  
بالاتفاق ويصير ببناء البقعة **اشباه** لو وقف على المصالح في امام وخطيب  
ومتول وشراذهن وحصير ومراوح لم يجز الاستدانة على الوقف الا اذا احتيج  
لمصلحة الوقف كتمير وشراذير فيجوز بشرطين اوله اذن القاضي الثاني ان لا يتيسر  
اجارة العين والمصرف من اجرة المصروف على المستحقين ليس من الضرورة والاستدانة  
الفرض والشراعية ويجوز للمتولي شراعتا بأكبر من قيمته وبيعته ومصرفه ويكون  
رجعه على الوقف استبداله وقف عام لا يجوز الا في مواضع الاول لو شرطه واقفه  
الثاني لو خصه غاصب واجرى عليه الماوصار جاز لا يصلح للزراعة فيضمنه  
المتولي القيمة ويشتري بها ارضا بدلا الثالث ان يحرق غاصب ولا يبيتها الرابع  
ان يرعب فيه احد بيد الكثرة واحسن صمغها فيجوز على قول ابو يوسف وعليه  
القنوى في قنوي قنوي قنوي المصداقية لم يجز اجرة وقف باقل من اجرة المثل الا اذا  
لم يرعب احد الا بالاقول او كان التقصيص ليسر اسرط الواقف كتنق المصارح ابي  
في وجوب العمل به وفي المفهوم والدلالة الا في مواضع الاول بشرط ان لا يبره القاضي في  
الناظر فله عزلا لاهل الثاني شرط ان لا يوجر وقفه كمن سته والناس لا يبرهن  
في استيجار سنة او كان في الزيادة نفع للفقر اقل القاضي في الحاشية دون الناظر  
الثالث لو شرط ان ينظر على قبره فالتميعين باطل الرابع ان تبصه في فضل الغلة  
على سبيل المسجد كذا كل يوم فللناظر التصديق على غيرهم الخامس شرط المستحق عليه  
خبر او دخل معين كل يوم فللناظر ان يدفع القيمة من النقود في مواضع اخرهم  
طلب العين واخذ القيمة السادس يجوز زيادة القاضي على وظيفة الامام اذا كان لا تكفيه  
وكاذا لا تقيا السابع شرط عدم الاستبدال للقاضي الاستبدال اذا كان اصله  
ليس للقاضي عزلا لناظر بمجر وشكاية المستحقين حتى يثبتوا عليه خيانة وكذا  
الوصي وفي الحاشية الذي يبداه من ارتفاع الوقف عمارته شرط الواقف ولا ثم  
ما سوا قرب اليها واعلم المستحق كالمعلم ومدرس وقاد وفراش وما كان بمعناه لم يغير  
بالكاف فكا كان بمعناه الناظر والخطيب ملحق بالامام بل هو امام الجمعية وينبغي الحاق  
المودن بالامام وكذا الميثاق كثر في الاحقياح اليه في المسجد اذا حصل تغيير وقف  
في سنة وقطع وظيفة المستحقين كلها او بعضها فاقطع لا يبقى لم يبا على الوقف  
اذ لا خولهم في الغلة من الغلة بل من الاضحية اليه عمره اوله في الذخيرة ما  
يفيد ان الناظر اذا صرف لم يح الحاجة الى التغير فانه يضمنه انتهى فابده ما ذكرنا



هو انه لو جلت الغلة في السنة الثانية وفصل شيء من المصارف لا يعطيهما الفاضل  
عوضا عما قطع واذا شرط الواقف الفاضل لغنايه وقد قطع للمستحقين شيء في  
سنة بسبب التغير يعطى الفاضل للغنا لا لغيرهم وفي النوازل وقف دارا على  
مسجد على ان ما فضل من عمارته فهو للفقراء واجتمع الغلة والمسجد لا يحتاج اليها  
للعراق لا يمر في الفقراء وان اجتمعت غلة كثير في اذ يجوز ان يحد المسجد حد  
والدار حال لا تغل قال الفقهاء ابو الليث وعندي انه اذا علم انه قد اجتمع من الغلة  
فقر ما لو احتاج المسجد والدار الى العاقبة امكن العاقبة منها صرف الزيادة الى الفقراء  
على شرط الواقف انتهى وعلى هذا يدخر الناظر في كل سنة قدر العاقبة ولا يقال انه  
لا حاجة اليه لما روي في شرح المجمع والمختار في تعيين الاقضية والوقف بالانفع الى  
هنا كلام ابن نجيم في الاشياء والتطبيقات في الهداية المتولي ان يفعل في المسجد  
من مال الوقف ما يرجع الى احكام البناء وما يرجع الى التمسك حتى لو فعل بعض ولو فعل  
من مال نفسه لا بأس به انتهى وليس للشرع على القيم ان ينصرف في مال الوقف كذا  
في جامع الفصولين وفي القتيبة واسراج السراج الكثير في السكك والاشواق  
برغبة وكذا في المساجد بغير القيم وكذا بغيره اذا صرف في السراج في شهر رمضان  
وليلة القدر ولو اشترى شيئا من مال المسجد في شهر رمضان بعينه وهذا اذا لم ينص  
الواقف عليه انتهى وفي الوجيز يجوز شراء دهن وحجير وحشيش من غلة المسجد  
اذا شرط الواقف ذلك والا فلا يجوز وان لم يعرف شرط الواقف ينظر الى ما قبله فان  
كانوا يشترطون ذلك من غلة المسجد جازوا الا فلا يجوز ان يترك سراج المسجد فيه من  
وقت الغروب الى ثلث الليل ولا يجوز اكثر من الثلث الا ان يكون في موضع جرت العادة  
بتركه في الليل كله كمسجد بيته المقدس والمسجد الحرام ومسجد رسول الله صلى الله عليه  
وسلم انتهى وفي القتيبة ادعي القيم منزلا وقفا في يد رجل فحججه فاقام عليه البيعة وحكم  
بالوقفية لا يجب عليه اجراءه في ما اذا اقر بالوقفية وكان متعظنا في الافكار وجب  
الاخر وفي المحيط سكنها سنة ثم طر لها وقف اول صغير حية ثم المثل عجلاني ما لم انتهى  
وفي الاشياء اقاله الناظر عقد الاخارة جاز الا في المشيئين الاول اذا كان العاقد ناظرا  
قبله الثانية اذا كان الناظر فجعل الاجرة انا قبض المستحق المعلوم ثم مات او عزل  
فانه لا يسترد منه حصته ما بقي من السنة واذا جعل الناظر تغير الوقف في سنة وقطع  
معلوم المستحقين كله او بعضه فما قطع لا يبقى له ريبا على الوقف اذ لا حق له في الغلة  
زمن التغير بل من الاحتياج عمره ولا اذا صرف الناظر لم مع الحاجة الى التغير فانه  
يفضله واذا ضمن هل يرجع عليهم بما دفعه كونهم قبضوا ما لا يستحقونه اول لم ارع

له ص

صري لكن القوا عدل على عدم الرجوع فانهم قالوا في باب التفتحات ان مودع الما  
اذا انفق الوديعة على ابوي المودع يغير اذنه واذا القاضي فانه يضمنه فاذا ضمن لا يرجع  
عليه الى غير ذلك والله اعلم **الفصل الرابع عشر** فمن شهد بشيء ثم  
ادعاه لنفسه او شهد به لغيره الاول وفيه بيان تناقض الشاهد في شهادته وقطعه  
ورجوعه وخود ذلك **ثم** شهد ببيع عند القاضي ثم ادعاه لا يسمع دعواه قضى به  
بشهادته **اولا** **فصل** قال الاخر اكتب شهادتي في هذه الصك فكتبه الناس وشهد بذلك  
لم يكن اقرارا الا امر به للبيع كقول قال له اكتب طلاق امراني فكتبه فلو ليس باقرار بطلا  
وفيها لو قال اكتب صكك الاجارة باسم فلان لمضد العارم يكن اقرارا باجارة اذ المرت  
جرعه بانهم يأمرون بكتب الصكوك قبل العقد **عده** قال له اكتب فلان خطا اقرار  
يكون على اقرار او يحل للكتاب ان يشهد بالماله عليه وكذا لو قال له اكتب طلاق امراني  
فهو اقرار بتطبيقه واخذه **فقط** فطلق امراته كتب له ما مورام **لا** **ش** ادعي ملكا  
لنفسه ثم شهد به لغيره او شهد بملكه زيد ثم شهد به لغيره ولا يقبل **فد** استباح  
شيئا من احد ثم شهد به لآخر ثم شهد به لغيره ولو برهن المدعي عليه ان الشاهد اقر  
انه ملكه يقبل والشاهد لو انكر لا قرار لا يحلف **ط** قال كل شهادة اشهد فلان  
في حادثة كذا فهي زور ثم شهد له فيها يقبل وكذا لو قال ليس له ضري شهادة في  
امر ثم شهد له يقبل **د** قال الاشهادة في ثم شهد يقبل في رواية وعليه لو قال الاشهادة  
في عند فلان فيما ادعي على هذا فلما حلفه القاضي جا بفلان يشهد عليه لو قال ما لي  
عند فلان وفلان شهادة على هذا ثم ادعي شهادتهما **فصل** شاهد قال عند القاضي ان  
المدعي به ليس هذا ثم شهد بعد ادعواه انه هذا الا يقبل للتناقض وقيل على قياس  
ما لو قال لا ملك لي ثم ادعي انه ملكه ينبغي ان يقبل يقول الحقير هذا قياس مع الفارق  
اذا القول في القيس عليه ليس مطلق بل مقيد بما لو لم يكن حين قوله لا ملك لي فيه واحد  
يردعه كما مر في تفصيل التناقض وما هنا فالتناقض وقع في مجلس الخصومة عند  
القاضي فلا يقبل قطر ان القول الاول هو ما عليه يعول وفيه شهادة انه وارثه لا وارث  
له غيره ثم شهد ان هذا وارثه ايضا يقبل ولا تناقض اذ قوله لا وارث غير محال على  
معنى لا نعلم له وارثا غيره ثم علموا وارثا اخر فشهد به لان قوله لا نعلم اخر اريد ليس من  
الشهادة اذ لو قال لا شهد انه اخوه ووارثه يكن وفيه لو انكر شهادته بعد الحكم  
لا يضمن لان انكاره ليس برجوع بل الرجوع ان يقول كنت مبطلا في الشهادة وفيه  
ان المدعي يقول للشاهد انك شهادة لي وبنيكره لا يحلفه انه لا شهادة له اذ الشرع  
اوجب اليقين على الملك في دعوى المال ولم يوجد هنا قال صاحب جامع الفصولين اقول

فها



فيه تطولان متكررا حتى يحلف مع انه ليس بحال يقول الخبير انما لا يحلف الشاهد لان  
النكول بذل والتخلف انما يكون فيما يحرى فيه البذل ولا شك ان الشهادة بما لا يحرى فيه  
البذل فلا تخلف فيها هذا عند ما عند ما فالنكول وان كان اقرا لکن الاقرار  
بالشهادة ليس من الحقوق التي يطالب بها في الدنيا ويحكم بموجبها او لولا شاهد  
لكه عندي شهادة في الحادثة لكنني لم اشهد بها لم يجبر على ادائها ولا يحكم على تلك الحادثة  
بجرح هذا الاقرار ما لم يورد الشهادة صريحا بلقط الشهادة **صط** شهد ابدية  
وقال له سال است فانني جها رساله لا تقبل شهادتهما ولم يقل احد يقبلها لجواز  
كونها سه سال وقت تحمل الشهادة والان صارت جها رساله **فش** لو وقعوا في الاصل  
تحملنا الشهادة كان سنهما كذا فشهدنا بنا عليه يقبل وفيه ادعى ان هذا القرض ملكي فشهدا  
به وزاد انه انقضى من يد المدعي تقبل شهادتهما بالملك ولا عبرة للزيادة اذ لا تعلق لها بالحق  
بملك مطلق **سك** ذكر محمد ان امرأة اسيرت وبقيت من القاضي ان يامر عزم  
المفقود او مواده بانفاق عليها من مال زوجها طوقا لاجل ما في شهادته نكاحا ولا  
ادري طلقها ام لا ولم يقل انها امراته اليوم فرض لصا القاضي التفتة لان ما عرف  
ثبوته فالاصل فيه البقاعى يوجد المزيل والاصل المهدى في نصين الشاهد انه سقى  
ذكر شيئا لا يحتاج اليه للقضاء ثم طرأ خلافه لم يضمنه ولا يحتاج اليه في الشهادة  
قدومه وذكره **سواج** شهد انه اقترضه عام اول الف درهم فحكم به فبرهن المدعيون ان المدعي  
ابراه قبل شهادتهما بيوم فحكم بالبراءة ورد المالم يضمننا اذ لم يظهر كذبهما لجواز ان لم يعرف  
بوقوع البراءة ولو لم يشهدا بقرض بل بان عليه الف درهم والمسئلة كمالها فانما يضمننا  
وجبر المدعي عليه صحت المدعي والشاهد من لانها حقا عليه ايجاب المالم في الحال  
فظهر كذبهما بخلاف الوجه الاول حيث اخبروا فيه بجرح القرض سابقا ادعى دارا وشهدا به  
وحكم له ثم المحكوم له اقرارا لبنا للمحكوم عليه لم يسطل الحكم بالارض للمدعي وبمثله لو شهدا بارض  
وبنا المدعي نصا والباقي بحاله يسطل الحكم بالارض ويذوق كل الدار المدعي عليه اذ البنا في الاول  
دخل تبعا فلم يكن الاقرارا لبنا كذبا للشهود وفي الثاني دخل قصدا فكان الاقرارا به كذبا  
انتهى وفي بعض مسائل هذا الفصل قد سبق ذكرها في فصل انواع الدعاوى وتعديدا للقمار  
**الفصل الخامس عشر** في التخلف وما يتعلق به وفيه ما يصدق فيه  
بيمين او يمينته وفيه انواع الاول قال اعلم ان التخلف يحرى في الدعاوى الصحيحة  
لا الفاسقة لو انكر المدعي عليه وقال المدعي لا شهود لي او قال شهود غيب او مرضي حلف المدعي  
عليه اما لو قال لي يمينته حاضرة في المصر وطلب يمينته لا يحلف عند الامام **تمت**  
وذكر في ادب القاضي المختص في المدعي انما قال له يمينته حاضرة في المصر لان المجلس كثر استخلفه

قال ابو خبيقة لا يجيبه وقال ابو يوسف يجيبه ويقول محض طرب وكانت  
المسئلة بمحمد ايها يجتهد القاضي فان راى الميل الى قول ابو يوسف يحلفه **حلف**  
واشار باصبعه الى اخر بالله ما هذا على كذا صدق ديانة لا قضا وانما يحلف من غير  
قود النفس فيما جاز الحكم بنكوله لا فيما لم يجز الحكم بنكوله الثاني في مواضع الحلف على  
البنات والحلف على العلم **ح** التخلف على فعل نفسه على البنات وعلى فعل غيره على العلم **الا**  
انما تناسيا يتصل به فحينئذ يحلف بتا كما في رد القرض على باعه بعيب الا باق  
والسرقة عند البائع ادعى انه سر من زيد فقال زيد اودعنيته زيد ذلك دفع الحق  
برهن او لا فان لم يبرهن وطلب المدعي يمينه ان زيدا او عاياه يحلف بتا قال الله  
لقد اودعه ولا يحلف على العلم ولو على فعل الغير لان تمامه به وهو قبوله ولو طلب المدعي  
عليه يمين المدعي يحلف على العلم بالله ما يعلم اذ اعلم انه على فعل الغير ولا يتعلق به سرا  
وتمامه سر في فصل التناقص **ح** الرهن في يد الرهن فالتقيا في بلد اخر وطالبه الرهن  
بدينه امر برفع المالم الى الرهن فلو ادعى الرهن هلاك الرهن وانكره الرهن حلف بتا  
ولو وضعاه في يد عدله فاختلفا في هلاكه حلف الرهن على العلم **ط** في كل موضع يجيب اليمين  
بتا فحلفه القاضي على العلم لا بعينه نكوله ولو وجبه على العلم فحلفه بتا سقط عنه  
الحلف اذ البت اقوى ولو نكل ليقضى عليه وقبل هذا الفرع منسك يقول الخبير اظاهر والله  
اعلم ان لا اشكال في هذا الفرع بالاشكال في مسئلة الفرع الاول والنكول انما هو بذل  
او اقرار وعلى لا التقديرين ينبغي ان يقضى بالنكول في كلتا المسئلتين كما لا يخفى على ذي  
فهم بصفي **ز** يلقى في كل موضع وجبه اليمين فيه على البنات فحلف على العلم لا يكون معتبرا  
حتى لا يقضى عليه بالنكول ولا يمتنع اليمين عنه في كل موضع وجبه اليمين فيه على العلم  
فحلف على البنات يعتبر اليمين حتى يستقط اليمين عنه ويقضى عليه اذ انكول لان الحلف على  
البنات اكد فيعتبر مطلقا بخلاف العكس **ح** ورث قنا فادعاه رجل ولا يمينه يحلف على  
العلم ولو ملكه بهيمة وشرا فادعاه اخر يحلف بتا الوارث حلف عن الميت والبنات  
لا تجزى في اليمين كحلفه بتا ولا كذلك المشتري اذ لو هوب له لانه اصل بنفسه لا نايبا  
عن غيره ولا ان الشخص قد يموت مجهلا لما في يدك فلا يبرى وارثه انه لم او لغيره وفي يدك  
فلا يقدرا ان يحلف بتا فيجب على العلم بخلاف هبة وشرا اذ انكول المرء لا يملك الا طال  
نفسه فالظاهر انه له فيحلف بتا **ط** انما يحلف على العلم في الارث لو علم القاضي بالارث  
او اقر به المدعي او برهن عليه ولا يحلف بتا وكذا الوارث دينا على الوارث يحلف على العلم  
ولو ادعى الوارث دينا او عينا لم يورثه يحلف خصه بتا **خ** قال المدعي عليه ورثته من ابيه  
فاحلف انت على العلم فله تخلف المدعي بالله لا يعلم انه وصل الى من ابي فان حلف



فيحلف المدعي عليه بنا ولو نكل المدعي بحلف المدعي عليه على العلم ما يعلم ملك المدعي ط ادعي على  
المعتب ما لا فله ان يحلف كل الورثة على علمهم ولا يكتفى بيمين احدهم ولو ادعى الورثة لليت  
مالا على رجل وحلف احدهم المدعي عليه عند القاضي كفى وليس لبقية الورثة ان يحلفوا اد  
النيابة لا تجري في الحلف وتجري في الاستقلال ونظير ادعي احد الشريكين حقا من الشركة  
على رجل حلف المدعي عليه ليس للآخر تخليفه وبئله ادعي رجل حقا من شركتهما عليهما وحلف  
احدهما فله تخليف الآخر ولو ادعي جماعة في شرا على رجل حلف احدهم فلبقية المشتري ان  
يحلفوا بخلاف الورثة يقول الحفيظ في مسيلمة الاخير لم يكن جربان النيابة في الاستقلال  
منابطة كهيئة مطردة فاخاج الى الاستقلال ليج انه لم يتوصل له احد والله اعلم **ج**  
لو وقع الدعي على رجل المدعي عليه من وجه وعلى رجل غيره من وجه اخر فان قال شريك او استأجر  
او استقرضت مني او نحو فانه يحلف بنا وقد قيل التخليف على فعل الغير انما يكون على العلم  
اذا قال الخالف لا علمي به اما اذا قال لي به علم يحلف بنا الا يرى ان المودع لو قال قبض المودع  
يحلف بنا وكذا وكيل البيع لو باع وسلم الى المشتري ثم اقر الوكيل ان موكله قبض ثمنه وانكر  
موكله يحلف ويكفيه بنا لصدق قبض موكله فيعبر المشتري وهذا تخليف على فعل الغير ولكن  
الوكيل لما ادعي انه علم به حلفه بنا **النوع الثالث** في موضع التخليف على الحاصل  
والتخليف على السبب **ج** ثم المسئلة على دعوى اما ان يدعي المدعي دينا او ملكا في عين او حقا  
في عين وكل منه على وجهين اما ان يدعيه مطلقا او بنا على سبب فلو ادعي دينا لم يذكر سببه  
يحلف على الحاصل ماله فذلك ما ادعاه ولا شيء منه وكذا لو ادعي ملكا في عين حاضر او حقا في  
عين حاضر ادعاه مطلقا ولم يذكر له سببا يحلف على الحاصل ما هذا الغلان ولا شيء منه ولو ادعاه  
بنا على سبب بان ادعي دينا بسبب فرفض او شر او ادعي ملكا بسبب بيع او هبة او ادعي غصبا  
او وديعة او عارية يحلف على الحاصل في طاهر الرواية لا على السبب بالله ما استقرضت  
ما غصبت ما اودعك ما شئت منه وعن ابي يوسف انه يحلف على السبب في هذه الصور  
وذكر **ط** هذه الرواية مطلقة ولم ينسبها الى **س** **كافي** وعن ابي يوسف يحلف على السبب  
في هذه الصور المذكورة الا عند تعرض المدعي عليه نحو ان يقول لهما القاضي قد يبيع  
الانسان شيئا ثم يقبله فحلف القاضي على الحاصل **ص** وذكر شمس لا يمتد الحلو في رواية  
اخرى عن ابي يوسف ان المدعي عليه لو انكر السبب يحلف على السبب ولو قال لي ما يدعيه  
يحلف على الحاصل **قاضي خان** وهذا احسن الاقاويل عندي وعليه اكثر الفقهاء يقول  
الحفيظ وكذا في مختارات المواز لصاحب الهداية **ص** قال **بر** ينبغي ان يفرض الي رايه  
القاضي يحلف على السبب او على الحاصل كيف عاراه من المصلحة **د** **روغرو** يحلف على  
الحاصل في سبب يرتفع برافع بعد ثبوت كسبه ونكاح وطلاق وغصب وتزوير بالله ما

ما بينكم يبيع قائم الان او مامى ما بين يديك الان وما يجب عليك حق التعزير ولا يحلف على  
السبب ما بعته ما نكحها ما اطلقها ما غصبتها ما شتمته والا صر ان الدعي اذا  
وقعت في سبب يرتفع برافع بعد وقوعه كبيع ونظاير فالحلف يكون على الحاصل  
لا السبب عند الامام ومحمد الا اذا كان فيه ترك النظر للمدعي فحلف على السبب جاعا  
كدعوى شفعة بالحوار ونفقة بنتوثة وحلف في سبب لا يرتفع على السبب  
لا الحاصل اجاعا كعبد مسلم يدعي غنقه بخلاف ائمة وعبد كاف لا مكان تكرار الرق  
على الائمة بالروعة والحاق والسبي وعلى العبد الكافر لنقص العهد والحاق ولا يتكرر على  
العبد المسلم **ز** وعلى الحاصل ان الطيف على الحاصل هو الاصل عند الامام ومحمد الا اذا ادعي  
على الاضرار بالمدعي او كان سببا لا يتكرر فحلف على السبب وعند ابي يوسف التخليف  
على السبب هو الاصل الا اذا عرض المدعي عليه تخييفا يحلف على الحاصل **ص**  
وذكر الحضانة في دعوى وديعة غير حاضرة يحلف بالله ماله هذا المال الذي ادعاه في  
يدك وديعة ولا شيء منه ولا له قبلك حق منه لانه متى تلفه او دله عليه انسانا لم يكن  
في يده ويكون عليه قيمته فلا يكتفى بقوله في يدك بل يضم اليه ولا له قبلك حق منه  
احتياطا وهذا يستقيم على رواية البردوي لانه تخليف على الحاصل ولو ادعي  
ان اودعت عندك فلما قال اودعت مع فلان اخر فلا ارداه اليك يحلف المدعي بالله ان رد  
الكل اليه ليس بواجب عليك فاذا حلف تدفع الخصومة ولو ادعي عرضا ما يتقبل فلو  
حاضرا في المجلس يحلف ما هذا ملك المدعي من الوجه الذي يدعيه ولا شيء منه ولو غابا  
عن المجلس فان اقر المدعي عليه انه يملك وانكر كونه ماله كلفه احضاره للاشادة اليه  
فلو انكر كونه يملك يقول المدعي سميته والنسبة الى جلسته وسمي قيته وهل يشترط  
بيان القيمة فيه لقلا ف ثم اذا سمي جميع ذلك حتى يصح دعواه ولا يثبت حلف ما لهذا  
بيدك هذه الامثلة التي ذكرها ولا شيء منها ولا شيء عليك ولا قبلك ولا قيمتها التي سماها ادعي كذا  
ولا شيء منها **ف** شراؤه وقبضه ثم ادعي اخر شراؤه من البايع قبل شراؤه يحلف المدعي  
عليه على العلم بالله ما تعلم انه شراؤه قبلك الان يعرض ويقول قد يشتري الرجل شيئا  
ثم يفسخ البيع باقالة او غيرها فان القاضي يحلف ما يعلم ان بينهما بيعا قايما الساعة  
**النوع الرابع** في بيان ما يجري فيه التخليف وما لا يجري **خلاصة** وفي  
الزيادات وفي كل موضع لو اقر لزمه فاذا انكر يحلف الا في ثلاث مسائل منها وكيل  
شرا وجعيا فاذا رده بعيب واراد البايع تخليفه بالله ما تعلم ان الموكل رضى  
بالعيب لا يحلفه فان اقر الوكيل لزمه الثانية وكيل قبض الدين اذا ادعي عليه الدين  
ان موكله ابراه عن الدين واراد تخليف الوكيل على العلم لا يحلفه ولو اقر بالوكيل لزمه



استقر بقوله الخبير ولم يذكر الشائنة في الخلاصة **درر غرر** والنيابة تجري في الاستقلال  
 لا في الحلف فوكيل ووصي وشول واب الصغير يستخلف ولا يحلف الا اذا صرح اقراره على  
 الاصيل كوكيل يبيع او حضرته في الرد بالعيب يحلف لان اقراره صحيح على موكله فكذا انكوله  
**ص** لو ادعت نكاحا وادعاه فلا حلف عند الامام خلافا لها وانه لو ادعى على موكله صبيته  
 انه زوجها اباه فانكر الولي يحلف عند ما اذا النكول اقراره عند ما واقرار الولي على وليته  
 بالنكاح يصح عند ما وكذا لو كان الدعوى في الرضا في النكاح اذ في الامر بالنكاح  
 يحلف عند ما لا عند الامام اذا النكول بره عنده وكما يجري فيه البذل فالنكول فيه حجة  
 والبذل لا يجري في النكاح فلم تجز فيه المين ولو ادعى عليه انه زوج بنته البالغة لا يمين  
 عند ما يحلف الصبيته لان اقرار الولي على وليته البالغة بالنكاح لم يجز اجماعا بخلاف  
 الصبيته عند ما وكفى يحلف البالغة على العلم لانه فصل الغير ولو ادعى عليه انه زوج امته  
 يحلف الولي عند ما ولو كثر لان اقراره على امته بالنكاح يصح عند ما وعلى قول الامام  
 اذا لم يحلف فلو قالت المرأة للقاضي لا يكتفي بالتزوج لانه زوجي وانكر الزوج يقول له  
 القاضي قل لها ان كنت امرأتك طالق فقلص لو كانت امراته ولا يلزمه شيء لانه لم  
 يكن مقرا بالنكاح **فقط** ادعت نكاحه وانكر اخراعه فحلف بالله ما بي زوجة  
 لي فان كانت زوجته لي فهي طالق باين اذا لم يجرى في النكاح عند روم وبه يقتضى  
 وانما يحلف بالله وبالنكاح يجوز ان يكون في يمينه فتبقي المرأة حعلقة لا ذات  
 زوج ولا مطلقة **د** ادعى نكاح منكوحة الغير ولا يمينه للمدعى يستحلف الزوج  
 والمرأة ويبدى امين الزوج في العلم وان حلف انقطعت الخصومة وان نكل تحلف المرأة  
 بتبنا وان نكلت فهي للمدعي **ط** ادعى امرأة وقال كل منهما تزوجها فافترقا لحدما وانكرت  
 الاخر لا تحلف له المرأة وفاقا وكذا لو لم تقر ولكن حلفت لاحد ما فطنت لا تحلف  
 المرأة للاخر **قاضي خان** ادعى نكاح امرأة فافترقا لحدما قال في خبر ليس له تخليعها  
 للاخر ما لم يحلف المضر له على دعوى الاخر فان حلف المقر المرأة على دعوى الاخر لم يبره وان نكل  
 فرق بينهما ثم تحلف المرأة للاخر فان حلفت برئت وان نكلت بقيت زوجة له **درر غرر**  
 لا يحلف في نكاح ورجعة وفي ايلوا استيلاء ورق ونسب ولا وحدها لعان عند الامام  
 وعند ما يستحلف فيما عدا الحد والعان قال الامام قاضي خان الفتوى على قولها وقيل يدعى  
 للقاضي ان يتطرق في حله المدعى عليه فان رآه متفقا يحلف خيرا بقولها وان كان مظلوما لا  
 يحلفه اخذ بقول الامام كذا في الكافي يقول الخبير قال الربيعي في شرحه للكثر بعد ذكر ما بين  
 الكافي من قوله وقيل يميني في هذه الاخبار من منشا **ص** لا يحلف عند الامام  
 في نكاح ورجعة والقي في ايلوا ورق ونسب ولا واستيلاء وعند ما يحلف ويقولها

لا يحلف عند الامام ودعوى النكاح والرجعة

يقتضى

يقتضى هذا كله اذا لم يدع المدعى يدعى هذه الاشياء الا اذا ادعاه بان ادعت خلافا  
 ومهر الزينكا حلا ونفقة يحلف وما قار وكذا الوارد في ارباب سبب اخوة وانكر الاخر اخوته  
 ثم عند ما لو حلف في الاشياء المسقطة يحلف على الحاصل ادعى شرا فان ذكر نقد  
 ثمنه يحلف خصمه ما هذا امك المدعى ولا شيء منه بسبب يدعيه ولا يحلف بالله  
 ما بعث وان لم يذكر نقد ثمنه يقال له احضر ثمنه فاذا احضر يحلف القاضي ما عليك  
 قبض هذا الثمن وتسليم الثمن من الوجه الذي ادعى وان شأطفه ما بينك وبينه هذا  
 شرا قاييم الساعة والحاصل ان دعوى الشرا مع نقد الثمن دعوى البيع مطلقة وليس  
 بدعوى العقد ولهذا يصح مع جهالة الثمن فيحلف على ملكه البيع ودعوى المبيع مع به  
 تسليم المبيع دعوى الثمن مضمونة وليس بدعوى العقد ولهذا تصح جهالة المبيع فيحلف  
 على ملكه الثمن **النوع الخامس** في مسائل متفرقة متعلقة باليمين **درر غرر**  
 لو ادعى المودع رد الوديعة او هلاكها يحلفه القاضي انه لا يلزمه رد ولا ضمان ولا  
 يحلفه انه رد لان اليمين ابد تكون على الشيء **ع** باع قما فادعى اخر انه له  
 غصبه منه البايع لو اراد اخذ القيمة يحلف البايع لا لو اراد اخذ العين اذ دعوى  
 العين على غير ذي اليد لا تسمع ادعى شرا فقال خصمه ما بعث منه شيئا قط يحلف على  
 الحاصل ما هو ملك هذا المدعى بسبب ادعاه ثمن سباه ولا يحلف ما بعث ولو ادعى  
 المدعى البيع وقال خصمه ما شريت فلو ادعى انه سلم المبيع الى المدعى عليه ولم يقبض  
 ثمنه يحلف ما له قبله هذا ولا ثمنه ولا يحلف ما شريت ثمن ادعاه ويحلف على  
 العين والثمن جميعا كما في دعوى الشرا ولو ادعى انه باع ولم يسلم ولم يقبض ثمنه يحلف  
 ما هذا الملك هذا البيع الذي يدعيه هذا الثمن المسمى وهذه المسائل كلها ظاهر الرواية  
 ولو ادعى كفالة ببال او برض حلف على الحاصل لو ادعى كفالة صحفته بالله ما له قبله  
 هذا الالف او هذا العرض بسبب هذه الكفالة التي يدعيها يذكر ليلا يتناول كفالة  
 اخرى وفي الكفالة بالنفس يقول بالله ما له قبله تسليم نفس فلان بسبب هذه  
 الكفالة التي يدعيها ادعى عليه ما لا فانكر فاصطالحا على ان يحلف المدعى عليه ويؤبر  
 من المال فحلف بطل الصلح والمدعى على دعواه ولو برهن اخذ والا يحلفه القاضي لو لم يكن  
 الحلف الا وله عند القاضي اذا اليمين عند غير القاضي لا تعتبر اذا اعتبر بمن قاطعة للمضو  
 واليمين عند غيره غير قاطعة ولو كان عند لا يحلفه ثانيا وكذا الواسطحا ان المدعى  
 لو حلف فادعى عليه صا من المال بطل الصلح ولا شيء على المدعى عليه الا ضمان **ح** كما  
 ان النكول عند غير القاضي لا يعتبر فكذا التحليف **ص** مدعى قال ان حلف المدعى  
 عليه فانما برى او قال فدعوى باطله لا تبطل دعواه عليه ومن مؤجل فادعى تحليفه



ينبغي للمدعي عليه ان يسأل القاضي ان المدعي يدعي حالة او نسبة فلو قال حالة وحلف  
ما له عليه هذه الدرامة التي يدعيها وسعد ذلك وقال بعضهم لو حلف انه ليس له قبله  
شي فلو لم يتوان بذهب بحقه ارجوان لا باس به عرض اليه على المدعي عليه ثلاث مرات  
ليس فلازم في ظاهرها لو اذنه حتى لو حكم بنكوله متى قاولي نفذ حكمه وهو المصحيح به اخذ  
عامته المتأخر وقيل لا ينفذ حكمه ولو عرض عليه اليمين ثلاث مرات فاني ان يحلف وحكم عليه  
ثم قال اما الحلف لا يلتفت اليه ولو قال الحلف قبل الحكم عليه فيقبل منه ذلك وقيل يشترط  
كون الحكم على فور النكول وقيل لا يشترط فان استعمل المدعي عليه من القاضي يومين او ثلاثة  
بعد ما عرض عليه اليمين ثلاث مرات ونكل في مرة فلا باس بان يمهله ولو لم يمهله وحكم جاز ولو  
عرض عليه اليمين ثلاثا فلم يقبل لا الحلف بل سكت كل مرة يحكم عليه وكذا لو امتنع عن جواب  
المدعي بسكوت القاضي بحيله ما كذا اذا النكول فوعان حقيقتي ويوان يقول لا الحلف  
وحكم ويوان يمتنع عن اليمين وليس له لسانه افة تمتعه عن اليمين او في اذنه ما تمتعه  
عن السماع كلام القاضي **قاضي طان** لو حلفا لقاضي المدعي عليه فكت وكلاهما القاضي  
سكت ولم يجب بشي بامر القاضي المدعي حتى ياخذ منه كفيلا ثم يسأل عن حاله هل به افة  
تمتعه من الكلام او السماع فان سأل وظهر انه ليس به افة اعاده الى مجلسه ويعرض  
عليه اليمين ثلاث مرات ثم يقضي **دور غر** قال المدعي عليه لمدعيه المستخلف اياه انك  
حلقتني في هذه الدعوى عند قاضي بلدك انا انكم المدعي فبرهن عليه المدعي عليه  
يقبل ولو لم يبرهن وادخل حلف المدعي **جاء رصك** ادعي على من يجرم مالا او حقا للمدعي  
احضاه وتحليفه سواء كان دينيا او خدعه في الحال كبرن الاثلاف ونحوه او دينيا يواخذ  
به بعد عتقه لا في الحال كبرن المهر والكفالة ولو ما ذونا فحكم الفرض المحرر **عيت**  
صيا جوا وقرن تاجر حلف ويحكم عليه بنكوله وفي قرن مجرور لو كان المدعي مالا لا يواخذ  
به حالا فلولاه منعه عن احضاه مجلس الحكم وكذا المادون ولو ادعي على صبي جره ولو لا يثبت  
له ليس له حق احضاه لعدم فايدته او لواقرا لا يصح فلا يحلف ولولو يثبت المدعي ربه  
بسبب اثلاف هل يشترط احضاه من قبل من يبيع خما وقيل لا يحلف صبي ما دون  
حتى يدرك وقيل يحلف ويحكم بنكوله من محمد حلف صبي ثم اررك لا يحلف وهذا على ان  
يمينه تعتبر اذ تحليفه فبرهن ان المدعي حلفني على هذه الدعوى عند قاضي بلدك اذ  
يقبل ولو لا يثبت له فله حلف المدعي لانه يدعي اياها حقه في اليمين ولو ادعي ان المدعي  
اراني عن هذه الدعوى ليس له تحليفه اذ لم يبرهنني عنها اذ المدعي يدعي ما هو استحق  
الجواب على المدعي عليه والجواب اما اقرارا وانكارا وتوكله ابراني لا ليس باقرار ولا انكار  
فلا يسمع وتطال له اجه حكمك ثم ادع ما شئت وهذا بخلاف ما لو قال ابراني عن هذا

بغير العلم والبرهان

الالف فانه يحلف ان دعوى البراة عن المال اقرار بوجوبه والاقرار جواب ودعوى لابر  
مستقط فيترتب عليه اليمين ومنهم من قال الصحيح انه يحلف على دعوى البراة لا يحلف  
على دعوى التحليف واليه مال **رح** وعليه اکثر قضاة زماننا ادعي المشتري على وكيل  
الشفعة ان موكله سلم الشفعة لا يحلف لانه لو حلف يحلف بيا ية عن موكله والينا  
لا تجري في اليمين كوكيل يقبض دين اذا ادعي العزم ان موكله ابراه لا يحلف الوكيل  
ويدفع اليه الدين ثم يوعى خصومته مع موكله فلو ادعي تسليم وكيله في غير  
مجلس الحكم لا يحلفه لان تسليمه في غير مجلس الحكم لا يصح ولو ادعي تسليمه في مجلس  
الحكم يحلف عند ما لا تسليمه فيه يصح عند ما فان ادعي فعلا لواقره لرمه فلو انكر  
يحلف والمخير في خيار البلوغ ما بلغت بحض او ليس بدين في طمان تختار لنفسها  
كشفيغ اذا بلغه الخبر بدين ان يطلب الشفعة وتشهد على اختيارها نفسها لو عند  
من يصلح لذلك والاختراج الى الناس وتختار بيايا وتشهد وللم تختار في بيتها وحر  
بطل خيارها والاشهاد ليس بشرط لاختيارها لكن شرط الاشهاد لثبوت اختيارها  
بثبوت فيسقط عنها اليمين والتحليف على اختيارها كتحليف شفيغ على طلب  
شفقة فلو قالت للقاضي قد اخترت نفسي حين بلغت او قالت حين بلغت طلبت  
الفرقة صدقت مع اليمين ولو قالت بلغت اسر وطلبت الفرقة لا تصدق وتحتاج  
الى اليمين كشفيغ قال طلبت حين علت صدق لا لو قال علت اسر وطلبت فعليه  
اليمين وهذا لانها اذا فالاختيار والطلب الى الماضي فحكما لا يمكن ان استينا فم  
في الحال ومن حكم لا يمكن استينا فم حالا لا يصدرق ولا يثبت واذ لم يضيف الى الماضي  
بل اطلقا كلاما فم فحكما لا يمكن استينا فم لانا جعل الجارية كايها بلغت  
الان واختارت لنفسها الان وكذا الشفيغ اوقت على زوجها نفقة العدة لا يحلف  
على الحاصل ما لها عليك تسليم النفقة من الوجه الذي تدعي اذ لا نفقة للمبتوتة عند  
الشافي فربما يتاؤل قوله فيحلف على السبب ما من معتدق عندك من الوجه الذي  
تدعي ولو اختلفت بمرها وانكر الزوج ذلك القولة ويحلف على السبب عند من يحلف  
على الحاصل في ظاهرها لو اذنه واهب اقران الوصوب له قبضتها في المجلس او بعد ما مر  
ثم قال انه لم يقبض واقربت به كاذبا وسالا القاضي ان يحلف الوصوب له بالله  
اقد قبضته بحكم هذه الهبة التي تدعي فعندم لا يحلف للتناقض عند من يحلفه وعلى هذا  
الخلاف لو اقر المشتري بقبض المبيع ثم ادعي انه ما قبضه وطلب من القاضي تحليف  
الباع بالله اقد سلمته الى المشتري بحكم هذا الشر الذي يبرعيه والبايع لو اقر بقبض  
التم ثم ادعي انه لم يقبضه او اقر بالبائع ثم انكر وقال اقررت كاذبا واراد تحليف







يلزم منه سخط الخالق وان عصوك يلزم منه سخطكم الى اخرها فيها انتهى كلام الاشياء  
**فسر** عارثيا واجر او اودعه فبرهن اخر انه لا يحكم له بشي حتى يحلف لا بعت ولا وبت  
ولا اذنت فيها ولا هو خارج عن ملكك لما افلوحلف وحكم بالمال الذي قبض قبضه  
لو ملكه في يده خبر المدي من الدافع او القابض فلو ضمن الدافع لا يرجع على احد ولو ضمن  
القابض لو كان القابض مودعا ومستاجرا او مرتبنا رجع ما ضمن على الدافع ولا يرجع على  
المستعير لانه عامل لنفسه ادعى قنا وبرهن وادعى دوا ليدانه شراره من اخر المدي على سلم  
في البيع قاله في حلف لانه ادعى عليه معنى اذا اقرب له لانه فلما انكر حلف على المال اصل ما هذا  
لذي اليد يقول الحفير من فضل التناقص في مسيلة دعوى الملك المطلق نقلا  
عن **فسر** ما يفيد انه لا يسمع فليتنظر **قصة** غرم الميت ادعى بقاء دينه للميت  
يحلف ورثته هل العلم ما تعلمون ان اباكم قبضه ولا شيئا منه ولا يرى اليه قاله  
صاحب جامع الفتاوى في قوله ولا يرى اليه لا حاجة اليه لانه يدعي لا يبالا البراة  
نلا وجهه لذكره في التخليف يقول الحفير قوله لا حاجة اليه يحل نظروا المدي هو  
الا يباجموع الدين فلما لا يدنسونه بالمحلو في عليه لاكتفى الحلف بلقط ما تعلمون  
ان اباكم قبضه قربة لفظ ولا شيء منه بل قطع على ان المراد ما يودفع جميع الوجوه  
المحملة في جانب المورث نظر الغرم وشفقته عليه ويجوز ان يكون وجه زيادة  
ولا يرى اليه احتمال ان الغريم يجوز فاراد بالايضا الا برانظر الى الخادم الما وسوطا من  
الذمة **هداية** ولا يستحلف بالطلاق ولا بالاتفاق اذ اليهين بالله دون غيره لقوله  
عليه السلام من كان نكح حالفا فليحلف بالله اوليذرو قيل في زماننا اذا الخ الخصم جاز  
للقاضي ان يحلف بذلك لقلة التبالاة باليمين بالله وكثرة الانتفاع بسبب الحلف  
بالطلاق **ويعلق** لكن اذ انك لا يقضي عليه بالنكول لانما منفع عاموسني عنه شرعا ولو قضى  
عليه بالنكول لا ينفذ **قصة** في القناوى الضعيف التخليف بالطلاق والتفادق  
والايمان الخلطة لم يجوز اكثر من ايجنا فان متبب الضرورة يقضي ان الراى للقاضي  
فلو حلفه القاضي بالطلاق فنكح وقضى بالمال لا ينفذ **قصة** القاضي لو حلف المدعي  
خلف ثم قال القاضي بالله كذا ين سو كندر استخوري فنكح عن هذا اليهين لا يحكم عليه  
اذ حقه تخليفه مرة وخلف ادعى شيئا مختلفه الخبس وانكره فالحق القاضي يجمع النكول  
ويحلفه بمينا واحدة اقرتات فقال ورثته انه اقر كاد بافلم يجز اقراره والمقر له عالم  
به ليس له تخليفه اذ وقت الاقرار لم يتعلق حقهم بالمقر فضع الاقرار وحيت يتعلق  
حقهم صار حقا للمقر له **ص** اقرت مات فقال ورثته انه اقر نتيجة يحلف المقر بالله  
لقد اقر لك اقرارا **صحيحا** وارث ادعى ان مورثه اقر نتيجة قال بعضهم تخليف

المقرله ولو ادعى انما قرأ ذبا لا يقبل يقول الحخير كان ينبغي ان يتصدق حكم الشيلين  
ظاهر اذا اقرار كاذبا سجد في النجاسة ايضا ولعل وجه الفرق يدوان النجاسة ان  
يظهر احد شخصين وكلاهما في المصل خلاف ما تواضعا عليه في السر في دعوى  
النجاسة يدعى الوارث على المقرله فعلا له وهو تواضعه مع المقر في السر فلا خلاف  
بخلاف دعوى الاقرار كاذبا كما لا يخفى على من ادعى انما ما يباط ادعى ما لا فانكر فادعى  
في مجلس اخر انك استمهلته منى فصرت به مقرافا نكر المار والاسمها لا قبل حلف على  
المال لانه يصير بالاستمهل مقرافا لا اقرار حقا مدعى والمدعى عليه لا يحلف على  
حجة المدعى فانه لا يحلف بالله ما المدعى بيته الا يرى انه لو ادعى الاستمهل والاقرار  
حقا بسبب الخط وانكر كونه خطه لا يحلف على ذلك له عليه دين فاقربه ثم انكر اقراره  
قبل حلف على اقراره وقبل حلف على نفس الحق سر مع نفسه في فصل الدعوى يقول الحخير  
ما امرنا من مسيلة الاستمهل يدل على رجحان القول الثاني لا لا يخفى والله اعلم **ط**  
لا يحلف على عتق العبد حسبة بدون الدعوى وفاقا وهل يحلف على عتق الامنة وطلاق  
المرأة بدون الدعوى قبل حلف وقبل لا يحلف فليتأمل عند الفتوى يقول الحخير  
ونرجع المصولين في فصل المتفرقات نقلا عن المحيط ايضا انه اشار محمد الى انه  
يحلف كذا **نسقى** قال **نسخ** لا يحلف فليتأمل عند الفتوى انتهى ثم ان الظاهر ان تكون  
رواية التخليف اصح واوكل لما مر قبل ثلاثة اوراق نقلا عن الخلاصة ان في كل موضع  
لو اقر له فاذ انكر يحلف الا في ثلاث سبل فليستظرها **ك** عن ادعى انك وصي فلان  
او وكيله ولي عليه كذا فانكر وصايته او وكالته لا يحلف **ط** برهن المدعى انه وصي فلان  
او وكيله يقبل فقد جعل خصما في حق سماع البيعة دون الاستحلاف ولو ادعى  
عيناني يده كل واحد يدعى انه سراه من ذي اليد لو اقر انه باعه من احدهما بعينه  
فليس للاخر تخليفه انه لم يبعه مني وكذا لو لم يقر لكتبه حلف لاحد مما قتل وكل به  
لا يحلف للاخر لانه لما اقر او نكل خرج المالك عن يده وكذا الوادعي امرأة وقال كل منهما تزوا  
فاقرت لاحد مما وانكرت الاخر لا تخلف له وفاقا وكذا لو لم تقر ونكر حلفت لاحد مما  
نكلت لا تخلف للاخر وكذا الوادعي احدهما سراه من ذي اليد والاخر انه ارتمته من ذي  
اليده فاقربا للرهن وانكر البيع لا يحلف للمشتري وكذا الوادعي احدهما اجارة والاخر شرا  
فاقر بالاجارة وانكر الشرا لا يحلف للمشتري ويتبرع الى تمام مدة الاجارة وكذا الرهن  
وكذا الوادعي صدقة وقبضا والاخر شرا فاقربا حدهما لا يحلف للاخر وكذا الوادعي  
اجارة ورهن فاقربا حدهما او نكل لا يحلف للاخر وكذا وكيل شرا ارادوا بعيب  
وموكله غايب فقال البايع منى موكله بالعيب لا يحلف الوكيل على رضا موكله وكذا



بالقصد زوجها فادعى الزوج رضاها وانكرت لا تخلف وكذا لو زوجها رجل اخر ثم ادعت  
امر به فانكرت لا تخلف وكذا لو ادعى انه زوجها ابنته له صغيرته وانكرت لا تخلف وكذا  
صانع ومستصنع اخلفا في انه صنع كما امر او لا لا يخلف احدهما مسترا دعوى عيبا  
فادعى بايعة براءة يخلف المشتري وفاقا ولو لم يدع البراءة لا يخلف المشتري عند الامام  
خلافا لما لو ادعى عيبا باطنا في الامة ولا يثبت له يخلف البائع عند ابي يوسف  
لا عند ساجدة **عز و في** المستحق عليه ان يخلف المستحق بالله ما باعه ولا وهبه  
ولا تصدق به ولا خرج عن ملكه بوجه من الوجوه وسيبي في تفصيله في فصل الاستحقاق  
**ط** ادعى ما لا يحكم شركة وانكر خصمه ثم قال كان في يدي من المال كذا وكذا يحكم الشركة  
وتكن دفعه اليك فانكر المدعي لدفع ينظر لو كان المدعي عليه انكر الشركة وقبض  
المال اصلا يحكم بالشركة ولا يخلف المدعي على القبض ولو كان قال ليس في يدي شيء من  
الشركة يخلف المدعي في الاول تناقض لا الثاني لانه يمكن ان يقول ليس في يدي لاني دفعته  
اليك انكر بايع قبض منه او مقرض قبض ماله يخلف ادعى مضاربا او شريكا دفع المال  
وانكر رب المال او الشريك القبض يخلف المضارب او الشريك الذي كان المال بيده اذ  
القول للامين مع اليقين اما المال فمضمون على المشتري والمستصنع وعلى الضمين  
يثبت لا يمين ثم لو حلف البائع انه لم يقبض منه فقال المشتري انا ابرهن علي  
الا ايضا لا يجبر على ادا ثمنه بل يجهل ثلثة ايام لو ادعى حضور شهوده اما لو قال  
شهودي عيب لا يجهل **فصل** لو حلف رب المال والمودع والشريك الاخر كمال بكر  
فتم لا يعتبر والحاصل ان القول في كل امانة للامين مع يمينه وكذا البيعة بينته  
والضمين تقبل بينته لا يمينه على لا ايضا **اسباب** كل ابرهن ادعى ايضا لاما نذ  
الى مستحقها يقبل كودع ادعى الرد ويكيل ويكول ادعى الصرف الى الوقوف عليهم  
وسوا كان في حياة مستحقها او بعد موته الا في كيل قبض بر ادعى بعد موت موكله انه  
قبضه ودفعه اليه في حياته لا يقبل الا بينته بخلاف وكيل قبض عين و فرق بينهما  
في الولوية ان الاول يريد ايجاب ضمان على الميت اذا لم يكون تقضى بامثاله بخلاف  
وكيل قبض عين اذ هو يريد نفي ضمان عن نفسه **فصل** القاضي لو حلف الخصم بلا طلب  
المدعي ثم طلب المدعي تخليفه فله تخليفه ما ينادي به من خلفه ان لا دين عليه ثم  
برهن عليه المدعي فعند محمد لا يظهر كذبه في يمينه اذ البيعة حجة من حيث الظاهر  
وعند س يظهر كذبه في حش و القوي في مسئلة الدين انه لو ادعاه بلا سبب تخلف  
ثم برهن عليه يظهر كذبه ولو ادعاه بسبب وحلف انه لا دين عليه ثم برهن على السبب  
لا يظهر كذبه لجواز ان وجد القرض ثم وجب الا ايضا والابر **فصل** حلف بطلاق او

عق ماله عليه شيء فشهد عليه بين له والزمه القاضي ويونكر قال سرحيت وقال  
محمد لا يثبت لانه لا يدري لعله صادق والبيعة حجة من حيث الظاهر فلا يظهر  
كذبه في يمينه ذكر محمد في **ح** قال امراته طالق ان كان لفلان عليه شيء فشهد  
ان فلانا اقضيه كذا قبل يمينه وحكم بالماله لم يثبت ولو شهد ان لفلان عليه  
شيء وحكم به حنفت لانه جعل شرط خفته وجوب شيء من المال عليه وقت اليمين  
وجبن شهدا بالقرض لم يظهر كون المال عليه وقت الحلف بخلاف ما لو شهدا ان  
الماله عليه يقول الخبير قوله بخلاف ما شهدا بحل نظرا وكيف يظهر كون المال  
عليه اذ شهدا بان المال عليه بعد ان مر انما ان البيعة حجة ظاهرا فلا يظهر  
كذبه في يمينه وايضا يدعي ان يقال فعل ما ذكرتم يعني ان يثبت في مسئلة  
الحالف بطلاق او ضيق ايضا اذ لا شك ان الحالف عليهما لا يكون الا بطريق  
الشرط ايضا والحاصل انه ينبغي ان يتخذ حكم المسئلين نفي او اثباتا  
والفرق تحكم فالجح كل العج من التناقص بين كلامي محمد مع انه امام وذي  
الادب والارباب اللهم الا ان تكون احد عمال روايتين عنه غير صحيحة **فصل** لا يمين  
في الحدود وسوا كان خالص حق الله تعالى كحد الزنا والسرقة وشرب الخمر وايرابن  
حقه تعالى وحق العبد كحد القذف حتى لو انكر القاذي لا يخلف اذ الخلف فيه  
حق الله تعالى عندنا فالنقض خالص حقه تعالى والسارق يخلف لاجل المال اذ  
اراد المال كذا اخذ المال لا القطع فيقال له ح ذكر السرقة اذن وادع تناول مالك  
فيكون لك عليه يمين **فصل** يستخلف السارق فان بطل مني ولم يقطع اذ الواجب  
شيان الضمان والقطع فالاول يجب مع شبهة وثيب بنكول بخلاف الثاني  
ويقال في الاستحلال ماله عليك هذا المال وعن محمد يقول القاضي للمدعي ما ذا  
تريد قال اريد القطع قال له الحدود لا يثبت تخلف فيها فليس لك يمينه وان قال  
اريد المال قال له ادع دعوى السرقة وادع المال **فصل** لا يستخلف في الحدود  
اجماعا الا اذ انضج حقا بان علق عتق عبده بالزنا وقال ان زنت انا فانت  
حر فادعى العبد انه زني ولا يثبت له عليه يستخلف المولى حتى انا نكل يثبت العتق لا الزنا  
**فصل** في قود نفس وطرف يخلف الا انه يقضي في الطرف بالقطع عند الامام وبالمال  
عند ما ولا يقضي بالنفس في النكول عند الامام ولكن يجلس حتى يقرأ ويحلف وعند  
يقضي بالدية **ط** قال يا مائتق او يا كافرا ادعي انه ضربه او لطمه او نحو مما يوجب  
التعزير يخلف المدعي عليه اذ التعزير محض حق العبد ولذا يملك العبد عضم واليمين  
تجري في حقوق العباد سوا كان عقوبة او مالا فلو نكل يبرأ اذا التعزير يثبت بالشهاد

مطلب  
لا يقضي بالقصاص  
في النكول عن اليمين  
عند الامام وعند  
يقضي بالدية



ويجلف فيه المدعى عليه على الحاصل لان خلفه على السبب يضرع لجواز انه فعله الا ان  
المدعى عنه فينصرف بالخلف على السبب **اشباه** لا يجلف القاضي على حق مجهول فلو ادعى  
احد شريكين على الآخر جباية مبنية لم يجلف وخرج عن هذه القاعدة مسایل الاولى  
اذا اتهم القاضي وصي اليتيم الثانية اذا اتهم متولي الوقف فانه يجلفها نظرا لليتيم  
والوقف كما في الحاشية الثالثة اذا ادعى المودع حياته مطلقة فانه يجلفه كما في القنية  
الرابعة الرهن المجهول الحاشية دعوى الغصب السادسة في دعوى السرقة وعلى ثلاث  
التي تشتمل فيها الدعوى مجهول فصار ستة **هذا** ادعى كل منهما انه في يده ولا يثبت  
واراد احدهما تخلف الاخر بالله ما يعلم انه في يده قيل يجلف وقيل لا يقول الحقيقير  
مر في فصل الخارج وروي انه لا يثبت قس انه لا يجلفه وذكر دليله هناك ولقد مر كثير  
من مسایل التظليل في فصل المتناقض ودعوى الدفع باقتضا المناسبة فليراجع  
اليه لدى الحاجة **الفصل السادس عشر** في الاستحقاق والغرور  
وما يتعلق بهما من احوال الزوائد في الاستحقاق ونحو ذلك يقول الحقيقير اعلم ان ذكر  
مسایل الاستحقاق يحتاج الى تقديم ذكر حد الغرور والمعتبر شرعا لان الاستحقاق  
يوجب الرجوع على البائع ونحوه ولا شك ان سبب الرجوع انما هو الغرور فاعلم انه  
سبب في فصل الضمانات من مسایل التسيب والدلالة تعلقا عن **قطعه**  
قال له اسلك هذا الطريق فانه امن فسلكه فاحرقه النصوص لا يمتنع وتوالت له مخوفا  
واخذ ما كانه والاضامن والباقي بحاله منته فصار لا يصلح ان الغرور انما يرجع على الغار  
لو حصل الغرور في ضمن المعاوضة ومنى لفارصة السلامة للغرور انتهى **قاضي خان**  
الغرور يرجع باحدا من اما بعقد المعاوضة او قبض يكون للمانع كما اذا هلك  
الوديعة او البع المقتضى ثم اسلف احدهما ومنى المودع والمتاجر فانه يرجع على  
الدافع بما ضمن وكذا الخيا كان في معناه ما وفي الامانة والمصلحة لا يرجع على الدافع لان قبض  
المستعير كان لنفسه يقول الحقيقير هذا الامر الثاني بتفصيله في ذكر **قطعه**  
مع انه مهم في الضابط بدونه لا يتم والامر الثاني المذكور في قاضي  
خان فالمستفاد ما ذكر فيهما ان يكون سبب رجوع الغرور ثلثة امور لا امرين كما ذكر  
في هذين الكتابين او يكون كل من الامرين الثانيين مختلفا فيه كما لا يخفى على  
دوى انتهى ثم ان ههنا وجه اخر وهو ان يكون الغرور بالشرط كما سيأتي ذكره قريبا  
تقلا عن الاشياء فلي هذا يكون سبب رجوع الغرور اربعة امور والله اعلم بكل  
ظاهرو مستور **زليعي** وقد قالوا في المصنوع غنا فاحصا له ان يرد على بائعه بحكم المبيع  
واليه اشار رحمه في كتاب الصلح في باب الصلح عن العيوب **نهاية** وقال ابو علي

امرهم

النسبي

النسبي فيه روايتان عن اصحابنا وبقي رواية الرد وفقا للناس وكان صدر الا  
ابو اليسر يفتي بان البائع ان قال للمشتري قيمته متاعى كذا او قال متاعى لياوى كذا  
فاشترى متاعا على ذلك فظهر بخلافه له الرد بحكم انه غرم وان لم يقل ذلك فليس له الرد  
وقال بعضهم لا رد كيف ما كان والصحيح ان يفتي بالرد ان غرم والا فلا يقول  
الحقيقير في معراج الدراية وبدون التفسير لا يفتي بالرد وبقي بالرد بالتقرير  
وهكذا ذكر في القنية **قنية** ان غر المشتري البائع فله ان يسترده وكذا ان غر البائع  
المشتري فله ان يرد به قال البائع للمشتري قيمته كذا فاشتراه ثم ظهر انه اقل فله الرد  
وان لم يقل ذلك فلا وبه افتى صدر الاسلام **بجمع القناوى** وفي صالح المخط وادلة  
الكتب متعارضة وظاهر الجواب انه لا خيار للمشتري والله اعلم بحقيقة الحال  
رجل اشترى جارية فقالت انا حرة ليس له ان يرد بها بقولها لان الحرية  
لا تثبت بقولها لكنه يترجىها احتياطا حتى تكون امرتها وامته **اشباه** الغرور  
لا يوجب الرجوع فلو قال اسلك هذا الطريق فانه امن فسلكه فاحرقه النصوص اذ قال  
كل هذا الطعام فانه ليس مسموم فأكله ومات لم يضمنه وكذا لو اخبر رجلا انها حرة  
فتزوجها ثم ظهر انها مملوكة فلا رجوع بقيمة الولد على المخبر لان ثلاث مسایل الاولى اذا  
كان الغرور بالشرط كالورث جده امرأة على انها حرة ثم استحققت فانه يرجع على المخبر  
بما غرمه المستحق من قيمة الولد الثانية ان يكون في ضمن عقد معاوضة فيرجع به  
المشتري على البائع بقيمة الولد اذا استحققت بعد الاستيلاء ويرجع بقيمة البناء لو بئى  
المشتري ثم استحققت الدار بعد ان يسلم البناء اذا قال لا بلاء لاهل السوق يا بوعالي  
فقد اذنت له في التجار فظهر انه ابن عبيد رجوعا عليه الغرور وكذا لو قال يا بوعالي  
عبدك فقد اذنت له فيما يبيع وحقه دين ثم ظهر انه عبد لغيره رجوعا عليه ان كان  
الاب حرا ولا يبعد العتق وكذا لو ظهر حرا ومديرا او مكاتبيا ولا بد في الرجوع من  
اضاقت اليه والامر بما يضمنه كذا في السراج الوهاج الثالثة ان يكون في عقد  
يرجع نفسه الى الدافع كوديعة واجارة فلو هلكت الوديعة والبعن المستحق ثم استحق  
ضمن المودع والمستاجر فانها يرجعان على الدافع بما ضمنه وكذا ان كان بمعاوضة وفي  
عارية وهبة لا رجوع اذ القبض كان لنفسه وتما من الحاشية من فصل الغرور من البيوع  
وقد ذكر في القنية مسایل مهمة من هذا النوع منها لو جعل المالك نفسه دالا فاشتراه  
متاعا على قوله ثم ظهر انه ان يرد من قيمته وقد تلف المشتري بمصنفه فانه يرد مثل ما تلف  
ويرجع بالنسبة منها اذا غر البائع المشتري وقال له قيمته متاعى كذا فاشترى فاشتراه  
متاعا على قوله ثم ظهر فيه غش فاحصا فانه يرد به وبقي وكذا اذا غر المشتري البائع

سلام



والمشتري يردده بغير رد الدلالة أيضا قال وما قرناه ظهر ان قول الزلمي في باب يتو  
النسب ان الغرور باحد من الشرط او المعادفة قاصر وتفرع على الشرط الثاني شيئا  
في متفرقات بيع الكثر اشترى نافع عبد ارضي لا دور ولا استحقاق نوعان مطلق الملك  
بحيث لا يبقى لاحد عليه حق الملك كحريته اصلية وعقود فروعه من تدبير وكتابة  
واستيلاد وناقض الملك من شخص لا استحقاق بالملك والنوعان بعدا نقضهما فيهما  
يجملان المستحق عليه ومن ملكه ذلك الشيء من جهة مستحق عليهم حتى لو برهن احد  
على المستحق بملك مطلق لا تقبل بيئته متعلما ان بوجه اخر المطلق بوجه انقضاء  
العقود بين الباعه بلا فسخ الفاني بلا اختلاف رواية فكل من الباعه رجوع على  
بايعه وان لم يرجع عليه احد ويرجع هو ايضا كذلك على التكفل وان لم يقض على المكفول  
عنه والحكم بحريته اصلية حكم على كافق الناس ولا تسع دعوى الملك من احد وكذا العتق  
وفروعه واما الحكم في ملك مورخ فكل الكافة من التاريخ لا قبله يعني لو قال زيد لبركانك  
عبدى ملكك ستد خمس سنين فقال بركانك كنت عبد بشر ملكي منذ ستة سنين  
فاغتضى وبرهن عليه اندفع دعوى زيد ثم لو قال عمرو لبركانك عبدى ملكك منذ سبع  
سنين وانت ملكى وبرهن عليه يقبل وتضمن الحرية ويحصل ملك العبد وقال الامام قاضي  
ظن في شرح الزايدات العتق في ملك مطلق بمنزلة حرية الاصل والقضاء به قضاء على كافة  
الناس والقضاء بعتق مورخ قضاء على كافق الناس وقت التاريخ لا قبله فاحفظ هذا  
فان اكتبته المشهور خالية عن هذه الفائدة والنوع الثاني وهو الناقض لا يوجب  
انقضاء العقود في ظاهر الرواية والحكم به حكم على ذي اليد وكل من تلقى الملك منه بواسطة  
او وسائط ولا تسع دعوى الملك منهم بلاد دعوى تنازع او تلقى الملك من المستحق ولا تعداد  
البيئته للرجوع ولكن لا يرجع احد على بايعه قبل الرجوع عليه ولا يرجع المحكوم عليه  
على كفيلا بركانك قضاء على المكفول عنه الاستحقاق نوعان قديم ومن حقه ان يرجع على  
بايعه بثمنه او يظهر ان بايعه باع ملك غيره وحديثه ومن حقه ان لا يرجع لان بايعه  
باع ملك نفسه ثم استحق بسبب حدث عند المشتري **ص** رجل اشترى من اخر ثوبا فقطعه  
فخاطه قميصا فبرهن رجل ان القميص قميصه وقضى له فالمشتري لا يرجع على بايعه  
بالثمن لان الشيء الذي اشتراه لم يستحق عليه والذي استحق عليه لم يشتريه لان المشتري  
كره باس المستحق قبيح **ي** مستحق برهن على المشتري ان العبد له ولم يوقت رجوع  
المشتري على بايعه بثمنه ولو وقت ما قل من مدة الشراء يقضى به للمدعي ولا يرجع المشتري  
على بايعه بثمنه **د** استحقاق المبيع يوجب توقف القصد على الاجارة لا تخفضه  
في ظاهر الرواية ذكرني **س** ان المبيع متى يتفسخ قبل اذ قبض المستحق وقيل بتفسخ

الحكم والصحيح انه لا يتفسخ ما لم يرجع المشتري على بايعه بثمنه فاذا رجع يتفسخ  
حتى لو اجاز المستحق بعد ما قبضه قبل ان يرجع المشتري على بايعه **ص** الصحيح ان  
البيعات لا تتفسخ بالاشتقاق ما لم يرجع كل واحد على بايعه بالقضاء **ع** الامام  
انه لا يتفسخ ما لم ياخذ العين لقبا اذا اخذ بقضاء دليل الفسخ فينفسخ حتى لا يحتل  
اجارة بعده وفي ظاهر الرواية لا يتفسخ ما لم يتفسخ وهو الامم ولو استحق واراد  
مشتريه تقبل البيع بقضاء ولا رضا البايع لا يملكه لان احتمالا لبيئته على التنازع من  
البايع او التلق من المستحق ثابت اذا حكم القاضي فيلزم العجز فيفسخ **ج** **واحد**  
شري شيئا فقام مستحق واستحققه وقضى القاضي بالاستحقاق فيرجع المشتري  
على البايع بالثمن عند محمد وعليه القوي وعند س لا يرجع الا بالزام القاضي والمشتري  
انما يرجع بثمنه على بايعه لو ثبت الاستحقاق ببيئته اما لو ثبت باقرار المشتري  
او بكتوله او باقرار وكيله بخصومة او بكتوله فلا يرجع اذا اقرار ليس بحجة في حق  
غيره **ك** **د** وفي **ت** شري دارا فاستحق باقرار المشتري او بكتوله لا يرجع بثمنه  
على بايعه فلو برهن المشتري ان الدار ملك المستحق ليرجع بثمنه على بايعه لا يقبل  
للتناقض لانه لما اقدم على الشراء فقد اقرانه ملك البايع فاذا ادعى غيره كان له  
تناقضا يمنع دعوى الملك لانه اثبات ما هو ثابت باقراره فلهي اما لو برهن على اقرار  
البايع انه المستحق يقبل لعدم التناقض وانه اثبات ما ليس بثابت اذ لو اقر به  
لزمه بقول الخبير وفي الدرر والدرر بعد ذكر هذه المسئلة وهذا ما يجب حفظه والتا  
عنه غافلون **ع** **د** **ي** ولو رجع المشتري على البايع بالثمن ودفع البايع الثمن اليه من غير  
خصومة ولا اكرام فاض فليس للبايع ان يرجع على بايعه لان دفعه بمنزلة هبة بثمنه  
**د** لو ادعى المشتري استحقاق المبيع ليرجع بثمنه فلا بد ان يفسر الاستحقاق وبين  
سببه فلو يتيقن وانكر بايعه البيع فبرهن المشتري على المبيع يقبل فيرجع بثمنه وقيل  
بشرط حضرة المبيع لسماع البيئته وقيل لا وبه يقضي **ط** بالود كرشية العبد وصقته  
وقدر ثمنه كفي وعلى هذا الفن لو تداولته الايدي فادعى حريته على المشتري الاخير ورجع  
البعض على بعض قبل ان يشرط حضرة العبد عند الرجوع بثمنه وقيل لا بل لو شهدا ان  
القبض برهن على حريته باعه هذا من هذا كفي ثم بايعه هذا ان يرجع على بايعه بثمنه  
وان زعم انه ليس له الرجوع لانكار المبيع لانه لما حكم عليه ببيئته القوي زعمه بالعدم  
قال صاحب جامع الفضولين اقول على هذا لو ادعى عليه ما لا فقال ليس او ما كان لك على  
شي قطر لا اعرفك فبرهن وبرهن بوعلى قضا او ابر او البايع لو انكر البيع فبرهن عليه  
المشتري فوجد عينا فبرهن البايع انه برى من كل عيب ينبغي ان يقبل بيئته المدعى



عليه لما مر ان الحكم ببيعته يلحق الزعم بالعدم مع انهم مخرجوا بانها لا تقبل والحاصل  
انه ينبغي ان يتخذ الحكم اثباتا او نفيا بقول الحقيير هذا قياس مع الفارق لانا المستحق  
عليه لما اتفق زعمه بالعدم وثبت خلافه وبكونه بايعا لم يسع في اعادته زعمه ولم  
يرد نقض البيعة بل رضى بوجوبها حتى جعله مبنيا لدعواه الرجوع على بايعه ولما لم يكون  
والتابع فيما ذكره المفترض فقد سعي في اعادته ما زعمها وهو براءة ذمتها بعد التقاض  
بالعدم ثبوت خلافه واراد ان نقض ما اثبتته البيعة وبعدم براءة ذمتها فذا فرق  
واضح حتى وقد عقل عنه المفترض حيث نطق بالنطق وايضا لو صح ما قاله لا ينتقض  
بجلفه كون البيعة ملحقا للزعم بالعدم مع انه منابط مسلم والله اعلم **فصل** بايع  
ابرا مشترى به عن ثمنه او وهبه منه ثم استحق المبيع من يد المشتري لا يرجع بشئ  
على بايعه وكذا بيعة الباعة لا يرجع بعض على بعض لنقد الفضا على الذي ابرأ مشترى به  
**فصل** لا يرجع المشتري الاخر على بايعه لوجود الابرا وهل يرجع بايعه على بايعه  
اختلف فيه المتأخرون قيل يرجع وقيل لا **برازية** وفي الحديث طيقل يرجع وقيل لا قال  
رحمه الله تعالى يرجع **فصل** المشتري لو رجع على بايعه وصالح البائع على شئ قليل فلبايع  
ان يرجع على بايعه بثمنه وكذا لو ابرأ المشتري عن ثمنه بعد الحكم له برجوعه عليه  
فلبايعه ان يرجع على بايعه ايضا اذا المانع احتمال اجتماع بدل وبدل في ملك واحد  
ولم يوجد برزوال البدل عن ملكه ولو حكم للمستحق فضا المبيع لياخذ المشتري بعض  
ثمنه من المستحق ويدفع المبيع الى المستحق ليس له ان يرجع على بايعه اذا لم يصح ابطال  
حق الرجوع **فصل** شراء فادماه اخر قبل ان يثبت الاستحقاق صالحه المشتري ودفع  
اليه شيا وانعسك المبيع مع ولا يرجع على بايعه بما دفعه لدفعه برضاه والاستحقاق  
لم يثبت فلما ثبتته وحكم له فدفع اليه شيا او اسك المبيع يصير هذا اثر المبيع من المستحق  
فينبغي ان يثبت له الرجوع بثمنه على بايعه **فصل** صالح من دينه على قن بعينه جاز وصار  
يعما فلو مات في يد المديون قبل قبضه يرجع الطالب الى اصل حقه وسوالدين وكذلك شئ  
بعينه ولو صالح عن ذمته على خمسين درهما فاستحق بدل الصلح يرجع بخمسين لا بمائة اذ الخمسين  
لم تكن عوضا وانما هو شئها بعضا واربعض والاستحقاق يوجب نقض الاستيفاء  
لان نقض الابرا والحاصل ان الصلح لو وقع على وجه الابرا لا المعاوضة بان صالح على بعض  
دينه فعند الاستحقاق يرجع بمثل بدل الصلح ولو وقع على وجه المعاوضة بان صالح  
على خلاف جنس حقه فعند الاستحقاق يرجع الى اصل حقه **فصل** لا بد من معرفته استحقاق  
بدل العقود فاستحقاق بدل الخلع يوجب الرجوع بقيمته واستحقاق بدل

البيع يوجب الرجوع بعين المبيع قايما بقيمته هالكا واستحقاق الاجرة يوجب  
الرجوع باجر المثل الذي هو قيمته المنفعة **فصل** شراء فادماه اخر فشراه هالكا ايضا  
ثم استحقه ثالث يدينه وحكم له رجوع المشتري على البايعين بالتأمين لوجود  
الشرا منهما **فصل** شراء امته غصبت وثمة يعلم ان بايعه فاصيب فادماه فوله هالكا  
رفيق ولا عزور بعلمه ولكن يرجع بالتأمين على البايع اذا العلم بالاستحقاق لا يمنع الرجوع  
عند الاستحقاق **فصل** شراء مال له ليس لباعه فاستحق رجوع بثمنه فلو برهن  
ببايعه ان المشتري اقر بعد شرا به انه للمستحق لا يبطل حق رجوعه بثمنه **فصل**  
قال البايعه برهان شرطى فزعمه كعادته يثبت برهان لا يرجع عليه بثمنه لو استحق  
فاستحق فلما الرجوع **فصل** تداولت الايدي فاستحق فرجع بعض على بعض بثمنه بحكم  
فانكر البيع احد الباعة يحتاج الى اقامة بيعة على البيع في حقه وهل يحتاج اليها على  
الرجوعات والاستحقاق الاول فان علم القاضي بنبذ الرجوعات فلا يحتاج الى  
اثبات وان كانت عند قاض اخر او عنده لكن ليس به يحتاج الى اثباتها استحقاق من المشتري  
الاخر يكون خفا على كل الباعة حتى يرجع كل منهم على بايعه بلا اقامة البيعة ولا يرجع كل  
منهم على بايعه عليه وكذا المشتري الاول لا يرجع على بايعه او على كفيله بالبركة عالم يرجع  
ومالم يبرهن على الاستحقاق لا يلزم البايع دفع ثمنه ولو اراه سجل الاستحقاق فاقدر  
بالاستحقاق وقيل السجل ووعده ان يدفع ثمنه ثم ابي جبر على دفع ثمنه ولو لم يقدر  
بالاستحقاق ولكن وعده ان يدفع ثمنه لا يجبر عليه ويجوز الوعد لا يلزم بشئ ولو وجد  
بايعه بغير قند واظهر سجل قاضي بخاري وبرهن انه سجل قاضي بخاري لم يجز لقاضي سمرقند ان  
يقضي برجوعه بثمنه مالم يبرهن ان قاضي بخاري حكم للمستحق عليه بالبيع واخرجه من  
يده وهذا لان الخط يشبه الخط فشرط بيعة الحكم والاخراج عن يده قال صاحب جامع  
الفصولين ينبغي ان يكون فيه خلاف لا يوجب في الكتاب الحكم فان قوله ان شهادته  
انه كتابه يكفي ولا يتوسط علمه بان الكتاب بقول الحقيير قوله ينبغي لا ينبغي ان لا  
يلزم من خلاف له في الكتاب الحكم خلاف له في سجل الاستحقاق ولا بد من رواية عنه  
تدل على نسو بينهما في الحكم بل الظاهر انه وسع الامر في الكتاب دون السجل اذ ليس في الاول  
حكم من القاضي الكاتب بل مجرد اخبار شهادة وتقت له به ولما الثاني ففيه اخبار للحكم  
على المستحق عليه واخراج المستحق عن يده فلم يسع ويؤيد ما ذكرنا ما قال صاحب  
الدرر والعرو لا يحكم بسجل الاستحقاق بشهادة انه كتاب كذا بل بشهادة انه على منوه  
كذا ما سوى نقل شهادة وكالات والمراد بما سواهما الحاضر والسجلات والصلوك اذ في  
كل منهما يجب لشهادة على مضمون الكتاب بماذا المقصود بكل منهما كونه حجة على الخصم وهو



لا يكون الابه بخلاف نقل الشهادة وكالاه اذا المقصود بها حصول العلم للقاضي وهذا  
لا يجوز كون شهود الطريق كذا وان الخصم كافر **ففس** ولو استحق وهو لم يدفع ثمنه او  
بعضه بجبر على دفعه بخلاف ما اذا وجد المشتري عيبا حيث لا يجبر على دفعه لانه في  
فصل العيب لو دفع يشتد قطع الجواز ان القاضي لا يحكم ببيته المستحق او جبر المستحق  
البيع وكذا لو اشترى دارا وقبضه ثم علم ان البائع باعه من غيره لا يشتد ثمنه ما لم  
يجز الدار عن يده **ط** ولو استحق من يد مستاجر او مودع او غاصب لا يرجع المالك على  
بائعه بتمنه **د** استا جردا بة فاستحقها اخر ولم يصدق انه مستاجر فالوجوب لا يرجع  
على بايعة **فس** لو استحق من المودع او الغاصب فللمالك ان يدعي على المستحق اذا الفا  
والمودع لا يصلح خصما فيبطل القضا **فقط** القضية لو كانت مما يجبر عليه الا ب  
كسنة جنس واحد فلا يثبت فيها حكم الغرور فلا يرجع عند الاستحقاق ولو نه  
حصلت بتراضيهما ولو كانت مما لا يجبر ككسنة في جنسين فالغرور يثبت فيها  
بقول الخبير وفي الوجيز اقتسام دارا او ارضا نصفين وبني كل واحد في نصيبه ثم  
استحق الدار لم يرجع احدهما على الاخر بقيمة البناء ولو كانت داران او ارضا  
اخذ كل واحد منهما دارا فبني احدهما في داره ثم استحق رجوع بنصف قيمة البناء  
لان في الدار الواحدة كل واحد مظهر في القضية بتكميل المنفعة والغرور من  
المضطر لا يتحقق وفي الدارين غير مضطر في هذه القضية بل انه ان يقسم كل دار على  
حلق بلا نقويت جنس المنفعة فكانت هذه مبادلة محضه اختيارية كايبيع  
وقد صار مزورا من جهة صاحبه فيرجع **عن** عارية هلكته فاستحق ففمن هو  
المشتري قيمتها لا يرجع المجر ولو هلك العين في يد من تر او مودع او مستاجر ثم استحق  
بقيمة فاخذ منه قيمته فلان يرجع على الراهن والموجر والمودع **نجم** وهب ما غلب  
او باع او تصدق به او ارجع او اودع او اعاد فملكه ضمنوا قيمته ولا يرجع الموهوب  
له والمتصدق عليه والمستعير بما ضمنوا على الغاصب ويرجع المستأجر حرد المودع  
والمرتزق بالقيمة عليه ويرجع المشتري بتمنه عليه ولا يرجع الغاصب ولا السارق  
منه **فس** ادعى المستحق على المشتري واخذ بلا حكم فقال للمشتري بايعة المستحق  
اخذ مني بلا حكم فاد ثمنه الى فدفع البائع ثمنه اليه ثم برهن البائع على المستحق  
انه له مع غيبة المشتري صح لا تقصاح لبيع بينه وبين المشتري بتراضيهما فيبقى  
على ملك البائع ولم ينع الا استحقاق مستحق اخذ العين من المشتري بلا حكم فكيف  
يرجع المشتري على بايعة بتمنه فالوجه ان يدعي على المستحق انك قبضت مني بلا حكم  
وكان ملكي وقد هلك في يدك فاد الى قيمته فبرهن لاخذ انه له فيرجع المشتري على بايعة

صب

بتمنه فلو استحق فلواراد المشتري ان يرجع بتمنه فقال بايعة لي دفع ولم يبين  
وجهه او بينه وقال يبتني غايبه عن المصروين دفعا فاسد لا يلتفت اليه  
ويحكم عليه ولو برهن بين دفعا صحيحا وقال يبتني حاضرة في المصروين الى المجلس  
الثاني وقد مر جلسته في فصل التناقض والدفع **عيت** قال المستحق غايبت  
الداية عنى منذ سنة فقبل الحكم له بها برهن البائع انها ملكه منذ عشر سنين  
يبقى لها المستحق لانه ارج غيبته لا الملك والبائع ارج الملك ودعواه دعوى  
المشتري للقيمة من جهته فصار كان المشتري ارج ملكه بايعة تبارخ عشر  
سنين غير ان التاريخ لا يعتبر حالة الا تفراد عند الامام فبقى دعوى الملك المطلق  
فيحكم للمستحق قال صاحب جامع الفصولين اقول يقضى للمورج عند من لانه يرجع به  
جانب المورخ حالة الا تفراد ويبتني ان يقضى بقول من لانه ارفق واظهر والسا علم  
ادعاه فقبل ان يبرهن ويقضى له برهن عليه البائع انه نتج في ملكي لسمع لانه تقرير  
في ملكه وبيعه قال المستحق للمشتري بعد الحكم خذ الثمن الذي اعطيتك للبائع مني  
فاخذ على الروايات التي تنسخ البياعات بالمستحق يصير قابضا دين بايعة تبارعا  
فصح على الرواية الثانية لو ادى قبل رجوع المشتري لم يكن قابضا دينه فله ان  
يسترد اذ الدين لم يجب بعد على بايعة قبل رجوعه ولم يتفسخ البيع السابق بمجرد الحكم  
للمستحق فانه في ظاهر الرواية ولو طلب المشتري ثمنه من بايعة ثم المستحق دفع  
الثمن اليه ليس له ان يسترد باقيا في الروايات اذ البيع ليتفسخ برجع المشتري  
على بايعة هذه الجملة بعضها من **ط** وبعضها من **فس** استحق فاراد الرجوع فقال  
بايعة انه نتج في ملكي وبجبر عن ثباته حتى اخذ منه الثمن فاراد ان يرجع على بايعة فانكر  
بايعة البيع فبرهن مدعى لتناح انه باع مني له ان يرجع لانه لما حكم عليه واخذ منه  
الثمن التحق رمواه التناح بالعدم **ص** رجع المشتري على بايعة بتمنه ثم برهن البائع  
انه ملكه لا يقبل لانه مضى عليه ولو برهن على التلقي من المستحق على المشتري لا يقبل عند  
الامام ويستمر طاقا لثباتها على المستحق ولو برهن ليس له ان يلزم المشتري وهذا ظاهر  
ما لو رجع المشتري على البائع لكن لم يقض عليه بالرد حتى برهن البائع على التلقي ولو برهن  
على المستحق يقبل وله ان يلزم المشتري وليس للمشتري قبضه لو ايد البائع بتسليمه  
وهذا ظاهر ولو برهن على المشتري بتمنه ان يقبل لانه لو برهن على المستحق كان له ان  
يلزم المشتري فيكون دفعا وكذا في الوجه الاول عند من وم يجب ان يقضى بقوله لانه  
اظهر **ف** شراء فله من اخر فاستحق بتمنه من الاخر فبرهن الاخر ان المستحق بايعة  
من البائع الاول وهو باعه من بايعة يقبل اذا الاستحقاق لم يوجب التصالح العقود



فيمنع ختمها ولو برهن ولكنه خاصم بايعة في الثمن وحكم له به ثم برهن بايعة المشتق  
باعه من الاول وهو باعه منه واخذ المبيع فله ان يلزمه المشتري عندس وم اذ الحكم  
بالبيع لم يتخذ باطنا وعند الامام ليس له ذلك ولو رجع البايع الاخر بثمنه بعد ما رجع  
عليه مشتريه ثم برهن الاول فاخذ المبيع فللاول ان يلزم الثاني وليس للثاني ان يلزم  
مشتريه لانه لا يرجع على الاول بغير ثمنه وبين مشتريه عند الامام  
ليس للاول ان يلزم الثاني لنفاذه عنده ظاهر وباطن **جف** استحق فاخذ المشتري  
ثمنه من بايعة فظهر فساد الحكم بظهور فساد البيع **فش** شره فقل ان استحق فاني  
ايراث البايع من ثمنه لا يصح لان تعليق البراءة بالشروط لا يصح ولانه تغير حكم الشرع  
والطيلة فيه ان يقر المشتري ان بايعة قبل بيعه كان شره مني فلا يرجع ج على بايعة لانه  
لا ينفذ اذ يلزم الدور باقراره **بزارية** لانه لو رجع على بايعة يرجع هو ايضا عليه واستحق  
وطب ثم من بايعة فقال ان المبيع لي وشهد بذكره ورقط الماشري انا شهدا له كك  
واهدا شهدا بذكره فلم يشتري ان يرجع على بايعة مع هذا الاقرار اذ المبيع لم يسلم له فلا يحل  
ثمنه للبائع شره ثم استحق ثم وصل اليه يومئذ من الدهر لم يورث تسليمه الى البايع لانه  
وان جعل بقراب الملك للبائع لكنه يقتضي الشرا وقد انقضى الشرا بالاستحقاق فبينما  
الاقرار ايضا ولو اقر نصا انه للبائع والباقي بحاله يوم تسليمه الى البايع لان اقراره لم  
يطل كذا **ص** وفي **فس** المرجع عليه عند الاستحقاق لو اقر بالاستحقاق ومع ذلك  
برهن الراجع على الاستحقاق كان له الرجوع على بايعة اذ الحكم وقع بينه لا باقرار  
لانه محتاج الى ان يثبت عليه الاستحقاق ليتمكن الرجوع على بايعة وفيه لو برهن  
المدعي ثم اقر المدعي عليه بالملك لم يقضي له باقراره لا يمينته اذ انما تقبل على منكر لا مقر  
**عين** اختلف فيه المشايخ فيل يقضي باقراره وقيل يمينته اذ المدعي حين برهن  
كان خصمه منكرا واستحق المدعي الحكم باليمينته فلا يبطل هذا الاستحقاق باقرار المدعي  
عليه والاول اظهر واقر الى الصواب يقول الحقيرون الظاهر ان الثاني اظهر لقوة دليله  
وان كان المناقشة على الاول بان المدعي عليه كان منكرا اجزأت اليمينته فلذا يقبل  
اقراره بعد قيامها غير مفيد ولا يلزم قبولها على المقر ولان فيه ترك النظر للمدعي عليه  
حيث يستقط حق الرجوع على بايعة لما مر من اول هذا الفصل ان الاستحقاق لو ثبتت  
بيمينته يرجع لا لو ثبتت باقراره ونكول والله اعلم قال شره فوهبه لآخر ثم الوهب  
له باعه من اخر فاستحق لا يرجع الاول على بايعة ما لم يرجع المشتري الثاني على الوهب  
له فاذا رجع عليه رجع عليه شره فوهبه فاستحق من الوهب له يرجع الوهب  
على بايعة لان يد الوهب له يد واهبه في الابتداء اذ الملك انما يثبت بالقبض فلا بد

ان يثبت له اولا حتى يعبر قابضا للملك شره فوهبه له الوهب له الاخر فاستحق لا يرجع  
احد بالثمن اذ المينة الثانية لو انقضت فالاول لم تنفسخ كذا **فش** وفي **ص** خلافة  
قانه ذكر هذه الصورة وقال يرجع المشتري على بايعة من قبل ان المبيع قد استحق  
وهذا لا يشبه البيع لان ثمنه لا يرجع حتى يرجع عليه بثمنه يقول الحقيرون مسئلة  
بيع الوهب له المدة كونها انفاذ على صحة القول بالرجوع كما لا يخفى قال شره امة  
لاجل غير باء ذلك الغير ثم ان الامر وهبها للمشتري فاولدها فاستحق واخذ  
عقرها وثمنه ولدها فاولا على لا يرجع على البايع بشي لانه شرها لغيره قال صاحب  
جامع الفصولين اقول ينبغي ان يرجع امره ولو لم يرجع لنفسه يقول الحقيرون قوله  
ينبغي لا ينبغي اذ الما مور خرج عن الوكالة بعد اذ امار به فكيف يرجع على بايعة بعد  
ان صار اجنبا والله اعلم قال والمشتري لو اولد لامة فانا اولد فاستحق  
لا يجب على المشتري شي من قيمة الولد لانه قبل الاستحقاق كذا **وي** الغصب **ي**  
المستحق عليه تخليف المستحق بالله ما باعه ولا وهبه ولا تصدق به ولا خرج عن  
ملكه بوجه من الوجوه فلو قال قد كنت بعته ولكني شرته من فلان منذ سنة  
وشهدا به بمعا استحقاقه ولو قال لا يملكه منذ سنة لا يقضي له حتى يشهدا  
انه شره من فلان ولو قال المستحق بعد عرض اليه عليه بعته من رجل لم اعرفه  
وشهدا انه له شره منذ سنة اولم يقول شره وقال لا يملكه منذ سنة يقضي  
له من قبل انه لم يقول احد وكذا لو قال شرته من فلان بن فلان التيمم ولا تكون المعركة  
في هذا الاكل يكون في كتاب القاضي الى القاضي ثم لو خلفه اذ اخرج من ملكه ثم  
استحقاقه لا لو نكل **فقط** شره ولم يتقايضا حتى ادعاه احد والمدعي يقضي بالبيع فاحضر  
البائع والمشتري عند الحاكم ولا يمينته له فاستحقها تخلف البايع ونكل المشتري يوجب  
المشتري ثمنه فاذا اداه سلم المبيع الى المدعي ولو خلفه المشتري ونكل البايع فعلى البايع جميع  
قيمة المبيع الا ان يجزأ المستحق المبيع ويرضى بثمنه **فد** شره بدرام ولم يدفع ودفع  
عوضها وناظر فاستحق المبيع يرجع على بايعة بدناير ولو اعطى عوض الدرام مردضا  
يرجع بالدرام لان بيع العروض صحيح وان لم يصح البيع الاول بخلاف الدناير فثبت  
انه لم يكن عليه درام فلم يصح قابضا اذ القبض شرط من الجانبين في الصرف **فش** من  
التمس المشتري عند الشرا مطلقا بظهور الاستحقاق جاز لكن لو اخذ المستحق من يده  
حكم قايما يرجع على تكفيل بعد وجوب التمن وانما يجب التمن على البايع بفتح البيع وذلك بان  
يرجع عليه ويقضي به القاضي فيفسخ العقد ويخيل المشتري باخذ ثمنه من بايعة  
او تكفيله ثم التكفيل لا يرجع لو كفل لا امر لكن البايع بعد الاستحقاق والحكم عليه يرجع هو



على بايعه الا يرى ان المشتري بعد الحكم له على بايعه لو ابرأ بايعه عن ثمنه فللبايع ان  
يرجع على بايعه **بزازية** تسمى شيئا وكفايته ثم الكفيل فقي التمن فاستحق  
من المشتري ليس له الرجوع لانه لم يؤد التمن وانما اداه الكفيل فيرجع الكفيل على  
البايع والمشتري على الكفيل **نظمه** استحق فادار المشتري ان يرجع بثمنه وقد  
مات بايعه ولا وارث له فالقاضي ينصب عنه وصيما يرجع المشتري عليه **جف**  
رهن قنا وغاب والقن مقر بانه قن ثم تبين انه حر لا يرجع الرهن بينه على القن ولو  
كان شرا يرجع بالتمن عليه ثم يرجع القن به على بايعه **نظمه** ظهر المبيع حرا وقد مات بايعه  
ولم يترك شيئا ولا وارثا ولا وصيما غير ذلك بايع الميت حاضر يحل القاضي للميت  
وصيما فيرجع عليه المشتري ثم الوصي يرجع على بايع الميت **نظمه** قال له اشتري فاقيد  
قن فاشتراه فاذا هو حر فلو كان البايع حاضرا او غايبا غيبته معروفة لم يكن على القن  
شي وان كان البايع لا يرى ابنه هو يرجع المشتري على القن ثم هو يرجع على بايعه **ج** وكذا  
وكيل غاب ولا يرى مكانه بطلت من موكله **نظمه** لو قال له اجني شئ فموت والبايع  
بحاله لا يرجع على الاجني **نظمه** وعسى ان المشتري لا يرجع على القن بقيمة بحال  
كما في الاجني **درر** خراج التناقص يمنع دعوى الملك لا دعوى الحرية الاصلية او به  
العارضة والطلاق والنسب فلو قال رجل لاخر اشترى فانا بعد واشتراه فادعى الحرية  
وانتهى ضمن العبد ان لم يعلم كان بايعه ورجع العبد على بايعه اذا وجب وان علم  
مكانه يضر البايع لا العبد فلو قال ارقني فاني عبد فانه لا يجعل العبد مائلا لانه  
يخص بعقد المأوضعة والرهن جسد بلا موضع يقابل **قاضي** حان شرها وقبصها  
بناهما من اخر وباع الثاني لثالث ثم ادعت انها حرة فردها الثالث ولثالث بقولها  
وقبلها الثاني ثم ردتها على الاول فلم يقبل الاول قالوا ان كانت ادعت العتق فلا ولم  
ان لا يقبل اذا العتق لا يثبت بقولها وان كانت ادعت حرية الاصل فحين يثبت  
وسلت لو انتقلت لذلك فموتى العتق اذا لما انتقلت فقد اقرت بالرق وان لم  
تكن انتقلت فليس الاول ان لا يقبل وقال بعضهم اذا يثبت ثم ادعت حرية الاصل فليس  
للمشتري ان يرجع على البايع اذا الحرية لا يثبت بقولها والصحيح انه اذا لم يثبت منها يكون  
اقرار بالرق فالقول قولها في دعوى الحرية والمشتري ان يرجع على البايع بالتمن بقولها ذكره  
في المتن باع جاري فم لم تكن عنده فقبصها المشتري ولم تقرب بالرق ثم باعها المشتري  
من اخر لم تكن حاضرة عند البيع الثاني قبض المشتري الثاني ثم قالت ان احرق فالقاضي  
يقبل قولها ويرجع بعضهم على بعض بالتمن فان قال المشتري الاول انها اقرت بالرق وانكره  
الثاني وليس له ولا يثبت على اقرارها بالرق يرجع الثاني بالتمن على الاول ولا يرجع

بالتمن

بالتمن على بايعه لانه ادعى اقرارها بالرق **ففس** المستحق ولا يثبت الدعوى على البايع وان  
لم يكن المبيع في يده لانه غاصب والمشتري غاصب الغاصب فصم الدعوى على الغاصب  
وان لم تكن العين في يده لانه يدعى النقل **بزازية** مسلم باع عبدا نصرانيا فاستحقه  
نصرا في بشهادة نصرانيين لا يقضي له لانه لو قضى لرجع بالتمن على المسلم ولو كانت  
المشتري النصراني باع عبدا مسلمة وسلمه ووجد المشتري به عيبا وبرهن نصرانيين  
على انه كان عيبا بهذا العيب عند البايع المسلم قبل القبض ودعى النصراني بالعيب  
وليس له ان يردده على المسلم حتى يبرهن على العيب شاهدين مسلمين يقولون الخبير  
وقد مر كثير من مسائل دعوى الاستحقاق في بحث مسائل الذم من فضل التناقص  
تقلا عن **ففس** فخير فليست نظرية فانها منه **احوال الزواجر** في الاستحقاق  
كالبايع والولد مما يدخل **نظمه** ادعاه فصالحه على دار عن انكاح وبنى المدعي فاستحق  
ورجع المدعي في دعواه فلو لا يثبت له وخلف خصمه فلا يرجع بشئ ولو برهن اخطفه  
فمنكح واخذ بالعين المدعاه فله ان يرجع بقيمة بنايه لظهور ان الاخر غره بتملكه  
فكان كالبائع ولو صالحه عن اربابا وبنى كل منهما في دار بيده فاستحق بدل الصلح  
يرجع المدعي فمدعواه الا ان هذا لو برهن المدعي اخطفه فمكح يرجع عليه بقيمة  
بنايه وبقيمة الدار المدعاه لا بالدار عند الامام لان من اصله ان من شري دارا شرا  
فاسدا وبنى فيه صار الدار مستهلكا ولا يباخذ البايع فيها خذ قيمته وعند ما له  
ان ينقص بنايه ويأخذ الدار هذا لو استحق دار بدل الصلح فلو استحق الدار المدعي  
فلا يرجع بقيمة بنايه على المدعي لزمه انه بنى في ملك نفسه وانه غير ضرور ولكنه  
يرجع بقيمة دار بدل الصلح عند الامام وبأخذ عينه عندهما كما مر كذا **ج** وهك  
لمسيلة تدل على ان من اشترى دارا شرا فاسدا وبنى فيه فاستحق يرجع على المشتري  
بقيمة البناء على بايعه كما في البيع الصحيح وهذا التحقيق الغرور **بزازية** وانما  
يرجع في البيع الفاسد لان الرجوع بالتمن لا يعتمد صحة الشرا بل وجود صورة الشرا  
فاستحق نقض بنا المشتري يرجع بقيمة بنايه على بايعه كذا في عامة الكتب  
وذكر في الجامع ان المشتري بخير بنايه المنقوض ان شامسك ولا يرجع على  
بايعه بنقصان المنقوض وان شامسك ترك النقص على بايعه ويرجع عليه بقيمة  
البناء مبني وبعض مشايخنا قالوا امسك المنقوض ويرجع بنقصان المنقوض  
**نظمه** المستحق لو نقض بنا المشتري فلو سلم النقص الى بايعه يرجع المشتري  
بالتمن وبقيمة بنايه مبني ولو لم يسلم لا يرجع الا بالتمن **بزازية** وفي الذخير المذكور  
في عامة الكتب ان المشتري عند الاستحقاق يرجع بقيمة البناء على بايعه اذا النقص



المستحق البناء لا قيد والمذكور في الجامع أنه انما يرجع على بايعه بقيمة كونه مبنيا  
اذا كان المشتري سلم النقض الى بايعه اما لو اسكك النقض لا يرجع على بايعه بشئ وقال  
بشئ وقال البعض بل يرجع بما حققه من زيادة غرم وان اسكك النقض وفي شرح الطحاوي  
كذلك يقول الحقيرون بين ما مر نقلا عن الاجرة وبين ما في البرازية نقلا عنها ايضا مخالفة  
فيما رواه عن عامة الكتب كالايجي واللساعلم ح شري ارضا فني او زرع او غرس  
فاستحق يرجع المشتري بثمنه على بايعه وسلم بناء وزرع وشجر اليه فيرجع بقيمتها  
مبنيا قايما يوم سلم اليه فلو بئى المشتري بنا قيمته عشرة الاف مثلا وسكن فيه  
زما نا حتى خلق البناء او تغير واندم بعضه ثم استحق يرجع على بايعه بقيمة البناء يوم  
سلم البناء الى بايعه وكذا لو زادته قيمة ما انفق فيه يوم الاستحقاق يرجع عليه بقيمة  
البناء يوم سلمه ولا ينظر الى ما كان انفق وانما يرجع بقيمة ما امكن نقضه وسلم الى البايع حتى  
لا يرجع بقيمة حص وطبن **بازية** في الاجناس المشتري انما يرجع بقيمة البناء على  
بايعه يوم الاستحقاق حتى اذا كان يوم البناء عشرة الاف ويوم الاستحقاق مائة  
يرجع بما يتيه وكذا لو انفق مائة وقيمة البناء يوم الاستحقاق الفا يرجع بالف ح ولو  
كان البايع غاييا والمستحق اخذ المشتري بهدمه ويدفع الدار الى المستحق فلو حضر  
البايع بعد هدمه لا يرجع عليه المشتري بقيمة بناء يتيه وانما يرجع لو كان البناء قايما  
فسلم اليه هدمه البايع واخذ النقض اما لو هدم المشتري فلا شئ على البايع وهذا خلاف  
ما مر في **ح** يقول الحقيرون الظاهر ان ما مر هو الاظهر لكونه اقرب الى النظر كما سيأتي به  
المضريح قريبا عن القاضي فان قلنا ينظر اليه **بازية** المستحق عليه ان يكلفه المشتري  
قلم البناء لا يترتب حضور البايع وان يبطل حق المشتري في قيمة البناء لانه ليس  
لغيره ظالم حق يقول الحقيرون قوله لو كان يبطل انما هو على رواية **ح** لا على  
رواية **ح** كالايجي **قاضي خان** ان استحق الدار بعد البناء وبايعه غاييا  
والمستحق اخذ المشتري بهدم البناء فقال المشتري ان بايعي قد عرفت وهو غايي  
قال الامام لا يلتفت الى قول المشتري بل يوم يهدم البناء ويدفع الدار الى المستحق فان  
حضر بايعه بعد الهدم لا يرجع المشتري على بايعه بقيمة البناء وانما يرجع لو كان  
البناء قايما فيسلمه المشتري الى بايعه فيهدمه البايع وياخذ القبض اما اذا هدمه  
المشتري فلا شئ على البايع فان حضر البايع وقد هدم المشتري بعض البناء وبقي بعضه  
فلم يشتري ان يخذ بايعه بقيمة ما بقي من البناء قايما ويسلم اليه فيهدم البايع  
ويكون النقض له وانما سأل المشتري نقض كله ولا يسلم البناء وهذا كله قول الامام  
في ظاهر الرواية وروى محمد بن الامام ان القاضي يبيع من يقوم البناء يقول

المشتري

المشتري انقصه واحفظ النقض فاذا اضطررت بالبايع تسلم اليه النقض ويقضى  
لك عليه بقيمة البناء وكذا الطحاوي ان المشتري اذا نقض عليه البناء فسلم النقض  
الى بايعه فانه يرجع عليه بالثمن وقيمة البناء مبنيا وان لم يسلم لا يرجع الا بالثمن  
وهذا اقرب الى النظر **بازية** لو كان البايع وكيل البيع يرجع المشتري بعد الاستحقاق  
على هذا الوكيل كلما كان يرجع به على الموكل من الثمن وقيمة البناء ولو دفع لوكبني  
دارا ثم شري ارضه فاستحق لم يرجع بقيمة بناء يتيه ولو شري دارا وحفر بئرا او فني  
بالوعة او زرع من الدار مبنيا ثم استحق لا يرجع بشئ منها اذ الحكم بوجوب الرجوع به  
بالقيمة لا بالنفقة حتى لو كتب في الصك فا انفق المشتري فيه او زرع على البايع فهدم  
البيع ولو حفر بئرا او طواها يرجع بقيمة الطم لا بقيمة الحفر ولو شرط فسد البيع  
كذا **فقط** شري دارا فني فاستحق بجميع بناء يتيه يرجع بثمنه لا بقيمته لما  
مر ان الاستحقاق اذا ورد على ملك المشتري لا يوجب الرجوع على البايع والبناء  
ملك المشتري فلا يرجع به ولانه لما استحق الكل لا يقدر المشتري ان يسلم البناء الى  
البايع وقد مر انه لا يرجع بقيمة بناء يتيه ما لم يسلمه الى البايع **ف** ولو علم المشتري ان  
الدار لغير بايعه ولم يبع البايع وكالته فني فاستحق لم يكن مغرورا **بازية** شري  
دارا وسويعلم ان بايعه غاصب باعه بلاذن مالكه فني فيها فاستحققت بوجه  
شري لا يرجع المشتري بقيمة البناء على بايعه لانه لم يشر لا مغرور **ف** ولو لم يعلم  
انه يبيع بامر المالك لكن البايع قال انه امرني ببيعه فشره فني ثم استحق مالكه  
وانكر الامر ببيعه فاستحق يرجع على بايعه بثمنه وقيمة بناء يتيه لتحقق  
الغرور ولا وشري امانة من يقول امر فلان بالبيعها فاولدها المشتري ثم انكر المالك  
الامر ببيعها فاولدها بغير قيمته ويرجع المشتري بالثمن والقيمة على بايعه على  
ما سيأتي والبناء والولد يجردان في جرد واحد في الغرور كذا **ح** وفي زرع ارضا  
شراها فاستحققت الارض قال سربومر بقطع الزرع لو كان البايع غاييا وما يرجع  
المشتري على بايعه بشئ فلو اضطر الزرع بالارض فاستحق ان يضمنه نقضا لارض  
ثم لا يرجع المشتري على بايعه الا بثمنه ولو كريا المشتري حفر او حفر ساقية او  
قطر على النهر فقطر فاستحققت الارض يرجع بثمنه وقيمة ما حفره من بناء القطر  
ولا يرجع بما انفق في الكرى والحفر ولا في مساة جعلها من التراب ولو جعلها من آجر  
او قصب او لبن اي شئ له قيمة فزجع على بايعه بقيمة يتيه وهو قايم يوم بايعه  
بقلمه **ح** شري دارا فاستحققت عرصتها ونقض البناء فقال المشتري  
لبايعها انما بنيتها فارجع عليك وقال بايعه بغيرها مبنية قال لقول البايع لانه



منكر حق الرجوع **فصل** المشتري لو رجع على بايعة بثمنه وقبضه بياعه هل يرجع على بايعة بها  
عند الامام لا يرجع الا بثمنه فقط وعند ما يرجع بها شري كرها فاستحق اصله دون  
شجره وقبضه منه وحيطا منه فلم يشتره رد الاشجار على بايعة وبقيت رد الثمن اولم يرد  
ليشتره ولا نه يوميا نفعه كذا **قوله** شري حراما مع بردعة فاستحق المار لا البردعة  
ليس للمشتري ان يرد البردعة ويرجع بكل الثمن بل حصته المار وحده من الثمن والفرق انه  
ينفع الشجر فيصير خطبا فيخرج عن حد انتفاع شراه لاجله خلاف البردعة **فصل**  
بشئ بعضهم عن شري عارضا فيه اشجار حتى دخلت بلاذ كفاستحق الاشجار هل لها حصته  
من الثمن قال لا لا في ثوب قى وردعة حارفا لما يدخل ثمنها لاحتصته له من الثمن وقال  
واحد منهم هذه المسئلة رواها انه يرجع المشتري حصته الاشجار ودفق بينها وبين  
البردعة والثوب اذا الاشجار مركبة في الارض خلاف الثياب فالتبعية هنا اقل فكانه  
استحق بعض الارض وكذا لو اراد البائع ان يعطي غير ذلك الثياب فله ذلك لو كانت  
ثياب مثله بخلاف الشجر قال صاحب جامع الفصولين اقول في الشجر وفي كل ما يدخل  
ثمنها اذا استحق بعد القبض يلحق ان تكون له حصته من الثمن على ما يبيح قريبا في **فصل**  
وانه اعلم بقول الحنفية يبيح قبضه فملا عن **شئ** ازيد من ذلك دلالة على ما ذكره فليظهر  
اليها **حصر** شري امتزج عليها ثياب يباع مثلهما فيها فاستحق ثوب منها او وجد به عيب  
لا يرجع المشتري على بايعة بشئ لا يدخل في البيع ثمنها لا قصدا وهذا لو لم يذكر  
البنا والشجر في البيع حتى دخل ثمنها ما لو ذكر كانه مبيعين قصدا لانتها حتى لو فاقا  
قبل قبضه باخذ الارض بحصتها ولا خيار له والشجر كالبنا ولو احتضر او تلفها ظالم قبل  
القبض ما اخذ مما يبيع الثمن او ترك ولا ياخذ بالحصته خلاف الاستحقاق والملاك  
قبول القبض وهو على المشتري كذا في **ح** وهذا خلاف ما مر في **فصل** يقول الحنفية  
الظاهر انه لم يبر فيه شئ بخلاف ما ذكره فليظهر فيها مرفق باع دارا على ان فيه عشرة  
ايات فنقص عن العشرة جار ويجوز كافي ارض نقصت فيها تحلة ولو استحق بعض  
او اقله البائع اخذ الباقي بحصته ان **شأ** له دار وبنا ولا خرباع احدهما باذ الاخر  
بشئ واحد فخرق بعض البنا قبل قبضه حتى ترك واخذ الدار بكل الثمن يقسم الثمن  
على البنا حصصا وعلى قيمة الارض فما اصاب البنا فلولب البنا وما اصاب الارض فلولب  
الارض ولو هلك كل البنا حين تركه او اخذ الارض بحصتها من الثمن فلا شئ لرب البنا وهذا  
كما استحق البنا ثمة بطرح حصته البنا من الثمن كذا في **قوله** اشترى البنا شري دارا وقبضه  
فاندم بناوع او هدمه المشتري والا جنس فاستحق العشرة قال **فصل** المشتري  
يرجع بحصة العشرة من الثمن لا بكله **شئ** الاوصاف لا تقسط لها من الثمن الا اذا اورد

عليه

عليها القبض والاصاف ما يدخل في البيع بلا ذكر كينا وشجر في ارض والخراف في الحيوان  
رجوة في الكيل والوزن **فصل** البنا وان كان ثمنها فيما لم يذكر من الثمن الكذا قبضه يصير  
مقصودا او يصير له حصته من الثمن **قاضي خان** وضع محمد رحمه الله اساميا فقال كل  
شئ قابضه وحده لا يجوز بيعه واذا بيعته مع غيره جاز فاذا استحق ذلك الشئ قبل  
القبض كان المشتري بالخيار ان شاء اخذ الباقي بجميع الثمن وان شاء ترك وكل شئ اذا بيعته  
وحده يجوز بيعه واذا بيعته مع غيره فاستحق كان له حصته من الثمن **فصل** اخذ  
دارا بشعته فبشئ ثم استحق من الثمن ربع الشئ ربع على المشتري بثمنه لا بقيمة  
بنايه لا حله بربا به **قوله** شري سكنى في مكان وقف فقال يتولى ما اذنت له بالسكنى به  
فامر بالرفع ولو شراه بشرط القرار يرجع على بايعة والا فلا يرجع عليه بثمنه ولا  
بثمنه **قوله** بزار **قوله** وعمر هذا قلنا لو بني في ملك الغير ثم باعه من اخر والمشتري عالم انه  
في ارض الغير فاستحق من الارض عرصته لا يرجع على البائع بشئ اذا لم يبيع بشرط القرار  
كاذك في الوقف **قوله** شري فاستحق الدار فكيف المالك يواخذ بقيمة البنا كالثمن  
في رواية لا في ظاهر الرواية **قوله** لان قيمة البنا ليست من المالك لانه انما يلزم  
البائع بسبب الغرور فصار كعيب فلا يضمنه بسببه الكفيل ولو استحق نقص  
المبيع والمشتري فسخ العقد في الكل فكيف له ضمير قدر من المستحق لان تمام الثمن **جامع**  
**القناوي** باع دابة فولدت عند المشتري اولاد فاستحقها رجل واخذها جميع اولادها  
يرجع المشتري على بايعة بها لثمن وقيمة الاولاد في قولهم جميعا لانه مغرور من جهة البائع  
فيرجع العمد بضمها نه على لسلامته عند المعاوضة **قوله** اشترى ارضا خربة فانفق  
في عمارتها وتسوية اكارها وحفرها ثم استحق لا يرجع على البائع ولا شئ على المشتري  
بما انفق في عمارتها **قوله** اشترى امراة انها خرقة فزوجها على ذلك فولدت فاستحققت  
نقص طباوب لولد المستحق لان يبرهن الزوج انه تزوجها على انها خرقة فمخ يكون الولد  
حرا وعلى ابيه قيمته في ما له طلاق الحكم به دون مال الولد ولا للمستحق على الولد  
ولو مات الولد قبل الحصة فلا شئ على الاب من قيمته اذ لو كان مملوكا لم يكن مضمونا كما في  
ولد الغصب فغير المملوك اولى ان لا يكون مضمونا ولو لا بينة للزوج على انه تزوجها  
على انها خرقة وطلب بين المشتري على علمه لانه يدعي ما لو اقر به لزمه فاذا انكر جيلفت  
ولو اورد لها على هبة او صدقة او شرا او وصية اخذ المستحق الامة وقيمة الولد اذا الموجه  
للغرور ملكه مطلق للاستباحة في الظاهر وقد وجد ويرجع الامة على بايعة بثمنه  
وبنفقة وله لا يحرق عند ما لا يرجع على الواهب والمتصدق والموصي بقيمة  
الولد عندنا لان حق الرجوع لا يثبت بمجرد الغرور بل اذا كان الغرور في نفس المعاوضة

لعله  
لا يجوز



اذ بها نصيب صفة السلامة مستحقة خلافا للبرع وكذا لا يثبت له حق الرجوع بالبيع  
في البرع ولو باعها المشتري الاول فلو ردها الثاني فاستحققت برجع الثاني على الاول  
بالمثل وبقيمة الولد ولا يرجع الاول على بايعها لانه عند الامام وعندنا يرجع  
بقيمة الولد ايضا بشرائها فتردها فتردها فاستحققت لا يرجع على بايعها بقيمة  
الولد كذا **فصل** في اشتري امته فوهب احد ما نصيبه من شريكه فاولدها فاستحققت  
باخذها وعقرها وقيمة الولد فيرجع الاب بنصف الثمن ونصف قيمة الولد على بايعه  
ولا يرجع بالنصف الاخر لانه لم يتملكه من جهته بطريق المعاوضة ولا يرجع على الواهب  
بشي من قيمة الولد لانه متبرع ولكن الواهب يرجع بنصف الثمن على البايع اذا استحق  
على الموهوب له استحقاقا على الواهب ولم يفرم الواهب شي من قيمة الولد ليرجع  
به على البايع ورثها من ابيه فاولدها فاستحققت بصير الولد احر بقيمة المخروجه  
ويرجع بالثمن وقيمة الولد على بايع مورثه لا يرد له بدها بالبيع وهذا خلافا  
للموصي له لو اولدها فاستحققت لا يرجع على بايع الموصي الا يرى انه لا يرد له بالبيع ولو  
شراها عالما بان البايع عصبها او تزوج امراته اخبرته انها حرة عالما بانها كاذبة  
فاولدها فاولد رقيقا لعدم الغرور لعلمه ولانه رضى بقر ما به لعلمه ولو شراها عالما  
بانها لغيره فقال ان مالها وكلني ببيعها او مات او وصي الى فاولدها ثم جاء مالها  
وانكر الوكالة والوصية ياخذ امته لانه لم يثبت اذنه وباخذ عقرها وقيمتها  
ولدها للغرور فالمشتري يرجع بالثمن وقيمة الولد على بايعه لانه لم يسلم مال الرمة ولو  
شراها وكيله فاستحققت اذها وعقرها وقيمة ولدها من المشتري  
ويرجع موثما لامة وقيمة الولد على البايع والوكيل الذي في الخصومة فيه اذا بايع  
الترصقة السلامة للوكيل الا يرى ان الخصومة في العيب للوكيل ودون موكله  
ولو غرته او اخبرته انها امته لهذا فشرها منه فاستحققت برجع  
الاب بالثمن وقيمة الولد على البايع دون الامه شرها فادعاهما فشرها منه  
ايضا ثم استحققت وقد ولدت للمشتري قال محمد يرجع المشتري بالثمن على البايعين  
فان كانت ولدت لاكثر من ستة اشهر من وقت البيع الثاني لا يرجع بقيمة الولد  
على واحد منهما **استحقاق البعض** وفيه شران فادعى اخر نصفه فشرها منه  
لا يرجع على بايعه بشي الا ان شري بعد استحقاقه فيرجع بنصف ثمنه دار بيله ادعي  
اخر نصفه فشرها على الف فادعى اخر نصفه فصالحا ايضا على الف ثم استحق  
نصفه لا يرجع على احد منهما بشي اذكر منها يقول نصيبى نصفه ولو استحق ثلثه  
ارباعه رجع عليهما بنصف ما اخذ **ح** شري ارضا فشرى فاستحق نصفها ورد المشتري

ما بقى

ق

ما بقى على البايع يرجع عليه بثمنه وبنصف قيمة البنا لانه مفرور في النصف  
ولو استحق نصف بعينه فلو كان البنا في ذلك النصف فقط يرجع بقيمة البنا  
ايضا ولو كان في نصف لم يستحق فله رد الباقي ولا يرجع بشي من قيمة البنا  
عن شري نصفه مشاعا فاستحق نصفه قبل قسمته فالبيع نصفه الباقي  
وهو المربع **ط** **ط** استحق نصف دار شاعيا او ثلثه او نحو بخير المشتري  
عندنا رد الباقي ورجع بكل الثمن او امسك الباقي ورجع بثلث المستحق فلو استحق  
منه موضع بعينه فلو كان قبل القبض فهو بخير كذا لو كان بعه فلا خيار له  
ويرجع بثلث المستحق وقيل له ان يرد الكل ويرجع بالثمن بقول الحقير الظاهر  
ان القول الثاني اصح اذا كان في الدار بحيث ينقص ثمنه بعد اقرار ذلك البعض  
الذي استحق لانه ذكر في جميع الكتب ان ما يوجب نقصان الثمن عند القمار فهو  
عيب به يرد المبيع على البايع يرد على ما ذكرنا صريحا ما سياتي بعد عشر اسطر  
من قوله ثم لو اوردت الاستحقاق عيبا **ح** **ح** في دار شرها فاستحق نصفه  
بعينه فله رد ذلك النصف ولا يرجع بشي من قيمة البنا ولو في يده ارض فخرس  
فاستحق نصفه شاعيا ينبغي ان يكون حكمه حكم بنا احد الشريكين في ارض الشركة  
وثمة يقسم الارض بينهما فما وقع من البنا في نصيبه من لم يبين يورثه **ع** شري  
حايطا ونصيبه عليه فاستحق ثلثه فله ان يرد البيع ويرجع بالثمن وثلث قيمته  
البنا على بايعه ولو استحق نصفه الدار شاعيا يرجع بنصف قيمة البنا ولو استحق  
نصفه بعينه وفيه البنا يرجع بقيمة البنا كله ولو كان البنا في النصف الاخر ورده  
تقر البنا ولم يرجع بقيمة على البايع **ع** شري كذا فاستحق نصفه فله ان  
يرد الباقي لو لم يتغير في يده ولم ياكل من ثمنه **ش** استحق بعض المبيع فلولم يميز الا  
بشر كذا وكذا ورجى ورجى خف ومراعى باي وقت بخير المشتري والا فلا **ق** **ق**  
كثيرين لان متعة الدار يتعلق بعضها ببعض ومتعة التوب لا تتعلق بمتعة  
توب **ش** استحق بعض المبيع قبل قبضه بطل البيع في قدر المستحق وبخير  
المستحق في الباقي كما مر سوا اوردت الاستحقاق عيبا في الباقي او لا لتفرق الصنف  
قبل التمام وكذا لو استحق بعد قبض بعضه سوا استحق المقتوض او غير بخير  
لما مر من التفرق ولو قبض كله فاستحق بعضه بطل البيع بقدره ثم لو اوردت  
الا استحقاق عيبا فيها بقي بخير المشتري كما مر ولولم يورث عيبا فيه كويين  
او قيين استحق احدهما او كلي او رزق استحق بعضه اذ لا يضر بغيره  
فالمشتري ياخذ الباقي بحسبه بلا خيار **ق** **ق** شري دارا مع بياها بالقبض



درهم فاستحق البنا قبل القبض قالوا يجبر المشتري ان شاء اخذ الارض بحصتها من الثمن وان شأ تركه وان استحق بعد القبض باخذ الارض بحصتها من الثمن ولا جاز له وكذا لو اشترى ارضا مع اشجارها فاستحق الاشجار وان اخرق البنا او الاشجار او قلها ظالم قبل القبض خيرا لمشتري ان شاء اخذها جميع الثمن وان شأ تركه وليس له ان ياخذها بعينها من الثمن وبعد القبض يكون المالك على المشتري خيرا شرا ارضا فاستحق بعضها المعين بطريق العامة او للقبض لا يفسد البيع فيما بقي كجمع بين قس ومبرر ولو ظهر بعضها مسجدا ذكر في **ح** لو كان مسجد جماعة ففسد البيع ولو كان مسجدا خاصا لم يفسد **ح** باع ضيقة بوكالة فظهر بعضها وقفا للمشتري وبالباقى على الوكيل ثم الوكيل يرد على موكله لو رد عليه بيمينته لا باقراره وهو الرد بعيب سواء هل يفسد البيع في الباقي قبل يفسد كالموكل بين جروعه والا صانه لا يفسد اذا لوقص باق على ملكه فهو كدبر لا يخرج شرا دارا فبني فاستحق نصفه بيمينته يومر المشتري بنقص بناءه لعدم اذن شريكه ثم يجبر المشتري باخذ نقص بناءه ولا يرجع بشي لانه لما رضى بالقبض ابر البايع عن الزيادة وان شأ تركه نقصه للبايع ورجع عليه بقيمة بناءه ولو كان البايع اثنين والمشتري واحدا والمسئلة بحالها يومر المشتري بنقص بناءه كما مر ثم اذا ظهر باحدا بعينه رجع عليه بنصف قيمة بناءه مبنيا وسلم نقصه اليه ثم ولو حضر الاخر فحكمه الاول ولو كان البايع واحدا والمشتري اثنين وغابا احدهما والمستحق واحد للمشتري لما ضر ان يضمن البايع نصف قيمة البناء وتركه نقصه له ولو حكم له بنصف قيمة البناء فلم يقض شيئا منه حتى حضر المشتري الاخر فله ان يختار ذلك فلو اختار حكم له بنصف قيمة البناء ثم قبض احدهما شيئا من حصته من قيمة البناء لم يشارك الاخر شراى كرا فبني او غرس فاستحق ثلث الكرم شايها تقسم الارض بينهما فاما وقع في نصيب المستحق يومر بقلعه ثم يرجع على بايعه كامر في البناء هذا الوجه في ارض شراها ما لو كان قد بعه ارض فبني فيها وغرس فاستحق نصفها وثلثه هل يجبر على تقريجه كل الارض فبني مسئلة بنا احدا لشريك في ارض مشتركة بغير اذن شريكه وحكمها ما ذكر في **ص** ان لشريكه ان يقض اذله ولا ية القبض في نصيبه واليمين غير ممكن وكذا الغرس **فصل** في ما يرضى قطرا انه مشاع بين المدعي عليه وبين غيره فمما يصلح في ملكه حتى لو كان الدين عشرة واشتق نصف الارض يدعى حصة ولا يصح الصلح في ملك الغير ولو استحق كل الارض يرجع بجميع الدعوى فاذا استحق نصفه يرجع بقدره مبرر للبعض بالكل **هذا** اذعي دارا كلها

فصله

فصله على ما ية درهم فاستحق منها شي رجع بحصتها به **وقاية** فلو استحق كلها رد العوض **ب** صلح من قس فاستحق نصفه بخير رد ما بقي وصار على ومواه او امسك ما بقي وكان على نصفه ومواه وقد ترك من سابل الاستحقاق في فضل الدعوى الخارج وذوي اليد وفي سابل الدفع من فضل التقاض فيرجع اليها لذى الحاجة **الفصل السابع عشر** في بيان العقود التي تتعين فيها التقود والتي لا تتعين فيها **ص** الدرام والدنانير لا تتعين في المعاديات ولو عينت خلا للشا فعي وغير المثل مبيع ابد لانه يتعين والورث والعروبي المتقارب بين مبيع ومن فان قوبلت باحدا التقدين فهو مبيع لترجح معنى التمنية في التقدين وان قوبلت بغيرهما فان قوبلت بعين فان كانت الكلي والورثي والعروبي المتقارب معينا فهو مبيع ايضا ولو غير عين فان استعمل استعمال الاثمان **المجم** بان ادخل عليه حرف الباء **ص** فهو من نحو ان يقول اشترت منك هذا القن بكذا ولو استعمل استعمال المبيع كان سلما كقوله اشترت منك كوبر بهذا القن فلا يصح الاسماء والفلوس كدرايم في الما لا تتعين بالتعيين وما عدا التقود تتعين في العقود **المجم** الاصل في معرفة الثمن من المبيع ان ما يتعين بالعقد فهو مبيع ولم يتعين فهو من الا ان يقع عليه لفظ المبيع بان عينه لان يكون مبيعا فالنقا يري بينهما ثابت حكما حيث كانا بائنا اسماء الاصل ان الالفاظ المتباينة توضع بازاء المطاى المتباينة قال الله تعالى وشردع بثمر نخيل دراهم معدودة قال الفر الثمن ما كان في الذمة فجعل ذلك اصلا في الفرق بينهما فالنقدان اثمان ابد لا يتجهان بالعقد كذا في شرح متن **المجم** لمصنفه **ح** الاموال ثلاثة ثمن محض نقد وثمن مبيع ثمن مبيع ككيلي وورثي فلا تتباع باعيانها بيمينته وكونه صالحا للثمن والقيمة لثمنها ثمن فالما قد لو ادخل حرف الباء في بدل مبيع مبيعا وقسم بمسئلة محضه لكنه قد يباحق بالثمن في بعض الاحكام باظهار حرف الباء عليه كتياب لا يصلح قيمته اصلا حتى لو اتلف ثوبا لا يلزمه ثوب مثله في كل موضع يكون الكلي ثمنها يجوز الاستبدال به قبل قبضه ولم تجز الا قاله عليه بعد هلاك المبيع ولا يجب رد عينه عند الفسخ ولو هلك الثياب تجوز الا قاله عليه **د** ما يصلح ثمنيا يصلح اجرة وما لا يصلح ثمنيا يصلح اجرة الا المتعة فانها تصلح اجرة اذا اختلف الجنس ولا يصلح ثمنيا واعتبر الاجازة بالمبيع لانها بيع كسائر البياعات ثم اذا كانت الاجرة عروض او ثيابا يشترط فيه جميع شرائط السلم خلا فادوا فاقا



اذا اخرجت لغير المسلم فيه **مك** المقتدان جلس واحد عند ابنه ليلى مطلقا وعند  
الامام في بعض الاحكام كركوة وقيمة متلفه وارث حباية وكذا الشركة لو كان مال  
احد سادرام والاخر دنانير **د** قال محمد استاجر بيتا بدارام فاجره بالكثير مما استاجر  
به لم يجز ولا يطيب له الفضل ولو اجره بدنانير جاز وان كانت اكثر منه قيمة  
ولم يجعل كشي واحد وهذا لان بعضهم قالوا جاز له ان يستفصل على الاجارة  
بمثل ذلك لجلس فلا يخلف فيه ووجدا في علة وموافقا للحسن من حيث  
الحقيقة بتم الحكم عليه **سج** بتعيين المقتدان في البرعانة كقيمة وصدقته والتفقد  
تعيين في الشركة والمصارف والموكالات بعد التسليم الى هؤلاء لكونها امانة  
وقبل التسليم لا تتعين **ج** المقتدان لا يتعينان في المصارف ومات  
وفسوخها وان عيقت حتى لا يستحق عينها والمشتري ان يمسكها ويرد مثلها  
ويتعينان في القصور والامانات والوكالات والشركات وعقوبات **ق** قال الشافعي  
في هذه الامانة واره الدارام ولم يسلمها اليه حتى ضاعت فشرى الوكيل امانة  
بالمدة لزم الموكل والاصل ان المقتدين لم يتعينوا في الوكالة قبل التسليم فكذا  
فيما هو ومبطل الى الشراء او ما بعد التسليم فاختلف المشايخ بعضهم قالوا  
بتعيينان حتى يبطل الوكالة فبطلت كما يتعينان في الشراء قبل التسليم وان لم  
الوكيل يدان امانة وما يتعينان في الامانات وقا عاينهم لا يتعينان وقا جده  
المقتد والتسليم على قولهم يتعينان وقت بيع الوكالة فيما التقد وقطع الرجوع  
على الموكل فيما وجب عليه الوكيل ولو سرق قبل التسليم لا يضر له امين فيما قبض  
قبل الشراء ولو شرى بغير امانة بالف فقد عليه ان يقر ويكيل بعد هلاك الدارام  
**مصط** دفع اليه الف وامر ان يشتري له امانة فملك نصفه في يد الوكيل  
فشرى امانة بالف في له اذ الوكالة تبطل بقدر ما هلك فيبقى وكيله بشرا امانة  
بخمسة اية ووكيل الشراء يحسم ايضا اشرى بالملك يتقدم الوكيل كذا هذا ولو شرى  
بخمسة اية فان ساوت خمسين اية في له وان ساوت الف او اقل قدر ما عين فيه  
في لو كده لانه لما امر بشرا امانة ففقد حصل مقصوده ولو دفع اليها لما لم يشتري  
له شيئا بعينه فملكته الدارام ثم شرى هو للوكيل لما مر ولو هلك بعد الشراء فهو  
لموكده ويرجع بمثلها على موكده ولو اختلفا في الهلاك قبل الشراء او بعد قال لقول الامام  
بينهم ولو هلك في يده بعد الشراء ورجع لها على الامر فملك المأخوذ ثانيا في يده  
الوكيل لم يرجع بعد على الامر وكذا لو قبضها الوكيل من موكده ابتداء لشرائه فملكته  
في يده ولم يرجع لها على الامر ويتقدم منه من مال نفسه **ج** امره بونه بان يشتري

له بدينه قبا بغير عينه قسراه فهو له عند الامام وعند سادام **د** هل يتعين  
المقتدان في العقود الفاسدة للدق في رواية يتقطع حق المشتري في  
استرداد عينها اذا بيع الفاسد مبادلة من كل وجه **د** فاسد المبادلات  
يلحق بجائزها فيما سوى محل من الاحكام وفي البيع الجائز متى وجب رد الثمن  
حكم الا فسخا للعقد لا يجب رد عين ما قبض وكذا فاسد وفي رواية لا يتقطع  
وعلى البايع رد عينه باقيا القبض بسبب فاسد والقبض بسبب فاسد  
معصية والاصل في المعاصي رد هامن كل وجه وهو يتحقق برد العين **فسر** بتعيين  
المقتدان في بيع فسد من الاصل لا فيما يتنقص بعد الصحة والاول كظهور البيع  
حرا واما ولد فيتعين فيه الثمن في الرد لان هذا القبض حكم الغصب فيتعين الرد  
والثاني كهلاك المبيع قبل تسليمه فالثمن فيه لا يتعين في رواية وموالا ص **د**  
تعيينه في مسد الصرف لعدم القبض روايتان والصحيح تعيينه **كذا** **فسر**  
وتعيينه في قبض شيء من دين مشترك حتى لو قبض احد ما نصيبه يوم مرد نصفه  
على شريكه سواء كان المقبوض مثل حقها او اجود او ارجح المكي والوزني لو بيع  
قبض قالوا لا والرد بعينه يوجب رد عين ما قبض لان كان ثما بات  
باع قبا بكره قسرا بل لا يرد مثل البر لا عينه لان في الامان يلزم رد مثله لا عينه  
اذ الفسخ انما يلا في الثمن الذي وقع في الدمنة دون العين والكيل والوزني لا يتعينان  
كالثمن لان اوصافها اثمان واعيانها ماسلع **تجاسر القبضين** وتباينهما  
وما ينوب احدهما عن الاخر وما لا ينوب كل شيء مضمون في يده بقبضته لو شرى من مالكه  
يقع الشراء القبض معا ولم يجز الى قبض جدي وليس لبايعه منه من ماله  
يجرد قبضه واما الهبة فابا تقع والقبض معا في الوجوه كلها والاصل ان القبضين  
لو تجادسا يعني لو كانا مضمونين با با احدهما عن الاخر ولو اختلفا لبا المضمون عن غير  
المضمون لانهما قول القبضين فينوب عن الاضعف والمضمون يغير ينوب عن المضمون  
لا عن غير المضمون والمضمون يغير هو الرهن فانه مضمون باقل من قيمته ومن الميزان الرهن  
لو باع الرهن من مرقضه لا ينوب قبض الرهن عن قبض المبيع ولو وهبه منه يقع العقد  
والقبض معا والمبيع قبل قبضه مضمون بغيره وموالتش فلو شرى ولم يقبضه حتى  
وهبه من بايعه فواقالة ولو اجره منه من مرقضه صح ولا يصير قابضا مالم  
يجرد قبضا للاجارة بخلاف ما لو اعاره منه حيك يصير قابضا وان لم يجرد حتى  
لوهلك قبل ان يستعمله بعد الاعارة يملك امانته كما لو هلك حال الاستعمال  
وفي الاجارة لو هلك قبل ان يجرده يملك هلاك الرهن القبض بطريق المساومة



لم يكن قبض المبيع فلما بيع اخذ من المشتري بعد البيع للثمن فلو فارقه البايع قبل القبض بطل اخذ الثوب فهذا رضى منه بقضه فليس له ان يسترده كذا **من** وهذا يشترط على ما مر من ان كل شيء مضمون بقيمته يقع فيه الشراء القبض معا اذا لم يقبض على سوم الشراء الوسمي منه فهو مضمون بقيمته فيجوز ان يكون كذا **ح** او دعه القائم اقرضه منه قايح لا يخرج الا لف على الوديعة حتى يصير في يد المودع حتى لو هلك قبل ان تغل يدع اليه لا يضر وكذا كل امانة وكذا الوفاة المودع لرب الوديعة اي ان اشترى بالوديعة شيئا او ابيع لانه **من** الدين لو تجا نسا تقع المقاصدة **د** للمودع على رب الوديعة دين بجا تسهما لم تقع المقاصدة ما لم يجتمعا عليه وبعد ما اجتمعا لا يصير قصاصا ما لم يخلصا من اجله ولو كانت في يده لا يحتاج الى شيء غير ذلك وتسمى صار دينيا صار قصاصا ما وحكم المضمون لو كان في يد رب الدين وحكم الوديعة سواء **يد** دين لما فاق تلف احد ما لا للمدين حتى صار قتيلا قصاصا فليس بكيه ان يرجع عليه وهذا يدل على ان الدين لو تلف مال المدين حتى ازم قيمته يصير قصاصا بدنيته **فقط** كذا عليه ما تارة درم لا يصرف ولا يسلم ولديونه عليه مائة دينار قرض او غصب لا تقع المقاضاة بينهما ما لم يتقاصا فاذا تقاصا يصير قصاصا عن عشرين دينارا ويرد على رب الدين ان لا يتسقط دينارا فاعلم ان دين المدين لا يصير قصاصا بدنيته ان لا يردون المقاصدة والحاصل ان رب الدين لو اتلف مال مدين فلو تجا نسا يصير قصاصا بدنيته وان لم يتقاصا وان لم يتجاسا لم يصير قصاصا ما لم يتقاصا والله اعلم

**الفصل الثامن عشر** في بيع الوفاة وبقائه وشرائطه واحكامه

**كفاية** ذكر في المحيط ان بيع الوفاة وان يقول البايع للمشتري بعت منك هذا العين بما لك على من الدين على اني متى قضيت في عناية **ق** ويقول بعتك هذا بكذا على ان اذا دفعت اليك ثمنك تدفع العين في **ق** البيع الذي تعارفه اهل زماننا احتيا لا للربا وسموع بيع الوفاة هو رهن في الحقيقة لا بملكه ولا بتتبع به الا باذن صاحبه ويضمن ما اكل من ثمره وان تلف من شجر وسقط الدين بطلان له لو بقي ولا يضمن الزيادة والمبايع ان يسترده اذا قضى دينه لافرق عندنا بينه وبين الرهن في حكم مبيع الاحكام اذا المتعاقدان وان سمياه بياك لغيرهما الرهن والاستثنائات بالدين اذا لما قد يقول رهنه ملك فلا فاء والمشتري يقول ارخصت ملكه فلا رهن والعبرة في التمتع للمقاصد والماني لا للفاظاظ والماني فان الحوالة بشرط ان لا يبر الا بصل كفاية والكفاية بشرط البراة حوالة وهبة الحرق نفسها بحرق الشهود مع شبهة المزكاح والاستصناع الفاسد اذا ضرب فيه

فهو

الاجل سلم وتطايح كغيره فلو جماعه وفاوت تقايضا فاستاجر من المشتري لا يلزمه الاجر لانه رهن والراهن لو استاجر من رهنه لم يلزمه الاجر ولو باع وفاوت باعه المشتري من اخر بيعا بائنا وغاب فلما بيع الاول ان يحاصم المشتري الثاني ليا حله منه لانه وان كان حق الحبس للرهن لكن يد المشتري الثاني غير محقة والبايع الاول مالك له وله طلب ملكه من اخذ به غير حق ثم للرهن ان ياخذ منه ويحسده حتى يحضر وكذا الوفاة البايع الاول والمشتري الاول والاخر فلورثة البايع الاول ان ياخذوه من ورثة المشتري لا غرو هذه الورثة طلبه ما اخذ البايع من الثمن ولو ورثة المشتري الاول ان ياخذوا البايع من ورثة البايع الاول ليحسبوه بدنيته **ق** الى ان يقضوا دينه **ص** فتوى ائمة زماننا ان حكم حكم الرهن من قال للنسي اتفق مشايخ زماننا على صحته بيا على ما كان عليه بعض السلف لانها تلفظا بلفظ البيع بلا ذكر شرط فيه والعبرة ايضا باللفظ دون المحو فان من تزوج امرأة ومن يبتعه ان يطلعها بعد ما جامعها مع العقد قال صاحب جامع الفضولين ان قول ان لا تنفعا به مقصود كان الاستيثاق به مقصود فلا وجه لجعله رهنا مع رضاه وبالانتفاع فعلى هذا لا يكون رهنا لفظا ولا غرضا يقول الحنفية في كلامه تطواذ بقصد الاستيثاق يكون رهنا غرضا وان لم يكن رهنا بالنظر الى الوضو لا لا تنفعا ولا شك ان الاستيثاق هو المقصود والصالة في عقد هذا البيع بخلافه لا تنفعا اذا الاستيثاق مقتضيه والانتفاع مقتضاه لا لا يجتمع على ذوي الانتباه وفيه قال للنسي مستقيم ان بعت حاوتا فطلب المشتري الا قاله وهو يقول بعتي وفاوت بعتك بئنا فاجاب القول فذلك فقال لو حلفني عن ذلك هل يسعني ان احلف وكان بعتي ان اخذ الحافوت منه واراد الثمن اليه بعد زمان وكان عقد المشتري ايضا ذلك الا اني لا قدر اليوم على نقضه فاجابنا ما ذكر ذلك قبل العقد وما كان في القلب عند العقد لا عبرة له لولم يذكر عند العقد سوى الاجاب والقبول ولكنه ان تخلف فيه بائنا فان قيل يشترط هذا بان المبيع اذا احتاج الى العانة فالبايع يعمر ويؤدي خراجه ايضا فاجبوا ان يفعل ذلك اختيارا لا جبرا حتى لو امتنع لا يجبر وكذا لا يجبر على ترك الوفاة بكذا ويجعل البيع بائنا والمشتري حق طلب الثمن لا غير فان انتقض المبيع بان كان دارا فلهدم لا يجبر البايع على رد الثمن لانه كبيع جديد ولو كان المبيع قنا او دابة فملك عند المشتري فلا شيء لواحد منهما على الاخر **ح** الصحيح ان بيع الوفاة ان كان بلفظ ابيع لا يكون رهنا ثم ان ذكر بشرط الصنع في ابيع فلهذا البيع ولو لم يذكر فيه وتلفظا بلفظ ابيع بشرط الوفاة وتلفظا بلفظ ابيع الجايز وعندنا هذا البيع غير لازم فذلك

ق



بمضى بفسد ولو ذكر البيع بلا شرط ثم ذكر الشرط على وجه العلق جاز البيع ولزم الوفاء  
بالوعد اذا لم يرد فيكون لازمة فيجمل لازما لحاجة الناس اليه **بزار** في القول  
الرابع ما اختار الامام ظهير الدين انه بيع فاسد فلو تباعا ثم قال احد سماجون سبيع  
ايرم مبيع بمن يارده فقال نعم لا يفسد البيع اما لو شرط انه في البيع يفسد ولو بعد  
العقد يلحق عند الامام وهل يشترط المجلس لا لفظ ذكر السرخصى وابو اليسر انه  
يشترط وهو الصحيح وفي رواية البرهان في تباعا مطلقا ثم لفظ الوفاء يلحق عند الامام  
كاثبات الشرط المفسد واستقامه اذ لم يكن قويا وعندنا لا يلحق وان شرط الوفاء  
ثم عقد مطلقا ان لم يقربا لبيان على الاول فالعقد جائز ولا عبرة بالسابق كما في النجعة  
عند الامام والخامس ما اختار ائمة خوارجهم انه اذا اطلق البيع لكن لكل المشتري وكبلا  
يفسخ البيع اذا حضر البائع الثمن او عهد على انه اذا اوفاه ففسخ البيع والتمس لا يعاد له  
المبيع وفيه غش فاحش ووضع المشتري على اصل المال وجابان وضع على مائة وعشرين  
دينارا فله وان بلا وضع ربح ثلثا الثمن او بغير يسير فبات بشرط ان يعلم البائع بالغير  
الفا حش اما اذا اطلق الله ثمن عدل فكنته باع بغير فاحش حقيقة فبات لانا انما جعله  
رهنا بغير حله لا بقصد البات طالما بالغير وليس بمعهود وضع الربح على الثمن في  
البات واختار ما تمت المجتهدين بولانا سيف الدين انه رهن والسادس ما اختار الشيخ  
الامام فخر الزاهد ان الشرط اذا لم يذكر في البيع فحله مبيحا مبيحا في حق المشتري حتى  
ملك المتاع وrehنا في حق البائع فلم يملكه المشتري فحله بيبه وملكه الى غيره واجبر على الرد  
اذا حضر الدين لانه مركب من البيع والرهن وكثير من الاحكام له كان كهيئة في الرهن بشرط  
العوض وجعلناه كذلك لحاجة الناس اليه فزارس الربا اذا مضى اسر من الناس الا التسع  
حكمه وفي عريبة الرواية عن الامام ان البيع لا يكون نجعة حتى يبيع عليها في العقد  
بان يقول بعتك هذه النجعة وسمى الوفاء واحدا واختار الصدوق والامام المرحومين  
ان البيع بشرط الرد عند نقد الثمن يملكه المشتري وقال البرم يملكه انتفاعا فان باعه  
المشتري من غيره اجابوا سوى البرم نجعة البيع الثاني لانه سلمه البائع الاول الى المشتري  
برضاه والسابع انه لا يصح وهو اختيار صاحب الهداية واولاده ومشايخ زماننا  
وعليه الفتوى اعني لا يملكه المشتري بيبه من الغير كما في بيع المكره لا كما يبيع الفاسد  
بعد القبض وكما رواه كروايد البيع الفاسد وروايد المغموم بيبته ان استهلك  
ولا يضمن ان هلكه والثامن وهو القول الجامع فيه انه بيع فاسد في بعض الاحكام حتى  
ملك كل منهما الفسخ وصحح في بعضها كحل منافع المبيع ورهن في بعضها حتى لا يملكه  
المشتري بيبه من غيره ولا رهنه ولم يملك قطع الشجر ولا هدم البناء وسقط الدين

مهلك

بمهلكه وانقسم الثمن ان دخله نقصان كما في الرهن فحاز هذا العقد لحاجة الناس اليه  
بشرط سلامة الدين لصاحبها ومولويه النجعة الا موصيها عند الامام لا عندنا  
فاطر له حكم النجعة فلا يقوله وحكم الفاسد في بعض الاحكام فلا يقوله وحكم الرهن  
في بعض الاحكام فلا يقوله الناس كما مر ذكره واذا وقع الزود في الحاقه بالصحيح او  
الفاسد فلا حاجة بالصحيح اولى تعليل الفاسد وتزجيج القول الامام فيعتبر  
المذكور ثلثا لا لما خذنا انتهى بخصيصا من البرازية **هداية** قال وسن جعل البيع الجائر  
المعتاد بيعا فاسدا يجعله كبيع المكره حتى ينقص بيع المشتري من غيره لان الفساد  
لغو ته الرضا ومنهم من جعله رهنا المقصود المتعاقدين ومنهم من جعله باطلا اعتبارا  
بالحال ومشايع سرقند جعلوه بيعا جائزا مبيحا بعض الاحكام على ما هو المعتاد  
لحاجة اليه **عناية** قوله ففسد بعض الاحكام مولا انتفاع به دون البيع به  
والهبة على ما هو المظن دين الناس للحاجة اليه واختار المصنف وشار اليه بقوله  
البيع الجائر المعتاد يقول الخبير مريد قوله واختار المصنف ما ذكره المصنف في كتابه  
المسمى بختارات النوازل بعد ذكر كون بيع الوفاء رضاء وبعضهم جوزوا هذا البيع به  
مخلصا عن الربا والمخلص عن الربا احسن **نهاية** وعلى جواز الفتوى **فخص** شره  
وقاها عنه من اخر ما تبا قبل ان يتخذ البيع الثاني فليس للبائع استرداده كبيع به  
المشتري شره فاسدا وبور عليه احكام البيع الفاسد الا ان المشتري لو باعه من اخر  
طلبه ببالا ولا خلاف في لو باعه المشتري من المكره عن اخر وروايد المبيع وفاكر وايد  
المبيع فاسدا فيضمن بالتعدي لا بد منه كروايد الغصب **بزار** ايضا مستقر فتوى  
صاحب الهداية واولاده ومشايع العبدان المشتري يملكه وروايد المبيع وفاكر ولا يضمنها  
بالا تلافى واذا نقد البائع وفا المال بعد خروج الغلة قبل الدفع قبل الاجرة المشتري على  
قبوله وقيل بجبر بشرط ان يعطى البائع للمشتري حصته من الزر وقيل بجبر على القول  
ويسلم للرب البائع فحله لرهن وان كان المشتري رفع غلة السنة ثم نقد البائع الثمن  
في السنة الثانية قبل الادراك قبل جبر وقيل لا وقيل ان كان مضمنا لك السنة لا يجبر  
المشتري على القول وان كان المبيع مستقلا كالدار ونحوه فالمختار انه في اي وقت  
احضر المقدر جبر المشتري على القول ولو نقد البائع الثمن قبل خروج الغلة قبل لا يكون  
له قسط من الغلة وقيل له ذلك وتقسيم الغلة على اثني عشر جزءا فباخذ قسط المباح  
من السنة قبل هذا اذا ظهرت الغلة لانه اذا لم تظهر فتوى في بقي العقد قال صاحب  
الهداية يبقى العقد في قدره ولا يتفاوت ظهرت الغلة ام لا والمشتري وفاذا باع  
باتا او فاقا وذهب لا يبيع واذا مات فورته يقومون مقامه في احكام الوفاء



وان هلك اشجار الحد بغير المشترة وفا بقاءه بما وية قيل خير البايع ان شأ تركه على  
المشتري وان شأ اخذ العرصة بمقتضى الثمن المتقود وقيل غير ذلك قاله ولا يمتنع  
المالك وقيل لا يمتنع المالك ويقبله انما انما البايع الثمن وان استهلك المشتري الباي  
والاشجار قبل قبضه وقيل لا وروى عن صاحب الهداية فيها اذا تنقض المبيع وقيل خير  
البايع بين الاخذ بكل الثمن والترك وفي جواهر الفقه انه يثبت الخيار في فضل النقص  
للبايع كما ذكرنا واستقر قنوى الائمة في ذلك على سقوط حصنة النقصان من الثمن  
فيقسم الثمن على قيمة الباقي والمالك فليست فسط المالك وتبقى حصته الباقي  
بيان شري دارا قيمته الف باية ولا فخرت الاروصات القيمة حينئذ سقط  
من الثمن حصون وكذا اذا استهلك المشتري البنا والاشجار بغير القيمة كالمرحون  
واذا غلب البايع وفا والمبيع في يد مشتريه قيل يكون المشتري خصما لمن يديعه وقيل لا  
وصاحب الهداية وكثير من مشايخ سمرقند على انه يشترط حفرتهما وقيل لا يشترط  
فيه للاختلاف والخراج في البيع وفا على البايع وذكر النسفي انه على البايع ان تقصده  
الزراعة لانه به يجب الضمان عليه وبو كالموجر والخراج على الموجر عند الامام فاذا لم يباله  
فقد ضيع حقه كما اذا ابراه عن الاجرة ويدل عليه ما في الاستقسان ان الخراج في جميع  
الصور على رب الارض الا ان ازرعها الغاصب ولم تقص الارض بالزراعة وكوقه مالك  
الوفا على البايع لان ملكه بالقبض وعلى المشتري ايضا لانه يدر ما لاله مومنوا عند  
البايع او ديناله عليه وليس فيه زكاة مال على رجلين لان التقديلا يتبع في العقود  
والمنسوخ يقول الحنفية لم يذكر حكم زكاة المبيع وفا والظاهر انه على البايع وحده قياسا  
وانه اعلم قال وان اجر المبيع وفا من البايع في حمله فاسد قال لانفع الاجازة ولا  
يجب شي لان المشتق يمتد اذا وصل على وجه المشتق يقع على تلك الجهة والردحكم  
الفساد لازم فيقع عنه ومن جعله هذا كذا لم يلزم البايع الاجر ومن اجاز جواز الاجازة  
من التابع وفيه واجب الاجر وان اجره من البايع قبل القبض واجب صاحب الهداية  
انه لا يبيع واستدل بما اوجره عند اشترايه قبل قبضه انه لا يجب الاجر وهذا في البات  
ما ظنك في الوفا غير ان الرواية في اجازة المنقول قبل القبض والذى ورد عليه الوفا  
من القنوي مطلق فلا بد من القيد وذكر في الايضاح ان كل ما يبيع يبعه قبل قبضه  
بحوزا جازقه وما لا فلا وبيع العقار قبل القبض جاز فكذا اجازته وقال الامام  
فخر الدين الارسليني لا يجوز اجازة العقار ايضا قبله لان العقد يرد على المتعقد  
ومن منقولة واعترض عليه الكرماني بانه ان صح لزوم ان لا يجوز اجازة المشتاجر  
قبل القبض والنقص من خلافه وانت خير بان العير قائم مقام المتعقد في حوزا رباط

الاجاب

الاجاب والقبول وفي محل اخر من البرازية ايضا باع ارضا وفا ثم جرم من البايع قال  
صاحب الهداية الاقدام على الاجازة بعد البيع دل على انها قصدت بالبيع الرهن لا البيع  
فلاجل المشتري لا تنفع به يقول الحنفية بل لا لالاقدام المذكور على انها قصدت  
بالبيع حقيقة البيع اكثر واظهر كما لا يخفى على من تدبر فليت شري ما وجه  
نقول صاحب الهداية مع انه في الدراية اية واية اية **فقط** لو مضى بعد  
المدة وجاء البايع بتمن المبيع وفا يجر المشتري على قبض ثمنه والوفا بما شرط وتجب  
الاجرة بحصة ما مضى من المدة ولكل منهما تقصده في كل حال اذا العقد غير لازم ولو  
بيع كرم يجب الكرم اليهم وفا فالشفقة للبايع لا للمشتري **فك** لان بيع المعاملة  
وبيع الشفعة حكما حكم الرهن والمراهن حكم الشفعة وان كان في يد الرهن **فوبا**  
كر ما يبيع حاضر فلي بعض المدة وخرج الثمن ثم باعه من المشتري جازا يبيعا باقا  
ولم يذكر الثمن فالتمس للبايع لا للمشتري ولو باعه جازا ثم باعه باقا ثم تقاسم  
البات لم يعد الجاز لان تقاسمها ليس جديدي لو كان فسخا مطلقا في حق الكل  
يعاد الجاز ولو باعه جازا ثم باعه من غيره باقا حتى توقف على اجازة المشتري جازا  
ثم قضى منه او تقاسمها لا ينفذ البات فلا بد من تجديد البيع بخلاف الرهن ولو باعه من  
غيره وقال المشتري جازا بعينه باقا وهذا منك فخذك فهو اجازة ولا يحتاج الي  
الى التجديد ولو ابي المشتري عن قبض ثمنه لا يجبر ولا يفسخ بقوله ولو قبض بعض  
التمن يفسخ بحصته **عده** باعه جازا ثم باعه من غيره باقا ثم باعه من اخر فاهما  
اجازا المشتري شر اجازته وينفذ كما في الرهن ولو وجد البايع المشتري شر اجازته  
في بلد اخر وقد طلب الثمن بعد الفسخ فله ذلك كما في الرهن ولو كان له حمل وموتة واخذ  
في بلد اخر فله ان يطالبه بدنيه ولو جمع في البيع الجاز بين العقار والمنقول  
الذي يجوز البيع الجاز فيه بان لم يكن يبيعا للعقار حتى لو فسد البيع فيه هل يفسد  
في العقار اجاب لا يفسد في العقار ويبقى جازا وهذا المشاق الى ان البيع الجاز لم  
يجز في المنقول وقيل الوصي يملك بيع عقار العبي يبيح جازا وقيل لا يملكه **بزارية**  
ومن النواز يجوز بيع الوفا في المنقول ايضا واختلف ائمة سمرقند في ان هل العبي  
وفا ذا كثر على انه لا يملك قنوى صاحب الهداية على انه يملك **در** غرو واختلف  
في جواز بيع الوفا في المنقول قبل بيع عموم الحاجة وقيل لا يبيع لاختصاصه بالمعامل  
بالعقار **د** باعه وفا ثم باعه من اخر باقا بلا اذن المشتري وفانقذ البيع الثاني لانه  
بات وبطل الاول لانمو قوف والبات يبطله كذا ائمة **مط** وقال غير من المتأخرين  
نفذ البيع الاول وبه ائمة **ح** وقال واحد من ائمة رايته رواية انه يتقذ البيع

الوصي ميمك



الاول والثاني **فصل** انكفا الله بما الوفا فمضافا لا في الحال اذا مال على البايع بعد  
الفتح لا في الحال **فصل** باع حيا بزاو لم يقبض منه ليس له فسخ البيع ولا حضور المشتري  
يبيعه من اخر بلا رضى المشتري **فصل** باعه حيا بزاو فخرج الى العارضة ففعل ما به القاضى  
على ان يرجع فله الرجوع باع كرمه وادحق استحق المشتري كل غلته ثم بعد البيع شرطا  
ان يكون للمشتري ربع الغلة او نحوه لا باخذ المشتري كله بل ما شرطه اذ الشرط الاخير  
يلتحق باصل العقد عند الامام فكله شرط وقت العقد **فصل** باع ارضه وفا قرعته  
المشتري ثم ادعى اليه البايع مال الوفا حتى انفسخ البيع والزرع بقول الجواب بعضهم بانه  
لو ادعى بطلان المشتري يجبر على تقريخ الارض لا لو اداه بلا طلبه بل يترك في يده باجر  
مثله ولو قيل ترك في يده باجر مثله في الوجهين فله وجه **فصل** استأجر ارضا قرعته ثم  
نقصا والزرع بقول من ترك الارض في يده المستأجر باجر مثله الحصاده او يومر  
بقلعه قيل لا يترك اذ المستأجر رضى بطلان حقه في الزرع حيث اقدم على الفسخ  
باختياره وقيل يترك له عليه مسيلة صورته ما دفع ارضه من اربعة قرع في اخر السنة  
ليس له ارض فله فترك باجر مثل نصف الارض كما ان الحصاده حيا فله الحق في الزرع  
وقدر في المزارع هنا بطلان حقه في الزرع حيث اخر الزرع الى اخر السنة ومع ذلك  
ترك باجر مثل وفي هذا الفصل ايضا لو سفت مدة الاجارة وقد غرس المستأجر شجرة  
فانما يصح ان يورث بقلعه الا انه يجب على المورث قيمة الشجر فقلوها بخلاف الزرع فانه  
يترك باجر مثله الى الادراك فله للزرع له ثمانية بخلاف الفرس **فصل** باع حيا بزاو فخصه  
من المشتري وبجر المشتري عزا حله للمشتري اخذ باعه بثمنه قبل فسخ البيع  
واسترداد المبيع ثم في قياس غصب الرهن ينبغي ان لا يكون له طلب ثم جعل اول الامر  
ان مال الوفا ليس ثابت في ذمته البايع مادام المبيع قائما **فصل** لو غصبه الرهن ليس  
للمقرض ان يطلبه دينه من الرهن **فصل** اخلفا فقال المشتري شرهته باقيا وقال البايع  
بعت وفا فقال البايع اذ المشتري يدعى زوال العين عن البايع والبايع ينكر فيصدق  
المنكر **فصل** القول عندنا في هذه المسئلة قول المشتري لو لم يشهد عليه الظاهر وموتقما  
المنكر حاشا الا اذا ادعى تغير السعر **فصل** تغير السعر هل يمنع ان يكون الحار كالحا اجاب  
بعضهم نعم والتقصا لكثير يوما لا يتعان فيهما التماس ويعتبر فيه يوم البيع لما مر ان  
تغير السعر يمنع ان يجعل الحال حكم **فصل** ادعى البايع وفا والمشتري باقيا او باع  
فالمقول المدعى بالثبوت والوكشاقي ولا اذا القول المدعى الوفا وله وجه حسن الا ان ينفذ  
بخاري هكذا اجابوا فاقتهم بقول الحقير الظاهر ان ذلك الوجه لحسنه وان يدعى  
البات يدعى زوال حق خصه في العين والدين والاخر ينكر فيصدق كما مر في الاشارة

اليه

اليه قبل اسطر في من ذكرنا ذكره اية بخاري احسن من ذلك اذ الثبات في البيع هو الظاهر  
والقول لمن يتمسك بالظاهر وما قابل الديل السابق بحجة على امهاله لا لم اذ المنكر  
في الصور يتبين على ما ذكره وان كان منكوبا عتبا رما لكنه يدعى استرداد شي با نه حقه  
والاخر ينكر فاما حقيقته انما هو منكر حق الاسترداد وهو مدعى الثبات فجعل القول  
له احسن والله اعلم **فصل** ادعى احد ما بيع الوفا والاخر الثبات فاقول  
لمدعى الثبات والبيعة بينة الوفا لان بيع الوفا اما ان يعتبر فاسدا فاقول لمدعى  
الصحة واما ان يعتبر رهنا فاليقظة بينة البيع الا ان في الرهن والبيع لو ادعى  
احد ما البيع والاخر الرهن فاقول لمنكر البيع **فصل** باعه وفا ثم باعه من اخر ودفع  
التمن للمشتري الاول لم يجز البيع الثاني واخذ التمن ليس برضى ادعى شرا به باقيا ثم  
ادعى وفا لا يسمع الثاني اذ لا يمكن توقيفه يقول الحقير فيه دلالة على سماع الثاني  
لوا نكس الامر اذ يمكن التوفيق على التحقيق والله في العصمة والتوفيق  
**الفصل التاسع عشر** في سائر الاجارة المعهودة بمرقبة  
من المقرض والمستقر يقول الحقير ما هيته هذه الاجارة بهمة ظاهر او المستفاد  
من مجموع ما ذكر في جامع الفضولين هو ان يودع المستقر من المقرض شي قليل القيمة  
كسكين وسبط ونحوهما ويستأجره لحفظه ويعين بدل الاجارة على قدر الربح الذي  
عيناه لاصل مال المقرض ليكون الربح حلالا للمقرض وينا واجبا على المستقر  
والله اعلم **فصل** في حل هذه الاجارة بمقرضات وانا فتوا حله بدل الاجارة  
المعهودة حلالا وطيب **فصل** دفع الى المقرض مشطا واستأجره لحفظه ففتت  
مدة الاجارة فجا المقرض بالمسط فطلب اجر ما مضى فقال مستقر ضما المستأجر ليس  
هذا مشطى فاقول للمستأجر جردا فلا تلمز مدلا لجره لانه منكر حفظه عينه ووجوب  
الاجر عليه والقول للمقرض في عين المسط فيبر بالتسليم عن ثمنه اذ القابض  
اعلم به قال صاحب جامع الفضولين اقول قالوا القول للقابض في قدر ما قبض  
وصفته وتعيينه وهذا يشك بما لو اراد المشتري رد المبيع يعيبه قال البايع  
المبيع غير يصح في البايع لا المشتري مع انه قابض فالحق ان يفعل بان القول  
للمالك في تعيينه اذا وجد المليك والاولا بفرض لتعيين المقصود وروى المسئل  
في مسيلته الاختلاف في وزن الرق من البيع الفاسد مستأجر قال دفعه المرفوع  
اليك من راس المال فقال مقرضه من الاجرة فاقول الله افع لانه اعلم بحمة الدفع ولو  
كانت الدافع توقع هذا الاختلاف بين ورثته وبين الطالب يحتاج الورثة الى  
اقامة البيعة اذ لا علم لهم **فصل** اهلك المستأجر في حفظه فقال الاجير هلك بعد



تمام الستة وقال الموصي هلك بعد شهر واحد فالقول للموجر لان وجوب الاجر عليه  
قال صاحب جامع الفتاوى ان قول فان قيل الاصل اضافة الحادث الى اقرب الاوقات  
فينبغي ان يصدق الاجر فقال المذكيون يصلح بالدفع لا بالاستحقاق وعرض  
الايجار الاجر فلا يصلح له وفيه استأجر المشتري بما يعمه ليحفظ المبيع قبل قبضه  
لم يجوزوا استأجر لراهن من رهنه لم يجوزوا لحفظه عليه ما خلا ما لو استأجر  
المستجير او المودع لحفظه لو دبرته حيث يجوز لا سيما متبرعان في الحفظ وفيه غصب  
دائبة واجرها من اخر يلزمه الاجر وان كان المستأجر غاصب الغاصب اذا اجرا غاصبا  
يجب بمقابلة الاتفاق وقد وجد فيجب الاجر ثم لو أجاز منه دارا فانت احدا المكاتب  
بطلت الاجارة في نفسه لا في حق الحي وكذا لو استأجر منه فاقه احد ما كذا ط وقال  
وكذا لو كانا احدا من بطل الكرامة في نصيبه لا في نصيب الاخر **صم** المفروض لو دفع  
العين المستأجر على حفظه الى من ليس في عياله وامره بحفظه ما نأبى جر  
تلك المدقة اذا اجير على العمل اذا لم يستترط عليه العمل بنفسه فله ان يامر غيره به ولا  
يقال ان العين ودبته في يد المفرض وليس للمودع ان يودع الى من ليس في عياله  
لانا نقول هذا لا يباع ضمنى والضمانيات تخالف الفسخ بانه على ما عرف يقول  
الحقير بيان هذه الفاعلة يوماسيا في ضمان المستجير من قوله والاصل انه قد  
يضممت تبعا ما يبطل قصدا ويثبت منها ما يبطل صريحا كبيع حل الامة مع تبعا لا وحده  
وله نظائر كثيرة في كتب **الفصل العاشر** في دعوى النكاح به  
والمر والمثقة والجهاز وما يتعلق بجميع ذلك **دعوى النكاح** اعلم ان كثير من مسائل  
هذا الفصل مذكورة في جامع الفتاوى هنا لكن ذكرنا في فصل دعاوى الخارج وذلك ليد  
في فصل التناقض من فصل اختلاف الدعوى والشهادة باقتضاها كالمناصفة فالباقي  
ما هو في جامع الفتاوى وهذا والله الموفق **فق** الفتوى على قولها في الاستحقاق في دعوى  
النكاح كما امر **رحم** ادعت انه تزوجها ووطئها فانكر بحلف بالله ما وطئها فلو نكل يفتى بالمر لا بالنكاح  
عند الامام وعند جماهير الحنفية ما تزوجها **فقط** ادعت نكاحا وانكر اختار بعضهم منه  
بحلف بالله ما بي زوجته في فان كانت زوجته في غير طالق باين اذا لم يجرى في النكاح عند  
سرم وبه يفتى وانما يحلف بالله وبالطلاق لجواز كذبه في يمينه بالله فتبقى معلقة  
لا ذات زوج ولا مطلقة **دار** عني نكاح منكوحة الغير ولا يثبت له دعوى يستخلف الزوج  
والمرأة ويبدأ بين الزوج على العلم ان خلف القاطع الخصومة وان نكل تخلف المرأة  
تبا تادان نكلت في المدعى **ط** ادعى امرأة وقال كل منهما تزوجها فاقرت لاحد منهما  
واثبوت الاخر لا تخلف له المرأة وفاقا وكذا لو لم تقصر ذكر حلفت لاحد منهما نكلت

لا تخلف المرأة للاخر **قاضي خان** ادعى نكاح امرأة فاقرت لاحد منهما قال نصير ليس  
له ان يحلفا للاخر ما لم يحلف الذي اقرت له المرأة على دعوى الاخر فان حلفت برئيت  
وان نكلت نصير زوجته له **د** لو ادعى نكاحا بمحض شهود لا بد ان يذكر سمعا  
الشهود وكلام المتعاقدين اذا عملوا الخلقوا في ان سمع الشهود كلاما هاهنا هو شرط  
والاصح انه شرط فلا بد من ذكره لتصح الدعوى **ح** شهدا الخا امراته وطلا له قيل  
لا تقبل ما لم يشهدا على العقد وقيل اشار محمد الى الخا تقبل فانه قال لو قال الشهود  
عليه بالزنا اني تزوجتها او قال هي امراتي ورئعته لحد سوى بين الامرين فذلك انما  
واحد كذا **لغو** يقول الحقير لا اشارة فيه كدعوى القاييل والقياس مع الفارق  
لا يجدى بطايل لان سقوط الحد بدينه اللقطتين ليس بشبهة حقيقة الزوجية  
بما بل حصول شبهة الزوجية وهي كافية في الدوام اذا الحدود وتندري بالشبهات  
فان هذا امر ذاك بل دليل القبول المذكور يوما من ذكره في فصل اختلاف الدعوى  
والشهادة نقلنا من **ط** انه لو ادعى انه تزوجها وشهدا انه منكوحة او با لعكس تقبل  
او النكاح سيب من غير كون المرأة منكوحة فاستوى ذكره وتركه والله اعلم **ففس**  
ادعى المدعي ان زني منمت وشهدا كذا كذا فقال القاضي المدعي من تزوجت او لشهوده  
من تزوجتها فسلكتوا الاختلاف به الدعوى **عده** لو ادعى نكاح صبيغ وقال  
زوجيتها قاضي جند ولم يذكر اسم القاضي ولا النسبة فصح الدعوى ويبنى ان يذكر  
انه هل للصغير وحي ام لا وهل للقاضي ولا يثبت تزويج الصغير يقول الحقير  
قوله نصح المدعي بناء على احتيارا احدا القولين فاشال هذه المسئلة وليس بمحقق  
عليه اذ قد مر في اخر الفصل الثاني نقلنا عن **د** ان في دعوى القتل والشهادة عليه هل  
يستترط تسمية الطاعل فيه اختلاف المشايخ والله الكتب فيها شعار منته فليست  
تفصيله هناك **ففس** ادعى نكاحا بتزويج ابيها في صغرها وشهدا انه قال تزوجت  
بنتي الكبرى المسماة كذا من فلان لكن لا تعرف بنته بوجهها تقبل ما ذهبا على  
النكاح ثم يوير المدعي ان يبرهن ان بنته الكبرى المسماة بكذا هذه هي بنته فلو  
قالت انا بنتها الكبرى وصديق المدعي يحكم بنكاحها ولو شهدا انه زوج بنته منه ولا  
نرفضها بوجهها فلو لم يكن للمدعي عليه الا بنت واحدة تقبل قولها الجاهل المنة  
البالغة لو برهنت على رد النكاح عند البلوغ وبرهن الزوج على سكوتها تقبل  
ببنتها لانها تثبت القتل وهو الا با قال صاحب جامع الفتاوى اقول  
ببنتي ان تقبل ببنته الزوج لا يثبت حرث الملك ولذا جعلنا القول قولها  
عند عدم البينة خلافا لفرقنا لها نكح حرثه الملك فاللايق ان يكون المذكور



لا يعزرها القاضي **فقد** انكرت تكاحه فبرهن عليه لا تفقده لها ومن هذه  
السبل يخرج جواب كثير من المسائل **دعوى المهر** ادعت مهر المثل ثم ادعت  
المسمى تقبل اذا المسمى تنصت وبعد ثبوت المهر المثل في نكاح واحد بان سمي بعد نكاح  
بلا تسميته ولو ادعت المسمى ثم مهر المثل لا يقبل **دعوى** خلف الزوجان في  
المهر فلو اصابه يجب مهر المثل ولو في فسخ فان قام النكاح فالقول لمن شهد له  
مهر المثل يمينه ان كان مساويا لما يدعيه الزوج او اقل منه فالقول بيمينه  
وان كان مساويا لما يدعيه المرأة او اكثر منه فالقول لها مع يمينها واهما برهن يقبل  
سواء شهد به المثل له او لها وان برهنها تقبل يمينه من لا يشهد له مهر المثل وان كان  
المثل بينهما تخالفان خلفا او برهنها فمضى مهر المثل وان برهن احداهما يقبل وان طلقت  
قبل الوطى حكم متعة المثل ان كانت متعة المثل مساوية لنصف ما يدعي الرجل او  
اقل منه فالقول له وان كانت مساوية لنصف ما تدعي المرأة او اكثر منه فالقول لها  
وان برهن يقبل وان برهنها فبينت ان شهد له وبينت ان شهد لها وان كانت  
بينهما تخالفان بعينه وجبت متعة المثل وموت احداهما قبلها حكم وبعد موتها  
فالقول لورثته عند الامام ولا يحكم مهر المثل في اصله القول المنكر التسمية عنده  
ولا يقضى بشي الا ان تقوم بينته على مهر مسمى اذ حكم مهر المثل عنده بعد موتها وعند  
سوم قضى مهر المثل في حال الحياة وبمقتضى قال شيا عنها هذا كله اذ لم تسلم نفسها  
فان سلمت ثم رقت الخلاف في الحيوة وبعد ما فانه لا يحكم مهر المثل بل يقال لها انما  
ان تقرى بما اخلت والا حكمنا عليك بالمتعارف في المحل ثم يعمل في الباقي كذا ذكرنا  
لانها لا تسلم نفسها الا بعد قبض شيء من المهر عادة ذكره الربيعي **جف** ادعت البراة  
من مهرها بشرط اذاعها الزوج مطلقا وبرهنها فبينت المرأة اولى ان كان الشرط متعارفا  
وان لم يكن متعارفا مع الابرامعة وقيل بينت الزوج اولى مطلقا ولو برهنت على المهر  
على ان زوجها كان متصرا بذلك الى يومنا هذا وبرهن الزوج لها ابرارته من هذا المهر  
الذي تدعي فبينت البراة اولى **محيط** قال لها هب لي مهرك وانا اعطيك فرسا فقالت  
وهبت لك والزوج لا يعطى باسمي حتى ماتت فاهبت باطلقة والمهر على حاله اذ المرأة  
اذا هبت مهرها زوجها بشرط ان يعطى شيئا ولم يعطها عاد المهر اليها انتهى يقول  
الحقير ومن القليلة صبي تزوج امرأة بغير اذن ابيه ودخل بها لامر لها عليه وفي  
العبد المحجور يجب بعد الفسق لانه صما في قول تزوجه وحلها وقال لم اجامعها وصدقته  
فعلية كذا المهر على ما لم تكن من نفسها فقيمه اخلا والمشاخ المتأخر من التسمية  
وقد وجيز لورثته اليه غير امراته فوطئها لانه مهر مثلها ولا يرجع على الزاني لو وطئ

مذهب زفر فلو ما ذكر يكون القول والبيينة المرأة عندنا وله وجه يقول الحقير قوله ينبغي  
لا ينبغي اذ الشهادة على السكوت شهادة على التقى فلا تقبل وما ذكره من حدوث الملك فهو ليس  
منه اذ المشهور به حقيقة نوا السكوت وحدث الملك فرعه والعقوبات تحالف القصد  
كما مر **قاضي** **حان** قال لها زوجك ابوك وانت صغيرة وقالت بل زوجنيك وانا كبيرة لم  
ارض بالقول فوطئها والبيينة بينت الزوج **ففس** ادعت نكاحه فانكر ثم تصادق على ان  
النكاح كان لا يثبت النكاح لانها في الابتداء المتصا دقا كتمان ونسب سم لا يثبت النكاح  
ولو وقع التصديق في البيع بان ادعى الشرائع فانكر ثم تصادق عليه يثبت البيع الا  
اذا وجد التقابض اذ البيع يتعقد بتعاطي دون النكاح قال صاحب جامع الفصولين  
اقول قوله ثم تصادق على النكاح يدل على سبق النكاح فيلحق ان يحكم بينهما بنكاح والمثل  
ان النكاح لا يتعقد بمجرد التصديق بلا سبق العقد بخلاف البيع **قاضي** **حان** ادعت  
على رجل انه تزوجها فانكر ثم ادعى الرجل النكاح بعد ذلك وبرهن تقبل بينته بخلاف البيع لان  
النكاح لا يبطل بخوده اذ ادعت على رجل نكاحا فأنجد فاقامت المرأة بينته يقضي لها ولا يفسد  
النكاح بخوده **ففس** ادعى نكاح امرأة بيد اخر تقول انا الذي اريد فصالح المدعي عن المدعى  
على ما لا يبيع ويكون خطما لو كان بلفظ البراة **عمر** ادعى نكاحا وهي تنكره فصالحته على  
مال لينكر دعواه جاز خطما في كانه بناء على زعمه وبذلك المال لدفع الخصومة في جانبها  
ولو ادعت نكاحه فصالحها على ما لم يجز ادعى نكاحا فاختلعت هل يصح الخلع وهل لها  
ان ترجع بما دفعت ما مر من ان الصالح خلع في زعمه الحارثي الى حوان وقال بعضهم  
ينبغي ان لا يصح الخلع اذ النكاح لم يثبت فكيف يصح الخلع ولها ان ترجع بما دفعت  
لا ذلك لغير حق بخلاف الصالح اذ الصالح عن دعوى النكاح يجوز بخلاف الخلع **ففس**  
ادعى نكاحها فانكرت وقد تزوجت باخر فاختلعت مع المدعي لا يحتاج زوجها الى تجديد  
العقد ولا الى العدة عن المدعي ولم يصح هذا الخلع **بس** ادعى نكاحها فانكرت  
فصالحها على ما يثبت على ان تقر بركه فافترت جاز اقرارها ولزم المال **كم** ادعى نكاحها  
فانكرت واقروا بها فصالحها على ما يثبت على ان تقر بالنكاح صح ولو وجد بينته على اصل  
النكاح الا ولا يصح في الماتة لانها كزبارة في المهر ولو ادعت على زوجها طلاقا على  
مال فانكر فصالحته على ما يثبت على ان تقر بالطلاق جاز ولو وجرت بينته على الطلاق الاول  
على ما لفلها ان تسترد بدل الصلح **قد** برهن على نكاحها ولم تطهر عدالة الشهود حل لها  
ان تزوج باخر **ففس** في هذه الصورة لو قال المدعي كواه ديكرا من هل يحل لها  
التزوج لو اهل القاضي المدعي ايا ما قال لم تحضر تلك الايام لا يحل لها ذلك **بزار** **بينة**  
تزوجت امرأة الغائب برجل فبرهن الزوج الاول على انها امراته ان ادعت الطلاق



جارية ابنه او جارية كاتبة او على امرأة في نكاح فاسد رارا فقلبه مهر واحد  
ولو على جارية ابية او جارية امراته رارا قد ادعى الشبهة فعليه بكل وطى مهر  
**فت** ادعت الفاس مهورها على ورثة زوجها تصدق الى تمام مهر مثلها لان مهر المثل يحكم  
عنده في شهد له فله القول **بس** ورثتها لو ارعوا على ورثة زوجها المهر فانما لا  
يقضى مهر المثل عند الامام لو تقدم العمد بحيث يتعد على الفاضى الوقوف على مهر  
مثلها اما لو لم يتقدم يقضى مهر المثل عنده ايضا **فس** قالت نكحتي كذا انصرف  
وقال نكحت بكذا اذ بنا را بقت النكاح وجب مهر المثل واختلف المشايخ في انها تتحالفان  
لم يجب مهر المثل ام يجب ثم يتحالفان ادعت مهر اسمى التركة وموالية ثم ادعت ان  
زوجها زادها مائة اخرى لا يصح دعوى الثاني لانها لما قالت كان التزوج بمائة فقد  
اقرت ان كل المهر مائة فاذا ادعت الزيادة بعد ذلك والزيادة تلحق باصل العقد لم يرب  
المائة الاولى لم تكن كل المهر فثبتنا قص وقيل يصح لانها تدعى المائة بحكم من العقد  
والمائة الاخرى بالله رادى الزمان الثاني **خ** زوجتها اما وقضت مهرها فبطلت وطلبت  
مهرها من الزوج فلو كانت الام وصيا لثبتهما بغير البنت ذلك لبرقة زوجها برفعه الى الام  
يقول الحنفى الظاهر ان هذا انقضى بالثبوت قبض الام ووصايتها بقبضه الزوج او باقرار  
البنت او بنكولها عند تخليغ على عدم العلم لا يجوز اقرار الام لاسيما في بعد خمسة اسطر  
من مسئلة اقرار الاب قال ولو لم تكن وصيا فثبتت اخذ المهر من زوجها ومو يرجع على الام  
وكذا الجواب فيما سوى الاب والجد والفاضى لان عزمه لا يملك التصرف في مال الصغير ولا يملك  
قبض مهرها ولو كان عاقدا حكم ولاية او كالتة قال صاحب جامع الفصولين قول يبنى  
ان يرجع به الزوج على الام ولو قايمها لاهالك اذ صهر برضا فيصير امانة كما لو دفعه الى  
اجنبى يقول الحنفى قوله هالك اخر محل نظر اذ الظاهر انه انما يرجع الزوج ككونه  
مغرورا من جنبة الام كونه قبضا وقنولي فيثبت يبنى انه يرجع به ولو كان هالك  
كما لا يخفى **ع** بقت وطلبت مهرها من زوجها فقال دفعته الى ابيك في صغرك وصدقه  
الاب لم يجوز اقرار الاب عليها ولها الحق من الزوج وليس للزوج ان يرجع على الاب الا اذا  
قال الاب عند اخذ اخذ منك على ان ابريك من مهر بنتي ثم انكرت البنت فله ان يرجع  
على الاب اذ رجعت عليه البنت يقول الحنفى على في قاضي خان عدم جواز اقرار  
الاب بانه لا يملك قبض المهر فلهذا الحالة فلا يملك الاقرار به ومطل عدم رجوع الزوج  
على الاب بانه اقر قبض الاب في وقت كان الاب ولا ينفذ لقبض فلا يرجع عليه ثم يقول  
الحنفى الظاهر ان اخذ مهرها من زوجها ليس بمطلق بل مخصوص بصوت تصديق  
الاب فقط لا انه لو ثبت قبض الاب مهرها بقبضه الزوج او باقرار المرافقا ونكولها

عند تخليغها على عدم علمها بقبض الاب فلا شك ان الزوج يبرأ عن المهر كما يفهم ذلك مما سبق قبل  
عشر اسطر في مسئلة قبض الام **فس** مائة فادعى امراته المسمى فقال ورثته تعلم ان  
لك مهر ولا تعلم قروح يجرون على البيان كمن ادعى على ورثة دينها فاقروا باصل الدين به  
يجرون على البيان ولو اقروا بدنيا يجرون ايضا وعلى الجيران ان يجلسوا حتى يقرروا  
بمقدار المهر لقيام المورثة مقام الزوج ولا يقبل قول الزوج اذا اثنى مستكر كذا هذا  
**خ** بعت الى امراته مائة مائة فقالوا ما بعت فهو مهر صدق مع عينه فلو خلف فللمائة رد المئاع لو  
قايم ولا ترد مثله لو شليا لانها لم تر من يكون مهر او يرجع بقيمة المهر ولو قيميا لا يرجع على  
الزوج بقيمة المهر قال صاحب جامع الفصولين قول يبنى ان يكون لها رقيقة قيمه يرجع  
بقيمة المهر لو كانت اكثر لانها لم تر من يكون المرفوع من المهر فينبى ان يجوز لها رده قايم او رده  
قيمة هالك ليعمل الى حقها قال وقال واما ما بعت مهرها فلو كان هالك لا يرجع على الزوج  
بس ولو قايم بما بعت لا يبرأ من مال نفسه يسترد من الزوج لانه هبة لغرض ردم محرم  
ولو بعت من مال بنته بالمائة برضاها لا يرجع فيه لانه هبة احد الزوجين للاخر فلا رجوع  
فيه قال صاحب جامع الفصولين قول يبنى ان يكون للاب الرجوع فيها بعت من مال مولود  
هالك لانه بعت على بسيل العوض من الهبة فلا يحصل غرضه يبنى ان يجوز رجوعه  
يقول الحنفى قوله يبنى لا يبنى لان الاب لم يرسل ما ارسله عوضا كيف ولا يكون عن  
المهر عوض بل انما ارسله هدية بحد التودد والمحبة وكلها حكم الهبة ومن وانه الرجوع  
هالك الموهوب فينبى ان لا يرجع الاب في موقوف هالك ما ارسله **ج** بعت الى امراته  
شيئا فكانت موهديه وقال مو من المهر صدق الا فيما يوك تصدق هي لا مو وهذا لانه  
مختل لم يشهد لها الظاهر فثبت قطعا الظاهر المالك لانه اعرف فقولا العالم اولى بان  
يقبل من قول الجاهل الا فيما يكذب عرفا **ع** الا فيما لا يبقى ويغيبه والتم لا يبقى **ه** اية  
المراد مما يوك ما لهما لالا لانه يتعارف هدية فاما البر والشجر فالقول له وقيل ما يجب  
عليه من خمار ودرع ليس له ان يجزئ منه من المهر اذ الظاهر يكذب به **د** و **و** غرر بعت  
اليها ثيابا ثم اخطأ فقال انت هدية وقيل مهر فالقول له مع عينه ان لم تكن لها عينته  
لان المالك فكان اعرف بجنحة التملك ولو كان المبعوث ما هبة لالا لانه لم يكن مهر  
طال **ح** خط بنته وبعث بها ايا ولم يزوجه منه الاب قالوا ما بعت مهر ابنته وعينه  
ان قايم او قيمته ان هالك ولذا كل ما بعت هدية ومو قايم واما الهالك والمستهلك  
فلا شيء له فيه تزوجه وبعث اليها وموضعه ورثته اليه فقال ما بعتته فكله  
عارية فالقول له في متاعه لانه ينكر التملك ولها اخذ ما بعتته لانها زعمته عوضا  
للبنة فلما لم تكن هبة لم يكن عوضا فكل منها اخذ ما دفع وقال ابو بكر الاسكاف ان صرح



حين بعثت انه عوض فكذا وان لم تعرج ولكنها لو تم كان هبة ومطل بنتها يقول  
 الخفير يعني انه ليس لها اخدماء فبعته **شئ** لو استهلك ما بعثها الزوج اليها فانكر  
 الهبة وخلفه ينبغي ان يجوز له التخيير لان حكم الغاربية كذلك وكذا الوائض الزوج  
 ما بعثته اليه ينبغي ان يجوز لها التخيير **جف** بعث اليها عند فافها دينا جائز  
 قال اخذته من مزار ليس له اخذته لكن لرب الديار اخذته بحجة وليس للزوج اخذته لو  
 بعثه اليها على جهة التملك **د** بعث الى امراته ابنة ثيابا ثم ادعى انها عارية صدق  
**فس** بعث الزوج الى اهل زوجته شيئا عند فافها بياح فلا رقت اليه اراد  
 ان ياخذ منها ليس له ذلك لو بعثه اليها على جهة التملك **ع** تزوجها على انها بكر  
 فاذا هي ثيب فالمر لا **د** **قاضي خان** اشترى لامرته ثوبا غافا خلتا فقال يوم من المهر  
 وقالت هدية ان كان ما كولا لا يبقى فالقول له وله ما كولا لا يبقى لا يقبل قوله وقال  
 المصنف كل شئ لا يجب عليه شئ او لها فالقول له فيه ان من المهر وما كان واجبا عليه  
 مثل الدرهم والخمار وشئ البيت لا يقبل قوله قيل للمصنف الحق والملا قال  
 ليس على الزوج ان يطيها امر الخرج قال الفقهاء وبه تقول **ص** وهما  
 مسئلتا بحجته وفي انه لا يجب على الزوج خفها ويجب خف اشيا لانها منهية  
 عن الخروج لا منها ويسعى ببعض سبيل المهر في سبيل هبة المهر وفي اقرار  
 المهر في فضل الاحكام ومربعضها في فضل التناقص الكفاية في التناقص  
**دعوى النفقة** تزوج كيترة فطلبت النفقة وفي بيت الاب بعد  
 فلما ذلك لولم يطيها الزوج بالنفقة اذا التفتت حقها والا تنقل حق الزوج  
 فاذا لم يطيها بالنفقة فقد ترك حقها ولا يطيها حقها وبه يبقى وقيل لا نفقة لها اذا  
 لم تزد الى زوجها ولو امتنع عن الانتقال الحق بطلب المهر فلها النفقة ولو امتنع  
 بغير حق فلا نفقة لها وكذا الجواب في صغيره يجامع ثلها والا فلا نفقة لها حتى  
 يصير حاله تطبيق الجمار سواء كانت في بيت الزوج او في بيت الاب **ط** تصالح الجمار  
 بتسع سنين وفي الصحيح تغير الطلاق **بق** ولو ايت التمس فبعه وقد اوفاهما  
 المهر فلا نفقة لها لانها مبطلة فلتسرت بخلاف ما لم يعطها المهر وعندي يوسف  
 لو كانت مدخولة بها فلا نفقة لها سواء استوفت المهر او لا اذا المنحول لها ان تمنع  
 نفسها للمهر عند الامام لا عند محامها تنفق في المنع عند ما **حس** هذا  
 الخلاف فيها دخل برضاها وهي بالتمتة اذ لو دخل بها وهي كارهة او صغيره او مجنونة  
 لا تنفق حقها في منع نفسها **د** قال المصنف هذا في زمانهم وقرنا متافلا يملك الزوج  
 ان يسافر او في المهر او لا لمصاد الناس قيل له ان يخرجها من البلد في القرية او به

بالعكس

بالعكس قال ذلك ليس بصبر وانما اخرجها الى بلد اخر **سفر جسر** والقوى على انه له  
 ان يبيتا فافها او فافها المهر لقوله تعالى اسكنوهن من حيث سكنتم **ط**  
 الاخذ بقوله تعالى ولي من الاخذ بقوله الفقهاء **ه** اذ اوفاهما مهرها  
 تطلقها الى حيث شا بقوله تعالى اسكنوهن من حيث سكنتم وقيل لا يخرجها الى  
 البلد غير بلدها لان الغريب يؤذى وفي قرية مصر القرية لا تنفق القرية  
**ابن المهر** قوله اذا اوفاهما مهرها او كان مولا حيث شا من بلادها وكذا  
 اذا وطئها برضاها عند ما وقيل لا يخرجها الى بلد غير بلدها لان الغريب يؤذى  
 واخترنا الفقهاء ابو الليث قال يظهر الين المرعينا في الاخذ بكتاب الله تعالى  
 اولى من الاخذ بقول الفقهاء يعني قول الله تعالى اسكنوهن من حيث سكنتم واتي كثير من  
 المشايخ بقول الفقهاء لان النص مقيد بعدم المضائق لقوله تعالى ولا تضاروهن بعد  
 قوله اسكنوهن من حيث سكنتم مما لا مضار فيه فهو ما يكون من جواب مصرها  
 واسرارها والقرية القرية التي لا تبلغ مدة سفر فيجوز تطلقها من مصر الى القرية ومن  
 القرية الى مصر ولا يعبر المشايخ الا اوفاهما المهر والمهر وكان رجلا ما موافاة تطلقها  
**دور غرور** ويسافر بها بلارضاها بعد اداء المهر المهر وقيل لا وبه يبقى اتي به الفقهاء  
 ابو الليث واخترنا ابو القاسم الصغار ومن جعله ويتنقلها فيمدون مدة السفر  
**انفا ق** صغيره رقت الى بيت زوجها قبل قبض مهرها كان له حق اسكانها  
 قبل النكاح ان يرد لها الى منزلها ويمنعها عنه حتى يدفع مهرها المهر وكذا الزوج بنت  
 اخيه وهي صبيته وسلمها الى الزوج قبل قبض المهر فله منعها منه اذ لم لا يملك  
 بتسليمها قبل قبض المهر **ق** اب دفع صبيته الى الزوج وهي لا تصلح للجماع ثم رجعت الى  
 بيت الاب فقال لا ادفعها حتى تصلح للجماع فلا بد ذلك لا نفقة في نكاح كاسد ولا  
 في المدقة منه **د** اتفق على امراته مدة قيس فساد نكاحهما ان شهدوا انها اختدعه  
 رضا عا وقرق بينهما فله ان يرجع عليها بما اتفق بغير رضا القاضي لانه يبين انها اخذت  
 بغير حق ولو اتفق بلا فرض لا يرجع بشئ **ح** اتفق على معتدة الغير على ان يتزوجها بعد  
 عدتها ورضيت به فله ان يرجع بما اتفق زوجت نفسها منه او لا وقيل انما يرجع لو شرط  
 الرجوع ان لم تزوج نفسها منه لا لولم يشترط والا مع انه يرجع لو لم تزوج لا لولم زوجت  
 سواء شرط الرجوع او لا اما لو اتفق بلا شرط التزوج وكل من علم عرفا انه يتفق بشرط  
 التزوج قبل يرجع وهو الا شبهه اذا المعروف كشرط وقيل الصحيح انه لا يرجع **ع**  
 الصحيح انه يرجع تزوجته او لا لانه رشوة وهذا لو دفع المهر اليها المتفق على  
 نفسها اما لو اكلت معه لا يرجع **ق** اتفق على معتدة الغير على طمع ان يتزوجها

تلقها مو







الجهاز او اربعة فالزوج يطالب به بهذا القدر ولا يسترد ما زاد على دسيمان ومثلها  
يقول الحنفية الدسيمان كلمة فارسية مضاهة للمهر المجل على اصطلاح الاعجام  
**فقط** الصحيح انه لا يرجع بشئ على الام اذا المالى باب النكاح ليس بغرض اصل  
**فصل** دفع اليها الدسيمان زن جهاز بناور وهل يجبر على ذلك قيل ان رخصه دسيمان  
جهازا نوا ند طلبه منه بعرف واكره رد وخبر جهازا بكنه فله زوج طلب ما دفع من نه  
الدسيمان وقيل لا يجبر كما هو جواب الكتاب تزوجها على انها بكر فاذا اى ثيب هل ان يرجع  
عليها بما زاد على دسيمان مثلها فلي قياس ما مر في **فصل** ينعى ان يكون له ذلك تزوجها  
على انها بكر على زيادة مهر مثلها وبى ثيب لا يجب الزيادة لانه قابل الزيادة بما سواه  
مرغوب فيه وقد فات فلا يجب ما قبله ويصح ان يكون الرجوع بما زاد على دسيمان  
مثلها غير انه ذكر في **فصل** انه لا يرجع وكذا ذكر في المسئلة الاولى ان الزيادة يجب  
**عده** تزوجها على انها بكر هو ثيب فالمر لا زام **الولد للفراش وبس** اجرت  
موت زوجها فاغتدت وتزوجت باخر وولدت ثم جاء الاول حيا فعند الامام الولد  
للاول سواء ولدت لاول من ستة اشهر او اقل من سنتين ولا اكثر لانه ذو فراش صحيح  
والثاني ذو فراش فاسد كمن زوج امته فولدت ثيب نسب من الزوج لامن المولى وان  
ادعاه وانفقوا على الاول لو كان طاهرا او مختفيا فالولد للاول وان نفي الاول  
والاخر او نفيه احدهما فهو الاول على كل حال ولا حد ولا مانع ومن الامام انه يرجع وقال  
يثبت نسب من الثاني **قاضي خان** وعليه القنوي **بس** وقال من لو ولدت لاول من  
سنة اشهر منه تزوجها الثاني فهو الاول والا فهو الثاني سواء ادعاه او نفيه  
وقال محمد لو ولدت لاول من سنتين منه دخل بها الثاني فهو الاول ولو ولدت لاول من سنتين  
فهو الثاني وقول محمد اصح وبه نأخذ يقول الحنفية قول اصح محل تطرأ الظاهر ان قول  
اليه يوسف هو الاصح كما يقتضيه الدوق السليم خصوصا بموافق لما رجع اليه ابو حنيفة  
الذي هو المختار للفقهاء كما ذكره قاضي خان والله اعلم **بس** ولو سببت المرأة فتر زوجها  
رجل حر فولدت فعلى هذا الخلاف وكذا لو ادعتنا لطلاق وتزوجت باخر والزواج الاول  
منكر لذلك **احكام الخلوقة** وفي **سجدة** اجمع الخلفاء الراشدون على من اخلق على امراته  
بابا وارضى بها يلزم كالمهر والعدة دخل بها اولا **فد** علم الزوج بالنكاح شرط صحة  
الخلوة كالوطى في بعض الاحكام وبى تؤكد كل المسمى لوسمى فالنقد والا فساد  
مما مثل وثبوت النيب ووجوب العدة والتفقه والسكنى في هذه العدة وحرمت  
نكاح اختها ما دامت معتدة وكذا حرمت نكاح اربع نسوة وحرمت نكاح امه عليها  
على قياس قول الامام في حرمة نكاح الامه على الحرمة في العدة عن ما بين ومراعات وقت

الطلاق وحقها وان بعض الاحكام ليست الخلوقة كالوطى وعلى الاحصان حتى  
لا يصير محصنين بالخلوة وحرمة النبات حتى لا تحرم البنت مع خلوة بامها  
والاحلال بالزوج الاول لا تخل للاول بمجرد الخلوقة بالثاني والرجعة والارث  
حتى لو مات وبى في عدة الخلوقة لا ترثه واما الطلاق فلهذه العدة فقد قيل  
لا يقع وقيل يقع وهو الاقرب الى الصواب اذ الاحكام لما اختلفت في هذا  
الباب يجب القول بوقوعه احتياطا **خلاصة** وبى تحريم البنت عليه بعد  
الخلوة بامها اختلفت الروايات **جن** الخلوقة توجب حرمة المصاهرة عند  
س لا عند **طه** الخلوقة المحققة في نكاح فاسد لا توجب العدة اذ  
الخلوة جعلت كوطى للممكنين من الوطى لا يمكن هذا المحرمة والخلوة الفاسدة  
في النكاح الصحيح هل توجب العدة ككون احدهما صاميا او محرما او كانت حايضا  
ولا خلوة لا يمكن معها الوطى ككون احدهما مريضا مدتها او صغيرا فلا توجب العدة  
والخلوة بالرتقا توجب العدة لانه يمكن من الوطى بالفتق وكذا خلوة محبوبة  
وعين لانها يمكن من الوطى يستحق وغيره **هـ** اية لو كان احدهما مريضا او  
صاميا في رمضان او محرما او كانت حايضا فلا تصح الخلوقة وعليها العدة في هذه  
المسائل احتياطا واستحسانا وذكر القنوي في شرحه ان المانع ان كان  
شرعيا يجب العدة لثبوت التكن حقيقة وان كان حقيقيا كرض وضغلا يجب  
لانعدام التكن حقيقة من تزوج امرأة غير جاهلة به ودخل بها تحت  
العدة لا لو علما حتى لا يجرم على الزوج وطئها به يقضى خ تزوج امرأة غيره وطئها  
لا يجد عند الامام ولو لم تدع للحل **الفصل الحادى والعشرون**  
في مسائل الخلع وما يتعلق به **در** غر الخلع انفصال الزوجين باللفظ الخلع وقد يكون  
بلفظ بيع وشرا وطلاق ومباراة وبالفارسية ايضا وبى في باب الزوج يمين  
لانه تعليق الطلاق بشرط قبولها المالى حتى لا يقع رجوعه قبل قولها لا لا يصح به  
الرجوع في اليمين ولم يسطر يقيما من المجلس قبل قبولها لا لا يسطر اليمين به بل يقع  
ان قبلت في المجلس ولم يتوقف على حضورها وجاز تعليقها بشرط وقت كاجاز في اليمين  
ولم يجز بشرط الحيا ولا لا يجوز في اليمين وبى في جانبها كبيع بمعنى معاوضة لانا تبدل  
مالا لتسلم نفسها حتى انعكس الاحكام اى جاز رجوعه قبل قبوله وسيطر بقيا مالا  
عن مجلس علمها ولم يجز تعليقها بشرط وقت وجاز جبارا بشرط ما كاسى احكام المعادضة  
**قاضي خان** هذا عند الامام وقال لا لا يصح لها شرط الحيا لنفسها **در** غر الواقع  
بخلع وطلاق على بالطلاق بين والخلع من الكفايات ويعتبر فيه ما يعتبر فيها من قرابين

نكاح ص











تزوج عليه فقال خلعت **سفي** اسرت زوجها بالخلع بلفظ البيع بان قالت قن مرافرو  
او سر مرافرو شي او قالت يعني نفسي او نحو ذلك فهو على اربعة اوجه على ما مر من قولها  
خالعتني **قاضي خان** وكيل المرأة بالخلع اذا قبل الخلع يتم الخلع اختلعت على ما مر منه  
من النفقة والسكنى ثم للخلع وتبراعن النفقة ولا تبطل السكنى وان اختلعت  
على ان موته السكنى عليها فليها ان فكرت في بيتها من زوجها او من غيره فتقدم فيه  
ويجوز الرهن والكفالة بيد الخلع وكذا التاجيل فاذا اجل الى موت احد او قدومه يجب  
البدل حالا ويطلق التاجيل وان اجل الى الحصاد او الى ما يصح التاجيل وطمع السكران  
جائز كمن نكح فاته قالت خويشتن ان توهمه حق خريد فقال الزوج دست باز  
اشتم يتم الخلع اذا الناس يريدون به وبمثل الجواب قالت وهبت حق منك چنگه از  
من باز در فقال چنگه باز داشتيم قاله ثلاث مرات قيل بخاف وقوع الثلاث وقال  
الفقيه لا يقع لا واحدة لانه باين والباين لا يلحق البائين قالت لزوجها كان تراجشيد  
مرا چنگه باز دار قالوا ان طلقها يستقط المهر والا فلا **قاضي خان** قال لها خويشتن چرا من بکذا فقلت  
خريد يتم الخلع بقولها وهو المختار ولو قال بال لا يتم لم يقل الزوج فرو ختم  
في ظاهر الرواية خلاصه قال لها خويشتن چرا بين دعوت قلات بكايل خريدم  
وبعدت في ولم يقل الزوج بعد ذلك شيلا يقع هذا شيئا **قاضي خان** قال لها خويشتن  
از من خريدي فقلت خريدم فقال فرو ختم تقع واحدة باينة قيل ثم ان كان عليه مهر  
ير او اذ لم يكن لشي لعلها وقيل لا يرا قال لها خويشتن چرا من فقلت خريدم ولم يقل  
الزوج فرو ختم لا تطلق وكذا لو قال بالم يتيها اشتر نفسي مني لان كل من اللقيطن امر  
بالمعاوضة وبقي كلام المرأة فلا تطلق واذا ذكر بدل معين فاجابت المرأة يتم الخلع **ص**  
قال خلعك قبضت المرأة تطلق وير الزوج من المهر لو عليه مهر ولا يلزم مهر وما  
قبضت من المهر اذا المال مذكو عرفا **قاضي خان** وهذا اريد ما ذكر عن من الخلع لا يكون  
الا بعوض يقول الخبير وفي محل اخر منه تملا عن من الخلع غالبا يكون بعوض انتهى  
ثم ان ما ذكر في **ص** من لزوم رد هاما قبضت من المهر مخالف لما مر من قبل ورتبتين  
تقلا عن الهداية والدرر والغرر من ان الخلع يستقط الحق لكل من الزوجين في  
الاخر ما يتعلق بالنكاح عند الاقام خلافا لما نقل في **ص** بناء على قولهما لا على قول  
الامام والله اعلم ثم ان في الخلاصة تقلا عن الفتاوى الصغرى ايضا انه لو قال خلعك  
فقلت قبل لا يستقط شي من المهر وتطلق باينا لو نوى قبلت المرأة ولم تقبل ولو قال  
لم اعز به الطلاق قال قوله **قاضي خان** فالقول هذا الم يكن في حال مذكرة الطلاق ولو  
قال خلعك على كذا وسمى لا معلوما لا تطلق لم تقبل المرأة وان قال بعد قبولها لم انو

به الطلاق لا يصدر قضا لان ذكر العوض دليل على نيته الطلاق ظاهر ايمول  
الخبير فليحفظ الفرق بين قوله خلعك وخلعتك حيث يسقط المهر في الاول  
لا الثاني فانه مهم **ص** قال لها خلع ولم يذكر ما لا فقلت اختلعت تبين لو نوى الزوج  
ولا يرا عن المهر كقوله طلق نفسي **قاضي خان** قال لها خلع فقلت اختلعت  
تطلق عند اكبر المشايخ لانه امر بايقاع طلاق بلفظ خلع فاذا لم يذكر بدلا صار كما  
قال ابنتي نفسي فقلت ابنت فكذا تطلق **ص** قال لها خويشتن چرا سقط المهر وبه  
يقتى وكذا قوله اشتر نفسي يقول الخبير ذكر سقوط المهر بمجرد هذين القولين غلط  
واضح كما يدل عليه كما مر قبل عشرة اسطر تقلا عن قاضي خان وقيله من بعض الكتب  
وما في **ص** قال لها خويشتن چرا فقلت خريدم طوذكر بدلا معلوما صحيح الخلع وان لم  
يذكر او ذكر بدلا مجهولا فلا يصح وبه يفتي **سفي** قال خويشتن چرا فقلت خريدم  
ولم يقل الزوج فرو ختم قيل لا يتم الخلع والاصح انه يتم الخلع يقول الخبير قوله والاصح  
مخالفا لما ذكره قاضي خان مدلا كما مر قبل صحيحه تقريرا من قوله لان كل من اللقيطن  
انخر وفيه ايضا قال خويشتن خريدي از من بکذا فقلت خريدم ولم يقل هو فرو ختم  
قيل يتم الخلع وقيل لا يتم وقيل يسئل الزوج لو لم اذ بقوله خريدي اليوم فلا يتم ولو اذ بالحقيق  
يتم يقول الخبير يدل على اصحية القول الثاني ما سياتي قريبا تقلا من **ص** وعلى اصحية  
القول الثالث ما سياتي قريبا من فتاوى قاضي خان **ص** قال خويشتن چرا من خريدي بکذا  
فقلت خريدم لا يتم الخلع مالم يقل الزوج فرو ختم وهذا لا تقا لانه للسوم به  
خاصه يقول الخبير في الاتفاق نظر اذ قد مر الاختلاف فيه اتفاقا وسيظهر ما سياتي  
قريبا من مسيلة قاضي خان انه لا فرق بينهما في احتمال كل منهما للسوم والتحقيق  
حقيقته كما لا يخفى وفيه ايضا وكذا الوقت خويشتن چرا من خريدم فقلت لا يتم وفي  
**ص** لو قالت مي خرم يتم الخلع ويكون كقولها خريدم **قاضي خان** قال لها خلعت  
نفسك مي فكذا فقلت اختلعت او قالت فعلت قيل يصح ذلك وقيل لا يصح اذا لم يقل  
الزوج والمختار ان الزوج ان نوى التحقيق لا السوم يصح والا فلا وهو يحتمل  
السوم والتحقيق والظاهر انه سؤم فاذا نوى التحقيق يصير كانه قال خلعت  
نفسك مني بكذا طاني خلعك فاذا قالت خلعت يتم الخلع امرأة قالت اظعن على الف  
درهم فقال الزوج انت طالق قيل كلام الزوج يكون جوابا ويتم الخلع وقيل يقع طلاق  
بلا خلع والمختار انه يجعل جوابا لانه جواب ظاهر فان قال بعد ذلك لم اعز به الجواب  
فالقول له ويقع الطلاق بلا شي وكذا لو قالت اختلعت منك فقلت لها طلقتك  
قيل هو جواب ويتم الخلع وقيل يقع واحدة رجعية وقيل يسئل الزوج عن اليقة ايضا



وقالت خويشتن مخرم ان تواقف حاله فمخرم يتم الخلع ولا تنوي انها ارادت وعدا  
او ايجابا لانه لا يجاب يقول الحقير سبقنا انما من فاما ان لا يتم الخلع فيمنع الكلامين  
تناقض وتعارض ولعل قوله هذا هو الصواب لا يخفى على ذي اللباب **ف** لم يكن خلعاً ذكر  
الجلد ولم يذكر لانه لا يستقيم يقول الحقير فيما ذكره نظراً لا يخفى على من تدبر  
**ع** قالت خويشتن مخرم ان تواقف حاله فمخرم لا يصح ولا ينوي لانه في الفارسية  
للمعد يقول الحقير في قول الفارسية بين قولها مخرم مخرم كذا كونه قاضي خان ايضا  
بان مخرم مخرم ايجاب وكذا مخرم في هذا الفرق غير جار في اللغة العربية لان قولها  
اشترى نفسي بعتك علق واجابا فينوي فذلك كذا كونه قاضي خان والظاهر ان يكون  
التركية مثل العربية فيلحق هذا فانه مهم **خلاصة** قالت خويشتن مخرم ان تواقف  
بهمى وتمقه عدت فمخرم فقال اري يتم الخلع ولو قال اري بينهم لا تطلق **ع**  
وكذا قوله ندير فمخرم ليس بجواب ولو قال نعم او بلى المختار انه جواب **خلاصة** قالت  
خويشتن مخرم ان تواقف حاله وكاين فقال انت طالق او قال طلقك الصحيح انه جواب  
تطلق ياينا قيل وير الزوج عن المهر وقيل لا يبر او هو لا مع **خلاصة** قال لها خويشتن  
مخرم بكذا فقالت خريدم ولم يقل الزوج فمخرم لا يصح الخلع وفاقا **ع** قال لها بعت  
منك تطليقت بكذا فقالت بجان خريدم تبين لانه جواب على سبيل المبالغة وكانها قالت  
بما رزوخريدم ولو قال بعت منك تطليقت بكذا فقالت خريدم بعت رجعيها ولو قال  
بعت نفسك منك فقالت خريدم تبين يقول الحقير الظاهر ان قوله بعت رجعيها هو والحق  
ان يقع البابين لان وقوع البيونة في المسئلة الاولى ليس من اجل زيادة لفظ بجان في  
جوابها بل لان الطلاق والخلع على ما بين الماسيات قريباً في **ف** ان كل موضع وقع الطلاق  
او الخلع بيد فهو باين **قاضي خان** قال لها بعت منك فلا تملك بما على من مكره فقالت طلعت نفسي  
تبين بواحدة لان هذا يصح بقوله كلام الزوج رجعيها قبل او قبل ببيع واحدة رجعية قال  
لها بعت منك تطليقتك لم يذكر بواحدة فقالت اشتريت بعت واحدة رجعية ولو قال بعت  
نفسك منك فقالت اشتريت بعت ملاق باين اذ بيع الطلاق تمليكك فاذا لم يذكر بك  
يصير كانه قال بعتك الطلاق فيكون رجعيها اما بيع النفس فتمليكك للنفس من المرأة وذلك  
لنفس لا يصلح الا بالباين فيكون باينا **ع** قالت خويشتن مخرم ان تواقف حاله سأل  
من لم يطلاق رجعي فمخرم فانه جواب فيقع باينا ويلغو قوله طلاق رجعي لانها سألته  
جواب كلامها والجواب فمخرم **فعله** قال لها لك طلاق دادست قال عنت به الابتدا  
يصح رجعيها ولو قال عنت به لجواب كان جواباً ولو لم يخطر بباله شيء لم يكن جواباً ايضا  
لان جواباً فمخرم واختار **ف** فس انه جواب **ف** ولو قال ادست كونه كرم لم

يكن وقيل ينبغي ان يكون لو نوى جواباً او طلاقاً **خلاصة** في قضاوى النسفي لو قال  
دست كونه كرم لا يكون جواباً وان نوى الطلاق كان ايها باينا بايناً وقيل  
جواباً اذا نوى ان يكون جواباً **البابين والرجعي** وفي **ق** في كل موضع وقع  
الطلاق او الخلع بيد فهو باين ومن كل موضع لم يجب البدل ينظر الى اللفظ  
فلو خرج مخرج الاضاح فهو رجعي وان خرج مخرج الكناية فهو باين حتى لو خلعها  
ثم طلقها على ما انطلق بلا مال **ت** كل طلاق وقع بشرط ليس بهال رجعي **ح**  
كل خلع بطل به الجعل وطلعت فهو باين لان لفظ الخلع باين كسائر الكنايات  
فكذا حكمه عند سقوط الجعل وكل طلاق بطل به الجعل وطلعت فهو رجعي في الطلاق  
بلا مال رجعي فكذا حكمه عند سقوطه **العدد والشرار** وفي **ع** قال خويشتن  
بجر بكذا وكرون ثلاثاً فقالت خريدم يقع الثلاث بالاموال الثلاثة ولو قالت  
خويشتن خريدم بكذا وكررت ثلاثاً فقال فمخرم يقع واحدة بالمسمى ويبطل  
الاول والثاني والثاني بالثالث كذا في المعاصيات اذ الخلع من جانبها معاوضة من  
قال لها قد خلعتك وكردتها فلا ما واراد به الطلاق في واحدة باينة ولو قال قد  
خلعتك على ما على من مكره قاله ثلاثاً قبلت طلعت ثلاثاً لانه لم يقع الا بغيرها  
وكذا لو قالت خلعت نفسي منك بالف قاله ثلاثاً فقال رضيت او اجرت كانت  
ثلاثاً بثلاثة الاف وهذا خلاف ما مرنا في **ع** وما فيها هو الصحيح يقول  
الحقير وليشهد بذلك قوق دليله وهو قوله اذ الخلع من جانبها معاوضة **فصط**  
قالت خويشتن مخرم فقال هو اراد بواحدة فمخرم تقع واحدة **د** قال لها انت علي  
حرام الف مرة ببيع به واحدة **قاضي خان** قال لها اذهبى المهر متى ينوي به الطلاق  
طلعت ثلاثاً **فصط** هو اراد طلاق بر من حرام ان فعلت كذا يقع واحدة لو فعله غير  
قال طلقك على الف على ثلاث الاف فقالت قبلت لزم كلا الماين وكذا عنت بخلاف  
البيع فانه يقع على اثنان اذ الرجوع في البيع قبل قبوله يصح بخلاف عنت وطلاق  
**ف** قالت مرا طلاق ده ومرا طلاق ده ومرا طلاق داه فقالت داه يقع ثلاثاً  
ولو كررته بلا او يقع واحدة **د** قالت طلقني طلقني فقال طلعتك تطلق  
ثلاثاً يقول الحقير هذا مخالف لما مرنا في **ف** ولما سأل في الخلاصة  
وكذا هذا موافق لما سأل في الخلاصة ايضا فمخرم المتفق فظهر ان المسئلة  
اخلافة والظاهر ان الاصول بل من **ف** وسياق من الخلاصة داه اعلم  
**د** قالت مرا طلاق كن مرا طلاق كن فقال كرم كرم كرم تطلق ثلاثاً  
وهو الاصح وقيل تطلق واحدة لانه جواب عن السؤال الاخير **خلاصة** قالت







صاحب جامع المصولين اقول على ما ينبغي ان يكون القول لها في النفقة ايضا لانه  
اقرب للاقادعي سقوط النفقة وهي تنكول قول الخبير قوله ينبغي لا ينبغي لان هذا  
الذي ذكره المطالع اذا فكر في الحقيقة انما هو الزوج حيث ينكر وجوب النفقة  
عليه وهذا لان المرأة مدعية حقيقة فلا يناسب جعلها منكوبة باعتبار ضعف  
مع وجود خصمه المنكر حقيقة كما لا يخفى **فصل** تغلبت بشي قال كذبت وحرمت على  
فظهر ان ذلك اللفظ ليس بغير من النسب انما لا يحرم ح قال الزوجها من وكيل تو  
هستم فقال هسني فطلقت نفسها ثلاثا لا يقع شيء عند الامام به يفتي **فصل**  
خلعها فقالت في مجلسه مراد بن خاتمه بلح نيمت ثم ادعى شيئا من استنفا لبيت  
فان قال كان هذا في البيت وقت الخلع لا يسمع دعواه ولو انكر كونه فيه وقت الخلع قال  
له ان كان هذا في البيت وقت الاقرار لا يسمع دعواه ولو انكر كونه فيه وقت  
الاقرار لا يسمع ولو ادعى انه لم يخل شيئا يسمع لو لم يكن دعواه في ذلك المجلس وفي الجامع  
مسئلة تدر على انه لو ادعى مطلقا لا يسمع وينبغي ان يكون كذلك **خلاصة** دفعت المرأة  
بذل الخلع وقال الزوج قبضت بجهة اخرى فالقول له كذا اختي الا عام ظهر الدين وقيل  
المقول لها لانه المملكة اختلفت مع زوجها على مال ثم برهنت عليه انه طلقها ثلاثا او اثباتا  
ابا خلا قبل الخلع يقبل وتسترد بذل الخلع والتناقص لا يمنع قبول البينة ههنا  
وفي الفتاوى تزوج امرأة على مهر سمي فاباها فزوجها ثانيا على مهر اخر ثم اختلفت  
مع زوجها على مهرها برى الزوج عن المهر الثاني دون الاول وكذا لو قالت خويشتني  
خزيم ارنوا بكايين ومعه حقها كمر ارتست لا يبرأ عن المهر الاول **بسر** طلاق الصبيبة  
على الرجعي اذا لم يلزمها المال فيصير قابلا عند وجود الشروط انت طالق بكلام المال  
فتطلق بجانا **شكر** بالغ خلع زوجته الصبيبة فلو بلفظ خلع فباين ولو بلفظ طلاق  
فرجعي **علم الفضول** وفي **د** صبيبة وكلت رجلا بخلع فخلعها بمهرها فلو ضمنه  
تئين وفاقا وقيل لا ولو خلعها ابوها او اجني بمهرها فلو ضمنه الخالع تطلق فلو بلغت  
ياخذ الزوج بنصف المهر لو لم يدخل ويكده لو دخل **شع** ترجع البنت بنصف  
المهر في الفصل الاول ويكده في الثاني على الاب لا الزوج هذا لو ضمنه مهرها والا فلا  
شك ان المهر لا يستقطب هذا الخلع لصغرهما وهل تئين لو قبلت هي بلفظ الخلع وكانت  
من اهله بان تعقل العقد وتعتبر عند نطق وفاقا ولا يستقطب المهر ولو لم تقبله  
هي فلو كان الخالع اجنبيا لا تئين وفاقا وهل يتوقف على اجازتها بعد بلوغها  
اختلف فيه ولو كان ابا ولم يفتي هل تطلق قال **ح** اختلف فيه المشايخ **ح** فيه  
روايات جلة **د** وفي **شع** تطلق ولا جعل فيها وعلى ابيها على قول ابن سلة وعنه

انه يجب الجعل على الاب وان لم يفتي **بسر** قيل تطلق وقيل يتوقف على اجازتها وقيل  
لا يتوقف لعدم القابلية بل تطلق ويجعل المهر مدخولة ونصفه غير مدخولة  
وهو الصحيح **ف** خلع الصبيبة ابوها على مال جاز الخلع ولا يجب المال عليها ولو  
ضمنه ابوها يلزم ولا يرجع به عليها **صل** خلعها ابوها بمهرها ولم يدخلها  
وضمنه جاز ولها نصف المهر ويضمن الاب للزوج نصف المهر ويقع الطلاق باين  
لانه طلاق بعوض ولو كان بلفظ الطلاق لانه قبل الدخول فلو دخل بها فخلعها كل  
المهر والاب يضمن للزوج وهذا احد وجوه خلع الصبيبة وحيلة اخرى ان يجعل  
الزوج المهر على الاب حتى يبرأ الزوج اذا الاب يملك الاحتيا ليماله ولله الصغير  
**علم** وحيلة اخرى وهي ان يقر الاب بقبض مهرها ونفقة عدها ثم يبينها زوجها  
وهذا مختص بالاب دون سائر الاوليا اذا الاب يصح اقراره لا اقرار غيره ويبرأ  
الزوج في الظاهر **شني** هذه الحيلة فيها تلبيس وهو غير لائق بالمسلم **صط**  
الاب لو خلع صبيبة بمهرها وراه خيرا لها لعله ان لا تحسن العشرة مع زوجها  
يصح على قول مالك ويزول المهر عن ملكها ويرى الزوج عنه فلو قضى به فمده لانه  
يجتهد فيه **د** خلع الاب او اجني كيتق بمهرها جاز ولو جازته والا فلو لم يضمنه  
المخالع لم يجز فلا تطلق **ص** ويتوقف على اجازتها فان اجازت جاز ويرى الزوج من  
المهر ولو لم يجز يفتي ان تطلق لانه مطلق بالقبول ووجد **د** ولو ضمنه الاب  
او الاجني وقع الخلع فاعتبر هذا معاوضة فيما بين الزوج والمخالع وطلاق بجانا  
في حق المرأة فبذلك اذا بلغا للغير فاجازته نفذ عليها وبرى الزوج من المهر  
ولو لم يجز فلها ان تخذ الزوج بالمهر والزوج يرجع على المخالع بحكم الضمان والاب  
كالاجني اذ ليس للاب ولا لاية الخلع وكذا خلع الاب والاجني على نفقتها وهي صبيبة  
او كيتق لم تاذق به ولم يجز بعد الخلع جاز الخلع تطلق ونحو النفقة على الزوج ثم  
يرجع هو على المخالع بسبب ضمان **خلاصة** كيتق خلعها ابوها او اجني بمهرها جاز  
والمال عليها وان لم يجز ترجع بالصدوق على الزوج وهو على المخالع ان ضمن المخالع والاد  
فالخلع يتوقف على قبولها ان قبلته يتم الخلع في حق المال وهذا يشير الى ان الطلاق  
واقعه قال صاحب المحيط لا يقع الطلاق في هذه الموقرة الا باجازتها وفي الجامع الكبير  
قال لا خلع امراتك على هذا العبد او على هذه الدار او على هذا الالف فخلعها على ذلك فالقبول  
الى المرأة لا الى الاجني لان البدر رسل فاذا قبلته وجب عليها تسليم ما اشير اليه ان  
مكن والا فتله ان كان مثليا وقيمته لو كان قيميا **مسائل الاستئناس** وفي **من**  
لو ادعى الزوج الاستئناس او شرط او كذبته فالقول للزوج فلو قال شهدت المرأة تشهد



انه حلفها وطلق بلا استئذان يسمع ولا يقبل قول الزوج وان قال لم نسمع منه الا  
كلمة الخلع والطلاق لا يسمع والقول للزوج الا ان يظهر منه دليل صحة الخلع كقبض  
البدل او نحو فح يقبل قولها وهذه مما يقبل فيه الشهادة على النقيض وفيما قال لا  
لم يسمع منه الا كلمة الخلع الصحيح ان الزوج لا يصدق الا بيمينته لانه خلاف الظاهر  
وقد شهد احوال الناس وعن **طه** كطلق وقال استئنيت صدق وبقي بان  
دعوى الاستئذان يسمع الا ان يظهر منه بآثنا **صط** قال طلقت واستئنيت  
لم يكن مستئذنا عند الامام وابي يوسف **في** طلق او طلع ثم ادعى الاستئذان صدق  
لوم يكره البدل في الخلع لا لو ذكره بان قال خلعتك بكذا وبنه لو اخذ جلا في الخلع وقال  
لم اعن به الطلاق لا يصدق قضا وللا بد لاخذ العمل ذكره لاحقه حقيقته **فصل** ادعي  
الاستئذان وقال ما قبضته منك فوحق كان لي عليك وقالت اني دفعت البدل الخلع  
فألقوله لانه لما انكر صحة الخلع فقد انكر وجوب البدل عليه واقران له عليها ما لا بد  
واحدا لا ما بين والمرأة تقتران له عليها ما لا اخر وصدق الزوج خلاف لم يدع الاستئذان  
لانه اقران عليها بدل الخلع والمك في المرأة فيقبل قولها وفيه نظر يقول الحنفية  
من قوله وفيه نظر يكون محل التطهر هو المسئلة الثانية والظاهر انه هو  
الاولى كما لا يخفى على ذوي النهي **فصل** ثم قال ان شأ الله غير انه تكلم به في نفسه  
حيث يسمعه هو لا غير لا يصدق قضا فيجوز ان يكره به ليثبت به بيئته **جاء**  
حلفه واستئنيت في نفسه وحركه لسانه ولم يسمع اذناه جاز استئنائه وكذا من  
س قال صاحب الفصولين اقول يحتمل ان يراد به انه يصدق ديانته لا قضا قال  
قال وكذا القراءة في الصلاة ولم تسمع اذناه فهو اوثق بقول الحنفية وسياتي تفصيل  
لطيف يتعلق بهذا المقام في بحث الاستئذان وفصل الاحكامات والله اعلم  
**الفصل الثاني والعشرون** في الامر باليد وما يتعلق به **فصل** الاصل  
ان الزوج يملك الطلاق بنفسه فملك تفويضه الى غيره ويتوقف علمه على العلم ولو لم يرد  
بالامر باليد مطلقا فليس بشي الا ان يكون في حالة غضب او مذكرة طلاق فلا يصدق  
فيما قضا انه لم ينو طلاقا ولو ادعت بنية الطلاق وان كان في غضب او مذكرة طلاق  
صدق بيمينته وتقبل بيمينتها في اتيان الغيب ومذاكره الطلاق لا في بيئته  
الطلاق الا ان تقيم مع اقرار الزوج **فصل** في التقويض اليها قيل هو كالة فيملك  
عزها ولا يصح انه لا يملك **ثم** وكلاهما بطلاق نفسها لا يملك عزها اذ توكله كقوله طلق  
نفسك وتمد لا يملك عزها كذا هنا ولو قال لا اجني طلق امر في مع عزله ولا يقتصر على  
المجلس لان هذا اللفظ لا اجني لو قيل والمرأة تملكك ولو قال لا اجني طلق امر ان

شئت

شئت يقتصر على ذلك المجلس فلا يملك عزله والحاصل ان قوله طلق نفسك تملكك  
في حقها ذكر المشيئة ولا لقيام معنى المالكية في حقها وهو تصرف في نفسها برفع  
القيود عن نفسها وفي الاجنبى تملكك لو ذكر المشيئة والافلا وكذا لو قال لامرأة  
طلق صا حنك فهو وكيل فلا يقتصر على المجلس ولا يملك عزها **فصل** لو جعل امرها يدها  
او غيرها فلها ان تختار نفسها ما دامت في مجلس عليها وان طال يوما او اكثر فلو قامت  
عنه او اخذت في عمل اخر خرج الامر من يدها لانه دليل الاعراض وامر اليد يبطل بصرح  
الاعراض فكذا بدليله **فصل** قوله اختار عي كالا امر باليد في جميع الاحكام الا ان  
لونه بالامر باليد فلا يصح في التحجير ولم تجزئة الا ثنتين فمنها من خيرها  
او جعل امرها يدها فقبل ان تختار نفسها اخذ الزوج بيدها فاقاها او جاعها طوعا  
او كرها خرج الامر من يدها وكذا لو انتسخت او غنست وبطل قيامها لا بقعودها  
ولو كانت قاعقة فاصطبحت فيقيد روايتان عن ابي يوسف **فصل** في خان لو كانت  
جائسة فاصطبحت للنوم يبطل جوارها **من** ولو قاعقة فانكحت لم يبطل في ظاهر  
الرواية وعن ابي يوسف بطلانه كذا **فصل** ولو متيكة فاستنوت لا يبطل ركة الوجهية  
فترقت او بالعمس وكذا البست ثيابا ولم تقم عن المجلس وكذا لو تزلت عن الدابة وبطل  
بركوبها يقول الحنفية هذا مخالف لما في الخلاصة وقناوى قاضي خان من انها لو كانت  
راكبة فتركت يبطل والله اعلم قال وكذا لو كانت على دابة واقفة او سائرة فطارت  
ولودا فقفها فاجبت ثم سارت او سائرة فاقامت كما سمعت في خطواتها تلك  
بانت منه وكذا لو ما شيتة او سبقت خطواتها جوارها لم تبطل ولو كانت الدابة  
سائرة فوققها بقا جوارها ولو كانت في بيت فمشت في جاب الى جاب لم يبطل  
والسفينة كيت لا كدابة لان سير الدابة يضاف الى ركبها لا السفينة لجرانها  
بما وريح **فصل** في غرر المجلس انما يختلف بقيامها لوقا علق او بذها لوقا يمتد او  
بشروع في قول او عمل لا يتعلق بما مضى من التقويض فجلوس القايمة وانك القاعقة  
وقعود المتكئة ودعا الالب المشوق ودعا شهود لشهودهم وقوف دابة هي  
راكبتها لا يقطع المجلس لان كلاما ذكر طحا الراي فيمنع بامضى ولا يكون دليلا على  
الاعراض **فصل** ولو دعت بطعام فاكلت يبطل قبل او كرا لا بشره ما اذا اكل في مجلس الراي  
غير معتاد بخلاف الشرب فيقول الحنفية في كل ما تعلق لانه لو اراد ان يجرد الاكل يبطل كما  
يشعر به ظاهر دليله فكان ينبغي ان يجذف قيد الدعوة وان المبطول هو  
دعوة الطعام فكان ينبغي ان يعمل بان دعوة الطعام الى المجلس الراي غير معتاد وعلى  
كلا التقديرين لا يطابق دليله مدعا كما لا يخفى على ذوي الاتقيا **فصل** خلاصه الاكل يبطل











مثل اوج تقع فلا اذا فوي انتهى ثم انه ذكر في كتاب الفاظ الكفر من القباوي البرازية  
انه قد انتشر في رسا يتق شر وان من قال جعلت كلها او على انه طلاق ثلاث مطلق وهذا  
باطل ومن هذا يات العوام والله اعلم والمفوضة اليها لو قالت قبلت نفسي نطق لوجعل  
امرها بيد ايها فقال قبلتها فطلق واعلم ان الامر باليد اما مرسلا او مطلق بشرط بان قال  
اذا قدم فلان فامر امراتي بيدها او قال بيده فامر مرسلا قسما مطلق وحكمه ان المفوض  
اليه ان كان يسمع يقتصر على مجلسه ولو غابا يقتصر على مجلس علمه والقبول في المجلس ليس  
بشرط ولكن يرتد برده والثاني موقف فان علم المفوض اليه قبل مضي الوقت فالامر بيده في  
بقية الوقت ولا يبطل بغيابه عن المجلس ولو مضى الوقت ثم علم ببقية الامر لانه حص  
التفويض بزمان فلا يعلمه واما المطلق بشرط فاما يصير الامر بيد المفوض اليه الا وحده  
الشرط فاذا وجد فان كان الامر غير موقت صار الامر بيده في مجلس علمه والقبول في  
ذلك المجلس ليس بشرط ولكن يرتد برده ولو موقتا فقبل مضي الوقت الامر بيده في البقية  
ولو مضى الوقت ثم علم ببقية الامر ولو جعل امرها بيد اجنبي ثم رد احدهما الامر  
لم يصح لانه عليك شي لازم فيقع لا ريبا وهي مروية عن اصحابنا ومرا لان يرتد  
بروده والتوفيق انه يرتد برده عند التفويض لا بعد قبوله ونظيره الاقرار فاد رده  
يصح قبل تصديقه لا بعده قال صاحب جامع الفصولين اقول يحتمل ان يكون في التفويض  
روايتان لانه عليك من وجه فيصح رده قبل قبوله نظرا الى التملك ولا يصح نظرا الى  
التقليق لاقبله ولا بعده فتصح رواية صحة الرد نظرا الى التملك وتصح رواية فسار  
الرد نظرا الى التقليق يقول الحنفية يكره من الاخفاء فيه نوع ركالة واشكال كما  
لا يخفى على ذوي الكمال فال توجيه الوجه الذي هو بالقبول حقيق ، ما رقبه  
انما من التوفيق ، جعل امرها بيد ايها لابطال الامر في ظاهر الرواية وعن اي  
يوسف لا يبطل ولو طلقها رجعا لا يبطل قالوا هذا لو كان الامر منجزا اما المطلق فانه  
اباها لا يبطل قالوا هذا لو كان الامر منجزا اما المطلق فانه اباها لا يبطل الامر حتى لو تزوجها  
ثم وجد الشرط يصير الامر بيد سوا تزوج في العتق او بعد ما ولو طلقها ثلاثا يبطل  
الامر خلافا لفرق في مسيلة التخيير هل يبطل التقليق جعل امرها بيد امراة اخرى ثم ايان  
المفوض اليها بقى فقط قال امرك بيده اذا شئت فاباها ثم تزوجها بقى الامر عند  
الامام اذا التقويص صح وتعلق حقها به فلا يبطل بزوال الملك وقال ان تزوجت عليك  
امراة فامرها بيدك فاباها فزوج اخرى لم يصير امرها بيد المفوض اليها لانه لم يتزوج عليها  
ولو قال ان تزوجت امراة فامرها بيدك ولم يقل عليك والباقي بحاله يصير الامر بيدها  
اذا شرط هو التزوج مطلقا فتبين قالها ان تزوجت عليك ما دمت في نكاحي

او ما كنت في نكاحي فامرك بيده فاباها فزوجها ثم تزوج عليها فم قوله ما دمت  
لا يصير الامر بيدها وفي قوله ما كنت فكذلك على رواية الكرخي فانه ذكر ان ما دمت وما  
كنت سواء من فرق بينهما واشار الى انه يصير بيدها في قوله ما كنت لانه ثبت كون  
بعد كون ولا يثبت ديمومه بعد ديمومه وفارسية قوله ما كنت في نكاحي فان تودر  
نكاح من باشي وفارسية قوله ما دمت في نكاحي فان تودر نكاح من باشي في فصل  
ما يصح تعليقه وثاقبته مع برهنت المفوض اليها بشرط التزوج عليها انك تزوجت  
على فلانة فصار امرى بيده فلوكانت فلانة غايبة عن المجلس هل تنصع هذه البيعة  
فيه روايتان والامع انها لا تنصع لانها ليست بحصم في اثبات النكاح عليها كما مر  
في فصل القضاء عن الغايبة تفلا عن فسر بقول الحنفية قوله والامع ان يحظر  
لانه ذكر هناك قياسا على نقلها عن ضد انه ينبغي ان يقتضي بها هذا ايضا بطلا في  
المدعية لا بنكاح الغايبة فكاه لشي ما قد ثبت به ان كفو قال امرك بيده ان ابرائني  
عن امر فطلعت نفسها في المجلس يقع لو طلقت بعد الابرا والافلا اذا التفويض  
على شرط الابرا عد فوضه اليها على الله ان غاب شهر او لم يصل اليها تفقها تطلق  
نفسها متى شئت وبعث اليها عشرين درهما فلو لم يكن هذا قدر تفقها هذه المدع  
يصير امرها بيدها ولو كانت تفقها مفروضة فوهبت المدة النفقة من زوجها  
فقتل المدع ولم تصل تفقها لا يصير الامر بيدها وترفع اليه عند ما لا عند من  
وي فرع مسيلة الكور ولو لم يثبت حتى وصلت النفقة وانكرت ينبغي ان يصدق  
الزوج لانه ينكر الحكم قال صاحب الحدة هكذا سمعت الامام الاستاذ ثم رجع بعد  
مدة وقال لا يصدق وكذا في كل موضع تدعي بها حق فيقبل قولها وبوالاصح يقول  
الحنفية بالظاهر والله اعلم ان قوله الاول اصح وثوبك ما مر في ادب صل مسائل  
الحكم تفلا عن من بل الصواب هو ما سياتي بعد سطرين تفلا عن د لما فيه من العمل  
بالقولين والجمع بين الروايتين وذلك اولى كما لا يخفى صط ولو اختلفا في وصول  
النفقة والباقي بحاله فالقول لها يصير الامر بيدها في رواية لا في رواية والقول  
لها في عدم الوصول اليها والقول له في حق الطلاق وعلى هذا الوجه امرها بيدها ان صر لها بلا  
حياة تطلق نفسها متى شئت فضرها فاختلفا فقال ضربتها بجناية فاقول  
له لانه ينكر صبر ورة الامر بيدها وان لم يبين الجناية فص ذكر مسيلة النفقة وقال  
فلو نشرت حتى مضت المدة ينبغي ان لا يصير الامر بيدها لانها لما نشرت لم يتزوجها نفقة  
فصار كما اذا طلقها حتى مضت المدة شني قال الكرخي ما نفقة توفرت سا ثم يتوارك  
بيده ليس زنا ياجازت سوى بدرفت بكشم فلم يرسل اليها نفقة حتى مضت



الله ينبغي ان لا يصير الامر بيدها لانها نسنت فلا تفقه لها فغاب الشرط قال  
صاحب جامع الفصولين اقول ينبغي ان يكون عندهما لا عند اي يوسف كان مسيله  
الكوز قال اكره ما تفقه بثو نقر ستم امرك ببعدها فاسلمها ولكن وصول بان ذلك لرسا  
يلد در من ماه و ميكيو يد كد كانه زو نه نذا لنستم قيل يصير الامر بيدها قال وفيه  
نظر كانه ذكر في انه قال ان لم ارسل اليك تفقك الشر فكذا فاسلمها فضاغت من يد  
الرسول لا جئت لانه ارسل فقط قال ان لم ابعث تفقك من بخاري الى شرفانت  
كذا فبعثها من موضع اخر قبل من المدح جئت **فدي** قال ان غبت عنك شهر فامر بك  
بيدك فاسره الكفار هل يصير الامر بيدها اجاب **في** واقتي بعضهم ان اجبروه على الذنبا  
فذهب بنفسه ينبغي ان يتحقق الشرط اذا لا تيان بالشرط مكرها وعامدا سوا في المنه  
قال صاحب جامع الفصولين اقول لو خلف لا يخرج فمدا فخرج بنفسه حنت وقيل لا وقيل ان  
امكنه الامتناع حنت والا فلا ينبغي ان يكون على هذا الخلاف **علم** لو لم يوسر ولكن غاب  
شهر الا يوما وحضر في اليوم الاخر فقيمت المدة نفسها حتى تم الشهر افتى **ط** انه  
لا يصير الامر بيدها لانه تملق بغيره لا بغيره وتطير انه لو خلف لا يبارق  
غريمه حتى ياخذ دينه فلو لم يفرقه لا يجتنبه لانه لم يبارقه وانما فارقته غريمه وكذا  
لو كان من فافلت من يده واقتي **ح** لو لم يعلم ان في لم يصير الامر بيدها ولو علم ولم يذهب  
اليها قال الامر بيدها وهذا لو مدخولة ولو غير مدخولة فلو غاب تلك المدة لا يصير الامر  
بيدها قال صاحب جامع الفصولين اقول فيه نظر **فقط** جعل امرها بيدها ان ضررها  
فامر غريمه فضررها قبل جئت كالحلف لا يضرب فنه فامر غريمه وقيل لا جئت كالحلف  
خلف لا يضرب ولله فامر غريمه وقيل لا جئت ولو ضررها او مد شرها او عضها او خنقها  
فالها يصير الامر بيدها اذا ضرب فعل متصل بالي ويحصل له الالم قالوا هذا لو لم يكن في فعله  
المزاج فلو فعلها لا يجتنب هو الصحيح لانه لا بعد ضررها وبعضهم قالوا لو حلف بالمعاريضة  
لا يجتنبه هناك الا ما عيل لانها بالمعاريضة لا تتم ضررها قال صاحب جامع الفصولين  
اقول وكذا بالتركية وهذا هو الحق **عدي جف** حلف لا يضربها فمد شرها او عضها او  
خنقها حنت في عرفهم لا في عرفنا قال صاحب جامع الفصولين اقول وكذا لا يجتنب  
في عرف اهل الروم **هـ** حلف لا يضربها فمد شرها او خنقها او عضها حنت لانه  
اسم لفعل ولم وقد تحقق الايلام بهذا الفعل وقيل لا جئت في حال الملاعبة لانه يسمى عاز حنة  
لا ضررا **فقط** لو نقر ثوبها فاصابه وجهها لا يجتنب لانه لا يتعارف ضررا ولا يصير  
بيمينه **نـ** ولو دماها بخناق او سهم او نحوهما لا يجتنب لانه رمي لا ضرب يقول الحنفية  
ينبغي ان يكون فيه خلاف لما مر انما ان بعضهم عدد دخول المض ومدا لشر ضررا باعتبار

الايلام فيكون الرمي ضربا عديم على غيرهم الضرب بالطريق الاولى ثم ان الظاهر  
ان يجتنب بالرمي بجواز يقال في العرف ضرب به بجرحا يقال رماه بجرح وان لا يجتنب  
بالرمي بسهم اذ لا يقال ضرب به بسهم بل يقال رماه بسهم والله اعلم قال وكذا لو دفعها  
ولم يوجعها لا يجتنب ولو نعتد بالضرب غيرها فاصابها قبل جئت وقيل لا **فد** قال ان  
ضررتك بلا جناية فامر بك ويديك فخر حيت بلا اذنه من البيت فضررها قبل لا يصير الامر  
بيدها ولو افاها المعجل والالا فيصير وقيل لا يصير مطلقا والاولا صرح فانه ذكر **كـ**  
ليس له منعها من الخروج حتى يوتى كل امر **عـ** خروجها من البيت بعد ما اوقيت  
المجل جناية **فـ** كرشوى رادعا يد كند فهو جناية واكر در برده او اذ بلند  
كود ويرون شد نامي مان بشود ندهل هو جناية قال يختلف باختلاف الاشخاص  
**عـ** لو اسعت صوتها اجنيا فهو جناية وقيل لا **حـ** جعل امرها بيدها على انه  
متهم شتمها في تطلق نفسها فقال لها لا تترقي حرك او لا تاكل العذرة او كذا او اضرب  
راسك بالجدار لا يصير الامر بيدها ولو جعل امرها بيدها على انه متى ضررها بغير جناية  
في تطلق نفسها فكسفت وجهها من غير محرم افتى الشيخ الامام الاستاذ انه يكون  
جناية وقال القاضي الامام فخر الدين لا يكون جناية قال وهذا موافق لما قال القدروري  
ان وجهها وكيفها ليست بعور اما لو اسعت صوتها اجنيا يكون جناية بان  
كلت اجنيا او تكلت عامدا لسمع اجنيا او شاعنت مع زوجها فسمع صوتها  
اجني **نـ** قالها مادرتو ماده باسك اشتت جرا امه است رق كفت مادرت  
وخواهر نو فضررها لا يصير الامر بيدها قال صاحب جامع الفصولين اقول ينبغي ان يكون  
فيه خلاف على ما ذكر في **فـ** انه لو قال لعنت برتوباد فقال لعنت خود برتوباد قيل  
ليس بجناية لانها لم تبدأ وقال الله تعالى لا يجيب الله الجهر بالسوء من القول الا من  
ظلم وما متهم على انه جناية اذ ليس لها قصاص في الشرع حتى لا يكون السائس جانيا  
ولو قالها اي مادرت سياهته فقالت مادرتو ست سياهه فعل القول الاول ليس  
بجناية واما عاتهم فقال بعضهم لو كانت امر الزوج حية فهو جناية في حقه لا لوميته  
وقال بعضهم لا يصير الامر بيدها ولو كانت الام حية اذ الزوج ذكر الجناية مطلقا لا كونها  
في حقه الا يرى انه لو ذكر ضررها على ترك الصلاة او الفضل في هذه الصورة لا يصير الامر  
بيدها الا اذا كانت ذمية فيكون شتمها امه جناية سوا كانت حية او لا **فقط**  
قالها اي يليل فقالت له مثله فهو جناية اما لو لم تصرح بل قالت توبه اخلف  
فيه فقيل ليس بجناية لانها لم تصرح بل عدي انه جناية فكانها قالت  
تو خود بليد وعليه قال ان شتمتيني فانت طالق فقالت توبه خود تطلق اذ قولها







فإذا دخلها انتبت اليمين **ح** قال محمد لو دخل أو تين اثباته ونفى يكون بمعنى حتى إن أمكن  
وهو أن يصح النظم باظهار حتى مكان أو لا فيكون للتخيير فلو حلف لا أفعل كذا وكذا بحيث  
بأيها كان ولو كان قال لا أفعل كذا أو كذا ففعل أحدهما برؤا نكرا حتى مضى الوقت حيث  
خ كذا أو في الأبيات تكون للتخيير حتى لو حلف لا أفعل كذا أو كذا برؤا أحدهما **ش** إذا ذكرت  
أو بين شيئين في النفي بحيث يوجد أحدهما فان حلفه أن كله فلا فاعلا فلا ما بحيث  
يوجد أحدهما وفي الأبيات يبرأ أحدهما فلو قال إن لم أكمل فلانا أو فلانا فأكلم أحدهما بر  
فعل هذا لو قال امرئ بريدك أكره ما كفش يا معجز نرسا ثم فوجد أحدهما لا الأخر في المدق  
لم يصير الأمر بيدا وقوله أكره فلان يا فلان نرسا ثم كقولك يا فلان نرسا ثم لانه في كل  
الوجهين بريدا ثبات فعليه لا نفيه زيرا أنه در هر دو صورت مقصود او نرسا ندست  
درين مدت فقد ذكرنا في الأبيات يكون للتخيير فرد بوجود أحدهما **مع** لو دخل كلمة  
أو في البيع أو التمر فنسد البيع للمها لثة لأن موجب أو التخيير ومن له الخيار منهما  
بمحول فلو كان لمفصولين حاز في الاثنين والثلاثة أسفاسا فلو لم يجز في الزيادة  
لنا الخطر بعد تعين من له الخيار وكفى التيسير من الخطر لا يمنع جواز البيع والفا حشر بمعه  
وأما في النكاح قال الأمر أنه تزوجتك بالث حالة أو الفين نسبة أو تزوجتك بالث  
مردم أو مائة دينار قال أبو يوسف ومحمد نخير لو مفيد كما في هاتين الصورتين ولا نخير  
لو لم تقيد بان يقول تزوجتك بالث أو الفين فيجب الاقل إذا لا فائدة في التخيير  
بين قليل وكثير في جنس واحد وصحة النكاح لا تتوقف على نسبة البدر **يجب**  
المال عند التسمية في معنى لا ابتداء **ع** قال إن عنت عنك يوما أو يومين فامر بك ففاجب  
يوما لا لمرئيه لأن هذا الأمر من **من** قال امر بك بريدك أن شربت الخمر أو عنت عنك  
فوجد أحدهما الأمرين وطلقت نفسها ثم وجد الآخر ليس لها التطبيق مرة أخرى **ص**  
قال إن شربت الخمر أو عنت عنك أو طرقتك فامر بك بريدك بعد وجود كل شرط من هذه الشروط  
توجد أحدهما فطلقت نفسها ثم تزوجها ثم وجد الشرط الآخر فينبغي أن يكون لها أن  
تطلق نفسها **فصط** قال إن ضربتها فان شأت طلقت نفسها واحدة وان شأت  
تنتين وان شأت ثلاثا فوجد الشرط فطلقت نفسها واحدة ليس لها أن تطلق نفسها  
أخرى في ذلك المجلس لأنه فوض إليها على وجه التخيير فلا شأت انتهى الأمر **العطف**  
**بالواو** للمعطف وفاقا ولكنه عندنا للعطف مطلقا فوجه الاشتراك بين المعطوف  
والمعطوف عليه أن الخبر من غير أن يقتضي مقارفة وترتبيسا ومقول أكثر أهل اللغة ففي لا يكلم  
فلانا وفلانا ولا يدخل هذه الدار وهذه الدار لا بحيث لم يكلمها أو يخطبها قال  
صاحب جامع الفصولين قول ينبغي أن يثبت بأحد سمي في الترك لا في كل واحد منهما على

الفراده يصلح عرضا في عرفهم فيصير معلقا بكل منهما على حدة **ق** ذكر عين الكلام وحله  
على تلك أوجه اما ان ينوى التحالف ان يثبت بكلام كل منهما فيثبت وأما ان ينوى  
أن لا يثبت حتى يكلمها فنوكا نوى وأما إذا لم تكن له نية اختلاف فيه والمختار أنه  
لا يثبت ما لم يكلمها بما تكلمه لا يكلم هذا وهذا ولو حلف لا يكلمها أو حلف بالعارسية  
بأين دون سجن نكويهم ونوى الحنف بكلمتهما لم تنفع نيته فلا يثبت بأحد سمي لانه  
في حكم قوله فلانا وفلانا وقوله وهذا يمكن تصحيح نيته بأدخال حرف المعطف بينهما  
فكأنه قال لا يكلم ولا فلانا وفيه يثبت بكلمتهما ويصير مستقيا على حدة وهذا لا يمكن  
في لا اكلمها فلم تنفع نيته بقول الخفير هذا مخالف لما سياتي قريبا من قنوى قامى  
خان أنه ينبغي أن تنص انظر والظاهر أن ذلك هو المواب كما لا يخفى على ذوى الالباب  
**قاضى خان** قال طان كلت فلانا وفلانا أو قال ان دخلت هذه الدار وهذه الدار فانت  
طالق لا تطلق بكلام أحدهما محت نيته لانه نوى ما يمكن تصحيحه بأدخال حرف الشرط  
وتقديم الجزاء الشرطيين وان كان ذلك في موضع يريدون به تعليق الجزاء بكلام كل واحد على  
الا فراد تطلق بكلام أحدهما قال الامام محمد بن الفضل في عرفنا يثبت بكلام أحدهما  
ولو قال لا اكلم فلانا وفلانا أو لا اكلم هذا وهذا ففعل أحدهما لا يثبت فان نوى الحنف  
بكلام أحدهما فهو على ما نوى وقال لا اكلم هذين الرجلين أو قال بالعارسية بأين دون سجن  
نكويهم لا يثبت بكلام أحدهما فان نوى الحنف بكلام أحدهما قالوا لا تنفع نيته ويبلغى  
أن تنص لان المشي بركو ويراد به الواحد فان نوى ذلك وفيه تعليل على نفسه ببيع ولو  
قال كلام فلان وفلان على حرام فكل أحدهما روى الحسن عن الامام أنه يثبت وهذه  
الرواية توافق قول من يقول ما قال والله لا اكلم فلانا وفلانا فكل أحدهما يثبت لان  
قوله كلام فلان وفلان على حرام بتمثلة قوله والله لا اكلم فلانا وفلانا والمختار للتوقيف  
أنه لا يثبت الا ان ينوى ذلك **خلاصة** ثم في قوله ان كلت فلانا وفلانا أو اعدا كلمة  
الشرط ذكر في الجاسع الكبير انه هذا على ثلاثة أوجه اما ان قدم الطلاق على الشرط  
او جعل الجزاء وسط كلام هذا وهذا او اخر اما اذا قدم بان قال امراته طالق ان كلت فلانا  
وان كلت فلانا او وسط الجزاء فقال ان كلت فلانا فامرته طالق وان كلت فلانا  
تطلق بكلام ايها وجد ومطلت اليمن ولو اخر الطلاق فقال ان كلت فلانا وان كلت  
فلانا فامرته طالق لا تطلق حتى يكلمها لو حلف لا يكلم فلانا ولا فلانا فكل أحدهما  
يثبت وفي المحيط خلف بالطلاق لا يذوق طعنا ولا شرا باقيا أحدهما لا يثبت  
قال الفضل بنوى فان لم تكن له نية فالجواب كما قال الكتاب **جف** قال اكلم اشب  
ترا جافه فلان بزم ومي ندسم فامرته كذا فذهب به الى دار فلان ولم يسبقه الخمر تطلق



اذا لم يعلق بالشروط فلم يوجد الحث اذا كانت بجاي من نياى ومراعات  
 نكنى فانك طالق مرد بجاي ودر وقت وزن مراعات كرد امارن بجاي مرد نرفت فقد  
 قيل تطلق وهو الاشبه لان شرط البر مراعاتها الزوج بعد بجايها ولم يوجد في حث  
 يقول الحقير ذكرى جامع الفصولين تعلقا عن دايمنا انه لو قال اكرىك ما به بنو نياى  
 ونقصه بنو نرسد امرك بيدك قبل مضي نفقه وسيد اما مرد نياى لا يصير الامر به  
 لانه معلق بالشروط وقد وجد احدهما فقط انتهى فيمن كلاميه تناقض وتعارض حثا  
 لا ينفى والله اعلم **د** فما صله ان الطلاق لو كان معلقا بعدم فعلى من يده كالتقال  
 ان لم يدخل منه الدار وهذه الدار وان لم يدخلها من الدارين فاذا مضت المدة ولم  
 يوجد الشرط وسوجود الدخولين في اليوم بحيث **ص** بحيث بدخول احدهما وان كان  
 شرط الحث عدمهما لان شرط البر وجودهما ولم يوجد وانما ينظر في هذا الى البر لا الى  
 الحث قال صاحب جامع الفصولين قول فيه نظر اذا الكلام يتم نظر الى الحث ايضا  
 لان له صورتين لان وجودهما شرط للبر واتتفاوع بصورتين بعدهما وعدم احدهما  
 قال قال فعلى هذا لو قالها امرك ما به بنو نرسد فامر بك بيدك فوصل  
 احدهما لا الاخير يصير الامر بهما وقوله فلان وفلان نرسايم كقوله فلان وفلان نرسايم  
 وهذا اذا علق الطلاق بعدم الفعلين فان علقه بوجودهما لم يثبت ما لم يوجد كلاهما فلو  
 قال ان دخلت فلان من الدارين او ان دخلت هذه وهذه فانت طالق او قدم الطلاق او اخره  
 فهو سوا لا تطلق لم يدخلوا احدا حتى لو خلف لا يفعل شيئا سواه ففعل بعضه لا يثبت **خل**  
 قال ان انقضت هذا المال الاعلى اهلك فلانا فانفق بعضه على اهله وبعضه على غيره بتر  
 اذ شرط بتره عدم اتفاق كله على غيره بشرط حثه ضله وهو اتفاق كله على غيره **د**  
 طلق بالطلاق ان هذين الشين ليسا بملكى فظهر ان احدهما ملكه لا الاخر فقد قيل  
 ينبغي ان لا تطلق اذ شرط البر ان لا يكونا ملكه بشرط حثه ضله وهو كونهما ملكه فلم  
 يتحقق **خلاصة** قال الاخرين بين تواند زينايم وبدينه بختم ولو فعلت فلذا يكتفى  
 باحد الشرطين حتى لو دخل الارض ولم يلتقط القطن بحيث كذا افتى الشيخ الامام الاستاذ  
 وفي رواية شمس الاية الحلواني لو قال اكرىك ما به بنو نرسد فامر بك بيدك فوصل  
 الى بينه لكنه وكله في موضع اخر لا يثبت لان شرط الحث شيان ووجهاه هما  
 فلا يثبت ولو قال اكرىك ما به بنو نرسد فامر بك بيدك فوصل ففعلت فلذا يكتفى  
 لان شرط البر الذهاب الى بينة والكلام معه وقد وجد احدهما نقابا به شرط البر في حث  
**فسي** قال اكرىك ما به بنو نرسد فامر بك بيدك فوصل ففعلت فلذا يكتفى  
 تطلق ولا خلاف في التقي واختلفوا في الاثبات وهو ما اذا قال اكرىك ما به بنو نرسد فامر بك بيدك فوصل

امرك بيدك ففعل واحد من ذلك لا يصير الامر بهما وقيل يصير اذا فرض من مثل هذه  
 الالفاظ منع النفس عن المحذور وكل واحد من هذه الالفاظ بانقراره يصلح غرضا  
 له فينبغي ان لا يتوقف على الكل وان كان اللفظ الجمع **كفو** قال الفضلي كل واحد  
 منهما شرط على حدة وقال غير الكل شرط واحد **فعلا** قالها امرك بيدك اكرىك ما به  
 بنو نرسد وعصير ويكنى خورم يكنى خورم يصير الامر بهما كالمعلق است  
 به يكنى جدا فانه قال به جلي كذا اجاب ووافقه الباقون من اهل زمانه **خلاصة**  
 وفي المحيط قال السراة طالق اكرىك ما به بنو نرسد فامر بك بيدك فوصل ففعل واحد  
 شرط على حدة وغيره من المشايخ جعلوا الكل شرط واحد ولو قال باده بن خورم وقار  
 كند كيو نرسد فامر بك بيدك فوصل ففعل واحد شرط على حدة بلا خلاف **خص** قال ان اكلت من هاتين  
 التخلتين فكل الا يثبت عالم يا كل منهما قال اكرىك ما به بنو نرسد فامر بك بيدك فوصل  
 ففعل واحد من الامر بهما بفعل احدهما يقول الحقير الذي مري في  
**فسي** هو كون هذا المذكور احدا القولين لا كونه متفقا عليه فكيف يرد الاعتراض  
 على من اختار القول الاخر **د** لو حلف سيب وزروالي ابن باغ بخوريم بحيث بهما لا باحد  
 لما قال صاحب جامع الفصولين قول ينبغي ان يكون فيه خلاف على ما ذكرنا **ع**  
 ان دخلت فلان وفلان يدخل دارك فانت طالق فدخلت داره وفلان لم يدخل دارها تطلق  
 ولا يرد بهذا الجمع قال صاحب جامع الفصولين قول الحق فيه وفيما تقدم من امثاله  
 ان يعتبر العرف يقول الحقير لقد صدق فيما نطق واجاد فيما افاد ويؤيد ما مر  
 قبل ورقة نقلها عن قاضي خان انه اذا كان في موضع يريدون به تعليق الجزايل واحد  
 على الاخر فاحث يثبت باحدهما **الفصل الثالث والعشرون**  
 في تصرفات الفصولى واحكامها **نكاح الفصولى** وقد فتاوى الامام قاضي خان  
 زوج الحالف فصولى قبل المهر فان الحالف بعد المهر يقول او فعل لا يثبت لان عند  
 الاجازة ليست له النفاذ الى حالة العقد فيصير من وجا قبل ميمنه فلا يثبت ولو  
 روجه بعد المهر فان اجازة قول لا حث في المختار وعند البعض لا يثبت وهو رواية  
 عن محمد وعنه ايضا انه لا يثبت بنكاح الوكيل ايضا وان اجازة فلا كسوق المهر ونحوه  
 فعن محمد انه لا يثبت وعليه اكثر المشايخ وقبل يثبت والفتوى على الاول ولو شرجه  
 ففصولى نكاحا فاسدا بعد المهر واجازة قول لا يثبت ولا تفعل اليمين  
 حتى لو تزوج بعد ذلك نكاحا جائزا يثبت **ط** قال كل امرأة اتزوجة او تزوجها غير  
 لاجل واجيمه ففى طالق ثلاثا لا وجه لجوانه **جر** فحلت له ان يزوجه ففصولى بلا  
 امرهما فيحينه موفى حث قبل اجازة المرأة لا الى جرا عدم الملك ثم تجزى المرأة



فاجازتها لا تعلم فيجوز ان النكاح فيجوز ان ينعقد على تزوج واحد كذا ان يقول  
الحقير سياتي بعد نحو مصنفه نقله عن **فقيه** انه لو اجازته فعلا لا يجتنب فاني ط  
من قوله لا وجه لجواز ان يحمل نظر اذ المسئلة اختلافية والله اعلم **مسقط** قال ان تزوجت  
فلانة او امرت انسانا ان يزوجه الى فلان فامع وتزوجها لم تطلق اذ اليمن انحلت  
بالامر لا الى جزا **خلاصه** قال كل امرأة تزوجه او يزوجه غيره لاجل في طالق ثلاثا  
فزوجها فصولي لاجله تطلق قبل الرجوع في ملكه ولم تحرم عليه بمزله ما لو طلقها بعد  
عقد القسولي لكن لا يقبل هذا العقد اجازة وقال القاضي الامام الاجل يقبل هذا العقد  
الاجازة بعد ما طلقها قبل الاجازة لما لو قال لها بعد ما زوجها القسولي فانت طالق هذا  
اجازة اما لو قال انت طالق لا يكون اجازة ولا يبطل التوقف وقال صاحب المحيط وغيره  
لا حاجة الى تزويج القسولي بل يتزوج بنفسه اذ اليمن انحلت بتزوج القسولي وفي مجموع  
النوازل لو قال كل امرأة تزوجه او يزوجه غيره لاجل واجيزه بالفعل في طالق ثلاثا  
لا وجه لجواز ان لا ينفذ على نفسه ولو زوج قسولي وموافقا فلان ثم تزوجه بنفسه  
لا يجتنب فلو حرمت عليه ثم تزوجه بنفسه فلهذا على قياس مسئلة الجامع الصغير اذا طلق  
لا يدخل هذه الفار فادخل ثم دخل هو بنفسه هل يجتنب فيتم خلافا للمساخ **فقيهين**  
زوجها قسولي كما لعها الزوج فخلط اجازة وينتقض عدو طلاقها **فصل** اكر فلان  
رائجوا ثم باسرا سواينهم او اطلاقا فقد قسولي فاجازة فعلا وسرا سواينهم ولا  
تحرم عليه **فهم** قال كل امرأة تزوجه فكذا تزوجه قسولي واجازة فعلا اما طلقا  
فزوجها بنفسه قبل ان ينفذ ولا اذ اليمن يحل بنكاح القسولي لانه صار متزوجا  
في الحكم **من** اجازة نكاح القسولي بنسبهم مهرها ولم امرأة قديمة فخلقتهم باللسان تزوجت  
فخلصوا اذ ان لم افعله بنفسه لا يجتنب ولو حلف بالطلاق لا يقع قال صاحب جامع المقصولين  
اقول على ما مر انه صار متزوجا في الحكم ينبغي ان يجتنب وتطلق وكذا في امثاله يقول الحقير  
قوله ينبغي لا ينبغي اذ اليمن على نية الخلف ان لم يكن ظاهرا في الخلاصة ولا يجتنب ان  
المستقلقة ظالمة اذ لا حق لها في هذا الخلف فتعتبر نية الزوج ولا يمنع كونه متزوجا  
في الحكم والله اعلم **عده** قال ان تزوجت عليك فامر بك بديك فزوجه قسولي واجازة فعلا لا يجتنب  
ولو قال ان يجز من عقد قسولي كن فمذا توكيل فيجوز لزوجها فيبني ان يقول مرا بمقد  
قسولي وذا المجلس الزوج ورجل اخر لا ينعقد النكاح زوجها قسولي فلتلك الخبر فاجازت  
ولا رد حتى ولدت لاكثر من سنة اشهر من وقت التزوج يثبت نسبه منه ان اجازت  
النكاح والا فلا ثم اذا زوج الحالف قسولي لاجب التمتية بالقول بل يثبت ويثبت  
شيئا من المهر اليها **فطرس** الاجازة بالفعل ان يثبت اليها شيئا فان لم يدفع المهور اليها

فلا رواية لهذا في الكتاب وقيل انه اجازة **فصل** وقيل يشترط وصوله ولا يكتفي بعبثته  
للاجازة وقيل لا يشترط وصوله لانا نحتاج الى اجازته فلا وقوله ادفعه اليها اجازة  
فعلا وقد حصلت **خلاصه** المراد من بعث المهر الوصول ذكره الصدر الشهيد **في** يميز  
بجواز بيعت بعض المهر وان قل لانه مختص بالنكاح واما الهدية والعطية فيغير مختص  
بالنكاح فلم يكونا اجازة حتى لو اجازته فلا بعد بعث الهدية تطلق **شعبي** الاجازة تقتصر  
بعث الهدية ونحوها **فصل** قيل الخلوقة معها اجازة اذ الخلوقة مع الاجنبية حرام وقيل  
ليس باجازة ولو قبلها او مسها بشهوة يكون اجازة فعلا ولكنه يكره ولو دفع اليها وقال  
هذا امرك فهو اجازة فلا كذا **ط** قال صاحب جامع المقصولين اقول فان قيل فعلى هذا  
ينبغي ان لا يقتصر الاجازة فعلا في بعث المهر على قول من لم يجوز الاجازة بهدية ونحوها  
لانه لو قال انه مكره يكون اجازة فلا وان لم يقل فلا يعرف انه مكره بانه يابن يبعثه بذيته  
المهر بله قوله فيكون اجازة فعلا وهو يعتبر من ابنته وان لم يذكر حتى لو اختلفا فالقول  
قوله ولو اجازت بالكتابة ذكر **جف** طلف لا يملكه او لا يقول معه شيئا فكتبت لا يجتنب  
وعن محمد انه يجتنب يقول الحقير لعل وجه ما روي عن محمد هو ما قيل ان النكاح لا يخلو  
والله اعلم بالصواب **جص** قبول التمتية والاجازة بقبوله ليس باجازة **من** قبول  
التمتية وقوله للمفسولي احسنت او اصبت يكون اجازة وكذا البيهقي قال **ن**  
وبه نأخذ وفيه زوجها بلا امرها فقالت لم يجزني ما فعلت او قالت مرا خوش بيا ما اين  
لا يكون وداختي رصيت بعاء نكاح **فصك** قال للمفسولي يثبتها صنعت  
فموا جازة في نكاح وطلاق وبيع وغيرها كذا عن محمد ومورد في ظاهر الرواية وبه يفتي حر  
في غيره فقال مولاه سهل بود لم يكن اجازة كقوله بارك بنيت زوجها اسم فقال نعم  
ما فعلت او بارك الله لانيها قيل ليس باجازة وقيل اجازة وقيل وبه يوجب **شعبي** قوله  
سهل بود ينبغي ان يكون على هذا الخلاف ايضا ولو زوجها بلا امرها وبني ثيب فسكتت  
ثم طالت الزوج بالمهر ينبغي ان يكون اجازة فانه ذكر في **من** طلف لا يزوجه بقبوله فلو وكل  
به بجنت فاحيلة ان توكل به رجل يزوجه ثم يقيض المولي مهرها او يطالبه بمهرها فانه  
اجازة للنكاح ولا يجتنب **فقط** الطلاق كالنكاح في حكم القسولي في الاجازة فولا فعلا  
**فصط** في طلاق القسولي بعث المهر اليها ليس باجازة لوجوبه قبل الطلاق فلا يحل  
به الى الطلاق بخلاف النكاح قال لامرأة غيري ان دخلت الدار فانت طالق فاجاز الزوج  
فدخلت فطلق وكذا الامر باليد ونحوه من القسولي يثبت حكمه مقصورا على حاله  
الاجازة حتى لا يقع الطلاق الموقوع قبل الاجازة وهذا بخلاف البيهقي الموقوف على اجازة  
المالك فانه اذا اجازته يثبت الملك من حين العقد حتى يثبت الملك المستمرة في



الولد والزيادة الحادثة بين العقد والاحراز **كذا** **م** وفي من طلق من امرائه على مال  
 او خلفها بلا امر ثم الزوج فقصر منه العمل من غير ان يجبر بفساده قيل يجب ان يكون احراز  
 كسوق المهر اليها في النكاح بلامرها قبضته وقبل احراز الطلاق لا يكون الا بفساد  
 والعقود في النكاح لا يملك الفسخ قبل الاحراز وفي البيع يملك **كذا** **ش** والمهر وان عهده  
 البيع لم يفسخ فيثبت له الرجوع لئلا يتضرر بخلاف النكاح فان حقوقه ترجع الى المعقود  
**له** ليس لعقولي في النكاح فسخه عند محمد وعنده ابو يوسف له ذلك والعاقلة وز في  
 الفسخ اربعة عا قد لا يملك الفسخ قولا وفعلادوا المعقولي قال صاحب جامع الفصولين  
 اقول ينبغي ان يكون هذا في النكاح لا البيع يقول الحنفية ويوجب ما قبل اربعة اسطر  
 قال قالا حتى لو فسخ قبل احرازه لم يفسخ وكذا لو وجد تحت تلك المرأة يتوقف الثاني  
 ولا يكون فسخا الاول وعاقلة يفسخ قولا ولود وجه اختها لا يفسخ الاول وعاقلة  
 يفسخ فعلا لا قولا والمعقولي اذا زوجه بلا اذنه ثم الزوج وكله ان يزوجه امرأة  
 بغير عيبتها فزوجه اختها يفسخ الاول لو فسخ فلول وعاقلة يفسخ بهما وهو  
 الوكيل بتزويج امرأة بغير عيبتها اذا حاط به عنها فتقولي فان فسخه الوكيل يفسخ  
 ولود وجه اختها يفسخ الاول فعلا **في** ج والحاصل ان المعقولي لا يملك فسخ النكاح  
 قبل الاحراز والوكيل يملك قبل الاحراز الامر وكل من الزوج والمرأة يملك فسخ النكاح قبل  
 احراز الاخر صغيره زوجها ولها من رجل بلا امر ثم قصه قبل ان يجبر الزوج لا  
 ينتقض لغيره لا ينفذ فضا وكوكيل مع موكل **فله** زوج بنته الصغيرة من ابن كبير  
 لرجل بلا اذنه وحاط به عنه ابوه فانتاب الصغيرة قبل احرازه الا بطل النكاح ولو  
 كان مكان الصغيرة كبيرة زوجها بلا اذنها والمسئلة كلها لا يبطل بموت الابن **فد**  
 عن س زوج بنته الصغيرة من غايب فانت الابن ثم احراز الزوج طار في قول كذا فيه ثم فصل  
 الكبيره بدلا على انهما المعقولي ليس بشرط الصفة الاحراز في النكاح بخلاف البيع وجه  
 فتقولي بامرهما بالقدم ثم المعقولي والمرأة جردوا النكاح لذلك الجمل مجيبين دينارا  
 يفسخ الاول بالثاني حتى ان الزوج لو احراز النكاح الاول لا يعمل لاجازته ولو احراز الثاني صح  
**فقط** ولو كان العاقدان فتقولي ليس ثم عقدا اثنا ثانيا فلزوج ان يجبر بهما شاولو كان  
 العاقدان برضا احدهما لم يكن للآخر الاحراز الا بفساد الاول انتقض بالثاني في حق  
 من رضي به **بيع المعقولي** وفيه **ف** يتوقف بيع المعقولي عندنا ويبطل عند  
 الشافعي ثم لا يخلو ان باع بغير امره بغيره بغير دين كنفدين وفلوس وكيلى  
 ووزين بغير عيسته بشرط الصفة الاحراز في قيام بايع ومشتريه ومالك ومبيع  
 ولا بشرط قيام الثمن فان هلك احد الاربعه لم يجز الاحراز فالا حازق الا حقت

الولد والزيادة الحادثة بين العقد والاحراز **كذا** **م** وفي من طلق من امرائه على مال  
 او خلفها بلا امر ثم الزوج فقصر منه العمل من غير ان يجبر بفساده قيل يجب ان يكون احراز  
 كسوق المهر اليها في النكاح بلامرها قبضته وقبل احراز الطلاق لا يكون الا بفساد  
 والعقود في النكاح لا يملك الفسخ قبل الاحراز وفي البيع يملك **كذا** **ش** والمهر وان عهده  
 البيع لم يفسخ فيثبت له الرجوع لئلا يتضرر بخلاف النكاح فان حقوقه ترجع الى المعقود  
**له** ليس لعقولي في النكاح فسخه عند محمد وعنده ابو يوسف له ذلك والعاقلة وز في  
 الفسخ اربعة عا قد لا يملك الفسخ قولا وفعلادوا المعقولي قال صاحب جامع الفصولين  
 اقول ينبغي ان يكون هذا في النكاح لا البيع يقول الحنفية ويوجب ما قبل اربعة اسطر  
 قال قالا حتى لو فسخ قبل احرازه لم يفسخ وكذا لو وجد تحت تلك المرأة يتوقف الثاني  
 ولا يكون فسخا الاول وعاقلة يفسخ قولا ولود وجه اختها لا يفسخ الاول وعاقلة  
 يفسخ فعلا لا قولا والمعقولي اذا زوجه بلا اذنه ثم الزوج وكله ان يزوجه امرأة  
 بغير عيبتها فزوجه اختها يفسخ الاول لو فسخ فلول وعاقلة يفسخ بهما وهو  
 الوكيل بتزويج امرأة بغير عيبتها اذا حاط به عنها فتقولي فان فسخه الوكيل يفسخ  
 ولود وجه اختها يفسخ الاول فعلا **في** ج والحاصل ان المعقولي لا يملك فسخ النكاح  
 قبل الاحراز والوكيل يملك قبل الاحراز الامر وكل من الزوج والمرأة يملك فسخ النكاح قبل  
 احراز الاخر صغيره زوجها ولها من رجل بلا امر ثم قصه قبل ان يجبر الزوج لا  
 ينتقض لغيره لا ينفذ فضا وكوكيل مع موكل **فله** زوج بنته الصغيرة من ابن كبير  
 لرجل بلا اذنه وحاط به عنه ابوه فانتاب الصغيرة قبل احرازه الا بطل النكاح ولو  
 كان مكان الصغيرة كبيرة زوجها بلا اذنها والمسئلة كلها لا يبطل بموت الابن **فد**  
 عن س زوج بنته الصغيرة من غايب فانت الابن ثم احراز الزوج طار في قول كذا فيه ثم فصل  
 الكبيره بدلا على انهما المعقولي ليس بشرط الصفة الاحراز في النكاح بخلاف البيع وجه  
 فتقولي بامرهما بالقدم ثم المعقولي والمرأة جردوا النكاح لذلك الجمل مجيبين دينارا  
 يفسخ الاول بالثاني حتى ان الزوج لو احراز النكاح الاول لا يعمل لاجازته ولو احراز الثاني صح  
**فقط** ولو كان العاقدان فتقولي ليس ثم عقدا اثنا ثانيا فلزوج ان يجبر بهما شاولو كان  
 العاقدان برضا احدهما لم يكن للآخر الاحراز الا بفساد الاول انتقض بالثاني في حق  
 من رضي به **بيع المعقولي** وفيه **ف** يتوقف بيع المعقولي عندنا ويبطل عند  
 الشافعي ثم لا يخلو ان باع بغير امره بغيره بغير دين كنفدين وفلوس وكيلى  
 ووزين بغير عيسته بشرط الصفة الاحراز في قيام بايع ومشتريه ومالك ومبيع  
 ولا بشرط قيام الثمن فان هلك احد الاربعه لم يجز الاحراز فالا حازق الا حقت

لو كان الثمن سابقا لثمن المبيع لوقايما ولو هلك في يد البائع بملك ما منه قيام الثمن بشرط  
 الاحراز ايضا ولو باعه بثلث لا يتغير بالتعيين **فامى** **حان** ويشترط لصحة احراز  
 المالك قيام العاقدين والمعقود عليه لا قيام الثمن كذا في النكاح وعند احرازه  
 المالك بملكه المشتري بزيادة الحادثة بعد البيع قبل الاحراز وحقوق العقد  
 عند الاحراز ترجع الى العاقد وايمهما فسخ العقد قبل الاحراز صح فسخه **خ**  
 ولو كان الثمن عرضا بشرط قيامه ايضا ويكون احرازه نقد لا احرازه عقد حتى  
 يكون العرض ملكا للمعقولي وعليه مثل المبيع مثليا والافقيته لانه شر من  
 وجه وهو لا يتوقف ولو هلك المالك لا ينفذ باحراز الوارث في الفضيلين اي في من  
 دين وعرض وذكر في **ش** بعد هذه المسئلة بخلاف القسمة عند من يوان التركة  
 اذا كانت بين كبار ما يجرون على قسمته فاقسموه بلا امر القاضي وبعضهم غايب  
 فتتوقف على احراز الغايب فان مات قبل الاحراز ورثته جازت عنك استحقاقا  
 لا عند محمد قيا **ساجع** في بيع المتاينة من المعقولي اذ هلك العرض الذي جهته  
 ثم احراز المالك عن الجي يوسف انه يجوز خلا لفر **فبين** مالك احراز بيع المعقولي يثبت  
 عليه احكام التوكيل بالبيع حتى لو حط من الثمن ثم احراز المالك البيع يثبت البيع والخط  
 علم المالك بالخط ولم يعلم الا انه اذا علم به بعد الاحراز يثبت له الخيار **س** واه لم  
 يقبضه حتى باعه البائع من اخر باكر فاحراز المشتري لم يجز لانه بيع مالم يقبض  
 باع امه بلا اذن مالهما فولدت فاحراز فالولد مع امه للمشتري **فقط** اختلف  
 المتبايعان فقال المشتري كان هلكا وقت الاحراز وقال البائع هلك بعد هذا لقول  
 للبائع فتقولي باع نصف دار مشتركة بين رجلين بغير فاليق بالبيع الى نصيبهما فان  
 احراز احدهما صح في كل نصيبه عند ابو يوسف وقال محمد يجوز في نصف نصيبه فرق  
 بينه وبين بيع احد الشريكين فانه يجوز في النصف لان بيع المالك بغيره الى نصيبه  
 وبيع المعقولي بغيره الى النصف الشايع باحراز احدهما فيصح في ربع الدار فتقولي  
 باعه ورهنه اخر فاحراز مال المالك جازا لبيع لا الرهن ولو اجتمع بيع واحرازه لا يبيع  
 اولى تزوجه امه عنده وباعه اخر فاحراز ما الموي جازا لبيع وبطل النكاح **ع** قضى  
 الثمن احرازه وكذا طلبه **فصط** دفع الثمن احرازه ولو باعه فتقولي طخذ المالك بثلثه  
 خطا من المعقولي فهو احرازه **فقط** حلف لا يبيع فباعه فتقولي يقبض الحالف  
 ثمنه لا يجت **خ** فتقولي باعه وماله كحاضر ساكت لم يكن سكوت احرازه ولو باعه  
 فقال اياكم احسنتم او اصبت او دفعت او كفيتمني موته البيع فجزا الله خيرا  
 لم يكن احرازه لانه يذكر للاستنزا وقال محمد احسنتم او اصبت احرازه استقصانا



قال صاحب جامع الفصولين ان قول بعتي ان يعقل فان قاله جاز هو اجازة لا لوقاله استهزا  
ويعرف بالقرائن ولو لم توجد قرينة ينبغي ان يكون اجازة لا لوقاله اصل قال وهبة الثمن  
المشتري او التصديق به عليه اجازة **كح** اجاز بيع الفضولي ولم يعلم قدر الثمن فلما علم رد البيع  
فالبيع اجازته لا رده **مي** امره ببيعه بما ية دينار فباعه بالف درهم ولم يعلم موكله فقال  
بعته فقل موكله اجازت اجاز البيع بالف درهم وكذا النكاح جلا في ما لو قال اجزفت ما امرتك  
به **فتش** باعه فضولي فبرهن مالكه على الاجازة وطلب منه من المشتري ليس له ذلك  
الا اذا ادعى ان الفضولي دكله **مي** باع قن غيره ثمانية في بدا المشتري فلما ادعى المالك وقال  
كنت امرته به صدق ولو قال بلغت فاجزته لم يصدق الا ببيته وكذا الزوج والكبير  
ابوها ومات زوجها وطلبت المهر وادعت الامراء اجازة فهو كما مر **فم** بيع نصف  
نول الكرم قبل الادراك لم يجز وليلة فيه ان يبيع الكل ثم يعقل في النصف فلو باع الكل  
ومو فضولي في النصف ثم فسخ العقد في نصف مو فيه فضولي لم يجز **شي** ملكه باعه  
الفضولي قبل الاجازة فان قبل قبض المشتري بطل العقد وان بعده لم يجز بالاجازة  
فلما لك تقسيم قيمتها بما شا وباختياره نقضت احدهما بركا لاخر فان المشتري  
بطل البيع والمشتري ان يرجع على باعه بثمنه لا بما ضمن وان ضمن البايع فان كان المبيع  
مضمونا عليه فقد ابيع بغيره لان سيب ملكه تقدم العقد وان كان قبضه اما فسد  
وانما صار مضمونا عليه بالتسليم بعد البيع لا يتقدم البيع بغيره لان سيب ملكه فاخر  
عن العقد وذكر محمد في ظاهر الرواية ان البيع يجوز بتضمين البايع وقيل تا وبلغه انه سلم  
او لا حتى صار مضمونا عليه ثم باعه فصار كقصور **فتش** فضولي باع دارا فانهدم بناوها  
ثم اجاز المالك بيعها لانه يبقى الدار بقا العريضة **فم** ملك الثمن في يد الفضولي ولم  
يجز المالك بيعه فان علم المشتري وقت اد الثمن انه فضولي يملك ما نة والا فيضمن  
**شي** باعه فضولي بغيره فملك في يد الفضولي قبل الاجازة بطل العقد ولا يلحقه  
الاجازة خير المبيع على ما لكه ويضمن البايع للمشتري مثل عرضه لو مثليا والاقبضته  
لانه قبضه بعقد فسد ونقص البايع في الموضع قبل القبض ولو لعدم اذ مالكة والاصل  
عندنا ان العقد يتوقف على اجازة لو كان له بغير طالة العقد والابطال وقال الشافعي يبطل  
مطلقا بيانه ان الصبي المحجور عليه لو تصرف بنفسه تصرفا يجوز عليه ولو فعله ولبه في صغر  
كيس وشرا وتزوج ونزوح امته وحياته فقه وخوها يتوقف على اجازة ولبه  
ما دام صلبا ولو بلغ قبل الاجازة فاجاز بنفسه جاز ولم يجز بنفس البوع بلا اجازة  
ولو طلق الصبي امراته او ظفها او حررقه مجازا او بعوض او هبها له وتصدق به  
او زوج قته امرأة او باع ماله محاباة فاحشته او شري شيئا باكثر من قيمته ط ح

او عقد عقد اما لو فعله ولبه في صباه لم يجز عليه فقهه كما باطلة وان اجازها الصبي  
بعد بلوغه لم يجز لانه لا يجز له وقت العقد فلم يتوقف على الاجازة الا اذا كان لفظ الاجازة  
بعد البلوغ ما يصلح لابتداء العقد فيصح ابتداء الاجازة كقوله او قعت ذلك الطلاق او العتاق  
فيصح لانه يصلح لابتداء **شرا الفضولي** وفي **شي** ان الصبي لا يتوقف اذا وجد  
نفاذا على المشتري حتى لو شري حر بالغ لرجل بلا امره هو لنفسه اجازة الرجل او لا ولو لم يجز  
نفاذا عليه يتوقف على من شري له كصبي وقن محجورين اذا شريا لغيرهما يتوقف فان اجاز  
جاز وعهدته على المحجور لا المأقود وهذا الواطاف لها قد العقد الى نفسه اما لو اضافه  
الى من شري له بان قال له بعد من فلان وقبله له فانه يتوقف على فلان ولو قال شريته  
لفلان فقال البايع بعت او قال بعتك منك لفلان فقال المشتري قبلت نقد على نفسه  
ولا يتوقف بقول الحفيظ عدم التوقف في المسيلتين لاخيرتين كما للماسيات في قريبا  
تقلا من قاضي خان من قوله اذا ابتداء المشتري فقال ان شريته هذا فلان او والظاهر  
انه فيهما روايتين كذا كوني ان الفضولي لو اضاف الشرا الى المشتري له هذا اختلف  
فيه المتأخرون يقول الحفيظ وهذا تبين ان عبارة بالاتفاق في قول صاحب الخلاصة  
لو قال البايع بعتك منك وقال الفضولي شريته او قبلت لفلان لا يتوقف ويتقدم بالاتفاق  
سواء لا يحق وانما اعلم **شي** وهذا لو لم يستوف من فلان التوكيل ولا الامر فلو سبق احدهما  
شري الوكيل نقد على موكله وان اضاف الوكيل الشرا الى نفسه وعلى الوكيل العريضة **فم** اضافة  
الفضولي الى وجود احدهما ان يقول البايع بعتك من فلان ويقول الفضولي شريته او  
قبلت قبضه يتوقف على اجازته الثاني ان يقول البايع بعه له ويقول البايع بعت  
ويقول المشتري شريته او قبلت يتوقف ايضا الثالث ان يقول شريته لفلان فقال  
البايع بعت او قال البايع بعتك منك لفلان فقال الفضولي قبلت او شريته له او قال  
الفضولي شريته لفلان فقال البايع ان بعتك منك فالصحيح انه يتوقف ولا يتقدم  
على الفضولي يقول الحفيظ قوله فالصحيح الى اخره كما للماسيات في قريبا تقلا من قاضي  
خان ان الصحيح انه لا يتوقف **فم** **قاضي خان** شر الفضولي لا يتوقف ويكون مشتريا  
لنفسه ولو على اربعة او جماعة ان يقول البايع بعتك هذا فلان الطايي بالف  
درهم ويقول الفضولي شريته له او قبلت له او قال شريته او قبلت ولم يقل فلان يتوقف  
على اجازة الطايي ان اجاز يكون له والابطال للعقد الثاني ان يقول بعتك منك بكذا  
فقال الفضولي قبلت او شريته ونوى الشرا فلان يتقدم على فلان ولا يتوقف الثالث  
ان يقول الفضولي ان شريته هذا فلان بكذا فقال البايع بعت منك قبضه روايتين  
داخلتان والصحيح انه باطل لا يتوقف ولو قال البايع بعتك من فلان بكذا وقال



الفتوى استرقت لاجله ولم يقل لاجله يتوقف على اجازة الغائب الرابع ان يقول  
البايع بعت منك كذا لاجل فلان وقال المشتري اشتريت او قبلت او قال اولاً اشتريت  
هذا لاجل فلان فقال البايع بعت يتخذ على المشتري ولا يتوقف ولو قال الفتوى لا يشتري  
هذا لفلان بكذا على ان فلانا بالخيار ثلاثة ايام لا يتوقف وانما يتوقف شرط الفتوى اذا  
اشترى بغير خيار **ج** شره واشهد انه يشتريه فلان وقال فلان رضيت فللمشتري  
ان يمنع العيب منه لانه اذا لم يكن وكيل صار مشترياً لنفسه فلا يتغير عقده ولا جاز  
تعمل في الموقوف لا التاقدان دفع اليه العيب واخذ منه كان بيعاً متيناً متناً **قاضي**  
**خان** شري عبد واشهد انه يشتريه لفلان او قال للبايع اشتريته منك لفلان وقال  
البايع بعت وقال فلان رضيت فللمشتري ان يمنع العيب منه فان كان الشر او جده نفاذاً  
على العاقبة فينفذ عليه فان سلمه المشتري لفلان كانت العهدة على المشتري اذ هو العاقد  
ويكون تسليمها الى فلان بمنزلة بيع مستقل جرى بين المشتري وبين فلان **خلاصة**  
الفتوى بملك نقص الشر او البيع الموقوف بخلاف النكاح وكذا الوصية قبل  
الاجازة انفسح بقول الخبير قوله بخلاف النكاح انما هو على مذهب ابي يوسف وعند  
سحنون منفسخ النكاح لا مرقول ورتقير تغلا عن **ح** ان قد مر ايضا وجها لفرق على مذهب ابي يوسف  
وسوان عهدة البيع نتيجة فيثبت له الرجوع لئلا ينقصر بخلاف النكاح فان حذفته  
ترجع على الموقوف له وهو شرط لوطن الفتوى المشتري له ان الشر او وقع للمشتري له  
فسلم اليه بثمنه وقبله الا خرص ويجعل كانه ولاه منه بما شره ولو علم بعهده انه كان  
نافذاً على الفتوى لا يملك سوان باخذه بل ارضى المشتري له ولو اختلفا فقال المشتري له  
امرتك بشرابي وقال المشتري بشرتيه بلا امرك فتولي قال لفلان للمشتري لانه لما اقر  
انه شره له فقد اقر انه شره باس **ص** **الفتوى** وفي **ط** **ظ** الفتوى  
لوصاح عن غيره فلا يخلو من ان ذلك الدعوى في دين او عين فعل كل وجه اما ان ينكر المدعي  
او يقر وعلى كل وجه اما ان يكون بلا اسم او باسم فان كان في الدين وهو ينكر وصاح  
بلا اسم فهو على خمسة اوجه لانه ان قال صاح فلان على العذر من دعواك عليه يتوقف  
على اجازته ان اجاز جاز ويطلب المدعي عليه لا الفتوى لانه لم ينفذ في نفسه فلا ترجع  
للموقوف اليه وان قال صاحتك على الف مردعواك فلان قيل له انه كقول صاحك كاسيات  
فينفذ الصلح عليه لانه اذا ما في نفسه نصار كوكيل يقول بشرتيه يكون هو العاقد  
لهذا اللفظ وقيل انه كقوله صاح فلان فاسر لانه وان اضاف الصلح الى نفسه لكن منعته  
تقود الى المدعي عليه والا حصة لنفسه تحتل النيابة والوكالة وتختل غير ذلك فكان  
العقد مع المدعي عليه ولو كان صاحك من دعواك على فلان بالف درهم او صاحك فلانا بالف

درهم من مالي وعلى الفتوى او صلح فلانا على الف درهم على ان يضمن لصاحك في هذه الوجوه  
الثلاثة يتخذ الصلح على الفتوى ويلزمه المال لانه في الاول اضاف الصلح الى نفسه  
وفي الثاني اضافه الى ما له وفي الثالث ضمن بدل الصلح فلزمه ولا يرجع به على  
المدعي لانه لم يكن باسم وان كان في الدين وهو ينكر او صلح باسم فخمسة اوجه ايضا  
فتقوله صاح فلانا او يتخذ على المدعي عليه ويلزمه المال ويخرج المأمور من البين وفي  
قوله صاحتك ان قيل بوقوله بوقوله بوقوله فلا تا حتى لا يرجع اليه الحقوق وقيل بوقوله  
حتى ترجع اليه الحقوق ولو قال صاحك ان او قال صاحك فلان بالف من مالي نفذ الصلح  
على المدعي عليه لا اسم ويلزمه المال على الصلح اذا اضافه الى نفسه والى ما له سوا قال  
صاحب جامع الفتوى ان قول يضمن ان يرجع على المدعي عليه لا دايه باسم يقول الخبير  
بويلد ما في تساوي قاضي خان بعد ذكر هذه المسئلة ويحبه البدر على المأمور ثم يرجع  
به على الامر لانه اضاف الصلح الى نفسه وهو مأمور فيكون بمنزلة الوكيل بالشر او اتى  
وان قال صاحك فلا تا بالف على ان يضمن نفذ على المدعي عليه ويلزمه المال والمصالح كغيب  
به يقول الخبير وفي تساوي قاضي خان نفذ الصلح على المدعي عليه والمدعي بالخيار ان يشا  
طالب المدعي عليه بالبدل بحكم العقد وان شأ طالب المصالح بحكم الكفالة بخلاف ما اذا لم  
يكن مأمورا في هذه الوجوه فان ثمة يتخذ الصلح على المصالح ولا يرجع مو على المدعي  
عليه انتهى وان كان في الدين وهو ينكر بوقوله بوقوله بوقوله بوقوله بوقوله بوقوله  
صاحك فلا تا يتوقف على اجازته لا امر وفي قوله صاحتك ان اختلفا في امر وفي قوله  
صاحك ان او وفي قوله صاحك بالف من مالي او يتخذ على الفتوى ويلزمه المال ولا يتوقف  
ولا يرجع على المدعي عليه لعدم اسم ولا يكون الدين المدعي به ملك الفتوى لانه شره  
الدين بالحل بخلاف العيب كاسيات وفي قوله صاحك فلا تا على الف على ان يضمن يتوقف  
على اجازة المدعي عليه ان اجاز يصير كغيبا بخلاف ان كان فانه يتخذ فيه على الصلح كما مر  
وان كان في الدين وهو ينكر به وصاح باسم فخمسة اوجه ايضا فتقوله صاحك فلا تا  
او نفذ على المدعي عليه ولزمه المال في صاحتكما اختلاف كما مر وفي صاحك فلا تا  
بالف من مالي نفذ عليه ولزمه المال ويرجع على الامر وفي صاحك بالف على ان يضمن نفذ  
على المدعي عليه لا اسم ويلزمه المال على المصالح لانه ضامن كقوله يقول الخبير وفي  
تساوي قاضي خان حتى لا يرجع مو على الامر قبل الادا بخلاف ما لو قال من مالي فانه  
مقتلزمه المال بحكم العقد حتى يرجع مو على الامر قبل الادا كوكيل بشر او اتى وهذا كله  
اذا كانت الدعوى في دين اما اذا كانت في غير فلو كان المدعي عليه منكر او الصلح بلا اسم  
فهو ينكر الصلح عن دين بلا اسم في الوجوه الخمسة وان كان منكر او الصلح باسم فحكمه



حكم المصالح عن دين باسم في الرجوع الحسنة ايضا وان كان مقررا او المصالح بلا اسم فهو على  
 حمة اوجه ايضا ففي قوله مباح فلا تبا بكذا يتوقف ولم يتوقف على العتق وفي مباحته  
 اختلافا في امر وفي مباحته او مباحه بالف من مالى او مصلحه على النفي هذه يتوقف عليه ويصير  
 مشتمرا للغير لنفسه اذا العين تقبل البيع وموافقا للشر الى نفسه الا انه نواه لغيره  
 فينفذ عليه بخلاف الدين بحيث لا يقبل بكذا لبيع وفي مصلحه على ان ضامن يتوقف ان اجاز  
 صار كفيلا كاني الدين وان كان مقررا والمصالح باسم تحسنة اوجه ايضا ففي مباح فلا تبا  
 على المدعى عليه وخرج المأمور من البيع وفي مصلحتك اختلاف في امر وفي مصلحتي امر او مصلحه  
 بالف من مالى نفذ على المدعى عليه ويصير المأمور موطا ليد له لا ضامته الى نفسه  
 وماله وفي مصلحه على ان ضامن نفذ على المدعى عليه فكانه مباح بنفسه ويصير المأمور كفيلا  
 لانه اضاف الضمان الى نفسه قال صاحب جامع الفتاوى في قوله يصير الكل اربعين متسيلة  
**در غرر** لو مباح فصولي ضمن البطلان او اضاف الى ماله بان قال على النفي هذه او اشار الى نفذ او  
 عرض بلا نسبة الى نفسه بان قال على هذه الا ان هذا على هذا العبد او اطلق بان قال على الف  
 ونفذي سلم مع المصالح في هذه الصورة وصار المصالح متبعا في الصورة الرابطة لانه  
 فعله بلا اذن المدعى عليه وان لم ينقد له لصار المصالح موقفا ان اجاز المدعى عليه مع  
 ولزمه البطلان وان لم يجز بطل المصالح **ط** مباح الدعوى مع الفصولي على ثلاثة  
 اوجه الاول ان يصالحا على ان يكون المدعى به المصالح جاز سوا اضاف الى ماله او لا ومنه  
 اول فله ان يطالب المدعى بتسليم المدعى به لانه صار مشتركا بشئ معلوم فيطالب  
 بايعه فان امك تسليمه بان يرهق واقرا المدعى عليه للمدعى يسلم اليه والا فلا مصلح  
 ان يفضح المصالح ويرجع بطله عليه وله ان يخاصم المدعى عليه لو جاز حلا الا انه يدعي  
 الملك لنفسه فينتصب خصما له ولو اقر المدعى لا تسع خصوصية المصالح معه لانه زعم  
 المصالح انه مودع المدعى او غاصبه فلا خصوصية معه الثاني ان يصالحا على ان يكون  
 المدعى به المدعى عليه ويبر به المدعى عن الدعوى فان اضاف المصالح الى ماله او ضمن بطله  
 قطع او مصلح جاز ولا يسيل للمصالح على المدعى الا ان يستحق المدعى بيمينه فيسقط المصالح  
 ويرجع المصالح بطله على المدعى عليه وان استحق نصفه رجع بنصفه وان اقر به  
 ذوا اليد للمدعى ضد المصالح وذكر محمدان المدعى به يكون للمصالح لانه كسب منه وان  
 دفع المصالح على ان يكون المدعى به المدعى عليه لانه لما اقر بمصار المصالح مشتركا للمدعى به  
 ليكون الثمن عليه والبيع لغيره ويولم يجوز اما مادام جاز فلا يكون مشتركا فيصح  
 الثالث ان يصالحا على ان يكون المدعى عليه ويبر به عن الدعوى ولم يصف الى ماله ولم  
 يضمنه يتوقف على المدعى عليه فان اجاز مصلحتك ولزمه المال والابطال الا اذا قضى

المصالح من ماله بطل المصالح فينفذ كما لو اضاف الى ماله ابتداء وانما يتوقف هذا  
 لانه يحتمل ان يكون المصالح بماله على المصالح او بماله على المدعى عليه فاذا اطلق ايجابا  
 على المدعى عليه اذ المنفعة له **ح** فتقول قال لداين مصلحتي من دينك على هذا  
 فصالح فاستحق البطلان يلزم المصالح شئ لا يرجع المدين الى اصل حقه وفرق  
 بينهما وبين الخلع فانه لو قال لآخر اخلع امراتك على هذا الخلع يتم الخلع ويلزمه  
 المسمى لو قدر على تسليمه والا فله او قيمته **م** الامر بالمصالح امر بالظمان  
 وكذا الامر بالخلع امر بالظمان بخلاف الامر بالنكاح حتى ان وكيل النكاح لو ضمن  
 المهر وادى اليها لا يرجع به على موكله لو لم يامر به وقد مرجع مسایل خلع العتق  
 وفصل مسایل الخلع فليتنظر هناك **ما ينفذ باجارة لاحقة وفي شئ**  
 باعه او روجه بلا اذن ثم اجاز بعد ذلك جاز استقصانا **ح** لم يجز **ف**  
 باع مال يقيم ثم صار وصيا له فاجاز بيعه جاز استقصانا **د** زوج قضوي ثم  
 الرجل وكل رجلا يزوجه امرأة فاجاز الوكيل نكاح القضاء اختلف في جوان **شئ**  
 بيع الوكيل قبل علمه بولا لته لم يجز حتى يجز موكله او الوكيل بعد علمه بولا لته  
 مات وباع وصيه قبل علمه بوصايته وموته جاز استقصانا ويصير ذلك قبولا منه  
 للوصاية ولا يملك عزل نفسه **ف** باعه بلا امر ثم اجاز بعد ذلك جاز لا لوكله  
 فاجاز قال وهذا غير مسلم على اطلاقه الا يرى انه لو زوج حرة غيره ثم ملكها فان حرم  
 عليه وطبها فله ان يجيز ذلك العقد **قاضي خان** فتقول باع مال غيره ثم اشتراه من  
 المالك فاجاز بيعه لا يجوز ولو باعه ثم وكله المالك ببيعه فاجاز الوكيل جاز  
 استقصانا **غ** باع مال غيره واجاز وكيل ماله جاز ويتعلق حقوقه بالمباشرة  
 لا الوكيل امر بشراف فشرى اخر فاجاز الوكيل جاز **غ** عن محمد وملكه بزوج امرأة  
 فزوجه فتقول والوكيل حاضر فاجاز جاز وكذا البيع ولو وكله بطلاقها فتقول  
 والوكيل حاضر فاجاز لم يجز وكذا العتق ولو كان الوكيل غاييل لم يجز الكل والخلع والكتابة  
 كبتا **ح** باع قن ماله مولاه ثم اذن له بالضرع او عتق لا ينفذ البيع باجارة القن  
 ولو تزوج بلا اذن مولاه ثم اذن له في النكاح ان اجاز القن ذلك النكاح جاز ولا يجوز  
 ولو لم ياذن له لكنه اعفق جاز ولا يشترط الاجازة بعد عتقه **قاضي خان** عبد مجبور  
 شري شيئا بلا اذن مولاه وباع شيئا من ماله مولاه او ما وهب له او قرانه رهن او ارتضى  
 او اقرض او استقرض فكله موقوف وكذا الوصل ذلك حصي يعقل البيع والشراء يتوقف  
 على اجازة وليه وبن العبد على اجازة مولاه ان اجاز نفذ وان لم يجز حتى اذن له مولاه  
 في النكاح فاجاز العبد بعد عتقه لا يضر اجازته عبد مجبور زوج امرأة فاعتق



تعد نكاح من غير اجارة وكذا امة محجوزة وتجب نفسها ثم اعتقت فقد نكحها  
بلا اجارة ويكون المهر لها **ح** تروج بلا ان مولاه فباعه واجاز المشتري جاز عن  
صبي تروج او باع ثم بلغ لم يجز الا باجازه بعد بلوغه ولو لم يبلغ فكن اذ له المولى فاجاز  
جاز ويصح ان ينعقد بغيره الا اذ بلا اجارة كقوله **ح** اذن له مولاه لا يواخذ في الحال  
بين استدان في حال المحر ولا تنفذ اقراره وعقوده ويواخذ به بعد عتقه من  
محرور باع شيئا فعتق فاجاز لم يجز ولو اقر بدين ثم اذن له مولاه ولا ينفذ اقراره ولو اعتقه  
نفذ ولو اذن ملك مولاه **ص** زوج المولى الا بعد مع قيامه الاقرم حتى يؤخذ على اجارة به  
الاقرم فطالب الاب فقوله الولاية الى الابد لم يجز ذلك النكاح الا باجازه بعد تحول  
الولاية اليه زوج ابنة الكمي بلا اذنه فجنح الابن قبل اجارته فلا بد ان يجيز نكاحه  
**فصل** زوج اخته وابوها حتى فاته الاب قبل اجارته فاجاز الاخ الزوج جاز لا لو سكت  
باع مال امه فاته الاب ولا وارث غيره لا ينفذ البيع الا بيقظه به اذ النكاح ولا ية  
والبيع يملك بعد كون المالك **سني** نكاح القن والامة ينعقد بعقدها وباجازة  
المولى وباجازتهما بعد الاذن بنكاح لا ينفس الاذن واما بيعهما ونحوه فينعقد  
باجازة المولى فقط قال صاحب جامع المفتولين اقول ينبغي ان يكون هذا في بيع مولاه  
لان بيع مال غيره قال غير الاب والجد لو زوج الصبية من غير كفولم يجز وفاقا  
ظولفت واجازت لم يجز ايضا وكذا لو نقص غيرهما عن مهر شلها فقضا نانا فحسب لم يجز  
وبلغت فاجازته لا ينفذ ولو باع قنا بخيار للبلوغ فحرمه المشتري ثم اجاز البائع  
البيع لا يعتق **س** اجره سنة فحرمه في اثنا الستة ان شافضه القن وآجر  
ماضي لمولى وان شافضه آجر ما بقى للقن الا انه يتولى قبض جميع الاجرة ولو مات  
المولى واجاز ورثته الا جاز لم يجز **ح** قال المديونة ادفع الى الغافلار عليك  
فصلى ان يجيز الطالب وانما لست بوكيل عنه فدفع واجاز الطالب جاز ولو هلك بعد  
الاجازة هلك على الطالب ولو هلك ثم اجاز لا تعتبر الا جازة كذا **سني** وفي **فصل**  
قبض دين غيره بلا اسم ثم اجاز الطالب لم يجز فاقا بما اوها لكا وكذا قبض مكاتبه وقنه ولو  
اقرض مال غيره فاجاز ماله يكون المقرض مال وان لم يجز ومن القابض يرى الدافع ولو  
صلى الدافع ملكه مادفع لهما له وفيه المضارب ما يملك اقرض مال لهما رتبما لم يصح له فيه  
فلو اقرضه ثم اجاز ماله يبيع لو قايما وقت الاجازة والا فلا **ح** المشتري من الغاصب لو  
حرر فاجاز المالك يبيعه لا ينفذ عتقه قيا سا ومقول محمد وعند ما ينفذ استقصانا  
والمشتري من الرهن لو باع او حرر فاجاز الرهن البيع بعد عتقه او يبيعه نفذ وفاقا وكذا  
المشتري من الوارث والدين بحيث **يد** غصب شيئا فاجاز المالك قبضه بركه وكذا لو اودع

لوم

مال غيره فاجاز ماله بركه الغاصب اذا اذن انتها كما مر ابتداء بركه الغاصب  
والمودع **يد** الاجازة تلحق العقود لا الافعال عند الامام ويلحقها عند محمد  
**يد** اذ ينفذ من ائلفه مال انسان ثم قال المالك رهنيت بما صنعت واجزت لا يبرأ  
الاجازة في العقود تلحق الموقوف لا المفسوخ والاجازة لا تلحق الافعال عند  
الامام وتلحقها عند محمد كعقود فاعا حبيب لورد المصوب على الاجنبي فاجاز  
المالك بركه الغاصب عند الامام لو بيعت دينه بدين رجل الى الدين فاجاز الرجل الى الدين  
واجبر به ورعي وقال لمن جابه اشترى به شيئا ثم هلك قيل يملك من مال المديون  
وقيل يملك من مال الطالب وهو الصحيح اذ الرضا بقبضه انتها كاذل بقبضه انتها  
وهذا التعليل شاق تلحق الافعال وهو الصحيح **الفصل الرابع**  
**والغشرون في الخيارات** فانها في انواع ما يثبت في جميع المقررات  
وبموجب اجارة عند القضي وعند الشافعي خيار الاجازة لا ينفذ لان عند عقده  
القضي لا يتوقف ومنها ما يثبت في تصرفات تحتل الفسخ **ح** الخيارات انواع منها  
ما يثبت في تصرفات تحتل الفسخ وما لا يثبت فيها لا يحمله كنكاح وطلاق وعتق  
ومنها ما يثبت فيها لا يحتمل الفسخ ولا يثبت فيما يحتمله اما الخيارات التي لا تثبت  
فيها لا يحتمل الفسخ فمنها خيار الشرط اذا تزوج بشرط الخيار لهما او لاحدهما صح به  
النكاح لا الشرط عندنا وقال الشافعي يبطل به النكاح ومنها خيار الروقة لا يثبت  
في النكاح لانه المرأة ولا في المهر ومنها خيار العيب وموقوف الفسخ بعيب عندنا  
لا يثبت في النكاح فلا ترد المرأة بعيب ما وقال الشافعي له ردها باحد عيوب  
خمسة بجون وجذام وبرص وفقر ورتق فان رد قبل الدخول سقط كل المهر وان بعاه  
فلها كل المهر ولا يرد الزوج بجون وجذام وبرص عند الامام وابي يوسف وقال محمد لها  
رده **ابن القمام** وقال محمد لملاذه باحد هذه الثلاثة اذا كان جازلا لا يطبق المقام معه  
**ح** ولا يرد الزوج بعنة وجب لها المطالبة بالامساك بمعرفة والتفريق بنا عليه  
ولذا كانت الفرقة بسبب عنة وجب طلاقا باينا **ح** لو خيرها القاضي بعد مضي  
الستة في العين يقتصر على المجلس وبطل خيارها بقيامها ولزمها النكاح واقا  
الخيارات المتعلقة بالنكاح اربعة خيار المحرق وخيار العتق وخيار الفسخ بعدم  
الكفاة وخيار البلوغ اما الاول فلو قال لامرأته اختاري او اختاري لنفسك ينوي به  
الطلاق فلها الخيار في مجلسها وان تطاول يوما واكثر فخيرها يقتصر على المجلس يكون هكذا  
كخيار قبول البيع وخيار المسينة وغيرهما وهذا يختص بالمرأة ولا يبطل بسكونها بكرة  
كانت او نسيها ولا لو اكلت قليلا او شربت وكل جواب ذكر في الخيار فهو الجواب في تعليل طلاق

محمد لا عند  
س



[illegible]

بالحجارة بعد الكفاة فسخ لا طلاق حتى لو كان قبل دخوله سقط كل المهر لا بعده وعليه  
 نفقة العدة وان اجاز الولي بطل حقه وكذا لو اخذ مهرها ولو زوجها ولها بغير كفو  
 ثم اقترقا ثم روجت نفسها من هذا الزوج بغير وليها فلولي ان يفرق بينهما اذ الرضا  
 في عقد لا يدل على الرضا في عقد اخر يقول الحنفية هذا الدليل لا يتم به المرام كما  
 لا يخفى على ذوي الافهام قال ولو زوجها الولي بغير كفو فطلقها رجعيًا ثم راجعها لم  
 يكن له التفرق بينهما **قاضي خان** طلقها غير الكفو طلاقًا بائناً ثم تزوجها بلا  
 اذن وليها فلولي ان يفرق بينهما ولو زوجها احد الاوليا بغير كفو فليس لهذا الولي  
 ولا لغيره حق الفسخ ويكون ذلك من **فت** تزوجت بغير كفو فزني به بمثل الاوليا  
 ليس للباقى فسخ اذا العقد وقع **مساحقة** براهيم فلم يجز ابطاله الا اذا كان اقرب  
 فيكون له نقضه **ط** للولي الا بعد نقضه اذا غاب الاقرب عينة منقطعة الا  
 اذا برهن الزوج ان الاقرب روجه وانتصب الا بعد ختمًا عن الاقرب في اقامته  
 البينة لانه خصمه **ابن المام** العينة المنقطعة في جواز تزويج الا بعد عند غيبة  
 الاقرب ان يكون الاقرب في موضع لا تفصل اليه القوافل في السنة الاسبق واحدة وهو  
 اختيار القدريري ومن المشايخ من قال ان يكون مقبولا من موضع الى موضع لا يتوقف  
 على نزع ويكون مقبولا لا يعرف جنس وقيل اذا كان في موضع يقع الكرا اليه دفعة  
 واحدة فليس عينة منقطعة او بدفعنا ان منقطعة وقيل ادنى مدة السفر  
 لانها لا نهاية لا قصاه وهذا اختيار بعض المتأخرين منهم الامام النسفي والصدور  
 الشهيد وغيرهما قالوا وعليه الفتوى قال الامام السرخسي الاصح انه اذا كان في موضع  
 لو انتظر حضوره واستطلاع رايه يفوت الكفو وعن هذا قال قاضي خان في الحامع  
 الميصر لو كان مختفيا في المعرب حيث لا يوقف عليه يكون عينة منقطعة وهذا  
 حسن لاننا نظروا في النهاية وعليه اكثر المشايخ منهم الامام محمد بن الفضل وفي شرح  
 اكثر المتأخرين على انه ادنى مدة السفر لا تقارن بين اكثر المتأخرين واكثر المشايخ  
 ولا سيما لفقده قول اكثر المشايخ **ط** وبقي المهر مع تجهيزها رضى وبجرد القبض  
 قبل رضى وقيل لا مال مجهزها منه ولو خا صر زوجها بنفقة او بيقية مهرها فهو رضا  
 مستحقا فاذا كان عدم الكفاة ثابتا عند القاضي والا فلا ما يجب جامع الفصولين  
 اقول على هذا ينبغي ان يكون قبض المهر مع التجهيز على هذا التفصيل **جس** تزوجت بغير  
 كفو فلها الاقتناع عن الولى حتى يرضى الولي وكفاة الفسار للرجال غير معتبر عند  
 الامام خلافا لما كذا **فقط** ونجاسه في الكفاة ذى الوحم المحرم منها وبوالعم وكل  
 ولي اذا عار الحق الولي وهذا اولى كذا **نفى** وذكرني **خ** ان الفسخ لا وليا من



العصبة **ورغم** الكفاة تعتبر نسبا في العرب فان العجم أصبحوا المناسبتهم فربما  
وسواهم من العرب اكفا والعجم اكفا وتعتبر اسلا ما ايضا تسلم بنفسه ليس كمنوالذي  
ابو واحد فيه والابوان بنه كالا ما وتعتبر حرية ايضا فبعد او معتق ليس كفوا حرمة  
اصلية ولا معتق ابوع كفوا ذات ابوين حزين وتعتبر ويا نة ايضا فليس فاسق كفوا  
صلحة او بنت صلحة وتعتبر كالا ايضا فاجز من مهر مجمل ونفقة ليس كفوا الفقيرة  
ولا تعتبر الكفاة عني في الاصح الا كثر في المال مذموم فالتقادر عليها كفوا ذات اموال كثيرة  
عظام وتعتبر حرمة ايضا مثل ما يك وحداد وخفاف ونحوها ليس كفوا مثل عطار ويزار  
والعجم العالم كفوا للعربي الجاهل اذ شرف العلم يقاوم شرف العصب والعالم الغير العتي  
كفوا للجاهل العتي وللعلوي والمروى كفوا للمدي **ابن الهمام** لم يذكر صاحب الهداية  
الكفاة في الفصول ذكره الاول الجلي قال بعضهم لارادة في اعتبار العقل في الكفاة واختلف  
فيه فقيل تعتبر لانه يفوت بعده مفسود النكاح وقيل لا لانه عرض ولا تعتبر الكفاة  
في السلامة من العيوب التي يفسخ بها العيوب كجنون وجمام وبرم ورجم وذكور الا عند  
م في جذام وجنون وبرم الا اذا كان بحال لا تطبق المقام معه والحق اعتبار الكفاة  
في العقل على قول محمد الا ان الذي له التفرق والفسخ والزوجة لا الولي وكذا في خوته  
عند **بسن** واما خيار البلوغ فقيل الاب طاهر ولو تزوج صبيبا او صبيبة فلهما خيار  
الفسخ عند الامام ومحمد لا عند الجدي يوسف ولو تزوجا امها او القاضى فعن الامام روايتان  
والظاهر لخيار المعنوية ولو تزوجا اخوها او عمها ففقدت فلهما الخيار ولو تزوجا  
الاب او الجد اى اب الاب ولو تزوجا ابنا فله رواية عن الامام قالوا ايمنى ان لا يكون طهرا  
الخيار كالا ب وعن محمد طهرا الخيار ولو تزوج امته الصبيبة ثم عتقت وبلغت فلهما خيار  
العتق واختلف هل لها خيار البلوغ فيه والمصحح عدم اذ لا ية المولي فوق ولا ية  
الاب ثم خيار البلوغ بخلاف خيار العتق بوجوه منها انه ثبت للذكور الا نفي خيار  
العتق لانه في مقتضى ومنها ان خيار العتق للكر لا يبطل بسكوته بل يمتد الى اخر المجلس  
حتى لو بلغت ولم يفسخ ساعة ما بلغت بها خيارها وان كان المجلس قائما لكن بشرط علمها  
بالنكاح لا بنبوت الخيار رد الامة البكر اذا اعتقت ولم تفسخ لا يبطل خيارها مادام المجلس  
قائما وفي **ك** خيار البلوغ للثيب وللغلام يمتد الى ما وراء المجلس والعروقة له ولا يبطل الا  
بالابطال ايضا او بما يدل على الرضا قال صاحب جامع الفصولين اقول في شرح الهداية جعل  
الا ستعمال بعلم اخر مبطلا للخيار وهذا دل على ان خيار البلوغ يقتصر على المجلس فلو قال  
الغلام نقضت النكاح ونوى طلاقا فعن الامام انه طلاق وان ثلثا ثلثا ومنها ان  
الفرقة بالبلوغ لا تثبت ما لم يفرق القاضى وتثبت في العتق بقوطها اخترت نفسها

ثم

ثم في تفرق القاضى لما كل المهر لو كانت مدحولة والاسقط كله وفي فرقة لا طلاق سوا  
كان من الرجل والمرأة **قاضي خا** الفرقة بخيار بلوغ وخيار عتق وخيار عدم الكفاة  
لا تكون طلاقا بخيار البلوغ اذا ثبت للثيب لا يبطل الا بطلان نكاحا او بما يمكن  
من الزوج او طلب المهر او طلب من النفقة بخلاف خيار العتق وخيار الخيعة فان ذلك  
يبطل بالقيام عن المجلس **ك** ولو خلى لها بعد البلوغ عتق فيجب هل يبطل بوقوع وطلب  
مهر او بطلب فرض النفقة ينبغي ان يبطل لانه ذكر في **فقط** الثيب العالقة ولو زوجها  
وليها خلى با زوجها من ضاها هل هو اطارق منها لا رواية فيه وعندي انه اطارق صبيبة  
زوجة نفسها لم بلغت فدخل بها من ضاها ينبغي ان يكون اطارق على ما ذكر في **فقط**  
يقول الحنفية وفي القادر الضعيف اذا فسخ النكاح بخيار البلوغ ان كان بعد الدخول يجب  
كالمرء ان كان قبل الدخول يستصط كل المهر لان الفرقة بخيار البلوغ فسخ من كل وجه  
وفي **مخ** احد الزوجين قال كان النكاح في الصبا والجنون وعرف يومه لا نكاح بينهما  
فلو دخل بها بعد الكبر فهو رضى وطارق قال صاحب جامع الفصولين اقول هذا يستقيم  
اذا كان العاقد غيرهما اذا كان العاقد هو المخنون او الصبي الذي لا يعبر فلا **جس**  
صبيبة زوجها عما ضلقت نهى على خيارها ما لم ترض نكاحا ايضا او فلا لانه جامع او طلب  
نفقة اما لو اكلت من طعامه او خدمته كما كانت هي على خيارها لانه ليس برضى ومنها  
ان الجمل بخيار العتق عذر لا الجمل بخيار البلوغ فلم تعلم به لا تغدر حتى لو بلغت عتق بكر  
وسكت وقالت لم اعلم بالخيار فلا اسكت وقال الزوج لا بل علمت قالوا للزوج وسبطل  
خيارها **ح** بكر بلغت بالليل ولم تقدر على الاشهاد قال محمد مرات تقول اخترت نفسي ونقضت  
النكاح فاذا اصعبت تشهد وتقول رابت الدم الساعة اخترت نفسي فقيل له ايسع لها  
ذلك قال نعم لا يالوا اخترت انهارات الدم في الليل واخترت نفسي لا يقبل قولها ويبطل  
خيارها قال صاحب جامع الفصولين اقول لهذا ان الكذب مباح وان كانت غير الاربعة  
المستعانة يقول الحنفية ويؤيده ما في مجمع الفتاوى ان من الكذب بما هو مباح لا جاحقه  
ولرفع الظلم عن نفسه كشييع يعلم البيع في خوف الليل ولا يمكنه الاشهاد فيقول عت  
الان وكذا صبيبة بلغت في خوف الليل واختار لنفسها من الزوج انتهى **خلاصة**  
يجوز الكذب في ثلاثة مواضع في الصلح بين الناس وفي الحرب ومع امراته **خ** وعن محمد  
لو قالت عند الشهود والقاضى نقضت النكاح حين بلغت يقبل قولها ولو قالت بلغت  
امس ونقضته لا يقبل ولو قالت لم اعلم بالنكاح الا الان ونقضته يقبل قولها قال صاحب  
جامع الفصولين اقول في مسئلة امس والليل ينبغي ان يقبل قولها مع اليقين لا بما قد تبلغ  
بلا اختيار في وقت يتعذر فيها الاشهاد وتكليف الاشهاد فيه حرج والخرج مدفوع شرعا



والضرورات مستثناة عن قواعد الشرع فيبني ان يقبل قولها وان اصابته الى الماضي  
وهذا اولى من تجوز الكلاب قال وسينين قريبا فيا سياتي من ط ان فيه اشارة الى  
ما قلنا وبينني ان تكون الشفعة كذلك يقول الحقير قوله في مسئلة اسر المبلل الى  
قوله الى الماضي محل نظري واي وجه ذلك بعد انصف حكاية قريبا **قاضي خان**  
لو بلغت في مكان ينقطع عن الناس بلغت جارية لثاني بشهود تشهد بطلانها  
الا ان يكون على الفور **شصل** اذا وجدت شهودا فلو بلغت بحيث تقول حقت الان  
ونقضت فاشهدوا عليه ولو بلغت باخلام او سر تقول لما بلغت نقضت فاشهد  
او يقولوا نعمدوا الى بلغت ونقضت فان قالوا متى بلغت تقول كما بلغت نقضت  
لا تزيد على هذا اكانها لو قالت بلغت قبل هذا ونقضت حتى بلغت لا تصدق **ط جابر**  
البلوغ كشفقة فانها كما بلغت بيني لما ان تختار نفسها كالشفيع ولشهاد علي  
على النقص لو عدها من قبل شهادته والاختار الى الناس واختارها ليا ولو لم تختار في بيتها  
حتى خرجت الاشهاد بطلانها والاشهاد لا يشترط لاختيارها انفسها لكن بشرط  
لا يثبت بديته ليمسقط اليمن عنها وتخليها على اختيارها انفسها كالتخييف الشفيع  
على الشفعة فان قالت للقاضي اخترت نفسي حين بلغت او حين بلغت كالتفرقة  
صدقت مع اليمن ولو قالت بلغت اسر وطلبت الفرقة لا تقبل وتحتاج الى البيينة وكذا  
الشفيع لو قال طلبت حين علمت قال قوله ولو كان علمت اسر وطلبت لا يقبل ويكلف  
اقامة البيينة قال صاحب جامع الفضولين قول قوله والاشهاد لا يشترط الى قوله  
مع اليمن يقتضي ان يصدق مع اليمن في مسئلة اسر ايضا لان قولها للقاضي حين بلغت  
طلبت الجارية عن الماضي لا من حال عند القاضي الا لما احتاج الى البيينة لانه محل حيل  
على البلوغ الا في مجلس القاضي فيبني ان يستوى مو قولها اسر في الحكم يقول الحقير  
فيه بحث اذ قد سبق في فصل التخييف انها لو قالت بلغت اسر لا تصدق ولا يثبت  
لها اطلاق اختيارها الى الماضي فحكمت ما لا تملك استنباطه حال اسر حكمي لا يملك  
استنباطه في الحال لا يصدق بلا بيينة واذا اطلقت ولم تقنع الى الماضي بان قالت  
حين بلغت اخترت نفسي فقد حكمت ما تملك استنباطه حال تصديق اليمن انتهى  
والحجج ان كيف لم يقدت يدها وزلت في مثل هذا الامر قدها **ج** لو بلغت وقالت  
الحكمة اخترت نفسي فهي على خيارها وبينني ان تقول في قول البلوغ اخترت نفسي  
ونقضت النكاح فعده لا يبطل حقها بالناخير حتى يوجد التمكين ونحوه بكر استامرت  
فحكمت ثم علمت ان الاجر وجهها من فلان فردت صح يقول الحقير لا شك ان هذا في بكر  
بالقنة لا البكر مطلقا وانما لم يقيد لظهوره وكذا قال ولو ثبت للبكر خيار بلوغ وشفقة

تقول طلبت الحقير ثم بتد انتميس الاختيار وقيل بالشفقة وتبدا الشيب بالشفقة  
لان خيار البلوغ للشيب يمتد كما **مر فصل** بلغت بكرا قالت رددت كما بلغت وقال  
زوجها سكت قال قوله وكذا لو قال طلبت الشفعة كاسمعت وقال المشتري سكت  
قال قوله ولو قالت البكر لم ارض بالنكاح وقال الزوج رضيت قال قوله عتقا **قاضي خان**  
بالعتق زوجها ابوها فبلغت الخبر فاختصمت الى القاضي فادعى الزوج انها سكت حين علمت  
فقال لا بل رددت فان قالت رددت حين علمت قال قوله لها وان قالت علمت بالنكاح يوم كذا  
فردت وقال الزوج لا بل سكتت قال قوله له صغيرة روجه غير الابد والجداب الابد  
فاختصمت مع زوجها بعد بلوغها وبكرت قالت اخترت الفرقة وكذا خيار الزوج لا يقبل  
قولها الا ببيينة وان اختلفا في الحال فقلت بلغت الان واخرت الفرقة وقال الزوج  
لا بل بلغت قبل هذا وسكت قال قوله لها وان كانت ثيبا وقت البلوغ لا يبطل خيارها الا بالرضي  
صريحا او دلالة نحو التمكين فيفرد **ج** لو اختار احدهما الفرقة ورد النكاح بخيار البلوغ لم  
يكن ردا ولا يبطل به العقد ما لم يحكم به القاضي فيتوارى ان قبل الحكم بخلاف النكاح بعد  
البلوغ فانه يبطل برده **مخلص** حكم الا بطلاق وغيرهما ما لم يفرق القاضي  
وكذا الخيار لعدم الكفاية **ج** كل فرقة تحتاج الى الحكم لم يحرك الحكم عند غيبة الزوج لخيار  
البلوغ والزوج من كفو والفرقة بلعان وعنه وجب وابا على الاسلام وكل فرقة  
لا تحتاج الى الحكم تصح بغيبة الا نحو جيرة وجار عتق وامر باليه ولو طلع بشرطها  
الخيار جاز عند الامام وقال لا يجوز ولو شرط له الخيار لم يجز وقال **خلاصة** الفرقة التي  
تحتاج الى القضا خمسة فرقة لحيه وعنه وبى طلاق وفرقة خيار البلوغ وبى فتح  
وفرقة بعدم كفاة او نقص المهر وبى فتح وفرقة باللعان وبى طلاق والخامس اذا  
اسلت الزمية يعرض الاسلام على زوجها الذي فان ابي فرق بينهما ويكون طلاقا عندهما  
وعند من يكون فصلا **ج** خطوها بخيارها ولم يوقت فان اختارت في المجلس فلها الخيار  
ت وان سكتت حتى قامت فالطلاق واقع واللعان ثابت لم اختلفا وقالت ان لم اود  
البدل الى اربعة ايام يكون الطلع باطلا فبغت المدة ولم تؤده فهو كالمع بشرط الخيار  
لها حيث يجوز واما الجارات التي ثبتت في عقود تحتل الفسخ انواع منها خيار شرط  
وتعيين ودوية وعيب **خرائفة** اما الجارات التي ثبتت في العقود التي تحتل الفسخ  
كبيع وجارة وقسمة وصلح عن مال فانواع تذكر في مواضع **ج** **ررررر** خيار الشرط ان  
يكون العاقد خيرا بين قبول اصل العقد ورده وخيار التعيين انه يشتري احد  
شيعين او ثلاثة على ان يعين ايها شاء وهذا الخيار ان يمنح ان ابتد الحكم وخيار  
الرؤية يمنع تمام الحكم وخيار العيب يمنع لزوم الحكم **صل** شرط الخيار في البيع جاز لها



اولا حدهما **دور** و **غور** او غيرهما كاسيا في **صل** موقتا بثلاثة ايام او اقل وان شرط اكثر  
ففسد البيع عند الامام وزفر الشافعي وعند ابي يوسف ومحمد لو ذكر او قتا معلوما كشر  
وسنة لو اكثر يجوز **دور** و **غور** ولو قال على ان الخيار لاياما او قال ابدا ففسد البيع وفاقا  
**دور** و **غور** شرط الخيار احد المتعاقدين لغيرهما جاز في الثلاثة اذ جاز انقص صح  
استحقاقا لثبوت الفسخ عن العاقد وفي اجازة احمد من الاجيل والنايب ونقص  
الاخر الاول وفي معنى كلاهما النقص او **ليصل** جاز الشرط يثبت في بيع فاسد  
كجائز لا في الصرف والسلم حتى لو شرط لهما لاحد سابطا العقد **صل** هو بيع في ثمانية  
اشيا في بيع واجازة وقسمه وصال عن مال بعينه وكفاية وخلق وعق على مال بشرط  
الخيار للمرأة والنقص بيع عند الامام واما الزوج والمولي فلم يبيع وفاقا وكذا خيار شرط  
للمراض ولا للرهن اذ لو نقص الرهن متى شابلا خيار ولو كمل بنفس او مال بشرط الخيار المكفول  
له او المكفول جاز ولو استأجر خيار له ثلاثة ايام جاز كبيع ولو فسخ في الثالث هل  
يجب على المستأجر ان يبيع في **صل** انه لا يجب لانه لا يتمكن من الانتفاع بمك الخيار  
اذ لو اتفق بطل خيار **فصل** شرط الى الليل او الظهري او الى ثلاثة ايام فله الخيار في كل  
الليل ووقت الظهري وثلاثة ايام ولا ينتهي لم تغل الغاية عند الامام وقال لا تدخل الغاية  
في الخيار وسيا في غاية تفصيل البحث البينة في الفصل الا في بعض هذا قال ولو باعه  
بجاء ولم يبين المدة ففسخ البيع وفاقا فان ابطال الخيار جاز في ثلاثة ايام عاذا في  
الجواز عند الامام وزفر ثم لو شرط لهما في بيع لا يثبت حكم العقد اصلا ولو  
لاحد سابطا يثبت في حق من له الخيار **كذا** **خ** وفي **بس** باع بشرط اكثر من ثلاثة ايام  
فسد البيع عند الامام فان اجازة ذو الخيار في الثلاثة اذ استغنى الخيار بموت الفسخ او حرج  
المشتري او احدث فيه ما يوجب لزوم العقد فالباع جاز عند الامام وعليه الثمن  
ولو كان الخيار للمبتاع يعني ثبات احدهما لم يبيع من جهته والاخر على خياره ولو مضى  
وقته الخيار اتم البيع **فصل** تباعا فلو اتم قال الباع لمشتريه خيرتك شهرا او ثلاثة  
ايام قال لا يتخير من ساعته شهرا وثلاثة ايام وقال الامام يتخير كما قال ولا يفسد به العقد  
فيما شرط اكثر من ثلاثة ايام ولو لم يحدد العقد صحيح مكان الخيار شرطا فاسد بطل الشرط  
ولا يفسد به العقد عند ما قال الامام يلحق به الشرط الفاسد ولا يفسد العقد ولو  
الحق بالعقد صحيح شرط جائزا بل يفتق به وفاقا **دور** و **غور** شرعي على انه ان لم ينفذ الثمن  
الى ثلاثة ايام فلا بيع صح والاكراه الا ان ينفذه في الثلاثة ولا يخرج المبيع بخيار  
الباع عن ملكه فان قبضه المشتري فملكه متى قيمته ويخرج بخيار المشتري فان  
هلك ضمن الثمن وزد الخيار بخير بلا علم صاحبه ولا ينقص بدونه وان نقص فلو علم

الاخر في المدة انقص والا تم العقد **فاضي** **خ** ان لو تخير الباع لا يخرج المبيع  
عن ملكه عند ما يخرج الثمن عن ملك المشتري ولا يدخل في ملك الباع عند الامام به  
وعند ما يدخل ولو تخير المشتري لا يخرج الثمن عن ملكه وفاقا ويخرج المبيع عن ملك  
الباع ولا يدخل في ملك المشتري عند الامام وعند ما يدخل **بس** ملك المبيع في يد  
المشتري فلو كان الخيار للباع يثبت البيع ويلزم المشتري قيمته ولو للمشتري  
يلزم الثمن ويتم البيع **بس** ملك المبيع قبل قبضه بيما باتا او الخيار بافاة سماوية  
او بفعل الباع او بفعل المبيع يبطل البيع ولو لفعل المشتري بغير قابض او بفعل  
اجنبى يتخير المشتري ان يفسخ البيع او اجازة وفي المستهلك وسيا في  
تفصيل هذا البحث قبل الصلح عن العيوب فليست بمرتبة **ج** نقص الخيار البيع بغير  
الاخر لم يجز وله ان يرضى العيب وهذا عند الامام ومحمد وقال ابو يوسف وزفر والشافعي  
يجوز **ح** نقصه بغيره الاخر يتوقف عند الامام ومحمد فان علم به الاخر في مدة الخيار  
جاز والا فلا هذا في فسخ بقول فلو فسخ بفعل جاز بلا علم الاخر وفاقا وموان  
يتصرف في المبيع بيع او وطى فان كان الخيار للباع بعينه ذلك فسخ البيع والمشتري  
فجواز فانه جاز بغيره الا جاز وفاقا وخيارا والروية على هذا الخلاف والمراد  
بالخص في العلم لا نفس المصور حتى لو علم الاخر في المدة صح الفسخ متى به اولاد وان  
لم يعلم حتى مضت المدة لا ينفسخ ولو كان الخيار لمشتريين ففسخ احدهما بغيره  
الاخر لم يجز **بس** شرا بخيارا فاقضاه احد سارده والاخر امساكه ليس لاحد سارده  
حصته دون الاخر **صل** هذا عند الامام وقال لا ذلك وكذا الوشرا فاقضاه او يراه فوجبا  
عليه قبل قبضه فاراد احدهما رده فهو على هذا الخلاف **ج** الفسخ بخيار شرط  
وروية وعيبا فان كان قبل القبض فسخ من الاصل بقضا او بدونه **كذا** في **بس**  
الخيار اذا انقضى الرد او القبول بغيره فهو باطل لخلق الاحكام بالظاهر لا بالباطن  
**صل** لو كان الخيار للمشتري نقذا لبيع باجازه قولا او فعلا يتصرفه ويموت  
وبعض المدة وبغيره ردة المبيع جاز لا يكره فسخه كلف وتقبضان ليبيرا وفاقا  
بفعل المشتري او الباع او الاجنبى بواقعة سماوية وقال ابو يوسف اخرا وقيل ولو  
قول محمد لو نقص في يد المشتري بفعل الباع لا يبطل خيارا للمشتري **ح** باع بخيار فوجب  
او رهن وسلم او اجر او باع او فعل بالمبيع ما يدل على استيفاء الملك فان فسخا للبيع  
علم به المشتري او لا **فصل** شرا قبا بخيار فخلق له منه فهو رضى لا لو امر امرأة بالخط  
او دهن او لبس ولو شرا ارضاع حرته فسخاه او فعل منه شيئا او حصده او عرض  
المبيع للبيع بطل خياره لا لو عرض له لينقم ولو اسكن الدار شخصا باحق او بدونهما او



منه شيئا فهو رضى **فصل** لو اسكن رجلا بجر بطل خيار الرديئة لا لو بلا جرد ولو قسحوا  
الدابة او اخفن عرفها لم يبطل **ح** استخدام خادم مرة وليس ثوب مرة وركوب دابة مرة  
لم يبطل خياره ولو نقله مرتين بطل **فصل** ركب دابة ليس فيها اذ لم يرها على بايعها بطل  
خياره قياسا لا استحضانا كذا **عن** شراؤه بخيار قبضه او تقدم ثمنه لم يبطل ولو لم  
يره فلما رآه قبضه او تقدم ثمنه بطل خياره وكذا لو تخير البايع فرفع المبيع الى المشتري  
لا يبطل خياره ولو للمشتري فابوا البايع عن ثمنه لم يجز ابراه **عن** المشتري بعد البراءة  
مخير بين رد واخذ كذا **عن** محمد وماله لم يجز ابراه هو قول ابي يوسف **فصل**  
ابراه عن الذين على انه بالخيار بطل الخيار لا لانه استسقط والمساقط لا يجتمع الفسخ  
وكذا في الهبة يبطل الخيار لا الهبة وكذا لو قال وكلتك على ان بالخيار اذ له ولاية الرجوع **عن**  
وقفه على انه بالخيار بطل الوقت ولو جعل ارضه مسجدا على ان بالخيار بطل الخيار لا المسجد  
نرخير البايع فسلم مبيعه الى مشتريه ولو على وجه القيد بطل خياره لولا على وجه الاختيار  
**شئ** باع شيئا بخيار فخط شيئا من ثمنه فخط القياس مسئلة ابراهيم ان يبطل خياره **ح**  
شري وقبض فقال بايعه بعد ايام انت بالخيار فله الخيار مادام في المجلس فهو قوله ذلك  
اقالة هذا المبيع ولو قال انت بالخيار فله الخيار ثلاثة ايام هو الصحيح **ح** وخيار دعي لامة  
المبيعة الى فراشه لا يبطل خياره بايما كان او مشتريا **فصل** وكل المبيع او الوصى لو باع  
بخيار او المالك بنفسه باع بخيار لغيره فبات البايع او الموكل اورد الخيار وقام يتم المبيع في كل  
ذلك اذ لكل منهم حق في الخيار والجنون كالوقت **ح** شري بخيار فاداره فاختفى البايع قيل  
للمشتري نصب ختم من البايع لبرده عليه وقيل لا هذا وسبلة الاعذار قد مر في اخر الفصل  
الخامس فليطرح **ح** شري شيئا فادى يدك زيادة متصلة متولدة كمال رضى وبراه  
واخلا يباح على الغير يمنع الرد ويلزم المبيع الا عند محمد ولو متصلة لم تتولد كصنيع  
وخياطة ولت سوق لبني وثي ارض وعرس شجر او منفصلة متولدة كعقر ولد وارث  
ولبن وثمر وصوف يمنع الفسخ وفاقا ولو منفصلة لم تتولد كغلة وكسب وهبة وصدة  
يمنع وفاقا فان اجاز المشتري بئله والا فكل ذلك عند ما وعدا الامام برده على البايع **ح** اجمعوا  
ان خياره شرط وعيب لا يبطل بالتوكيل بالقبض **ح** الفسخ بخيار شرط ودية عيب  
لو قبل القبض فهو فسخ من الاصل بقضا او بدونه **ح** **ح** لا يورث خيار شرط ودية  
وتعيين عيب واذا اختلف المتعاقدان في شرط الخيار او في معنى مدته او في قدر صوته  
فالقول للنكر مبيعه **خيار التعيين** وفي **ب** له صورتان احدهما لو شري ثوبين  
على ان يجتارا ايها شاور الاخر في ثلاثة ايام جاز والى اية شري خيارا واراد رد على  
بايعه بكم خيارا لشرط فقال ليس المبيع هذا وقال المشتري هو ذلك فقال القول للمشتري

ثلاثة ايام

بمينة قال صاحب جامع الفصولين اقول الاصل في التعيين للمالك حتى لو اراد  
رده بعيب فقال ليس المبيع هذا وقال المشتري هو ذلك صدق البايع بمينة فعلى  
هذا ينبغي ان يكون القول للمشتري في مسئلة خيار العيب كافي لخيار الشرط والحاصل  
ان خيار الشرط وخيار العيب يتعينان بتحد احكاما يقول الحقير قول ينبغي لا ينبغي لان  
وجه كون القول للمشتري في المسئلة الاولى عنوان البايع وان كان معترفا بتبوت  
حق الامتياز كاد الرد للمشتريه لكن يدعى عليه ايجاب غير ما باعه والمشتري يشكره  
ووجه كون القول للبايع في المسئلة الثانية عنوان المشتري يدعى عليه حق الرد بعيب  
والبايع ينكره والقول للنكر مبيعه في جميع الصور قطر الفرق والفتح الحق والله اعلم  
ويذكره على خلاف حكمي المسئلتين ما في فتاوى قاضي خان شري ثوبا بخيار او قبضه  
ثم اراد رده بخيار وفيه عيب فقال البايع ليس هذا ثوبي وقال المشتري لا بل هو ثوبك قال  
الامام وابو يوسف فقال البايع ليس هذا ثوبي وقال المشتري لا بل هو ثوبك قال  
في المبيع خيار شرط واختار ان يردده بخيار الرديئة وان كان يريد الرد بالعيب فالقول  
للبايع **ب**س ولو لم يقبض المبيع فاراد المشتري ان يجز المبيع وباه المبيع من يد بايعه  
فقال ليس المبيع هذا وقال البايع هو ذلك لم يذكره محمد فلو ايدى ان يكون القول للبايع  
كالو ادعى بيع هذا وانكر البايع اصلا هذا اذا كان الخيار للمشتري فلو للبايع فان كان مقبوضا  
واراد البايع اخذه فقال المشتري هو هذا وقال البايع ليس هذا فقال القول للمشتري بمينة ولو  
لم يكن مقبوضا واراد البايع الزام المبيع في عين فقال المشتري ما اشتريته هذا فقال  
للمشتري **فقط** يجوز لخيار التعيين في جانب البايع كما يجوز في جانب المشتري فله ان  
يلزم ايها شاور ان هلك احد سماء او تعيب في يد البايع فله ان يلزمه الاخر بعهده ولو قبضهما  
المشتري وخيار التعيين للبايع فله ان يبايعه فانه مات البايع فله الخيار ولو وثقه  
وكذا الوثاق للمشتري والخيار له ويورث خيار التعيين لا الشرط **ح** ويورث خيار العيب  
لا الشرط والرديئة **ح** لا يورث خيار شرط ودية وتعيين بل يثبت الخيار في التعيين  
للواريث اذ لا خلاف ط ملكه بملك الغير واذا بطل الخيار لزوم المبيع وتم ولا يورث خيار العيب  
بل المورث استحق المبيع ما لم يترك او ان يتركه لغيره فله ان يبايعه فله الخيار فله ان يبايعه  
في يد البايع بعد موت المورث وان لم يثبت للمورث **ح** **ح** مع خيار التعيين فبادر  
الاربعة وعنوان بيع احدا للثمين او الثلاثة على ان يبايعا ايها شاور ذلك في شيئا  
اربعة وهذا استحضار قال زفر والسافعي لا يجوز اصلا وهو القياس لمبالاة المبيع  
بوجه الاستحضار ان الحاجة اليه متحققة **فقط** وان تعيب احدا المبيعين  
في يد المشتري والخيار للبايع فله الزام ذلك ولو اخذه البايع كذلك فلا شئ له على مشتريه



من ثمان نقصانه ولو كان الخيار للمشتري هكذا احد مما في يد البائع اخذ المشتري الباقي  
ان شاء وخيار التخييل لم يجز لاموقا ثلاثة ايام ويلزم ما احدها الا ان يكون مع ذلك خيار  
الشرط فيكون المبيع مضمونا بالتميز وغير المبيع المنة ويجوز خيار التخييل في البيع الفاسد  
ايضا الا ان ههنا ما يتغير بموته بقيته والباقي لا قلنا في البيع الجاهل فان ما تناهنا من  
نصف قيمته كل منهما واما خيار الروية فيقتصر بالمشتري في ظاهر الرواية وعن الامام محمد  
ان للبائع خيار الروية ايضا عتق بالمشتري وفي **فصل** خيار الروية وخيار العيب ثبوتان  
في البيع الفاسد **خيار الروية** وفي **سنة** يوثق في كل عين ملك بعقد يمتثل الفسخ  
كبيع واجارة وقسمته وصلاح عن دعوى الاموال اما في عين ملك بعقد لا يمتثل الفسخ بالرد  
كالمرور بالخلع والصلح عن قود عوها من عقود يكون المرود فيها مضمونا بنفسه  
لا بما يقابلها فلا يثبت خيار الروية فيها **ثبت** للخيار للبائع في الثمن لو عين او الكيل  
والوزن اذا كانا عينيا فهما كسائر الاعيان وكذا الثمن من الذهب والفضة والادوية ولا  
يثبت خيار الروية فيما ملكه في الذمة كالسلم والارام والدنا في عين او دينا والكيل  
والوزن لو لم يكونا عينيا كما لا يثبت فيهما خيار الروية اذا قبض **جمع** مع نسخ  
قبل الروية لخل في الرضا لا للخيار ولو ابطال خيار قبل الروية لم يجز حتى لو رآه بعد فله  
خيار الروية وكذا بعد الروية اذا سكنت او بطل باللسان لا يبطل ما لم يقرر صيته **قال**  
صاحب جامع الفتاوى اقول قد ذكر في **نه** انه يبطل بروية وكيل القبض عند القبض  
عند الامام وهذا يدل على انه يبطل بالروية فضلا عن السكوت والابطال بلسانه  
ويمكن التوفيق بان يحمل في **سنة** على ما قبل القبض وما في **نه** على القبض فلوراه يبطل لو  
قبضه والا فلا ما قبل رضى مريجا ودلالة فالمرح قوله بعد الروية رضى او اخذت  
والدلالة ان يراه بعد شرايه فيقبضه او يتصرف فيه تصرف المالك كافي لخيار الشرط فاذا  
فعل شيئا من ذلك بطل خيار **خ** الفسخ بخيار روية مع بلا تقصا ولا رضا وموضع على كل  
حال قبل القبض وبعد **سنة** كذلك لكنه لا يصح الا بحضرة البائع عند الامام ومحمد قال  
مع بغيته ايضا والرضا يصح بغيره فاقا **فقط** لو فسخ خيار روية ولم يعلم به  
البائع حتى هلك المبيع يتصرف بهما ان الفسخ لم يتم لان تمامه يعلم البائع به ويجل في البيع  
انه لم يعلم فسخه **د** شري محدودا او قبضه فقال لم ارجع الحدود لا يقبل قوله ولا  
يتوقف خيار الروية بوقت بل يتقيد الى ان يوجر ما يبطله ويبطل ما يبطل به خيار الشرط  
كتبه ويرى واجارة ورهن وهبة **هـ** اية ما يبطل خيار الشرط من تعيب او تصرف  
يبطل خيار الروية ثم ان كان تصرفا لا يكره فعه كعناق وتدير او تصرفا يوجب  
حقا للغير كالبيع المطلق والرهن والاجارة يبطله قبل الروية وبعدها لانه لما لم تغدر

الفسخ

الفسخ يبطل الخيار وان كان تصرفا لا يوجب حقا للغير كالبيع بشرط الخيار والمساومة  
والحيز من غير تسليم لا يبطله قبل الروية لانه لا يزيد على صريح الرضا ويبطله بعد الروية  
لو جرد لا لثما **منه** عن شري مالم يره فلا رآه قبضه او نقد ثم يبطل خياره وكذا خيار  
العيب **فصل** شري مالم يره فاجان بعد قبضه يبطل خياره بمجرد الاجارة ولو باع بعد  
قبضه قبل الروية ثم رد عليه ببيع حكم او بما موضع من كل وجه او فلا الرهن وقبض  
الاجارة لم يعد خيار الروية وهو المصح ولو باع بعد الروية على انه بالخيار اذ عرضه  
على بيع او وهبه ولم يسلم بطل خياره لا لو فعله قبل الروية قال صاحب جامع الفتاوى  
اقول لا هذا على انه لا يبطل بمجرد الروية والقبض والاصار ذكر البيع والهبة مستدركا  
اذ يبطل حينئذ بروية وقبض سواء باع او وهب او افان قبل الرضا انه باع او وهب  
قبل قبضه يقال له المصروف قبل قبضه لم يجز فينبغي ان لا يبطل به الخيار يقول  
الحقير الدلالة التي ذكرها بقوله في هذا المسئلة كل من يرد عليه اشكال عظيم بامر هنا  
قبل ثمانية عشر اسطر نقلا عن **د** وبعد نقلا عن **ع** وبما ذكر في فتاوى  
قاضي خان في ان من اشترى مالم يره قبضه بعد رآه بطل خياره انتهى فظهر من هاتين  
المسائلتين تعارض وتناقض ولا يمكن التوفيق الا بان يقال القبض يبطل الخيار اذا وقع  
بعد الروية واما اذا قبض ثم رآه فلا يبطل مالم يوجر الرضا مريجا ودلالة والله اعلم  
**فقط** باع بخيار لا يبطل به خيار الروية الا في رواية بخيار المشتري يبطل وكذا لو باع  
بيعا فاسدا او هلك بعض المبيع عند المشتري يبطل خياره لان خيار الروية يمنع تمام  
الصنفه فاذا انقذر رد بعضه بطل خياره ولو عرض بعينه بعد الروية  
على البيع او قال رضى يبطل خياره وكذا خيار العيب وكذا الورثة قبضه  
رسوله يقول الحقير مسئلة عرض بعضه على البيع ليست باقائه لما ذكر في فتاوى  
قاضي خان انه لو عرض على البيع بعض المبيع بعد الروية يبطل خياره عند محمد لا عند س  
روية الرسول بالقبض لا يبطل الخيار وفاقا في قبض بعض المبيع مع العلم بالعيب رضا  
بالعيب **ق** انه ليس برضا بالعيب حتى لا يسقط خياره عند خيار الروية  
يبطل بروية وكيل القبض عند الامام لا عند ما لو قبضه الوكيل قبل رويته ثم سقط  
خيار الروية لو كله لا يبطل خيار موكله واجمعوا ان خيار العيب لا يبطل بقبض الوكيل بعد  
علمه بالعيب **ك** لا **خ** وفي رواية وكيل الشرا وكذا روى رسول الشرا  
ليست كروية مرسلة قال **ص** في هذا لو وكله او ارسله قبل الشرا حتى رآه ثم شراه  
الموكل او المرسل بنفسه يجب ان يثبت له الخيار والوكيل بالروية مقصور الا لبيع  
ولا لغير رويته كروية موكله حتى لو شري مالم يره فوكل رجلا بروية وقال ان رضىته



فخذ لم يجز والوكيل بالشر أو شراؤه لم يعلم به الوكيل فلا دليل بخيار الروية ولم يرد  
وهذا فيما وكله بشرأى لا بعينه ففي العيز ليس للوكيل خيار الروية **فقط** وكله بشرأى لا بعينه  
فمضى فمضى الوكيل ليس له ولا موكله خيار الروية وكذا خيار العيب **فقط** من رأي  
شيئا ثم شراه فلا خيار له إلا أن تطول المدّة والشهر طويل وما دونه قليل ولو تغير فله  
الخيار على كل حال ولا يصح في دعوى التغير إلا بحجة إلا إذا طالت المدّة **فقط**  
البيّنة في التغير وعلى البائع العيز وقيل لو رآه غير قاصد شراه فله الخيار ولو شرب  
ثوبا ملغوفًا قد رآه قبل وهو لا يعلم أنه ذلك فله الخيار ولو رآه ثانيا فرفع البائع بعضها  
فمضى الباقي وهو لا يعرف الباقي فله الخيار **قاضي خان** اختلفا في الروية فقال  
البائع بعينه ما رآه وقال المشتري لما رآه فالقول للمشتري بعينه وكذا اختلفا  
في المبيع فقال البائع ليس هذا بعينه وقال المشتري هو هذا فالقول للمشتري  
بجلا في خيار العيب إذا أراد المشتري الرد بعينه يحدث مثله عند المشتري فأنكر  
البائع كون العيب عنده فالقول للبائع **درر غرر** اختلفا في التغير فقال التغير وقال  
البائع لم يتغير فالقول للبائع مع عينه وعلى المشتري البيّنة **فقط** شراه وحمله البائع  
إلى بيته المشتري فراه ليس له الرد كذا **قاضي خان** لا لورده يحتاج إلى العمل فيه  
هذا كعيب حدث عند المشتري يقول الحقيق في الدليل نظر لأنه مبيات بعد سطر  
واحد من مونة رد المبيع بخيار الروية على المشتري فمضى هذا لا يحتاج البائع إلى العمل  
إلا أن يكون كقول المونة المشتري مخصوصا بصورة عدم حضور البائع عند المشتري  
والله أعلم **فقط** مونة رد المبيع بعينه أو روية لورده إلى محل العقد والأفلا **فقط** شري  
ثم بالروي فمضى إلى الكوفة قال محمد ليس له الرد بعينه حتى يرده إلى الوري ولو كان مكان  
التمامة أشاء رجلا إلى الخالصة كتم حيشة قال أرى مع هذه تمة وهذا قريبا ولا  
أرى مجلها تلك المونة ولو شري تمة أو متاعا فمضى إلى موضع فلا يرد بخيار روية إلا في  
محل العقد سوى في خيار الروية بين الأتمة وغيرها ولو شري رطلًا لم يرد فزعه  
أكان بطل خياره وكذا لو قال لا أكرهه **عز** تصرف المشتري في المبيع يستقط  
خياره إلا في الأعراف فإنه لو أعار الأرض قبل أن يراه ليرعه المستعير لا يسقط  
خياره قبل الزراعة **خ** شري دارا لم يرها فمضى دار يجنبها فآخذها بشفعة لا يسط  
خياره في ظاهر الرواية بخلاف خيار الشرط الآخذ بشفعة دليل الرضا وخيار الرواية  
لا يسطل بغير الرضا قبل رويته فلا يسطل بدليله وخيار الشرط يسطل بغير الرضا  
فيستل بدليله **فقط** روية أحد المصراعين أو الحقيق أو النعلين لا يكفي **ن** شري بكرة

أدعو

أو شاة فطلب لنهيا بطل خيار الروية والشرط لا عند أبي يوسف مالم يبلغه وكذا يمنع  
الرد بعينه إذا لزم زيادة متولدة فيمنع الرد بعينه البائع أولا وكذا لو اشترت  
الشجرة فأكل من ثمرها ولو أكل غلة الفس أو أكله رد بعينه **شني** المبيع إذا كان  
أشياء متفاوتة لم يكن روية أحدها روية كلها فله رد الكل **فقط** خيار شرط وروية  
يمنع تمام الصنفه قبضه ولا فيس له رد بعض دون بعض لتفرق في الصنفه على البائع  
قبل التمام وبما شها خيار عيب قبل القبض وأما بعد القبض فله رد المبيع **فقط** المشتري  
لو أجاز العقد في بعض المبيع دون بعضه بأن شري ثوبين أو قنيرين أو نحوهما فقبضهما  
فأما ورضى بأحدهما قطا لم يثبت بهما لم يجز الخيار بحاله ولو لم يقبل ذلك ولكن عرض  
أحدهما للمبيع لم يكن له رددها وكذا لو رآها في يد البائع فقبض أحدهما فهو دليل الرضا  
بهما فلا يرددهما **ن** وفي **عنا** لا يرددهما ورضى بأحدهما فهو رضا بهما ولو رآه  
أحدهما ورضى به لم يكن رضا بهما ولو شري دارا فأسكنه رطلًا بلا أجر فلا روية فيه فعلى  
قياس خيار الشرط ينبغي أن يبطل خيار الروية عنه إلا ما يقول الحقيق الظاهر أن هذا  
محل تطردان المصواب ما سبقه بثلاثة أوراق تقريبا نقلا عن **فقط** أنه لو سكن  
رطلًا بأجر بطل خيار الروية لا لو أسكنه بلا أجر وقد مر ما يؤيد قبل محققين  
من ههنا نقلا عن الهداية من قوله وإن كان تصرفا لا يوجب حقا للغير أو فليتطرق فيه  
وليتأمل على وجه وجهه بعينه **فقط** لو كان المبيع عدليا متفاوتة أو في وطأ واحد  
فروية بعينه كروية كله لو كان الباقي على تلك المونة وقيل لا والأول أصح **قاضي خان**  
إذا كان المبيع من العدييات المتفاوتة كبطيخ ورماد وسفرجل ما لم يرا الكل لا يبطل خياره  
**م** شري زقنين من سم أو زيتا أو عسل أو حليب من قطن أو حنظل أو بر أو شيئا من الحبوب  
ورأى أحدهما ورضى به فليس له رد الآخر إلا أن يكون محالًا للآخر فمضى ما لم يراهما أو يرددهما  
وقال النسفي لو شري قرد بطيخ فلو من نوع واحد فروية بعضها كروية كلها ولو من أنواع  
لم يكن كذلك والأصح أنه لم يكن روية بعضها كروية كلها إلا أن يكون في شري **فقط** لو كان المبيع  
من نوع واحد من كيلي أو زقني في دعاوئي أكثر فروية المبيع يكفي قيل هذا إذا لم يتفاوتت  
وفي العدييات المتقارب والمتقارب يعتبر روية الجميع وعمل الكرخي يتفاوتت وتسمى بعينه الكرم  
يعتبران يرى من كل نوع شيئا أو نوعا منها وفي الزمان الحاضر والمحل يعتبران برأيهما  
وفي غمار على رأس الأشجار يعتبر روية كلها بخلاف الموضوع على الأرض **عز** في الكمل والنور في  
لوراي لا يجوز سقط خياره **هذه** روية من تطرد إلى وجه الصبق وإلى ظاهر الثوب  
سطوبه أو إلى وجه الجارية أو إلى وجه الدابة وكلها فلا خيار له والأصل في هذا أن  
روية جميع المبيع غير مشروطة لتقدر فيكتفي بروية ما يدرك على العلم بالمقصود ولو دخل



في البيع اشيا فان كان لا يتفاوت احادها كالكيل والموزون وعلامته ان يرضى ما يمدح  
يكتفي بروية واحدة منها الا اذا كان الباقي اردي بما راي فيكون له الخيار وان تفاوت احادها  
كثياب ودواب لابد من روية كل واحد لجوز البيع من هذا القليل فما ذكره الكرخي  
وكان ينبغي ان يكون مثل المنطقة والشعر كونهما متقاربة **خ** العددي المتقارب  
لجوز ولو رويين وتفاضل واحدا والكيل والوزن اذا كان فيهما واحد او مصنوعا على  
الارض فهو كشي واحد اذا راي منه حقيقة او اكثر ورضي به فهو كروية كذا اذا كان غير  
المري كالمري ولو روي عاين فرائد احدهما فالصحيح انه كروية لانهما كشي واحد وانفقوا  
انما كشي واحد في حكم العيب حتى لو وجد عيبا في احد الوعاين عيبا فلو قبل قبضه اخذ بهما  
او رد بهما وبعد قبضه يرد المبيع فقط قال صاحب جامع الفصولين اقول هذا ينافي  
قوله انما كشي واحد في حكم العيب فان الشئ الواحد ككيل في وعاء واحد اذا وجد فيه  
عيبا فله رد كله لا المبيع فقط يقول الحقيقي ينبغي في خيار العيب نقلا عن قاضي  
خان ايمان ان ما كان في وعائين ففي المبيع بخره شئين مختلفين فين كلامه تاف  
غير خاف ووجه التوفيق هو ان يقال الظاهر انهم جعلوا في مسألة الرد العيب ما في  
وعائين قبل القبض في حكم شئ واحد وبعد القبض في حكم شئين فلا منافاة بين الكلامين  
بلا شك ولا يمين يؤيد هذا التوفيق فانه نقله المعترض عن قاضي خان ايضا بعد قوله  
يرد المبيع فقط من قوله كالأو وجد بلحاظ التوفيق عيبا بعد القبض لان خيار  
الروية يمنع تمام المنقضة قبضه ولا اما خيار العيب فلا يمنع تمام المنقضة **ح** هذا  
كله اذا كان غير المرئي على صفة المرئي فان لم يكن في خيار الروية فان قال المشتري لم اجد  
الباقي على تلك الصفة وقال البائع هو على تلك الصفة فاقول للبائع والبيعة للمشتري  
ولو شري تمامه فرائد الوجه ورضي به ولم ير سائرا لا تضام بل خيار وان كان المبيع  
دابة فخر محمد اذا راي العجز ورضي به بطل خياره وعن ابي يوسف لا يبطل ما لم يرضه  
ومخرجه وان كان لحم شاة فلا بد من اجس مع الروية وان شاة فتيقة فلا بد من  
النظر الى ضرعها وجسدها ولو استقولا غير حيوان فان كان الشئ منه مقصودا كوجه  
في المعافر ونحوه فله الخيار ما لم يرضه وان لم يكن ككراس اذا راي بعضه ورضي به بطل  
خياره ولو وجد الباقي مثله ولو توبا تختلف قيمته باختلاف العلم يعتبر روية العلم ايضا  
ولو توبا بطويا فرائد موضع الطي كفي ولو اتوا با فام يركل ثوب لا يبطل خياره اذا التوب  
عددي متساوت ولو عقارا كفي روية خارج الدار ان يلبسوا وان فيه بنا فلا بد من  
روية الداخل وما هو المقصود منه وبه يفتي **د** يعتبر في الدار ما هو المقصود حتى  
لو كان في الدارين بيتان متساويان وبيتان صغيران وبيتان طابقا بشرط روية

الكل كما يشترط حتى الدار لا روية لمزينة والمطبخ والعلو مقصودا في سرقة  
وبعضهم شرطوا روية الكل وهو الاشبه والظاهر **ط** شرطه شري دارا واستثنى منه  
يتامينا لا بد من روية المستثنى لان جماله وصفه ندرت جماله في المستثنى منه  
قال صاحب جامع الفصولين اقول لو كان المستثنى مغطى بشئ فرائد غطايه وهو مغطى به  
ينبغي ان يكتفي اذا الرض منه معرفة المستثنى منه وهو يحمل هنا لما قلنا **س** خيار  
الروية لا يثبت في بدل المخلع **مسائل الاستصناع** وفي **فطس** ومن الخيار  
خيار روية في الاستصناع والاستصناع في خفة وقلنسوة وطست  
وتتور وتقمه وانية من نحاس ونحوه يجوز لتعامل الناس فيه وينتقد اجازة  
ابتداء وبيعا انتها حتى سلم حتى لو كانت المانع قبل التسليم بطل ولا يستوفي المصنع  
من تركته وينتقد بيعا عند التسليم حتى لو سلم يثبت للمستصنع خيار الروية  
يقول الحقيقي قال ابن الممام في شرحه للهداية وفي الزخيرة هو اجازة ابتداء بيع  
انتها لكن قبل التسليم لا عند التسليم فيمن ما في الكتابين تعارض ولعل الصواب  
هو الاول كما لا يخفى على من تعامل قال وهذا فيما للناس فيه تعامل دام لا تعامل فيه  
كاستصناع في ثياب فينقل سلا بضر الاجل وفاقا ثم اذا صار سلا لم يكن للمستصنع  
فيه خيار الروية كما في السلم يقول الحقيقي قوله وفاقا ما قولنا في الهداية لكن ذكر في  
قاضي خان انه اذا استصنع فيما لا يتعامل فيه كالقياب ومزب فيه اجلا قيل هو  
على الخلاف ايضا وقيل يتقلب سلا جازا عند الكل انتهى **و** **جبر** الاستصناع جاز  
استصنانا لتعامل الناس فيه ثم هو بيع لا موعدة ويجوز فيها جرت العادة باستصناعه  
اذا بين الموصف ولم يجز في ثياب ونحوها بان امر جازا ان يجوز له ثوبا بقره من عند  
نفسه ونحو ذلك لا يجوز والمقد فيه ليس يلزم وكل واحد منهما ان يمتنع منه وفيه  
خيار الروية وعند سلا لا عند سلا وليس للمانع خيار ولا يبيعه ومنعه اذا رآه  
المستصنع ورضي به طن باعه قبل رويته جاز **ز** **يلج** وان ضرب للاستصناع اجلا  
صار سلا عند الامام حتى لا يجوز الا بشرائط السلم ولا يثبت فيه الخيار وعند سلا يفتي  
استصناعا واذا انكر وصف المستصنع وقال ما امرتك بمثل هذا لا يجلف **ز** **يلج**  
المراد بالاجل ما يسلح ان يكون اجلا في السلم وقدم ان اقله شهر على ما يقتضي به وان  
لم يسلح فهو استصناع وان كثر منه ذلك فهو سلم ويختلف ذلك باختلاف العمل فلا  
يمكن تقديره بشئ وعن الامام الحسن راي ان ذكر الاجل من قبل المستصنع ان يدعي  
عليه شيئا واقربه لا يلزمه ويكون خيرا فاذا انكره لا يجلف **ح** **خر** انه وانما يجوز فيما  
جرت به العادة من اواني السفر والخماس والرجاج والعيان والحفاظ والقلانس

لانه لا يتعين الاختيار  
المستصنع **و** **جبر**  
هو



والاوعية من الاديوم والمناطق وجميع الاسلحة ولا يجوز فيها لا يتعامل فيه كالحجاب  
وتسبح الثياب وبدون الاجل مع بيما لعدة فالصانع يجبر على عمله والامر لا يرجع  
عنه **ابن الممام** الاستمناع هو ان يقول لصانع خذ او صفار صنع لي خذ  
صفتك كذا او دستا بسم كذا او ظاهرا كذا ويعطى الثمن المسمى ولا فيعقد الاخر  
اختلف المشايخ ان الاستمناع موعدة او موقلة وقال الحاكم الشهيد والاشعري  
وابن سلة هو موعدة وانما ينفذ ببيع عند الفراغ بالتقاضي ولهذا كان للصانع  
ان يعمل ولا يجبر عليه والمستمنع ان لا يقبل ما ياتي به ويرجع عنه والصحيح من  
المذهب جواز بيعه لان محله ذكر فيه القياس والاستحسان وبما لا يجريان في الموقلة  
ولانه يجوز فيما فيه تمام دون ما ليس فيه ولو كان موعدة جاز في الكل وسماه شر  
فقال اذا راق المستمنع فهو بالخيار لانه شري ما لم يبرح ولان الصانع يملكه له رايه  
بقبضها ولو كانت موعدة لم يملكها واثبت ابو اليسر الخيار لكل منها لا يرد على انه يرجع  
الا يرى ان في بيع المقايضة لو لم يبرح منها عين الاخر كان لكل منهما الخيار وجب لزوم  
جواز علمنا ان الشارع اعتبر فيها المردوم موجودا والمقود طيه موالعين  
دون العمل فلو جابه مفروغا لزم منصفته قبل العقد فاحقه بما زولا ينفذت الا  
باختيار حتى لو باعه الصانع قبل ان يراه المستمنع جاز **زليعي** وانما يبطل بموت  
احدهما لان الاستمناع شبه بالاجارة من حيث ان فيه طلبا للصانع فلذا قلنا  
يبطل بموت احدهما وله شبه بالبيع وهو المقصود ولو اجمعه بنا فيه ما ذكر من احكام البيع  
وقيل ينفذ واجارة ابتداء وبيعا انتها قبل التسليم لان البيع لا يبطل بموت  
احدهما بل يستوفى من تركته والا جارة لا يثبت فيها ما ذكر من احكام البيع فجمعنا  
بينهما على التعاقب لتقدير جمعهما في جارة واحدة كصفة بشرط العوض هبة ابتداء  
بيع انتها والمعنى فيه ان المستمنع طلب منه العين والبرن فاعتبر بما جيمعا  
توفيرا على الامر من حفظهما فان قبل اذا اعتبرتم فيه معنى الاجارة ومعنى البيع  
ان يجبر الصانع على العمل والمستمنع على اعطاء المسمى ولا يجبر اقلنا الاجارة تنفسخ  
بالاعذار وهذا اعذر لان الصانع يلزمه الضرر بقطع الاديوم فاعتبار كان له فسخه  
وكذا البيع يثبت فيه خيار الروقة فاعتبار يكون للمستمنع الفسخ لانه اشترى  
ما لم يبرح انتهى يقول الخبير برده على ظاهر قوله كان للمصانع فسخه بان نقلا هذا مخالف  
لما ذكره وهو غير اذ الصحيح انه لا خيار له ووجه التوفيق هو ان يقال لا خيار له بعد  
روية المستمنع المصنوع لاقبله فلا تخالفه اصلا **ابن الممام** ولان جواز الاستمناع  
المحاجة في الجواز لا لزوم ولذا قلنا للمصانع ان يبيع المصنوع قبل ان يراه

المستمنع

المستمنع لان العقد غير لازم واما بعد طاراه فالاصح انه لا خيار للصانع بل اذا  
المستمنع اجبر على دفعه لانه لا جرة بايع يقول الخبير قد ظهر من جميع ما سبق  
في بحث الاستمناع ان قول صاحب الدرر والقرن في الصانع خذ خزانة المفتي ان  
الصانع يجبر على عمله والامر لا يرجع عنه وهو واضح كما لا يخفى **خيار العيب**  
وهو الهداية اذا اطلع المشتري على عيب في المبيع فهو بالخيار ان يقبله اخذ جميع  
الثمن وان شأه وليس له ان يمسكه ويأخذ النقصان وكما اوجب نقصان  
الثمن في عادة التجار فهو عيب **شعي** خيار العيب يثبت بلا شرط ولا يتوقف ولا  
يمنع وقوع الملك للمشتري ويورثه فلورده بالعيب قبل قبضه ينفسخ بقوله  
ردده ولا يحتاج الى رضا البائع ولا الى القضا ولورده بعد قبضه لا ينفسخ الا  
برضا البائع او بقضا فان رده بالرضا فهو قضي في حقهما ويبيع جديد في حق غيرهما  
وان رده بقضا فهو منسوخ عام **خل** المردود بالخلع وبذلك الصلح عن دم العبد يرد فبا جش  
العيب لا يبيس وغيرهما يرد بهما والعيب الفا جش في المردود يخرج منه عن الجيد  
الى الوسط ومن الوسط الى الردى والالا يرد بالمردود عيب يبيس اذا لم يكن كيليا  
او زليا اما الكيل والوزن فيرد يبيس **عده** خيار العيب يثبت في الاجارة  
سوا كان عيبا قدما او حدثا بعد عقد وقبض بخلاف المبيع فانه لا يرد بهما بمبيد  
بعد القبض **ق** خيار العيب يثبت في القسمة فاذا وجد بعض الشركاء نصيبه بعد  
القسمة عيبا فلو شيا واحدا حكما يلى او زلي فله رد كله ونقض القسمة سوا كانت  
بتراض او بحكم اذ القسمة براض يبيع وحكم البيع هذا وكذا اذا كانت بحكم القضا من غير نصيبه  
على انه سليم ولم يوجد فله الرد تحقيقا للتسوية وان كان نصيبه اشيا او عيبا  
او عثمرا والعيب قصط كبيع ويكون المردود بينه وبين شركائه ويرجع حقه فيما  
اخذه شركاءه لان عوض المردود في جميع ما اخذوه فان كان العيب دارا فسكنه بعد  
علمه بعيبه لم يكن رضا استفسنا وقال في المبيع السكنى بعد علمه بالعيب دليل الرضا  
وقيل لا فرق بينهما وكل ما يورثا ثمة رضاهما وانما اختلف الجواب لاختلاف  
الموضوع فوضوح المبيع على انه لم يكن ساكنا فيه وقت البيع ثم سكن وموضع  
القسمة انه كان ساكنا فيه فدام عليه **ق** وبمثل في خيار الروية من **كهم**  
وفي **خل** خيار العيب يثبت في صلح عن مال فلو ادعى مينا فصالح على قس فله رده بعيب  
وحكم حكم البيع فان رده بحكم كان فسخا للصلح فلن رد عليه ان يرد على بايعه ولو  
رده بلا حكم فهو كبيع بفساد فليس له رده على بايعه **دعوى الرد** والمخا صمة وما  
يتعلق بهما **وجيز** الاصل ان ظهور العيب شرط لصحة الخصومة لان حق الرد



يقتضى على وجود العيب فإلّا يثبت وجود العيب في الحال لم يكن بينهما خصوصية الا يرى  
لو كان العيب ظاهرة اقر بالطلب المخصوصة **خلاصة** يشترط للرد معاودة العيب في  
تعداد العيوب تقلا عن الزيلعي المصحيح انه يشترط معاودة الجون عند المشتري  
**قاضي خان** اراد رد المبيع بعيب فليأمر ان لا يقبله بغير قضاوان كان يعلم العيب  
اذ لو قبله بلا قضا فلا يكون له الرد على بايعه **كافي** لا يحل البائع على وجود العيب عند  
المشتري ان انكر وجود العيب في يده عند الامام وعند ما يحلف والقول للبائع ان  
انكر حق الرد **خلاصة** شره وقبضه فادعي عليه لم يحلف على دفع ثمنه الى بايعه حتى  
يحلف البائع او يبرهن المشتري على العيب ويرده وان قال فهو يدي بالشام فحجب  
على دفع الثمن ويقول له القاضي اما ان تدفع له الثمن او يحلف البائع وتدفع الثمن اليه  
ولو ادعى خيار الوتية ينقضي العقد بمجرد قوله رد وتلا يخرج الى القضاء ولا  
يجبر على دفع الثمن **عده** باع ما شره فادعي عليه بعيب فان قبله بقضا باقرار او ببينة  
او نكول فله رد على بايعه لانه فسخ من الاصل فحجب البيع الثاني كان لم يكن البيع الاول  
تأيم فله المخصوصة غاية الامر انه انكر قيام العيب لكنه صار مكلا ما شره ما بالقضا فان دفع  
التناقض قال صاحب جامع الفضولين اقول لو انكر البيع فبرهن عليه المشتري وحج  
عينا فبرهن البائع انه برهن من كل عيب لا يقبل للتناقض مع انه مكذب شرعا في انكاره  
البيع فله هذا الاصل بل ينفي ان يقبل يقول الحقير بل ينبغي ان لا يقبل لان ما ذكره قياس  
مع الفارق وقد مر وجه ذلك في اوائل الفصل السادس عشر في مسئلة متقولة عن  
**عده** فليست طرقة فانه من الغوايد المهمة **عده** وبمعنى الحكم بالا قراره لو انكر  
اقراره بالعيب فبرهن عليه المشتري قال صاحب جامع الفضولين اقول انما اول طرقة  
لانه لو لم ينكر الاقرار بربا اقراره لا بالقضا فله رد على بايعه لكن لا حاجة الى هذا التاويل  
لانه يمكن ان لا ينكر اقراره مع انه لا يرضى بالرد فيرد حكم فلا يكون بيعا في حق بايعه لعدم  
الرضا بقول الحقير ويؤيد ما ذكره الزيلعي بقوله فان قيل لما با شر سيب الفسخ وهو  
التكول او الاقرار بالعيب كان راضيا بحكم السيب فلا يلزم بايعه قلنا المسئلة موقوفة  
فيما اذا اقر بالعيب وادعى القول فادعي عليه القاضي حيا او نقض لا يثبت باقراره  
وقوله بل بالقضا فيستند القاضي في حق الكافة فله رد على بايعه لانه لما فسخ العقد  
بينهما عاد اليه قد يم ملكه فصا ركانه لم يخرج من ملكه **عده** وان قبله بلا حكم ليس له  
ان يبرده لانه بيع جديد في حق الثالث وان كان فسخا في حقهما والبائع الاول هو  
الثالث ولورد عليه بلا حكم بعيب لا يحدث مثله ليس له ان يجامع بايعه وقيل له ذلك  
للتيقن بقيام العيب عند بايعه بخلاف ما يحدث مثله **زيلعي** والاصح انه لا يبرده

في الحال اذا المنع بتراض بيع جديد في حق غيرهما اذ لا ولاية لهما على غيرهما بخلاف  
القاضي فله ولاية عامة فيستند فضاوان في حق الكل وهذا اذا رد بعد قبض فلو رد قبل  
قبض فله رد على بايعه ولو بالتراضي في غير العقار اذ بيع المبيع قبل قبضه لا يجوز فلا  
يكره جمله بيما جديد في حق غيرهما فحجب فسخا في حق الكل وفي العقار اختلف  
المشايع على قول الامام والاظهر انه بيع جديد في حق البائع الاول اذا العقار يجوز  
بيعه قبل قبضه عند محمد وعند س يقع في حق الكل ولا فرق عند الامام واية يوسف  
بين كون القضا ببينة او نكول او اقرار عند القاضي فله الرد لانه فسخ ثم ينظر  
ان رد ببينة فله الرد وان ثبت ان العيب كان عند البائع الاول ولورد بنكوله او باقرار  
بقضا فلو عينا لا يحدث مثله او يحدث لكون لا يحدث مثله في تلك المدق يرد عليه  
ولو يحدث لا يبرده الا ببينة انه كان عنده اي عند البائع الاول قال في نسخة الامام  
السر حسي وهذا بعد القبض فلو قبل القبض فبرده سواء كان الرد بقضا او بغير قضا  
قال ولو اشترى شيئا وتقا بضا فادرد به بعيب فقال البائع بعثته مع شيء اخر  
وقال المشتري بعثته ورجله قال لقول المشتري **قضية** اراد المشتري ان يرد على  
البائع بالعيب الجارية المبيعة فقال البائع ما هذه يجاري قال لقول قوله  
لانه تعيين للعقد والمشتري يريد الفسخ ذلك العقد في هذا العيب والبائع  
ينكر بخلاف ما اذا قال المشتري وجدت الثمن زيوفا قال لقول قوله الراد لانه لم يتعين  
للعقد وكان منكر قبض موجه العقد **قاضي خان** اراد المشتري الثاني الرد بعيب  
فقال المشتري الاول هذا العيب حدث عندك وبرهن الثاني انه حدث عند البائع  
الاول فرده القاضي على المشتري الاول فالمشتري الاول ان يبرده على بايعه بذلك العيب  
عند س وقيل موقوف الامام ولا يبرده عند محمد **حيز** وكيل المشتري بعيب بلا حضرة  
موكله قبل التسليم وبعده لا يبرده الا بحضرة والموكل لا يبرده الا بحضرة وكيله  
والوصي خصم برده بالعيب ويرد عليه ولو مات البائع ولم يترك وارثا فوجد المشتري  
عينا ينصب القاضي وصيا عن الميت فان رد السلعة ببينة مباح ويؤدي دينه  
من ثمنها وان نقص فالتقصان على بيت المال **خلاصة** مبيع رد على وكيل بيعه  
بعيب فقبل بقضا الزم دون موكله في عيب يحدث مثله وما قاضي لا يحدث  
على القول الصحيح ولو قبله بقضا لا عينا لا يحدث مثله في تلك المدق يرد على موكله  
سواء قضى عليه ببينة او نكول او اقرار ولو عينا يحدث مثله فلو رد عليه ببينة او نكول  
فكذلك ولو باقراره لزمه ولكن له ان يجامع موكله ولما وكيل الشرا فله ان يرد بالعيب  
قبل ان يرد فعدا الى موكله استفسار فلو ادعى البائع رضا الموكل فلا يمن على الموكل لانه



ما جرى بينهما عقدا ولا يخلف الوكيل لانه يدعي رضا الغير ولو برهن على رضا الموكل بطل  
الرد ولو اقر الوكيل برضا الموكل جاز اقراره في حق نفسه ولزمه المبيع الا انه يرد على الموكل  
بقوله او يبرهن على رضا الموكل **قاضي خان** ادعى رضا الموكل وهو غائب وطلب  
يمين الوكيل او الموكل ليس له ذلك فلو برهن على ما ادعاه يسمع وان اقر الوكيل لانه كان  
ابرا بايعه عن العيب صح اقراره على نفسه لا على موكله وفي محل اخر من فتاوى قاضي  
خان ابينا شري شيئا فوجد عيبه فركب غيره باراد وغاب هو فقال البايع الموكل رضى  
بالعيب فالوكيل لا يكون خصما له حتى يحضر الموكل **دروغره** وكله يرد يبيع بعيب  
فادعى البايع رضى المشتري لم يرد عليه الوكيل حتى يحلف المشتري اذ التذاور غير ممكن  
لان القضا بالفتح يتفقد ظاهره او باطنا عند الامام فيصح القضا ولا يستلزم  
المشتري بعده اذ القضا لا يتفقد خلا في سبيل الدين اذ لا قضا فيه فاذا ظهر الخطا  
فيها لم يكن نزع منه ودفعه الى الغرم بلا تفقد للقضا **خطه** موكل وجد عيبا بعد  
موت وكيل الشرا بربد بالعيب المشتري من الوكيل ولو وجد عيبا له ان يباخذ الثمن منه لو  
نقله اليه ولو نقله الى الموكل احد منته والمشتري من الوكيل يرد بالعيب على الوكيل  
وان وصل الثمن الى الموكل وكيل الشرا ولو وجد بالمبيع عيبا وسلمه الى موكله لا يرد الموكل  
وكذا في الاجارة والاستئجار يقول الخبير لا يرد الموكل يعني انه لا يرد الموكل على  
البايع لانه لا يرد مطلقا لما سياتي بعد سطر واحد انه يرد على وكيله وهو بايعه  
**قاضي خان** قبض ما شراه وكيله فوجد عيبه رده على وكيله وهو على بايعه وكيل  
الشرا وجد عيبا قبل قبضه كان رد بيع صح رده وان رضى بالعيب فلو يبيع  
لزم الموكل ولو كان قاضا لزمه دون موكله وفي كتابه المرفان ما لا يقوت  
جنس المتفقة كقطع احد اليد من كليتين فهو يبيع وما يقول كقطعها فقا  
وذكر ثمن لا يمتد السرخى ان ما لا يدخل تحت تقويم المقومين يعني لا يقومه احد  
مع العيب يساوي ثمن شرا به فرضي به الوكيل لزم الموكل وهذا قريب من قول  
السرخى خلاصة العيب اليه ما يدخل تحت تقويم المقومين وتقبيس ان  
ان يقومه يقوم محله بالف ومع العيب باقل واخر يقومه مع هذا العيب  
بالف والفا حشا ما اتفقوا عليه تقويمه محله بالف ومع هذا العيب باقل  
**جص** قيل صفة العيب الفا حشا ان يرد من الجودة الى الرداة والى مترلة  
بينهما فاما ما دام في حال الجودة وان جاز ان يكون غير اجوده فلما روى عيبه  
الى قيمته وقيل ان يرد من عرق المبيع الى كساده وقيل ان يقطع عنه عنة  
القبا فاما ما كان بجارا لا يرهدهم فيه فليس بمفاحش وقيل يرجع فيه الى اصل

خبرته فاما اطلقوا القول فيه بانه فاحش فهو فاحش وما انتفعت عليه الفاظهم  
فلا وقيل ما دخل في اجتهاد المجتهدين فهو يبيع وما لم يدخل فقا حش بقول  
الخبير القرضا الثاني والثالث متخذ في المعنى وفي صحتهما انظر اذ الفا حش  
يطلق على بعض المبيعات مع رواج ذلك المبيع وعدم اتقاطع الرغبات عنه  
واكتاس من موين ما ذكر في الخلاصة وهو مختار ثمن لا يمتد كما مرنا فقا حش  
خان ولعله هو الصواب لا يخفى على ذوي الالباب وقال تعريف الاول والرابع  
يرجع الى الخامس كما يظهر بادي نظره **قاضي خان** وكيل الشرا وجد عيبا  
شراه عيبا قبل القبض وبرا بايعه عن العيب صح ابراهم ويلزم موكله ولو وجد  
لعيب بعد القبض وبرا بايعه ورضى بالعيب يلزمه دون موكله لان العيب  
بعد القبض لا يقتطعها من الثمن ومن الزبائن الوكيل اذا رضى بالعيب فلو قبل  
قبضه لزم الموكل ولم يفصل بين اليه وبين الفا حش والصحيح ما مر من المتفق  
سقا قبل القبض او بعده اذ برضاه بالعيب يبيع كانه شراه مع العلم بالعيب فان  
كان لا يساوي ذلك الثمن لا يلزم الموكل وكيل شراه بعيب قبل قبضه فقال له موكله  
لا ترض بهذا العيب فرضي به لا يلزم الموكل وهو مترلة ما لورضى به الوكيل بعد  
قبضه الموكل لو ابر البايع عن العيب صح ابراهم ولا يبقى للوكيل حق الرد **اقسام**  
**العيوب** **دروغره** العيوب اربعة اقسام الاول ما هو ظاهر براه كل واحد  
كعود وشلل وعرج وسن ساقطة او سودا او شاحبة او اصبع زائدة وشرق وقروح  
دبر ص وخوشم في الاواني وخرق غفوة في الباب ونز و سبخ في الارض  
فلم علم به بعد البيع فله رده ان كان بعيب لا يحدث مثله في المدق ولو ما يحدث  
فالموكل البايع ان العيب لم يكن عنده لانه حادث في حال الاقرب الاوقات الا اذا مر  
المشتري على قدمه والا فله تخليفه بالله بعته وسلته وما به هذا العيب  
فان نكل رده لا لو حلف **مس** الصواب تخليفه بالله سلته بحكم هذا البيع وما به  
هذا العيب او بالله ليس عليك حق الرد بسبب يدعيه لانه لو حلف بالله بعته  
او بما يكون العيب بعد البيع قبل تسليمه فيمنه صادق فيسقط حق المشتري  
ولو نكل البايع فله ان يحلف المشتري على انه ما رضى به صرحا ودلالة لانه ادعى عليه  
لمر الاقرب لزمه فاذا انكر يحلف **زبلي** في العيوب الظاهر التي لا يحدث مثله  
عند المشتري كاصبع زائدة او ناقصة يقضي القاضي بالرد بلا تخليف لتيقن وجوده  
عند البايع الا اذا ادعى البايع رضا المشتري به واثبتته بطريقه **وجيز** في  
العيوب الظاهر يرد القاضي على البايع بلا يثبت على العيب عند البايع الا اذا



ادعى البايع رضا المشتري او الابرار عنه فجعلنا المشتري بالله ماضى بذلك العيب  
وكذلك في عيب يحدث مثله كفروج وامراض ولكن لا يحدث في مثل تلك المدة ولو حدثت  
في مثل تلك المدة فانكر البايع كونه عنده قال شيئا يجلف البايع بالله ماله حق الرد عليك  
لهذا العيب الذي تدعيه **خلاصة** ان طام قبل قبض المبيع في عيب ظاهر يعرف بالمشاهدة  
فله رده وينفسخ العقد بمجرد قوله رد وقد لا يحتاج الى رضا ولا فضا ولا اصل بشرط  
علم البايع دون حضوره ورضاه فان رضى به البايع فيها وان لم يرض واخصما قال القاضي  
ينظر في العيب ان وقع عنده انه قديم او حديث لكنه لا يحدث مثله في هذه المدة رد  
عليه بقول المشتري ولكن جعلنا المشتري بالله ماضى بذلك العيب ولا عرض على المبيع من  
راه واكثر انفضاه على انه يجلف بالله ما سقط حقه في الرد بالعيب على الوجه الذي يتر  
البايع لكنه اذا طلب البايع منه عيبه وان لم يطلب لا يجلفه في ظاهر الرواية وعرضه ان  
يجلفه لما اذا كان العيب قد حدث مثله وقد لا يحدث فلو اقر البايع انه كان عنده يرد  
عليه ولو انكر طهر المشتري انه كان عند البايع فذلك له وان لم يرض عن ذلك لم يرض على ان  
هذا العيب كان عند البايع الاول يرد عليه وله ان يرد على بايعه بتلك البيعة عند من  
وقيل قول الامام معه فان يجز عن البيعة يجلف البايع بالله ماله هذا المشتري فلكه حق  
الرد بالعيب الذي يدعيه وهذا تخلف على الحاصل **فت** القسم الثاني ما لا يعرفه الا  
الاطباء كقول رجل في دميته وهو ما قل القاضي ان يريه واحدا منهم والاثنان احوط وقيل  
يريه مسلحين عدلين لانه قول مكرم فصار كشهادة قال لا انه موجود فيه ولا يحدث  
في مثل هذه المدة يرد على البايع وان قال لا يحدث والبايع ينكر كونه عنده فقد مر حكمه  
من بيته وتخليف **حكم** ما لا يثبت الا بقول الاطباء في حق سماع الخصومة ما لم يتفق  
عدلان منهم بخلاف ما لا يطلع عليه الرجال يقول الحقيير قوله ما لم يتفق عدلان غير  
مسلم لمخالفة لما سياتي قريبا فقلنا من الكتب الثلاثة **ربيعي** ما لا يعرفه الا الاطباء  
كوجع كبدر وحال فرقه اذا انكر البايع يكون بقوله في قيام العيب لمحال  
وموجه الخصومة قول واحد منهم عدل ثم لا بد من عدلين لا يتيان عند البايع فيرد عليه  
اذا لم يرض الرضا به **قاضي خان** ما بطل من العيوب في حيوان وعبد وائمة فطريق  
معرفة الرجوع الى اهل البصيرة ان اخبر به واحد ثبت العيب في الخصومة والدموي  
وان شهد به عدلان وشهدا انه كان عند البايع يرد على البايع **خلاصة** اذا كان العيب  
في الجوف لا يعرف الا بقول الاطباء الا اذا كان للفاضي معرفة بذلك ينظر بنفسه والا يدعى  
رجلان عدلان لما حادثة في ذلك فان انقضا ان به العيب وتمام اهل الشهادة صحت  
خصومة المشتري وهذا احوط والواحد يكفي وان كان قبل القبض فقد ذكرنا يقول الحقيير

ومو ما متر قبل صيغة تنقلا عنه من قوله يرد به لا احتياجا الى رضا او قضا قال  
وان كان بعد القبض سالما القاضي هل يحدث مثل هذا العيب في مثل هذه المدة ان  
قال لا لا يحدث يرد به عليه وان قال لا يحدث يجلف البايع على الوجه الذي ذكرنا **فت**  
القسم الثالث ما لا يعرفه الا النساء ومو ما كان في محل لا يطلع عليه الرجال فعلى  
القاضي ان يريه حرق عدلة والاثنان احوط فان اخبرته انه لا عيب فيها فلا  
خصومة اذا لا بد للخصومة من ثبوت العيب وان اخبرته بالعيب فلا يرد بمجرد  
قولها ليس بمكرم لكن يجلف البايع فيرد لو نكل والا فلا وعرضه ان يرد بمجرد قولها  
لان قولهن حجة فيما لا يطلع عليه الرجال قال صاحب جامع الفصولين اقول  
وعلى هذا ينبغي ان لا يرد بمجرد قول الواحد في القسم الثاني كما هو عند البعض  
يقول الحقيير فيه جرح من وجهين الاول ان قوله وعلى هذا قياس مع الفارق كما  
لا يخفى على من ملحق الثاني ان قوله لا هو عند البعض غير مسلم اذ لم يقل به احد  
بل الذي قيل هو كناية قول الواحد في ثبوت العيب فقط كما لا يخفى على ذي فهم  
سالم عن الغلط ثم اقول ينبغي ان يقيد قول من يما قبل القبض كاسيا في وجهه  
قريبا تنقلا عن قاضي خان او يحل على قول الاول لا على قوله لا خرقا لغير محمد  
انه العقد يفسخ قبل القبض بقوطا لا بعد الحاجة الى ابطالها في مكان البايع  
وبمجرد قولها ليس بحجة فيه **ربيعي** والعيوب التي لا يعرفها الا النساء كرتق وقرن  
فيقل في قيام العيب حالا قول امرأة واحدة ثقة يقول الحقيير قوله ثقة  
اي من اهل الشهادة كما ذكر في الخلاصة قال ثم ان كان بعد القبض لا يرد بقولهن  
بل لا بد من تخليف البايع وان كان قبل القبض فذلك عند محمد وعنده من يرد بقولها  
بلا تخليف البايع فما كان باطنا في الجوارح يرضى النساء ولا ينظر اليها الرجال  
كقرون ورتق ونحوه اختلف فيه واخر قول محمد انه ان كان قبل القبض وهو عيب  
لا يحدث يرد بشهادة امرأة وامراتين ومو قول من الاخر والماتان او ثلث يقول الحقيير وعلى  
هذا يكون ما مر انما قول الربيعي فذلك عند محمد وسواء بنا على قول محمد الاول لا على قوله  
الاخر كما لا يخفى على الحقيير **خلاصة** لو قال البايع ان هذه المائة ليست لها بصانق قال القاضي  
يجتزأ من لها بصانق يقول الحقيير وعلى هذا ينبغي ان يكون الحكم في مثل هذا في جميعه  
الاقسام كما لا يخفى على ذي الاقدام **برازية** الشهادة فيما لا يطلع عليه كالبلازة والعيب  
الذي لا ينظر اليه الرجل يكفي بشهادة واحدة خرق مسلمة عاقله بالغة ولا يشترط  
لفظ الشهادة عند مشايخ العراقي وعند مشايخنا يشترط عليه اعتماد القدر وري  
وعليه الفتوى في المشي احوط والاصح انه يقبل شهادة رجل واحد فيه ايضا ويحل



على وقوع النقص لا من قصد او من قصد لغير الشهادة كما في الزنا **فت** القسم الرابع  
ما لا يعرفه الا اهل الخبر كالباق وسرقته ونحوها **خلاصة** كالباق وسرقته وبول في الفراش  
وجنون لا يثبت ذلك الا بشهادة رجلين او رجل وامراة **فت** فان انكر البائع العيب  
لا يسمع خصومة المشتري ما لم يبرهن على وجود العيب عنده فان برهن ولا يثبت  
على وجوده عند البائع جلفه على انه ما سرق او ما ابق او ما من او ما لا عنده بعد  
البلوغ فان نكل رده الا فلا ولولا يثبت للمشتري على عيب في يده جلف البائع عند  
سرم انه لا يعلم انه سرق عند المشتري او ابق او من او بال في فراشه ولا جلف عند  
الامام واليه يتوجه بعد صحة الدعوى واليمين على العيب شرط لتوجه الخصومة  
ولم يوجب **درر** جلفه عند بلوغ الدعوى صحة حتى يثبت عليها اليمين  
فلما ائتمروا خلفوا على قول الامام وله على ما لا البعض ان الدعوى لا تصح الا من خصم  
ولا يصير خصما الا بعد قيام العيب وان نكل البائع عن البين فصدما لا جلف ثانيا  
لطلب المشتري الرد عليه فان نكله يثبت العيب عند المشتري فاذا اراد الرد على بائعه  
بهذا العيب جلف البائع على التثبت بالله ما له حق الرد عليك فان جلفه لا يرد وان نكل  
يرد **خلاصة** ان اقر البائع بوجود العيب عنده وانكر وجوده عند المشتري لا يرد  
المشتري حتى يبرهن انه وجد عنده او ينكل البائع عن الجلف على العلم وان اقر بوجوده  
عند المشتري وانكر وجوده عند نفسه صحت الخصومة وجلف البائع على التثبت  
**درر** ثم الدعوى ان كانت في باق الكبر جلف البائع بالله ما ابقى منذ بلغ مبلغ  
الرجل لان الباقي في الصغر لا يوجب رده بعد البلوغ كما في الهداية قال صاحب  
الدرر اقول ويغني ان يكون الحكم في البول في الزنا والسرقة ايضا كذلك لا تستر كما  
في العلة واليه اشار في غاية البيان بقوله وذلك ان اتحاد الحالة شرط في العيوب  
الثلاثة يقول الحقيقر قد ذكره الزيلعي مفصلا بقوله الا باق والسرقة والبول في الزنا  
عيبا او جدر شي منها من صغير غير مميز لا يكون عيبا ومن المميز يكون عيبا ويؤثر بالبلوغ  
فان عاونه بعد بلوغه يكون عيبا حادئا غير الاول لرواه بالبلوغ فيكونان مختلفين  
باختلاف سببهما اذ البول قبل البلوغ لضعف المثانة وبعده لدايم في الباطن والاباق  
قبل البلوغ لحب اللعب والسرقة قبل البلوغ لقلّة المبالاة وما بعده لحب في الباطن  
فلو جدر شي منها عند البائع قبل البلوغ ثم جدر عند المشتري بعد البلوغ ليس له رده  
لورا الاول بالبلوغ ولو جدر عند البائع والمشتري قبل البلوغ يرد المشتري به  
ما لم يبلغ لا اتحاد السبب وكذا لو جدر عند بائع البلوغ يرد لما ذكرنا **فت** شراره  
فادعى بوله في الفراش يمينه القاضي عند عدله لينظر فيه **قاضي خان** من العيوب

ما يكون عيبا في حاله دون حاله كبول في الفراش لا يكون عيبا في صغير لا ياكل وحده ولا  
يلبس وحده ويكون عيبا في الذي ياكل وحده ويلبس وحده وكذا السرقة مروى ذلك  
عن الامام **تعداد العيوب** وهي الكثر كالاوجه نقصان الثمن عند  
التجار فهو عيب **فت** العيوب الظاهرة التي يراها كل احد نحو عور وشلل وصمم  
**تعدادات** وعمى وزمانة وبكم وخرس وقروح وشجاج وانثر القروح **فت** وجرم وسن  
ساقطة وسن سودا وسن شاذة اي بارزة وسوق وقروح ومرمل وهشم  
في الاذن وخرق وعقود في الثياب سوز وسبخ في الارض **وجيز العيب**  
نوعان نوع يوجب نقصان المبيع حقيقة كاصبع زايدة وناقصة وظفر مكسور  
وظفر فاسد وشيب وخطابه وعشى وعشى وسرقا ودهق وكلف اذا نقص  
التمن والحرس ومو عور العين وضيقتها والقبل وموان يكون نظره الى النقص والنقص  
في يد او في رجل او غنة في الصوت ولشقي في الكلام وحذف حروف في المصحف وبعضه  
يقول الحقيقر في خزانة المفتي القبل نوع من الخواص التي في المغرب هو ان يقبل  
حديقته على الانفا حتى وفي الفتاوى الظهيرية اذا كان ميل انسان العين الى الجانب  
المقدم يسمى قبلارا اذا كان ميله الى الجانب الاخر يسمى حوصا **وجيز** فالنوع الثاني  
ما يوجب نقصان المبيع معنى كسعال ووجع ضرر قد عا وغود ذلك **خلاصة** النحر  
وموسو وريح الفم عيب في الامنة لا العبد وان لم يجش طليص بعيب فيها والاذن  
عيب وهو فطرقة ما على اربعة الاثاف دايم والغشى وموان لا يصير بالليل والسواد  
والخضرة خرسا كان او غير ذلك الصفة اختلفت الروايات والعسر وهو ان يعمل  
شيا ييسر ما لا ان يعمل بيده جميعا **خزانة** العسر عيب وهو ان يعمل بيسان ولا يستطيع  
العمل بيمينه الا ان يكون عسر بيسر انتهى يقول الحقيقر لا عسر بيسر من يعمل بجلتي يريده  
ويقال له الا جمل ايضا وموزادة وكال وليس بعيب وروى ان عمر رضي الله عنه كان عسر  
يسر كذا في الفتاوى الظهيرية **خلاصة** وظفر اسود اذا نقص القيمة والفق وموان  
لا يسر البول والجل في الامنة عيب لا في الدابة ويؤثر بالولادة والاشفاضة والتمن عيب  
في قن وامة الا ان يبقى البائع او يرى العيب **قاضي خان** الادرة عيب في العبد لا في الميسر  
المشى يقول الحقيقر الادرة هي عظم الحشيش وكبرها وانما خاد ذلك يحصل من الفتق  
من المثانة ومن به الادرة يسمى باللغة التركية دكة قالوا الغل في النساء عيب وهو ورم  
في الفرج يمنع الجماع وقيل بي التي يكون مسلها واحد وعدم الختان في العبد الكبير  
عيب لا في الصغير **خلاصة** في المولد في البالغ عيب في المجلوب **لا درر** والذفر  
عيب وهو من راحته الا بط والسعر الماني جوف العين عيبان لانها يضرعان

ق



البصر وارتفاع جفن بفت سبع عشر عيب ايضا **خرافة** والبصر عيب وسوانتفاخ تحت السرق والرمع عيب وسوان يسيل الماء من المخزن والعشا عيب وسوان عيب البصر حتى لا يرى عند شدة الظلمة او شدة الضوء بالنار ومنه سمي الاعشى وهو من لا يبصر في النهار ويقول الخفق في القاموس العشا مقصود سوا البصر بالليل والنهار انتهى وفي ترجمان الصحاح الاعشى هو من لا يبصر بالليل ويبصر بالنهار انتهى وفي القاموس ايضا الاجهر من لا يبصر في الشمس انتهى قال والعسم عيب وهو يوسنة وتشيج في الاعصاب ومنه اصل العرج والرخس عيب وهو دم يكون في دور حافر الفرس والقوع عيب وهو عوج في الرسغ بينه وبين الساعد وفي القدم كذلك عوج بينه وبين عظم الساق وفي الفرس القوا الرشح من الجانب الايمن والفتح عيب وهو في الفرس تباعد ما بين الكعبين والصكك عيب وسوان يصطلم كيتاه اي يضرب كيتاه والصدف عيب وهو القوا في اصل العنق والشدق عيب وسوان فراط وسعة الفم والجرز عيب وهو كل ما حدث في عرقوب الدابة من تربية وانتفاخ عصب والفرج عيب وهو دم في الماق وربما يسيل منه شيء البقعة عيب وهي ذبابة في ارض صدره ويتشام بها ومنه يقال اتقوا الخيل المنقوعة والظفر عيب وهو ياض يظهر في انسان العين ويسمى بالفارسية ناخته ورجع السبل عيب لانه يصفه البصر وربما يذهب البصر والجرز عيب والجذام عيب والبرص عيب والقرناهي التي في فرجها ما يمنع من سلوك الذكر فيه والرتق عيب والرتقا هي التي لم يكن لها خرقة الا المبال والفتق عيب وهو ريح في المثانة يحصل من اتقاق بين معايه وخصيتيه والسلحة عيب وهي زيادة في جسد الخلة والكي عيب الا ان يكون علامة كافي الدواب الكل من خزائن المقي **وبلي** والخبون عيب لانه فساد في البطن اذا العقل بعدنه القلب وشعاعه في الدماغ والخبون انقطاع ذلك الشعاع وسوان يتخلف باختلاف السن فلو وجد عند بايعه في صغره وما وده عند المشتري بعد كبره يردده لانه غير ذلك الاول والصحيح انه لا يردده حتى يعاوده عنده ومقد ان يكون اكثر من يوم وليلة وما وده ليس بعيب وقيل المظنق عيب لا ما وده والكفر عيب في قن وامة لان طبع المسلم ينزع عن صحبته للعداوة الدينية **مختار** والشيب عيب يقول الخبير الظاهر انه ليس بعيب مطلقا بل يقيد بكونه بحيث يورث ضعف القوة والعجز عن الخدمة غالبا والله اعلم **مختارات** والشيب في غير اوانه عيب يوجب النقضات من حيث المعنى ووزن الصوت **ح** العنته عيب وكذا الخصى فلو سراه على انه خصي فوجوه فلا يردده وبالعكس يردده والنكاح في قن وامة عيب شري قنا قد ابق اوسر او بال في فراشه عند بايعه في كبره ولم يسيل عند المشتري قيل له الرد وقيل

لا مال يمد عند المشتري وهو الصحيح سراه فابق عنده وكان ابق عند البايع لا يرجع بمقتضى العيب مادام القن حيا ابقا عند باي خبيثة وكذا لو سرق منها لم يسع ثم علم عيبه لا يرجع بمقتضاه **فنبين** ليس للمشتري ان يطالب بايعه بالثمن قبل عود الا بق **خلاصة** وان كان البايع والمشتري مقربين بذلك **فقط** اباقه فيما دون السن عيب واختلفوا انه هل يشترط الخروج من البلد يقول الخبير وفي الخلاصة انه لا يشترط **فنبين** اباقه من البلد الى القرية عيب وكذا اباقه من مولاه وان لم يخرج من البلد اذا العيب ما ينقص القيمة وهذا كذلك قال صاحب جامع الفتاوى في قول علي هذا ينبغي ان يكون العيب عيبا يقول الخبير وينبغي ان يكون قبض الوجه عيبا وكذا سواده وسياقه عن قاضي خان انه لا يرددهما ولا يتفح وجماع الفرق والله يعلم **فنبين** سرقة خورم لولاه او لغيره عيب وسرقه ما كوله من اجني عيب لانه لاه ان كان للاكل ولولا ديار او بيع فعليه مطلقا ولو نذره التبرع الى منزله البايع وعيب وقيل التذمة او لانا ليس بعيب ولو على الدوام فعيب في القن لا يرد اية وقار نرد وسطرح ونحوهما عيب لا قار جوز ويطبخ ونحوهما والسحر عيب في القن والامة لما فيه من الضرر فتقتضى المالبته فيهما **صم** شرب الخمر عيب لو باع لان وبادمان لا يملك في الاحيان **خلاصة** شرب الخمر عيب في قن وامة ان نقص الثمن **حل** الزنا في القن ليس بعيب لانه نوع فسق فلا يوجب خلا كونه اكل الحرام او تارك الصلاة **قاضي خان** الزنا عيب في الامة لا القن الا ان يكون مد يما على ذلك وولد الزنا عيب في الامة لا القن شري قنا فوجده تحتها لدره لو تيجنت بعلم فيجبر ولو بالمشي والند لا فليس بعيب يقول الخبير قوله ليس بعيب محل نظر لما ذكر في الخلاصة ان الرخوة والتخشب للين في صوته وتكسر في مشيه ان كان يبيع فليس بعيب وان كان فاحشا فعيب **فقط** شرب قنا فوجده يعمل به عمل قوم لوط فلو كانا فعيب لا لو باجر خلا في مالو وجد الامة زانية فهو عيب فيها باجر او غيره يقول الخبير المسئلة الاولى مع كمال شباعتها محل نظر من وجهين الاول انها تخالف ما سرق قاضي خان ان التخلف بالعمل القبيح عيب بلا تقييد كونه بلا اجر والظاهر انه مولى الخلق الثاني انه لو احتمل كونها خلا فية فلا بد ان يقيده بعدم المداومة ولو باجر كما مر تطهير نقاي مسئلة زنا القن **حل** شري دابة تمام حين وقت العمل فهو عيب وشرب الدابة لبنها عيب **فنبين** السعال عيب لو خشن والافك وجيز السعال ووجع الضرس القديان عيب **خلاصة** وجع الضرس من بعد اخره عيب ان كان قد بادى لواردا عنده يرد شري قنا وامة قطران به وجع الضرس باينة

شرب الخمر عيب

قار نرد وسطرح

شري قنا فوجده يعمل



مرة بعد اخرى ان يرد **في** دابة تاكل الذباب ان كثر فعيب لان تاكل احيانا شري  
دابة فوجدتها قليلة الاكل فله ردها لا لو وجد الحمار بطي الذهاب الا اذا شري  
على انها يتحول وان كان يعتبر كثيرا اياها فعيب لا لو احيانا **خلاصة** في الدابة لو كانت  
الكل خارجا عن العادة ليس عيب وفي الامة عيب لانها تقصد الفرائس **في** الحمار  
عيب وهو كسل في الدابة على وجه لا تسيير الا بتسيير بلين **ح** الحرون هو الذي  
يقف في الطريق في بعض المواضع بلا مانع شري فوجد كبر السن قيل ينبغي ان  
لا يكون له الرد الا ان اشراه على انه مغير السن قياسا على مسيلة بطوايح وانه  
**خلاصة** في الدابة للحرون عيب وهو ان لا تتقاد ويجوح وهو ان لا يقف عند  
الاجام وخلع السن ويوان يخلع الحمار والعذارى اسبابا بل الخلافة اذا كانت  
بنقص الثمن وهو ما يسل الخلافة بما فيه والانتشار وهو ارتفاع العصب عند  
الاعياء والنفق والشتر وهو انقلاب الجفن لا شغل من العين قبل ان يضع اجفاده  
على الخد والحنف عيب وهو ثقل في القديين مع ثقل عضلات الخدين وقيل هو خلافة  
العينين تكونا احدهما رقا والآخر غير رقا والغزل عيب وهو ميلان الذنب  
عادة لا خلقة **فصل** شري امة على انها صنف من السوء فاذا لم يكن في لانه اذا  
الفرس هو الخلافة والكبير في اقوى قال صاحب جامع الفصولين اقول ينبغي ان يكون  
له الرد لو وجدها كبرت ضعيفة القوى يقول الخبير وكذا الوشراها للاستيلاء  
فوجدها في سن الايباس ينبغي ان يكون له الرد لفوات المقصود ثم انه يرد على قوله  
اذا الفرس او ماسيا في بعد حقيقة عن قاضي طان انه لو شري مرد فظهر انه مخلوق الخلة  
يرده بعيبه والظاهر ان تتحد المسيلتان اذا لا يظهر بينهما فرق يعتد به كما  
لا يخفى على المتقبة **ح** لا يرد البر لرداته لانها ليست بعيب ويرد المسوس والعقر  
وكذا لا يرد اذا فقت لرداته بلا غش بالامة لان ترد يقبح الوجه وسواده ولو كانت  
تقرق الوجه لا يستين لها قبح ولا جال فلما لرد شراها فوجدها سودا باصل الخلقة  
لا ترد لها الوشراها على انها جميلة فوجدها قبيحة **ترد قاضي طان** شراها على انها  
صياحة جازا لبيع فان لم تكن صياحة ليس لرد **مستمل** في شرح المقدوري  
ان التفتك لا يحق كونها مغيبة وترك الصلاة وغيرها من الذنوب عيب وقيل في  
التفتك اذا فقت اديا في بافعال ردية عيب ولا فلاح شري امة وكانت وكذا عند البائع  
او غيره ثم علم به المشتري له ردها في رواية وبه يغني **خل** لان الولادة نقص في نبات  
ادم لان غير **ح** لا تسمع دعوى عدم الحيض الا ان يدعيه بسبب حمل او ايقول  
الخبير الدام من القسم الثاني من اقسام العيوب والحمل من القسم الثالث وقد سرحاها

مفصلا في رد المشتري لانه في اوانه للبكر في غير اوانه للذئب اقال صاحب جامع الفصول  
اقول حمل البكر هنا عيبا لا في عدم الحيض حتى لو ادعى عدم الحيض للبكر لا يسمع كما يدل  
عليه ما مر من قوله الا ان يدعي ما هو بينهما منافاة يقول الخبير الظاهر ان الصواب  
هو ما في **ح** لما مر في **ح** ماسيا في بعد سطو واحد نقلا عنه ايضا ان ارتفاع الحيض  
عيب ولم يقبله بكون دعواه بسبب حمل او ابق الاشكال في المناقاة بين ما ذكر  
في **ح** في موضعين فكل وجه التوقيع يوان يقال ان المسئلة الاولى نقلها عن الامام  
الغضلي والمسئلة الثانية ذكرها غير منسوبة اليه الى احد الظاهرينها هي الصواب  
كما لا يخفى على ذوي الالباب ثم المراد بالمسئلة التي لا ترى الحيض في تمام مدة حيضها  
بل ترى في شطرها لا في شطرها الاخرى والمسئلة النصف **وجيز** ولو ارتفع  
الحيض شهرين فصاعدا فهو عيب **ح** لم يخص عند المشتري شهر او اربعين يوما قال  
القاضي الامام هذا ارتفاع الحيض عيب واقله شهر واحد فاذا ارتفع هذا القدر  
عند المشتري فله الرد لو اثبتت كونه عند البائع **ح** طريقا ثباته اقرار البائع  
او كونه لا غير **منبهة** شراها فوجدها لا تحيض لا تنجم حصومته فلم يدع ارتفاع  
الحيض بسبب الاول الجبل فان ادعى بسبب الجبل فالمرجع فيه قول النساء فان قلن هي حلي  
يجلف البائع ان ذلك لم يكن عنده فان قلن ليست بحلي فلا ترد على البائع وان ادعى  
بسبب الداء فالمرجع فيه قول الاطباء من المسلمين فان اخرجوا لانهم ثبتت العيب  
في حق سماع الخصومة ويجلف البائع مع ذلك وما لم يثبت العيب في حق سماع الخصومة  
يقول امرأة واحدة يجلف البائع فان حلفه والاروت بنكوله وقال من كان قبل القبض  
ترد بقول النساء كما لا ينظر اليه الا الفساق وقال محمد في رواية يجلف البائع مع  
قول النساء قبل القبض وبعد في رواية يرد بقولها قبله وبعد ما خلا الجبل  
**مراد** عيبا باطنا في الامة قال سرجلف البائع بالله لقد بعثتها وسلمتها وما  
لها هيلة العيب وقال محمد لا يجلف يقول الخبير في اطلاق القولين تطر  
والظاهر ان هذا ينزاع بعد القبض لا فيما قبله كما مر ذكره قبل حشر صايف نقلا عن  
الزبيدي وقاضي طان **ح** شراها ويمن حيض فوجدها مرتفعة الحيض قال الامام  
يدعها حتى يتبين عدم حملها وقال ابو مطيع يدعها تسعة اشهر وقال الثوري يدعها  
اربعة اشهر وعشر **خلاصة** ادعى النكاح حيضها بالجبل ففي رواية عن محمد ان كان  
من وقت شراها اربعة اشهر وعشر ايام بشع الدعوى وان اقل فلو في رواية عنه  
شهران وخمسة ايام وعليه عمل الناس باليوم **ح** شراها على انها بكر ثم قال انها ثيب  
وقال البائع انها بكر فالقاضي يريها الفساق ان قلن بكر فالقول للبائع بلا عيب وان قلن



ثيب فالقول للبايع بيمينه فان وطبها المشتري علم بالوطى فلوزايلها كاعلم انها ليست  
بسكر بل لبثت فله الرد ولا لزمت له الجارية ولا يرد لها وعن سرائه يرد لها بشهادة النفس  
**وجيز** ان قلن هي بكر الزمنا الفاضل على المشتري بلا يمين البايع وان قلن هي ثيب يظهر باليمين  
ولا يرد بل يحلف البايع **بجمع** القتلوى شراها على انها بكر وقال لم اجد لها بكرا وقال البايع كانت  
بكر اذ هبت عذرتها عندك فالقول للبايع مع يمينه بالله لمقد يا عما وقبضها المشتري  
وسى بكر شراها على انها بكر فاقرب البايع انها ثيب فله الرد فلو امتنع الرد بسبي  
رجع المشتري بحصة البكر من الثمن فتقوم بكر او ثيبا يرجع بفضلهما بينهما كمن  
من الثمن ولو شرط الثبابة فاذا مى بكرت له الخيار حتى له ولا خيار للبايع **فانه** وانما  
شرط عدم كونها بكرا باقرار البايع لانه لو علم بالوطى فانه يبيع الرد وان علم بقول النفس  
فتفوهن لا يثبت الرد بقول الحفيرة قوله لانه لو علم بالوطى لم يخلو الف لما قبل حشنة  
اسطر فقلنا عن **خ** من قوله فلوزايلها كاعلم انها ليست بسكر بل لبثت فليتنا حل فيما  
من الصواب **قاضي خان** شري امته قد بلغت وادعى انها خشي قال محمد جلف  
البايع المتفهماى كذا لك لانه لا ينظر اليه الراد ولا النفس يقول الحفيرة الظاهر  
ان هذا اذا كانت الامه خشي مسكلا والافقى تعليله تطويع قول قد مر قبل عدق  
اوراق فقلنا عن **فت** ان اقسام العيوب اربعة فعلى هذه المسئلة ينبغي ان  
تكون خمسة وهذه الخامسة ولعل وجه عدم التفرع لها لكونها نادرة النوع والنادر  
كالمعدوم **خلاصة** النقط عيب وهو كون بعض الراس والحية ابيض وبعضها سود  
**قاضي خان** شراها قطر خضاب راسها ان ظهر لها شمس فله ردها لان ظهر شمس في الاول  
كان شرط سواد الشعر في البيع والمهوبة وسى لون بين صفة وحرمة تعد عيبا في التركة  
والهندية لاني الرومية والصفا لينة لان عامة شعور اهل الروم كذا كذا شري عبد امردا  
فوجه محلول الحية او منتوقها له رده ان ظهر ذلك في مدة بعد الشرا يعلم انه كان عيبا  
بايعه يقول الحفيرة يرد عليه اشكال بما مر قبل ورقة فقلنا عن **فصط** من قوله اذا تعرض  
مواضع الخد منتهى اذ تقتضى ذلك التعليل ان لا يرد العبد بالالقاء والحاصل انه ينبغي  
ان يتخذ المسئلة في الحكم نقيضا او اثباتا كما لا يخفى على ذوى فهم مصفى **قاضي خان**  
شري قنا او امه فوجه ليسيل الدمع من عينه له رده والحال على تنقذ الامه او خفيها  
عيب يقول الحفيرة في الخلاصة الحال والثول عيبان لو كانا في موضع يستتبعان  
فيه والثول في الاذف عيب انتهى ثم اقول مسئلة الحال والثول مخالف لما مر من  
قاضي خان ان الامه لا ترد بغير الوجه فينبغي ان يتخذ هاتان المسئلان ايضا  
حكما نقيضا او اثباتا كما لا يخفى **خلاصة** اكل الطين وخضاب الشعر عيب شري امه

او قنا فوجه لا يحسن الخبر والاطح اصلا فليس يعيب اذا لم يشترط فان كانا يحسان  
ثم نسيه عند البايع فله الرد هدم ثقب اخرى لا ذين عيب يقول الحفيرة المرام منه  
عدم ثقبه الى الصماخ لاعدم ثقب موضع القرط قال شري حنا ونحوه على ان الكحل  
الجاسع وليس من جنسه ترو شري ثوبا فوجه فيه دما ان كان الثوب بحال لو غسل  
نقص فهو عيب والا فلا **قاضي خان** شري برايه غبار فذهب الغبار عنه ونقص  
به في الكحل فله الرد يعيب وكذا لو كان فيه رطوبة فيلبست وكذا لو شري خشيبار طبيا  
فتبس عنده **قاضي خان** شري خطه فوجه فيها نرا بالوجيت لا بعد عيبا عندها لئلا  
لا يرد ولو عيبا لكنه ليس بفا حش فله الرد ولو لحش التراب فان شرا اخذ الخطة بحسبها  
من الثمن او ردها واخذ الثمن كالوشراها على انها عسرة اقصر فوجهها تسعة بخير  
كاذكر وان اراد ان يميز التراب ويمسك الخطة بحسبها من الثمن فليس له ذلك او الخطة  
لا تخلو من قليل تراب هذا اذا علم المشتري قبل ان يميز فان ميز التراب فوجه فاحشا  
ان امكنه خطه بل الخطة وردها بلا نقصان يرد الكحل ويسترد الثمن وان انتقص بعد  
الخطا بالندرية لا يرد لانه لا يمكن الرد كما قبض ان يسكنه من الثمن حصته نقصان الخطة  
ولو رضى البايع اخذها ناقصة فوجهها ح وكذا حكم ما لا يخلو من تراب شري مسكا فوجه  
فيه رصاصا فله ان يميز الرصاص ويرده على بايعه بحسبته جعل من الجبس هذه السبايل  
اصلا فقال كذا يسا تح قليله فله ان يميز كس من الرصاص في المسكة مما لا يسا تح بخلا  
تراب في خنطة وعامة المشايخ اخذوا بهذه الرواية شري بيطخ عدد او قبضها فكسر  
واحرق فاذا مى فاسدة لا ينتفع بها فله ان يرجع بحسبها من الثمن ولا يرد غيرها الا ان  
يمر من على فساد الباقي بخلاى الجوزاد بوشى واحدا اذ كان بعضه فاسدا غير منتفع  
به يرد كله وكذا اللون والفتش والبيض ولما خرج بيطخ ورماد وسفرجل وحيار فلا يرد  
غير الفاسد **فط** شري جب القطن فزرعه فلم يثبت قبل يرجع بنقص عينه وقيل لانه  
الهك المبيع **شري** شري بزر جوار فبذره فلم يثبت لو علم انه من فساد البذر يسترد ثمنه  
لو صلح بشى اخر بعد فساد و يثبت فساد بيبته انه فاسدا وبخلاف بايعه ونظير  
ما مر انه لو شري امه فوجهها لا تخيض **فط** طريقا ثباته اقرار البايع او كوله **خ** شري  
بذر بيطخ فظهر انه بذر قسا يرد المشتري مثله ويسترد ثمنه لا خلافا لجنس فبطل  
البيع ولو اختلف النوع لا يرجع بثنمه **فصط** شري بذر الفيلق على انه ترك فلما  
خرج الدود تبين انه غير ترك ويغنى ما تفاوت بطل البيع اذا المسمى محدودا لانهما جنس  
مختلفان كهروي مع مروي شري بذر اعل انه بيطخ كذا فزرعه فظهر على صفة اخرى جاز  
البيع لا تخاد الجنس من حيث انه بيطخ واختلاف الصفة لا يفسد العقد ولا يرجع

كلم

في



بنقص العيب عند الامام **قاضي خان** اراد بيع شئ فيه عيب وهو يعلم به فيجب ان يبين  
العيب ولا يدلس فان باع ولم يبين قيل يصير فاسقا مردودا الثمنا وانه لا يصير  
كذلك لان هذا من الصغير **ما يمنع الرد وما لا يمنع** وفيه خامس بايعه ثم ترك الخصومة  
اياما فحاصمنا فقال البائع لم اسكته طوله المدة بعد علم عيبه فقال المشتري  
اسكتته لا نظره بل يزول العيب فله الرد **فقط** وكذا لو اراد رد بيعه فلم يجد بايعه  
فاطعمه وامسكه اياما ولم يتصرف فيه تصرفا يدل على الرضا ثم وجد بايعه فله الرد **خلاصة** ولو  
هكـ يرجع بالنقصان **وجيز** وجد عيبه فحاصم بايعه ثم ترك الخصومة اياما ثم عاد الى الخصومة  
فله الرد **خلاصة** لو تصرف فيما اشتراه بعد علمه بعيبه تصرف المالك بطل حقه في الرد وكذا لو  
آجر المبيع او رهنه او كاتبه او لبس الثوب او سكن الدار قال الامام السرخسي الاستخدام مرة بعد  
العلم بعيبه ليس برضا استقصانا والعوضان المرقع الثانية دليل الرضا وحده بسط  
الثوب وانزل من السطح ورفعها فاذا اخرجها وزحها الاستخدام **نورضا وجيز** مداواة الرقعة  
وحلب لبن الجارية وقوله لغيبه بعينه او اعرضه على البيع رضا ولو شري ظمرا فوجد عيبها  
فامرها ان ترضح صبيبا او استقدمها لا يكون رضا لانه يحتاج اليه للاعتقان يقول  
الحقير مقتضى هذا الدليل ان لا يكون جلبه لبنا اي رضا لكونه للاعتقان فيمن كان فيه  
مساواة ويقتضى ان يتخذ احكاما لا يخفى ويؤيد ما ذكرناه ما ذكر في الخلاصة ان الجلب  
بدون الاكل والبيع لا يكون رضا **قاضي خان** شرها فانصت صبيبا له فوجد بها عيبا له  
ردها لان هذا بخبرته الاستخدام والاستخدام لا يمنع الرد يقول الحقير الظاهر ان مراده  
الاستخدام مرة اذ المرقع الثانية دليل الرضا كما مر انما عن الخلاصة **در رهم** مداواة العيب  
وعرضه على البيع ولبعده واستخدمه وركوبه في حاجته رضا لا لوركيها للرد والمشتري او  
شرا العلف بالضرورة في الاخيرين يقول الحقير عدم مطلق الاستخدام رضا على نظر مخالفته  
لما مر انما عن فتاوى قاضي الخلاصة كما لا يخفى **خلاصة** لو ركب الدابة لينظر الى سيرها  
او لبس الثوب لينظر الى قدره خوفا يقول الحقير الظاهر انها ليس بالرضا لانهما اذا  
يفعلان لمجرد الامتحان فكيف يكون رضا فيها ايضا وجعل عيب الدابة في السفر  
ويحتاج في الطريق فامضى السفر لا يكون رضا بالعيب **جس** راي عيبها فركبها فقال  
البائع ركبتهما في حاجتك فليس لك ردها وقال المشتري ركبته لا ردها اليك فالقول  
للمشتري **فقط** شري فتا بركبته ورم فقال البائع انه ورم حديث اصا به ضرب  
فاورمه فشره على ذلك فظهر قدومه لا يرد **فقط** وكذا اذا قال البائع ان كان قدما فجوابه  
على ثم تبين انه قديم ليس له الرد **فقط** وكذا لو شره على انه حديث فظهر قدومه **خ** هذا  
اذ لم يبين السبب فلو بينه فظهر كونه بسبب اخر فله الرد ان العيب يختلف

باعتلاف السبب يقول الحقير قوله هذا اذ لم يبين السبب مخالف لما ساقى منه بعد  
تحقيقه في مسئلة شرا امته لها فخره اذ لم يظهر بينهما فرق يعتد به كما لا يخفى  
على فاعلم منتقبه **قضية** باع فرسا او عبدا به جراحة وقال للمشتري لا تخف منها  
فان هلك بسببها فاما من فاعلمها وهلك بسببها الاشئ على البائع **مند** راي المشتري  
العيب ولم يعلم انه عيب ثم علم يتطوان كان عيبا بينا لا يخفى على الناس كعور وشلل لا يرد  
ويعلم منه سائل كثير **قاضي خان** ان اخلف القمار فقال بعضهم هذا عيب وقال  
بعضهم لا ليس له الرد اذ لم يكن عيبا بينا عند الكل **مند** راي على رجل فرس شره ورما فقال  
بايعه ببح خور واسته فاذا هو خام يرد وقيل لا **ظه** شري فرسا ورجله بتر فقام له  
بالفرس بتره فقام فقال بايعه بتر اخر شره على ذلك فظهر انه خام سقط الرد كما في  
مسئلة الورم ونظيره سويق شره على انه لته بمن من قطره انه لته بنصف من الاجار  
المشتري وكذا الوشري قيسا على انه منقذ من عشرين اذوع من الكرباس قطره انه منقذ  
من اقل من ذلك والمشتري يتطوا الى القيس وقت الشرا فلا يخلو له **فد** شري بقرق وشرب  
من لبنها فوجد عيبا لا يرد ولا يرجع بنقصانه **سم** لا يرد رضي به البائع او لا ولكن يرجع  
بنقصانه وكذا لو اشترى الشجر فاكله ولو اكل غلة الفس او الدار فله الرد **شبه** جلب لبن  
بقرة شرها رضا شرها ولا لانه لا يمكنه الرد بل لانه لما ورم ولا مع اللبن لانه انفصل  
فلا يمكن منعه العقد فيه تبعا للفتحة في الاسر يقول الحقير هذا مخالف لما ساقى في قريبا  
نقلنا عن الخلاصة وعل في هذه المسئلة روايتين لكن القواب هي ما ساقى لان جلب  
يقوع شره قد يكون للاعتقان فلا يكون رضا ان ليس فيه ما يدل على الاستيضا **خلاصة**  
لو جلب من لبنها فاكل او باع فهو رضا لان اللبن جزء منها واستيضا جزء منها دليل الرضا وان صلح القنا  
الجلب بدون الاكل والبيع لا يكون رضا **فقط** شري زوجي ثور فوجد احدهما معيبا ظاهر  
الجواب ان له رد المعيب فقط كقيل وقال مشايخنا ان الفاحدا العمل مع صاحبه ولا يعمل  
ووجه يرد له المعيب فقط فصار كصراعي باب **خلاصة** لو اراد رد ما شره بعيب فبهرهن  
البائع على اقرار المشتري بما شره باعه بطل حقه الرد المبيع لو رد عليه بعيب بغير رضا ليس له  
رده على بايعه وكذا لو تقايلا ولو رد بفضا يرد **فقط** الزبادة لو منقصة متولة كسمن  
وجاله وكبر وخوم لا يمنع الرد في الصحيح فان اراد المشتري الرجوع بنقصه لا رده  
فله ذلك عند محمد لا عند سماع والمنقصة التي لا تتولد ككسب وغلة لا يمنع الرد وانفسخ  
بسبب اسباب الضعف وفيه ايما شري خفيين فوجد سمانين كان لا تدخل فيها رجلاه  
لوملة في رجليه لا يرد ولو لعلته قبل لو شرها لبسها يرد لا لو شرها مطلقا ولو وجد  
احد مما اجتمع من الاخر فلو طارجا على عليه حفاظا للناس عادة يرد ولا فلا ولو قال



البائع يتسرع في رجله فليس فليستع لا يرد **قاضي خان** شري يخبر فاذا احد هما  
لا يدع رجله لضيقه لردده وان كان كلا منهما ضيقا لا يردده اراد شرا امة فوجد  
بها فرحة ولم يعلم انها عيب فشرها ثم علم انها عيب لرددها لان هذا مما يستنبه  
على الناس فلا يثبت الرضا بالعيب شره فوجد به فرحة فداواه ان داوى الفرحة فهو رضا بالعيب  
وان داواه من عيب حدث فيه لغير الفرحة فهو ليس برضا ولو جهه بعد علمه بعيبه فقصه  
روايتان **نصط** شري معيبا فزاي عيبا اخر فباع الاول مع علمه بالثاني لا يردده ولو عالج الاول  
ثم علم عيبا اخر فله رده **خلاصة** الحادث اذا زال فالقديم يوجب الرد **نقط** عرض بعض  
المبيع بعد الروية على المبيع او قال رضىت ليعضه بطل خيار الروية وخيار العيب **نقط**  
قبض بعض المبيع مع علمه بعيبه رضا **في** ليس برضا حتى يستقط خارج عن ذمهما  
ان خيار العيب لا يبطل بقبضه ولو قبل بعد علمه بالعيب **نقط** شري دارا فباع لبعضها فوجد بها  
عيبا قال الامام والى يوسف لا يرد ولا يرجع بشي ولو وجد عيبه قبل القبض فقال المشتري  
ردده عليك فينقض المبيع قبل البيع ام لا شري دابة باحدى يديها جرح اندمل ونبت  
عليها شعر ولم يعلم به ثم جاء به بعد ايام وسال منه دم فلو لا يجرك شله فله رده والا فالقول  
للبائع انه حدث عند المشتري شري مشجوع ووجد بعض اشجارها معيبا قال الباغي يرد الكل  
لا المعيب فقط وان تنابتا لانتجا وقال **خ** ان كان قبل القبض فكل الجواب وان بعد فلو  
شري المشجوع بارضا فذلك لكونه ولو شري لا تجار خاصته يرد المعيب فقط **قاضي خان**  
شري جارينين ولم يقبضهما فوجد باحدهما عيبا فان قبض المعيبة فزناه اذ ارضى بالمعيبة  
والاخرى صحيحة ولذا قبض المعيبة كان له ردها لانه لم يرض بالمعيبة وهو لا يملك  
التفرق فله ردها وان باع السليمة بعد قبضها او اعتقها قبل قبضها او بعك لزمته المعيبة  
**فصل** وجد عيب مبيع وباعه غايبه فثبت عند القاضي شره وعيبه فوضعه القاضي  
عند عدل فملك عند العدل يملك على المشتري اذا رد ولم يثبت على الغايب **شني** بلغي ان يكون  
هذا فيما لم يقبض بالرد على الغايب اذ لو فقي يثبت ان يملك على البائع او غايته انه  
حكم على الغايب بلا ختم عنه وسويت في اظهر الروايتين شره فاجر فوجد عيبه فلو نقض  
الاجارة وردن بعيبه بخلاف رهنه من غير ان يردده بعد فله شري لو با فاذ اوصف غير  
فله رده وكذا خضه وقلنسوة بخلاف قول البائع ان الحياط طاراه اياه فقال الحياط انه صغير  
فله رده وكذا الوضوء وراهم ريوفا وقال القاضى نقض فان راحته والاردها على قبيلها  
على هذا فلم يرج فله ردها بخلاف قول له بايعه امرضه على المبيع فان لم يشتريه فله  
على فلم يشتريه منه سقط الرد ولو استقال بايعه فأي ان يقبله فليس هذا بعرض على  
المبيع فلا يكون رضا بعيبه فله الرد ولو ساوم البائع المشتري وقال هل تليعه من فقال

نعم

نعم سقط الرد يقول الحقيرون هذه تصنع جيلة من البائع لا سقاط خيارا العيب  
عن مشتريه كما لا يخفى **خ** قال الباعه ان لم ارده اليوم رضىت بالعيب لغى قوله فله  
الرد **منية** قال البائع بعد تمام البيع قبل القبض تعيب العيب فاتفقه المشتري في  
الاجارة ولقول عرض ان ارده عليه ويكون فقبضه لا يكون رضا بالعيب ولا تصرفه  
اذا لم يصدقه لكن الاحتياط ان يقول له لا علم بذلك انا لا ارضى بالعيب فلو ظهر عنده  
ارده عليك **في** له الرد بخمسة ايام وكل يومين وثلاثة ايام ولو صار به صاحب فرائش عند  
المشتري فهو عيب اخر غير المحمي فيرجع بتقصه ولا يردده **قاضي خان** شره وهو محموم فقال  
بايعه هي حمي غيب فاذا هي غيرها فله رده لان العيب يختلف باختلاف الشيب شره فوجه  
يحم عند بايعه كل يومين وثلاثة ايام ولم يعلم به المشتري فاطبقت المحي عند المشتري  
له رده ولو صار به صاحب فرائش عند المشتري فهو عيب اخر غير المحمي فيرجع بالتقصان  
ولا يردده **وجيز** حم عند بايعه ثم عند مشتريه لوالثانية مثل الاول بان كانتا  
عنها او كانتا في وقت واحد فله الرد **الا فلا** كان يحكم عند بايعه ثم عند مشتريه  
لوفي وقت كان يحكم فيه عند بايعه فله رده لا لو حم في وقت اخر قال صاحب جامع الفصول  
اقول ينبغي ان لا يبطل الرد بعد القدر اذ حمي الغيب شلا سيده واحد وان تغير وقته  
بان يحكم في الظهور في التوبة لاخرى في العصر وهذا القدر من التبعة لا يقدح في كونه  
عيبا وفي كون كونه سيده واحدا فينبغي ان لا يبطل به حق الرد بخلاف ما لو صار حمي ربع  
مثلا **خ** وجد عيب في قفريه لا يردده ولا يرجع بتقصه نه ان اثر فيه الضرب والا فورد  
**شني** المبيع لا يخلو من كونه شيئا واحدا او شيئين ولو كانا من جنس لا يقوم احدهما  
بلا صاحبه كقراعي باب وزوجي خفف ونحوهما او شيئين واشيا بلا اتحاد كما كثر بين  
وعبد بين وكثوما مما يقوم كل منهما بلا اخر ثم الحادث في البيع نوعان عيب واستحقاق  
والاحوال ثلاثة قبل القبض وبعده وبعد قبض بعضه فقط اما لو وجد في بعضه  
عيبا قبل قبض كله وكان العيب موجودا وقت البيع او حدث بعده قبل قبضه  
فالمشتري بخيرا اخذ الكل بمنه او رد كله لا المعيب وحده بحسبه من التز وكذا ليس  
للبائع ان يقبل المعيب خاصة الا اذا تراضيا على رد المعيب فقط واخذ الباقي بحسبه  
من التز فلما ذك والصفقة لا تتم قبل القبض بدليل انفسا في المبيع يردده بلا رضا  
ولا تقضا ولو قبض بعضه فقط فوجد فيه او فيما بقي عيبا فخكه حكم الفصل الاول  
في كل امر اذا الصفقة لا تتم بعده سواء كان المبيع واحدا او شيئا ولو قبض كله فوجد  
ببعضه عيبا فديا او طائبا بين شره وقبضه فان كان المبيع واحدا كدار وكوم  
دار ونوب او كيليا او زينا في وعاء واحد وصبرة واحدة او شيئين بخيرين احده



كله ورد كله دون رد بعضه فقط اذ فيه زيادة عيب هو الاشتراك في الايمان وان كان  
البيع شبيها او اكثر بلا اتحاد كما كذا وعيبه وخوما او كيليا او وزنيا في اوعية مختلفة  
فللمشتري الرضا به بكل ثمنه او رد المبيع فقط ولا يرد له الا براض ولا يرد المبيع الا برضا  
او قضا اذ الصفة تمت فجميع تفريقها في رد المبيع بحصته من الثمن غير عيب اذ المبيع  
المعيب دخل في البيع سليما في خيار شرط وروية ليس له رد بعضه فقط وان قبض الكل لانها  
يمنعان تمام الصفة وهي قبل تمامها لا تقبل التفريق وانما قلنا انه يمنع تمام الصفة  
لان رد بعضه قضا ولا رضا ولو قبض الكل ونفي عجز عن رد البعض لزمه الكل سواء كان المبيع واحدا  
او شيئا مختلفه هذا الذي ذكرنا ولو وجد بعض المبيع معيبا بطل البيع بقدره **المستحق**  
ياخذ الباقي بحصته من الثمن او رده سوا تعيب به الباقي او اذا الصفة تفرقت  
على المشتري قبل التمام فعدم رضاه وكذا لو استحق بعد قبضه فقط واستحق بما  
قبضه او غيره فحكمه ما ورد لو قبض الكل ثم بعضه بطل البيع بقدره ثم لو تعيب  
به الباقي كالوكان البيع واحدا مما في تبعية ضربه كذا وحق وخوما فالمشتري  
ياخذ الباقي بحصته من الثمن او يرده وكذا لو كان شيئين في حكم شيء واحد فاستحق  
احدهما فله الخيار في الباقي ولو لم يتعيب به الباقي فكلون المبيع نوعين او قبض فاستحق  
احدهما او صبر برأوه كيلي او رده فاستحق بعضه لزم الباقي بحصته بلا خيار اذ لا  
ضرر في تبعية **صل** رد المبيع فقط ان شا الا في كيليا او وزنيا من نوع واحد  
فليس له الا ان يرد كله او يمسكه ولم يفصل بين كونه في وعاء او في اوعية الا ان شأنا  
قالوا اذا كان في وعاء واحد يرد الكل او يمسكه كفن واحد ولو في وعاءين رد المبيع فقط  
كقبض **فقط** ثرى عشر دبر ارض فاستحق احد بين لا خيار للمشتري بل يرجع  
بحصته ارض واحدة بخلاف ما لو ثرى ارض على اربعة عشر اذ عاذا في القصر احده  
بكل ثمنه او تركها ذكرا واحد من الاراضي اصل براسه اما الزرع فلا يقابل به شيء من الثمن  
بقول الحنفية من الزرع وصف والا وصف لا يقابلها شيء من الاثمان **خلاصة** في شرح  
الطحاوي لو هلك المبيع قبل قبضه بفعل البائع او بفعل المبيع او باقعة سماوية بطل البيع  
ولو بفعل المشتري فعليه ثمنه لو بيعا مطلقا او بشرط خيار للمشتري ولو جبر البائع وكان  
البيع فاسدا لزم المشتري ثمنه لو شيئا وقيمه لو قيميا ولو بفعل اجني بخير المشتري  
فمنع او اجان ومن المملك المثل في المثل والقيمة في غيره لو ما من جنس الثمن وفيه  
زيادة لا يطيب له ولو من خلافه طاب له وهلك بعد القبض بملك على المشتري الا لو  
استهلكه البائع والمشتري قبض بلا اذن البائع والثمن حال غير منقوض ما رابعا مستردا  
وسقط الثمن عن المشتري ولو هلك بعضه قبل قبضه فلو بفعل البائع طرح عن المشتري

لوصي

حصة النقصان من الثمن قدرا كان النقص او وصفا وتخير المشتري اخذ بحصته  
من الثمن او تركه ولو بفعل اجني تخير المشتري فسخ البيع او اجان ومن المملك  
ويلزم كل الثمن قدرا كان النقص او وصفا ولو باقعة سماوية فان كان نقصان قدر  
طرح عن المشتري حصته من الثمن وتخير في الباقي اخذ بحصته من الثمن او  
تركه فكلون المبيع كيليا او وزنيا او عدويا متقارب وفات بعض من القدر ولو نقصان  
وصف لا يطرح عن المشتري شيء من الثمن وتخير اخذ بكل ثمنه او تركه والوصف  
ما يدخل تحت البيع لا ذكره كاشجار ومباني الارض واطراف في الحيوان وجودة في  
كيل ووزن ولو هلك بفعل المبيع فله جواب هكذا يقول الحنفية الظاهر ان المشار اليها  
قوله باقعة سماوية انما قاله لو بفعل المشتري صارا قابضا قد رما هلكه بالا استهلاك  
والباقي بالتعيب حتى لو هلك الباقي في يد البائع قبل وجود الجسد فملكه على المشتري  
ولو هلك بعد الجسد فملكه على البائع ولزم على المشتري حصته ما استهلكه لا غير فان  
جسد وليس له حق لجسد لزمه صانعه وعلى المشتري جميع الثمن واذا اختلف في هلاك  
المبيع فقال البائع فله بعد القبض وقال المشتري فله قبله فالقول للمشتري  
وايهما برهن يقبل ولو برهننا تقبل بنية البائع ولو ادعى البائع ان المشتري استهلك  
المبيع وادعى المشتري ان البائع استهلكه فالجواب على ما ذكره هذا ان يمكن للبيعتين  
تاريخ اما الوارط ببيع الاسبق بينهما من صورته الملاك والاستهلاك وهذا ان كان  
قبض المشتري غير ظاهرا ما لو كان ظاهرا فادعى كل من البائع والمشتري استهلاك  
صاحبه فالقول للبائع وايهما برهن يقبل ولو برهننا تقبل بنية المشتري ثم فيما  
للبيع حق لا يتردد اد الجسد صارا بالاستهلاك مستردا او انفسخ البيع ويسقط  
الثمن عن المشتري وفيما لا يكون له الاسترداد فالمشتري يقيم البائع قيمة المبيع  
ولا ينفسخ البيع اكل من شرح الطحاوي كذا في الخلاصة عز باع ارضا على ان فيها  
نخيل ويسمي عدد اولم يسم او باع دارا على ان فيها بيتان لم يكن جاز العقد وتخير  
المشتري اخذ بكل الثمن او تركه والا صل فيه ان ما يدخل في العقد بلا شرط اذ شرط  
وعدم جاز العقد وما لا يدخل بلا شرط اذ شرط ولم يوجد لم يجوز شيء شيئا  
فوجد عيبه فصاح احد البائع من حصته فليس للآخر ان يطاحم وهذا  
رفع مسيلة ان الرجلين لو شرباه فوجداه عيبا ليس لاحدهما الرد دون الآخر  
عند الامام وعند ما لكل منهما رد حصته بدون الآخر **ما يرجع فيه**  
**بالنقصان** وفي اصل في مسائل الرجوع بالنقصان انه متى امتنع  
الرد من جهة المشتري فلو بفعل يضمن لا يرجع بقصده ولو بفعل غير مضمون



لا يرجع بتقصه ولو فعل غير مضمون يرجع بس المراد بالعمود انه لو حصل ذلك الفعل  
في ملك الغير بوجه العمان كما لو اخرج المبيع من ملكه ببيع او هبة ثم راي عيبه لا يرجع  
بتقصه لان المشتري صار ممسكا اذا بايع يقول رده **على** وان امتنع الرد من جهة  
البائع او من جهة المشتري يرجع بتقصه بانه شري ثوبا فقطعه ولم يخطه او امته  
فوطيها فوجع عيبه يرجع لان امتناع الرد حصل من البائع اذا المشتري برد الا ان البائع لا يرضى  
للتقص فلو قبله جاز ولم يوجد الامساك من المشتري فيرجع اذا البائع شرط سلامة المبيع  
عن العيب فقد فاق شرط فيرجع المشتري بحصول امتناع الرد ولو صبغه او قطعه  
ثم خاطه او ولدته لانه يرجع اذا الرد امتنع من جهة الشرح اذا المشتري يرد لكن الشرح يمنع  
عن الرد للربا فلم يصير المشتري راحيا بالعيب وكذا لو صبغه او خاطه فرائ عيبه لم باع يرجع  
اذا الرد امتنع من كل وجه يبيعه فكانه باعه بالتقص ولو مات الحق يرجع اذا الرد امتنع  
من جهة الحكم لا المشتري وكذا لو طعن برأول السويق يرجع اذا الرد امتنع للشرح **بس**  
حتى برأول السويق ثم راي عيبه لا يرجع بتقصه عند الامام خلافا لما كذا لو اكل ثم راي  
عيبه ولو باع بعضه لا يرجع بتقصه فيما باع ولا يرد الباقي كما لا يرجع بتقصه اذا الرد  
امتنع من جهة المشتري بفعل مضمون فصار كالمو باعه لانه لا يضمن لوق ملكه قال صاحب  
العقود لا يرد الا بئني ان يرجع بتقصه في الباقي اذا الرد امتنع منه من جهة البائع اذا المشتري  
برد الا ان البائع لا يرضى بالتقص بقول الخبير الظاهر ان هذا الوجه من سوء الفهم لان الا يمتنع  
جعلوا الباقي في بيع التقص مباحا كما في عدم رده وعدم الرجوع بتقصه فلا يروى ما ذكره  
المعترض من كراهة المتقص والعيب من دونه عن قولهم فصار كالمو باعه لا يشك ان  
ضمير باعه راجع الى المتقصر لفظ الباقي في قوله ولا يرد الباقي فالمعنى فصار كالمو باع الباقي ايضا  
على امتناع الرد فحصل ابتداء من جهة المشتري بفعل مضمون حيث باع البعض فلا  
يتطرق بعده الى امتناع الرد من جهة البائع لو توفى به المقرض **ح** وعن محمد انه لا يرجع  
بتقصه باع ويرد الباقي بحسنة من الثمن وعليه الفتوى **بس** لو كانت له او حرره عليها  
لا يرجع بتقصه في ظاهر الرواية لاختلاف العوض بازائه فكانه باع وكذا لو قبله غيره  
او شري ثوبا او طعاما فانلفه او اكله غيره لا يرجع لانه وجب عليه مثله او قيمته فصار  
كبيع وعن ابي يوسف ومحمد انه يرجع بتقصه لانه وصل اليه قيمته معيبا لانه في الواجب  
على فانه يرجع على البائع بالتقصان وان امتنع الرد من جهة المشتري بفعل غير  
مضمون فله الرجوع بتقصه كالمو حرره او دبره او يفتق في ملك الغير غير مضمون  
واختلفوا من جهة هذا فيما لو كان المبيع ثوبا فلبسه حتى تخرق او طعاما فاكله عند  
الامام لا يرجع اذا الرد امتنع من جهة المشتري بفعل مضمون فصار كبيع وقيل

وعند

وعند من يرجع لان الرد امتنع ببيع يصنع الناس فصار كبيع فانه يشك بالبائع  
فانه ما يصنع الناس ومع ذلك بطل حقه قال صاحبها مع الفتوى بين والجواب  
ان المراد من منع مقصود اصله والمبسر لا كذا نحو قوله لا يخلو في البيع فان الغرض  
الاصل بالشرا من لا تتقاع لا البيع فاقترقا **بس** ولو اكل بعضه لا يرجع عند الامام  
بتقصه فيما اكل ولا يرد الباقي كبيع بعضه وعن من يرجع بتقصه ما اكل في الباقي يرجع  
بتقصه ولا يرد الا ان يرضى البائع في رواية عنه يرد كل ما لم يرض وعند محمد  
يرد ما بقي بحسنة من الثمن ويرجع بتقصه العيب فكل اكل **ح** وعليه الفتوى عبرة  
للبعض بطله يقول الخبير عاين عرق لبعض بطله ليست يداك في فتاوى قاضي خان  
داما المذكور فيها وقال محمد يرد الباقي ويرجع بتقصان ما اكل ويعمل لكل نقص حكم نفسه  
**استم** هذا اذا كان الطعام في وعاء واحد فلو في وعاءين فاكل احدهما او باعه فعمل ببيع  
في كله فله رد الباقي وفاقا اذا اكل في الوعاء اذا كان في وعاءين فهو في حكم العيب لشين  
تخليق من شري ارضا فجعله مسجد ثم راي عيبه لا يرد وفاقا المختار انه يرجع بتقصه  
شري قسما على انه طباخ او جاز يحسب ذلك فوجهه بخلافه واما عنده قبل رده يرجع  
بتقصه وعن الامام في رواية لا يرجع **خلاصة** اراد رده بعيب فلم يجد باعه  
فاطعمه وامسكه ولم يتصرف فيه تصرفا يدل على الرضا يردده على باعه لو حضر ولو  
هكاه يرجع بالتقصان **هداية** حقه عند المشتري عيب ثم طلع على عيب كان عند باعه  
فله ان يرجع بالتقصان ولا يرد المبيع الا ان يرضى البائع ان ياكله بعيبه **درر**  
المانع الرد **قاضي خان** شري ثوبا فصبغه وارض في ثوبا وغرس ثم وجده عيبا  
عند باعه يرجع بالتقصان ولا يرد وليس باعه ان يقبله ويرد كل الثمن **ح** شراها  
فوطيها او قبلها بشهوة **خلاصة** اولها بشهوة **ح** لا يرد بعيب فيرجع بتقصه نها  
الا اذا رضى البائع باخذها ولا يدفع نقصا بها ولو طيها المشتري فعلم بعيبها فباعها  
بعد العلم او قبله لا يرجع بالتقصان لان شرط الرجوع عدم رضى البائع برده الا يرى  
انه لو رضى بها فلا شيء عليه ولم يتحقق هذا الشرط بعد البيع ولو طيها غير المشتري  
مطلقا او زوجها المشتري غير مطلقا او وطئ الزوج او لم يطأ ثم راي المشتري عيبها  
له الرجوع بالتقص لا الرد لتحقيق المانع في كل الوجوه **خلاصة** شراء وقبضه ثم اعتقه  
او دبره ثم علم ان به عيبا لا يرد به يرجع بتقصه اما لو باع او وهب لا يرجع ولو كانت  
العلم بالعيب بعد البيع والمصبة وكذا لو اعتقه على مال لا يرجع بتقصه ولو باع  
بعضه او وهب بعضه لا يرد الباقي ولا يرجع بشي عند الامام وس لو ثوبا فاستهلكه  
غيره او طعاما فاكله غيره لم يرجع بتقصه وعن من يرجع ولو ثوبا فخرقه ثم علم



عبيده لا يرجع وعند ما يرجع ولو ذهب أو تصدق به أو استاجر ولم يبيع على  
مال ثم وجده عبيدا لا يرجع بنفسه **خ** بقبيل ما شراه بفعل المشتري أو بفعل اجنبي أو  
بافتة سماوية ثم علم بعبيته القيمة فلا يردده ويرجع بنفسه فيقوم سليمان وعبيدا  
فإن نقص العيب عشر القيمة فلا كان حصته النقص من الثمن على هذا المصنف  
فإن رضى البائع بأخذه ورد كل ثمنه فله ذلك **و** جيز نقصان العيب أن يقوم بحبسها  
ويقوم بعبيدا على حاله فلا تنقص فهو من حصته العيب فيرجع بحصته من الثمن  
**ح** لا منه وإن كان المبيع مقايضته فإذا انقص قدر عشر قيمة المبيع يرجع بعشر  
ما جعل ثمنه والمقوم لابد أن يكون أثمين بخير إن بلفظ الشهادة بحفر المتقارنين  
والمقوم من أن يكون أهلا في كل حرفة **قاضي خان** وجد المشتري الثاني عيب المبيع  
وتقدم رده على بايعه بعيب حدث عنه فيرجع على بايعه بالنقصان ليس لبائع  
أن يرجع بالنقص على بايعه هذا لأنهم دقوا لاله ذلك باع ما شراه فأتى المبيع عند  
المشتري الثاني ثم أطلع الثاني على عيب قديم فله الرجوع بالنقصان على بايعه  
وليس لبائع أن يرجع على البائع الأول عند الإمام خلافا لما **جف** شري كل غزل  
فاستعمل بعينه فوجد أسفله أروى فما بقي يلزمه لأنه كشيء واحد وقيل يرجع بالنقص  
وقال من أن شاره مثل غزل استعمله أورد كله وكذا جميع ما يكال ويوزن **فهمط**  
بل أبريس بما فري عبيده يرجع بنفسه وكذا الأديم لو انتفع في الماء فزاع عبيده لا يردوان  
رضي بايعه وهذا مشكل ولو أدخل في النار قد وما فري عبيده لم يرد ما دخل ويد ينقص خلافا  
للذهب والفضة كمد يد قال صاحب جامع الفصولين أقول الذهب ينقص أيضا في النار اللهم  
إلا أن يكون قبل الذوب لو ورد سكين فزاع عبيده فان صده الحجر فله رد لا لو حده ويمر  
لأنه ينقص منه **قاضي خان** شراه فوجده يحتم عند بايعه كل توبين أو ثلاثة ولم يعلم به  
المشتري فاطبق الحق عند المشتري له رده ولو صار به صاحب فراش عند المشتري فهذا عيب  
آخر غير الحق فيرجع بالنقصان ولا يردده **و** جيز من عند بايعه ثم عند مشتريه لو الخالي الثانية  
مثل الأولى بأن كانتا عبا أو كانتا في وقت واحد فله الرد إلا فلا **و** جيز كان يحتم عند  
بائع ثم عند مشتريه إن تم عنده في وقت كان يحتم فيه عند البائع فله الرد لو في وقت  
آخر قال صاحب جامع الفصولين ينبغي أن لا يسطل الرد بهذا القدر لأن السبيح حمى العيب  
ثلاث سبيح واحد وإن تغير وقته بأن يحتم في الظاهر ثلاث ثم يؤخذ أخرى في العصر  
وهذا القدر من التغير لا يقدح في كون سبيح واحد فينبغي أن لا يسطل به حق الرد  
بخلاف ما لو صار حمى ربع مثلا **قاضي خان** شري أمة وقبضها فوجد عيبها فرد على بايعه  
ثم علم البائع بعيب حدث عند المشتري فللبائع ردها على المشتري بذلك الحادث مع

ارث عييه القديم او يمسكها بلائى ولو حدث بها عيب اخر عند البايع بعد الرد  
فالبايع يرجع على المشتري بنقصان ما حدث عند المشتري لان يرضى المشتري ان  
يقبلها من البايع يقول الحقير في اطلاق قوله فالبايع يرجع او تظن اذا اظهر ان  
رجوع البايع انما هو بعد ضمانه للمشتري ارش العيب القديم والا فالامر مشكل كما  
لا يخفى على المتأمل قال شري عبد او ائمة وقبضه ونقد ثمنه ثم اقر المشتري ان  
بايعه كان اعتقه قبل بيعه او دفع او قال في الائمة كان استؤلهها البايع وانكر  
البايع ذلك وحلف الائمة والقن يعق على المشتري باقراره ويصير مديرا وام ولد له بيقين  
بموت البايع وكذا لو ادعى ان العبد حر الاصل ثم وجد به عيبا كان عند بايعه يرجع  
بنقص عييه على بايعه استقصانا **فقط** ذهب به الى بايعه ليرده بعيبه فذلك  
في الطريق يملك على المشتري ثم يرجع بنقصانه على بايعه **فاضى** وان شري ذابته  
على انه ان وجد عيبا ردها فوجد عيبا فارادها فملك في الطريق يملك على المشتري  
فان ائمت عييا يرجع على بايعه بالنقصان **فقط** الزيادة لو كان متصلة ومتصلة  
او كل منهما متولدة او غير متولدة فالمتصلة التي لا تتولد كصبغ وبنا ونحوه تمنع الرد وانما  
وان قبله البايع فله الرجوع بنقصه والمتصلة المتولدة كسمن وجمال ونحوها لا تمنع  
الرد في ظاهر الرواية فان اراد المشتري الرجوع بنقصه لارده فله ذلك عند عدم  
عندما والمتصلة المتولدة كولد وارث وعقود ونحوها يمنع الرد وكذا ائمت الفسخ  
بساير اسباب الفسخ والمتصلة التي لا تتولد ككسب وغلة لا تمنع الرد والفسخ  
بساير اسباب الفسخ **خلاصة** في شرح الطحاوى لو وجد عيبا بما اشتراه بعد ازدياده  
فلو قبل قبضه والزيادة متصلة متولدة من الاصل نحو كبر وسمن وحسن لا يمنع الرد  
بالعيب ولو متصلة غير متولدة كصبغ وغرس وبنا مزارع المشتري قابضا باحداث  
هذه الزيادة فصارت كائنا حدثت بعد القبض فيمنع الرد ويرجع بالنقصان ولو متصلة  
متولدة كولد وثمر ولبن وصوف وارث وعقود ونحوها لا يمنع الرد ويتخير ان يسطردها  
او رضى بهما بكل الثمن يقول الحقير قوله لا تمنع الرد ويتخير ان يفسدهما في فساد في فاضى  
كان من قوله والزيادة المتصلة بعد القبض كولد وثمر وارث تمنع الرد بعيب  
ويرجع بالنقصان انتهى ولعل في المسئلة روايتين او ثلاثة يغير وقت سهو من  
الناسخ والصواب كله بعد بدل غير والله اعلم ثم العجب ان العلامة ابن الممام قد  
خطب حيث خطب بين القولين بقوله والزيادة المتصلة المتولدة من الاصل  
يمنع الرد ونقد الفسخ عليها لان العقد لم يرد عليها ولا يمكن التبعيية لالتقصان  
فيخير المشتري قبل القبض ردهما جميعا او رضى بهما بكل الثمن وما بعد القبض فيرد



البيع خاصة بحسنه من الثمن انتهى وجه الخلط بان حكم منع الرد الرجوع بالنقصان  
 واما الخيار فهو حكم عدم منع الرد كما هو غير خلاف على ذي فهم صاف له بالانصاف انضاف  
 في الفرق في كون الولد ما فاعمن الرد بين شرائ الامنة حاملا او حايلا فولدته عند فاذا  
 ولدت يمنع ردها بعيب سواء هلك الولد ولا بخلاف غير الامنة حيث لا يمنع الرد والام  
 بعيب اذا هلك الولد اذا الولادة نقص في نبات ادم دون غيرها ولو شري امنة حاملا  
 فولدت زال العيب **خلاصة** ولو وجد العيب في الزيادة فقط لا يرد لها الا اذا اوردت  
 نقصان في الاصل فله الرد لنقصان في المبيع ولو قبضها ثم وجد الاصل عيبا والزيادة قائمة  
 فله رد الاصل فقط بحسنه من الثمن بعد ما قسم الثمن على قيمة الاصل وقت البيع وعلى  
 قيمة الزيادة وقت القبض ولو وجد الزيادة عيبا دون الاصل يرد لها فقط بحسنه  
 من الثمن اذا لم تحسنه من الثمن بعد القبض بخلاف قبله ولو كانت الزيادة منفصلة غير  
 متولدة كحبة ومقدقة وكسب لا يمنع الرد فاذا اردت الزيادة للمشتري بلا ثمن ويطلب  
 له عند الامام والاصل عنده ان الزيادة في المبيع البات للمشتري تتم المبيع والنقص  
 وفي البيع بالخيار موقوفة ان تتم البيع فله وان فسخ فللبايع هذا اذا حدثت الزيادة  
 قبل القبض فلو احدثت بعد ما اطلع المشتري على عيب كان عند البايع ان كانت الزيادة  
 متصلة متولدة منعت الرد وانفسخ عند الامام وس يرجع بالنقصان ولو متصلة  
 غير متولدة منعت الرد اجماعا ولو متصلة متولدة منعت الرد يرجع بحسنه العيب  
 الا اذا تراضيا على الرد فصار كبيع جديد هذا اذا كانت الزيادة قائمة في يد المشتري  
 فان هلكت بتطروبا فته سما ونية جعلت كان لم يكن ولما ان يرد المبيع ولو بفعل المشتري  
 يجزى البايع قبل رد كل الثمن او لم يقبل ورد بحسنه العيب سواء احدثت الزيادة نقصانا  
 في الاصل او لا ولو بفعل اجنبى لا يرد لوجوب الثمن على الاجنبى في قيام الثمن بيمين  
 ويرجع بحسنه العيب فلو لم يرد المبيع لكنه انتقص بعد القبض فلو باه فقه سما وجية  
 او بفعل المبيع او المشتري لا يرد لانه لو رده لردن بعيبين ويرجع بالنقصان الا اذا  
 رضى البايع بغيره او برضى المشتري بكل الثمن وان نقص بفعل البايع او الاجنبى لا يرد ويرجع  
 بحسنه العيب الكل من شرح الطحاوي كذا في الخلاصة **الصلح عن عيب**  
 وفي **فت** الصلح عن العيب على شيء يرفعه البايع والمشتري جاز ولو على شيء يرفعه  
 المشتري والمبيع للبايع لم يجز الا اذا باه به باقل من الثمن الاول وقد نقض الثمن كله  
**فقط** راي عيبا ففعل على ما له ثم وجد به عيبا اخر فله رده مع الصلح ولو قبض به  
 الصلح زال ذلك العيب يرد به الصلح وقبل هذا اذا اراد علاج فلا يرد **خ**  
 شراه بآية وقبضه فوجد عيبه ففعل على ما له خذ البايع ويرد ما به الا واحد

قال الامام ان اقران العيب كان عنده فعليه رد الباقي من الثمن وان قال لم يكن عنده  
 او لم يقر ولم يكره فليكن الباقي وموقوف من رده ولو عيبا لا يحدث مثله في تلك المدة فعليه  
 رد الباقي **بسم** ادعى عيبا وانكر بايعه فصالحا على ما له على ان يبرى المشتري البايع من  
 ذلك العيب ثم ظن ان العيب لم يكن او كان فقال فللبايع اخذ به الصلح ولو شراه ثم صالح  
 من كل عيب على ما جاز في الصلح ابطا الحق بعوض وابطال الحق يجوز بعوض وبدونه  
 ولو لم يصالح لم يشرى منه العيب لم يجز والمديعي على خصوصته اذ في الشرائع ان يملك العيب  
 وهو باطل بخلاف الصلح فانه قطع خصوصته وبراهة عن الدعوى ولو صالحه عن العيوب  
 كلها جاز ولو شراه فوجد عيبا فصالح احد ما البايع من حصته ليس للاخر ان يخامه  
 وهذا فرع مسئلة ان رجلين لو شرا فوجدا عيبا ليس لاحد ما الرد دون الاخر عند  
 الامام وعند الكل سمارد حصته بدون الاخر ولو شراه وتقايبضا ثم طعن فيه المشتري  
 فصالحه البايع على ان حط من الثمن على انه يرى من كل عيب جاز الصلح وكيل شرا شري  
 وقبض وطعن موطنه بعيب فصالح الامر البايع جازا مستقضا اذ لو ابراه يجوز شري  
 طاعنا فزاي عيبه فصالح البايع على ان يزيده طاعنا بعيبه جاز وكانه شري هذا مع الطعام  
 الاول بذلك الثمن ولو نقد ثمنه ثم صالحوا على طعام الى اجل لم يجز ولو لم يتقد الثمن فصالح  
 الى اجل لم يجز ولو لم يتقد الثمن فصالحه على طعام الى اجل واعطاه الثمن قبل ان يتقد فجاز  
 لان بعض الدراهم صار بازا اطعام شراه وبعضها بازا اطعام ملحقه فيصير كسل سوا كان  
 الطعام من جنس الاول ولا وهذا ضد ما دعى على قيا من قول الامام ان كان من جنس الاول  
 لم يجز الا ان يبين حصة طعام صالحه عليه شري قبا بالف درهم وتقايبضا فوجد  
 عيبه فصالحه البايع على دراهم حائلة او موحلة جاز ولو على فدا يبر فان حائلة جاز لا لو موحلة  
 لانه لما ظهر عيبه وجب على البايع رد الثمن فكانه اجله في الدراهم التي عليه ولم يكن ذلك  
 معاوضة اما الدنا يبر فتصير عوضا عن الدراهم التي عليه فان وجد القبض جاز ولا  
 فلا لانه دين يدين ولو صالحه على برعيته ففارق قبل قبضه جاز لانه حين يدين  
 ولو شري قبا فباعه من غيره ففعل عيبه فصالح البايع الاول لم يجز لانه لما باعه من  
 غيره لم يتبق الخصوصية يمينها لانه اسكه بعيبه من غيره فيبطل رجوعه  
 بنقصه فلو رده عليه الثاني فله رده على البايع الاول ولو مات القل في يد المشتري  
 الثاني ثم علم بعيبه ثم رجع به على بايعه عند الامام ولو صالحه لم يجز صلحه وعندهما  
 له الرجوع عليه ويجوز صلحه **البراهة من العيوب** وفي الوجيز اصله ان  
 شرط البراهة من كل عيب ليس بابرا واسقاط حق لانه لا حق له قبل البايع وقت البيع  
 ليمراه منه بل هذا بيان ايجاد العقد على وجه لا يوجب استحقاق السلامة له



والعقد قابل لذلك **خلاصة** باع قنا او امة بشرط البراءة من كل عيب جاز وان لم يسم العيب  
وكذا البراءة عن الخقوق خلافا للشافعي ويدخل تحت هذه البراءة العيب الحادث بعد العقد  
قبل القبض عند سد وعند لا يدخل وهذا بناء على انه اذا باع بشرط البراءة من كل عيب به لم  
ينصرف الى الحادث وفاقا قال برئيت اليك من كل عيب به يدخل تحته عيب واحد فان وجد  
عيبين رده **قاضي خان** باع شيئا على انه بري من كل عيب لا يكون اقرارا بالعيب ولو شرط  
البراءة عن عيب واحد وعيبين كان ذلك اقرارا بذلك العيب شري عبدا وتبرأ اليه البايع  
من كل غايبة فالمراد منها في البيع المرسوق والابق والزنا ولا يدخل فيها الكي والدمل والثلول  
والامراض ولو تبرأ من كل عيب يدخل فيه كل عيب وداوان تبرأ من كل داء وهو على المرض ولا يدخل  
فيه الكي والاصبع الزائدة والشرق قد يرى وعن الامام لما هو المرض الذي في الجوف من طحال  
او كبد او نحو ذلك ولو قال البايع ابرئ من كل داء ولم يقل من كل عيب لا يبرأ من كل العيوب لان ذلك  
يدخل في العيوب بدون عكسه باع امة وقال ان ابرئ من كل عيب بها فهو بري من كل عيب لها  
ولو قال ان ابرئ منها لا يبرأ عن العيوب قال العيص ان تبرئ من كل حق لي قبلك يدخل فيه العيب  
شري ثوبا فاراه البايع فيه خرقا فقال المشتري قد ابرأتك عن هذا الخرق ثم جازي قبض الثوب  
من البايع فرأى الخرق فقال ليس هذا مثل ما ابرأتك عنه كان ذلك شيئا وهذا ذراع فالقول للمشتري  
وكذا في زيادة يباح العين وكذا لو ابرأه عن كل عيب بها او ابرأه عن عيوب لها ثم قال المشتري  
حدث هذا بعد الابرأ وكذا لو قال ابرأتك عن هذا البرص ثم قال هذا غير ذلك حدث بعد الابرأ  
ولو قال ابرأتك عن البرص وعن العيوب او عن برص او عن كل عيب فلورأي بعد ذلك عيبا وقال  
ما كان هذا العيب بها يوم شريتها فالقول للبائع الان يبرهن المشتري على ذلك فيكون له  
حق الرد في قوله لا بد لان عنه اذا قال المشتري ابرأتك عن العيوب او قال البايع ان ابرئ من العيوب  
لا يدخل فيه الحادث عند البايع وفي ظاهر مذهب الامام وشي يدخل فيه للوجود عند العقد  
والحادث قبل التسليم ونصح البراءة عن الكل باع عبدا وقال برئيت اليك من كل عيب لهذا العبد  
الا لابق فوجه البقائه رده ولو ذكر بدل قوله الا لابق الا بابقه لا يبرده لانه اجر انما بابق  
شراه فضمن رجل للمشتري حقيقته فليحدث فيه من العيب من الثمن قال الامام وسيجوز  
ذلك فاذا وجد فيه عيبا ورده على البايع فله ان يرجع على الصل من حقيقة العيب من الثمن  
كما يرجع من البايع شري عبدا فوجد به عيبا فقال رجل قد ضمنت هذا العيب لا يبرده شي باع  
ثوبا على انه بري من كل ما به من الخرق ولا تنه فيه خرق قد خالطها ورقعها اورقاها فمرو  
بري من ذلك شري عبدا وقبضه ثم عرضه على البيع وقال رجل اشتره فانه لا عيب به فلم يشتريه  
فوجد به المشتري عيبا له رده على بايعه وقوله لا عيب به ليس باقرار بعدم العيوب  
وقال اشتره فانه ليس باقرار بوجهه انما ليس له رده على بايعه **الفصل**

فأما سر والعنف **قوله** فيما يتعلق من العقود بالشرط وما لا يتعلق ولا يعم تعليقه  
وما لا يعم وفيه بيان ما يقبل التاقيت وفيه بحث الغاية وفيه مسائل تحرم الحلال  
تعلق التملكات والتقييدات بالشرط لا يجوز أما التملك فبيع وشراء وإجازة واستيحاء  
وهبة وصدقة ونكاح وإعناق وأذن العبد في التجارة وتعلق التملكات بالخطأ لا يجوز كبيع  
وهبة وصدقة وإبراء الدين وغرل الوكيل **مع** وأما التقييد فكل من عرل الوكالة ومجر على  
قروحه وأما التقييد فلا يجوز تعليقه عند من أذنيه تملكه الولاية ويجوز عند محمد  
لاطلاق الولاية وتعلق القضاء والوصاية والتولية وأذن المقتن بالشرط جاز وقيل  
كأن الولاية وقيل لا **خلاصة** تعلق التقييد بين ما ليس له نكاح بالخطأ ومضافا إلى وقت  
في المستقبل **مع** وعند من لا يعم وبه يقتضى وتعلق القضاء والامارة بالشرط نحو أن يقول  
إن قدم فلان فانت أبر هذه البلدة أو فاضيتها **مع** تعلق النكاح بشرط علم المحال  
يكون تحقيق قوله لا خروجي ببتك فقال زوجها من فلان قبل هذا فكذبه المخاطب  
فقال الأب ائلم أن زوجتها من فلان فقد زوجتها منك وقيل المخاطب فظهر كذبه بيقينه  
هذا إذا التعلق بشرط كإين تعين كالأوقالها أنت طالق إن كانت الساقية تطلق للمحال  
تعلق البراءة بشرط كإين يصح فلو قال لمدريونه مال بن دة فقال فلان داره أم فقال  
الكراديه في بيزار شد ما رتواداره است صحت البراءة قال لا خرا إذا غد بعته منك  
بكذا إن رضى فلان جاز البيع والشرط جميعا ولو قال بعته منك بكذا إن شئت فقال  
قبلت ثم البيع تعلق الأمهال بشرط كإين يصح إذا لم يكن المال واجبا بسبب القرض بل قال  
الكر من أرست بك ما ه تراز نان دادم مع الناجيل ولو قال لقتله إذا غد فقد  
أذنت لك في التجارة **مع** الأذن ولو قال إذا غد فقد جرت عليك لا يصح ولو قال  
إذا غد فانت طالق **مع** لا لو قال إذا غد فقد راجعتك ولو قال ذو الخيار إن لم أفع  
كذا فقد أبطل خياره لا يبطل خياره وكذا لو قال في خيار العيب إن لم أره اليوم فقد  
أبطلت خياره ولو لم يقله بل قال أبطلت خياره غدا أو قال أبطلت خياره إذا غد بطل  
خياره وتعلق القول في البيع بعد ما وجب الآخر هل يصح ذكر أنه قال فزوجتم حوت  
بها يكمن رسدان دفع إليه الثمن في المجلس جاز البيع استحسانا ولو قال إن أدت ثمن هذا  
فقد بعته منك **مع** البيع استحسانا إن أدى الثمن وقيل هذا على إطلاق ظاهر الرواية  
والصحيح أنه لا يجوز قاله لزوجها خوليتي خربدم أرئوا بده درم شوى كفت  
فزوجتم بدان شرط كه لاده روز اين ده درم بمن ده درم كدست و نرا قبل لا يصح  
هذا الخلع وقيل يصح وعليها تسليم ذلك لانه تعلق بشرط القبول لا بشرط الادا



فقد نص في الكتاب على انه لو قال لها ان عطيني العاقبة لما لم ينطق بالابلا ولا  
ولو قال على ان تعطيني العاقبة بالقبول وتعليق الاجازة بالشرط باطل كقوله ان زاد  
فلان في المسمى فقد اجرت ولو زوج بنته البالغة بلا رضاها فبلغها الخبر فقال انت  
اجرت ان رضيت امي بطلت الاجازة اذ التعليق يبطل الاجازة اعتبارا بائنا العقد  
قبل يبطل اصنافه الاجازة بان قال اذا جاعد فقد اعزتك لانها عليك المنفعة وقيل  
يجوز كالاجازة وقيل بطل الاجازة لتعليق الملك بغير ولو قال اعزتك هذا انصح الاطراف  
ولو قال اجرتك غدا ففيه اختلاف والمختار انها يجوز في الاجازة المضائق اياها  
او ذهب قبل الوقت يبقى يجوز ما منع ويبطل الاجازة فلو رد عليه بعيب بقضا او رج  
في الهبة قبل الوقت عادة الاجازة ولو عاد اليه ملكه مستقل لا تقود الاجازة وي  
قلوى ظهر الدين قال اجرتك هذه الدار اس كاشي بكذا يجوز في قولهم ولو قال اذا جاز آل  
الشهر فقد فاسخك لا يصح اجماعا ولو قال فاسخك هذا الرواية فيه واختلف فيه  
الشايخ ولو عزله قبل الوقت في الوكالة المضافة ينزل عند محمد لا عند من ولو رجع مع المبرور  
اجماعا وكل بشرط علم الوكيل ولو قال الامير لرجل اذا قدم فلان فانت قاضي بلد كذا او اميرها  
يجوز ولو قال انا انا انا كذا في فانت معزول بغيره بوصوله وقيل لا وتعليق البراءة من الكفالة  
بشرط يجوز وقيل لا ولو قال المكفول عنه المكفول عنه جون يري فانت رادست مرار كن  
فابراه لا يبر الكفيل لانها تبصر حوالة كالو شرط في الكفالة براءة الاصيل ابتداء  
وقيل بيرا قال للمقاي اذا جاعد فقد عفو عنك عن القود لا يصح لعني التملك ولو قال  
لغيري ان كان عليك دين فخذ ابرائك وله عليه دين يري اذا علق بشرط كاي في يجوز  
ولو قال كردن وام دار من بعد از مرگ من از اد كردم يكون وصية ولو قال لميرونه ان مت  
انا فانت يري اوفى حل جاز لانه وصية ولو قال له انت فانت يري لا يصح لتعليق بخاطر  
ولو قال كل حق يجب عليك فقد ابرائك لا يصح وكذا اصنافه الا بر الى ما يجب في الزمان  
الثاني ولو قال لميرونه ان انا يبر العشرة التي عليك اعطيتيها خمسة ووهبت  
سنة خمسة مع الابراستوا اعطاه خمسة اولالا لانه تجيز لابر الا بتعليقه الا  
يرى ان المرأة لو قالت لزوجها طلقني ولك الف درهم فطلقها لا يجب له شيء ولو قال  
ابرائك عن خمسة على ان تدفع خمسة طالة فان كانت العشرة طالة مع الابراستوا  
الخمس يجب عليه حالا فلا يكون هذا تعليقا لا بشرط فيجعل خمسة ولو موجه بطل الابرا  
فاذا لم يعطه خمسة طالة صح تعليقه وموي الولد بان قال ان كان امي طالا فهو موي  
وبطل تعليقه الاقرار بان قال فلان على الف درهم ان هبت الريح ولو قال له على الف ان  
منه لزمه الف عشر ولا يقول الحقير فعلى هذا ينبغي ان يقيد بطلان تعليقه الاقرار

عما اذا كان بشرط غير متعارف فملى طلاق كلامه تطورا ومع تعليل الكفاية بشرط متعارف نحو ان قدم فلان او ان استحق المبيع فانما ضامن ولو شرط بمحض نحو ان دخل فلان الدار وان هبت الريح وان جاء المطر مع الكفاية لا الشرط **خلاصة** الكفاية بشرط متعارف تنقح الكفاية والشرط ولا يضر متعارف وهو ما اذا كفل فلان عن فلان على ان يكفل له فلان بطل الشرط وصح الكفاية يقول الحنفية وكذا في الهداية ايضا لكن في قاضي خان ان تعليل الكفاية بشرط متعارف لا يصح ولو علقته بما هو شرط محض لا يصير كفيلا وسياتي في فصل التصرفات الفاسدة نقلا عن الدرر والضرر ان في المسئلة روايتين ففيه تعصيل فليقتطع ثمة فانها مهمة **صع** وما جاز تعليله بالشرط لا ينتطه الشرط الفاسدة كطلاق وحق وحوالة وكفاية ويبطل الشرط ولا يصح تعليل الاعتكاف ولا يلزمه ويصح تعليل تسليم السفعة بان قال ان اشتريت انت فقد سلمت السفعة فلو اشترى غيره فهو على سفقة ولا يبطل الرهن والاقالة بالشرط الفاسدة ويبطل الاجابة ولا يجوز تعليل الكتابة بشرط ويبطل بقا سدة قاصدا جامع الفضولين اقول هذا الكلام لا يتم على اطلاقه لانه لو كانت عبدة بشرط ان لا يخرج من المدينه صح الكتابة ويبطل الشرط ففي هذه الصورة لا يبطل الكتابة بعسدا الشرط **درر** وما ذكر في فصول العاردي من قوله اولا وتعليل الكتابة بالشرط لا يجوز ان يبنى على كون الفساد في طلب العقد وما قال ثانيا الكتابة بشرط متعارف وغير متعارف يصح ان يبنى على كون الشرط زائدا ليس معه فساد في طلب العقد ولهذا قيد الشرط في الاول بالفاسد وفي الثاني فلا وجعلنا قال بعض المتعقلين هذا الكلام لا يتم على اطلاقه لانه **صع** وضافة الوكالة تصح فلو قال يبيع بعه غدا باعه اليوم لم يجز اذا لا يكون ويكف قبله وكذا العتق والطلاق ولو قال اشترى اليوم ففعله غدا ففيه روايتان وجه الجواز ان ذكر اليوم للتجمل لا للتوقيت الا اذا دل الدليل عليه والعجيب عدم جواز **قاضي خان** لو قال ابيع عبدي اليوم واشترى عبدا اليوم او اعتق عبدي اليوم ففعل غدا ففيه روايتان قالوا الصحيح ان الوكالة لا تبقى بعد اليوم وقال بعضهم تبقى وذكر اليوم للتجمل لا للتوقيت الوكالة باليوم الا اذا دل الدليل عليه **نقله** وكذا يبيع عبده غدا فهو وكيل غدا وبعد غد وليس بوكيل قبل غدا **صع** ويصح تعليل الهبة بشرط ملايم نحو وهبتك على ان تعوضني كذا ولو شرط بمحض الفاسد لا الشرط **خلاصة** تعليل الهبة بالشرط فاسد لو ذكر بكلمة ان ولو ذكر بكلمة على فلو كان شرط ملايما صححت الهبة لا الشرط **خلاصة** ولا ينتطل الشركة بالشرط الفاسدة وقيل لو كان في المضاربة شرط بطل الشرط لا المضاربة والبيع بالشرط







اضاقته الى زمان اربع عشرة ايام وفتحها وزارعة ومطربة وكالته وكالته  
وايضا وصيته وفنسا واما ان يطلق وعشق ووقف ومساقاة وما لا يبيع احدا فته  
الى زمان عشرون بيع واجازته وفتحته وقسمته وشركة ذهبه ونكاح ورجعة وصلاح  
عن مال ابراهيم بن **اسماعيل** البيهقي لا يبيح الا بطل بالشرط في اثنين وثلاثين موضعاً بشرط  
وهو: كفيلاً واحالة معلومين واشهاد وخيار ونقد ثلثي الثلثة وتاجيل الثمن الى معلوم  
وبراة من العيوب وقطع النار المبيحة وتركها على الخيل بعد ادراكها على المقتضى به ووقف  
مرفوب فيه وعدم تسليم البيع حتى يتسلم الثمن ورده بعيب وجد وكون الطريق لغير المشتري  
وعدم خروج البيع عن ملكه في غير الاذى وحمل الجارية وكونها مغيبية وكونها مطلوبة وكون  
الفرس بملاجه وكون الجارية ما ولدته وايضا الثمن في بلد اخر والحل الى مترا للمشتري في بلد  
حلب بافارسية وحذوا لنعل وخرز الحلق وجعل رقعة على الثوب وخطا طتها وكون الثوب  
سدا سيبا وكون السوق ملتوتا بسمن وكون الثوب ملتوتا بسمن كذا جرح من الزينة  
بيع الابن اذا قال من فلان وجعل الدار ببيعة والمشتري في خلاف شرط ان يجعلها المسلم  
مسجدا او برصا لغيره ان اذ بلغهم في بيع الدار الكلي الخائفة كذا في الاشياء والنظاير  
**بحث الغاية** لو شري ثيابا بخارا الى غدا دخل القدر في الجمار ولو ارجل الثمن اليه  
لم يدخل كذا في خلاف ليقضي فيه الى خمسة ايام لا يجتنبه لم تقرب الشمس من اليوم  
الخامس وكذا في لا يكمل فلا ما الى عشرون ايام دخل العاشر وكذا في ان تزوجه الى عشر  
سنة دخلت العاشر وكذا الواجب الى خمس سنين دخلت الخامسة كذا في خلاف العادي  
هذا بخلاف اصله كما هو مذكور في الاقرار برسم الى عشرون وكذا مخالف لما في عامة الكتب  
من ان الغاية في الاجابة لا تدخل اذا صدر لا يتناول الغاية فكانت له الحكم ويكفي ان يكون  
فيه روايتان ويكره ان يكون عدم دخولها في نحو الاجابة الى مضان والدخول في نحو الاجابة  
الى خمس سنين والفارق هو انه في قوله الحقيق بل الفارق هو ما سياتي بعد سطرين  
من قوله اذ وقت الدين لها **الخ** بخلاف الخلاف الى يوم الخميس فانه اذا لم يقض حتى طلوع  
الغمر يوم الخميس بحيث جعله غاية دى لا تدخل اذا لم تكن غاية اخراج بخلاف الخمسة  
اذ وقت الدين لها ويرون الخامسة لا تحقق الخمسة قال صاحب جامع الفصولين  
اقول هذا يستقيم على مذهبهم ولا على مذهبهم الا على ما قرر في مسئلة الاقرار بقوله  
على من دى الى عشرون يدخل العاشر عند ما يذكرون الدليل ولا يدخل عند الامام لعدم تناول  
الصدر ولكن عن الامام روايتان غاية اليه يدخل في رواية الحسن للتناول لا في ظاهر  
الرواية للعرف فعلى هذا ينبغي ان تكون له روايتان في كل واحد من مسئلة الخمسة  
واما الفرق المذكور بينهما فلم يرد عن الامام في الكتب المشهورة ولكن له وجه ذكر في **ضد**

الغاية

الغاية لو كانت غايته قبل تكلمه نحو بعثت هذا البستان من هذا الحايطة الى ذلك الحايطة  
واكلت السمكة الى راسها لا يدخل تحت المغيب ولو لم تكن غايته قبل تكلمه فلم يتناولها  
صدر الكلام فكذا نحو انما القيامة الى الليل فيكون له الحكم ولو تناولها الصدر يدخل  
الغاية نحو ما يردكم الى المراق قال صاحب جامع الفصولين اقول الغاية بالي ومسئلة  
الحايطة والسمكة والصوم وتاجيل الدين وقوله تعالى فطرق اليه مبسرة لم يدخل وفاقا  
وفي قرات الكتاب من اوله الى اخره وفي خطه الى من دريم الى ماية واشترى هذا من ماية  
الى الف يدخل وفاقا والمراق يدخل في الفسل عندنا خلافا لفرقي على من دريم الى عشرون  
قال الامام لا يدخل العاشر لانه لم يتناول الصدر ولا دخله ابو يوسف ومحمد لانه ليس  
بقائم بنفسه وكذا الوفا لا تنطابق من واحدة الى ثلاث فعلى هذا الخلاف وعلى ج  
كتف البزدي مذهب الامام في مسئلة الطلاق بان الاصل ان لا تدخل الغاية وقال  
الامام لو باع بخارا الى رجب يدخل الغاية اذا صدر بنية لها فاسقط ما رواه خلاف  
ما لو باع مولا الى رجب فان مطلقه نصف يوم وثلاث ايام او شهر رجب يقتضي فلم يقتض  
التايد دخل الغاية بخلاف الجمار فان مطلقه يقتضي التايد فدخل الغاية  
وقال لا يدخل الاصل ان لا يدخل الا بدليل وعلى هذا التايد في البيهقي في رواية الحسن  
وقوله كقولنا في ظاهر الرواية اى لا يدخل وصورة خلاف لا يملك الى غدا وذكر في بعض  
شرح البردوي ان لا تنها الغاية مطلقا ما يدخل وما لا يدخل لا يكون الا بدليل  
يقول الحقيق مساق كلامه ليسم بضعف هذا المذهب وليس الامر كذلك لما ذكر العلامة  
التفتازاني في التلويح بقوله اختلفوا في ان المذكور بعد الى هل يدخل فيما قبله حتى  
يشمله الحكم لا والمحققون من الحاجة على ان لا تقتيد الا انها الغاية من غير لالة  
على الدخول وعدمه بل هو راجع الى الدليل قال في تحقيقه ان الى النهاية فجاز ان يقع على  
اول الحد وان يتوغل في المكان لكن يمتنع المجاوزة لان النهاية غاية وما كان بعده شئ  
لم يتم غايته وقال بعد اسطر والمختار ما مر من انه لا يدخل على الدخول ولا على عدمه بل كل  
منها يدور مع الدليل ولهذا يدخل في قرات الكتاب من اوله الى اخره بخلاف قولنا قراته  
الى باب القياس مع ان الغاية من جنس المغيب انتهى ثم قال صاحب جامع الفصولين ولم  
اجد في كتبه الاصول والفروع ضابطا كما خيا يتخرج عليه هذه الفروع المستتة  
خاليا عن الاشكال فان حامل البردوي ان الغاية لو قايمة بنفسها لا تدخل كالدليل  
في الصوم الا ان يتناول صدر الكلام فان قيل هي قايمة بنفسها اذا اصل عدم الدخول  
فلذا لم تدخل يقال على تقدير التقييم المعبر هو تناول الصدر ولا يشك في غاية في  
الجار وكذا يشك في راس السمكة فانه كمرق في تناول الصدر والقيام مع انه لم يدخل



وصورته خلف لا ياكل السمكة الى راسها وكذا يشكل بقوله من مائة درهم الى مائة  
وبقوله اشترى هذا من مائة الى الف فان تمام المائة وتمام الالف يدخل مع انه كاللحم  
في مسيلة الاقرار وحاصل كشفه البزدوجان الصدر لوتناول الفاية يدخل ولو فائتة  
بنفسها كرقق والا فلا كالعاشر وهذا يشكل براس السمكة فانه كرقق مع انه لم يدخل  
وكذا يشكل بجامر من تمام المائة والالف وحاصل المنار ان الفاية لو كانت فائتة بنفسها  
لا تدخل كقول من هذا الحايط الى هذا الحايط وان لم تكن فائتة بنفسها تدخل لوتناولها  
الصدر كرقق والا فلا كالليل في الصوم وهذا يشكل ببابه لئلا يدخل مع انها فائتة  
بنفسها فان قيل انها غير فائتة يقال على تقدير تسليمه يشكل بظهور الرواية في قاييل  
اليمين ان الفاية لا تدخل فيه وايضا هذا الصابط يحالف الاولين لانه جعل المرقق والليل  
ما ليس بجامر لنفسه بخلاف الاولين يقول الحقيير لا تنك ان جعلها ما ليس بجامر  
ينفسه ليس بجواب لان المراد بكون الفاية فائتة بنفسها كونها موجودة قبل  
التكم غير منقصة في الوجود الى المصباح ذكرنا النسخ والله اعلم قال صاحب جامع  
الفصولين ايضا وكذا سائر الصواب المذكورة في غير هاتين الكتب لا تخلو عن خطا ظاهر  
لي من مسائلهم في هذا المقام ان الاصل عند الامام ان لا يتغير عما كان قبل الحكم عن دخول  
وعده الا بدليل ويورد اعتبار تناول الصدر وعدمه فدخل تمام المائة وتمام الالف  
بدليل الا باحة وقرينة الحال والسماحة وخرج راس السمكة مع تناول الصدر  
ودخوله قبل الشك لا يلغى ذكره الا بوجه انه لو قال اكلت السمكة الى نصف لم يدخل  
النصف الاخر والا لزم ان يخرج ذكره الى عن الفائتة وخرج غاية اليمين في ظاهر الرواية  
للعرف والاصل عند سمان لا تدخل الفاية الا بدليل فدخل العاشر في الاقرار لانه ليس بجامر  
بنفسه اذ لا تحقق له الا بتبعية قبله ودخل الاخر في قوله قرأته من اوله الى آخره  
لانه سبق لا حاطة القراءة ودخل المرقق بنفسها النبي صلى الله عليه وسلم حين تعلمه  
فان قيل فينبغي كون غسل المرقق واجبا او سنة يقال بان فعله عليه السلام لما كان  
للمغيط لم يخطئ في الحق بيا فالقدر الغرض ويمكن ان يكون الاصل عند الكل ان لا تدخل الفاية  
واختلافهم في الردع بجوارح او غير قال الحق ان يتغير العرف في امثاله اذ المتكلم انما يريد  
بإعلام في امثاله ما هو المتعارف فينبغي ان يراعى العرف ولا يتركه الا بدليل كدخول المرقق  
بغسل النبي صلى الله عليه وسلم وفي الحقيقة اختلفت في المسائل تساما اختلفت في  
اعتبار العرف وبدل على اتحاد الاصل واعتبار العرف ما ذكر في طلاق الهداية لوقال انت  
طالق من واحدة الى ثلاث يقع واحدة عند زفر وهو القياس اذ الفاية لا تدخل في  
المعيا وعند ما يقع الثلاث استقصا نادوا ان قبل هذا الكلام يراد به الكراع

كذلك خدس ياله درهم الى غاية وعند الامام يقع ثقتان اذ يواد بشك الاكثر من الاقل  
والاقل من الاكثر فانهم يقولون سفه من يستين الى سبعين ويريدون به ما ذكرنا واودة  
الكل فيها طريقه طريق الاباحه كاذك اذا الاصل في الطلاق الحظر لا الاباحه ثم الغاية  
الاولى لبدان تكون موجودة لتترتب عليها الثانية ووجودها بوقوعها بخلاف  
البيع لان الغاية فيه موجودة قبل البيع انتهى قال هذا ما تيسر لي في هذا المقام  
واسم اعلم بالصواب **فصل في الغاية** لا تدخل في الاجل بالالتفاق كما في الاجارة وروى  
عن الامام انها تدخل في اجل الايمان قال الامام السرخسي وفي الاجار والاجارات لا تدخل  
الغاية لان المطلق لا يقتضي التأييد وفيما خیر المطالبة وتمليك المنفعة في موضع  
الغاية شك وكذا في اجل الميراث لا يدخل في ظاهر الرواية عن الامام ووقوفهما لان في حرمة  
السلام وجوب الكفارة بالكلام في موضع الغاية شك **مسائل التوفيق في الميراث**  
**فصل في حكمه** لا يدخل في صغر لا يدخل في صغر في ميمنه في ظاهر الرواية للعرف قاله سوكند خورده  
تا صغر مثلث خورده ووزار الى صغر خوردا فتنينا انه لا يجنب لامر من العرف **سنة**  
حلف تاديه ووز مثلث خورده ووز درهم خورده ينبغي ان يجنب كما يدخل العاشق في لا يكمل  
الى عشره ايام ولو حلف تاديه ووز حجة خورده ووز حجة خورده لا يجنب يقول الحقي في  
الملاق قوله ينبغي ان يجنب ان يحظر لما مر ان في اجل الميراث لا تدخل الغاية في ظاهر الرواية  
عن الامام **فصل في حلف تاديه ووز حجة تهر ووز نيزديك** تويسايم هر ووز ابد تاديه ووز حجة  
ينامد لا يجنب **فصل في تاقيت الميراث** يكون بالفاظ التاقيت ومرتق بالتقييد  
بوقت والفاظ التاقيت مادام وما ذامت وحتى والي فلو قال ان فعلت كذا ما دمت  
في مجاري فكذا اخرج منه لامر ثم عاد وفصل قبل العود وبعده لا يجنب لتاقيت الميراث  
الى غاية فلم يبق بعدها والميراث تقع على ذات الحالف لا على ولايته حتى لا يختلف  
الجواب بين كونه اميرا او غير امير ولو قال ما دمت في هذه الدار اخرج باهله وبتاعه  
وفصل لا يجنب ولو اخرج بنفسه واهله وبتاعه فيه ثم عاد وفصل حثت لوقوع الميراث على  
سكناه فلا يبطل الميراث الا بالتقال بطل به السكنى هذا اذا كان الحالف ممن ينسب  
اليه الدار بالسكنى فان لم يكن بان كان في غير الدار اخرج بنفسه يبطل الميراث وكذا  
مادام فلان في هذه الدار ان كان ينسب اليه الدار بالسكنى لبدان تبطل سكناه لارتفاع  
الميراث والابطال الميراث بمخرج نفسه هذا اذا حلف بالبرية ولو بالفارسية بان  
قا تا فلان درين خانه است فخرج بنفسه على عزم ان لا يعود بطل الميراث **من قال**  
ان دخلت دار فلان مادام فلان فيها فكذا ثم ان فلا فاحتمل عن تلك الدار ما لا ثم عاد قبل  
يجنب وقيل لا وبه اخذ الفقيه ابو الميثاق وعن محمد مثله وقال محمد ما كان مثل ما دام



وسئل عن قال الا اكله ما دام على هذا التوبة او ما كان او ما زال على هذا التوبة فلو نزع عنه ثم لم يسه  
 ثم كلفه قال لا يجنب من خلافه قال ان كلتكم ما دمت في هذا الدار فكذلك يخرج ثم عاد  
 وكلمه لا يجنب ولو قال ما كنت به ما دمت حيا والفرق انه يكون كونه بعد كونه لا يكون  
 ديمومة بعد ديمومة وتفسير ما دمت نا تودين سراي اندري وتفسير ما كنت  
 نا تودين سراي اندري بانى يقول الحقيقى وقد مر في او اسط ففضل الامر باليد نقله عن  
**فليس** انه قال ان تزوجت عليك ما دمت في نكاحي او قال ما كنت فامر بك بيبك فاجابها  
 ثم تزوج عليها اخرى فقول ما دمت لا يصير الامر بيبها وى قوله ما كنت فكذلك  
 على رواية اخرى فانه ذكر ان ما دمت وما كنت سواء **سئل** عن قال لامرأة نا توزل  
 من باشى اكر بك ماه از تو غايب سوم امر تو بدست تو لتطلق نفسك متى شئت فاحلها  
 ثم تزوجها ثم غاب شهر اضل قيا من ماروى عن محمد لا يصير الامر بيبها وعلى قياس من امرها  
 بيبها ولو قال ان تزوجت عليك ما دمت في نكاحي او ما دمت امراني فكذلك اخلو طلقها باينا  
 او خالها ثم تزوج عليها لا يجنب وفاقا سواء تزوجها في العدة او بعدها لانها النكاح  
 بالخلع والطلاق البايين واليمين موقفة الى غاية كونها في نكاحه فبرأه انتهى اليمين  
**سئل** قال نا توزل مخا كرفلان كاركتم نواز من بيبك طلاق ففعله حتى وقع الرمي فاحلها  
 ثم فعل مرة اخرى فلا يقع وهو الصحيح ان اللفظ لا يقتضى التكرار ولو سمى الوقوع نظرا  
 الى نكاح **عمر** لو قال ان وطقتك ما دمت امراني فانت طالق ثلاثة ايام فاحلها ان  
 يطلقها بايناهم يتزوجها فلا تطلق بوطيها قال ان دخلت دار فلان امام فلان  
 فيها فكذا اذا تنقل فعدا دخلت اختلاف فيه المشايخ والصحيح انه لا يقع  
 وكذا عن محمد ما دمت في هذه الدار عبادة عن قوله ما سكنت ونفى القسلى ان نقل الامل  
 والمناع ليس بشرط حتى لو طلق لا يشرب ما دام بخاري فخرج بنفسه فقط ثم عاى  
 وشرب براء الا اذا عني بقوله ما دمت ان يكون بخاري وطنا له **خلاصة** يجب ان يعلم  
 ان كلمة ما دام بخاري فاذا خرج انتهى ميمنه فاذا عاد ونزل ذلك الفعل لا يجنبه وابوالليل  
 شرط الخروج مع امله ومناعه كقوله والله لا اكل ما دمت في هذه الدار والفعل لم يشترط  
 الخروج مع الامل **ورغم** اذا وجد الشوط في الملك ينحل اليمين الى الجزا الى بطل اليمين  
 ولا يترتب عليه الجزا فان قال ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثا فادخل الدار ولا يقع  
 الثلاث ثم تزوجها فان دخلت الدار لا يقع شي بطلان اليمين وانما قلنا وتنقض عزمها  
 لانها ان دخلت في العدة يقع الثلاث **وقبيل الكفالة** وفي الخلاصة  
 عن من غير رواية الاصول لو قال انكفيل للمطالبة كفلت لك بنفس فلان شرأ يتزوج  
 المطالبة اليه من حين كفال الى ان يمضي شهر فاذا مضى شهر سقطت المطالبة اما لو قال

الى شهر فلا يطالبه في الشهر ويطلبه بعد مضى الشهر قال الامام الحلواني وهذا على خلا  
 ما يظنه العوام من انه اذا قال من فلا يذير قتم ترا تايكه سالا انه يطالبه بتسليم  
 النفس الى السنة قبل مضى الاجل ولا يطالبه بعد مضىه وليس الامر لا يطالبون بل  
 بالعكس الا ان يزيد الكفيل ويقول هر كاه كه خواهي بنوسب ارش فح يطالبه في السنة  
 وبعدها والحيلة ان يزيد الكفيل في كفالته فيقول انا كفيل لك بنفس فلان الى  
 كذا من الاجل ثم لا كفالة لك به على بعد ذلك وانما يرى فاذا قال ذلك فانه لا يطالبه في  
 الحال ولا بعد مضى الاجل توبيع ما في كفالة قاضي خان لو قال للمطالب فلان نفسه  
 على الشهر فاذا مضى الشهر فانا منه برى قال محمد بن ابي بكر شيئا **قاضي خان** لو قال انكفيل  
 الى شهر يصير كفيلا بعد الشهر الا انه لو سلم نفسه قبل الشهر برى من الكفالة لانه سلم  
 بعد السبب ولو قال كفلت بنفس فلان شهر يصير كفيلا ابدا قبل الشهر وبعده  
 واعتمادا هل زمانا على انه لو قال بالمرية كفلت بنفس فلان شهر يكون كفيلا في  
 الحال واذا مضى الشهر لا تبقى الكفالة ولو قال الى شهر يخرج الفاضي عن الكفالة  
 بعد الشهر كذا في كتاب الادعوي من قاضي خان وفي كتاب الكفالة منها  
 كفل بنفس رجلا الى ثلاثة ايام ذكر في الاصل انه يصير كفيلا بعد الثلاثة وجعله  
 بمنزلة ما لو قال لاسرته انت طالق الى ثلاثة ايام فانه تطلق بعد الثلاثة وعن  
 ساند يصير كفيلا في الحال قال الفقيه ابو جعفر وذكر الثلاثة لتاخير المطالبة  
 الى ثلاثة لتاخير الكفالة لانه لو سلم بنفس المكفول به قبل الثلاثة جبر المطالب  
 على القبول والمراد بما ذكر من الاصل ان يصير كفيلا مطالبا بعد الثلاثة وغيره من المشايخ  
 اخذوا بظاهر الكتاب وقالوا لا يصير كفيلا في الحال فاذا مضت الثلاثة قبل تسليم النفس  
 يصير كفيلا ابدا لا يخرج عن الكفالة ما لم يسلم وقال الامام الحلواني في قول سبطالب  
 الكفيل في الثلاثة ولا يطالب بعدها هذا اشبه بعرف الناس وعن من في رواية اخرى  
 لو قال انكفيل بنفس فلان ثلاثة ايام يصير كفيلا في الحال واذا مضت الثلاثة لا يبقى  
 كفيلا ولو قال الى ثلاثة ايام يصير كفيلا بعد الثلاثة كذا ذكر في الاصل وروى ان الامام  
 الفضل كان يحجه هذه الرواية يقول الحقيقى وذكر قاضي خان في كتاب الادعوي ان  
 الفضل كان يقول في حق الرواية الثانية وهذا اشبه بعرف الناس ولعل مراد الفضل  
 عرف اهل بلدته فقط اذا اشبه بعرف اهل الامصار من كل الاعصار اعناه الرواية  
 الاولى فصحا كما يشهد بذلك ما مرنا من قول الحلواني والله اعلم قال وبعض المشايخ  
 قالوا لو قال برفق من فلان واثنا ده روز ولم يسلم حتى مضت العشرة يرفع الكفيل  
 الامر الى القاضي حتى يخرج من الكفالة وبه كان يفتي الامام طهير الدين ويحكيه عن

يقول الحقيقى



جدي لو قال انا كفيل بنفس فلان من اليوم الى عشرة ايام يصير كفيل في الحال وبعد العشرة  
لا يبقى كفيل بالانفاق لانه وقت الكفاية بعشرة ايام والكفاية ما تقبل التاقيت  
ولو قال كفيل بنفس فلان الى عشرة ايام فاذا مضت فافترى قال الفضل لا يكون كفيل  
لا في العشرة ولا بعدها كفل بنفس رجل على انه ان لم يواف به غدا فعليه ما للطالب على فلان  
اخر استقضا فافترى قول محمد لا قياسا وهو قول **عده** كفل بنفسه الى شهر على انه يرى  
بعد الشهر فهو كما قال التوكيل الى عشرة ايام هل ينتهي بحضرة الامم انه لا ينتهي فيقول  
الحقير في كلامه بحسن وجهين الاول ان قوله فهو كما قال غير مسلم الخلفه لما عن محمد  
وعن الفضل والحواشي من انه لا يصير كفيل اصلا واختار كون المسئلة خلافة بعيد ولو  
كان كذلك لا يشترط اليه في الخلاصة او الخاتمة ولم يتعرض له في هذا الثاني ان قوله الامم  
انه لا ينتهي محل نظر لانه وان ذكر صاحب الخلاصة ايضا كذلك لكن من قبل خمسة اوراق  
تفلا عن **صم** انه لو قال اشترى كذا اليوم فشره غدا فالمصحح عدم جواز وهو موافق  
لما في فتاوى قاضي خان والله اعلم **تحريم الحلال** وفيه مشايخا افتوا في  
قول من اتى على حرام وحلال من حرام وهرجه حلال است وهرجه حرام ان طلاق ما بين بالانفاق  
وان لم ينو للعرف وكذا حلال الله على حرام وكذا حلال ايزد وطلاخ خدای وحلال المسلمين **مختار**  
لو قال حلال الله على حرام او حلال الله على حرام فهو على الطعام والشراب استقضا فانا لا ان ينوي  
غيره وقال المناخرون يقع به الطلاق بلائقة لعلته الاستعمال بالعرف وعليه الفتوى  
وهذا لا يخلف به الا الرجال ولو علقه بفعل مستقبل ثم وجد الشرط فالحاكم فيه هو الطلاق  
ولو لم امره والا فالكفار قال ان فعلت كذا فاطلاقا على حرام وقد كان فعله طاعت امراته  
ولو لم تكن له امرأة فلا شيء عليه لانه يمين عمو قال لامرته ان تزوجت عليك فاعتنت  
فحلال الله على حرام ثم تزوج عليها ينفع على كل من القدسية والحجبة تارة تطليقة **ح** ثم اذا حلف  
بذلك الا لفظا على فعل في المستقبل ففعله وليس له امرأة فزومه الكفارة ولو لم امره  
وقت اليمين فحانت قبل الشرط او بانتهى بلا عدة ثم بانشر الشرط فلا كفارة لتغير الطلاق  
وقت تكلمه وان لم تكن له امرأة وقت اليمين فتزوج امرأة ثم بانشر الشرط قبل تطلق المتروكة  
وقيل لا عليه القنوى **د** كل يمين صانعة القهرم الى الملة يصح اما فتنا الى الرجل كقوله انا  
عليك حرام او حرمت نفسي عليك الا ان اصانته القهرم اليها يصح بلا ذكر الزوج حتى لو قال  
حرمت ونوى الطلاق او قال انت حرام تطلقون وان لم يقل على واصانته اليه لا يصح بلا ذكر المرأة  
فلو قال حرمت نفسي وانا حرام ولم يقل عليك ونوى طلاقا لا يقع واصانته اليه لا يصح بلا ذكر المرأة  
هذا التفصيل **خلاصة** قالها في غيرها من اذكرة الطلاق انتة على حرام ان نوى الطلاق  
فما بين وان نوى ملكا فثلاث وان تنقبت فلا يصح الا في لامة وان نوى طلاقا قطعا

عند الامام وس وان نوى عينا او لم ينو منها ابلا وان نوى الكذب فكذب في ظاهر الرواية  
وعلى هذا لو قال حرمتك على او انت بحرمة على وحرام على او لم يقل على كاذك او قال انا عليك  
حرام او انا عليك بحرمة او حرمت نفسي عليك لكن يشترط قوله عليك في تحريم نفسه حتى  
لو قال حرمت نفسي ولم يقل عليك ونوى الطلاق لا تطلق وكذا في البيئته بخلاف  
تحريم نفسها وهذا جواب المتقدمين اما عند ابكر الاسكاف واية بكر بن سعيد  
فطلاق بلائقة **قاضي خان** قال كل حلال على حرام او قال حلالا لله او حلالا المسلمين  
وله امرأة ولم ينو شيئا اختلفوا فيه قال الامام محمد بن الفضل والفقهاء ابو جعفر وابو  
بكر الاسكاف وابو بكر بن سعيد تبيين امراته بتطليقة وان نوى ثلاثا فثلاث  
وان قال لم انو الطلاق لا يصدق فقا لانه صار عرفا وهذا لا يخلف به الا الرجال  
**خلاصة** قال كل حلال على حرام او هرجه حلال است بر من حرام في الفتاوى الصغرى لا بد  
من النية قال في المحيط فان نوى اليمين او لم ينو شيئا كان يمينا وينص في الطعام به  
والشراب ولا تدخل فيه امراته الا بالنية استقضا فاهكذا قال محمد وعنه مشايخ بلخ  
انه يدخل امراته بلائقة ثم على قول محمد اذا نوى امراته حتى دخلت فيه لا يخرج المعاصم  
والشراب من اليمين فيجفت اى ذلك وجدوا اذا تناول شيئا من الطعام والشراب فهو على  
ما نوى ولو قال حلالا لله على حرام يكون طلاقا باينا بلائقة هو الصحيح وان اختلف  
فيه المتأخرون قال القاضي الامام الاستاذ لا يصدق على ترك النية في الكل الا في قوله  
هرجه حلال كرده است خدای بر من حرام وفي الفتاوى لو قال حلالا لله على حرام فان كانت  
له امرأة واحدة فقد ذكر حرم ولو كانت له اربع نسوة كلت كل واحدة تطليقة بائنة  
وهذا بخلاف المبرج لان من قال امراتي طالق وله امراتان او اكثر تقع واحدة وعليه البيان  
وان لم يكن له امرأة تنزله الكفارة وفي فتاوى النسخ لا شيء عليها ان حنت ولو لم اربع نسوة  
حكم فتوى شمس الاسلام الاورجندى والامام المسعودي الكاشاني انه يقع طلاق على واحدة  
منهن وسوالا شبه وعنه شيخ الاسلام الاسيحياني يعني الفتوى ان يتطوف في سوا السائل  
في كل موضع يشترط النية ان قال قلت كذا هل يقع يكتب نعم ان لويت وان قال كم يقع يكتب  
واحدة ولا يتعزز بالنية وانه حسن **د** قال حلالا لله على حرام وله امراتان تبين احدهما  
واليعال بيان لانه جهم ولو قال هرجه بدست راست كرم بر من حرام ولما ربع برت  
جميعا اذ قول هرمارسية كل فليس الكل **قاضي خان** قال لها انت على حرام وعنده الحرام  
طلاق الا انه لم ينو الطلاق تطلق لانه لما كان طلاقا عنده كان ناديا به الطلاق ولو  
قال لها ان فعلت كذا فانت اى ونوى به القهرم فهو باطل لا يلزمه شيء **د** قال لها انت على  
حرام الفسقة يقع واحدة **قاضي خان** قال لها اذهبي الفسقة ينوي به الطلاق



طلعت ثلاثا **فصل** هو اطلاق بر من حرام ان فعلت كذا يقع واحدة لو فصله في قال  
لما فلان كاركودة في فانكرته فقال اكر كسوق في توطلاق تطلق باقرار الزوج ولو خلف  
انها لم تفعل **فصل** قالها طلاق بر من حرام كنه تراء وشك فليست فقلت هيست  
تطلق لانها فصل في الحيض وقال غيره لا تصدق قال ثلاث مرات طلاق بر من حرام ان  
فعلت كذا ثم فعله نطق بثلاث قال لا خراي ذلك حرام فقال ليبيك فهذا اقرار بالحرية  
**هذا** لوقال لامرأته انا منك باين فليس بشي وان نوى طلاقا ولو قال انا منك باين نوا عليك  
حرام في طلاق **وجيز** قال طلاق على حرام او حرمك او قال انا عليك حرام او حرم ان نوى  
طلاقا فطلاق وان لم ينو شيئا هو يمين **خلاصة** قالت لو زوجها انت على حرام او قالت انا عليك  
كان يمين وان لم تنو كافي جانب الزوج حتى لو كنت زوجا تحت وتلزمها الكفارة والله اعلم  
**الفصل السادس والعشرون** في تصرفات الاب والوصي والقاضي والمولى  
والمأورين كضارب ووكيل وخوفا ومن يتحمل عنه الفرض من لا يتحمل بمقتضى الحيفر وقد اختلفت  
ذكر مسائل تصرفات الوكيل وصايلك وما لا يملكه في فضل الاحكامات فسادا ذكرها هناك  
مفصلة ان شاء الله تعالى فليست هناك **مسألة** لو نصب لقاضي وصيا في تركه ايتام وهم في  
ولا يته لا الزكاة او بالعكس او بفرض الزكاة في ولايته لا بعضا قيل يجمع النصب  
على كل حال ويعتبر النظام والاستعداد فيصير وصيا في جميع التركة انما كانت وقيل يصير  
وصيا في اتيان ولا يته من التركة لا في غيره وقيل يقتصر على النصب كون اليتيم في ولايته  
ولو نصب متوليا في وقف ولم يكن الواقف والموقوف عليه في ولايته بان كان خليفة العلم  
او رباطا او سجدا في محرم لا الوقف قيل يعتبر النظام والاستعداد وقيل لو كان الموقوف عليه  
حاضرا **فصل** القاضي لو اراد نصب الوصي فطره فانه يشهد واعد القاضي ان فلا  
مات ولم ينصب وصيا لان النصب من القاضي انما يجوز اذا لم يكن وصي من جهة الميت **مسألة**  
القاضي لا يملك نصب وصي ومثوله اذا كان ذكر المتصرف في الاوقاف والايام منصوب عليه  
في منسوره ويظهر مسئلة استقلال القاضي من قاضي سمرقند نصب قضا في وقف  
بخارا والمدعى عليه بسمرقند مع الدعوى والسجل **مسألة** للقاضي ان يبيع مال المديون في دينه  
بلا رضا عندهما لا عند الامام **مقيدة** واصله ان ح لا يرى القضا باجر ولا بالتقليس  
وما به ان ذلك **مسألة** الولاية في مال الصغير للاب وصيه ثم وصي وصيه ولو بعد فلو مات  
الاب ولم يوص فلو الولاية لاب الاب ثم وصيه ثم وصي وصيه وان لم يكن فالقاضي ووصي القاضي  
ولكل من مولا ولاية التجار بالمعروف في مال اليتيم وولاية الاجار في نفس مال ومنقول  
وعقار فلو عقدوا بمثل القيمة او بغيره يبيع وصي لا يباحش ولا يتوقف على الاجازة بعد  
بلوغه لانه عقد لا يجوز له حال العقد وكذا شرأام اليتيم مع بغيره يبيع ولو قبل

نقد عليهم لا عليه ولو بلغ في مدة الاجازة فلو على النفس تخير ابطا واصفى ولو على املا له  
فلا خيار له وليس منعه بيع نقد عليه في صغر **فصل** قيل انما يجوز اجازتهم اليتيم لو باجر  
المثل لا باقل منه والمصحيح جواز ولو باقل وللاب ان يصير ولله الصغير لغيره استاذ  
لنقل الحرقة لا لوجلا في ذلك **جمع** القناوي ولا لاية الوصي في فكاك الصغير والصغير  
ولو اوصى اليه الاب بذلك الا اذا كان الوصي وليا مخ يملك **مسألة** الوصي امانة مال اليتيم  
وللاب ايضا ذلك عند بعض المتأخرين استخشا فالا عند عامتهم قياسا ولو اجرع  
الاب او الجد او الوصي صح اذ لم يستخشا له بلا عوض بطريق التذبيد والربا منه  
في العوض ولي ولم يجز اجازة غيرهم مع وجود احد من فلولم يكن فاجر ذو رحم محرم يوتي  
جمع صح ولو في حجر فاجر اقرب كاوله ام وعمة وموتى حجر عنه فاجر امه صح عند  
سرا لعدم ولز اجر قبض اجرته وليس له ان يتفقها عليه لانها مال الصغير وليس لغير  
ايه وجده وصيهما التصرف في ماله وكذا الوهاب له فلي يوتي حجر قبضه والاتفاق  
عليه لا امر ولا يبيد وجده وصيهما اجازة فقه وسائر اموالهم لا لغيرهم ولو في حجرهما سر  
وعن هذا استحسن المتأخرون ان يوجر قننه وان يتفق مالا بد منه لصورة في تأخير  
والوصي لو استاجر اليتيم بنفسه صح لا لواج نفسه لليتيم ولو اجر الاب له نفسه صح  
وقا قالوا استاجر الوصي عبد اليتيم بنفسه ليعمل لليتيم اخر في حجره لم يجز كيده مال  
احد اليتيمين **مسألة** الاخر **مسألة** وصي الاخ والعم لما بيع منقول وغيره للدين والباقي لليتيم ثم لوله  
اب حاضرا وصيه او وصي وصيه او اب الاب فليس لوصي الام تصرف في تركها ولو لم يكن واحد  
منهم فله الحفظ ومنه بيع المنقول لا العقار ولا ولاية له على الشرا الا ما لا بد منه من نفقة  
وكسوة وما ملكه اليتيم من غير تركة امه ليس لوصي امه التصرف فيه منقولا وغيره واصله  
ان اضعف الوصيين وهو وصي ام واخ وعم في اقوى الحالين وهو طالع صغير الورثة كاقوى  
الوصيين وهو وصي اب وجده وقاض غاضف الحالين وهو طالع كبير الورثة **قاضي خان**  
وصي الام والاخ بملكان يبيع غير العقار من تركة وصيهما لا يبيع العقار اذا لا يملك الا الحفظ  
ولا يجوز لهما شراشي للصغير لا التفتقه والكسوة مات وترك اولاد صغيرا ولم يوصر الي  
احد فالجد كالوصي في حفظ التركة والتصرف فيها اي تصرف كان فلو مات دين كثير فليس لجد  
الصغار بيع التركة للدين ولولا دين الميت ومن الورثة صغير فباع القاضي كل التركة نقد  
عند الامام وفرق الامام بين الجد الوصي فقال الوصي الميت يبيع التركة للدين والوصية  
اما اب الميت فله بيع التركة للصغير لا للدين ابنة الميت قال الامام الحلو في هذه الفائدة  
تحقق من الخصا ومنه يقتضي للاب والوصي القاضي ان يبيع مال اليتيم ويودعه للوصي  
والاب ان يتجر بالاليتيم لليتيم وله ان يفعل كما فيه خير لليتيم ولا يجوز للوصي ان يتجر لنفسه



بما لا يقيم او الميت فلو فصل ورجع يقيم من المال وينصدق بالرجوع عند الامام ومحمد وعند سائر  
الرجوع **مع القناوي** لو لم يبيع الوصي بالالصبي لا يجبر على القنطرة والصرف **فخرج** جاز اذا كان الاب  
ولم يجد ردهما وصيه لليتيم وقسم الاذن اذ امة واجتهد وعنه وخالفه اذ ليس له التفرغ  
في مال الا اذا رغب فيه والاب والوصي ان يسافر بما لا الصغير يقول الخبير في الهداية والوصي ان  
يسافر بما لا يقيم اذا كان الطريق انا وكذا الاب في مال الصغير انتهى وفي الاشياء الرمي لو سافر  
في البحر من مال مودع انتهى قال وله دفعه مضاربة ومضاربة وان يוכל ببيع وشرا واستيجار  
وان يودع مال ومكاتب قسمة ويزوج امته لاقته ويرهن ماله بدينه وبين نفسه فلو هلك هلك  
بقدره والودي من دينه وان يعمل به مضاربة ويبيع ان يشهد عليه ابتداء والصدق ديانته  
ويكون المشتري كله للصغير وكذا لو شاركه ورأس ماله اقل من رأس مال الصغير فان اشهد  
فالرجوع كالمشرط والامتنع ديانة والرجوع على قدر رأس مالهما ففصل وليس للاب تحريم قسمة طمله  
بما لا يوجبه ولان يهب ماله ولو بوجوه ولا اقراضه في الامم والمقاضي اقراض مال اليتيم  
والوقف والغايب وكذا هذه في الجدة وصيته ووصي الاب ووصي المقاضي **عنه** الوصي  
لا يفرض مال الصغير ولو اقضى لا يفرضه فلا يفرض به وليس لوصي المقاضي اقراضه ولو اقضى  
من قبل صاحب الاب اقراضه اوله الا بدع فلهذا اولى وذكرنا ملك المقاضي اقراضه اذا لم يجد  
ما يشتر به يكون غلة لليتيم لا لورثته او وجد من يضارب لانه اتفق وكذلك بما يفرضه  
من ملى **قاضي خان** الوصي لا يفرض مال اليتيم ولو اقضى من المقاضي ملك ذلك واختلف في الاب  
والصحيح انه لا يملكه كالوصي ليس للمتولي ايداع مال الوقف الا من في عياله ولا اقراضه  
فلو اقضى من ذلك المستقرض وذكر ان المتولي لو اقضى من المال المجدي اخذ عند الحاجة وسواحرز  
من امساكه فلا ياسب **عنه** لو استقرض الوصي مال اليتيم من الاب واجمعوا انه ليس  
لوصي قضاء دينه من مال الصغير **قاضي خان** الوصي لو قضى دين نفسه بما لا يقيم لا يجوز ولا  
لو فصل ذلك جاز اذا كان الاب لو باع مال اليتيم من نفسه بمثل القيمة جاز ولا يملكه الوصي الا ان يكون  
خيرا لليتيم وذكر الامام السرخسي الاب كالوصي ليس له ان يقضي دين نفسه بما لا يقيم  
فيحتل ان يكون في المسيلة وراي ينفى **فصل** مع الاب والوصي بيع مال الصبي كرهه بدينه  
اذ فيه منفعة كتره لامة اذ لو لم يبيع يخاف عليه التلف والامع ان الوصي لا يملك ان يستقرض  
مال اليتيم وقيل عليه لو لم يبيع **قاضي خان** لا ياسب الاب ان ياكل من مال الصبي على قدر حاجته لو احتاجا بخلاف  
الوصي ولو احتاجا الا اذا كان له اجره فاكل بقدر حاجته من الاب والوصي مال اليتيم يدين نفسه  
صح استفسانا والقياس ان لا يجوز وموقوف **قاضي خان** والظاهر ان للاب والوصي ان يرهين  
بين نفسه مال الصغير استفسانا وفي القياس ليس له مال ذلك **ط** وعند هلاك الرهن  
يضمن كل منهما قدر الدين لانهما مودعان فيما زاد على الدين اذ لهما ولا يتعاضدان **خ** يضمنان

كل الرهن **مع** لو رهن الوصي مال من اليتيم او ارثته مال اليتيم من نفسه لم يجز وللأب جاز  
ذلك ولو استدان الوصي حاجة اليتيم ورهن شيئا لليتيم صح اذ فيه قضاء دينه ويؤمل  
**مع** لا يبيع الاب غاصبا باخذ مال ولله وله اخذه بلا شيء لو احتاجا واخذوا اخذه لحفظه  
فلا يضمن الا اذا اقلقه بلا حاجة **عنه** لا يضمن للمقاضي ان يبيع مال المفقود وما لا يفسد  
سريعا لان المنفعة ولا في غيرها وله بيع سريع الفساد وصرف ثمنا في نفقة الاقارب  
واما بيعهم لمنفعة فاجعوا على المنع في عقارهم ولو منقول غير جنس حقهم اجمعوا على منع  
غير الاب ومع للاب بيع منقول ابنه الكبير الغايب للمنفعة عند الامام لا عند سائر  
والام كسائر الاقارب في هذا واجمعوا على ان للاب بيع عقار ولله الصغير في نفقة نفسه  
**نهي** بيع الاب الزيادة على النفقة من منقول ابنه الكبير الغايب لا يجوز عند الامام ايضا  
ويملك بيعه لدين سوى النفقة وذكر **عنه** لا يملكه ولو رهن الوصي لدين الميت بعض  
التركة عند بعض الرعا لم يجز لا بطاله حتى غير فلو كان الحرم ولحد **مع** الوصي يبيع  
العقار بيعا بالوفاء وقيل لا ولو اتفق وصي الوصي مال اليتيم لم يستقرض وانفق عليه لا يطالب  
بعد بلوغه وكذا الاب لو استقرض وانفق على الصبي لا يرجع عليه بعد بلوغه **م** زرعه  
الوصي بذرا اليتيم واشهد عند زرعه انما يستقرض منه واستاجر من الارض لنفسه فلو خيرا  
لليتيم فالأحق له والرجوع للوصي ولو كان الزرع خيرا جمل الزرع لليتيم ولو استقرض بزره  
وزرعه في ارض لنفسه فالزرع للوصي وصدق انه زرعه لنفسه وكذا الزرع بذرا لنفسه  
في ارض اليتيم اما الزرع بذرا اليتيم في ارض اليتيم فلو فيه ربح لم يصدق انه زرعه  
لنفسه **قوله** لم يجز للوصي اخذ ارض اليتيم مزارعة لو البذر لليتيم ولو للوصي **ط** مزارعة  
جاز اخذه مزارعة لغنه ويشهد عند انعقادها حقه مزارعة من ليس للوصي في هذا  
الزمان اخذ مال اليتيم مضاربة ولا للمتولي ان يزرع في ارض الوقف **م** لا يضمن الوصي  
بخلط ماله بما لا يقيم من الوصي خلط طعامه بطعامه وياكل بالمعروف لم يجز بيع المقاضي  
ماله من يقيم وكذا عكسه **مع** عدم جواز بيعه مال اليتيم من نفسه بمحول على قول محمد  
اما على قول الامام فينبغي ان يجوز **م** ذكر في مواضع منه انه يبيعه كشرائه حتى لو دفع اليه  
فاض اخر نظر فلو خيرا لليتيم اجاز **خ** وكذا لا يجوز للمقاضي تزويج اليتيم من نفسه  
او من ابنه ولو شري من وصيه او باع من اليتيم وقبل وصيه جاز ولو كان الوصي من جهة  
هذا المقاضي **ن** جاز بيع المقاضي مال احد اليتيمين من الاخر لا يبيع الوصي اجماعا **عنه**  
جاز للاب للمقاضي بيع مال احد الصغيرين من الاخر **عنه** جاز للاب ذلك لا لو كيله  
ولو كان بذلك ويملك جاز **خل** للاب شرا مال طفله لنفسه بغير لبيع لا يباحش  
ولم يجز للوصي ولو بمثل قيمته ولو باكر جاز الا عند محمد **س** لا يملكه كالجدة في ذلك **ن**



جاز للموئى ذلك لو خيرا وتفسير الخيران يشترى خمسة عشر ما يساوى عشرة او يبيع  
منه بعشرة ما يساوى خمسة عشر ويقتضى وصح للموئى بيع عقار اليتيم بمثل  
قيمتهم ويقتضى بانه لا يجوز ان ينعف قيمته ولغيره **قاضي خان** لو ملى الاب يبيع كل  
شي من التركة من متاع وعروض وعقار ولو كان الورثة صفارا ولا ضرر ولا ضرر للبيع وهذا عند  
السلف واما عند المتأخرين فلا يجوز له بيع العقار الا للضرورة وان يكون على الميت  
دين لا وفاله الابن منها او يكون له وصيه مرسله يحتاج الى تنفيذ الى منها او يحتاج  
الصغير الى منها او يكون يباع خيرا لليتيم وهو ان يرغب احد في شراءها بضعف القيمة  
**خلاصة** عشرة خمسة عشر **قاضي خان** او يكون خراج العقار يزيد على غلاتها او كانت  
طافوا طافونا وادارا اشرف على الخراب يقول الخبير ذكر هذا في كتاب الوصايا وذكر في  
كتاب البيوع ان للموئى بيع عقار اليتيم خوفا من ان ياكله متغلب وان لم يجز  
اليتيم الا ثمنه انتهى فصار بيع عقارات اليتيم سبعة وقال في البيوع  
والوصايا ايضا وهذا كله اذا كان الورثة صفارا فلو كان كبارهم حضور ولا دين من التركة  
ولا وصية فالوصي لا يبيع شيئا منها ولو فيها دين او وصية فله بيعها ويقدم بيع  
العروض فان لم ينفذ يبيع العقار فان كانت الورثة غنى تقضى الدين وتنفذ الوصية  
من اموالها وتستخلص التركة لا تقسم للممليك ولو كان كبارهم غنيا ولا دين ولا وصية  
فللموئى بيع غير العقار استحقاقا للحفظ وبذلك اجازة الكل فلو كان كبارهم حضور  
وبعضهم غائب للموئى بيع حصته الغائب عرضا ومتقولا وزيقا وهل عليك بيع حصته الحاضر  
ايضا عند الامام يملكه لا عند مالك والوزن التركة دين او وصية غير محيطة بالتركة يملك بيع  
كلها عند الامام وصند ما لا يملك الا قدر الحاجة من الدين والوصية وكذا الورثة صفارا وكبارا  
يملك الوصي بيع بعض التركة بثبوت له ولا يبيع كلها يقول الخبير الظاهر ان قولنا ارجح به  
واوضحه ان من القواعد المقررة المحررة في الكتب المعتمدة ان ما ثبت لاجل الضرورة  
يتقدر بقدر الضرورة ولعل دليلها ايضا هو والله اعلم قالوا كل ما ذكرنا يرد على الاب فكله  
في وصية وصيه وفي وصي الاب ووصي وصيه وفي وصي القاضي ووصي وصيه **خلاصة**  
ان كان الورثة كبارا غنيا وحده هذه الغيبة عن محمد ثلاثا تقايام فلو لم يكن الميت دين  
ولا وصية فالوصي يبيع المتقولا ولو خيف هلاك العقار اختلف فيه المشايخ  
والاصح انه لا يبيعه **قاضي خان** او وصي ثلث ما له وخلف صنوف من العقارات  
فباع الوصي من العقار صنفه للوصية كما لو الورثة نذروا لا يرضوا الا ان يبيع من كل  
شي الثلث مما يكون يبيع الثلث منه **س** مع الاب يبيع ما له من ابنه لو لم يضر  
الاب العدل ومستور الحال لو باع مال طفله من اجنى جاز فليس للطفل نقضه بعد

بلوغه اذ لا يملكه شفقة كاملة ولو كان فاسقا لم يجز بيع عقار طفله فله نقضه  
بعد بلوغه عوا المختار الا اذا باع بضعف قيمته ويبيع متقولا جاز في رواية  
ويوضع ثمنه في يد عدله لاني رواية لا خير بضعف قيمته وبه يقتضى كذا في  
وجبه مع الاب العدل ومستور الحال يبيع عقار طفله بغير بيعه وبعد بلوغه لو قال  
للامه متاع ثمنه او نفقته عليك وذلك نفقة مثله في تلك المدة صدق امرأة  
باعت مالا طفلا بلا مرقب للولد ابطاله وقيل لا قبل بلوغه امه او وصي باع عقار الصبي  
فراى القاضي نقضه فله ذلك لو راه خير اللصبي ولو شري الاب مال ولد لنفسه  
لا يبرأ من التمر حتى ينصب القاضي ويكلا لولد با خذ التمر ثم يرد على الاب  
او وصي باع مال الصبي من اجنى فبلغ فحقوق العاقد ترجع الى العاقد  
من اتفق الوصي على اليتيم من ماله ومال القايب اليتيم غائب فهو يبيع الا ان يشهد  
انه قرض عليه او انه يرجع انتهى يقول الخبير وفي قناوى التمرنا شي بعد ذكر  
هذه المسئلة ويكفيه النية بما بينه وبين الله تعالى انتهى وفي قناوى  
**قاضي خان** وصي تقوى من مال اليتيم على اليتيم الحق لتعلم القرآن والادب ان كان  
الصبي يصلح له ذلك لا بد للوصي ان يتكلف مقدارا يقرر في صلاحته ويغني الوصي  
ان يجمع على الصبي في النفقة لا على وجه الاسراف ولا على التضييق وذلك  
بتفاوت مال الصغير قلة وكثرة واختلاف حاله فينظر في ماله وحاله ويتقوى  
على قدر ما يليق به **قضية** وصي تقوى من نفسه على الصغير ولم يشهد بالرجوع وقت  
الاتفاق فله ان يرجع عليه فلو كان المتقوى ايا لم يرجع وفي الوصي اختلاف **قاضي خان**  
وصي باع شيئا من مال اليتيم ثم طلب منه ما كان يبيع القاضى الى اهل البصر والامانة  
لواجره اثنان منهم انه باع بغير ثمنه وان قيمته ذلك لا يلتفت القاضي الى من يريد  
ولو كان في المراجعة يشترى بالكثر في السوق باقل لا يتنقص بيع الوصي لاجل تلك الزيادة  
بل يرجع الى اهل البصر والامانة فان اجتمع منهم رجلان على شيء باعوا ما باعوا هذا قول  
محمد وعندنا كفي قول واحد كما في التركة وخوها وعلى هذا قيم الوقف اذا اجر مستعمل  
الوقف ثم جاز يري في الاجرة **ج** ولو شري له الوصي نفقة او كسوة بشهادة شهود  
يرجع يقول الخبير سياتي في فصل مسائل التركة نقلا عن **فت** انه يرجع ولم يذكر انه  
يشتراط الامانة ولعل المسئلة خلافة والاصوات الرجوع مطلقا اذ في اشتراط الاشهاد  
خرج عظيم على الاوصياء المخرج مدفوع شرعا والله اعلم بالصواب **خ** طع السلطان في  
مال اليتيم فاعطاه الوصي شيئا من مال اليتيم لم يعتق ولو عجز عن دفعه بلا عطا والاصون  
والوصي ان يعطى صدقة الفطر من مال اليتيم ولا يفي عن اليتيم في ظاهر الرواية



الرواية وكذا الامور لا يضي عن مال الصغير فلو مضى من مال نفسه فهو تبرع بقوله الحقيير  
هكذا ذكرني يوع الخالصة لكنه مخالف لما ذكرني وصاياها ان الوصي يورث صدقة فطر  
اليتم بمال اليتيم ويضي عنه اذا كان اليتيم موسرا عند الامام والي يوسف وفي القياس  
ويؤقول محمد لا يجوز ذلك فان فعله كان ضارا انتهى ويؤيد ما ذكرني من صحة الهدايا  
ولو للصغير لا يضي عنه ابو ارحيب من مال عند الامام والي يوسف وقال محمد وزفر الشافعي  
يضي من مال نفسه لا من مال الصغير فالخلاف فيه كالخلاف في صدقة الفطر وقيل لا يجوز  
التضيعة من مال الصغير في قولهم جميعوا الاصح انه يجوز وبما كل منه الصغير ما امكنه وبيننا  
بما بقي ما يتنفع بعينه انتهى ما في الهداية **ن** وصي مرمي باليتيم على جائز فان لم يبر  
يخرج من يده فممن من مال اليتيم لم يضي وكذا المصارف اقرار الوصي على الميت يبر او غير او  
وصية باطل صلح الوصي مع المدعي عليه على قل من الحق لم يجز ولو مضى عليه او تقربا او عليه  
بمنته لا جاز مع صلحه مع المدعي لوله بيته او حكم به القاضي والا فلا يقول الحقيير  
وفي قساي قاضي خان وصي مرمي باليتيم على جائز وهو يخاف انه ان لم يبر يترفع المال من  
يده فبرع بمال اليتيم قال بعضهم لا ضمان عليه وكذا المصارف اذا مر بمال المضاربة قال  
ابوبكر الاسكافي ليس هذا قولنا صحابنا وانما هو قول ابن سلمة وهو استحسن وعنه القبيصة  
ابن البيه عن من انه كان يجوز للاولياء الضايقة في اموال اليتامى وهو اختيار ابن سلمة  
موافق لقول من يه يقضي والبالا شارح في كتاب الله تعالى اما السفينة فكانت  
لمساكين يعلمون في البحر فارقتان اعيها وكان وراهم اجاز النقيب في مال اليتيم مخافة  
اختا المتغلب وصي اتفق على باب القاضي في المضومات من مال اليتيم فما اعل على وجه  
الاجاز لا يضمن قال الامام ابو بكر بن الفضل لا يضمن مقدار اجر المثل والغنى ليسير وما  
اعلى على وجه الرشوة كان ضارنا قالوا بذلك المالد في الظلم عن نفسه وماله لا يكون  
رشوة في حقه وبذلك المال لا يستفاد حقه على اخر يكون رشوة انتهى وفي البرازية اذا اتفق  
الوصي في خصوصية المص على باب القاضي فما كان على وجه الاجازة كاجرة الشخص  
والسجان والملاية لا يضمن وما كان على وجه الرشوة بعينه **ب** للطفل دين فصالح ابرم  
او وصيه على بعضه فلو وجب الدين بمعاذة احد ما مع الخط وضمن عند الامام ومحمد  
لا عند من ولو لم يكن بمعاذة احد ما لم يجز التبرع **قاضي خان** الوصي لا يملك ابراعرم  
الميت ولا ان يحيط عنه شيئا ولا يوجله اذ لم يكن الدين واجبا بعقد مع الخط والناسيل  
والابرار عند الامام ومحمد يكون ضامنا وعند من لا يصح ذلك لا يكون ضامنا **مبسوط** وصي  
اقرانه استوفى جميع ما للميت على فلان ولم يسم كم موصي اقرانه في براءة ذمة فلان لانه في  
الاستيفاء قائم مقام الوصي باقرانه به كقرار الوصي وقرار الوصي بالاستيفاء منه

قاضي الوصي

لوصي

صحيح

صحيح لان الحاجة الى بيان المستوفى فيما يحتاج فيه القبض وما تم استيفاءه لا  
يحتاج فيه الى القبض فتركه الى بيان لا يمنع صحة الاقرار **جميع الفتاوى** وصي باع  
شيئا من التركة بالنسيئة فلو فيه ضرر لليتيم لم يجز ولو لا ضرر بان كان لا يخشى عليه  
البحر والمانع عند حلول الاجل جاز ولهذا قال المشايخ اذا استباح رجل شيئا من مال  
يتيم بالغه واخر بالغه وقاية والا ولا امل من الثاني يضمن ان يباع من الاول الذي لا يخشى  
عليه المانع واليوسف عند الطلب وكذا من يولي لا وقاف وكذا في اجازة دار اليتيم **قاضي**  
**خان** وصي باع شيئا من التركة بنفسه فان قصر به اليتيم بان كان الاجل فاحشا  
لا يجوز **ن** صلح الاب او الوصي على مال اليتيم لم يجز الا اذا ثبتت ولم يضمن الغنى ولو  
له دين ثابت على رجل مع صلح كل منهما بغير يسير لا فاحش ولو كانت الورثة  
صفارا وكبارا وادعواهم في دار وصالح وصيهم بغير يسير جاز عند الامام في حصته  
المكروا لا الا من حصته اصغار ولو كلهم كبارا لم يجز الا اذا كانوا غنيا مع في عروضة  
لا في عقار ولو كلهم صفارا فصالح الوصي المدعي في دارهم على ما لم جاز بغير يسير ولو المدعي  
بيته والا فلا ولو قامت البيعة عند القاضي فلا شك في صحة صلحه ولو عند  
الوصي فقط اختلف فيه وعن شهاب الوادي على بيت دين وعرقه القاضي باقرار  
الميت او يمينته له ان يقضي دينه وعن خلف لو ثبتت عنده باقرار يقضي لو  
لا يمينته وعن ابن ابراهيم لا يقضي في الوحيين فكذا هنا يخرج عن هذا الاختلاف  
بحسب الاقرار عند الوصي او الشهادة ويؤيد قول خلف ما ذكر ان الولي لو غاب  
قبل حل مورثه حل له قتله لا لو شهدوا به عليه ما لم يحكم به القاضي فكذا هذا  
ولم يجز صلح الام على الصبي وكذا صلح الاخ والعم لم يجز الا في المنقول اذ لم ولاية  
الحفظ ويحتاج اليه المنقول لا العقار واما اب الاب فلا ولاية له مادام الاب  
حيافموته يتحول اليه ولو لم يكن للاب وصي يصح صلح الجدة وصي اختا بمال  
اليتم صح لو المالح عليه امل من المجل لا لومثله هذا اذا وجب بدائته الميت فلو وجب  
بدائته الوصي جاز الاختيال ولو لم يكن امل من الاول **فقط** لو كان المختار عيما لم يجز  
في الملاوة لم يجز للوصي ان يختار بمال اليتيم اذ الجواز معلق بشرط كون الثاني امل **قاضي**  
لو اختار لقبيل ابو ارحيب فلو كان الثاني امل او مثله يصح والا فلا **قاضي خان** وصي  
اختار بمال اليتيم لو الثاني امل من الاول جاز لا لومثله **ن** لو اختار وكيل البيع مع  
ويضم للموكل عند الامام ومحمد اذا احواله ابرام وقت الخلاف في المطلق والموقت سوا  
ويستوى فيه الاملا وان فليس خلافا لابي الوصي اذ لو اختار على امل لم يضمن  
**ب** الوصي لو تولى لعقد صح احتياله على اقلس ويضمن عند الامام واما قاله فتصح



لا بها كثر انقص وصي وشو كيباع شيئا بالكثر من قيمته ثم قال له لم يجوز **فصل** شري له وصيه  
ثم قال له مع لو نظر الماله والا فلا ولا رواية فيه والرواية ان الاب لو اطلق البيع مع لو خيرا اذ  
الاقالة نوع تجازع والاب يملكه **فصل** المتولي يملك اقاله لو خير الوقف **فصل** خان وكيل بيع  
باع وامتنع عن استيفاء الثمن والتمس في لا يجوز على ذلك بل يقال له وكل الموكل باستيفاء  
الثمن ولو كان وكيل باجر كيباع او حسم او نحوها جبر على الاستيفاء ونظير المضارب  
**شعبي** للموصي اخذ وكيل ورهن يدين الميت لانه لو توفى له ان يرهن مال الميت يدين على الميت  
رجل من دين ميت بامر وصية فاداه يرجع في التركة لا في مال الوصي رجل انفق على دارت  
ثم قال انقصت بامر وصيه فاقربه الوصي صدق الوارث صغيرا رجلا وصي هذا التوب  
فلو باعه الوصي تنصت بتمنه استقصى ذلك كالموكل تصدقوا بثلث ماله ولم  
عقار فلو وصي ببيعه والتنصت بثلث ماله ثمنه وكذا هذا الفرض وهذا الماله  
له المبيع والتنصت ببيعه ماله وفي هذه الالف لو ابطاها للموتة وتنصت باللف  
بالف سواها من التركة جاز ولو نذر ان تنصت على هذا الفقير او فقرا ملة تنصت  
على غيرهم مع ولو قال لو تنصت فلهذا الماله على فقرا ملة تنصت على فقرا غير هذا  
من ولو وصي لفقرا لهما بكذا اعطى الوصي فقرا غيرهما جاز عندس وقاله **بعض** **فصل**  
المطالب يملك فاجير الدين وتاجيله والاقالة والحواله والابرا والحط ويحسم ريب  
المال لو حط او اخرا وقبض فان لم يكن فيه ربح صح حطه وقبضه اذ يملكه ولو  
ربح جاز قبضه ويجوز حطه في حصته وملكه هذا كله لانها من امور التجار وقد  
اذن فيها وتاخير ريب المال يجوز عند الامام وعندنا صح في حصته وهذا كاختلاف  
نود من بين اثنين اخر احدهما واذ كانا شريكي عنان فلو اخرهما قد صح ولو اخر الاخر  
فلو قال كل منهما لصاحبه اعل براك صحنا خير هو الا لم يجوز عند الامام مطلقا وعندهما  
صح في حصته فقط لهما امة باعها احدهما بادن شريكه ثم حط البايع من الثمن واخر صح  
وبعض حصته شريكه وغير البايع صح حطه في حصته لا في حق شريكه ولم يعضنا نجرم اصلا  
عند الامام وعندنا يحط فالشريك الخاص وشريك العنان واحدا لان في المعاز اذا اخر  
لم يعضن لانه من التجار اما الخاص فانا يبيعه وكالته فحكمه في حق شريكه حكم الوكيل والقن  
المذنون صحنا خير واقالته وحوالته وحطه بقدر العيب وبلا عيب لم يجز بما ملكه  
المكاتب **هذه** **فصل** وكيل المبيع والشرا لم يجز ان يعقد مع من لا تقبل شهادته له عند الامام  
**دور** **فصل** وم اصله وفرعه وزوج وزوجه وسيد لعبد ومكاتبه وشريكه فيما يشتر كانه  
**هذه** **فصل** الاصل فيمن لا تقبل شهادته لم قوله عليه السلام لا تقبل شهادة الولد لوالده  
ولا الولد لوالده ولا المرأة لزوجها ولا الزوج لامرأته ولا العبد لسيد ولا المولى

عبد ولا الاجير لمن استاجر من يبيع قالوا هذا اذا لم يطلق له المولى اما اذا اطلق قال  
له بيع من شئت فحج جاز ببيعه لم يثبت القيمة **هذه** **فصل** وقاله يجوز بيعه من قبل القيمة  
لا من عبده او مكاتبه **فصل** بيع الوكيل من لا تقبل شهادته له بالكثر من قيمته مع وفا لا يعضن  
فاخر وفاقا ولو يعضن يبيع مع من لا عند الامام ولو يقيمته فقيده من الامم روايتان  
**فصل** **فصل** فان كان الظاهر انه لا يجوز **فصل** المضارب كالوكيل فيما ذكر من البيع والشرا الا انه لو بعت  
بقيته جاز عند الامام ايضا بانفاق الرواية عنه **فصل** وعلى هذا الخلاف الاجماع والحق  
والسلم وخوها **فصل** بيع الوكيل من نفسه او طفله او نفسه لم يجوز ولو امر به موكله او اجار  
ما صنع ولو امر ببيع من ابويه او ولد البايع او زوجته لو كان الوكيل امرأة او من لا تقبل  
له شهادته وازا جاز **فصل** **فصل** الوكيل المضارب **فصل** فيما يخل فيه الفضل اليسير انما يعفى لو  
بانقراده اما اذا فحس فلا يعفى فيه القدر اليسير من هذا الجحاشد على ثوب لا يمنع الصلاة  
قدرا وربما ولو اكر بيع ولا يقال ان قدر الدرهم عقود الرابطة لا يخله فيعفى اذا الغفو  
مقيده بقراد اليسير **فصل** من تولد باع ماله الوقف او اجعه من لا تقبل شهادته له لم يجوز  
عند الامام وكذا الوصي وقيل الوصي كضارب وفيه منوالا جردا الوقف من ابنة البالغ وابيه لم يجوز  
عند الامام الا بالكثر من اجر المثل لبيع الوصي لو بقيته صح عندنا لو خير الميتم صح عند  
الامام **فصل** **فصل** باع الاب ماله لطفله ثم ادعى غيبا لا يبيع **فصل** هذا اذا اقر بغير من المثل  
واشهد عليه في الصك ولو لم يقر ولم يشهد او قابض ولم اعلم الفضل او علمته ولم اعلم ان الفضل  
لجوز يسمع وفي محل اخرا اعزل الاب فاحشا فالحاكم ينبغي قضا عن العبد يدعي على المشتري  
ولا يسمع دعوى الاب ولو ادعاه الاب بعد بلوغه والمشتري انكر الفضل يحكم الحاكم ان لم تكن  
المدقة قد رما يتبدل فيها السعر والايعة في المشتري ولو رهنها فثبت الرابطة اولى  
**فصل** **فصل** صبي بلغ فقال لوصيه بعت عقاري في صغير يعضن فاجش وقال الوصي بل بعته  
بثل القيمة لا يكون القول له ولو وصي باع شيئا من التركة فقال الورثة باعه يعضن فاجش  
وقال المشتري بل بعته قالوا قوله وعن محمد دار في يد يعضن او عاها ارقا من ابية فبرهن  
ذوا اليد انه اشتراها من وصيه بثل القيمة وبرهن المدعي ان قيمته على ما بثته ذوا اليد  
تقبل البيعة المتبعة للزيادة اولى وقال كثير منهم لم يثبت لقله القيمة اولى وعن  
سيف الائمة وصي باع كرم الصغير وبلغ وادعى عبدا وبرهن المشتري ان قيمته الكرم في ذلك  
الوقت مثل الثمن فثبت الفضل **فصل** **فصل** اب سلم ماله لطفله قبل فقش عنه لا يسترده  
للمن خلاف تسليم الصغير في باب النكاح **فصل** **فصل** الوصي ان يوكل بكل ما جاز له ان يعمل به بنفسه  
ولو بلغ قبل عمل الوكيل ليس لمان يعمل بموت الصبي يغير الوكيل **فصل** **فصل** المتولي توكيل غيره  
في كل شيء وان يوكل في غيره لانه كومي وليس لمان يقيم غيره مقامه في جبا تدا اذا فوض



اليه على سبيل العموم ولو انفق على الوقف من مال نفسه يرجع ولم يشترط الاشهاد كوصي من  
رجع لو شرط ولا فلا ولو عمل في الوقف بلا اجر جاز قيا ساعلى المصارفة ويبقى بعد مده  
اذ لا يصلح موجرا او مستاجرا وصرح لو امر الحاكم ان يعمل فيه **وجيز** للمتولي ان يتقوس  
التولية الى غير في الوقف عند الموت بالوصية وليس للمتولي عزله **بقى** ادعى وصي او متول  
انه انفق من ماله نفسه واراد الرجوع في مال اليتيم او الوقف ليس له ذلك لانه يدعى دين  
لنفسه من مال اليتيم او الوقف فلا يصح مجرد الادعوى بهذا الوادي من مال نفسه فلو  
ادعى من مال اليتيم او الوقف فلو ادعى تفقده المثل في تلك المدة صدق **شكك** المنتقط  
لو انفق على المنتقط بامر القاضي فقال انفق كذا وذلك لفقدها وكذا به رب  
الدابة وحدها نقاقه عليها صدق بميمنه على العلم اذ الوجه يدعى عليه ديناً وموئيد  
بجلاء فدعى قال انفق من ماله على اليتيم وهو نفقة مثله صدق الوصي بميمنه لانه  
امين يدعى صرفاً لا مائة الى موضع **من** متولاً تلف مال الوقف او صرفه في عماره ليس  
بغير للوقف ثم وضع مثله في الوقف لم يبرأ اذا لو اخل لا يصلح مملوكاً ومثلها ولو نصب  
الحاكم من باب خيمته ثم يدعى اليه براء لو خط المتولي ماله بالوقف لم يضمن يقول  
الحقير وفي الخلاصة لو خط المتولي دراهمه ببراءة الوقف صار ضامناً وطريق خروج  
من العمان الضرف في حالة المسجد او الدفع الى الحاكم انتهى وفي القليلة ولو اذن القاضي  
للقائم في خط مال الوقف بماله تخفيفاً عليه جاز ولا يضمن وفيها ايضا في وقف  
الناهي اذا اجر الواقف او قيمه او وصي القاضي او امينه وقال قبضت الغلة فضا عت  
او صرفها على الموقوف عليهم وانكروا ان الغلة مع بميمنه **في** القاضي لو خط مال صبي بماله  
لم يضمن وكذا سائر خط مال رجل بماله اخر ولو بماله ضم ويضمن ان يكون المتولي كذلك ولا  
يضمن الوصي بموته جهلاً ولو خط بماله ضم يقول الحقير وقد مر قبل و رقت نقلاً عن  
المنتقى ايضا ان الوصي لو خط ماله بمال اليتيم لم يضمن وفي الوجيز ايضا قال لو خط الوصي  
مال اليتيم بماله لا يضمن انتهى قال وصي الاب لو مات بماله لا يضمن يقول الحقير  
الظاهر ان القول الثاني اصح اذ الاب ليس ادنى مالاً من الوصي فيبني على اتحادهما  
حكم والله اعلم قال ولو وضع القاضي مال اليتيم في بيته ومات بماله صدق انه مودع ولو  
دفعه الى ثقة ولا يبرأ منه من دفع لم يضمن اذا مودع غيره وللقاضي ولاية مال  
الايداع **قاضي خان** الامانات تنقلب مضمونة بالموت عن تجميل الا في ثلاث متول  
قبض بعض غلات الوقف ومات من غير بيان وسلطان او دعى بعض الغنمة عند غار  
ومات ولم يبين عند من اودع وقاض او دعى مال اليتيم الى غيره ومات ولم يبين عند من  
اودعه **في** اجر المتولي دار من الموقوف عليه جاز ذلك اذ يمكنه رقبته ولم يجز للمتولي رجوع

متولي وقف من الوقف

متولي الوقف من المتولي

الوقف ولو اذن المتولي لم يذن ان يجرد المسجد وقطع له الاجر وجعله اخرج المتول ولو  
اخر المثل جاز وليس للمتولي ان يتصرف في مال الوقف **فصل** المتولي الامي لو استأجر  
من يكتب حسابه فالاجر يجب من ماله لا من مال الوقف **عده** الاستدانة لغروقة  
مصالح الوقف المختار ان يدفع الامر الى القاضي ليامرهما **قطا** الا حوطان يرفع اليه الا اذا  
نقد الحضور بعده فيستدين بنفسه وقيل يصح بلا دفع ولو امكن الرفع **شني**  
يفتني ان يكون الاستدانة على الصبي كالتولي **جف** لو استدان الاب لطفله جاز وكذا  
لو اقر به **عده** متولي بني عرصة الوقف فهو له لو بني بنفسه بماله نفسه واشهد عليه  
والا فهو للوقف بخلاف جني بني بماله نفسه ولم يذكر شيئا فهو له **مجمع** ارض وقف متصله  
ببيوت المصر برغبة الناس في استيجار بيوتها ويكون غلتها فوق غلة زرع وشجر  
فللمتولي ان يبنى فيها بيوتاً ويؤجرها اذ هذا الاستغلال النفع للفقراء ويصح  
غلة المسجد باذن الجماعة بلا اذن القاضي يجوز قال المنتقون الاول باذن القاضي  
وقال المناخرون الاول بلا اذنه لعلبة الطمع في هذا الزمان **قاضي خان** لا يضمن للقاضي  
عزله وصي الميت لو عدل كافياً ولو غير عدل يبرأه وينصب غيره ولو عدل غير كاف لا يبرأه  
بل يضم اليه كافي او غير لم يبرأه وكذا الوعدل الكافي يبرأه كذا ذكر الامام خواهرزاده  
وعده بعض المشايخ لا يبرأه العدل الكافي بمر القاضي لانه مختار الميت فيكون مقدماً  
على القاضي وذكر القدروري ليس للقاضي عزل وصي الميت ولا ان يضم اليه غيره اما لو ظهر  
منه خباثة او كان فاسقاً معروفاً بالشر يبرأه وينصب غيره ولو عدل غير كاف ضم اليه  
غيره وهكذا ذكر في الاصل والظاهر في شرحه ولم يذكر انه لو عدل هل يبرأه قال الامام  
المفضل اذ انجز الوصي عن الوصاية فللقاضي عزله وفي محل اخر من قاضي خان  
ايضا وصي محجراً قائماً للقاضي وصي اخر لا يبرأه الاول اذ للقاضي ضم ثان الى الاول  
وان اقام اخر مقام الاول لا يبرأه الاول اذ الثاني لا يقوم مقام الاول **صدا** لا بعد  
الاول الاول للقاضي عزله الوصي الخارج كمالا يبيع مال الميت **اسباه** ليس للقاضي عزل  
الوصي العدل الكافي فان عزله كان ظالماً انما كان المحيط واخلفوا في صحة عزله والا كثر  
على الصحة كذا ذكر ابن السخنة **في** وصي الاب لو عدل كافياً لا يضمن للقاضي ان يعزله فلو عزله  
قيل يبرأه قال صاحب جامع الفصولين الصحيح عندي انه لا يبرأه كوصي وبواشفق  
بنفسه من القاضي فكيف يعزله ويضمن ان يفتي به لفساد قضاء الزمان يقول  
الحقير لقد اجاد فيما افاض بقوله فيبني على كنهه اذ لم يبق قبله بقوله عنده  
انه تصرف بما ذكره وليس كذلك بل هو مختار كبير من السلف والخلف والعج  
انه كنهه لم يتطرق الى المتداولات مع كونه في المتنبع غاية الغايات **في** ولو

في صر



لا فيما عدل لغيره ولو عدل غير كاف بغيره كافي للقاضي بتبديل الوصي ولا الضم الا  
اذا خاف فيبدله **ح** **دور** غير نصبه القاضي وصيا بينا كافي لم تبطل بغيره القاضي  
ايامه لانه اشتعان بما لا يفيد الا ان لا يكون عدلا في نفسه ولا يوجب عدلا ولو عدل غير  
كاف ختم اليه كافي وبغيره بغيره اياه **هـ** **ا** اوصى الى عا جز عن الوصاية ختم اليه  
القاضي غير ولو شك اليه الوصي ذلك لا يحجب حتى يبرهن ذلك حقيقة اذا الشاك قد  
يكذب تخفينا على نفسه فان ظهر له بغيره اصلا استبدل به وكذا لو شك الورثة  
او بعضهم من وصي الميت القاضي لا ينبغي ان يبرهن حتى يظهر له منه خيانة **اشباه**  
القاضي اذا اتم الوصي لا يبرهن عند الامام بل يقيم اليه اخره وقال سريزله وعليه القوي القاضي  
لا يبرهن وصي الميت الا في ثلاث فيما اذا ظهرت خيانتة او تصرف بما لا يجوز عالما بخيانتها  
او ادعى ديناً على الميت وعجز عن اثباته ولكن في هذه يقول له اما ان تبريء الميت او  
عزلتك ولا ينصب وصيا مع وجوده الا اذا غاب عينة منقطعة او اقر له في  
الدين يقول الحقير وعلى هذا فيغير اسباب الغل خمسة لثلاثة كاذب **س**  
بيع اب ووصي ومضارب مع بغير ليسير لا فاحش وكذا انما لا يعنى في مسئين احدهما  
لوبياع في مرض موته ومانيهما رب المال لوبياع مال المضاربة قبل ظهور الرجوع وسأيل  
يعنى فيها الفاحش عند الامام لا عند عا منها الوكيل بشرأى بعينه والوكيل ببيع  
وصي وقز اذل لها ومكاتبه ومسئلة لا يقضى فيها ليسير عند خلافها وما  
ما اذا باع من قبله الماذون المديون ببيع غير نصبه البيع عند الامام خلافا  
لما في لو وكاله بشرأى لا بعينه ولم يسم ثانياً يقبل فيه غير ليسير ولو بعينه او سمي  
ثانياً قبل بغير ليسير وقيل **لا من** بغير ليسير الا في ستة مسائل وكل باع من قر  
نفسه او ممن لا تقبل شهادته له قبل جاز فقدر قيمته عند الامام وقيل لا الثانية  
رب المال باع المضاربة الثالثة الفاضل ضمن مع بعينه ثم ظهر قيمته اكثر لبيعه  
فلذلك اخذ المعصوب الرابعة اوصى ثلث ماله جناح في مرض موته شيئا بغير  
بيعه فانه يدخل في ثلث ماله الخامسة بيع مريض مستغرق يد من فيفسخ  
او يتم المشتري تمام القيمة **ح** السادسة بيع المريض من وارثه ولو باع وارث  
مريض من مورثه المريض او شرى منه بغيره او بغير ليسير لم يجز عند الامام وذكر  
الحلاف في القيمة اما ليسير البغى فلا يجوز اجماعاً لانه كوصية فلم يجوز ان قلت  
وصي الميت لو عقد مع وارث الميت بثلث القيمة فعلى هذا الخلاف **ط** والمحال كذا  
وكيل البيع مع عقده عند الامام ولو فحش عنه لا عند سماء لا ليسير كسرا عليه  
الماذون كمكاتبه وقضى وصي والمضارب والمقارض وشريكها لعان يجوز بيعهم

بغير فاحش عند الامام لا عند سماء ولو شرى او بغير ليسير او بغير التقدير نفذ  
شر اوهم على انفسهم واما الاوليا كاب ووصى وقاض فلهم البيع بغير ليسير لا فاحش  
وكذا شر اوهم ولو شرى مضارب او مضارب او شرى بغير فاحش صار مخالفا قال  
له اعل برايك او لم يقبل ونفذ عليه ويسير المحاباة جاز في اربعة ما دون مديون باع  
من مولا له الثاني مريض مديون واما وصيه بعد موته فلو باع تركته لغيره وحاطى صح  
وهذا من عجب المسائل الخلف بملك لا يملكه الاصيل الثالث بيع رب المال المضارب  
الرابع مريض باع من وارثه لم يجز عند الامام اصلا وعند سماء بلا محاباة **لا بها ضل**  
بيع المضارب من لا يجوز شهادته له بمحابة قليلة لم يجز وكذا الوصي لوبياع من مولا  
ولو بثلث قيمته بخلاف الوكيل عند الامام لان بينهما مضاربة والوصاية على العموم فصع  
البيع مالم يتحقق التهمة ومضى الوكالة على الخصوص **ش** **ب** يقبل قول الوصي بلا بعينه  
لا فيما ادعى قضا دين الميت او ادعى ان اليتيم استهلك مالا اخر فذبح ضمانه او ادعى  
انه ادي جعل عبداً الا بق من غير اقراره او ادعى انه ادي خراج ارضه في وقت لا تقبل  
للمرأعة او ادعى الاتفاق على محرم اليتيم او ادعى انه ادي لليتيم في القارة وانكر به  
ديون فقصاها عنه او ادعى الاتفاق عليه من مال نفسه حال غيبة مال اليتيم به  
الرجوع او ادعى الاتفاق على رقيقه الذين ماثوا او ادعى قدا عبداً لحياتي او ادعى  
فقنا دين الميت من ماله بعد بيع التركة قبل قبض ثمنها او ادعى انه تزوج اليتيم امرأته  
ودفع مهرها من ماله وصية الثانية عشر تجر رج ثم ادعى ان كان مضارباً قال  
العتابي والمضاربان كل شيء كان الوصي مسلطاً عليه فانه يصدق فيه وما لا فلا  
وصي القاضي كوصي الميت الا في مسائل الاولي وصي الميت ان يبيع من نفسه ويشترى  
لنفسه لو فيه تقع ظاهر لليتيم عند الامام خلافاً لما خلا في وصي القاضي لانه  
كالوكيل ومولا يعقد لنفسه الثانية اذا خصه القاضي بتخصيص بخلاف وصي الميت  
الثالثة اذا باع من لا تقبل شهادته له لا يصح بخلاف وصي الميت وقيل مما سوا  
الرابعة لو وصي الميت ان يوجر الصغير لعلم المنفعة بخلاف وصي القاضي الخامسة  
للقاضي عزل وصيه دون عزل وصي الميت اذا كان عدلا كافي وفيه خلاف السادسة  
لا يملك وصي القاضي القبض الا باذن جدي من القاضي بعد الايض بخلاف وصي الميت  
السابعة يعمل بغير القاضي عن بعض المقررات ولا يعمل بغير الميت في راجحة  
الى قبول التخصيص وعدمه الثامنة وصي القاضي اذا جعل وصيا عند موته لا يسير  
الثاني وصيا بخلاف وصي الميت وصي القاضي كوصيه اذا كانت الوصية عامة  
الوصي لا يملك بيع شيء باق من ثمن المثل الا فيما اوصى ببيع عبده من فلان فلم يرض الوصي



له بمن المثل فله الخط للوصي خلاص من الميت من الجسد الوصي لا يملك القاضى  
 المتصرف في مال اليتيم مع وجود وصيه ولو كان منصوبه لا يمتنع الوصي بالتقوى على وليمة خزان  
 اليتيم اذا كان متعارفا لا اسراف فيه ومنهم من شرط اذنا القاضى وقيل بغير مطلقا الغلام  
 لو لم يكن ابوه حايكا ليس له ان يزوج حتى انما يعلم الجباكه لانه يعاب فها قضى الوصي من الميت  
 ثم ظهر اخر من له حصته الا اذا قضى بامر القاضى وصى الميت كالأب الا في مسائل منها لا يجوز  
 اقراضه مال اليتيم ويجوز اقراض الاب في رواية ومنها انه يشتري ويبيع لنفسه لو خيرا  
 لليتيم وللأب ذلك لولا ضرر لليتيم ومنها للأب قضاء دينه من ماله لانه بخلاف الوصي ومنها للأب  
 الاكل من ماله في قدر الحاجة وللوصي قدر عمله ومنها للأب انه يرهق ماله وله على دينه  
 بخلاف الوصي ومنها ان عبارة الوصي لا تقوم مقام عارفين فاذا باع او اشترى لنفسه  
 بشرط الخلق فلا بد من قوله قبلت بعد الايجاب بخلاف الأب ومنها لا يلي الانكاح بخلاف  
 الأب ومنها لا يجوز له بخلاف الأب ومنها لا يورث من ماله صدقة فطر اليتيم بخلاف الأب  
 ومنها لا يمتنع منه بخلاف الأب والمخاري عشر لاحضارة له بخلاف الأب وفيه في حق الفروق  
 الفرق بين الوكيل والوصي ان الوكيل يملك عزل نفسه لا الوصي بعد القبول ويشترط القبول  
 في الوصاية ويتنقذ الوكيل بما يقدره الموكل بخلاف الوصي ولا يستحق الوكيل اجر على  
 عمله بخلاف الوصي ولا تنفع الوكالة بعد الموت والوصاية تنفع وتصح الوصاية وان لم يعلم  
 بها الوصي بخلاف الوكالة ويشترط في الوصي الاسلام والحريّة والبلوغ والعقل ولا يشترط  
 في الوكيل الا العقل اذا امانة الوصي قبل تمام المقصود ونصب القاضى غيره بخلاف موت  
 الوكيل ينصب غيره الا عن مقصود المحقق والقاضى يزيل وصى الميت لحاجة او تنهت بخلاف  
 الوكيل والوصي اذا باع شيئا من التركة فادعى المشتري انه مبيع ولا يثبت فانه يخلف على  
 التباة بخلاف الوكيل فانه يخلف على عدم العلم ولو اوصى لقصر اهل بركة بحيث فاعطى  
 الوصي لاهل بركة اخرى جاز في الاصح ولو اوصى بالتصدق على فقرا اجماع يجوز ان يتصدق  
 على غيره من الفقرا ولو خص فقرا لفقر هذه السكة لم يجوز ولو قال له على ان اتصدق  
 على جبر فتنصت على غيره لو فعل ذلك بنفسه جاز ولو امر غيره بالتصدق ففعل المأمور  
 ذلك ضمن المأمور فلهذا ما يخالف فيه الوصي الوكيل يقول الحيفر يستوعب جميع وجوهه  
 ما اختلفا فيه كازعماء قد ذكر في جامع المصوبين نقلا عن **ق** ادعى انه وصي ميت فطلب  
 دينه فصدقه الميراث من دفع اليه والفرق بوجوب احد ما للقاضي ولا يثبت الوصي ولو  
 قضى بدفعه يكون اقرا موديا الى استقاط حق الغير وسوارة ذمته بدفعه اليه بخلاف الوكالة  
 اذا القاضى لا يملك نصب الوكيل الثاني لو قضى بدفعه اليه بغير وصيا في جميع المال بخلاف الوكيل  
**وج** الوصي ثبتت له المساكين للوصي ان يعرف كل الى مسكين واحد عند ماله وعند غيره لا يعرفه

الا الى مسكينين فضا عدا **قاضي خان** اوصى بان يتصدق على فقرا مائة قال من يجوز ان  
 يتصدق على الجرم من الفقرا قال زفر لا يجوز اوصى بان يتصدق على صنف من الفقرا  
 فتصدق على غيره لو الامر حيا ضمن الوصي قال له على ان اتصدق على جبر فتصدق  
 على غيره لو فعل ذلك بنفسه جاز ولو امر غيره بالتصدق ففعل ذلك المأمور ضمن  
 المأمور وروى عن الامام اذا اوصى لمساكين الكوفة فصرف الوصي الى غيرهم ضمن ولم يفصل  
 بين حياة الامر وبعد وفاته انتهى وفي القضية قال الاخر صرف ثلث ماله الى فقرا  
 المسلمين ثم مات فصرف الورثة الثلث الى فقرا المسلمين فلم يوصى ان يخرج الثلث  
 من غير اخرى ويصرفها اليهم وفي فتاوى قاضي خان ايضا وصى الميت اذا قضى من الميت  
 بشهود جاز ولا ضمان عليه لاحد وان قضى من البعض بغير اقرار القاضى كان ضمانا لمسا  
 الميت وان قضى بامر القاضى من البعض لا يمتنع والجرم الاخر ليشارة الاول فيما قبض  
 صغير ورث ماله الاول اب مسرف مبدد مستحق الحجر على قول من يجوز الحجر لا تثبت له  
 الولاية في مال ابنته **اشباه** ويجمع الوصي والوكيل في ان كلاهما امين يقبل قوله مع  
 سمعته ويصح ابر او ما عدا وجب بعقد ما ويعتزمان ويصح خطهما وما جملها فيما  
 وجب بعقد ما فقط والفرق بين وكيل البيع وكيل قبض الدين انه يصح ابر الاول  
 من الثمن وحطه ضمن ولا يصح من الثاني ومع من الاول قبول الخوالة لاسرائيل  
 وصح من الاول واخذ الرهن لاسرائيل وصح منها اخطا كقبول ومع ضمان وكيل قبض  
 الدين فيه لا ضمان وكيل البيع والشرا في الثمن وقبض شهادة وكيل قبض الدين لا وكيل  
 البيع والمشتري مطالبة الوكيل بما دفعه او اسلمه الى الموكل بعد دفع البيع بخلاف  
 وكيل قبض الثمن ولا يصح ثمن الموكل المشتري عن دفع الثمن الى وكيل البيع بخلاف وكيل  
 القبض الكل من الاشياء والتظاير لا ينجح رجوعه تعالى **الفصل**  
**السابع والعشرون** في مسائل التركة والورثة والدين وما يتعلق بذلك وفي خلاص  
 ما ذكره بعض احكام الوصي **مسائل القسمة** وفي الخلاصة اراد الورثة القسمة وقالوا ليس  
 فيما غايب يقسم القاضى المتقول بينهم بقولهم لا غير المتقول حتى يبرهنوا على اصل الميراث  
 عند الامام وعند ما يقسم المتقول وغيره بقولهم فلو لم يبرهنوا غايب يقسم ولا ينتطو حصون  
 لو الحاضر اثنين كبيرين او احدا صغيرا فيصيب عن الصغير وميلا ويقسم ويضع حصته  
 الغايب تحت يد عدل ثم لو حضر الغايب واقرا كما قرأوا معنى الامر وان انكر ترد القسمة في  
 المتقول وغيره لانه قسم بالبيينة تتقبل البيينة على الغايب ولا يلتفت الي  
 غيره **قاضي خان** عند الامام لا يقسم المقار بطلب الورثة مالم يبرهنوا على وفاة الورث  
 وعلى عدم الورثة وعلى ان الفقرا في ايديهم ميراث من مورثهم وعند ما يقسم وليشهد القاضى

لوصي



انه قسمها باقرارهم كما يقسم المروض ولو فيه كبير غايب او صغير والدار في ايده المبارك  
 الحضور عند الامام لا يقسم كما مر عند ما يقسم ويترك الغائب والصغير ويشهد  
 كما مر ولو برهن الكبار على اصل الميراث وعدد الورثة لجمعهم صار قسم القاضي بين البايعين  
 الحاضرين وينصب كل من الغائب والصغير من يحفظ نصيبه ولو كان البايع الحاضر واحدا  
 وطلب المقتسم لا يسع ولو جاء مع صغير فبالباقى من الصغير يقسم ويأمر به  
 بالمقتسم ولو الورثة كبارا حضروا وبرهنوا على ما ادعوا من وفاة الميت وغيره الا ان في  
 الدار شركة لا جنى غيب لا يقسم حتى يحضر ولو كان الشريك حاضرا وبغض الورثة غايب  
 وقامت البيعة يقسم ولو كان الشريك الغائب اخ الميت ورثا الدار عن ابيهما وبرهن  
 الحاضرون قسم القاضي بغزل حصته عنهم فلما حصل ان العقار لو بين قوم ارضا بعضهم غيب  
 وبعضهم حضور فلو في ايدي الحضور وطلبوا المقتسم قسم بينهم ولو كان شركتهم بالشرأ  
 لا يقسم حتى يحضر الكل **دور غير قسم** القاضي العقار باحد الشركان انتفع كل بحصة  
 وان انتفع احدهم بحصة اذا قسم ونفتر الاخر بقلة حصته يقسم بطلب ذي الكثير  
 لا بطلب ذي القليل كذا ذكر الحنفية وذكر الحنابلة عكسه وذكر الحنك في مختصر ان ايتها  
 طلب القسمة يقسم القاضي في الخائبة وهو اختيار الامام خوا هذا اذ عليه القسمة  
 وقال في الكافي ما ذكره الحنفية اصح وفي الخيرة وعليه القسمة يقول الحنفية قال  
 صاحب المصنف ايضا والاصح **بل** وجه قول الحنفية ان اذا الكثير طلب من القاضي  
 ان يحسمه لا تنفع بملكه ويمنع غيره عن الانتفاع بملكه ويطلب ايضا ف  
 فيجيبه اليه ولا يعتبر بغيره الاخر لانه يريد الانتفاع بملكه غيره فيمنع عنه وان  
 نضر ولو طلب ذو القليل لا يجب لانه منعته في طلب الضرر لنفسه والقاضي  
 لا يستعمل بما لا يفيد ووجه قول الحنابلة ان اذا الكثير يريد الضرر لغيره والاخر  
 اضر نفسه فيجيبه ووجه قول الحنك انه لو طلب ذو القليل فقد رضى بضر نفسه  
 ولو طلب ذو الكثير فقد طلب ان ينتفع بنصيبه فيجيب كل واحد منهما والاصح  
 قول الحنفية ان القاضي يجيب عليه ايضا الحق المستحقه وفي طلب ذي الكثير ذلك لانه  
 ان يجيبهم الى اضر انفسهم وفي طلب ذي القليل ذلك يقول الحنفية الظاهر ان قول الحاكم هو  
 الاصح وهو الصحيح لانه ما ذكره الحنفية من ظلم بذي القليل وما ذكره الحنابلة من استغنى  
 للظلم بذي الكثير لا يخفى على متأمل **خبر قاضي كان** قال احد الورثة للقاضي اجل نصيب  
 من الدارين والارض في يد احدى واحد والى صاحبه قال الامام يقسم القاضي  
 كل دار ارض على حدة ولا يجمع نصيب احد الورثة كما اراد ذلك الوارث وقال الراي الى  
 القاضي ان راى يجمع جميع والا فلا وان كانت الدور في محرم لا يجمع وقا قال الدور المختص

مطلب مهم  
 قسم القاضي العقار  
 بطلب احد الشركان  
 قليل كان حصته  
 منه العقار او كثير

كا جناس مختلفه دارين رجلين في احد جانبيه مبادون الاخر فقال احدهما  
 اجل قيمة البناء ذراع من الارض واخر حقي من ذراعان الدار وقال الاخر لا بل اجعل  
 البناء لدارهم واعطيك حقه في البناء من الدارهم فالاولى واحسن نقول  
 الحنفية هذا يشترع جواز الثاني فينبغي ان يكون جواز الوجهين فقيده بصورة التراضى  
 اذا الظاهر انه لو لم يرص ظا لب الذراعان بالدارهم لا يحير عليه والله اعلم قال لا تقاد  
 القسمة بمجرد دعوى احد الشركاء الفلظ فيها ولا يبادر ذرع شئ من ذلك ولا مساحته  
 ولا كيد ولا وزنه الا بحجة فان لم يكن له بيعة واستحلف الشركاء بطل فون رجاء النكول  
 ثم دعوى الفلظ على رجوع منها ان يكون في القدر بان يقول حقي النصف وقد اخذت  
 الربع او الثلث وقال الاخر لا بل حقه الثلث وقد اخذته فبقا القان وتعاد القسمة  
 ومنها ان يكون في القبض فيقول احدهما لم اقبض حقي وقال الاخر قبضته فالجواب  
 كما مر ومنها ان تكون في الزيادة فيقول احدهما اخذت اكثر من حقي او غصبت الزيادة  
 بعد ما قبضته ويقول الاخر قبضت حقي وما اخذت الزيادة فالقول بالاخذ والبيعة  
 لصاحبه ولا يتخالفان ولا تقاد القسمة ومنها ان يكون بعد ما شهد كل منهما على  
 قبضه واستنابا حقه تماما ثم يقول احدهما حقي ما في يدك وحقه ما في يدي  
 او يقول قد قسمنا لكن اخلت انا بعض حقي ومن بعضه لا تمتع دعواه بعد الاشهاد  
 على الاستينابا ومنها ان تكون في التقويم فيقول احدهما قيمتها اكثر مما اؤتمتة وينكر  
 الاخر فلا يسع ايضا قال البخاري هذا اذا كان التفاوت بسييرا ولو كثيرا يري ان تسمع  
 وقال الفقهاء ابو جعفر تسمع اقتسما دارين واخذ كل منهما دارا فادعى احدهما غلطا ان  
 له كذا ذراعا في داري في يد صاحبه فضلا في القسمة ويرهن عليه يقضي له بذلك الذراعان  
 ولا تقاد القسمة وليس هذا كذا ذراعا حقة قيل هذا قول س وم اما عند الامام القسمة فاسلة  
 والداران بينهما نصفان او قسموا امرا او غير ذلك فاحش في القسمة ان كانت  
 بالقضا بطل وقا ولو بالتراضي اختلفوا فيه والعجيب انه قال القضا اقتسما محمدا  
 ثم اختلفا في الحد قال احدهما هذه الحجة وقد دخل في نصيب صاحبي فلو برهننا جميعا  
 اخذ بيئتهما لاذ كلاهما يثبت الملك لنفسه في جزء بعينه مما في يد صاحبه  
 واجمع في ذلك الجزء بيتهما فيقضي بيئته الخارج **مسائل الدين على الميت**  
**مد** له على الميت دين مستغرق لم يحضر الصلح ولا القسمة او وارثه لم يملك تركته فان  
 لم يستغرق لا ينبغي ان يصالحوا ما لم يقضوا دينه فتقدم حجة الميت ولو فعلوا يجوز  
 قياسا وقيل لا يجوز استحسانا ولو اقتسموا تركته ثم ظهر دين يحيط ردت القسمة  
 لا تدفع وقوع الملك للوارث وكذا الوغير يحيط لغيره حتى الغرما بالتركة الا اذا بقى



من التركة ما بقي بالدين واما قسم لانه لا حاجة الى نقص القسمة في ايها حقهم ولو  
ابراه الغرما بعد القسمة او ادعاه الورثة من مالهم والدين يحيط او لا جازت القسمة  
لان المانع قد زال ولو ادعى احد المخاصمين ديناً في التركة مع دعواه لانه لا تناقض في الدين  
يتعلق بالمعنى والقسمة تقاض في الصورة ولو ادعى عينا باي سبب كان لم يسمع للتناقض  
اذا لا قدام على القسمة اعتراف منه بكون المقتسم مشتركاً في الوارث لا يتخذ يبعه  
من تركه مستغرقاً يدين لابرصا عزمايه لعدم ملكه وتقد بيع القاضي اثبات الدين  
على سبب جعفر وارثه او وصيه يجوز ولو لم يكن بينهما تركه اذ تعيد تمكن من اخذ مال  
الميت اذا ظهر ان قال الوارث لم يصل الى من يرث الى فان صدقه المردعي فلا شيء له وان كذبه  
وقال لا يصل اليه شيء من المال جلفه على البتات فان جلف لا شيء عليه وان نكل لزم القضاء **فد**  
يسمى القاضي تركه مستغرقاً يبعه لو بقيت منها وليس للغرما البطالة **ن** اوصى بوصايا عليه  
ديون طاع بعض ورثته بعض التركة وقضى دينه وانقضى وصاياه فسد البيع الا ان  
يبعه بامر القاضي للوارث ان ياكل ويطلو في غير ذلك وقا بالدين ولا وارثه سواء لو باع  
وارث كبر شيئا من التركة ليس لوصيه نقضه ان كان في يده شيء غير ذلك يستطيع ان  
يبيعه ويتخذ منه دينه ووصاياه **خ** لو وصى ببيع شيء من التركة لاديين الميت لو فيها  
ما يقضى به الدين لانه كوص فله ذلك **ص** تركه فيها دين لم يستغرقه فستتجنا عزيم  
فانقلا خذ من كل من الورثة حصته من الدين وهذا اذا اذيم عند القاضي اما لو ظهر  
با حديم اخذ منه جميع ما في يده يقول الخبير المسئلة الثانية ليست بوفقا قية  
اذ سياتي في اول الفصل الاتي خلافا نقلا عن **ن** والله اعلم **ف** التركة لو مستغرقة  
بين قتل ورثته لاستخلاص التركة بحسب الراي على القول اذ لم حق الاستقلال  
وان لم يملكوها خلافا لاجبي ولو قالوا بدينه ولم يكن المال نفذا فالحاكم يبيعها للدين  
ولو اريد اعليها فلم يستخلاصها باءا دينه حكم لا بقدر تركته **ن** ورثته ارادوا اذا  
دين الميت للبقى تركته لم فانفقوا عليه وتخلوا فقادينه وانما وصاياه من مالهم  
فلم ذلك ولو اخلصوا فللموصي بيعها لدينه وصاياه ولا يلتفت الى قولهم **م** جاز لاحد  
الورثة استخلاص البعض من التركة باقا قيمته الى الغرما ولو اراد بعض الورثة استخلاص  
شيء من التركة لنفسه واد اقيمت له الى اخر ليس له ذلك لان حق الغرما متعلق بالميت  
لا بعينه **ف** لو مستغرقة فالحكم في اثبات الدين انما هو وارثه لانه خلف عنه  
تسرع الميت عليه كمن لا يحلف لو نكل اذ لا يتقد اقراره على الغرما ولو اقرار وارث بان  
هذا وديعة عند مورثي يقبل ولو كذبه عزيم لانه كورثه قيل هذا اذ لم يستغرق التركة  
اما اذا كانت مستغرقة فلا يصح اقرار الوارث بوديعة فان ادعى فلان صدقه الغرما

او كذبوه وقالوا للميت او قالوا لا ندري لمن هي الغرما لا المدعي لو دعيته اذ  
الا مستغرق يبيع ملكه الوارث كما قرأ في ملك الغرما لم يبع ولم يبع تصد  
الغرما اذ لا ملك لهم في التركة وانما لم استنبطها حقهم منها ولا يحلف الوارث  
لو انكر لما سرد كذا عارية واجارة وبعائة ودهن ومضاربة **فان** مات  
وعليه دين يحيط بجميع التركة ماله او اكثر فادعي رجل على الميت ديناً وعجز عن اقامته  
الميتة ليس له ان يستخلف اصحابه الديون او الورثة ولو له يدينه بيمينها على  
الوصي ولو لا وصي للميت نصب القاضي وصيا وان كان في التركة فضل على الديون فله  
تخليف الوارث ادعي في تركه مستغرقة ديناً واحداً لوارث قبل الوارث لا يكون  
خصماً اذ لم يرث شيئا وعامة المشايخ على انه خصم وان لم يرث فلو لا يدينه للمدعي  
واراد تخليفه الوارث او تخليفه الغرما فلا يحلف وكذا الوارث الوصي وبرهن عليه  
يسمع ولو لا يدينه واراد تخليف الوصي لا يحلف ولو لم يكن للميت وصي ولا وارث  
حاضر فالقاضي ينصب وصيا ويسمع الميتة عليه ولا يحلف هذا الوصي ايضا هذا  
كله في التركة المستغرقة وفي غيرها ان كان الفاضل عن الديون معلوماً ظاهراً  
في يد الوارث في هذا الوجه ولو ادعى ديناً على الميت جعفر وارثه فاقرا لوارث  
فاراد المدعي ان يثبت الدين ولا يكتفى باقرار قبلت يمينته وكذا لو اقر  
جميع الورثة بالدين فبرهن المدعي على الدين قبلت يمينته حتى يصير ثانياً بالميتة  
فيظهر في حق الورثة وفي حق غريم آخر لو ظهر بعد ذلك **د** قضى المودع دين مودعه  
بالوديعة متى **ن** المصحح **ف** او دعه ماله وما عنده من الودائع الى رجل ثم مات وله  
دين يحيط او لا خذ منها المودع او الوارث الى بعضهم بلا قضا ضمن الدافع فلو كانت  
الاموال والودائع في منزل الميت فخذ التركة بعض ورثته ليتقضى دين الميت  
او الودائع ليردها على ملاكها لا يضمن استحقاقاً **فان** مريون مات فقال  
داينه قبضت منه في محته الالف التي كانت في عليه وقال غرما الميت لابل قبضت  
منه في مرض موته ولنا حق التركة فيما قبضت قالوا الموقوف عليهم شاركوه فيه  
اذا اخذ حاد في الحال الى اقرب الاوقات وبوالة المرض فلو الموقوف هلك فلا شيء منه  
للغرما لانه انما ينصرف الى اقرب الاوقات بنوع ظاهر والظاهر يصلح للدفع لا لا يجاب  
الصمان **ص** في التركة دين فلو دفع المودع الوديعة الى الوارث بلا امر القاضي ضمن  
**خ** ولو مستغرقة متى وهذا انما لم يورث الوارث والا فله الاخذ او اذا الدين **ص**  
للوارث محاشية مريون الميت ولو قبضه لو لم يكن الميت مديوناً له وصي او لا  
ولو مريوناً يجام ولا يقبض الا الوصي ولو ادعي مريون الى الوصي ببرا اصلاً ولو



لا وصي فرفع الى بعض الورثة ميراثه من حصة خاصة **فصل** في احد الورثة صلح خصما عن الورثة  
فيما له وعليه ويظهر ذلك في حق الكل الا ان له قبض حصته فقط اذا ثبت حق الكل وانما  
ثبت لوارثه وقضى به اما الوارث في حصته فقط قضى بها فلا يثبت حق الباقيين  
**فصل** ادعى ميتا قالا ذوا اليد انه ملك ورثته من ابي فلو قضي عليه يظهر على جميع الورثة  
فليس لاحد منهم ان يدعيه انما اذ صار مورثهم بنقضها عليه فلو ادعاه ملكا مطلقا  
يقبل اذ لم يقض عليه في الملك المطلق فلو ادعاه ذوا اليد ملكا مطلقا رثا لا يصير الورثة  
نقضها عليهم فلم اخذ بدعوى الارث لكن ليس لذوا اليد حصته فيه اذ قضى عليه  
من **ج** ادعى ميتا واحضروا ثلثه ليس ذلك العيش بيده لا يسمع اذ اخط الورثة اذ لم يكن  
بيده تركته ينتصب خصما عن مورثه في دعوى دين لا ميراث ولو ادعاه نصيبه من العيش  
عند وارث اخر فادعى رجل هذا العيش ينتصب هذا الوارث خصما اذ ينتصب احد  
الورثة خصما عن الباقيين لو كان العيش بيده بخلاف الاجنبى **فصل** قضى دين الميت  
مديونه بلا امر وصيه فقا لخصه الالف التي لفلان الميت على من الالف التي لك عليه  
جاز ولم يقل كذلك لكن قضى الالف عن الميت فهو متبرع والالف عليه **فصل** اقران للميت  
على كذا فدفعوا الى اقران الميت بلا امر القاضي جاز اذ لا فائدة في دفعه الى الورثة ثم  
رفعهم الى اقران الميت فجاز قصر المسافة **فصل** ميت عليه دين وله دين على رجل فمروا  
الميت ان لا يقضى دينه عالم يقضوا دين الميت لان مديون الميت لا يبرأ بدفع الدين  
الى الوارث حال قيام الدين على الميت **فصل** لا يملك الدائن اثبات الدين على مديون  
الميت ولا على الموصي له ولو اثبتت على من يبيع اثباته عليه كوصي وارث ثبت له  
حق الاستيفاء منهما ولو انكر وارثه وجود تركته بيده فالدائن اثباته لا لو  
اجنبيا فلا تقبل عليه بينته الدائن اذ ليس بحجم في اثبات الملك ولو ادعى ديناً على  
ميت وكبار ورثته غيب والصغير حاضر للقاضي بضمه ويميل عن الصغير ليحكم عليه  
فيكون قضا على جميع الورثة لان المهرم يأخذ دينه من حصته الحاضر ولو عجز عن  
حصته الكبار فخرج الحاضر عليهم اذا حضروا لتقدم الابن على الارث يقول الحقيق الظاهر  
ان هذه المسئلة للميت باقما قينما في سياق في الفصل الا في قلا عن ان  
الصواب ان يا خذ ما يخصه **فصل** وللقاضي بضمه وصي ليدعى عليه لو وصي الميت وارثه  
غايبا ويكتبه في نسخة الوصاية ووصيه غايب مدة المسعة وذكر ان له ذلك ولو لم يكن  
الوارث غايبا في رواية ولو اقر الكبار بدين فعل المهرم ان يبرهن لثبته ليدعى في  
حق الصغار اذ اقرار الكبار لم يعمل فيه الصغار ولو اقر به كل الورثة فبرهن المدعى لا يقبل  
لاحتياجه الى الاثبات في حق غيرهم ايضا اذ ربما يظهر عزم آخر ديه ظاهريين

المقر له لا يظهر في حقه باقرار الورثة وكذا الوارث ابا الوصية فبرهن يقبل بقول الحقيق  
ويكون ايضا ان يكونا لاحتياج الى الاثبات لاحتمال ظهور وارث اخر سوى الورثة  
المقر من فينبغي ان يقيم هذا الى القليل **فصل** تقبل البيعة على دينه لو اقر به بعضهم  
لانه ربما لا يفي نصيب المقر بالدين فبا لبيعة تقضى من جميع التركة باقرار الوارث  
يقصر على نصيبه ولا يجوز اقرار الوصي على الموصي لان يشهد بوضع اخر قصص على  
معنى الشهادة يقول الحقيق ومن القليلة استحق بعض نصيب احد الورثة بعينه  
بعدها لضمته بينته وقضا فقال اخذها المدعى طرأ بغير حق ليس له ان يرجع على بقية  
الورثة بشئ **فصل** قضى وارثه دينه من تركته باقراره فجاز دائن اخر قصص له ولو اداه  
بقضالم يضر وشارك الاول **فصل** ولو ثبت الدين لشهادة فلا بد من القضا **فصل**  
اقر دين وادعى انما مورثه لا يقبل ولو برهن على بيعهم تركته مورثهم وادعى خصما عليهم  
قضا لو ان ابا نابع في حيوته واخذ الثمن وبرهنوا يقضى بينته الدائن **فصل**  
قضى وصيه دينه بلا امر القاضي فلما كبر اليتيم انكر دينه على ابيه من وصيه ما دفع  
لوم يجد بينته اذ اقر بسبب العمان وهو المدفع الى اجنبى فلو ظهر عزم اخر يبرم له  
حصته بدفعه لاحتياجه بعض حق هذا الى غيره فلو لم يكن للغريم الاول بينته  
على الدين يضمن الوصي كل ما دفعه لوقوعه بغير حجة **فصل** وصي ادى ديناً فانكر الورثة  
تقبل بينته ولو لا بينته له تخليفهم **مسائل شتى** وفي وقت وصيه او  
وارثه فقد ثمن كفته من ماله يرجع في التركة وكذا اذا دى نفسه كذا الوالي والوصي  
ليس بمشترع في شرايه بماله نفقة الصغير او كسوته **فصل** غاب وصيه فباع  
وارثه بعض تركته ليدن مورثه ووصاياه فسد البيع لا الوارث القاضي وهذا  
في تركته مستغرقة ولا نفذ تصرفه في حصته لان يكون المبيع بيتا مبيعا  
من الدار وما يشهد **فصل** وصي نقد الوصية من مال نفسه قال الوارث  
وارث يرجع في التركة والا فلا وقيل لو الوصية للعبد يرجع اذ لم مطالب من جهة  
العبد فصار كقضا دين ولو لله تعالى لا يرجع وقيل يرجع على كل حال وبه يقضى  
كوكيل شر ادى الثمن من مال نفسه يرجع والوصي اذا اشترى كسوة او نفقة  
للصغير من مال نفسه يرجع وكذا بعض الورثة لو قضى دين الميت او كفته من  
مال نفسه او اشترى الوارث الكبير نفقة او كسوة للصغير من مال نفسه  
يرجع في التركة وكذا وصي ادى خراج ارض اليتيم او غيره من مال نفسه لا يكون  
متبرعا ولو كفى الميت من مال نفسه يقبل قوله وللوارث قضا دين الميت وتكفينه  
بلا امر الورثة ويرجع في التركة **فصل** كفى الوارث الميت من مال نفسه ويرجع والاجنبى



لا يرجع كفن الميت غير الوارث من ماله كما لم مع وجود اخ الاب يرجع في التركة بلا امر الورثة  
فلا يرجع شهد على الرجوع لم لا ولو امر احد الورثة انساها بتكفين الميت فكفر ان اسره  
ليرجع عليه يرجع كما في القرض في بناء داوي وهو اختيار شمس الاسلام وذكر المرحوم ان  
له ان يرجع لان امره بمنزلة امر القاضى ثبت دين على الميت كان الوصي ان يقضى من  
مال نفسه ويرجع وكذا الوارث ويصدق انه قضى ليرجع وارث اخذ عينا من التركة  
ليقضى من ماله دين على مورثه ورعيه ببقية الورثة لم يجز الا برضا الغرماء الذين  
يحيط والا جاز ويكون هذا من باقي الورثة بيعا لمصهم في بعض بلوغ ان يجازي  
وصية هل تقوى بعد اولاد ولكن لا يجز الوصي لو امتنع عن ذلك ويصدق مع اليقين  
لانه امين **قاضي خان** جيب بلوغ ماله من وصية فقال الوصي ضاع مني بصدق  
لانه امين لو قال انفق ماله عليك بصدق في نفقة مثله في تلك المدة ولا يقبل  
قوله فيما يكذب به الظاهر اذا اختلفا في المدة فقال الوصي مات ابوك ست عشرة سنين  
وقال ليتيم ماتت ست وخمس سنين في كذا كتاب ان القول قول الابن واختلف  
المشاخ فيه قال شمس لا يثبت المرجح المذكور في الكتاب قول محمد ما على قول  
القول قول الوصي وهذه اربع مسائل احدها هذه والثانية اذا ادعى الوصي ان  
الميت ترك رقيقا فانفق عليهم الى وقت كذا ثم ماتوا وكذا به لابن قال محمد والحسن  
ابن زياد القول قول الوصي والمسئلة الثالثة اذا ادعى الوصي ان غلاما للميتم اتفق خاله  
رجل فاعطيت جملته اربعين درهما والابن ينكر الا باق كان القول قول الوصي في قول  
ابن قول محمد والحسن بن زياد القول قول الابن لان ياتي الوصي ببينة على ما ادعاه به  
واجب وان الوصي لو قال امتنعت رجلا ليرده فانه يكون مصداقا للمسئلة الرابعة  
اذا قال الوصي ادبته فخرج ارضك عشر سنين منذ مات ابوك كل سنة الف درهم وقال  
اليتيم اماما تا بي ست وخمس سنين كانا القول قول الابن في قول محمد ذلك الوصي يدعي  
فان يحيط بنا بقا ومضى في قول من القول قول الوصي لان اليتيم يدعي عليه وجوب تسليم  
المال وهو ينكر فيكون القول قوله في هذه المسئلة وان قال الوصي فمضى العاضى لا خيك  
لومن نفقة من ماله كل شهر بكذا فاذا ديت اليه كل شهر ست عشرة سنين وكذا به لابن لا يقبل  
قول الوصي عند الكل ويكون ضامنا **ف** وصى ادعى دين على الميت فيجب الحاكم وصيا اخر  
ليدعي عليه اذ دعواه على نفسه لا تقص **قاضي خان** ثم القاضى بالخيار ان شاء ترك الثاني وصيا وصا  
الاول خارج الوصاية وان شاء اعاد الاول الى الوصاية بعد قضاء دينه ذكر الحنفية  
ان القاضى يحيل للميت وصيا في مقدار دين يدعيه خاصة ولا يخرج الوصي من الوصاية  
وبه اخذ المشايخ وعليه الفتوى **ن** ادعى وصيه دين عليه وعجز عن اثباته يعزل وفيه

لو قال وصيه لي عليه دين قيل لا يخرج القاضى المال من يده ولو ادعى شيئا بعينه اخرج  
من يده لانه يستعمل مال اليتيم وقيل يقول له القاضى اما ان تبريه او تقيم البيعة  
والا عز لك فلو لم يفعل عزله **م** للوصي على اليتيم دين فباع لدين الميت شيئا دون امر  
القاضى جاز وباعه مع الغرماء بالحقصة ترك صفارا وكبارا فلكبار ان يأكلوا ولم يطعموا  
احدا او اهدوا اليه فله اكله وقيل للكبير ان يأكل بقدر حصته مما ياكل ويوزن  
ويسكن الدار ولوله غنم فلا يسعه ذبح شاة منها لياكل **ف** مات عن اخ وامرأة  
ولم قلماة تناول قدر الثمن مما ياكل ويوزن لاس غير للشركة ولا احد الشركة في القدر  
اكله بالحاجة **ث** تركه دقيقا وحنطة وسمنا بين ورثة وفيهم صفار وامرأة فلم  
اكل ذلك بينهم وكبيرهم ياخذ حصته ولو هذا بعض المال فانفق بعض الكبار على النسم وعمل  
المسافر فاهلكه فعلى كلهم وما اتفقوا الكبار ضمنوا حصته الصفار لو اتفقوا بلا امر القاضى  
او الوصي ولو باس جلت لم الى نفقة مثلهم **و** ترك طعاما او ثوبا فاطعم الكبار الصغير  
والبسة وليس بوصي لم يمتس الكبار استحقاقا بخلاف النفاق لتفقد الوتر وطبع  
واموال قبضتها بعض ورثته ولم يامر بقبضتهم ولا الحاكم لم يقضى استحقاقا لو  
دينه محيط اذ له الحفظ فيصرف قبضته الى الحفظ لا الى التملك اذا احاطة  
تتأخر الملك فلو لم يكن عليه دين ضمن حصته باقيتهم لوارثته في موضع لا يخاف  
عليها لقبضه مالا مشتركا فتعدي واما لو طاف عليها حتى قبضا لاسحقاقا  
**ش** متى لو لا دين الا اذا قبضها ضرورة كونه باقيم صفارا عاجزا عن الحفظ  
لم يقضى **ن** ادعى على ميت دين او دية او المرأة مهرها ليس لوصيه او ادنك  
بلا ثبوت عند الحاكم واما المهر فقيل بجبه مهر مثلها بشهادة النكاح وقيل لو دخل  
لها يمنع منها قدر ما يعمل عادة ويصدق فيه ورثته وفيما فوقه تصدق امراته  
**ق** وصى بثلثه مال يقيم في حجره ثم وضع ماله لا ير الا ان يكر اليتيم فيدفعه اليه  
ولو وصى قبض دين الميت قبل بلوغ ابنه ولو بعد لم يجز **ز** وصى بنفق التركة على  
الصفار حتى فينف التركة ولم يبق منها شيء ثم طهرم دادى على الميت دين او برهن  
وقضى به القاضى ان اتفق الوصي عليهم باس القاضى لم يقضى وان بلا امر يقضى اذا لم يكن  
مقدم على الميراث احد الورثة اتحد دعوى كمال غيبة الاخر من التركة واكل الناس  
ثم قدم ببقية الورثة واجازوا ما صنع ثم اراد تصيبن ما انفق لم ذلك لان الاتفاق  
لا يتوقف حتى تلحقه الاجارة الا يرى ان من انفق مالا انسان ثم قال المالك دعت  
بما صنعت واجرت لا ير انتهى وفي الخلاصة احد الورثة لو قبض شيئا من التركة  
فضاع ضمن ماله حصته الا في موضع يخاف الضيعة والوصي يقبض مطلقا واحدا



الورثة لو قبض دينا للبيت على رجل فباع عنده **يضم** **عده** لو خرج من الوصاية وقبض دينا  
للبيت مع لو وجب بعقد الوصي عقد ان يرجع الحقوق الى العاقد لا لورثته موروثا  
او وجب بعقد لا يرجع الحقوق الى العاقد فلا يبرأ المديون انتهى في القضية لا  
يعتبر الوصي ما انفق في المعاشات بين البيت والبيتة وغيره في اثبات الخاطبة  
او الخطيئة والصيقات المعتادة والمهاديا المعهودة في الاعياد وغيرها من  
مال البيت والبيتة مما هو متعارف وان كان منها ليدل انتهى في الوجيز اقر الوصي  
انه قبض جميع ما في منزل الميت وذلك كتابة ورسم واقام الورثة بيعة انه كان في منزله  
يوم مات الف يلزم الوصي اكثر مما اقر به **اثبات الورثة** **فصل** اثبات  
الورثة لا تنفع ما لم يتحقق حصة الارث ولو برهن على انه اقر في ابيه يقبل لثبوت النسب  
باقراره ولو ادعى انه وارثه لا يثبت الا بيمينه وبرهن بيمينه القاضي المشهور كيف  
علمته انه وارث فان قالوا سمعنا يقول انه وارث لا يقبل ولا يثبت باقراره وارثه  
لحل النسب على الغير **فصل** بيعة الارث لا تنفع الا على خصم وهو وارث او مديون  
او وصي له يقول الحفيظ اهل ذكر الوصي لا بد منه الا بيمينه ايضا ولعله اراد بقوله وهو  
وارثه ما يشمل وصي الوارث اذ في صورة كون الدعوى على وصي الوارث يكون الخصم  
هو الوارث حقيقة اذ المقضي عليه اما هو الوارث حقيقة والوصي خلف عنه  
لا يخفى لكن بقي الوصي لتسديد وصايا الميت اذ هو ايضا يكون خصما خلفا عن الميت  
هذا والظاهر ان ترك ذكر الوصي انا وقع سهوا من قلم الناسخ والله اعلم قال ولو احضر رجلا  
ليدعي عليه خطا بلا بيعة وموتفرا ولا فلما اثبات نسبه بالبيعة القائلة عند  
القاضي بحضور الرجل ادعى على اخيه لا ارثا عن ابيه واقرباءه امر به دفعه اليه وليس ذلك  
حكما من القاضي على الاب حتى لو كان حيا باخذ المالا من الدافع ف يرجع به على الاب ولو  
انكر دعواه قبل لا يثبت خلفه على العلم بانه ابن فلان وانه مات لكن يقال للابن برهن على  
موت ابيه وانك وارثه ولو نكل يصير انقرا بنسب وموت ابيه وصار كالأقرباء صريحا  
وانكر المار ولو كان كذلك لا يجعل القاضي الاب خصما في قائمة البيعة على اثبات المال له  
يجعله خصما في حق الخليف على المال او حقه منه فيخلف على المالك **فصل** ادعى على  
جماعة اني زوج اخكم وبي ما نت وتركتها بيدكم فادعوا حصتي فانكر وانكاحه فقال  
المدعي بل انتم اثبتوا كونكم اخوتها فالقاضي ياخذ الزكة منهم ويبيعها عند عدل حتى يظهر  
الستحق فلو برهنوا على المدعي او على العدل انهم اخوتها لا يبرهن لا يقبل اذ لم تقم بيئته على  
نكاح الزوج ومودع القاضي كالقاضي فلا خصم للاخوة فيجب للقاضي وصيها ليهنوا  
عليه فلو برهنوا على ارحان لها عليك كذا وحكي اخوتها لا يبرهن ووارثها مطلقا في

دفع المالا اليهم لثبوت وراثتهم عنده **شئ** ادعى على اخيه ميراثا ونسبا فانكر الاخ له  
النسب ولم يجب عن المال اقرارا ولا انكارا فان برهن المدعي على نفسه اجاب  
انه **يضم** **فصل** قال في لست وارثه ثم ادعى انه وارثه وبين الجملة يجمع اذ التناقض  
في النسب لا يمنع صحة الدعوى ولو ادعى بنو العم لا يجمع عالم يذكر اسم الجد  
**سائل** **شئ** وفي **فصل** لو صالح احد الورثة من الزكة على شئ ثم ادعى عقارا  
ان ابيه ذهب الى حال صحتة وسلم الى التسع لو لم ينص على العقار وقت الصلح لا لو  
نص وقسمته الزكة بين كوروات على السوية يجمع بطريق الحصة لا الارث  
لتغير المنسوع **فصل** ادعى بعض الورثة دينا على مورثه بعد القسمة ليسع ولو لم يكن  
القسمة ابرار عن الدين بخلاف عجز من الزكة حصة لا تسع دعواه **فصل** قال لبيد  
ومياته اقسموها تركت بالسوية قيل ليس لاحد من تقض القسمة اذ قوله به  
اقتسموا ايضا لم يثبتا يجمع ما له وقسمة الميتين بالسوية اذ جاز في ذلك  
الوصية فتفقدت **فصل** قال وارث تركت حتى يبطل حقه لا الملك اذ الملك لا يبطل  
بالترك والحق يبطل به حتى ان احد العائنين لو قال قبل القسمة تركت حتى يبطل حقه  
وكذا لو قال الميراث تركت حتى في مجلس الرهن يبطل بقول الحفيظ وسياتي مسائل  
متعلقة بهذا المقام في بحث ما يقبل الاسقاط وما لا يقبل في فصل الاحكامات  
فليتطروقة فانها ممتدة **فصل** صالح احد الورثة الباقي من تركته ومن عقارها متعة  
وجوان والمدعي لا يبرهن ما يريه ولكن الكل يبرهن المدعي عليه جاز اذا ابرأ عن الحقوق المجهولة  
جاز عندنا خلافا للشافعي **فصل** لو ظهر بعد صلحهم دين للبيت او عين لم يدخل تحت الصلح  
لارواية فيه تقبل كل منهما وجه وعدم دخوله انسبه فلو دخل تحت ما ظهر عينا  
لا يوجب فضلا والصلح ولو دينا فلو استثنى الدين من الصلح جاز ولا لم يجوز **فصل** **فصل**  
احد الورثة صالح عن الميراث وابرأ ابا ما مطلقا ثم ظهر شئ لم يكن ظاهرا وقت الصلح  
هل لمان يدعي بضميه بعد الابرا قال لا رواية عن اصحابنا في هذه المسئلة قال ابو  
بكر الاعمش لقابلا ان يقول ليس له ذلك ولقابلا ان يقول له ذلك وهو لا يصح **فصل** محمد  
نكاح امرأة فصالحا على اقل من حقها جاز ولا يعيب للورثة لو علموا وان برهنوا  
بعدها انها امراته بطل الصلح **فصل** لو قضى لغيرهم حصة احد الوارثين او تبرع به احده  
وسلم الاخر ثم توى بضميه فله ان يرجع ويشارك صاحبه فيما قبض **فصل** ادعى على بعض الورثة  
دينا على الميت فصالحه وبعضهم غايب فحضر ولم يجوز ثلثت الدين بالبيعة وادي  
بدل الصلح من الزكة بامر القاضي مع ورجع ولو من مال نفسه او دفع بامر القاضي بحجة  
شرعية والدين لو ثبتت بيمينته وادي احد الورثة من مال نفسه رجع ولو دفع من



التركة بلا قضا القاضى فللقايب استمر داحصته ولو من مال نفسه لا يرجع على القايب  
 اذ لم يثبت بحجة شرعية **فسيح** احد الورثة غايب فصاح بالبقية امرأة الميت  
 بالتقارب لو كان القاضى على ما لم على ان يصيبها لم جاز ولو على بعض التركة على ان  
 ينق الكل مشترك بين الكل توقف على جازة القايب او قضا القاضى **مضى** وصلى اليه  
 يبيع منه هذا وتصدق ثمنه على القضا ففعله واستحق القرض ورجع بثمنه على  
 الوصى يرجع الوصى على من تصدق عليه لا على الميت باع فهو وصيه للغرض فضا  
 ثمنه عنده ومات القرض قبل تسليمه يرجع المشتري بثمنه على الوصى وهو لا يرجع على  
 الغرض الا ان يامروا ولو لا دين ولكن الوصى باع القرض ورثته كما رثهم كالميراث في كل ما مر  
 فلو صفا را لم يرجع عليهم في الاستحقاق امرهم بالبيع او لا ولو باع القاضى للغرض  
 فضا عنه لم يستحق يرجع ثمنه على الغرض ولو لم يامر القاضى لانه اذا باع فكان الغرض  
 وكلوا البيع بالفسخ ميت عليه دين ولم يترك الا قضا فباعه وصيه بلا امر القاضى  
 فاستحق وصاع ثمنه فاله لا يرجع على الغرض الا اذا قال له الغرض بعد واقض فلو  
 كانا غرضين احدهما غايب فحضر الحاضر وباعه الوصى جمع بثمنه عليها ليعده لها باع  
 قضا وصيه بامر غرضيه ولا مال سواه وطلبوا واستندوا على الوصى وقضا ثم التمس  
 من دينهم فاستحق من يد المشتري يرجع المشتري بثمنه على الغرض وصى دفع جميع  
 التركة الى ابن الميت واستند الابن على نفسه انه قبض كل تركة ابيه ولم يبق منها  
 قليل ولا كثير الا استوفاه ثم ادعى دارا في يد الوصى الحاضر تركة ابي ولم يقبضها  
 تقبل بيته ويقضى لها له كالموت الا استوفيت كل ما ترك ابي من دين على الناس  
 وقبضت كله ثم ادعى على رجل دين ابيه وبرهن يقبل ويقضى له بالدين وصى ادعى دنيا  
 للميت فقال المدعى عليه قبضت الميت ديني وشهودي عيب فقضى عليه بدفع  
 الدين فقبضه الوصى وادى منه دين الميت وانقضى صاياه ودفع ما بقي الى دارته  
 ثم برهن المديون على الوفا الى الميت فلو فعل الوصى ما فعل بالمر القاضى لم يرجع عليه الغرض  
 بشئ ولو فعله بلا امر رجع على الوصى بكل ما اذاه ويرجع به على من دفع اليه رجل بيده  
 وديعة فمات وله وصى وابن كبير تكون الوديعة في يد الابن هذه دارا له وقال  
 الوصى بدي لفلان كانت وديعة بيد ابيك ولي بيتته تقبل بيتته وتكون الدار  
 لفلان المودع رجل ادع رجلا لا وقال ان مت فادفعوا لابي فدفعه اليه والميت  
 وارث غيره ضمن الدافع بضييعه ولا يكون لهذا وصيا ولو قال فادفعه الى فلان الاجنبي  
 ضمن ان دفعه اليه ترك ما لا يبرهن نقدا وعقارا وغيره فادعى رجل ان ذلك له او دعه  
 عند الميت او اغتصبه منه الميت وصدقوا بالبدنك وبانه لا يعلم ان الميت

ترك وارثا او ترك وارثا غايبا فالقاضي لا يدفع اليه المدعى شيئا باقرار ذي اليد ويجعل  
 في بيت المال بعد البلوغ والانتظار انتهى ونقلاوى قاضي خات مات وله ديون  
 على الناس وليس له وارث معلوم فاحد السلطان ديون الميت من غرضه ثم ظهر  
 له وارث كان ديون الميت على غرضه هذا الوارث لا يرضى ان الغرض لم يدفعوا المال  
 الى صاحب الحق فلا تحصل له البراة فكان عليهم الادا ثانيا **اسباه** الميت  
 لا يورث الا فيما الوضرب بطن امرأة فالقتة جنيها ميتا فان القرض يرثها الجني  
 لتورث عنه كذا في جبايات الميسر الميت لا يملكه بعد الموت الا ان نصب شبكة  
 للصبي ثم مات فتعلق الصبي فيها بعد الموت فانه يملكه ويورث عنه كذا ذكره الرابلي  
 في المكاتب **زبلي** لو مات المفقود ولم يترك الا بنت معتقة فلا شيء لها في ظاهر  
 الرواية ويوضع في بيت المال وبعض مشايخنا كانوا يقولون يدفع المال اليها  
 لا بطريق الارث بل لانها اقرب الناس الى الميت فكانت اولى من بنت المال الا  
 يرى انها لو كانت ذكرا كانت تستحقه وليس في زماننا بيت المال ولو دفع  
 الى السلطان والقاضي لا يصرفه الى المستحق ظاهره ادعى هذا ما فضل من فرض  
 احد الزوجين ثم رد عليه لانه اقرب الناس اليه ولا يوضع في بيت المال ولذا الابن  
 والابنة من الرضاع فيصرفنا لهما اذا لم يكن هناك اقرب مما ذكره هذه المسئلة  
**الفصل الثامن والعشرون** في اقرار احد الورثة  
 بدين او وصيته وبوارثه اخر **اقرار بالدين** ادعى على ميت حقا او شيئا بيد الميت  
 فاقرا الوارث به لرثته في حصته حتى يستقر قضا او اقر على نفسه فقص وثبته  
 الورثة على حقوقهم اذ لم يبع اقرارهم عليهم ذكره **مضى** وفي **بنو زاد** **مضى**  
 زيادة يحتاج اليها ولم يشترط احد سواه ومي ان يقضى للقاضي في هذا الوارث  
 وانما يظهر هذا في مسئلة في **ت** دى احد الورثة اقربين ثم شهد هو واخوه بذلك  
 الدين تقبل شهادة المرفوع لول الدين في بضييعه يجر اقرار لم تقبل شهادته  
 لما فيها من دفع الغرم ويثبت ان تحفظ هذه الزيادة وفي محل اخر قال **مضى**  
 مشايخنا زيادة شئ لا تشترط في الكتب ومي ان يقضى اخ يقول الحقير وفي القناوي  
 الصغرى لو اقر الوارث بالدين لزم في حصته حتى يستقر جميع حصته عنده  
 قال شمس الانيه الخوازي قال مشايخنا يحتاج الى زيادة شئ لم يشترط في الكتب  
 وهو ان يقضى القاضي عليه باقراره اما يجر اقرار الاجل الدين في بضييعه قال  
 تحفظ هذه الزيادة **مضى** ينبغي للقاضي ان يسأل المدعى عليه هل مات مورثك فان  
 قال نعم فح يسأل عن عوي المال فلو اقره وكلاه ببقية الورثة ولم يقض باقراره

يرث الميت

بملك الميت بعد الموت

بنت المفقود اولى  
من بيت المال عند  
بعض من يحنا

وكذا الابن والبنت  
من الرضاع اولى  
من بيت المال

اذا اقر احد الورثة  
وبين الميت لزمه  
في حصته خاصة

احد الورثة اقربين  
على الميت ثم شهد هو  
ورجل اخر معه بذلك  
الدين تقبل شهادة  
المقر



حتى شهد هذا المقر واجبني معه يقبل ويقضي على جميع الورثة وشهادته بعد الحكم  
عليه باقرار لا يقبل ولولم تقم به الميثة او اقر الوارثا ونكل فمظاهرا للرواية يؤخذ  
كل الدين من حصّة المقر لانه يقربان الدين مقدم على ارثه وقال **ف** هو القياس  
ولكن المختار عنده انه يلزمه ما يخصه وهو قول الشعبي والحسن البصري وما لك  
وسفيان وابن ابي ليلى وغيرهم ممن تابعهم وهذا القول اعول وابعد من الضرفه  
ولو برهن لا يؤخذ منه الا ما يخصه وفان **ق** ياخذ ما يخصه لو ظهر بهم جملة عند  
القاضي اما اذا حضر باحدهم ياخذ جميع ما في يده **ف** التركة لو تحيط بيدين واثبت  
عزم دينا على مورثه وصدقه البعض وانكر البعض ياخذ الدين من حصّة من  
صدقه بعد ان يطرح حصّة المدي من ذلك الدين كذا **ص** وفي **ن** اقر احد  
الورثة برهن الطالبة عليه تقبل بميثته قال **م** تسمع الميثة على المقر كما في وكيل  
قبض الميراث لو اقر من عنده العين انه وكيل يقبض الميراث لا يكفي اقراره ويكلف  
الوكيل اقامة الميثة على اثبات الوكالة حتى يكون له قبض ذلك فكذا هنا **ف**  
الورثة صغار وكبار اقر الكبار يدين على الاب يحتاج الغرم الى اقامة الميثة  
ليثبت في حق الصغار اذا اقرارهم لا يعمل في حق الصغار **ن** الكبار غيب والحاضر  
صغير يحول له القاضي وكيل لا يحاكم المدي فلو قضى على الوكيل فهو قضا على كل الورثة  
قال **م** غير ان الغرم يستوفي حصّة الصغير الحاضر اذا لم يقدر على حصّة الكبار  
ثم اذا حضر الكبار رجع الصغار عليهم لتقدم الدين على الارث ولم يجز اقرار الوصي  
بيدين على الميثة ولا اقراره بشئ من التركة لانه اقرار الغير على الغير وهو شهادة  
وشهادة الفرد ليست بحجة فلا يصح اقراره الا ان يكون الوصي وارثا حيث  
يصح اقراره في حصته فقط **ق** اذا الورثة لواقر بالوصيّة يؤخذ منه ما يخصه  
دفاقا **الاقرار بالوارث** وفي **ص** نفع الوارث الواحد لو  
اقر بالميث لا تثبت لنسبه من الميثة وثبتت عند س والشافعي واجمعوا  
انه يشاركه في الارث لئلا ان مجرد تحميل النسب على الغير لا يقبل كما لو اقر به في  
حيوة ايده او على السان اخر او كان في الورثة غيره **ف** قال احمد ما ينبغي  
على البيان فلو كان ولم يبين فقال احد الورثة هذا ابن الميثة ثبتت نسبته  
ولا يلتفت الى جود الباقيين وفي املا محمد لا يثبت النسب حتى يجمع كل الورثة  
على انه ابن الميثة يقول الحقير الظاهر ان الصحيح هو ما في الاملا اذ قدم في اول  
هذا الفصل ان اقرار بعض الورثة لا يصح على كصيتهم **ح** مال بيده زعم انه ورثه  
من امراة ثم قال الرجل ان اخوها فقال الرجل انا اخوها ولست انت بزوجه

احد الورثة اقر بدين علي  
وحكم عليه باقراره ثم سهر  
هو ورجل اخر معه  
الدين لا تقبل ردة المقر

قال ابن المالينيما تصفيين وقال زفر كنه للاخ لان بيدهم الزوج ابعد وهاهنا ثلاث مسائل احدها هذه والثانية مجهول النسب في بيده مال فقال ورثته من ابي فلان ثم اقربا باخ لا بون فقال الاخ انا ابنه لانت قال ابن المالينيما نصفان وقال زفر كنه للاخ والثالثة امرأة اقربت انها ورثته من زوجها فلان ثم اقربت باخ لزوجها فقال الاخ انا اخو ولست انت امرأة قال من لالة الربع والباقي للاخ وقال زفر كنه للاخ الا اذا برهنت **خ** مائة فترك القاضي اخر فقال ذوالبيدات اليه وهو ابو بكر وترك هذه الالف وقال المقر له بواحي لا برك قال المالينيما نصفان اذا الاستحقاق لم يثبت الا باقراره ولولم يقرب له الا بالانصاف على هذا كل من بيده مال يزعم انه استحققه من بيت بنسب واقرب وارث غير معروف وكذا به المقر له قال قول المقر قاما لو ادعى ذوالبيد الزوجية واقرب وارث وانكر المقر له الزوجية بسبب طارفا اقرب بالنسب وادعى لنفسه حقا طارفا لم يصدق الا ببيته واما في النسب فهما سواء يقول الحنفية هذا مخالف لما مر اتفاقا في هاتين المسئلتين خلافا بين من زفر ولعله اختار في المسئلة الاولى قوايس وفي الثانية قول زفر لا يجمع والله اعلم قال اقرب وارث معروف بوارث اخر قاسمه ما بيده بمقتضى اقراره ولا يثبت نسب المقر له اذ فيه تحميل النسب على الغير فلو اقر باخر بعه فلو اقر به المقر له الاول ايضا اقتصموا ما بيدهما بحسب اقرارهما ولو كذب به فله دفع المقر الى الاول بقضا فلا يضمن فيصير ما دفع كما لك فيقسم ما بيده بينهما ولو دفع بلا فقنا يجعل المدفوع كباق في بيده فيضمن ويدفع الى الثاني حقه من الكل لانه مختار في التسليم وقد اقرانه سلم بغير حق فيضمن قال الامام لو اقر احد الابنين باخ ثالث وكذا به الاخ المعروف اعطاه المقر نصف ما بيده وقال ابن ابي عمير يبي يبي ثلث ما بيده ولنا انه في زعم المقر يساويه في الاستحقاق والمنكر ظالم فيجعل ما بيده هالكا فليستويان في الباقي الا ان المعروف ولو اقر باحت اخذت ثلث ما بيده ولو اقر بامرأة انها زوجة بيه اخذت ثمن ما بيده ولو اقر بام الميت اخذت سدس ما بيده امرأة ولدت بعد موت زوجها قبل تمام سنتين فلو صدقها الوثمة في الولادة يثبت النسب في حق المصدق وفي حق غيره لو تم نصاب الشهادة بهم يثبت والا فلا في ثبوتها في حق غيره قيل يشترط لفظ الشهادة وقيل لا **خ** جاز اقرار الرجل بارتبة لغير ولد يحتاج فيه الى تصديق المقر له لو عبرا عن نفسه وان يولد مثله مثله وان ليس له نسب معروف بها لم يحتاج فيه الى تصديق وان يولد مثله مثله وان ليس للمقراب معروف ودرجة ويحتاج فيه الى تصديق وان ليس لها زوج معروف وان لا يكون



تحت المقرح محرم منها وبولي ويحتاج فيه الى تصديق وان لا يكون له مولي معروف  
راجع المسلمون على هذا **كذا** يقول الحنفية اهل ذكرا لام ولا بد منه ايضا لا ذكر في  
الهداية وغيره ان اقرار المرأة والرجل يجوز بالوالدين الخ قالوا اقر بيعة النصف والباقي  
للعصبة اذا اقران ببيت ما يزل لا يثبت لا بن فلوا اقر ببيت ولم يثبت مروة فلها  
الثلاث والباقي للعصبة ولو اقر بثلاث اخوات متفرقات ولمخالفة مروة فلها  
للمخالفة ولو اقر بامراة وثلاث اخوات متفرقات فلا يثبت النصف للمرأة الثمن  
والباقي يرد على الابنة خاصة واقرار المرأة جائز بثلاثة نفر زوج واب ومولي لا بغيره  
يقول الحنفية هذا سموا ظاهر لمخالفة لما في الهداية وغيره ان اقرارها جائز بالوالدين  
والزوج والمولى لهم لان يكون مسئلة الاقرار بالام خلافة والله اعلم قالوا اقرت  
زوج فلها النصف والباقي للعصبة ولو اقرت بمولا مروة فلها الثلث والباقي للاب  
ولو بولي عتاقة فلها مروة فلها الثلث والباقي للمولي ولو بانة ولها ببيت  
مروة فلها المروة ولا عصبة لها قال صاحب جامع الفصولين اقول هذا في ذات  
الزوج ظاهر اما لو لم تكن منكوحة او مفترقة ينبغي ان يكون المالا لها اذ لا الزام على  
احد فيثبت لبيها دة المقرنة في حقها على ما ذكر في **هـ** وغيره وقيل لا يثبت هنا  
ايضا يقول الحنفية الظاهر الثبوت كما يفهم من تعليل المذكور في الهداية ويشهد به  
ما ساقى بعد سطر من الزيلعي **كفر** مع اقرارها بالولد ان شهدت به قابلية وصحتها  
الزوج **ز** يلعى هذا اذا كانت ذات زوج او معتقة وادعت ان الولد منه اما لو لم تكن ذات  
زوج ولا معتقة او كان لها وادعت ان الولد من غير هذا الزوج صح اقرارها لان  
فيه الزام على نفسها فقط كما ان ادعى انه ذلك من امراته لا يصدق في حقها  
الا بنصديقها **مع** ترك ثلاث بنين فاقر احد بمراة لميت يعطيها ثلاثة اعشار  
ما بيده اذ الاصل في اقرار الوارث بوارث اخر ان ينظر الى نصيب المقر ومروفا يقسم  
ما بيده المقر على ذلك ولو ترك ابنين فاقر احد بمراة لميت يعطيها ثلاثة اعشار  
احد عشر جرا ما بيدها ولو ترك ثلاث بنين فاقر احد بمروة لميت يعطيها نصف  
ما بيده قال صاحب جامع الفصولين اقول فيه نظروا الله اعلم **الفصل**  
**التاسع والعشرون** في التفرقات الفاسدة واحكامها **النكاح الفاسد**  
ذوق بينهما بفساد النكاح فان لم يدخلها فلا مهر ولا عدة ولو دخلها وان دخلها  
فلها الاقل من المسمى ومن مهر المثل لو سمي والا فلها مهر مثلها بالغا ما بلغ وتجب العدة **سـ**  
لا تنقضي في النكاح الفاسد ولا في العدة منه **قوله** يجوز الصلح عن نفقة نكاح فاسد  
ذا الفاسد كالمصحيح في حق النسب لو دخل وتغير المدة وهي ستة اشهر من وقت

النكاح عند سماعه وعند محمد من وقت دخوله وبه يقتضى اذ المصحيح يجعل كوطي لانه داع اليه  
شرعا بخلاف الفاسد ولو دخل طبا وانكر دخوله ففي رواية عن الامام يثبت النسب  
ويجب المهر والعدة ولا يثبت شيء منها في رواية ولو لم يدخل بها ولا يلزم منه **بـ** الفاسد  
لا يحرم امها بجور النكاح بخلاف المصحيح فلهما التزوج باهما وبقتهما قبل التفرق وكذا  
للراة التزوج باخر وهذا كله قبل المسيس **د** العقد معتبر في الفاسد من وقت  
التفرق عند اعتنا الثلاثة قبل الكمال من الزوجين فصح ان العقد الفاسد مع غيبته  
صاحبه وقيل كذا لو لم يدخل والا لا يحضرها كما في البيع الفاسد لم يفسخ  
بغيبته الاخر لا بعده والمشاركة بعد دخوله في الفاسد لا يتحقق بعدم بغي كل  
منهما الى الآخر وانما يتحقق بالقول كقوله عز لك وتزكيتها خليت سيك  
او سيبها **فصط** لا يتحقق الا بالقول دخل بها لم لا وقيل يتحقق بتفريق الا بآن  
لو لم يدخل والا فاقول والمصحيح ان علم المرأة المشاركة ليس بشرط كطلاق النكاح  
المصحيح **عـ** انك نكاحا تكون مشاركة لوقالها اذ هي تزوجي والا لا يحسد  
الانكار والطلاق في نكاح فاسد مشاركة لا طلاق **سـ** وكذا طلاق القرن فلا قبل  
اجازة مولاه نكاحه **فصط** لو وقع بين الزوجين حرمة مساهرة لا يرتفع  
النكاح اصلا بل يبقى على صفة الفساد حتى لا يحل التزوج باخر الا بالمشاركة ولو بعد سنين  
ودخل زوجها ليس بزنى لا خلاف فيه **هـ** اية من تزوج امرأة لا يحل له نكاحها  
فوطيها لا يجيب عليه الحد عند الامام ولكن يرجع عقوبة اذا كان علم بذلك وقال  
ابو يوسف ومحمد والشافعي عليه الحد اذا كان عالما بذلك **ص** الوطى بنكاح بلا شهود  
بوجوب العدة اذ موطنه نكاح مختلف فيه وكل نكاح كذلك يوجب العدة ولا تجب  
عدة الوفاة في الفاسد **يـ** لو اخلعت في الفاسد لا يستطامهر **البيع**  
**الفاسد** وفيه **مخت** شرط الناحية في البيع يفسد البيع ولو تواضع قبل  
البيع ثم تباعا بلا شرط جاز البيع عند الامام الا اذا تصادقا انها تباعا على  
تلك المواضعة **فك** لو كان الشرط في البيع فابطاله فلو كان النصف في ملب  
العقد صح الحذف في المجلس لا بعده **فشي** الشرط اللاحق يلحق باصل العقد  
عند الامام يقول الحنفية ينبغي ان يقيد هذا بما لو الحق بعقد صحيح بشرط فاسد  
اذ لو الحق بعقد صحيح يلحق عند الكل وفاقا والخلاف بين الامام وصاحبيه  
انما هو في الحاق الشرط الفاسد **محل** الشرط الفاسد اذ الحق بالعقد يلحق  
عند الامام لا عند سماعه يقول الحنفية هذا مخالف لما ساقى في فصل المتفرقات  
تقلا عن **فصط** ان الشرط الفاسد لو الحق بعد العقد هل يلحق باصل العقد



عند الامام قبل يلقى قيل لا وهو المبيع **فقط** وهل يشترط الالتحاق في مجلس  
العقد لصحة الاحتاق اختلف فيه المشايخ والمحققون انه لا يشترط **بإذنه** ذكر  
المرحوم في ابوابه انه يشترط وهو المبيع **فقط** بشرط شرط فاسد قبل العقد  
ثم عقد لم يبطل العقد ويبطل لو نقضنا **شك** الاصل في العقد الفاسد ان كل من  
يملك بيعه جاز يملكه فاسدا فلو شرع في بيعه فاسدا لم يملكه الفاسد  
مشتريه بقبضه باذن ولا يملكه البايع انما يملكه لو شرع في بيعه فاسدا لم يملكه  
او بام ولد ملك القرض مشتريه بقبضه والمشتري لا يملكه هو ولو قبضه باذن وكذا  
لو شرع في بيعه فاسدا لم يملكه البايع فاسدا ملكه العبد مشتريه ولا يملكه الاخر  
ما قبضه حتى يحير ما ملكه المبيع ويعتبر الاذن ولو دلالة فلو قبضه عقيب  
العقد جاز ببيعته ولم يملكه ملكه استحقاقا في المصبة كما لو قبضه بغير  
حضرته الا اذا اذن بايعه بقبضه صريحا في لو قبض المبيع فاسدا بايعه  
وفي العقد عوضا من كل منهما ما ملكه المبيع ولزمه قيمته **فاني** فان لا يثبت  
عقد بشرط فاسد الا بائنا لا القبر به فان قبض في المجلس صح قبضه ما لم يبد  
البايع وان قبض بعد المجلس لو باذن البايع صح قبضه والا فلا **فويصير** فابضا  
بالفحشاء كما في بيع صحيح واختلف عما اذا في جواز فخره المشتري فاسدا  
قالا لم اقول بملكه لضرره لا يملكه ويرد عليه عدم حل الكد ووطيب وكذا  
الشفعة للشفيع في دار شر فاسدا وصح بيعه لا تسلط البايع على ذلك  
وقال البلخيون بملكه عينه وماله صح ان يضره انه لو ادعى عليه هذا فهو خصم  
فيه اذ يملك الرقبة ويرد عليه مسائل هي ان المشتري لو اعتقه ثبته الولالة  
لا للبايع ولو اعتقه البايع لا يتقد عتقه ولو باعد المشتري فالتمس له عليه  
قيمه للبايع لو رد المشتري منه شرها فاسدا ولو باع الاب او الوصي قبل التيمم  
فاسدا فاعتقه المشتري جاز وان لم يجل له وطى لامة اذ الحل والحمة للبايع من  
الملك في شيء الا يرى انه لا يجل له رجح ما لم يضمن مع انه يملكه ولو شرى اخيه رطاعا  
يملكها ولا يجل له وطىها وانما تجب الشفعة للشفيع لكون البايع حيا وحي  
انما تجب بالقطاع حياة البايع وذكر ان الوطى يكره ولا يجرم وذكر **ك**  
جلت منه صارت ام ولد له عليه قيمتها لا عقوبتها وقيل عليه كلا مما قيل يجوز  
للمشتري كل تصرف في شيء فاسدا لا بائنا ولا فلا ولم تخل المباشرة كحضر وقع  
فيه قارة يجل بيعه لا مباشرته نحو اكله ثم البيع فاسدا يضمن قيمته يوم  
قبضه لو قيمنا **خلاصة** وهذا اذا هلك عند المشتري واستهلكه او كان

عبد فاعتقه المشتري او وهبه وسلم وينقطع حق استرداد البايع وكذا  
لو رهن او باع المشتري من آخره لو زاد قيمته بغير اذنه فاعند الامام  
عليه قيمته يوم قبضه وكذا الغصب والمقبوض على سوم الشراخ للبايع  
استرداد المبيع فاسدا ما لم يوجد بطل الفسخ ولا يبطل بموته وباجارته  
وبموت المشتري لقيام وارثه مقامه يبطل بتصرفه حتى لا استرداد لبايعه  
سواء اخمل الفسخ ببيع وهبة ورهن ونحوه الا الاجارة والنكاح فانه  
لا يبطل **بما** برهن المشتري على بيعه من فلان فلان لا يقبل فللبايع اخذ  
لا لو صدقه فله قيمته ولو بني فيها بطل حقه عند الامام لا عند محمد والمانع  
اذا ازال كفه رهن ورجوع هبة وعجز مكاتب ورد مبيع المشتري ببيع  
بعد قبضه بقبضه فللبايع حق الفسخ لو لم يقض بقيمته كان هذه العقود  
لم توجد بفسخ من كل وجه في حق الكل حتى زال المانع بسبب هو عقد جديد  
في حق الثالث بان رد بعد قبضه ببيع براض بطل حقه وجعل في حق المشتري  
كانه شراء ثانيا ولو قضى بقيمته بطل حق الاسترداد في الوجود كمالا ولو وقف  
او جعله سجدا لا يبطل حقه ما لم يبين ولو بني او غرس بطل عند الامام لا عند  
**جشي** زوايد المبيع فاسدا لا يمنع الفسخ الا متصلة لم تتولد من الاصل  
كصنع وحياطة ولتسويق واما البناء والغرس فيمنع الرد لا الشفعة عند  
الامام وعكسها **شك** لو متصلة متولدة يضمن بالتعدي لا بدونه ولو هلك  
المبيع لا المتولدة فللبايع اخذ الزايد وقيمة المبيع ولو متصلة غير متولدة  
فله اخذ المبيع مع هذه الزايد ولا يطيب له ولو هلك في يد المشتري لم  
يضمن عندهما لا عند الامام وبما قلنا زوايد الغصب ولو هلك المبيع لا الزايد  
في المشتري بخلاف المتولدة كما يفتقران في الغصب فيضمن قيمة المبيع واما  
حكم نقصانه فلو نقص من المشتري باقده بما وية فللبايع اخذ مع ارش  
نقصه وكذا لو فعل المشتري او بفعل المبيع او بفعل البايع صار مشتريا حتى  
لو هلك عند المشتري ولم يوجد منه جلس عند البايع هلك على البايع ولو فعل اجنبى  
يخير البايع ان يسأله من المشتري وهو يرجع على الجاني وهو لا يرجع على  
المشتري كالفصل **خلاصة** في شرح الطحاوى الزيادة لو متصلة متولدة  
لا تمنع الرد والفسخ كما في الغصب ولو متصلة غير متولدة ينقطع حق البايع  
بحق المشتري حتى لو رضى المشتري بفسخه وفي كل موضع انقطع حق البايع بقرار  
عليه القيمة او المثل وكذا لو كان ثوبا فقطعة او خطا موطنا ففسخه او







له وعند محمد القول المدعي الخیار والبيئة للاخر ولو ادعى المشتري الخیار لنفسه البايع  
التيان فالقول للبايع في كلتا الروايتين عن الامام ولو ادعى احدهما البيع بطوع والاخر لا كراه  
اختلفوا فيه والمصحيح ان القول المدعي الطوع كافي في المصحح والفاقد وكذا لو اختلفا في  
طوع وكراه في صلح وادعى القول المدعي الطوع والبيئة للاخر في المصحح وقيل بيئته المدة  
اولى ولو ادعى احد هاتين البيعتين في الاخر فيقول لا يقبل قول المدعي في البيعة ويختلف  
الاخر ومورد التخييل ان يقول لا يقبل ان يبيعك داري بكذا وليس ذلك بيع حقيقة  
بل بيع تخييل ولا يثبت على ذلك ثم يبيع في الظاهر بلا شرط هذا بيع باطل كبيع الهائل  
**خلاصة** البايع اذا انكر الاجل فالقول له **فقيه** برهن على رجل انه اكرهني بالتقوييف  
يجلس الوالي في ضرب على ان يستاجر منه ما فواتا برهن المدعي انه كان طايحا فيبيته  
الطوع اولى ولو قضى القاضي بيئته الاكراه فمذان عرف الخلاف وفقى بناء على الفتاوى  
**ترجيح البيئات** عند تعارض بعضها ببعض **اسباب** تعارضت بيعة  
الدين وبيعة البراءة ولم يعلم التاريخ قدمت بيعة البراءة ولو تعارضت بيعة البيع به  
وبيعة البراءة قدمت بيعة البيع كذا في المحيط و**سبب** قاتمة بيعة على المال وبيعة  
على البراءة وارضا فان سبق تاريخ البراءة يقضى بالمال وان كان متاخرا يقضى بالبراءة وان  
لم يورخا او ارتخا احد هاتين الاخرى او ارتخا وتاريخهما سواء فالبراءة اولى لان البراءة  
انما تكتب لتكون حجة صحيحة ولا معة لها الا بعد وجوب المال والظاهر انها كانت  
بعد وجوب المال **درر** غرر اختلف المتبايعان في الصحة والصناد فالقول المدعي الصحة  
كذا في الخاتبة ولو اختلفا في الصحة والبطالان فالقول المدعي البطلان كذا في البرازية يقول  
الحقير ما في البرازية محل نظر لما مر نحو صحة تغلا عن قاضي خان لان في غير ظاهر الرواية  
لو ادعى سدا في صلب العقد فالقول له **درر** غرر بيعة المخرج اولى من بيعة الموت بعد  
البراءة يقول الحقير فيه كلام من تفصيله في اخر فصل التناقص في مسئلة متقولة عن القتيبة  
وكذا الخلاصة فلم يطرئ فيها ممة **درر** غرر وبيعة الغنى اولى من بيعة كوز القيمة  
مثل الثمن وبيئته الموقوف عاقلا اولى من بيعة كونه مخلوط العقل او مجنونا وبيئته  
الاكراه اولى من بيئته الطوع يقول الحقير وفي جامع الفتاوى باع ارضا فادعى اخوه على  
المشتري ان البايع محتوم وانا وصيه فيها وقال المشتري بل هو عاقل وبرهنا فيبيته  
المعتوم اولى انتهى وهذا غير موافق لما مر انما من الدرر والغرر فضل في المسئلة روايتين  
فلتأمل فيما هو الصواب **درر** غرر اختلف المتبايعان في قدر الثمن او وصفه او جنسه  
او قدر المبيع حكم برهن وان برهنا حكم لمثبت البراءة ولو اختلفا في الثمن والمبيع جميعا  
فحجة البايع في الثمن والمشتري في المبيع اولى وان عجز اقل المشتري لما ان ترضى بتمس

يدعيه البايع والافسحنا البيع وقيل للبايع اما ان تسلم ما ادعاه المشتري من  
المبيع والافسحنا البيع وان لم يرضيا بدعي احدهما غلما وبدعي يمين المشتري  
لو سلمته بتمس والافسحنا الفاضل بدا وفسحنا بطلب احدهما او بطلبها ولا  
يفسخ بتمس القائل بل لا فسخا وقيل بفسخ **فقيه** له كيف في طريق العامة  
فرغم غيره انه محدث وزعم صاحبنا انه قديم وبرهنا فالبيئته بيعة من يدعي انه  
محدث ثم القول في هذا قول المدعي كونه متمسكا بالاصل برهنه على مهرها على ان  
زوجها كان مقرا به لكما في يومنا هذا وبرهن الزوج انها ابراته من هذا المهر الذي نذر  
في بيئته المرأة اولى وكذا في الدين لان بيئته مدعي الدين بطلت باقرار المدعي عليه لما  
ادعى البراءة ولم يبطل بيئته البراءة وهكذا شهود البايع والاقالة فان بيئته الاقالة  
اولى لبطان بيئته البيع باقرار مدعي الاقالة وبينه في تحفظ هذا الاصل فانه يخرج  
به كثير من الوقعات **بسن** باع ماله ليس عنده ثم عيذه في المجلس هل ينقلب جائزا  
فيه روايتان وروي عن الامام جواز وعنه عدم جواز ويجوز ان يجوز عند اكمل  
**خه** قال فيمن باع بخيارا فادفعه فسخه بغية مشتر به لم يجوز فلو باع من غيره خيار  
واقسحنا الاول **وجيز** برهن البايع ان المبيع هلك في يده المشتري وبرهن المشتري انه  
هلك في يده البايع فالقول للمشتري والبيئته للبايع برهن احدهما على العقب فيما في يده  
ثالث وبرهن اخر على الملك المطلق يقضى له على العقب لو عدل الشاهد واحد وجرم  
اخر فالجرح اولى عند سداد عند محمد اعد المسئلة فان جرحه واحد وعده اشان فان تعد بل  
اولى عدله جماعة وجرحا ثانيا فالجرح اولى ولو جتمعت بيئته النكاح وبيئته الطلاق  
او بيئته الملك وبيئته التلق فيبيته الطلاق والتلق اولى **قاضي** خان مائة وترك  
مالا وبنيا فبرهن رجل انه عبده فاعتقه وان لا ولاية له وبرهنه البيئته انه كان حر  
الاصل فالبيئته بيئته **فقيه** اذا جتمعت بيئته الرق وبيئته حرية الاصل فيبيته  
الحرية اولى ادعى المشتري بعبا باقا وقال البايع بعنه فادبرهنا فيبيته مدعي الوفا اولى  
**قاضي** خان برهن المديون على العسار والداين على اليسار فيبيته اليسار اولى لان تنازعا  
في دار كل واحد يدعي انما له وفي يده وبرهنا يجمل القاضي الدار في ايديهما قال المشتري  
احدثت فيها هذا البناء او الشجر او الزرع وكذبما لشيعه فالقول للمشتري ولو برهنا  
فيبيته الشيعه اولى **جمع الفتاوى** قال الطالب هو موسى قادر على الادا وقال المديون  
انا معسر قال بعضهم القول للمديون وقال بعضهم ان كان الدين واجبا بدلا عما هو مال  
كقرض وشمئ شاع فالقول المدعي اليسار وعليه الفتوى وان لم يكن بدلا عما هو مال كانت  
القول للمديون وفي التنقطة القول للزوج في الاعسار **الاجازة الفاسدة**



وفي **عقد** الاجارة تفسد بالشروط لانها كالبيع اذ هي تقال وتفسخ **يد** كل جهالة  
تؤثر في البيع لتؤثر في الاجارة وتفسد بها العقد سواء كانت في اخرج او مدة او عمل  
مستاجر عليه ولم يجبه اجر المثل في فاسدها ولا يجاوز به المسمى **ح** لا يجاوز المسمى لو علم  
الاجر ولا يجيب بالتمام بلغ فلا يستاجر بيضا بما ية على ان يرميه المستاجر فليجبر مثله  
بالتمام بلغ اذ المدة لا شرطت على المستاجر صارت من الاجر فلهذا **يد** لا يجيب الاجر في  
اجارة فاسدة يجوز التمكن من الانتفاع بشرط ان يوجد في المدة في مكان اضيف اليه  
المقد ولو استاجر دابة يومها ليركبها في المصر تجلس في بيته ولم يركبها حتى مضى اليوم  
لرسم الاجر لتتمكن من الانتفاع في المدة في مكان اضيف اليه المقصد وهو المصر ولو  
استاجرها ليركبها خارج المصر والمسئلة بحالها لم يجيب لفقد المكان لا يملك الركوب  
خارج المصر والدابة في بيته فلو ذهب بها الى ذلك المكان بعد مضى اليوم ولم يركبها لم يلزمه  
الفقد المدة والمقرض لو سكن دارا لم يستقر في داره استعماله بانه يجبه اجر المثل اذ اسكنه  
عوضا عن نفع القرض لا يجازا **فلاصة** استاجر دابة وقال ان ركبته الى موضع كذا فجزى  
والى موضع كذا فجزى من الى موضع كذا فجزى ثلثة دراهم جاز استقصانا ولا يجوز اكثر من  
ثلاثة مواضع اصله خيار ثلثة ايام **جمع الفتاوى** استاجر ولد او زوجته للخدمه  
لم يجز والاجر لا يجبه لان خدمته فرض عليها **مختصر المحيط** ولو استاجرت  
زوجها للخدمه او للزوجه جاز وله ان يفسخها ولا يجبرها في ظاهر الرواية وروى  
عن الامام وهكذا في مختصر الحاكم ولو خدمها لزم الاجر **قاضي خان** في الاجارة  
الفاسدة اذا وجب اجر المثل هل يجيب بالتمام بلغ فيظن ان فسد جهالة المسمى  
من الاجر لعدم التسمية يجبه اجر المثل بالتمام بلغ وكذا اذا استاجر من اوفنا او دارا استنف  
بما يدرى من ان يرميها المستاجر كان على المستاجر اجر المثل بالتمام بلغ لانها شرط المدة  
على المستاجر صارت من الاجر فيجبر الاجر بمجولا فاما اذا فسدت الاجارة بحكم شرط  
فاسد ونحوه كان له اجر المثل لا يزداد على المسمى **ح** قبل المستاجر فاسدا ان يوجه من غيره  
اجارة صحيحة وقيل لا يملك لكن لو اجر ليعتق الاجر كما صوب وقيل يملكها قبضه  
كشتر فاسد له البيع جائز وهو الصحيح لان للوجر الاول نقص الثانية بخلاف  
البيع فاسدا اذا اجارة يصح بعد رلا البيع ولو استاجر وعمل الاجرة ولم يقبض  
حتى مات المور او مضت المدة فادام المستاجر جلس بيته لاجل الاجر ليس له ذلك  
في الجائز والفاسدة ولو قبضت المستاجر صحيحا او فاسدا فله جسه للاجر  
وواجب ثمنه لو مات المور وبقي تمامه ان شاء الله تعالى فلو باعه المور في هذه  
القبضين بعد القبض نفذ البيع لكن لا ينزع من يد المستاجر ولو رضى بالبيع

بعد

وثاني هذه في الفصل الثاني والثلاثين ولو زرع في ارض استاجرها فاسدا ثم  
باعها المور بغير رضاءه يبيح ان يجوز اذ لم يفسخ الفاسدة **ح** فسخت الاجارة  
لفسادها وجلس المستاجر لاجل عمله فملكه بملك امانته اذ بطل الفسخ به  
فعاد الامر الى ما كان والمستاجر في يد المستاجر امانة فلهذا الوفاة المور  
فالمستاجر احق بالمستاجر حتى يبيت في منه الاجر اذ له يد مستققة على  
المحل ولو فسدت الاجارة يدين للمستاجر والمسئلة بحالها ليس له حق  
الجلس ولا يكون احق به من ساير العزماء وكذا الوشري قنا يدين على بايعه  
وقبضه باسرع ثم بايعه ففسخ البيع لفساد فليس للمشتري جسه بدينه اذ  
دينه لم يجبه بمقابلة القن حكما للفسخ لان واجبا بسبب اخر يكون احوبه  
من العزماء لو مات بايعه اذ لا اختصاص له به شرعا من العزماء **قاضي خان** اجر  
ارضائهم خلفا فقال المستاجر استاجر بها وى فارغة وقال المور كانت  
مشغولة مزروعة قيل القول اللودع خلاف منها يعني خلفا في الصحة وهنا  
المور ينكر الاجارة لانه منكر بفتحها وقيل يحكم الحال هنا اذ كانت فارغة بالقول  
للمستاجر ولو مشغولة فالقول للمور كذا في خلافا في جريان الماداة لقطاعه  
في الطاحونة ويبنى ان يكون القول للمستاجر لان في صحة جارة المشغول رواية  
والصحيح انها جائزة ويومر المور بالتقريب والتسليم **الرهن الفاسد** وفي  
**ح** رهن رهن فاسدا كشيوع مثلا على ان يقرضه كذا فاسد الرهن واخذ المالك ثم فسده  
الرهن لفساده فله ثمنه جلس الرهن ليرهن به اذا استقاد به على الرهن  
بمقابله ما اقرضه فله جسه كسيع ورهن صحيح اذا تقا بخلاف ذلك في يد ملك  
باقل من قيمته من الدين اذ بطل الفسخ بملك الرهن فعاد الامر الى ما كان والمرهون  
كان ممنونا بالاقول فلهذا والحاق رهنه فالمرهون احق به من المور اذ له يد مستققة  
على ناذر هذا اذا رهن بمقابله الدين اما لو رهن بدين كان عليه قبل ذلك والمسئلة بحالها  
لا يملك جسه كما رهن الجايز يدين كان عليه قبله اذا تقا سخا لا يملك جسه **فاسد**  
الرهن كصحيحه في الاحكام كلها **عده** فاسد بملك امانة عند الكرخي **فاسد**  
لا يتعلق به الضمان وباطله لا يتعلق بالضمان اصلا بالاجاع **قاضي خان** عن محمد  
شري مسلم خلا واغنى بثمانه رهن ضاع الرهن في يده ثم ظهر انه كان خرا بثمان  
الرهن ولو شري عبدا ورهن بثمانه رهن ثم ظهر انه كان خرا لا يفتي المرهون لانه باطل  
حالا **فاسد فقط** بطل الرهن بالاعيان بصوتة او لا يقول الحقير هذا خالف  
لما في عامة الكتب كما استفتى عليه بعد اسطر **شخ** الرهن بالاعيان ثلثة اوجه



رهن بعين في امانة كود بعة فهو باطل لجهلك اما انه لو هلك قبل حبه وضمير لوبعد الثاني  
رهن بعين مضمونة بنفسها وهو صحيح لو هلك قبل اشتراطه العين لا يصير مستوفيا  
للعين ويغرم الاقل من قيمتها ومن الدين وباخذ العين ولو هلك العين فلا حيل الرهن  
لصان العين ولو هلك الرهن قبل استيفاء الضمان صار مستوفيا للضمان لو في قيمتها  
وقا الثالث رهن بعين مضمونة بغيرها ليس قبضه وسوم يجوز ذكره عند المشتري  
اخذ رهن مبيع فلو هلك في يده قبل قبض المبيع هلك بالاقل من قيمته ومن قبضة المبيع  
ولا يصير قابضا للمبيع وله قبض المبيع اذا اوفى ثمنه وعليه ايضا ضمان الاقل لجهلاك  
الرهن بيده ولو هلك المبيع قبل قبضه والرهن قائم بطل المبيع وعلى المشتري رد الرهن  
فلو هلك في يده قبل رده يغرم الاقل للبائع ولا يسطل ضمانه لجهلاك المبيع وبطلان  
المبيع **هذا** لا يجوز الرهن بالامانة كود بعة وعارية ومضاربة ومال شركة وكذا  
باعتان مضمونة بغيرها ليس في يد بايعه واما الايمان المضمونة بعينها وهو ان يكون  
مضمونا بالمثل او بالقيمة عند هلاكه كغصوب وبرد خلع ومهر وبرد صلح عن دم عمد  
بمصح الرهن بها **وجيز** الرهن بالديون جازي باي وجه وجب **قاضي خان** جاز الرهن  
باي دين لان لا بالايان مضمونة بغيرها كالرباع عينا واعطى للمبيع رهن المشتري التسليم  
**خلاصة** لا يجوز الرهن باعتان مضمونة بغيرها حتى لو هلك الرهن لجهلك بغير شيء وهذا قول  
الكرخي وقال القفقيه هذا خلاف رواية الاما لانها قال رجل شري سيفا فاخذ به رهنها  
فهلك الرهن يغرم الاقل من قيمته وقيمة السيف **دور** رفر الايمان ثلاثا قسم  
عين غير مضمونة اصلا لا امانة وعين مضمونة بنفسها كغصوب ونحوه والغرم سمونها  
ايعان مضمونة بنفسها اي في حدها انها اذا العين الهلكة لو شلى او قيمي تعين في  
ضمانه المثل او القيمة فتكون مضمونة في حدها انها مع قطع النظر عن الفوارض الثالث  
عين غير مضمونة كبيع في يد البائع انا هلك لم يغرم بمثل او قيمته لكن الثمن يسقط عن  
ذم المشتري وهو غير المثل او القيمة فيمضي هذا الاعتبار تكون مضمونة بغيرها فكانه  
من قبيل المشاكلة **ليس** لو كفل بنفسه ورهن بذلك لم يجوز ذلك الرهن يراخه فيها  
فخاص وبدل عمد اذا الرهن جلس شيء مضمون يكن استينافا مع من مالية الرهن وكذا  
الرهن بالمرور باطل بخلاف الكفالة وكذا الرهن بتسعة وود بعة وعارية واجازة  
باطل ففي بعضها عدم الضمان وفي بعضها وجد ولكن لا يملك استينافا مع من الرهن  
خو للعارية حرام وموتته جاز الرهن بردها لا بها ولو بردها بنفسه لم يجوز **الهبة**  
**الفاسدة** وفي **فت** الاقرار بهبة اقرار بمجيئها فيكون اقرارا لهبة وقبض بمرقة  
القبول والافرار بعد اقرار بكنية والصحيح انه ليس باقرار لهبة صحيحة

**عد** الهبة الفاسدة تقبض بالقبض كن لا يملكها الموهوب له بالقبض هو المختار والعد  
الفاسدة كحبة فاسدة **خ** صورة الهبة الفاسدة كثيرة منها لو هبت وسلم  
لا تبين شيئا يحتمل القسمة ملكا قبل القسمة وضمانه **ص** وبه يقتضى **فقط** هبة  
المشاع لا تقيد الملك ولو قبض وفي **بس** ذكر خلافه **فت** هبة المشاع فيها لا يقسم  
لا يفيد الملك عند الامام يقول الحقير طلاس مخالف لما في عامة المعتمدات ان هبة  
المشاع فيها لا يحتمل القسمة يجوز ولعل مراده من قوله فيها لم يقسم ما يحتمل القسمة  
ولم يكن مقسوما حين الهبة وانما لم **خلاصة** ذكر في الاصل ان من شرط الهبة  
الاقرار حتى لا يجوز هبة المشاع فيها يحتمل القسمة كبيت ودار وارض ونحوها وعوز  
فيها لا يحتمل القسمة كحمار وبيدر ورجل ونحوها **وجيز** الهبة الفاسدة مضمونة  
بالقبض ولا يثبت الملك فيها الا عند اداء العوض فنص عليه محمد في المبسوط وسوقول  
س اذ الهبة الفاسدة تنقل عقد معاوضة **قاضي خان** هبة المشاع فيها يقسم  
لا يفيد الملك وان انقل بها القبض وبه قال الطحاوي وذكر عمام انها تقيد الملك  
وبه اخذ بعض المشايخ وقد نص محمد ان الهبة الفاسدة مضمونة **فصل** الهبة الفاسدة  
تقيد الملك بالقبض وبه يقتضى ثم اذا هلكا قويت بالرجوع للواهب هبة فاسدة لاي  
رحم محرم منه اذا الفاسدة مضمونة فاذا كانت مضمونة بالقيمة بعد الهلاك كان مستحق  
الرد قبل الهلاك **فقط** يشترط كون الموهوب مقسوما مفرزا وقت القبض لا وقت  
الهبة حتى يمنع الهبة وحالة العقد لا يمنع والتخلية في هبة مضمونة قبض لا في  
الفاسدة الشيوع الطاري يفسد الرهن لا الهبة ويوجب الرجوع في نصفها شيئا  
اما الاستحقاق فانه يفسد الكل لانه شيوع يقارن **فقط** جاز هبة الشاعل  
لا المسعول والاصل ان اشتغال الموهوب بملك الواهب يمنع تمام الهبة اذ القبض  
شرطا اما اشتغال ملك الواهب بالموهوب فلا يمنع **فت** وهبه دابة مسرجة  
بدون سرجها وجامها وسلمها كذلك لم يجوز اشتغالها بها وارجع عكسه لعدم اشتغال  
بها وعلى هذا الرهن قال صاحب جامع الفصولين قول فيه نظر اذا اذابة شاة علة  
للسرج والجام لا مشغولة يقول الحقير ويدير ما سياتي قريبا تقلا عن قاضي  
خان من مسئلة جارية عليها حل **الحص** عكس في هاتين الصورتين يقول الحقير  
الظاهر ان هذا هو العنوايب كما لا يخفى على ذوي الالباب **فقط** تقسم المقبوض لهبة  
فاسدة على الواهب في رواية وعلى الموهوب له في رواية بناء على انها تقيد الملك  
في رواية فتكون على الموهوب له ولا تقيد في رواية فتكون على الواهب **منية**  
هبة البناء دون الارض جاز هبة احد شركي من نصيبه للمدين صح قال وهبت

ها



نصيب من هذا العبد ملك والموتوب له لا يعلم لم نصيبه فيه صحت الهبة عما دية  
وهب زرعادون الارض وعكس لم يجز شري دارا فوهبها قبل القبض **جاز قاضي خان**  
وهب امة عليها حل وثياب وسلها جاز ويكون الحل والقبض عورتها من  
الثياب للواهب لا للموتوب له لكان العرف ولو وهب الحل والثياب دون امانة  
لا يجوز حتى يتزعمها ويدفعها الى الموتوب له لانها ما دام على الامة يكونان تبعها لها  
ومشغولا بالاصل فلا يجوز هبته ولو وهب بيتا لا يدخل في الهبة الفلق والسرر  
والسلايم المفزعة لانها بمنزلة متاع موصوع في البيت وهب لابنه الصغير دارا  
ومشغولة بمتاع الاب قال ابو نصر جاز ولا يحتاج الى التفرغ لانها مشغولة  
بمتاع القابض وهو الاب **وجيز** وهب لابنه الكبر في عياله بشرط قبض ابنه ولو صغيرا  
جازت وموافق له الا في الدار لا يصير قايضا الا بتفريعها يقول الخبير قوله الا في الدار  
ان مخالف للمراعات من قاضي خان والظاهر انه هو القواب كالايجي على روى الباب  
وفيه امرأة وهبت دارها لزوجها وهي ساكنة فيها ولها متعة فيها مع **بينة القناوي**  
عن من لا يجوز للرجل ان يهب لامرأته او وهبت لزوجها او اجنبي وما ساكنان فيها **فان**  
جاز هبة المشغول بملك غير الواهب فلو اعار بيتا فوضع فيه الميعر والمستعير متاعا  
عقبه ثم وهب البيت من المستعير جاز وكذا لو وهب بيتا فباعه في ما فيها من المتاع  
ثم استحق المتاع جاز في البيت والجواقي ازيد الواهب كانت ثابتة على الدار والمتاع  
جميعا حقيقة فيصح تسليمه ثم بالاستحقاق ظهران المتاع لغيره ولم يظهر ان الدار  
مشغولة بملك الواهب وهو المانع وكذا الرهن والصدقة اذ القبض شرط تمامها كالهبة  
قال صاحب جامع الفصولين قولنا في المقتل استدل هذه المسائل على جواز هبة المشغول  
بملك غير الواهب وقد صرح في زيادة قاضي خان صحة الهبة سواء كان الواهب او غيره  
لكن الهبة انما تتم اذا كان الاستعمال بمتاع في يد الواهب او في يد غير الموتوب له اما اذا كان  
في يد الموتوب له فعيب او عارثة او غيرهما فلا يمنع واستدل عليه بما مر من مسائل الاعارة  
والعقب والاستحقاق فظهر ان الاصل ان الهبة مشغولة بملك الواهب او بملك  
غير الموتوب له يمنع الصحة اذا لم يكن في يد الموتوب **بنا بيع** قال ابو جعفر لو منع امرأته  
عن زيارتها حتى تهب امرها منه ففعلت لا تصح الهبة يقول الخبير وفي الخلاصة  
ان استحق العوض من الهبة يرجع في الهبة وان استحققت الهبة يرجع في العوض  
فان هلك العوض يرجع بمثلها وقيمتها انتهى وفي الوجيز لا يبيع الرجوع في الهبة  
الا بقضا او رضاء ويجوز صرف الموتوب له ببيعها وعقدها وهبة قبل القبض بالرجوع  
ولا يجوز بعد القضا روى اما في بيع بعد القضا لا يصحها الا بالمتنع وان استحق

العوض في الهبة يرجع في الهبة ان كانت قائمة ولا يرجع بقيمتها ان كانت هالكة  
بخلاف ما اذا استحققت الهبة حيث يرجع بقيمتها العوض ان كان هالكا انتهى وفي  
الخلاصة لو قال الموتوب له هلكت فاقول قوله ولا بين عليه بان قالوا الهب لي  
هذه حلها منك انما الهبت هذه انتهى وفي الحقيقة المتعاشقان يدفع كل واحد  
منهما صاحبه شيئا في رشوة لا يثبت الملك فيما وللقاض استنوا دها لان الرشوة  
لا تملك **الشركة الفاسدة** وفي **هد** كل شركة فسدت فربها على قدر راس المال  
ويطو شرط التقاض لتبعية الرجح فيه المال فقد ربح قدر كتبعية الربح للبذر  
في المزارعة والزيادة انما تستحق بالتبعية وقد فسدت فبقى الاستحقاق على قدر  
راس المال **الشركة** تبطل ببعض الشروط الفاسدة لا بعضها حتى لو شرط التقاض في  
الوصية لا تبطل الشركة وتبطل بشرط ربح عشق لاحد ما او لا ما بشرط فاسد  
والظاهر انها لا تبطل باكثر الشروط **ح** المضاربة والشركة لا تبطل بالشروط الفا  
اذ فيها معنى الوكالة وهي لا تبطل بها **هد** لم تجز الشركة في اضطراب واختصاص  
وكذا في سائر المباحات فما اخذ كل منهما فهو له فقط ولو اخذاه معا ينصف  
بينهما ولو عمل احدهما واعانه الاخر في عمله بان قلعا احدهما وجمعا لآخر او قطعه  
وجعه وحله لآخر فلم يجز اجر شريكه بالتمام بل بلغ عند محدد وعند من لا يجاوز به نصفه  
ثم ذلك **وجيز** عند ح م بالتمام بل بلغ **هد** ولو اشتركا ولا حدهما بخل وللآخر  
راوية ليستفي عليها والكسب بينهما لم يصح والكسب كله للمشتقي وعليه اجر  
مثل البخل ان كان هو صاحب الراوية ولو صاحب البخل فعليه اجر مثل الراوية  
**جف** خلطا في غواضطراب ولم يتميز يكون بينهما فلو اختلفا صدق كل منهما الى النصف  
لان اكثر الا ببينة ولو اتفقا على شيء فكا اتفقا **فقط** اشتركا في جواهر المعادن  
وشمار الجبال يجوز دخول او في اخذ حصص او كل او بلح من موضع باح فهو اريد ولو خلطا  
وباعا قسم الثمن بينهما بقدر ما اصابا في كل واحد منهما يقسم الثمن على قدر قيمته لكل منهما  
ولو عمل احدهما واعانه الاخر فقد مر حكمه ولو اشتركا في الصيد فابسا كلاهما فصيد  
بينهما كنصيبهما شبة ولو ارسلا كلاهما فصيد لهما لان ارسالا غير المالك لا يعتبر  
مع ارسالا مالك ولو ارسلا كلاهما فاذا صيدا واحدا فهو بينهما ولو اشتركا بطلب  
احدهما فهو له ولو اشتركا فهو بينهما ولو ارسلا كلاهما فصيد لهما لان ارسالا غير المالك لا يعتبر  
والاجر بينهما فهو فاسد ويقسم الاجر على اجر مثل البعير والبغل **قاضي خان** تقبلا  
احدا لملوثة باجر معلوم ولم يوجر اذبة لكن جملا على بخل وبعير ارضا فاعقد الشركة  
اليها بنصف الاجر بينهما اذ سيب وجوب الاجر لها تقبل العمل وقد استوفيا



ولو تقبل لكل وحلا على اعتبارها ينصف الاجر بينهما ولو دفع دابته الى رجل على ان  
ما اجراه به فهو بينهما فاسد اذا تقديس كانه قال اجره ابني ليكون الاجر بينهما ولو  
صرح به كان فاسدا فالاجر لما لكما وللعامل اجر مثل عمله اذا لم يرض بحمله الا باجر وفي فتاوى  
قاضي خان ايضا ان رجل اشترى متاعا فاشركه فيه رجلا قبل القبض كانت الشركة فاسدة **فقط**  
اجر احدهما بغيره واعانه الاجر على الجمل فلعينه اجر مثل عمله على امر الخلاف فيه بين  
سوم ولو اشترى كالا واحد سدا دابة ولا يخرجوا القى وكذا فهو فاسد وكذا لو دفع دابته  
الى رجل ليبيع بر اعل المرح بينهما فهو فاسد بمنزلة شركة بالعروض فالمرج لرب البر ولرب  
الدابة اجر مثلها **قاضي خان** والبيت والمسفينة في هذا كالدابة **وجبر** لو  
اشترى كل على ان يعمل في بيت هذا باداة الاخر جاز وكذا سائر الصناعات لان الشركة  
وقعت على التقبل لا على غير دفع دابة او سفينة الى رجل يواجرها على ان الاجر  
بينهما فهو فاسد والاجر للمالك وللآخر اجر مثله وكذا لو دفع شبكة لبيصيد طفا  
السمك بينهما نصفان فالصيد للصياد وطرب الشبكة اجر مثلها **فقط** دفع بقرق الى  
رجل بالخلف على ان يحصل ينصف بينهما فالخلف على المالك وللرجل مثل حلفها واجر مثله فيما  
قام عليها وكذا دفع الدجاجة الى اخر بالخلف على ان البيض ينصف بينهما **جف** في سيلة  
البقر هذا استيجار باجر مجهول فلي مالكا ثم بالخلف واجرة الحافظ وما حصل من عجول والباق  
هو للمالك بلا خلاف واما ما اتخذ من سمن وغيره فيصير الحافظ وعليه بن مثل ما اتخذ  
منه السمن وقيل لما كان البقر لا يتحدا زباجا والحيلة ان يبيع نصف البقرة منه  
حتى يبيعها شريكين ثم يامر بان يتخذ من الباق ما ذكر فينصف بينهما **فقط** وكذا  
في امثالها ولا يجوز الشركة في العروض وجعلتها يبيع كل منهما نصف عمره بنصف  
الاخر فيشترى كل شركة ملك ثم يعقدان شركة العقد معا وضعا وعنا فافيهما  
العروض راس مال الشركة والعروض المشتركة يصح راس مال الشركة وكذا لو اوجد ادرام  
وللاخر عروض ينبغي لرب العروض بيع نصفها بنصف دراهم الاخر ويتقايضان ثم  
يشترى كل منهما وضعة او عنانا ولو لكل منهما طعام على حدة واشترى كل منهما طعاما  
واحد سدا او من الاخر جاز والتمن بينهما على قدر قيمة الجيد والودي ولو اشترى كل منهما  
القران في المحافل والتعاون بزمرة وكان لم يجز اذا اشترى كل واحد منهما سدا مستقلا  
عليهم ولا على احدهم ولو اشترى كل على ان يسا لاس الناس او الاعلى ان يحصل بينهما نصفان  
يفسد اذا التوكيل بالتكدي والسؤال باطل **فقط** لا يجوز فيه التوكيل لان نص فيه الشركة  
وكذا ان عمل هو حرام **عده** الشركة في حفظ الصبيان وتعليمهم القران والكتابة يجوز في  
اختار المضاربة **الفاسدة** وفي **فقط** شرط جواز المضاربة خمسة احدها

نوع راس المال دراهم او دنانير **قاضي خان** ولا يجوز بغيرهما من كيل او وزن او غير ذلك  
عند الامام وسوقا لم لا يجوز الغلوس والراحة عدد او لا يجوز بذهب وفضة غير  
مضروبة في رواية الاصول ويجوز بالدرهم النهرية والريوف ولا يجوز بالمستوفى  
فان را حبة المستوفى هي كالغلويس **در غرر** دفع عروض او امران يبيعها ويبيع مضاربة  
في ثمنها فيقبل صح اذ لم ينصف المضاربة الى العروض بل الى ثمنها **فقط** وثما بينهما  
كونها عينيا لا مينا **در غرر** اي دينا على المضارب ولو دينا على الخرقا لا يقبل على ان  
واعل بمضاربة جاز **قاضي خان** امر يدور فانه يضارب بما عليه من الدراهم لا يجوز له  
ويكون الربح للمضارب لا للداين عند الامام وعند من الربح للداين ويبر المضارب  
من دينه امر يدور فانه لا يشترى له بما عليه من الدين شيئا فاشترى يكون مشتريا  
لنفسه عند الامام وعند من لا يكون مشتريا للامير **فقط** ولو امر بشرائه بدينه من هو معلوم  
صح الشراء جازعا **فقط** وثما لهما كونه معلوما عند العقد اما بتسمية او اشارة  
الرابع كونه مسلما الى المضارب لا لرب المال فيه ولذا يفسد بشرط عمل رب المال مع  
المضارب والمضارب لو دفع المال مضاربة الى غيره باذن مالكه وشرط ان يعمل هو والمالك  
فسدت المضاربة الخامسة كون حصة المضارب من الربح معلوما على وجه لا تنقطع  
الشركة ويكون مشاعا بينهما فلو شرط لاحد مما دراهم مسماة من الربح يفسد  
العقد لانه يقطع الشركة اذ عساه لا يرجع الا بالقدر المسمى **وجبر** ومن شروطها  
كون الشروط للمضارب جزا شايها كنصف وثلاث اقسامها ما يعين بقطع الشركة اذ  
لو قال لك من الربح مائة درهم او شرط مع النصف عشرون دراهم يفسد ومنها اعلام  
قدر الربح ومنها كون الشروط من الربح فقط اذ لو كان من راس المال او منه ومن الربح  
يفسد **فقط** والامان كل شرط يوجب جهالة في الربح او يوم قطع الشركة نفسد  
المضاربة وغير ذلك لا يفسد ها وبطل الشروط كشرط الوصية اي الحشران على المضارب  
قال وقد ذكرنا قبل هذا ان الشركات والمضاربات لا تبطل بشرط فاسدة على الاطلاق  
وبطل الشروط **در غرر** والمهالة في الربح كالمال لك نصف الربح او ثلاثة اربعة  
يقول الحنفية يعني لم يبيع واحدا من هذه الثلاثة بل يترك حصة واحدة بكرة او  
المفيدة للشركة والترديد **وجبر** قال ان اشترى به حصة فلك النصف من  
الربح ولو قينا فلك الثلث جاز كالحياطة الرومية والفارسية ولو قال ان عملت  
في السفر فلك الثلث وان تساوت فلك النصف فاشترى في المصراع في السفر  
فله ما شرط في السفر سواء باعه في المصراع في غير المصراع فاشترى به على الشرا حتى لو  
شترى في السفر وباعه في المصراع ما شرط في السفر وان اشترى ببعض المال







الارض وما اتفق ويتصدق وبالفصل اذ حصل له من ارض الغير بمقد فاسد ولو الارض لاحد ما والبذر  
صنهما وشرطا العمل عليهما او كون الخارج بينهما نصفين جاز ولو الارض بينهما وشرطا كون البذر  
والعمل من احدهما او كون الخارج بينهما نصفين لا يجوز وكذا لو البذر من الدافع والعمل على الآخر والخارج  
بينهما لعنفان وكذا لو شرط ثلثي الخارج للعامل والثلث للدافع او بالعكس ولو البذر للعامل  
وشرطا ثلثي الخارج للعامل جاز وكذا لو الارض والبذر بينهما وشرطا العمل على احدهما على كون الخارج  
بينهما نصفين بخلاف ما لو شرط للدافع ثلثي الخارج والثلثين للعامل او شرط للثلثين  
للدافع ولا الارض لهما وشرطا ثلثي البذر على الدافع او للعامل على كون الخارج بينهما نصفين  
لا يجوز ايضا اذ اخذ به من اخر ليزرعها في ارض نفسه فيكون الخارج بينهما نصفين  
قالوا الحكمة فيه ان يشتري نصفه البذر من صاحبه بشئ معلوم ويبيع به البايع عن الثمن  
ويبيع البذر مشتركا بينهما ثم البايع يبيع بزرع كل البذر على ان يكون الخارج بينهما نصفين  
فاذا ثبت الزرع يكون بينهما لانه ثما ملكهما **وجيز** اتفقا على جواز المزارعة واختلفا في  
قدر المشروط والبذر لرب الارض وبرهنا قبل الزراعة فالبيته للمزارع وان لم يبرهنا تخالفا  
وتراد ايا في الاجارة ويبدأ يمين المزارع اذ هو اشتد انكارا وبعد الزراعة والبنات  
القول لرب الارض مع يمينه والبيته للمزارع ولو البذر للعامل فالقول له والبيته لآخر بعد  
الزراعة وقبلها يتقانا فان يبدأ يمين رب الارض ولو اختلفا في جوارها وفسادها بان  
ادعى احدهما النقص الاخر اقرضه موطنة فالقول للمدعي المتسا قبل الزراعة وبعدها  
لرب البذر ادعى جوارا او فسادا والبيته للمدعي **قاضي خان** دفع ارضا وبذر مزارعة  
جائز في ثلثي البذر قال العامل شرطت لي نصف الخارج وقال رب الارض شرطت لك الثلث  
فالقول له يمينه لانه منكوز بزيادة ولا يتقانا فان وايها برهن يقبل ولو برهنا تقبل بيته  
العامل اذ من ثبت الزيادة ولو اختلفا قبل الزرع تخالفا وتراد الزراعة ويبدأ يمين  
العامل وايها نكل يقضي عليه وايها برهن يقضي بيته للعامل ولو البذر للعامل وقدر خرج الزرع  
فاختلفا كما مر فالقول للعامل يمينه ولا يتقانا فان وايها برهن يقبل ولو برهنا يقضي بيته  
من لا يذر له وان اختلفا قبل الزرع تخالفا وتراد **المساقاة الفاسدة** وفي وقت دفع كرمه  
معاملة المساقاة على ان يرد الكرم عليه بعد تمام المدة بوشا ينده تقصد لانه شرط لا  
بقتضيه العقد ولا حد ما فيه متفق وهو يتطهر من ارضه ليزرعها ويثنيها ابي  
يردها كروية **ورغم** المساقاة دفع الشجر الى مصلحه يجر ومن ثم لم يملكه  
عند الامم والقوى على قولهما انها جائز بشرطها بعد اهلية العاقدين بيل  
نصيب العامل والحقبة بينهما وبين الاشجار والشركة في الخارج وتصح بلازكومة وتصح  
على اوطئ ثم تخرج وتفسد ان لم تخرج وتكون مدة لا يخرج فيها الثمر فيفسدها لو

لا قد يخرج وقد لا يخرج فلو خرج في وقت سمي بشرط ولا تطلعا من اجر المثل وتصح في كرم  
وشجر ويقول واصول باذبحان وغل ولو فيه ثمر ان لم يدر كالمزارعة دفع ارضا سنين معلومة  
على ان يغير سبها الشجر او تكون في مع ارضها بينهما نصفين ففسدت فان غرس العامل الارض  
من غلته فاخرجت ثمرها فلكل لرب الارض وعليه للغارس قيمة غراسه واجر مثل غلة **قاضي**  
**خان** وكذا لو لم يشترط له من الارض شيئا لكنه قال على ان يكون له على ما يبره من اوطئ كرم  
خسطة او نصفه ارض اخرى له وكذا لو شرط ان ما خرج من الغراس يكون بينهما نصفين  
وعلى ان للعامل على رب الارض مائة درهم وكذا خسطة وكذا لو كان الغراس من قبل العامل وشرطا  
ان الخارج بينهما نصفان على ان لرب الارض على العامل مائة درهم ثم الخارج كله للعامل  
لرب الارض اجر مثل خرسه ولو الغراس من رب الارض على ان الخارج بينهما نصفان وعلى ان  
لرب الارض على العامل مائة درهم كان فاسدا ثم الخارج كله للعامل ولرب الارض اجر مثل  
ارضه وقيمة غراسه **ورغم** يبطل العقد بمرت احدهما بمعنى مدتها والثمر ينضم  
في الصورتين فوطنة رب الارض للعامل في القيام عليه حتى يدر كرمه وان كرمه ورثه ما  
الارض وان مات العامل فلو رثته القيام عليه وان كرمه صاحب الارض وان ماتا فالخيار  
لورثته العامل وان لم يميت احدهما بل نقصت مدتها فالخيار للعامل ولا تنضم الا  
بعد رومنه كونه العامل عاجزا عن العمل او سارقا على النمر او سعة الخال **الصلح**  
**الفاسد** وفي من الصلح على انكار بعد دعوى فاسد لم يجوز ولا يلحقه من صحة  
الدعوى اذا ادعى باخذ ما ياتخذ في حق نفسه بدلا عما يدعى او عين ما يدعى فلا بد من صحة  
الدعوى حيثه يثبت في حقه **سقط** خلف المشايخ في جواز هذا الصلح نسخ  
الصلح القاسد يقول الحنفية قال صدر الشريعة ومن المسائل المهمة انه هل يشترط لصحة  
الصلح صحة الدعوى ام لا فبعض الناس يشترط لكن هذا غير صحيح لانه لو ادعى حضا  
بجهول لا في دار فصلحه على شيء يصح الصلح وان شكك ان دعوى الحق المجهول دعوى غير صحيحة  
وفي الزخيرة مسائل تويد ما قلنا انتهى وفي الاشباه الصلح على انكار بعد دعوى فاسدة  
فاسد كما في الحقيقة ولكن في الهداية من مسائل شتى من القضا ان الصلح على انكار جائز  
بعد دعوى مجهولة فلا يحفظ ويحل على فسادها بسبب منافضة المدعى لترك شرط المدعى  
كما ذكر في الحقيقة وعوتوفيق واجب فيقول الا في كذا والله سبحانه اعلم انتهى **بس**  
الصلح عن معلوم او مجهول على مجهول باطل وعلى معلوم جائز كصلحه على معلوم مع من يدعى  
في داره بضمها مجهولا لانه للبراة عن الدعوى والبراة عن المجهول **جيز** الصلح  
عن معلوم على معلوم وعن مجهول على معلوم جائز ان كصلحه عن دين او حق معلوم على مال  
معلوم او عن حق مجهول في داره يدعى على مال معلوم **قاضي خان** لو صالح عن مجهول



على مجهول فان لم يجز الى تسليم وتسليم جاز كالوادي حق في دار في يد رجل والمدعي عليه يدعي حقا  
لنفسه في ارض في يد المدعي ولم يبين احدهما شيئا فاصطحا على ان ينكر كل منهما دعواه  
ويبري صاحبه عن الخصومة جاز وان اختلف الى تسليم وتسليم كالوادي حق في دار رجل ولم  
يسم فاصطحا على ما يعلم بعبثه للمدعي ليسلم المدعي عليه ما ادعاه المدعي لا يجوز وان  
اصطحا على ان ياخذ المدعي ما لا معلوما لينكر دعواه ويبريه عن الخصومة جاز سوا  
اقر المدعي عليه بما ادعى المدعي وانكر **قوله** يحجز الصلح عن انكار اعيان مجهولة بخلاف  
حقوق مجهولة فانها تقبل الاستقاط بخلاف الايمان يقول الخبير هذا خلاف الامع  
كاسيات بعد ثلاثة اسطر **قوله** وارث صلح ببقية الورثة من تركته فيها اعيان  
تختلف والمدعي لا يبري ما يملكها بيده المدعي عليهم جز عندنا بناء على ان الابرا عن الحقوق  
المجهولة جاز عندنا خلافا للشافعي **قوله** التنازع لا يصح الا ان كان على الميت دين  
لان حكم الشرع ان يكون الدين على جميع الورثة **قاضي خان** صولحت عن مهرها وعتقتها الورثة  
يقرون نكاحا فلوزن التركة دين على الناس فصولت عن الكل على ان يكون نصيبها من الدين للورثة  
او صولحت عن التركة ولم تقبل شيئا فالصلح باطل اذ نصيب مملوكة نصيبها من الدين للورثة  
وتملك الدين من غير من عليه الدين باطل ولو كان على الميت دين فصولت عن ثمنها على شيء  
لا يجوز هذا الصلح لان الدين القليل يمنع جواز المقر في التركة **صغار** الابرا عن ديون  
مجهولة جاز لا الصلح عن اعيان مجهولة اذ فيه معنى المبيع وهو نصيبه اياهم والامع ان  
هذا الصلح يجوز وبهالة اذ تمتع الجواز لو نعت التسليم وهذا لا حاجة الى التسليم  
اذ التركة بيد من **قوله** الاصح ان الصلح عن اعيان غير معلومة يجوز لانها لا تقضي الي  
المنازعة لقيام الصلح عنه في ببقية الورثة **درر غرر** اختلف في صحة الصلح من  
تركة مجهولة لا بين فيها على اكمل امور ون وحققته منه مثل بطل الصلح فيكون ربا وقيل  
يصح لاحتمال ان لا يكون فيها اكمل امور ون وان كان فيحتمل ان حقيقته اقل من بطل الصلح  
فالقول بعدم الجواز يورده الى شبهة التسمية وهي غير معتبرة **جف** ادعى حقا في دار يملك  
الورثة فصالحا حدهم ليكون له حاقته جاز وهذا يدل على جواز البيع في المجهول بلفظ الصلح  
**قوله** ادعى دارا فانكر فاصطحا على ان يدفع اليه المدعي المذكور ميتا وبأخذ الدار جاز  
صلح من قرض على بعضه الى اجل جاز الخط لا الاجل **قوله** كل صلح وقع بعد صلح فالاول صحيح  
والثاني باطل **قوله** قال القاضي الامام الاستاذ قولهم كل صلح بعد صلح فالمراد الصلح الذي  
هو استقاط اما لو اصطحا على عوض ثم على عوض اخر فالثاني هو الجاز ولا يفسخ الاول كما يبيع  
**قوله** وكل صلح وقع بعد شرا فالصلح باطل ولو كان الشرا بعد الشرا صح الثاني وبطل الاول  
لان كان صلحا ثم شرا صح الشرا وبطل الصلح وفيه ايضا الصلح لا ينقص الصلح يعني

لو صلح من جنس حقه باقل من حقه ثم لما سخط الصلح لا ينقص لانها استقاط والسما  
لا يعود وقيل لو صلح عن انكار التقتصر لانه صلح عن المدعى فلم يزل استقاطا **درر غرر**  
شرط صحة الصلح ان يكون المصلح عنه حقا الصلح ثانيا في المحل لاحقا للمنعى  
صلح كقيل بنفس على ما على ان يبريه عن الكفالة بطل كذلك الصلح عن الشفعة ولو  
صلح عن حد بطل بخلاف المقر بحد والقصاص بشرطه ايضا كون البطل معلوما ان احتج  
الى قبضه او كونه منفعة صلح عن عيب قطعه عنه او ابطال الصلح ان علق الصلح به  
صريح لم يصح كالوقا لان ادبنا الى اومتى او اذا كانت برب لم يصح الا بانه علقه  
بالشرط صريحا وبطل **قوله** لان تعليق البراءة بالشرط باطل **صل** المشتري لو صلح  
الشبيخ بطل الشفعة لا بد له لقيمة التسليم الشفعة **فصل** موجه قال لمننا جرح  
بجر فسخ لا جاز خذ دينارا واطل حق حبسك ففعل بطل حق الحبس والوجه اخذ دينارا  
لان صلح لا عن اعتياض وكان رشوق وسو نظير صلح الكفالة والشفعة وقسم المارة  
وخيار العتق وخيار الشرط وخيار البلوغ ففي هذه الصور يبطل الحق ويرجع الدافع بما دفع  
**قوله** في صلح كقيل بنفس لا سقاط كفا لته لم يحبه المال وفي سقوط كفا لته روايات  
**قوله** في رواية في حفض يسقط وبه يقتضي **قوله** انه يجوز ولو كفل بنفس وما لصلح  
بشرط البراءة من كفالة النفس بري **قوله** لو صلح السارق مع رب المال بطل ويبرأ عن  
الخصومة يدفع السرقة الى مالكها الصلح عن جزا القذف باطل فيرد المال واما الحد فيسقط  
لو كان ذلك قبل الدفع الى القاضي لا لوجه **قوله** دفع ثمن دار شرا فقال له عني سجل هذه  
الدار مكفوفة على اسمي فادفع الى كذا الادفع اليك ففعل ليس له ان يبري داره اذ يصير مشتريا  
الكا غد منه بهذا المال او يصير مصالحا به من حق او ملك كان له في هذه الدار واما ما لان  
صح الدفع يقول الخبير وفي قول المادعي لو اصطحا على ان المدعي لو خلف فالمدعي عليه  
ضامن وطف بطل الصلح ولا شيء على المدعي عليه انتهى وفي الانتباه ولا يجوز الاعتياض  
عن الحقوق المجردة كحق الشفعة فلو صلح عنه بالطلت ورجع به ولو صلح المخبئ  
بمال لا تختم به بطل ولا شيء له او على هذا لا يجوز الاعتياض عن الوظائف بالادقاف  
انتهى وفي الجمع لو شبع راس انسان فصالحه المتزوج راسه على الشبع على شيء ثم  
سرى الى النفس ومات بطل الصلح عند الامام وعليه الآية في ما له وعندنا الصلح باطل  
لا يجب عليه شيء انتهى وفي الحقايق انما وضع في السراية اذ لو برى بحيث بقي له اثر فالصلح  
ماض وان لم يبق له اثر بطل الصلح اجماعا وفي الجمع ايضا صلح عن عيب على درهم ثم  
زال العيب بطل الصلح وردها اخذ لان الخصومة تزلت وكذا اذا صلح عن مال  
فتبين انه لم يكن عيما ذلك **قوله** الصلح عن العصب على اكثر من قيمته جاز عند الامام



لا عند ما قايما او متلفا **صالح** عن الاعيان على نقد بالكثر من قيمتها لا بما يتقارب  
فيه حالا او موقلا جاز عند الامام لا عند من مودع قال ضاعت الوديعة او ردتها  
صدق فلو صلح ما جبه بعد ذلك على مال جاز عند محمد وهذه على ثلاثة اوجه احدها  
هذه الثانية ان يدعى بالكلية عليه الاستهلاك وهو ينكر جاز فيه الصلح وفقا الثالثة  
ان يقول المودع ردتها او هلك ويقول المستودع لا بل استهلكتها ثم صلح جاز في قول  
سرخاو وموقول محمد **قاضي خان** قال المودع ضاعت الوديعة او ردتها وانكر زحاما  
الرد او الهلاك صدق المودع بيمينه ولا شيء عليه فلو صلح لم يضرها بعد ذلك على شيء فهو على  
الرد او الهلاك صدق المودع بيمينه ولا شيء عليه فلو صلح المودع ثم صلح على شيء معلوم جاز  
وفقا لقول الخبير فيه كلام وهو انه ذكر في الخلاصة تعلقا عن الاصل انه لا يجوز خلاف  
ولم يطله وعلل قاضي خان بجواز بقوله لان الصلح بيني وجوان على زعم المدعي وفي زعم  
المدعي انه هلك او غاصبا بالبحر فيجوز الصلح معه انتهى ولعل في المسئلة روايتين  
والا فانه في الخلاصة والثالثة يكون سهوا قطعا ويحتمل ان كلمة لا في عبارة لا يجوز  
الواقعة في الخلاصة رابطة وقعت سهوا من الكاتب والله اعلم قال والماني ان يدعى  
رب الادراع فافر المودع بالوديعة وسكت ولم يقل شيئا ورب المال يدعى عليه الاستهلاك  
ثم صلح على شيء معلوم جاز ايضا وفقا والثالثة ان يدعى عليه الاستهلاك وهو يدعى  
الرد او الهلاك ثم صلح على معلوم جاز عند محمد وعند سرخاو لم يجوز عند الامام وعند س  
اولاد به بقي واجمعوا على انه لا صلح بعد ما خلف انه رد الوديعة او هلك لا يجوز الصلح  
انما الخلفي فيما لو صلح قبل اليمين والرابع ان يدعى على المودع الرد او الهلاك ورب المال سكت  
ولم يقل شيئا فعند لا يجوز الصلح وعند محمد يجوز وقال المودع بعد الصلح كنت قبل  
الصلح انها هلكت او ردتها فلم يصح الصلح على قول الامام وقال رب المال ما قلت  
ذلك فاقول المنكر ولا يبطل الصلح **صلح** لقول فيه المنكر عند محمد وعند سرخاو المدعي ولو  
برهن بيمين الصلح ولو لم يبرهن فله تخليف الطالب واذا ادعى على الصلح ليس باقرار  
لطالب الحق الصلح عن انكار فهو لقول الصلح صحيحا ظاهرا لكن لا يبان ان ما اخذته  
بلا حق واستزده على قياس هذا يجب ان يكون الحكم في الصلح على الانكار هكذا اذا بين  
معنى يوجب فسك الصلح بعد الصلح ينبغي ان لا قبل حجة ادعى علينا فقال ذو اليد  
هذا وديعة فلا نصلح بعد البيعة وقبلها صلح اذ قبلها خصم في دفع الخصومة  
عن نفسه وبعدها يدفع الخصومة عن غيره ولا يرجع على المصلح عنه لعدم امره **بس**  
شري شيئا فادعاه او بعضه رجل فصالحه المشتري مولا يرجع على باعه فله دفعه  
برضاه ولم يثبت الاستحقاق **فصل** في صلح عن دعوى دين على كيلي او زاني يشار في المجلس

او البتة مع ولا يبطل بغيره عن المجلس لا قبضه اذ لم يقترقا عن دين يدين ولو  
كان الكيلي والوزني بغير عينه بطل لا قترقا عن دين يدين **ط** عليه عشرة  
درهم وعشرون دنيا بغير فصلحه على الكل على خمسة دراهم جاز نقدا او نسيئة اذ  
الاصل في مال الربا ان يصرف في المجلس الى جنسه فيكون مصلحا عن خمسة دراهم  
بخمسة دراهم بغير ياعن الخمسة الاخرى وعن عشرة دنيا بغير **بس** وكذا كل صلح وقع  
على بعض الدين **وجيز** كل ما يصلح بدلا في البيع يصلح بدلا في الصلح ولو صلح عن دينه  
على بعضه عاجلا او اجلا جاز **درر** مع الصلح على الف وخمسمائة ومن الف جيا د  
على خمسمائة زبوف وعن الف طالع على الف موجد عن درهم على دنيا بمرحلة لان بيع  
الدرهم بالدنيا نسيئة لا يجوز وكذا عن الف موجد على نصفه موجد لان المجل غير  
مستحق بعقد المدة ائنة والمستحق به هو الموجد والمجل خير منه فكل اعتياضا  
عن الاجل وهو حرام صالح عن كوبر على عشرة دراهم فان قبض العشرة جاز والا فلا لانه  
ان لم يقبضها بنماها يكون بيع دين بدين ويؤا طل وان قبض خمسة وبقي خمسة  
تتفرقا صح في النصف فقط وكذا الوصلح عن عشرة دراهم على كيلي او زاني فان  
قبض في المجلس جاز والا فلا لما عرفت **صلح** صالح عن دين على مجلس غير بغير عينه  
ولم يقبض حتى تتفرقا لم يجوز الا اذا صلحت المرأة زوجها من تقصتها على درهم ثم  
صلحت من الدرهم على الدار من الدقيق بغير عينه جاز ولو لم يقبض **بس** صالح عن  
الدرهم بدنا بغيره ففرقا قبل القبض بطل الصلح ولو عن انكار لانه صرف في زعم المدعي  
وكذا كل كيلي او زاني بغير عينه اذا الطعام اذا قوبل بدرهم صار مبيعا وبيع باليس عند  
باطل **ط** له عليه فلوس او برقشري ما عليه بدرهم وتفرقا قبل قبضها بطل وهذا  
يجب حفظه والناس عندها فلون فان عا دهم ان من له على اخر بر او نحو ياتخذ من  
عليه عند الغلا خطا يذهب بماله لذلك وهو فاسد لدين يدين **صلح** ادعى دارا فصلحه على  
بيت منها لم يجوز في اقرارا وانكارا اذا المقبوض غير حقه وهو على عواه في الباقي خلاف صلح  
على بعض دينه فالوجه ان يزيد درهما فيصير عوضا عن حقه فيما بقي او يلحق به ذكر  
البراة عن دعوى الباقي **ط** ثم لو ادعى الباقي لبيع وقيل لا **وجيز** ادعى دارا فصلحه على  
بيت معلوم منها جاز حتى لا تسمع بينته بعد ذلك **جمع الفتاوى** ادعى دارا فانكر المدعي  
عليه فصلحه على نصف تلك الدار ثم وجد المدعي بينته واقامها باخذ نصف الباقي  
وبه كان يقضي **فتنة** صلح عن العشرة بالخمسة ثم تقض الصلح لا ينتقض الصلح لان  
الصلح مجلس حقه استقاطا والساقط لا يعود وهو الا شبه بالصواب والصواب  
ان الصلح اذا كان بمعنى المعاوضة ينتقض بقبضها واذا كان بمعنى استيفاء البعض



واسقاط البطل لا يتحقق بقبضه **فصل** في غصب كراهة الف درهم فضله على نضجه  
فلو كان الغصبوبها كذا جاز الصلح ولو كانا كذا غيبهما واخاه وهو نضر او منكر جاز فضا  
لا ديانة ولو حاضرا براه كذا غصبه منكر جاز كذا فلو وجد المالك بقبضه على قبضته ما له  
ففضله به والصلح على قبضه حقه في كيل او وزني حال قيامه باطل ولو اقر بغصبه وهو  
ظاهر في يد يقدرا ما لكه على قبضه فصالحه على نصفه على ان يراه ما بقي جاز فضا لا  
استلخسا فلو صالحه في ذلك على ثوبين و دفعه جاز في الوجوه كلها او يكون مشتركا بالثوبين  
بالغصبوب لو كان الغصبوب قنا او عرضا فصالحه قاصبه على ملكه وهو غيبه على ملكه به  
وغا حبه بقر او منكر لم يجز الصلح على نصفه اقرار قبضه بخلاف كيل او وزني اذ يتصور  
هلاكه بعضهم دون بعضه عادة بخلاف ثوب او قن **فصل** في صلح على خمسة اوجه الاول صلح على  
درهم او دينار او فلوس فيحتاج الى ذكر القدر فقط الثاني على براو كيل او وزني مما لا محل  
له ولا مونة فيحتاج الى ذكر قدر وصفه اذ يكون جيدا او وسطا او رديا فلا بد من بيانه الثالث  
صلح على كيل او وزني مما له حل ومونة فيحتاج الى ذكر قدر وصفه مكان تسليمه عند الامام كايه  
السلم الرابع صلح على ثوب فيحتاج الى ذكر ذرع وصفه واجل اذا الثوب لا يكون دينارا في السلم  
ومعرفه وجلا الخامس صلح على حيوان ولا يجوز الا بقبضه اذ الصلح من العجالة والحيوان  
لا يصلح دينارا فيما **قط** ادعى عليه ما لا يعلم ما فصالحه على القدر رسم وقبض بدل الصلح وذكر  
في آخر الصلح طر المردعي عن جميع دعاواه او خصوماته ابراحيكا عاما فقبيل لم يصح الصلح  
لانه لم يذكر قدر المال المدعى به ولا بد من بيانه ليعلم ان هذا الصلح وقع معلومته واستقاطا  
وليعلم انه وقع صرفا شرط فيه التقاض في المجلس او لا وقد ذكر قبض بدل الصلح ولم يتعوض  
لمجلس الصلح نعم هذا الاحتمال لا يمكن القبول بصلح الصلح طالما لا يرافقه حصول على سبيل  
العموم فلا يسع دعوى المدعي بماله لا براه العلم لا للصلح **عن** شريعة قنا فاداره يعيب  
وانكر بايعه كونه عنده فصالحه على درهم محجلة او موجه مع ويكون صلحا عن بعض  
التمن فلو على دنانير جاز ولو قبل التفرق لانه صرف واقراره بالعيب وانكاره ستوا فيهما  
يتمتع فيه الرد وفيما يمكن رده فإقراره لا يكون صلحا عن التمن بل عن حق مال فيجوز بمكا  
جائز التمن الاول وكذا لو كان على كيل او وزني بغير عيبه فلو بعينه جاز وكذا لو كان القن  
عند المشتري او حرره او حدث به عيبه يمنع الرد وما فيها ليس له حق الرجوع بقبض العيب  
لا يصح الصلح **هـ** ادعى عليها نكاحا وهي تنكر فصالحته على مال بذلته له ليتكسر الدعوى  
جاز وكان في معنى الخلع ولا يحل له اخذ المال ديانة اذا كان مسلطا ولو ادعت به عليه نكاحا فصالحه  
على مال بذله هو لها جاز هكذا في بعض نسخ مختصرا لقدره وقال في بعضه لم يجز وجها الاول  
ان يجعل زيادة في مهرها وجه الثاني انه بذل لها المال لتترك الدعوى فلو جعل الترك منها

فرقة فهو لا يصح موثا في الفرقة وان لم يحمل فالخامس على ما كان عليه قبل الدعوى فلا  
شي يقابل به العوض فلم يصح يقول الخبير الظاهر ان عدم الجواز هو الاصح كما يشعر  
به تعليل المص ويؤيد ان صاحب الخلاصة ذكر عدم الجواز ولم يتعرض لذكر احتمال  
الجواز **صل** في مسيلة دعواه عليها نكاحا لو برهن على نكاحه بعد لم يقبل لانه يقتدر  
معنى الخلع فلا يفيد وكذا لو ادعى طلاقا و طلقين او طلعا ادعت طليقة ثلاثا  
فصالحها على مال على طليقتها باينا واحدا جاز فيكون خلعا في حقه ودفع اللطم في حقها  
فلو اقامته البيينة على ذلك بعد وشهدوا انه طلقها ثلاثا او واحدة ترجع بما  
دفعته **خ** ادعت طلاقا او طلعا وانكر زوجها فصالحها على ان تبرئ عن الدعوى  
لم يصح ويرجع بما دفعه وي ادعى عليها **فصل** في صلح المطلقه عن نفقة عدتها  
فان كانت عدتها بالشهر و جاز الصلح وان كانت بالحض لم يجز لهما دين مشترك على آخر  
وضمن احد مما نصيب صاحبه لم يجز فيرجع بما ادعى بخلاف ما لو اداه من غير سبق  
فان فانه لا يرجع بما ادعى ولو نوى نصيبه عن المديونة **فصل** في صورة الفمالي يرجع  
بما دفعه اذ قضاء على فساد فيرجع كما لو ادعى بكفالة فاسقه وقطيع لو كفل بديل  
الكتابة لم يصح فيرجع بما ادعى اذ حسب انه يجبر على ذلك بضمنا السابق اما لو ادعى  
من غير سبق ضمان فلا يرجع لتبرعه وكذا وكيل البيع لو ضمن الثمن لم يجر لو  
ادى بغير ضمان جاز ولا يرجع **وجيز** لو صالح في دم العبد على اكثر من الدية والارث  
يجوز وفي الخط لا يجوز **جمع القتاوي** جنس بتممة سرقة فادعى عليه قوم فصالحهم  
ثم خرج وانكر وقال انما صالحتك خوفا على نفسي قالوا ان كان في مجلس القاضي فالصلح  
جائز لانه لا يجلس الا بحق وان كان في مجلس الوالي لا يصح الصلح **الكفالة**  
**الفاسدة** والفاظ الكفالة وما يتعلق بها **درر غرر** لا تجوز الكفالة بعبادة المكفول  
عنه نحو ما زاب لك على الناس واحد منهم فعلى ولا يجها لة المكفول له نحو ما زاب  
الناس او احد منهم عليك فعلى ولا بنفسه حد وقصاص ولا بالتتمن لو كل في الكفالة  
ولا لرب المجلس المال في المضاربة ولا للشركة اذا بيع عبدا صنفه واحدة ولا  
بالعنف لانها اسم مشترك يقع على الصك القديم والعقد وضوق العقد والرك  
وجار الشرط فيتعذر العمل بها بلا بيان ولا بالخلاص عند الامام لان معناه عند تحليل  
المبيع من المستحق وتسلية المشتري وهو غير مفقود وله وجه عند ما لان معناه  
عند ضمان التمن ان يجز عن تسليم العبد بورد الاستحقاق فيكون كالرك  
ولا يبرل الكتابة ولا عن ميت ففلس ولا بلاقبول الطالب في المجلس الا ان  
يكفل وارث المريض عنه بغيبته القفا ونقصه بلاقبول الطالب عنده وبه



يفتح كذا في تلخيص الجاه الكبير والجمع ان الكفيل لو قال بطريق الاجازة جاز يحون يقول ان  
كفيل بالفلان على فلان ولا يجوز بالامانة كوديفة ومستطرو ومستاجر ومال مضاربة  
وشركة ولا بالبيع قبل القبض والمهرول بعد القبض ويجوز بتسليم الامانة وتسليم  
المبيع والمهرول ولو قايمة وجب تسليمها ولو هلك لم يجز على الكفيل شيء ككفيل بنفس  
وقيل ان وجه تسليمها على الاصيل كعارية واجازة جازت بتسليمها وان لم يجز تسليمها  
عليه كوديفة فلا يجوز تسليمها لو تصح الكفالة بالخراج والترايب والقتنة والمهرول  
والشجرة وقطع الاطراف **هداية** وجازت بتسليم المبيع قبل قبضه الى المشتري وتسليم  
المهرول بعد قبضه الى الراهن وتسليم المستاجر الى مستأجره لانه التزم فعلا واجبا  
ولو هلك سقط ضمانه **بمس** كذا كفالة القرن بادن مولاه وبوا خطبه القرني رفته وبعد  
عقده وكفالة العبيد لم يجوز ولو لم يزل اميه **مس** الكفالة بامرنا توجيه الرجوع لو كان  
الامر من يجوز اقرار على نفسه فلا يرجع على صبي مجرول او امر يرجع على القر بعد عقده يقول  
الحقير وفي الفتاوى الصغرى امر رجل ان يكفل عن فلان لفلان ففعل وادى لم يرجع على الامر  
اتى وفي الهداية رجل كفل عن رجل بغير امر لم يرجع عليه بما يورثه ولو كفل عن غيره  
بغير فبلغه الخبر فاجاز لا يتغير حكمه حتى لو ادعى لا يرجع عليه انتهى وفي الوجيز لو كفل عن  
رجل بغير امر ثم قال له المكفول عنه قد اجزت ضمانك فاجازته باطله ولا يرجع عليه بما ارضى  
اتى وفي الهداية اذا ابرأ الطالب المكفول عنه او استوفى منه مبرى الكفيل لان براءة الاصيل  
توجب براءة الكفيل لان الذين عليهم من العييج ولو ابرأ الكفيل لا يبرأ الاصيل وكذا اذا اخل الطالب  
عن الاصيل فهو ناخير عن كفيله ولو اخرج عن الكفيل لم يكن ناخرا عن الذين على الاصيل بخلاف  
ما اذا كفل بالمال الخا او جلا الى شرطه فانه يتاجر على الاصيل انتهى وفي الخاتمة براءة الاصيل  
موجبة براءة الكفيل الا اذا كفل له الالف التي له على فلان فهو من فلان على انه فضاها قبل  
ممان الكفيل فان الاصيل يبرأ من الكفيل انتهى وفي الانباء براءة الاصيل توجب براءة  
الكفيل الا كفيلا النفس كل في جامع الفصولين انتهى وفي ابداع كفل بنفسه فان طال به انه  
لا حوله عليه فلما اخذ كفيله بنفسه الا اذا قال لا حولي قبله ولا موكلي ولا يتيتم انا وصيه  
ولا لو وقف انا متولي به فخر الكفيل ويوطأ هرا انتهى وفي الفتاوى الصغرى الكفالة  
للطبيب لا تنفع عند الامام ومحمد كان قيل عن المكفول له فصولي يتوقف على اجازته  
ان اجاز جاز وان لم يقبل لا يتوقف عنه مما انتهى وفي القنية الكفيل بامر الاصيل ادي  
المال الى الدين بعد ما ادي الاصيل ولم يعلم به لا يرجع على الاصيل لانه شيء حكم فلا يفتقر  
فيه العلم والجهل كغير الوكيل منها انتهى وفي الخاتمة قال لزيد على عمرو الف فان اضا من  
فانكر عمر ولزم الكفيل اذا ادعاه زيد دون الاصيل **مس** الكفالة بالمال تنفع ولو انكر

المطلوب المال اثبتته المدعى او لا وجه له المكفول عنه في الكفالة المضافة كقول  
ان غصبك انسان شيئا فانما كفيل يمنع جوارها لا في الكفالة **مس** قال  
له اسلك هذا الطريق فان اخذ مالك فان اضا من فاخذه له مع الضمان والمضمون  
عنه مجهول **شع** قال ما ذاه للناس او لا حد من الناس عليك فعلى لم تمنع لجهما لك  
المضمون له وكذا لو استملكه مالك **مس** قال لو غصب فلان ملكا او احد من مولاه  
القوم فان اضا من صح لا لو قال انسان بدين فلان وكذا لو قال ان اكل ابنك سبع او اذلف  
مالك سبع فان اضا من لك لا يصح **فقط** قال لقوم هرجه شمارا فلان بايد بر من لا شيء  
عليه بهذا الضمان **جف** الاصل ان الكفالة لو كانت بمضمون لو مضافه الى سبب  
مضمون مقدور على الايفاء والمضمون له والمضمون عنه معلومان تجازين ولا فلا وهذا  
كفالة يدين او عين مضمون كغصب ومهر وبرد طلع في يده وما انشبهه والكفالة  
ببيع في يده بايعه لمشتريه يصح مادام قايما اذا هلك بطلت والمضافة الى سبب  
مضمون نحو ما ذاب او ما ثبت لك على فلان فعلى او مضمون بايعه او استملكه من مال او افضى  
له على فلان فعلى هذه تصح فلو لم يكن الضمان ثابتا في الحال فيما اخذ جميع ما قضى له ولو  
قال ما بايعت فلانا فعلى جميع ما يثبت له بالبايعه بعد هذه الكفالة ياخذ  
يكذا لو كان يلبسها الذي او كذا ولو كان مكان ما ان او متى واذا كان كفيل في المرة الاولى  
فقط ولو قال ما ثبتت لك على هو لا او على احد من هو لا فعلى **هداية** يصح تعليق  
الكفالة بشرط ما لا يملكه كونه شرطه لوجوب الحق بخوان استحق المبيع او الامكان  
الا مستيفا بخوان قدم زيد وهو مكفول عنه او لتفقد الاستيفاء بخوان غاب عن البلد  
ولا يصح التعليق بخود الشرط بخوان هبت الريح وان جأ المطر وكذا اجل كل منهما  
اجلا الا انه تنفع الكفالة ويحب المال لان الكفالة لما صح تعليقه بالشرط  
لا يبطر بشرطه فاسلف كطلاق وعناق **زيلي** ما في الهداية والكافي من قولهما  
الا انه تنفع الكفالة ويحب المال سهولان الحكم فيه ان التعليق لا يصح ولا يلزمه  
المال لانه الشرط غير ملائم ضاركا لو علقه بدخول الدار ونحوه مما ليس بملائم ذكره  
فاضي كان وغيره **دور** قوله سهو خطا اذا المذكور في العارية والاسترو شنيعة  
ان الكفالة ما يبطر بشرطه فاسلف فالظاهر ان فيه روايتين بوجهات  
الصدر الشهيد تفضل مسئلة هي ان العبد الماذون اذ الحقه دين وطاف الدارات  
يعتقها لولي فقال رجل للدين ان اعتقه مولاه فان اضا من له ينك عليه صح **مس** قال  
هذه المسئلة دليل على ان تعليق الكفالة بشرط غير متعارف جائز انتهى بقول الحقير  
اعترض صاحب الاصلاح والايضاح على صاحب الهداية بقوله لا يقال ان الكفالة



لما صح تعليقها بالشروط لا تبطل بالشروط الفاسدة لانا نقول لا تبطل بالشروط الفاسدة  
 لكن تبطل بالشروط الغير المتعارفة وبطلانها في صورة التعليق بحمد الشرط ليس  
 لغرض الشرط المذكور بل لكونه غير متعارف وقال في هاشم الايضاح ايضا واما استدلال  
 المصدر الشهيد بمسئلة العبد الماذون فردود بما ذكره صاحب الفقه فيقول وعنده  
 ان المسئلة المذكورة لا تنفع دليلا لان المولى باعنا في العبد بغير قيمته للمعنى فهذا  
 اتفاق الضمان الى سبب الوجوب وليس يتعلّق في الحقيقة واما قوله في سبب الوجوب  
 جازية فصح الضمان في تلك المسئلة من هذا الوجه انتهى ثم يقول الحقير لكن العلامة من المام  
 اول كلام صاحب الهداية وحججه بقوله الشرط الغير الملائم لا تنفع مع الكفاية اصلا ومع  
 الاجل الغير تنفع حالة ويبطل الاجل لكن قيل المم لهذا بقوله لان الكفاية لما صح تعليقها  
 المح يقتضي ان في التعليق بغير الملائم تصح الكفاية وانما يبطل الشرط والمصرح به في  
 المبسوط وقناوي فاني خال ان الكفاية باطله فتعجب ان يحل لفظ تعليقها على  
 معنى ناجلها بجامع ان في كل منهما عدم ثبوت الحكم في الحال وقلا المم الاستعمال لفظ المبسوط  
 فانه ذكر التعليق واراد التاجيل وفي الخلاصة كفل بما على ان يجعل له الطالب جلا فان لم  
 يكن مشروطا في الكفاية فالشرط باطل وان كان مشروطا فيها فالكفاية باطلة انتهى  
 قال وهذا ايضا تبطل بالشروط الفاسدة اذا كانت في محلها **قاضي خان** مع  
 تعليق الكفاية بشرط متعارف لا بغير متعارف ولو تعلّق بها بشرط محض نحو اذا هبت  
 الريح او اذا جال المطر او اذا قدم فلان الاجابة لادانها كقول بنفس فلان لا يصير كقيل  
 وكذا لو علّق الكفاية بهذه الشرايط ولو اجابها باجل مجهول نحو كفلت بنفس فلان ان  
 الحماة او الدماس او نحو ذلك جاز تاخيرها الى تلك الوقت ولو قال كفلت بنفس فلان  
 ان تطلع السماء او تهبت الريح يصير كقيل في الحال ويبطل الاجل وكذا الكفاية بالمال  
**في** من شرايط جوازها كون المكفول عنه مضمونا على الاجل بحيث يجبر على تسليمه  
 ولذا قلنا ان الكفاية بالامانة كودية وما ايضا رتبة وشركة باطلة اذ هي مضمونة  
 لا يمينها ولا تسليمها واما الكفاية بتمكين المودع من الاخذ يصح لا يمين العارية  
 والمستأجر اما الكفاية بتسليمها قبل باطلة والصواب صحتها والكفاية بغير المرتبة  
 للمؤمن لا تنفع سوا كفل بغير الرهن او بوجه حتى قضى الدين وكذا عن الراهن للمرتبة  
**في** الكفاية بتسليم نفس الشاهد ليعض مجلس القاضي فيشهد لم يجز ويشترط كون المكفول  
 به مقدور التسليم في تقبل من رجل ينادى معلومة او كراب ارض معلومة واعطا كقيل  
 به فلو شرط العمل مطلقا جازت الكفاية لا لو شرط عمله بنفسه فلو كفل بتسليم العمل  
 يجوز ولو بتسليم نفس المستعمل جاز وكذا لو تكرار ابلا واخذ من المكارى كقيل فلو

الابل بغير اعيانها يصح كفل بحولته او بتسليمه لابل ولو باعيا نه يصح بالتسليم  
 لابل كفل وكذا لو كفل بنفس غايبه لا يعرف مكانه لا يصح **ح** المتاع لو اخذ من مستعير  
 او غاصبه يردده كقيل صح ولو رجع عليه باجر مثله عمله اذا الكفاية الكفيل  
 بامر رجح باخره مثل عمله اجر عمله ولو اخذ به وكيل لا كقيل لا جبر على روم لغيره  
 بخلاف الكفيل وانما تصح الكفاية بالرد او كفل بمضمون على المستعير والغاصب  
 بقدر الكفيل على انعامه اذ رد العارية مضمون ولو عينها امانة **هـ** لو كفل عن  
 المشتري بالتمسك جاز لا ندين كسائر الديون وان كفل عن البائع بالمبيع لم يجز  
 لا ندين مضمون بغيره وموالتين ويجوز الكفاية باعيان مضمونة بنفسها  
 كبيع فاسد او مقبوض على سوم الشراء والمقبوض لا باعيان مضمونة بغيرها  
 كرهون ومبيع **في** لم يجز التكفيل للمولى بقنه وهو في بيته او بوق جاز التكفيل  
 بتسليم عين مضمون فلو صلتك فعليه قيمته لو قيمها او مثله لو مثليها **قاضي**  
**خان** وفي المضمونة على ذي اليد جية تسليمه مادام قائما فان هلك فعليه قيمته اذ هي  
 عدا في يد رجل فكفل بالبعد رجفات العبد بغيره من المدي ان كان له وانه قضى له  
 القاضي بالبعد فله اخذ الكفيل بقيمة العبد **ج** قال ان لم او افك به عدا فعلى  
 المالك بيعه كقيل لا لو قال ان وافيتك به غدا فعلى المالك يقول الحقير فيه  
 اشكال وموانه لم يظهر بين هاتين المسائلين بلافق والله اعلم قال ولو قال  
 المطلوب ان لم او افك بتمضي عدا فعلى ما نذعيه لم يوافق لم يلزمه شيء اذ لم  
 المالك فرض الكفاية الباطلة اذ المرو لا يكون كقيل لنفسه بخلاف غيره **در**  
**عزري** الكفيل بالنقص بوجه المكفول عنه لا بموت المكفول له فلو لم يمت  
 لو صبه وان لم يكن فلو ارثه **در** عزري كفل بنفس غيره على انه ان لم يسلمه غدا فهو ضامن  
 لما عليه من المال ولم يسلمه غدا صحت الكفاية لثان فلو لم يمت المالك ولا يراد عن الكفاية  
 بالنقص فان مات المطلوب ضمن الكفيل ولو مات الكفيل ضمن وارثه ولو مات الطالب  
 فالطلب لو ارثه اذ هي على رجل مائة دينار ولم يمت صحتها لنفع الدعوى فكفل  
 بنفسه اخر على انه ان لم يسلمه غدا فعليه المائة صح الكفاية لثان عند الامام واليه  
 يوسف لا عند محمد ولو اختلفا فالقول للكفيل في البيان **قاضي خان** كفل بنفس  
 رجل على انه ان لم يوافق به غدا فعليه مال الطالب على فلان اخر جاز ذلك استحسانا وهو  
 قول محمد لا قيا سادس وقول ابي يوسف **ز** يلى وفي المحيط جمل الخلافة بالعكس  
 ورجل مع سر **و** جيز جاز عند مالك عند س **نهاية** وفي الشافعية كفلوا  
 بالذي طالب كل واحد بالالف كذا ذكره شمس الائمة السرخسي والمزني في

لينة



والتمسنا شي **في** كفل بقولنا ان بقولنا ان انفلتت منه اول بشي من ماله  
ان هلك لا يجوز دفع ثوبا الى قصار فتمني به رجل لو هلك جاز على قول من يضمن القصد  
لا عند الامام وكذا اماله من الصناع ولو قال ان افسله جاز وفاقا اذ علق بها يوجب  
الضمان وكذا لو قال للمودع لو هلك المودع او تلف فعلى جاز وكذا في كل امالة شري قنا وقد  
تمنه واخذ من يابيه كفيلا بالقن حتى يدفعه اليه فبات القن فلا شيء على الكفيل **كفالة**  
**الامان** من الفاظ الكفالة **نوع منه** الكفالة بالنفس تمنح بكفالت بنفسه وبما  
يعبر به عنها كرجله ورأسه ورجله وعنقه وجسده ودينه **فان** اودعه **ورغم**  
وجزءه شايح كمنصفها ونكته او ربه وتقول صمته وعلى والى وانما رجم او قيل  
لابا ناسا من يعرفه واختلف في انا من من لغيره او على نفسه **وجزء** من الفاظها  
انابه ضمير او لك عندي هذا الرجل او على ان اوافيك به فدا او على ان اقله اودعه الى  
**مزاينة** بكفل بقوله بزي برقم واختلف في قبول تروم ومشايع حوارزم على انه ليس بكفالة  
ولو قال هرجه نرا بروى ايدي بر من لا يكون كفيلا **في** قال دينك الذي على فلان انا ادفعه  
اليك انا اسلمه انا اقبضه لا يصير كفيلا ما لم يتكلم بلفظ اهل الالتزام كقوله كفالت  
ضمت على **في** لوان في هذه الالفاظ مضرا لا يصير كفيلا ولو مضاعفا كقوله لولم يود فلان  
فانا ادفعه يصير كفيلا ولو قال ائجه نرا بر فلان است من يدم فهو عدل كفا لة وفي  
من جواب كوسم قيل كفا لة بحكم العرف وقيل لا واخني بعينهم في قول جواب مال تو بر من  
جواب مال تو من كرم بعدم الكفالة **في** هذه ابن بر من ليس بكفالة **عده** غصب  
الف درهم فقال جاز ما لك لا يقابلها فانا ضامن لها اخذها منه واردها اليك لزمه ذلك وهذا  
لا يشبه الدين ولو ائجه اصابها فضا رت دينا كان هذا الضمان باطلا وكان على زمان النفاضي  
قال ان يجوز غريمك عن الاداء انما على محقق يظهر جاسه فان جلسه ولم يوده لزم الكفيل **وكفل**  
بنفسه وسلمه الى طالبه وبره فلان لم الطالب المطلوب فقال الكفيل دعه وانا على كفالتى  
ففعلا فهو كفيل بنفسه بقبول منه وهو ترك ملازمة فلوم يترك يلتمس ان لا يكون كفيلا  
اذ لا تنفع الكفالة بقبول الطالب يقول الحقير من قبل ورفيق من الدرر والفرق تعالى عن الخيم  
الجاسع الكبير انها تمنح بلا قبول الطالب عندس وبه يقتضى فعلى هذا ينبغي ان يكون كفيلا وان لم  
يترك والى علم **في** قال على سبيله على ان اوافيك به يكون كفيلا استخفا فانا وكذا لو قال على ان  
انيك به **فان** اشان فلان بر من قيل هو كفا لة بالنفس وقيل لا والا ول اقرب الى العرف  
ولو قال **في** ان اشان لست او اشان في ملتفت قالوا يكون كفا لة وقيل اشان في فلان بر  
من كفا لة للعرف وقيل كلمة لا يجابه بخلاف فلان اشان لست اذ ليس فيه ايجاب شيء قال  
عامة المشايخ اشان في فلان بر من وقوله فلان اشان لست كفا لة فكانهم جعلوه كفيلا

بالفارسية لا بالهربية وقوله انا كفيل لعرفه فلان او ضامن لعرفه فلان ليس  
بكفالة **فقط** كفل بنفسه على انه متى طال به يسلمه والا فهو ضامن بدنيه فانت  
المطلوب فطالبه الطالب فجز لا رواية فيه وبينى ان يبر اذا المطالبة بعد موته  
لم تمنح فلم يوجد الشرط فلا كفا لة بالمال ولو قال لولم يعطك فلان ماله فانا ضامن  
فانما يلزمه المال لو تقاضاه او مات قبل تقاضيه **خلاصة** ولوم تمت ولكنه  
قال انا اعطيك ان كان الكفيل قال ان تقاضيت فلان فلم يعطه فانا ضامن فانت  
المطلوب قبل ان يتقاضاه بطل الضمان **فقط** اراد ان يكفل بنفسه ولا يصير  
كفيلا فاحتملة فيه ان يقول كفالت بنفسه الى شهر على ان ابر اعطه فلا يصير كفيلا  
اصلا اذ في ظاهر الرواية يصير كفيلا بعد الشهر فلا شرط ان يبر اعطه بطل اصلا  
كفل بنفسه فافترط اليه ان لا يحول على المطلوب فله اخذ كفيلا بنفسه **جمع القناوى**  
قالت للقاضي ان زوجي يريد ان يغيب واريد ان تاخذ منه كفيلا بالنفقة قال الامام  
ليس لها ذلك لان النفقة لم يجب بعد وقال من استحسن ذلك واخذ منه كفيلا بالنفقة  
وعليه القوي لان النفقة لم يجب في المال وانما يجب من بعد فيصير كانه باذاته لها على  
زوجها فيجب استحضانا دضا بالقياس وفي اخر كفا لة المحيط والقنوي في مسألة  
النفقة على قول من وفي سائر الديون لواقى مقت بذلك كان حسنا رفقا بالناس وفي  
الافقية اجعوا ان في الدين المجرى اقرب طول الاجل واراد المديون السفر لا يجب  
عليه اعطاء الكفيل وفي السفر المديون اذا اراد ان يغيب ليس له الدين ان يطالبه  
باعطا الكفيل وقال من لو قال قايلا يا ابن ابي انا يطالبه قيا سا على نفقة شهر لا يبعد وفي  
المستقر بالدين لو قال للقاضي ان مديوني فلا يبريدان يغيب عن فانه يطالبه  
باعطا الكفيل وان كان الدين موجلا **خلاصة** فلو علم القاضي ان الزوج يمكث في السفر اكثر  
من شهر ياخذ الكفيل اكثر من شهر عندس **فان** **فان** ثم عندس وم ياخذ القاضي من  
الزوج كفيلا بنفقة شهر واحد وعندس في رواية القاضي يسا ل الزوج كم يغيب  
فان قال شهر ايا خذ منه كفيل شهر وان قال شهرين ياخذ كفيل شهرين وكذا السنة  
ولو كفل لهما رجل بنفقة كل شهر كان كفيلا بنفقة شهر واحد وعندس صار كفيلا على  
الابد استحضانا ولو قال كفالت لك عن زوجك بنفقة سنة كان كفيلا بنفقة السنة  
وكذا لو قال كفالت لك بها بنفقة ابد او ما عشت كان كفيلا بالنفقة مادامت في  
مكاحه **الفرض الفاسد** وفي **في** القرض الفاسد يفيد الملك كصحة  
فلو استقرض بيتا فقبضه ملكه وكذا سائر الاعيان ويجب القيمة على المستقرض  
ان ردها بمسيلة اخرى وبى لو اسر بسر اقرب بامته المامور ففعل القرض **لامر** **في**







اسكنه عوضا عن منفعة القرض وفيها ايضا استقرض عشرة دراهم وارسل عبده ليا  
من المفضل فقال المفضل دفعها اليه واقر العبد به وقال دفعها الي مولاي وانكر المولى  
قبض العبد بالقول ولا شيء عليه ولا يرجع المفضل على العبد لانه اقرا له قبضها بحق  
**الكتابة الفاسدة** وفي **المداينة** كاتبه على قيمته فالكاتب فاسد لان  
القيمة محمولة فدراد حينا ومسا فقست اجبا لغوصار كالوكا بته على ثوب او دابة  
يقول الحيفر المراد من القيمة قيمته فيفضل لاسر لانه الذي تملكه حين شرائه اذ لا جهالة  
فيه **قاضي خان** كاتبه على قيمته فاداهما ففضل المولى غنم وتعمل في الكتابة جهالة الوصف  
لا جهالة القدر والجنس **شحي** فاسدها يجب الاكثر من قيمته ومن البديل فلو بدله اكثر  
من قيمته يعتق با دابله ثم يسترد ما زاد على قيمته ولو قيمته اكثر يعتق با دابله به  
وغيره تمام قيمته كاتبه فاسد اذ ما زاد مولا قاضي البديل الى وزنته استقصانا **اصل**  
كاتبه الى قطا في او حصا او دياس جاز استقصانا ولو جعل البديل حية قبوله ولو شرط  
الخيار لا يملك ان جاز لانه معاوضته كبيع وما دام الخيار قابلا لادما لا يثبت حكم الكتابة  
وحكم فاسدها ان يكون مولا حق الفسخ فلا خيار للمقن وللمقن فسخ جازها وفاسدها  
بلا رضاه مولا **وجيز** لو كاتبه بشرط ان لا يخرج من مصر جازت وبطل الشرط كاتبه على الفسخ  
يودعها الى غريم المولى ويضما له فالكاتب والضمان جاز **در غرر** الكتابة لا تقصد  
بشرط الا ان يكون الشرط في صلب العقد يقول الحيفر ما ذكرهنا وفي جامع الفصولين من  
مسائل فضل ما يضمن بالقبض والجس ولا يضمن جزئ ذكروها الى فصل الضمانات فذكرتها هناك  
باقتضا كالمناسبة **الفصل الثلاثون** في مسائل الشيوع واحكامه **البيع**  
اعلم ان الشايع قسمان شايع خيل القسمة وشايع لا يخلها كالحام ورحى وثوب وبيت صغير  
ونصف فري والفرق بينهما ان القاضي لو اجبر احد المشر بكن القسمة بطل الاخر فهو الاول  
ولو لم يجبر في الثاني اذ الجبر علامة قبول القسمة واصول مسائل الشيوع سبعة بيع  
الشايع واجازته ورهنه واعارته وهبته وصدقه وقفا ما يبعه فقسما يخل  
القسمة اولا وكل قسم على وجهين اما ان يباع من اجنبي او من شركه فاليبيع من اجنبي على  
وجهين ايضا اما ان كان الكال له فباع نصفه او اثنين فباع احدهما نصيبه فاليبيع جاز  
في المواضع كلها كذا **صنعي** وفي **فوشج** بين ثلثة باع احدهم حظه من واحد  
شركه لم يجز ولو باع منها جاز **ان** باع سهمه من الشجرة بلا اذن شركه يغير ارض  
فلو بلغ اشجارها اوان القطع جاز اذا المشتري لا ينتصر بالقسمة بمائله الزرع بين اثنين  
**قد** مروى في رخت مشاع خربا از بهر هيتم روا بود يا في اجاب في قيل له اكر بشرط  
قرار خريد در جايش روا بود يا نه اجابه بود **قد** تحمل بينهما وعليه تمر دار من بينهما

وفيها زرع فباع احدهما حظه من الكل فيبقي ان يجوز اذا المشتري لا يجبر على القطع  
لقبائه مقام بايعة بينهم باع احدهما بايها من اجنبي لم يجز لانه لو باع بشرط  
الترك فلا يجوز اذ فيه شرط منفعة للمشتري سوى البيع فصار بمنزلة اجازة في بيع  
ولو باعه بشرط القطع لم يجز ايضا لضرر شركه وكذا لو ادعى رجل على احد ما شيئا ففصل  
على نصف هذا البناء او على نصف هذا الزرع المشتري لم يجز **جف** شري نصيب احد  
الشركين من البناء وانا لارض لم يجز باع بنا بلا ارض على ان يترك للمشتري البناء فسد  
البيع وان لم يترك **ط** باع احد الموزنة شيئا من التركة فلو باع نصيبه جاز ولو باع شيئا  
معين لم يجز كذا في ذلك الشئ لا ختم الا لا يقع في نصيبه ما في قدر نصيبه فيجوز **جف**  
باع نصف البناء نصف الارض جاز من اجنبي او من شركه وكان كبيع نصف زرع بلا  
ارض وهو منقطع في المراجعة فانه يجوز **خ** دار له باع نصف بناها بلا ارض لم يجز  
**ص** صم بيع نصيبه من دار ولو لم يعلم بوزاعه المشتري **قاضي خان** لكن بشرط تصديق  
البائع فيها يقول المشتري **ص** ولو لم يعلم المشتري لم يجز عند الامام ومحمد علم البائع اولا  
وعند سميح ولو علم البائع ومحمد مع اليوسف في رواية **عن** قال ابو يوسف جاز للمشتري  
الخيار اذا علم واجمعوا على جواز لو علم المشتري شوا علم البائع اولا **قاضي خان** قال لا يغير  
بعته منك جميع ما لي في هذه الدار من دقيق ودواب وثياب والمشتري لم يعلم بما فيها ففسد  
اذا البيع محمول ولو جاز هذا الجاز بيع ما في هذه القرية او المدينة ولو جاز ذلك الجاز بيع ما  
البناء ولو قال بعته منك جميع ما لي في هذا البيت بكذا جاز وان لم يعلم به المشتري اذ  
الجملة في البيت يبيتن وفي الدار وغيرها كثير فاذ جاز في البيت جاز في نحو صندوق  
وجو **لق** **عن** وكذا لو شرط المصا ربة من الزرع ما شرط فلا يلزم جاز لو علم المصا  
كبيته ولا فعل الخلاف ولو قال وليتكم البيع بما قام على ارضك من اربعة يار زده جاز  
لو علم المشتري بكم قام والا فلا وتاويل هذه المسئلة لو علم المشتري واشتاله وصدقه الاخر  
**اجازة المشاع** وفي قناتنا في خان اجازة المشاع فيها يقسم وما لا يقسم فاسد  
عند الامام وعليه الفتوى فلو اجرم من شركه جاز في الظاهر الروايتين عنه وقال صاحباه  
يجوز على كذا حال ولو اجر نصيبه من اجنبي ففسد عن الامام روايتين والظاهر انه لا يجوز  
**ز** **يلم** وفي المعنى القوي في اجازة المشاع على قولنا **قاضي خان** لو اجر دار من رجلين  
جاز عند الكل **ص** ولو كان كله لرجل فاجر نصفه من اجنبي فعند الامام لا يجوز وعند سميح  
يجوز ثم عند الامام قيل لا ينفذ حتى لا يجيب الاجر اصلا قيل ينفذ فاسد اذ يجب  
الجر المثل وهو الصحيح ولو كله له فاجر من اثنين كان اجره الدار منكما جاز  
وقا قالو فضل بقوله نصفه منك ونصفه منك او نحو كذا او ربع يجب

دار صم



ان يكون عند الامام على خلاف من فيها اذا كان بينهما واجر احدهما النصف من اجبي يبنى  
ان يجوز في رواية لا في رواية والشيوخ الطائري لا يفسد الاجارة في ظاهر الرواية عند  
الامام ويفسد هاتين روايتي كذا **مس** وفي تحلف **ك** استاجر دارا منها فاقبض  
احدهما انتقصت الاجارة في حصته المحي وكذا لو استاجر ارجلا فاقبض احدهما يبطل في  
حصته الميت لا في حصته فريبط في الكل **شحي** آجر دار من اثنين جاز لتوحد العقد  
حتى لو تفرد احدهما بالقول لم يصح ولو اجرا البنا بلا ارض لم يجوز وكذا لو كان البنا ملكا  
والعصنة دفعا فاجرا البنا لم يجوز ولو اجرا الدار وفيها بيت في اجارة الغير جازت الاجارة  
في غير البيت **ح** ولو كان البنا لرجل والعصنة لآخر فاجر رب البنا بانيه من اجبي قبل لم يجوز  
ويقتضي جواز ان اجر من رب العصة جاز ولو استأجر العصة بانيه جاز وللمتعة في  
جواز اجارة المشاع ان يلحق بها الحكم او يعقد في الكل ثم يفسخ في البعض **مل** ارض بين  
قوم فوكل احدهم باجارة حظه فاجر وكيله من جميعهم جاز ولو من احدهم لم يجوز عنه كما  
لو باشر الموكل **هبة المشاع** والمصدق به **عن** هبة المشاع فيما لا يجتمع القسمة  
بخور من شريكه ومن غيره وفيما يجتمعها لم يجوز لاشريكه ولا من غيره **خلاصة من**  
شرايط الهبة الا ان حتى لا يجوز هبة المشاع فيما يجتمع القسمة كبيت ودار وارض ونحوها  
و بخور فيما لا يجتمعها كحمام وبيرورحي ونحوها **فقط** يشترط كون الموهوب مفزقا لنفسه  
وقت القبض لا وقت الهبة حتى لو وهب نصف دار شيئا ما ولم يسلم حتى وهب النصف  
الاخر وسلم جاز **عن** طرقي الشيوخ لا يفسد الهبة وفاقا ولو وهب الكل من اثنين فلو  
اجل باق قال وهبت سلك لم يجوز عند الامام و جاز عند سماعه ولو فصل بالتصنيف فهو ك  
هذا الخلاف ولو فصل بالتثليث جاز عند محمد لا عند سماعه **وجيز** وهب لهما ما يتقسم  
واقبضها لم يجوز عند الامام وكذا الصدقة وعند سماعه جاز وفي الجاهل الصغير جاز وفاقا **فا في**  
**خان** وهب بضمصار من رجل ثم وهب الباقي من اخر وسلم الدار اليهما جاز وان تقدم تسليمه  
الى احدهما لا يجوز وقال الامام لا يجوز في كلا الوجهين **درر غرر** وهب نصف داره  
وسلم ثم وهب الباقي لم يجوز ولو وهب الباقي قبل التسليم ثم سلم الكل جملة صحت في  
الكل **مد** وهب دارا من واحد جاز اذا سلمه جملة وقبض جملة فلا يشوب ولو وهب واحد  
من اثنين لا يصح عند الامام وفاقا لا يصح لان هذه هبة جملة بينهما لتوحد التملك فلا يشوب  
كهر من رجلين وله انها هبة النصف من كل منهما مع ح وكذا فيما لا يقسم قبل احدهما  
مع ولان الملك تثبت لكل في النصف فكذا التملك لانه حكمه فحقق الشيوخ بخلاف  
الرهن لان حكمه كحكمه وسلك منهما كلا اذا انقلبت منه ولذا الوقفي دين احدهما لا يسترد  
شيئا من الرهن **فقط** قال لهما وهبت لهما هذه الدار لك نصفها ولذا انصفها جاز ولو قال

لا حدم او هبت لك نصفها ولذا انصفها لم يجوز ولو وهب لهما دارا فالصحيح انه لا يجوز  
يقول الحقير قوله جاز بخلاف ما مر قبل عشرين اسطر انه لو وهبه لاثنتين لم يجوز  
عند الامام ولعل هذا اختيار بقول من وم او بنا على ما مر تقلا عن الجاهل الصغير انه  
يجوز وفاقا وادعاه علم قال وهبة المشاع لا تقيد الملك ولو قبض الجملة بروى عن  
الامام وهو الصحيح يقول الحقير هذا موافق لما مر في اويل فضل التصرفات  
الفا سدة تقلا عن **عده** ان الهبة الفاسدة لا تملك بالقبض في المختار لكنه مخالف  
لما مر هناك ايضا تقلا عن **فصل** ان الهبة الفاسدة تقيد الملك بالقبض وبه يقتضي  
وكذا امر هناك **عن** **بس** انما قطعت السئلة اختلا فيه **قاضي خان** هبة المشاع فيما  
لم يقسم لا تقيد الملك عند الامام يقول الحقير الظاهر ان المراد ما يجتمع القسمة ولم يكن  
مقسوما وقت الهبة وهذا لان هبة المشاع فيما لا يجتمع القسمة جازة وفاقا  
**فت** وهب دقيقا في **مرفقط** وهب دقيقا في براود هاتين يسمي او سمي في **بس**  
لم يجوز اذا الموهوب معدوم ولذا لو استقر وجه الفاضل يملكه ولو قبض بسلم لم يجوز بخلاف  
المشاع اذ هو كحل التملك داخل في القبض ويؤول بعد القسمة ويخلق ما لو وهب  
لبنا في ضرع او صوفاء على ظهر غنم او غلا او زرع او زرع في ارض او ثمر في شجرة او ارضا فيها غل  
او زرع دونها او دارا او طرفا فيه مشاع الواهب له والخلل بالانقربغ وذكر **مس**  
التصدق بالمشايح كعتبة في كل ما مر الا انه لو وهب من اثنين ما لا يقبل القسمة لم يجوز  
عند الامام رواية واحدة وفي الصدقة عنه روايتان يجوز في رواية وهو الصحيح **شحي**  
لو تصدق على تخاين بمشقة دراهم جاز وكذا لو وهب لهما ولو تصدق به على غنيين  
او وهب لهما لم يجوز وما لا يجوز لغنيين ايضا فرق الهبة والتصدق في الحكم وسوي  
في الاصل اذ الشيوخ مانع فيما التوقفهما على القبض والفرق ان التصدقة يراد بها  
وجه الله تعالى وسوا واحد لا يشوب فيه ويراد بالهبة وجه القني وسما اثنان وقيل  
هذا هو الصحيح والمراد بما ذكر في الاصل التصديق على غنيين **فقط** والاظهر ان في  
المسئلة روايتين **ح** قيل جاز التصديق على غنيين لانها محل صدقة الطوع **من**  
لا يجوز وعند من يجوز بشرط المساواة وعند محمد يجوز في الحالين **وقف المشاع**  
وجب **هراية** جاز وقف المشاع عند من اذ القسمة من تمام القبض وسو عند  
ليس بشرط فكذا ائتمته ولم يجوز عند محمد لان القبض شرط عند فكذا ائتمته وهذا  
فيما يجتمع القسمة وفيما لا يجتمعها يجوز مع الشيوخ عند محمد ايضا **قاضي خان** يقول  
من اخذ مشايخنا وبقول محمد اخذ مشايخنا عليه الفتوى والمانع من الجواز على قول  
محمد هو الشيوخ وقت القبض لا وقت العقد **وجيز** عند محمد لصحة الوقف شرايط



اربعة التسليم الي التولية وان يكون مغرا وان لا يشترط لنفسه شي من منافع الوقف  
وان يكون موبدا بان يجعل اخره للفقر وعندس لا يشترط شي من ذلك حتى لو وقف على  
نفسه او وقف مشاعا صح عنه لا عند محمد ومشايعه تجاري اخذوا بقوله محمد ومشا  
خراسان اخذوا بقوله من نزع غيبا الناس من الوقف **در غرر الوقف** عندس اسقاط  
فيخرج عن الملك بتسليم القول بلا حاجة الى قضا او بيع وبيع الشيوخ وبه يفتي مشايخ  
الحراق وعند محمد صدقة فيشترط التسليم والقبض وبيع الشيوخ فيما اخبر القسمة  
وبه يفتي مشايخ تجاري وجميع الفقهاء وبعض مشايخ زياتا اقوالا وبه يفتي  
**قن** لو حكم القاضي بخوانه جاز وفاقا فلو طلب بعضهم القسمة قال الامام لا يقسم وتبهاون  
وقال من يقسم واجمعوا ان الكل موقوف فاعلى الا باني فارادوا القسمة لم يجوز **عيب**  
وقف نصفه او نحو مشاعا جاز عندس ولو قال وقف نصفه حتى نمه ولم يسمها قال السجستاني  
ان اجزله لو ثبت الواقف على اقراره بالوقف والا فلو شهد عليه بالوقف ونقد حصته منه  
وسميها يقبل ويجزم بالوقف ولو شهد على اقراره ولم يعرف حصته اخذ القاضي بآب  
بسمي حصته وله القول فيما سماه ويحكم بوقفيته ولو مات الواقف فوارثه يقوم مقامه  
فيما اقر به لزمه الى ان يثبت الزيادة عند القاضي فيحكم بما ثبت عنده منه ولو شهدا  
انه اقراره وقف جميع حصته وهي الثلث فاذا ما اكرت بغير حصته وقفا الا يري ان  
اصحابنا قالوا لو قال او وصيته له ثلث مالي ومواف فاذا ما اكرت له الثلث بالغا  
ما بلغ وكذا لو قال او وصيته له حصتي من هذه الدار وهي الثلث فاذا انصفه فله نصفه  
فكذا الواقف كذا **ذ** وفي **فقط** الشيوخ يمنع القبض من اجاز وقف المشاع لم يشترط  
القبض وهو قول من ردها **ص** التسليم يمكن في السابيع وهو دفع موانع القبض والشيوخ  
فيما لا يجزى القسمة لا يمنع الوقف **ذ** **قاه** في المسجد والمقبرة فانه لا يتم  
مع الشيوخ ايضا عندس اذ بقا الشركة يمنع للصوص به تعالى ولان المباداة فيه  
تتأخر بالفتح بان تغير فيها الموضع سنة ويوزع سنة ويصل في وقت ويتخذ اصطلا  
في وقته ولو وقف فاستحق جزاء منه بطل الوقف في الباقي عند محمد لقرا الشيوخ  
ولو استحق جزاءه لم يبطل في الباقي لعدم الشيوخ وكذا جاز في لا يتداول على هذا الحصة  
والصدق **ص** طروا الشيوخ في المسجد لقرا **ره** **المشاع** وفي **ح** ره **المشاع**  
لم يجوز من شريكه ومن غير احتمال القسمة او لا وطروا الشيوخ كقران وطروا بان  
باع العدل بعض الرهن وقد كان وكلا يبيعه مجتمعا ومتفرقا بطل الرهن في الباقي ومن  
سوطوا الشيوخ لا يبطله ولو استحق بعض الرهن فلو كان المستحق شيئا يبطل  
الرهن فيما بقي ويكون مجوسا بكل الدين فان هلك الباقي وفي قيمته وقا بكل الدين

يملك

يملك حصته من الدين لا غير **ص** ره **المشاع** يفسد او يبطل على حسب اختلافهم  
على قول الامام في اجاز **المشاع** كما مر هذا كله لو رهن النصف مثلا من واحد ففصل  
لم يجوز ما لو رهن من اثنين واجل بان قال رهنتمه منك جاز ولو رهن عينا عندس ما بدت  
لكن منها جاز وكله رهن عند كل منهما حصته دينه فلو بقي احدهما دينه منه فكله رهن عند  
الاخر فلو تهايا فلكل منهما في نوبته كعدل في حق الاخر ولو اقرت من شيئا به من له عليها رهن  
واحد جاز وسور رهن بكل الدين وللمرخص حصة لاخذ دينه كله كذا في **هد** وفي **قد** هذا  
عينا عند رجلين جاز اذا لا يشوع في الدين لا اذا قل كل منهما رهنك بحق لا يجوز **قاضي**  
**كان** لو رهن دار من رجلين جاز وفاقا **وجيز** لان جسمها جلة لا تقتصر **ع** لم يجوز  
رهن ثمر على شجرة وزرع على ارض وشجرة بلا ثمر والاصل ان الرهن لو فصل لا يغير لم يجوز  
لتعذر قبضه وحده وعن ابي حنيفة رهن ارض بدون شجرة جاز بخلاف دار دون بناء  
البناء اسم للمبني فيصير رهنها جميع الارض في مشغولة بملك الراهن ويدخل البناء والارض  
في رهن ارض دار وقرينة ولو رهن دارا فيها جاز فلو استحق بعضها فلو جاز الباقي ابتداء يعني  
رهنها بقتنه والابطال **كه** **ل** رهن قيتين بالف فاستحق احدهما فالباقى رهن بقتنه  
كالهك ولا يفتكه الا بجميع الدين **هد** رهنها بالف تقضي حصتها احدهما لا ياخذ  
حتى يقضي ما في دينه وحقته ما يخصه اذا قسم الدين على قيمتهما وهذا لان الرهن  
محبوس بكل الدين فيكون محبوسا بكل جزء من اجزا قيمته في حمله على قضا الدين  
وصار كبيع في يد بائعه فان سمي لكل واحد من اعيان الرهن شيئا من مال رهنه فكذا الجواز  
في رواية اصل وفي الزيادات لمان يقبضه اذا ادي ما سمي له وجه الاول ان العقد متحول  
يتفرق بتفرق القسمة كما في المبيع ووجه الثاني انه لا حاجة الى الاتحاد لان احد  
العقدين لا يصير مشروطا في الاخر الا يري انه لو قيل الرهن احدهما جاز **قاضي** **ح** **ذ**  
ارتبنا من جاز رهنها بيد من ائما عليه وبما شربكان فيه او لا جاز اذا قبل او قبل احدهما  
فقط لا يصح ولو قضي الراهن دين احدهما وقد قبل ليس له ان يشتر نصف الرهن ولو رهن  
منها فقال رهنتم نصفه من هذا او نصفه من ذلك لا يجوز وان قبل او رهنها بيد من  
عليها من جاز رهنها واحدا جاز ويكون رهن الكل الدين وللمرخص حصة حتى يشتر في كل الدين  
**بس** رهن عبيد بالف وهك احدهما وقيمتهم اكثر من الدين سقط حصته من الدين لا كله  
وكذا دار خربت يقسم الدين على قيمة البناء وقيمة المصنوع يوم القبض فليسقط حصة  
البناء المصنوع **عصب** **المشاع** وفي **ص** ع واما غصب السابيع فيقبل بتحقيق  
وقيل لا **ج** في دعوى غصب نصف الدار شيئا لا بد من كون جميع الدار بيد المدعي اذ  
غصب نصف الدار شيئا لا يكون الا يكون كل الدار في يده ولذا لم يجوز **ح** اجاز



نصف الدار شيئا لان تسليمها لا يتصور الا بتسليم الكل وقيل لا يستتر ط ذلك بل  
يدعى نصفه شيئا يعا ونصب نصفه شيئا يتصور بان يكون الدار بيد رجلين فغصب  
من يدا احدهما واذا كان كل الدار بيد كل منهما بل على التناصف وانتاع اجازع المشاع بمعنى  
اخر وهو تعذر لا انتفاع على وجه اقتضا العقد اذا انعقد يقتضي لا انتفاع بملك  
الموخر وهو يتنفع بملكه وبملكه شريكه **شئ** غصب نصفه شيئا يقيلا يتصور  
وقيل لا **ص** وقيل غصب نصف الدار شيئا يعا يتصور بان يكون يدهما فغصبه من  
احدهما يكون غصبا لنفسه شيئا **فصل** في الشرب ما بين خمسة نفر فغصب السلطان  
نصيب احدهم واخرجه من الشرب قال ابو منى الوسط وشارك المعصوب منه اصحابه  
بحصته وكان وكذا دار بين ثلاثة شيئا عا فغصب السلطان نصيب احدهما وقال  
لا اغصب الا نصيبه قال ابو يونس جميعا في الشرب وما دعوى الشايخ ذكر انه  
لو ادعى عليه ثلاثة اسم من عشق اسم من دار وذكرا ان الثلاثة قسم في يد المدعى عليه ولم  
يذكر ان جميع هذه الدار بيده وكذلك يشهد شهوده ان كل ما بيده فدعواه والشهادة  
بقبولتان **فصل** في الدار التي ادعى رجل نصفه من احد ما يصير مدعى المربع وهو نصف ما بيده  
اذ يدعى النصف فلو كان مدعى النصف الذي بيده يكون مدعى النصف المعين وانه لم  
يدع المعين **الفرقان** وفي **فقط** ايداع المشاع جاز **هد** قرص  
المشاع جاز بالاجماع **عن** نصار بن المثنى لم يجز **مل** اعارة المشاع تجوز في  
كل الوجوه وصية المشاع جاز بقول الخليل واما استحقاق الشايخ فقدم  
جميع ما بيده في فضل الاستحقاق فليست طرقة فانها مهمة **الفصل**  
**الحادي والثلاثون** في بيع المغصوب والمربوب والمستاجر وبيع الارض المدفوعة  
مزارعة وكرم دفع مساقاة وفيه مسائل في بيع الزرع ومسائل الزرع في ارض الغير بامره  
وبدونه والزرع في ارض غصبها وفيه مسائل في بيع الثمار على الاشجار ونحو ذلك **في** ملك بيع الغصب  
لولا بيته او اقر غاصبه والام يخرج في ظاهر الرواية وروى جواز الان للمشتري حق الفسخ  
لولا يعلم بالغصب لا لو علم كمن شري رهن او مستاجر اله الفسخ او التبرع الى الفراغ لو لم  
يعلم ولو لم يعلم الفسخ **شئ** باع ملكه غيره ففسخه من ملكه وسلم الى المشتري فابيع  
باطل لا فاسد وانما يجوز اذا تقدم سبب ملكه على بيعه فلو باع الغاصب ما غصبه ثم  
ضمنه المالك جاز يبيعه او الشرا من المالك او وهبه او وزنه منه لا يتقدم بيعه قبله اذ  
الغصب سبب الملك عند العمان **شئ** باع ما غصبه فان ضمنه المالك فبطلت قيمته يوم  
الغصب جاز يبيعه لا لو ضمنه قيمته يوم البيع **جف** لان الغاصب ملكه يوم ضمانه فلم يجز  
بيعه قبله يقول الخليل تضمن قيمته يوم الغصب وانما يتعذر اذا كان المغصوب

فيما كروى وحيوان وعتديات متقاوتها ولو كان مثليا لميل وموزون وعدي متقار  
يجب المثل فان انقطع المثل قيمته يوم الخصومة عند الامام وعند يوم الغصب  
وعند يوم الانقطاع كما سياتي تفصيلا فزاد فضل الغمات **فصل** ولو ضمنه  
بالمالك جاز يبيعه لا لو شراه من المالك الا هذه المكاتبات طري على ملكه موقوف فيعطله ولم  
يفصل بين قيمته وقيمة وهكذا في عامة القناوي **حل** المشتري بالخيار لو حررا و  
باع ثم تم البيع لم يجز وكذا المشتري من المكره ولو فعله الغاصب ثم ضمن القيمة  
نفذ بيعه لا عتقه ولو قبله المشتري من غاصب ثم اجاز ملكه بيع غاصبه لم يجز  
الشرا واما عتقه فلم يجز قيا ساو قول محمد وعندنا نقد استحقاقا **فصل**  
بايع ما غصب ثم شراه باقل مما باع يكون فسحا للبيع الاول والزيادة للمشتري لا  
لغاصبه ولما ملكه ولو استاجر رجلا ليحفظ هذا الشيء بكذا فظهر بعد مدقه انه  
ملكه الغير ينبغي ان لا يجب اجر ما مضى **د** لو اجره غاصبه ثم اجاز ملكه في المدق  
فعند من اجر ما مضى وتبعى ملكه وعند محمد اجر ما بقي ملكه واجر ما مضى للغاصب  
لانه العاقد على هذا الخلاف لو اجره ثم استحق في المدق واجاز المستحق اجارته  
اجر ارض غصبها فقال المالك اجرها فقال الموخر غصبها منك واجرها صدق  
رب الارض ولو بنى في ارض غصبها فاجر بيته فقال رب الارض انك ان تبني  
وتوجع وقال الموخر غصبت منك وبنيت واجرته يقسم الارض على قيمة الارض  
وقيمة البناء فظالم للغاصب وحط الارض **لوصافس** غاصب الغاصب  
لو باع ما غصب واخذ ثمنه ليس للغاصب الاول اجارته ولا اخذ ثمنه اذ ليس  
بملكه فما ملكه يضمن اياها **دور** غرر بيع الغاصب موقوف على اجازة المالك فان اقر  
به الغاصب ثم البيع وان حجه والمغصوب منه بيته فذلك **ح** غاصب الغاصب  
يبرأ برده على الغاصب الاول وكذا برد قيمته عليه لو هلك اذ القيمة كمن **عد** بيع الرهن  
والمستاجر وما في مزارعة الغير يتوقف على اجازة المرتهن والمستاجر والمزارع ولو  
فسخ الاجارة والمزارعة وادي الدين لزمه التسليم الى المشتري **ص** يفتي بان بيع  
الرهن لم ينفذ في حق المرطق وليس للرهن والمرتهن حق الفسخ كبيع الموخر والمستاجر  
فسخه في ظاهر الرواية **خ** فيه روايتان ويقتضي بانه لا يملك فسخه **قاضي خان**  
هو الصحيح **ز** في شرا رهن ومستاجر يتخير المشتري ولو حالما به عند حرم الاستحقاق  
وعند من جاهلا لا عالما كعيب وظاهر الرواية قولنا **خ** بيعها موقوف على اجازة  
مرتهنه ومستاجر في اصح الروايات الا ان مرتهنه يملك تفسخ البيع واجارته  
والمستاجر يملك الاجازة لا التفسخ **شئ** المستاجر يملكه ايضا لا في ظاهر الرواية



وروي عن ابن المستاجر لا يملكه ولا الاجارة **فمنع** بيعة مردود في ظاهر الرواية  
اي للمستاجر رده وبما لا يصح بيع الرهن وروي عن الامام ان له الفسخ والاجارة  
**ج** لو لم يجز للمستاجر حتى انفسه الاجارة بينهما نفذ البيع السابق وكذا المرتن  
اذا لم يفسخ البيع حتى قضى له دينه ذلك الرهن نفذ البيع وليس له ان يفسخ  
البيع فلو اجاز المستاجر لبيع نفذ ولا ينزع من يده حتى يصل اليه ماله **د** البيع بلا اذن  
المستاجر نفذ في حق البائع والمشتري لافي حق المستاجر فلو سقط حق المستاجر عمل  
بذلك البيع ولا حاجة الى التجديد هو الصحيح ولو اجاز المستاجر نفذ في حقه ايضا ولا  
ينزع من يده حتى يصل اليه ماله اذ رضاه بالبيع يعتبر لفسخ الاجارة لا لاتراعه من يده  
وعن بعضهم انه لو باع وسلم واجاز للمستاجر بطل حق جليسه ولو اجاز البيع لا التسليم  
لا يبطل حق جليسه **ش** باع الراهن الرهن ثم باعه من اخر نفذ ما احاق المرهق ولو تكرر بيع  
الموخر فاجاز المستاجر لثاني نفذ الاول **ر** باع الوهن رهنه بلا اذن مرهقه ثم باعه  
من المرهق جاز البيع من المرهق وينتقص البيع الاول وكذا الموخر لو باع المستاجر من  
رجل بلا اذن المستاجر جاز البيع من المستاجر وهو نقص للبيع الاول **ج** لو اجر ثم اجر  
توقف الثاني على المستاجر الاول ان يبطل بطل بخلاف البيع فانه لو بطل لا يبطل الاجارة  
تقع على المنتفعة ويحل المستاجر الاول البيع يقع على من لا يملكه المستاجر الاول الا ان له  
حقا فاذا زال حقه نفذ البيع ولو اجاز المستاجر الاول الاجارة الثانية صحته لثانية  
والاجر للاول لا لثاني بخلاف البيع لانه لو اجاز قبله المالك وبلا اجارة لا يتفسخ عند  
الاول فلو مضت مدة الثانية وهي اقل من الاولى فلا يزال ينتفع حتى تتم المدة ولو سوا  
تتقضى المدة ان جيعا ورهن الموخر جاز بينه وبين مرهقه والمستاجر جليسه وبيع الراهن  
جاز في حق مرهقه ايضا اذا اجاز قتمه رهن مكانه اذ له حكم المالك **في ش** وفيه ليس  
للمرتن بيع الرهن فلو باعه توقف على ما لكان اجاز جاز وتمسه رهن والا فلا وله ان يبطل  
ويعيد رهنه ولم يجز الاجارة بعد تلفه في يد المشتري فالرهن يفتن ايما شافلو ضمن  
مرهقه جاز البيع وتمسه رهن له والعمان رهن وقيل انما يجوز البيع بتعيين مرهقه  
لو سلم الرهن الى المشتري ولا يتم باعها ما لو باع ثم سلم لم يجز ويرجع ما ضمن على المشتري اذ سيب  
ملكه تاخر عن البيع لا يباع شيئا بلا اذن ماله ثم شره من ماله لم ينفذ البيع الاول كذا هنا  
الا في ظاهر الرواية قال يجوز البيع بتعيين المرهق ولم يفصل ولو ضمن المشتري بطل البيع و  
رهن ويرجع المشتري بتمسه وكذا ايجير الرهنه في صورة الاجارة بخلاف الاجارة  
فان الرهن يبطل وليس له على الاجارة سبيل **ح** لو باع الراهن او المرهق الرهن باذن الآخر  
يجز من ان يكون رهنه ويكون الثمن رهنه امكن العين قبضه المشتري ولا ولو باعه العبد

يجز من كونه رهنه فتمسه رهن ولو لم يقبض الثمن **ع** مرهق قال الراهنه بيع الرهن  
من فلان فباعه الراهن من غيره لم يجز ولو قال المستاجر لو جرح لجه من فلان جاز بيعه  
من غيره **ش** مرتن رهنه جاز بلا اذن رهنه لم يجز فلو هلك في يد المستاجر فالرهن  
ان نشأ ضمن مرتنه قيمته وقت تسليمه الي المستاجر فيكون رهنه ولا يرجع المرتن  
بما ضمن على المستاجر ولكن يرجع عليه باجره انتفاعه الى وقت الهلاك ولا يطيب  
له وان نشأ ضمن المستاجر فيرجع بما ضمن على المرتن اذ غره ولا يلزمه الاجرة ولو اتسره  
المرهق صار رهنه كما كان كودع عاد الى الوفاق والاجر لا يطيب له آجر رهنه بلا  
اذن رهنه لم يجز وله ابطاله ولو اجره احد ما باذن الاخر وبدونه ثم اجاز جاز وبطل  
الرهن ولو اهرن اجره للعاقدة قبضه ولا يعود رهنه باجره مدة الاجارة وكذا الواسطة  
مرتنه جاز وبطل الرهن لوجود قبض الاجارة يملك امانة لو لم يجلسه رهنه بعد  
مضي مدة الاجارة رهنه مرتنه بلا اذن رهنه لم يجز وللراهن ابطاله ولو هلك  
فالراهن الاقل لو نشأ ضمن الاول وصانه رهن في يد الثاني يدين الضامن اذ ملكه بغيره  
فكانه رهن ملك نفسه ولو ضمن الثاني فقام رهنه عند الاول ويبطل الرهن عند  
الثاني ويرجع الثاني على الاول بما ضمن وبدنه ولو رهنه الاول باذن الراهن صح الرهن  
الثاني وبطل الاول وصار كان المرهق الاول استعاره بالراهن الاول للرهن فوهنه  
**ح** باع الموخر ففسخ مستاجر جرح وجا اليه وزاد في مال الاجارة وجدد عقد الاجارة  
نفذ البيع **د** قال المستاجر للموخر ما اجاز به والمشتري للبائع بها بمن يارده فقال  
الموخر والبايع هلا بد من يفسخ العقد وعلى مستاجر قال الموخر في الاجارة **ه** لو  
مال اجارة بده فقال روبا شد تنفسخ الاجارة بقول الخبير قوله هلا على وزن  
على كلمة ايجاب بالفارسية معناه نعم **ص** طلب المستاجر مال الاجارة دليل الفسخ  
حتى لو قال موخر نعم يفسخ ولو قال زمان بده يجبان تنفسخ ولو اقال يفسخ  
مال الاجارة بلا سبق طلب قيل يفسخ ولو قال الموخر مال الاجارة خود يكره فقال هلا  
يفسخ كوجر قاله بعد طلب المستاجر بده افتى بعضهم وافتى بعضهم بانه لا يفسخ  
بخلاف المستاجر ولو قال موخره اين خانه مي فروشى فقال نعم لا يفسخ بخلاف  
قوله للمستاجر اين خانه را فلان مي فروشى فقال مستاجر فروش يفسخ اذ لو لم يفسخ  
لا يمكن من بيعه بغيره المستاجر فلا يفسد الرضاه وفي المسئلة الاولى يتحقق  
البيع الاجزته فافتى ما موخر قال المستاجر اين خانه را مي فروشى قل لا يفسخ  
مال بيعه المستاجر ولو قال موخره مال اجارة بده در اينها نقد كنتم قبل يفسخ  
وكذا لو قال ييارم او قال روبا شد ولو قال طلب كنتم اكرينا نم بدم لا يفسخ ولو قال



المستأجر مال الاجارة خود يكس مراح نميشود فقال نو داني قال بعضهم يتفسخ لو نوى  
الفسخ والا فلا **فيسر** المشتري وقالوا قالوا بيا يصر زمين بنوعاندم خواه كز وكن خواه به  
مزدش رطلن دادم نرا لم يتفسخ **بس** من حقن سلم الرهن الى راضه لبيعه قبل لا يصح  
استرداده اذ بطل الرهن والامع بقا الرهن لانه كاعارته واعارته من راضه لا يبطل  
الرهن وكز يبطل ما نه حتى يملك امانة في تلك الحالة لو اولا بدلا مستيفا **عده** في البيع  
الموقوف لو قال لا اجير بطل البيع بخلاف مستاجر قال لا اجير بيع المجرم جاز وهذا  
بدل على ان الرهن لو قال لا اجير بيع الرهن بطل البيع **ح** قال اجرتك هذا عدا بدرسم  
ثم اجمع اليوم من اخر الى ثلثة ايام فما العدة فلا وفسخ الثانية في رواية لا في رواية  
وبه يقضى هذا لو اجره مضافا الى قد تم اجره منجزا ولو اجره مضافا ثم باع من غيره او  
ذهب فقد قصره في رواية لا في رواية وبه يقضى وبطل الاجارة لان رواية  
**قاضي خان** ادعى عليه رجل اعارة عين ادعى عليه اخر شرأها منه فاقرا المدعى عليه  
للمستأجر فلم يدعى الشرأ تخليفه على البيع لان الاجارة وان ثبتت باقرا لا يكون  
فوق الثابتة عينا ولو اجره ثم باع من اخر لم يلزم البيع في حق المجرم ولو اكره بيعه يخلف  
رجلان ادعى الاجارة واقرا المدعى عليه لاحد من ليس بالآخر تخليفه المدعى عليه لان اجارة  
احد ما لم تثبت باقرا صارا كانه اجره ثم اجره فلا تصح الثانية **بيع ارض وزرع**  
وفي بيع ارض يتوقف على المزراع من ايها كان البذر فلو اجره فلا اجر له **من** لو اجره  
يكون كلا الفصيين للمشتري لو فيها غلة ولو لم يجز البيع وكذا الكرم سواظهر ثماره  
او لا وقيل على التفصيل لو البذر للمزراع يجوز في حقه ولو لم يزرع فقدر زرع لم  
يجز ولو كان الارض فارغة يجوز ذلك الكرم قبل ان يظهر ثماره جاز وبه اثنى بعضهم  
**فقط** لو البذر للمزراع لم يخرج في حقه اذا الارض مستأجرة ولو لمالك نفذ لو لم يزرع  
اذا المزراع اجزله ولو زرع ولم يثبت بعد لم ينفذ لتعلق حقه ولو لم يزرع كز كرم  
الارض وحفراتها وغيرها ذلك نفذ في ظاهرها **عده** لو البذر للمزراع لم يجز بلا اجارته  
الكتاب وبيع الكرم لا ينفذ في حق العامل عمل **عده** لو البذر للمزراع لم يجز بلا اجارته  
لا لوجه وفي الكرم قبل ظهور الثمر يجوز فلو باع نصيبه من المزراع والبذر للمالك لم يثبت  
لاشي للمزراع من الثمر ولو للمزراع ولم يثبت فله المزراع حصته البذر قيمته مبدور في الارض  
وفي كرم وتخلو لم يخرج منه دلاشي للعامل فلو باع مع نصيب نفسه من الزرع وقد ثبت  
او خرج الثمر واجاز المزراع ونصيب المزراع فيه قائم ولو لم يثبت ولم يخرج الثمر  
والبذر للمالك لاشي للمزراع ولو باع في هذا كله بلا رضى المزراع لو تغذر فذلك ولو بلا  
عذر فله المزراع ابطال البيع **فقط** باع ارضا مزروعة اما ان باع برضا المزراع او بدور

واما ان يثبت الزرع او لا والبذر لرب الارض فلاشي للمزراع او المزراع تصويرها تما  
والمزراع نقض ارضها وهي في الميراث ونفذ في ارضها وهي في الميراث تصويرها تما  
ولم يثبت فلو البذر لرب الارض فلاشي للمزراع من الثمر اذ حقه بعد البسات لا قبله ولو  
للمزراع فله قيمته بذر مزروعة اذ ذلك ملكه ولو باعها فنصيب المزراع فيه  
قائم كان البذر له او لرب الارض **ح** باع ارضا المزروعة مع نصيبه من الزرع فلو  
طلب المشتري تسليم المبيع فسد البيع ولو قال انا امكته حتى يستحصد الزرع  
جاز ولا يتخذ في المشتري بشي من الزرع لان زاده في ارضه وكذا لو باع دارا به  
اجرها فقال المشتري انا امكته حتى تتم الاجارة جاز ولو طلب التسليم في  
الحال فسد البيع **صل** باع ارضا فيها زرع بقر يتوقف على المزراع لانه مستأجر  
للارض فلو لم يجزه لا يتفسخ البيع ويتخير المشتري بين توبع وفسخ لعجز  
البائع عن التسليم فلو اجاز **فقط** باع ارضا بلا زرع فلو اجاز المزراع  
نفذ لا لو لم يجز ولا يتخير المشتري في ظاهرها **عده** لا يجوز بلارضى المزراع  
فلو لم يجز فله المشتري نقضه لا للبائع **ح** ارض فيها زرع فباعها بدونه او عكس  
جاز وكذا لو باع نصفها بدونه ولو باع نصفه بدونها لم يجز لان يكون بينه وبين الاكار  
فيبيع الاكار حظه من ربا الارض فيجوز ولو باع ربا الارض حظه من الاكار لم يجز هذا  
لو البذر لرب الارض فلو للاكار فينبغي ان يجوز ولو باع نصفها بنصفه جاز **قاضي خان** باع  
ارضه بلا عدة قبل القاء بذرها لو البذر له جاز يبيعه والمشتري منع الاكار من الزراعة  
ولو من المزراع لا ينفذ البيع على المزراع فلا ينفذ المشتري عن الزرع اذ هو مستأجر  
لا رضى من اجر ارضا ثم باعها لا ينفذ بيعه في حق المستأجر كذا اهان دفع ارضه مزروعة  
فزرعها العامل وثبت ثم باع الارض برضا العامل جاز ويقسم الثمر على الارض والمزراع فنصيب  
الارض لربها فقط ونصيب الزرع يقسم بين رب الارض والمزراع لانه بدل ملكها ولو  
باع الارض بعد الزرع قبل البسات باذن المزراع جاز ايضا والارض مع الزرع للمشتري ويقسم  
الثمر على قيمة الارض مبدورة وغير مبدورة فالقيمة الثانية للمبايع فقط وفضل ما بين  
القيمتين يكون بين البائع والمزراع ههنا في البيع برضا المزراع فلو باع بلا رضاه وبعد بسات  
الزرع يتوقف على اجازة المزراع اذ لو باعها بعد البسات وهو محبوس يدين لا وفاله الامن  
ثمها لم يجز بلا رضاه المزراع ففي البيع بلا عذر او لي ان يتوقف وان باع بلا رضاه وبلا  
عذر بعد القاء البذر وقبل البسات يتوقف على اجازة العامل كان البذر للعامل او لرب الارض  
اذا تأكدت بينهما شركة بالقاء البذر فيوقف على اجازة شركة اذ جاز وان لم يجز  
ولم يفسخ حتى ادرك الزرع او مضت مدة المزارعة فان باع الارض بزرعها فله المشتري







تصدق ما فضل من بذره واجرمثل عمله وهكذا كانوا يقنون بخاريه وقيل يكون مزارعة  
وقيل لو كانت الارض معدة للمزارعة بان كان رطالا يزرع بنفسه ويدفعها مزارعة فذلك  
على المزارعة فله بها حصته على ما نوهر فاهل تلك القرية لكن انما يعمل على هذا لو لم يعلم وقت  
المزارعة انه زرعا غصبا صريحا او دلالة او على تاويل فان من اجاررض غيره بلا اذنه  
ولم يجزئها وقد زرعا المشتاجو فالزرع كله للمشتاجر لا على المزارعة وان كانت  
الارض معدة للمزارعة الا في الوقف يجب فيه الحقة او الاجر بما جته زرعا او سكنها  
اعدت للمزارعة او لا وعلى هذا المستقر قنوى عامة المتأخرين يقول الفقير من فضل  
مسائل الوقف تفلا عن **لح** انه يقضي بطول المنافع في الوقف ومالا يتيقن والمعد  
للفلانة انتهى فليتا مل فيما هو المصواب **صل** شرها مع زرعه لم يدرك ثم نقاسنخا فالزرع على المشتري  
اذا المقدر ود على التفصيل الى على الحب فلا يرد الفسخ على الحب سبل **سبل** له ارض قاله لقوم  
معينين هو كذا ابن سال درين وبين جزري بكار بنجيم غله مرابود وبنيه ادر اقرى رعا  
القوم يندرم فرب الارض ياخذ النصف او الاجاب في قيل له لو لم تضع هذه المزارعة  
سر غله زميني واجبه شوديا في اجاب شود جون بوجه اجاب كشته با شد ز غصب  
ارضا وزرعا وبنت فلما كان يامر الغاصب بطلعه فلو اني ظلمت لك قلعة فان لم يجسر  
المالك حتى ادرك الزرع فهو للغاصب ولما لك نصيب تقصان ارضه **مى** زرعا بغير ارضه  
يجبر بالطلع اذا بنت **صف** بذرا ارضه برا فبذرا خورشعير اقصا مستهلكا بر الاول فلو  
شاصته بر اميد ووا في الحال يعني تقوم الارض بذورق وغير مذورق فيضمن الفضل ويبيع  
البر ملكا للماني ولو شاصه حتى يتيقن البر من الشيعير فيومر بطلع الشيعير ولو لم يفعل  
شيئا من ذلك حتى اشتقصد فالبر للمالك والشيعير للمالك ولو سخطا هارضا جيل بذرها  
الماني فغصبنا الزرع كله لرب الارض وعليها الشيعير لصاحبه يقول الفقير انما هذا المراد  
من الشيعير مثل اصل يذر الشيعير لا الشيعير الذي بنته لا لا يخفى وجهه قل وكذا الوقف  
ارضا فزرعا ثم زرعا اخر فالزرع كله للماني ويضمن الاول مثل يذر ويقصان الارض على  
الاول **فغ** غصب ارضا فدفعها مزارعة فالزرع بين الرافع والمزارع فلو اجاز المالك قبل  
النبات جاز وله حصته الغاصب من الزرع والغاصب يتولى قبض ذلك وضمن المزارع نقص  
الارض الى وقت الاجازة ولو اجاز بعد ما بنت وصارت له قيمة فالزرع كله للغاصب  
ويتصدق بقيمة ما قبل الاجازة الى الاجازة بعد ما دفع من ذلك نقصان الارض  
الى وقت الاجازة وبعض مسائل زرعا ارض الغير باق في الا انتفاع بمشترك في فضل  
العائلات **بيع ثمر على شجر وهو ذلك** بيع الثمر على الشجر ثلاثة انواع الاول  
يبع غير متوقع به بان لا يصلح للاكل ولا لعلف الدواب فيقبل جازا وقبل لا

وحيلة جوازها وفارقا يبيعه مع الأوراق بان يبيع المئري مثلا في او ايل ما يخرج من  
ورده مع اوراقه فيجوز البيع في الكثرى تبعا ويحتمل ان الكل ورق فيجوز في  
الكل الثاني يبيعه بعد ما صلح لا تتفاد لكن لم يتناه عظمه فلو باع مطلقا او شرط  
القطع جاز ولو شرط التزك فسد وفيما جاز لو تركه برضاه طاب له الزيادة وكذا لو  
استاجر الشجر اذا الاجارة بنظر لعدم العرف والخاصة فيستغنى مجرد الاذن قطيب  
بخلاف ما شري زرعها مستأجر ارضه الى الادراك فان الزيادة لا تنطبق اذا الاجارة به  
فاسدة فلم يكن في حكم العدم فيفسد ما اذن بضمه فاورث جنتا بخلاف الباطلة فانها  
كعدم فبقى اذن مجرد عن الفساد فلا يخفى الثالث يبيعه بعد تناهي عظمه فلو باع عسقلنا  
او بشرط القطع جاز ولو شرط التزك لم يجز قياسا وموقوف وحسب جاز استحسانا  
وموقوف قال لانما اذا تناهي عظمه ياخذ المضيق من الشمس واللون من القمر والطم  
من الكواكب الكل من **قسط** وفيه شرع ثم اقبل ادراكه يوم المشتري بقطعه في الحال  
وكذا الزرع ولو اراد ترك الزرع الى الادراك يبيته جاز الارض الى ملك يعلم ادراكه فيها **هد**  
جاز يبيع ثم ظهر ولم يصير منتفعا به هو المعجم ونهى النبي عليه السلام عن بيع الثمر  
حتى يبدو صلاحه والمراد بالبدو الظهور وصلاحه لا يتفاد لا يتفاد ولا وقل  
لم يجز قبل بدو صلاحه والاول اصح وعلى المشتري قطعه لا ينظر فيها الملك البائع  
هذا اذا شراه مطلقا وبشرط القطع ولو شرط تركه على الشجر فسد لانه لا يقتضيه  
العقد وهو شغل ملك الغير او هو صفقة في صفقة وفي عارة او اجارة في بيع **هد**  
لم يجز بيع ثمرة باستئنا ارضا معلومة منها لان الباقي بعد الاستئنا مجهول  
بخلاف استئنا شجر بعين اذ الباقي معلوم بالمساواة قالوا هذا اعلى رواية اما على  
ظاهر الرواية فينبغي ان يجوز اذا الحاصل ان جاز ايراد العقود عليه متفردا جاز استئنا  
من العقد ويبيع قيفر من صبرة جاز فكذا الاستئنا بخلاف الاستئنا باكمل والخراف  
الجواز اذ لا يجوز بيعه فكذا استئنا ويجوز بيع الحنطة في سبلها والباقي قسره  
الاول وكذا الارز والمسمم الجوز واللوز والنسحق في قسوره الاولى **قسط** شرى  
ثم استئنا على ما هو العرف وبعضها خرج لابعض لم يجز في ظاهر المذهب وكان **مح** يفتي  
جواز في الثمر والباذنجان والبطيخ وغير ذلك وزعم انه روي عن اصحابنا وكلاء عن  
بعضهم انه كان يفتي بجواز ويقول اجعل الموقوف اصل في البيع والحادث بعه تبعا  
وله اشترط كون الخارج اكثر من الحادث اذا اقل تبعا لاكثر بلاد عكس وروي عن محمد انه  
جوز بيع الورود على الاشجار ومعلوم ان الورود لا يخرج جملة قال **شيخ** الاصح عندي  
انه لا يجوز اذ المصير الى هذا انما يكون عند الضرورة ولا ضرورة هنا جواز بيع



أصول هذه الاشياء مع ثمارها فيما يتولد على ملكه نص عليه القدرى فلو لم يرض البائع  
ببيع الاشجار فليست الثمار الموجودة بكل الثمن وعمل الباقي فيحصل مرادها بهذا الطريق  
حينئذ لا يخلو في بيع المردوم **جس** بل بعضهم عن شري كوما فيه انواع الثمر بعضها مذكر  
لا بعضها قال لو شراها جملتها جاز ولو فيها ما لا قيمة له وهو اقل لانه يبيع الاكثر من سيئ  
عن شرا الاثر قال له اولا كثر قيمه جاز يبيع المستقصا وما لا قيمة له طالا كحوخ  
وربان ونحو عالم يجوز بيعه طالا وكيلة ان يبيع المشتري ما لم قيمة ويبيع له ما لا قيمة له  
فاذا ادرك يتناول المشتري على وجهه الا باحة **مق** ثم يوجد بعضه بعد بعض كبطخ  
وباذنجان يجوز بيع ما ظهر منه لا ما لم يظهر والوجه بيع الاصل باقية باع تركوم وادرك من كل  
نوع شئ وشرط تركه حتى يدرك جازا لبيع والشرط وان لم يحل لتركه اجلا معلوما **مق** جاز  
عزيم ولو بدى صلاح بعضه وقتا وب بعضه ولو قضا خادراك بعضه كشر اجاز البيع لاني  
العيب اذ بعضه قد يدرك في التمسك ولا يوجد في النخل هذا التقاطع **مق** باع ثمرا قبل  
ادراكه نحو حصرم وقناح جاز لا في خوخ وكثيري الا اذا ادرك بعضه فيجوز فيها ادرك لا فيها  
لم يدرك على تلك الشجر ولو قضا ادرك بعضه وباع الموجود فقط ولو لم يخله المشتري  
حتى خرج شئ اخر ففسد البيع لا يخلط المبيع بغيره يقول الحقي في الفرق بين التقاح  
وبين الخوخ والكثيري نظرا لانه لا يظهر له وجه اصلا والله اعلم **مق** لو اشرى قبل التخلية  
ولم يتميز بينهما ففسد البيع لا لو اشرى بعد هاهنا فترك كايه وصدة في المشتري في الزيادة  
ولو شري خوخا او كثيري قبل التخلية قال ابو جعفر لم يجوز الا ان ينفذ فيستمتع البعض  
فيكون قال من يبيع الفيلق وبعضه دويجوز ويجعل البعض بقا البعض **فقط** شري  
اثر الكرم بعضه بغيره لا بعضه فالحجج انه يجوز سوا بضع بعض كل نوع او بعض الانواع  
وبعضه في وهذا الوباغ الكل ولو باع النصف والبعض في لم يجوز وكذا لو مشترك بينهما  
فباع احدهما نصيبه والبعض والكل في لم يجوز هذا الوباغ من اجنبي فلو من شركه اثنى  
السفلى انه لم يجوز وبعضهم قالوا الوباغ الطامل من رب الكرم جاز لا عكسه كزرع كرم بينهما  
باع احدهما ففسد من قوله وهو حصرم لم يجوز كزرع مشترك **ن** وفسد البيع اذا طلب المشتري  
القطع وطلب بطله حتى ادرك لم يبطل البيع **جس** لم يجوز بيعه وهو حصرم واذا لوجاز كان  
له ان يبطله شريكه بالتسوية فيستقر شريكه **مق** شري شيئا ينمو ساعه فسماعه  
قال الامام الفضل لم يجوز لو ينمو من اسفله كصوف ووبر فيختلط المبيع بغيره الا الكرا  
ولو ينمو من اسفله للتناول وفيه قال لا خربعت منك عنه هذا الكرم كل وقر بكة اقلو كان  
وقر معلوما عنهم والعنب جالس واحد يبيع جوازه في وفروا احد عند الامام وفي  
الكل عند سدم وجعلوا هذه المسئلة كصنف البر ولو عيب الكرم اجاس قالوا ينبغي ان

لا يجوز البيع في شئ عند الامام ويجوز عند سمان الكرا ويقتى بقولهما تيسير على  
الناس **ايضا** اخلفوا في بيع الاشياء التي يوارها التراب من النباقة يجوز وبصر  
وكراش ونحوه فقال الامام والمشافعي واحد لا يجوز ذلك الا ان يطلع ويشاهد وقال  
مالك يجوز بيع ذلك كله اذا علمت اصوله او دلت عليه فروعها وتناهي طيبه **فقط**  
شري عنه كرم على الف من فاذا نوسعا في فله شري اخذ بايعه بحصة **مق**  
من من الثمن قالوا على قياس قول الامام يفسد البيع في الباقي روى هذا عن الامام وبع  
اثنى **مق** وقال **شع** صح العقد فيما وجد **شئ** هنار من انكوارين رزيتوا فروختم  
جاز لو نوعا واحدا كبيع البر من نوع واحد ولو من نوعين لم يجوز شري نصف ما في هذا  
الكرم من العنب على لينة حتمية مبرح جاز ولو جله كذلك **فقط** جاز وحده  
بذلك الوزن او اقل او اكثر **مق** قال بعتك هذا الكرم يقع على الارض ولو كان فيه ثمر  
ينظر ان كان الثمن ثما للثمر فهو على الثمر ولو ثما للارض والاشجار فهو عليها **مق** له  
قطن في ارض ادرك بعضه فباع ما به من من قطنها جاز لو ادرك اكثره والا فلا حتى لو في  
الارض ما به من من القطن فباع منها ما به من فلو المذكر ستمائة من او اكثر جاز  
البيع والا فلا قال صاحب جامع الفصولين اقول فيه تطورا يقتضي اصله المذكور  
ان المذكر لو اكثر من ستمائة من ينبغي ان يجوز اذا المذكر اكثر من غيره وقوله  
والا فلا يقتضي انه لا يجوز لو اقل من ستمائة من وبينهما تدافع والله اعلم وعلى هذا  
لو باع الف من من عيب هذا الكرم والعنب مذكر والكل نوع واحد جاز يقول الحقي  
لا تدافع اصلا اذا المراد من الاكثريه في قوله لو ادرك اكثر من يكون المذكر قدرا بالباقي  
ونصفه تخمينيا كما افاده قوله لو كان ستمائة من او اكثر بعد قوله فلو في الارض الف  
من الحول ليس المراد ان يكون اكثر من الباقي ولو قدرا بتيسير كما توهمه المختص اذ في  
معرفة تعسر بل تغدر جلا في القدر الكثير لا يخفى على ذي فهم غريب **مق** يدخل  
في بيع الارض كل شجر للتنايب فلو غرسا ينقل لم يدخل في بيع الارض **جس**  
قال بعضهم كل شئ يزيد في نفسه كالأعضاء يجوز بيعه بلا اصله وكل ما يزيد  
من اصله لم يجوز افراده بالبيع من اصله كالشعير **مق** شري قصيلا قبل ان يصير  
منتفعا به اخلف في جواز ولو بعد ما صلح لعلف الدواب جاز الواطق البيع  
او شرط القلع وفسد ولو شرط تركه اذ لا يقتضيه العقد وهو شغل ملك الغير  
اذ هو صنف في صنفه وهو عاق او اوان في بيع **مق** شري قصيلا ولم  
يقبضه حتى صار صابلا البيع عند الخفيف لا عند اي يوسف **مق** باع  
حشيش ارضه فلو نبتت بائنا تها كسقيها لاجل الحشيش جاز لا لو نبتت



بنفسه لانه مباح لا مملوك **شخص** لم يجز بيع كلاً من ارضه ولما من يبيع او يهرم  
لقوله عليه السلام الناس شركاء في ثلاث الماء والكلا والدار فلم يكن البائع اولى من المشتري  
للمشركة ولانه على اصل الاباحة فلم يجز بيع كسبه في ارضه ولا فيها اذ ما هو  
اصل الاباحة لا يملك بالحيازة وكذا لو ساق ما الى ارضه حتى لحقته مائة فخرج الكلا  
لم يجز بيعه اذ سوق المالكين حيازة للكل فينتهي على اصل الاباحة وعلى هذا خلاف  
ما روي في **الفصل الثاني والثلاثون** في انواع العتقات  
الواجبة وقفا جيل كيفية تها وفي نفس الامور اربعة الضمان **ضمان الامر** و **دين**  
**س** امر باخذ مال الغير من الا احتلال الامر اذا الامر لم يصبه من كل موضع لم يصب الامر  
لم يصب الامر من الامر لو سلطانا لا لو غيره اذا امر السلطان اكرامه اذا المامور يعلم  
عادة انه يوافق ان لم يتصل امره بخلاف غير السلطان فينبغي السلطان لاسامور قبح  
الدعوى على الضامن لا غيره ذكر محمد بن سيرين ان مجرد امر السلطان ليس باكرامه لولا ان  
منه المامور لو لم يتصل امره وفيه ومن الناس من جعل مجرد امره اكراماً ولو لم يخف منه  
المامور لو لم يتصل **عده** خرق ثوبه بامر غيره من المحرق لا الامر الذي يضمن بالامر  
السلطان او المولى اذا امر قتل **ففسد** ادعى ضماناً على اخرائه امر فلا فلاح من  
كذا يصب الدعوى على الامر لو سلطانا والا فلا لان امر السلطان اكرامه فانه يوافق لو لم  
يتصل امره واما امر غيره فليس باكرامه بل مجرد امر والامر على الملكة الامر لغو فضمن  
المامور لا الامر قال صاحب جامع الفصولين بعد ذكر هذه المسئلة في الفصل السادس  
اقول ينبغي ان يكون امر المولى كامر السلطان في صحة الدعوى عليه لا سيما في فصل  
الضماناته وكذا اياتي فيه انه يضمن من امر قتل باخلاف مال رجل فليتأمل **ففسد** ادعى  
ضماناً على المامور مع ان كان امره غير السلطان لا لو سلطانا وجرد امر السلطان قبل اكرامه  
وقيل لا يقول الخبير قوله ان كان امره غير السلطان بناء على قول الامام لا على قول كاسية  
بعد اسطر **قاضي** **خان** الاكرام لا يتحقق الا من السلطان عند الامام وعند ما يتحقق من  
كل من عليه يتحقق على تحقيق ما هو عليه وعيد القوي وان غلبه المكرم عن نظره اكرامه  
يزول الاكرام ونفس امر السلطان لا يندب يكون اكراماً وعندهما لو المامور يعلم انه لو لم  
يفعل ما امر به يفعل بغير فعل السلطان كان امره اكراماً واذا اكرامه بوعيد قيد او جلس  
على قتل مسلم ففعل لا يصب الاكرام وعمل القاتل القصاص في قوله وان اكرامه بقتل او اطلاق  
عضو ففعل قال حنينيذ يصب الاكرام ويجب القصاص على المكرم دون المامور قال س  
يصب الاكرام ولا قصاص على احد وعلى امر دية المقول في ماله من ثلاث سنين  
وقاله زفر الاكرام باطل ويجب القصاص على المامور وفي فتاوى قاضي خان ايضا الاكرام

بوعيد حبس او قيد يظهر في الاقوال خويع واجاق واقرار وهبة وصدقة واما الغريم  
من الدين ونحو ذلك فلا يصب منه هذه التصرفات ولا يظهر في الافعال حتى لو اكرام بوعيد  
قيد او حبس على ان يطرح ماله في الماء او النار او يدفع ماله الى فلان ففعل المامور به ذلك  
لا يكون مكرهاً ولا اكراماً بوعيد قتل او اطلاق عضو يظهر في الاقوال والافعال جميعاً **دور**  
**و** الاكرام اما على نفس الاختيار او كان باطلاق نفسه او عضو وغيره على لا يفسد  
لو حبس او قيد يدين او ضرب شديد بخلاف حبس يوم وقيد يوم او ضرب غير شديد  
الا الذي جاءه **مختار** **ان** اولي ضعف **قاضي** **خان** حرمان امر صبي بقتل رجل قتلته  
فالدية على عاقلة الصبي ثم يرجعون على عاقلة الامر على الصبي بفساد الامر ولم يعلم  
ولو امر صبي بقتل الشان فقتله فالدية على عاقلة القاتل بل رجوع على  
عاقلة الامر ولو امر صبي بالقتل بقتل شخص قتل المامور لا يضمن الصبي ولو امر بالغ  
بالقتل القاتل ولا شيء على الامر بعد ما دون امر صبي بتفريق ثوب الشان او ارس  
صبياً في حاجته فقتل الصبي قال الامام يضمن الامر ولو امر بقتل رجل فقتل لا يضمن  
الامر انتهى يقول الخبير في الاشياء والنظام الامر لا يضمن بالامر الا في ستة مسائل الاولى  
اذا كان الامر سلطاناً السائبة اذا كان مولى المامور الثاني اذا كان اباً المامور الرابع  
اذا كان المامور عبد للغير لا اذا امر بانك في ماله سبيك فلا ضمان على الامر الخامسة اذا  
كان المامور صبياً والامر بالامر السادسة اذا امر بحرب في طيبتا الغير فالضمان  
على الحافز ويرجع به على الامر انتهى يقول الخبير والسابعة صاحب حنوت امر اجير له  
ليؤديه المامور طريق المسلمين فقتل وعطب به الشان عن من يغني الامر ولو امر بالامر  
فتوضا كان الضمان على الاجير لان منفعة الوضو تكون للمتوضي ومنفعة الارسل  
تكون للامر كما ذكر في المحلل فتمت الاجابة من قاضي خان وفيه من الجنايات لو امر اجيراً  
او سقى برش فمات دكانه وعطب به الشان من الامر لا الراس انتهى والثامن لو امر  
اخر ببيع هذه الساعة فذهب ثم ظهر انها لغيره يضمن المامور ويرجع على الامر كما في جنايات  
الهداية **ضمان الساعي** وفي **عده** سعى الى سلطان ظالم حتى غرم رجلاً فلو جنى  
خوناً كان يوديه وعجز عن دفعه الا بسعيه او فاسقاً لا يمتنع بالامر بالمعروف  
ففي شكه لم يضمن الساعي **س** سعى الى سلطان ظالم ان يفعل ما لا كثير او وجد كثر  
او اصاب ميراً او عنده مال فلان الغايب او انه يريد الفجور باهلي او انه قهرني او ظلمي  
فلو كان السلطان ممن ياخذ الما لهذه الاسباب ضمن لو كان كاذباً وكذا الوصاد كما لانه  
غير منظم وغير محتسب في ذلك لم يضمن المضروب لو سعى **ففسد** السعاية الموجهة  
للضمان ان يتكلم بكذب يكون سبياً لاخذ الما منه ولا يكون مراده بالصدق



اقامة الحسبة كما لو قال عند السلطان انه وجد مالا وقد جعله هذا بوجوب الغنائم  
اذ الظاهر ان السلطان ياخذ منه المال بهذا السبب **فقط** لو سعى بلا ذنب اصلا ضمن  
كذا اقسام الغنائم خرون بزمانه لو سعى الى سلطان فصره روى عن بعض علمائنا انهم  
اقتوا بغير ان الساعي وبعضهم قال لو انتقم السلطان بتفرغ من سعي اليه ضمن والا فلا  
وغيره لا نقى به فانه خلاف اصولنا اذ السعي سبب محض لا هلاك اذا السلطان يفرمه  
اختيار الاطباء لكن لكل الامر الى القاضي اذ الموضع يجتهد فيه اسبب بكي راولا ف كرت  
خداوند اسبب ديكرى راعود اسبب خود را خلاص كرد قيل اجاب **نبي** انه يغنى  
ولو كانت الرواية بخلافه ومعنى ان المورد لودى سارقا على الوردية يغنى لا لئلا يفسد الحفظ  
بخلاف غير المورد فاعتبرها بمسئلة السعاية بلا حق **عده** قال وجعل فلان كذا او  
لقطة فظهر كذبه لو السلطان عادل لا يغرم بمثل هذه السعاية فادفعه فظهر وقد  
لا يغرم بربى الساعي ولو وقع في قلبه انه يحى الى امراته او امته فرفع الى السلطان  
ففرمه فظهر كذبه لم يضر الساعي عند هذا عند محض وبه يغنى لعلبة السعاة في زماننا  
**فد** قال عند السلطان فلان بازن فاحسبه ميكند وقوم ملائت ميكند باز نى البستند  
ففرم السلطان لا يضمن القابل ريراين كلام امرى بمر وقت غمرى **عده** قال عند  
السلطان ان لفلان فرسا جيدا او امته جيدة والسلطان ياخذ فاخذ ضمن ولو كانت  
الساعي قناتى بعد غنقه وسوا اخر الساعي عند السلطان او عند غيره لو كان ذلك  
الغير كما لا يقدر على خدالمال منه ويجز عن دفعه ضمن الساعي شىء قليل له شريته  
ثم قال فسمى المشتري المبيع عند ظالم فاحسره ضمن لو كان بالاولا **فد** قال الجاني  
لو امر العوان بالاختلاف لا اعتبار الظاهر ضمن الاختلاف الجاني وباعتبار الساعي ضمن  
الجاني فليتام فيه عند القوي **خ** القوي على ان لاخذ ضمن على كل حال ثم لو دفع الماخو  
الى امرى يرجع عليه لا لو تلف عنده ولو انفق فحاجته الامر بامر فهو كما مور  
بالاتفاق من مال نفسه في حاجته الامر وقيل رجوع لو شرط الرجوع وقيل الاصح انه  
يرجع شرط اول **ط** المختار الجاني لا يضمن وامال الجاني لو راي العوان بيتا للمال او بيت  
شريكه ولم يامر بشىء حتى خد العوان المال واخذ من بيته رهنا بالمال المطلوب لاجل ملكه  
وضاع الرهن فالجاني والشريك يضمنان لا شبهة انم يوجد منه امر ولا حل ودفع العوان  
يمكن بطريقه بخلاف دفع السلطان يقول الحقير قوله الجاني لا يضمن بخالف لما مر من  
اختيار المتأخر من نصيب الساعي بالحق وقوله دفع العوان يمكن بناء على قول الامام في  
ان الاكراه لا يقتضى الامر السلطان وقد مر قبل الحقيقة نقلا عن قاضى خان الى القوي  
على قولهما في انه يتحقق من كل متقلب قادر على ايقاع ما هو دونه به فليتام مل فنيا هو

الصواب **فقط** مردي از خازنكى جيزى يركاشت وكو كرد فلما لك قمين الجاني  
المرخص لو كان المرخص طالبا ادعى عليه سرقة وقد ما الى السلطان يطلب منه ضربه  
حتى يغربه ففرمه مرق او مرتين وجبته فحاز فصد السطح ليمتلك فسقط  
قات وقد غرم في هذا الامر فظهرت السرقة على يد غيره فلو اراد اخذ مدعى السرقة  
بديته مورثهم وبغرامة اداها الى السلطان **عصب** **ق** **و** **نحو** وفي **فصل** امر  
قنا با باق او قال لما قتل نفسك ففعل ضمن قيمته ولو اسر با تلاف مال مولاه فالتقدم  
لم يضمن الامر اذا مر به باق وقيل صار غاصبا اذا استعمله في ذلك الفعل اما بالامر با تلاف  
مال مولاه لم يضر غاصبا لانه لا غاصب لاقته ويوم يهلك واما المنكف فان المولى  
يفعل فته قال صاحب جامع الفضولين قول **في** **فقط** مسيلة قد على خلافه وروى  
لو امر قريش با تلاف مال رجل ففرم مولاه ثم يرجع على امره لانه صار مستعملا للقن  
فصار غاصبا ويكر الجواب بالان لا ضمان على القن ولا على مولاه في تلاف مال مولاه فلا يرجع  
على الامر بخلافه قال مالك غير المولى ويكر ان يكون في المسيلة روايتان فان قيل يدل  
ايضا على ان الامر يضمن وان لم يكر سلطانا ومولى وقد مر خلافه فاجواب ان المراد  
ثمة هو العوان لا يتواري الذي هو بطريق الاكراه بل لانه ان المباشرة يضمن ثمة  
بخلاف ما تحق فيه فاقترقا والله اعلم **فد** غلامى را كرفت وخواجه را خير داد كه  
نزديك منسته باراين غلام كرتخت لا يضمن بنده يكر كرتخت وبنده يكرى راباخو  
بر وبنده برنده حاضر شد يضمن ان لا يملك لولى العايب مطالبة الحاضر بقيمة قتله  
ويجبر مولى الحاضر على بيعه لضمان قتله العايب لا نجاته في فعل **من** استعمال قن  
الغير كعصبة فيضمن لو هلك من ذلك العمل ولو ادع قنا فبقيته المورد في حاجته  
صار غاصبا ولو يضمن قن استعماله احد ما بقيمة الاخر فانت في خدمته لم يضمن  
وفي الدابة يضمن **نه** ضمن القن ايضا **فد** لا يضمن في تصرف دامة مشتركة كالاخذ  
ولولم يجلد له وطهرها **م** في شركة الاملاك لم يجز لاحد الشريكين ان يتصرف في نصيب  
الاخر الا باذنه وكل منهما قيمه كاجنبى **ط** استعمال قنا او امته لغرم فان قال لا استعمال  
ضمن كغاصب **فقط** استعمال قن غيره ممن سوا علم انه قن الغير ولا **قيته** رد الا بق  
استعماله في حاجة الغير ثم بق منه يضمن قال صاحب جامع الفضولين هذا يشير  
الى انه يضمن وان ابق بعد ما فرغ من استعماله ويمكن ان يجلد بانه لا استعماله ظاهر  
انه اخذ لنفسه فلا يبره الا برده الى مالكه بخلاف المورد فان يد مستعان با يداع  
المالك فلو رفا في يعود الى بيد المالك حكما بخلاف الا بق **فقط** قال في حرق استعماله  
فاستعمل في عمل نفسه فملك ثم ظهر انه قن ممن علم اولادوا استعماله في عمل غيره لم



يعتبر اذا لم يصير غاصبا كقولهم لغير غير ارتقى الشجر وان شئت لتلكه فسقط  
لم يعتبر الامر ولو قالنا انك انت وانا اقضى خا نه ينبغي ان يعتبر قتيلا كل اذا استعمل كل  
في مقتله كذا في حاشية بعض كتب الخبير وفيها استعمل في غير تلك بعد  
ما فرغ من استعماله ينبغي ان يكون كغصب وان من الاصطبل ثم ردها اليه لا ي  
المالك فيه روايتين في رواية يبر الا في رواية يقول الخبير يبر اغد زفر لا عند غيره  
كذا في قنات في قاضي خان قال وكذا في استعماله في غيبته مولا ولو استعمله في حضور  
مولا فاما يبرده على مولا لا يبر الكا ص من يدا المالك غصب فاما مولا يصير  
غاصبا للمالك فلا يبرق فغاصبه ضمن المالك وقيمه **فك** غصب حرا عليه ثوب لا يضمن  
ثوبه لانه تحت يده ولو قاضى ضمن ثوبه ايضا قتيلا **يد** استقدم في غير بلا امر ضمن  
هالك في تلك الخدمة او غيرها كينزك يكر را كرت ياز از دست كرجت اكون جنين مي  
كدي كدي اين كينزك كفت كدي من آردم رها كودش لو اشهد عند اخذها  
ما لكما صدق يمينه ولو لم يشهد ضمن يقول الخبير وفي قنات في خان لو استعملك  
على رجل جارية مغيبة ضمن قيمتها غير مغيبة وفي الخلاصة لو استهلك انا فضته عليه  
نما ثيل فعليه قيمته ان لم يكن لثما ثيل روس ولو قتل فاخذها وجملة تقرقر فعليه  
قيمتها مفرقة ولو كانت حامة نجي من وسط لا يضمن قيمته لتلك الصفة وكذا في  
الحامة الطيار في ضمن قيمتها غير مفرقة وكذا الجارية اذا كانت حسنة الصوت لكنها  
لا تغني في حسن الصوت وفي القليلة القرقر في بيت حمام الغير لم يجد يخرجها  
فقتلت الحمام باسرها وي طيار بلخ بضمها سار غوش وانها لينة القيمة عند  
من يطير بها يضمن قيمتها على هذه الصفة **اكتابة على الصبي** ولجانية من الصبي  
على غير **فصر** غصب من صبي شيئا ثم رده عليه صح لو كان الصبي من اهل الحفظ والا فلا  
كرفع سرج عن ظهر دابة ثم اعادته الى ظهرها فانه لا يصح ولو استهلكه الغاصب فدفع  
الى الصبي صح لو ما دونها في الجحاق والا فلا وكذا في القن المصوب منه **فيج** وضع سكين  
في يد صبي فقتل به نفسه لم يضمن ولو غر به ذات من **اسباه** دفع الى صبي سكين  
ليمسكه لم يوقع عليه فخره ضمن المرافع **فيج** صبي قائم على سطح فطاح به رجل وقرع الصبي  
فوقع ومات من عاقلة الصبايح ديتنوكنا صبي على طريق فرت به دابة فطاح بها رجل  
فوطئته الدابة فمات من عاقلة الصبايح ديتنوكنا يقول الخبير وفي قنات في قاضي خان  
رجل راى صبي على حائط او شجرة فطاح به الرجل فمات له وقع فوقع الصبي ومات  
ضمن القاييل ديتنوكنا لا تقع فوقع ومات لا يضمن فيها ايضا رجلا دفع الى صبي عصا  
او شيئا من السلاح وقال امسكه لي فعطبه به الصبي فديته على الدافع ولو لم يفل امسكه

لي فعطبه به الصبي فديته على الدافع ولو لم يفل امسكه لي فعطبه به الصبي خلف فيه  
الشايخ انتهى وفي الخلاصة اعطى صبي سلاحا لمسكه فعطبه به الصبي تحت ديتنه  
على عاقلة العطر ولو لم يفل امسكه المختار انه يضمن وكذا لو قال لصبي امسك هذه  
الشجرة وانقص ثمارها فصعد وسقط ضمن **الامر ص** قال الصبي حجر اصعد  
هذه الشجرة فانثري ثمرها فصعد فسقط طيب على عاقلة الامر وكذا لو امر  
بجمل شيء او كسر حطب به الاذن وليه ولو لم يفل بل قال اصعد بها وانثري ثمرها او  
نحوه فسقط ومات قبل الاضرار والمختار هو الضمان **مح** صبي بال على سطح قتل من  
الميزاب واصاب ثوبا فاقتصد ضمن الصبي **جس** بعث صبي الى حاجة بلا ان امله  
فارتقى فوق بيت مع الصبيان ووقع ومات ضمن **خ** لانه صار غاصبا باستعماله في  
حاجته بلا اذن اهل الصغير **عن** غصب حرا صغيرا ضمن المالك فان خفف الفقه فلو  
غرق او حرق او قتل فاقبل ضمن **مذنية** من غصب صبي حرا فمات في يده فحاجة او حرق  
لم يضمن ولو غرق سبع او نهشته حية او اقرسه سبع او سقط من حائط ضمن ديتنه ولو  
قتل نفسه او مات لم يضمن يقول الخبير عدم الضمان في قتل الصبي لنفسه كما انما  
مراعاة من المنيته ولعل المسئلة اختلافة او احدا في هذين الكتابين سهو  
والداعل **قاضي خان** من غصب صبي او قربه الى المالك فديته على الغاصب  
ان كان حرا ولو غصب صبي فقتل الصبي او اكله السبع او سقط من حائط ضمن الغاصب  
وان مات من مرض او حمى لا يضمن الغاصب ان رمى صبي صبي فاصاب عين انسان غرم الصبي  
لا ابواه ولو اكل له فمظنق الى ميسر قال اما اوج في مال الا لا يرى للجمع عاقلة  
وهو يقول العاقلة للعرب لانهم يتناصرون **عن** ادخل صبي او غصم عليه او نجا في بيته  
فسقط البيت قال محمد ضمن في الاول والثاني والثالث **جمع** حمل صبي على دابة وقال  
له امسكها لي فسقط عنها ومات فديته على عاقلة الحامل سواء كان الصبي من يركب مثله  
او لا او سقط بعد ما سارت او قبله وكان يستمسك على الدابة او لا ركب دابة فحمل  
صبي مع نفسه فسقط الصبي ومات فديته على عاقلة الحامل **بد** حمل صبي على دابة  
كلا هذا المختلف فان سقط وي واقعة القنوى او سارت بنفسها ضمنه عاقلة الحامل  
لانه صار بمنزلة صاحب الغلة وان ساقا الصبي وهو بحيث يضرها القطع التسيب  
فكذلك المباشرة الحادثة **صع** وفي حاشية بعض كتب الخبير لو امر صبي بازالة  
مال رجل ضمن الصبي ثم رجع على امره وكذا امر من الغير بذلك **ففسخ** كودي دستور







وعند الامام عليه الدية ولو قطصيا والقاء في الشمس او في يوم بارد حتى ماتت فعلى ما قلته الذي  
انتهى قولنا قطصناه شديدا ورجله وفي الخلاصة ايضا رجلان في بيت ليس معهما احد  
ورجلا احدهما مقتولا قال من اصابه الدية وقال محمد لا اضمنه لعله قتل نفسه **فقطه**  
قال له اسلك هذا الطريق فانما من فسلكه فاحذر المصير لا يقتل ولو قال لو نحوفا واخذ  
مالك فانما من والسيلة بما اصاب من فصار الاصل انه المصير وانما يرجع على الفار لو حصل  
الغزو في منى المعاصرة او منى الفار صفة السلامة للمروءة وقصار كقول الطحاوي لرب البر  
اجعله في الدلو يجعله فيه فذهب من الثقب الى الماء وكان الطمان على ما به بعض اذ غرق  
في منى العقد وهو يقتضى السلامة **ط** ما ذكر في الجواب في قول فان اخذ مالك فانما من  
مخالفة لما ذكره القدوري ان من قال الغير من غصبك من الناس ومن يابعت من الناس فانما من  
لذلك فهو باطل يقول الحنفية لا مخالفة أصلا والقياس مع الفارق لان عدم الضمان في مسألة  
القدوري بوجه عدم التغير فيها بخلاف ما نحن فيه فاقترقا والجمع من عقلة صاحب  
المحيط مع انه في القصر والكلالة الذكاة بحر محيط **فسد** اخرج ثوبان من دار شخص به  
فوضعه في منى اخر فضاع منى لو تقاونا في الحرز والافلا **عقده** شق رق دهن سابل  
فسا لا وقطع جل قد بل قن ساه منى وفاقا ولو وقع باب قصص او اصطلح فخرج من فيه  
او حل قيد قن فابق وفتح الزرق والسمن جلد قذاب وخرج لم يضمن **فقط** يضمن القن  
عند محمد لو كان القن ذاهب العقل والافلا اذ للفق عزمه حينئذ **فقط** في منى جامد ذاب  
انما لا يضمن لو لم ينقله اما لو نقله الى موضع اخر ضمن **صغر** في كل ما كان الغالب فيه اللبث  
لم يضمن كفتح باب قصص او حل قيد قن وفيما كان الغالب فيه عدم اللبث ضمن كشق الزرق وقطع  
جل القنديل وكان الصغار يقول يضمن في الكل **فق** قال الامام في نحو حل رباط دابة وقيد  
قن وفتح باب قصص او اصطلح لم يضمن وقف او لا فقال محمد يضمن قال **ض** برعه لو وقف  
والا ضمن وهو قول الشافعي ولو فتح باب دار فشق اخر منه متاعا لم يضمن الفاسخ سرق عقيب  
الفتح او بعد وكذا لو حل رباط دابة او فتح باب قصص فاخذ الدابة او الطير لم يضمن الفاسخ  
وفاقا والمودع لو فتح باب قصص او حل قيد قن منى وفاقا وقف او لا لانه الحفظ لانه  
لودع على الدابة منى لا غيرها ولو تفرط من عد اضمن لا ولو بلا عمد وان دعى منه ولو وقع زرق منى  
او دبس فخرج منى لا ولو وقف ساعة ثم سال قال **ض** ضمن على حال اذا في الزرق من السيلات  
لا تشتمسك بنفسك وانما يمسكها في اخر فاذا اخرقه فكانه اراقها بخلاف دابة فانها  
تخرج باختيار حتى لو ما في الزرق جامد فاذا ابته الشمس لم يضمن والمجروح بالاول  
يعنى قوله لا ولو وقف ساعة اخذ من طبع السيلات ان ييسل فاذا وقف ثم سال علم ان  
معنى اخر اخرجه مثل اذابة الشمس او وقع عليه شئ حركه اما اذا سال من ساعته فكانه

اراقه اجلته في منى حل سفينته مبرولة في يوم ريح ان ثبت بعد الحل اقل القليل ثم سار  
وعزقت لا يضمن وفي **فسد** ثقب ما يطا وغاب فدخل منه رجلا فسرقت لا يضمن الناقب  
وبه يقتضى لانه متسبب والسارق بما نشر قال بعضهم ضمن **شباب** ومن القواعد القبريه  
انه اذا اجتمع التسبب والمباشر اضيف الحكم الى المباشر فلا ضمان على خافيه تعديا بما نلفق بالما  
غيره ولا على من رد سارقا على ما لا غير فسرقة ولا على من قال تزوجها فانها حرة قطعه بعد الولادة  
انها امته ولا على من دفع الى صبي الق جراحة لم يسك فقتل به نفسه وخرج منها سابل منها  
لولا المودع سارقا على الدابة فانه يضمن لترك الحفظ ومنها لو تار ولها تزوجها فانها حرة  
ومنها قال ويكفيها ذلك فو لفت ثم انها من رجوع المروءة بقيمة الولد على الولي والوكيل ومنها  
ولم يحرم حلالا على صبيد فقتله وجب الجزاء على الدال بشرطه المذكور في محله لازالة الامن بخلاف  
الدلالة على صبيد الحرم فانها لا توجب شيئا بقا امنها المكان بعدها ومنها لا قتا بتخصيص  
الساعي وهو قول المتأخرين لعلنا السعاة ومنها لو دفع الى صبي سكين لم يسك له فوقع  
عليه فجر حده ضمن الدافع وفي حصر البيه قال الولي سقط العصب في البئر وقال الحافر اسقط  
نفسه فالقول للحافر كذا في التوضيح يقول الحنفية وجه كون القول للحافر موماسيا في  
ثمان حفر البيه تغلا عن قاضي خان من قوله اذا الظاهر ان البيه يري موضع قدمه وان كانت  
الظاهرات احدا لا يوقع نفسه في الشك لا يجب الضمان انتهى **فسد** حل قطار ابل لم يضمن  
اذا لم يغصب ابل او انفق زرق فربيه رجل فلولم يا حظه بوى ولو احدثه ثم تركه ضمن لو مالكة  
غاييا لا لو حاضرا وكذا الوار او ما وقع من كم رجل **مى** قال محمد يضمن دابة فتح بابها وذهبت  
قال القسلي هذا خلاف جواب الاصل ولو كانت مبرولة والباب ينطق بخلافه وفتح الباب  
اخر ضمن الفاسخ وكذا القنم **ضك** فتح في يمينه وتركه كذا حتى اخذ منها اخر لا يضمن الفاسخ **فد**  
اكرم على الدلالة على متاع فدل على محل فيه متاع له ولغيره فاخذ الكل لا يضمن سواء كان المكر مودعا  
او لا **بيان الغصب** وفي **جن الغصب** بيان عن ايقاع الفعل فيما يكن فعله بغير اذن  
مالك على وجه يتعلق به الضمان اما من غير فعل في المحل لا يصير غاصبا حتى لو منع بطلان دخول  
بيته او لم يكنه من اخذ ماله لم يجر غاصبا ولو منع المالك عن المواشي لم يضمن ولو منع منه ضمن  
**خلاصة الغصب** فعل في الغصب حتى لا يتحقق غصب العقار عند **وس** **هداية الغصب**  
لغذا اخذ شئ الغير بالتقلب وشرا على مال متقوم بختم بلاذن مالكه بوجه يزول بده  
فاستلزام قن وحل دابة غصب دون الجلوس على مباح ثم لو مع العلم بحكم المأثم والمخرم  
والا ضمان بلا اثم اذا الخطا مرفوع **وجيز الغصب** الموجب للمرافعة شرعا اخطا لم يتقوم بختم  
قابل للتقل والتحويل على وجه يضمن تقوية يد المالك عند سماعه عند محمد قبول النقل والتحويل  
ليس بشرط فالحقار لا يضمن بالغصب عند سماعه عند محمد يضمن **ط** **ض** خان نام على فراش



احد او طس على بساطه لا يكون غصبا اذ عند غصب المتقول لا يتحقق بدون النقل  
والقول فلا يضمن اذ لم يملك بفعله وكذا لو استأجر ارض غيره بخطة فزرعها حنطة  
وحصدها وادسا فنتعه الاخر حتى يعطيه الاجر فملك الحنطة في موضع لا يضمن الاخر  
اذ لم يجزها عن محلها **بس** حال بينه وبين المالك حتى تلفت لم يضمن ولو فعل ذلك في المتقول  
ضمن منعه عن سقي زرعه حتى فسد زرعه لا يضمن سدما الرعي حتى يهلك الارز يضمن  
**عده** رفع قلفسوقة من راس رجل فوضعا على راس اخر فطرحها فماتت اذ كان يجرى من  
صاحبها وامكنه رفعها من ذلك الموضع لا يضمن الطارح والارض والرافع كالطارح اذ في الاول  
يصير راد الى المالك لا في الثاني ومنه يعلم حكم المتعلق وسقوط شيء من ماله **د** وقعت  
قلفسوقة المصل من راسه فتحاها رجل بحيث ينال المصل لم يضمن ولو جئت لا يناله ضمن  
او دعه ثيابا بجل المودع ثوبه فيها ثم طلب الوديعة زها فوضع الكل اليه فربما يضمن ثوب  
المودع اذ من اخذ شيئا على انه له ولم يكن له ضمنه **فص** من تلف شيئا له ولا يملكه بغيره  
ولو يبيع لا يضمن كخازن اخرج بعض ما في دار الحرب من حطب ونحوه **جناية الدواب**  
**و** في سعي القوي الطريق جنية ونحوها فلدغ من الملقى لان تقوى الحية من ذلك الموضع  
**قاضي خان** من الملقى ما صابته الحية حتى تنزل الحية عن ذلك المكان رجل ارسل دابة  
او كلبا او طيرا فان تلف مال انسان في فور من المرسل في الدابة لو كان ساقا في الطير والكل  
عند محمد وعند س ابنه يضمن في الكل **سعي** دخل على قوم فقصصهم كلهم لم يضمنوا اذ لم يوجد  
خبرهم اغرا داسلا **جس** له كلب عقر ربيع كل من يمر بكمه فعض رجلا ضمن لو تقدموا  
عليه والا فلا كما يطمايل **قال** **ح** بيني وبينه لا يضمن لو لم يوجد من مالكم اسلا واغرا **ص**  
اغرى كلبا حتى عض رجلا لا يضمن المغري كالأرسل طيرا وعند س يضمن سوا قاده او ساقه  
او لا كما سأل بهيمة وندم لو قاده او ساقه ضمن والا فلا ومما اخذ الطارح والفتوى  
على قول س قال بعضهم لو اكله معلم لا يشترط سوقه ويضمن مطلقا ولو غير معلم يشترط سوقه  
**قاضي خان** ارسل كلبا الى ساقه ان وقف ثم ذهب وقتل الساق لا يضمن وان ذهب في فور ارسله  
وقتل لا يضمن ان لم يسبقه وعند س يضمن المشايخ اخذوا بقوله ارسل كلب فاصاب في فور  
انسا فاقضله او حرق ثيابه ضمن المرسل لانه ما دام في فور فكانه خلقه اغرى كلبه على رجل  
فعضه او سرق ثيابه لا يضمن عند الامام ويضمن عند س ويضمن ارسل كلبه الى صيد ولم يسبقه  
فاصاب رجلا لا يضمن في الروايات الظاهرة وعليها الاعتماد **وجيز** ارسل كلبا فاصاب  
في فور شيئا او اغرى كلبا على رجل فعضه وسرق ثيابه لو ساقه بان كان خلقه ضمن لا لو لم  
يسبقه وفي الروايات لو ارسل بهيمة ولم يسبقها فاصابت في فور هل شيئا يضمن وعليه  
القوي اذا ارسل بخرقة السوق فان عطفت بمينا او شيئا الا فان كان لها طريق اخر

لا يضمن

لا يضمن المرسل بان لم يكن ضمن ولو وقفت ثم سارت لم يضمن فان ردها ولم ترتد ومضت  
في وجهها ضمن وان ارتدت ثم وقفت ثم سارت لم يضمن وان ارتدت ولم تقف  
ومضت في وجهها ضمن الراد التي هرة الى حمامة او دجاجة فاكلتها ضمن لو اخذتها  
برمييه والقا به لا لو بعد ويضمن باسلا كلبه لانه باغرا به يصير الة لعرضه ولا  
ضربه بحد سيفه **جس** سنور قتل عام ما لم يضمن لقوله عليه السلام جرح العجا جبار  
اي هدر فصار كذا افة افسدت زرعا **فص** الطب المعلم الحراصة او ما شقها وصيد  
ونحوها جاز يبيعه ويغرم سلفه بيع الفرد جاز على رواية الحسن من الامام وكذا اغل  
محمد كلب معلم والمشهور عند الامام جاز بيع الاسد فعلى هذا ضمن مثلها **سعي** ان تلفت دابة  
شيئا ليل او نهار لم يضمن لو لم يسبقها او لم يقدرها **قاضي خان** ان تلفت دابة ليل او نهار  
من غير ارسال فافسدت زرعا لم يضمن لان نقل العجا هدر عن غنم اتلف زرعا ضمن لو  
سابقا والا فلا وكذا ثور وحمار **ع** راع قاذ الغنم قريبا من الزرع بحيث لو صارت  
تساولت ضمن الراعي الزرع **نرخانية** سئل شيخ عن ساقه رجل اكلت غنم حايك قال  
ان كان ذلك ليل يضمن ولو بالليل لا يضمن ويقولون ان المديونة قال اصحابنا لا يجزى لصان  
سوا فعله ليل او نهار **عده** او قف دابته في سوق الدواب فالتفت شيئا لم يضمن ولو  
او قفها على باب السلطان او باب المسجد ضمن الا اذا جعل الامام للمسلمين موقفا يفتقون  
فيه دوابهم فلا يضمن **قاضي خان** او قف دابة في السوق فلو كان السوق موقفا لا يفتق  
الدابة للبيع فاقفها فيه ان عينوا ذلك باذن السلطان فاعطى به لا يضمن ولو بلا اذن  
ضمن اذ السلطان اذا اذن بذلك يخرج ذلك المحل من كونه طريقا اهل السفن واقفوها على  
السطح فحاجت سفينة واصابت سفينة فليس لها فقهنا على صاحب السفينة  
الجائنة فان انكرت الجائنة لم يضمن صاحب الواقفة لان السلطان اذا اراد باب السفن  
باقفاها على السط فلا يكون فعلهم تعديا او قف دابته في ملك غيره وربطها فجالت  
فخر بابها فالتفت شيئا ضمن في اي كان مادامت في رباطها الى متى حبسها الربط دابته  
في الطريق ثم باعها فقال المشتري خيلتك واياها فاقبضها كان ذلك قبضا فان جئت  
الدابة في رباطها فالصان على البايع وان جالت في رباطها عن موضعها لم يجل الرباط وتنقل  
عن موضعها فقبل ذلك كل ما تلف بها ضمنه البايع او قفها دابته في الطريق فقتلت احدهما  
وهربت واصابت الاخرى لا يضمن صاحب الهاربة لولا جانيته ولو تلف الهاربة بالآخرى  
لا يضمن صاحب الهاربة لولا حيائيتها فمان الهاربة على صاحب الاخرى **قد** بكى بربكي  
مهمان شد وخرادر است ويكون امدخر خود را درين دررها كراين خر كشاده  
خر بستد را بخر وخر كراين اذن مالك زررها كودست **قاضي خان** او قف







او الخمس بامر الراكب فالدية عليها جميعا ولا يغفل الناحس هنا ما لا يغتمه الراكب من  
تحمية الرجل والذاتية وغير ذلك خمس دابة لها سابق وقايد بلا اذن احد مما فتح شخصاً  
من الناحس وحده اذا السابق والناقب لا يغتمان النعم ولو تخسبوا سراحاً فلا ضمان  
على احد منهم ولو تخسبوا بلا امر فوكتت في فورها والفت الراكب من الناحس ولو تحت  
الناحس قتلته كان هدر اقاد دابة فستقط شئ مما عليها على شخص قتلته او سقط  
على الطريق فقتل به شخص ومات من ولومعه سابق منها ولا يغتم السائق والقايد في ملكه  
الا فيما وليت الا بصد الدابة بيدها او رجلها **ورغم** من قايد قطار وعلى يغير منه  
رجلا فاقته وما معه سابق في جنايته الا بل منها اما اذا توسط بين الابل واخذ بزمام واحد  
منها لا يغتم من وجهه ما عبط بما هو خطمه ويغتمان بما هو قدامة قتل بغير ربط على قطار  
سابق بل على قايد رجلا من عاقلته القايد الدية ورجعوا لها على عاقلته الرابط فلو ربط  
والقطار واقفه ضمنها عاقلته القايد بلا رجوع كذا اذا لم القايد **قاضي خان** قاد قطار  
في الطريق فاوطا اول القطار واخر بيد او رجل او صدم من القايد ما عبط به ولو بعد  
سابق فالغمان عليها وما افسدت بفتح رجل وذب ضل السابق خاصة ولو معهما  
سابق ثالث يسوق وسط القطار فما اصاب مما هو خلف هذا السابق وما بين يديه  
من شئ فهو عليهم الاثام لانه قايد وسائق رجل توسط القطار احيا فانا وناحرا حيا لنا  
وتقدم احيا فافواك السابق اذا السابق قد تباخر وقد تقدم يقول الخبير قوله فعل السابق  
فيه نظر لانه وان كان موافقا لقول القدروري لكنه مخالف لما اتخا من اكثر المشايخ وهو  
الامع نقله وعقلا كما يفهم مما سبق قبل ورقة نقله عن الهداية على ان قوله هذا مخالف  
لقوله والمسابق والقايد لا يغتمان النعم كما مر قبل نصف حقيقة نقله عنه والله اعلم  
**فقط** وضع ثوبا في دار رجل فرماه رب الدار فافسد من ثوبا لو اذ دخل دابة في دار غيره فاخرج  
رب الدار لم يغتم اذا الدابة نظرت ما دار فله دفع الضرر بالاخراج بخلاف الثوب ولو وجد دابة  
في مربوطه فاخرجها فمى يقول الخبير ظاهر مخالف لظاهر انما من مسئلة ادخالها الدار  
ووجه التوفيق ما ذكر في البرازية ان المربوط محل الدابة لا الدار فاقترقا **قاضي خان**  
اذن لغيره ان يدخل داره فمضب دابة شيئا من الداخل ولو كان الداخل سابقا وقايد  
لا يغتم بغير الخبير يشكل هذا الفرق بخلاف قوله والراكب والسائق والقايد  
فيما اوكلت الدابة سوا وبارها كالا ايضا من الخلافة ان كل شئ منه الراكب منه  
السائق والقايد وما لا يغتمه لا يغتمه ولم يظهر وجه الفرق هنا والله اعلم **يد** ربطا  
حار بها في موضع تعض احد اعمار من الاخر لضمان لو املأ دابة الربط **جف** من لو  
كان ذلك في الطريق العام او في محل ليس لها ولا دابة الربط فيه ولا يغتم لو لم يكن طريقا او

ملكاً لا حد بعد ان يكون في المكان سبعة **قاضي خان** ولو كان المربوط ملكا للرابط الاول  
منه الثاني ما افسد حماره ولو ملكا للثاني لا يغتم هو الاول **فقط** ارسل دابته في  
مرعى مجاح فارسل اخر دابته فعض الثاني لا ولي ضمن لوعضها على الفور والا فلا ولو  
كان ذلك في مربوط لاحد مما لم يغتم صاحب المربوط **قاضي خان** ويغتم الاخر **جنايته**  
**على الدواب** وفي ذا صطبل بينهما ولكل منهما بقرة فتشد فيه احدهما  
بقرة اخرى صاحبها لكيلا تقرب بقرة البقرة وتحنق بالجل وماتت لم يغتم  
ولم ينقلها عن مكانها **خص** غيب مربوطا وشرفيه دابة فاخرجها ما لكها ضمن **خلاصة**  
وجد في مربوطه دابة فاخرجها فاكلها ذئب او ضاعت من قيمتها **مسط** اخذ رجلا حجة  
احد ثم ارسلها ولم يجولها من مكانها من عند من لا عند **قاضي خان** قال الناطق  
ركب دابة ضربه بلا اذنه ثم نزل فماتت يغتم في رواية الاصل وعن من لا يغتم وعنه انه  
يغتم قال العيص ان على قول من لا يغتم ما لم يجولها عن مكانها ركب دابة غيره ثم نزل  
وتركها في مكانها من عند من وعند من لا يغتم ركب دابة بلا اذن من ساقها ولم  
يسفها في ظاهرها الرواية وفي رواية من لو ساقها **يد** قاد دابة غيره او ساقها او حمل  
عليها شيئا او ركبها من هلك في تلك الخدمة او غيرها **خص** اخذ حمار غيره بلا اذنه فاستعمله  
ثم رده الى محل اخله وكان معه جحش فاكله ذئب من لوساق الجحش معها لا لو لم ينعرضه  
بشيء بان ساق الام فاستاق الجحش معها فاهباً وجائياً **فقط** بعث رجل بقرة الى  
البقار فجاها وقال بعثها اليك فلان فقال البقار اذهب لها الى ما لكها فاني لا اقبلها  
فذهب بها فملكته ضمن البقار لانه لما جاها الى البقار اتى الامرضار اميناً وليس  
للمروء ان يودع قال صاحب جامع الفصولين اقول فيه نظرا ذم يقيم ويكر ان يجاب  
بما يفهم مما ذكر في **فقط** ان من وضع ثوبا في دار رجل فرماه رب الدار فافسد من ثوبا  
ما لو اذ دخل دابته في دار الغير واخرجها رب الدار اذا الدابة نظرت بالدار فله دفع الضرر بالاخراج  
اما الثوب فلا يضرها فاخراج الثوب اتلاف **فقط** بعثه الى ماشيته وكب دابة  
الباعث برى لو بينهما البساط في مثل ذلك ولا يغتم **صع** في عين شاة قيمتها النقص  
وفي حمار بغل ولوس وبقر جزا وجزو من اى ابله ربع القيمة وان لم يحمل لصغره  
كجحش وفصيل والرجاجة كالشاة **د** قطع اذن دابة او بعضها او ذنبها ضمن النقص  
**عنه** قطع احدى قوائمها فلو لم تكن ما كولة اللحم من جميع القيمة ولو ما كولة سلبها  
اليه وضمنه تمام القيمة واسكها او ضمنه النقصان **عن** قال ح رجه الله لو  
ان ملك حمارا او بغلا يقطع يده او يذبحه ضمنه وسلم اليه واسكها ولا شئ له وبه  
يفتي ولو ضرب دابة فخرجت فهو كقطع يدها **هـ** ذبح شاة غيره فخرجت الى ملكه ضمنه

مسند  
واذا سئل عن جوارب  
بطر شاة او بقرة فالفت  
جنبا ميتا هل يجب عليه  
الضمان فان كان يجب  
عليه الضمان قال لا يجب  
فقد اخطأ ولكن ينبغي  
ان يقال ان الفت جنبا  
ميتا ولم ينقص شاة  
او البقرة لا يجب الجنب  
شيء وان انتقصت  
فعليه الضمان اى ضمان  
النقصان وهي بخلاف  
الحارية من النوازل  
مسند الاحكام  
رجل اضر دابة فقتل  
فقط الجنب لا يغتم  
الضارب شيئا من  
ثمن الجنب ولكن ضمن  
نقصان الدابة محيط



القيمة وسلمها اليه او اخذها ومنه النقصان وكذا الجزور وكذا الوقط يد سما وهذا  
ظاهرا رواية يقول الخبير قوله ومنه النقصان مخالف لما قبله سطر واحد انه لا شيء  
له في سورة الاسماك فليتامل **في** قطع طرفه من ضمنه المالك قيمته وسلم اليه واخذه  
ومنه النقصان بخلاف الدابة اذا لو اسماها فلا شيء له والفرق ان الادى لا يكون  
مستهلكا بقطع طرفه بخلاف الحيوان ولو قعا عين حمارا قال الامام ضمنه كل القيمة وله  
ولا يضمن النقصان مع اسماك الجنة **فصل** في شاة لا يرحى حياتها لم يضمن استئصالها  
سواء كان راحيا او اقليميا وفي فرس وبغل يفتي بثمان الاجنبي وانما يضمن قيمته فرس  
وحمار لا يرحى حياتها راع او بقار ذبح بفلا او حمار لم يضمن **قطعه** كما فعل شاة قد جفت  
ضمن قيمتها يوم الذبح قال **خ** انما يضمن لو يرحى حياتها لا لو يفتن بموتها اذا مر  
بجفتها وذبحها حفظ والا جنبي ضمنها بقول الخبير لم يقل قوله والاجنبي ضمنها  
بناء على القياس اذ قد مر انما الله لا يضمن استئصالها **فد** لو اخلفا صدق المالك  
والبيضة على الذابح انها لم يرحى حياتها **ص** الا حكم التي لا يثبت الاذن لها دلالة  
وليس المسائل الا استحضار نية لئلا يترتب منها ذبح شاة قصاب شدها للذبح  
لا لو لم يشدها ومنها ذبح اضحية غير في ايامها بلا اذ نجاز استحضارنا وبير الذابح اذا  
عان لما نعين ذكر مسئلة الاضحية في عامة الكتب مطلقة وقيد **ط** بما لو اخلفها  
للذبح ومنها وضع قدر على كاون وجه لم يوضع حيا تحتها فاذا قتلها رجع بطبخ يراونها  
جعل يرحى في روستى وربط الحمار وساقه رجل فخطه يراونها سقط رجل في الطريق  
فجعله رجل بلا اذن ربه قتلها الدابة يراونها حية جرح نفسه فاعانه رجل على الزرع  
فانكسرت يراونها **ض** ومنها سد الزرع ليسقى قنجر رجل فوهة الارض فشقها يراونها  
ومنها مزارع زرع الارض يذريها ولم يثبت حتى سقاها رها بلا امر فخرج بينهما لانه  
لما هيها للمسقى والترتية حذر مستعينا بكمين قام به فاذن دلالة وكذا الوسقا  
اجنبي والمسئلة بجائها **ط** ومن جنسه ما ذكر في **صل** ان من احضر فعلة ليهدم داره فهدم  
اخر بلا اذنه يراونها استحضارنا اذا الامل في جنسها ان كل عمل لا يتفاوت فيها الناس يثبت  
الاستحضار نفع فيه بكل احد دلالة وما يتفاوت فيه الناس لا يثبت الاستحضار نفع بكل احد  
كما لو ذبح شاة وعلقها للسائح فسلها رجل ضمن السائح يقول الخبير ومن المسائل  
الاستحضار نية من اكرم عن رقيقه المعنى عليه في الطريق كاسيات في جرح المريض **د**  
المستأجر لا يمكن ان يبعث الدابة الى السرح ولو فعل فمضى وقيل لو جرم العرف بالبعث  
له ذلك والا فلا **ض** للمستأجر ان يوجر ويبيع ويودع والبعث الى السرح ايداع فيملكه  
يقول الخبير قوله والبعث الى السرح ايداع محل نظر كما لا يخفى اللهم الا ان يراد به بعثها

بالنسان **ع** بقرا المالك يدا كان فبعته الى السرح لا يضمن بولا الراعي وبقر  
العارية والاجارة على هذا وقد اضطربت روايات المشايخ في هذه المسئلة فيفق  
لها اذ المودع لحفظ الوديعة لحفظ مال نفسه ويحفظ بقره بالبعث الى السرح  
فكذا بقرا الوديعة ولو تركه البقر براع اختلف المشايخ فيه ويقتى انه لا يضمن  
يقول الخبير وفي القضية وثب من حايط في الطريق فمضت الدابة والقت  
جرح وليس عليها وهلكه لا يضمن وكذا لو صاح على دابة فمضت والقت حملها وهلك  
وقال لها الدين الاسبيحي يضمن الوائب والمبايح قيمة المالك **فما**  
**الضرب** وفي الخلاصة لو ضرب به بالسوط وعلى الرقاب حتى مات لا يجيب القصاص  
عندنا **قاضي ط** ان يستاجر دابة بقره كرها وجرحها وماتت لو ضرب في موضع مقاد ضربا  
معتادا لا يضمن وفاقا ولو بلا امر رها ولو ضربها ضربا غير معتاد ضمن وفاقا ضربا  
في الموضع المعتاد ضمن عند الامام لا عندنا ومستأجر العبد لا يضربه الا باذن مولاه  
وفاقا ومستجير الدابة يضمن وفاقا الا اذا ضرب باذن رها والزوج لو ضرب  
امرأته بنشور معتادا او لا والاب لو ضرب ابنه فمات ضمن كل دينه في قول الامام  
سواء ضربه معتادا او لا وعندنا لا يضمن في المعتاد والوصى لو ضرب الميتة ضمن  
عند الامام كالب وعندنا لا يضمن كالب اذا ضرب تاديبا وتعلما ولا يرضه وقال  
س لا يضمن ويرثه **ح** الاب لو ضرب ابنه تاديبا فمات لا يرث منه ويضمن عند الامام  
وعند س لا يضمن ويرثه منه وعليه الكفارة عندنا **د** ورعرع من حد واحد فمات  
فدمه هدر لان ما فعل به انما هو بامر الشرع فيكون ينسبوا الى الامر فكانت موات  
حتف انقذه الامارة عز رها زوجها لا شرعي فماتت لا يكون دمه هدر  
لان تاديبه مباح فيتعبد بشرط السلامة او غتعل زوجها ضربا فاحشا  
وثبت ذلك عليه يحرر وكذا المعلم اذا ضرب العبي ضربا فاحشا يحرر كذا في جميع  
الفتاوي يقول الخبير وفي فتاوى قاضي طان لو ضرب المعلم او الامتداز العبي  
او التلميذ بامر الاب فمات لا يضمن انتهى وفي الويجر روى ابن سماعه عن سق قاضى رأى القفر  
مائة فحرر رجلا مائة فمات قال لا ضمنه لانه قد ورد الا ثمران كثر ما عرو ووه  
مائة فان زاد على مائة فمات فمضت الدية على بيت المال **ما يحدث في الطريق**  
وفي **ن** من وضع في طريق لا يملكه شيئا قتل به شيء ضمن ولو زال ذلك الشيء الى موضع  
اخر قتل به بري واضمه **فقط** الاصل ان كل موضع كان للموضع حق الوضع فيه بري  
على كل حال ولو لم يكن له حق الوضع ضمن لو لم يزل عن محل وضعه لا بعد مزال عنه بزيل  
لو وضع جرح في الطريق ثم وضع اخر جرح اخر في الطريق فقد خرجت احداهما على الاخر



فانكسرت قال من كل منهما جرح الاخر وعنه انه يعتبر صاحب الجرح القارة في محلها  
قيمة الزايلة عن موضعها ما لم يولد جرحا في موضعها الا جرحا في موضعها  
المتدحرجة بتعديها وفيها لا يعتبر من تدحرجت جرحته لولا الجائنة **ت** وضع جرح  
على حائط فانكسرت بوقوعها شيء لا يعتبر اذا انقطع اثر فعله ولو وضعه وبغير قصد في هذا  
الموضع فلا يضاف اليه التلف ولو عمل حلا في الطريق فوقع على شيء فانكسرت فمحل لانه اثر  
فعله ولو غير احد ذلك المحل من الواسع ايضا لانه لم ينقطع اثر فعله **قيمة** اصاب  
الحجلة ميديا فمكسرت رجله وصاحبها راكب عليها وقال كنت نايما فعليه ارش الكسر وضع حايته  
على باب دكانه فجاء رجل بوقر حمار شول فصدته بانته وهو يقول ليك ايك فلكها قيل  
ضمن وقيل ضمن لو علم ذلك والا فلا **ف** اصاب الما في الطريق شيئا من ذلك بوصف السلامة  
يقول الحقيرون في الفتاوى الصغرى من جرح عليه حطب وهو يقول اليك الا ان الخطاب  
لم يسمع ذلك حتى اصاب ثوبه وتخرق بغيره وان سمع الا انه لم يتهتيا لواله المتقي لصيق الممر  
فذلك ولو امكنه ولم ينتفع لا يعتبر قال قاضي خان ولا فرق بين هذا وبين الاصل وغيره  
وضع شيئا في الطريق للبيع قلص به شيء مري لو فقد باذن السلطان والا ضمن **ل** القى  
قشر في الطريق فرفقت به دابة ضمن اذا لم يكون فيه ومن فعل فعلا لم يكون فيه ضمن  
ما تولد منه **ف** تعلق ثوبه بفصل كانت رجل برعيه لو كان القفل في ملكه لا في غير ملكه  
وهنا شيء اخر وهو انه لو تخرق ثوبه بجرم مري ملك القفل **قاضي خان** وضع شيئا  
في الطريق فخرت منه دابة رجل فانكسرت شيئا لا يعتبر الواسع اذ لم يمسها الموضوع في  
الطريق وضع في الطريق شيئا او بني فيه بنا او اخرج من حائطه جرحا او ضحك شاحته  
او اشترع ميرا با او طلة او كتيفا فخطب به انسان او دابة كان ضامنا فان عثر بها  
احد كسره في الطريق رجل فوقع على اخر فماتت فماتت المحدث ولو نجي رجل شيئا من ذلك من  
موضعه فخطب به احد ضمن المحدث قال الامام لكل من اصاب طريق غيره فاد  
وضع خشب وربط دابة وتوضا فيه فان عبط به احد لا يعتبر وان بني فيه بنا  
او حفرت فخطب احد ضمن وكل صاحب دار لا تتفادع بينا دار من القاطنين وحطب  
وربط دابة وبنا دكان وتنور بشرط السلامة ولو القى في سكة غيرنا فذقة من هو اهل  
السكة خشبا او طينا او ثوبا او رشح فيها لا يعتبر قال الامام خواهر زاده ان احدث  
في سكة غيرنا فذقة ما لا يكون من حطب السكنى قلص به احد ضمن المحدث سوى حصته واذا  
احد مله من السكنى كوضع شاة وربط دابة لا يعتبر اذ له ان يفعل ما يريد من حطب  
احد مله فيها ما ذكره جازا لو سكن يقول الحقيرون في الخلاصة لو وضع خشبة في  
سكة غيرنا فذقة او رشح الما فخطب به انسان لم يعتبر في الفتاوى انه يعتبر مطلقا وفي

باب النون انما يعتبر اذا رشح كل الطريق وفي باب البيوت ان لم يرم بغيره وان رماه لا يعتبر قال  
وعليه الفتوى انتهى وفي فتاوى قاضي خان اخرج ميرابا على الطريق فستقط على احد  
فقتله ان اصابه الطرف الذي في الحائط لم يعتبر لانه وضع ذلك الطرف في ملكه فلا  
تعدي وان اصابه الطرف الخارج من الحائط ضمن لانه متعدي شغل به الطريق وان لم  
يعلم ايها الاصاب لاشي قيا ساء للشك ويعين المنصف استخسا **و** **ج** **ج** وكذا الواضحة  
طرفا الميزان **قاضي خان** كل من الطريق فخطب بموضع كسره شيء لا يعتبر اذ لم يحدث  
شيئا وانما كسره كذا لا يعتبر المارة بالعبارة **و** **ج** **ج** كل من الطريق وجمع الكناسة في  
موضع من الطريق فتعلق فيه انسان ضمن **قاضي خان** وضع في الطريق خشبا او  
حجرا او حديد او رتبه دابة بلا سوق احد فخطبت من واضع الخشب ونحو وضع  
خشبة في الطريق فرتبه دابة بلا سوق احد فخطبت من لول الخشبة كغيره ويؤمل  
على مثلها لا لو صغر لا يوطأ مثلها وضع خشبة في الطريق وباعها لرجل برعيه اليه  
منها فركها المشتري في مكانها فخطب بها شيء من البايع لا المشتري اذ البايع هو  
المتعدي في الوضع وخروجها عن ملكه لا يفيد وكذا من اشترع حياض من دابة الى الطريق  
فباع الدار فاصاب الجراح رجلا فقتله ضمن بايع الدار فقتل انسان في مفاوق او نصب  
فيها خيمته فخر به انسان لا يعتبر القاعد والمناصب ومن لو كان ذلك في الطريق وفيه  
من وضع اخر الما شرع من وان لم يتعمد ولم يتعمد المتعدي لا يعتبر لان يتعمد ولو ركب  
سهما الى هدر في ملكه فاصاب انسانا ضمن ولو حفر بيرا في ملكه فوقع فيها انسان  
لم يعتبر وفي غير ملكه ضمنه ولو سقط انسان من حائط على انسان في الطريق فقتله  
كان ضامنا دية المقتول بمنزلة نايما انقلب على انسان فقتله فانه يكون ضامنا وان  
مات الساقط بمن كان في الطريق فان كان ذلك ما شيئا في الطريق فلا ضمان عليه لانه غير متعمد  
في المشي في الطريق فلا يمكنه الاخر اذ عن سقوط غير عليه وان كان ذلك الرجل واقفا في  
الطريق قاعدا او قايما او نايما كان دية الساقط عليه لانه متعمد في الوقوف في الطريق  
والقعود والنوم فيكون ضامنا لما قلص به وان كان ذلك في ملكه لا ضمان عليه لانه لا يكون  
متعمدا في الوقوف والقعود في ملكه وعلى الاعلى ضمان الاسفل ان مات الاسفل به في  
الاحوال كلها لان الاعلى مباشر قتل الاسفل وفي المباشرة الملك وغير الملك سواء لو نام في  
ملكه فانقلب على انسان فقتله كان ضامنا لانه مباشر قتلته انتهى وفي الهداية لو رمى  
شخص بطنه صيدا فادنا وادى او حريبا فادنا بوسم رجيمت الدية ومن شمر على رجل  
سلاحا ليلا او نهارا او شمر عصا ليلا في مصر او بها في طريق في غير مصر فقتله المشهور عليه  
عدا فلا شيء عليه انتهى وفي الاصلاح وان شمر عليه عصا في مصر فقتله قتل به



انتهى وفي المنيعة ولو شرب الخمر على غير سلاح او العبيد فقتله المشهور عليه فعليه الدية  
في ماله **ضمان خرق وكسر** وفي فوجس على ثوب احد وهو لا يعلم حتى قام فخرق ثوبه  
من جلوسه من نصفها لنقص وكذا في مكعب فخرق بوضع رجل غير صاحبه وصاحبه لا يعلم  
**قاضي خان** وانما كان على الخالص نصف النقصان لان الخرق حصل عقيب فعله وفعل رب  
الثوب وليس احد سببا باضافة ذلك اليه اولى من الاخر فيضاف اليهما **قاضي** فخرق يده  
من فم العاض فكسر من العاض وجرت يده هدر السن لان مضطرب يترع يده وارضى يده  
على العاض لانه الجاني وهذا بخلاف ثوب راحة فاحله ماله فخرق ثوبا فخرق من نصف  
قيمة الثوب اذ لا يصير على العاض ويكن صير هذا الى الرفع الى القاضي فخرق بفعله فتنصف  
القيمة ولورب الثوب يحفظ ثوبه في الثوب رجل فخرق من كل قيمته **قاضي خان** تسكه  
بثوب رجل فخرق المالك ثوبه فخرق من المتسكه نصف الخرق اذ اخذ ثوب وقعه الي  
قصار فتمسكه به القصار فخرق به المالك فعل القصار نصف الخرق جايك بسحق ثوبا فخرق  
المالك ثوبه لبا **قاضي خان** والى الجاني ان يدفع حتى ياخذ الاخر فخرق الثوب في يده ماله لا يضمن  
الجاني ولو خرق من ماله فخرق نصف الخرق **قاضي خان** تسكت ثوب وجذبه من يده ماله  
فخرق من كل القيمة ولو جذبه ماله من يده المتسكت من نصف القيمة **قاضي خان** فخرق رجل  
من الرجل يده فخرق فخرق للقيمة بري لا لو اخطه للعض لانه مضطرب في المدة **قاضي خان** غصبه  
وليسه فخرق ماله والقاضي لا يعلم انه المالك فخرق بري اذ خرق من يده المالك ولو  
قال المالك رد ثوبي فاني القاصب فخرق المالك مثلا لا يمد مثله من شدة فخرق بري القاصب  
فخرق بيسكر ولو مدم امتار فخرق القاصب نصف القيمة لانه من جانيهما ولو كان  
الثوب ملكا للابسه فخرق رجل ما يمد مثله او لا فعليه كل القيمة اذ الخرق يضاف الى ماله  
لانه ينسب اليه **قاضي خان** خرق ثوبا خرقا يسيرا فقال له ماله ماله رد ثوبي فاني وتركه عنده  
لا يضمن الخارق الا نقص الخرق كسر على رجل او خرق ثوبه من النقصان لو فحش الكسرات  
صار العض صاحب او قد لا ينفع به منعقا لعضا او فخرق ثوبا فخرق الثوب فخرق ان يضمن  
القيمة والخرق القاصب عند البعض ما ينقص اكثر من نصف القيمة ولو شق الثوب  
نصفين يجير به منه النقصان او ترك الثوب عليه ومنه قيمته **قاضي خان** خرق  
ثوبه غير خرقا يسيرا من نقصانه والثوب لملكه ولو خرقا كسرا يبطل عامة منفعه  
فلما كان يضمنه كل القيمة لانه استملكه فكانه خرقه ومعه ترك الثوب عليه وان  
سأخذ الثوب ومنه النقصان ثم اسأله الكتاب الى ان القاصب يبطل به  
عامة المنافع والعجيب انه ما يفوت به بعض العين وبعض المنفعة ويبقى بعضها  
وا لا يصير ما لا يفوت به شيء من المنفعة وانما يدخل فيه النقصان لانه محمول على

الاصل قطع الثوب نقصانا فاحشا والغايب به بعض المنافع يقول الحقير وفي قاضي  
قاضي خان ارباب التسخر اذ وقفوا المسخر على الشط فحلت سفينته فاصابت السيفينة  
الواقفة كان ضمان الواقعة على لسفينة الجانية فان انكسرت الجانية لا يضمن  
الواقفة لان الامام اذل لربها بالسفر بايقا فاما على الشط فلا يكون فعلم تعديا  
**ما يحصل بنار وريح** وفيه **قاضي خان** او قد نار في ارض بلا اذن مالكها ضمن ما احرقت في مكان او قد  
فيه لاما احرقت في مكان اخر تعدت اليه وقرق بين ما ونا را او اسلا ما الى ملكه فشا الى  
ارض غيره وتلف شيها هناك بخلاف النار اذ طبع النار الحمود والتعدي يكون بفعل ربح  
ونحوه فلم يضمن الى فعل الموقد وطبع الماء السيلان فالانلاف يضاف الى فعله ومن  
مساخنة من فصل بانه لو اوقد في يوم الريح عالمابان يهب بها الى اهل غيره فتنفقه  
ضمن ولو ارسل الماء الى ارض نفسه عالمابان ارضه تحمل ذلك لا يضمن لكن اصحابنا اطلقوا الجواب  
لم **قاضي خان** او قد نار افا حرق دار جاره لم يضمن لو اوقد نار او قد مثله **قاضي خان** يضمن مطلقا ذبي  
لنور او كا فونا في دار استاجرها واخرق بعض بيوت الجيران او بعض الدار لم يضمن المستاجر  
فعل ذلك باذن المالك او لا لانه انتفاع بظاهر الدار على وجه لا يتغير هيئته الباقى  
الى نقصان فلما اوقد فيه المستاجر نار الا يوقد مثله في التنور ضمن **قاضي خان** احرقت  
شوكا او بقايا ارضه فذهبت الريح شرارات الى ارض جاره واخرقت زرعه لو تعدى  
النار من ارض الجار على وجه لا يصل اليه الشر عارضة لم يضمن لانه حصل بفعل النار وانه  
هدر ولو غرق من ارضه على وجه يصل اليه الشر غالبا ضمن اذ لا الايقاد في ملك نفسه لكن  
بشرط السلامة **قاضي خان** او قد تنور والقي فيه حطبلا لا يضمنه التنور فاخرقت بيته  
وبيت جاره ضمن **قاضي خان** او قد نار في ملكه يوم الريح ليحرق فاحرق الحشيش ومريت  
النار الى الاكوايس فاخرقت لو كانت الريح تهب الى جانب الاكوايس ضمن والا فلا **قاضي خان**  
وقعت حرق من يده على الطريق ثم من الارض اصاب ثوب السنان فاحرق يضمن استاجر  
ارضا فاحرق الحصاد فاحرق كدر غيره لا يضمن **قاضي خان** وضع في الطريق حرا فاحرق  
به شيء ضمن وان حركته الريح فذهب به الى موضع اخر ثم احرق به شيء لا يضمن لانه لما تحول  
عن ذلك المحل نسخ حكم الفعل الاول وهذا اذا لم يكن رجلا فان كان ربح ضمن لا يعلم جزا لقا  
في الطريق ان الريح تذهب به الى محل اخر فيضاف اليه فيضمن قال شمس لا يضمن السر حصى  
اذا وضع حرق في الطريق في يوم ربح يضمن وكذا شمس لا يضمن الحواشي اذا وضع حرق في الطريق  
او من نار في ملكه انه لا يضمن لان جانيته قد احرقت حصيدا ارضه فذهبت  
النار الى ارض جاره فاخرقت زرعه لا يضمن لان علمه انه لو جرحها لتعدى النار الى  
زرع جاره اذ لو علم ذلك صار قاصدا احرقت زرعه جاره قالوا لو كان زرعه جاره بعيدا



من حصايله وكان يابسا لا يحرق زرع جاره ولا يصير شئ من نار الا شررا وشررات  
 نخل الرمح نار الى زرع جاره فاحرق زرع وكسبه لا يضر ولو كان زرع جاره قريبا من  
 ارضه فان كان الزرعان ملتصقين او قريبا من الالتصاق على وجه نار الى زرع جاره ضمن  
 موقدا النار زرع الجار وكذا رجل له قطن في ارضه وارض جاره ملاصقة بارضه فاوقد  
 النار في طرف ارضه الى جانبه ذلك القطن ويعلم ان مثل هذه النار تحرق هذا القطن فاحرق  
 ضمن الموقد القطن لانه اذا كان عالما ان نار تتعدى الى القطن كان قاصدا الحرقه احرق  
 عشبا في ارضه او حيا يده لو اجتمعت في جنب النار الى ارض غيره واحرق شيا لا يضر اذ هو  
 متصرف في ملكه قبل هذا اذا كانت الرياح ساكنة حين او قد النار اما لو كان في يوم ريح ويعلم ان  
 الريح تذهب بالنار الى ارض جاره ضمن استقسانا ولو او قد النار في دانه او لنوره لا يضر ما احرق  
 به **فقط** سربا رجل ملكه او ملك غيره فاخرق ثوب رجل بشرارة وقعت منها قال محمد بن  
 الفضل ضمن اذ لم يتخلل بين رجل النار والوقوع على مثل الثوب واسطة فيضاف اليه حتى لو هبت  
 الريح والفتها على الثوب لم يضمن اذ لم يصف اليه كذا في النوادر عن سرقا بعضهم لوم سربا في موضع  
 له حق المرور فووقت شرارة والفتها الريح لا يضمن ولو لم يكن له حق المرور فووقت منه  
 الشرارة يضمن ولو هبت به الريح لا يضمن وهذا الظاهر به يقتضي بقول الحقيرون في القنية  
 امر صبياليا في له بالنار من باع فلان فجاها واستقطت منه على حشيش وتعدت الى  
 الكدس فاخرق يضر الصبي ويرجع به على الامر **فقط** طارت شرارة من ضرب  
 الحداد فاخرق ثوب ما في الطريق ضمن الحداد **قاضي خان** ولو قتل رجلا او قضا عينه او احرق  
 ثوبه او قتل دابة فضا ما تلف بذلك من المالا والدابة في مال الحداد ودية القتل والعين  
 على ما قلته لان ما طار من دق الحداد وضربه كجنايته يملكه لا عن قصد ولولم يدق الحداد  
 لكن احتملت الريح بعض النار عن كبره او حديد المحاة واخرجه الى الطريق فقتلت  
 السنانا واخرق ثوبا او قتل دابة كان هدر او لو هبت الريح بجائته رجل واوقعته  
 على فاروق غيره فانكسرت لا يضمنها صاحب العمالة رجل له هدف في داره فرمى اليها  
 الهدف فجاء وزسه فافسد شيئا في دار رجل او قتل نفسا فالضمان والدية على الراعي  
**ما يحصل بالمال** وفيه **فقط** سقي ارضه فتعدى الى ارض جاره فلو جرد الما في ارضه  
 بحيث لا يستغل الا في ارض جاره ضمن ولو بحيث يتعدى الى جاره فلو تقدم اليه جاره  
 بالسكرا لا حكام ولم يفعل ضمن ويكون كما سها على حيا طبايل ولو لم يتقدم لم يضمن ولو  
 ارضه صعودا وارض جاره هو طبايل انه لو سقي ارضه يتعدى الى جاره ضمن ويؤمر  
 بوضع المسناة **قاضي خان** حتى يصير ما نعا وينبع عن السقي قبل وضع المسناة وفي  
 الفصل الاول لا يمنع عن السقي بقول الحقيرون يعني بالفصل الاول صورة عدم التقدم

نصلح

وفي الخلاصة في كتاب الشرب وان لم تكن ارضه في معدة وارض جاره في هبطة لا يمنع  
 قال والمالك في عامة الكتب انه اذا سقي غير مضاد ضمن وان كان معناده لا يضمن انتهى  
 وفي قضاوى قاضي خان سقي ارضه فخرج الما منها الى غيرها فافسد ما عدا اوزرعا او كرايا  
 لا يضمن لانه متصرف في ملكه فيباح له مطلقا ولو صب ما في ملكه وخرج من صبه  
 الى ملك غيره فافسد شيئا لا يضمن قياسا لمتصرفه في ملكه ومن المشايخ من قال اذا  
 صب في ملكه عالما انه يتعدى الى ارض غيره يضمن لان الماسيا اذا كان يعلم عند القرب  
 انه يسيل الى ملك جاره يضمن كالمصب الما في ميزابه وتحت الميزابه شاع غيره قصد  
 به كان ضانا ولو في ارضه ثقبه فهو فادان علم به ولم يسده حتى فسد ارض جاره ضمن  
 وان لم يعلم لم يضمن وذكر الما طفي اذا سقي ارض نفسه فخرج الما الى ارض غيره لا يضمن ولو صب  
 الما في ارضه صبا وخرج من ارضه الى ارض غيره ضمن **فقط** سقي ارضه من نهر العامة وكان  
 على النهر اثار صغار مفتوحة فوهاها فدخل الما فيها وفسد به لكان ارض قوم قال ط ضمن  
 اذا كانه اجرى الما فيها بنفسه **قاضي خان** اجرى الما في النهر فالتجمل النهر فدخل ارض شخص لغير  
 ثقب ضمن ما تلف ولو دخل من حجره لولا الحجر لادخل الحجر حتى لم يضمن التمسك النهر وحرب  
 بعض الارض لا يوجب خدوع بيمان الارض **قاضي خان** اختصر بها في ملكه فعميط به انسان  
 او دابة لا يضمن وكذا الرجل عليه جسر او حوض في غير ملكه فهو كالمسك يضمن وكذا الرجل  
 عليه جسر او عن سريه لا يضمن واذا حدث الجسر في غير ملكه اذا كان بحيث لا يتضرر به غيره  
 لانه محتسب يتقنع الناس بما احداثه وفي ظاهر الرواية يضمن اذا فعله باذن الامام  
 وان مشى على جسده انسان متعديا فانحسف به لا يضمن ولو حفر نهر في غير ملكه فالتساقط  
 منه ما واغرق ارضا او قرية ضمن لانه اسال الما الى غير ملكه فيضمن ولو حفر في ملكه لا يضمن  
 لانه مباح له مطلقا **قاضي خان** سقي ارضه وفيها ثقب يضر بارض جاره ولا يفسد زرعها ولا يوجب  
 على ذلك قال حكمه حكم حيا طبايل فلو تقدم فاضر بعد ذلك ضمن **فقط** سقي ارضه وارسل الما  
 في النهر حتى جاوز ارضه وقد كان طرح رجل استعمل منه في النهر ايا في الما في النهر واغرق  
 بصر ضمن من احدث في النهر لا من ارسل الما لوله حتى النهر **قاضي خان** لم يضمن المرسل لوله حتى فيه  
 لم يعرف ما حدث فيه سقي ارضه فانسحب الما من ارضه فافسد ارض جاره او زرعها  
 لم يضمن ولو ارسل الما فافسد ضمن يقول الحقيرون في القنية جدول مشترك بين الجيران  
 على راسه راقد يفتحه كل واحد من الشركا ويسقي ارضه وليس له عقيب التسقي  
 به جرت عادتهم فتركه احدهم مفتوحا بعد التسقي حتى غرقت ارض بعضهم لا يضمن لما كان  
 حق الفتح والسقي ورش ما في الطريق فستقط به انسان او دابة ذكر في الكتاب  
 انه يضمن مطلقا وهذا في الدابة مطلق ومن الانسان مؤذنا لانه لو وش كل الطريق

في



حيث لا يجد فيه ممر أو لو تعدي برشه من الأفلان رشح كالعادة لدفع العبار  
أو ليس بجناية ولو رأى سابق الدابة الماقد رش فساقا لم يضر الرأس ولو لم يره أو كان  
بالليل من كذا ألقى بعضهم **صط** فقط رش في رجل خارج من له فتقدم صاحبها  
إلا أحدهما يفوده فتبع الحمار الآخر فلق فلو كان رشح الحمار سابقا لم يضر الرأس يضاف إلى  
سوقه **فأضحي** خان رش الطريق فعطبت به انسان ضمن هذا إذا رش كل الطريق فلو رش بعضه  
ومر انسان من غير رشه ولم يعلم بالرش من وان مر على ما بصره هكذا قال مساجنا والكنة  
أرجب العثمان على الرأس مطلقا وان تر به دابة فعطبت بمن على ذلك امر غير رش  
فناد كان رش فعطبت به انسان ضمن الامر لا الرأس وحارس السوق إذا رش بصره لما عطبت  
به على حال هذا كله في الطريق العام لما في سكة غير نافذة إذا رش فيها من يوسن اهل السكة  
لا يضر **وحيز** رش بعض الطريق أو تضاعفه لو لم يعلم بالرش بان كان اعلى او مر في الليل فحضر  
به ومات من وان لم لا يضر وفيه ايضا روى عن عمر رضي الله عنه انه قضى على من صب الماء الخار على  
رأس انسان حتى ذهب معه وبعده وعقله وشعره بارج ديات ولو مات من ذلك لم يجب  
عليه الادية واحلف **صت** ما في الطريق كما يجهد فترلق به انسان أو تراب ثم انزل من **فم**  
رعى الشاح في الطريق فسقط عليه انسان من وكذا لو رماه في ممر أو باب لاذن في اللقا  
بشرط السلامة وكذا في سكة نافذة اما في غير نافذة فلو رماه فيها اصحاب الدور فذلك  
انسان لم يضره ولو كوفي **نط** والعجيج انه لا يضر في النافذة وغيرها ح م ما في الميزاب  
عالم ان تحتها متاع ففسد به من لا ولم يعلم **ضمان** حفر **ليبر** وفي **فقط** حفر  
ييرا وعطى راسا فرفع اخر القطا من الاول **ط** فلو كبسها أو لا تراب أو طين أو ما يكبس به  
شله ضمن الثاني ولو كبسها بالايكس به الليبر كبر وديق ونحوهما ضمن الاول حفر يرا في ارض  
غيره من النقصان وقال بعضهم يوم يكبس لا نقصان وكذا من حفر في قنا قوم ولو حفر  
في ملك رجل ضمن النقصان **فص** حفر حفر او يرا في ارض غيره لا يورس مكبس ولو قال له  
بعضهم **م** حفر يرا في ملكه فطما رجل يرا بها تقوم محفورة وغير محفورة فيغيره فصل  
ما بينهما ولو طرح فيها ترابا اجر على اخرج **فوح** حفر يرا في ارض غيره رضي به المالك واراد  
القاصب الظم بمنع ما علفا كما لو طرح ترابا رضي به ماله **ضف** طرح ما يير رجل حتى  
يبدست لم يضر اذا مالكة الليبر لا يملك الماء لو صب ما من الحجب يومر بالايه لانه ملكه  
والاشلى **ط** حفر يرا في الطريق فوقع فيها انسان ومات جوعا وعطشا او  
بغلا قال الامام لا ضمان على الحافر وقال محمد يضر في الكل قال س ابن ماته عما ضمن وان مات جوعا  
فلا كذا في الجريد **فأضحي** خان حفر يرا في مزارع في محل ليس بممر انسان بلاذن الامام فوقع  
فيها احد لا يضر ولو في الطريق او في غيره من حفر يرا في محل يحتاج اليه الناس ضمن

ما عطبت به ان حفر بلاذن الامام حفر يرا في الطريق فالتقى فيها انسان نفسه عمدا  
لا يضر الحافر حفر يرا في الطريق فجار رجل اخر وحفرها طائفة من اسفلها فوقع فيها انسان  
ضمن الاول فيما سواه اخذ محمد ومنه كذا الحافر من اسفلها حفر يرا في الطريق وسقط  
به انسان ومات فقال الحافر انه التقي نفسه فيها وكذا يتمم لورثة فالقول للحافر في قول  
س اخر هو قول محمد في الظاهر ان البعير مري موضع قدمه وان كان الظاهر ان احد الاطراف  
نفسه فبالشك لا يجب ضمان حفر يرا في سوق العامة فعطبت به شيء لم يضر بان  
الامام لا يضر ولا لا يضر **ضمان** **هدم** وفي **ط** هدم جدار غيره لم يجب على بناءه  
فغيره المالك ضمنه قيمته والنقص للمادم او اخذ لنقصه ومنه قيمة النقصان  
وقال بعضهم لو كان قد بناه لايومر بالعادة ولو جردا يومر **رح** هدم حائط مسجد يومر  
بالفتوى به ولا يقضى بالنقصان ولو هدم جدار رجل من النقصان **دهم** بيت  
نفسه والتقى ترابا كبيرا لوق جدار بيته وبين جداره ووضع فوقه لبنا كثيرا فانهدم  
الحائط فلو البدر سر جاعل الحائط متصلا به بحيث دخل الوهن في الحائط من ثقله يضر  
**فصل** هدم جدار كان ثم بني لولم يهدم من تراب ثم بناه من ترابها ما هو من خشب  
فبناه من خشبه يرى لا لو بناه بخشب اخر الخشب ليس بمثل فلا اعارة للاول  
**فقط** لو هدمه فلو كان من خشب لزم قيمته ولو من طين فلو عتقها فذلك ولو وجد  
يومر بالعادة كذا قال فيقول الحقيرو في درر النقصه يواخذ في هدم الحائط بالبناء  
لا بالنقصان ومن المحيط يواخذ بالقيمة وقيل بالبناء **خ** هدم دانه فانهدم  
بذلك من الجار لا يضر وتقع حرق في محلة فهدم انسان دار غيره بلاذن صاحبها  
وبلاذن السلطان ضمن **استهلاك** **الشجر** وغيره من زرع وبنا **فقط** قطع شجر  
كوم ضمن قيمته لانه غير مثل فيقوم الكرم بالشجر وبه فله الفضل قيمته فالملك بخير  
ضمنه تلك القيمة ودفع الاشجار المقطوعة او اسكها ومنه نقصان تلك القيمة  
**ذكر** كذا ثم قال لو كانت قيمة الاشجار مقطوعة وغير مقطوعة سواء برية وفيه  
قطع شجرة غيره فاقطع من بستان ودار يلزمه نقصانها وما قطع من الارض يلزمه  
قيمة الحطب و ا تلف شجرة من صيغة ولم ينقص شيء من قيمته الضيعة قبل بيع قيمته  
الشجرة مقطوعة وقيل قيمتها ما ينتج **فقط** قطع شجر رجل يقوم الارض بالشجر ويدور  
فيلزمها بينهما وكذا الزرع **فقط** شجرة جوز اخرجت جوزا صغارا رطبة فاقطعها  
رجل ضمن نقصان الشجرة لان تلك الجوزات ولو لم يكن لها قيمة وليست بماله حتى  
لا يضر بالانلاف لا على الشجر لكن ان لا يضر على الشجرة يمكن نقصانها في الشجرة فتقوم  
الشجرة بها وبها ويضمن فضلها بينهما وكذا الشجر نورت فتنقصها رجل حتى تنارت



نورها من قطع عقم شجر و قيمتها قليل لو نشأ من نقص الشجر جميعا والعقم  
للكسر او منتهى نقصا بها الا قدر العقم والعقم لرب الشجر وكذا بنا ونقص ثرابه  
يقول الحقيرون في القيمة قطع عقمان شجر غير ان كان النقصان فاحتساب من  
قيمة الشجر والا فالنقصان **سحق** قطع عقمنا فثبت مكانه اخر لا يرا وكذا زرع  
ويقل بس عصب ثالثة صيفي في ملكه فادركته في ارضه فلو بالثالثة قيمتها لا قيمة  
الخلعة عندنا اذا الخلعة صارت تنعلا لارضه **فقط** احرى كدسا قال محمد لو قيمة البر  
في سبيله اكثر من ثل البر عليه قيمة الجبل لو عصب كدسا فادركته ثم رهن المالك  
على عصبه فله البر وقيمة الكل يقول الحقيرون ثلثة لقيم فصب الزرع اذا احصد كذا  
الفاوس **فس** عصب ارضا فيه زرع ثابت وهو فصيل فملك او يبيع لم يضمن ان لا يخلوا  
ان له حكم عقورا ومنقولنا لعقار لا يضمن بعصب والمتقول لا يضمن بتقل ولم يوجد  
وكذا لو عصب دينا شجر فيثبت لا يضمن الاشجار لما مر من هدم بيتنا من قيمته مبنيا  
لا قيمة الرقعة لا بها قايمة والعصب لا يجري في العقار **عصب**  
**العقار** وفي **سحق** عصب العقار لا يضمن عند الامام وسواه يصير غاصبا لمقتضه لا يضمن  
والمقتضى لثبت باله ولانه منع مالا العقار عن الانتفاع فلا يضمنه بمنعه كالمنع المالك  
حتى يملك ماله لا يضمن **خلاصة** العصب فعل في العين حتى لا يتحقق عصب العقار عند الامام  
وس **فقط** في عصب العقار الدور والموقوفه ومنافع الوقيعة في زمان **فقط** ثري  
دارا وسكنها ثم ظهر بها وقف او للصغير فعليه اجر المثل صيانة لمال الوقف والصغير  
**دور** غير المنافع كركوب دابة وسكن دار واستفاد من ملوك لا يضمن بعصب وانما في يضمن  
ما نقص باستعماله فيغير من نقصان الا ان يكون المصوب وقفا او مال يتيم فان بناه  
تضمن كذا في العارية وفي غيرها صور عصب المنافع ان يصب عبد املا ويمسكه شهرا  
ولا يستعمله ثم يرد على سيده كذا في **لط** لا يضمن منافع العصب في ظاهر الرواية  
ويقتضي ضمان في الوقف ومال يتيم والمعد للخلعة يعني بجر المثل يقول الحقيرون قوله  
والمعد للخلعة فيه نظرا لانه قد يرضى مسابيل بيع ارض وزرع تقلا عن **فقط** احرار غير  
بلاذنه ولم يجرزها وقد زرعا المستاجر فالزرع كله للمستاجر لامل المزارعة وان كانت  
الارض معدة للزراعة الا في الوقف يجب فيه الحصة والاجرة اي حصة زرعا وسكنها  
اعرت للزراعة او لا وعلى هذا استقر فتوى المناظرين انتهى والله اعلم بالصواب **عده** لو  
كان غير منقول ناهدم باقة سماوية او جاسيل فذهب بالبنا او اشجارا وذهب بسيل  
على الارض فثبت تحت الما لا يضمن عند الامام وسواه وجوه ان لو تلف شيء بسكنه  
يضمن ولو قطع الاشجار من فلو قطعها اخر او هدم البنا اخر ضمن لا العاصب **كبتى**

العقار يضمن بالرجوع عن الشهادة حتى لو شهدوا على رجل بالدار ثم رجعا بعد الحكم فتم  
ويل انما ضمنا اذا اتلفا على المالك ملكه يقول الحقيرون في الاشياء والتظاير العقار  
لا يضمن الا في مسابيل اذا حمله المودع واذا باعنا لعاصب وسلمه وارجع الشهود به  
فهذا نقصا وردت رابعة وهي ما اذا كان العقار وقفا فانه يفتي بضمه كما ذكره  
في جامع الفصولين فقلا عن قنارى خبير الدين اسحق وبضم مسابيل عصب  
العقار كونه في جنس الزرع باذن وبغصب في الفصل السابق فليست بركعة **افس**  
**ب** وفي **عده** افسدنا ليه حيصر لو امكن اعادته امر به كمن فرق مسلما **واي**  
**ن** ان امكن اعادته امر به كما كان وان لم يكن سلم اليه المقبوض وبما خدسه قيمة الحصيد  
لحججه وكذا في الفعل وكل ما يمكن اعادته على ما كان **فقط** فتنق قيمتها يقوم بخيطا  
واستقوا فيضمن وكذا الزرع باب دار من بوضعه او باله في بيروا للوضو او على سرج  
معد وكذا لو كان مركبا لو نقصنا ليه اوصب ما في تنور محمي **ح** اتلفا حرم صرعي  
باب او احد زوجي فقه فللك ان يدفع اليه الاخر ويضمن قيمتها **را** **المغصوب**  
وكيفية ضامنه **هـ** **داية** على العاصب رد العين ما اضرها بما لو هلك فعليه مثله لو كان  
مثليا كيكل وموزون وعدي متقارب فان لم يقدر على مثله فعليه قيمته يوم الخصومة  
عند الامام ويوم العصب عند س ويوم الانقطاع عند محد وما مثله فعليه قيمته يوم عصبه  
**او غرر** وتجب القيمة في القيمة بعصبه والقيمة كروض وجوانات وعدويات  
منفا ورة فلو ادعى العاصب هلاك المغصوب حطسه الحاكم حتى يعلم ان المغصوب  
لوقفي الظهر ثم قضى عليه بالبدل **عده** في عصب غير المثل وانلا فله يضمن ان يذكر قيمته يوم  
العصب في ظاهر الرواية وفي رواية بخير المالك بين ان يضمنه قيمته يوم عصبه  
او يوم اتلافه فلا بد من بيان قيمته اي الدين وفي عصب القيمة يجب قيمته يوم  
عصبه او يوم اتلافه ومن اتلف القيمة فعليه قيمته يوم عصبه **ج** **المغصوب**  
لو قايما حقه ماله مثليا او لاني كل الوجوه الا اذا كانت قيمته بدلا لخصومة فقل  
من قيمة بدلا للعصب مخ له جارات ثلاث رضى به او اتطوا واخذ قيمة مكان العصب  
يوم الخصومة اذا التقاوت حصل لعني من العاصب ومن نقله الى هذا المكان فيغير  
بخلاد ما لقيه في بدلا للعصب وقد انتقص السعر حيث لا يتخير اذا نقصان لم يحصل  
بغلا العاصب بل راجع الى رجاء الناس فلا يضمن ولو هلك الكا فللقمي المالك قيمة بدلا  
العصب يوم الخصومة وفي المثل لو تساوي القيمة في البدين بها لب بد مسئله  
ويبر بد مسئله اذا ضرر على احد مما ولو قيمته بدلا لخصومة فقل فلما لك جارات  
ثلاث لا مرد ولو قيمة بدلا لخصومة اكثر فالعاصب يجز اعطاه المثل او قيمة



الغضب يوم الخصومة اذا مالك لا يستحق الرد الا في مكان الغاصب فلو ارم الغاصب  
تسليم المثل على التبعين لتقترب به اذ يلزمه زيادة قيمة لا يستحقها المالك فخير  
الغاصب من اعطاه المثل طلالا واعطاه القيمة في مكان الغصب الا ان يرضى المالك  
بما لا خير فيه ذلك فعلى هذا ينبغي ان يذكر في دعوى القدر ربحه سوى التقدير مكان  
الغصب حتى يعلم انه هل له ولاية المطالبة فلو ادعى انه غصب منه كذا برا ومن الشرايط  
لا بد ان يذكر مكان الغصب **وجيز** في المتفق لو غصب دراهم او دنانير فاما المالك ياخذها  
منه حيث وجدها ولا ياخذ قيمتها وان اختلف السعر **بخلاف** ان يوم الغاصب  
برو تلك الدراهم والدنانير او برود مثلها اذ لا تفاوت فيها بين البلدين **وجيز** ويخ  
المتفق لو غصب عينا فقيمه في بلد اخر ان كانت قيمتها في ذلك المكان مثل قيمتها في مكان  
الغصب او اكثر ليس للمالك الا اخذ عينا وان كانت قيمتها اقل بخير المالك اخذ المالك  
على سعر مكان الغصب او قيمته حيث غصب او انتظر حتى ياخذ مثله حيث غصب  
**فاضي خان** وان كانت قيمتها اقل فاما المالك فيجوز ان يسأ اخذ القيمة على سعر مكان الغصب  
وان سأل انتظر حتى ياخذ المعصوب في بلد الغصب ولو وجد المعصوب في بلد الغصب  
ولو انتقص سعره فانه ياخذ لا قيمته يوم غصبه ولو هلك المعصوب وبوشل قات  
كان سعره الخصومة مثل سعره الغصب او اكثر فانه يبرأ المثل ولو اقل فاما المالك  
فيخير اخذ قيمة العين في مكان الغصب وقت الغصب او انتظر ولو كان السعر في بلد  
الخصومة اكثر بخير الغاصب اعطاه مثله في بلد الخصومة او قيمته حيث غصب  
الا ان يرضى المالك بالناخير ولو كان قيمة المالك ليس سوا فاما لك المطالبة المثل وعن  
سجل غصبه حنطة بمكة وحملها الى بغداد فعليه قيمتها بمكة ولو غصب غلاما  
بمكة فحمله الى بغداد فلو صاحبه مكي فعليه قيمته ولو غير مكي اخذ غلامه **جف** غصب  
بر المعطل وموتة فالتيقاضي بلد اخر فيه البرارخص او اعلى وروى عن الامام لو كان المعصوب  
قايما في يدك يسلمه لو قيمته في البلدين سوا او في هذا البلد اكثر ولو اقل طال به بقيمته  
مكان الغصب واخذ المعصوب او انتظر ليسلمه في محل الغصب ولو لم يكن قايما في يدك  
وقيمته في بلد الغصب اكثر خير المالك اخذ مثله لو مثليا او قيمته يوم غصبه او  
انتظروا اخذ في بلد غصبه ولو قيمته اقل خير الغاصب اعطى مثله او قيمته يلد  
غصبه ولو قيمة البلدين سوا فاما لك اخذ مثله **فقط** غصب شاة فميتت فذبحها  
حتى قيمتها يوم غصبه **ح** غصب امه قيمتها الف حتى زادت زيادة متصلة به  
فصارت قيمتها الفين فباعها بخير المالك حتى الغاصب قيمتها يوم غصبه وهي  
الف او حتى المشتري قيمتها يوم قبضه وهي الفان وله ان يضم البايع قيمتها

المثل فباعها بخير المالك حتى الغاصب قيمتها يوم غصبه وهي الف او حتى المشتري  
قيمتها يوم قبضه وهي الفان وله ان يضم البايع قيمتها الفين عند ما لا عند الامام  
ذكر **ح** غصب دابة قيمتها عشرون قراد حتى صارت قيمتها اربعين فانتفها  
الغاصب فعند الامام يضم قيمته يوم غصبه لا يوم اتلافه وعند ما له ان يضم  
يوم غصبه او يوم اتلافه او يوم بيعه وتسليمه ثم قال وهذا فاسد لان اثبات  
الخيار بين الاقل من المثل والكثير في حق شخص واحد باطل قال صاحب جامع الفقهاء  
اقول يمكن ان يجاب بان القيمة قد تكون في يوم الغصب اكثر وقد تكون يوم البيع  
والا تلافيا اكثر ففقيس به باعتبار ذلك بعيد صحيح ففرضه بنا هذه القاعدة الكلية  
التي يبررها جواب الصورة المذكورة وغيرها اجاب هذه الصورة خاصة وبديل  
عليه قوله او يوم بيعه وتسليمه اذ لا بيع في الصورة والله اعلم بقول الحنفية في جواب  
نوع خبط والظاهر ان مراده من الخيار في قوله فيخير ان يضم بالاكتر من قيمته تلكه  
الايام الثلاثة بلا احتمال التضمين بالاقل ويؤيد هذا التوجيه ما قال صاحب  
الوجيز غصب جارية تسادى الطاف اذت عنده حتى ساوت الفين فباعها وسلمها  
وهلكت عند المشتري فاما المالك ان يضم الغاصب الف درهم فقط عند الامام وعند  
له ان يضمه الفين قيمتها يوم القبض والشرا والتمس ويظهر من هذا ان قول المجيب  
اذ لا بيع في الصورة المذكورة محل نظر لان اتلاف الغاصب يوم صورة البيع المذكورة  
في الوجيز اذا الغاصب لما باع المعصوب واخرج من يده فانه اتلفه واستملكه  
والله اعلم غاصب الغاصب اذا رد على الاول بري ولو هلك في يده فادى القيمة اليه  
الغاصب بري ايضا فليس للمالك ان يضم الثاني لقيام القيمة مقام العين هذا لو  
كان قبض الاول معروفا ببيئته او بتصدق المالك سوا قبض يحكم او بدونه اما لو اقر  
الغاصب بذلك صدق في حق نفسه لا في حق المالك والمالك فيخير ايها **فشر**  
باع غاصب الغاصب واخذ ثمنه ليس للغاصب الاول له احد الثمن منه اذ ليس  
بمالك ولا نايبه وليس له اجازة البيع **صل** لو اخار المالك تضمين احدهما لا يمكن  
تركه وتضمين الاخر **فصل** للمالك ان يضم كلاهما نصف قيمته **فد** اذا ضم احدهما  
ليبر الاخر اما لو اخار تضمين احدهما فلير الاخر حتى لو هلك المالك على من اخاره  
هل يرجع على الاخر فيه روايتين **ح** المالك لو قال للغاصب او عندك المعصوب  
لا يبر اذ لم يوجد الا بر او الامر بالمحفظ وعقد الوديعة لا ينافيان الصمان كاللواحق  
المودع حتى ولو كان العقد قايما به ذلك المالك للغاصب يبيع ما غصبه منه فباعه  
لم يبر اما يسلمه وكذا الوبايع ماله لا يبر اما لم يسلم **ح** الغاصب بما غصب الى ماله فلم

يضم ص

تجاص



يقبل مالكة فجعلها القاصب الى بيته بريد ولم يضمن ولو وضعه بين يديه فلم يقبله  
الى بيته فمن وهو لامع والفرقان في الصورة الثانية يتم الرد بوضعه دان لم يقبله  
فاذا جعله بعد الى بيته غصبه ثانيا خلافا لما اذا جابه فلم يصنع بين يديه اذ لم  
يتم الرد **فقط** غصب ثوبا او دراهم وبياتية بعينها فابراه منها نصيبا ثمة فلو  
ها ملكة فهو ابرار عن الغصب القاصب لو ان بقيمة الغصب المتلف فلم يقبلها المالك  
قال ابو نصر يرفع الامر الى القاضي حتى يامر بالقبول فيبر او قال نصير كانا يقولون  
في الغصب والوديعة اذا وضع بين يدي المالك براهي الدين حتى يضعه في يده او في  
حجره او يقضيه رسالين فلو رماه القاصب في حجر المالك براهي ولو لم يعلم المالك  
انه ثوبه فوضعه في حجره فراه فرفع اخر قيل خاف ان لا يرا ويقتى يانه ييرا  
اذ رد عليه عين ماله **جس** وضع المصوب بين يدي مالكة براهي وان لم توجد  
حقيقة القبض وكذا المورد بخلاف ما لو اتلف غصبا او وديعة تجا بالقيمة  
لا يبرأ ما لم يوجد حقيقة القبض **قاضي خان** لو كان المصوب مستهلكا فاعطى  
القاصب مالكة قيمته فلم يقبلها ولم يرفع القاصب الامر الى القاضي ووضعها بين يدي  
المالك لا يبرأ وان وضعها في يد المالك او في حجره يبرأ **وجيز** غصب من صبي شيئا  
ثم رده عليه لم يقبل الاخذ والا عطا يبرأ ولا **د** غصب دابة ثم ردها الى ربها  
فلم يقبضها بل تركها حتى ضاعت براهي كمن اخذ من يلاه الى مالكة فلم ياخذه بل  
تركه فضايع براهي ولو باعته براهي القاضي براهي كبيعته براهي مالكة **خه** اطعم القاصب  
المصوب مالكة او كساه اياه براهي ولو لم يعلم به المالك خلافا للشافعي واجمعوا  
انه لو وهبه له وسلمه او باعه منه وسولا يعلم به براهي واجمعوا انه لو كان براهي  
فطعمه وجنم واطعمه مالكة او ثمرها فبذره وسقاه اياه او كوبا قسطه  
وظلمه وكساه اياه لم يبرأ من ملكه زال بما فعل **جس** لبس ثوب غير بلاس حال  
غيبته ثم رده الى مكانه لا يبرأ او بالحق **د** اخذ ثوبا من بيته بلاس فلبسه  
فرده الى بيته براهي مستقسطا وكذا لو اخذ دابة من اربها ثم ردها الى مكانها براهي  
فلو اخذها من يد مالكة غصبا ثم ردها الى دار المالك وربطها على علفها ولم يجد المالك  
ولا ظاهرا من **ح** غصب دابة رجل من اصطبله ثم ردها الى الاصطبل لا الى المالك  
يبرأ في رواية لا في رواية وكذا في استعماله في غيبة مولاه ولو استعمله في حرفة  
مولاه فلم يبرأ على مولاه لم يبرأ الغصب من يد المالك **صع** لا يبرأ القاصب براهي  
دابة غصبا الى قن يقوم بخدمة مولاه الى قن لا يقوم بها او الى مترابا لهما لو اصطبل  
لا يبرأ لاوي **قاضي خان** غصب دابة ثم ردها الى مربط المالك لا يبرأ وقال زر

يبرأ من غصب قنا فقال مالكة لغاصبه اذهب به الى موضع كذا فبعه فذهب به  
فهلك في الطريق ضمن وكذا لو استباح القاصب لغاصبه لا يبرأ **فصل** هشتم طشت  
غيره وهو ما يباع وزنا بخير مالكة اسكه الطشت ولا شيء له او دفعه واخذ قيمته  
سليما وكذا اذا لم يبيع ولا يباع وزنا كسيفه ضمن ثمنه ولو اتلف المكسور  
اخر ضمن جديدا مثله وسيل **صع** عن كسر ثمنه قال لوياس وزنا لم يضمن ولو يباع  
عدا ضمن النقصان **وجيز** اخلف المالك والقاصب في عين المصوب او مضمونه  
او قيمته وقت غصبه فالقول للقاصب **وجيز** يمينه الا ان يبرهن المالك  
للزيادة **درر غرر** غيبة القاصب اولى عند مالكة اولى عند قاضي  
**خان** قال رب الارض غصبتها مني مبنية وقال ذواليد غصبتها مني مبنية ثم  
احدث البناء برضا قيمته القاصب اولى غصب بمبنية فوجدها المالك في  
وسط البعر فانه لا يشتريها من القاصب ولكن يواجرها منه الى الساحل  
وكذا دابة غصبت اذا وجدها مالكا مع القاصب في المفازة لا يشتريها منه  
ولكن يواجرها منه الى المامن **ما يتقطع به حق المالك** غصب مالا وغيره قال  
اسمه كذبح شاه و طابخها او شربها و طحن راو زرعه وجعل حديد سيفا و بنا على  
خشبة او اخلط المصوب بمالك القاصب ولم يمتز اصلا كاخلاط بره بريح  
او شيعير بشيعير او لم يمتز الا بخرج كاخلاط بره بشيعير او بالعكس ضمنه  
القاصب وماله بلا حل قبل رضا المالك اما بادا بدله او ابراه او بغير القاصب **خلا**  
جملته ما يوجب الملك بالصلح ان اذا غتق القاصب عن ماله خمسة عشر غصب  
كرباسا ققطعه و خاطمه **قيسا** غصب حريدا فباعه انا **ص** او هادغ سيفا  
**ص** او صاعده سكينه مثله يقول الخبير لعل ضمان المثل في غصب الحديد خاصة  
اذا التوب قيم لا مثل كاسيات بعد رقة والله اعلم **ه** غصب خنطة نطحنها  
فعليه مثلها **ه** غصب خشبة فادخلها في بناءه فعليه القيمة **ل** غصب لحما  
فطبخه مرققة يضمن المثل او القيمة على الروايتين **ه** غصب شاة فذبحها وساخها  
وجعلها اربارا بالملك او عليه قيمتها حية **ه** غصب دابة ققطع يرها ورجلها  
ملكها بغيرتها **ه** غصب جاذذرع في ارمه **ه** غصب عصيرا فصار خرا **ه** غصب  
خرا فخللها **ه** غصب غرلا فمسجده **ه** غصب قننا فقره **ه** غصب دقيقا  
فخبره وما يلحق بها اذا غصب بياضا فكتبه او بيضه فخصها تحت دجاجة  
**وجيز** لو غصب سمما فقصم اقلالة فادخلها او خشبة فخلها بابا او اجرا او  
لبنا فبني به اساس خايط ونحو ذلك يتقطع به حق المالك عن العين ويضمن القاصب

كسره







والدقيق والخلقة والجص والنورة والقطن والقشور وغيره والنباتات والاعمال  
مثل **نقص الكتان** والابريسم والحقا والرياحين واليايسة والشبه والمفرطها مثل  
واختلف في الجهد **فشل** الا عند **شلي صنع** ومن القيم بسط ونياب وحسير وباري  
واشالها وحطب وخشب وقصب واوراق واشجار وسرقين وادم وصرم وجلود  
وابرم ورماجير وطير وقول وعصفور ومان وسفرجل وقناوقند ويطبخ ومبات  
وسكجيس وكلمشكر ولا يجوز في الخلط ولا يمكن التمييز بينهما خرج من كونه  
شليا وصار قيميا **الانتفاع بمشترك** وفيه ضمان احد الشريكين **صنع** في استعمال  
قن مشترك بلا اذن شريكه يصير غاصبا على رواية ابن هشام عن محمد ولا يصير غاصبا على  
رواية ابن رستم عن محمد ايضا وفي الدابة المشتركة يصير غاصبا على الروايتين  
مواش بينهما فغاصبا احدهما فرفع الاخر الى الراعي حتى نصيب شريكه لانه مودع يمكنه  
ان يرفع الامر الى القاضي ليصيب قوما يحفظه **قاضي خان** لم يجز لقصر احد شريك  
المالك في المشتركة بغير اذن شريكه تصرفا يتصرف به شريكه غاب احد الشريكين وله  
قن فالحاضر يستقدم بحصته وفي دابة مشتركة لا يركبها احدهما اذا الناس تقبوا  
في الركوب فلم يكن القاييس را ضيابه وفي استخدام قن وسكنى دار لا تتفاوت الناس فكان  
الغايب را ضيابه بفعل شريكه **صنع** دار بينهما قباب احدهما يسكن الحاضر بقدر حصته  
ولا يسكنها غيره وقيل بطل بينه وبينها لولا خضم بوجرها وبأخذ نصيبه من  
الاجرة وبقي حصته شريكه فلو وجد ولا يتصدق ويستقدم القن ولا يركب  
الدابة اذ حجر بملكه وفي الرعي لو احتاج الى اداة او بناقياها ويرجع في العلة  
**نص** سكن مشتركة بغير حصة شريكه لا يلزمه اجر حصته لو مودة للاستغلال  
اذا دارا المشتركة في حق السكنى وملكوا من ثواب السكنى تجعل مملكة لكل واحد  
الشريكين على سبيل الكمال اذ لم يحصل كذلك يمنع كل منهما عن دخول وقعود ووضع  
متاع فيبطل ما فاعلاهما ومولم يجوز لما كان كذلك صارا الحاضر ساكنا في ملك نفسه  
فلا جرح علة المسئلة في **د** بانه يمكن تبادل الملك فلا جرح **قاضي خان** دار بين  
حاضر وغايب فلو نصيبه من ثوابه من الاخر ليس للحاضر ان يسكن في نصيب الغايب  
لكن القاضي ان خان خرا به بوجره ويسكن الجميع للغايه وفي غير المقسومة للحاضر ان  
يسكن قدر حصته وعن محمد ان يسكن كل الدار اذا خضع عليه الخراب ولم يسكن وما  
كان على الراهن اذا اداء من ثمنه بلا اذن الراهن فهو خبير وكذا لو ادى الراهن  
ما يجب على من ثمنه وان ادى احد ما على صاحبه باسم او امر القاضي يرجع عليه  
وروي عن الامام ان راهن غايبه انفق من ثمنه باسم القاضي انه يرجع عليه ولو

وعدي متقارب كفلوس وبيض وجوز ونحوها شليا في كل حيوان وذري وعدي  
متقارب كرماني وسفرجل ووزني مضموع قيميات من في الكيل والوزن والعدي  
المتقارب يجب المثل وفيما عداها يجب القيمة **مختار** كل كيل ووزني وعدي  
متقارب كجوز ولوز وبيض وكثير عيو مشمش وخوخ وقناح واجاص وخز وخل  
وعصير وقطن مصوف وما شلى ولا ما يتفاوت احاده في القيمة من العدديات فهو قيمي  
كقنا ويطبخ وغيرهما **صنع** ليس كل كيل كل موزون شليا انما المثل منهما ما هو متفاد  
اما المتفاوت فليس بمثل فكان الكيل والوزن والعدي سواء كان في الذر عينا  
يجب ان يكون كذلك **ج** العدي المتقارب كله شليا ولا يعد او وزنا ولا تتفاوت  
احاده في القيمة فهو عدي متقارب ليس بمثل وما تتفاوت انواعه لا احاده  
كما ان كان هو متفاوت **خلاصة** تعبير العدي المتفاوت على ما نقل عن س  
بوما اختلف احاده في القيمة واتفق احاسه كيطبخ وسفرجل ونحوها لا تترك  
يطبخ ابرسم ويطبخ ابراق وما اتفق احاده واختلف احاسه فهو عدي متقارب  
كجوز وبيض عدا ونحوهما وترفع بحالته بذكر النوع والعدد لانه لا ترى بوضحة  
تستري بابق وبيضة بغير **فشل** الخامس قيمي ولو زنيما **شئ** والصحيح ان  
الطاس والمفر شليا **شئ** احدى الرصاص والصفر كل واحد منهما جنس لم يجز  
التفاضل بينهما وهذا لعل انه شلى في الخبر قيمي مع انه وزني لتفاوتهما حشما  
فلا يجعل شليا في زمان العدوان ولو اعتبر شليا في جواز السلم **ج** الخبر قيمي مع انه  
وزني في ظاهر الرواية اذ يتفاوت في طبع وطوله وعرض ورقعة وغلظ **صنع** الجين  
مثل **ص** اللحم قيمي عند الامام شلى عند ما يقول الحيفر لعل منه قولما هذا جعل كل  
موزون شليا كما مر تظا عن **شئ** والله اعلم **فقط** اللحم يقضى بالقيمة لو مبطوخا اجماعا  
وكذا انما هو الصحيح **نم** اللحم يقضى بالمثل **خلاصة** وفي شرح الطحاوي كل موزون  
مثل وهذا يقتضي كون اللحم بالعيب والغالب شليا ذكره السرخسي **شئ** ثمار الخيل  
كلها جنس واحد لا يجوز فيه التفاضل لقوله عليه السلام ان الثمر مثل الثمر واما بقيقة  
الثمار فكل نوع من الشجر جنس بخلافه ثمرة النوع الاخر والعيب شلى وكذا الرز والذبيب  
جنس واحد كذا في عامة المتاوى **فصل** الما قيمي عند الامام والعيب قيمي والما قيمي  
او مثل ذكر في **صنع** ذكر من عن الامام ان المالا يكل ولا يجوز وقال الطحاوي معناه لا يباع  
بعضه ببعض متما مثلا وعن محمد ان الما يكل لا ي حقيقته ان كون الشئ كيليا او وزنيا  
يرجع الى العادة لو لم يكن فيه نص الشارع والمالا ليس كيليا او وزنيا عا دة فالمتقربا  
ليس يكيل ووزني **مختار** الما مثل اللحم والعيب تختلف فيه فوالخل والعصير



حاضر الا يرجع وقال من يرجع والقوى على ان الراهن لو حاضر او ابى ان يتفق فامر القاضي  
المرتهن لا يتفق فانفق يرجع على الراهن ومسائل الشك ينبغي ان تكون على هذا القياس  
من ارض او كرم بين حاضر وغائب او بين بالغ وبتيم مرفوع الامر الى القاضي فان لم يرفع الحاضر  
ففي الارض لو زرع حصته يطيب له ومن الكرم يقوم عليه فاذا ادرك الثمر يبيعه ويأخذ  
حصته ويوقف حصته الغائب فاذا حضر جاز اليه واخذ الثمن او ضمن القيمة قال  
محمد لو اخذ الحاضر حصته من الثمر فاكلها جاز وحفظ حصته الغائب فاذا حضر  
فكلما رواه لم يجز فهو كالمقطعة قال **مسألة** وهذا المستحسان وبه نأخذ **قاضي خان**  
وان اذن الحاضر خراج الارض فهو متبرع في حصته شريكه لانه قضى دينه بلا امره بلا  
اضطرار اذ يفتر على رفع الامر الى القاضي لياسه بذلك من ارض بينهما زرع احدهما  
كلها تقسم الارض بينهما فاقع في نصيبه اقر في مكانه وما وقع في نصيب شريكه  
امر بقلعه **ط** وضمن نقصان الارض هذا اذا لم يدرك الزرع فلو ادرك او قرب بعض الزرع  
لشريكه نقصان نصف الارض لو انتقصت لانه عاجب نصيب شريكه من غير  
لوعاب احدهما فلو شريكه ان يزرع نصف الارض ولو اراد الزراعتها في اليوم الثاني زرع  
نصفها كان زرع **ط** وكذا الوما احد ما قلح ان يزرع كل امر من ويبقى ثلثه لو علم ان  
الزرع ينفع الارض ولا ينقصها فله ان يزرع كلها ولو حضر الغائب فله ان يتنعم بكل  
الارض مثل تلك المدة ارضا للغائب في مثله دلالة ولو علم ان الزرع ينقصها او التزك  
ينقصها ويريد ما فوقه فليس للحاضر ان يزرع فيها شيئا او الرضام يثبت هناك في  
**فقط** يقول الحقيق لعل المراد انه لا يزرع في كل الارض لعدم قبو الرضام انه لا يزرع  
اصلا اذا لم ينقصه خضه فلا مانع له من الزرع فيه والله اعلم **عن** عن محمد ارض بينهما  
بني فيها احدهما وقال الاخر ارفع بناك قال قسم بينهما فما وقع من البناء في نصيب  
من لم يزرع او يزرعه بيمينه بيمينته **قاضي خان** ارض بينهما زرع احدهما كلها بلا امر  
شريكه قاله من طلع الزرع فتر اطميا على ان يعطى غير الزارع نصف بذره ويكون  
الزرع بينهما نصيبين جاز لا لو ترا ضيا قبل ان يثبت الزرع وان بعت فاراد من لم  
يزرع ان يطلع الزرع يقسم الارض بينهما تقصصن مما اصاب من لم يزرع يطلع ما فيه  
من الزرع ويعطى له الزارع ما حصل لا روضه من نقصان القلع **فقط** ارض بين ورتة  
زرعها بعضهم بذر مشترك بينهما باذن الباقيين لو كبرا او باذن الوصي لو صغار ا  
فالعلة على الشركة ولو زرع من بذر نفسه فالعلة له فقط زرع مشترك ادرك  
محصلة احدهما بلا اذن شريكه فملكه ينبغي ان يصنف حصته شريكه **مع** زرع ارضا  
بينه وبين غيره هل لشريكه ان يطالبه بربع او ثلث بحصته لنفسه كما هو عرف

ذلك الوضع اجيب بانه لا يملك ذلك ولكن لا يفرم نقصان نصيبه من الارض لو  
انتقصت **جس** عنده محمد طمام او دراهم مشتركة بينهما غاب احدهما فاخذ  
الحاضر نصيبه ارجوان لا بأس به **فوي** او وزني بين حاضر وغائب او بانح وصبي  
فاخذ الحاضر او البائع نصيبه فانما ينقص قيمته بلا خصم لو سلم نصيب به  
الغائب والعصى فلو هلك ما بقي قبل ان يصل الى الغائب او العصى فملك عليهما  
وبعض مسائل الا انتفاع بمشتركة ياتي في الفصل الخامس والثلاثين في مسائل  
النظر فانه في اعيان مشتركة **صمان الما موو** وفي **فص** دفع الى اخر قاضيه انه  
بسلسلة وقال لاذهب به الى بيتك مع هذه السلسلة فذهب به بلا سلسلة  
فابق القل لا يضمن اذا ترشسين وقد اتى باحد سما يقول الحقيق وبنا سبه ما مر في  
فصل الامر باليد في مسائل العطف بالواو انه اذا علق شئ بشئ طين لا يوجد ما لم  
يوجد كلاهما لكنه يشكك بما سياتي بعد اسطرانه لو خاف في شرط مفيد ضمن  
والظاهر ان ذهاب القل بالسلسلة به مفيد خوفا من اياقه والله اعلم **فقط**  
بعثه الى ما شئت فركب المبقوث دابة الباعث يرى لو بينهما انبساط في مثل  
ذلك ولا يضمن **جس** اعرجاه وقال اخذ عذرا وسفقه كذلك ولا تحمل عنه فانه  
لا يسكه الا هكذا فقال نعم فبعد ساعة حل عذرا فاسرع في المشي فتسقط  
صنم اذا حلف شرط مفيدا فغصب اعطاه درهمين ففقد فغرم فانكسر  
بريه لو امر به غرم والا ضمن وكذا لو اراد قوما فذلك فانكسر **فيسين** بكى راما ل  
داركه بفلان كسر جون خط يستأين به هي مرفعه بلا خط ضمن على راعيه داركه  
يليس فلان اما نت نه درخا نه خود نها حتى هلك ذكر في **بس** ما يدل على انه لا يضمن  
اذا قال لو اعطى رجلا قلب حصته فقال ارهنه لي عند فلان بعشرة وقيمتها عشرون  
فامسكه الما مور عنه واعطاه عشرة وقال ارهنه كقلت ولم يقبل رهنته  
عند اخر ذلك القلب عنده فلو تصادقا على ذلك يرجع بالعشرة وكان امينا في القلب  
اذا ارهن من نفسه لم يجوز فكذا امين اس من يودع عند اخر فلم يفعل واسره ببيع فلم  
يبيع فلا يصير به محالفا ورجع عليه بالعشرة اذا فرضه وهو مقصر به **نصحا** قال  
له بعت منك دمي بكنا فقتله بقتل لا لو قال قتلني فقتله لانه اطلاقا شبهة  
وموهر في اصح الروايتين عند الامام وحيث الله في رواية ولو قال  
اقطع يدي او اقتل قتي فقتله لم يجب شي اجبا اذا لاطراف كالاموال فصح الامر  
ودفعته بخارجه ان رجلا قال ارم السم الي حتى اخذه فرماه اليه يا مع قاصاب  
عينه فذهب قال **ح** لم يضمن كانه قال اجز على فجنى عليه لم يضمن وكذا افتى



بعض المشايخ وقاسوا على ما قالوا قطع يده وقال **صط** الكلام في وجوب الفداء ما لا شك  
انه يجب الدية في ما له اذ ذكرنا الكتاب لو قضا ربا بالوكز وقال له بالطار سببة مست  
زون فذهبت عينه احد ساقه لو امكن لانه عمودان قال لانها الاخره دعه وكذا لو بارز  
من خلفه على وجه التعليم والملاعبة فاصابت الخنثية في عينه فذهبت بفار لو  
امكن **ضمان الدلال** وفي **صط** دفع ثوبه الى الدلال يبيعه قساومه رب  
كانت بمنزلة معلوم وقال احضر صاحبها ليعطيه الثمن فذهب وغاد ولم يجدها الثوب في  
الحائوت ورب الحائوت يقول انت اخذته وموت قول لا بل تركته عندك صدق بميتته  
لانه امين والمرب الحائوت فلو اتفق على انه اخذ رب الحائوت لم يشر به بما سمى من الثمن فقد  
دخل في ضمانه فلا يبرأ بمجرد دعواه فيجوز قيمته ولو لم يتفق على ثمن لم يضمن اذا المقصود  
على سوم الشرائع انما يضمن لو اتفقا على ثمن **فبيته** لا يجب فان السوم لا يذكر الثمن قبل  
موت السارق ويكفي عند محمد ان يميل قبلها **جس** دفع الى الدلال لبيعه فذهب الدلال الى  
رجل على سوم الشرائع لم يبيعه له وهذا اذا اذن له المالك بالادفع للسوم اذا تفرق  
في الدفع ح اما اذا لم ياذن له فيه يضمن **جس** عرضه الدلال على رب الحائوت وتركه عنده  
فرب رب الحائوت قد ذهب المتاع لم يضمن الدلال في الصحيح لانه امر لا بد منه في السعي  
**من** لانه مودع وليس للمودع ان يودع **قاضي خان** فمن الدلال اذ ليس له ان  
يتركه ليعين عند غيره كمن يعرضه باخضال العين الا ان يكون الدلال تليد رب الدكات  
يجتمع امتعته الناس في مكانه او مكان هو في عياله فح لا يضمن الدلال **خ** دفعه  
الدلال الى من امنه بخرمته لينظر اليه ويشتري فذهب به ولم يظفر به الدلال  
قالوا لم يضمن لاذن في هذا الدفع عادة قال وعندنا انه انما لا يضمن لو لم يبق رقه اما  
لو فارقه بضمنه كالمودع اجنبيا او تركه عند من يريد الشرائع اطلب المبيع رجل من  
الدلال بدراهم معلومة فوضعه عند طالبه ثم قال الطالب ضاع مني او وقع مني ضمن  
الطالب قيمته لاخره على سوم الشرائع بيان الثمن قالوا ولا شيء على الدلال وهذا لو  
ما ذقنا بالدفع الى من يريد الشرائع قبل البيع فلو لم يكن ما ذقناه من **فبيته** دلال دفع  
ثوبا الى ظالم لا يمكن استرداده منه ولا اخذ الثمن يضمن اذا كان الظالم معروفا بذلك **قاضي**  
**خان** قال الدلال وقع الثوب في يده وضاع ولا ادري كيف ضاع لم يضمن ولو قال  
لا ادري في اي حائوت وضاعه من دفع جوهره لبيعه فقال القابض ان انا ما تاجر  
لا عرف قيمتها فضاع قبل ان يريه ان ضاع او سقط بخرمته يضمن وان سرق منه او عثر  
اصابته من غيره لا يضمن لادبيته ثوب فقال له رجل هذا ثوبي سرق مني فدفعه الدلال  
الى من اعطاه اياه يرى عن الضمان لان مودع الغاصب او اعد الغصب على صاحبه يبرأ

**فقط** دلال يعرف بيده ثوب ليس له مسروق فقال ردته على من اخذته منه يبرأ  
كغاصب اذا رد على الغاصب برء **قاضي خان** الوائيت رده بخرمته **علم** كغاصب الغاصب  
اذا قال ردته على الغاصب صدق بخرمته لا بدونها **ضمان الوكيل** وعدم ضمانه  
وفي **فقط** بيع وكيل دفع المبيع الى رجل ليعرضه على من احب فهو ببيع او هلك  
عنده قبل لا يضمن الوكيل والعصيان يضمن وقال بعضهم لو كان من دفع اليه امينا لم  
يضمن للرضا به عادة وكيل الشرائع لو اخذ على سوم الشرائع لم يرض الوكيل فوجه على الوكيل  
فملك في يده فلو اخذه بعد ميثاق الثمن ضمن الوكيل ورجع على موكله لو اسرع بالاخذ على  
سوم الشرائع الا فلا يرجع اذا الامر بالشرائع لم يكن امرا بقبض على سوم الشرائع **عقد**  
وكيل بيع استاجر رجلا والمسئلة بما لم يضمن وقيل متى وهو المختار **فقط**  
وكيل بيع قال بعته من رجل لا عرفه وسلمته ولم اخذ عليه مني خلاف ما لو دفع رجلا  
الى وكيله شيئا وقال ادفعه الى من يصلحه فدفعه ولم يعلم الى من دفع لم يضمن كمن  
وضع الوديعه في بيتيه ونسيها وقد هلك لم يضمن **عن** قبض ديون غيره وكالفة  
هو وديعه عند الكل فلو سافر به او خلفه في اهله او وضعه عند من في عياله  
لا يضمن ولو ادفع غيره من **فقط** وكيل بيع سافر بما امر ببيعه مني **شحي** وكله يبيع  
فته في المعرفه من المصروف باعه من استغنى انا ولم يجوز بيعه على الامر لتقيد  
الوكالة بالمصرف فبالاخره وكيل بيع خالف بان استعمله او دفع الثوب الى قطار  
ليقتصر حتى صار ضامنا فلو عاد الى الوفاق يبرأ كودوم والوكالة باقية في بيعه **علم**  
امر تلميذه ببيع وتسلم الثمن الى فلان فباع وامسكه الثمن لم يضمن الوكيل لم يبرأ منه  
انما ما تبرع به دفع الى اخر الطاقا لا دفعه اليوم الى فلان فلم يدفع لا يضمن اذ لم يبرم  
ذلك **وجيز** وكيل بيع خالف يتوقعه على اجازة موكله وكيل الشرائع لو خالف بغيره  
الشراعية قال بعه بغير رضا به باق لم يجوز ولو قال بعه لشيء او قال لا تبع  
الا لشيء فباع فقد اجاز **درر** وصرح اخذ الوكيل رهنا او كفيل بالثمن فلا يضمن  
اذا ضاع الرهن في يده او تولى ما على الكفيل **قاضي خان** وكيل البيع لو اقال او اخل او ابرا  
او حط او وهب **خلاصة** او تجاوز **فقط** صرح عندهما ومن لو كله لا عند من الوكيل  
لو قبض الثمن لا يملك الا قاله اجماعا **ح** الوكيل بالسلم لو قبض دون ما شرط صرح  
ومن لو كله ما شرطه عند الامام وعند محمد وكذا الوابراه عن السلم او وهبه قبل قبضه  
او اقال او اخل به يبرأ ومن عند محمد لم يجوز عند من عليه وكيل البيع لو فعل  
ذلك بالثمن واجمع وان الثمن لو عينا فهو هبة الوكيل من المشتري قبل قبضه لم  
يجز وكذا التقيد بعد قبضه بما ثلثه السلم **فقط** وكيل بيع قبض ربا وفاء تجوز



عن الشيخ  
ص

بها صح عليه فيمن لم يملكه مثل دراهمه لو علم وقت قبضه **قاضي خان** وكيل يبيع عليه له  
لمشتر يه دين يصير الثمن قصدا صا بما على الوكيل ويضمن لو كل عند الامام ومحمد وعند  
لا يصير قصدا صا ولو لم يسلم المبيع حتى يملكه في يد بطل القصد من ولا ضمانا على الوكيل  
او باطلا لا قبل التسليم القصص اليه من الاصل فصار كان لم يكن ولو لم يشرى دين على  
الوكيل فالثمن يصير قصدا صا على الموكل وفا قاموك قال لو كبله يبيع ما صنعت بشي فهو  
جائز بملكه الخواتم وفا قال لا قاله على خلافه وكذا الوكيل المشتري الوكيل عند ما يضمن  
وهذا لو لم يقبض الثمن فلو قبضه لا يملكه خطأ او قاله من قضاوي قاضي خان ايضا وكيل  
شرا قبض الثمن من موكله قبل شرايه فملكه عنده يكون امانة حتى يملك قبل شرايه او  
بعده وان قبضه من موكله بعد شرايه يملكه مضمونا عليه وكيل يبيع باع ثم اقران موكله  
قبض الثمن من المشتري فالقول له مع عيونه ويرى المشتري عن الثمن فان حلف الوكيل  
لا ضمان عليه وان فكل ضمن للموكل **قاضي خان** وكيل يبيع باع ووكيل يبيع بغيره يضمن ثمنه  
عند قابضه قال الامام ضمنه الوكيل لا القابض اذ هو عند الامام كودع المودع وكله بشر  
توب سواه فشره وغابه وامر اجنبيا بقبضه من بايعه قبض الاجنبى وملكه  
عند قال محمد يضمن الوكيل لانه اودعه عند القابض قال لغيره مع قتي هذا بشهود  
فباعه بلاشهود جاز ولو قال لا تبع الا بشهود فباعه بلاشهود لم يجز وكله يبيع برهن  
ثقة فباعه بلارهن لم يجز الا ان يبيعه برهن لبيا وميه ولو قال بعد برهن قليل  
الثقة جاز عند الامام لا عند سواه الا بتقصا ن ثبها بن فيه الناس ولو قال بعه من  
فلان بكيه ثقة فباع بلا كيه لم يجز ولو قال بعه وخذ كيه او قال بعه وخذ رهنا  
لا يجوز الا كذلك ولو قال الوكيل لم يامر في ذلك فالقول لا امر اذا لم يستعد منه  
وكيل يبيع فلما قرب ما وكله به ان قبضه كالتنه مكان فخرجه منه ضمن وان اطلقت  
فخرجه فلو حاله حل وموفاه ضمن والا فلا يضمن اذا لم يكن له ثمن السفر ولو له بد من  
السفر لم يضمن ايضا عند الامام وقال محمد ضمن وقال ابو يوسف ان حال السفر ضمن  
والا فلا هذا هو الطريق اما فلو حو فاوله بد من السفر ضمن وفا قال وكذا الاب  
والوصى ولو لا بد له من السفر ان سافر بنفسه فقط ضمن ولو باهله لم يضمن **هداية**  
قال لا خرا من ثمنه يبيع قتي يتقدم جعته بنفسه وقال الامور امرتني ببيعه ولم  
تقل شيئا فالقول لا امر **فقط** رجلان دفعا ركا تهما الى رجل يهودى عنهما فحلف  
الما مورما لهما قصدا ضمن للوكيل وكذا لو في يدرجل او قاف فخلقة فخلطوا لهما  
وانتلى العلم والصلح بثلثه فاذا ادي به يصير موديا من مال نفسه ولا يجزيهم عن  
ركا تهم والمخلص من هذا ان يامر الفقرا ولا بذلك ليصير وكيلاه عند بقبضه فيصير

خالط

خالط ما لم يخاله فلا يضمن **ط** الوكيل ما ادا دين لو خطط ما لم يملكه بماله نفسه فقضى به دين  
موكله كان متبرعا في الادا ويضمن لو كبله ما اخذ منه **قضية** الوكيل ما ادا دين صرف ما لم يملكه  
الى دين نفسه ثم قضى دين موكله من ماله نفسه ضمن وكان متبرعا **ص** وكله بايداع قته  
زيدا فقال له او دعه فلان هذا قبضه ثم رده على الوكيل فمالا لك يضمن ايما ثا اذ لم يامر  
بالرد فيصير كرده الى اجنبى قبل هذا على خلاف مودع المودع يبر القابض عند الامام  
هذا على الوفاق اذا رد فسخ ومولا يملكه فلو قال الوكيل فلان ان يستقدمه او ندفعه  
الى فلان قبل فملكه القن يبر الوكيل ولو كذب ويضمن المودع وانما يبر الوكيل لانه  
مسترفان قبل هذا يضمن بالغرور قلنا الغرور انما يتمكن في العقد ولا عقد بينهما  
حتى يصير مغرورا من جهته وسياق مسئلة يذكر فيها فان الرسول في ضمان الفصار  
نقلا عن **خ** ومن غير ضمان المودع وعدم ضمانه **ص** المودع لو شرط شرطا  
مفيدا من كل وجه يتقيد به اكد النبي او اخلو حفظها في غير دار عيها قيل يضمن ولو  
احرز ما عيها وقيل لا لو احرز وقيل لا لو سوا او احرز ولو اكد بالنبي وقيل يضمن لو لم يجز  
الى وضعها في دار اخرى لا لو اخراج اذا التبعين يلغوا اذ لا يبال منه حفظ ماله بطريق  
لا يقدر عليه وكذا لو قال لا نسأق بالودعة فسا فر بها ضمن ولو لا ضرورة لاعم ضرورة  
ولو شرط شرطا يفيد من وجه لا من وجه يفيد به انا كذا والا فلا فان عين يتناس  
دار تحفظ من بيته اخرنها قيل لو اكد بالنبي لقوله لا تحفظ الا في هذا البيت ضمن لا لو لم  
يوكد وقيل لا يضمن لو احرز او سوا او اكد وقيل لا يضمن مطلقا اذا التبتان قلا يتعارفان  
في الحرز ولو قال لا تحفظ في هذا البيت لا في ذلك تحفظ في بيته عنده قيل ضمن وقيل  
لا لو شله ولو شرط شرطا لا يفيد مالا لفي اكد ولا كتيين مند وق في بيته ولو قال لا تحفظها  
بيدك ولا تضعها من يدك لفي ولو قال اضعه في كيسك فوضعه في صندوق لم يضمن اودعه  
مالا فقال لا تدفع لواحد منا حتى يجتمع فدفع لواحد منهم بضيبه ضمن قياسا وبه قال  
الامام لا استقصانا وبه اخذ **قاضي خان** قال محمد ضمن في القياس وبه قال الامام اذا لم يتعين  
بضيبه الا بالقتلة والمودع لا يملك القسمة وفي الاستقصا لا يضمن وهو قوله اي  
يوسف فان دفع المودع الى احدهم واراد ان يخرج نفسه من الضمان قالوا والخليفة ان يقول  
للطالب احضر خضك حتى ادفع اليك ولا يضر بالدفع الى الاول اودعه شيئا وقال لا تضمنه في  
حالتك فانه مخوف فوضعه فيه فسرقة منه بالليل ان لم يكن له محل احرز منه لم يضمن والا ضمن  
**ضع** قال لا تدفع الى امرائك وانك تدفع من لوله بد منهم بان كان له عيال سوى المتني عنهم  
والا فلا ولو قال لا تدفع الى من في عيالك فان لم يجد بلان لم يكن له بيت حصين  
لم يضمن بدفعه اليهم ولو شيئا يسك في البيوت فقال لا تدفع الى زوجتك فدفع لم يضمن



وكذا لو قال لا تدفع الدابة الى غلامك فرفع لا يضمن ولو قال لا يخرجها من الممر فخرج بها من  
الاحتياط في الممر ابلغ فيقيده الا ان يضطر او يخاف التلف فلو امكنه الحفظ في الممر  
مع السفر بان يتركه في الممر المأمور من ساقرها اما اذا اضاح الى نقل الحيال  
اولم يكن له عيال حسا فربها لا يضمن وهذا لو عين المالك ولو قال احفظ هذا ولم يزد  
عليه حسا فربها الطريق بخلافه انما عاود الا فلا كاب وومي ساقرها الى المصير والطرف  
مخوف والا لا وهذا كله لو لم يكن للودبة حمل وموتة ولو كان وفدا لم يحفظها مطلقا  
فلو ابدله من السفر وعجز عن حفظها في الممر او دفعه فيه لا يضمن وفا قال وله بد  
من السفر فذلك عند الامام قريبا او بعيدا وعند من في الخليل والمودع ليس له  
السفر بها التبعين مكان العقد الحفظ **هـ** اية للمودع ان يسافر بالودبة فيقول له  
حمل وموتة **در** غرر المودع ان يسافر بها ان امن الطريق ولم يهنه المودع عن  
السفر فان لم يامن او نهاه فضا عت **قاضي** خان المودع لو سقط شيء من  
يده على الودبة يضمن **ص** قال المودع سقطت الودبة او بنقها اذ امن لم  
يضمن ولو قال اسقطت او سقطت يضمن **كذلك** وطعنوا ان مجرد الاستفاط  
ليس بسبب ضمان اذ لو اسقطها فربها ولم يبرح حتى هلكه يبرأ منها لا يضمن  
بمجرد قوله اسقطت بل يشترط ان يقول اسقطت وتركت او اسقطت وذهبت  
او اسقطت في المادحوق وقالوا في قوله اسقطت او بيقنا ديتني الضمان للسقوط  
بتقصيص في الشدا وفي جعلها في محل لا يجملها فيكون كمال فذكر انه ينبغي ان لا يضمن  
بمجرد قوله اسقطت او بيقنا ديتني العامة بين سقطت واسقطت  
كذا بيقنا ديتني **خلاصة** قال الشيخ الامام طبريزي لا يضمن في كلا الوجهين  
اذا المودع لا يضمن بالاستفاط اذا لم يترك الودبة ولم يذهب وعليه الفتوى لو قال  
لا ادري اضيقها ام لا يضمن ولو قال لا ادري اضاعت ام لا لا يضمن ولو قال  
ضاعت قال قول له ولو قال لم يذهب من مالي شيء لا يضمن ولو قال ذهبت ولا  
ادري كيف ذهبت اختلف فيه المتأخرون والاصح انه لا يضمن ولو قال بغيرها  
وقبضت ثمها لا يضمن ما لم يقل دفعها اليه ولو قال وضعتها بين يدي وقت  
ولم يمسها فضا عت يضمن ولو قال وضعتها بين يدي في ادري والباقي بحاله لو  
بالا لا يحفظ في عرصة الدار كمرق ذهب ونحوها يضمن والا فلا ولو قال لا ادري  
وضعتها في ادري او في موضع اخر مني لو قال دفعتها في ادري او كرمي ولم يمسها  
مكنا لا يضمن لو لم يمسها باب ولو قال دفعتها في موضع اخر ولم يمسها مكنا  
**ضع** وقيل لا **قاضي** خان قال وضعتها في ادري فليسيت المكان لا يضمن ولو قال

وضعتها

وضعتها في مكان حصين فليسيت الموضع مني لانه جعل الامانة كالمات بجهلا **مع**  
وقيل لا يضمن كقولهم ذهبت ولا ادري كيف ذهبت ولو قال لا ادري دفنت في ادري  
او في موضع اخر مني ولو لم يبين مكان الدفن ولكنه قال سرقته من مكان دفنت  
فيه لم يضمن **ع** لو دفعها في الارض يبرأ الوكيل هناك علامة والا فلا وفي المغانق  
من مطلقا ولو دفعها في الكرم يبرأ الوكيل هناك كان له باب معلق ولو وضعها  
بلا دق برى لو موضعها لا يدخل فيه احد بلا اذن توجهت للموضع نحو في  
مغانق فدفعها حذرا فلما رجع لم يظفر بجمل دفعه لو امكنه ان يجعل فيه علامة  
ولم يفعل من وكذا لو امكنه العود قريبا بعذر والحق في لم يعد ثم جازم بجملها  
لا لو دفعها باذن ربها **فقط** وضعتها زمان القننة في بيت خراب مني لو وضعها  
على الارض لا لو دفعها نام ووضعها تحت راسه او يحبسها يبرأ وكذا لو وضعها  
بين يديه في الصحيح قالوا يبرأ في الفصل الثاني لو نام قاعدا ولو مضطجعا  
من في الحضر لا في السفر **ع** يبرأ لو قاعدا لا لو واضعا جنبه على الارض وفي السفر  
لا يضمن ولو مضطجعا جعل ثياب الودبة تحت جنبه لو فقد بها لترفه من  
لا الحفظ ولو جعل الكيس تحت جنبه يبرأ مطلقا جعل دراهم الودبة في خفه في الايمن  
لا في الايسر لانها في اليمين على شرف سقوط عند ركوبه وقيل يبرأ مطلقا وكذا لو ربطها  
في طرف كعبه او عمامته وكذا لو شدها في منديل ووضعها في كعبه يبرأ ولو القاها في  
جيبه ولم يقع فيه وبوطين ابناء وقعت فيه لا يضمن **خلاصة** مني ولو دخل الحمام  
وسى في جيبه وتركه في الساكودة فسرقت قيل يضمن **قاضي** خان جعلها في جيبه  
وحضر مجلس فسرق فضا عت بعد ما سكر بسرقه او سقوط او نحو مما قيل لا يضمن  
لانه حفظها في محل يحفظ مال نفسه وقيل هذا اذا لم يزل يحمله اما اذا زال فلو جئت  
لا يمكنه حفظها لم يضمن لانه عجز عن الحفظ بنفسه فيصير مضطجعا او نودا على غير  
**فصل** في رعيته دارسنيشها ويدا رساق موره مني لا في الكرم والجيب ولو وضعها  
في كيسه او شدها في النكة ينبغي ان لا يضمن **ع** لو كانت ثيابا من الصوف وربها  
عائيه وخاف المودع عليها الفساد يرفعها الى القاضي ولو لم يرفع ولم تحبل لرفع  
ذلك يضمن **خلاصة** وان لم يرفع لا يضمن اذ الحفظ على قدر ما امر به **ج** اخذها  
اجني والمودع يبرأ وليست مني لو امكنه منع ولم يمنع لا لو لم يكن له خوفه من ضرر  
ان خرج المودع وترك الباب مفتوحا مني لو لم يكن في الدار احد ولم يكن المودع من  
مكان ليسم حشر الداخل **ع** دفع خفه الى خطا في صلحه فتركه الحظا في  
دكانه ليلا فسرقت برى لو في الدكان حافظ او في السوق حارس والا مني دكان



نفسه رسولاً وببليغ الرسالة خرج من ايمن فصار اجيباً في اقتتداد الوديعه  
انتهى ويومئذ ايضاً ما من من الحيايه على الدواب وسيا في في ضمان البقار تغلا عن  
**فقط** من قوله لانه لما جابها الى البقار انتهى الامر فصار البقار مودعا فلم يس له  
ان يودع انتهى والله اعلم بالصواب **د** ولو قال لا قبل حتى لم يصروا وذا ترك الثوب  
ربه وذهب فرفعه من لم يقبل وادخله بيته ينبغي ان لا يقبل لانه لما لم يقبلت  
الا بداع صار غاصبا برفع بقول الخبير فيه اشكال وهو ان القصب شرط وهو اخذ  
شيء بحيث يقبله الله به المالك ولم يوجد هنا اذ رفعه الثوب هنا انما هو المقصد  
النفع للمالك لا المقصد الضرر عليه بل ترك المالك ثوبه ابداع فكان ورفع من لم يقبل  
قبول للوديعه ضماً بعد عدم قبوله صريحاً فالظاهر ان لا يقبل والله اعلم **د** رجل  
غاب عن منزله فقال له الاجنبي لم في تركك شيء فاذنقه المفتاح فلما رجع  
المودع الى بيته لم يجد الوديعه لم يقبل اذ دفع المفتاح الى اجنبي ليس يحيل البيت  
في يده او دعه كيسا فيه درهم ولم يزل عليه ثم ادعى الزباده او او دعه زبيلك  
فيه اشياء ثم ادعى انه كان فيه قدوم صاع منه وقال المودع لا ادري ما كان  
فيه يبرأ منه بلا يمين حتى يدعي الحيايه فحيث يدعي الوالحف والاصغر **فاضي**  
**هان** لا يمين عليه ولا ضمان حتى يدعي عليه المودع التضييع او الحيايه ونحو ذلك  
**شئ** مرض دابة الوديعه فامر المودع رجلاً فباعها فمكنت من ذلك من المالك ايها  
سأ فلو من المودع لا يرجع على المعالج ولو من المعالج رجع على المودع علم انها للغير  
اولا الا ان قال المودع ليست لي ولم امر بذلك في كذا يرجع المودع رجلاً على  
الوديعه فاما يقبل لو لم ينع من الاخذ طاله الاخذ لما لم ينع فاخذه على  
كبر منه لم يقبل **عده** المودع لو حفظها في حرز ليس فيه كمال ضئ والمعاد حرز  
غيره اما لو استأجر بيتاً لنفسه وحفظها فيه لم يقبل ولو لم يكن فيه كماله  
**في** مودع استأجر بيتاً في بصر او دعه فيه واحرزها فيه وسافر وتركها فيه لم يقبل  
**فقط** ارسل دابة الوديعه في الصحراء لم يقبل لاروايه اما في الكتب فيقبل يقبل  
لنقد به بارسله وقبل لا يقبل لاروايه في الاصطبل لم يقبل كذا هنا بخلاف  
ما لو صاعته او اكملها ذيب من التضييع **فم** وضع الوديعه مع ثيابا في شط  
نهر واعتسل وليس ثيابا به ونسي الوديعه ضئ وكذا لو سرقته جمل النعس في الماء  
ضئ **فلا** مودع ان اقتسم الوديعه للمحفظ ومن يما يقسم او ثيابا بالمحفظ  
فيما لا يقسم لا يقبلان ولو ثيابا فيهما يقسم فقبض احدهما كله ضئ نصف  
النسب الذي سلم اليه صاحبه عند الامام ولا يقبل القابض لانه مودع المودع

نفسه يبقى بالبراه مطلقاً وقيل لو كان العرف ان يترك الاشياء في الحوائث بلا عار من ولا  
حافظ يبرأ لا لو العرف بخلافه وكذا لو ترك باب الدار وكان قد سقوا فلو عرفهم  
كذلك يبرأ ولو علق شبكاً او نحوها على الدكان وذهب في اليوم ليس بتضييع والروا  
محفوظة فيما لو ترك حايك ثوباً ليس ببعثه والقرن في بيت الطراز ولم يكن ثمة  
حافظ ولا حافظ في السوق يبرأ بحد أدب الوديعه على باب دانه ودخل الدار بحيث  
لو يراها يرى لا لو لم يرها لو في المصر ولو في القرية لم يقبل ولو ربطها في الكرم او في راس  
المسطحة وذهب قبل لو غاب عن بصره يقبل بغير العرف في هذا واحاسه  
**عده** جعلها في الكرم فلو حاط به بحيث لا يرى المارة ما في الكرم لا يقبل اذا علق  
الباب ولا يقبل **فقط** سوي قام الى الصلاة وفيه ودايع لم يقبل لانه غير مضييع اذ  
جبرانه يحفظونه وليس هذا بابداع المودع الى غير ليقال لا يجوز لكنه مودع لم يضييع  
**د** ذكر **شئ** ما يدعي على الضمان فليتامل عند القنوى **فص** خرج الى جماعة وترك  
باب دكانه مفتوحاً واجلس في بابه ابناً صغيراً له لو ابسى يجعل الحفظ يرى والا  
ضئ **فقط** يرى على كماله اذ تركها في الحرز ولم يضييع **فم** قام عن المجلس وترك كتابه  
فذهب القوم وتركوه فلو قام واحد بعد واحد من اخرهم ولو قاموا جميعاً ضئوا  
**فاضي** **خان** رجل جاز ووضعه ثوبه عند جالس من موضع ولم يقبل الجالس الحفظ ولم يقبل  
الجالس ولم يرد كان مودعاً حتى لو ضيعه ضئ **د** جاز ثوبه الى رجل فقال هذا وديعه  
عندك ولم يقبل الا خشيها فذهب رب الثوب ثم ذهب الرجل وترك الثوب هناك ضئ  
لانه وجد منه القول عرفاً ولو وضع الثوب وسكت الواضع ولم يقبل يسألوا البا في كماله  
من ايضاً لا لو قال لا قبل الوديعه والبا في كماله من اذا القول عرفاً لا يقبل عند الروم  
قال صاحب جامع الفضولين قول هذا ان البقار لا يصبر مودعاً في تقبض من بغير اليه  
فقال البقار الرسول اذهب بها الى ربها قال لا قبلها فذهب بها فيقبض ان لا يقبل التبا  
وقد مر خلافه في الحيايه على الدواب من هذا الفصل بقول الخبير قوله ينبغي ان لا يتبع  
او الرسول لما في البقار في المقار خرج عن حكم الرسالة وصار اجيباً فلما قال البقار  
ردها على مالكها ساركا نه ردها الى اجنبي او ردها على اجنبي فلا يقبل بخلاف مسئلة  
الثوب فالقياس مع الفارق والعجب انه كيف حتى على المولى المحقق ولو مرنا ذكرناه  
ما ذكر في جامع الفضولين في فصل الاحكام وقد مر ذكره هنا في مسائل ضمان الوكيل تقلا  
عن **س** وكله بابداع فنه زبيلاً فقال اودعك فلان هذا قبضه ثم رده على الوكيل فاما لك  
يقبل يماسا اذ لم يبرأ بالودع فصار ذكره الى اجنبي انتهى ويومئذ اكثر من ذلك ما سياتي بعد  
ثلاث صحايف تقلا عن **صم** من قوله اذا الوكيل حين اضاف الابداع الى موكله فقد جعل



وعندما لا يصح ان اعتبارا بما لا يقسم **قاضي خان** دفع الى رجل الف درهم وقال  
ادفعها الى فلان بالرى فمات الدافع فدفع المودع المال الى رجل لم يدفعه الى فلان بالرى  
فاخذ في الطريق لا يصح المودع لانه دفع الى الميت فلو كان الدافع حيا من المودع لانه وكيل  
الا ان يكون الاخر في عياله فلا يصح حذق المودع دين مودعه بالوديعة ضمن  
في الصحيح **قاضي خان** المودع لو شرط الاجر للمودع على حفظ الوديعة صح **قاضي خان**  
**المودع** تكسر الدار الاى ربه الوديعة **قاضي خان** مودع جعل في ثياب الوديعة ثوبا  
لنفسه فلما المودع طالب الوديعة دفعها المودع اليه ونسى ثوبه في ثياب  
الوديعة مضاع الثوب عند رب الوديعة ضمنه ربه الوديعة لانه اخذ ثوب الغير  
بلا اذنه والجمل فيه لا يكون عنده يقول الحقيق بينعي ان تقيد هذه المسئلة  
بما لو اخذ رب الوديعة ثوبا به غير عالم يكون ثوب المودع فيها ثم لم بذلك وضاع  
عنده اذ لم يعلم بما فيها اصلا وضاع وموضع عالم به بينعي ان لا يصح ان لا يصح  
للمعان اصلا كما لا يخفى فالظاهر ان قوله فاجمل لا يكون فيه عذر اليسر على اطلاقه  
والله اعلم من **يضمن بالدفع** اليه من لا يصح **قاضي خان** دفع الوديعة الى من  
في عياله كأمه وولده ووالديه واجير مساهمة او مشاهرة لا يباين منه ولمن  
في عياله ان يصنعها عنه من في عياله والمودع ان يدفع عنه من يعول والمودع لو دفعها  
الى من في عياله قبل ضمير وقبل لا ونقصير من في عياله ان يسكن معه كان في نفقته  
اولا والعقبة للمساكنة الا في حق زوج وزوجة ولو صغير وحق فلا يصح بدفع اليه  
احد من وان لم يكن في عياله ونفقته وسكنه بان يكون في محلة اخرى ومولا يتفق  
عليه لكن يشترط كون الولد قادرا على الحفظ ولورفع اليه من تج عليه نفقته  
كل شهر ضمن فليس هذا كمن في عياله وابواه كاجني حتى يشترط كونها في عياله **قاضي خان**  
ومن جلة العيال بعده وامته وفي شرح الطحاوي تفسير العيال ان يسكن اليه ويجري  
نفقته عليه **قاضي خان** للمودع دفعها الى من في عياله اذ لم يكن العيال منها يخاف منه  
على الوديعة وفي تفسير من في عياله في هذا الحكم ان يكون ساكنا معه كان في نفقته  
اولا فان الابن اذ كان ساكنا مع ابويه ولم يكن في نفقتهما فخرجوا من المنزل على  
الابن فضا عنه الوديعة لا يضمن الابوان وكذا الوديعة المدة الى زوجا لا ضمان عليهما  
**هداية** حفظها المودع بغير من في عياله او ادعها عنه من حتى الا ان يقع في دار حرق  
فيسلمها الى جاره او يكون في سقينة يخاف العرق فيلقها الى سقينة اخرى **قاضي خان**  
غاب وخلفه امراته في بيته وفيه دايغ يرى لو كانت امينته وعلم الزوج بذلك **قاضي خان**  
وضع الوديعة في دار رجل لا يسكن معه حتى لانه اودع غيره **قاضي خان** استأجر رجلا ليعمل له

شيا له حمل وموتقا لموضع لم يدفعه الى رجل فوجد الرجل غائبا فترك الحمل عند رجل  
الى ذلك الرجل بغير ان لا يصح فلو وجد الرجل ولكنه لم يقبل بدفعه الى القاضي ولو طلب  
منه القاضي ولم يدفع لا يجبر **قاضي خان** دفعها الى اجني فاجاز المالك دفعه خرج المودع  
من ايدي فانه دفع الى المالك **قاضي خان** مودع مال كثيرا كفت من سماع مير وم وديعة ثوبه مساهمة  
وم كفت بوه واداد ورفق وديعة راين همسا به كفت لم يصح الاول **قاضي خان** دخل  
اصحاب وود وضع در اسم الوديعة مع ثيابه بين يدي القياي قال **قاضي خان** من لا يبيع المودع  
وقال **قاضي خان** لا يصح لانه ايداع ضمنى واذا يضمن بايداع قصدي **قاضي خان** دفعها الى امراته  
ثم خلفها او مضت عنها فلم يشتر دما قال **قاضي خان** لا يجب عليه الاسترداد  
كاذم حتى حرق دفع في دار المودع فدفعها الى اجني لم يضمن فلو خرج من ذلك ولم يشتر  
صم فكذا هنا ولان الايداع عقد غير لازم وكان لبقائه حكم لا يند او قال **قاضي خان**  
لا يصح اذ المودع انما يضمن بالدفع وجب دفعه كان غير مضمون عليه ولا يضمن عليه يقول  
الحقيق هذا الدليل على ان لا يضمن حكم الا تبطل فلو دفع الوديعة الى اجني تبطل فكذا ان لم  
يشتردها في تلك المسئلة حتى خصوص في مسئلة الحرق فان الثانية بالضرورة  
يتقدر بقدرها فبعد روال الحرق ارتفعت الضرورة فلم يشتردها من الا اجني  
فكان له ادعها ايده ابتداء فالصواب ان يضمن في كلتا المسئلة كما ذكره **قاضي خان** والله  
اعلم **قاضي خان** لا يضمن بدفعها الى جاره لضرورة كثر بقا قال **قاضي خان** هذا المودع يبيع ذلك من الدفع  
الى اجني اما لو امكنه الدفع الى من في عياله ضمن بدفعها الى اجني **قاضي خان** هذا الواحاط  
الحرق بالمرور ولا ضمن بدفعها الى اجني **قاضي خان** امرأة حضرها الوفاة فدفعها الى جاورها لم  
تضمن لو لم يكن عند وفاتها احد من في عياله **قاضي خان** دفعها المودع الى اجني فنكحت عند  
الثاني ان لم ينفار قبل الاول فلا ضمان عليهما وان فارقته ضمن الاول والثاني عند الامام  
وعند سماعي يمسأ لكن لو ضمن الاول لا يرجع على الثاني ولو ضمن الثاني يرجع على الاول  
**قاضي خان** وهو مودع القاضي سوا عشر اشيا اذا ملكها انسان ليس له ان يملك غيره  
لا قبل قبضه ولا بعده منها المودع لا يملك الا يبيع الى اجني ومنها المرفق لا يملك المرفق  
بلا اذن راضيه فلو ضل وهلك عند الثاني فالراي يضمن بهما قيمته راضيه فلو ضمن  
الاول لا يرجع على احد ولو ضمن الثاني يرجع هو على الاول ومنها وكيل المبيع لا يملك تخليك  
غيره لو لم يقبل الموكل اعلم براكه فان وكل غيره فباع الثاني حرق الاول اجاز الاول  
بيعه جاز والا فلا وان قال له موكله اعل فيه براكه فكل غيره جاز وليس للثاني  
توكيل غيره ولو قال له الاول اعل فيه براكه ومنها لو استأجر دابة ليركبها بنفسه  
لا يوجرها غيره لا للركوب ولا للعمل وكذا لو استأجر ثوبا ليلبس لا يوجرها غيره ومنها



لو استقر رداية للركوبه او ثوبا لللبسه لا يعبر بها غير ومنها رجل اخذ ارضا بذر البزرها  
ولم يقل له زكوا اعل فيه برايكه لا يدفعها الى غيره مزارعة على حال ومنها المضارب لا يدفع  
الى غيره مضاربة فان قال له اعمل برايكه كان له ان يضارب ويشترك شركة عتاق ولا يملك  
المساومة ولما ان يستبضع ومنها المستبضع لا يملك الاستبضاع فان ابضع وهلك فرب  
المال تقيمين ايها شاوان سلم وحصل الربح فكله لرب المال والمستبضع والاب والوصي  
والقاضي لا يملكون الا ايداع **صع** امر رجلا بدفعها الى فلان فاتها وقال ان فلانا استودعك  
هذا فقبلته ثم رده على الوكيل فلما كان تقيمين ايها شاوان اذا الوكيل حين اضاف لا يدايع الى وكيله  
فقد جعل نفسه رسولا وببليغ الرسالة فخرج من اليمن فصار اجنبيا استودعها قال  
له سلطان جابر ولم تدفعها الى حبستك شهر او ضربتكم ضربا او اطوفتكم في الناس  
فلودفعها اليه من لا لوقال اقطع يدك او رجلك او اضربك خمسين سوطا اذ لا يجوز دفعها  
الا خوف تلف النفس او العضو فوجد في الثاني لا الاول ولو هده به باتلاف ماله لو لم  
يدفعها فالمسيلة راقعة القنوى فذكر ان السلطان لو طلب من الوصي بعض مالا ليقيم  
وهده فليخاف على نفسه القتل وتلف عضوه فدفع لم يمتن ولو خان المجلس او القيد  
او ان ياخذ ماله ويبقى قدر الكفاية من ولو خان اخلا ماله لم يمتن مالا ليقيم وهذا كله  
لو دفع الحبس الوصي اما لو كان السلطان هو لا خذل يمتن الوصي **ما يصدق فيه المودع**  
وما لا يصدق فيه **صع** ادعى الرد او الملاك وادعى بها الاتلاف فالقول للمودع ولو برهن  
تقبل بيئته ايضا وقيل تقبل بيئته المالك لانه يثبت الضمان ولو ادعى دفعها الى اجنبى  
لغير ذمة كمن دفعه لا يصدق الا ببيئته عند الامام وس وفي المتن لو علم انه وقع الحريق  
في بيئته يقبل قوله والا فلا ولو قال او دفعها عند اجنبى ثم ردها على فملك عندك  
وكذبها ردها من ان يبرهن اذا اقر بوجوب الضمان عليه ثم ادعى البراءة فلا يصدق الا  
ببيئته وكذا لو قال بعثت بها اليك مع اجنبى ودها ينكر ذلك وكذا لو دفعها الى رسول ردها  
فانكرها الرسالة من ولم يرجع المودع على الرسول لو صدق ما نه رسول ولم يمتن له الرسول  
ضمان الدرك الا ان يكون المدفع قايما فيرجع ولو قال ردتته بيدى او بيد من في عيالى صدق  
ببيئته ولو اقر المودع انها استعملها ثم ردها الى مكانه لا يصدق فالحاصل ان المودع لو خالف ثم  
عاد الى الوفاق انما يبر الوصدق المالك في العود لا لو كذب الا ان يبرهن على العود بخلاف  
ما لو حذر بها او ضرها ثم اقر لا يبر الا بالرد على المالك والمستاجر والمستعير لو خالف ثم عاد لا يبر  
والمرتزق المودع ووكيل البيع لو خالف بان استعمل القر ثم عاد وباعه جاز كوكيل حفظ واجازة  
واستيجار ولو خالف مضارب او استبضع ودفع المالا لينفقه في حاجته ثم عاد مضارب  
ومستبضع ومستاجر الدابة لو نوى ان لا يرد لها والمستعير ثم قدم لو كان سائرا عند

النية من لو هلك بعد النية اما لو كان واقفا اذا ترك نية الخلاف عاد امينا وشريكه عتاق  
او غما وضلوا خالف ثم عاد امينا ولو ما موراج حفظ شهر ففى شهر ثم استعملها ثم ترك الاستعمال  
وعاد الى الحفظ من اذ عادوا الامر بالحفظ قد زال **صع** القاري كل امين خالف ثم عاد الى الوفاق  
عاد امينا كما كان الا المستعير والمستاجر جازا بها بقبضها من **صع** قال له ردها ارفعها الى فلان  
فقال المودع دفعها اليه وقال ذلك الرجل لم يدفع اليه وقال ردها لم تدفع اليه فالقول للمودع في  
حق برائه لا في حق ايجاب الضمان على المدفع اليه امر ردها بمرضاها الى دين ردها فقل صرقت  
فانكر لها صدق المودع في براءة نفسه على رب الدين حتى يبقى الدين على رب الوديعة كما كان طلبها  
ردها في ايام الفتنة فقال المودع لا اصل اليها السلعة فاعثر على تلك الناحية فقال المودع  
اجبر على رديعتك فلو كان المودع عاجزا عن ردها جاز طلب ردها بعد لها او لضيق الوقت  
صدق ولم يمتن والا منى ولم يصدق قال اصحاب جماع العضولين اقول امينا انه لو طلبها  
ردها وقال المودع لا يكتفى مضارها الا ان يكون ابتداء ايداعه على هذا ابين من ان لا يمتن ردها  
ايضا فالحاصل انه ينبغي ان تتخذ المسيلان حكما **صع** رجل وكل رجلا بقبض وديعته فقال  
المودع دفعته الى الموكل او الى وكيله صدق وكيل قبض وديعته قال له المودع دفعته اليك  
وانكر الوكيل صدق المودع في حق دفع الضمان عن نفسه لا في حق ايجاب الضمان على الوكيل **قاضي**  
**خان** ادعى على رجل وديعة فقال المودع لا ادري اياك او دعيها جلف لكل منهما انه ما ودعه  
عنده فان فكل اعطى الوديعة امام منى لما شئها لانه انما يملكها بالتجسس قال المودع لربها  
بقبضها اليك مع رسولي وسمى بعض من في عياله صدق بيمينه كافي قوله ردتها عليك وكذا لو قال  
بعد موت ردها ردت على الوصي صدق بيمينه قال للطالب استودعني الما ضاعت وقال  
كذبته بل عصبته منى فالقول المستودع ولم يمتن ولو قال اخذتها منك وديعة وقال الطالب بل  
عصبته منى ولو قال الطالب اقرضتكها فرضا وقال المطلوب بل وضعتها عندي وديعة  
او قال اخذتها منك وديعة فذمعت يصدق ولم يمتن يقول الحقيقه وجه الفرق بين مسيلين  
دموى الغصب والقرض غامض دقيق بالتامل الكامل حقيق قد برأه وفي التوفيق وفيه  
ايضا رجل اودع رجلا الف درهم وللواقع عليه الف درهم ايضا فاختلفا بعد ايام فقال الطالب  
اخذت الوديعة منك والدين باق عليك وقال المستودع اعطيت القر وضعت الوديعة  
فالقول للمستودع ولا شئ عليه لانه هو الدافع رجل برهن على مودع ان رب الوديعة وكله بقبض  
منه وقت لذلك وقتا ثم المودع برهن انه عزل عن الوكالة تقبل بيئته رجل ارسل رجلا  
لقبض حقه من مديونه فقال المديون دفعته الى الرسول وصدقه الرسول وقال دفعته الى  
المرسل والمرسل ينكر وصوله اليه فالقول للمرسل بيمينه ولو قال كنت في السفينة  
فخرقت فتاوت الوديعة انما لا يصدق الا ببيئته انتهى يقول الحقيقه وفي المعداية



من قال لاخر اخذت منك الف درهم وديعة فملكك وقال لاخر لا بل اخذتها عصب فوفنا  
وان قال اعطيتها لم يضمن والقبض في هذا لا اخذ والدفع لا اعطا ولو قال منك وديعة فقال  
لا بل فزنا يكون القول للمقر وان قال هذه الالف كانت وديعة لي عند فلان فاخذتها فقال فلان  
هو لي فانه ياخذ منها انتهى وفي الجمع اقران هذا العهد فلان ثم قال لا بل او عني فلان  
اخر او عارنيته وادعي لا منبها ان العهد له قضى له به الاول متوافقا لهذا موصولا او موصولا  
فان دفعه الى الاول بقضا لا يضمن للثاني شيئا عندئذ وقال يضمن ولو دفعه اليه بغير  
قضا مني للثاني انقا قانته وفي الحقايق الخلاف في الاقرار بالمقتيد بالوديعة والعارية  
اما في الاقرار المطلق بان قال هذا فلان بل فلان ودفع الاول بقضا لا يضمن للثاني بل انقا  
وفي الوجيز لو قال اقرضتني امرا واسلمت الى او استودعته ثم قال لم يقبض بصدق موصولا  
او موصولا ولو قال فقطت الى او انقدتني فلم يقبضه لا يصدق عندئذ وقال بصدق لو  
موصولا لا موصولا وفي الحقايق لو قال خلى بيني وبينها ولم يقبض بصدق اجماعا وكذا  
اقرضتني او دعني وضع عني اعطاني **عنه** قال المودع لزكها وهبتها لي او بعتها مني  
وكذبه زكها لا يضمن **ك** قال تلفت منذ عشرة ايام وبرهن زكها انها كانت عنده  
يومين فقال المودع وجدها تلفت قبض ولم يضمن ولو قال او لا تبنت عندي  
وديعة ثم وجدها تلفت مني **طلب الوديعة** وما يتعلق بردها **ص**  
ردها الى بيت المودع او الى من في عياله قيل يضمن وبه يفتي اذ لم يررض بغيره وقيل لا يضمن  
وبه يفتي اذ ورد الى من في عياله المالك رد المالك من وجه لا من وجه والعمان لم يكن واجبا فلا  
يجب الشك بخلاف القاصب والمسئلة جالحا فانه يبرأ اذا العمان منه واجبا فلا يبرأ  
بشك **خلاصة** ردها الى منزله زكها او الى احد من عياله زكها فضاغت في التجريد  
انه يضمن بخلاف العارية وفي الجامع الكبير لا يضمن كافي العارية وعليه الفتوى **قاضي خان**  
دفعها الى من يقول المودع لا يضمن ولو الى عياله المودع ذكر الفذوري والفقيه ابو الليث  
وشمس الائمة السرخسي انه يضمن وذكر الامام الفخري في شرح الجامع الكبير انه لا يضمن  
اذا ورد الى عياله المالك رد اليه من وجه الضمان لم يكن واجبا فلا يجب بشك بغيرها  
بيد ابنه الكبير الذي ليس في عياله الى صاحبها فملك يضمن ولو الابن صغير الا انه  
ليس في عياله لا يضمن اذا الابن الصغير ولو لم يكن في عياله الاب لكن تدبيره الى ابيه ولا  
يضمن بالدفع اليه كما لو بعتها مع عبده الذي اجره من غيره فانه لا يضمن ولو كان العبد في  
عياله المستاجر يسكن معه **ص** بغيرها الى ابنه وهو ليس في عياله مني لو بالثمن والا  
فلا ولو طلبها زكها فقال المودع لا يكتفي احضارها لان قرضها ورجع فهذا ابتداء ايداع  
او عزله بطلبه ونزكه صار مودعا ابتداء قال صاحب جامع الفصولين اقول يعني ان

يكون

يكون ابتداء ايداع لو صدقه المودع والا فينبغي ان لا يحمل تركها ايدا على امر من  
مسئلة الطلب ايام القنينة ولو طلبها ويحمل رجاها والمسئلة جالحا مني اذا تركه من  
المالك ايداع ابتداء من وكيله فيضمن لو لم يدفع مع القدر على الدفع لغصبه **خلاصة**  
طلبها رجا فقال المودع لا يكتفي احضارها لان قرضها وذهب عن رضا فملكته لا يضمن  
لانه لما ذهب فقد انفسا الايداع وان تركها عن غير رض يضمن كغير طلب العارية فقال  
المستعير نعم ادفعها وفرط حتى يرضى ثم سرق من المستعير ان كان عاجزا وقت الطلب  
لا يضمن وان كان قادرا فان اظهر العير السخط والكره فله في الاصل ان يضمن المستعير وكذا  
اذا لم يظهر السخط ولا الرضا لان الرضا لا يثبت بالشك وان صرح بالرضا بان قال لا بأس  
لا يضمن وان لم يطلب ولم يرد حتى ضاعت ان كانت العارية مطلقة لا يضمن ولو موقوفة  
نفي الوقت ولم يرد من يقول الحقيق وعلى هذا التفصيل يكون ما في **ص** في بيان مسئلة  
طلب رب الوديعة وديعته واظهر المودع العجز عن ردها قاصرا يحتاج الى ضم قديمته  
ذكرها صاحب الخلاصة فافهم والسامع **ن** طلب العير العارية فقال المستعير نعم ادفعها  
اليك ثم قال تلفت فلو كان يرجوان يجدها لم يضمن ولو ايسر منها مع هذا وعنه ثم خبر بالتلف  
منه وكذا الوديعة قال **ص** هذا التفصيل خلاف ظاهر الرواية اذ نص الكتاب انه لو  
دفعها له ثم اخبر بالتلف مني للمنافق **ص** طلبها رسول زكها فقال المودع لا ادفعها  
الا الى من جالها ولم يدفع الى رسول مني لو صدقه لولا كذا به انه رسوله قال وفيه نظر  
برليل ان المودع لو صدق انه وكيل يقبضها لا يومر بدفعها اليه وفرق بينهما بان الرسول  
ينطق على لسان مرسله بخلاف الوكيل يقول الحقيق فعلى هذا الفرق يدفع التطر وتصح  
ما مر لكن هذا الفرق مخالف لظاهر المذهب كما سياتي بعد اسطر **خلاصة** جال الرسول  
وطلبها فقال المودع لا ادفع الا الى من جالها ولم يدفع فسرق يضمن على رواية من وفي  
ظاهر المذهب لا يضمن قال له ردها اذا بعثت اليك من يقبض منك فادفع اليه  
فبعث بعد ايام فطلبها البعوث فلم يدفع اليه حتى ضاعت مني لانه بالمنع صار غاصبا  
الا اذا كذب به انه رسوله وليس للمالك ان يقبض وديعة عبك ما دونها او بحجور ان لم  
يحضر ويظهر انها من كسبه اذ يجمل انه مال الغير وديعة فان ظهر انه للعبد بالبيت  
مخ ياخذ **قاضي خان** سواكل على العبد من اولا **ص** قال رجاها ادفعها الى قتي هذا  
فطلبها فانه فاني او قال غدا مني قال له رجاها من اخبرك بعلامته كذا فادفع اليه به  
فاخر رجلا بتلك العلامة ثم لم يصدقه ولم يدفع فلو هلك الوديعة لم يضمن اذ يتصور  
ان ياتي غير رسوله بتلك العلامة قال لمرضا احملها الى اليوم فقال نعم ولم يحمل حتى  
نفي اليوم وهلك لم يضمن اذ الواجب عليه التحلية لا حملها اليه فبرع بقوله

في ص

المودع



فلا يجبر عليه طلبها ربهما فقال المودع اعطينكها فقال بعد ايام لم اعطكها ولكن نلت  
منه ولم يصدق للتناقض **قاضي خان** وقيل لا يصح والمصحيح انه يضمن ولو قال لربها  
هلكت عندي ثم قال ردتها عليك ضمن ولم يصدق ايضا للتناقض قال له اذا جاءك اخي فرد  
اليه فلما جاء قال المودع عدالي بعد ساعة لادفعها اليك فلما عاد قال انها كانت هلكت  
لا يصدق لانه متناقض فيضمن وقال الامام الفاضل لطلبها ربهما فقال المودع اطلبها  
عدا فطلبها عدا فقال قد ضاعت روي عن اصحابنا انه يسئل متى ضاعت لو قال بعد ايام  
لا يضمن ولو قال كانت ضائعة وقت اقراره لا يقبل لانه متناقض فيضمن لان قوله اطلبها  
عدا انما يقال للشيء القاي **مع** طلبها ربهما فقال المودع انفعها على اهلك بامرك ومثله قد  
الاصل في الامر والاتفاق وكذا به ربهما ضمن دفعها اليها فاستغفرت لم يضمن لرددها على  
اخذ منه وكذا لما نفع وعصب ولو قال رطبها ادفعها الي فلان دفعها فاستغفرت ضمن اذ لم  
يرد على من اخذ منه والمستحق ان يضمن في الثلاثة شاردها الى وارث رطبها وفي الزكاة  
دين من الغنم اودع وغاب فبرهن ابنه ان اباه مات ولا وارث له واخذ الوديعة ثم جاء ابوهم  
ابنه او شاهديه لا المودع ولو كان غصبا ضمن ولا منهم يقول الحنفية الظاهر انه يقضي اية يضمن  
اياها منهم لانه يضمنهم جميعا لانه غير جائز في التعبير بتقصير كما لا يخفى على متامل خبير  
**خلاصة** غاب ربهما ولا يبرى احى يوم ميت بمسكها المودع ابد حتى يعلم موته ووارثه  
فان مات لم يكن عليه دين مستغرق برودة الورثة وان كان يدفعه الى وصي الميت  
**استعمال الوديعة** وما يتعلق باستعمالها **مع** تختم بخاتم الوديعة قبل متى في المختصر  
والنصر لا في غير ما وبه يقضى وقيل متى في المختصر والنصر لا في غير ما وبه يقضى وقيل متى  
في المختصر لا في غير ما بمثل الملهق ويضمن الملهق مطلقا لانه استعمالها اخذ المودع  
درام الوديعة او بعضها لينفق فلم ينفق وردها في مكانها بركة ولو انفق بعضها ضمنه لا  
الباقى ولو خلطها بمثل انفق ضمن الكل لو لم يتميز بخط لا لو تميز بعلامة او شدة خرقه خلطها  
المودع بماله ولم يتميز ضمنها ولو اخلطت بلا فعله شاركه ولو خلطها جنى او من في مال  
لودع بمال المودع ومن خلطها طيبا او صغيرا او صغيرا ولا يضمن ابو لاجله انقلها من فرعيها  
المودع ضمن المتلف صغيرا او كبيرا او قسا جرحا لا المودع انفق بعض درام الوديعة ورد  
بعضها فلو خلف انه لم يحبس شيئا لم يجنب اذا الذي انفق مكاره في الزمة فلم يكن  
طالبها **قاضي خان** انفق كيس الوديعة واخلطت درامها بدرام المودع لا يضمن والمختلط  
مشترك بينهما بقدر ملكهما فلو هلك بعضها بعد ذلك هلك من مالهما جميعا ويقسم الباقي  
بينهما على ما كان **تتارخانية** اودع عند رجل عدا فبقعه المودع في حاجته صار غايبا  
**جود الوديعة** طلبها ربهما فجد المودع ثم ادعى الرد او الهلاك لا يصدق فيضمن ولو

قال ليس له على شيء ثم ادعى رد او هلاك لا يسمع فلا يضمن ولو جردها لاني وجدها بان قيل  
له ما حال وديعته فلان فقال ليس له عندي وديعته او جردها في وجهه ما لكه لا بنا على  
طلب رطبها بان قال ما حال وديعته ليس له على الحفظ فقال ليس له عندي وديعته  
فجواب الفاضل واحد عند الامام لا عند **قاضي خان** قال الامام السرخسي في  
ها تين المسئلةين خلا فيين س وزفر على قول زفر يضمن وعلى قول س لا يضمن فيهما **مع**  
جردها المودع او رطبها والاخر يدعى ثم اقر الجاحد يعود الايداع والمودع انما لا يبرى اذا  
جد ثم اقر لو كان المودع عزله بان طلب وديعته **قاضي خان** جردها ثم برهن على هلاكها  
قبل الجود وان قال ليس له عندي وديعته يقبل ببينته ولا يضمن اما لو قال نسيت  
في الجود او غلطت ثم برهن انه دفعها الى رطبها قبل الجود برى طلبها ربهما فجد المودع  
فبرهن ربهما انه اودعه كذا فبرهن المودع انها ضاعت عنده لا يقبل ويضمن وكذا لو برهن  
انها كانت قبل الجود وفي المتنتى جردها ثم ادعى رد هابعد الجود وبرهن تقبل ببينته  
ولو برهن انه رد هابعد الجود وقال انما غلطت في الجود او نسيت او طنت اتي ردت  
حين دفعته الى وانا صادق في قولي هذا قبلت ببينته في قياس قول ج وس طلبها ربهما  
فقال المودع لم تودعني شيئا ثم قال بل اودعني ولكنها هلكت يضمن **خلاصة** وفي  
المتنتى جردها ثم ادعى انه رد هابعد ذلك وبرهن يقبل ولو برهن انه رد هابعد الجود  
وقال غلطت او نسيت او طنت اتي دفعته فانا صادق في قولي ولم يستودعني تقبل  
ببينته ايضا على في قياس قول ج وس وفي القاري جود الوديعة عند غير المالك لا يوجب  
الضمان اذا هلك كذا روي عن س وفي المتنتى لو جردها في وجهه لم يوجب بخلاف عليها  
الثلف ان اقر ثم هلك لا يضمن كذا روي عن س يقول الحنفية يفهم من المسئلة الاخيرة انها لو  
هلكت بلا سبق اقرا يضمن وفيه نظر لان ما مر انما في مسئلة القاري يقتضي ان  
لا يضمن ولو هلكت بلا قرا والظاهر انه هو الصواب كما لا يخفى على ذوي الالباب **عده**  
جردها ثم اخرجها بعينها فلو اقرها وقال لربها هلك وديعته اقبضها وقال رطبها  
عنده فلو رطبها عنده ولو قدر على اخذ برى وسى وديعته ولو كان بعينه عن اخذها لم  
يبر **فس** جردها فلو نقلها من مكان كانت فيه حال الجود ضمن والا فلا فلو قلنا بوجوب  
الضمان في الوجهين فله وجه **خلاصة** لو جردها انما يضمن اذا نقلها عن موضعها التي  
كانت فيه حال جوده وهلك وان لم ينقلها وهلك لا يضمن وفي المتنتى ان كانت  
الوديعة او المارية بما يحول يضمن بالجود وان لم يحولها **عده** جردها وبرهن ربهما على  
قيمتها يوم الجود يقضى بقيمتها يوم الجود ولو لم يعلم ذلك يقضى بقيمتها يوم الايداع  
يعنى لو ثبت الايداع **خلاصة** اودع الف درهم عند رجل فانكر المودع ثم اودع المنكر



الف درهم عند المودع له ان يأخذها بالالف التي صارته ديناً عليه بالجور ولو كان بخلاف ذلك  
حقه ليس له ان يأخذ عندنا وما ذكر من مسائل الجور كله في المنقول واما في العتار فلا يصح  
عند الامام وقال شمس الأئمة الحلواني في رد المحتار عن الامام ومن المسايخ من قال في العتار يصح  
بالجور بالاجماع انتهى وقد مر في غضب العتار من هذا الفصل بيان ما يضمن به العتار وما  
لا يضمن **موت المودع بجمله** لو مات المودع بجمله ضمن يمين لومات ولم يبين  
حال الوديعة اما اذا عرفها الوارث والمودع يعلم انه يعرف فوات يمين فلو قال الوارث انا علمتها وانكر  
الطالب لو فسر هابلن كانت كذا وكذا وقد هلك صدق لكونها عنده **كذا عدل** وفي ذلك قال ربه  
مات المودع بجمله وقال ورثته كانت قائمة يوم موت المودع ومعه قد هلك بعد موته  
صدق ربهان والمصحيح ان الوديعة صارته ديناً في التركة في الظاهر فلا يصدق الورثة ولو  
قال ورثته ردها في حياتي او تلفت في حياتي لا يصدقون بل يثبت بموته بجمله فيقرر  
الضمان في التركة ولو برهنوا ان المودع قال في حياته ردها يقبل اذا ثبت بيمينته  
كالثابت بيمينان **ن** لو مات وقال ورثته ردها في حياته فلو سمع من المودع ردها صدق  
الورثة بيمينهم على علم ولو لم يسمع منه لا يصدقون **م** مات المودع ولا يرى الوديعة  
يعتبرها صار ديناً في ماله وكذا كل شيء اصله امانة وكذا المستاجر يضمن بموته بجمله **يجمع**  
القضايا مودع ومضارب ومستبضع ومستجير وكل من في يده المالا امانة اذا مات قبل  
البيان ولا يبرئ امانة يمينها فانه يكون ديناً عليه في تركته حيث استهلك الوديعة  
بالجحيم ولا يصدق ورثته على الهلاك او التسليم الى المالك ولو عين المال جباية او احم  
به يكون امانة في يده وجبره او ارثه كان في يده ويصدق ان على الهلاك او التسليم كما  
يصدق الميثاق حيا **تم** **محط** قال الربار ددت بعضاً من ماتي المودع صدق ربهان فيما  
اخذ من الوديعة بيمينه اذ هي صارته ديناً عليه من حيث الظاهر فيصدق ربهان في القدر  
الماخوذ **قاضي خان** مات المودع فقال ربه الوديعة مات بجملتها فصار ديناً في تركته  
وقالت ورثته كانت قائمة بعزمه فعلى قياس قولنا يجب ان يكون القول للطالب  
وجب ضمان في التركة وعلى قياس قول من يجب ان يكون القول للورثة مع الميزان الوارث قايم  
مقام مورث من اجل ان الانسان بلا امر في حياته ثم ردها الى ورثته بعد موته بيمينه  
ويبقى حق الميت في مظلمته اياه ولا يرجح له الخروج عنها الا بالاثبات والاستعانة بالميت  
والدعا له انتهى وقد مر ذكر من يضمن بموته بجمله ومن لا يضمن فيها واخر الفصل السادس  
والعشرون في تعلق المتقاضي **قاضي خان خلاصه** مضارب قال قبل موته او دعت مال  
المضاربة فلانا الصير في ثم مات لا شيء عليه ولا على ورثته ولو قال الصير في ما اودعني شيئا  
فالقول قوله بيمينه ولا شيء عليه ولا على الورثة ولو مات الصير في قبل ان يقول شيئا ولا يعلم

ان المضارب دفعه الى الصير في الا يقول له لا يصدق على الصير في وان دفعها الى الصير في بيمينته  
او اقر من الصير في ثم مات المضارب ثم مات الصير في ولم يدين مكان دينه في مال الصير في ولا شيء  
على المودع ولو مات المضارب والصير في حي فقال ردها عليه في حياته فالقول قوله  
ولا ضمان عليه ولا على الميت **ضمان المستجير وما يملكه وما لا يملكه** **هذه** العارية  
امانة هلك في يد المستجير لا تعدل يمين **قاضي خان** والمجير ان يثبت العارية ويرجع  
فيها متى شاء كانت الاعارة مطلقاً وموته لا يبرئ من امانة **تعار** امانة العارية تعار  
عندنا في الاعارة المطلقة اذا كان مما لا يختلف باختلاف المستعمل ولا فوجروا وتختلف  
في ابداعها فصدوا والاصح انه يصح وعليه القوي والمستاجر يبرئ فيما لا يختلف فيه  
باعتلاف المستعمل ويجوز يودع ولا يرهن والرهن لا يرهن ولا يبرئ ولا يوجر ولا يودع الا بائناً  
الراهن والمهرن **خلاصة** العارية لا فوجر ولا ترهن وبرون التي تعار فيها لا يثبت كذا  
وارض لا فيما يتفاوت اما لو نهاه المجير عن الدفع الى الغير لا يبرئ مطلقاً وفي الوديعة خلاف  
فقال مسايخ العارقات العارية تودع وبه اخذ القضي أبو الليث والصدور الشهيد وقال  
بعضهم لا تودع **زبيعي** واكثر المسايخ على انها تودع قال الامام ظهير الدين المرعشياني وعليه  
القوي **خلاصة** والوديعة لا تودع ولا تعار ولا فوجر ولا ترهن فان فعل شيئاً من ذلك  
ضمن والمستاجر يوجر ويجاز ويودع ولم يترك حكم الرهن ويمينه ان يرهن يقول الخبير  
فيه نظروا انه قد مر ان في محارقات النوازل لصاحب الهداية ان المستاجر لا يرهن  
المهم الا ان يكون في المسئلة روايتان او سقطت كلمة لا من عبارة ان يرهن في الخلاصة  
سواء من قلم التاسع لا يقال لعل مراد صاحب الخلاصة من قوله يمينه ان يرهن هو الرهن  
لا المستاجر لانا نقول لا جمل لذلك الاحتمال انه ذكر في الخلاصة ايضا في كتاب الرهن ان  
الراهن لا يرهن **قاضي خان** في الاعارة المطلقة للمستجير ان يبرئ غيره سواء كان الاعارة  
ما يتفاوت الناس في الانتفاع به كركوب دابة وليس لوب او لا يتفاوت ككل دابة وسكنى دار  
**مع** المستجير ان يبرئ او اطلقت الاعارة سواء كانت العارية شيئاً يتفاوت فيه الناس  
او لا فلو استعار دابة لركوب واللبس ولو تفاوتت الناس فيها ولكن انما يبرئ لو لم يركب او لم  
يلبس بنفسه اما لو ركب او لبس بنفسه قبل ان يبيع وقيل لا وكذا لو اركبوا لبسوا  
او لا ثم اراد ان يركب او يلبس بنفسه فليخلف من اعارة مطلقاً ولو تقيده فله الاعارة  
فيما لا يتفاوت الانتفاع به لا في المتفاوت ولو استعار دابة ليحل عليها بنفسه او بيتاً  
ليسكنه او قفا ليخدمه فله الاعارة لعدم التفاوت ولو ثوباً ليلبس او دابة ليركبها  
بنفسه فليس له الاعارة لو تفاوت استعماله وقدره ولا يخير ما لم يفرغ وفي الصحيح  
لا يبرئ في متفاوت استعماله ولو مطلقاً لتقيته ولو فرغ لم يجز مطلقاً لتقايه مودعا



**هذه** العارية على رتبة اوجه احوالها ان تكون بطلقة في الوقت والانتفاع والمستعير  
فيما يقتضيه في اي نوع شأ في اي وقت شأ بالاطلاق الثاني ان تكون مختصة  
فيها وليس له ان يجاوز فيه ملكه عملا بالتقييد الا اذا كان خلافا الى مثل ذلك او الى خير  
منه الثالث ان تكون مقيدة في حق الوقت بطلقة في الانتفاع والرابع عكسه وليس  
له ان يجاوز ما سماه فلو استعار دابة ولم يسم شيئا له ان يجاوز ويغير غير العمل اذا انتفوت  
ولما ان يركب غيره ولو اركب مختلفا لانه لما اطلق فله ان يعين حتى لو ركب بنفسه له  
ان يركب غيره لانه يعين ركوبه ولو اركبه غيره ليس له ان يركب بنفسه حتى لو فعله فليس  
لانه يعين الركاب يقول الحقيري وجوب الضمان اختلافه كما سياتي في بعد سطرين **قاضي**  
**خان** استعار دابة للركوب او ثوبا لللبس ولم يذكر اركابه واللبس فله ان يعير بها غيره ويكون  
ذلك تعيينا للركاب واللبس فان ركب سوا بعد ذلك وليس قال الامام الزيد اذ اهلك بغير  
وقال الامام الرضا والامام جواهر اذ لا يعين عارضا وقال لا تدفع الى غيرك فرفع ذلك عند  
الثاني قال الفقيه ابو جعفر من المستعير لانه دفع بلا اذن وقال بعضهم ان كان شيئا لا يختلف  
الناس في الانتفاع به لا يعين **درر غرر** المستعير لوجوه العارية او رهنها فملكه من  
المعير ولا يرجع المستعير على احد او من المعير المستعير يرجع المستعير على المورع ان لم يعلم  
انه عارية معه وان علم فلا يرجع **عليه** رجلان يسكنان في بيت واحد كل واحد يسكن في  
زاوية منه فاستعار احدهما من صاحبه شيئا وطالبه المعير بالرد فقال المستعير  
في الهاق الذي في زاويتك وانكر المعير والبيت في ايديهما لم يعين **فب** طلبة من رجل  
شيئا عارية فقال المالك اعطيتك غدا فلما كان الغد اخذ المستعير بلا اذن في من  
وفي **قاضي خان** استعار رجل من رجل شيئا فقال للمعير اعطيتك غدا فحق الغد جاوز  
من بيته عند عينه واستعمله فملك في يده من لانه اخذه بلا اذن ولو استعار من رجل  
شيئا غدا فاجابه المالك بنعم فلما المستعير غدا ولم يجد المالك فخطا للموعد من بيته  
واستعمله فملك لا يعين لانه اخذ الموعد من بيته غدا وقد كان المالك اجابه بنعم غدا  
وفي الاولى وعد له الا عطا وما اعان وفي صورة قوله نعم لو جاوز لم يجد المعير فاحذر الدابة  
من امراته واستعملها فملكه يكون ضامنا اذ ليس للنساء اعان الدواب والماض ما كان من  
متاع البيت يقول الحقيري سياتي بعد عشرة اسطر في **مع** انها تقضي ما في عقبيه من  
الخلاصة انها تقضي مع المستعير والله اعلم بالصواب **خلاصة** قال اخر اعترفتي دابتك  
فملكك فقال رهنها بل غصبته لا يعين ان لم يكن رهنها ولو قال ركبها يعين لانه اقرب  
الضمان ولو قال اجرتها فالركاب يمينه لانها انتقام على ان الركوب كان باذنه وهو يدعي  
عليها لاجروه ويكره يقول الحقيري ولو قال اخذت دابتك عارية وقال رهنها غصبته متى

ينبغي

ينبغي ان يعين قيا ساعلي لم يرد في اصدق فيه المودع وما لا يصدق من مسيلة له  
دموى الملكا نصيب تقلا عن قاضي خان قال وهذا بخلاف من هلك في يد رجل فقال  
وهتيلي وقال رهنها بغيرها فملكه يعين ولو هلك المستعير بعد الاستعمال فجارحل  
وادعي انه كان له وانكته بالحق فان شأ من المستعير المستعير ثم يولا يرجع على  
المعير وان شأ من المعير فلا يرجع على المستعير وفي الاجارة اذا ضمن المستعير جرها المستعير  
يرجع على المورع واعطا ما لا يرجع الى الموضع الذي هلكته فيه والود بقة كالعارية **ج**  
اختلف المعير والمستعير في الايام والمكان او فيما اجل صدق المعير بيمينه ولو تصرف  
المستعير وادعي الاذن وجده المعير من المستعير لان يبرهن **خلاصة** قال  
لا خراج في ثوبك فان منع فان له صان من لا يعين **مع** امرأة اعارت ثيابا من متاع البيت  
بلا اذن زوجها لو ما يكون في يدها عادة لم تقضي ولو من غيره يعين **خلاصة** لو كان شيئا مما  
يكون في ايديهن عادة فلا ضمان على احد اما في الفرس والثوب فيضمن المستعير والمرأة  
**عليه** دخل بيته باذنه فاخذ انا ليطر اليه فوقع لا يعين ولو اخذه بلا اذنه جازى ما لو دخل  
سوقا يباح فيه الا انما فاخذنا بلا اذن فوقع من **حجب** سارم قدما للمشراف قال الرئي  
فذلك هذا فدفعه اليه فوقع منه على القداح فانكسر القدح واقدح اخرى ضمن  
الاقداح الا قدح ساومه **ن** استعمل قضا عا حكام فوقع من يده او خذ قضا عا ليشتر  
فوقع لا يعين لانه تاذون **فان** قبل هذا اذا لم يقع من سوا امساكه فلو منه يعين  
**يد** استعار اسبا او قدوما لكسر طباط فوضع في بيته فلفق بلا تقصير من لانه اذن  
بكسر الحطب لا يؤمنه في يمينه وقيل لا يعين **مع** المستعير لوضع العارية بين يديه  
وانما من صحتها ضمن في حضرة لا في سفر ولو نام قطع رجل مفودا لدابة من يده لم يعين في سفر  
او حضر ولو مد المفود من يده ضمن لو نام مضطجعا في الحضر والا فلا **اعارة الدواب**  
وفيها مسائل المحالفة للمالك وفي **مع** استعار دابة واستأجرها لينتفع بها رة فلما تزل  
للمصلافة دفعها الى رجل ليصل الى يمينه وصار الحفظ بنفسه في هذا الوقت مشتتني **قاضي**  
**خان** استعار الدابة محضت الصلاة فدفعا الى غيره ليمسكها فضا غت ان اشترط  
المستعير في عارته ركوب نفسه ضمن لانه لا يملك الاعارة في هذا الوجه فلا يملك الايداع  
وان لم يشترط لا يعين لانه يملك الاعارة في هذا الوجه فملك الايداع وذكر محمد في السير  
المستعير اذا ادعى الميز ليس في عياله كان ضامنا **فص** عن محمد فاعاد الى رجل ليمسكها  
حتى يصل من لشرط ركوب نفسه والا فلا تزل في السكة عن دابة اعارة او اجارة ودخل  
المسجد ليصل فخلى عنها من ومنهم من قال من على كرا حل واطلاق محمد يدعي عليه وبه يفتي  
**خلاصة** وقيل لو ربط ثم دخل لا يعين والاصح انه يعين **نهي** لان بدخوله المسجد ضامنا



اذ عيها عن بصير ويؤيده ما قال محمد عقيب هذه المسئلة تزل عنها في القصر البصلي  
فامسكها فانفلتت لم يضمن اذ لم يغيها وعلى هذا الوادخل بيته وتركها في السكة من رطلها  
اولا اذ عيها عن بصير فلو تصور ان يجر مسجدا او بيتا ولم يغيها عن بصير لا يضمن به  
يقى **فقط** قطره ان المعتبر ان لا يغيها عن بصير **حصر** سلكها الى رجل ليس لها الى ربا ضمن  
**قال** هذا الشرط لا تنفع بتمسكها ما لو اطلق فلا ضمان في العارية تودع يقول  
الحقير هذا على قول اكثر المشايخ وعند بعضهم يضمن ولو اطلق في العارية لا تودع عندهم كما  
مرت قبيله قبل ثلاثين سنة **شئ** المستجير والمستاجر لو اطلقها ثم عاد الى الوفاق  
يعثمان ولا يبران وعليه القوي استغنا زورا قيمته خمسون لبيته فخره  
مع ثور قيمته مائة يبران لو كان الناس يفعلون مثل ذلك والاضحى استغنا زورا ليكره ارضنا  
معبنة فكري ارضا غيرنا من اذ الاراضى تنفوت رخاوة وملافة طال صاحب جاس الفقيه  
اقول ينبغي ان لا يضمن لو كره مثل الحقيقة اذ اذ في منها كالاوا استغنا زورا لغيره ونوعا فحالف  
لا يضمن لو حمل مثل السمى او اخذه منه كما يسمى **جج** رد ثورا لاستغنا زورا الى مريكان  
المعير به فيه ويرى بكونه فيه وحده بلا حافظ لم يضمن اما راجع وقال خذ اعزاء ولا تحل  
عنه فحالف حتى وقدم في ضمان المملوك واستغنا زورا اليها الى راجحة فاخرجها الى نهر للسقى  
دعى غير تلك الناحية **من** **عده** استعمل ثورا وفرغ ولم يحل حله فذهب الى المرح وتخطى  
به **من** **فشم** رطل حمار العارية يحمل فاخفق لم يضمن استغنا زورا الى موضع فسلك بها طريقا  
ليس بالعادة **من** ولو عين طريقا فسلك طريقا اخر فواستغنا زورا لم يضمن ولو ابعده او غير مسلول  
او نحو فاضم **فت** استغنا زورا الى مكان فقلبي طريقا ذهب لا يضمن بعد ان كان طريقا يسلكه  
الناس اذ لم يبين طريقا ولو سلك طريقا لا يسلكه الناس الى ذلك المكان **من** اذ يطلق الاذن يضمن  
الى المنظار **شم** استغنا زورا فقال لي حمارا في الاصطبل فخر احدما ايها شئت فاخذ  
احدما لا يضمن ولو قال خذ احدهما واذ به به والباقي بحاله **من** **كذا** **عده** وفي **طه** استغنا زورا  
وبعث قته ليا في به فركبه قته فمكك **من** القز ومبايع فيه حلالا خلا في قز حمارا لثقل ود بعة  
قبلها بلا اذن مولاه **يد** جاز رجل الى مستجير وقال لي استعرت دابة عندك من رها فلان  
فامرني بقبضها فصدقه ودفعتها ثم انكر المعير من يذ لك **من** المستجير ولا يرجع على القابض  
اذا صدقه فلو كذب به او لم يصدقه او شرط عليه الضمان فانه يرجع قال وكل تصرف موسيب  
للضمان لو ادعى المستجير انه فعله باذن المعير وكذا به المعير **من** المستجير الا ان يبرهن على  
الاذن **يد** استغنا زورا الى الليل وتلقته قبل الليل يبر ولو تلقته في اليوم الثاني **من** قال  
بعضهم انما يضمن ان انتفع بها في اليوم حتى يصير غاصبا والا فلا يضمن كودع اسك اللورد  
بعد مضي المدة بان ظلمه ربا اخطأ ودر يعني اليوم فملكته في اليوم الثاني لم يضمن وقال بعضهم

ضمن على كماله والطلاق محمد في الكتاب يدل عليه وبه يقى **شم** ومن فرقوا بين العارية  
والوديعة بان المستجير انما امسك العين بعد مضي المدة لنفسه فيضمن بخلاف المودع  
وفرق بان رد العارية على المستجير بعد مضي المدة وكان المالك قال له رد فاذا لم يرد فقد  
انتمى بعد طلب المالك فضمن بخلاف المودع اذا رد على رطلها لعل المودع **فقط** استغنا زورا  
الى مكان كذا فله ان يذهب ويحج ويبيعها من غير علم بيم موضعها ليس له اخراجها  
من المصروف فيه المستجير ان يركب دابة العارية في الرجوع بخلاف المستاجر يقول  
الحقير هذا مقتضى القياس لما سياتي بعد ثلاثا وراق نقلا عن **عده** ان المستاجر  
لو ركبها في الرجوع يبرأ استغنا زورا لوجه عليها **فشم** استغنا زورا لغيره في المصروف وكذا  
في عارة خادم واجارته وموصى له بالخدمة **عده** من استغنا زورا لغيره او ثوبا حتى وقع على  
استعمال في المصروف خرج بها عن المصروف وان استعملها حتى وان لم يستعملها ففي الثوب  
لم يضمن لانه حافظ له خارج المصروف **من** في الدابة لانها يجوز الخروج بغير علمه لتلف  
فكون اخراجها تضديعا له معنى ولو استغنا زورا او فسطاطا وهو في المصروف فربه لم يضمن  
ولو ثوبا او سيفا ضا فربه **من** **فت** تلفت العارية في يد المستجير فلو العقد سلق او  
موقت وتلفت في المدة يبرأ ولو تلفت في الاستعمال او في غيره ولو موقتا وتلفت بعد  
المدة يضمن اذا امسكها بعد المضي بلا اذن فصار غاصبا بخلاف المستاجر بعد مضي المدة اذ  
موتة الرد على المالك فلم يوجب من الاستاجر منع يصير به غاصبا هذا اذا لم يبين جهة الانتفاع  
اما لو عين ثوبا على ثلاثة اوجه الاول ان يخالف في المعنى بان استغنا زورا لغيره عليها عشر  
مخاتيم من هذا البرجل عشر مخاتيم من براخرم يضمن لان مثل هذا التقيد غير مفيد  
الثاني ان يخالف في الجنس بان استغنا زورا لغيره عليها عشر مخاتيم من هذا البرجل عشر مخاتيم  
شعير **من** قياسا اذ خالف في الجنس لا استغنا زورا لغيره فحالف الى خير حتى لو سمي مقدار  
من البروزة تحمل عليها مثل وزنه شعير **من** اذ باخذ من ظهر الدابة اكثر مما يملكه البروكذا  
لو استغنا زورا لغيره يحمل حطبا او ثوبا او قطنا بذلك الوزن **من** لما روى كذا لو حمل حديد  
او حجر او اجرا بوزن البر **من** لانه ما يدق ظهرها فيكون اضر **يد** لو سمي مقدار من بر  
فحمل عليها من شعير مثل ذلك بالوزن **من** لان التقيد به فايده اذ الشعير باخذ من ظهر  
الدابة اكثر مما يملكه البر فصار كذا لو حمل عليها مثل وزنه ثوبا كذا في النهاية معروا الي  
المبسوط لم قال في كوشح الاسلام في شرحه انه لا يضمن وقال هو الصحيح لان ضرر  
الشعير في حق الدابة عند اشتوايهما وزنا اخذه من ضرر البر لانه ياخذ من ظهر  
الدابة اكثر مما يملكه البر فيكون اخذه عليها بالانسياط قال وبه كان يقى الصدر والشهد  
**خلاصه** استغنا زورا لغيره عليها عشر مخاتيم شعير تحمل عشر مخاتيم بر فملكته



ضمن قيمة الدابة **فت** الثالث ان يخالف في القدر بان استعارها ليعمل عليها عشر  
مخاتمهم برجل خمسة عشر مختما فلعلهم انما لا تطيق حمل هذا القدر من كل قيمتها الا ان  
ولو علم انها تطيق ضمن ثلثها توزعها للضمان على قدر ما اذن وعينه بخلاف ما لو امر جلابير  
فته عشر اسواط فخر به احد عشر سوطا فانه ضمن نصف القيمة اذا اعتبر في القتل  
عدد الجناة لا عدد الجنايات وهذا لان قليل الجراح في القتل مملوك والكثير في غير القتل  
غير مملوك بخلاف ما لو استعار ثورا ليعمل به عشر مخاتمهم برجل واحد عشر فذلك ضمن  
كل القيمة لانه لا محل للشركة انتهى الا ان فبعها استعمالا بلا اذن فقص بخلاف الحمل  
لان حمل الكل يوجب شركة واحدة وهو في البعوض اذ ذك وفي البعض يخالف فيوزع العنان  
استعارها الى مكان يسمى مخا ونه فهاذا ليه ضمن الى ان يرد لها على مالها قيل هذا لو استعارها  
ذاهبا لاجابيا اما لو استعارها لاجابيا يراو هذا القابل يسوي بين مودع ومستاجر ويستعير  
لو كان لغوا ثم عادوا الى الوفاق برؤس الوالات ملك الايداع والمعارية والا جازع باقية  
ونهم من قال لا يبرأ في المعارية ما لم يرد لها الى رها سوا استعارها ذاهبا فقط او ذاهبا  
وجابيا وهذا القابل يقول المستعير والمستاجر لو كان لغوا ثم عاد الى ايران بخلاف  
مودع خالف ثم عادوا القول الاول اصح يقول الخبير الثاني اصح اذ قد سبق نقله عن  
**شئ** ان المستعير والمستاجر لو كان لغوا ثم عاد الى ايران وعليه القنوى ويؤيد  
ما سبق في بعد سطر نقله عن **د** وبعد اسطر عن كتب شئ فانهم والله اعلم وبعضهم  
قالوا لا يبرأ مطلقا وبعضهم قالوا لا يبرأ لو استاجر او استعار ذاهبا وجابيا واليه المال  
**ص** وغيره من شيوخ زماننا افتوا بانه لا يبرأ بالعود **ور** غير قال في الهداية الاول  
اصح يعني عدم البراءة وقال في الثاني اصح **هداية** استاجرها الى محل تجارزها  
الى محل اخر ثم ردها الى الاول فملكته منها وكذا المعارية قيل هذا اذا استاجرها ذاهبا لاجابيا  
ليتم العقد بالوصول الى الاول فلا يصح بالعود مردودة الى يدها لكان معنى اما اذا استاجرها  
ذاهبا وجابيا يكون كمودع خالف في الوديعة ثم عاد الى الوفاق وقيل الجواب بحري على الاطلاق  
والفرق ان المودع مأمور بالحفظ مقصودا فبقى الامر بالحفظ بعد العود الى الوفاق فحصل الرد  
الى يدنايبه المالكه ون الا جازع والاعارة يصير الحفظ مأمورا به تبع الاستعمال لا مقصودا  
فاذا انقطع الاستعمال لم يبق هو نايبا فلا يبرأ بالعود وهذا اصح **جمع** استاجرها الى مكان  
سماه فتعداه فملكته ضمن لانه خالف فصار غاصبا فلزمه رد الى المسمى فملكته لم يبرأ مطلقا  
في ظاهر الرواية وقيل هذا فيما استاجرها ذاهبا لاجابيا وسى رواية النوارى وقال زفر  
يبرأ لانه ايسر خالف ثم وافق فيرد المودع **ص** استاجرها الى محل سماه فجازع ثم رجع  
فملكته فقد الامام في قوله الاخر ضمن ما لم يرد فحقها الى رجا وقل قولها وهو اختيار الرضوي

وكذا المعارية بخلاف مودع خالف ثم وافق حيث لا يضمن وقيل لا فرق بين وديعته  
واجاره اذا الوديعة مطلقة اما الاجازع فعل الازهاب دون الايجاب حتى لو استاجرها  
ذاهبا وجابيا لا يضمن بالوديعة وهذا ليس بصحيح وبين الوديعة والاجازع فرق  
يقول الخبير هذا الفرق هو ما مر في هذه الحقيقة من الهداية **قاضي خان** استاجر  
للكوب الى الكوفة فجازعها فزادها لا يسامح فيه الناس وركبها في تلك الزبابة او لا  
ثم ردها الى الكوفة يضمن ما لم يرد لها الى رجا حتى لو هلك في طريق البلد يضمن قيمتها  
ولا تنسقط عنه الا جازع وهذا عند الامام في قوله الاخر وهو قولنا **شئ** لو ذهب الى مكان  
غير المسمى ضمن ولو اقصر منه وكذا لو اسكنها في بيته ولم يذهب الى المسمى **قاضي خان**  
لانه اعارها للذهاب لا للاسكان في البيت يقول الخبير يرد على هاتين المسئلتين اشكال  
وموان المخالفة فيهما الى خبر لا يشر فكان الظاهر ان لا يضمن فيها ولعل في المسئلة الثانية  
رواية اخرى ذكر في **يد** انه لو استاجر قدوما لكسر الحطب فوضعه في بيته فحلف بلا  
تقصير قيل يضمن وقيل لا **شئ** والملك المختار دعوى وكذا الاجازع بخلاف ما لو استعارها مطلقا  
او يحمل براحملا اخف برى **د** استعار ثوبا ليكرب ارضه فلم يكرب فعطب ضمن وكذا الاجازع  
**طلب** **العمال** **تج** وما يتعلق بردها **ص** لو كانت المعارية موقفة فاسكنها  
بعد الوقت مع مكان الرد ضمن وان لم يستعملها بعد الوقت هو المختار وسواء الوقت رضا  
او دلالة حتى ان من استعار قدوما ليكسر حطبا فكسوه فاسكنه ضمن ولو لم يوقت وفيها جزي  
بمطابقة داد كفته كه زيادة فان جهار روزداد و جهار روزين خريار تا پنج روز داشت  
خرصه وقيمة روز پنج ضامن شود وفيها رد لها مع من في عياله لله برى للعرف  
وفي الوديعة قولان يقول الخبير والقنوى على انه يبرأ في الوديعة ايضا كما مر في رد  
الوديعة قال لورد الدابة على قس لها وهو يقوم عليها يبرأ وكذا لمن لا يقوم عليها في  
الصحيح ولورد لها الى بيت رجا او اصطبله برى ولورد الوديعة على قس رجا ضمن  
سواء قام عليها او لا وهو الصحيح **فت** جا خادم الميعر فدفع اليه المستعير ثم انكروا لم  
يضمن المستعير اذا رد على خادم الميعر كره على الميعر **هداية** ردها للمستعير الى اصطبل  
رجا ضمن قياسا اذ ما ردها الى رجا او ضيعتها ويبرأ استخسا لانه في بقسليم  
متعارف اذ رد الموارى الى دار المالك معناده كانه البيت ولورد لها الى رجا فبردها  
الى المرتبط **خلاصة** ردها مع عبده او اجيره يبرأ كما في الوديعة وكذا لورد لها الى عبد  
رجا او اجيره او الى من في عياله ولورد دابة غصبا الى عبد يقوم عليها قال الصدر الشهيد  
لم يذكر هذا في الاصل وقال مشايخنا يجب ان يبرأ من الجامع الصغير للامام قاضي  
خان السارق والظالم لا يبرأ بالرد الى متر رجا او مر بطله او اجيره او عبده



ما لم يرد لها المالك **وجيز** في المتفق لو اخذ ثوب رجل بلا امر من بيته او ابتاعه من اصطبله  
ثم ردها الى بيته وهلك لم يضمن بقول الحنفية قطر من هذا وما من الخلافة ان مسئلة الغصب  
خلافة والله اعلم **درر غرر** ردها المستعير ولو مع عبه او اجير متاهرة او مساندة  
لا يباينة الى اصطبل ردها تسليم كردها مع عبد الجير مطلقا او اجيره كما لو كان المستعير  
غير تاعيس **صع** لو كانت العارية عقد جوهرا ونشيا نفيسا ضمن بدفعه الى قتر الجير او  
اجيره **وجيز** لانه لم تجر العادة بدفعها الى هؤلاء وكذا المستاجر **صع** والرهن كوديعة  
والاجارة كما رتبة في احوال الرد والمستاجر والمستعير لو خالف ثم واقف ثم ردها الى  
من في عيال الجير ينبغي ان لا يبرأ على ما عليه القوي في انه لا يبرأ بالعود الى الوفاق ولورد  
العارية مع اجني ضمن اضرار مودعا بفراغه والمودع لا يملك ذلك **قاضي خان** غصب  
دابة ثم ردها الى مربيها لا يبرأ وقال زفريرا ولورد كدابة غيره ثم تزل وتزكها في مكانها  
يضمن عند زفريرا ولو اخذ لقطعة ليعرفها ثم اعادها الى محل اخذها منه يبرأ فلو هكت  
لا يضمن ولم يفتل في الكتاب بينهما لو تحول عن ذلك المحل ثم اعاده اليه وبينهما لم يتحول  
وذكر الحكم لليل تاويله اذا اعادها قبل القول فاما بعد التحول لا يبرأ اليه ما لا يفتقيه  
ابو جعفر هذا اذا اخذها ليعرفها فلو اخذها لياكلها ثم اعادها لا يبرأ لم يرد لها الى رخصا  
**خلاصة** برهن انه ردها عارية وبرهن الجير انها هكت بعد ما جاوز المكان المسمى فيمنه  
الجير او يطلب الجير العارية فلم يرد لها المستعير حتى هكت حتى ولو قال دعها عندي  
فتركها فبكت لا يضمن وفيها ايضا رجل قال لا خذت منك هذا الثوب عارية وقال الاخر  
اخذت مني بيعة فانقول قول الاخذ وهذا اذا لم يلبسه اما اذا لبس يضمن **ن** طلب  
الجير العارية فقال المستعير نعم ادفعها اليك ثم قال قلقت فلو كان يجرها لم يضمن  
ولو ايس منها ومع هذا وعد ثم اجر بالثلف ضمن وكذا الوديعة قال **صع** هذا التفصيل  
خلاف ظاهر الرواية اذ نص في الكتاب بانه لو دعه بالرد ثم اجر بالثلف ضمن للتشاقص  
طلبها الجير ففرط المستعير في الردع فملكه حتى لو كان قد راعى الرد وقت الطلب والافلا ولو قال  
نعم ادفع وفرط حتى متى سرقه فان كان عاجزا عن الرد وقت الطلب لم يضمن وان كان قادرا  
او اظهر الجير كراهة لاساكه ضمن وكذا لو لم يظلم لارضاه ولا سقط **خلاصة** لا لا الرضا  
لا يثبت بالشك وان صرح بالرضا بان قال لا بأس لا يضمن وان كانت العارية موقته فضمن  
الوقت ولم يرد ضمن **ضمان الساهل** يقول الحنفية وفي الجيز لو شهد على رجل بالثلف  
درهم طلقه وقضى لها ثم اقام المقتضى عليه البيعة انه ابراه ضمن الساهل ولو شهد في الماضي  
لا يضمن ان انتهى وعجزها من كتب الغضه سائر كيت في من باب ضمان الشاهد بكونه كلما  
في باب الرجوع عن الشهادة في كتاب الشهادة فليظن هناك فانها بفصلة مدله

**ضمان المرهون** وعدم ضمانه وبيان ما يملكه وما لا يملكه **صع** المرهون كوديعة  
وكل فعل لا يضمن به المودع لا يضمن به المرهون الا ان الوديعة لا تضمن بالثلف بخلاف  
الرهن اذ يضمن بالدين وكل فعل يضمن به المودع يضمن به المرهون ثم الوديعة لا تقار  
ولا تودع ولا توجر فكذا الرهن ولم يحفظه بمن في عياله الا لا تتقاع به بلا اذنه  
فلو هكت في حال استعماله ضمن كله ولو بعد فراغه وقبل ترويعه في استعماله قدر الدين  
ولو انتقم به باذن فملك في حالة الاستعمال يملك امانة وليس للمرتهن بيعه ورهنه واجازته  
واعارته ولو فعله بغير متعديا ولا يبيط به حق الرهن **هداية** واذا تعدى المرتهن في الرهن  
ضمنه ضمان الغصب بجميع قيمته لان الزيادة على قدر الدين امانة والامانة تضمن بالتعدي  
**تقاربات** الرهن لا يرهن ولا يمار ولا يوجر ولا يودع الا بانفاق الراهن والمرتهن **قاضي خان**  
الرهن باي دين كان جائز رهن عند رجل ثوبا وقال المرتهن ان لم اعطك مالك الى كذا وكذا فوبيع  
بمالك على قال لا يجوز ذلك **جف** ركبها المرهون ليردها على رخصا فبكت في الطريق لم يضمن  
لو سلمت من ركوبها ولا يصدق الا ببيعة على سلامتها **بس** من رهن خالف ثم عاد الى الوفاق  
فهو رهن على حاله فلو ادعى الوفاق وكذا جده رهنه صدق رهنه انا اقر بسبب الضمان  
من تمامه في ضمان المودع **فقط** رهن اجاز من رهنه ان يودع الرهن ويبيعه او يوجر  
فلو ادعه فهو رهن كما كان ولو اعان واجاز يخرج من ضمانه والمرهون ان يبيعه رهنه  
في الاعاق لا الا جارة والاجر للراهن ولو رهنه بانك رهنه يخرج من رهن الا ولا رخصه  
في سبيل بيع الرهن **جس** تختم به المرتهن باذن قلف فالدين باق بالخاتم صار عارية  
فخرج من الرهنية ولو اخرج من اصبه ثم هلك هلك بالدين للعود **فقط** ليس المرتهن  
ان يسافر بالرهن **خ** هذا عند من **مرع** المرتهن لو سافر بالرهن اذا انتقل عن البلد لم يضمن  
وكذا العبد الرهن في الرهن قال **صع** ما في العود مخالف ما ذكره فتاوى القاضيين قال صاحب  
جامع المقصولين قول جمل ان ما ذكره العدة قول الامام وما ذكره قول الصاحبين فلا اشكال  
**فتبين** من رهن اعار الرهن فملكه في يد المستعير ومن سواه ملك حاله الاستعمال او في غيرها  
**صع** النقص والزيادة في السعر لا يغير حكم الرهن والعبر بغيره يوم قبضه فلو رهن  
قنا قيمته اقل بالثلف ثم استعان بالراهن ثم رده عليه وقيمه جنسية فملكه هلك بكل الدين  
ولو كان مكانه غصب فمل الغاصب قيمته حين غصبه تايبا كل شيء يضمن غصبا يضمن لورهنه  
ينهب منه بحسبه وكل شيء لا يضمن في الغصب لا يضمن في الرهن فلو غصبه قناشا بافتاخ  
متمل لنقصان ويذهب بحسبه لورهنه ولو رهن قنا فابق بسقط الدين فلو وجده عاد  
رهنه وبسقط من الدين بحسبه لو كان اول اياقه ولو ابق قبل ذلك لا ينقص من الدين شيء  
ولو رهن قنا فابق وجعل القاضى باقيه ثم ظهر القرض قال من هو رهن كما كان وقال زفريرا



رهن المرتهن كفاصيب من القيمة وضع الى آخر توين وقال خفايما شئت رهنا يدين فاخذ سما  
قضا عالا يذهب من الدين شي كرجله على عشرة ودرهما فخرج اليه المديون مائة فقال خذ منها  
عشرين قضا عت قبل الاخذ من مال المرافع ودينه باقى **قاضي خان** ولو دفع اليه ثوبين وقال  
خذ احدهما رهنا بدينك فاخذ سما وقيمتها سوا قال محمد يذهب نصف قيمة كل واحد منهما  
بالدين **جمع الفتاوى** رهن عند اخره وقيمتها ربعه ودرهما بعشرة مائة فوقع السوت  
فيه فاخذ منه حتى صارت قيمته عشرة دراهم يدفع الراهن الى المرتهن درهمين ونصف وياخذ  
الغرو ولا شيء عليه غير ذلك لان كل الغرو كان رهنا بكل الدين وصار كل ربع رهنا بربع الدين  
وربع الدين درهما ونصف فانقسم الدين على اربعة اسهم والغرو على اربعة اسهم وقد هلك  
ثلاثة ارباع الغرو وموت ثلثه او ثلثه او ربعه وموت عشرة دراهم فذلك سقط من الدين  
ثلاثة ارباعه وموت سبعة دراهم ونصف وبقي ربعه وموت دراهم ونصف فيقسم الدين  
على الرهن فليسقط منه بقدر الحالك من الرهن ويبقى بقدر الباقي من الرهن وموت ربع عشرة  
دراهم فبقي من الدين ربعا ايضا وموت درهما ونصف **درر غر** ولو هلك الرهن من المرتهن لا يقل  
من قيمته من الدين ولو استويا سقط دينه ولو قيمته اكثر فالفضل امانة ولو اقل سقط  
من الدين قدره ومن يبيع رهنا لملك بلا يئنه المرتهن طلب دينه من راضيه وجسه به وجس  
رهنه بعد الفسخ حتى يفيض دينه او يبره لو طهر دينه ولو في غير بلد العقيد امر باحضار  
الرهن ولو لم يكن حمل وهو نقصان احضر سلم الراهن الدين ثم المرتهن الرهن **قاضي خان** كل البيع  
حيث يور المشتري بتسليم الثمن **ولا درر غر** ولو له حمل وموت سلم الدين بلا احضار الرهن  
وكن للراهن ان يخلقه بالله ما هلك الرهن ولا يكلف مرطق معه رهنه ان يكن الراهن من بيع  
الرهن ليقتضى دينه ولا من قضي دينه ان يسلم بعض رهنه حتى يفيض البقية ويحفظ  
الرهن بنفسه ويعي له كزوجته وله وخادمه واجير مشاهق لا مساهقة يسكن  
معها اذا بعق المساهقة لا لتنفقه فلو دفعت امره الى زوجها لانقضى ومن يحفظ غيرهم  
ويتعد به صرعا وايداعه وفيه ايضا استوى المرتهن كل دينه وبعضه بايضا الراهن او بايضا  
مبتع او بشر اية عينه او صلحه عنه على عين او احواله مرتنه بدينه على اخر ملك الراهن  
في يد المرتهن هلك بالدين ورد المرتهن فقبض الى من ادي وبطلت الكوالة الزيادة تنص  
في الرهن لاني الدين **خلاصه** وعند من يجوز في الدين ايضا يعني يصير رهنا بكل الدين  
عند **درر غر** واستعار شيئا لرهن جاز ويرهنه بما شاء وان عين الميعر تقيد بما عينه  
من قدر وجلس ومرتهن بدينه فان خالف حتى الميعر المستعير وقيم الرهن او ضمن المرتهن  
ويرجع بما ضمن ودينه على الراهن وان واقف بدينه بقدر ما ابره وهلك الرهن عند  
المرتهن استوى المرتهن كل دينه لو قيمته كالدين او اكثر ووجب مثل الدين للميعر على المستعير

وبعض

وبعض دينه لو قيمته اقل وباقي الدين على الراهن المرتهن لو اقله الميعر ويرجع الميعر على  
الراهن بما ادي ان ساوي الدين القيمة ولو اكثر يكون في الزيادة مبتعها فلا يرجع به ذلك  
القدر ولو اقل لا يجبر المرتهن على تسليم الرهن ولو هلك الرهن عند الراهن قبل فك رهنه او بعد  
فك لا يعنى ولو تصرف فيه من قبل لانه ليس خالف ثم واقف **قاضي خان** مديون اعطى دايته  
شيئا وقال امسكه حتى اعطيك مالك قال الامام هو رهن وقال من يود بينة لرهن ولو قال  
امسكه بملك فهو رهن وفاقا اراد ان يرهن شيئا الى رجل فقال له الرجل اخذ على انه ان ضاع  
ضاع بلا شيء فقال الراهن نعم فالرهن جاز والشروط اطل ان ضاع ذهب بالمال رهن عند رجل  
شيئا من غير ان يكون عليه دين وقال ارجع اليك واخذ منك شيئا فضايع الثوب عند المرتهن  
قال من يعطيه المرتهن حاشا عند الامام وكذا عندنا **وجير** اخلفه في قيمة الرهن بعد هلاكه  
فالقول المرطق والبيئته للراهن قال المرتهن اخلفه المال وردت الرهن وانكر الراهن الرد  
وبرهنا فالبيئته بينة الراهن بخلاف ما لو برهن القاصبة على رد المعصوب وبرهن المالك على  
الهلاك فبيئته القاصبة اولى قال الراهن رهنتك هذا العين وقبضتها هي والعين قايمة  
في يد المرتهن وهو ينكر او قال لا رهنتي عينا اخرى فاقول والبيئته للمرتهن ولو لم يعنى هلك  
فالبيئته للراهن لو قيمته مما يدعيه الراهن **قاضي خان** اخلفا فقال الراهن هلك  
رهن عندك او قال المرتهن قبضت مني بعد الرهن وهلك عندك فاقول للراهن بيمينه  
والبيئته بيئته ولو قال المرتهن هلك عندك الرهن قبل ان قبضه فاقول له والبيئته  
للراهن ولو قال المرطق رهنتني هذين الثوبين وقبضتهما فقال الراهن رهنتك حديهما  
فالقول للراهن والبيئته للمرتهن رجل عليه الف فرهن شيئا ثم اخلفا فقال الراهن رهنته  
تجسسية وقال المرتهن بالفسخ لقول الراهن ولو ادعى الراهن الرهن وقال المرتهن تجسسية  
والرهن قاييم يساوي القاتل الفاد نراد فان هلك الرهن قبل التحالف فلقول المرتهن لانه  
ينكر زيادة سقوط الدين **ضمان المستاجر** وعده ضمانه وما يملكه وما لا يملكه  
**صع** كل ما يعثر في الاعانة يعثر في الاجارة ولا يجبه الاجر وكل ما لا يعثر في الاعانة لا يعثر  
في الاجارة ويجب الاجر **ركب** استأجر دابة فله ان يوجر ويعير ويودع **خ** وهذا  
انما يستقيم فيما لا يتفاوت فيه الناس اما اذا استأجره لركوب نفسه فليس له ان  
يركب غيره وقد مر تمامه في ضمان المستعير **صع** استأجر حمارا من كس الى بخاري فحجر  
احمار في الطريق وما لك بخاري فامر المكثري رجلا لينفق على الحمار كل يوم قدر ما يعلم  
وسلم اجرا الى ان يصل الى مالكة فامسكه الاخير اياها وانفق عليه فملك الحمار في يده قالوا  
لو اكثره لركوب نفسه حتى اذ ليس له ان يعير ولا ان يوجر فخرج ليس له الا يداع ايضا ولو  
اكثره ولم يسلم الركاب يبر اذ له ان يعير ويوجر جليئذ فله الا يداع **خلاصه**



استاجرها بغيره في الطريق عن المضي فذهب وتركها فضاغت لا يضمن وكذا لو كان زها معا ولم  
يكن المستاجر معه فرضت في الطريق فتركها للرجوع المتاع وذهب فضاغت المتاع لا يضمن  
الموكر اذا قتل القاصي الامام في السيلتين **فت** رجل مات في البادية فلما جده ان يبيع دابته  
ومتاعه وجعل الثمن في الهله **فمن** ستور كرا در راه مانده ويرا سمان با شيدن نه وكسى  
نيسنت از ان مالك كه بوى دهد نقاضى وهذا كوقاضى يود بكسى ويكره لا يضمن عند بعض  
وبه يفتى للصرون والبلوى بما ناله العارية **عنه** استاجر حمارا الى بخاري فبعى فتركه  
فضاع لم يضمن ولو كان مع الحمار ملكه ولم يكن مع المتاع معه فرض الحمار في الطريق فترك الحمار  
والمتاع لم يضمن للصرون والعذر ولو غم الحمار او عجز عن المضي فباعه المستاجر ودهلك ثمنه  
في الطريق لو كان في موضع لا يصل الى الحاكم لياسر يبيعه يرا ولو لم يكن ذلك لا يشتط بيع مساكه  
اوردته اعمى من قيمته استاجر حمارا وحمل عليه وله حمار اخر فشتط حمار في الطريق فاشتعل  
به فذهب الحمار المستاجر ودهلك فلو جال لواتبع الاذهب يملك حمارا ومتاعه لم يضمن به  
استدلا لا بما ذكر في **ان** الامين انما يضمن بترك الحفظ بلا عذر ولو بعذر فلا يضمن حتى لو نذرت  
بفوق من السرح وتركه الاجير لكيلا يضيع الباقي فملك الذي نذر يرا وفيه لو المستاجر  
حماران فاشتعل عمل احدهما فضاع الاخر فلو غاب عن بصره منى قال صاحب جامع الفصولين  
اقول هذا فيما لا ضرورة في الامتناع لجل احد ما قطب الاخر بلا ضرورة بخلاف ما من مسئلة  
سقوط الحمار **فقط** استاجرها وتركها على باب المنزل منى لو غاب عن بصره حين دخل والا  
فلا الا في موضع لا يعد هذا القدر من الذهاب تضيقا بان كان في سكة غير رافقة وان يكون  
في القرية من جنسها العارية **منه** ربط المستاجر على باب بيته ثم خرج ولم يجد منى  
لو غاب عن بصره من غير فصل ولو اوقفه للصلاة فذهب او اتممته رجل فان رآه ينتهب  
او يذهب ولم يقطع الصلاة منى ترك الحفظ مع القتل اذ خوف الذهاب الملك يبيع قطع  
الصلاة ولو دبر بها **خلاصة** ولو كانت الصلاة فرضا وكذا لو كان في بول او غايط او حريق  
من غير فذهب منى غابت عن بصره وضاعت منى **د** استاجر حمارا ورجلا يحفظها فملك  
في يد الاجير منى المستاجر لو شرط ركوبه بنفسه والا فلا وليس له ان يودع حمار  
اجنبى ما لو شرط له الايداع ولو ضل في الطريق فتركه ولم يطلبه فذهب منه بحيث  
لا يشعر وهو كاقط له يرا في تركه الطلبة فان علم طلبه ولم يظفر به لم يضمن وكذا في  
ترك الطلبة اذا كان ايساعى وجوده لوطلمه بقرب في حوالى مكان مثل فيكاملو ذهب  
ويو براه ولم ينع من يريد به لو غاب عن بصره لتقصيص في حفظه لعدم المنع  
وعمل هذا الواجب الى الجنازوا تشتعل بشر الخبز فضاع لو غاب عن بصره منى والا فلا  
**قاضي** خان العتبر ان لا يغيرها عن نظره لانه اذا اغيبها عن نظره لا يكون حافضا

لها وان ربطها بشئ **عنه** لو ركبها المستاجر في رجوعه يرا استحقاقا لالو حل عليها يقول  
الحقير ظمير قبل ثلاثة اوراق نقلا عن **فقط** انه ليس للمستاجر ان يركبها في الرجوع  
ولعل وجه التوقيف وهو ان هذا استحقاق وذاك قياس والله اعلم **د** استاجر ليحمل  
عليه برالى بيته يوما الى الليل ففعل وكان يركبها يرجع فتركها قبل صفر اذا استاجر  
للمحمل للركوب فغصب به وقبلا لا استحقاقا اذا عرف كذا فانه اذن دلالة **قاضي**  
**خان** قال الفقيه ابو الليث لا يضمن اذ عارة الناس الركوب في هذا الحمل حتى لو لم يكن ذلك  
عادة لم يضمن **خلاصة** لو ركبها في حال رجوعه عن المقصد لا يضمن وهو لا اذن رخصا  
لان ذلك متعارف قال القاضي الامام وبالركوب يضمن كالحمار وكذا في الدابة المستعارة  
اذا ركبها في حالة الرد وفيها بعد ورقة المستكرى لا يركب في الرجوع وفي العارية  
يركب المستجير فلوان المستاجر ركب في رجوعه يضمن اذا عبطت قال الفقيه  
ابو الليث لا يضمن استحقاقا وكذا في الدابة المستعارة اما لو حل عليها شيا منى **د** استاجر  
مروى ليحل عليه البر الى البلد ففعل فوضع عليه في الرجوع الى بيته فقبض بلح بلا اذن فخرج  
فات منى فغصبه ولا اجر اذا اجر والعثمان لا يضمن قال صاحب جامع الفصولين  
اقول على ما مر من العرف في جواز الركوب عند الرجوع اذا كان الحمل عليه في الرجوع متعارفا  
ايضا ينبغي ان لا يضمن بالحمل ايضا انتهى وفيه ولو سلم الحمار فخر به اجر ما سمي فقط اذا اجر  
لغاصب ولو ارضى مالكه كان خيرا استاجر جمع الى مكان معلوم فاجران في الطريق لصوصا  
فلم يلتفت فاحضره اللصوص وذهبوا بالحمار فلو كان الناس يسلكون ذلك الطريق مع هذا  
الجنود واهم واموالهم يرا ولا يضمن للتقصيص بخلاف الاول المستاجر لا يملك ان يبعث  
الدابة الى السرح ولو ضل منى وقيل لو جري العرف بالبعث فله ذلك والا فلا **ص** المستاجر  
ان يوجر ويبيع ويودع والبعث الى السرح ايداع فملكه يقول الحقير قوله والبعث الى  
السرح ايداع محل نظروا اللهم الا ان يرا دبا البعث مع شخص **در** غرر صر استيجار ثوب  
للبرس ودابة لركوب وحملان بين اللابس والراكب واكمل فاذ لم يبين فالا حاق فامسك  
فان عم بان قال على ان تلبس او تركب من تشا او تحمل ما تشا والبس وادرك وحمل ما تشا لكن اذا  
ركب بنفسه او اركب احدا ليس له ان يركب غيره لانه تعين مراد من الاصل فصار كانه بض على  
ركوبه ابتداء وان خصص بلا لبس وراكب وحمل فخالف منى لانه متعدد فيما لا يختلف  
بالمستعمل بطا للتقصيص **قاضي** خان استاجر حمارا للحمل ولم يبين اكل فسدت الاجارة  
فان لم يقبضها حتى حمل عليها شيا او ركبها او اركب غيره جازت ويصير كانه استاجر  
لذلك فلو فعل بجه شيا بخلاف الاول منى للغصب **خلاصة** استاجر حمارا للزراعة  
ولم يبين ما يزرع او قدر اليطبخ ولم يبين ما يطبخ فسدت الاجارة استاجر حمارا الى مكان



كذا ذهب الى مكان اخر فسكت او هلك فلا اجر عليه **ح** استاجرها الى بلدة فاذا دخله  
فله ان ياتي بها الى منزله استغسانا استاجرها اليه ذهب الى مكان كذا فركبها في مصر في مواسم  
يكون لها فلو هلكته من ركوبه يضمن استاجرها اليه كرها فامسكها ولم يركبها او استاجرها  
ليركبها خارج مصر الى مكان معلوم فامسكها في مصر ضمن ولا اجر له لو استاجرها اليه كرها في مصر  
يوما الى الليل فامسكها ولم يركب لم يضمن وعليه الاجر **ح** استاجر ثوبا ليلبس ويذهب  
الى مكان كذا فلم يلبس ولم يمسك في منزله في مخالف ولا اجر له قال الفقهاء ابو الليث يجب الاجر  
هنا لانه خلاف الى غير ذلك لو هلك لم يضمن بخلاف الدابة اذا اطاق فيها لا يجوز ببيان المكان  
وفي التوبة يحتاج الى بيان الوقت **قاضي خان** استاجرها اليه شيع فلا فلتعصب من الغرق  
الى الظاهر ثم بد الفلاح ان لا يخرج فردا فلو كان حيا على قدر العادة لا يضمن ولا اجر عليه ولو اكره  
من العادة ضمن ثم في التضييع / ما يصح الاجارة لو عين موضعها ولا فلتعصب واستاجرها  
من بلد الى بلد فامسكها في بيته لم يضمن فلو امسكها فلو امسك الناس ليهوا بما يورثهم يراو يجب  
الاجر ولو امسكها اكثر من ذلك ضمن **ح** استاجرها الى مكان ذاهبا وجائبا على ان يرجع في يومه ورجع  
في الغد عليه نصف الاجر للذهاب لا للرجوع ان خالف فيه فيضمن باللف **قاضي خان** استاجرها  
ليركبها اليوم بدينار فركبها غدا لا يجب شي فويل على قول من يلزم درهم اكثر من دابة مستجرة فربح  
فسار عليه مسبقه فربح ما كان عليه الاجر المستقر للفرسخ وحيثما زاد يكون ضامبا ولا اجر عليه  
وان ارضى المستاجر صاحب الدابة بشي كان افضل استاجرها للركوب الى الكوفة فها وزعنها  
فردا لا يبتاع فيه الناس ويكرها في تلك الزيادة او لا ثم ردها الى الكوفة ضمن ما لم يرد لها الى  
منزلها فلو هلكته في طريق الكوفة ضمن قيمتها ولا يستعطف شي من الاجرة في قول الامام اخرا  
وحق قولها وان الامام يقول لا اذا ردها الى الكوفة بزي ثم قال لا يراو بالزلة التعدي وكذا  
المستجير بخلاف المودع فقال بعضهم يرى الكل عن الضمان بالزلة التعدي وقال بعضهم اذا استاجر  
اذاهبا وجائبا يراو كذا المستجير وان استاجرها ذاهبا لاجبا لا يراو على كذا لا المودع  
انتي يقول الخبير وقدر تفصيلهم يناسب هذه المسئلة في اعراق الدواب تقلا عن الهداية  
والخلاصة وغيرهما فلينظر ثم **رد المحتار** جروما يتعلق به من امسك المستاجر  
بعد معنى المدق او تركه في دار غيره ضمن اذا رد عليه ح وكذا تركه في دار الغير تضيق  
لو لم يرد لها بعد معنى المدق ضمن **يد** ليس للمستاجر رده على موجه ولا على الموجه اخذ ولو امسكه  
لم يضمن وليس هذا كما رتبة فان استاجر في مكان في مصر ذاهبا وجائبا فليعلم ان ياتي  
به الى ذلك المكان الذي قبضه فيه فلو امسكه في بيته ضمن ولو قال الموجه ركب من هذا المكان  
وارجع الى بيته فليس عليه رده الى بيته موجه **عن** ردها للمستاجر فملك في الطريق  
لم يضمن كودع ولو بلغه ان ملكه في بلد اخر فسا قما اليه ضمن اذ عليه الرد الى محل استاجر

فيه **ح** المستاجر لو رد الدابة مع اجني ضمن **ح** قال الامام كل ما حمله موته كرجي اليد فلي  
لمو جرده لا على المستاجر وما لا حل له كتياب ودابة فلي المستاجر رده **ح** خلاصة ربهما  
المستاجر من الرجوع فملك لا يضمن استغسانا وكذا في دابة الاستعانة ولو حمل عليها شي  
ضمن ولو ساقا ليردها فملك لا شيء عليه **ق** لا يجب على المستاجر رده بعد المدق بل عليه رفع  
اليده وحل **عن** **د** يجب عليه رده ويواحد ثوبه الشافعي ولنا انه عقد يقصد به المنفعة  
يملك فلا يجب على الما قد رده بعد رفع العقد اصله نكاح الامة اذا طلقت او تقول هذا  
عقد فيه عوض فاذا ارتفع العقد فثبت على المالك اصله البيع اذا تقابلوا فلو سوا  
على الرهن او ثوب القند المبرح **ح** في انهما غير مسلمين **ح** اجزقا ودابة وفرغ المستاجر  
نوته الرد على ربهما فاني استقرحت من معاني **ح** وبه يقتضي علم بين خلافه **كف**  
استاجر دابة وما حمله موته وشرط الرد على المستاجر نقصد الاجارة لانه شرط لا يقتضي  
العقد لان موته الرد على الموجه لا المستاجر جرده اقل **ح** وذكر **ط** انه لا نقصد  
لان شرط الرد كذا في الاجرة وبه اقل **ص** وعلى هذا الخلاف لو شرط اعلاف الدواب  
على المستاجر كذا **كف** وفي ان استاجر فدرا فلما فرغ حملها على حمار نفسه فلول الحمار وانكسر  
القدر لو يطبق الحمار على يده او لا ضمن فله ان كان يده على الموجه فلم يضمن قال العادة ان  
المستاجر يحل الى الموجه فلا يضمن **مونا** **ح** **الرد في ص**  
موته رد المستاجر ولو دابة على المالك او الرهن قبل على الرهن وقيل على المرتض بقوله الخبير  
الاول هو الصحيح لانه موافق لكونه قنا وقاضي خان والخلاصة والسما على طار وموته رد  
العارية والقصد على المستجير والعاجب وموته رد المبيع فاسد بعد الفسخ على القايض  
وموته رد المبيع بغير او جبا رر ونية او شرط على المشتري ولو تقابل البيع فعلى البائع  
موته رد مبيع له حل وموته والرد في الاجير المشترك كقصار وصباغ وساج على الاجير  
اذا رد نقض القبض فيجب على من له منفعة القبض ومن هذا لا جبر اذله العين وهو  
الاجر ولو لم يثوب المنفعة والعين خير من المنفعة فكان الرد عليه بخلاف ما اجرقا  
او دابة فان الرد على المالك اذله العين والمشتا جرا المنفعة وكذا في مكان النساء جرات  
موته الرد على الاجير المشترك ام لا فيه خلاف فلو شرطت على المالك خانا عليه **حالف**  
**في طريق ادر في ح** استاجر حمارا او حمارا لا يعمل عليه طعاما في طريق كذا فسلك  
طريقا اخر يسلكه الناس فملك المانع ذكر **ك** انه لا يضمن قالوا هذا لوفقا رب  
الطريقان اما لو تفاوتا فاحتما في طول وقصر وسهولة وصعوبة يضمن **ع** لو  
اتخذ في السلوك ولكن احدهما بعد بحيث يتفاوتت ضمن **خلاصة** عين الموجه طريقا  
فسلك المستاجر طريقا اخر لو يسلكه الناس لا يضمن فان بلغ فله الاجر وفي الفتاوي



زاد على هذا اذا استويا الطريقان في السلوك لا يعتري ولو احدهما البعد بحيث يتفاوت  
 طول او عرضا وسهولة وصعوبة فمن ان حمل من البحر منى وان كان يستلزم الناس واذ بلغ  
 الاجر في البحر وغيره **فك** عين الموج طريقا على المستاجر فلك طريقا اخر يساويه  
 في الامن مير الاول لم يكن اميناً ويجب الاجر لو سلم ولو حصل الرفقة فذهب بلا رفيق لو كان  
 الطريق مخوفا لا يسلكه الناس الا برفقة من لا يوسلوكا بلا رفقة ولا خوف وباتى شئ منه  
 في مسائل من الحمل من موجر قال المستاجر ارجع مع العير فرجع مع غير العير لم يعتد  
 غير او هذا يشير الى انه لو عير برفقة فذهب برفقة اخرى ينبغي ان يعتد بقول الحفيظ  
 في اطلاقه نظرا اذا ظاهر ان لا يعتد فيها اذا كانت الرفقة الثانية اكثر من الاولى لكون  
 المخالفة الى خير والله اعلم **ف** اجروا مستاجر رجلا ليذهب معه وقال له ارجع مع العير فبلغوا  
 للمقصد ورجع العير وتختلف الاجر واستعمل الحمار اياك في عمل نفسه ثم رجع مع غير اخر  
 فاعتد على اجارته الاجر اذا خالف جرت استعمله والاجر لو خالف ثم عاد لا يبرأ عند الامام ولو لم  
 يستعمله يبرأ اذا قال مع العير مطلقا وقد فعل **خ** دفع حمارا الى مكاري ليجعل له مكانا كذا وشرط  
 ان يسير عليه ضاعته الدابة مع حمل بلا تضيق يبرأ عند الامام لا عند **مخالف**  
**في حمل** او في ركوب **د** استاجر حمل فلان بركبه ولو ركوب ليس له ان يجعل عليه ولو حمل  
 لا يستحق الاجر ويغيره فلا كمال لان اسم الحمل يطلق على الركوب يقال حمل فلان على دابته واركبه  
 واسم الركوب لا يطلق على الحمل فلا يقال ركب فلان دابته اذا حمل عليها استاجر ليجعل عليها عشرة  
 مخاتيم برحمن واحد عشر قلعه به بعد ما بلغ المقصد فعليه تمام الاجر ومن جاز من احد عشر  
 جاز من قيمته الدابة ونا وبالمسئلة بوجوب احد ما ان يطبق الزيادة ويسير مع الحمل اما اذا لم  
 يطق من كل القيمة والثاني ان يحمل احد عشر محتوما دفعة واحدة فلو حمل عشرة ثم واحدة  
 وهكذا حتى كمل الحمل الحادي عشر على مكان حمل عليه العشرة اما لو حمل في مكان اخر حمارا  
 بغير اكرامه من قدر الزيادة بخلاف ما لو استاجر ثورا ليطحن به عشرة مخاتيم برحمن  
 احد عشر قلعه وليكرب به جريا فركب جريلا نصفه فلك من كل القيمة اذا لم يكن يكون شيئا  
 فسيما فلما طحن عشرة انتهى المقصد فهو في الزيادة مخالف من كل وجه فمن كملها واما الحمل فيكون دفعة  
 واحدة وبعض الحمل اذون فيه فلا يعتد بقدره **خلاصة** استاجرها ليجعل عليها عشرة مخاتيم  
 برقرار من قدر ما زاد ولو ليطحن بها عشرة فطحن احد عشر فلك من كل قيمتها **ع** استاجر  
 البلاء على ان يحمل كل بعير ما تير حمل الحمل الى المقصد وهكذا بعض البلاء المستاجر ان  
 الحمل هو الذي يحمل فيقال له ينبغي ان تزن او لا **قاضي خان** استاجر بعير الحمل الحمل البعير في  
 العرف هو الوشق وسواء يتان واربعون منا **خلاصة** وحمل الحمار دابة وخمسون منا الكل  
 في الاصل **قاضي خان** استاجرها ليجعل شيئا سماه حمل غير منوع على وجوه الاول ان يوافق

جنسا ويخالف شرطها كما لو استاجرها ليجعل عشرة مخاتيم من هذا البرحمن بر اخر  
 قدره لا يعتد الثاني ان يخالف جنسا حوان يسمى حمل عشرة اقفره برحمن قدرها  
 شعير او من قيا لا لا استخسنا اذا المعتد بالضرر ولا ضررها اذ مثل ذلك من  
 الشعير اخف على الدابة فان سلمت يجب اجر سماه اذ لا مخالفة وان هلك من ذلك من  
 وسقط الاجر ولو سمي حمل عشرة اقفره شعير فحمل قدرها برحمن اذ البراشد وانقل  
 من الشعير ولو سمي وزنا معلوما من برحمن مثل وزنه شعير او هلك من بقول الحفيظ  
 في المسئلة الاخرى خلاف باي تفصيله بعد نحو ثمانية اسطرقا ولو سمي حمل شعير  
 فحمل في احد الجوانقين شعير او في الاخر برحمن هلك من نصف قيمته الدابة وعليه  
 نصفه الا جرحا اذا قى في نصف وخالف في نصفه الثالث ان يخالف الى ما يواضرب الدابة  
 بلن سمي حمل برحمن حديدا او اجرا او حطب او طينا او قطن او مثل وزن البرحمن هلك من فان  
 سلمت من الاجر ولو سمي عشرة مخاتيم برحمن خمسة عشر وجابها سليمة هلك قبل  
 ردها الى ربها ان علم انها تطبق ذلك فعليه ثلث القيمة وتعلم الاجر وان لم يعلم تمام القيمة  
 لا اجر استاجرها ليجعل عليها محلا فحمل زائلة من اذى اضرها الدابة من الحمل فيصير كالو  
 استاجرها ليركب تحمل عليها **د** استاجرها ليجعل عليها كبر تحمل كبر شعير يبرأ لانه اخف  
 فخالص صورة لا معنى ولو حمل شعير مثل البروزنا من الشعير بمثل وزن البر يكون اكثر  
 كيلا فياخذ من ظهرها اكثر مما يباخذ من البر فيكون خلافا صورة ومعنى **خ** استعارها  
 ليجعل عليها كذا من برحمن مثل وزنه شعير او سمي او ارزاض **ح** لا يعتد استخسانا  
 اذ ضرر الشعير كضرر البر عند استوايهما وزنا فدخل تحت لادن وبه اقي **ص** يقول  
 الحفيظ في النهاية هذا اصح لان ضرر الشعير في حق الدابة اخف من ضرر البر عند  
 استوايهما وزنا لانه يباخذ من ظهر الدابة اكثر مما يباخذ البر فيكون اخف عليها بالانطسا  
**مع** استاجرها ليجعل عليها عشرة اقفره شعير فحمل مثله برحمن اذ البر بمثل كيل  
 الشعير اقل على الدابة من الشعير فخالص صورة ومعنى ولو بمثل وزن الشعير يبرأ  
 قال صاحب جامع الفصولين اقول ينبغي ان يكون فيه روايتان لان خمسة اقفره  
 بر اقل وزنا من بر وزن عشرة اقفره من شعير فاذا ضمن من الاقل وزنا اذ كان فيه روايتان  
 لا يعتد في الاكثر وزنا ولا يكون فيه روايتان اولى ولو استاجرها ليجعل بر او شعير او وزن  
 معلوم تحمل عليها لبنا او حديدا بمثل وزنه من الحديد واللبن اذ في ظهر الدابة وكذا لو حمل  
 لبنا او حطب او قطن بمثل ذلك الوزن فانها لا تباخذ ظهرها من غير موضع الحمل فتكون  
 اشق على الدابة ولم يذكرها لو حمل عليها من حطب او نحو اقل وزنا من بر سمي وينبغي ان  
 يعتد لو تفاوت قليلا ولو كثر ارباب شرط من البر مثل دابة من حطب او نحو



خمين فلو قيل يرا لا يبعد قال صاحب جامع الفصولين اقول ينبغي ان يعتبر الضرر  
كافي في الشئير والسماع ولو استاجرها ليحل عليها ثمن او قطن او حديد او حطب او حمل  
بمثل وزنه او او شئير او يرا اذ ضررهما دون ضرر هذه الاشياء استاجرهما ليركبها فاردف  
اخر لو سلت يجب كل الاجر ونصف القيمة وخير المالك من الاجر او الرديف مستاجر  
لا مستجير **ح** استاجر ليركب بنفسه فلم يركب واركب غيره فسلم سقط الاجر وضمن لو هلك  
اذا ركب غيره لم يدخل تحت القصد لتفاوت الناس فيه ولو ركب بنفسه واردف غيره هلك  
بعد بلوغ المقصد يجب نصف القيمة وكل الاجر كان الرديف خفيفا او ثقيلا وهذا لو كانت  
الدابة تطيق شلها والاضحى كل قيمتها ولو تطبق شلها ذكرانه يضمن نصفه وقيل يضمن قدر  
ما زاد وقال **ح** هذا لو الرديف كبير او صغير استمسك عليها فهو كالحمل ولو حمل عليها مع  
نفسه شيئا اخر من قدر ما زاد ولو هلك وليس بمناه ان يؤذي الرجل والحمل يعرف الزيادة  
اذا الانسان لا يؤذي بالقبان وانما معناه ان يرجع الى اهل البصر ان هذا الحمل كبريد على  
ركوبه في الشقاق هذا ولو لم يركب موضع الحمل فلو ركب ضمن كل القيمة اذا ثقل الركاب ونقل  
الحمل اجتماعي محمول واحد فيكون اذ في ظواهرها وهذا لو طاق الحمل مع الركوب فلو لم تطق تجزى كل  
القيمة في كل الاحوال **خلاصة** استاجرها ليجل عليها النساء باجر مسمى فحمل عليها انسانا  
ثقيلا هلك فلو كانت تطيق حمله لا يضمن وعليه الاجر استقصا فلو كانت لا تطيق ضمن  
استاجرها ليسم فرسخ فصار ثمانية فراسخ فعليه اجر سله وفيما زاد وبغاصب **ص**  
استاجرها ليركبها صبي صغير ففترت به من قيمتها ان صبي غير متمسك على  
الدابة كالحمل فلا يدخل تحت الركوب استاجرها ليجل عليها كذا اقر على السمي وسلم المقصد  
فلا وضع جابها سبيلته فضاغت قبل يدها الى رها من من قيمتها قدر الزيادة اذ غصب  
منها ذلك لغيره فلا يبرأ فيه الا بالرد وهذا كما ذكرنا من استاجرها من الكوفة الى البصرة  
ذاهبا وجابا لمجاوزه بالبصرة ثم عاد سبيلها الى الكوفة فعليه نصف اجر سله عند الامام  
وسا اذ غصب فلا يبرأ الا بالرد قال وقد مر ان من طاف ثم عاد يجب كل الاجر **اختلاف**  
**الموجر مع مستاجر قاضي خان** استاجر شيئا ولم يتصدق بعد حتى اختلفا فقال  
المستاجر الاجر خمسة دراهم فقال الموجر عشرين فقالان داي لكل الزمير ويبرأ ايمن  
المستاجر فاذا اختلفا فسخ القاضى العقد داي برهن يقبل وان برهنا يقضى ببينة  
الموجر لانه ثبت حتى نفسه وكذا لو اختلفا في مدة او مسافة الا انه يبدأ فيها  
ببرهن الموجر داي برهن يقبل ولو برهنا يقضى ببينة المستاجر ولو قال المستاجر ارجى  
شهرين بعشرين دراهم وقال الاجر لابل شهر واحد بعشرين دراهم فابها برهن يقبل ولو برهنا  
يقبل ببينة المستاجر ولو اختلفا في اجر ومدة جميعا او في اجر ومسافة جميعا

يتخالفان واذا اختلفا فسخ الا جارة داي برهن يقبل ولو برهنا يقضى بهما جميعا  
فيقضى بزيادة ببينة الموجر وزيادة المدق او المسافة ببينة المستاجر داي برهن  
بالدعوى يختلف صاحبه او لا ولو اختلفا في هذه الوجوه بعد معنى مدق الاجازة  
عند المستاجر او بعد ما وصل المقصد فالقول للمستاجر يبرهنه ولا يتخالفان اجماعا  
ولو اختلفا في الاجر بعد معنى المدق او بعد ما صار بعض الطريق يتخالفان واذا  
اختلفا فسخ الاجازة فيما بقي والقول للمستاجر في حصة الماضي ركب رابعا رجل  
الى الكوفة ثم قال ارجى رها وقال رها ارجى رها بكذا فالقول للراكب ولو ركب دابة رجل  
الى الكوفة وقال رها ارجى رها الى الجبلة الى اطراف البيوت بكذا فان سلمت الدابة  
فالقول للراكب ولا يبرمه شي وان هلكت فالقول رها ويضمن الراكب قيمتها **خلاصة** استاجر  
رجلا ليركب بكتابه الى فلان فقال ذهبت بسوق قال المستاجر ما ذهبت فان برهن الرجل  
انه دفع الكتاب اليه لو برهن انه لم يجده يجب الاجر كزى ابله الى بلد فاختلفا في وقت  
الخروج فالامر الى المستاجر في الاصل وكذا في تعيين الطريق اذ لم يكن متقا وتبين ولو اختلف  
اصعب فلا بد من البيان **ضمان المكاري** وفيه **ث** لما اراد المكاري ان يضع الزرق  
عليها اختلف العديلين من جانب ورعى بالعبد الاخر فان شق العديل من رمية حتى مات تلف  
بمصغه **خلاصة** ضمن الزرق وما خرج منه **فهر** شرط على المكاري ان يسير ليلا والمالك  
معه يسير ليلا فضاغت مع حملها فالمكاري لو ضيع ترك الحفظ حتى وفاقا ولو ضاعت  
بلا صنع يرا عند الامام خلافا **فنت** مكارا استقبله للصوم فطرح الحمل وذهب  
بالدابة لو عجز عن تحليل الحمل منهم وعلم انه لو حملها هذا للصوم والحمل يبرأ اذ لم يترك  
الحفظ قادرا **خلاصة** استاجرها ليجل معلوم فضاغت رها ففترت فسقط الحمل  
ففسد ورب المتاع يضمن معاضة المكاري استاجرها ليجل متاعا لحمل وركب هو والمكاري  
لم يضمن المكاري وكذا لو كانا يقودانها او يسوقانها ولو انقطع حمله فسقط الحمل ضمن  
المكاري اجماعا لما لو اصابه الشمس او المطر ففسد الحمل او سرقه الحمل من ظهرها لا يضمن  
عند الامام وعندنا يضمن ولو حمل عليها عبد فضاغت رها ففترت فعطه العبد لا يضمن  
لان العبد في يده نفسه بخلاف المتاع وكذا لو حمل عليها رب المتاع متاعه وركبها فضاغت  
رب الدابة ففترت فعطه الرجل او فسد المتاع لم يضمن رب الدابة ولو كان العبد لا يضمن  
ضمن كذا في حال المتاع والهيمه اذ اهلكته بسوقه وفيه قناوى الى اليسر كمال اذ اترك  
في المقامق وهيمته الى الانتقال فلم يبق حتى فسد المتاع بمطرا وسرقة فهو ضامن  
تاويله اذا كانت السرقة والمطرا **الاجازة الامتعة** ووجوب الضمان فيها على  
المستاجر **د** استاجر ثوبا ليلسه ووضع في بيته حتى مضى اليوم يجب الاجر ولا



يعني لو هلك جلافة الدابة كما امر ولو ضاع الثوب منه في اليوم فلا جرادا العياع منعته  
الا انتفاع فكانه غصب ولو سرق لا يعثر ولو حترق بلبسه لا يعثر ولو حصل الملاك جناية  
بذبح امرأة استاجرته جليبا يوما الى الليل لتلبسه فلبسته اكثر من يوم وليلة ثم غاصبه  
قالوا هذا لو حبسته بعد الطلب او حبسته مستعملا لا لو حبسته المحقق قبل الطلب  
اذا العثر بقى امانته فلا تقضى الا بالاستعمال او يمنع بعد طلب كود بقة بخلاف مستعير امسكه  
العارة بعد المدة ضمن وجوده طلب حكم اذ وجب عليه الرد يعني المدة بخلاف الاجارة والمأجل  
بين امساك الحفظ وامساك الاستعمال لانه لو امسكه في موضع يمسه للاستعمال فهو استعمال  
ولو امسكه في موضع لا يمسه فيه للاستعمال فهو حفظ **يد** استاجر ثوبا ليلسه  
يوما الى الليل فاللبسه غير ضمن ولو سلم سقط الاجر ولو تركه في بيته الى الليل لم يجز  
لتمكنه من الانتفاع في زمان اطينه اليه العقد **فقط** ولو ثوبا ليلسه ويذهب  
الى موضع كذا فلبسه في بيته ولم يذهب قال **طائي** سقط الاجر لانه مخالفه ضامن وقال  
**ث** يجب الاجر لانه مقابل لللبس لا بالذهاب بخلاف استيجار دابة ليركبها الى مكان كذا  
فركبها في المصر ولم يذهب فلا اجر والفرق ان بيان مكان الركوب شرط لصحة اجارته اذ الركوب  
يختلف باختلاف المكان خشونة وسهولة وفي الثوب لا يثبت طر الا بيان الوقت اذ اللبس  
قد يكون في بعض الاوقات اضرة كذا قال **ث** وعلى هذا لو استاجر ثوبا ليلسه ويذهب اليه  
ولم يذهب فلا اجر فذهب الى موضع اخر ينبغي ان يجب الاجر ولا يعثر استاجرته ثوبا لتلبسه في المصر  
فخرجت به من المصر ووزان وقت هل يعثر من في مساهل العارية من **ث** لو استعار ثوبا او دابة  
في المصر فاستعمله في المصر ثم خرج به من المصر فلو استعمله ضمن والاضرة في الدابة لا الثوب  
**اجارة العقار** وجوب الثمن فيها على المستاجر **جر** استاجر بيتا ولم يسم ما يريد جاز وله  
ان يسكن ويسكن غيره اذ لا تقاوت في السكنى وله وضع متاعه فيه ولم يربط روايه لو  
فيه موضع معد لربط الدواب والافليس له ذلك ولما لم يعمل فيه ما بدله ما لا يعثر بالبناء  
كوضوء وغسل ثوب واما ما يضر كركب وحراة وقصارة فلا ابرضا المالك قبل المراد  
رحى وما دابة لارحى اليد قبل بيع من الكل وقبل لوضوح اليد بالبناء يمنع والافلا وب  
يفتى وكسر الحطب قبل بيع مطلقا ويوم يكسر خارج الدار لانه يوهن البناء لا الحالة وقيل  
لا يمنع عن المعتاد لانه من السكن فلو افسد حوصار او حراة او على فيه بنفسه ضمن ولو حفر  
بلاذن لتعديه اذ الحفر تصرف في الرقبة ويوم يكسر تصرفا المتعقد ولو استاجر حراة ثوبا من  
اخر فقتب احداهما الى الاخر فلفق بذلك ضمن ما افسد من الحايطة وصحت اجرا لثوبين بنماه  
ربط المستاجر دابته على باب المستاجر فخرت بالناسا او هدمت حايطة لم يعثر اذ ربطها  
على البلع من مراق الدار ولو فعل المالك ضمن الا اذا فعل باذن المستاجر ولو عارته والمسيلة

بكالها لا يعثر اذ بعد الاعارة بقى الميعر فعل ذلك باذن المالك او لا لانه انتفاع به  
بظاهرا لدار على وجه لا يتغير هبة الباقي الى قصاص بخلاف الحفر لانه تصرف في  
الرقبة بخلاف البناء لانه يوجب تغيير الباقي الى قصاص فلو وضع المستاجر في  
لصيب الثور شيئا لا يمنع الناس من تركه الاحتياط في وضعه اذ اوقد نار  
لا يوقد مثله في الثور ضمن لانه فعل **ضمان الاجير المشترك** واجير الخاص  
واجراهم ايضا **ورغور** الاجير نواغان اجير مشترك وموس لا يعمل لواحد كحياطة  
وصباغ وغوما او يعمل له عملا غير مؤقت فلو استاجر رجلا وحده لحياطة او غوما  
في بيته غير مقيد بوقت يوم او يومين كان اجيرا مشتركا وان لم يعمل لغيره او عملا  
موقتا بلا تخصيص كما لو استاجر له لوعى غنمه شهرا بكذا فهو اجير مشترك الا ان يقول  
ولا ترع غنم غيري فيجوز ان يصير اجيرا خاصا ولا يستحق الاجر لانه لا يعمل والثاني اجير  
خاص وليس اجير وحدا ايضا وموس يعمل لواحد عملا موقتا بالتخصيص وفوا يدهم  
القيود عرفت بما ذكرنا انما هو ليس يستحق الاجر بتسليم نفسه منه وان لم يعمل كاجير  
شخص خدمته وادعى غنمه يقول الحفيظ قوله ويسمى اجيرا وجه ايضا محل نظره لانه سياتي في  
ضمان الراعي فقلنا **ان** الاجير الخاص قد يكون لواحد وقد يكون لاثنتين وثلاثة انتهى  
فين الاجير الخاص والاجير الواحد عموم وخصوص مطلق اللهم الا ان يسمى الاجير الخاص  
اجيرا وحده على الاكثر والمالك والله اعلم **ص** الاجير الخاص لا يعثر ما هلك في يده بلا  
صنعه او هلك من عمله المادون فيه اجماعا ولا ينتقص شيء عن اجره ولا جيرا المشترك  
ضمن ما جنت يداه اجماعا وكذا ما هلك في يده بلا صنعه وعند ما لو امكن الخرز عنه والافلا  
قال الامام وزفر والحسن لا يعثر وموس القياس سوا هلك بما يمكن الخرز عنه كسرقة وضرب  
او لا يمكن كحرق غالب وغارة طائفة وقيل قول الامام قول على رضي الله عنه وقولهما قول عمر رضي  
الله عنه ولا جلا بخلاف العاقبة اختار المتأخرون القوي بالصلح على النقص خرا مالا  
بالقولين وقيل يبقى بقول الامام وقيل قول الامام قول عطاء وطاوس وعاصم كهارا التابعين  
وقول س وم قول عمر وعلى وبه يبقى بضمها لقول عمر رضي الله عنه ومسا تة لا اموال الناس **طائفة**  
ومن الاصل الاجير المشترك ما يعثر ما هلك عنده بغير فعله عند الامام كالاجير الخاص وموس  
مذهب عطاء وطاوس ومجاهد وعند س وم يعثر صيانة لا اموال الناس وهذا مذهب  
عمر وعلى وبعض العلماء اخذوا بقولهما احتسبا بالقول عموم وعلى ويعتبرهم اقنوا بالصلح عملا  
بالقولين منهم شمس الائمة الازوج جدى وائمة فرغانة على هذا فلا استنادي شيخ الاسلام  
عز الدين الكندي بسنن قد كان يقضي بجواز الصلح وائمة سمرقند على هذا والشيخ الامام  
الاستاذ ظهير الدين كان يقضي بقول الامام فقلت له لو ما من قال بالصلح فلو امتنع



لخصم هل يجزى قال لا قال وكنت اتي زمانا بالصالح فزجت لهذا والقاضي الامام يقضي  
بقول الامام قال وعنه ثقتي **قاضي خان** قال القضية بالليلت القضية ابو جعفر كان  
يميل في الاجير المشترك الى قولهما ونحن ناخذ بقول الامام والقوى على قول الامام ولو منع النسيان  
الثوب بالاجرة اختلف فيه العلماء فلو اصطحا على شيء كان حسنا يقول الحقيرون في الايضاح  
تقلا عن النبيين ويقولون وم يقي اليوم لنفعل خوال الناس وبه يحصل صيانة اموالهم  
وفيها ايضا تقلا عن الخائفة المحيطة ان القوي على قولهما سواء شرط الضمان عليه اولى بشرط  
ثم يقول الحقيرون وموارى خا صا جب الوفاية **فصط** لو كان الاجير مصطافيا ولو  
بجلافة من ولو مستورا يبرم بصلح ثم عند ما منته مقصورا ودفع اجم او ضمنه غير مقصور  
ولا اجر ولو هلك بفعله بان تحرق بدقه او عصه من عندا يمتنا الثلاثة بخلاف بزاغ وضاد  
وحجام **محيط** لو هلك المالا في بدا الاجير المشترك بامر يكرى القرض عنه لا يقضي القاضي وان  
طلبوا القضاء بامرهم بالصالح **بد** القاس والدلالة وقيم بان اجر مشترك يقول الحقيرون  
قوله قيم بان اسم فارسي مركب من كلمتين في رسيين الاولى لفظ قيم على وزن جيم وهو  
اسم الخان والسوق مطلقا وموالمسرى بالنارسية بزاستان الثانية لفظ بان يقع  
البا ومدا لفظ الساكنة ومعناه الصاحب **جف** لو شرط الضمان على اجير مشترك  
قبل من وفاء وقبل الشرط وعدمه سواء شرط الضمان على الايمن باطلا بخالف قضيته  
الشرط **قال** وبه ناخذ **قال** **صد** عليه فتوانا والصانع الذي لعله اثر لو جلس  
الجزء للاجر هل يضمن شيئا في آخر هذا الفصل في بحث مستقل بمفصلا فيلنظر  
هناك **بد** الاجير الخاص لا يضمن الا بالتعدي وعلى هذا تلبيد جميع المنايع واجيرهم  
لم يضمنوا الا بالتعدي فلام يضمنوا ومن الاستناد ولا يرجع عليهم لانهم اجير خاص في حق  
استنادهم وفي بعض مسائل تلبيد الاجير باي في ضمان القصار **ق** الاجير لو خالف  
ثم عاد الى الوفاق لا يبر اعند الامام في قوله الاجير وفي قوله الاول يبر ومو قول من وم **د** الاجير  
لو خالفه هو واقف يبر اعند الامام كشتا جر وقد مر يقول الحقيرون الظاهر ان كلمة لا سقطت  
من قوله يبر اذا الذي مر عن الامام انه لا يبر اللهم الا انه اخذ بقول الامام الاول والله  
اعلم **ضمان الراعي** ونحوه كالبقر **مع** ذكر محمد استا جر تكه لرعي غنم من سنته  
كل شهر بكذا يصير اجيرا مشتركا الا اذا صرح بما هو حكم اجير وحده بان قال على ان لا ترعي  
معها غنم غيري فيصير اجيرا وحده ولو اورد العقد على المدة او لا بان قال استا جر تكه  
شرا بكذا لرعي غنمي كان اجيرا وحده الا ان يصرح بما هو حكم المشترك بان قال على ان ترعي  
معها غنم غيري فيصير مشتركاً ويتغير الكلام باخره وكذا حكم ما هو في معنى الراعي راع  
بواجير وحده فان الغنم كلها لا يتقصا جر ولو ضرب شاة ففقا عنها او كسر

رجلها من ان اختلف اذا ضرب لم يدخل في الاجارة وانما دخل فيها الرعي وهو متحقق بلا  
ضرب بصياح ومنع يبر اذا القتم نساق فذلك فاذا ضرب بخشيتة ضمن لا لو هلك بشي  
في الشقي والمرعي لدخولها تحت العقد واجير الواحد لا يضمن ما لم يخالف ولو مشترك  
ومات منه لا يضمن وفاقا الى الموت خفف نفسه مما لا يمكن التحرز عنه وهذا لو ثبتت  
الموت ببيئته او تنصا دقهما والاصدق الراعي عند الامام لانه امين كودع وعند ما  
يصدق رب الغنم **قاضي خان** ضرب شاة ففقا عنها او كسر رجلها في الاصل انه يضمن  
قال مشايخنا هذا في قياس قول الامام اما على قياس قولهما لو ضربها ضربا مغلظا او يضمن  
ان لا يضمن وقال بعضهم ينبغي ان يضمن بالضرب في الغنم اجماعا لانها نساق بصياح  
ومنع يبر فلو ضربها بخشيتة ضمن اجماعا **مع** ثم المشترك لو ساق المواشي فهلك  
منها الامن سيبا قسبان صعد رجلا او محلا رفيعا قتردي منه يبر اعند الامام اذ لم يتعد  
ومن عند ما لا مكان التحرز بان لا ياتي ذاك المحل او يحفظ عن صعود الجبل وكذا لو اكل  
منها سبع او اورد بها نهر اليسيفيها فغرق منها شاة ضمن عند ما لا عند الامام ولو  
ساقها الى الماء ليستقي فغرق ضمن وفاقا وكذا لو هلكت بسببها قد بان استعمل عليها  
فغترت وانكسرت رجلها ضمن وفاقا بقار ساق البقر فقتل فقتل بعضها بعضها  
او وطى بعضها بعضها في سوقه او استعملها فغترت بقرق منها وكسرت رجلها او ساقها  
في الماء فقتل فغترت ضمن ولو مشترك لا **خاصا** وكذا لو كانت البقر تقوم شتي ومواجير  
وحد لم ضمن ما تلف من سياتة اذا ساق دابة ووطيت والسايق يضمن لو حدث هذه  
العوارض من سوقه لو مشترك ضمن على كل حال اذ هذه حياية من يده ولو خاصا والا غنم  
لواحد لا يضمن ولو لا تئيش او تلك تة ضمن لرجلين او تلك تة استا جر دارا وراعيها  
شرا لرعي غنمهم وقد فرق في الاجير الخاص بين ان يكون لواحد وبين ان يكون لغير  
واحد يحفظ هذا **اجد** **بس** الراعي مشترك فملك بقرق او سبع او سقط من علو  
ونحوه فقال رطها شرطت عليك ان ترعي في مكان كذا وذلك غير مارعي فيه وقال الراعي شرطت  
على فنيار عيت فيه صدق المالك اجماعا فيضمن الراعي اذا دل يستعا من جهة المالك  
والبيئته بيئته الراعي حتى لا يضمن عند الامام اذ هو المالك اذ ثبتت ماليس شابت وكذا  
لو خاصا واختلف على ما مر صدق المالك **فصط** راع خالف في المكان من ولا اجر  
ولو سلت فله الاجر استخسانا **د** لو شرط على الراعي ضمان ما تلف بفعله صح ولا يفسد  
العقد اذ العقد يقتضيه يقول الحقيرون هذا مخالف لما مر قبل حقيقته من قوله  
عليه فتوانا في حق ما ذكر هناك تقلا عن **جف** ان هذا الشرط باطل عند الاكثر اذ  
شرط الضمان على الايمن بخالف قضيته الشرع ولو خطط الراعي الغنم بعضها



بعض يبر الوقد على التمييز ويصدق في تعيين الدواب انها الفلان ولولم يكن التمييز  
من قيمتها يوم الخلط ويصدق في تعيين الدواب انها الفلان ولولم يكن التمييز  
من قيمتها يوم الخلط ويصدق في مقدار القيمة ولودفع عنها الى غيرها فاستهلكها  
الاخذ واقر به الراعي من الراعي لا لاخذ ولا يصدر الراعي في حق لاخذ ولو اقر الراعي  
وقت الدفع انها لاخذ قد تفرق من الباقي ولم يبق بها الراعي كيك يصنع الباقي  
يبر اجماعا لو خا صا ومنه لو مشترك كان عند الامام اذا الامين انما يصنع ترك  
الحفظ ولو تركه بعد لا يصنع كدفعه ويقتضيه الاجتناب عند الحرق اذا لا يصنع ولو ترك  
الحفظ اذ تركه بعد واما انه تركه بعد يمكن التحرز عنه **قال** ذر ورايت في بعض  
المنع لا يصنع فيما نذر لولم يجد من يبعثه ليردها او يجبر بها وكذا انقرت فرقا لم يقدر  
على اتباع الكل فاتبع البعض وترك البعض يبر عند الامام لا عند المارنظام من دليل الطرفين  
**بجمع** القتاوي دفع الى الاجير المشترك ثورا للمري قال الراعي لا ادري اين ذهب الثور  
هنا اقرار بالتصحيح في زمان **قال** بقر قرية لها مري ملتف باشجار لا يمكن التطواي  
كل بقره فماتت بقره يبر او لو توت على قطرة فدخلت رجلها في ثقبها فانكسرت  
او دخلت في ما عميق والبقار لا يعلم ولم يستفها من لواكنه سوفا زعم البقار انه ادخل البقر  
في القرية ولم يجدها فلما فوجدها بعد ايام قد نفقت في نهر قالوا لو كان عادتهم ان ياتي  
البقار بالبقور الى القرية ولم يكفون بان يدخل كل بقره في ثقبها صدق البقار بمينه  
في انه جابه الى القرية **قال** ولو ابي ان يحلف من **قاضي خان** وكذا الوارسل كل ثقب  
في سكة رها فضا غت قبل ان تصل الى رها لا يصنع ان ليس عليه ادخلها في منزل رها عرفوا الموت  
كالشرط **قال** بقر شرط مع صاحب البقور ان اذا ادخلها الى القرية الى موضع كذا فانت  
بري منها جاز الشرط فلو بعت بقره رجل الى ذلك الموضع ولم يبيع ذلك الرجل الشرط المذكور لم  
يبر البقار حتى يرد عليه فلو سيع الشرط نفذ عليه استلكت **قال** بقره مع  
رجل الى بقر فقال ردها الى رها فان لا قبلها فذهب بها فسلكت من البقار لانه  
لما جابه الى البقار انتهى الامر فضا البقار موذعا فليس له ان يودع قال صاحب جاسع  
العصولين اقول فيه نظور ينبغي ان لا يصنع اذ لم يقبل فلم يصير مودعا ويؤيده ما مر فيها  
يصنع به المودع فيها فقل عن **ذ** من انه لو وضع ثوبا عند رجل وقال يودع بقره عندك  
وقال الرجل لا قبل وقد مرت هذه السيلة في سابل الجباية على الدواب من هذا القمل  
وكتبت هناك جوابا بكن دفعه به يقول الحقير لقد احييت عن هذا السؤال في ضمان  
المودع بتوجيه مفيد مقترنا بذكرنا بيد سديد فليست هناك **قال** راع وجد في ماله  
كه بقره لغير فطرها قدر ما يخرج من ماله يبر او لو ساقها بعد ذلك من اهل

القرية يبر عون دوابهم بالنوبة فضا عت بقره في نوبة احد من قبل يصنع عند من  
يصنع الاجير المشترك وقيل يبر او فاذا اذ لوجها اجيرا كان مبادلة متفقة بمنفعة  
من جنسها وذلك يجوز كان معين لا اجيرا والبعض لا يصنع وللراعي ان يرد المواشي مع  
غلامه او اجيره او ولد الكبير الذي في عياله اذ الرد من الحفظ وله الحفظ بيد من في  
عياله كودع فلو هلك في يد حالة الرد فلوراعيا مشترك يبر عند الامام مطلقا وعند  
يصنع لو امكن التحرز عند كالورد بنفسه ولو خا صا يبر مطلقا كرده بنفسه وشرط  
كون الراد كبير ايقدر على الحفظ والا يكون تضييعا والاجير يصنع بالتضييع وفاقا  
وشرط كونه في عياله والافهوكا جنبي وذلك الطواولي المشترك ان يرد مع من ليس في  
عياله الخاص وقال الحاكم مروي به ليس لما ذلك **قال** بقره بيد اجيره او ولد الذي  
ليس في عياله قال الطواولي لو كان مشترك من لا لو خا صا قال مروي به **منها** **قال**  
قال الطواولي من لو خا صا لا لو مشترك قال صاحب جامع الفصولين اقول الاول اقرب  
اذ الخاص به كيدا لما لا حتى لا يصنع تلف بفعله بل انقذ بخلاف المشترك يقول الحقير  
بل الثاني اقرب اذ المشترك مشغول بخدمة سائر الشراكا فلم ينفرغ الرد بنفسه فيقرر  
في رده مع عياله فلم يكن متعديا واما الخاص فلا تستعمل سوى خدمة مشتاجم فبرده  
مع من في عياله مع امكن رده بنفسه صار مضيقا او مقصرا فينبغي ان يصنع الخاص  
لا المشترك والله اعلم **فصل** بقر ترك الباقورة بيد اجنبي لحفظها فلو تركها قليلا  
كبر او اكل او ضاوعوها يبر اذ هذا القدر عفو يقول الحقير الباقورة اسم جمع للبقر  
كذا في القاموس **قال** ماله بان ماله راما ند يكس ورك كوساله راخورد يبر ولو تركه  
بيد من في عياله ولا من **فيس** ماله بان ماله را صايع ماله رقت وزر را  
فرستا وزر نكاه راشت نكاه كاري غايب شد وتيمد اسد كجه وقت  
صايع شد من **بجمع** القتاوي بقر ترك البقر تربي فضاغ الخلف المشايخ فيه ويقتضيه  
لا يصنع **قال** راع نام مضطجعا من ولو جالس فلو غاب عن بصره من ولا فلا **قال** **قال**  
قد ذكرنا في المودعة فورا بين مضطجع وجالس في غير السفر وسونيا بينهما في السفر  
فقلنا يبر مطلقا نهنا **قال** **قال** بقر غاب عن الباقورة نوقت في زرع فافسده  
يبر الا اذا ارسلها في الزرع او اخرجهما من القرية ومو يذهب معها حتى وقعت  
الباقورة في الزرع او اتلفت مالا انسان في سنها من البقار **قال** ليس لراع وبقر  
انراخل على انثى ولو قتل من ماله في لونه في نخل بلا انرايه يبر عند الامام **قال** راع  
خاف هلاك شاة فذبحها من اذ الذبح ليس من عمل الرعي فلا يدخل تحت العقد وقال  
البيحون هذا الوبر حي جياتها او سكاها لو تيقن موتها يبر اذا الامر بالرعي مر



بالحفظ والحفظ الممكن حال تيقن الموت هو الذبح فيصير مأمورا به **ق** ولو لم يرح جيا  
 من الاجنبي لا الراعي والبقار قال **ث** يرا الاجنبي ايضا لا ذن لالة في هذه الحالة وهو  
 المصحح وكذا البعير اذا الذبح في مثل هذه الحالة لا صلاح اللحم **قاضي خان** راع خاف  
 هلاك شاة فذبحها في الاصل يضمن قيمتها يوم الذبح وفي التوارك لا يضمن استئصالها  
 والمختار للفتوى انه يضمن ولا يضمن في الاول **ق** ولا يذبح حمار ويغسل اذا الذبح لا يصلح  
 لحمها وكذا الفرس عند الامام اذا المصحح من مذهبه ان لحم الفرس مكره تحريمه اجماع من **د**  
 ومرجسته في الجناية على الدواب من هذا الفصل ولو شرط على الراعي ذبح ما خيف به  
 هلاكه لم يذبحه فذلك ينبغي ان يرا اذا في هذا شرط العثمان فيما مات حتف امه  
 وثمة لا يضمن وشرط العثمان على الامين باطل كذا **ش** وقال عماد الدين في فصوله وعندك  
 انه يصح هذا الشرط لما مر ان ذبحه من الحفظ وكانه شرط عليه غايته ما في وسعه من  
 الحفظ فيجوز ولو لم يذبح فقد قصر في حفظه ما شرط عليه فيضمن وخرج عن هذا جواب  
 ما ذكره من اشتراط العثمان على الامين قال صاحب جامع الفصولين اقول الظاهر ان الذبح ليس  
 من الراعي فلا يدخل تحت العقد فهو متبرع في التزامه فلا يضمن واقل ما فيه انه لا يخلو عن  
 الشك فلا يضمن بالشك بقول الحخير الذبح وان لم يكن من الراعي ظاهر الكنه منه حقيقة اذ  
 المراد من الراعي انما هو الحفظ كما ان المراد من الذبح الحفظ ايضا فاشتوبان المراد والظاهر ان هذا  
 مورد عماد الدين والعج ان المخرج كيف ينبغي قد استبداه فقلنا **د** من قوله وقال  
 البلخيون ان قوله فيصير مأمورا به **فقط** راع قال ذبحها ميتة وقال ربه ذبحها حية  
 صدق الراعي **ن** ينبغي ان يكون الاجنبي لا الراعي فيصدق بيمينه فلا شك في ضمانه بخلاف  
 قوله ذبحها باذنك فانكر رضا صدق رضا اذا قربت بيمينه ضمان وهو وجه بخلاف  
 ما نحن فيه اذا قرب ذبح شاة ميتة ولو قال الراعي ذبحها لمرضى وانكر المرض رضا صدق رضا  
 وضمن الراعي اذا قربت بيمينه العثمان **قاضي خان** اختلفا فقال رب الغنم ذبحها وهي حية  
 وقال الراعي ذبحها وهي ميتة قال قول الراعي ولو شرط رضا على الراعي ان يهلك من الماشية  
 ياتيه بعلامته لم يصح هذا الشرط ويكون القول في الهلاك للراعي ولو لم يات بالعلامة  
**خلاصة** اختلفا فقال الراعي خفت موتها قد جتها وانكر المالك قال قول المالك وكذا البقر  
 واذا اختلفا في الغنم قال قول الراعي واليمين للمالك وليس للراعي ان يثرب من لبن  
 الماشية **قاضي خان** وضمن المالك من الالبان **ضمان الحارس** وفي **ص** استوجر لحفظ  
 خان او طوت فضاء منه شيء قبل من عندس وم لو مناع من خارج المحجر لانه اجير مستكر  
 وقيل لا في المصحح وبه يقتضى لانه اجير وحده لا يرميه لو اراد ان يشتمل بنفسه في  
 موضع اخر لم يكن له ذلك ولو مناع من داخلها بان نصب القصر فلا يضمن الحارس في الاصح ان

الاموال بحفوفة في البيوت في يد ملاكها وحارس السوق على هذا الخلاف واقتدار **جر**  
 انه يضمن ما كان خارج السوق لا داخله **قاضي خان** استوجر على حفظ خان فسرق من  
 الخان شيء قال الفقهاء ابو جعفر والفقهاء ابو بكر لا يضمن الحارس بحرس الابواب  
 اما الاموال بحفوفة بالبيوت وفي يد ملاكها وغير ملحق بالمشايخ من قال في حارس  
 السوق اذا كان بحرس الخوايت فمقبب خانوته وسرق منه شيء من الحارس لا يضمن لانه بمنزلة  
 اجير مستكر والمصحح ما قاله الفقهاء وان استاجر الحارس واحدا من اهل السوق حل  
 للحارس ما اخذ منهم ولو استاجر رئيسهم فقد عقدوا الرئيس عليهم وان كرهوا **خلاصة**  
 حارس بحرس الخوايت في السوق فمقبب خانوته رجل وسرق منه شيء لا يضمن الاموال في  
 يد رباها وهو حافظ للابواب كذا قال الفقهاء ابو جعفر وعليه الفتوى قال وهذا  
 قولنا اما على قول الامام لا يضمن مطلقا ولو كان المال في يده لانه اجير ولو استاجر واحد  
 من اهل السوق فكانهم استاجروا ولكن هذا اذا كان ذلك الواحد رئيسهم ويجل له الاجرة  
 وفي المحيط ولو كرموا او لم يرضوا فكلهم باطله **ضمان احوال** وفي **ص**  
 استاجر حمارا ليعمل فاعقر وانكسر من تولد من فعله وهو العتار وهذا لو انكسر في  
 وسط الطريق فلو وقع بعد ما بلغ المقصد فله الاجر بلا ضمان كذا عن صاعدا القاضي لانه  
 حين بلغ لم يبق احوال يضمنوا عليه اذ وجب له كل الاجر فصار احوال سلبا الى مالكه حتى لا يشتحق  
 الجبس باجره المتولد من عمل غيره مضمون ليس بمضمون بخلاف قصر ثوبا فملكه عندك فلا  
 ضمان ولا اجر اذ عمله انما يقع للمالك اذا سلم ثوبه اليه ولم يوجد ولو انكسر في وسط الطريق  
 بلا عمل بائنا صابه محروك كسر رجل او نحو ذلك وسوى راسه يرا عند ح لا عند المولود باسر  
 يكر العقر عنه **د** ما حكم عن صاعدا يوافق قول محمدا في قول من يقول سجد او لا فاحكام  
 يجب ان يضمن ولو بلغ المقصد **فد** حمار وصل المقصد فانزل الرق من راسه مع رب الرق  
 فوقع من يدهما فملك من احوال عندس وسعه محمدا ولا اذا الرق دخل في ضمانه فلا يرا الا اذا  
 زالت يده من كل وجه وقال محمدا في راق الرق راق الى يد مالكه قال **ث** القياس ان  
 يضمن النصف لو وقع الرق من فعله او كثير من مشايخا اقتوا به **خلاصة** حمار راحه الناس  
 حتى انكسر باجملة على عتقه لا يضمن اجاعا بمنزلة خرق غالب ولو انه هو الذي راحه الناس  
 حتى انكسر فانه يضمن وصاحبه يجبر ضمنه وقت الكسر ويحيط عنه من الاجرة بازا حمار او  
 صتمه قيمته وقت اكله في ذلك المكان الذي حمله **بس** استاجر ليجل عليه طعاما الى  
 مكان كذا فجعله اليه ثم رده الى مكان حله فيه سقط الاجر عنه فلو خالفه فلو يصير غاصبا  
 بردها لو سلم اليه حقيقة ثم اخذ **د** مسمى المالك مع احوال فقتل احوال وفسد المتاع  
 ضمن لا نه حيا به يده ولو سرق من راس احوال والمالك محمدا اذا يد المالك قايمة على المتاع



بعد ذلك وقيامه ببيع مبيع وقوم التسليم الى غيره كذا من س ولولم يكن المالك معه يراعه  
الامام لا عندهما ولو حمل الرق ماله والماله ليضعه على رأس الحال فوقع فخرق يراذ لولم يسلم  
اليه الرق فانه في يده المالك ولا يضمن الحال لا تسليم كذا من س وم **ند** حمله فوضعه في الطريق  
ثم اراد رفعه فاعانه رب الرق فرفعه ليضعه على رأس الحال فوقع فخرق من اذ صار في  
صانه حين حمل ولم يبرأ عنه بعد فلم يسلم اليه به **صل** انقطع حمل حال او سقط الحمل من وفاقا  
لشده حمل لا يضمنه فانه استقطه قلف من جانيه يده ولوا نشتت الحقيقة بنفسها  
ويخرج ما فيها من وقيل لا في قياس قول الامام ولا يشبه انقطاع الحمل اذا انقطعت عنه من  
الحال حيث شدة حمل واه وهذا من المالك حيث جعله في حقيقته واهيته وبه يفتي  
**ن** نزل الحال في مفاق وتباليه لا تتقال فلم يتقل قلفا لئلا يسرق او مطر ضمن  
وتأويله لو كان المطر والسرقه غالباً اذ يصير مضطرباً **ف** استاجر حالاً ليعمل له في طريق  
كذا فاخذ في طريق اخر يسلكه الناس يرا قالوا هذا الوفاقان اذ يلغوا التعيين  
ح اما الوفاقان ظاهراً طولاً وعرضاً وسهولة من دور واية عن محمد غير انه  
اطلق في الكتاب اذ الطريقان اذا كانا مسلوكين قل نقاوتهما حتى لو حمل في البحر من ولومما  
يملكه الناس للحسن لتفاوت لكن لو بلغ فله الاجر في بحر او غير **قال** **نط** وكذا البعانة  
الا ان ياذن المالك في البحر اجله من **د** وقد مر في مخالفة في الطريق زيادة على هذا فليست  
مكة **قاضي خان** دفع متاعاً الى حال ليعمله الى موضع كذا فحمله فماله المتاع ليس هذا متاعه  
وقال الحال موثقة على قال من القول للمال يضمنه ولا اجر له الا ان يصدق المالك ويأخذ النوع  
الواحد والوعان فيه سواء الا انه في النوع الواحد لا يلزمه الاجر ولو حمل طعاماً او زنتاً فقال  
الحال هذا طعامك اقبه واخس وقال المالك كان طعمي اجد من هذا قال فان هذا الخس ان  
يا خفا الطعام ولا يعطى الاجر فاما في نوعين مختلفين فلا اجر للمال الا ان يصدق به ويا خذ  
**صمان النساج** وفيه **فونسا** ح اتفق من دان وترك القرل فيها حتى عندما لا عند  
الامام **قاضي خان** قالوا ان لم يتقل القرل من مكان كان فيمالي بيت اخر من دارا تتقل عنها ولا  
او وعه لى في تلك الدار لا يضمن عند الامام اذا القرل ما دام باقيا فيها كان موساكنا فيها اذ من اصل  
الامام ان سكناه فيها لا يبطل ما بقى له فيها حتى وعندما يضمن **فص** دفع اليه غرلاً ليعمل به  
فدفعه للنساج الى نساج اخر ليعمل به فسرقت من بيت الاخر فلو اجر الاول بر يادوا اجنيا  
ضمن لا والاشائي عند الامام وعندما ممترا يماسا كاختلاف في مودع المودع **خلاصة**  
فلو الثاني اجبر الاول يرا كلاهما ولو الثاني اجنى من الاول لا الثاني وهذا عند الامام وعند  
الا واما من لو الثاني اجبر ولو اجنى تخير المالك من الاول والثاني **د** مقتضى ذكر ان كل  
صانع شرط عليه العمل بنفسه ليس له ان يستعمل غيره فهذا لو شرط عليه الفسخ بنفسه حتى

بدفعه الى غيره ولو اجبر يقول الجفير ويقتضي ايضا انه لولم يشترط ذلك لا يضمن اذ قال  
صاحب الخلاصة ومن مختصر الفذ وروي في التوب لو شرط على العامل ان يعمل بنفسه ليس له  
ان يستعمل ولو اطلق فلما استعمل غيره ثم يقول الجفير ما سياتي في اول صان الصانع من انه  
لو سرق من الثاني بعد علم العمل لا يضمن الثاني لانه لما فرغ مما روي وما وجب العمل كان يده يد  
بما من لغرقه بلا اذن المالك فيقتضي ان يعتبر هذا ايضا **د** تساج ترك الكوباس في  
بيت الطراز فسرق ليلوا البيت حصينا يسك الثياب في مثله يرا ولا فلو رضى به  
يبر ايضا والا من **عد** ليس عليه ان يبيت في بيت الطراز بل لو اعلق الباب في الليل وذهب  
يبر او لسرق من بيت الطراز سرق او سرق لا يخرج من كونه حصينا الا ان **خس** **صنف**  
باقية توب راد ركا دخانه ما ند وشب كانه رقت وعلق الباب في رقت غلبة السراق  
فسرق التوب لو كان ترك مثله في مثل هذا الغرمان يبر او الا من **فصط** دفع الى تساج  
توبا ببيع بعضه لينسج باقيه فسرق ضمن كله عند س لا تساج مشترك **قاضي خان** وهذا  
المسئلة ما بقي يقول **فصط** وما ينسج وما لم ينسج كشي واحد للاتصال بخلاف  
ما دفع الى ورأى مصحفا مع غلافه او نحو سيف مع غلافه ليصلحها لا الطرف او بالعكس  
فسرق ضمن ما قصد اصلاحه عند مالا الاخر لا نقض **د** دفع اليه غرلاً ليعمل به فخذ  
المالك وكلف ثم اقر وجا فلو نسجه قبل محوره فله اجر ولو بعد محوره من غير امثله  
لانه مثلي ولا اجر له لعمله لنفسه وبذلك التوب بغضبه بحوره وسيطر حق المالك بالنسجه  
**خ** قال للنساج اسك التوب حتى اذ رجعت من الحجته مرتالي بيتي فادركه فاخلس  
التوب من يده الحايك قال البلخي الحايك لو دفعه الى ربه او مكنه من اخذ ثم ربه دفعه الى الحايك  
ليوفي اجره فالتوب رهن بالاجر فله اجره اذ ملك بهما ولو اعطاه على وجهه او بغيره يرا  
الحايك ولم اجره كما كان ولو نسجه الحايك بالاجر قبل الدفع اختلف فيه العلماء فلو اصطفا  
على شي كان حسنا **صم** وسيا في اخر هذا الفصل في مسایل يضمن بقضيه وحبيه  
ان كل صانع لعمله اثر في العمل فله حليه في الاجر كحايك ونحوه ولو ملك في يده بعد حليه  
يبر عند الامام ولا اجر له مد المالك توب يضمن يد تساجه فتعده للاجر فخرق من مد  
مالك يبر النساج ولو من مد ما ضمن نصف النقصان وقد مر حليه فيها يضمن بالخرق  
ولو خالف الحايك في النسخ بان اس ان يبيع لم توبا سبعا في اربع اوقيتا فنسجه به  
صفيقا او بعكسه تخير المالك ترك التوب عليه وضمنه مثل غرلما واخذ التوب واعطاه  
اجر اسلمه لا يرا في الزيادة لقبرعه وينقص في النقصان لنقص عمله **د** ولو اخذ  
المالك توبه قبل الحايك اجر مثله وقيل له المسمى لو رضى بعبيه والا يعطيه اجر مثله ولا  
ولا يجر وره المسمى نسج توبا وتركه في بيته ولم يروه فسرق قد مر ان مودة الرد على الاجر



المشتركة كفساح ونحوه وفيه اختلاف فصد من جمل الموقفة عليه فمن لو تكن من الرد  
وعند من لم يجعلها عليه لا يضمن قال عماد الدين ينبغي ان لا يضمن على القولين لو لم يقض الاجر  
اوله تجلس بالاجر فلم يجب عليه الردح قال صاحب جامع الفصولين اقول لو جسد به بقيتي  
ان يضمن عند ما لا عند الامام كاسيات في اخر هذا الفصل وايضا اختلف في جواز الجسد بها  
سيات من **خ** فيبني ان لا يطلق عدم العمان على القولين **اخر** فصد نسجه فقال لربه يا  
وبروي كفت تزديك ثوبا شدي بعد ما تم العمل منى لو تكن من رده دفع اليه غزل قر لينسجه  
فاخذ الحايك بعضه وجعل كانه غزل قطن ونسجه قال **شني** احبب والدي ان التوب  
للمحايك ويضمن للمالك مثل غزله او صلوغا ميا جلت غزله غزلا غير خطا يتعذر تمييزه او  
يتعسر فهلك التوب دفع اليه غزلا وشرط ان ينسجه الى عشرين ايام فنسجه وهلك التوب  
بعده منى على الاختار **مرو** وكذا القصار كاسيات **قاضي خان** دفع غزلا الى حايك واسم ان  
يريد في القليل من عند نفسه رحلا فقال اذت وانكر رب التوب فان حلف رب التوب  
على علمه برعه وان فكل لزمه مثل الزيادة وان اتفقا ان غزلا الامر كان التوب منى فقال  
الامر الزيادة قال لقوله **صالح الخياط** وفيه **د** قطعه وخطه قصصه قطعة  
فرق منه وكذا الحفاف لو دفع اليه صم قصص منه شيء ثبت يده على مال الغير بلا ذمه  
اذ لا لك انما سلم اليه للقطع لا غير فاذا قطع وجب عليه رد الزيادة يقول الحنفي وفي فتاوى  
قاضي خان وهاتان المسئلتان ما بقي فيه بقول الصالحين **د** قال له ان كان هذا ثوبا  
فاقطعه وخطه فقال الخياط نعم فقطعه فاذا مولا يكتفى منى اذا ن بقطعه بشرط ان كان  
ولو قال يكفيني قميصا فقال نعم فكيفك فقال **المقطعة** فقطعه فاذا مولا يكتفى لا يضمن  
لانه اذا ن بقطع ولو قال الخياط نعم فقال المالك فاقطعه او قطعته اذن فقطعه منى اذ علق  
الاذن بشرط **فقطط** دفع اليه ثوبا ليخيطه فقصصه فخطه قيصا فاسدا وعلم به ربه  
وليس له ان يضمنه اذ ليس له رضا وعلم منه مسایل كيتي **د** خطه قبا واقرخلاف  
تخير المالك منه قيمته فترك ما عليه القبا واخذ باجر مثله لا يجاوز به المسمى وذكر **صل** عن  
الامام انه لا خيار للمالك ويضمن الخياط قيمة التوب **خ** دفع الخياط ثوبا ليخيط قميصا  
فخطه تبارى طان واحدا رسيه يبقا في خير المالك كمران خطه سراديل وكذا لك  
وقبل ههنا لا يجب الاجر لو اخذ ثوبه **قاضي خان** لو اختلفا فقال رب التوب امرتك ان  
تقطعه قبا او قال الخياط بل امرتني ان اقطعه قميصا قال لقول المالك يمينه ويخيراخذ  
القميص واعطاه اجر مثله او منه قيمة ثوبه غير مقطوع دفع الخياط ثوبا ليقطعه  
قبا تحشوا ودفع اليه البطانة القطن فعمل الخياط ذلك ثم اختلفا فقال المالك ليس  
هذه بطانتى قال لقول الخياط يمينه **م** قال فقطعه حتى يصيب القدم واجعل كنه

كذا وعرضه كذا فجابه باقصا لو قد اصبغ فليس بشي ولو اكرضته خياط طرغ من  
التوب ويضمنه مع ابنه الى المالك والابن غير بالغ لو عا قلا يمكنه حفظه لا يضمن لو خطف  
التوب احد في الطريق وذهب بقا الخياط ان خطته اليوم فلك درهم وان غدا قضا  
درهم جزا الشرط الاول عند الامام وفسد الثاني **قاضي خان** دفع الخياط ثوبا  
ليخيطه قميصا بدرهم على ان يعزغ منه اليوم جزا في قولهم **صالح القصار**  
وفي **فت** قصار وضع ثوبا في دكان واقعد صبيبا لحفظ الدكان وغاب القصار  
فدخل الصبي الحانوته الاسفل فطرا التوب طرا قال لو كان الحانوتا الاسفل كمال  
لو دخله شخص لا يعيب عن عينه مكان التوب فلا ضمان قال صاحب جامع الفصولين  
**ا** قول هذا مستدرك باخر كلامه وهو قوله وان كان الصبي بحيث يراه غيره مع هذا لا يصح  
على الطلاق بل ينبغي ان يضمن لو لم يكن الصبي في عينه له كايوب يد تفصيل الضم قال له  
ولو كان كمال لو دخله شخص يعيب عن عينه مكان التوب ينظر لو ضم الصبي الى القصار  
احدا يوبه او وميه اولم يكن له احد من مولا وضد القصار الى نفسه منى الصبي اذا ضيع  
ترك حفظه ولم يضمن القصار اذ له الحفظ بهذا الصبي قال **خ** هذا الجواب  
انما يستقيم لو الصبي ما ذوقا ان الماذون يواخذ بتضييع الوديعة بخلاف المحجور كالدول  
المحجور سارقا على الدرعقار وراي شخصيا ياخذها ولم ينعذ قار را فلا يضمن ولو لم يكن الصبي  
منضم اليه بل يواجنى لخدمه القصار واقعد حافظا للحانوت منى القصار اذ استهلكه  
لما استخفطه من اجنى قال صاحب جامع الفصولين اقول لم يذكره له الرجوع على الصبي  
وينبغي ان يكون له ذلك لو سار وانا ولا فلا والله اعلم قال له ولو كان الصبي بحيث يرى التوب  
قصار دفع التوب الى اجير ليخمسها في المقصنة ويحفظه قدام الاجير فضاغ شيء ولا  
يرمي متى ضاع وكيف ضاع لو علم انه ضاع حال فومه بخير المالك منى الاجير ترك حفظه  
لرعه او ضي القصار ولو لم يعلم منى القصار عندهما وعند الامام يبر القصار اذ لم يتلف  
بعلمه وبه يقتضى **فد** يراهن رحنه بقصار وارردت كفت كنه رحنه است قصار يبرهن  
راجنم نهاد ونذا انت كنه رحنه است ويبرهن لبسوت منى القصار لتلف بعلمه ولجل  
ليس بعنده فيه **فقطط** شرط ان يقصر بنفسه منى يدفعه الى غيره والا فلا وكذا  
امثاله وهذا يحفظ جدا **شني** ولا يجبر ان يعمل بنفسه ويغيره الا اذا شرط العمل  
بنفسه **فص** قصار ان يتقبلان الثياب فترك احدهما العمل ودفعها الى الاخر فذهب  
وضاع بشي لا يضمن يدفعه الى غيره لشركتهما فاذا احدهما كآخذ شريكه **جف**  
قصار ليس ثوب قصار منى لا يسا لا بعد نزع كوديعه **شني** قصار اعانه رب التوب على  
دقه ففترق ولم يعلم بايها تفرق فعن منى القصار نصفه للشك وعن محمد منى كله لانه



في يده وقبضه فيضمنه حتى يعلم تحرقه بدق ربه وبينه ان لا يضمن اصلا عند الامام ما لم يعلم تحرقه بدقه اذا لا جبر المشترك ابي عنه لا عند ما او يكون قوله كاي يوسف عبرة  
للاحوال **فصل** ولو لم يتحرق سقط من الاجر حصته المالك ولا اكل اجرا عانه المالك  
كخياط ونساج خياط المالك او نسج بمهنة وقيل لو عمل بجهة الفسخ ينفسخ والا فلا والمصحح  
هو الاول وان تسقط الحصته اذ لم ينقل على المالك الى الاجر اذا لا غنة لا تجري في الاجارة  
بخلاف المضاربة **قاضي خان** قصار استعان برب الثوب في دقه فاعانه تحرق ولم يعلم  
بايها تحرق روى عن محمد بن القصار جميع النقصان اذا لا جبر المشترك عند محمد بن ماسك  
بلا صنعه فيضمن حتى يعلم تحرقه بدق المالك وروى عن ابن القصار يضمن نصف النقصان  
ويضمن فيه الاحوال لكن طيسر على فضل ثوب شخص ولم يعلم به رب الثوب حتى قام بتحرق فضل الجالس  
نصف النقصان اذا التحرق حصل عقيب فعلها وليس احد ما باضا فة ذلك اليه او ليس الاخر  
فيضاف اليها واما على قول الامام فيضمن ان لا يضمن القصار اذا التوب امانته عنه فلا يضمن بالشك  
فيصحب نصف الضمان كقول من يوصي اخاه الققيه ابو الليث يقول الخفير وقدر فيها  
يصل بالخرق من هذا الفضل بعين مسيل الخرق يجذب الاجير من يد المالك فليطوئتمه  
**د** حولة مرت ثوب قصار يحفظه فخرقه من القصار عند ما لا مكان الخرز عه لا عند  
الامام لما روي عن علي بن ابي طالب اذا شئ الدابة ينقل الى سائر **خلاصة** في التحريد  
قصار جفف ثوبا على جبل فربته حولة فخرقه من سائر لا القصار **د** تحرق ثوب بدق اجير  
قصار او بقصره يبر الاجير لانه اجير وحد فيبر امر على اذن فيه ويضمن استاده اذ عمله  
تقل اليه لانه يامر وحط الاجير ثوبا فخرق لو ثوبا يوطا مثله يبر الاذن استاده دلالة  
**ب**د ويضمن الاستاذ ولو لا يوطا مثله من الاجير ولو ثوب قصارة اذ لم يؤذن يوطا مثله  
ولو حل شيئا في بيت استاده بانه تسقط على ثوب تحرق يبر الوثوب قصارة ومثله استاده  
ولو لم يكن ثوب قصارة من الاجير ولو الواطي من في الحالين لو يوطا مثله وينظر فرق  
ولو ثوبا يوطا مثله لانه ودية عند الاستاذ وليس من ثياب القصار يضمن الاجير ايضا  
**قاضي خان** تليد قصار او اجير الخاص او قد نارا فوقعت شرارة على ثوب قصارة يبر  
ومن الاستاذ ولو لم يكن ثوب قصارة من الاجير وكذا قصار استاجر رجلا للخدمة فوقع في  
يده شئ من ثياب البيت على شئ منه ايضا فافسده يبر لانه اجير في حق الواقع والموقع عليه  
اذا استاجر للخدمة اما لو سقط على ودية عند رب البيت من الخادم اذ ليس باجير في حق  
الودية فهو كاجني وكاجير قصار وقع من يده شئ على ثوب ليس من ثياب قصارة من الاجير  
كما من ثمة بخلاف مودع وقع من يده شئ على الودية حيث يضمن **قاضي خان** اجير قصار عمل  
ثوب من القصار فخرق وسقط من الاستاذ لا الاجير ولو سقط على ودية عند رب

البيت فافسدها من الاجير وكذا الوعتر فسقط عليها ولو بساطا او وسادة استعان للبيت  
لا يضمن رب البيت ولا الاجير المالك اذن له في بسطه **خ** اجير قصار اقلعت منه المدقة  
فوقعت على ثوب فخرق فلو اقلعت او لا على الثوب قبل ان تقع على خبثته يد عليها ضمن  
لا جبر كنهها كان **خلاصة** في الاصل اجير قصار اقلعت منه المدقة في اليد فوقعت  
على ثوب قصارة فخرقه من القصار لا الاجير وفي المحيط اجير القصار لا يضمن ما تحرق  
من عمله المادون فيه لان يخالف ويضمن الاستاذ **خ** ولو انكسر شئ من ادوات القصار بعمل  
ليده يما يدق به وما يدق عليه يبر التليد ولو من غير ما من شئ التليد قصار شمس  
ثوب القصار فخرق او عصره فخرق ضمن يبر التليد لو فعله ولم يتعمد فسادا ومن  
استاده لما روي عن محمد بن القصار اذ دخل سراجا في خانوته فخرق به ثوب القصار بلا فعله ضمن  
لاما كان الخرز في اجملة وانما يبر في حق غالب لا يبر اطفالا وعند الامام لا يضمن لهلك جلا  
صنعه **خلاصة** تليد الاجير المشترك اذا وقع من يده سراج فخرق ثوب القصار ضمن  
لا استاذ ولو لم يكن من القصار ضمن التليد اطفالا سراجا وترك المسرجة في الخانوتة فسقط  
شرارة فوقعت على ثوب فخرق لا يضمن ولو ارض السراج في الخانوتة فلهاب دهنه ثوبا ضمن  
لا استاذ ولو اذ دخل بامر انتهى ببعض مسيل تليد الاجير وولده من في ثمان الاجير **ع**  
خو قصار وخياط فرغ من العمل وبعث الثوب مع ابنه الصغير الى المالك فهلك في الطريق  
لا يضمن لو عاقله يمكنه حفظه والا ضمن **د** دفع ثوبا الى قصار ثم مر رجلا بقبضه  
فدفع اليه القصار ثوبا اخر فملك في يد الوكيل لا يضمن الوكيل ولا المالك ان يتبع القصار ثوبه  
**خ** عدم وجوب الضمان على الوكيل مشكل اذا كان الثوب المدفوع اليه ثوب غير الموكل لانه اخذ  
ثوب غيره بلا اذنه يقول الحنفية لا اشكال حقيقة اذ الحمل ليس بتقصير الوكيل حتى لا يميز  
بل بتقصير القصار حيث جهله ودفعه فكيف يضمن ان يضمن الوكيل دون القصار اللهم الا ان  
يريدانه يضمن ان يضمن الوكيل ولا ثم يرجع على القصار لا يفهم مما سياتي بعد سطر من مسيلة  
بعث المالك **خ** وفي المتفق لو دفع القصار الى المالك ثوب غيره فاخذه على ظرانه له ضمن لما مر  
والجمل ليس بعذر ولو بعث المالك الى القصار من يأخذ ثوبه فدفع اليه ثوب غير المرسل فصاع عند  
المرسل لو اثنى القصار يبر المرسل ولو لم يبرح يبر رب الثوب ضمن القصار او المرسل ويرجع  
المرسل على القصار بلا عكس **قاضي خان** ارسل الى القصار من يشتري ثوبا به الاربعة  
فجا بلاء ثوبا وقال دفع القصار الى ثيابكم ولم يعدها على قال ابغى بسيل المالك ايها  
يصدق في صدقه يبر اعز الحضوتة ومن كذب به حلف فلو حلف بريه ولو نكل لزمه ما ادعاه  
المالك ولو صدق المالك القصار فله اجر الثوب الرابع وان كذبه وحلفه فطلقا رخصت  
المالك على ما ادعى من اجر الرابع فان حلف بري **فصل** طلب ثوبه من القصار فقال



دفعته الى رجل ظننت انه ثوبه من القصار كنياسي اتمام لاسيات يقول الحفيظ ولو قال القصار  
دفع ثوبك الى رجل وظننته انت لم يذكره هنا ويبنى ان يبرأ قيا ساعا على ما سياتي في زمان  
اتمام والله اعلم قال ولو ثبت ثوبه مع تليذه الى قصار فقال القصار اذا اصلحته لا تدمعه  
الى تليذه فدفعه القصار الى التليذ قيل لو قال التليذ وقت دفعه الى القصار هذا  
لظان بعثه اليك وصرفه القصار من القصار لا لولم يقبله ولم يصدقه **قاضي خان**  
اعطاه القصار ثوبا فقال هذا ثوبك وقال المالك ليس هذا ثوبي قال القصار عند الامام  
وكرر الوداع القصار رد الثوب اذ عند الامام القصار امين وكذا كل اجير مشترك والقنوي على قوله  
فلو انكر المالك انه ثوبه لكن اخذ ونوى ان يكون عوضا من ثوبه قال محمد لا يسمع ان يلبسه  
ولا ان يبيعه الا ان يقول للقصار اخذته عوضا عن ثوبي فيقول القصار نعم يقول الحفيظ  
في المقام اشكال عظيم حيث لم يظهر فائدة التصريح بقوله اخذته عوضا وقول القصار نعم مع  
علمها انه ليس له اخذ واحتمال كونه لغيره ما دله اعلم قال رب الثوب لو شرط على القصار العمل  
على وجه لا يتحقق ثوبه مع شرطه لان ذلك معذور بخلاف نحو نزاع وقصار وحجام وخصان  
**خ** قصار او خياطة تركه لثوب في الدكان وتلف لوثبته مثله في مثل ذلك الزمان عرفا يبرأ  
والايضن ويرجسه في زمان الشراح **ع** دفع ثوبه الى قصار فقال اقصره ولا تنزع عن يديك  
حتى تفرغ منه او شرط اليوم او غدا فلم يفعل فطالبه ربه مرات ففرط حتى سرق لا يمتنع به  
واستغفرت ايمته بخاري عن قصار شرط عليه ان يفرغ اليوم من العمل فلم يفرغ وتلف في  
الغد اجابوا بيمين **د** مثله **ف** ولو اخلفا فقال رب الثوب بران شرط ادم كه فلان  
او تمام كني دعت المدة وتلف الثوب ولو عليك ضامه وقال القصار لا بد دفعي اليه  
لاقصم ولم يمين مدة يبنى ان يصدق القصار اذ ينكر الشرط والضمان والاخر يدعيه ثم لو  
شرط عليه ان يفرغ اليوم او نحو ولم يفرغ فيه وقصر بعد ايام ويبنى ان لا يجب الاجر اذ لم يبق  
عقد الا جاز به دليل وجوب ضامه لو هلك ومطار كما لو وجد الثوب ثم جابه مقصورا بعد حجوره  
**خلاصة** في الاصل لو هلك الثوب عند القصار بعد فراغه من العمل لا جرم له اذ لم يسلم العين  
فلا يمتنع ان هلك بلا فعله عند الامام كاجير وحدوده يقق وعندهما يمتنع ميانا فلا موال الناس  
وبه ائتي جماعة ثم عند ما يتخير المالك صتمه مقصورا واعطاه الاجر او غير مقصور ولا جرم له  
فلو هلك بفعله كدوقه وعصره من طقا جلا ف قصار وحجام كاسيات **ف**  
**جيلة** حكى ان ابا يوسف من مرضا شديدا فعاد به استاذاه الامام ابو حنيفة وقال  
كتبه او ملك بعري المسلمين ولين اصبت لموتك علم كبير فلما برى اعجب بنفسه وعقد  
جلسا مستقلا فارسل اليه الامام رجلا وعله حنن سائل اليه عنها الا في قصار  
مجد الثوب ثم جابه مقصورا هل يستحق الاجرام لا فاجاب من يستحق فقال له الرجل

اخطات فقال لا يستحق فقال اخطات ثم قال الرجل ان كانت القصار قبل الحجود  
استحق والا فلا الثانية هل الدخول في الصلاة بغرض او بسنة فقال ابو يوسف  
بغرض فخطاه فقال بسنة فخطاه فقبح ابو يوسف فقال الرجل بهما اذا التكير  
فرض ورفع اليدين سنة الثالثة طير سقط في قدر على النار فيه لحم ودرق هل يوكلان  
م لا فقال من يوكل فخطاه فقال لا يوكل فخطاه فقال الرجل ان كان اللحم مطبوخا قبل سقوط  
الطير فيسل تلك فدا يوكل وتري المرققة والاي يري اكل الرابعة مسلم له زوجة وشية ماتت  
وبى حامل منه تدفن في اي المقابر قال في مقابر المسلمين فخطاه فقال في مقابر الذميين  
فخطاه فقبح من فقال الرجل في مقابر اليهود ولكن تقول وجهها عن القبلة حتى يكون  
وجه الولد الى القبلة اذ الولد في البطن يكون وجهه الى ظهر امه الخامسة ام ولد لرجل  
تزوجت بغير اذن مولاهما فماتت المولى هل تجب العدة من المولى فقال من تجب فخطاه  
فقال لا فخطاه فقال الرجل ان كان الزوج دخل بها لا تجب والاي تجب فلم ينعصم فماتت  
الى الامام فقال له الامام زينت قبل ان تحمم ما جابك لا مسئلة القصار سبحان  
الله من رجل يتكلم في دين الله ويعقد له مجلسا لا يحسن مسئلة في الاجارة ثم قال الامام  
من ظن ان يستغنى عن التعليم فليكن على نفسه كذا في الاشياء والتظاير لئلا يخيم  
**زمان الصباغ** دفع الى صباغ ابريسا ليصبغه بكذا ثم قال لا تصبغه ووده على فلم  
يرده فملك لا يمتنع اذ المستاجر لا يتمكن من فسخ الاجارة بلا ضامه اجد لا يبعد فبقى  
حكم العقد بعد فسخ المستاجر ومن حكم هذا العقد كونه امانة عند الاجير فلا يضمن  
الا بتقصير ولو لم يوجد كذا **ز** قال صاحب جامع الفصولين اقول هذا عذر وهو نقص  
ماله بالاجر فله الفسخ كاسيات بعد سطر من فالوجه ان يعمل بان الفسخ بعذر لا يمتنع  
بلا رضا او قضا في الامم ولم يوجد فبقى العقد على الاصح **ك** كل فعل يوسيت نقص  
المال وتلفه فهو عذر لفسخه كالمواستاجر ليقتصر ثوبه او ليخيط او ليقطع او يدين  
بنا او يزرع ارضه ثم ندم له ففسخه والحجام يجبر على العمل اذ يكتنه ايضا العمل بلا ضرر بل يخفه  
واما المستاجر فلا يجبر ان يسلم للحجام **ق** اراد اخذ ثوبه من الصباغ او القصار قبل  
تمام العمل بحسبه من الاجر ليس له ذلك اذ العقد لازم فلا يتقربا حدهما بفسخه **د**  
دفع ثوبا للعمل الى قصار او صباغ او قرا الى الشراح فجد الاجير الاخذ وحط ثم افر وجا  
به بمولا فلو عمل قبل حجوره فله الاجر ولو عمل بعد فسخ القصار الثوب لربه بلا اجر اذ ليس  
في الثوب عين قائم او اعطاه الثوب وضمته قيمته ايض كغصب وزي الشراح الثوب  
للمساج ومن مثل عزله لغصبه يحجوره يقول الحفيظ ذكر في قنوي قاضي خان في تقليل  
مسئلة القصار انه لما حجد صار قاصبا وبطلت الاجارة فاذا ضم بعد ذلك فقد



قصر بغير عقد فلا يستوجب الاجر انتهى هذا ووجه كون الثوب للصباغ هو ما مر فيها  
بأنه لا يقطع به حق المالك وما لا يقطع ان من غصب ثوبا فليس له بملكه الغاصب ويضمن للمغصوب  
منه مثل غزله ثم انه لم يذكر هنا فيه حكم على الصباغ بعد مجوده وكان ينبغي ذكره ايضا  
وذلك هو ما مر فيها لا يقطع به حق المالك ان من غصب ثوبا فليس له بملكه الغاصب في ضعفه  
ما امر به بان اشبع او قصر في الاشباع حتى تعيب بخير ما ملكه ترك الثوب وضمنه قيمته ايضا  
او اخذ باجر مثله لا يجاوز ما سمي قال المالك امرتك بعصفور وقال الصباغ امرتني بزعفران  
يخلف المالك لا نقول اقر به لزمه بلا خيار اذا انكر بخلف وهذا بخلاف مستضعف قاله ليس  
على ما امرتك به وادعاه المانع لا يخلف المستضعف اذ يدعى عليه شيئا لاقربه لا يلزمه ويكون  
مخير فاذا انكره لا يخلف **قاضي خان** امره ليصغده بزعفران او يقيم فصبغه بشي آخر  
ضمنه المالك قيمة ثوبه ايضا وترك الثوب عليه واخذه واعطاه اجر مثله لا يجاوز ما سمي امره  
ليصغده اجر بعصفور ففعل ثم اخذ في الاجر فقال الصباغ بدرهم وقال المالك بدينار فادى  
برهن تقبل ولو برهن تقبل بيننا الصباغ ولو لم ير هنا ينظر الى ان زاد المبيع في قيمة الثوب  
فلو درهما او اكثر فاقول للصباغ يعطى له درهم بعد خلفه بالله ما صبح بدينار تقبل ولو اقل من  
دينار تقبل فالقول للمالك بيمينه على ما ادعى الصباغ ولو زاد في قيمة الثوب نصف درهم يعطى  
نصف درهم بعد خلفه كما مر ولو نقص الصبغ الثوب فالقول للمالك بجمع القتاوى دفع ثوبا  
الى الصباغ ليصغده ضاع الثوب وقد علقه من غير من الثياب على خشبة معروضة  
او جل محروود كان ذلك خارجا عن كون يضمن ولا فلا **صمان الصايغ** يعني دفع الصايغ  
ذهبا ليحمله سوارا منسوجا والصبغ لا يحمله هذا الصايغ فاصح الذهب ودفعه الي من  
ينسجه فسرقة من الثاني قالوا لو دفع بلا اذن المالك فلم يكن الثاني اجيرا الا ولاداة تملكه  
من ايها شاعدا وما عهد الامام يضمن الاول واما الثاني فلو سرق منه بعد تمام العمل لا يضمن  
لانه لما فرغ صار مودعا فاما دام العمل كان يده يضمن لقضوه بلا اذن ماله وعند  
الامام مودع المودع لا يضمن ما لم ينصرف في الودعة بلا اذن ربه او رجليه في ضمان الصباغ  
ببعض زيادة فليست هذه **قاضي خان** دفع الى صايغ عشرين دراهم وقال زد فيها درهمين  
يكون لك فوضعا على واجل قلبا ونك اجر درهم فقال الصايغ زدته وانكره الا سرقا لمحمد فافا اذا  
حلفا بخير الصايغ دفع اليه القلب واخذ خمسة دنانير ودفع الى امر عشرين دراهم واخذ  
القلب امر رجلا لينقل اسمي في فركا تم قلعها ونقش اسم غيره يضمن الخاتم **صمان الحلاج**  
وفي قتاوى قاضي خان دفع الى يدا في حبة وقطعا و امر ان يزيده من عنده شيئا في القطر  
فقال الداف دفعته الى عشرة اساتير وزدت من عنده عشرة ثمه عشرون وقال  
الداف دفعته اليك خمسة عشر وزدت خمسة فاقول للداف ولو قال الداف دفعته

اليك خمسة عشر وامرتك ان تزيد خمسة عشر وقال الداف دفعته عشرين  
وامرتني بزيادة مثلها قال الداف ان شأ صدق الداف ودفع اليه عشرة اساتير فترك  
عليه الثوب واخذ منه قيمة ثوبه وقيمة مثل عشرة اساتير فظن **صمان**  
**الحجار** امر رجلا ليس له سكاك ليت فسمكه وقام على حاله ثم سقط بلا فعله فلا  
اجر ولا ضمان وكذا لو سقط كما قام من عمله وانكسرت الاجزاء استاجر اجيرا ليبنى  
حائط او ليحفر يرا في ملك المستاجر ففعل ثم انهار رجب الاجر وليس على الاجير  
اصلاحه ولو امره ليحفر يرا في المانق فانها زيل التسليم لا يجب الاجر ما لم يصلح  
ويسلم اليه **مختصر المحيط** رجل استاجر فعلة لاخراج الحياح فسقط فاصاب  
الناسا قبل فراغه منه من ضرب المالا استحقسا فادوا امرهم بالبنا او بغيره لير في  
الطريق فوقع فيها انسانا ضمن الفعلة قبل الفراغ او بعده **صمان الحفار**  
وفي قتاوى قاضي خان استاجر حفارا وبين له مكان الحفر وعمقه وتديره باجر  
سمى جاز فان حفر بعضا شرط عليه فاستقبله جيل لو امكنه الحفر مع ذلك الا انه  
يشتد عليه العمل بخير عليه وكذا لو ظن الماني لير قبل بلوغ متتهى ما امر به فان استنط  
الحفر مع ذلك لزمه ولا يكون عذرا ولو استاجر حفرا فحفر قبر وبين له موصفا حفرا  
في موضع اخر لا اجر له وان لم يبين الموضع مع العقد استحقسا فليصرف الي  
الحفر في مقبرة تلك الحلة وكذا لو لم يبين عمقه ولا عرضة جاز ويصرف الي  
المقابر وكذا لو لم يبين له حدا ولا شتقا ولو استقبل الحفار في البير او القبر  
مخترق لا يزد له في اجره كما لا ينقص منه للين المكان وحشو التراب على الحفار به  
استحقسا فاختلف المستاجر والحفار بعد حفر خمسة اذرع فقال الحفار شركت  
كذا وقال المستاجر شرطت عشرة اذرع فالقول للمستاجر بيمينه واعطاه من الاجر  
بحساب ذلك ويخلف الحفار على دعوى المستاجر ويترك الا حارة فيما بقي ولو  
اختلفا في هذا الوجه قبل شروعه في الحفر تحالفا وترا ادا استاجر ليحفر له حوضا  
عشر اذرع بعشرة دراهم وبين عمقه حفرة خمسة في خمسة كان عليه ربع الاجر  
اذا عشرة في عشرة مائة وخمسة في خمسة وخمسة وعشرون بنذاريه الكل فيلزمه  
ربع الاجر **صمان الغلاف** ونحوه كوراق ويجلد **د** دفع معصفا ليعمل  
فيه ودفع غلافه معه او سيفا الى صيقل ليصقله ودفع جفته معه فسرق  
لا يضمن الغلاف لانه مودع فيه وعن محمد من الكل للتبيحة ولو دفع معصفا ليعمل له  
غلافا او سكينيا ليعمل له نصابا ضاع المعصفا والسكين يبر اذا استاجر ليعمل  
في غيرهما لا فيهما واما اليسا تبعا لذلك العين بخلاف ما مر فظن فيها كودع ويقضى

ع



بقول الامام كاسر وكذا لو دفع ثوبا ليرفع في منديل لا يضمن المنديل **فصل** دفع الي  
وراق مصفا مع غلافه او نحو سيف مع غده ليصلح المصفا او السيف لا الطرف  
او بالعكس فنرى من مقتضى ما صلاحه عند ما لا الاجر لا انفصال **جمع القتاوي**  
اما على قول الامام فلا يضمن الا ما هلك بفسده او بالتقصير في الحفظ كما لو دفع وعليه القوي  
**فتبين** دفع مصفا الى وراق ليحمله فصار به ضامن لا يضمن اذا المودع لو سافر بود بغير  
لا يضمن ولا يقال انه مودع باجره فيضمن اذا لاجر ليس على الحفظ وهذا الذي اشار اليه  
حسن ان الودعيه بلا اجر لا يضمن اذ ليس ثمة عقد حتى يتحقق كان العقد للحفظ و  
الوديعة باجره انما يضمن لتعيق كان العقد للحفظ وهذا ما مر من الحفظ مقصودا بل امر  
بالحفظ ضامنا في الاجازة وفيها يتحقق كان العقد فكذا في ضمنها فلا يضمن  
**ضمان الطباخ** استاجر ليطبخ طعاما للوليمة فانفسه بان احرقه  
اولم ينضجه من لانه اجر مشترك فضمن جباية يده **ضمان الملاح**  
عزقت سفينة فلو من ريح اصابها او موج او جبل صدمها بلامد الملاح وفعله ييرا  
وفاقا ولو فعله بان جاوز العادة ضمن وفاقا وكذا لو لم يجاوز عند المار ولو دخلها  
الماء ففسدت ما عا فيها فلو فعله وملكه ضمن عند ما ولو بلا فعله ضمن عند ما لا عند  
الامام لو امكن التخرز والابري وفاقا وهذا كله لو لم يكن ربا المتاع او وكيله في  
السفينة فلو كان لا يضمن في كل ما مر اذ الم يخالف بان لم يجاوز المعتاد اذ يحال العمل غير  
مسلم اليه **قاضي خان** ملاح وضع في السفينة متاعا باجره فحرق السفينة  
من ريح او موج او شيء وقع عليها او صدم جبل وهكذا المتاع لا يضمن عند الامام وان عرقت  
من مده او ملجته او حرقه ضمن لان ذلك من جباية يده وانما لا يضمن لاجر متاع تلف  
بلا فعله ولو ربا المتاع او وكيله في السفينة لا يضمن الملاح اذ المتاع حينئذ في  
يد ربه الا ان يصنع الملاح فيها شيئا او يفعل فلا يتعد فيه الفساد تخييشا  
يضمن ولو انكسرت السفينة فدخل فيها الماء فلو فعل الملاح ضمن والا فلا **ضمان**  
**الخفاف** دفع الى خفاف جلا ليخرز خفا دسمي الاجر والقدر والصفحة  
فان به ثلوه اوق ما امر به بلا افساد امر به بيقول له بلا خیار ولو خالفه فخير ربه  
ضمنه جله او اخذ الخف واعطاه اجر مثله يقول الحقير الظاهر انه مقيد بعدم  
مجاوزة أجر مثله عن الاجر المسمى كمر في نظائره والله اعلم **ضمان الحداد**  
ونحوه كالصغار **ضنع** دفع الي حداد حديد ليصنعه عينا سماه باجره فحارب على ما امر به  
امر به بيقول له بلا خیار ولو خالفه جنسا بان امره بقدم يصلح للخفاق فصنع  
قدوما يصلح لكسر الخطب ضمنه ربه مثل حديد او اخذه واعطاه اجره وكذا اكل

كل ما يسلم اليه صانع ولو احرقه شرارة ضرب الحداد ثوب ما رضمن وقد مر  
تقصيله فيما يضمن بالنار من هذا الفصل **قاضي خان** دفع شيئا الى صغار ليصنع  
له طشتا ووصفه له فخر به كذا اخذ المالك الكوز واعطاه اجر مثله لا يجوز به  
المسي او ضمنه مثل ذلك الشبه **ضمان الجراح** وفي **فصل** لو ليس  
فصاد وبزاع وحمام ضمان السراية لو لم يقطعوا زياره على قدر معهود وما دون  
فيه فلو شرط عليهم عمل سليم عن السراية بطل الشرط اذ ليس في وسعهم ذلك ولو شرط  
على الفصاد عمل لا يسرى مع لانه في وسعه كذا **احنه** وفي **فصل** لو شرط على حمام  
وبزاع وفصاد وخان عملا لا يسرى بطل الشرط اذ ليس في وسعهم ان لا يمكن التخرز  
عن السراية لانها تنبني على قوت الطباع وضعف في تحمل الالم بخلاف الفصاد فان قوة  
الثوب وورقه يعرف بالاجتهاد فلا يضمن ما تخرق من دقه فلم يضمنوا ما سرى وما قا  
هذا الوصل فعلا معتادا ولم يقصر في ذلك العمل بان يقال له بالمعارضة برئست  
الوجه مصلحت ان كاربود تمام كرون اما لو فعلوا بخلاف ذلك ضمنوا **فصل**  
عن فماد جاليه فن ذالا فصد في قصده ففسد معتدلا ثبات به قال يضمن قيمته  
المقن ويكون على عاقلة الفصاد لانه خطأ وكذا العبي يجب ديتيه على عاقلة الفصاد  
وسيل عن فصد نايما وتركه حتى مات بسيلانه قال بقاء **قنية** جراح اخطا وقطع  
الذكر ضمن وكذا في قطع السن وبضقة لا امرانه لم يات في هذه وسيل **نح** عن صبيه  
سقطت عن سطح فان تقطع راسها فقال كثير من الخذاق ان تشتق من راسها موت  
وقال احمد بن ان لم تشتق من اليوم تموت وانا اشتقه وابوطيا فشتقه فمات بعد  
يوم او يومين هل يضمن قنامل مليا ثم قال لا اذا كان الشق باذن وكان معتادا لا فاحشا  
خارج الرسم فقبل انما اذ نواها على انه علاج مثلها فقال ذلك لا يوقف عليه فاعتبر  
نفس الماذن قبل له فلو كان قال هذا الجراح ان ماتت فانما ضامن قال **قاضي خان**  
رجل امر قنالا ليحترق صبياله ومروا لحد يد فقطعت الحشفة ومات الصبي قال  
محمد يكون على عاقلة الختان نصف الدية لانه مات بفعل احد ما دون فيه  
والاخر غير ما دون وان عاش الصبي فعلى عاقلة الختان كل الدية لانه خالف بقطع  
الحشفة وقال محمد في محل اخر من قناتوا به ايضا ختان قطع الجدة وبعض الحشفة ان  
لم يميت الختان من ذلك كان على الختان في نقص الحشفة حكومت عدل وان قطعها كلها  
فان لم يميت فعلية تمام الدية وان مات من ذلك فعليه نصف الدية استاجر حماما ليقلع  
له سنا فقال له صاحب السن ما امر بك فقلع هذا السن فالقول له ويضمن المقلع  
ارسل السن وان شرط على بزاع وحمام وفصاد دو قال السن العمل الصحيح دون الفساد



لا يصح شرطه ولو شرط على الفقار العمل على وجه لا يتحقق به الثوب مع الشرط لان  
ذلك مقدور له **خلاصة** امر حكاما ان يقلع سنته ثم اخلفا فقال امرتك ان تقلع غير  
هذا السن وقال الحكام امرتكم بقلع هذا السن فالقول للامر ولو قلع ما امر لكن سن  
اخر متصل بهذا السن فانقلع لا يفتن حجام حجام ويضطر بزع او ختان ختن فاته لم يفتن  
بخلاف فقهاء لكن هذا اذا لم يحيا ويوضع الفعل فان جاوز الختان فقطع الحشفة  
في المواد ران مات فعليه نصفه بدل النفس وان برافكال بدل النفس وفي شرح  
الطحاوي لو قطع الحشفة ضل عليه القصاص ولو قطع بعضها لا قصاص عليه ولم يذكر ما اذا  
عليه وفي الفتاوى المصرية يجب حكومته **عند ضمان الطبيب**  
ونحوه كالكحال **قضية** رجل يدعى علم الطت من خطا بمور ربا دته **خلاصة** كحال  
سب دواني عين رجل فذهب ضووها لا يضمن كالحثان الا اذا غلط فان قال رجل ان الله  
ليس باهل وهذا من سوء فعله وقال رجل ان هو اهل لا يضمن فان كان في جانب الكحال  
واحد من الجانبين الاخر اثنان من الكحال ولو قال الرجل داوى بشرط ان لا يذهب البصر  
لا يضمن **ضمان الحجام** ونحوه كالتياي **د** دخل الحجام وقال للحجامي احفظ  
الثياب فخرج ولم يجد ثيابه فلو اقر الحجامي ان يغمر رفعها وسويره وظن انه يرفع ثيابه  
نفسه ضمن اذا ترك الحفظ ولم يمنع الغاصب ولو قال رايت احد ارفع ما لك لا اني ظننت  
ان الرفع انت لا يضمن اذ لم يترك الحفظ لما ظن ان الرفع هو ولو سرق ومولا يعلم به يبرأ  
لو لم يذهب عن ذلك الموضع ولم يضيع وهذا قول الكمال اذا حجامي مودع في حق الثياب  
لو لم يشترط له شيء باز احفظه الثياب ولو شرط له ذلك وكان له اخبره باز الانتفاع  
بالحجام والحفظ فهو في الاختلاف يقول الحقيق ارا انه يبرأ عند الامام لا عند ملائكة ايجر  
مشترك قال رجل استاجر الحجامي لحفظ ثوبه وشرط عليه العمان قبل منزله وقيل  
الشرط وعدمه سواء به يفتي وقد مر في ضمان الاجير **قاضي طان** وضع ثيابه في الحجام  
والحجامي رآه وبتطرايه فلما خرج لم يجدها قال محمد بن سلة ان يضيع الحجامي اوراقه من ربح  
ثيابه ضمن وقال الصغار لا يضمن والمصحيح قول ابن سلة لان ذلك استخفاف منه  
عادة وكذا لو وضع رجل ثوبه عند جالس في موضع ولم يقل له احفظ وسكت الجالس  
ولم يقبل ولم يرد كان مودعا فلو ضيعه ضمنه وضع ثيابه عند الحجامي فخرج رجل من  
الحجام ولبس ثيابه ولم يرد بها ثيابا بها وثياب غيره ثم خرج رب الثياب وقال هذه  
لبست بثلثيها وقال الحجامي خرج رجل ولبس الثياب فظننت انها ثيابه ضمن الحجامي  
اذا ترك الحفظ وضع ثيابه عند الحجامي وقال احفظها وقبل الحجامي وشرط عليه الضمان  
اذا تلقت فلما خرج من الحجام لم يجدها قيل ضمن الحجامي عند الكل قال القاضي ابو جعفر

شرط العمان في الامانات باطل ودل في المتن ما يوافق **خلاصة** وبه يفتي **ح**  
وضع ثيابه بمرأى من حجامي ولم يقل بلسانه شيئا ثم خرج ولم يجده فلو لم يكن الحجام  
ثيابه حاضرا ضمن الحجامي ضمان المودع اذا الوضع بمرأى عينه استخفافا ولو لم يثبني  
حاضرا بمرأى الحجامي اذ هذا استخفافا ثيابه لا الحجامي الا اذا تضمن على استخفافا  
الحجامي بان قال لما بين اضع ثيابي فاشاء الحجامي الى موضع فوضعه ثم رفعه رجل  
فلم يثبته الحجامي لما ظنه المالكه ضمن الحجامي في الاصحاح قصر فيما استخفظ قال الحجامي  
وهذا بخلاف ما مر في اول هذه المسائل وهو نظير ما لو دخل رجل حانا فقال للحجامي اين اربط  
فقال هناك فربط ولم يجدها فقال الحجامي اخرجها صاحبك ليستقيها ولا صاحب له  
ضمن الحجامي اذ قوله اين اربط استخفافا واشارة الحجامي الى مكان اجابته فصار مودعا  
قصر في الحفظ يقول الحقيق لم اذ يقول ما مر في اول هذه المسائل هو ما مر قبل من حقيقته  
تقلا عن من قوله ولو قال رايت احد ارفع ما لك الا اني ظننت ان الرفع انت لا يضمن  
الح **جس** نزع ثوبه بحضرة الحجامي فخرج فوجد الحجامي ثيابه لم يجد ثوبه فلو نام قاعدا يبرأ  
ولو مضطجعا بان وضع جنبه على الارض قيل يضمن وقيل لا اذ نوم مستنجرا ومستنوع  
عند الامانة مضطجعا يمدح حفظا عادة **قاضي طان** قالوا ان وجهه نايما قاعدا  
لا يضمن لانه مستيقظ حكاه فلم يكن تاركا للحفظ ولو مضطجعا واصفا جنبه على  
الارض ضمن لانه تاركا للحفظ **خلاصة** نام الثياب في حرق الثياب ان نام مضطجعا  
ضمن الثيابي لا لو نام قاعدا ولو خرج الثيابي من الحجام فضاع ثوبه بان تركه ضالعا  
بضمن وان امر الحجامي او من في عياله ان يحفظ لا يضمن وتفسير العيال امر في  
الوديعة رجل خرج من الحجام وقالا كان في جيبى دراهم ان لم يفر الثيابي فلا شيء عليه  
وان تركه ضالعا يضمن وان لم يمنع جواب الامام وجواب سمر وجواب الصلح قد ذكر في  
صناديد الاجير المشترك رجل لبس ثوبا بمرأى عين الثيابي فظن الثيابي انه ثوبه  
فاذا ثوب الغير ضمن الثيابي في الاصحاح **د** رجل دفع ثوبا الى جاره دار وهو الثيابي  
فعل الاخطا في عند الامام يبرأ لا عند ملائكة ايجر مشترك **فصل** امرأة دخلت الحجام  
ودفعت ثوبها الى الثيابي فخرجت ولم يجد ثيابها اذ كانت هذه اول مرة دخلت في  
هذه الحجام لا تضمن الثيابي فاما قالوا لم تغفل انها تحفظ الثياب باجر لا اذا دخلت  
اول مرة ولم تعلم بذلك وما شرط لها اجرا على الحفظ كان ايدا والمودع لا يضمن وفاقا  
لا بالتضييع ولو دخلته قبل هذه ودفعت ثوبها الى الثيابي واعطته  
اجرا بمرأى الامام لا عند ملائكة ايجر مشترك والمختار في الاجير المشترك قول **ح**  
وقيل يقول الامام ايضا ويقتي يقول الامام ان الثيابي لا يضمن الا بما يضمن المودع قال



خ وينبغي ان يكون الجواب عند س وم على التفصيل لو كان الثياب اجير احمى باجته  
منه كل يوم اجرا معلوما هذا العمل يبرأ وفاقا بمزلة تليق القصار والمودع يقول الحقيق  
يعني ان الثياب يبرأ ويضرب احمى كايضن القصار ونحوه ما تليق تليق بلاستد اما لو لم  
يكن الثياب اجير احمى يعني الثياب عند لا عند كايضن القصار  
وفي ن حمل برغيض الى الطاحونة ووضع في صحنها وطر الطمان ان يذخره في الليل  
بيت الطاحونة فلم يفعل حتى نقب وسرق فلو على المعين حائط مرتفع قدر ما لا يمكن ان ينسور  
الا بسل بر يا **فص** مستاجر اشيا مستاجر راى ضايح ما ندنا مردان بعض واترا بردند  
ضمني المستاجر من رجل اجر طاحونة وجعل البرقي دلو ما فذهب البر من الدلو الى الماء  
لا يضن رب الطاحونة اذا البر بيد مالكة ضليه حفظه وتعاظه **فقط** يضن كل من  
لحان وبيع وسمسار بالخلط الا في موضع يكون الطمان ما ذونا خلط عرفا وطر طيبه  
فما وافر الفصل السادس والعشرين **ضمان المزارع** وفي **يد** اكار ترك  
سقى الزرع حتى فسد ضمن ويضن قيمته يوم تركه السقي ولو لا قيمة للزرع في ذلك  
تقوم الارض مزروعة وغير مزروعة فيضن فضل ما بينهما بخلاف ما لو منع المامن ارض  
حتى هلك زرع عطفنا لم يضن المزارع شيئا ولو اكار سقيه فاجرا بفعله الناس  
لم يضن ولو تاخر غير متعارف ضمن ولو ترك المزارع حتى صابته افة من اكل الدواب  
ونحوه ضمن ان كان حاضرا او امكنه دفعه ولم يدفع ولو لم يمكن دفعه لا يضن ولو اكله  
لجرا ضمن ان امكنه طرده او اولا والحاصل انه في كل موضع ترك الحفظ مع امكانه  
ضمن لا بد منه **عد** ترك سد شجرة يضرها البر وكشجرة تين وكوم او اخر حتى صابته  
البرد ضمن قلالة اكار اخرج البر الى الصحرا لانه رطب فاخر ففسد ضمن ولو ترك التشديد  
وسونشاوم كرين فهو ترك السقي **فقط** لو ترك الكرم ولم يتركها يحفظه ودخله  
الماء وسقط حائطه وهلك الزرايين ضمن قيمة الزرايين لا الحائط اذ يجب عليه نه  
حفظها لا حفظه ولو على الزرايين عيب لا يضن اذ حفظه لا يلزمه لان ما كان بعد بلوغ  
الثمار والزرع يكون عليهما ولكن يجب نقصان الكرم اذ حفظ الكرم يلزمه يقوم الكرم مع  
العيب وبدونه فيرجع بفعل ما بينهما الي احد ما من سقيه قاله بحسب عليه ذلك  
فلواي حتى هلك لا يضن قاله **ن** وبه ناخذ فكان ينبغي ان يرفع الامر الى القاضي فلو  
منعه بعد ضمن **فت** فلواي ففسد الزرع قبل الزرع الى القاضي لا يضن قال  
بعضهم انما لا يضن العامل لو قال الله رب الارض بدواب وبيار وبين راب ده اكر رب  
الارض او ردوا من بالسقي فاي ضمن اجماعا كذا **نك** اكار لم يسق الزرع حتى فسد  
اختلف فيه المشايخ واختار انه يضن وما كان بعد بلوغ الزرع ونهايته وحفاظه

فهو عليها حتى يفتسها وما قبل بلوغه مما يصلح به الزرع فهو على العامل اجملة في **فقط**  
وفي **ن** قال رب الضيعة لا كاره اخرج هذا البر الى الصحرا وهذا الجوز او الجوزق فانه  
رطب فاخر ففسد لو قبل الا كاره من رب الضيعة ثم لم يفعل ضمن قيمته الجوز والبر العاقد  
له قال الفقهاء اذ لم يوجد من الرطب مثله ضمن القيمة **شحي** مزارع زرع خلا ف  
ما امر به يصير مخالفه اضر ذلك بالارض ولا خلاف الا باق **ضمان**  
**المستبضع** يقول الحقيق البضاعة هو دفع المالك ما لاله الى اخره بشرط جميع  
الربح للمالك كذا في الدرر والغرد **فص** ارسل بضاعة مع رجل الى بلد عند رجل اخر  
وقال له خذ بيتا لاجل بضاعتني وصنها فيه ففعل ثم اخرج منه ووضع في بيت  
نفسه فلما استوى البستان خر زرايرا وهذا ظاهر واخذ البضاعة لو تركها في حجر  
في ذلك البلد واغلق الباب لا يضن اذ لا يلزمه حمل البضاعة جماعة خرجوا من بلد وكان  
اكلهم ونزلهم في السفر حيلة واحدة ومع احدهم بضاعة فاودعه عند احدهم ضمن اذ  
لم يصيروا لهذا القدر كل واحد بمزلة من في عياله ولو دفع الى اخر بضاعة ليذهب بها  
الى مرو فبأعده في هذا البلد وذهب فمتمها الى مرو ولو اخذ الثمان لا يضن للرضا  
اذ حصل الغرض بلا ضرر ولو لم يتخذ ضمن قيمة المتاع لغضبه يبيع وتسليم ويضمن  
الثن للمشتري لو هلك الثمن في الطريق **فص** البضعة ما لا يشتري به شيئا فشره  
فلم يتيها له الرجوع سريعا فبعت البضاعة مع بعض اليه بيد رجل ليوصلها الى المالك  
فاخذ هذا المال في الطريق فظلم ضمن للمستبضع **فقط** البضعة ما لا يشتري به شيئا  
فبعت المستبضع الى سمسار فشرى به السمسار وبعث الي صاحبه فبعت في الطريق  
لا يضن للمستبضع ولو لم يقل انه بضاعة والمسئلة بما لها ضمن الا ان يشتري السمسار  
بخصر منه والفرق ان المستبضع وكيل فوض اليه الراي فلا يضن بدفعه الى اخر كذا **عن**  
وفيه قال محمد استحسن ان يحمل البضاعة كفارته **ص** كل ما يجوز في المصارفة يجوز  
في البضاعة لكن المضارب يملكه يبيع ما شريه والمستبضع لا يملك الا ايداع والا لبضاعة **خ**  
لا يملكها فلوا بضع فمالكها يضن بها سا ولو سلم ربح فكله لرب المال **ص** ولو ابعده  
الفا يشتري به قنا او غيره فشره يبعده وانفق بمضد عليه لا يضن وكذا الكرا عليه  
ولو شري بملكه وانفق عليه من ماله كان متبرعا وكذا المضارب ولو شري ببعده ثم مات  
المستبضع ثم شري بالباقي وانفق في كرا وانفق في الشرا ضمن علم بموته او لا وفي  
الاتفاق ضمن لو علم ولا يضن استحسننا وليس للمضارب شر ان شري بعد موت المالك  
ولو لم يعلم به كاستبضع **ص** تلف البضاعة عند المستبضع فعليه المستبضع  
جاز ولو صلحه على القيمة او اثر لا لو حط وليس لو كيل بيع حط الثمن عند الامام وم وصار



المستبضع كوكيل قبض دينا لوط شيئا لم يجز باع المستبضع فلو كان يملك  
البيع جاز عند الامام عنده ما لا عند **قن** باع البضاعة فشرى بثمنها فقام  
رب المال امرته ببيع لا بشر وقال المستبضع شرى لك بامر الله رب المال  
ببئنه لانه انكر الاذن باعها لنفسه لوقال له المالك بع واشتر بئنه كذا لم يجز  
بيعه اذ علم ان امره بتقيد ولو اطلق بقوله بع فله بيعه لشيء **ضمان**  
**القاس** بحث الى قاس امته فبعتها امرأة القاس في حاجة فزنت لنفس  
امراته عند الامام وعند ما يضمنها او القاس لانه اجير مشتركة امته جات الي  
قاس بلاذن فقال ردتها صدق ومعنى ردتها ان يامرهابذهابه الي بيته ربهها  
اما لو اخذها من الطريق او من بيت المالك بلاذن لا يصدق **قن** امته انت الى قاس  
بلاذن ربهها طاب لئنه بالبيع ثم ذهبت ولا يدرى وقال القاس ردتها عليك صدق  
لانه انت اليه بطوعها فكانت امته عنده وتفسير ذلك ان القاس لم ياخذها  
حتى يصير غاصبا ومعنى الرد اسرها بذهابها الي منزلها وكان القاس متكررا للغصب  
**قاضي خان** لو هلك القن في يد القاس لا يضمن لانه اجير مشتركة فلا يضمن بملكه عنده  
**ضمان الجنين** وفي **قن** حرق تعمد سقوط جنينها فالقته ميتا  
فعل ما قلنا الفقرة لزوجها هذا لو فعلت بلاذن زوجها فلو باذنه فلا ضمان **قن**  
اسقطته المتعلقة لاسقاط العدة فليها الفقرة لزوجها **قن** شرى دوا بلا تعمد  
اسقاط فسقط لا غرة عليها قالوا لا يلحق لو اسقطت سقطا فليس عليها الا التوبة  
ولو كان جنينا فليها غرة لو تعمدت **قن** سقوط الجنين بشئ علمته فعل ما قلنا لانه  
جنماية ورضخ في سنة لو ارثه ابا او غيره ولو لا غرة فليها في سنة وتاويله  
ما مر من التمدد **قن** عليها الفقرة وان لم تتعد ولا كفارة عليها في قول الامام ومحمد  
ولا تترثه وقال بعضهم عليها الكفارة **قاضي خان** حامل سقطت ولدها بعلاخ قالوا  
ان لم يستبين شئ من خلقه لا تاثم قال رضي الله عنه ولا قول به اذ المحرم اذا كسر  
بيض الصيد يكون ضمانا لانه اصل الصيد فلا كان مواخذا بالجرائم فلا اقل من ان  
يلحقها اثم هذا اذا اسقطت بلا عذر لانها لا تاثم اثم القتل وان اسقطت بعد  
ما استبان خلقه وجبت الفقرة من صنعته ظهر حملها وانقطع لبنها وليس للزوج  
ما يستاجر به الطير ويحان هلاك الولد قالوا يباح لها ان تعالج في استئزال الدم مادام  
الولد نطفة او علقته او مضغته لم يخلق له عضو وفقدوا تلك المدفوعة بعشرين  
يوما وانما ابا حوا لها افساد الحمل باستئزال الدم لانه ليس يادي فيباح لصيانة الادوية  
واذا غرل الرجل من المرأة بغير اذنها ذكر في الكتاب انه لا يباح قالوا اخذنا بتايباح لسوء

الزمان **ضمان رد الولد** وفي القنية راد لا يقر لو  
في حاجته في الطريق ثم يقر منه يضمن من تحقيقه في غيب القن **قن** عدمات  
عند اخذ او ابق فلو اشهد من اخذ انه اخذ ليرده يبر او لا يجب تكرار الاشهاد  
ويكفي مرة بحيث لا يقدر على كتمه اذا سئل وكذا اللقطة وكذا ترك الاشهاد مع مكانه  
منه لا عندس ولو انكر المولى باق صدق بيمينه ومن اخذها جازا اذ ظهر من اخذ  
سبب الضمان وهو اخذ بلاذن المالك وادعى المستبضع وهو الاذن شرعا **ضمان**  
**الملتقط** وفي **قن** اخذ لقطة ولم يشهد ولم يسمع منه عرفها وقال اخذتها لنفسك  
صغر عنده لا عند الامام ان صدقه ما لكما انه لقطة اذا الظاهر ان الماقل لا يقضي ولما  
ان الملتقط اقرب سبب الضمان وهو اخذ وادعى ما يبريه وهو اخذ للرد فعليه  
البينة لو كان متمكنا من الاشهاد وان لم يكن متمكنا لعدم من يشهد او خوفا من  
اخذها لم فالقول به بيمينه وفاقا وجهها ولم يجد عند قاس يشهد اشهد ما يجد  
بعد ذلك فان وجد من يشهد ونجا وز يغير اشهاد من ترك الاشهاد مع القدرة عليه  
قال صاحب جامع الفصولين اقول ينبغي ان يكون الاثبات بقول الخبير هذا من قبيل  
تحصيل الحاصل اذ الذي ذكر قد مر انما والعجب انه كتمه لشي ما قدمت يداه قبل سطر  
بقلا **قن** من قوله ولو ترك الاشهاد في نوع **قن** اخر فيما يضمن بالقبض  
واحبس وما لا يضمن بها يقول الحقيقير **قن** مساييل هذا المبحث ذكرت في جامع  
الفصولين في آخر التصرفات الفاسدة لكن لما رايته كالمنا سبها بالصناعات اخرت  
ذكرها الى هنا **قن** في المقبوض يبيع باطل امانة عندهم منهم اذ العقد لم يعتبر  
فبقى القبض باذن المالك وعند البعض معنوي **قن** صغر عنده لا عند الامام **قاضي خان**  
المقبوض على سوم السرا لا يكون مضمونا الا بعد بيان الثمن في ظاهر الرواية **فصط**  
التمس المقبوض يبيع باطل المعجم انه مضمون كفاسدة والمقبوض بفاسدة من مثله  
في المثل وبقيمته في غيره كغصب ما قبض على سوم السرا الوسمي ثم يماثل الفاسد  
صغر وفي المثل مثله وفي غيره وبقيمته والقرض الفاسد يملك بيمينه ويعتق بمثله  
او قيمته كبيع فاسد وما قبض برهن فسد من قبل من قيمته ومن الدين كصحيحه  
وقيل لا يضمن وما قبض بباطله لا يضمن وفاقا وما قبض على سوم رهن صغر من قبل من  
قيمه ومن الدين وقيل صغر بيمينه كما قبض بيمينه البيع **قن** رهن قنا ليقضه  
الفا فملك القن قبل اقرضه فعليه الا لفا ما قبض بحكم الرهن ولو قال قرضني وخذ  
الرهن ولم يسلم القرض فخذ الرهن وهلك في يد من قيمته الرهن لا يبطل بالتقاضي  
قبل رده فيضمن باقل من قيمته ومن الدين والرهن حبسه بعد الفسخ قضى دينه



تبرعاً فملك الرهن فليخرج اخذ ما دفع **ت** رهن هلك في يده فله بلا حبسه  
يملكه امانة بخلاف ما بعد ايماد بينه ولو حبسه من قيمته وفاقا وبعد الحوالة  
مضمون حتى لو احال بد بينه فملك الرهن من قياض لا استحقاقا ولو اراد الرهن بعد  
الحوالة اخذ الرهن قيل له ذلك وقيل لا كذا في العلق **ت** رهن عينا احرى مكان الرهن  
الاول ثم هلك الاول يملك امانة **صل** ما قبض لم يمتد يمتد بقيمته **شئ** من  
في رواية لا في رواية وكذا في الصدقة الفاسدة يمتد القيمة جازا لاجارة فاسدها  
غير مضمون على المستاجر وجازا لقيمة لا يمتد **فقط** الاصل ان كل ما قبض بجهة  
التملك من وكل ما قبض لا يمتد التملك لم يمتد فني فاسد شركة ومضاربة واجارة  
لم يمتد من دفع ثوبا الى رجل ليبيعه على ان ما زاد على كذا فوله فذلك اجارة فاسدة  
ويمنع الثوب يقول الخبير فاعطى قوله فذلك اجارة فاسدة اشكال وموان المتبادر  
انه وكله يبيعه وذهب واما له الزيادة عما سواه فالظاهر ان لا يمتد لانه ايمن ووكيل  
الملك ان يصح بكون الزيادة اجرة له او يكون المدفوع اليه من يبيع باجرة كدلال  
ونحوه والله اعلم **فقط** يمتد الوجع في اجارة فاسدة ما قبضه من الاجرة والمحبوس في  
بداجر لعله اثر في العين كحاك وقصار وخياط لم يمتد لو هلك اذ حبسه لاجرة وله  
ذلك فلو منع من يده ولم يمتد عند الامام ولا اجر له لهلاك العقود عليه قبل تسليمه وعنده  
يمنع ويغير الملك منعه معولا وله الاجر او منعه غير معمول ولا اجر له وكذا لو هلك بلا حبسه  
سقط الاجر ولم يمتد عند الامام ومن لا اثر لعله كحال حبس اكل او شياح او سمسار حبس  
التمن للاجرة يملك امانة لو حبسه بامر ماله وعليه الاجرة ولو بلا امر ضمنه اذ ليس له  
حبسه فيتغير منعه معولا وله الاجر او غير معمول ولا اجر له لو هلك في يد المكاري والحاك  
وكذا اجر ليس لعله اثر من غير حبسه ومنعه لم يستقط الاجر لو منع الحايك الثوب  
بالاجرة اختلف فيه العلماء فلو اطلقوا على شيء كان حيا يقول الخبير فاعطى هذا الحكم  
بينه ان يجري في غير الحايك ايضا فليعلم اثر في العين كخياط وقصار ونحوهما والله اعلم  
المحبوس في يد المستاجر بعد فتح الاجارة لا يستيفها اجرة عجلها لا يمتد ولا يستقط  
شي من الاجرة سواء جازت الاجارة او لا **ت** المحبوس بعد الاقالة مضمون بالتمن **هد** وكيل  
شرا دفع الثمن من ماله وقبض المبيع فله ان يرجع به على موكله لانه انقذته يمتد من ماله  
حكمة فان هلك في يده قبل حبسه هلك من مال موكله ولم يستقط الثمن اذ يده كيد موكله  
ولم حبس لاستيفائه اذ هو بايع من موكله فان حبسه وهلك كان مضمونا فان  
الرهن عند مريضان البيع عند مريضان المصعب عند رفق يقول الخبير ونفسه  
هذه الاقوال هو ما في الحاشية انه ان هلك بعد الحبس يملك بالتمن ويستقط الثمن

عن الموكل عندهما وعند من هلك باقل من قيمته ومن التمس حتى لو التمس الثمن قيمته  
رجع الوكيل بتلك الزيادة على موكله وعند رفق يملك على الوكيل لهلاك المضمون لان  
عنه الوكيل لا يملك الحبس من الموكل فيصير غاصبا بالحبس **هد** ملتقط انفق على  
اللقطة باذن القاضي وجا صاحبها فله حبسها ليستوفي الفقة وكذا اراد الا بق  
وجعله فله هلك قبل حبسه لم يسقط الفقة والجعل ولو هلك بعد لم يمتد وسقط  
اذ يصير حبسه كرهن والبيع بخيار للبائع لو هلك في يد مشتريه في مدة الخيار يملك  
بالقيمة لا بالتثنية ولو الخيار للمشتري يملك في يده بالتثنية وكذا لو دخل عيب فلم يبيع  
ويلزم كل الثمن **مع** المقبوض يحكم امارق من جهة الغاصب وحكم هبة منه او حكم  
شرا او ودعة او اجارة او صدقة او رهن مضمون على القابض فاذا ضمنها هل يرجع على  
الغاصب لا يرجع الموهوب له والمنفذ عليه والمستعير ويرجع المستاجر  
والودع والمرتهن بالقيمة والمشتري بالتثنية لا السارق من الغاصب وذكر ان المودع  
والمرطض والمستاجر يرجعون اذا لم يعلموا بالغصب لا لو علموا به ثم بيان مساهيل  
الضمان بعون الملك العلام **الفصل الثالث في الملائكة والاحكام**  
وسمى بوجه مهمة سنينة وقد خلت عن ذكرها اكثر الكتب الفقهية في جملة  
تلك الاحكامات **احكام السكوت** وسورنا في بعض  
المواضع لاني البعض وقد ذكرنا اكثرها في جامع الفصولين بلا ترتيب وزيد على ذلك كثير  
منها في كتابنا لا نسباه والمظاير بترتيب لطيف بالايجاز في ايمان فلا حرج رايت  
ان اذكرها جميعا فيها مخلوطا لكن بزمان حسن مربوطا فاعلم ان من القواعد الفقهية  
انه لا ينسب الى سكوت قول كافي في مسائل منها من راي اجنبيا يبيع ماله ولم ينهه لا يكون  
وكيلا بسكوت المالك ومنها لوراي القاضي الصبي او المعنوع او عبدا يبيع ويشترى  
فسكت لا يكون اذنا في النجاسة ومنها لوراي المرتضى رايه يبيع الرهن فسكت  
لا يبطل الرهن ولا يكون ما ذونا للبيع وزاد في الاشباه قوله في رواية ومنها  
لوراي غيره يتلف ماله فسكت لا يكون اذنا بطلانه ومنها لوراي عبده يبيع  
عينا من اعيان المالك فسكت لم يكن اذنا ومنها الوسكت على وطي امته لم يسقط المهر  
وكذا عن قطع عضو اخذ من سكوته عند ائلاف ماله ومنها سكوت المالك اذا باع  
رجل ملكه ومو حاضرا ليس برضا عند الامام ومن خلا لابن ابي ليلى ومنها لوراي قه  
او امته تزوج فسكت ولم ينهه لا يصير له اذنا في النكاح ومنها لو تزوجت  
غير كفو فسكت الولي عن مطالبة التفريق ليس برضا وان طالع ذلك لان الموانع  
كثيرة ومنها سكوت امرة العيش ليس برضا ولو اقامت معه سنين ومنها



الاعارة لا تثبت بسكوت ومنها خلف لا يسلم شفقة فلم يسلمها ولكن سكت عن خصوص  
فيها حتى بطلت شفقة لا يجتنب ومنها خلف لا يورع عن فلان حقاله عليه ثم اقل يورع  
شهر او سكت عن تقاضيه حتى مضى الشهر لا يجتنب ومنها الوهب شيئا او الوهب له سكت  
لا تصح ما لم يقل قبلت بخلاف الصدقة كاسياق ومنها الواجر فقه او عرضه للبيع او ساومه  
او زوجه فسكت القن لا يكون اقرار برقه بخلاف ما لو باعه او رهنه او دفعه بجناية  
فسكت ايضا ومنها احد شريك عنان قال لصاحبه اني اشتريت هذه الامة لتصني خاصة  
فسكت صاحبه فسرها لا تكون له ما لم يقل صاحبه نعم كذا في جامع الفصولين موافق  
للخلاصة وغيرها وزيد في محتاراته النوازل فاذا قل نعم في بيعه شيء عند الامام اذا اذن  
بتمن هبة نصيبه منه اذا اولى بالاجل الا بالملك بخلاف طعام وكسوة بقول الخبير وفي  
الاشياء فسكت صاحبه لا يكون له ما ذكر هذه المسئلة فيها يكون فيه السكوت كالنطق  
كذلك هو واضح لمخالفته لما مر من اعتباراته واحتمال كون المسئلة خلافه فيها  
روايتان بعيدة اذ لو كانت كذلك لغرض له احد من اصحاب الغنيمات المتقول عنها ثم  
اعلم انه خرج عن القاعقة السابقة مسابك كثيرة صارت السكوت فيها كالنطق اي يكون  
رضا ومنها سكوت البكر عند استيثار وليها عنها قبل التزوج وبعد هذا الزوج والولي  
فلزوج الجدة مع قيام الاب لا يكون سكوتها رضا ومنها سكوتها عند قبض مهرها لو قبض المهر  
ابوها ومن زوجها فسكت يكون ادبا الا ان نقول لا تقبضه فحينئذ لم يجز القبض  
عليها ولا يبر الزوج ومنها سكوت الصبيته اذا بلغت بكوا يكون رضى ويبطل بيلوها لا يثبت  
ثيبا ومنها بكون طقت ان لا تزوج نفسها فزوج ابوها فسكت حنثت في عيبتها كرضاها  
بكلام ولو طقت بكوا ان لا تاذن في تزويجها فزوجها ابوها فسكت لا تحنث او لم تاذن  
ولزم التلاح بالسكوت ومنها تصدق على انسان فسكت المتصدق عليه ثبت الملك  
ولا يحتاج الى قبوله قول لا خلاف الهبة كما مر ومنها قبض هبة او صدقة بحضرة المالك  
ولو ساكت كان ادنا بقبضه ومنها لو ابرم يونه فسكت المديون يبر او لو رد برته  
برده ومنها الاقرار ببيع ولو سكت المقر له برته برده ومنها لو وكله بشئ فسكت الوكيل  
وباشترى مع ويرتد برده فلو وكله ببيع فقه فلم يقبل ولم يبرده فباعه جازد يكون قبوله  
ومنها لو اوصى الى رجل فسكت في حياته فلما مات باع الوصي بعقل تركه او تقاضى دينه فهو  
قبول للوصاية ومنها الامر باليد اذا سكت المفوض اليه مع ويرتد برده ومنها الوقف  
على رجل معين مع ولو سكت الموقوف عليه ولو رده قيل يبطل وقيل لا ومنها تواضعا على  
تلبية ثم قالوا حدها لصاحبه فذهب الى ان اجعله صحيحا فسكت الاخر ثم تنبأ بها  
مع البيع وليس للمساكت ابطاله بعد ما سمع قول صاحبه ومنها سكوت المالك القديم

حين قسم ماله بين الغائبين يورع كواسر قن لمسلم فوقع في الغنيمات وقسم ومولاه الاول  
حاضر فسكت بطل حقه في دعوى فقه ومنها لو كان المشتري بخيرا في قن ثم اراه فرأى  
الفن يبيع ويشترى فسكت بطل خياره ولو كان الخيار للبائع لا يبطل خياره ومنها  
للبيع حبس المبيع لثمنه فلو قبضه المشتري وراه البائع وسكت كان ادنا في قبضه  
الصحيح والفاسد فيه سواء في رواية ومورضى بقبض في الفاسد لا في الصحيح في رواية  
ومنها علم المشيع بالبيع وسكت بطل شفقة ومنها راي غير القاضي فقه ببيع ويشترى  
وسكت كان مازوا في القمار لا في بيع ذلك العين ومنها لو خلف المولي لا ياذن لفقه  
فراه يبيع ويشترى فسكت حنثت في ظاهرها والرواية لا في رواية عن سر ومنها باع  
قن شيئا بحضرة مولاه ثم ادعاه المولى انه له فلو كان مازوا يبيع دعوى المولى ولو محجورا  
مع قال الا ستر وشئ فان قيل لم يبر ما ذونا بسكوت مولاه قلنا نعم لكن اثر الاذن  
يظهر في المستقبل ومنها باع قنا والق حاضر علم به وسكت وفي بعض الروايات فان قنا  
للبيع والتسليم ثم قال انا حر لا يقبل قوله كذا في جامع الفصولين موافقا لما في قنلوى  
قاضي طاز وفي نوادر القليبي ولو سكت القن ويبيع قنا فوافق برقه وكذا لو رهنه  
او دفعه بجناية والق ساكت بخلافه الواجر او عرضه للبيع او ساومه او زوجه فسكت  
هنا ليس باقرار برقه بقول الخبير قوله وفي بعض الروايات لو طلاس يشترى بضعف  
اشترط الا تقيا داو بنسأوي لا خمالين لكن الا ظهران لا تقيد شرط لا ذكر في محل  
اخر من قنلوى قاضي طاز رجل شره امنه وقبضها وباعها لمر خرو الثاني من ثا لث فادعت  
حرمها فردها الثالث على الثاني فقبضها فادعاه على الاول فلم يقبل له ذلك لو ادعت  
عقما اذ العتق لا يثبت بقولها ولو ادعت حرمها لا اصل فلو كانت حين بيعت وسلمت  
اقتادت ببيع وتسليم فكذا اذا لا تقيد اقرار بالرق وان لم تنفذ فليس للاول ان  
لا يقبل انتهى ومنها خلف لا يترك فلا ناداه وفلان نازل فيها فسكت الخالفه حنث  
لا لو قال له اخرج فاي ان يخرج فسكت ومنها ولدته ولدتها الناس زوجها فسكت  
الزوج لزمه الولد وليس له نفيه كاقراء ومنها ام ولد ولدت فسكت مولاهها  
حتى مضى يومان لزمها الولد ولا يملك نفيه بعدد ومنها السكوت قبل البيع عند  
الاختيار بالعيب رضا به حتى لو قال رجل هذا الشيء عيب فسمعه واقدم مع ذلك على  
شرايه فهو رضا بالعيب لو اخرج عدا لا لو استقا عند الامام وعند ما سور رضا ولو فاسقا  
ومنها سكوت يكر عند اقرارها بتزويج الولي على خلاف مرانفا ومنها باع عقارا وامر ان  
او ولده او مفضل قاربه حاضر فسكت ثم ادعاه على المشتري سر كان حاضر عند البيع اثنى  
مشايخ سمرقند انه لا يسمع وجعل سكوتة في هذه الحالة كقرار دالة قطعا للاطاع



الماسدة واقتى مشايخ مجاريه انه ينبغي ان يسمع فينظر المفتي في ذلك فلوراي انه لا يستعمل  
لا شتما للمدعي بجيلة وتلبيس واقتى به كان حسنا سد البابا التزوير ومنها الحاضر  
عند البيع لو بعثه البائع الى المشتري وتفاضل الثمن لا يبيع دعواه الملك لنفسه بعده  
لانه يصير بحيز البيع بتفاضليه ومنها راه يبيع عرضا ودارا تقتصر فيه المشتري  
زمانا وموساكت سقط دعواه يقول الحيز في القناوي والولجينة رجل تصرف  
ارضنا وماورجل الخراي الارض والتصرف لم يدع ومات على ذلك لا يسمع بعد ذلك  
دموى ولد فيترك على يد المتصرف لان الحال شاهد ومنها لو قال الوكيل بشر شيء  
بعينه لموكله اني اريد شراء لنفسى فسكت موكله ثم شراه يكون للوكيل يقول الحيز  
وجمال الفرق بين هذه المسئلة وبين ما مر قبله من رقة من مسئلتى تتركى الضمان مو  
ما ذكره صاحب الخلاصة بعد ذكرها في المسئلة في قوله والفرق ان الوكيل يمكن  
عزله نفسه اذا علم الوكيل رضى ام سخط بخلاف الشريك فان احد الشريكين لا يمكنه فسخ  
الشركة الا بموافقة صاحبه ومنها لو صلى عاقل اذا راى الصبي يبيع ويشترى فسكت  
يكون اذا و منها سكوت رجل راى غيره شق زقه حتى سال ما فيه يكون رضا ومنها سكوت  
الحالف بان لا يشتد لم فلا نأى على موكله ثم خدم فلا ن بلا امر ولم ينفه خفف ومنها امراته  
دفعت في تخييرها لبقائها الشيا من استعانة الاب والاب فسكت فليس له الاسترداد ومنها  
انفقت لام في تخيير بينها ما مو بعتاد فسكت الاب لانفس لام ومنها باع امه وعليها  
حلي وقوطان ولم يشترط ذلك كفى تسلم المشتري لامتة وذهب لها والبائع ساكت  
كان سكوتة بمنزلة التيسليم فكان الحلي لها ومنها الفزاة على الشيخ وموساكت تترك  
منزلة لظقه في الاصح ومنها ما ذكر في فضا الخلاصة ادعى على اخيه لا فسكت ولم يجبه  
اصلا يؤخذ منه كيف لم يسال بغير انه عسى به افة في لسانه او سمعه فواخر وان  
لا اقدمه يحضر مجلس الحكم فان سكت ولم يجبه يترك بمنزلة المنكر عند الامام ومحمد وعند  
يجلس حتى يجيب فان فهم انه اخرس يجيب بالاشارة انتهى ومنها سكوت المركب عن  
سواله عن حال الشاهد تعديل ومنها سكوت الراهن عند قبض المرئض العين المرهونة  
يقول الحيز فضا رته المسائل التي يكون السكوت فيها رضا اربعون مسئلة تلك ثبوت  
منها فذكر في جامع الفصولين وعشرين منها زيادة صاحب الاشباه والتطايير نقلها  
عن الكتب المعتبرة **احكام اشارة واماءة** وفي قناوي قاضي خان الاخرس  
اذا كان لا يكتب وله اشارة معروفة في المقررات في القياس لا ينبغي شيء من تصرفاته  
من طلاق وعناق وبيع ونحوه لا ينبغي من مريض نقل لسانه بمرضه وسوقه ما لك  
وان لم يلى وعندنا ثبتت هذه التصرفات باشارته اليهودية كما ثبتت بكتابتهم

لانه لا ترجى منه العيان فتقام الاشارة مقامها كما تقام الكناية مقامها **اشباه**  
اشارة الاخرس كعبارته في كل شيء من بيع واجارة وهبة ورهن ونكاح وطلاق وعناق  
وابراء واقرار وقصاص الا في الحدود ولو صدقت وهذا ما خالف فيه القصاص الحدود  
في روايته ان القصاص كالحودود فلا تثبت بالاشارة وتماه في الهداية وقد  
اقتصر فيها وغيرها على استثنى الحدود وزاد في التهذيب ولا تقبل شهادته ابدا واما  
بمينته في الدعوى في خزانة القناوي عليك عبد الله وميثاقه ان كان كذا فيشير  
به نعم ولو خلف بالله كانت اشارته اقرارا بالله تعالى وظاهرا فتصار المشايخ  
على استثنى الحدود فقط صحة اسلامه بالاشارة ولم ارجع الا ان نقله صريحا وقائمة  
الاخرس كاشارته واختلفوا في ان عدم القدرة على الكتابة شرط للعمل بالاشارة  
والاعتماد لا ولذا ذكر في الكثر ولا بد من ان تكون اشارة الاخرس معهودة والا لم  
تعتبر وقال ابن الممام لا يخفى ان الماد بالاشارة التي يقع بها طلاق الاشارة المقررة  
بتصويته منه اذا العادة منه ذلك فكانت بيانا لما اجمله الاخرس انتهى وهذا فروع  
لم ارها الا ان الاول لو اشار الاخرس بالاشارة بالقرارة وموجب ينبغي ان يجرم اخذ  
من قولهم يجب على الاخرس تحريك لسانه فجعلوا التحريك قارة الثاني رجل علق الطلاق  
بمشيئة اخرس فاشار بالمشيئة ينبغي الوقوع لوجود الشرط الثالث لو علق بمشيئة  
رجلنا طلق فخرس فاشار بالمشيئة ينبغي الوقوع ايضا انتهى في الاشباه **هداية**  
اخرس قرى عليه كتاب وصيته فقبل له تشهد عليك بما في هذا الكتاب فاوى براسه  
نعم او كتب فاذا جاس ذلك ما يعرف انه اقرار به جاز ولا يجوز ذلك في معتقل اللسان  
والفرق ان الاشارة انما تعتبر اذا عادت معلومة معهودة وذلك في الاخرس لا في معتقل  
اللسان حتى لو اشد الاعتقال عادت له اشارة معلومة قالوا هذا بمنزلة الاخرس  
واذا كان الاخرس يكتب كتابا او يوصي ايا يعرف به جاز ثكاحه وطلاقه وبيعه  
وشراؤه ويقتض منه ولا يجد ولا يجد له والفرق ان الحد لا يثبت ببيان فيه  
شبهة واما القصاص ففيه معنى العوضية لانه شرع جازا فجاز ان يثبت مع  
الشبهة كالعروضات **اشباه** اشارة غير الاخرس ان كان معتقل اللسان ففيه  
اختلاف والفتوى على انه ما دامت العقلية اليه وقت الموت يجوز اقراره باشارة  
واشهاد عظم ومنهم من قدر الاخذ بالسننة وبوضعيف ولو لم يكن معتقل اللسان لم  
يعتبر اشارته مطلقا الا في اربع الا سلام والكفر والاقرار بالنسب والاقاكة افي  
نلقح المحبوبة ويراد اخذ من مسيلة الا قنا بالراس اشارة الشيخ في رواية الحديث  
واما ان الكافر اخذ من النسب لانه يحتاط فيه بحض الدم ولذا ثبت بكتابه



الامام او اخذ من الكتاب والطلاق اذا انقضى البهم كقولهم انت طالق هكذا واسار  
 ثلاث وقع ثلاثا بخلاف ما لو قال انت طالق واسار ثلاث لم يقع الا واحد قال ولم ان  
 الان حكم قوله انت هكذا واسار باصابعه ولم يقل طالق ويزاد ايضا الاشارة من محرم الج  
 صيد قتلته جبراً على النسيب **فصل** اعتقل لسان مريض فقبل له اوصيت بكذا فاسار  
 براسه اي نعم لم يصح الا ان يقول لا اعتقل فيصير كالاخرس وعند الامام ان تلك المدة  
 مدة العنة يقول الخبير يعني لها سنة واحدة لكن من نقلها عن الاشياء ان هذا القول  
 ضعيف **فت** اصابه مرض فعجز عن الكلام فاسار او كتب وقد طال مرضه سنة فلو خرس  
 ص مريض قار على التكلم قبل له اوصيت بكذا فاوى براسه اي نعم لم يصح وكذا لو قيل لرجل  
 اشهد عليك بكذا فاوى براسه اي نعم لا يكون مغايراً بين هاتين المسئلتين وبين الحق  
 اذا قيل عن مسئلة فاوى براسه اي نعم يجوز ان يوظف بقوله **ح** اذا السوال عن المسئلة  
 طلب العلم والاعلام كما يكون باللسان يكون بالاشارة **ص** لو عجز المريض عن التكلم فاوى  
 براسه الى رجل يريد به الايضاً يصير وصياً كاشارة تقوم مقام عبارة ولو قدر على البيان  
 بكتابه **هـ** الاشارة غنية ولو قدر على الكتابة بخلاف ما توهمه بعض محكي  
 انه لا تعتبر مع القدرة على الكتابة لا بل بجهة ضرورة ولا ضرورة هناك وانما استوتبتا  
 لان كلاهما حجة ضرورة ومن الكتابة زيادة بيان لم توجد في الاشارة وفي الاشارة  
 زيادة امر لم توجد في الكتابة لما انها اقرب الى الطنون من اثار الاقلام فاستوتبتا **ص**  
 رجل يبيع مئتي قنيل له هذا ابنك فاوى براسه اي نعم يثبت نسبه منه ولو قيل له  
 اعتقت هذا الفق فاوى براسه اي نعم لا يعتق والفرق ان النسب يحل في اثباته  
 الا انه يركب انه يثبت بلا دعوى ولا كذلك العتق يقول الخبير قوله بلا دعوى يعني في  
 المسكوحة لا في اموالها فيها يحتاج الى دعوى ثم ان وجه الفرق الذي ذكره ضعيف جداً  
 لا تنقاضه بما لو كان يرد الفق منه والسيلة بطلها حيث لا تقتضي كالتق مع ان  
 يحتاج الى اثبات عتقها حيث قبل فيها الشهادة الحسينية بلا دعوى بالانفاق  
 فالظاهر في وجه الفرق ان يقال انفس الولادة امر متحقق في الخارج بلا توقف على  
 تلفظ لفظ بخلاف العتق حيث لا يتحقق بدون لفظ الولي بما دل على الا حقا وشراً  
 فافترا فثبت النسب بمجرد الاشارة بخلاف العتق والله اعلم **د** قسنا الطلاق على  
 العتق ومسئلة العتق **ح** اي لو قيل لرجل طلق امرتك فاوى براسه اي نعم  
 لا يجتنب **ف** حلف لا يفرض به باله عليه فقال له زبدي عليك كذا فاوى براسه اي نعم  
 لا يجتنب لانه ليس باقرار اقرار الجار ولا يحصل بالاشارة وكذا لو قرأ على رجل  
 صك اقرار فقبل لما هو كذا فاوى براسه اي نعم لا يكون اقرار حتى لا يعمل للشهود ان يشهدوا

عليه بذلك المار من اعتقل لسانه يوماً او يومين فقري عليه كتاب وصية فاوى براسه  
 اي نعم لغو لو خرس فاوى حنت حلف لا يفرض سر زبدي ولا يفرض اي لا يعلم زبدي سر بكو او ليكن  
 سر او ليخفيته ولا يدر على فلان فاوى حنت به بكتاب او رسالة او كلام او سألها كانت  
 سر فلان كذا كان فلان مكان كذا فاسار براسه اي نعم حنت في الوجود كذا وكذا لو حلف  
 لا يستقدم زبدي فاسار اليه بشي من الخدمة حنت خدمه او لادخله ان يقال العا نذكر  
 امكنته او شي من السر فاليس مكان فلان ولا سره فقال لا فاذا نكحنا براسه او مكانه  
 فاسكت انت ففعله واستد لوابه على سره ومكانه لا يجتنب ولو حلف لا يخبر زبدي  
 بسر بكو او مكانه او لا يبشر بخدمه فاوى حنت او بشر بكتابة او رسالة حنت ولو قيل له  
 الان كذا اهل بكو مكان كذا اهل قدم بكو فاوى براسه اي نعم لا يجتنب ولو حلف لا يتكلم  
 به او لا يحدث به لا يجتنب بكتابة او رسالة واشارة ولو قيل له الان سر كذا كان  
 مكان كذا فقال نعم حنت لان نعم جواب والجواب يتضمن عادة ما في السوال ولو حلف  
 لا يدع زبدي فدي بكتابة او رسالة حنت في ظاهر الرواية **ج** لا يجتنب بكتابة واشارة  
 براسه او يبيع **ك** حلف لا يكتب فيل عن امر محرك راسه بالكذب لا يجتنب **قاضي خان**  
 ما لم يتكلم به وجواب السائل قد يكون بغيرك الواسر والاشارة **فقط** سلم على المصيل  
 فاسار براسه او يبيع او اوصيه او اصبه لا تقصد صلاته وكذا لو طلب من المصيل  
 شيئا فاوى براسه او قيل له اجد هذا فاوى براسه بلا او نعم لا تقصد صلاته  
**احكام الكتاب** وفي الهداية الكتابة على ثلاث مراتب مستبين  
 مرسوم وهو منزلة النطق في الغايب والحاضر على ما قالوا والمستبين غير مرسوم ككتابة  
 على جدار او راق وشجار وينوي فيه لانه منزلة صريح الكتابة فلا بد من اليقظة  
 وغير مستبين ككتابة على احوال او الماد وهو منزلة كلام غير مرسوم فلا يثبت به الحكم **قاضي**  
**خان** الكتابة نوعان مرسومة وهو لا يكون مصدر معنوفاً مثل ما يكتب على الغايب  
 وغير مرسومة وهو لا يكون مصدر معنوفاً وهو على وجهين مستبين وغير مستبين  
 فالمستبين ما يكتب على العجيقة والحائط والارض على وجهه يكن منه وقراته  
 وغير المستبين ما يكتب على احوال او الماد لا يكن منه وقراته **اسباه** لا يعتمد  
 على الخط لا يعلم به ولا يعمل مكتوب وقف عليه خطوط فضاة ما بين اذ القاضي لا يقضي  
 الا بحجة وهي بينة او اقرار او نكول كافي وقفاً خائبة ولو اضر المدي خطا اقرار المدي  
 عليه لا يحلف انه مكتوب وانما يحلف على اصل المال كافي فضا الخائبة شري طائفة فوجده  
 بعد القبض مكتوباً على يده وقف على مسجد كذا لا يرد له لانه علامة لا يبنى عليها الاحكام  
 كافي القبية وعلى هذا الاغيار بكتابة الوقف على صحف او كتاب الا في مستبينين



الاول كتاب اهل الحرب يطلب الامان الى الامام فانه يعمل به ويتثبت الامان له كذا في  
الحاشية يقول الحقيير كلمة لا في قوله الا في مسئلتين استثناس قوله لا يعتمد على الخط في اول  
المبحث لاسيما قوله لا اعتبار لا ينسار طاهرا فافهم والله اعلم قال ويكي الحاق البرات  
السلطانية بالوظائف في زماننا بكتاب الامان ان كانت العلة انه لا يزور وان كانت  
العلة الاحتياط لحق الدم فلا الثانية بعمل بدقن السمسار والصراف والبيع كما في الحاشية  
لا انه لا يكتب في دفتر الاماله وعليه وفي البرازية ادعى على كل ما يوجد  
في تذكرة المدعي فقد التزمته لا يكون اقرارا وكذا لو قال ما كان في جريدتك فعلت الا اذا  
كان في الجريدة شيء معلوم او ذكر المدعي شيئا معلوما فقال المدعي عليه ما ذكرنا كان نصدا يقا  
اذا التصديق لا يلحق بالجمهور وكذا اذا اشار الى الجريدة وقال ما فيها فهو على صريح ولو لم يكن  
مشارا اليه لا يصح كذا في الاشياء والنظاير في كتاب الفقهاء **اشياء** يصح البيع بالكتابة  
وفي الهداية كتاب الخطاب وكذا الارسل حتى اعتبر مجلس بلوغ الكتاب واد الرسل  
وقال في الامام وموثر الكتاب ان يكتب اما بعد فقد بعث عبدك كذا فلما بلغه  
وفهم ما فيه قال فما المجلس قبلت انتهى اما فروع طلاق وعتاق لها فقد قال في البرازية  
كتابة صحيح واخر على كتابه توجه ان يكتب على وجه الرسالة تصدرا معنونا وثبت  
ذلك باقراره او بيئته فهو خطاب وان قال لم انوبه الطلاق لم يصدق فضاوية وفيه  
المنتقى انه يصدق بياته ولو كتب على شيء يستبين عليه امرنا وعنده كذا ان يوصي وال  
لا ولو كتب على الهوا او الم يقع شيء وان نوى ولو كتب امرته طالق في طاق بعث او لا  
ولو كتب اذا وصل اليك كتاب فانت طالق لا تطلق ما لم يوصل وان ندم وحي من الكتاب  
ذكر الطلاق وذكر ما سواه وبعث اليها في طالق اذا وصل وبحجج الطلاق كرجوعه عن  
التعليق واي تطلق اذا بقى بغير كتاب او رسالة فان لم يبق هذا القدر لا تطلق وان  
حي الخطوط كلها وبعث اليها لیس من لا تطلق لان ما وصل ليس بكتاب ولو وجد الزوج الكتاب  
برهنت عليه انه كتب به بغير فرق بينهما في القضا انتهى وفي القليلة كتب انت طالق  
ثم قالت لزوجها اقرارا على فخر لا تطلق ما لم يقصد خطها انتهى قال صاحب الاشياء وقد  
سبكت عن كتب ابانا ثم قال لا اقرارا لها فخرها هل تلزمه فاجيب بانها لا تلزمه  
لو بطلاق جبه لم يقصد ولو بامه تمامي فمالوا الناس والخطى والناهل كالعامة واما  
الاقرارها فحق البرازية كتب خا بانه اقرارا بين يدي الشهود فهو على قسم الاول  
ان يكتب ولا يقول شيئا فهو ليس باقرار ولا يخل الشهادة بانه اقرار قال الشافعي ان كتب  
مصررا مرسوما وعلم الشاهد حل له الشهادة على اقراره كالأقرار كذا لان لم يقل اشهد على  
ففي هذا اذا كتب للغائب على وجه الرسالة اما بعد فذلك على كذا يكون اقرارا اذا الكتاب

من الغائب كالتحضر كخطاب من الحاضر فيكون منكلا والعامة على خلافه لان  
الكتابة قد تكون للمقربة وفي حق الاخر لا يشترط ان يكون معنونا مصدرا وان  
يمكن الى الغائب الثاني ان يكتب ويقرأ عند الشهود فلم ان يشهدوا به وان لم يقل  
اشهدوا على الثالث ان يقرأ هذا عندهم ويقول اشهدوا على به الرابع ان يكتب  
عندهم ويقول اشهدوا على بما فيه ان علموا بما فيه كان اقرارا والا فلا وذكر الشافعي ادعى عليه  
ما لا واخرج خطا انه خط المدعى عليه هذا المال فان كان يكون خطه فاستكتت  
فكان بين الخطين شبهة ظاهرة والعلة انهما خطا كاتب واحد لا يحكم عليه بالمال  
في الصحيح اذا لا يزيد على ان يقول هذا خطي واما حرز المدعى ليس على هذا المال وتمت  
لا يجب المالك اذ هنا الا في ذكر العامة والصراف والسمسار انتهى قال وكتب في كتاب  
القضا انه يعمل بدقن السمسار والصراف والسمسار فالحظ فيه محجته وفي كتابه ككفار  
بالاستيذان حتى لو وجد حرك في دارنا فقال ان رسول الملك لم يصدق لا اذا كان معه  
كتابة فيعمل بها كما في سيرة الحاشية واما اعتماد الراوي على ما في كتابه والشاهد على خطه  
والقاضي على علامته عند عدم التذكر فيخرج ايز عند الامام وجوز من الراوي والقاضي  
دون الشاهد وجوز له محمد الكل ان يثق به وان لم يتذكر توسعته للناس وفي الحاشية  
قال الامام الحلواني ينبغي ان يقبل قول محمد وهكذا في الاجناس انتهى وفي البرازية  
امر الصك بالكتابة الاجازة واشهد ولم يجز القصد لا تتعقد خلاف صك لا قرار  
والمراتى واختلفوا فيما لو لم يزوج بكتابة الصك بطلا فله فقبل هو اقرار به  
فيتعقد وقيل بغير توكيل له فلا يقع حتى يكتب به يقضي وهو الصحيح في زماننا  
وقيل لا يقع وان كتب لا اذا نوى الطلاق كذا في القليلة وفي المنتقى من راي خطه  
وعرفه وسعما ان يشهد اذا كان في جوزه وبما خذ لنتم ويجوز الاعتماد على كتب  
الفقه الصحيحة قال ابن الامام طريق نقل الحق في زماننا عن المجتهدين احدا من  
اما ان يكون له سند فيه اليه او باخذ من كتاب معروف تدواته الا يدعى بخوكت  
محمد بن الحسن وخوها من المتصانين المشهور انتهى ونقل لا سيوطي عن ابي اسحاق  
الاسفرايني الاجماع على جواز النقل عن الكتب المصنفة ولا يشترط اتصال السند  
الى مصنفها انتهى ويجوز الاعتماد على خط الحق اخذ من قول مجوز الاعتماد على شأ رنه  
في كتابته او لي واما الدعوى من الكتاب والشهادة من نسخة في يده فقال في الحاشية  
لو ادعى من الكتاب نسمع دعواه لانه على لا يقدر على الدعوى لكن لا بد من الاشارة في مواضع  
وفي الجريدة شهادة بالكتابة فطلب القاضي ان يشهد واما بالسنان جيب وهذا اصطلاح  
الفقهاء واما الوصية بالكتابة فحق المجتبى لتبصركا بخط يده اقرارا بالمال او وصية



ثم قال لا خير شهد على من غير ان يقول له وسعه ان يشهد انتهى وفي الخاتمة كتب صل  
وصيته وقال للشهود اشهدوا بما فيه ولم يقرأ وصيته عليهم قال علماؤنا لا يجوز لهم ان  
يشهدوا بما فيه وقال بعضهم وصعهم ذلك والصحيح انه لا يحل لهم ان يشهدوا الا باحدى  
معان ثلاث اما ان يقرأ الكتاب عليهم او يكتب الكتاب غير ان يقرأ عليه بين يدي الشهود  
ويقول لهم شهدوا على بما فيه او يكتبه موين يري الشاهد والشاهد يعلم ما فيه  
ويقول هو شهدوا على بما فيه ونما منه في الخاتمة الكل من الاشياء والنظائر في مسائل  
احكام الكتابة من النوع الثالث **قاضي خان** كتب الى امراته كل امرأة غيرك وغير  
فلا تله طالق ثم محي اسم فلا تله وبعث بالكتاب اليها لا تطلق امراته ولو كتبت اليها اذا  
جاء كتابي هذا طالت طالق ووصل الكتاب اليها فاخذ الكتاب ابوها ومرتفعه ولم يرد  
اليها ان كان لا يستقر فاني جميع امورها وقع الطلاق لان وصوله حينئذ كوصول  
اليها ولو لم يكن كذلك لا يقع ما لم يصل اليها وان اخبرها الاب بوصولها اليه فان دفعه  
اليها وهو موزن ان كان يكن فيه وفاته وقع الطلاق والا فلا **احكام السكران**  
وفي **فقط** السكران المحقق بالاصح في العبادات والحق فيلزمه سجدة تامة  
وقضا العتلة **شخص** السكران اذا افاق يلزمه الوضوء كالبحال لا يعرف الذكر من  
الانثى لا كمن عليه **نحو** من سكر من شراب محرم او من المثلث لزمه كل تلكا ليقف  
الشريعة وتقع جميع عباراته وتصرفاته سواء شرب مكرها او طابعا **بردوي** السكر  
لو مباح كشراب مكره مضطرب وشربا وشربا ما يتخذ من جوب وعسل عند الامام  
كالاعمال من محقة طلاق وعناق وسائر المقررات والسكر محظور كسكر من كل شراب  
محرم وينبذ المثلث ونبذ الخمر الزبيب المطبوخ المعتق لا ينافي الخطاب فيلزمه  
جميع احكام الشرع وتقع عباراته كلها بطلاق وعناق وبيع وشرا وقادير ويصح به  
اسلامه لارادته استغنا ناولوا قرنفصا او بانشر سببه لزمه كله ولو قذف  
او اقر به لزمه الحد ولو زنى حدا امي ولو اقرانه سكر من غرطايما لم يجد حتى يصح  
او يقوم عليه البينة ولو اقر بشئ من الحدود لم يجد الا في حد قذف وتقام عليه الحدود  
اذا امي **تتبع** وحد السكر اخلاط الكلام وزاد الامام ان لا يفرق الارض من السماء  
لو حوب الحد فقط اذا اقر من سكر محرم او مثلك بما يحتمل الرجوع كالزنا وشرب الخمر  
لا يجد حتى يصح فيقترن السكر دليل الرجوع ولو اقر بما لا يحتمل الرجوع كقصاص  
وقذف وغيرهما او باشر سببا لزمه كذا ما يجد اذا امي **هداية** لا يجد السكران  
حتى يعلم انه سكر من النبيذ وانه شربه طوعا اذا السكر من المباح لا يوجب الحد كالبيع  
ولكن المراك وكذا شراب الكره لا يوجب الحد ولا يجد السكران حتى يزول عنه السكر تخفيفا

من هو

المقصود

المقصود لا نرجاوا السكران الذي يجد عند الامام هو من لا يعقل منطقا لا قليلا ولا  
كثيرا ولا يعقل الرجل من المرأة وعندنا من يهذى ويخلط كلامه اذ هو السكران  
في العرف واليه مال اكثر المشايخ والمعتبر في القدرح السكر في حق الحرمة **قال** لا  
اجماعا اخذ بالاحتياط **اشباه** والقنوي على قولهما في انتقاء الطهارة وفي عينه  
ان لا يسكر وقولهم السكر مباح كما غاي يستثنى منه سقوط القضا فانه لا يستقط  
عنه وان كان اكثر من يوم وليلة لانه بفعله **قاضي خان** يجوز جميع تصرفات  
السكران الا الردة والاقرار بالحدود والاشهاد على شهادته نفسه وفي محل اخر منه  
من سكر من خراوشرا بمتخذ من اصل الخمر وهو الغيب والزبيب والتمر كنبذ  
ومثلث وغيرهما يتخذ جميع تصرفاته عندنا وبه اخذ عامة المشايخ وقال **الحسن**  
**ابن زياد** والطحاوي والكرخي والصغار وبما لكه والسافعي في احد قوليه وداود  
الاصفهاني لا يصح منه تصرفات ما وردت له لا تقع عندنا استغنا ناولا اذا كفر  
واجب النفي لا واجب الاثباته وعن سانه كان ياخذ بالقياس ويقول تضع روته  
عندنا انتهى قال فلو قضى قاض بقوله ولحد من مولانا فقد قضاوه واختلف المشايخ  
فيما يتخذ من جوبه وثمار وعسل من قال بوجوب الحد بالسكر به يقول تنفذ  
تصرفاته ليكون زجره ومن قال لا يجب الحد به وهو الفقيه ابو جعفر والامام  
السر حنفي يقول لا تنفذ تصرفاته ولو شرب شرابا حلو اقل يوافقوه وذهب  
عقله بالصداع لا بالشراب فطلق والصحيح انه لا يقع وفي محل اخر منه ولو شرب الخمر  
مكرها او مضروبا فسكر فطلق اختلفوا فيه والصحيح انه لا يلزمه الحد لا يقع  
طلاقه ولا ينفذ تصرفاته ولو سكر ما يتخذ من جوب وقواكه وعسل اختلفوا  
فيه قال الفقيه ابو جعفر الصحيح انه لا يلزمه الحد لا يتخذ تصرفاته ذكر **حصر**  
في **س** من سكر ما يتخذ من جوب وعسل وفانيد اختلفوا في حد وصارت واقعة  
القنوي في سمرقند فثبت ان اخذ وعامة ائمة سمرقند بعدم حله وافتى اخوان  
فيعدوا اثنين وكتبتا طلب منهم الفرق بين سكر نبيذ زبيب وتمر طبخا وبين سكر  
هذه الاشربة وكانوا يتخيرون في الفرق ثم وجدنا رواية عن ائمتنا جميعا انه يجب  
الحد زجرا ودفعاً للمفساد يقول الخضر خييرهم في الفرق بما يتخير فيه اذ لا يخفى على  
كل نبيه ان وجه الفرق كون الزبيب والتمر اصلا للسكر كما قال عليه السلام من هاتين  
الشجرتين فخص عليه السلام التحريم بهما كما سياتي بعد عشر اسطر وهذا المعنى  
غير موجود فيما عد الزبيب والتمر من عسل وجوبه حكوما فليتأمل ثم ان قوله  
عن اصحابنا جميعا مخالف لما من قول البردوي ان السكر من مباح كاعمال الامام



ولما من قول قاضي خان انه مختار الفقيه ابو جعفر في شمس الائمة السرخسي ثم لقايا  
 ان يقول ويكران يرفع عدم وجوب الحد منه لما اختلف فيه اوردت شبهته والحدود  
 تندرج بالشبهات والله اعلم **قاضي خان** لو كانت الخمر مغلوبة بالما يحرم كمن لا يجد  
 شاربها ما لم يسكر وفيما سوي الحر ما يتخذ من عبه وزبيبه لا يجد شاربها ما لم يسكر  
 ومن سكر بالبيع فالبيع انه لا يجد ولا تقع نصرة فانه لا تقع رده **ابن الهمام**  
 عدم وقوع طلاق السكران بالبيع والايون لعدم المعصية فانه يكون للنداءوي  
 غالبا فلا يجوز جواز زوال العقل بسبب هو معصية حتى لو لم يكن النداءوي بل الله  
 وادخال الاقة فقد ايمنى ان يقول يقع وقال ايضا اتفق مسايخ الحنفية به  
 والشافعية بوقوع طلاق من زال عقله باكل الخشيش وهو المسمى ورق القنب  
 بقوامه بحرمته اتفاقا من تاجرهم اذ لم يظهر امر الخشيش في زمن المتقدمين  
**شني** طلاق السكران غير واقع وبه اخذ كثير من مشايخ بلخ وموقوعا لعمان رضي الله  
 عنه **هـ** نيت غسل وتين وخطبة وشيعة ودية حلال وان لم يطبخ عند الامام  
 وشربا اشرب بلا طرب لقوله عليه السلام احرم من هاتين الشجرتين وشارا الى كرم  
 وتخل خصل الخمر بهما اذ المراد بيان الحكم ثم قيل بشرط الطبخ لا باحتة وقيل لا وسواء كون  
 في الكتاب وهل يجزى اذا سكر منه قيل لا يجد وقالوا الامح انه يجد اذ روي عن محمد فيمن  
 سكر من الاشربة انه يجد بلا تفصيل اذا التمساق مجتمعون عليه في زماننا كما على سائر الاشربة  
 بل فوق ذلك يقول الحنفية قول الامح ان موافق لما اختاره صاحب البسوط كما ركنه به  
 مخالف لما نقله قاضي خان عن الفقيه ابو جعفر وما نقله البردوي ايضا عن الامام كما  
 سر كلاما في اول البحث والله اعلم بالصواب **هـ اية** والمثلث العنبى حلال عند الامم وكل  
 اذا قصد به التقوية لا التلذذ وعن محمد حرام وعنه انه حلال وعنه انه مكروه وعنه  
 انه لو وقف فيه **خلاصة** نبيذ تمر ونبيذ زبيب اذا طبخ ادى الى طبخ ثم اشتد جاز  
 شربه دون السكر عند الامام وس لا يستمر الطعم لانه لا يذوقه كثيرا وكثير حرام  
 مطلقا قال الفقيه ابو الليث وبه ناخذ وما يتخذ من جوب وثمار وعسل اذا اشتد  
 وهو مطبوخ جاز شربه ما دون السكر عندنا وعند محمد حرام شربه قال الفقيه وبه ناخذ  
**مختارات** نبيذ تمر ونبيذ زبيب اذا طبخ ادى الى طبخ حلال وان اشتد اذ شرب ما يغلب  
 على طعمه انه لا يسكر من غير طهو ولا طرب عند الامام وس وهو الصحيح لانه ابعد من  
 تقسيق المعانة رضي الله عنهم ونبيذ خطبة وشيعة ودية حلال وان لم يطبخ  
 اذا شرب منه بلا طهو ولا طرب وس فهو المثلث ولا يجد شاربها اذا سكر منه ويقع  
 طلاقه والامح فيه قول محمد وكذا المختار من الالبان اذا اشتد فهو على هذا الخلاف

**اشباه** صرحوا بكراهة اذان السكران والاستحباب ما عادت به ويبنى ان لا يصح اذانه  
 كالمجنون **فصل** سكران جمع فرسه فاصطدم الشانان فانه لو كان يقدر على شربه  
 فليس بمسكر له فلا يضاف اليه سكره فيسرا وكذا غير السكران لو عاجزا عن منعه  
**كـ** زبح بنته الصغرى باقل من مئتيها فلو صاحيا جاز عند الامام اما عند سماء  
 فيقبل جواز النكاح لا النقصان ونص في **جمع** انه لا يجوز النكاح عند ما ولو في سكره  
 اختلف على قول الامام قيل يجوز وقيل لا وهو الصحيح **فقط** تزويج امرأة مجنونة  
 سكرية وعرفوا امر النكاح الا انهم لا يذكرون بعد صوم **طارط** وكله بطلاق  
 فطلقا وهو سكران فلو وكله وهو سكران يقع اذ رضي ببيارتنه ولو وكله وهو صاح  
 لا يقع اذ رضي بغيره الصاحي لا السكران **حـ** وقيل يبيع وشرا اذا سكر بنينه فلو يعرف  
 البيع والشرا والقبض قال **سبحر** جاز عقده على موكله **فصط** والغصب على سكران  
 ورفع ثوبه للحفظ مرتين او ابل فضل الضمانات **احكام الوكالة** وما يملكه الوكيل  
 وما لا يملكه يقول الحنفية المسائل التي يفتن فيها الوكيل مرتين في فضل الضمانات  
 والمسائل المتعلقة برد الوكيل بعيب مرتين في خيار العيب من فضل الخيارات وباقي احكام  
 الوكيل هو هذا **هـ اية** كل عقد جاز ان يعقده الانسان بنفسه جاز ان يوكل به  
 غيره **درر غرر** قال انت وكيل في كل شيء كان وكيل في الحفظ فقط ولو زاد جاز امره كان  
 وكيل في جميع التصرفات حتى الطلاق والعناق قال في الفتاوى الصغرية لو زاد جاز  
 امره فهو وكيل في حفظ وبيع وشرا وتقااضي ديونه وحقوقه وهبة وصدقة وغير  
 ذلك لانه قوام اية اسم التصرف عام فصار كما لو قال ما صنعت من شيء هو جاز  
 فيملك انواع التصرفات حتى لو اتفق على نفسه جاز لانه اجاز صنعته ثم قال وهذا  
 التعليل يقتضي انه لو طلق امراته جاز فيفتي هذا حتى يثبت خلافه يقول الحنفية  
 ما اختاره صاحب الصغرى بقوله فيفتي بهذا انما مخالف لما سياتي في نقله عن قاضي خان  
 والاشباه والظاهر ان الامح ما فهمها كما لا يخفى **قاضي خان** قال لعين انت وكيل في كل  
 شيء او قال انت وكيل بكل قليل وكثير يكون وكيل بحفظ المال لا غير هو الصحيح ولو قال  
 انت وكيل في كل شيء جاز امره يصير وكيل في جميع التصرفات المالية كبيع وشرا وهبة  
 وصدقة واختلفوا في طلاق وعناق ووقف وقيل ملك ذلك لا طلاق بغير اللفظ  
 وقيل لا يمكن الا اذا اذيل من سبق كلام ونحوه وبه اخذ الفقيه ابو الليث ولو قال  
 انت وكيل في كل شيء جاز صنعك روى الناطق عن محمد انه وكيل في المعاملات  
 لا المبات والاعتاق وعليه الفتوى وهذا اقرب مما اختاره الفقيه ابو الليث  
 وفي فتاوى الفقيه ابو جعفر فلا يغيره وكذلك في جميع اموري واقتك مقام نفسي



لا تكون الوكالة عامة ولو قال وكلتك في جميع اموري التي يجوز لها التوكيل كانت  
عامة يتناول اليباعات والالتفات وفي الوجه الاول اذا لم تكن عامة ينظر ان كان امر  
الموكل مختلفا ليست له منفعة مرفقة بطلت الوكالة ولو كان تاجرا تجارة مرفقة  
تصرف الوكالة اليها رجله عبيد فقال لرجل ما صنعت في عبيدي فهو جاز فاعتق  
الكل جاز وعن الامام انه لا يجوز وعليه الفتوى **اشباه الوكيل** اذا كانت وكالة عامة  
مطلقة يملك كل شيء الا الطلاق والعنق والوقف قال وقد كتبت فيها رسالة **در غرر**  
حقوق عقد بصفه الوكيل الى نفسه كبيع واجارة وصلاح عن اقراره يتعلق به لو غير محجور  
ومى كاستيلاء المبيع وقبضه وقبض ثمنه والمطالبة بثلث ما اشتراه والرجوع به عند  
الاستحقاق والخاصة في شفعته ما بيع وفي العيب فيرده لو يملك وبمقتضى تسليمه الى  
موكله مرد باذنه والمشتري منع الثمن من الموكل واذا دفع اليه صح ولا يطالبه بايعه ثانيا  
وحقوق عقد بصفه الوكيل ككفالة وخلق وصلاح عن اقراره وعقد على مال  
وكتابة وهبة وتصدق واعارة وايداع ورهن وقرض يتعلق بموكله فلا يطالب الوكيل  
بالمهر ووكيله بالتسليم وتسليم بدل الخلع لانه سيفير محض في هذه الصور **هداية**  
من وكل رجلا بشي فلا بد من تسمية جنسه ونوعه او جنسه وبلغ ثمنه الا  
ان يوكله وكالة عامة فيقول ابيع لي ما رايت واجهالة اليه يبيع تحتل في الوكالة  
وانا وكله بشي او امانة لا يبيع فان بين النوع كالترك والحشيش جاز وكذا اذا بين  
الثنى ولو بين النوع والثنى لا الصفقة اي الجودة والرداة **م** جاز ولو  
قال اشتر لي ثوبا او دابة او دارا بطلت الوكالة للجهالة في كل منها بتفاوت الافراد وان  
سمى الثمن او وصف النوع جاز **در غرر** وكل بشي هذا العبد يدين له على الوكيل صح ولازم  
الموكل حتى لو مات العبد مانا عليه ولو بشي عبيد غير معين فشرى به عبدا كان للموكل  
الا ان يقبضه الموكل فلو مات قبله مات على الوكيل ولو مات بعد مات على الموكل وقال  
هو للموكل في الوجهين مالم يور قال شريته عبدا لآخر فاته وقال لآخر بشي لشرتيه لنفسك  
فان كان معين فلو حيا فالقول للموكل مطلقا ولو ميتا فان كان الثمن منقودا فكذا والا  
فالقول للموكل ان كان غير معين فكذا ان كان منقودا والا فالامر للوكيل بالشر الرجوع  
بالثمن على امره دفع الثمن الى بايعه او لاوله حبس ما اشتراه من موكله لقبض ثمنه وان  
لم يدفعه الى بايعه فان هلك المبيع في يده قبل الحبس هلك على الامر ولم يستفط الثمن وبعده  
هلك على الامر واستفط الثمن ليس للوكيل بشي بعينه شره لنفسه الا اذا شره بغير  
جنس باسم الموكل او بغيره لنقود او شرى بغير باسمه بغير جنسه وفي غير عين موكله الا  
اذا اطلق او نواه لموكله او امانا في العقد لموكله قال الوكيل شر ثمنه بالف وقال

الامر بنصفه فان كان الامر اعطاه الالف صدق للموكلان ساواه وان ساوى نصفه  
صدق الامر بلا معين وان لم يعطه الفا وساد نصفه صدق الامر بلا معين وان  
ساواه محالفا ويقسح العقد ويلزم المبيع الوكيل وكذا معين لم يسم له ثمن فشره  
فاختلفا في ثمنه محالفا ويقسح وكيل بالفا امر موكله لو خلافا الى خير في المجلس  
بان وكله ببيع عبده بالف درهم فباعه بالف وماية ينقد ولو باعه بماية دينار  
لا ينقد على موكله وان كان خيرا كذا في الخلاصة لو رد مبيع بعيب على الوكيل بقبضه  
او بشكوله او باقراره في عيب لا يحدث مثله في تلك المدة رده على موكله وباقراره  
فيما يحدث لا يرد به بل يبقى عليه **هداية** ويحل البيع والشر الميجازان بعقد مع من لا تقبل  
شهادته له عند الامام وبواصله وفرعه وزوجه وسيد لعيده ومكاتبه وشركه  
فيما يشتر كانه **در غرر** الاصل فيمن لا تقبل شهادته له قوله عليه السلام لا تقبل  
شهادة الولد لوالده ولا والد الولد ولا المرأة لزوجها ولا الزوج لامرأته ولا العبد  
لسيده ولا المولى لعبده ولا الاجير لمن استأجره **هداية** قالوا هذا اذا لم يطلق له  
الموكل اما اذا اطلق بان قال له بعت من شئت فخرج ببيعه لم يثقل القيمة **زليعي** وقال لا  
يجوز بيعه منهم بمثل القيمة الا من عبده ومكاتبه **هداية** بيع الوكيل من لا تقبل  
شهادته له باكثر من قيمته صح وكذا لا يبيع فاحش وفاقا ولو يبيع لبيير صح عندما  
لا عند الامام ولو يقيمه فقيمه عن الامام روايتان **فاضل خان** فالظاهر انه يجوز  
وعلى هذا الخلاف في الاجارة والصرف والسلم ونحوها **د** بيع الوكيل من نفسه او طفله  
او قته لم يجز ولو امر به موكله او اجاز ما صنع ولو امر ببيع من ابويه او ولد  
البائع او زوجته لو كان الوكيل امرأة او من لا تقبل شهادته واجاز **سنة** صح بيع  
الوكيل بما قرا او كثر وبالمعرض والنسيئة **زليعي** هذا عند الامام وعند سماع الشافعي به  
لا يجوز بتقصان لا يتخاضن الناس في مثله ولا يجوز الا بالدرهم والدنيا في حاله او  
موجلة **فاضل خان** وعزس لو كان البيع للفقارة فباع الوكيل الى اجل تباع تلك السلعة  
بذلك الثمن الى ذلك الاصل جاز ولو الحاجة الى النفقة او قضا الدين فليس له ان يبيع بالنسيئة  
وعليه الفتوى **در غرر** وكيل باع نسيئة فقال امر امرتك بنقد وقال اطلقت صدق  
الامر اذا اصر في الوكالة المخصوص وفي المضاربة العموم **كتر** ويقيده شراره بمثل القيمة  
وزيادة يتقاضى الناس فيها وهو ما يدخل تحت تقويم الخوامين **زليعي** وما لا يدخل فهو  
غير فاحش وقيل حد الفاحش في المرفوع نصف عشر القيمة وفي الحيوان عشر القيمة  
وفي المتار خمس القيمة وفي الدرهم ربع عشر القيمة والمصحح هو الاول هذا كله اذا كان  
سعره غير معروف بين الناس ويحتاج فيه الى التقويم المومر فاجنح ولم وجنحها



لا يعنى فيه النقص وان قل وان كان فليسوا واحدا **خ** فيما يتجمل فيه غير يبيىر انما  
لو بانفراده فلو تخش لا يعنى فيه القدر اليسير فهو كجاستة على ثوب لا يمنع الصلاة قدر  
الدرهم ولو اكثر نبيع ولا يقال ان قدر الدرهم عفوا لا زيادة لا تبلغ درهمين فبعضى اذا عفوا  
مقتيد بانفراد يبيىر **قاضي خان** وكيل يبيع اخذ بالثمن وهذا وكيفية جاز حتى لو هلك  
من يبيىر مستوفيا الثمن ولا يعنى **درر غرر** لا يعنى ان مناع الرهن يبيىر او توى ما على  
الكفيل **وجيز** وكيل يبيع خالف يتوقف على اجازة موكله ووكيل شر الوكالة فينفذ الشرا  
عليه قال بعه بغيره بانه لم يجز ولو قال بعه لثمنه او قال لا تبعه لا نسيت  
فباعه نقدا كان **خلاصة** الوكيل يتزوج امرأة معينة ليس يجوز عن التزوج لنفسه  
والوكيل بشرى معين يجوز عن الشراء لنفسه الا اذا خالف بان اشترى بالثمن ما وكله به  
او بخلافه جلس ما وكله به وفي النكاح خالف لان الامانة في كل شرط في النكاح فاذا لم  
يصفه فقد خالف فيبيىر له وفي الوكيل بالشر الامانة لم يثبت بشرط فقد عزم  
نفسه فيما وافق امر الامرو عزله يكون بالخلاف لا بالواقعة **قاضي خان** التوكيل بالبيع  
نسبة يضر في الشر وما خوفه لان ما دون الشر عاجل ولو ان هذا الوكيل باعه بنقد  
اختلف فيه قال الامام الفضل ان باعه نقدا بايع به نسيت جاز ولو باق من له لم يجز  
وقال غيره جاز مطلقا لان العاجل خير من الاجل وكذا لو قال لا تبعه بالنقد **خلاصة**  
وكيل الشرا لا يملك الا قاله ووكيل البيع يملكها ويضمن لوكله وكيل يبيع قاله موكله  
ما صنعت من شئ فهو جاز بملك الحوالة وفا قال لو كيله بعه نقدا فباعه لثمنه  
جاز عند الامام ومحمد وقال ابو الليث القنوي على قول من انه لو للفقارة ولو للحاجة  
لم يجز ولو قال لا تبعه الا نقدا فباعه لثمنه لم يجز قال لا تبعه الا في هذا السوق  
فباع في اخرى لم يجز ولو قال بعه من فلان فباع من غيره جاز قال بعه الى اجل فباعه بنقد  
قال السر حنى الامام انه لا يجوز اجبا يقول الحقيير اطلاق عدم الجواز خصوصا كونه  
مجمعا عليه غير مسلم لما مر قبله اسطر نقلا عن قاضي خان كالا يخفى على ناظره فم مصطفى  
**فصل** امهله الوكيل مع ولوكله ان يطالب وكيله في الحال فاذا اجل ياخذ الوكيل من المشتري  
ولو توى الثمن على المشتري لا يرجع بما ادى على موكله لو امهله واخر بزمانه ولو باع وادى ثمنه  
من ماله ثم امهل المشتري رجع **فقط** الوكيل لو لم يقبض ثمنه حتى لقي موكله فقال بعته  
ثوبك من فلان فانما قضيتك عنه ثمنه فهو متبرع فلا يرجع على المشتري ولو قال انا اقضيتك  
عنه على ان يكون الثمن الذي على المشتري في لم يجز ويرجع على موكله بما دفع انتهى وفي القليلة  
وكان الثمن على المشتري على حاله **درر غرر** وكيل يبيع ثمن الثمن لموكله عن المشتري لم يجز ولو ادى  
حكم الضمان يرجع بطلانه وبدونه لا يرجع **اسباه** وكيل شر ادفع الثمن من

ماله يرجع به على موكله الا فيما اذا ادعى الدفع وقد قدمه الموكل وكذا به البائع فلا رجوع كما  
ذكر في كفاية الخاتمة **عده** يباع عنده بضائع للناس امره ببيعها فباعها بثمن  
تجمل الثمن من ماله الحاريا ليعا على ان اتماما لحاله اذا قبضها فافلس المشتري فطلبها ببيع  
ان يسترد ما دفع الى اصحاب البضائع **خ** لو قبض السلم به لا وكيله او قبض الثمن  
موكل البيع او ابر المشتري او شرى بالثمن شيئا من المشتري او ملكه صح اجماعا  
**قاضي خان** لو للمشتري دين على الموكل يصير الثمن قصاصا على الموكل ولو له دين على الوكيل  
يصير قصاصا على الامام ومحمد ويضمن الوكيل الثمن لوكله ولو لم يسلم المبيع حتى هلك  
في يد بطل القصاص وان لم يضمن اذ صار البيع كان لم يكن ولو قال المشتري او البائع مع  
الموكل صح استقصانا واجبة في استيفاء دينه من مديونه المما طر ان يوكل رجلا  
ليشتري له شيئا من مديونه فاذا اشترى صار الثمن قصاصا على الموكل على البائع **جص**  
امر بشرق بلف قفلا مالكة بعته فنى هذا من فلان الموكل قتال الوكيل قبلت لزوم  
الوكيل اذا امر موكله ان يقبل عن نفسه يلزم العهدة على الوكيل فخالف بقوله على موكله  
**قاضي خان** فيه نظره ويغنى ان يلزم الموكل ويتوقف على اجازته اذا الوكيل لما خالف صار  
كان البائع قال ابتداء بعته عدى من فلان وكذا وقال الوكيل قبلت يتوقف على اجازة  
الموكل ولا يصير الوكيل مستريا لنفسه يقول الحقيير اصاب في ايراد النظر لكنه اهل  
جانب قوله يلزم الموكل حيث لم يعمله بل افاد بما ذكره من تعليل التوقف على اجازة انه  
لا يلزم الموكل بل يتوقف فيمن كلامي تنافى غير طاف على ذي فهم صاف ثم ان الظاهر  
ان لا يتوقف هل يلزم الموكل لما مر في شر القضي من فصل تصرفات القضي ثقل  
عن **سبحان** القضي لو شرى شيئا واصاف عقد الشرا الى من شره له بان قال البائع  
بعه من فلان وقبله له يتوقف على فلان ولو قال شره لفلان فقال باعه بعته  
اذا قال بعته منك لفلان فقال المشتري قبلت نفذ على نفسه ولم يتوقف وهذا ولم  
يسبق من فلان التوكيل ولا الامر فلو سبق احد ما فشرى الوكيل نفذ على موكله وان اضاف  
الوكيل الشرا الى نفسه وعلى الوكيل العهدة انتهى يقول الحقيير وظاهر بقوله وعلى الوكيل العهدة  
ان الوكيل لم يخالف موكله كاطنه الامام قاضي خان فباع الصاحب الجاسع الا صغر غايته  
ما في الباب ان يكون في المسئلة روايتان او يكون احد ما ذكر في شرح الطحاوي وقاضي  
خان غير صواب كالا يخفى على ذوي الالباب **هـ** وكه يبيع منه فباع نفسه جاز عند  
الامام لا عند ما الا ان يبيع النصف الاخر قبل ان يتحصن **درر غرر** وفي الشرا يتوقف  
ان شرى فيه قبل ان يتحصن لزم الموكل والا لزم الوكيل **الوكالة بخصومة وفبض**  
وما يملكه الوكيل ولا يملكه **درر غرر** جاز التوكيل بالخصومة في كل حق ولم يلزم بلارضا



خصمه الموكل برهنه او مسافر غايب مسافة ثلاثة ايام ومريد للسفر بان  
 ينظر القاضي في حاله وفي عدته ولا يقبل قوله ان يري السفر اذا اتخذ لم يخرجها  
 بالبروز والحضور الى مجلس الحاكم والمتاخرن اختاروا للقوى ان القاضي لو علم من الخصم  
 التفتت في ابا الوكيل لا يمكنه من ذلك ويقبل الوكيل وان علم من الموكل القصد الى الاضرار  
 بصاحبه في التوكيل لا يقبل التوكيل من الموكل الا بصاحبه وبواختيار شمس لا يمت  
 المرخصى كذا في الكافي **قاضي خان** وقال شمس الامية الحلواني ان ذلك مفوض الى رأي  
 القاضي وهذا قريب من الاول **در غرر** ويصح التوكيل بافها كل حق واستيفايه الا  
 في الحدود والقصاص بغيره من المجلس الوكيل بالخصومة وبالتقاضي لا يمكن القبط  
 عند فروبه بقية لظهور الحياطة في الوكلاء وكيل قبض الدين يملك الخصومة عند الامام  
**هداية** وقال لا يكون خصما ومرواية الحسن عن الامام **قاضي خان** القاضي لو وكل  
 رجلا بقبض ديون الغايب لا يكون وكيل بالخصومة و**قاضي خان** **در غرر** والوكيل يقبض  
 العين لا يملك الخصومة فلو برهن ذوا اليد على وكيل يقبض عن الموكل باعه وقتلا امر  
 حتى يحضر الغايب كذا الطلاق والطلاق فلو برهنت المرأة على طلاقها والواقع على عتقه  
 على الوكيل ينقلها الى مكان لا يقبل على ثبوت طلاقه وعتق وتقبل على قصير الوكيل حتى  
 يحضر الغايب **هداية** كذا الطلاق والطلاق وغير ذلك **در غرر** وكيل الخصومة اذا اريد  
 لا يجبر عليها اذا وكل بخصوماته واخذ حقوقه من الناس على ان لا يكون وكلا فيما يدعى احد  
 على الموكل جاز فلو اثبت المالة ثم اراد الخصم الدفع لا يسمع على الوكيل كذا في الفتاوى الصغرى صح  
 اقرار وكيل بخصومة على موكله عند القاضي دون غيره وان انفرد به حتى لا يدفع اليه المالة  
 وكذا لا يصح اذا استثنى موكله الاقرار واقر عليه الوكيل عند القاضي وينفرد به **هداية**  
 وعند الامام وم لو برهن على اقراره في غير مجلس لفظا يخرج عن الوكالة ولا يدفع اليه المالة  
**قاضي خان** لا يسمع صلح الوكيل بخصومة ولا يبيعه ولا هبته **بسوط** الوكيل بالصالح  
 لا يملك الخصومة ولو اقران ذلك باطل لا يجوز اقراره على صاحبه لان وكيل قبض الدين  
 لو كفل صح وبطلت وكالنه الوكالة المجردة لا تدخل تحت الحكم قال في الصغرى وكيل قبض  
 الدين احضر خصما فاقرب بالتوكيل وانكر الدين لا يثبت الوكالة فلو اراد الوكيل ان يبرهن  
 على الدين لا يقبل ولو ادعى انه فلان وكله بطلب كل حقه بالكوفة وبقبضه والخصومة  
 فيه وبرهن على الوكالة وموكله غايب ولم يحضر احدا عليه فلو وكله لا تسمع حتى يحضر  
 خصما جاز ذلك او مقاربه في يسمع وتقرر الوكالة فلو احضر بعد عمر عايدى عليه  
 حقا لم يجز الى اعادة البيعة ولو ادعى انه وكله بكل حق بول على شخص معين بشرط حضر  
 ذلك بعينه ولو ثبت ذلك محض من ذلك المعين ثم جاز خصم عمر يدعى عليه حقا يبرهن على

موكله عن مو

الوكالة من اخرى **قاضي خان** وكله بقبض فاقرب المديون بوكالته وانكر الدين فبرهن  
 عليه الوكيل لا يقبل الا على خصم وباقرار المديون لم تثبت الوكالة فلم يكن خصما الا يري  
 انه لو اقر بالوكالة فقال الوكيل اني ابرهن على وكالتي بخاتمة ان يحضر الطالب وينكر الوكالة  
 تقبل بيئته ولو قامت على المقر وكذا وصي قارب المديون بوصايته وانكر الدين فاثبتت  
 الوصي وصايته ببيئته تقبل وكذا من ادعى ديناً على ميت واحضر وارثا فاقرا الوارث  
 بالدين فقال المدعى انا اثبت الدين ببيئته فبرهن يقبل **اشباه** لا يوكل الوكيل بالاذن  
 او تفويض الا الوكيل يقبض الدين له ان يوكل من في عياله بدونهما فيبر المديون  
 بالدفع اليه المادون بدفع شي الى فلان اذا ادعى الدفع وكذا به فلا فلقوله في بركة  
 ذمته فقط اذا كان المامور بدونه او فاصبا بعث المديون المامول على يد رسول فملك  
 فلور رسول المديون هلك على المديون ولور رسول الدين هلك على الدين رطل قال المديون من  
 جاك بعلامة كذا فاذا دفع اليه ما عليك لم يسمع لانه توكيل مجهول فلا يبر بالرفع اليه وفي  
 الاشباه ايضا وكيل يبيع قال يفت وسلت قبل الغرل وقال الموكل بعد الغرل كان القول  
 للموكل بالقبض بالدين فيه ولا يسمع ضمان الوكيل في البيع والشرا في الثمن **نسخ** وكله بطلب  
 دينه وغاب الموكل فبرهن على المديون فقال اريد بين الموكل انه ما اخذ مني او بعينه  
 بصديق شهودك فليس له جلس المال حتى يحكي الموكل بل يود بها الى الوكيل ثم يطلب موكله  
 فيحلفه ما اخذ ولا يجلفه بصديق شهوده فلو نكل عن عين الاخذ لزم المال ولا يلزم  
 وكيله اذا انكول اقراره فلا يتعدى غيره ووكيله غيره يقول الحقير هذا دليل ناقص  
 اذا انكول اقراره عند وم وبطله عند الامام فالدليل التام ان النكول بطلما وقرار  
 وكل منهما لا يتعدى غيره قال ولو كان المالا ضد الوكيل فلا يسيل له عليه لانه مال موكله  
 فلو برهن المديون على ادائه للموكل فان شأنا اخذ من الموكل اذ قبضه وكيله دفع له وان شأنا  
 اخذ من وكيله لو قايما فلو قال الوكيل دفعته الى الموكل ونلف في يدي صدق بعينه ولا  
 يعتد بالعرف يبيع الموكل اذ قبضه فكذا بالعقضاء قبض موكله لم ينالك فحصل قبض موكله  
 قبضا بغير حق وكله باجاعة فبرهن على الوكيل عتقه او وكله بتقبل امراته  
 فبرهنت على طلاقه او وكله بقبض دينه فبرهن على لا يما يقبل وليس الدين كعين فاقول  
 الامام وعند ما يوقف في الكل العين والدين يقول الحقير وقد مر في الفصل الخامس تقلا عن  
**علام** ان الحق ان قولها اقوى ومروايته عن الامام انتهى وذكر في اواخر المطالب بحق ثم  
 ادعى الدفع الى الموكل فعند الامام ينتصب الوكيل خصما في قبول البيعة لا عند **نسخ**  
**در غرر** وكل يقبض مال وادعى العزم قبض الموكل ايجز على الدفع الى الوكيل وليس بخلاف  
 الموكل على عدم قبضه لا الوكيل على عدم علمه بقبض موكله **قاضي خان** برهن المديون ان



الموكل ابراه وانه اوفاه دينه يقبل على الوكيل عند الامام لا عند ما **بر** وكيل طلب  
الشفقة والرد عيب والشفقة لتتم البيعة عليه ان موكله سلم الشفقة او ابراه عن  
العيب **بق** وكيل قبض الدين ادعى على المديون الايفاء بموكله او ابراه واراد تخليف الوكيل  
انه لم يعلم به لا يجلفه اذ لو اقر به لم يجز على موكله لانه اقرار على الغير يقول الحخير مرت  
هذه المسئلة في فصل الخليف وفيما انه لا يجلف الوكيل ويدفع الغرم اليه الدين  
هو على خصوصته مع الموكل فلو ادعى تسليم وكيله في غير مجلس الحكم لا يجلف لان تسليمه  
في غير مجلس الحكم لا يصح ولو ادعى تسليمه في مجلس الحكم يجلف عند ما لان تسليمه فيه يصح  
عند ما فادعى فعلا لو اقر به لزمه فاذا انكر يجلف عند ما **خلاصة** وفي الروايات  
في كل موضع لو اقر لزمه فاذا انكر يستخلف الا في ثلاث مسائل منها وكيل شر او جديا  
فاذا اردوا ان يبيع تخليفه بانه ما يعلم ان الموكل رضى بالعيب لا يجلفه فان اقر الوكيل  
لزمه الثانية وكيل قبض الدين اذا ادعى عليه المديون ان موكله ابراه عن الدين واستخلف  
الوكيل على العمل لا يجلفه ولو اقر لزمه يقول الحخير ولم يذكر الثالثة في الخلاصة في  
المسئلة الثانية في قوله ولو اقر لزمه نظرا لان المخرجه هو لا ابراه الذي يدعيه المديون  
فكيف ينصور لزمه على الوكيل اللهم لان يقال المراد من لزوم ابراه لزوم حكمه وهو  
الفرع عن مطالبة المديون واما احتمال ابراه المديون باقرار الوكيل وانتقال الدين اليه  
ذمة الوكيل جزا على اقراره فيعيد مسلم والله اعلم **بق** ادعى لبيت وصيه دين على اخر فادعى  
المديون الايفاء حال حياته وانكر وصيه لا يجلف لما مر انه لو اقر لم يجز في دفع الدين الى الوصي  
**فصل** ادعى رضى وكالة انه ملك موكله فبرهن وقال ذوا اليد انه ملكي وموكله اقر به فلو لا بيته له  
فله تخليف الموكل لا وكيله فلو موكله غايب قال القاضي حكى به الموكل فلو حضر وحلف انه لم يفر استنصر  
الحكم ولو نكل بطر الحكم بخلافه لو وكل برديم ومعييب فقا رايه رضى به المشتري ولا يبيته  
له فله تخليف الموكل لا وكيله فلو موكله غايب لا يحكم برده اذ لو حكم به ينقضي العقد بينهما  
فلو حضر المشتري ونكل لا يبطل العقد لصحة الفسخ باطنا وظاهرا حكى الحارثي في الاملاك  
المرسلة تنفذ ظاهرا لا باطنا **قاضي خان** وجد عيبه ما شره فوكل احد برده وغاب  
الموكل فادعى الوكيل فقال البائع ان الموكل رضى بالعيب لا يكون الوكيل خضما له حتى يحضر المشتري  
**در غرر الحياتة** تجري في الاستخلاف في الحلف فوكيل ووصي ومتول واب صغير يستخلف  
ولا يستخلف الا اذا صاح قرا على الاصيل كوكيل بيع او حضومة في الرد عيب يجلف  
لان اقراره صحيح على موكله فكذا انكوله **فصل** ادعى عينا فقال ذوا اليد شره من هذا  
المدعى ترع من يد حتى يبرهن على شرايه ويترك في يده استقصانا ثلاثة ايام ويكفل  
حتى يبرهن والا ولقياس وبه افتى **طه** كما مر في فصل الخارج وذى اليد وكذا المديون

ادعى الايفاء يومر بالادان لم يثبت الايفاء **عز** وكيل اجازع المار وقبض الغلة ادعى عليه  
بعض السكا زانه عجل الاجرة لموكله وبرهن بوقف ولا يحكم بقبض حتى يحضر الغايب **جف**  
ادعى وكالة بقبض دين او غيره واقر المدعي عليه بالمال وانكر وكالة له جلف المدعي عليه عند  
سوم لا عند ح اذ ليس بحجم كذا ذكر الحفص **ف** اختلف فيه المشايخ قال بعضهم هو  
جواب الكل غير ان الحفصا فخص من في الذكر لانه لم يحفظ قوله لان قوله يخالف  
قولها ومنهم من قاله ما ذكر في الكتابه قولها واما على قولها لانام فينبغي ان لا يجلف **خلاصة**  
في الاقضية ادعى وكالة بقبض دين او دية فافر المطلوب ففى الدين يومر بدفعه اليه  
وفي العين لا يومر في ظاهر الرواية وذكر في محل اخر من الخلاصة في الفرق بينهما ان اقرار  
في الدين لا في ملك نفسه وفي الرواية لا في ملك غيره انتهى قال فلو اقر بالوكالة وانكر المال  
لا يصير خصما ولا تقبل البيعة على المال لان تقع البيعة على الوكالة اذ لم يثبت كونه  
خصما باقرار المطلوب لانه ليس بحجة في حق الطالب وان اقر بالمال وانكر الوكالة لا يجلف الوكيل  
المطلوب على العلم بوكالته اذ الحلف يترتب على عوي محبة ولم تنص اذ لم تثبت في وكالة  
فلم يصير خصما الا اذا قامت البيعة على الوكالة وحدها فان برهن الوكيل على الوكالة والمال  
يقبل عند الامام على ان وكيل قبض الدين يملك الخضومة عند **هـ** ادعى وكالة بقبض دين  
مصدقه الغرم امر بدفعه فلو حضر الغايب ولم يصدق دفع الغرم الدين اليه نائيا اذ لم  
يثبت الاستتفا حيث انكر الوكالة والقول لرب الدين في ذلك مع يمينه فيفسد  
الاداء ويرجع به الغرم على الوكيل لو باقيا يصد اذ غرضه من دفعه براءة ذمته ولم تحصل  
فله نقص قبضه ولو صاح لم يرجع له بنصديقه اقر انه بحق الا ان ضمنه عند دفعه اذ  
الماخوذ نائيا مضمون عليه في رعيهما ولو لم يصدق على الوكالة ودفعه على اذ عايم رجع  
على الوكيل ولو صاح اذ دفعه على رعا الا جازع فاذا لم يجز رجع وكذا لو دفعه على تكذيبه  
في الوكالة وهذا اظهر في الوجوه كلها ليس له ان يسترد ما دفع حتى يحضر الغايب اذ تعلق  
به حق الغايب اما ظاهرا او محتملا **قاضي خان** ادعى وكالة بقبض دين فانكر المديون وكالة  
ودفع المار على الانكار فاذا ان لم يسترده ليس له ذلك وفي المشتري له ذلك **فصل** فضولى قال  
ادفعه الى رجل به يجزى فدفعه ليس له ان يسترده اذ تعلق به حق رب الدين بقبضه له فله  
يجزى له ان يسترده وكذا لو دفع الى رجل ليدفعه الى الدين فله ان يسترده لانه وكيل  
المديون فله عز له **هـ** لا يومر بدفع الوديعة الى الوكيل بقبضه لو صدقه او اقر بما  
الغير بخلاف الدين **في** عز محمد لو صدقه يجزى بدفع عين كدين **عز جف** وكذا عز من **شحي**  
لو صدقه او كذبه او سكت لا يجزى بدفع الوديعة ولو دفعها لا يسترد فلو حضر رعا  
وكذبه في الوكالة لا يرجع المودع على الوكيل لو صدقه ولم يسترد عليه الضمان والارجع



بعمية لوقايما وبقية لوهالك قال صاحب جامع الفصولين اقول لو صدقه ودفعه بلا  
شرط يلزم ان يرجع على الوكيل لوقايما اذ غرضه لم يحصل فله نقض قبضه على قياس ما روي  
الهراية من ان المديون يرجع بما دفعه الى وكيل صدقه لوقايما كذا هذا **شجع** لو لم يرد دفع  
الوديعة ولم يسلمها قلقت قيل لا يضمن وكان ينبغي ان يضمن اذا المنع من الوكيل بصدقه كنعمة من  
المودع ولو سلمه الى الوكيل لا يضمنه ولا ندسعي في نقض ما فعله وكل زيد القايين بقبض  
وديعة قبضها زيد قبل ان يبلغها قلقت تخير المالك متى زيدا والدافع ولو علم الدافع بالتوكيل  
لا زيد برضا المودع ان يدفعه يقول الحفيظ الظاهر ان يبر الدافع لا زيد يكون قبضه حين  
قبض فقولوا والله اعلم **عز** صدقه في الوكالة فقولوا الوكيل للمديون ان يبرهن عليك فان اخاف  
ان يضيع عنده فيضمن به فله ذلك قال صاحب جامع الفصولين اقول هذا يدل على جواز اقلية  
اليمين في كل اقرار يتوقع الضرر من غير المقر لو لا يمينه فيكون هذا اصلا والله اعلم **عز** وكاله  
بقبض الوديعة في اليوم فله قبضه غدا ولو وكله قبضه غدا لا يملك قبضه اليوم اذ كل اليوم  
للمتقبل فانه قال انت وكيل به الساعة فاذا اثبتت وكالته الساعة دامت ضرورة  
ولا يلزم من وكالته الغد وكالته اليوم لامر جيا ولا دلالة وكالته الساعة الساعة  
فله قبضه بعد ما يحضر من فلان قبضه بيمينته جاز قاله قبضه ليهود فله قبضه  
بدونهم بخلاف قوله لا تقبضه الا بحضوره حيث لا يملك قبضه اذ من قبض واستثنى  
قبضا بحضوره كذا **بس** وفي **فد** وكلمة تزوج اليوم يوم الجمعة فوجع يوم الخميس لم  
يجز اذا التقوى بيننا واما ما **عز** قال بع قتي اليوم او طلق امرأتك اليوم ففعله  
في غدا جاز فيصير وكلا في اليوم ويملك لا يملك قبله **فان** قال وكله بشئ وقال ففعله اليوم  
ففعله غدا بعضهم قالوا المصحح ان الوكالة لا تنقضي بعد اليوم وبعضهم تنقضي وذكر اليوم للمقبل  
لا لتوقيته الوكالة باليوم الا اذا دل الدليل عليه **فت** وكله بقبض وديعته وسمى له اجرا  
على ان يباخره ويا نبيه به جاز لا لودينا الا ان يوقف له وقا وكيل قبض الدين لو وكل من عياله  
بقبضه صح ولو وكله في يد الثاني هلكا ما **ص** وكيل قبض عن او اجتمع لو وكل من ليس  
في عياله بقبض ذلك جاز اذ حق القبض للوكيل فله نقضه الى غيره لكن الوكيل يضمن للمر  
لو هلك في يد وكيله قبل ان يصل الي الوكيل الاول كقبضه بنفسه ثم دفعه الى من في  
عياله وفي القتاوي الصوي ايضا وكل جلا يقبض الثمن فقال الوكيل قبضت قضا ع او  
دفعته الى امرئ فحجبا لامر ذلك كله فالقول للوكيل مع عمية وبيع المشتري عن الثمن  
الوكيل يقبض الدين اذا قال قبضته وهلك عندي او قال دفعته الى الموكل وكذا به الموكل  
يصدق في حق براءة المديون لا في حق الرجوع على الموكل على تقدير الاستحقاق حتى لو  
استحق الشان ما اقر به الوكيل قبضه ومثل لو وكيل لا يرجع الوكيل على الموكل **ليس**

وكيل قبض دين توكيل غيره به لتفاوت الناس في القبض بخلاف وكيل قبض وكله  
قبضه لثاني فلو وصل الى الاول يبر المطلوب ولو لم يصل يبر الثاني في عياله  
الاول والا فلا يبر اقال وكيل قبض الدين قبضته من الغرم قلف او دفعته الى  
زيد بر الغرم بخلاف ما لو اقر قبض الطالب **ح** وكذا وكيل بيع اقر قبض موكله الثمن يبر  
المشتري كما لو اقر قبض نفسه قال **ضد** فعلى قياس هذه المسئلة ينبغي ان يصح  
الاقرار بقبض الطالب في مسئلة وكيل قبض الدين قال صاحب جامع الفصولين اقول  
يمكن الفرق بينهما بان وكيل البيع اصل فله قبض الثمن يعود الحقوقي اليه فله ان يوكل  
به غيره كما مر فاقر بما له لتسليطه فصح بخلاف وكيل القبض اذ ليس له التوكيل فكان  
مقرا بما ليس له لتسليطه قلني يقول الحفيظ في الفرق اشكال وهو انه من ان الوكيل بالخصومة  
صح اقراره على موكله عند القاضي وان انقر به فعل هذا ينبغي ان يصح اقرار الوكيل بقبض  
الطالب كما مر عن صاحب الذخيرة نقا والله اعلم وبويك ما ذكر في جامع الفصولين  
انقلا عن **صل** وكيل خصومة او قبض دين قال في مجلس القضا قبضت ودفعت الى  
موكل صح اقراره في المشتكين جميعا ولو اقر في مجلس القضا بقبض موكله والموكل قد  
استثنى اقراره لم يجز انتهي ووجه التايب هو ان المفهوم من قوله والموكل قد  
استثنى اقراره لو لم يضمنت جاز اقراره عليه اذ لو لم يكن كذلك لكان ذكر مستدركا  
لا لا يخفى **صل** وكيل قبض وديعة ينقر بموت موكله فلو قال قبضته في حياته ودفعته  
اليه صدق وكيل قبض وديعة قاله المودع دفعته اليك والوكيل انكر صدق في  
حق دفع الضمان عن نفسه لا في الزام الضمان على الوكيل بالتوكيل بالنقلا من القبض  
جاز سواء كان الطالب حاضرا او غائبا صحى حيا او مريضا بخلاف توكيل بخصومة عند  
الامام فالوكيل ينقر بموت موكله لا بموت الطالب فلو قال كنت قبضت في حياة الموكل  
ودفعته اليه لم يصدق اذا خبر عما لا يملك الشاهد وكان متما في اقراره وقد انقر  
بموت موكله قال صاحب جامع الفصولين اقول على هذا القياس ينبغي ان لا يصدق  
وكيل قبض وديعة او عارية لو اقر بموت موكله اني كنت قبضته في حياته  
ودفعته اليه وقد مر قبل اسطرانه يصدق **اسباه** لم يثبت صاحب جامع  
الفصولين لما فرق به الولاخي بان وكيل قبض الدين مريدا يجب الضمان على الميت  
اذا الدين تقضى باشا لها فلا يقبل قوله بلا يمينه بخلاف وكيل قبض الدين لانه  
بريد تقضى الضمان عن نفسه **فان** قال وكيل قبض دين قال قبضت ودفعت الى  
الموكل يصدق لانه امين يدعي اصال الامانة الى زها فيقبل قوله وكيل  
استقرض قال قبضت للمال من المفرض ودفعته الى الموكل وانكر الموكل لا يصدق



الوكيل لانه يريد الزام المال على موكله فلا يقبل قوله في ايجاب المال عليه **اسباه** الوكيل  
يقبل قوله بيمينه فيما يدعيه الا الوكيل يقبض الميز لو ادعى بعد موته موكله انه كان  
قبضه في حياته ودفعه اليه فانه لا يقبل قوله الابينة وفيما اذا ادعى بعد موته  
موكله انه اشترى لنفسه وكان الثمن منقود او فيما اذا قال بعد عزله بعينه امس وكذا  
موكله وفيما اذا قال بعد موته موكله بعينه من فلان بالف درهم وقبضتها وهلك  
وكذا الوارث في البيع فانه لا يصدق ان كان المبيع قايما بعينه بخلاف الوارث  
الكل من الوالدية الوكيل يقبض الغرض لو قال قبضته ومردفه الغرض وكذا به الموكل في القرض  
للموكل كذا في الواقعات الحسابية **خلاصة** ما طالب ولم يعلم به المدين فذبح المال  
المال الوكيل لا يبرأ وله ان يشتريه ولو علم بموته ثم دفع ليس له ان يضم الوكيل ان ضاع  
في يد غيره وغد يحضره وكذا لو وهب الخالب المال واره ثم دفع الى الوكيل ضمن ان علم به  
ويرجع الموكل على الطالب ان لم يعلم الوكيل ولا يجوز كون الواحد وكلا في القضاء والاقتضاء  
ويجوز التوكيل بقبض المدين وقبض من غير الخصم وفي الخلاصة ايضا دفع الى رجل شيئا  
ليبيعه ويدفع ثمنه الى زيد فخاصا حيا المال وطالب الثمن من زيد فقال زيد لم يدفع  
البائع الى الثمن فقال البائع دفعته اليه الثمن قال الشيخ الاسام محمد بن الفضل ان كانت  
البائع بايعا بلا اجر كان القول قوله ولا ضمان عليه وان كان بايعا باجر فكذلك عنه  
الاسام خلا فالصحيحه لك الثمن بدل المبيع وقد كان اما ثمة عند البائع عند حله  
عنه الاجير المنتشر كما ينز فكذلك الثمن ولا ضمان على زيد لان قول البائع لا يكون حجة  
عليه الوكيل بايع اذا دفع العين الى المشتري ليزيد به الى بيته ويعرضه على اهله  
فضاع في يده لا يضمن استحقاقا وفي القياس يعني قال الصمد الشهاب وعليه الفتوى  
**صل** وكله يقبض بره على اخر قبضه فوجد عيبه فرده جاز ان يبين انه ما قبض  
حقه ولو لا عيبه سناجر جملة الى بيت الامر فلو في المصرا لم الامر كواو استحقا  
اذا اظهر في المصرا الامر بالقبض من باطل عليه والموتة خارج المصرا فيكون  
اسم قبضه امر جملة اليه فلا يكون الكرا على الامر فيكون متبرعا على هذا وكله  
يقبض رقبته او دواب فانفق للراعي والكسوة وطعا هم كان متبرعا وكيل قبض  
الدين لو وهبه من الغريم او ابراه او اخره واخره به رهنا لم يجز لانه تصرف في غير  
ما امر به والا صل ان وكيل القبض انما يملك القبض على وجه لا يكون للموكل ان يمتنع عنه  
ويو بان يقبض جنس الحق بعينه او اجود منه ما كان للموكل ان يمتنع عنه اذا  
عرض عليه المطلوب فليس للوكيل ذلك كما مستند له وشرا يدين ولو اخذ كفيلا بالمال  
جاز ولو قال الوكيل براء اليه او برهني عليه بهذا بري الغريم اذ هذا اللفظ اقرار

قبضه وكله بقبض دينه وامر ان لا يقبضه الا جميعا قبض كله الا درهما لم يجز  
قبضه على الامر ولا درهما يرجع بكل حقه وكذا لو قال لا تقبض الا درهما دون درهم معناه  
لا تقبض منقرا فلو قبض شيئا دون شيء لم يبر الغريم من شيء محلة في **بس** وفي **مح**  
وكيل قبض وديعة لو قبض بعضها جاز فلو امر ان لا يقبضها الا جميعا قبض بعضها  
منه ولم يجز القبض ولو قبض ما بقي قبل ان يملك الاول جاز القبض على الموكل **ما يجز**  
**باب** **الوكيل** وما لا يجز عليه **كصط** شهد ا على ذلك في كل شيء والوكيل كجده يقبل  
لو ادعاه الطالب لا المطلوب فاذا قبل الشبهة هل يجز الوكيل على الخصومة مع الطالب  
لو شهد الله وكله خصومة مع الطالب وهو قبل الوكالة لا يجز ولو لم يشهد واعلى القول  
لا يجز **در** **رغ** وكله خصومة لو ائتمنها لا يجز عليها لانه وعد ان يتبرع بقول الحفيظ  
في اطلاق كلامه نظرا لبيته ان يحضر عدم الجبر بوكيل المدعي ولا يشك وكيل المدعي عليه  
كما نفهم مما سياتي بعد سطر **اسباه** لا يجز وكيل المتنع عن فعل ما وكل فيه لكونه  
متبرعا الا في مسائل ضاوية وكله في دفع عين وغاب ذكر لا يجز على ما حمل اليه والمقصود  
والامانة سواء وفيما لو وكله ببيع الرهن سواء اشترط فيه او بعده وفيما لو وكله بخصومة  
بطلب المدعي وغاب المدعي عليه ومن فرغ هذا الفصل لا يجز على وكيل باعناق وتدير  
وكتابته وهبة من فلان ويبيع منه وبطلاق فلان وفقايدين فلان اذا طالب موكله  
ولا يجز وكيل يدين موكله ولو كانت وكالته عامة لا لوصف **ن** قال حررني او  
دبر او كاتبه او هبه من زيد او بعه منه او طلق امراتي او دفع هذا الثوب الى فلان  
قبضه وغاب الموكل لا يجز الوكيل على شيء من ذلك الا في دفع الثوب الى فلان **قال**  
لا ختم ان الثوب له فيجب دفعه اليه **عم** العمل لو لم يبيع ورهن راحته  
غاب يجز على بيعه كوكيل خصومة بطلب المدعي لو غاب موكله يجز على الخصومة  
**فقط** يجز العمل على بيع الرهن فلو ابي باعناق قاضي عننا ثمة **هد**  
لو لم يشترط التوكيل بالبيع في عقد الرهن وشروط بعه قيل لا يجز وقيل يجز وهذا  
اصح دعوى من اجواب في الفعليين واحد **ص** وكذا الوكيل اذا غاب موكله هل يجز على  
هذا باع ما لا بوكالة في يده ببيته لا يجز الوكيل على الخرج الى كذا بل لا يقبض الثمن  
بل يجز على ان يوكل المالك ما يشهد ويخرجون الى ذلك البلد او يكتب القاضي الى قاضي  
ذلك البلد يقول الحفيظ الظاهر ان هذا في الوكيل بلا جرح ولو باجرح فعلى قياس ما سياتي  
بعد سطر واحد ينبغي ان يجز على الخرج والله اعلم **قاضي خان** وكيل يبيع باع وامتنع  
عن استيفاء الثمن والقاضي لا يجز على ذلك بل يقال له وكل الموكل باستيفاء الثمن فلو  
كان وكيل باجر كيباع دسمسار وموكله يجز على الاستيفاء ونظير المضارب



ج المالك لو اخذ من الفاضل او المستجير كفيلا برده يجبر على الرد كالاصيل اذا رجع على  
الاصيل باجر عمله اذا الكفيل رجع على الاصيل بمثل ما ادعى او بمثل اجر عمله ولو اخذ كفيلا بذكر  
لا كفيلا فانه يدفعه حيث وجه ولا يجبر على حمله اليه لانه منبرع فلا يجبر على تسليم  
المنبرع بخلاف الكفيل اذا التزم ذلك الوكيل لم يجز الرد وانما وعده فهو منبرع ولا يجبر على  
المنبرع فان الوكيل لا يجبر على البيع وكذا الامور باء الدين من مال نفسه لا يجبره وكذا  
الوكيل بالاتفاق لا يجبر وكل رجل يقبض كل حقه على الناس وعندهم وفي ايديهم  
ويجس من يرى حبه وتخليته عنه لو راي ذلك وكتب في اخره انه بخاصم وبخاصم ثم  
ان قوما برهنوا ان لهم على موكله مالا فلا يجلس به وكيله لانه جز الظلم ولم يظلم اذ ليس  
في هذه الشهادة امر باراد المال وضمان الوكيل عن موكله فاذا لم يورث ولم يقبض لم يجب عليه  
الا داس ما من موكله لم يظلم باقتناعه عن الادا كذا **خ** فانه المستيلة تدعى على  
الامور باء الدين من مال موكله يجبر على قضاء دينه **خ** اكثرى جالا وحمل عليها وامر احوال  
يدفع الحمل الى وكيله يلخ وقبض كرايه منه فحاجبه اليه قبض وكيله الحمل وادي بعض  
كرايه لا بعضه قالوا لو كان دين على الوكيل ويدينه بدينين والامر يجبر على دفع الباقي ولو لم  
يكن على الوكيل لا يجبر كذا **خ** والفرع الاخر من هذه المسئلة ان الوكيل ياد الدين من  
مال موكله لا يجبر على ادا الدين لو لم يكن للموكل دين على وكيله **عزل الوكيل** وموته وموت  
موكله **لط** وكله خصومة ثم عزله في غيبة الخصم فلو كان وكيل الطالب مع عزله ولو كان وكيل  
المطلوب فلو وكله بالتماس الطالب فلو كان الوكيل غائبا وقت التوكيل لم يعلم به مع عزله  
على كل حال وان كان حاضرا او علم به ولم يرد له لم يجز عزله في غيبة الطالب ومع بغيره رضى  
به الطالب او لا ولو وكله بالتامس القاضى في غيبة الطالب فعزله بخصم القاضى مع ولو  
غاب الطالب وان عزله بخصم الطالب مع ايضا وعزله بعد في باب الرهن لم يجز ولو بخصم  
المرتضى ما لم يرض به المرتضى ولو وكله بطلاق امراته حين اراد السفر بالتامس المارة عزله  
بلا حضورها ولا رضاها قيل يمكنه وهو الصحيح وقيل لا يمكنه **درر** غر الوكيل ينزل  
بعزله موكله ويبرئ نفسه بشروط علم الاخرين بما جاز عدل او اثنين ولو غر عدلين وموت  
احدهما ويجوز ان احدهما مطبقا وبالعلم لجوته بدار الحرب مرتدا اذا لم يتعلق به حق  
الغير ويتصرف موكله بنفسه بحيث يحجز الوكيل عن الاعتدال به وفقد وكالة اذ اعد  
الى موكله قد تم ملكه اذا بقى شيء وينزل ايضا بقرار الشريكين وان لم يعلم الشريكان  
وبعجز موكله لو كان ثانيا وكجزم لو ما ذولا اذا وكلا في عقود وخصوصا لا قضا دين  
واقضاء ولا ينزل بعزله المولى وكيل عبده المادون قالوا وكلتكم بكذا على انى متى عزلتكم  
فانت وكيل ويسمى هذا وكيل دوريا يقول في عزله عزلتكم ثم عزلتكم ولو قال كلا عزلتكم

انت وكيل ويسمى هذا وكيل دوريا يقول في عزله عزلتكم ثم عزلتكم ولو قال كلا عزلتكم  
انت وكيل يقول في عزله رجعت عن الوكالة المطلقة وعزلتكم عن المخبر **ز** يلجى يقول  
رجعت عن الوكالة المطلقة عزلتكم عن المخبر **مع** العزل الحكم لا يحتاج فيه الى علم الوكيل  
لومات موكله او خرج ما امره ببيعته عن ملكه او رهنه لينزل الوكيل علم او لا وكذا لو جن  
وكله مطبقا او ارتد او طرد او ارحب او كان مكاتبا فجز او فارق شريكه او وكله بجمع  
قلعه بنفسه او ابانها وكيل ووصى لورود وكالة ووصاية لا يخرج الا بعلم موكله ومو  
والشرط علمه لا حضرته وذكر في عاقبة الكتاب ان الوكالة تبطل بموت الموكل ولو ادعى مال  
اجاز فست بقت بموت المور على وكيله بالا جاز قيل جاز ومولا مع لانه عزله بموته لكن  
الحقوق تتعلق به وقيل لم يجز اذا لا نفسا بقت بموت المور كالفسخ بتقاضي الوثمة  
لا يطالب الوكيل فكذلك **اشباه** بموت الموكل تبطل الوكالة وكالة وكيله الا في التوكيل  
بالبيع وفاذا في البرارية **فم** الوكيل يبيع وباباع فانت موكله لا ينزل وفيما حضر  
**ش** على قياس مسيلة الاجازة ينبغي ان يكون فيه اختلاف **فم** وكيل يبيع او يشرا  
مات او غاب او ارتد قيل ينتقل الحقوق الى موكله وقيل لا وقيل لو باع الوكيل بحق قبض  
التمس لورثته او وصيه وقيل لموكله **ث** شري وكيله مات فلا موكل رده بعيب فحق  
الرد لورثته او وصيه ولو لم يكن فلوكله على وارثه **ث** وفي رواية اخرى القاضى  
ينصب وصيا فيه **فم** وكيل يبيع مات ينتقل حق قبض التمس الى وصيه فلو  
لاوصى له يرضع الامر الى القاضى ينصب له وصيا ولا يكون حق القبض للموكل **ج** وكيل  
الوكيل ينزل بعزله الاول لا بموته **لط** لا ينزل بعزله الاول لا بموته مات القاضى فولاية  
المطالبة فيما باع من مال الصغير لورثة الوصى او وصيه فلو لم يكن لعيب له القاضى وصيا  
**صل** مات مضارب والماله عروضا فولاية البيع لوصيه لارب المال ومولا مع اذا حق  
للمضارب والمالك لرب المال فكانها شريكان **احكام الصبيان** وفي الاشياء الولد  
يسمى حينما دام في بطن امه فاذا انفصل وكما يسمى صبيا الى البلوغ وفله ما الى تسميته  
عشرون بالاربعة وثلاثين وكلها الى احدى خمسين وشيئا الى اخر عمر انتهى وسيات  
تفصيل هذا في فصل سميات الاسماء **م** الصغير في اول الحول المالك يجوز ان اذا عقل فقد  
صاب ضربا من اهلية الادا ليسقط به ما يجمل السقوط على البالغ فلا يسقط عنه  
في نفسه الايمان حتى اذا ادها كذا فرضا ووضع عنه ايجاب الادا والحاصل انه ليستقط  
عنه العهدة ويصح منه ماله لا عهدة فيه **درر** غر الوكيل يبيع خيرا لا بوب دينا فلو  
احد ما مسلم فالولد ايضا مسلم او ثانيا في الاخر مجوس فهو كفاية لانه انظر له وهذا  
لوم تختلف المدا بان كانا في دار الاسلام او دار الحرب والصغير في دار الاسلام واسلم



الوالد في دار الحرب لانه من اهل دار الاسلام كما لو كان الولد في دار الحرب والوالد في دار الاسلام  
فاستلم لا يتبعه ولد ولا يكون مسلما اذ لا يمكن جعل الولد من اهل دار الحرب بخلاف عكسه  
ذکره الزبلي والمجوسي والثوري وسائر اهل الشريعة من الكتاب اذ له دين سماوي وهذا  
توكل في بيته ويجوز نكاح نسائهم للمسلمين فكان المجوسي شرا حتى اذ اولد بينهما ولد يكون  
كتابيا تبعا **تفصيل** حقوق الله تعالى كالإيمان وفروعه يجمع من الصبي لقول النبي عليه  
السلام مروا صبياناكم بالعلم فإذا بلغوا سجدوا لله وحده وبويعهم اذ بلغوا عتقا انما الضرب  
للتأديب لا للعقوبة والصبي اهل للتأديب واهل للتوبة ولا يجب عليه ادا شيء منها ويصح  
ردنه فقلنا احكام الآخرة تبعا للاعتقادات وكذا احكام الدنيا لانها تنبئ بالكفر  
صمتا على انها تكلم تبعا للابوين ايضا **تلويح** اما احكام الآخرة فبالاقتناع اذ لو عفى  
عنه الكفر وجعل موثقا لصار الجبل بابنه تعالى علمابه والعفو من الكفر ودخول الجنة  
مع الشرك بما لم يرويه الشرع ولا حكم به عقل واما حكم الدنيا فمقتضى الامام ومحمد حتى تبيّن منه  
امراته المسلمة ويحرم عن الارث من المسلم لانه في حق الردة بمنزلة البالغ لان الكفر مخلوق  
لا يجتنب المشروعية جلا ولا يسقط بعد رواه عالم تقبل لان وجوب القتل ليس بمجرد الارتداد  
بل بالهاتبة وهو ليس من اهلها كالمراة وانما لم تقبل عند البلوغ لان اختلاف العلماء في  
صحّة اسلامه حال الصبا صار شبهة في استقاما القتل **هذه** اية ارتداد الصبي لعاقلي  
ارتداد عند الامام ومحمد ويجوز على الاسلام لما فيه نفع له ولا تقبل لانه عقوبة والعقوبات  
مرفوعة عن الصبيان مريحة عليهم ولو كان الصبي غير عاقل فلا يصح ارتداده لان اقراره  
لا يدل على تغيير العقيدة وكذا الجنون وسكران لا يعقل اصلا واسلام الصبي اسلام ولا  
يرث ابويه لو كانا كافرين ولا يغير اسلامه لا ارتداده وقال زفر والشافعي كلاهما  
غير معتبرين **عز** وعن الامام اسلام الصبي يصح لا رده وهذا خلاف الظاهر **تفصيل**  
واما حقوق العباد فما فيه نفع محض كقبول الهبة ونحوه يصح منه وان لم ياذن له وليه  
وما فيه ضرر محض كطلاق وهبة وفرض ونحوها لا يصح منه وان اذن وليه له وما تردد  
بين نفع وضرر كبيع وشراء ونحوهما يصح بشرط ان يرضى وليه **انساب** الصبي لا يكلف بشيء من  
العبادات ولا ترك المنهيات فلا حد عليه لو فعل اسبابها ولا قصاص عليه وعمد  
خطا ونقص عياراته وان لم يجب عليه واختلفوا في ثوابها والعقد انه له وللمعلم ثواب  
التعليم وكذا اجمع حسنة وتبطل عباداته بفعل يفسدها نحو كلام في الصلاة واكل  
في الصلاة واكل من الصوم وجماع في الحج قبل الوقوف لكن لا دم عليه في فعل محظور لحرمة  
ولا نفع امامته واختلفوا في محبة امامته في التزويج والمعتد عدمها ويجب  
حجّه الثلاث على سلمها من صبي وقيل لا بد من عقله ويحصل فضيلة اجماعه

بصلاته مع واحد الا في الجملة فلا تصح ثلثته يومهم وهو كالبالغ في نوافل الوضوء الا  
الغفيرة ويصح لانه مع الكراهة كأي الجمع لكن في السراج الوهاج انه لا كراهة في اذانه  
الصبي العاقل في طاهر الرواية وان كان البالغ افضل وعلى هذا يصح تقريره في وظيفة  
الاذان واما قيامه في صلاة الفريضة فظاهر كلامهم انه لا بد منه للحكم بصحتها وان كانت  
اركانها وشرايطها لا توصف بالوجوب في حقهم ولما فرض الكفاية قبل السقوط بفعله  
فقالوا وتقبل روايته ونصح الاجازة له ويمنع من من المصنف ويجب رد سلامه  
وتقام عليه التقر من ناديا **تفصيل** لا يجب الايمان على الصبي لكن لو اسلم مع ولا يجب عليه  
صلاة وصوم وحج وجهاد وفاقا ولا يجب الزكاة في ماله عندنا ويجب عليه في ماله نفقة  
زوجته وابويه وفاقا ولو لم ارض عشر وخارج عليه العشر والخراج وفاقا لوجوبهما  
في الارض بخلاف الزكاة اذ هي في الذمة واما صدقة الفطر فمقتضى الحسن والشافعي  
يجب في ماله وقال محمد لا يجب في ماله ولا على ابيه لو للصبي مال ولا يجب على ابيه وفاقا  
**هذه** في طاهر الرواية عند الامام انه لا يجب النفقة عن ولد الصغير بخلاف صدقة  
الفطر اذ السبب هناك راس يمينه وبلى عليه وما يوجب ان في الصغير وهذه قرينة  
محضنة والاصل في القربان لا يجب على الصغير ولا لا يجب عن عبده وان وجب الفطر  
ولو للصغير ما يصح عنه ابوه او وصيه من ماله عند الامم وسوق لا تجوز النفقة  
من ماله الصغير وفاقا لان هذه القرينة تنادي بالاراقة والصدقة بعدة نظوع ولا  
يجوز ذلك في مالا الصغير ولا يمكن ان ياكله والاصح ان يصح من ماله ويأكل منه ما يمكن  
ويشتري بما بقي ما ينتفع به منه يقول الحنفية خيرة في فتاوى قاضي خان والحلاصة  
والكا في عدم النفقة من مال الصغير كاسباق قريبا ولعله هو الذي حكاه صاحب  
المعاني بقوله وقيل لا يجوز ان ياكل من ماله الا ما كان الظاهر من الغنا وهذا الاضحية انما هي  
قرينة محضنة والصبي لم يجب عليه شيء من الزرع والله اعلم **قاضي خان** في النفقة عن ولد  
الصغير عن الامام روايتان في طاهر الرواية يستحب ولا يجب بخلاف صدقة الفطر  
وروي عنه انه يجب النفقة عن ولد وولد له الذي لا له والقوى على ظاهر  
الرواية فلو للصغير مال قيل يجب على ابيه او وصيه ان يصح له منه قيا ساعى صدقة  
الفطر ولا يتصدق في شيء بل ياكله الصغير فلو فضل شيء لا يدرى بل يشتري به ما ينتفع  
به منه وعلى الرواية التي لا يجب في مالا الصغير ليس لما ذكره فان فصله الاب لا يعنى  
في قول من عليه القوى ولو فعله الوصي قيل لا يعنى وقيل ان كان الصبي ياكل لا يعنى  
يقول الحنفية قوله يجب هذا القول الذي خاره صاحب المعاني **خلاصة** في التزويج  
لو للصبي ما يصح عنه ابوه او وصيه عند من في الاصل قال شمس لامية السرخسي راعى



بعض المشايخ ان على الاموال ان يصح من مال الصغير قياسا على صدقة الفطر عند الامام  
والاصح عنده ليس لما ذكره وفي القناوي الوصي اذا ضاع عن الصغير مال الصغير لم ينفذ  
جاز فان تصدق من **ق** **كافي** الاصح انه لا يجبان يصح للصغير من ماله وليس للاب  
ان يفعل من مال الصغير **ص** ميبان زوجها وليها فاسلم احدهما وهو يعقل الاسلام  
صح فلو يعقله الاخر يمين عليه فلو اسلم يمين النكاح ولا يفرق بينهما القاضي وهذا  
لو المدة مشتركة فلو كانتا يمينه فاسلم زوجها يمين النكاح فاشتم النكاح فله فرقته مطلقا  
كما في الزوج الكبير قبل عند الامام لا يكون فرقته بطلاق بخلاف الزوج الكبير **بفتح** اقرا من  
صبي ما دون واستقرضه جاز وموكل في هذا ولم يصح المحجور ان يقول الحقير في التتبع  
ان اقراضه غير جائز ولو اذن وليه والظاهر انه موال الصواب اذ قد ذكر في عامة كتب  
الاصول ان ما فيه ضرر محض لا يجوز منه ولو اذن وليه وعدوا الا قرأ من منه والله اعلم  
قالوا فوضعه احد مما ينفق عليه فلو كان لا يشترده ولو لم ينفق لا يضمن عند الامام  
مطلقا وعند من لو انقصه او تلفه ضمن لا لو تلف بنفسه وفاقا ولو تلف مال غيره  
بلا سبق ايداع واقراض بالاجماع واجمعوا انه لو قبل الوديعة باذن وليه وانقصه ضمن  
**ن** وعلى هذا الخلاف لو باع من صبي محررا لا فانقصه ضمن عند من لا عند **ص**  
رد الغصب او قيمته على الصبي من في الغصب **ص** صبي عار صديقا لغيره لو كان الدافع  
ما دون اصح دفعه فحصل التلف لا بتسليمه ولو محجورا ضمن بوجده والاختلاف اخذ  
لانه غاصب الغاصب ولو اهلك الوديعة او خلطها ضمن وهو من مشكلات ايداع الغبي  
يقول الحقير وسياتي جواب هذا الاشكال بعد بحقيقة تفلا عن الاشياء **ص** صبيته  
دفعت صبيته اخرى فالتبكارتها قال محمد على الدافعة من الثل قال بلغت عن  
عمر رضي الله تعالى عنه في صبيتين تدا قتنا فزال غدره احديهما نقصت لاخرى  
مهرشها **ط** ان اراد صبي او امرأة قتلته فدمه هدر لو عجزا عن دفعه لا يقتله  
وبعض جنابات الصبي مرفوعة في انواع الجنابات والصبي لو طلق امراته او حرقت او هب  
ماله لا يصح اذن فيه ابوع والا الصبي المحجور لا يصح عقود مما اقرارها وما اطلاقها  
وصما ما اتلفه وصح قبض الحبيته **د** الصبي والصبيته لو تزوجا بلا اذن ثم اجاز الولي  
جاز له خيار البلوغ لو اجاز غير الاب والجد **ح** صبي تزوج او باع ثم بلغ لم تجز ازارته  
ولا يتقد بالبلوغ من حبسه في اخر تصرفات الفتوي دخله من فصل مسائل الخلع  
**ف** صبي عاقل كمال في الدخ **اشياء** تخذ يجهته بشرط ان يعقل التسمية ويضبط  
بان لم يعلم ان الخلع لا يحصل الا بها ويوكل الصيد بريه اذا سمى كذا في الصبي ليس من  
اهل الولايات فلا يلى النكاح والقضا ولا الشهادة مطلقا لكن لو خطب باذن

السلطان وصلى بالغ جاز وتصح سلطنته ظاهرا وفي البرازية مات السلطان  
واتفقت الرعية على سلطنة ابن صغيره ينبغي ان تفوض امور التقليد الي  
وال وليه هذا الوالي نفسه تبعا لابن السلطان لشرفه والسلطان في الرسم  
هو الابن وفي الحقيقة هو الوالي لعدم صحة الاذن بالقضا والجمعة من لا  
ولا ية له انتهى **ابن المام** كذا قال النسخي لكن مقتضى هذا الكلام انه يحتاج  
الى تقليد جديد بعد بلوغه وهذا لا يكون الا ان يعزل ذلك الوالي نفسه من  
السلطنة وذلك لان السلطان لا ينبغي ان لا يعزل نفسه وهذا غير واقع **اشياء**  
السلطان او الوالي اذا كان غير بالغ فبلغ يحتاج الى تقليد جديد ويصلح الصبي  
وصيا ومنوليا ويقيم القاضي مكانه بالغال بلوغه كما في منظومة ابن وهبان  
وتنع الصبيته المطلقة او المنوعة عنها زوجها من الزوج الى انقضاء العدة بلا  
وجوب العدة عليها في العتد ويصح امانه ولا يداوى الا باذن وليه ولا يكره ثقب  
اذ البنت والطفل استحسانا اذا اهدى الى صبي شيء وعلم انه له فليس لوالديه  
الاكل منه بلا حجة كذا في المنتقط ويصح توكيله اي بضم الغير اياه وكيله لو  
يعقل العقد ويقصده ولو كان محجورا ولا تدفع اليه الحقوق في تحريم بل الي موكله  
وكذا في دفع الزكاة والاعتبار لنيته موكله ويعمل بقول الصبي المميز في المعاملات  
كهدية ونحوها وفي المنتقط ولا تضع الخصومة من الصبي الا ان يكون ما ذوا انتهى  
ويحصل بوطيه تحليل المطلقة ثلاثا لو كان رافقا تتحرك التمه وبشبهة النساء  
ويملك المال بالامتناع على الباح والمقاطعة كالتقاط البالغ وليس كالبالغ في  
النظر الى الاجنبية والخلاف بها فيجوز له الدخول على النساء الى خمسة عشر  
سنة كذا في المنتقط يقول الحقير ليس هذه ابطلاق بل ينبغي ان يقتد بصبي بلغ  
خمس عشرة سنة ولم يصير بالغ او هو مخصوص بالخصي لما قال الامام قاضي خان  
في قضاوه ولا باس بدخول الخصي على النساء لم يبلغ الحلم وقد رواد ذلك بخمس عشرة  
سنة انتهى قال والصبي المحجور موأخذ بافعاله فلو قتل فالدية على عاقلته ويضمن  
ما اتلفه من المال الا في مسائل لو اتلف ما اقرضه وما اودع عنده بلا اذن وليه  
وما اعيره وما يبيع منه بلا اذن وليه وبمقتضى من ايداعه ما اودع صبي محجور  
مثلهم والوديعة ملك غيرهما فلو اهلك فضمن الدافع او الاخذ وفي جامع الفصولين ان  
هذه المسئلة من مشكلات ايداع الصبي قال صاحب الاشياء قلت لا اشكال لانه  
انما يضمنها الصبي للتسليط من مالها وهذا لم يوجد كالاخفى وتثبت حرمة  
المصاهرة بوطيه لو كان من يشتهى النساء والا فلا ويثبت ايضا بوطي الصبيته



المستثناة وهي بنت تسع سنين على المختار ولا يدخل الصبي في القسامة والعا  
وان وجد قتيلا في داره فالدية على عاقلة ولا جزية عليه ولا يدخل في الزنا  
السلطانية كافي الولولجية ولا يواخذ صبيان اهل الامة بالتمييز عن صبيان  
المسلمين ولا يقتل ولا يحرق اذا لم يقا تل ولا تنفذ من الصبي ولو ما دون اجماع  
فوجد المشتري به عيبا لا يخلفه حتى يبلغ كافي العرق وفيها ولو ادعى على صبي محجورا  
ولا يثبت له لا يحضر الى باب القاضي ولو حلف فكل لا يقضي عليه انتق وكفالت  
باطلة ولو عن ابيه وصحت له ومنه مطلقا ويجوز السفر بصبيته لا تستهي  
بغير عزم ولو لم يصبي كونا من حوض ثم صبه فيه لم يحل لاحد ان يشرب منه ولا يجوز  
للولي الباسه حررا وذهبا ولا ان يستقيمه خرا ولا ان يجلسه لولد وغايط مستقب  
او مستند برا ولا ان يحضبه يده او رجليه بالخنا وقد ذكر جميع مساييل حيايات الصبي  
والحماية عليهم في فصل الضمانات تفلا عن الاشياء وغيره فليست هناك لدي  
الحاجة **د** وكل صبي يبيع وشرا جاز لو عقله والهيئة على امره لا عليه لو محجور النقص  
ولو ما دون فافلو وكل بشر اثنى عشر يوما بطل بثمانه امره لا يولد وشرا بثمانه  
العهد استحقا ناكذ الوكل بخصومة جاز لو يعقل ما يقول وما يقال والمصلحة  
على وجهين فلو وكل صبيته جاز ولو صبي غيره فلو ما دون في القارة جاز ولا يستور  
وليه ولو محجور يستور ولية فلو اذنه جاز ان يوكله **هـ** عن من المشتري لو لم يعلم  
يعلم بحال البائع ثم علم انه صبي او كجوت فله خيار الفسخ اذا المبيع دخل في العقد على  
ان حقوقه تنحل بالعاقل ان ظهر خلافه يتخير كالوعر على عيب **د** لو دخل المديون  
ابنه في كفالتة وقد راهاق ولم يجتم بطل بلا توقف على اجارته اذا بلغ اذ لا يجبر له حال  
وقوعه فلو بلغ واقرب كفالتة قبل بلوغه بطل اقراره اذا قرب كفالة باطلة ولو وجدها بعد  
بلوغه نفع اما لو كان المديون هو الصبي بان شري ابوه او وصيه شيئا له نسيئة  
واقرا الصبي حتى ضمن المال للدين او ضمن بنفس الاب او الوصي جاز ضمانه بالمال وبطل  
ضمانه بالاب والوصي لانه التزم شيئا لم يلزمه قبل الضمان وهو احضارهما مجلس الحكم  
وبطل ضمانه بالمال لانه التزم شيئا كان يلزمه قبل الضمان كفل رجل صبي او الصبي تاجرا  
صح الكفالة ولو طاب عنه اجبى وقبله غنه توقفت على اجازة وليه وان لم يحاط به  
اجبى وانما طاب الصبي لا يبيع عند ما يبيع عند من كفل عن صبي بنفسه او بما عليه  
باذن وليه او برونه صح ان كان الصبي محجورا او لا اذ كفل بحق ممنون على الاصيل ولو اخذ  
الكفيل باحضار الصبي فلو كفل باذن وليه يجبر الوصي على ان يحضر معه لان اذن الولي  
للصغير بالكفالة جاز اذا اذن لها امر تقضا ما عليه من الدين والامه والوصي يمكن ان

عن ص

الامر تقضا ما عليه من الدين الصغير فيمكن ان الامر بالكفالة ولو كفل بلا امر وليه لو  
بامر الصبي لا يجبر ايضا ولو باصره لو الصبي ما دون ما يجبر وكذا لو كفل عن صبي بمال  
باصره فادعي يرجع عليه لانه اذن صبي ما دون في الكفالة بنفسه وبما عليه من  
المال معتبر شرعا وان لم تجز كفالة عن الغير لانه تبرع ولو غير تاجر وطلب ابوه  
من رجل ان يضمنه فضمنه جاز واخذ به الكفيل وكذا وصيه او جده لو ابوه ميتا  
وكذا القاضي لو لا وصي ولا جده فلو تغيب الصبي واخذ الكفيل اباه وقال انت امرتني  
ان اضمنه فخلصني فلا يرد عليه حتى يحضر اباه اذ الصبي في يده وتديره ولذا  
لو قال ان الصبي الماذون لو اعطى كفلا بنفسه ثم تغيب الصبي فلا يرد عليه يطالب  
باحضار جلافة اجبى قال الكفل بنفس زيد فكل قصاب زيد فالامر بالكفالة لا يطالب  
باحضار زيد اذ لم يكن بيده وتديره **قاضي خان** ينبغي ان يختص الصبي اذا بلغ  
تسع سنين فان ختنوه وبواصره من ذلك فحسن وان كان فوق ذلك فليلا قالوا  
لا باصره والامام لم يقدروا وقت الختان قال الامام الحلواني وقت الختان من حين يحل  
الصبي ذلك الى ان يبلغ وقد ذكر كثير من احكام الصبيان في فصل ما يملكه الاب والوصي  
وكذا في فصل الضمانات في مساييل حيايات الصبي والحماية عليهم فليست في ذلك الفصل  
وقت الحاجة **حد البلوغ** والاقارب وما يتعلق بذلك **هـ** اية بلوغ  
صبي بالاختلام والاحبال والانتزال وبلوغ صبيته باحتلام وحيز وجل وان لم  
يوجد فيهما شيء فحتى يتم له ثمانية عشر سنة ولها سبع عشر سنة عند الامام وقالوا  
اذا تم لها خمس عشرة سنة فقد بلغا ومور رواية عن الامام **ك** تر وبه يقتضى **د**  
**ع**ر للمعادة العالقة بالعلامات تظهر في هذه المدة غالبا تجعل المدة علامة في  
حق من لم تظهر له العلامة **هـ** اية واد في مدة البلوغ له اثنتي عشرة سنة  
ولها تسع سنين **د** **ع**ر اذ قد يحصل لها في هذا السن علامة البلوغ **هـ** اية راق  
بواصره واشكل الامر فقال يلقب بصدق وحكمه حكم البالغ لانه معنى لا يبرأ الامن  
جهنما ظاهرا فلو اجرا ولم يكذبهما الظاهر صدق كما تصدق المرأة في الحيض **د**  
**ع**ر فان راهاق اي قارب البلوغ بان بلغ اثنتي عشرة سنة وبغت تسع سنين واقرا  
ببلوغه كذا كبا لئح حكما اذ البلوغ لما كان حاصلا في هذا السن ولو نادرا وكان مما يعرف  
منها كحيض من المرأة فيقول اقرا بما به مروة **ح** له امرأة وعلام سنهما اربع عشرة  
سنة فقال لما اذا حضت فانت طالق وقال له اذا احتلت فانت حرة قالت حضت  
وقال احتلت تصدق المرأة لا الغلام **ط** عن الامام وموقوف من اشكل امره في الاختلام  
فقال قد احتلت صدق فيما له وعليه كما تصدق الجارية في الحيض فعلى هذا القول



له اذا احتلت فانت حر فقالا احتلت عتق كذا **امي** وفي **فسد** سيلم عن غلام  
وجارية سنيما اقل من خمسة عشر سنة وقد اخضر شاربه وبنيت عاتته وبي  
خلق تام فقالا احتلنا قال لا صدقهما فيه يقول الحقي في هذه الرواية نظرا قد  
ذكرت هذه المسئلة في فتاوى قاضي خان في موضعين من باب تعليق الطلاق فعلا  
عن م انه تصدق المرأة لا الغلام معلابان الاحلام امر يقف عليه غير في الجملة  
اذ يمكن ان ينظر الغير كيف يخرج المني منه ولهذا اجازت الشهادة على الاحلام بخلاف  
الحيض اذ خروج الدم من المخرج لا يعلم انه حيض فلا يقف عليه غير ما فيقبل قولها  
لا قوله انتهى لان يكون عن م روايتين او كلمة لا في عبارة لا اصدفهما وقعت  
راية سهو من قلم الناسخ ويؤيد ما مر في **ط** انه يصدق في الاحلام كالتصدق  
في الحيض والله اعلم **ح** وهبت مهرها من زوجها وقالت انا مركة ثم قالت كذبت  
ولم اكن مركة قالوا ان كانت تشبه المركات في ذلك الوقت فلا او علامة لم تصدق  
انها لم تكن مركة ولا اصدفت **قاضي خان** الصبي اذ بلغ اثني عشر سنة وقال احتلت  
يقبل قوله ويحكم ببلوغه وقبل ذلك المدة لا يقبل قوله ولا يحكم ببلوغه لان ادنى مدة يقصو  
فيها بلوغه هو هذه المدة كذا في فتاوى قاضي خان في باب تعليق الطلاق وفيه  
في آخر كتاب الاقرار صبي اقر ببلوغه وقسم وصيه لومرا هتقا مع اقراره وجاز  
قسمته ولو قال بعد ذلك لم اكن مرا هتقا لا يسمع ولو لم يكن مرا هتقا بان كان مثله لا يحتمل  
عاقبة لا يبيع اقراره ولا قسمته قبل اثني عشر سنة لا يبيع اقراره ببلوغه  
وبعد اثني عشر سنة ايضا لا يبيع اقراره لاحالة وانما لا يبيع اقراره اذ لم يكن بحال  
لا يحتمل شلعا دة **فصل** صبي اقر انه بالغ فقاسم الوصي فلومرا هتقا جازت قسمته  
ولا يقبل قوله بعده انه كان غير بالغ ولو لم يكن مرا هتقا ويعلم ان مثله لا يحتمل لم تجز قسمته  
ولم يصدق انه بالغ **فت** وهذه المسئلة تبيّن ان بعد ثلثي عشر سنة يشترط  
شرط اخر لصحة الاقرار ببلوغه وهو ان لا يكون بحال يحتمل مثله بل يكون بحال يحتمل  
مثله **فقط** في هذه المسئلة ان لم يكن مرا هتقا بان لا يحتمل مثله لا يبيع اقراره ببلوغه  
وقبل اثني عشر سنة لا يبيع اقراره البتة وبعد ثلثي عشر سنة لو يحتمل  
مثله يبيع قال صاحب جامع الفتاوى قلت تبيّن بمسئلة **فصل** ان المراهق يعيد  
التمحض وسم ناش من قلّة التدبير والغم لانه عبارة ويعلم ان مثله لا يحتمل الواقعة  
في تلك المسئلة ليست بقيد وشروط لقوله ولو لم يكن مرا هتقا كازعمه المعارض معترا  
بظاهره بل هو تفسير له في الحقيقة يدل على ان هذا قطعاً ما مرا هتقا تعلقاً عن **فقط**  
من قوله ان لم يكن مرا هتقا بان لا يحتمل مثله لا يبيع اقراره ببلوغه انتهى وانما قلنا انه

تفسير لا شرط اذ لا مجال لذلك لانه قال عقيب ذلك وقبل لثني عشر سنة لا يبيع  
اقراره به البتة انتهى فحينئذ يمتنع ان يصدق قبل ذلك بشرط احتمال اختلام مثله  
كيف وقد استحال ذلك الاحتمال قطعي بانقراره عبارة بعد الواقعة في عامة النسخ  
موافقا لما مر في **فت** هو الصواب وان الغلط هو ما عدل بكلة قبل كما لا يخفى على  
دوى الالباب ولعمري ان مجموع ما ذكره المعارض من كلامه المتقصر بخط خبط  
عشوا وكرّم على الما وتفتش على الهوا فان قيل لوصح ما ذكرته يلزم ان يكون قولهم  
المراهق يصدق في اقراره ببلوغه مقيد اجمالا وكان يحتمل مثله ولم يقيد به بل  
ذكره مطلقا وحكم المطلق ان يجري على اطلاقه في ابن التقييد قلنا ان من  
ذكره مطلقا فانما لم يقيد بنا على ظهوره او اعتمادا على انه قيد به في محل اخر والمطلق  
يجل على المقيد بشرائطه المفصلة في كتب الاصول ويؤيد ما ذكرنا ما مر تعلقا من  
قاضي خان من ذكر هذه المطلقة في محل ومقيدة في محل اخر فليتطرو وليتدبر **ففي** قوم  
اصطاحوا على شي وفيهم مراهق فاقر عند الصلح انه بالغ ثم قال بعض الورث بعد ذلك انه  
لم يكن بالغاً ولم يبيع الصلح قال صدق الصبي بشرط ان يكون سنة ثلاثة عشرة سنة  
اذا قل من ذلك فاذنم حكمي عن القاضي محمود السمرقندي ان مرا هتقا اقر في مجلسه  
ببلوغه فقال ما بلغت فقال ما حلّام قال فاريت بعد ما انكملت قال الما  
قال اي تما فان الما مختلف قال المني قال اي المني قال الرجل الذي يكون منه الولد  
فقال على ما اذا احتلت على بن او بنته او انان قال ابن قتاد القاضي لا بد من الاستقفا  
فقد يلحق الاقرار بالبلوغ كذا قال شيخ الاسلام هذا من باب الاحتياط وانما  
يقبل قوله مع التفسير وكذا اجازية اقرت بجيضم **احكام التقاطي**  
وفي **جغ** البيع يتعاطى يتعقد في خسيس ونقيس ويكفي قبض احد الجانبين  
مع بيان الثمن للعرض فانه ياخذ لحا بدرهم ولا يعطى الدرهم وفعل البايح يتضمن  
التمليك قولاً واخذ المشتري يتضمن القبول قولاً **فصل** يتعقد في خسيس ونقيس  
بقبض المبيع وان لم يدفع ثمنه للعرض **فصل** يتعقد باحد الجانبين مع بيان الثمن  
معنى يعني تسليم المبيع بلا بيان ثمنه في خبر ولحم وصا بون بيع وافتى **ح** انه  
لا يتعقد باحد الجانبين **د** يتعقد به ويشترط لانقطاع قبض المبيع بيان  
الثمن وبه ائقي **فصل** وفي **مي** ساومه للمشر او لا وعامه ياخذ فيه ثم حبا  
بوعا ودفع الثمن حاز فقد حكم بجواز بيع باعطاه درهم وعن س في رجل قال لبيع كيف  
تبيع البر فقال كل فقير بدرهم فقال كل خمسة اقضه فقال فذهب لها قال  
هذا بيع وعليه خمسة درهم فدلّت المسئلة ان على الانقطاع باحد الجانبين

مام



وفي **قسط** اختلف في البيع بتعاطي قليل يختص بخسيس كقبول درهم وخمسة حطب  
وقيل ينتقد في الكل وقيل لا يجوز الا بقبض البدل من جميعا وقيل يكفي باحدهما **فصط**  
ثاويه اذا قبض المبيع لا الثمن اما علمه فلا يجوز اذا المبيع اصل في المتابضة يقول  
الحقير هذا مخالف لما سياتي بعد اسطر من مسئلة النكاح المذكورة في **قسط** ايضا ومن  
فعل سفيان الثوري المتقوله عن **رواه** الله اعلم **مختار** ان ينتقد البيع تبعاً في تعليس  
وخيسر هو المصحح عند ظهور السعر لتحقيق المراضاة **قسط** حلف ما شئت اليوم  
شيئا وقد شراه بتعاطي قليل حيث **من** وضع المسئلة في طرف المبيع فقال حلف  
لا يبيع الخبز فدفعه ثم اعطى لا حيث **في** من ما بين ذلك وسعه ان يشهد بتعاطي لا يبيع  
**فصط** يبيع يقال دادكه از دكان توفلان جيز بدم ان يبيع هلاك شديد لك على النكاح  
از ملكه دل على هذا ان يبيع التعاطي ينتقد بقبض الثمن **مختار** ان لو وضع درهما  
عند بقاله ليا خذ به شيئا يكرم ذلك لا نفرض بغير نفعه اليه وهو ان ياخذ منه شيئا  
حالا فحالا ومثل هذا القرض مني عنه وبينه ان يستودعه ثم ياخذ منه ما يشاء جزا  
فجزا لانه ودقيقة وليس بقرض حتى لو هلك لا شيء عليه الا خذته انتهى بقول الحقير وفي شرح  
النقابة للفاضل الشامي من وضع درهما عند بقاله بشرط ان ياخذ منه شيئا جزا  
يكرم له ذلك واما اذا لم يشترط فلا يكرم لانه حينئذ يكون ودقيقة لا قرضا حتى لو  
هلك لا يضمن **مي** روى ان سفيان الثوري وضع فلسا عند بياع الرمان واحد  
رمانة وصفي وبها اخذ **ث** قال السيد انما يجوز عند ظهور السعر واما ما تجزي  
فيه الماكسة لا يكفي فيه هذا القدر حتى يكون تجارة عن تراض يقول الحقير ولعل  
هذا المعنى هو مراد من قال البيع بتعاطي ينتقد في خيسر لا تعليس والله اعلم قال  
ولو له على اخو دين دفاتير فقال اعطيك بهادرا ثم فساومه بدرهم ولم يبع يبيع  
ثم فارقه عن قبض ولم يستأنف بيعا جاز الساعة ونحوه عن **م** **ث** الا قاله  
بالتعاطي يبيع كبيع **فد** مشتر قال لبايعه ان ثمنه غالي فود بايعه وقبضه له  
المشتري لا ينتقض اذا الا قاله كبيع فلا بد في النكاح من التقاضي من الجانبين  
فكذا الا قاله فلا ان يبيع التعاطي لا ينتقد بقبض الثمن لا ينتقد النكاح بالتعاطي  
لخبره ولذا يتوقف على الشهود فلو قالت امرأة لرجل زوجت نفسي منك بدينار فدفعه  
اليها في المجلس ولم يقل شيئا بلسانها لا ينتقد بخلاف البيع فانه ينتقد بهذا القدر قال  
لاب صبيحة تزوجت ببتك بكذا فقال لابه اذهب لها حيث شئت ودفعها اليه  
في المجلس لا ينتقد النكاح ولو بيعا ينتقد **ث** ينتقد الاطراف بتعاطي ولو استأجر  
قدورا بغير اعيانهم بغير لتفاوت القدر ودرهما وكبرا فلو جاز بقدر وقبها على الكرا الاول

جاز فيكون هذا اجازة مبتدلة بتعاطي **عده** الاجازة الطويلة لا تنتقد بتعاطي  
بخلاف غير الطويلة **احكام دلال** **ونحوه** اسر سمسار المشتري له او لا لا  
ليبيع له ثوبا بدرهم ثم تجز الاجازة اذا البيع يتم بالمشتري لا بالدلال ولا بدري متى  
يحيى المشتري فلو ذكر ذلك وقتا فلو ذكر الوقت او لا بان قال استأجرتك اليوم بدرهم  
على كذا جاز ولو فكر الاجراء لا بان قال استأجرتك بدرهم اليوم على كذا لم يجز ثم اذا فسدت  
الاجازة وانتم العمل يجب له اجر مثله بحسب المرفح **احيلة** في جواز استئجاره ما ذكر  
محمد ان يامر بغير شيء او يبيعه بلا ذكر اخر ثم يواسيه بشي اما هبة او اجر اليحملة  
فيجوز ذلك لمسا من احاطة كجواز دخول الحام باجر لم يقدر **ص** لو استحق مبيع او  
رد بعيب بقضا او بغيره لا يسترد الدلالة ولو انفسح البيع اذ لم يظهر ان البيع  
لم يكن فلا يبطل عمله **فصط** ظهر ان المبيع حرام او وقف لم ينتقد دلال باعه  
عينا بنفسه باذن مالكه ليس له اخذ الدلالة من المشتري انما هو العاقد حقيقة  
ويجب الدلالة على المبيع اذ قبل باع المبيع ولو سعى الدلال بينهما وباع المالك بنفسه  
يجزى لعرف فتجب الدلالة على المبيع او المشتري او عليها بحسب المرفح وسيل بعضهم  
عن قال لدلال اعرض ارضي على البيع وبها ولك اجر كذا فرض ولم يتم البيع ثم ان دلالا اخر  
باعه فللدلال الاول اجر يقدر عمله وعنايته قال **ث** هذا قياس دلاله استحقاقا  
اذ اجر المثل يعرف بالتجارة والتجارة لا يعرفون لهذا الامر جاز به ناخذ **محيط**  
وعليه الفتوى **فصط** الدلالة في النكاح قيل لا يجب لها اجر المثل اذ لم يعلم شيئا والتزويج  
انما ينتقد بالعقد وقيل يجب وبه يفتي لسعيها في خدمات النكاح ويعتبر العرف  
في قدره **فاضي خان** قال عامة المشايخ معظم الامر في النكاح لا يقوم الا بالدلالة اذ  
النكاح لا يكون الا بمقدمات تكون منها فكل واحد اجزائها بغير الدلالة في بيع حيث  
يستحق الاجر ولو كان البيع يكون من رتب المتاع رجل دفع الى رجل ثوبا وقال بعه بعشترق  
فازاد فهو بيني وبينك قال من ان باعه بعشترق اول بيعه لا اجر له وان نفع في ذلك  
اذا الامر في الاجران باعه بعشترق واما جعل له الاجرا باعه باكر منها وان باعه باكر  
من عشترق فله اجر مثلها لا يجاوز به درهما قال **ث** جرحه بالثمن ما بلغ  
وان لم يبع اذ نفع في ذلك لانه عمل حكم عقد فاسد فيستحق اجر المثل والفتوى على قول  
س لانه لم يجعل له اذا باعه بعشترق اراد ان يبيع بالمزايعة فامر جلا ليتاوى ثم  
يبيع صاحبه فلا يدي فلم يبيع قالوا ان بين لركه وقتا جازت الاجازة ولما جرحه  
وكذا لو لم يذكر وقتا بل امر ان يباري كذا صوتا جاز ايضا فان نادى كذا صوتا ولم يبيع  
البيع كان المسمى وفي الوجه الاول قال ابو نصر له اجر مثله لانه عمل باجر فاسد



وقال الفقيه ابو الليث لا شيء له اذا العادة بين الناس انهم لا يعطون الاجر اذا لم يتفق  
البيع هو المحتار ولا اذا اخذ الدلالة ثم انفسح البيع بسبب من الاسباب سلت له الدلالة  
لان الاجر عوض مقابل بالعل وقد تم فلا يستحق عليه الدلالة كخياط خا طوبا فقتنه  
الثوب فانه لا يرجع على الخياط بالاجر رجل امر ببيع شيء فباعه ثم اخلفا فقال المأمور  
بعنه بالاجر فقال الامر بغير اجر قالوا لو كان المأمور لا يعرف به فله الاجر والا فلا  
وكذا الخياط والصباغ يقول الحقيرو ويمنع ان يكون سائر الصناع مثل ذلك مما لا يخفى  
وقد مر مسال من الدلالة في فصل الصناعات فليست هناك **اجرة كسب**  
**الوثائق** وفيه **صه** لو تولى القاضي القسمة لا يحل له اخذ الاجرة وذكر انه يحل له  
اجرا مثل **دخايم** ويجوز اخذ الاجرة لقسم القاضي ولا يجوز للقاضي قال بعضهم الاجرة  
غير مقدرة وقال بعضهم مقدرة في كل مائة خمسة دراهم **بزارية** القاضي لو كتب سجلا او تولى  
قسمة واخذ اجرا مثل له ذلك ولو تولى نكاح صغير لا يحل له اخذ شيء لانه واجب عليه  
وكما يجب عليه لا يجوز اخذ الاجرة عليه وما لا يجب عليه جل اخذ الاجرة **محيط** ائبل  
البقا عن القاضي يقول اذا عرفت البكر في دينار والثلث في نصف دينار فقال ان لم يكن  
ثمة ولي لا يحل ولا يحل **بزارية** يجوز للقاضي اخذ الاجرة على كتابة الجواب بقدر  
اذ اللزم عليه الجواب لا الكتابة قال فان قلت اذا كان الواجب عليه الجواب فقد  
حصل بالكتابة ووقع عن الجواب فلا يجوز اخذ الاجرة قلت الوجوب مقصور على  
الجواب والكتابة رتبة رتبة عليه انتهى يقول الحقيرو في الجواب نظروا الظاهر ان يكون  
جواز اخذ الاجرة على الكتابة بمخصوصا بما لو اجاب بلسانه ثم كتب الجواب واسا علم  
**نثار خافية** اجر كاتب القسم كما يتحضر ان يجعل ذلك على المصوم فله ذلك وعلى  
هذا المصنفه التي يكتب فيها الدعوى والشهادة ان رأى القاضي ان يطلب من المدعي  
فله ذلك **منتخب** اخلفه الماخرون في تقديره فقال الكرخي في مختصره ويقدر  
القاضي ربع العشر واليه ذهب الامام السرخسي والفقيه ابو الليث والامام خواهر  
زاده وعليه الفتوى لا يقطع المارة بالقليل والكثير كما يرا لعمال الا انه اجر حسن  
فان شئت الحياطة والصياغة لانه لا يجوز بغير تقدير لان القضاة لا يقتضون  
باجر المثل وسيل ابو حفص الكبير هل يجوز التقدير قال هو حسن في زماننا وبناخذ  
لان ربع العشر نظر للطرفين لا اخذ الماخوذ من القاضي اخذ الاجرة على كتابة  
السجلات والمحاضر وغيرها من الوثائق اذ يجب عليه القضاء ايصال الحق الى صله لا  
الكثرة ولكن لما يطلب له اخذ بما جاز اخذ بغيره وقد روي الوثيقة لو مال  
يبلغ الف الف خمسة دراهم وفي الف عشرة كذا الى عشرة الف حتى يصير خمسة

في القسمة ثم ما زاد في كل الف درهم بعين الى الخمسين وفي اقل من الف فلو حقه من  
المسقة قدر ما يلحقه في وثيقة الف درهم ففيه خمسة دراهم ولو وضعه فقتنه  
ولو وضعه فدرسمان ونصفه وفي الزيادة والنقصان باعتبار ذلك قيل كانه مروي عن  
الامام او عن بعض اصحابنا **من** للقاضي ان ياخذ ما يجوز لغيره وما قبل في الف  
خمس دراهم لا تقول به ولا يلحق ذلك بالقسمه ولي مشقة للكاتب في كثر التثني وانما  
اجر مثله بقدر مشقةه وقد روي عنه في مشقةه كذا وكذا ونقاب يستاجر باجر  
كثير في مشقة قليلة واما اجر السجل على من يجب قيل على المدعي اذ به احيا حقه  
قتعه له وقيل على المدعي عليه اذ هو ياخذ السجل وقيل على من استاجر الكاتب وان لم يلزم  
احدا وامر القاضي على من ياخذ السجل وكذا اجر الصكاك على من ياخذ الصك في عرفنا  
وقيل يعتبر العرف وعلى هذا الواو اعطى للمقر له اجر الصكاك يكون الكا عند ملكه فيملك حبله  
بعد قضا الدين واليه اشار **فصل** حيث قال المدعي عليه لو اخذ خطا قراره فلو نظر الى المال  
ياخذ منه المال وكذا الخط لو كان لملك المدعي ولو منكر ايرهن على ان خطه في يده وياخذ  
جيرا ويبيع عليه المال بحكم الخط ولو لا يثبت على الخط يحلفه ان خطه ليس في يده فلو نكل جبر  
على دفعه ثم يدعي المال من الخط **هذه اية** ولا بأس برزقه القاضي لان نفقته في ما لم يدر  
مال بيت المال من الجبس من اسباب النفقة وهذا فيما يكون كفاية فان كان شرطا  
فهو حرام ادواستيجار على الطاعة اذ القضا طاعة بل هو افضلها ثم القاضي لو فقيرا  
فلا فضل بل الواجب الاخذ اذ لا يكتفه اقامة فرض القضا الا به اذا اشتغال  
بالكسب يقعد عن اقامته ولو قضا فالفضل الانتفاع عنه على ما قبل بقا لبيت  
المال وقيل لاخذ موالا مع ميابة للقضا عن الموان ونظر المذ يتول بعد من المحتاجين  
لانه اذا انقطع زمانا يتعدا عاداته ثم ان تسميته رزقا يدر على انه بقدر الكفاية  
**احكام الاستئنا** وفي الخلاصة الاستئنا عند اخراج بطريق المعارضة وعند  
نكل بالباقي بعد التذية بطريق البيان وليس باخراج **هذه اية** الاستئنا تكلم بالحال  
بعد التذية هو الصحيح ومناه انه تكلم بالاستئنا منه اذ لا فرق بين قوله لفلان  
على درهم وبين قوله عشرة الا تسعة فيصح استئنا البعض من الجملة لانه يبقى  
التكلم بالبعض بعد ولا يصح استئنا الكل من الكل اذ لا يبقى لعله شيء لصير متكلابه  
او صار فاللفظ اليه ولو قال انت طالق ثلاثا الا ثلاثا يقع الثلاث لان  
استئنا الكل من الكل فلم يصح الاستئنا **قاضي** من شرط صحة الاستئنا عند  
مشايختان يكون مسوما بحيث لو قرب الشان اذنه الى فم يسمع يقول الحقيرو  
هذا مخالف لاسياتي من الخلاصة ان هذا بحجة لا قراءة ولعل الصواب ما فيها والله



اعلم قال ويصح استئنا الاصح ومن شرط الاستئنا ايضا ان يكون موصولا والاستئنا  
لا ينقطع بنفس وعطاس وجشاش وتخلل نداء بين الاستئنا وبين ما قبله فلو قال انت  
طالق فلا تنة ان شاء الله مع الاستئنا ولو قال انت طالق حتى يطيع قلبك ان شاء الله  
يكون فاصلا فتطلق **خلاصة** الاستئنا صحيح في جميع التصرفات وانما يصح لو كان  
متصلا بالتصرف فلو تنفس بين الطلاق والاستئنا وجد من التنفس بدا ولم يجد  
فهو استئنا اذ اوصاه كذا قاله من في المتن وفي الاجناس لو سكت سكتة قدر التنفس  
لا يصح الاستئنا بعده الا ان يكون سكتة تنفس ثم قال وما يبطل الاستئنا احدها  
ما ذكرنا الثاني ان يزيد المستئني على المستئني منه نحو ان طالق ثلاثا الا ربعا الثالث  
ان يكون مساويا نحو ان طالق ثلاثا الا ثلاثا وفي المحيط لو قال عشر الانستما  
وقفت واحدة ولو قال ثمانية وقفت ثنتان ولو قال الاسباع وقع الثلثة فقد صح  
استئنا الكل من الكل هنا لانه استئنا الناقص من الكل لفظا وقطع في النوازل عن محمد  
قال لسان طالق الا فلا تنة وفلا تنة وليس له من المنسوق سواهن ولو قال لسان طالق  
طالق الانساي لا يصح وما اقرقا الا باعتبار اللفظ الرابع ان يستئني بعض  
الطلاق نحو ان طالق الا نصفك وفي البناء قال كل امرأة طالق الا هذه وليس له غير هذه  
لم تطلق وفي القناوي قال طالق طالق فخرى على لسانه ان شاء الله بلا قصد صح الاستئنا  
ولا تطلق وفي الخبر بدو حر لسانه بالاستئنا صح انا تكلم بالحرف في المسمى عنه وهو اختيار  
الفقيه ابي جعفر وفي مجموع النوازل سئل ابو نصر عن طلقه واستئني ولم تتم اذناه قال  
اذا جرى لسانه عرف الاستئنا طار كذا روى عن سري في طبعه والامام القمي وكذا القراءة في  
الصلاة اذا حر لسانه وان سمعت نفسه فهو او تقول الخبير هذا مخالف لما ذكره في فصل  
القراءة من كتاب الصلاة المفردة اذا سمع نفسه لا شك انه يجزيه اما لو صح الحروف بلسانه  
ولم يسمع نفسه اختلف فيه المشايخ قال الامام الفضل والفقيه ابو جعفر انه لا يجزيه  
وعز الكرخي انه يجزيه وبورواية عن محمد ولو كانت بحيث يجاوز شفتيه حتى لو قرب  
احدهما من فم دخل صوته في اذنه وفهم ما يفرضه هذه بحجة والخامس ان ادعى  
لجهر ان يسمع غيره وادعى المخافتة ان يسمع نفسه وعلى هذا يعتمد وما دون ذلك بحجة  
وعلى هذا التسمية في الذبح والاستئنا في بين وطلاق ونكاح وعتاق وبيع وشرا  
الكل في الجامع الصغير **يلقى** اختلفوا في حد الجهر والاختلاف في القراءة فقال الهندواني  
الجهر ان يسمع غيره والمخافتة ان يسمع نفسه وقال الكرخي الجهر ان يسمع نفسه  
والمخافتة تصحح الحروف لان القراءة فعل اللسان دون الصماخ والاول اصح لان مجرد  
حركة اللسان لا يسمى قراءة بدون الصوت وعلى هذا الخلاف في كل ما يتعلق بالطلاق

كالنسيمة على الذبيحة وجوب السجدة بال تلاوة والعتاق والطلاق والاستئنا  
**هداية** قال طهانت طالق ان شاء الله متصلا لا تطلق وكذا لو مات قبل قوله ان شاء  
الله بخلاف موت الزوج **قاضي خان** لو قال طهانت طالق فانت طالق تطلق في قول  
محمد ولا تطلق في قول سري عليه القنوي وفي محل اخر من فتاواه الاستئنا عند ابطال  
تقدم على الجزاء فاخره عند سري تعليق وعنده ايضا الشرط ان تقدم على الجزاء لا يتعلق  
الطلاق بالجزء **افصح** مريض قال لغير حررقني ان شاء الله بعد موتي صح الامر  
لا الاستئنا لانه في الاول امر وكذا قوله بع ان شاء الله او طلق امراتي ان شاء الله لان  
هذا الاستئنا تقطيل ولا يعمل عمله بخلاف قوله امرتك بيدك ان شاء الله حيث يصح  
تخليكه الاستئنا يعمل في التملكات وكذا ان شاء الله اذا دخلت في الكلام يرفع حكه اية  
تصرف كان **صح** فعلى هذا لو قال لامرأته طلق نفسك ان شاء الله او قال لاجنبي امر  
امراتي بيدك ان شاء الله يصح الاستئنا لانه تملكه قال صاحب جامع الفصولين اقول  
فيه نظرا ذفيه تعطيل كما في قوله طلق امراتي ان شاء الله فلم يتجدد كما يقول الخبير  
تطرح بارد وغير وارد لان ما ذكره قياس مع الفارق وهو فاسد لان قوله طلق امراتي  
توكيل وما قوله امراتي بيدك فتمليك فلا يتجدد كما وبدا على هذا ما قال  
صاحب الخلاصة وفي القناوي الصوري قال لاجنبي امراتي بيدك يقتصر على المجلس  
ولا يملك الرجوع قال في المحيط موالا صح وان قاله بعضهم هذا توكيل لانه صرح ولو وكل  
امراته لتطلق نفسها كان تملكها حتى يقتصر انتهى **في** اشار الى ان الاستئنا يعمل  
في الاول امر طلق غضبت فتكلمت ان شاء الله يعمل الاستئنا فلا يصح الاقرار وقيل  
فيه خلاف بين سري وم **ط** قال طلق ان شاء الله وشئت فطلق المخاطب لا يقع  
دره ان الاستئنا يعمل في الاول امر ايضا ويرفع حكه **صفه** قيل يعمل في الاول امر وقيل  
لا يعمل ولو قال لو ثبت ان امور هذا اليوم ان شاء الله تصح يثبت حتى لو صام غدا به من  
النسيمة جزا استئنا لان في هذا الوضع يطلب التوفيق **دا** وان يطلق امرأته  
يلبغ ان يستئني متصلا ملفوظا اذ لا يعمل المتفصل والمضمر في قلبه وقيل يشترط كونه  
مسموعا وقيل لا والشرط في جميع الحروف واختلف في ان الطلاق والعتاق اذا قرن به الاستئنا  
هل يتصف المرء بكونه موقعا مع انه لم يثبت الوقوع فلو خلف ان يطلقها اليوم فقال  
طهانت اليوم انت طالق ان شاء الله او انت طالق على الفور لم يقبله قيل بوقيل بجنته  
في ظاهر الرواية **نقط** كتب لامرأته اما بعد فانت طالق ان شاء الله موصولا بكتابه  
لا تطلق اذا المكتوب الى غايه كلفوظ ولو كتبه الطلاق واستئني بلسانه او عكس لا  
رواية فيه وينبغي ان يصح **فصط** كتب اليها كتابا وكتب في اخره لو شربت



تخبر فانت طالق ثم قال بلسانه متصلا ان شاء الله صح الاستثناء اذا الكتاب من غاييب  
خطاب من حاضر وكذا لو قال لها انت طالق وكتب في كتابه غدا مصدر ان شاء الله متصلا به ينبغي  
ان يصح الاستثناء بقوله الخبير قوله ينبغي محل انكسار اذا ظاهر ان يكون الاستثناء من  
قبيل النكاح وقد مر قبل اسطر ان المخرج من قبله لا يعمل والله اعلم قال كتب اليها انت طالق  
ان شاء الله متصلا ثم سر الاستثناء على وجه لا يمكن قرأته صح الاستثناء ولانه رجوع  
عن الاستثناء **قاضي خان** قال لها طلقك امس وقلت ان شاء الله في ظاهر الروايات القول  
له وذكر في النوار على قول من القول له وعلى قول لا يصح وقوع الطلاق وعليه الفتوى  
احيا طالا من الفرح في زمان غلب عليه الناس الفساد ولو خالفها ثم ادعى الاستثناء في ظاهر  
الروايات فلهذا اطلاق سوا وان ذكر البطل في الخلع رجل اراد ان يجلف غيره وخاف ان يستثنى  
فالحيلة ان يامر الخالف ان يقول عقيب الدين موصولا سبحان الله او استغفر الله او كلام  
لا يصح به الاستثناء قال لها انت طالق وطالق ان شاء الله صح الاستثناء ولا تطلق ولو قال  
لها انت طالق وطالق وطالق ان شاء الله قالوا في قياس قول الامام يقع الطلاق لانه تحلل بين  
الثلاث وبين الاستثناء ما لا حكم له فيلغى فلا يصح الاستثناء وعلى قياس قول من لا يقع شيء  
قال لعبدك انت حر وان شاء الله وقال امرأتك طالق ثلاثا وثلاثا فان شاء الله قال  
مشايخنا ومشايخ بلخ المكرر كما كيدنا اذا ده اللفظ الاول فلا يتغير به حكم الاول وقال  
مشايخهم قد لا ينقد هذا التمييز لان اللفظ الثاني لا يغير ما افاده الاول فيلغوا  
ويصير بين اللفظ الاول وبين الاستثناء فينبغي ان لا يصح التمييز والاستثناء في قول الامام  
ويقع الطلاق والعتاق والصحيح قول مشايخنا لا تصحح الكلام واجبا ما علم واكثر تصحيحه  
يجوز الثاني كما كيدنا الاول ولو كان لغوا فليس كل لغو يكون فاصلا الا يرى انه لو قال لاسرته  
انت طالق يا فلا تقان دخلت الدار صالين ولا يصير هذا فاصلا انتهى وبعض مشايخ  
الاستثناء المتعلقة بدعوى الزوج الاستثناء وغو ذلك مرفى فصل الخلع وفي فصل الشهادة  
على النفي فليست فيها **احكام الدين** وتأجيله وما يتعلق به **اشباه** قال في الحاوي  
الدين عبارة عن كل جديد في الذمة ببيع او استهلاك او غيرهما واستيفاء ولا يكون الا  
بطريق المقاصة عند الامام شأله شري ثوبا بعشر دراهم صار الثوب ملكه وحدث بالشرا  
في ذمته عشر دراهم ملكا للبايع فاذا دفع المشتري عشرة الى بايعه وجب شأله في ذمته  
البايع دينه وقد وجب له على المشتري عشرة بدلا عن الثوب ووجب للمشتري على البايع شأله  
بدلا عن العشرة المدفوعة اليه فالنقيا فضا صا انتهى وتقرر على كل طريق انبايعة  
المقاصة انه لو ابراه عنه بعد قبضه صح ورجع المديون على البايع بما دفعه **بزازية**  
وعوز تأجيل كل دين سوى القرض **قوله** فانه لا يلزم **عده** يحل السلم وسائر الديون الموحدة

بوت من عليه لا يموت من له **عده** شري شيئا باجل فانت بايعه لا يطل الاجل ويطل موت  
المشتري **بزازية** ولو اجل وارثه لا يصح لان الثمن في الذمة وكان قابضة التاجيل ان  
يتجر ويودي الثمن من مال المال وبالموت يقبل الاداء من التركة فلا قابضة في التاجيل  
وقوله للمشتري حال كون الثمن حالا او الى كل جمعة او الى شهر لا يكون تأجيلا **فصط** مات  
المقرض فاجل وارثه قال **خ** لم يجز كالواجل المقرض اذا فرض عيان حقة والعارية تبطل  
موت المبيع قال **فصط** ينبغي ان يصح من الورثة على قول البعض قال بعضهم رايته في المتقي  
ان القرض اذا صار مستهلكا صح تأجيله والصحيح انه باطل والمقرض لو خجه كل شهر ثم  
رجع فله ذلك **شخ** مع تأجيل بدل المستهلك كان المديون رايته او دنانير او غير ذلك وقال  
زفر لا يصح **ولحيلة** في صحة تأجيل القرض ان يجيل المستقرض المقرض على اخر دينه  
فاجل المقرض ذلك الرجل مدة معلومة فانه يصح حتى ليس له ان يطالب المستقرض بدينه  
اذ الحوالة مبرقة براءة الدين في رواية وبراة المطالبة في رواية وليس له ان يطالب  
الحال عليه قبل الاجل **سئل** **فصط** عن موجبات حتى تصح لا جاز واجل المستاجر  
ورثة الموجه هل يصح قال اختلف فيه وصورته ما ذكر في **كب** مات مديون وسال  
وارثه دايمة التاجيل قالوا هذا قولنا اما على قول من ينبغي ان يجوز التأجيل ماعلى مسيلة  
في **صل** صورته غريم الميت اجل عن دينه فرد وارثه لم يجع رده على قول من اذ لا دين عليه  
ويصح على قول من اذ هو المطالب به فلما عمل رد الوارث عند من وجب كان الدين وجب عليه وجب  
ان يعمل التأجيل في حق الوارث ويجعل كان الدين عليه ثم قال **فصط** علم الجواز قول الكل  
اذ اصل يثبت صفة الدين ولا دين على الوارث فيثبت الاجل فعلم هذا اما ان يثبت  
الاجل في حق الميت او في المال لا وجه الى الاول اذ الدين ينقطع عن ذمة الميت فلا وجه الى  
الثاني لانه عن معين يتعلق الدين بالتركة والاعيان لا تقبل التأجيل ثم قال والا صح  
عندي صحة تأجيله وبه افتي **خ** اذ الدين ولو تعلق بالتركة لكن بسبب في الذمة  
فليس بعين حقيقة فيصح التأجيل وافتى بعضهم بعدم الصحة هذه الوما مات الموجه اما  
لومات المستاجر واثمه الموجه صا اجل المستاجر موجه بعد فسخ لاجل مع اجماعا  
وكذا واجلت المدة زوجها من المهر صح ولو اباها ليس لها ان تطالب به مهرها قبل الاجل مات  
مديون وترك اعيانا فاجل وارثه لم يجز لتعلق الدين بالتركة وتأجيل الميعين باطل مرفيه  
الخلاف انما مات المشتري بثمان موجه حتى حل الثمن بموته واجل البايع الورثة فعلى خلاف  
مرحلة في **فصط** يقول الخبير وفي الاشباه كل دين اجله صاحبه فانه يلزم تأجيله  
الا في سبعة الاول في القرض الثانية الثمن عند الاقالة الثالثة الثمن بعد الاقالة  
رما في القنية الرابعة لومات المديون المستقرض فاجل الدين وارثه الخامسة



شفيح اخذ دارا بالشفقة والتمس حال فاجله المشتري السادس بدلا لصف السابعة راس  
 ما لا سلم اخر الدين قضا الاول عليه الف درهم قرضا فباع من مفرضه شيئا بالف مؤجلة  
 ثم حلت في ذمته وعليه دين تقع المقاصة والمقرض اسوة للمرما وكذا في الجاهل مع المقرض لا يلزم  
 تأجيله الا في وصية كذا في قبيل الربا وفيما كان محجورا فانه يلزم تأجيله كما في الظهيرية وفيما  
 لو حكم ما لى المذهب بلزومه بعد ثبوت اصل الدين عنده وفيما لو احال المقرض به على الشان فاجله  
 المستقرض كذا في الحقيقة الدين لو جازا فقصاه المديون قبل حلول الاجل غير الطالب على قبوله  
 اذا اجاز حق المديون فله ان يستقطه كذا في الخائبة وفي البرازية للزوج عليها دين وطالت  
 النفقة لا تقع المقاصة بين النفقة بلرضا الزوج بخلاف سائر المديون لان دين النفقة  
 اضعف فصلا كاختلاف الجنس فسا به ما لو كان احد الحقين جديا والاخر دينا لا تقع المقاصة  
 بلا تراص عنده ودية والمودع عليه دين من جهتها لم تصرف فاصا بالدين حتى يجمعها ثم  
 يحد منه قبضا ولو في يده بكم الاجتماع بلا تجدي قبض فتقع المقاصة وحكم المصوب  
 عند قيامه في يد رب الدين كالوديعته انتهى وفي محل اخر من الاشياء اختص الدين باحكام  
 منها جواز الكفالة به لو دينا صحيحا وهو لا يستصفا الا باذا او ابراهم يجوز بيد الكتابة  
 لا يسقط بدونها بحد بالتجيز ومنها جواز الرهن فلم تجز الكفالة بالاعيان اما ان  
 كانت او مضمونة بغيرها كالبيع واما المضمونة بنفسها كالمصوب وبداخلع وبداصلح  
 عن دم عمد والمبيع فاسد او المقبوض على سوم الشراقتص الكفالة والرهن لجانها للحقة  
 بالديون ومنها صحة الابرار عنه فلا يصح ابراع اعيان والابراع دعواها جميع ومنها  
 قبول الاجل ولا يصح تأجيل الايمان اذا لا يشرع رقعا للتفصيل واليمين حاصلة  
**مسألة ابراهم** وفي فقط قال المديون تركت ديني عليك او حق خوشتين  
 بتوما ندم يكون ابراهم يقول الحقير هذا مخالف لما سياتي قريبا مع دليله ولعله مو الصواب  
 فلو قال الطالب تركت ديني بيرا قال له من ازين دام كه تردتست بيرا رشدم بيرا  
 ولو قال لا خصوصية لي عليك **مسألة** قال تركت الدين عليك لا يبراهم ولو قال تركته بيرا  
**ففسد** قال تركت ديني عليك لا يبراهم ان معناه تركته لا قبضه في ثاني الحال **قاضي خان**  
 الدين لو قال المديون تركت لك دينك كان ابراهم لو قال اخرت عنك لم يكن ابراهم قال المديون  
 وفي يده قبالة بعشرة دنانير ببيع دنانيرنا قبالة شودم بيرا عن الباقي وبه افنى  
 مولا **ففسد** دابن قال المديون له مراراز فوجيز ينجي ما يد هذا اقرار بفرانغ ذمته ولو قال  
 بنو حساب بنى كتم و مرابا تو در دينا حساب نيتت لفيات حسابتته لا يبراهم  
 ولو قال له دركار خدای كرومته او قال بخداي ما بذمت المظنة الاولى في تحمل الابر  
 لو نوى ولا يبراهم في الثانية قبل للدين دامي كره ابراهم ففسد بيم تجش او بيم

منت كن او در باقي كن فقال تخشيدم او كروم بيرا عرفا ومعناه برعه تجش لا جلي يقول  
 الحقير لو قال در باقي كن فقال كروم الظاهر انه لا يبراهم اذ ليس فيه شيء يدل على البراءة او على طلبها  
 ففي اطلاق قوله نظر الهم الا ان يكون عبارة وبرا في كن من الفاظ البراءة في عرفهم قال  
 ولو قال المديون انه ترا زاد كروم بيرا ولو قال لا خصوصية لي معك بيرا ولو قال تا زنده كاي  
 فلا نيت مرأي بودي عوي نيتت بيرا عا بدعي عليه من هذا التاريخ في حياتته  
 وبعد وفاته بسبب قبل هذا التاريخ ولو ادعي بسبب حادث بعد البراءة يصح اذ لا يبراهم  
 عنه **مسألة** قال لامرأته مراجل كن فقالت كروم لا يبراهم من الميراث **مسألة** لو جعلت زوجا  
 في حل بيرا من الميراث لو ابرأت غريمها الا اذا كانت لها سابقة قال ابرأت جميع  
 عزمي قيل صح الا براهم وقيل لا **مسألة** ادعي شيئا بيد رجل ثم قال ابن مدعي را بين ذواليد  
 ارا اني دانستم ثم ادعاه لا يسمع قيل لمدعي الدين ارم مبلغ جند بنى بمان فقال  
 ما ندم كان هذا اسقاطا لذلك **الفذر كف** وكيل شرا تشرى لموكله ثم ابراهم البايع موكله  
 عن الثمن صح **بقي** مع عند محمد لا عند سائر ما وكيل بيع باع فابراهم موكله المشتري عن ثمنه  
 قيل لا يصح قال **مسألة** هذا خلاف مذهب اصحابنا والصحيح انه يصح ابراهم دابن قبض  
 دينه من مديونه ثم ابراهم عن دينه قيل يرجع بما قبض وقيل لا يقول الحقير مقتضى  
 التفصيل الذي مر في اول مسائل الدين نقل عن الاشياء ان يكون القول الاول اصح  
 والله اعلم قال وكذا وكيل بيع قبض ثمنه ثم ابراهم المشتري عن الثمن صح ويرد الثمن  
 على المشتري **ط** بايع ابراهم مشتريه عن الثمن بعد قبضه صح ويومر برده الى المشتري **مسألة**  
 كذا المقرض **كف** ابراهم المقرض احد الورثة من الدين صح في حصته نفسه **اشباه**  
 لا تستمع الدعوي بعد ابراهم العام نحو قوله لاحق في قبلة الا في خمس ادها طمان الررك  
 فانه لا يدخل فيه بخلاف الشفعة حيث تستقط الثانية وارث ابراهم الوصي ابراهم  
 عامان اقرانه قبض تركه ابيه ولم يتوله حق الا استوفاه ثم ادعي في يد وصيه  
 بثمان تركه ابيه وبرهن يقبل الثالثة وارثا اقرانه قبض جميع ما على الفاس  
 من تركه ابيه ثم ادعي على رجل دينا تسع الرابعة صالح احد الورثة و ابراهم عامان  
 ثم ظهر شيء من التركة لم يكن وقت الصلح الا صح جواز دعواه في حصته الخامسة ابراهم  
 العام في ضمن عقد فاسد لا يمنع الدعوي ابراهم عن الربا لا يصح قسح الدعوي به  
 وتقبل البيعة ولو قال لاحق في هذه البيعة ثم ادعي ان المذلة تسع اما  
 لو ادعيها وفق عليه وعلى اولاده ففيما خلاف المتأخر من مات عن ورثة فاقسموا  
 التركة بينهم و ابراهم واحد منهم صاحبه من جميع الدعوي ثم ازا احد مدعي  
 دينا على الميت وعلى التركة لتسع ابراهم عن الدعوي ثم ادعي عليه بوكالة او

يجب ابراهم العام في  
 عقد فاسد لا يمنع الدعوي



وصاية مع لا تمنع الدعوى بعد الابر العام لا بحق حدث بعد اذا اقر بالدين بعد الابر  
منه لم يبرمه كما في الترخاينة اذا اقر لامرته بهر بعد هبتها له المهر على ما اختاره  
الفقيه وجعل زيادة ان قبلت والاشبه خلافه لعدم قصد هبا كما في البرازية واذا  
اقران في ذمتهم لما استوفى ما حبيته تلزمه ولكن ينبغي ان يستفسر ما القاضى اذا اذنت  
فان ادعيا بلا قضا ولا رضالا يسمعها بالسقوط ولا يسمعها ولا يستفسر المقر في  
عمل اخر من الاشياء ايضا قال المطلوب لا يتعلق عليك كان ابراعا كقول لا حق في قبلك  
الا اذا طالب الدين لكفيل فقال له طالب الاصيل فقال الدين لا يتعلق عليه لم يبر الاصيل  
وهو المختار الابر ايرتد بالود الا في اربع الاول ابر المختار المحال عليه فده لم يرتد الثانية  
قال المبرون ابر ثنى فابراه لا يرتد الثالثة ابر الطالب الكفيل فده لم يرتد وقيل يرتد  
الرابعة اذا قبله ثم رده لا يرتد الابر الا يتوقف على القول لا في الابر في بدل الصرف  
والسلم الابر بعد قضا الدين صحيح اذا سقط بالقضا المطالبة لا اصل الدين فيرجع  
المدين بما اداه اذا ابراه براءة اسقاط ولو ابراه براءة استيفاء فلا رجوع واختلفوا  
فيما اذا اطلقها ابرا المختار المحال بعد الملوالة باطل عند من بنا على انها تنقل الدين وصحيح  
عند من بنا على انها تنقل المطالبة فقط تبرع بقضا دين عن انسان ثم ابر الطالب المطلوب  
على وجه الاسقاط فللمتبرع ان يرجع بما تبرع الوكيل بالابر اذا ابراه ولم يصفه الى موكله لم  
يصح الابر العام يمنع الدعوى حتى قضا لا دينا ثمة ان كان بحيث لو علم باله من الحق لم يبر  
كذا في الولو الجينة لكن في المراتة القوية على انه يبر اقضا وديانة وان لم يعلم به الابر اعنت  
الايمان لا يصح والابر اعز دعواها يصح فلو قال ابر انك عن دعوى هذا العين صح الابر  
فلا تمنع دعواه بها بعد ولو قال برئت من هذه الدار او من دعوى هذه لم تمنع دعواه ولا  
يبيته ولو قال ابر انك عنها او عن خصوصتي فيها فهو باطل وله ان يجاهم وانما ابراه عن ضمانه  
وفي الكافي للحاكم قال لا حق في قبلي يبر من دين ودين وكفالة واجارة وحد وقصاص  
انتهى به علم انه يبر من الايمان في الابر العام لكن في القنية زوجا واقرقا وابر اكل منها  
صاحبه من جميع الدعوى وكان للزوج بذر في ارضها واعيان قايمة فالاحصاد والاعيان  
لا تدخل في الابر العام انتهى ويحل في الابر الشفعة فهو سقطها قضا لا ديانة  
ان لم يقصدها كما في الولو الجينة وفي الخائنة لا يبر عن عين مضمونة ابراع من ضمانها  
وتصير امانة في يد الغاصب وقال زفر لا يصح الابر وتبقى مضمونة ولو كانت العين  
مستملكة مع الابر وبرى عن قيمتها انتهى فقولهم الابر عن الاعيان باطل ومضاه  
انها لا تكون ملكا له بالابر او الا فالابر عنها بسقوط الضمان صحيح اذا جيل على الامانة  
اذا اقر رضت بيننا الدين والبراة وجعل التاريخ قد تمت بيننا البراة واذا

تعارضت

ما رضت بيننا البيع والبراة قد تمت بيننا البيع كذا في المحيط الكل من الاشياء به  
**ما يقبل الاستقاط** وما لا يقبل **تسليم** لوقال برئت من الميراث او عن نصيب  
لا يصح لانه حق من حصة الشرع ولو قال الدين تركت لك الاجل صار المال حلالا **اشباه**  
وارد قال تركت حتى لم يطل حقه اذا الملك لا يطل بالترك والحق يطل به حتى لو قال احد  
الغايبين قبل القسمة تركت حتى يطل حقه وكذا من قال تركت حتى في جسد الرهن  
باطل كذا في العادية وظاهر ان كل حق يستقط بالاسقاط قال الامام خواهر زاده ان  
حق الموصى له وحق الوارث قبل القسمة غير متاكد فيجوز السقوط بالاسقاط انتهى فقد  
علم ان حق الغائبين قبل القسمة وحق جسد الرهن وحق المسيل المجرى وحق الموصى له بالسكنى  
وبالثالث قبل القسمة وحق الوارث قبل القسمة على قول خواهر زاده يستقط بالاسقاط  
وقد صرحوا ان حق الشفعة يستقط بالاسقاط وقالوا حق الرجوع في الهبة لا يستقط  
به فلو قال الواهب اسقطت حتى في الرجوع في الهبة لم يستقط كما في البرازية ولما الحق  
في الوقف في الخائنة كان فقير من اهل المدرسة يكون مستحقا للوقف استحقا  
لا يطل باطلاه فلو قال اطلت حتى فلان يطل وبما خذ بعد ذلك انتهى وقد بقي حقوق  
منها خيار الشرط قالوا يستقط به ومنها خيار الروية قالوا الواطلة قبل الروية بالقول  
لم يطل وبالفعل يطل وبعد الروية يطل بها ومنها خيار العيب يطل به ومنها الدين  
يطل بالابر ومنها حق القصاص من يطل بالعفو ومنها حق القسم للزوج يستقط  
باسقاطها ولها الرجوع في المستقبل واما حقوق الله تعالى فلا تقبل الاسقاط  
من العبد قالوا لو عفى المقدور ثم عاد وطلب حد كذا لا يقام بعد عفو لفقد الطلب  
واما ما ليس بلازم من العفو فلا ينعف بالاسقاط كولاية وعارية وقبول ووديعة  
واما حق الاجارة فينبغي ان لا يستقط الا بالاقالة وقد وقع في الاشياء مسابيل  
ولم ارفها صريحا بعدا لتفنيش منها ان بعض الزرية المشروط لم يرجع اذا اسقط  
حقه ليصير من استحقاقه ومنها المشروط له التولية اذا اسقطها لغيره بان قرع  
له عنها الا ان في التتمة وغيرها ان المشروط له التولية اذا فوضها لغيره فان  
كان التقويم تقويضا عاما صح تقويمه لغيره والا فلو وصحته لم يجوز لو عند  
مرتد جاز بنا ان الوصي ان يوصي الى غيره انتهى وفي القنية لو عزل فاطر مشروط له  
النظر لنفسه لا ينعزل الا ان يخرج منه الواقف والقاضي انتهى ومنها الواقف لو شرط  
لنفسه شرط في اصل وقفه كشرط ادخال واخراج وزيادة ونقص واستبدال  
فاستقط حقه من هذا الشرط وينبغي ان يقال بالسقوط في الكل لان الاصل من  
اسقط حقه من شيء علم ما شرطه لنفسه او لغيره واذا اقر المشروط له بالبرم او بعضه

قا



انه لا حوله فيه وانه يستحقه فلان يستقط حقه ولو كان مكتوبا لوقف بخلافه  
كما ذكره الخصاص واما حق المطالبة برفع جردع الغير الموقوف على حايطة تعدد يا  
فلا يستقط بابر او صلح وعفو وبيع واجارة كما في البرازية وفي الايضاح قال رب  
السلم اسقطت حتى في السلم في ذلك المكان او البلد لم يستقط انتهى ولو شرط الواقف  
شروطا من اذغال واخراج وغيرهما وحكم بالوقف مستغنا للشرط حاكم حتى يرجع الواقف  
عما شرط لنفسه من الشروط لا يصح رجوعه اذ الوقف بعد الحكم لازم وبه شرط للشرط  
فلزم منه كبره وما مر في الايضاح يدل على ان الشرط لو كان في ضمن لازم فانه يلزم ولا  
يقبل الاستقاط الكل من الاشياء **الساقط لا يعود** وفي الاشياء ايضا  
الساقط لا يعود فلا يعود الترتيب في قصا الصلوات الفاتية بعد سقوط الترتيب  
بظلة الموايت بخلافه ما لو سقط بالتسليان فانه يعود بالتذكرا والفتيان مانع  
لا مستقط فهو من باب زوال المانع ولا يعود الجائسة بعد الحكم بوجها فلو وقع جلد شمس  
وغوم وفرك ثوبين المني وجفت ارض بالشمس اصابها ما لا يعود الجائسة في الاصح وكذا  
يعرغار ما وهاتم عاد ومنه عدم صحة الاقالة في السلم لانه دين سقط ولا يعود  
واما عود النفقة بعد سقوطها بالنشوز بالرجوع فهو من باب زوال المانع لا يعود  
الساقط وعلى هذا اختلف المشايخ في بعض مسائل في خيرات اليهود منهم من قال  
يعود الجائر نظرا الى انه مانع زال بعمل المقتضي ومنهم من قال لا يعود ونظرا الى انه ساقط  
لا يعود والاصل ان المقتضي للحكم كان موجودا والحكم معدوما فهو من باب المانع وان عدم  
المقتضي فهو من باب الساقط **مسائل هبة الدين** وفي **الاشياء** ايضا هبة الدين  
كما برأ منه الا في مسائل منها لو وهب المحلل الدين من المال عليه رجوع به على المحلل ولو ابرأه  
لم يرجع ومنها الكفالة كذلك ومنها توقف الهبة على القول على قول خلا في البراءة ومنها  
لو شهد احدنا بابر او الاخر هبة قبل قبيل لا انتهى وقد مر تفصيله في اواخر  
الفصل الحادي عشر نقلا عن **ش** فليست هذه **اشياء** الا برأ عن الدين فيه معنى  
التملك ومعنى الاستقاط فلا يصح تعليقه بصرح الشرط ولا ولو ان ادبنا الى عدا كذا  
فانتدري من الباقي واذا ومنتى كحرف ان ونقم تعليقه بمعنى الشرط للساني خوا انت  
بري من كذا على ان تؤدي الى كذا وتمام تعريفه في كتاب الصلح والاول يرتد الثاني لا يتوقف  
على القول ويصح الا برأ عن مجهول للساني ولو قال الدين لم يبرأ منه ابرأت احدا كما يصح  
للساني ولو ابرأ الوارث مبرون مورثه غير عالم بموته ثم ظهر موته فبالنظر الى انه  
استقاط يصح وكذا بالنظر الى انه تملكه اذ لو باع وارثه عينا قبل علمه بموت مورثه  
ثم ظهر موته صح فمما اولى ولو وكل المديون بابر لنفسه قالوا صح التوكيل نظرا

الى

الى جانب الاستقاط ولو نظر الى جانب التوكيل لم يصح كالموكله بان يبيع من نفسه  
**ص** هبة الدين من ليس عليه لم يجز الا اذا اذن له بقبضه **فك** ولا يصح الا بقبضه  
**ع** قبل هبة الدين ممن عليه بشرط فيه القول عندنا لا عند قرو وروى الخلاف  
على العكس وهو الصحيح ينقلون **ص** ثم ابرأه من دينه او هبته منه يصح بلا قوله  
ويرتد برده وهل يشترط لورده مجلس الا بالاختلاف فيه ولو قال ابرأتني مالك على فابرأه فقال  
لا قبل **حيط** مع ابرأ الدين بلا قول كطلاق وعتاق ويرتد بالرد لانه مال حكم وهبته  
العين لا تنفع بلا قبول **ص** هبة من مديونه لانتم بلا قبول وابرأه يتم لكن للمديون حق  
الرد قبل موته **ص** عزم الميت وهب الدين من وارثه صح لانه وهبه ممن عليه معنى ولو رد  
الوارث الهبة يرتد عند من لا عند من وقيل لا خلاف فيه اما الخلاف فيما وهبه من  
الميت فرده وارثه عليه دين لشركي فوهب حديما لضيعة من المديون مع المورث  
نصف الدين مطلقا فقد في الربع وتوقف في الربع كالموكله بقبضه في مشتركة **قاضي**  
**ط** ان وهب الدين ممن عليه الدين ذكر الامام السرخسي والفقهاء ابو الميت انها لا تنفع  
بلا قبول المديون عندنا خلافا لرفوعة في الكركب انها تنفع بلا قبول وهكذا ذكر شمس  
الائمة الحلواني الا انها تبطل بالرد وعن من انها لا تنفع بلا قبول كما مر **ادبنا بترعا**  
وفي **ص** تبرع رجل بادبنا ثم انتقض ذلك بوجه من الوجوه يعود الى ملك المتبرع اذ تبرع  
بقضا دينه ولو قضى بالبر يعود الى ملك من عليه ويضمن المتبرع مثله **ع** تبرع بغيره  
ثم ارتفع النكاح فالامر للاب وكذا التبرع بسائر الديون اذا ظهر ان الدين يعود الى ملك  
المتبرع **نص** المحلل لو تبرع بالدين الى المحلل لم يجز على قبوله وكذا المسلم اليه ولو  
ادى الى رب المسلم قبل الاجل جبر على قبوله وكذا الكفيل بالنفس الى شهر فسلم قبله لا يجبر  
على قبوله لا لو تبرع بدين غيره بل امره لانه ليس بخم **ما يكون قضا الدين**  
وما لا يكون **قضا** وضع القصب بين يدي مالكة برى في الدين من تفصيله في براءة  
الخاص من فصل الضمانات **ك** مديون بعث دينه ادبنا مع احد فجاء واخبر فوضي به  
فقال اشترى شيئا فذهب ليشتري فملك قبل اشترايه قبل ملك على المديون وقيل  
على ادبنا اذ امر بشرا كاسره بقبض **فت** للمعلمين دناير فودع اليه المديون دناير  
وامر بان ينقدها فملكته فالدين باق اذ الطالب وكيل في الانتقاد فيه كيد  
ولو لم يقل المطلوب شيئا واخذ الطالب ثم رفع الى المديون لينقده بهلك من مال الطالب  
اذا المطلوب وكيل الطالب **ف** قبض ثمنه من مشتريه فرده عليه فتلف لورد بطريق  
فصح القبض بمالكه على المشتري وذلك ان يقول اخذتني قبضه غدا فقبض  
المديون بذلك الطريق فيتنقض القبض السابق وكذا سائر الديون ولو اختلفا فقال



الدين ردون بجهته فتح القبض وقال مديونه وديعة صدق المديون اذا اتفقا على قبض  
الدين فبعلت الدين يدعى فضحه والمديون يكون في صدق **ما يصدق فيه**  
**الدافع** وما لا يصدق **اسباه** القول للمالك في جهته التملك فلو عليه دينان من  
جنس واحد فدفع شيئا فالنعيين للدافع الا اذا كان من جنسين لم يرجع تعيينه  
من خلاف جنسه ولو واحد فدفع شيئا وقال هذا من بضعة فلو النعيين مفيد واحد  
حالا وبه رهنا وكفيل والا خلاصه والا فلا **قاضي خان** دفع الى غيره راسا فانفقها  
تقال الدافع اقرضتها وقال الفاضل لا بد ومبني بالقول للدافع **فصل** له عليه دينان  
من جنس فادعى المديون شيئا من المال صدق انه دفع من اي جهته كان فيستقط ذلك  
من ذمته ولو من جنسين فذهب وقتته او بر وشيعير فادى فضته وقال ادبت عوضا  
عن الذهب لا يصدق اذا المعاوضة تتم بالطرفين شترى من دلال شيئا ودفع عشرين  
درهم وقال من الثمن وقال الدلال دفعته الدلالة صدق الدافع بعينه لانه ملك  
دفع الى ابنه ما لا ثم اراد اخذ من ابنه صدق انه دفع قرضا لانه ملكه بدل ادعى على ميت  
الفاخر من وارثه ان الارب اعطاه الفاقيل والوارث يصدق ان الارب اعطاه جهته  
الدين لقيامه مقام مورثه فيصدق بجهته التملك **عده** عليه الف من كفالة والف  
من ثمن شئ فحالف وقال ادفعه من الكفالة وقال الطالب لا اخذه الا من كماله فله ذلك  
ويكون من المالكين فاذا قبض ولم يقل شيئا فالمطلوب ان يجعله من اي المالكين انتهى قال  
صاحب جامع الفصولين في فضل الاجارة بين المقرض والمستقر فاولا القول  
للقابض في قدر ما قبض وصفته وتعيينه وهذا يشكك بما لو اراد المشتري رد المبيع  
بمبيع وقال يا بيعه المبيع غير يصدق البائع لا المشتري مع انه قابض فالحق ان يفصل  
بان القول للمالك في تعيينه اذا وجد التملك والا فلا قبض لتعيين المصوب وزق  
المسل في مسئلة الاختلاف في وزن الزق في البيع القاسد قال قال وتطير لوجهل  
امراته بيدها ولم يوصل اليها كسونها او دينا لها عليه الى شهر فبقي شهر فاختلفا  
في الوصول فالقول للزوج في صيرورة الامر بيدها والقول للمرأة في وصول الكسوة والد  
فيه ولو قال المستاجر دفع المدفوع اليك من راس المال وقال مقرضه من الاجرة فالقول  
للدافع لانه اعلم بجهته الدفع ولومات الدافع ثم وقع هذا الخلاف بين ورثته وبين  
الطالب يحتاج الورثة الى اقامة البيينة اذ لا علم لهم انتهى وقد مر كثير من مسائل هذا  
المبحث في دعوى المهر ودعوى الجاهز في الفصل العشرين فليست نظرية فانها مهمة  
**العمارة في ملك الغير** وفي **فصله** مردى خانه زن خود عمارت كرد وجوبها  
بكار بردنوا فذكره بها خواهد ياتي اجاب الكرابان شرط فرموده است كه رجوع

كند لو اند **كند** عمر دار امراته فانت وترها وابنا فلو عمرها باذنها فالعمارة لها والنفقة  
بين عليها فتعزم حصته الابن ولو عمرها لنفسه بلاذنها فالعمارة ميراثه عنه وتعزم  
قيمة نصيب الابن من العمارة وتعيير كلها لها ولو عمرها بلاذنها قال النفسى العمارة  
لها ولا شئ له عليها من النفقة لانه متبرع وعلى هذا التفصيل عمارة سائر املاكها  
**لم** سقف منزل امراته بامرها فالسقف لها ولو بلا امرها فله رفعه **د** لرفعها  
لو لم يوجب ضررا في غير ما بنى **ط** كل من بنى في دار غيره بامر فالبنا لاسم ولو بنى لنفسه  
بلا اسم فهو له رفعه الا ان يقترب بالبنا فيمنع ولو بنى لرب الارض بلا اسم يمنع ان  
يتبرع **ط** عمارة كحان ركب في الطاحونة حجرا او حديد من ماله ومشتب المرق فلو فعله  
بامر زها على ان يرجع فهو لهما ورجع بما اتفق ولو لنفسه بلا اسم فلو غير مركب  
في البنا فله رفعه ولو مركبا فله قيمته ولو للمالك بلا اسم فتبرع **يد** استاجر دارا  
مخصصا او فرشتها باجر او ركب فيها بابا او غلظا وعمودا وقرابه الموجد اراد المستاجر  
قلعه فله قلعه لو لم يضربا لوضر فله قيمته يوم الخصومة مستاجر عمارت كرد باذن  
موجر لا شك انها للموجر اذ عمر باذنه وهي يرجع بما اتفق بلا شرط الرجوع فلي قياس  
ما مر في **فصله** يمنع ان لا يرجع على الموجر بلا شرط الرجوع وقد مر في **كند** انه لو عمر  
دارها باذنها فالنفقة دين عليها ولم يذكر انه شرط الرجوع **ط** الامران من بنى في دار  
غيره باسم فالبنا لرب الدار ويرجع عليه بما اتفق **لم** اختلف فيه المشايخ بعضهم قالوا  
البنا لرب الدار لو باذنه فاستندوا بما ذكره محمدان من اجراما وقال المستاجر ثم ما استنزم  
فصل فاعلم ان لرب الحام وقال بعضهم البنا للباين ولو بنى باذن رب الدار واستندوا بما  
ذكره محمدان من استعارة دار فبني فيها باذن رجا فالبنا للمستعير وهذه الاختلاف  
فيما امر ولم يشترط الرجوع فلو اشترط فالبنا لرب الدار وعليه ما اتفق الا يرى الى ما ذكر  
م لزم استنزام حرجا ووكله ربه بان يرم ما استنزم من احكام ويجيب له ذلك من الاجر  
فصل فالبنا لرب الحام والمستاجر على الموجر ما اتفق **مر** استعار ارضا ليبنى ويسكن  
ما بدا له على انه ان خرج فالبنا لرب الارض فكذا فاسد لانه استيجار الارض للبنا للباين  
ولرب الارض نقض بنايه **العمارة في الوقف** وفي **عده** متولى بنى في عرصته الوقف  
لوعمال الوقف فهو للوقف وكذا الومن مال نفسه لكن للوقف ولو لنفسه من ماله فلو اشهد  
فله ذلك ولو لم يذ كر شيئا فهو له لو بنى من ماله على ما مر بقول الخيرة الظاهر انه اراد بما مر في فصل  
النصرقات ومنو خلاف هذا اذا المذكور هناك فقلا عز العدة ايضا ان المتولى لو بنى  
في عرصته الوقف فهو له لو بنى لنفسه بماله نفسه واشهد عليه والا فهو للوقف بخلاف  
الاجنبى فانه لو بنى بماله نفسه ولم يذكر شيئا فهو له وقد مر في فضل الاستحقاق انتهى



وفي الاشياء والنظائر ايضا وان كان بنا المتولي ماله للوقف واطلق فهو للوقف **قط** مستاجر  
بني في دار الوقف على ان يرجع في الغلة فله الرجوع انتهى وفي الاشياء والنظائر لو بني في ارض  
وقف غير متوليها فلو بنا ذلك المتولي ليرجع فهو وقف والا فان بني للوقف فهو وقف وان بني  
لنفسه او اطلق رفعه لوم بضر وان اضر فهو المبيع لما له فليترجع الى خلاصه وفي بعض  
الكتب لنا ظر تلكه باقل القيمتين للوقف شروعا وغير مترجع على الوقف **فنف** طائفة  
وقف بني فيه ساكنه بلا اذن متوليها وقال انفق كذا وكذا لوم بضر رفعه بينا بينه  
القديم رفعه وهو للسكن ولو بضر رفعه لا يرجع فهو الذي مبيع ماله فليترجع الى ان يتخلص  
ماله من تحت البناء ما يخلقه ولا يكون بنا المستاجر فيه ما نفع من تحت الاجارة من غيره  
اذا لا بد له على ذلك البناء حيث لا يمكن رفعه ولو اصاب لمحو اعل ان يحل ذلك للوقف بثمن  
لا يجازي اقل القيمتين شروعا او مبنيا فيه جاز ولو بني باسم متوليها على ان يرجع في غلة  
الوقف فالبناء للوقف ويرجع بما انفق **فنف** متولي يكي رافرودنا سر سارم كرد وديش  
ارزد اجاره بمر دعامل اجر خود را از متولي طلب ز نداد مالي وقف **عده** المتولي لو ادخل  
جزءا في دار الوقف ليرجع في غلته ماله ذلك اذا الوصي لو اتفق من ماله على البيعة ليرجع له ذلك  
والاحتياط ان يبيع من اخر ثم يشتريه للوقف وفي محل اخر المتولي لو اتفق من ماله في  
عمارة الوقف فلو اشده انه ليرجع فله ان يرجع والا فلا بخلاف وصي شرعي للبيعة او قضي  
دين الميت او نقد وصيته فليس بمترجع شرط رجوعه او لادوارث كالوصي **فنف**  
متولي صرف من خشب مملوك له ودفع قيمته من مال الوقف كان له ان يملكه الما وصنفه  
من مال نفسه كوصي بملكه صرف ثوب مملوك له الى الصبي ورفع ثمنه من مال الصبي لكن لو  
ادعى لا يقبل وهذا يشير الى انه لو اتفق ليرجع له الرجوع في مال الوقف والبيعة من غير  
ان يدعي عند القاضي فلو ادعى عنه وقال انفق كذا من مالي في الوقف او البيعة لا يقبل  
قوله **متولي** او وصي ادعى انه اتفق من مال نفسه واراد الرجوع في مال الوقف او البيعة  
ليس له ذلك لانه يدعي دينه لنفسه من مال الوقف والبيعة فلا يصح بحمد الدعوى هذا  
لو ادعى من مال نفسه فلو ادعى من مال الوقف او البيعة فلو ادعى نفقة المثل في تلك  
الصورة صدق **الامر بالانفاق** واد الدين ونحوهما **فنف** وفي قال لرجل اتفق من فلان  
الميت دينه فخر واداه يرجع بما ادي في التركة ويأخذ منه الوصي حتى يورثه اليه من التركة  
ولا يرجع في مال الوصي اذ فخر عن الميت لاعن الوصي الا ان الوصي يجوز ان يبيع في مال البيعة **فنف**  
الموتوم به لرجل عوض الواهب من ماله ففعل لا يرجع بلا شرط الرجوع ولو قال انفق  
على ابي علي او على ولدي او على من في قناري ففعل قيل يرجع بلا شرطه وقيل لا  
ولو قضي دينه باسم رجوع بلا شرطه وفي الخائفة والمون المالية لو ادعى عن غيره باسم

بقص

رجع على الامر بلا شرط **فنف** وكذا في كل ما كان بطا ليه حقا من جهة العباد والاسير ومن  
اخذ السلطان ليعا دعه لوقا لرجل خلصني فدفع المامور ما لا تخلصه قيل يرجع لا  
في الاصح وبه يقتضي **خلاصة** في الامر بقضا الدين يرجع المامور على امره بلا حاجة الى  
اشتراط الضمان واشتراط الرجوع وقال الامام السرخسي من قال لغيره اتفق على  
فا نفق رجع على الامر وان لم يشترط الضمان والرجوع وهذا اختيار الشهيد في قتادوا  
الصغرى وقال مجرد الامر بالانفاق يوجب الرجوع وقوله اتفق على ولدي او على اهلي  
كقوله اتفق على وفي الاصل قال اتفق على ولدي فاتفق يرجع بلا شرط الرجوع رجلا  
صادره السلطان فقال المطلوب لرجل دفع اليه والى اعوانه شيئا عن جنايتي فدفعه  
باسم قال الامام السرخسي والبرزوي يرجع بلا شرط رجوع وضمان كما مر بقضا الدين  
وقالا المطابقة الحسبية كالمطابقة الشرعية واصل هذا مسيلة مفاداة الاسير وقال  
عامة المشايخ لا يرجع بلا شرط رجوع او ضمان ولو قال المامور فضيت وفلان غايب  
وانكر الامر دفعه اليه والدين فبرهن المامور على الدين والفضا يقبل ويقضي على الامر بالمال  
وان كان الغايب غائبا فلو قدم الغايب وانكر الاستيناف يصدق ويستوفي دينه من الامر ثم  
لو يرجع على المامور وفي التوازل قوم دفعت لهم المصادرة فامر وارجلان ليستقرض لهم مالا  
ويتفق في هذه المونات ففعل بالمقرض يرجع على المستقرض وهذا يرجع المستقرض  
على الامر ان شرط الرجوع يرجع وان لم يشترط اختلف فيه المشايخ كما ذكرنا **فنف** القناري  
امر احد الورثة انسا نابان بكن الميت ففعل ان اسم ان يرجع عليه يرجع كما اتفق في بناء دار  
ومواختباري خمس الاسلام وذكر السرخسي ان له ان يرجع لادامه بقرعة امر القاضي  
**فنف** قال لا خرو ليس بينهما خلطة ارفع ال زيد الفا فدفع رجوع على زيد لادامه على الامر ولو امر  
ان يتصدق عنه عشر دراهم ففعل لا يرجع على الامر الا خيلطا ولو ادعى عليه برفاقا  
ثم قال لرجل ادفع الى المدعي قفيز بر من ماله ففعل لا يرجع ان لم يشترط رجوعه وبجحد  
الدعوى لم يعبر دين عليه ليصير امر ابا دابنه عنه **فنف** قال ادفع الى فلان قضا له ولم يقبل  
عني او قال انفق فلانا الف ولم يقبل عني ولا على اني صلا من لها او كفيها فدفع فلو كان  
المامور شرطا للامر او خيلطا له رجوع على امره ومعنى الخيلط ان يكون بينهما اخذ واعط  
ومواضعة على انه متى جاز سول هذا او كيد له يبيع منه لو يقضيه فانه يرجع على الامر  
اجماعا اذ الضمان بين الخيلطين مشروطة عرفا اذ العرف انه اذا امر شرطه او خيلطه  
بدرع ماله الي غيره باسم يكون دينه على الامر المعروف كالمشروط وكذا لو كان المامور في عيال  
الامر او بالعكس يرجع اجماعا وان لم يقبل على اني صلا من ولم يشترط الرجوع فان لم يوجد  
من هذه الثلاثة شيء يرجع على الامر عند من لا عند سما وقال **فنف** الامر بالانفاق واد

في ص



خراج واذا صدقات واجبة لا يوجب الرجوع بلا شرط الا في رواية عن س كذا **وفي**  
ذو رحم محرم او من في عياله واحد الزوجين للاخر وابنه الكبير الذي في عياله وابوه والاخير  
كشريكه وخبيط قال لا خرافة في زيد الفاعل في ضمانها وزيد حاضر بسمعه فدفعه  
قال لا فترض للدفع على الامر وزيد وكيل بقبضه وقوله سمعه اذا الوكالة لا تنفع قبل العلم  
فشرط حضرته وسماعه ولو اهلكه زيد ضمن ولو هلك في يده هلك امانة وكذا لو قال  
اعطه ولو قال لا فترض الفاعل في ضمانه لك وزيد حاضر فهو قرض على زيد والامر ضمان ولو قال  
زيد اعط الفاعل ان فلانا ضامن وفلان حاضر يسمع فهو قرض على زيد والامر ضمان يقول  
الحقير وكذا في الخلاصة ايضا لكن يعانق والامر ضمان اشكال اذا الامر هناك سوى زيد  
المستقرض اللهم الا ان يقول فلان ادفعه الى زيد في ضمان او العارية الصحيحة  
فالاخرى كالا لمفتوحة والكتاب سمي فكتبها باليمين بدل الخا المشبهة في الاملا فافهم والله  
اعلم **خلاصة** قال يعين دفع الى فلان الف درهم على ان طار من كبده والمدفوع اليه حاضر  
يسمع فدفع فهو قرض على الامر والقابض وكيله ولو قال ادفع الى فلان الف واعطه الف  
على ان ضامن عنده فهو قرض على القابض والامر ضمان **ح** قال خبيطه ادفع الى زيد الفاقفعل  
من الامر لا زيد وهذا عكس اقرض فان الامر لا يقضي الا بوضع الخاطن لا يقضي ضمان التملك  
و ضمان القرض ضمان التملك فيجب على القابض وعن هذه المسئلة اجيب في واقعة الفتوى  
احد الشريكين قال لصاحبه فلان كس بنح ديار قرض ما يجود خول ما يدبوى وعى امه ونح  
ديار كوفت وارا شهر رقتا و ابن شركة ميان ايشان براند اخيه يتبع ان لا يرجع الماسور على  
الامر لما في مسئلة **الجامع** من امر ان يفديه بالف فعهده بالعين يرجع بالعين عليه  
وليس كوكيل شر اذا عقد ههنا وانما امره ان يخلصه فصار كمن امر ان يتفق عليه الفاقفعل الغير  
اجنى امره ليس شري اسير افلو قال اشترى لي وقال من ياتي والا لا الا ان يكون خبيطه ولو الماسور امر  
اخر ان يفديه او وكل وكيله فقال الوكيل اشترى ما را الوكيل الثاني متبرعا لا يرجع على احد **د**  
عامل الخراج اخذ الخراج من الاكار ورب الارض غايب ظاهرا والوا يده انه لا يرجع على رب الارض  
**ف** يرجع والمشتري كالا وكذا الجواب في ايجابة واخذ العامل من المشترا جوا ومن غلة  
داره **فقط** احد الشريكين لو ادعى الخراج يكون متبرعا **الحكام الناس** وفي الاشياء  
حر العتبات عدم تذكر الشئ وقت حاجته اليه واختلف في الفرق بين اليهود والنسيان  
العتبات لهما مترادفان يقول الحقير يريد انهما مترادفان عند الفقهاء بمعنى انه لا فرق بينهما  
شريا والا فبينهما فرق عند غير الفقهاء اذ قد ذكر في شرح المقاصد وغيره ان الاول عن الصورة  
الادراكية ان انتهى الى الزاوية بحيث يقتصر المسجد بدينه فتمسك به ولا فهو انتهى قال  
صاحب الاشياء واقفوا انه مستقط للاثم مطلقا واما حكمه الرئيسي فانه لو وقع في

في ص

رجع

ترك

ترك ما سوره لم يستقط بل يجب تداركه ولا يحصل التواب المترتب عليه ولو وقع في فعل منه  
عنه فان اوجب عقوبة كان شبهة في استقطاها في نسي صلاة او صوما او حجابا او دكاة  
او كفارة او نذرا او وقف غير عرقه غلطا يجب قضاءه اجماعا ومنها من صلى بخاسه  
مانعة ناسيا او نسي ركنا من الصلاة او تيقن الخطا في اجناده في ما او توب او وقت  
صلاة او صوم او نسي نية الصوم او تكلم في صلاة ناسيا وما سقط حكمه في النسيان  
لو اكل او شرب او جامع ناسيا في صومه او اكل ناسيا في صلاته لم يبطل ولو سلم في صلاة  
رباعية على اس كفتين اثما وسجد للسهو والناسي والعامة في البين سوا وكذا في الطلاق  
لو قال زوجتي طالق ناسيا اوله زوجة وكذا في العتاق ومخطورات الاحرام وقد جعل  
له في التخيير اصلا فقال انه ان كان مع مذكر ولا داعي له كاكل مصل لم يستقط الا ثم لتقصير  
بخلان سلامه في القعدة او لامعه مع داع كاكل صائم سقط او لا ولا فاولي ترك الزاج  
التسمية انتهى يقول الحقير قوله او لا ولا فاولي عبا في معتقة وحلها موافق قوله  
اولا اي اولامعه مذكر وقوله ولا امر ولا مع داع ومعنى المجموع انه ان لم يكن مع مذكر  
ولا مع داع يستقط بالطريق الاول والله اعلم قال ومن سبيل النسيان لو نسي المبرور  
دينه حتى كانت فان كان ثمن مبيع او قرض لم يواخذ به وان كان عقبا يواخذ به كذا في  
الحائنة الكرام الاشياء **تلويح** النسيان لا ينافي الوجوب لبقا الفدية كالكال  
الفعل وليس بعد في حقوق العباد واما في حقوق الله تعالى فاما ان يقع المراد في  
النسيان بتقصير منه كاكل في الصلاة حيث لم يتذكر مع وجود المذكر وهو هتاف  
الصلاة فلا يكون عذرا واما لا تقصير منه فيكون عذرا سواء كان معه ما يكون داعيا  
الى النسيان او منافية للتذكير كاكل في صوم لما قصير في الطبيعة من الميل الى الاكل  
او لم يكن ترك التسمية عند الذبح فانه لا داعي الى تركها لكن ليس هناك ما يذكروا خطاها  
بالا او اجرا بها على المسلمين فسلام الناس في القعدة عذرا فلا تبطل صلاته  
اذ لا تقصير من جهته والنسيان غالب في تلك الحالة لكن في تسليم المصلي في  
القعدة فهو داعية الى السلام **نار** النسيان لا ينافي الوجوب في حق الله تعالى لكن اذا  
كان غالبا كما في اكل الصوم وترك التسمية في الذبح و سلام الناس يكون عذرا ولا يجعل عذرا  
في حقوق العباد **احكام الجمل** وفي الاشياء حقيقة الجمل عدم العلم عما شأنه ان  
يعلم فان قارن اعتقاد التقصير فتركب وهو المراد بالشعور بالشئ على خلاف ما يوجب  
وان لم يقارن فبسيط وهو المراد بعدم الشعور واقسامه على ما ذكر في كتب الاصول  
اربعة الاول جمل باطن لا يكون عذرا في الاخر كجمل الكفار بصفات الله تعالى وباحكام  
الاخر الثاني جمل صاحب الهوى والبدعة فيما ذكر وجمل الباغي حتى يقتل مال العادل

من ص



اذا تلفه وجعل من خالف في اجتهاده الكتاب والسنة لا تقوى ببيع اموات الاولاد  
وغرم الثالث الجمل في محل الصحيح او في محل الشبهة فانه يصلح عدا او شبهة كحتم اقل  
على ظن ان اجتهاده اقل منه وكن في جارية ابيه او زوجته وظن انها تحمل له الرابع الجمل  
في دار الحرب من مسلم لم يهاجر وانه يكون عندنا او يلحق به جمل الشبيبة وجعل الامنة بالاعتدال  
وجعل البكر بنكاح الولي وجعل الوكيل والمأذون بالطلاق وصلة انتهى قال وما فرقوا فيه  
بين العلم والجمل لوقال ان لم اقبل فلا فاكدا او لم يمت ان علم به خفي والا لا ولوم تعلم الامنة  
ان له اخبار الفسق لا يبطل بسكوته ولو لم تعلم الصغير بغيره بطل ولو استناب امته  
منقبة وتوبا لمغوا فظهر انه ملكه بعد الكشف قبل عذرا اذا ادعاه للجمل في محل الحقا  
وقيل لا والتمس الاول ويقبل عذرا لو اذنت والوصي والتولي بالتناقص للجمل اذا قبلت  
المرأة الخلع ثم ادعت طلاقا ثلثا قبله يسمع فاذا برهنت استردت البذل للجمل في  
محله ولو قبل الكتابية وادى البذل ثم ادعى الاغتاف قبله وليس له اذا برهن فاذا باع الاب  
او الوصي ثم ادعى انه وقع بغيره فاحش بكمهم وقال لم اعلم يقبل ولا يضر التناقص في الحرية  
والنسب والطلاق والجمل معتبر عند دفع العشاء فلا ضمان على كبره جملت ان الارضاع  
مفسد وفي الخلاصة لو تكلم بكلمة الكفر جازا فلا يكفر وقال ما تهم بكفر ولا يعذر بالجمل  
انتهى وفي اخر اليتيمة ظن لجمل ان ما فعله من الخطوات حلالا فلو كان ما يعلم من دين النبي  
صل الله عليه وسلم صرنا كره لا لا وقالوا واشترى ما راه ولم يتغير فلك خا راسا لا اذا كانت  
لا يعلم انه مر به لعدم الرضا به وقالوا في الغصب الجمل يكون نصا لا الغير يدفع الاثم الا ضمان  
وقالوا او بطلاق ثلاث على صدق من اقناه بالوفوع ثم تيسر خطاوه باقيا الاهل لم يقع  
ديانته ويقع قصا ولو طاع الوكيل قبل علمه بوكالته لم يجوز بيعه ولو باع الوصي قبل علمه بوصايته  
جاز ولو باع ملكا ابيه ولم يعلم بموته ثم علم جاز وكذا الوباة الجمل ان ابنه ولم يعلم بموته ففد  
على الصغير يقتضي بيع الوارث انه لو زوج ابنه ثم ظهر موته ففد ولو باعه على انه ابق قطر  
راجعا يمتني ان ينفذ ويحل قضاء الدين لو دفعه الى الطالب بعد طو هب الدين من المديون  
قالوا لو علم الوكيل بطبقة ختم الا فلا ولو دفع بعد ما دفع الموكل فخر من العرق بين العلم والجمل  
والذهب ضمان مطلقا والامور بقضاء دين اذا راي الامر بنفسه ثم قضى الامور لا يضمن اذا لم يعلم  
لثما بقضاء موكله وهذا على قولنا ان الامام فيضمن مطلقا ولو اجازت الورثة الوصية  
ولم يعلموا ما وصى به لا تصح جازتهم كذا في الحاشية وفي الميمنة لم يبيع منه بما به دينار  
فما عدا باء درهم ولم يعلم الوكيل بما باعه ففد الامور بعينه فقال اجزت المبيع جاز البيع  
وكذا في النكاح وان قال قد اجزت ما امرتك به لم يجوز في الولو الجينة اذا غنى بعض الورثة  
عن القاتل عدا ثم قتله الباقي ان علم ان عفا البعض يسقط القضاء من اقص والا فلا

لان هذا ما يشك على الناس وفي العارية وكله بقبض دينه فقبضه بعد ابر الطالب  
ولم يعلم فملك في يده لم يضمن وللدافع قبض الموكل ولو وكله ببيع عبده فباعه بعد موته  
غير عالم وقبض منه فملك في يده لم يضمن ولا ضمان على موكل الكل من الاشياء **احكام**  
**الاكراه والغرير** وما يتعلق به **دور** غررا لا كراه لغته حمل العاقل على امر كرهه  
وشرا حال الغير على فعل بما يعدم رضاه بلا اختياره لكنه قد يفسد اختياره وقد لا يفسد  
مع بقا اهليته وعدم سقوط الخطاب عنه وشرا الاكراه اربعة الاول قرنة الحامل  
على تحقيق ما هدره به سلطانا او غيره الثاني خوف الفاعل وقوع ما هدره به بان  
يطلب ذلك على ظنه الثالث كون العاقل متمعا ما اكره به حق نفسه ليسع ماله وثلاثة  
او اعتاقه عبدا او لحق شخص اخر كالتك في مال الغير او لحق الشرع كزنا وشرب خمر ونحوها  
الرابع كون المكر به مختلف نفسا وعضوا او بغيره عدم الرضا والاكراه اما ملجئ يفسد  
الاختيار لو كان باتلاف نفسه او عضوا او ما غير ملجئ لا يفسده لو جلس او قيد مد يدين  
او ضرب شديدا بخلاف حبس يوم او قيد يوم او ضرب غير شديدا لا يفسده **مختارات**  
اولى ضعف اي ضعف البدن **دور** غررا ملجئ رخص اكل ميتة ودم ولحم خنزير وشرا  
حر وبالصبر على القتل في هذه الصورة ياتى في المحضنة ورخص ايضا تلف كل الكفر وقلبه  
مطين بالايمان وبالصبر على القتل في هذه الصورة ثياب ورخص ايضا اتلاف مال  
مسلم ولكن ممن الحامل اذا فاعل الله الحامل فيما يصاح الله له والاتق من هذا القليل  
ولا يرضى في قتل مسلم بل يصبر على ان يقتل فان قتله كان اثما لان قتل مسلم لا يستباح  
لضرورة ما الا ان يعلم انه لو لم يقتله قتله ويقاد في العمد الحامل فقط عدا اذا فاعل  
الله الحامل وعند من لا يقاد واحد منهما للشبهة وقال رفريقاد الفاعل لانه مباشر  
وقال الشافعي يقاد كلاهما الفاعل على ما ياتى في الحامل بالتسليم ولا يرضى بالاول زنا الرجل  
اذ ولد الزناها لانه حكم لعدم من يريه فلا يستباح لضرورة ما كما لقتل لكن لا يجز  
استقسانا وبالشافعي لا يرضى الامور المذكورة لكنه استقط الحدة في الزنا لا بها وان  
لم تكن مكرهة فلا اقل من الشبهة ولم يسقط في زناه النضر فان القولية للمكره  
بالملجئ وغيره تعتقد عندنا وما يجمل المنع يفسخ ان فسخته المكر وما لا يجتمعه  
فلا يفسخ والاول كبيعته وشرايه واجارته وصلحه وابرايه مديونه او كفيله  
وهبته واقرانه وملكه المشتري المبيع باكره فيصح اعتاقه ولزمه قيمته  
فان قبض البائع المكر الثمن طوعا او سلم المبيع طوعا نفذ بيعه وان قبضه  
مكرها لا ينفذ ورد الثمن ان بقى في يده ولم يضمن ان هلك وما لا يجمل كمنكاحه  
وطلاقه ونزله وظهاره وجعته وابلايه وفيه في ايلائه ولا سلامه



ولا يقتل لورجع من اسلم مكرها ولا تقتل برده رجل صادره السلطان اي طلب منه ما لا  
بالكرم ولا تقتل برده ولم يقل بيع ماله واعطى ثمنه فباعه صح بيعه لعدم الاكراه  
بالنظر اليه خوفا من وجهه بالضرر حتى وهبت مهرها لم تنقض الهبة ان قدر على ضررها  
لوجود الاكراه **جمع** القناوي في المحيط اذا اقرب بالسرقة مكرها فاقراء باطل ومن المتأخرين  
من افق بمجته وسيل الحسن بن زبادا جعل ضرب السارق حتى يقر قال ما لم يقطع اللحم  
لا يظهر العظم **خلاصة** دخل عصام بن يوسف على امير فاقى بسارق فقال الامير انشرب  
عليه فقال عصام اليمين وعلى المدعي البيعة فقال الامير توفى بالسوط والعقايين  
فما ضرب عشق حتى اقر به واوكل بالسرقة فقال عصام سلك الله ما ريت ظلم اشبه  
بالعدا من هذا **احكام الرقيق** اي العبد والجارية **اشباه** لا جمعة على العبد ولا عيد  
ولا تشريق ولا اذان ولا اقامة ولا زكاة ولا حج ولا هرة ولا يجوز كونه شاهدا ولا مزيئا  
علايته ولا عاشر ولا قاسما ولا مقوما ولا كاتباً لحكم ولا امينا لحاكم ولا اماما اعظم ولا  
قاضيا ولا وليا ولا حاكما او قود ولا ياتي امر اعمالا الا ببيعة عن الامام الا عظم فله نصب  
القاضي ببيعة عن السلطان ولو حكم بنفسه لم يصح ولو اذن لعبد بفضا فقصى بعد  
عنته جاز بلا تجديد اذن ولا وصيا الا اذا كان عبد الوصي والوزنة صغار عند الامام  
ولا يملك وان ملكه سيده ولا فطر عليه بل على مولاه لو كان للمخدة ولا اضحية ولا هري  
عليه ولا يكفر الا بالصوم اذا مال له ولا يصوم غير فرض الا باذن سيده ولا قرضا وجب  
بايجابه وكذا الاعتكاف والحج والعمرة ولا ينقض اقراء بما لا ذوا وكاتب الا باذن مولاه  
الا اذا اقر الماذون بما لا يبيد ولو بعد جمع وكذا اقراء بجنابة موجبة للرفع اذا الفدا غير  
صحيح بخلافه جذا وقود ولا يتنرد بزواج نفسه ويحرم عليه ويحرم صداقا اي مهرها  
ويكون تارا وهنولا يوث ولا يورث ولا تنقض كفالته خالقة الا باذن مولاه ولا دية في قتله  
وقيته قائمة مقام الدية كالا وبعضها ولا تبلغها ولا عاقلة له ولا مؤمنهم وحده النقص  
ولا احسان له وجنابته متعلقة برقبته كدبته ولا سهم له من الغنيمة وانما يرضع  
له ان قاتل ويبيع في دينه ويدفع في جنابته ان لم يفده مولاه وينكح اثني عشر ولا تسرى  
له مطلقا ويصح عنته عن الكفارة ولا يجزأ دقه وانما يعزروا حصانة لا قارب  
بل لمولاه ولا قضاص بينه وبين الحر في الاطراف بخلاف النقص وجبة الحكومة بجلو لحيته  
ورواه مريضا على مولاه بخلاف الحر ولو زوجه واذ لم يقدر على الوضوء لا يبيع على مولاه  
ان يوصيه بخلاف الحر ولا يتزوج الا باذن مولاه ومهره متعلق برقبته كدبته ويبيع في  
نفقة زوجته ولا يجب عليه نفقة ولده ولا تسرع عليه الدعوى والشهادة الا بحضور  
مولاه ولا يجلس في دين ويملك الكفارة بالانشيلا ولا يصح تصادق عبد وائمة على

النكاح الا ينسب في قبلة القسمة بخلاف الحر واعتناقه باطل ولو سلقا بما يملكه بعد  
عنته وكذا وصيته وهبته وصدقته ونبرعه الا اهدا يبيسر من الماذون وبجباة  
يبيسر منه وليس مصرفا للمنفقات الواجبة الا اذا كان مكاتباً او كان مولاه فقير ولا  
يتحمل عنه مولاه مودة الا دم الاحصار عن اهرام ماذون فيه ولا ترجع الحقوق اليه لو  
وكيلا محجورا ولا يدخل في القسامة وامر عبده بالتلافي شيء موجب للضمان عليه وامر  
عبد الغير بالتلافي ما لم يغير مولاه موجب للضمان على الامر مطلقا بخلاف الحر الا اذا كان  
سلطانا او يضمن القصاص بالنصب بخلاف الحر ولو صغيرا ولا يصح دققه وعقده موقوف  
على اجازة مولاه ولا قوله في بيت المال ولا يصح الوقف على عبد نفسه او ائمة عند محمد  
الا المدبر وام الولد قال صاحب الاشباه ولم ارحم التقاطه واستيلائه على المباح وينبغي  
في الثاني ان يملكه مولاه اخذ من قولهم لو رد العبد عبد القبا لم يجعل لمولاه ويعزروا مولاه على  
الصحيح ولا يجده عندنا ولا جزية عليه ولا يؤخذ بالتمييز عنه لو كان عبد للذي وعورق  
الائمة كالرجل وتزاد البطن والظهر ويحرم تطريق الحر المحرم محرم الى عورقها فقط واما ما  
عداها ان اشتمى وطلاقها تختان وعذرها حيضتان ونصف المقة رولا لعان فقتل  
ولا تنكح على حرقة وفشها على النصف قسم الحرقة ومهرها بعقد ها ولا يلحقها ولدها من  
مولاه الا بدعوته ولو اقر بوطيها بقول الخبير وعلى هذا لا تكون ام ولد لمولاه بلا دعوة  
قال وايا الائمة المنكوحة شهران ولا خادم لها ولو جيلة ولا يجب نفقتها الا بالقبول  
ولا توطا الائمة الا بعد استبراء ولا حصر لعدد السراري ويجوز جمعهن في مسكن بلا رضا  
ولا ظهار ولا ايلام من ائمة والاذن في الغزاة الى مولاها وموالمطالب لزوجه العتيل  
والجبوب بالتفريق ووطي احدى الامتيس بيان للعنف والمهم بخلاف وطى احدى المراتين  
لا يكون بياناً في الطلاق وتخرج الائمة في العتق ويحل سفرها بلا محرم ومن نعم الله على عبده  
تبيسر جمعها من مواضع ولم ارها مجموعاً ولا حول ولا قوة الا بالله انتهى كلام صاحب  
الاشباه ولا يخفى حسن موقع قوله على عبده في صدد ذكر مسایل العبد اعق الله زابنا  
من النار بحرمة سيد عبيده الاحرار الامرار محمد المصطفى المختار صلى الله عليه وعلى اله  
ما تقاب الليل والنهار **احكام الاعمي** ومن الاشباه الاعمي كالبصير الا في مسایل وي  
انه لا جهاد عليه وجمعه ولا جماعة ولا حج ولو وجد ثايدا ولا يصلح للشهادة مطلقا  
ولا للقضاء والائمة العظمى ولا دية في عينه وانما الواجب حكومة عدله ونكره امامته  
الا ان يكون اعلم القوم ولا يصح عنته عن كفاية قال ولم ارحم ذبيحته وصيده  
وحصانته ورويته لما اشتراه بالوصف وبينى ان يكون له جحر واما حصانته  
فان ملكه حفظ المحضون كان اهلا ولا فلا ولا يصلح متوليا ووصيا **احكام النكاح**

لهن



وفي الاشياء ايضا قال الولوالحي في اخرجنا واه الناييم كالمستيقظ في جنس وعشرين  
موضعا ١ صياح ناييم على قفاه ونحوه مفتوح تقطر فيه قطرة مطر فسد صومه وكذا لو  
اقطر احد قطرة ماء وبلغ ذلك جوفه ٢ لو جامعها زوجها وبي نايمة يفسد صومها ٣  
بحرمة جامعها زوجها وبي نايمة فيلها الكراهة ٤ محرم نام فخلق رجل رأسه وجب  
على الناييم الجزاء ٥ محرم نام لما ثقل على صيد ثقله وجب عليه الجزاء ٦ محرم نام على بيع  
ودخل في عرفات فقد اركب الحج ٧ الصيد المرمى بالسهم اذا وقع عند ناييم فأت من تلك  
الرمية يكون حراما كما اذا وقع عند يقطان وموقار على زكوة ٨ ثقل ناييم على متاع  
فكسره يجب ضمانه ٩ ان نام تحت جدار فوقع عليه ابنه من سطح وموت ناييم فأت منه  
يحرم الاب عن الميراث على قول بعض وهو الصحيح ١٠ من رفع نايما ووضعته تحت جدار  
فوقع الجدار عليه ومات لا يلزمه العمان ١١ اخل بالمرأة وثمة اجنبى ناييم لا نفخ الخلق  
١٢ ان نام في بيته فمات امرأة ومكثت عنده ساعة تحت الخلق ١٣ وكذا لو ناي نايمة  
في بيت فدخل عليها زوجها ومكث عندها ساعة تحت الخلق ١٤ امرأة نالت فجار صبيح  
فارتفع من ثديها ثبثت حرمة الرضاع ١٥ امرت دابة المقيم على ما يمكن استعماله وهو  
نايم عليها انتقض تيممه ١٦ مصل نام وتكلم في حال نومه تفسد صلاته ١٧ مصل  
نام وقرا حال قيامه تغير القراءة في رواية ١٨ التوتلى اية سجدة في نومه فسمع رجل  
تلازم السجدة كالوسع من يقظان ١٩ اذا استيقظ هذا الناييم فاجبه رجل بذكر كان  
شمس الاية يبقى بانه لا يجب عليه السجدة ويجب في بعض الاقوال وعلى هذا لو قرار جرح عند  
نايم كما نثبه فاجبه هو على هذا ٢٠ حلف ان لا يظلم فلا فالحالف الى المحلوف عليه وهو  
نايم وقال له ثم فلم يستيقظ قبل الاجتنب والامح انه يجنب ٢١ طلق امراته  
رجعها فاجاوسها بشهوة وهي نايمة صار رجعا ٢٢ لو كان مو نايما فماتت امرأة وقبلته  
بشهوة يصير رجعا عند خلاف المحم ٢٣ لو كان مو نايما فماتت امراته وارحلت  
فرجها في فرجها وعلم الرجل بفعلها ثبثت حرمة المصاهرة ٢٤ طالت امرأة الى ناييم  
وقبلته بشهوة وانفعا على ذلك لو لبشهوة ثبثت حرمة المصاهرة ٢٥ مصل نام  
في صلاته فاخلح عليه الفضل ولا يكتفى بالبناء كذلك اذا بقى نايما يوما وليلة او اكثر  
صارت الصلاة دينيا عليه **احكام المغنوم** في التيقص العتة اختلال العقل  
يجب في تخطط كلامه فينبهه من كلام العقل ومنه بكلام المجانين **دور غرر**  
اختلف في تفسير المغنوم واحسن ما قيل فيه مومن كان قليل الفهم تخطط الكلام  
كما سائر الناييم لانه لا يضرب ولا يشتم كما يفعل المجنون **اسباه** المغنوم كصبي عاقل  
في الاحكام فتخرج منه العبادات ولا يجب دقل بكونه المجنون وقيل كالبالغ العاقل

تلك ص

**منار** العتة بعد البلوغ كصبي عاقل في كل الاحكام حتى لا يمنع صحة القول والفعل لكنه  
يمنع العهدة واما ضمان ما استملكه من الاموال فليس لعتة لكنه نزع جبرا  
وكذا صبي او مغنوه لا ينافي في عتة المحل ويسقط عنه الخطاب كالصبي ويولي  
عليه ولا يولي هو على الغير **احكام المجنون** وفي التيقص المجنون اختلال العقل  
حيث يمنع جريان الاقوال والاقوال على نزع العقل الانذار وهو في القياس مسقط  
لكل العبادات لمنافاته الفطرة ولهذا عصم منه الانبياء عليهم السلام وحيث لم  
يكن الاداسقط الوجوب لكنهم استحسنوا انه اذا لم يمتد لا يسقط لعدم اخرج  
الى انه لا ينافي في اهلية الوجوب لانه يربك ويملك لبقا ذمته وهو اهل للثواب **منار**  
هو اذا لم يمتد حتى باليوم والالغا **تقيع** ثم عند عدم السقوط اذا اغرض بعد  
البلوغ اما لو بلغ مجنونا فانه مسقط مطلقا ومحمد لم يفرق **تلويح** وفي اثر الكتب  
خلاف مذكور بالعكس **تقيع** وفي واحد من الصور غير المتمد مسقط وغير المتمد  
غير مسقط عند ثم الاستداد في حق الصلاة بان يزيد على يوم وليلة بساعة وعند  
بمسلة قتيير الصلاة شتا وفي الصوم بان يستغرق شهر رمضان وفي الزكاة بان  
يستغرق احوال عند عدم وعند كل الحول كاف للسقوط **بر دوي** واما ايمانه فلا يصح  
لعدم ركنه لعدم العقل وذلك لا يكون حجرا يصير مومنا نبيما لا بويه وكذا يصير مرثدا  
نبيما لما فاذا اسلمت امراته يعرض اسلام على وليه دفعا للظلم بقدر الامكان **تقيع**  
واما المعاملات فانه يوجب ضمان الافعال في الاموال لانه اهل لكن هذا العارض من  
اسباب الحجر وانما مو عن الاقوال فتفسد عباراته **احكام المحارم** وفي الاشياء  
المحرم من حرم نكاحه موبدا بنسب او مصاهرة او رضاع ولو بوطى حرام فخرج بالاول  
ولد العمومة والحولة وبالثاني اخت الزوج وعمتها وخالها وشمل ام المرنى لها  
وبنت المرنى لها واب الزاني وابنه واحكام المحرم تحريم النكاح وجواز التطهر والخلق والمسافة  
الا المحرم من الرضا فان الخلق بها مكرهة وكذا اب الصهر الشابة والنساء الثقات  
لا يقعن مقام المحرم والزوج في السفر وعبد المرأة في حقها كلاجنبى في العدة ويختص  
المحرم النسب باحكام منها عتقه على فرييه لو ملكه ولا يختص بالاصل والفرع ومنها وجوب  
نفقة القتيير العاجز على فرييه القتي ولا بد من كونه رجلا محرما من جهة القرابة  
فاثر العم والاخ رضاعا لا يقتوي ولا يجب نفقته ويفسل المحرم قرييته ومنها ان  
المحرمية مانعة من الرجوع في العتة ويختص الاصول والفروع من سائر المحارم  
باحكام منها انه لا يقطع احدا مما بسرقة مال الاخر ومنها لا يقضي ولا يشهد احدهما  
للاخر ومنها تحريم موطوع كل منهما على الاخر ولو بزننا ومنها تحريم منكوحة كل منهما



على الآخر مجرد النكاح ومنها لا يدخلون في الرميصة للفقار يقول الحقيقي في اطلاق قوله لا يدخلون نظرا قد ذكر في الكثر انه لو اوصى لا قاربه او لزوجته او لارحامه او لانسائه فهو لا اقرب فالاقرب من كل ذي رحم محرم منه ولا يدخلون الوالدان والولد والوارث وتكون لاثني فصاعدا وهذا عند الامام وقال الزيلعي في شرحه ويدخل فيه الجد والجدة وولد الولد في ظاهر الرواية وعن الامام دس انهم لا يدخلون انتهى ثم يقول الحقيقي اسم صاحب الاشياء المقرض لدخول الاصول والفروع وعدم دخولهم في الوقف على الاقارب وقد ذكر في فتاوى قاضي خان وقف ارضا على قاربه او اقربائه او ذوي قرابته قال هلال بيع الوقف ولا يفصل الذكر على الاثني ولا يدخل فيه ولد الواقف ولا جده ولا ولده في المجرى عن الامام وفي الزبائات يدخل فيه الجد والجدة وولد الولد الا عند الامام يكون استحقاق الوقف لذرية محرم من الواقف ويعتبر ايضا الاقرب فالاقرب وعند صاحبين يعتبر الوحم المحرم ويدخل اجد والجدة من قبل الاباء والامهات الى اقصى بابهم في الاسلام انتهى كلام قاضي خان وفي الاسعاف في احكام الواقف وقف ارضا على قرابته او ارحامه او انسائه او رحمه او ذوي نسب منه لا يدخل فيه ابواه ولا اولاده لصلبه ويدخل فيه النافله وان سفلت والاحداد والجدات من قبيل الانساب والامهات وان علوا عند سوطا هار الرواية عند الامام دس وروى عنهم انهم لا يدخلون نسا على انهم من القرابة او لا ويدخل فيها المحارم وغيرهم من اولاد الاناث وان بعدوا عند سوسم وعند الامام تعتبر المحرمية والاقرب فالاقرب للاستحقاق **اشباه** وتختص الاموال بلحكام منها لا يجوز له قتل اصله الحر في الادفعاء عن نفسه وان خاف جوعه عليه والجاه ليقترله غيره ولو قتل فرع الحر في كرمه ومنها لا يقتل اصل بفرعه ويقتل فرع باصله ومنها لا يجداصل بقتل فرع دجده فرع بقتل اصله ومنها لو رث على يديه قصاصا سقط ومنها ليس له مطالبة بيه بقتل فاسمه المحصنة ومنها لا يجوز مساقفة فرع الاباذن اصله دون عكسه ومنها لو ادعى لاصل ولد جارية ابنه ثبتت نسبته واب الاب كالأب عند عدمه ولو حكم بعدم الاهلية بخلاف فرع ادعى ولد جارية اصلية لم يصح الانصديق الاصل ومنها لا يجوز جهاد الفرع الا باذن اصله دون العكس ومنها لا يجوز المسافرة الا باذنه لو كان الطريق مخوفًا والا فان لم يكن ملجأ فكذا الا فلا يقول الحقيقي قوله والا فلا مخالف لقوله قبل اسطرانه لا يجوز مسافرة فرع بلاذن اصله كما لا يخفى قال ومنها لو دعاه احد ابويه وسوى الصلاة وجبت اجابته الا ان يكون عالما بكون الابن في الصلاة قال ولم ارحم الاحداد والجدات وينبغي الخلق في الاجابة في الصلاة يقول الحقيقي وسوى غير مسلم بل ينبغي ان لا يلحق اذ لا يوجب خصوصية في تاركه الحق وليس في غيرهما كما لا يخفى وان اراد الخلق في مطلق الاحكام كالاطلاق ايضا غير مسلم فانهم والله اعلم ومنها كراهة حجه بدون اذن من كرهه من ابويه ان احتاج الى خدمته

ضيق

ومنها جواز تاديب الأصل فرعه قال والظاهر عدم الاحتصاص بالأب فالأب والأجداد  
والجدات كذلك قادر ولم أره إلا أن ومنها تبعية الفرع للأصل في الإسلام ومنها لا يجس  
الأصل بين الفرع والأجداد والجدات كذلك وأخص الأصول المذكور بوجود الأعماف  
واختصاص الأب ولجده بأحكام منها ولاية المال فلا ولاية للأب في مال صغيرها إلا الحفظ وشرا  
مالا بدنه للصغير ومنها تولي طرفي العقد فلو باع الأب ماله من ابنه أو اشترى وليس  
فيه غير فاحتر ان عقد بسلام واحد ومنها عدم جوار البلوغ في تزويج الأب ولجده فقط  
وأما ولاية النكاح فلا يختص بهما بل يثبت لكل عصبة كان أو من ذوي الأرحام وكذا  
الصلاة على الجبارة لا تختص بالأب ولجده وفي المنتقط لوضرب العلم الولد بأب أو الأب  
فملكه لم تلزمه الدية إلا أن يضرب ضربا لا يضرب مثله ولو ضرب به أب أو أمه فملك غرم الدية  
ولجده الأب عند فقده إلا في ما يل منها لجد له لم لا يرث مع الأب وترث مع الجد ومنها الأخوة  
لابوين وأب لا يسقطون بالأب وبالجدة على قولها ويسقطون به كالأب على قول الأما  
وبه يقتضي فالمخالفة على قولها خاصته ومنها الأم ثلث ما بقي مع أحد الزوجين والأب ولو  
كان مكان الأب جد فلله الأم ثلث جميع المال عند عمال عندس ومنها الوفيات المعقولة عن الأب  
معتقة فللأب السدس والمباقي لابن في رواية ولو كان مكان الأب جد فالكل لابن على قوله  
الأمام ومنها لو ترك جد معتقه وأخاه قال الإمام يختص الجد بالولاء قال الولاء بينهما ولو  
كان مكان الجد أب فالأب له كله وفاقا ومنها لو أوصى لأقربا فلان لا يدخل الأب ويدخل الجد  
في ظاهر الرواية ومنها يجب صدقة الفطر عن الولد على أبيه الغني دون جده ومنها  
لو اعتق الأب حر ولا ولد له إلى مواليه لا لو اعتق لجد ومنها يصير الصغير مسلما بإسلام أبيه  
دون جده ومنها الوفيات وترك أولاد أصغارا وألأفا لولاية للأب فهو كوصي الميت دون لجد  
ومنها في ولاية النكاح لو كان للصغير أخ وجد فعندس ينظر كان وعند الأم يختص الجد مكانه الأب  
يختص وفاقا ومنها إذا مات أبوه صار يتيما ولا يقوم لجد مقام الأب في روال اليتيم عنه ومنها  
لو مات وترك أولاد أصغارا وألأما للم وللم ولم وجد لأب فالعققة عليها الثلث على الأم  
والثلثان على الجد ولو كان الأب كافرا لم عليه كالأب لا تتشارك الأم في نفقته لجد  
الفاقد من ذوي الأرحام وليس كالأب فلا يلى النكاح مع الصبيان ولا يملك التصرف  
في مال الصغير ولو ادعى نسب ولد جارية ابن بنته لم يثبت لأن تصديق الابن وفي الميراث  
من ذوي الأحكام الأرحام إلا فيما لو قتل ولد بنته فإنه لا يقتل به كالأب كذا ذكر الزيلعي  
قال وأعلم أنه يترتب على النسب (ثني عشر) حكما توريث المال والولاد عدم صحة الوصية  
عند المراجعة وبلحق لها الأقارب الذين في من منتهى محل الدية وولاية التزويج وولاية  
غسل الميت والصلاة عليه وولاية المال وولاية الحضانة وطلبه لجد وسقوط القضاة

ومنها



الكل من الاشياء والتطايير **احكام الافتي** وفي الاشياء ايضا المرأة تحالف الرجل في ان  
السنة في عاتقها النصف ولا يسن خاها وانما هو كونه وليس خلقا خيرا لو نبتت وتمتع  
من خلق راسها ومنه لا يطهر بالفرك على قول وتزيد في اسباب البلوغ بالحيفي وكل ويكره اذا  
واقا منها وبهنا كاه عوزة لا وجهها وكفها وقديما على المعتد وذرايعها على المرحوح  
وصونها عوزة في قول يقول الحيفي هذا كله في الحرقة واما الامنة فتعوزها ما بين السرة والركبة  
والظهر والبطن كما مرقا ويكره لها الحام في قول وقيل الا ان تكون مريضة او قسدا والمعتد  
انه لا كراهة مطلقا ولا ترفع يديها اذا اذنها ولا تجهر بقرايتها وتضم في ركوعها وسجودها  
ولا تقرب بين اصابعها في الركوع واذا انا لها شي في صلاتها تصفق ولا تنسبح وتكبر جامعها  
وتقف الامام وسطحها ولا تضلعها ماما للرجال ويكره حضورها بالمعزة وصلاتها في بيتها افضل  
وتضع يمينها على شمالها تحت يديها وتضع يديها في التشهد على كفيها تبلغ راسها  
ركبتيها وتنور كركلا جعة عليها لكن تمنعها ولا يعيد ولا تكبير تشترط ولا نسأ فلا يزوج  
او يحرم ولا يجب عليها الحج الا باحد ما يقول الحيفي وفي الخلاصة انها لا تسافر مع عبدها  
خمس كان او لحلا انتهى ولا تلبى جهرا ولا تترع الحيط ولا تكشف راسها ولا تنسى بين الصفا  
والمرقة ولا تخلق وانما تقصر ولا تزل والقباع في طوافها عن البيت افضل ولا تخطب مطلقا  
وتقف في حائش الموقف في عرفات لا عند الصخرات ولا تكون قاعدة ومراكب وتلبس  
في احرامها الحقيق وتترك طواف الصدر بعد الحيض وتؤخر طواف الزيادة له ايضا واذا  
تكفى في خمسة اواب ولا نؤم في صلاة الجنازة ولو نعلت يسقط الفرض بصلاتها ولا تخل  
الجنازة ولو كانت اثني ويندب لها نحو القبنة في التابوت ولا سهم لها من القيسة وانما يرفع  
لها ان قالت ولا تقبل المائدة يقول الحيفي ولكن تجلس حتى تسلم وفي الجامع الصغير ويجز  
على الاسلام حرقة او اتمه لا تمتع جبرها ولا صا ويرى انها تقرب في كل يوم ساعة في الحبل على  
الاسلام كذا في الهداية قال صاحب الاشياء ولا تقبل المائدة ايضا يقول الحيفي في اطلاق قد  
نظر لما ذكر في الهداية ان الحاقه لو كانت اولاد صلكه او مزله راي في الحرب تقبل فكان ينبغي  
ان يقيد عدم القتل بعدم هذه الامور قال صاحب الاشياء ولا تقبل شيئا منها في الحدود والقصاص  
وتفكف في بيتها ويباح لها خضب يديها والمرأة على النصف من الرجل في ارض وشهادة  
ودية نفسا او بعضا ونفقة القريب يقول الحيفي وعلى النصف ايضا في الدين بكسر  
الدال وفي العقل ايضا لا يجزى قال ولا ينبغي ان تؤتي القضا وان صح قضاؤها في غير الحدود  
والعصا من يطعمها بما بل بالمر بخلاف الرجل وتجيز الامنة على النكاح لا العبد في رواية والمعتد  
انما يجز ان ويجز الامنة اذا اعتقت بخلاف العبد ولو كان زوجها حرا ولبيها محرم في  
الرضاع دونه وتقدم على الرجل في الحملانة والتفقة على الولد الصغير ومن النفر

مردلفة البوي في الانصاف من القلعة وتؤخر في جماعة الرجال والموقف في اجتماع  
الجائز عند الامام فتقبل عند القبلة والرجل عند الامام وكذا في المحدثين الدية في قطع  
نفيها وحلة نفيها بخلافه من الرجل فقيته حكومتها عدل ولا قضا ص لقطع طرفها بخلاف  
الرجل ولا فسامته عليها ولا تدخل مع العاقلة ولا شي عليها من الدية لو قتلت خطا بخلاف  
الرجل فان القاتل كاحدم ويجزها في الرحم ان ثبت زناها بالبيضة يقول الحيفي  
او بالا قرار ايضا كما في الهداية ويجزها كالا ويجزها الستة والرجل فاما ولا تنفي سياسته وينفي  
الرجل بعد الجلد سياسته لاحدا ولا تكلف بحضور المجلس لدعوى لو كانت تحتة ولا تخلفها  
بل يحضر اليها القاضي او يمشي اليها لايه يعطها بحضرة شاهدين ويقل توكيدها بلارض  
الحصم لو تحتة اتقا قال ولا تبدأ الشاكة بالسلام وتغرية ولا تجاب ولا تستمت يقول  
الحيفي وفي الخلاصة الاجنبية اذا سلمت على الرجل فلو كانت عجو راد الرجل عليها السلام  
بلسانه بموت يسمع ولو كانت شابة رد عليها في نفسه وكذا الوكيل الرجل على الاجنبية  
فاجوابه كالعكس انتهى قال وتحرم الخلق بالاجنبية ويكره الكلام معها واختلفوا في  
جواز كونها نبيضة لارسولة لان الرسالة مبينة على الاشتها وروى جلالها على الستة  
بخلاف البنوة ولا تدخل في الغرامات السلطانية كما في الولوية الكل من الاشياء **قاضي**  
**خان** واذا اراد الرجل ان يمنع اباه او اباه او احدا من اهلها عن الدخول اليها في منزله اختلفوا  
في ذلك قال بعضهم له ان يمنع عن الدخول ولا يمنعهم عن النظر والتكلم والقيام على باب الدار والامانة  
في الداخل وينع من الظن من لا يكون محرما ويتهمة الزوج وقال بعضهم لا يمنع الابوين من الدخول  
عليها للرياسة في كل جمعة وانما يمنع عن البيوتة عندها وبه اخذ مشايخنا وعليه الفتوى  
وهو يمنع غير الابوين عن الرياسة قال بعضهم له ان يمنع وقال بعضهم لا يمنع المحرم عن الرياسة في كل  
شهر وقال مشايخ بلخ في كل سنة وعليه الفتوى وكذا الوارثات المرأة ان تخرج لرياسة المحارم  
كالخالة والعمة والاخت فهو على هذه الاقاويل انتهى وفي موضع اخر من قاضي خان ايضا  
للزوج ان يضرب امراته على اربعة منها ترك الرينة ومو يديها الشاينة ترك الاجابة  
اذا اراد اجماع وعلى طائفة الثالثة ترك الصلاة وروى عن م انه ليس له ضربها على تركها الصلاة  
وتركها الغسل عن جنابة وجب تركها الصلاة الرابعة الخروج عن منزله بلاذنه بعد ايضا  
المهر لها بمن ليس له من يقوم عليه وزوجها يمنع عن تعاهده كان لها ان تعصى وتطيع الوالد  
موسا كان الوالد او كافرا اذا القيا من نعا هذه فمن فيقدم على حق الزوج قالوا ليس للمرأة ان  
تخرج بلاذن زوجها الا باسباب معدودة منها اذا كانت في منزل يتخاف السقوط عليها ومنها  
الخروج الى مجلس العلم اذا وقعت لها ذلة ولم يكن زوجها قريبا ومنها الخروج الى الحج والوض  
اذا وجدت محرما **خلاصة** للرجل ان يضرب امراته على اربع خصال وما هو في معنى الاربع تركه



الزينة والزوج يريدان ترك الاجابة اذ اعطاهما الى خراشته وترك الصلاة في رواية وترك  
الفصل والخروج من البيت اما لا يمنع من زيارته الابوين في كل جمعة وزيارته غيرهما من المحارم  
في كل سنة وكذا اذا اراد ابوها او قريبتها المجي اليها عند الجمعة والسنة وعن سفيان الثوري  
اذا كان الابوان قادران على ان يأتيا لا تذهب وان كانا لا يقدران ياذن لهما زوجهما في كل شهرين  
وتحوم وكذا لو كان لهما اولاد من زوج اخر على هذا وفي مجموع النوازل للزوج ان ياذن لهما بالخروج  
الى سبعة مواضع زيارته الابوين وعيادتهما ادا حدهما وزيارته المحارم فان كانت قابلة او  
عسالة الميت او كان لها حق على اخر او لاخر حق عليها تخرج باذن وبلا اذن واجح على هذا  
وفيما عدا ذلك من زيارته الاحباب وعيادتهم والوليمة لا ياذن لهما ولا تخرج ولو اذن وخرجت  
كانا غاصيبين وتنع من الحام وفي النوازل المرأة قبل ان تقبض مهرها لما ان تخرج في خواججها  
وتزور افان بها بلا اذن زوجها وبعد ان تقبضه ليس لها الخروج الا باذن زوجها يقول  
الحقير المرام من المهر هذا المهر المحجل لا يجوز الا يجف وجهه **تخار** لا يمنع الزوج محاربه  
من الزياره في كل شهر وعليه القوي وكذا اذا خرجت اليهم لزيارتهم يقول الحقير ما في المختارات  
لصاحب المداينة من قوله وعليه القوي اختيار لقول ما اختار من شيخ بلنج والظاهر ان ما في المختار  
ارفق وللمعاذات اوفق **اسباب** واختلف في خروجها للحام والمعتد لجواز بشرط عدم التزويج  
والتطليق ولا يجزها وحل شرعها بشهرها **احكام** الحمل الحمل في بطن الام وهو المسمى  
بالجنين **اسباب** الحمل تابع لامه في احكام العتق والتدبير المطلق لا المقيد وفي الاستيلاد  
والقتالة والمرثه لاصليه والرزق الملك بساير اسبابه وحق المالك القديم ليس له اليه وحق  
الاسترداد في البيع الفاسد وبياع مع امه في الدين وفي حق الامية والرهن فاذا ولدت  
الموتقة كان ردها حرام بخلاف المستأجرة والكفيل والمومي خدتها فانه لا يقبضها قال  
ولم ار الا ان حكم ما لو باع امه الاحمل يكونه استئنا مجهول من معلوم فصار الكل مجهولا فيقول  
الحقير هنا بفساد البيع لكونه مجهولين معلوم ومجهول ولم ار مرجعا في المبسوط بعد ما اعتق  
الحمل لا يجوز بيع الام وتجوز هبتها بعد تدبير الحمل **ابن المام** لو دبر ما في بطن امه ثم وهبها  
جازت المبيته بخلاف ما لو باعها وقيل في المسئلة روايتان والاصح موافقة بين التدبير والعتق  
بانه اذا دبر ما في البطن او وهب الام لا يجوز عتقه ولو اعتقه جازت هبتها لان بالتدبير  
لا يزول ملكه عما في البطن فاذا وهب الام فالموسوب متصل باليسر موسوب من ملك الواهب  
فيكون في معنى هبتها المشاع فيما يجمل القسمة لما بعد عتقه فيصير ملكه لم يتحل الموسوب  
بملك الواهب ولو دبر ما في بطنها ثم كاتبها جاز وان ولدت بعد هذا الاقل من ستة اشهر صار مديرا  
ولكنه دخل في القسمة بئها للام **اسباب** ولم ار حكم ما اذا حملت امه كافر كافر اخر  
فاسلم هل يومر ما ملكا يبيعها الصيرورة الحمل مسلما باسلام امه مع ان ملكه كافر الحمل لا يبيع

امه في الجنانية فلا يرفع معها الى وليها وكذا لا يتبعها في حق الرجوع في الهبة ولا في حق القفرا  
في الزكاة في السابطة ولا في وجوب حق القصاص على الام ولا في وجوب الحد عليها فلا تقتل  
وتحد بعد وضعها ولا يتدكي الجنين بذكاة امه ولا يتبعها في كفالته واجازة وايضا تجزئها  
ولا يفرد حكم ما دام متصلا بها فلا يباع ولا يوهب ويفرد في اعتاق وتهدير ووصيته  
به وله واقرار له وبه بالشروط المذكورة في المتن وفي الوصية والاقرار يقول الحقير في  
الوصية فهو ما ذكره صاحب الدرر والغريز قوله وصحت الوصية بالحمل ايضا بان يقول  
اوصيت بحمل جاريتي هذه فلان تكن لنا نبيبة اما تصح اذا ولد الحمل الاقل من ستة اشهر  
من وقت الوصية لان صحتها موقوفة على وجوده وانما يتيقن بوجوده اذا ولد في هذه  
المدة واما الشرط في الاقرار فهو ما ذكره ايضا بقوله لو اقر رجل امه او حمل شاه لرجل صا قرا  
لاذله وجها صحيحا وموان رجل او صي به لرجل ومات الموصي فيقتروا رثته للموصي لمطلقا  
سواءين سبيبا صالحا او لا وصح الاقرار للحمل ايضا بشرطان بين سبيبا صالحا كارت  
او وصية بلان قال فلانة على الف درهم مات ابوكم فارتعا او مولى له فلان فان ولد للحمل  
حيا لاقل من ستة اشهر من مملات المورث او الموصي لو كانت لامة ذات زوج ولا قل من  
ستين من وقت العتاق لو كانت معتقة فله ما افرولو ولد ميتا فلان للوارث او الموصي  
ولو ولد جنينا فالتقرب به بينهما نصفان ولو احمدا ذكر والاخر اني فله في الوصية  
وفي الارث للمذكر مثل حظ الانثيين وان بين المقتر بغير صالح للمسيبة بان قال  
احمل باع مني او اقرضني او وهب لي او اهب لي لا قرار ولم بين سبيبا بان قال على فلانة  
كذا في كل من الاقرارين **هداية** ومن اوصى بجارية الاحملها صحت الوصية والاستئنا  
لانه يصح افراد الحمل بالوصية فكذا استئنا **درر غرر** الحمل يعتق بعق امه تبعها  
لها لا تصلا له طحا اذا ولدت بعد عتقها الاقل من ستة اشهر ولا تعتق الام بعق الحمل بل يعتق  
الحمل فقط الولد يتبع الاب في النسب والام في الملك والرق والعتق وفروعه كتدبير واستيلاد  
وكفاية بالاجماع ولهذا يعتق جانيها لام في الهابم ايضا حتى لو تولد لدين وحشي واهلي او  
بين ما كول يوكل لو امه لو كل ويتبع الولد خير الابوين دينيا وولدا المهر وحر بالقيمة اعتقت  
امه زوجها قن الغير فولدت لاقل من ستة اشهر يعتق الحمل ايضا ولا الولد لو لم يمس  
وكذا لو ولدت لاكثر من ستة اشهر فان اعتق الاب جرد لا ابنه الى تواليه **ابن المام**  
ولو ولد مذبذبة مديرا يعتق بموته سيده والمراد ولد المذبذبة المطلق اما ولد المذبذبة له  
تدبير مقيدا فلا يكون مديرا هذا هو الصحيح من المنع وفي بعضها ولد المدير مدير وليس  
يصح اذا الولد يتبع الام لا الاب فزوج المدير لو خرج فولد حر ولو امه فولد عبد  
كان ابو حر او عبدا او مديرا ثم ان المراد بالولد مديرا كان حاصلا به وقت التدبير او ما



به بعد التدبير اما المولد قبله فلا يصير مدبراً يتدبيرها واما الذي كان حلاً قبل الاجماع واما  
ما حلت بعده فقد اكثر العلماء ولود بر الحمل وحله جاز كعتقه وحله فلو ولد لاق من ستة اشهر  
كان مدبراً والا فلا يقول الحقير قوله وليس يصح ليشكل بما ذكره صاحب الهداية في كتابه  
المسمى بختار امثالنا ازل بقوله وولد المدبر والمدبر مدبر واما ولد المدبر فبالحال واما ولد  
المدبر باجماع الصحابة لان التدبير وصف لازم فيعتقد في اليه كولد المكاتب انتهى والله  
اعلم بالصواب **انساب** ولم ار الا ان حكم الاجازة للحمل ويبنى المحنة لانها تجوز للعموم فاحمل  
اولاً وينبغي ان يصح الوقف عليه كالوصية بل اولى ولا فرق في كون الجنين نبها لانه يورث  
بنو آدم والحيوانات فالولد منها الصاحب الا نتي لا صاحب الذكر كذا في البرازية ويثبت نسبته  
ويجب نطقه لانه يورث ويورث فانما يجب فيه من القرع يكون مورداً بين ورثته وصح  
الحمل على ان يظل جاريتهما ويكون الولد له اذا ولدت لاق من ستة اشهر ولا يتبع امه في شيء  
من الاحكام بعد الوضع يقول الحقير الظاهر ان المراد بالاحكام الحادثة بعد الوضع لا الاحكام  
مطلقاً اذ مؤناتها بعد الوضع في الاحكام انما بنته قبل الوضع كما لا يخفى قال لا فيما  
لو استحققت الام بيتته فان الولد يتبعها الا لو استحققت بالاقرا كما ذكر في الكفر  
ويكن ان يقال وزوال النسبة اخرى ايضا وهي ولد البهيمية يتبع امه في البيع لو كان معها وقت  
البيع على القول به يقول الحقير الصحيح انه لا يتبعها كما في آخر الفصل السابع وقد رت  
مسائل استفاض الجنين في ثمان الجنين في فضل الغلات فليتنظر ثمرة **احكام الذمي**  
وفي التنقيح لا خلاف في ان الكفار يخاطبون بالايان والعقوبات والعلامات مطلقاً  
اجماعاً وكذا بالعبادات لكن في مجرد المواخلة لها في الاخر لقوله تعالى ما سئلكم في  
سفرنا لو لم تكن من المسلمين الاية واما في حق وجوب آداب العبادات في الدنيا فذكر ذلك  
عند الطرفين من مشايخنا اذ لو لم يجب لا يواخذون على تركها ولان الكفر لا يصلاح تخففاً  
ولا يصير كونها غير معتدة بها مع الكفر لانها يجب عليه بشرط الايمان كما يجب عليه  
الصلاة بشرط الطهارة لا عند مشايخنا ديارنا لقوله عليه السلام ادعهم الى شهادة  
ان لا اله الا الله فانهم اجابوك فاعلم ان الله فرض خمس صلوات للرب **من** الاخلاق  
ان الخطاب بالشرائع يتناول الكفار في حق المواخلة في الاخر **زيلي** في اصول اي الحسين  
العبثي قال الامام وعامة اصحابنا الخطاب بالحرمان وما يوجب العقوبات يتناول  
الكفار وخطاب العبادات لا يتناولهم ولا خلاف في تناول الامر بالايان وفي اصول  
الشرعي الكفار يخاطبون بالايان والمشرع من العقوبات فيما اعتقد واحرمته  
ولمذا تقام عليهم الحدود بطريق الجزاء والجرع عن الاقدام على افعالها ولا يجدون  
حد شرع الحرج والمكر لعدم اعتقادهم حرمة وكذا يتناول الخطاب بالمعاملات

عليهم

كالبيع لوجود التزامهم **اشباه** الذي حكمه حكم المسلمين الا انه لا يؤمر بالعبادات ولا نفع منه  
ولا بيع فيه ويبيع وضوء وغسله فلو اسلم جازت صلاته ولا ياتى على ترك العبادات  
على قوله ولا ياتى بترك اعتقادها اجماعاً ولا يمنع الذي من دخوله المسجد جناً خلاق المسلم ولا  
يتوقف دخوله على ان مسلم عندنا ولو كان المسجد الحرام يقول الحقير الظاهر ان وجه عدم  
المنع هو احتمال دخوله للصلاة بعد اخذ اسلامه واحتمال اسلامه بروية المسجد او  
المسلمين مستحسنات لشعائر اهل الاسلام قل الله اعلم قال ولا يصح تدريسهم ولا سهم له من  
القيمة ويرضخ له ان قاتل اود على الطريق ولا يجد بشرط الحر ولا يراق عليه بل نزل اذ انه  
غصبت منه ويعتق تعلقها له الا ان يظهر بيعها بين المسلمين فلا ضمان في اوقاتها او يكون  
المثلف اماماً يرى ذلك بخلاف خلاف في خبر مسلم اذ لضمان فيه ولو تلفه دمي وينبغي ان  
يكون اظهارة شرطها كاظها ببيعها ولم ار الا ان ولا يمنع من لبس الحرير والمذهب  
ولا تنعز من لم لو تناكحوا فاسدا او تبايعوا كذا كذا ثم اسلموا ويقتل قول الكافر في حل او حرمة  
لوقته مني المعاملات لا مقصودا ويواخذ الذي بالتمييز عا في الركب والملبس فيكون بالكف  
ولا يلبسون الطيالة ولا الادوية ولا ثياب اهل العلم والشرف وتجعل على دورهم علامة ولا  
يجد ثوبون بيعته ولا كنيسته في المصر واختلفت الروايات في سكنام بين المسلمين  
في المصر والمفتد للجواز في محلة خاصته واختلف المشايخ هل يلزم تمييزهم بجميع العلامات  
او تكفي واحدة والمعتمد انهم لا يركبون مطلقاً ولا يلبسون العمام وان ركب الحمار فزوة  
نزل في الجماع ويقتن عليهم في المرو **قاضي خان** في اراد شراد من المسكر والخارج ينبغي  
ان لا يباع منه ولو اشترى بغير علم من المسلم وذكر في الاجازات انه يجوز الشراء ولا  
يجزى على البيع الا اذا كثر ذلك **هداية** لا يجوز احداث بيعته ولا كنيسته في دهر الاسلام  
وان ائمه من القديمة اعادوها وتوخذ اهل الذمة بالتمييز عن المسلمين في زيهم وركابهم  
وسروجهم وقلائدهم فلا يركبون الخيل ولا يعملون بالسلام وفي الجامع الصغير ويؤخذ  
اهل الذمة باظهار الكسبيجات والركوب على سرج كهيئة الكف وانما يواخذون  
بذلك لظهور الصغار عليهم وميائنة الصغرة المسلمين ولان المسلم يوقر والذي  
يحقر فلا يبدى بالسلام ويختص عليه الطريق فلو لم تكن له علامة مميزة فلعلمه بعام  
ساعة المسلمين وذلك لا يجوز والعلامة يجب ان تكون خيطاً غليظاً من الصوف يشده  
على وسطه دون الرنار من الابريسم فانه جفا في حق اهل الاسلام ويجب ان تميز  
نسائهم عن نسائنا في الطرقات والجامعات ويجعل على دورهم علامات كيلا يقطع عليها  
سابل يدعولهم بالمغصق قالوا الا حق ان لا يتركوا ان يركبوا الا لضرورة ويتركوا في جامع  
المسلمين فان لزم من الضرورة اتخذوا سرجاً على هيئة الكف ويمنعون عن لباس يخص



به اهل العلم والرهدة والشرف **قاضي خان** لا يواخذ عبد اهل الذمة بالكسبيات لان  
 عبيدهم لم يكثر موا ذلك وكسبيات النصارى فلفسوق سودا وزنا من الصوف يميل ذلك  
 يخطا مشدود في وسطه اما لباس العمام والزنا ينز من الاريسم فذلك زينة وفيه جفا  
 لاهل الاسلام فلا يؤذن لهم ذلك **در غرر** يظهر الذي الكسبيات وهو خيط غليظ بقدر  
 الاصبع من الصوف والشعر يشبه الذي على وسطه وهو غير الزنا فانه من الاريسم  
**اشباه** والزمى لا يبرحم ولا يجلد وتقام عليه الحدود كلها الا حد شرب الخمر ولا يبدى بالاسلام  
 الا الحاجة ولا يزداد في جوابه على وعليك وتكرم مصا فخته ويجرم تعظيمه يقول الحخير  
 بل تعظيمه كفر قطعا كما سيأتي في فصل الفاظ الكفر قال ويكره للمسلم ان يوجر نفسه من  
 كافر لعصر العنب وفي الملتقط وكل شئ يمنع منه المسلم يمنع منه الذي لا يخرجه الخنزير  
 ولا يكره عيادة الجار الذي وضيا فخته ولا تعتبر الكفاية بين اهل الذمة الا اذا كانت  
 بنت ملكه خدعها حايك او كاس فيفرق لتسكين الفتنة كذا في البرازية الاسلام  
 يجب اى يقطع ما قبله من حقوق الله تعالى دون حقوق الادمين كالقصاص وضمان  
 الاموال الا فيما لو اجبت الكافر ثم اسلم وكان زناه ثابتا بشهود مسلمين لم يقطع قال  
 واعلم انه اشترك اليهود والنصارى في وضع الجزية وعل الناحية والذبايح وفي الدية وشاركهم  
 المجوس في الجزية والدية فقط واستنوا اهل الذمة فيما ذكر ويقتل المسلم بالذي ودية المسلم  
 والكافر سوا ولا يقتل المسلم والذي يستأمن قالوا اعلم انه لا توارث بين المسلم والكافر  
 ويجزى الارث بين اليهود والنصارى والمجوس اذ الكفر ملقة واحقة عندنا بشرط اتحاد  
 الدار والكفار يتعاطون فيما بينهم وان اختلف ملهم وخرج المرتد فانه يبرث كسب  
 اسلامه ورثته المسلمون مع عدم الاتحاد **هـ** **رأية** الذي لو استنح من الجزية او قتل مسلما  
 او سب النبي صلى الله عليه وسلم او زني بمسلمة لم ينتقض عهده ولا ينتقض العهد الا ان  
 يلحق به اوار الحرب او يغلبوا على موضع فيجاء بولنا فاذا انتقض الذي العهد فهو بمنزلة المرتد في الحكم  
 يرتد بالحق الا انه لو اسر يسترق فجلا والمرتد **در غرر** والمرتد يقتل الا ان يرجع فيسلم  
**ما يعتبر فيه المعنى** يقول الحخير في فصل البيع بالوفاة قلنا عن **قن** ان العتق في  
 النضر فان القاصد والمعاني لا للالفاظ والمباي فان الحوالة بشرط ان لا يبر الاصيل  
 كفالة والكفالة بشرط البراة حوالة وهبة الحق نفسها بحضرة الشهود مع تسميته  
 المهر نكاح ولا يستبضع الناس كضرب في الاجل سلم ونظاير كثيرة انتهى **اشباه** الاعتبار  
 للمعنى لا للالفاظ صوابه في مواضع فقالوا الكفالة بشرط براة الاصيل حوالة والحوالة  
 بشرط عدم براة المجل كفالة ولو قال بعته ان شئت ان يثبنا الي او يرد ان ذكر ثلاثة  
 ايام او قل كان بيعا جيا والمعنى لا بطل التعليق وهو لا يحتله ولو وهب الدين لمن عليه

اذا هو

كان ابرافلا يتوقف على القبول على الصحيح ولو قال اعتق عبدك عنى بالف كان بيعا  
 للمعنى لكنه ضمني اقتضا فلا تراعى شروطه بل شروط المقتضى فلا بد ان يكون  
 الامراهلا للاعتاق ولا يفسد بالف وورط من خمر ولو راجعها بلفظ النكاح صح  
 للمعنى ولو نكحها بلفظ الرجعة صح ايضا ولو قال لقتل ان اديت الى الفاقانت  
 حر كان اذ قاله بالقتل وتعلق عتقه بالادان نظر الى المعنى لا كتابة فاسد  
 ولو وقف على قوم لا يحصون كمن يقيم مع نظر الى المعنى وهو بيان الجنة كالقفر  
 لا للفظ ليكون تملكا مجهولا وينتقد البيع بقوله خذ هذا ابكذا فقالا خذت  
 وينتقد بلفظ الهبة مع ذكر البذل ولفظ الاعطاء والاشراك والادخال والرد  
 والا قاله على قول وينتقد بلفظ الهبة والتمليك ولفظ الصلح عن المنافع  
 ولفظ العارية وينتقد النكاح بما يدل على ملك العين كمال كبيع وشراء هبة  
 وتمليك وينتقد السلم بلفظ البيع كعكسه ولو قال لقتل بعته نفسك منك  
 بالف كان اعتاقا على ما نظر الى المعنى ولو شرط رب المال المضارب كل الزرع  
 كان المالا فرضا ولو شرط رب المال ان يضاعف ويقع الطلاق بالفاظ العتق  
 ولو صالحه على الف على نصف قالوا انه اسقاط للباقي فقتضاه عدم اشتراط  
 القبول كالا براو كونه عقد صلح يقتضي القبول لان الصلح ركنه الايجاب والقبول  
 ولو وهب المشتري المبيع من البائع قبل قبضه فقبل كانت اقاله **ما يعتبر**  
**في اللفظ** يقول الحخير وقد مر في فصل البيع بالوفاة تفرعا عن **قن** ان العتق  
 للمفوض دون المعنى في المحو فان من تزوج امرأة ومن بقيقته ان يطلقها  
 بعد ما جاسها صح العتق انتهى **اشباه** خرج عن قوله العتق للمعنى لا للمحوظ  
 مسائل وبلى انه لا ينتقد البيع بالهبة بلا شئ ولا العارية بلا جارة بلا اجر  
 ولا البيع بلفظ النكاح والتزويج ولا يقع العتق بالفاظ الطلاق وان نوى ان يمتنع  
**ما يعتبر فيه كل ما** اى اللفظ والمعنى جميعا **اشباه** والطلاق والعتاق  
 براعى فيهما الالفاظ لا المعنى فقط فلو قال لقتل ان اديت الى كذا في كسب ايض  
 فاداه اليه في كسب اخضر لم يعتق ولو وكله بطلاق زوجته منجرا فعلقه على كايه  
 لم تطلق وفي الهبة بشرط العوض نظر الى اجاب اللفظ ابتداء فكت هبة  
 ابتداء الى اجاب المعنى كانت بيعا انتهت فثبت احكامه من الخيارات ووجوب  
 الشفعة **احكام الوطى** وفي الاشباه وكل حكم تعلق بالوطى لا يعتبر فيه الا ترال  
 لكونه شعبا اذ احرم الوطى حرمت دواعيه الا في الحيض والناس والصوم لمن يامر على  
 نفسه فحرم في الاعتكاف والاحرام مطلقا وفي الظهار والاستنبر الذي يحرم



على الرجل وطى زوجته مع بقا النكاح الحيض والنفس والصوم الواجب وصيق وقت  
الصلاة والاعتكاف والاحرام والايلا والطهار قبل التكفير وعدة وحمل الشهادة  
واذا صارت مفضاة اى اخلط قبلها ودمها فانه لا يحل له ان يباها حتى يتحقق  
وقوعه في قبلها وفيما اذا كانت لا تحمله لصغر او مرض او سن وعند امتناعها  
لقبض مهرها المجل لم يحل لها وفي بعض كتب الشافعية انه يحرم وطى من وجب  
عليها الفصا وليس لها جل طاهر لكيلا يحدث حمل يمنع استيفاءها ما وجب  
عليها اذا اختلف الزوجان في الوطى فالقول طاهيه الا في مسائل ادعى البعض الامانة  
وانكرت المرأة فالقول له يمينه لا اذا كانت بكر ولا فرق في ذلك بين ان يكون قبل الناحل  
او بعد الثانية المولى اذا ادعى الوصول اليها قبل مئة الايلا يقل قوله يمينه  
لا بعد مئيتها الثالثة لو قالت طلقني بعد الدخول في كمال المهر وقال طلقتك قبله  
ولكن نصفه فالقول طاهي وجوب العقد عليها وله في المهر والنفقة والسكنى في العقد  
وفي حل بنتها واربع سواها واختها للمهر فلو جات بولد في صداق تحتل يمين  
نسبه ويرجع الى قوطها في تكيل المهر وان لا عن بنفيه عدما الى نصديقه  
هكذا ختمت من كلامهم ولم ار الا ان نضر حيا الرابعة انما ادعت الطلقة ثلاثا ان  
الثاني دخل بها فالقول لها حلها الاول لانك المهر الخامسة لو علق بدم وطيه اليوم  
فادعت عدسه وادعى جوده فالقوله لانك المهر وجود الشرط قال في الكترو ان  
اختلف في وجود الشرط فالقول له للوطى بملكه اليمن احكام احكام الوطى بكاح  
فيوجب تحريمها على اصوله وفروعه وتحريم اصولها وفروعها عليه ووجوب  
الاستبراء وحرمة ضم اختها اليه ومجالمة الوطى بكاح في مسائل حيث لا يثبت به  
الظن ولا الاخصان **احكام السفر** وفي الاشياء من احكام السفر خصته  
القصر والفطر والمسح فلا تقايام وليا ليها واما التنفل على الدابة فحكمه خارج المهر  
لا السفر ومنها سقوط الحجقة والعبد والاصحبة وتكبير التشرى والملاصقة  
اجمعة فمن احكام المهر ومن احكام السفر حرمة المهر في المهر الزوج او المحرم ولو كان  
السفر واجبا فوجوب احد من شرط وجوب الحج عليها واختلفوا في وجوب نفقته  
عليها اذا امتنع المحرم الا بها والمعتد الوجوب عليها بناء على انه شرط وجوب الادا  
ويستثنى من حرمة خروجها الا باحدا من حجرتها من دار الحرب الى دار الاسلام ومن احكامه  
منع الولد من طلاق ابويه الا في الحج اذا استغنى عنها وتحريمه على المديون الا بالدين  
الدين الا اذا كان موجلا ويختص ركوب البحر باحكام منها سقوط الحج اذا غلب الهلاك  
وتحريم السفر منه وضمان المودع لو سافر بها في البحر وكذا الوصي وليستويان في

بقية الاحكام يقول الحقيرون اطلاق قوله وتحرم السفر منه تطرد لان السفر منه  
للحج والجهاد وصلة الرحم ونحو ذلك من الامور الدينية والشرعية مباح كما لا يخفى  
وفي الاشياء ايضا في محل اخر السفر بوعان منه ما يختص بالطويل وموتلا ثمة ايامه  
ولياليها وسوا القصر والفطر والمسح اكثر من يوم وليلة والاصحبة على ما في غاية  
البيان والثاني لا يختص به والمراد به مطلق الخروج عن المهر وموتلا اجمعة والعبد  
والاجاعة والتنفل على الدابة وجواز التيمم واستحباب القرعة بين نسائه والقصر  
للسافر عند رخصة استقاط بمعنى الغزوة بمعنى ان الاتمام لم يبق مشروعا حتى  
يائمه به وفسدت لواتم ولم يقعد على راس الركعتين ان لم يوافقا مئة قبل سجود  
الثالثة **احكام حرم مكة** شرفها الله تعالى **شاه** لا يدخله احد الا محرما  
وتكره المجاورة به يقول الحقيرون عند الايام خوفا من الاخلال بواجب تعظيمه كما  
ذكر في المطولات وفي الاشياء ولا يقتل ولا يقطع من جنى في خارجها والتجابه اي  
ياحرم ويحرم التفرص لصيده ويجب الجرا بقتله وتعميله في كتب الفقه ويحرم  
قطع شجره ورعى حشيشه الا الاغذخرويسر الغسل لدخوله ونصاعفه  
الصلوات وحسناته كسيانته وبواخذ فيه بالهم الى الحرم على المعصية ولا يسكن  
فيه كافر ولكافر الدخول فيه ولا يمنع ولا قرانه للمكي ويختص الهدى به ويكره اخراج  
حجارته وترا به والحرم مساو لغيره عندنا في اللفظة والدابة على القاتل فيه  
خطا ولا حرم للمدينة عندنا خلا فالامام مالك فلا يثبت لها عندنا هذا الاحكام  
الا استثنان الغسل لدخولها **احيا** روى عن الحسن البصري ان صوم يوم بكة بماية  
الف وصدقة درهم بماية الف درهم وكذلك حسنة بماية الف قال ابن مسعود رضى  
الله عنه ما من بلد يواخذ العبد فيه بالهم قبل العمل الا بكة وتلى قوله تعالى ومن يرد فيه  
بالحاد مظلما قد من عذاب اليم اي الله على مجرد الايراد فيقال السيات نقصاعف  
فيها كما نصاعف الحسنات وكان ابن عباس يقول لا خنك بكة من الاحاد في الحرم  
وقيل الكذب ايضا وقال ابن عباس لان اذنبه سبعين ذنبا تركبه احب الى من اذنب  
ذنبا واحدا بكة وزكية اسم منزلة بين مكة والطائف انتهى يقول الحقيرون ذكر الفاضل  
الشهير جلال الدين السيوطي في كتابه المسمى بالجامع الصغير في احاديث البشير  
النبي نقل عن شعب اليمان ليس منى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال صلاة في المسجد  
الحرام ماينة الف صلاة وصلاة في مسجدى مكة الف صلاة وصلاة في بيت المقدس  
خمسمائة صلاة **احكام المساجد** وفي الاشياء ايضا احكام المساجد كثير  
ذكرها اصحابه القناوي في كتاب الصلاة في باب مستعمل فيها تحريم دخولها على



جب وحايض وتسا ولوعلى وجه المروور يقول الحقيق قد مرنا الاشياء ان الذي يجوز دخوله  
المسجد جنباً بخلاف المسلم فراده ههنا الجنب المسلم كما لا يخفى قال ويجزم ادخال نجاسة  
فيه يخاف منها التلويث ومنع ادخال الميت فيه والمصحح ان المنع لصلاة الجنازة  
وان لم يكن الميت فيه الا لعذر مطر ونحوه واختلف في علته فمن من علته بخوف التلويث  
ومنهم بانه لم يبين المسجد لها وعلى الاول كراهة تخريبية ورجحه بعضهم وعلى الثاني  
تخرجه عن قوله تعالى احذروا ما يغضب الله الميت لا جامعهم على طهارته بالتسل حيث كان  
مسلماً **قاضي خان** قال لعمامة المشايخ تكره صلاة الجنازة في مسجد تقام فيه الجماعة  
الا من عذر مطر وسواك الميت والقوم فيه او الميت فيه والقوم في الخارج او الميت  
في الخارج والامام والقوم فيه واتخلفوا فيه فيما اذا كان الامام والميت وبعض  
المقوم خارج المسجد وسائر الناس في المسجد فيلزم لا يكره لان سبب كراهة ادخال  
الميت في المسجد اختلاف المكائيل بين الامام وبين الميت وقيل يكره على كل حال لان  
عادة السلف جرت في صلاة الجنازة باعداد موضع على حدة **اشياء** ومن احكام المسجد  
حكمة الاعتكاف فيه وحرمة ادخال الصبيان والمجانين حيث غلب تجسيمه والافكار  
ومنها انما القل فيه بعد قتله وحرمة البول فيه ولو في انا كالتحلي واما الفصد فيه  
في انا قال فلان وينبغي ان لا فرق فيها اخذ شيء من اجرائه قالوا ان كان ثراه يجتمع  
جاء الاخذ منه ومسح الرجل عليه والا فلا ومنها حرمة البصاق فيه والقائه التمامة  
فوق الحصى احق من وضعها تحته فان اضطر اليه دفعه **قاضي خان** ولا يترك في  
المسجد ولا فوق حصير ولا تحته لانه محل اوجبه تعظيم المساجد في اخذ التمامة  
بنوبه وان اضطر فلا لقا فوق الحصير اهول من الالتقاء تحته اذ الحصير ليس سجداً  
وما تحته مسجد فان لم يكن فيه حصير يرفقه في التراب او الحمى ولا يتركها على  
وجه الارض ولا يترك على اسطوانه ولا على حيطانها من الداخل الى القبلة وغيرها  
ويكره مسح الرجل من الطين ونحوه باسطوانة المسجد او حيايط وان مسح بقطعة  
حصير ملقاة في المسجد لا يصلح عليها الا ان لا يفعل وان فعل لا بأس به وان مسح  
بتراب المسجد او بمجموعه في ناحية غير مبسطة لا بأس به ولو مبسطة فهو مكروه  
يكره لانه بمنزلة ارض المسجد ولو مسح بخشبة موضوعة في المسجد لا بأس لان الخشبة  
ليست من المسجد **اشياء** وتكره المضضعة والوضوء في المسجد الا ان يكون هناك  
موضع اعد له لا يصلح فيه اوان يتوضأ في انا ويستحب صلاة النية لراحله  
فان كان ممن يتكرر دخوله كفته ركعتان كل يوم ويستحب عقد النكاح فيه وجلس  
القاضي فيه ويكره دخوله لمن اكل ذراعية كرهية ومنع منه وكذا لم يؤد فيه

ولو لم يسهل ويمنع عن بيع وشراء كل مقد لغير المعتكف بقدر حاجته ان لم يحضر  
لصلوة ويكره النساء الضالة وقراءة الاشعار والافراد النوم لغير غريب ولغير  
معتكف ويكره الكلام المباح فيه وفي شرح ابن الهمام ان الكلام في المسجد يكره لكل الحسنة  
انا كل النار الخطب وكذا رفع الصوت بالذكر الا للمتفقه به ويكره الضراط والحفوة  
به وليس كنسه وتنظيفه وتطيبه وفرشه وايضا السراج فيه يقول الحقيق  
في الجامع الصغير للسيوطي انما البني عليه الصلاة والسلام قال ليس المساجد هور  
لخور العين قال صاحب الاشياء وليس تقديم الرجل اليمنى على اليسرى عند دخوله  
عكسه عند خروجه ومن اعتاد المروور فيه ياتم ويفسق ويكره تخصيص مكان  
فيه للصلاة ولا يتبعن بالملازمة فلا يزعج غيره لو سبقه اليه ولا يجوز اعادة  
ادواته لمسجد اخر ولا يشغل المسجد بالمتاع الا للحرف في فتنه عامة قال  
اعظم المساجد حرمة المسجد الحرام ثم مسجد المدينة ثم مسجد بيت المقدس ثم  
لجوامع ثم مساجد المخلاف ثم مساجد الشوارع ثم مساجد البيوت **احكام**  
**جمعة** وفي الاشياء ايضا اخص يوم الجمعة باحكام لزوم صلاة الجمعة  
اشراط الجمعة وكونها ثلاثة سوى الامام والخطبة طها وكونها قبل الصلاة  
شرط وقراءة السورة المخصوصة طها ويجزم السجود قبلها بشرطه واستئذان  
الفصل طها والتطيب وليس الا حسن وتقليم الاظفار وطق الشعر ولكن بعد هذا  
افضل والحد في المسجد والتبكير لها اي الذهاب بكره اي في وقت السجود  
والاشتغال بالصلاة الى خروجه للطيب ولا يسر الا امراد طها ويكره افراد يوم  
الجمعة يصوم وافراد ليلة بالقيام يقول الحقيق وجهه ان فيه تشبها باليهود والنصارى  
حيث افراد يوم السبت والا حد بذلك فينبغي ان يقسم الى يوم الجمعة يوما ما قبله  
او بعده وقد ذكر في محله ان هذا في حق غير صاحب الدور واما في حقه بان كان يصوم  
وما ويفطر يوما فصادق في يوم الجمعة نوبة صومه فلا يكره افراد به بالصوم قال  
صاحب الاشياء ومن قراءة سورة الكهف فيه واخص بغير كراهة النافلة  
وقت الاستئذان على قول من المعتمد المصحح وسرخير ايام الاسبوع وسويوم عيد المؤمنين  
وفيه ساعة الاجابة ويجمع فيه الارواح وتزار فيه القبور ويا من الميت  
فيه من عذاب القبر ومن مات في يومه اوليته امن فتنه القبر وعذا به ولا تشجر  
فيه جهنم وفيخلق ادم عليه السلام وفيه اخرج من الجنة الى الدنيا وفيه تقوم به  
القيامة وفيه يزور اهل الجنة ربهم سبحانه وتعالى يقول الحقيق يا تون في  
الجنة الى ضيافة ربهم ويتجلى بهم على جميعهم جعلنا الله من الفايدين بروية

ت



برؤية وجهه الكريم بحرمته رسوله المختص بالخلق العظيم عليه وعلى آله افضل الصلاة  
والتهليل **اجبا** وفي الخبر ان الله عز وجل في كل جمعة سنن اية الف عتيق من النار  
وقال النبي عليه السلام ان الحجج تسمر في كل يوم قبل الزوال عند استواء الشمس في  
كبد السماء فلا تفلوا في هذه الساعة لا يوم الجمعة فانه صلاة كلما وان جنم  
لا تسمر فيه يقول الحقيير لعل هذا الحديث هو دليل من قوله الذي مر ذكره قبل عشرة  
اسطر قال صاحبه **اجبا** وقال النبي عليه السلام من مات يوم الجمعة كتب الله له  
اجر شهيد وروى في ثلثة القبر وروى الخبر المشهور ان في الجمعة ساعة لا يوافقها  
عبد مسلم يسأل الله تعالى فيها شيئا الا اعطاه وفي خبر اخر لا يصاد بها عبد يعصى به  
واختلف فيها قليل انها عند طلوع الشمس وقليل عند الزوال وقليل مع الاذان وقليل  
اذا صعد الخطيب المنبر وشرع في الخطبة وقليل اذا قام الناس الى الصلاة وقليل اخر وقت  
العصر وقت الاختيار وقليل قليل غروب الشمس فكانت فاطمة رضي الله عنها تراعي  
ذلك الوقت وتامر خادمها ان تنظر الى الشمس فتخبرها بسقوطها فتشرع في الدعاء  
والاستغفار الى ان تغرب وكانت تخبر ان تلك الساعة هي المنتظرة وتؤثرها عن غيرها  
الله عليه وسلم وقال بعض العلماء بمسئمة في جميع اليوم مثل ليلة القدر حتى تتوفر الدواعي  
على مراقبته وقد قيل انها تنقل في ساعات يوم الجمعة كتنتقل ليلة القدر قال وهذا  
هو الاشبه ولم يلق بيقول يعلم المعاملة ذكره انتهى كلام الامام في الاجابة بقوله الحقيير  
وفي متن شرعته الاسلام وينقسم الدعاء عند خروج الامام فانها الساعة المرجوة انتهى  
وقال الامام الجزري في كتابه السمع بالحسن الحسين في احاديث سيد المرسلين بعد ذكر  
الاقوال قلت والذي اعتقد ان تلك الساعة وقت قراءة الامام الفاتحة في صلاة  
الجمعة الى ان يقول امين جماعة في احاديث التي سمعت عن النبي عليه السلام كما بينته في  
غير هذه المواضع وقال النووي والعصم بل المواب الذي لا يجوز غيره ما ثبت في صحيح  
مسلم من حديث ابي موسى الاشعري انه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم في شأن  
الجمعة ما بين ان يجلس الامام الى ان تنتهي الصلاة رواه مسلم انتهى كلام الجزري وقال  
صاحب الاسبا في كتاب الصلاة الدعوى المستجابة يوم الجمعة في وقت العصر عندنا  
على قولها مشايخنا كذا في التتمة **الفصل الرابع والاربعون** في احكام  
المرضى على ترتيب الكتب المذكورة في كتب الفقه يقول الحقيير وهذا وان كانت من  
مباحات الاحكام لكن لكثرة ما فيها ووقوع انواعها في الذكر فتردتها وفي فصل  
مستقل اوردها والله الموفق **منها** ومن الامور المفترضة على الاهلية المرض وهو  
لا ينافي في اهلية وجوب الحكم حق الله وللعباد ولا لاهلية العبادة حتى مع نكاح المريض

وطلافة وسائر ما يتعلق بالعبادة ولكن المرض لما كان سبب الموت والموت بمنزلة الموت  
كان المرض من اسباب الحجج فشرعت العبادات على المريض بقدر القدر ولما كان الموت  
علة خلافة الوارث او الزماني لما كان المرض من اسباب تعلق حق الوارث والفريسم  
باله فيكون المرض من اسباب الحجج على المريض بقدر ما يتعلق به صيانة للحق في اذا  
انقضى المرض بالموت مستندا الى اول المرض حتى لا يورث المرض فيما لا يتعلق به حق غيره  
وارث كسكاح بهام المثل حيث يصح منه لانه من الواجب الاصلية وحققه يتعلق فيما  
فضل عنها فيصح في الحال كل تصرف يجمل الفسخ كعبته وبيع بمجاجة ثم يقتض ان  
احتج اليه وما لا يجمل التفضيل كعلق بالموت كاعتاق اذا وقع على حق غريم او وارث  
بجلاذ اعتاق والراهن حيث ينفذ لان حق المرتن في ملك اليد دون الرقبة والله اعلم  
**كتاب الطهارة** قال الله تعالى وان كنتم مرضى او على سفر  
ولم تجدوا ماء فليموا صعيدا طيبا **الايتة** المرض المصح للتيمة هو ان يخالط زيادة  
المرض باستعمال الماء لايقا عده في الجرح والمعتبر عندنا الضرر سواء كان بالماء او بالحركة  
**زلم** سوا هذا زيادة المرض وطوله باستعمال الماء بالضرر **خلاصة** ولو لا جاف الملاك  
ولا تلف المصنوع ولكن بخلاف زيادة المرض وابطال البر ويجوز التيمم عندنا **سمل** ولو لم يضع  
الماء لا يجز به التيمم كمن به وجع البطن او وجع الضرس او نحوهما **سفي** لو تضرر بالضرر  
لوضو بالماء يجز به التيمم لتضرر بالوضوء وان لم يتضرر بالماء كما يف عطف تجز به  
التيمم لهذا المعنى لانه يتضرر بالماء **قاضي خان** جنب صحيح في المصروف والهلاك من  
القتل تجز به التيمم وقا **خلاصة** جازله عند الامام خلافا لها والمسا فر اذا خاف  
الهلاك يتيمم ولا يغسل وقا **قاضي خان** واختلفوا على قول الامام في محدث في المصروف  
خاذا لهلاك من الوضوء والصحيح انه يباح له التيمم قال مشايخنا في ديارنا لا يباح له  
التيمم اذ عرف ديلوفا اجراما يعط بعد الخروج فيمكنه ان يدخل الحمام ويتخلل بالعبسة  
**ج** مسافر تيمم لعدم المائهم مرض مرضا يبيح له التيمم لو تيمم لم تجز له الصلاة بذلك  
التيمم اذا خلا في اسباب الرخصة يمنع الاحتساب بالرخصة الاولى عن الثانية  
وتصير الاولى كان لم تكن **فقط** المرض اباح تيممه يقتض تيممه **خ** لو لم يقدر على  
الوضوء لم يكن احد يوضيه تيمم ولو سعه من يوضيه مجانا لا يتيمم ولو لم يوضه  
الا بيد جازله التيمم عند الامام وقالا لا يتيمم لو كان الاجرة ربع درهم **مختارات**  
بيده شقاق فمجر عن استعماله المايوضيه غيره والا يتيمم عند الامام **جص**  
لو مخرج عن الوضوء على امته ان يوضيه لا على زوجته وعلى كاجني وقليل يجب عليها  
اعانتة لقوله تعالى ولما ونوا على البر والتقوى وكذا لا يجب على الزوج ان يوضيها



**فقط** مرض قن اوامة فمجر عن الوضوء عن محمد انه يجب على ولاه ان يوضيه اذ يجب عليه تهاذه مادام في ملكه من اذ لم يكن للمريض من يمسح به يدع الصلاة عند ما وعنه من يوي بلا طهارة ثم اذا قدر على الوضوء بعينه **كتبني** شلت يده ولم يجده من يوضيه يمسح يده على الارض ووجهه على الخائط **قاضي خان** من لا يقدر على الوضوء الا بمسحته لا يباح له التيمم مريض لا يرضى الماء الا انه لا يقدر على استعماله لو لم يكن معه احد جاز له التيمم وفاقا ولو معه من يعينه فلو المعين حر او امراته جاز له التيمم عند الامام ولو معه مملوك اختلفوا فيه على قول الامام قيل لا يجوز له التيمم وقيل لو يعينه المعين بلا اجر لم يجز له التيمم عند الكل **مختارات** وقال شمس الائمة ظاهر المذهب ان من وجد من يعينه لا يجوز له التيمم وقال شمس الائمة الحلواني يجوز له التيمم **قاضي خان** ومن هذا الجنس ما سأل احدنا هذه وسأله اذا كان لا يقدر على التوجه الى القبلة بنفسه وعند من يوجه اليها ومنها اذا كان على فراش نجس لا يمكنه ان يتحول الى مكان طاهر وعند من يجوز له واجبوا انه اذا عجز عن القيام بنفسه وعند من يعينه فصل في اعداء جاز وعلى هذا الخلا لا عني اذا وجد قريبا الى الحج او الجمعة عند الامام لا تخرجه الجمعة والحج **خلاصة** بناء على ان الاستطاعة لا تثبت بالغير عند الامام **قاضي خان** والمفقد اذا وجد من يحمله اليه صلاة الجمعة ذكر الامام الفضل انه لا جنة عليه عند الكل وينبغي ان لا يكون عليه الحج ولا حضور الجماعة بلا خلاف وذكر الامام السفهري ان الكل على الخلاف **ح** من في عانة بره جري يتييم **قاضي خان** جاز التيمم لمن به جري او حصية لان الاستعمال يرضى **خلاصة** به جري او جراحة يعتبر الاكثر محمدا كان او جنيبا ففي الجنازة يعتبر اكثر البدن وفي الحديث يعتبر اكثر اعضاء الوضوء فان كان اكثر جرحا والاقل صحيحا يقيم ولو الاكثر صحيح والاقل جرح يغسل المصحح ويمسح على الجرح ان امكنه بان كان لا يظنه المصحح ان لم يكنه لم يمسح على الجرح او فوق الخرقه ولا يجزئ غسل وتيمم ولو نصف البدن صحيح ونصفه جرح اختلفوا فيه والامام انه يتييم ولا يستعمل الماء **قاضي خان** وان استوى الجرح والمصحح تكو اية فقبل لا يسقط غسل المصحح ولا يباح له التيمم وهو المصحح لانه احوط **قن** ولو نصف الاعضاء صحيح لم يذكر في ظاهرها الرواية وعن لم يعجز عن غسل القدمين والوجه يتييم ولو عجز عن غسل اليدين فقط لا يتييم هذا تفسير قول الامام وبه ثبت ان النصف كالأكثر يقول الحنفية هذه الرواية عن م يدل على ان الصواب ما مر عن الخلافة لا ما مر عن قاضي خان والله اعلم **خلاصة** واختلف المشايخ في معرفة القلة والكثرة منهم من اعتبر من حيث عدد الاعضاء حتى لو كان على راسه ووجهه ويداها صحيحته ورجلاه جرحين يجب الغسل ولا يتييم وعلى العكس يتييم ومنهم من اعتبر الكثرة

من كل عضو من اعضاء الوضوء لا الاكثر بجميع وجب الغسل ولو الاكثر جرح يتييم **وغير** المعذور ويمسح في الوقت لا بعده الا اذا انقطع عذره وقت الوضوء واللبس حتى اذا وجد طال الوضوء لا اللبس او بالعكس او في الخابئين لم يمسح بعده **قاضي خان** باحدى رجليه خرقة جعل عليها جيرة وغسل رجله الصحيحة ولبس عليها خفا لا يمسح على الخفة اذ لو مسح عليه يمسح على الجيرة والمسح على الجيرة كالغسل لما تحتها فيصير جماعين غسل وتيمم **مختارات** وذلك لا يجوز وكذا الوضوء الخفة على الجرح خفة وحدها **قاضي خان** ولو لبس عليها فله ان يمسح لانه لبس الخفة عليها بعد الغسل **كتبني** يرجله جراحة يضرها الغسل ولبس الخفة على الاخرى يمسح لانه لم يلبس له الارجل واحدة يقول الحنفية قوله يمسح مخالف لما قبل ثلاثة اسطر من قاضي خان والظاهر انه مولا الضو او الصواب لا يحتج على ذوي الالباب قالوا من شد خرقة على جراحة ولبس الخفين مسح عليها اذ المسح على الجيرة كغسل ولو لبس الصحيحة وسقط الجيرة لم يمسح الصحيحة قيل في قياس قول الامام يمسح اذ المسح على الخرقه لا يجب فصار كمن لبس له الارجل واحدة يقول الحنفية قوله لا يجب اختيار خلاف الصحيح كما سألنا قريبا **زيلي** المسح على الجيرة واجب عند كل واحد لا يجوز تركه وعند الامام ليس بواجب حتى جاز تركه بلا عذر في رواية قال في العناية والصحيح انه واجب عنده وليس بفرض حتى تجوز صلاته بدونه وقيل لا خلاف بينهم لان قولنا ماض لا يصح المسح وقوله فمن يضره يقول الحنفية وفي الاصلاح والابيضاح نقلنا من العيون ان القنوي على قولها احتياط **قاضي خان** باحدى رجليه بشرق فغسل رجليه ولبس خفيه فاحدث ومسح عليها وصلى صلاته فلما اترعها وجد البثرة قد سال عنها ولم يعلم انها متى انتشفت ينظر لورا من الجراحة يمسح وقد لبس الخفة وقت العجز وترعها بعد الغسل لا يعيد صلاة العجز بل ما بعدها ولورا سدا لم يولد تعلم لا يعيد شيئا من الصلوات مسح على الخفة ثم انقشرت الجلدة الظاهرة من الخفة وبقيت الباطنة لا تتركها عاذاة المسح مسح جيرة مسح عليها ولبس خفه ثم حدث ومسح على الخفة ثم سقطت الجيرة عن بر وبطل مسح الخفة **هداية** يجوز المسح على الجيا يروى ان شدها على غير وضوء **ففس** المسح على الجيرة على مراتب يجب غسل ما تحته ان لم يضر وكذا الوضوء الما البارد ولا الحار ولو ضربه الفصل بطلان مسح على الجراحة ولم يجز المسح على الجيرة ولو ضربه المسح على الجراحة مسح على الجيرة **مختارات** وان ضربه المسح على الجيرة ايضا سقط المسح **قاضي خان** جاز المسح على الجيا يروى يرضى المسح والا فلا وكذا في القصد ما لو اهدى الوضوء الغسل والجراحة في موضع لرحل الرباطة امكنه ان يشدها بنفسه ولو لا يمكنه جاز المسح

كأصو



على الجبين والباطون ولا يصح المسح على الجراحة **ابن الممام** اكبره اذا زادت على  
نفس الجراحة ان يصح الحبل والمسح مسح على الكل تبعاً للفرقة وان لم يصح غسل  
ما حولها وسحقها نفسها وان ضربه الحبل يمسح على الخرقه التي فوق راس الجرح وليس  
ما حولها تحت الخرقه الزاوية اذا ما ثبتت بضرورة يتقدها بقدرها قال ولم ار لم  
ضرب الحبل لا المسح لظهوره انه ح ميسح على الكل وهذا الكلام في العصابة ان ضربه مسح  
عليها ومن ضرر الحبل ان يكون في مكان لا يقدر على ربطها بنفسه ولا يجد من يربطها يقول  
الحقير المسئلة التي ذكرها بقوله ولم ار لم اخرم ذكرها قبل سنة اسطر تقلا عن قاضي خان  
وذكرت في الاصلاح والايضاح ايضا تقلا عن هداية الناطق بقوله اذا كان حل الجبين يضر  
بالجراحة وتجب العصابة موضع الاجراح فيه ليس له حل الجبين وليس عليه غسل ما تحت  
العصابة في غير موضع الجراحة وان كان حل العصابة لا يضر بالجراحة ولكن نزع العصابة عن  
موضع الجراحة يضر بالجراحة فعليه ان يحلها ويفصل ما تحتها الى ان يبلغ موضعاً يضر  
بالجراحة ثم يشد العصابة ويصح على موضع الجراحة انتهى وقال ابن الممام ولا فرق بين جرح  
وفرقة وكسر ولو انكسر خضرم فجعل عليه دواء علكا او ادخله جلدة مرارة او مرهما فلو بصر  
نزع مسحه عليه ولو ضرم المسح تركه ولو باعضائه تشقق او امر عليها الما ان قدر ولا تتركها  
وغسل ما حولها **مختارات** وان كان عليه دواء لا يمسح بل يمسح لما عليه **كتبني** جاز المسح على  
الجبين ولو زادت على محل الجراحة اذ في الرفع ضرر وجرح فصار الزايد تبعاً وكذا المقصد  
والفرقة والمستور سواء في صحة المسح **ويلى** لو دخل تحت العصابة موضع صحيح اخر المسح  
للضرورة اذا العصابة لا تقبض على وجهها في موضع الجراحة فمطلوب يدخل تحتها ما حول  
الجراحة **مختارات** الفرقة العكسية بين العقدة لا يجب غسلها للضرورة اذ لو غسله  
ربما يقبل العصابة فتتخذ البلية الى موضع المقصد والجراحة فتضر **خلاصة** وايضا  
لما الى موضع لم تستش العصابة وبين العصابة فرض يقول الحقير قولم فرض محالف  
لما راينا تقلا عن ثلاثة كتب ولعل هذا قياس وذلك استحسان لا يخفى وجهه على  
دوى الرمان **كتبني** واستنبط الجبين بالمسح شرط **منه** لو مسح الاكثر جاز **قاضي**  
**خان** اذا مسح على الجبين هل يشترط فيه الاستيقاظ وسور رواية عن **كافي** الصحيح  
انه لا يشترط **خلاصة** وفي رواية عن الامام لو مسح على الاكثر جاز وعليه الفتوى باصبعه  
قرحة فادخل المرافقة في اصبعه او المرمم فجاز موضع الفرقة فتوضا ومسح عليها جاز  
المسح اذا استنوع المسح العصابة وكذا في حق المقصد وعليه الفتوى **قاضي خان**  
وكذا لو بيد او رجله فرقة او جراحة فله المسح عليها **وحقير** كان الامام ابو علي النسفي  
لا يجيز المسح على عصابة المقصد ويجيز على فرقة المقصد وذكر الامام علا

الدين لو كان المقصد في موضع يمكنه ان يشد بنفسه بلا اعانة احد لا يجوز المسح  
على العصابة ويجوز لو في موضع لا يمكنه وعامة المشايخ على جواز المسح على عصابة  
المقصد **لو سقطت الجبين** فابداً غير جاز والاولي ان يعيد المسح على الثاني  
**مسح** ربط الجراحة ونحوه الرباط من السيلان فلو لم تنفس الخرقه فهو صحيح ولو  
سقطت فهو سائل وكذا المقصد والمستحاضة ايضا اذ روي عن م وغيره انه ان لم يحل  
الظاهر كحشوا لا ينقض الوضوء والمختار بخلاف الحايض اذ لا تنقض ما دامت ترى صفرة  
وكذلك مع انها لا تبسيل بخلاف دم الاستحاضة **فتاوى** المستحاضة ومن به جرح سائل  
او احتبس ما يمنع ثبوت حكم الدم **خلاصة** طيب حبست الدم عن الدور ولا يخرج عن  
اونها حايض بخلاف صاحب جرح سائل منع الجرح من السيلان خرج من كونه صاحب جرح  
سائل وكذا المستحاضة **قاضي خان** صاحب جرح سائل لو منع خروج الدم بطول او رباط  
لا يكون صاحب جرح سائل والمقصد ليس بصاحب جرح سائل لانه يتمكن من منع الدم  
بعصابة او غيرها فلذا انه ان يوم غيره **دور** عذر العذر يمسح على الحنف في الوقت لا بعده  
الا اذا قطع عذره وقت الوضوء والبس فلو وجدها الوضوء لا لبس او بالعكس او  
الحالين لم يمسح بعده صاحب العذر ابتداء وهو من استنوع عذره تمام وقت صلاة  
ولو حكم بان لا يجدي في وقت صلاة زماناً يتوضا ويصلي فيه خالياً عن الحدث وفي المقابل  
وجوده في جزء من الوقت وفي الزوال شرط استيعاب الانقطاع وهو يتوضا لوقت  
كل فرض ويصلي فيه ماشياً وينقضه خروج الوقت لادخوله **ابن الممام** وفي النوازل  
اذا كان به جرح سائل فشد عليه خرقه فاصاب الدم اكثر من قدر الدم او اصاب  
ثوبه فصل ولم يغسله ان كان لو غسله تنجس ثانياً قبل الفراغ من الصلاة جاز ان لا يغسله  
والا فلا هو المختار ولو كانت به دمايل فتوضا وبعضها سائل ثم سال الذي لم يكن سائلاً  
انتقض وضوءه لان هذا حدث جديد كما اذا سال احد متخريه فتوضى مع سيلانه وصل  
ثم سال المتخري الاخر في الوقت رجل في عينه رمد ليسل رمداً قبل يومه بالوضوء لكل وقت  
لا حتمال كونه صديداً قال وهذا التعليل يقتضي انه امر استخباية اذا الاحتمال في كونه  
ناقضاً لا يوجب الحكم بالنقض اذ اليقين لا يزول بالشك نعم اذا علم ببلية الظن باجاء  
الاطباء او علامات نقلت ظن المتبلى حياً انتهى والله اعلم **كتاب**  
**الصلاة** وفي حق من افتتح الصلاة وهو صحيح فرض فيها بنى كما يمكن في رواية الاصول  
وعن الامام يستقبل الوضوء الى الايام **ح** صلى ركعة بقيام وركوع وسجود فرض  
وصار الى حالة الايام فسدت صلاته عند الامام كذا في النوازل اذ خرجت انقضت  
سجدة الركوع وسجود فلم تجز بدونها **فقط** وعندما يتمها **هـ** اية صلى صحيح







رجله اليسرى عند الركوع وعن سريكم من بعد الكذا **ج** وفي **ت** وعز فرانه يقعد  
كثيرون وعليه القنوي لانه اقرب الى تواضع وخشوع **فقط** احديهما ركوعه يشير  
براسه للركوع لعجزه عما فوقه ولوام قوما تعودوا اوقيا ما لا يجزهم عليه **فقط** مريض عجز  
عن التوجه الى القبلة ولم يجده من يوجهه اليها يصلي الى غير هذا ولا يصيب في ظاهر الرواية  
وعزم بعينه **هـ** **فقط** مريض عاجز وجد من يحوله الى القبلة فلم يمسح وصل الى غير هذا جاز  
عند الامام بناء على ان الاستطاعة تقتضي ان لا يمسح عند الامام وعلى هذا لو صلى  
على فراش خمس ووجد من يحوله الى مكان ظاهر طاهر عنده لا يصح ما وعلى هذا **هـ** **فقط**  
لو لم يستطع المريض القعود واستلقى على ظهره وجعل يديه الى القبلة لا وما بالركوع به  
والسجود لقوله عليه السلام يصلي المريض قايما فان لم يستطع قاعدا فان لم يستطع فعلى  
قاعه يومئذ ايا فان لم يستطع فاسه تعالى الحق يقول الله **در غرر** وينبغي ان  
يوضع تحت راسه وسادة ليستبسه القاع ويحكم من الايام اذ حقيقة الاستلقاء يمنع  
الايماء للصحيح فكيف للمريض كذا في الكافي **هـ** **فقط** وان استلقى على جنبه ووجهه الى  
القبلة فاما جازلما مريضها رويما من قوله عليه السلام فان لم تستطع فعلى الجنب الا ان الاول  
موالوي عندنا خلافا للشافعي لاننا في الاستلقاء تقع على موى القبلة واسان المصطفى  
على جنبه الى جانب قويمه وبنه تداري الصلاة **ج** قبل لا يجوز على جنبه مع القدرة على  
الاستلقاء وقيل يجوز ان يوجه المريض القريب الى الموت الى القبلة لقوله عليه السلام ان  
الله يحب التيسر في كل شيء حتى التعلل والرجل واختار اهل بلادنا استلقا المختصر على  
القفا لانه ايسر لخرج الروح والاول هو السنة **فقط** مريض عجز عن الايماء فحرك راسه عن  
الامام بخوض صلاته وقيل لا اذ لم يوجد منه الفعل يقول الخفير الظاهر ان القول الاول  
هو المصواب لان الامام قاضي خان ذكر القول الاول في قضاؤه وعمله بانه وجده في الفعل  
ولم يذكر القول الثاني اصلا **ج** لو استدبره حتى عجز عن الايماء براسه سقط عنه  
مريض الصلاة في ظاهر الرواية **هـ** **فقط** ولا يوي عندنا بحسينه ولا بجيبه ولا  
بقبله لاسر من قوله عليه السلام فان لم تستطع فاسه الحق يقول العز من خلافا لغير  
**ج** واذا سقط الايماء ثم خفف مرضه هل تكرر الاعادة قيل لو زاد عجزه على يوم وليلة  
لا يلزمه القضاء ولا لزم كالاغما وقيل لو كان يعقل لا يسقط عنه الفرض والاول اصح  
لان محمدا ذكر في التواريخ ان من قطعت يده من مرقية وقدمه من ساقية لاصلاة عليه  
فثبت ان مجرد العقل لا يكفي لتوجه الخطاب **هـ** **فقط** لو عجز عن الايماء براسه اخرجت الصلاة  
عنه ولم تستطع ولو كان عجزا اكثر من يوم وليلة اذا كان مقيطا هو الصحيح لانه يفهم  
مضمون الخطاب بخلاف المغمى عليه **ابن الهمام** قوله هو الصحيح اخترازا عما صححه

قاضي خان انه لا يلزم القضاء اذا كان يفرح بضمون الخطاب محمله كمن عليه وفي  
المحيط مثله ومواختيار شيخ الاسلام وغيره الاسلام لان مجرد العقل لا يكفي لتوجه  
الخطاب واستشهد قاضي خان بما روي عن من فطم يده من مرقية ورجله  
مع ساقية لاصلاة عليه ورفع بان ذلك في العجز المتيقن بانتهاده الى الموت  
ولا منافاة اذا صح المريض بعد ذلك لا فيما مات قبل القدرة على القضاء فلا يجب عليه  
ولا الايصا به كسافر ومريض افطرا في رمضان وما قبل اقامة وصحة من تأمل تقليل  
الاصحاب في الاصول في حق مجنون يفتق في اثنائها الشهر ولو ساعته بمرسه قضا كل  
الشهر وكذا من جنى او اغشى عليه اكثر من صلاة يوم وليلة لا يقضى وفيما يقضى ووهنا  
يقضى تفرد ذهنا ايجاب القضاء على هذا المريض الى يوم وليلة حتى يلزم الايصا به  
ان قدر عليه بطريقه وسقوطه ان زاد على يوم وليلة ثم رأت عن بعض المشايخ  
ان كانت الفوايت اكثر من يوم وليلة لا يجب عليه القضاء وان كانت اقل وجب قال  
في النبايع وهو الصحيح انتهى كلام بن الهمام **مسق** المعتبر في القضاء حالة الادا فاستة  
المريض تقضى في الصحة كصلاة الصحيح وفاتة الصحة تقضى في المرض بايماء او كما يمكنه  
**ت** من اعشى عليه خمس صلوات او جن فقضى ولو اكثر **فقط** لو اغشى عليه يوما وليلة لزمه  
القضاء ولو اكثر ثم عند من تعتبر المشرق من حيث الساعات وعند من حيث الصلوات  
مالم تضر الصلوات سيما لم يسقط عنه القضاء وهو الاصح **ز** **فقط** وقوله هو الاصح لان  
الكثرة بال دخول في حد التكرار وتسمى الخلاف تظهر فيها لو اغشى قبل الزوال فاقا من الصلوات  
بعد الزوال فعند من وهو رواية عن الامام لا يجب القضاء لانها استوعبت يوما وليلة  
وعند من يجب اذا افاق قبل خروج وقت الظهر اذا التكرار باستيعاب ستة اوقات ولم  
يوجد **فقط** هذا هو المأخوذ لو يفتق ساعته ثم يعاوده الاغما فعلى وجهين لو افاقته  
وقت معلوم كان يجب مرضه عند الصبح فيفتق قليلا ثم يعود او به حتى شديد  
يرف من وقت ثم يعود الى يفتق عليه ثم افاقته معتبر في سبيل حكم ما قبلها ولو لم يكن  
لافاقته وقت معلوم لكن يفتق ويتكلم بكلام الاصحاب ثم يغشى عليه فانه الافاقة  
لا تعتبر **ز** **فقط** لو زال عقله بالبحر لزمه القضاء وان طال لانه حصل بالمصيبة فلذا  
يقع طلاقه وكذا الزوال بالبحر والرواية عن الامام لانه يسقط القضاء بالعرف  
بالاشر اذا حصل ما فقه ساقية فلا يقاس عليه ما حصل لغيره وعند من يسقط لانه  
بماح **در غرر** قطعت يده من المرقى ورجله من الكعب لاصلاة عليه كذا في الكافي  
وقيل ان وجد من يوضيه يامر ليغسل وجهه وموضع القطع ويمسح براسه  
وان وضع وجهه ورأسه في الماء ومسح وجهه وموضع القطع على جوار فيصلي كذا في



في الترخا فية **قاضي خان** ميت عليه صلوات فاصي بان يطعموا عنه لصلاته اتفق  
 المشايخ على انه يجب تنفيذ هذه الوصية من ثلث ماله ويصير لكل مكتوبة نصف صاع  
 من الخنطة وكذا الوتر واختلفوا انه هل يقوم الاطعام تمام الصلاة قال ابن مقاتل وابن  
 سلمة يقوم وقال ابن الجوزي لا يقوم وكذا قال علما وان اطعام يقوم تمام صوم رمضان وصوم  
 النذر **خلاصة** ما تدين عليه صلوات فائتة واصي ان تعطي كفارة صلواته بمطعم لكل صلاة  
 نصف صاع من بر وكذا الوتر وصوم يوم ايضا نصف صاع وانما يعطى من ثلث ماله وان  
 لم تترك مالا تستقرض درخته نصف صاع ويرفع الى مسكين ثم يتصدق المسكين على بعض  
 وزنته ثم يتصدق ثم حتى يتم لكل صلاة ما ذكرناه ولو فاضها وزنته بامر لا يجوز  
 وفي الحج يجوز قال كذا في نسخها لا مله **كتاب الزكوة**  
 وفيه **صم** لا تجب على المجنون يطبق وتجب على المغمى عليه ولو استوعب سنته ولو جرح في اول  
 الحول فاق قبل تمامه يجب عليه اذ المجنون اذالم يستوعب الشرا لا يمنع الصوم واذا لم يستوعب  
 المستند لا يمنع الزكاة وعمره لو بلغ الصبي مجنونا ثم فاق بعد سنين يعتبر الحول من يوم  
 الاقامة لا مما مضى قبلها وفيمن جرح في اول الحول فاق قبل تمامه يعتبر ما مضى من الحول ومن  
 جرح ويضيق فهو كما قل **تتبع** المجنون في اكثر الحول كاف في سقوط الزكاة عند سر وعدم يشترط  
 للسقوط ان يستقر في المجنون تمام الحول **قاضي خان** من اخر ذكاة المال حتى مرض يودي سرا  
 من الورثة **كتاب الصوم** وفي **صم** لو صام بخاف زيادة وجع  
 عينه او شدة حاجة يفطر لانه سب الوصول الى هلاك النفس واصله قوله تعالى في كانت  
 منكم مريضا لا يفته ونا وبله لو مريض فافطر فمعه من ايام اخر معلوم انه لا يراد به كل مرض  
 قلا او كثر اذا لادى لا يخلو عن قليله بل المراد مرض يعيديه ويوما قلنا فانه ح بلحق الحرج  
 وما جعل الله في الدين من حرج ولانا لو قلنا بانه لا يباج الاططار ادى الى هلاك اذا الجوع  
 بهيج اصفر وبالمصفر يزداد وجع العين ويومن اثم الاوجاع لقوله عليه السلام لا هم  
 الا هم الدين ولا وجع الا وجع العين وقيل المرض الميبح للاططار ان يصير صاحب فرائش وقيل  
 ان يعجز عن الصلاة قايما والصحيح ما سرد وان يخاف بالصوم توقع الزيادة لو زال مرضه  
 ونقص ضعفه قيل ينبغي ان يصوم ولا يعتبر خوف المرض ثم انهم جعل نقص السفر ميحا  
 ولم يجعل اصل المرض ميحا لانه انواع يفيد الصوم في بعضها فلا يمكن بنا الحكم على اصل المرض  
 فلم يجعل ميحا الا بشرط اقضايه الى الحرج لا يجعل نفس الصوم حدا على الاطلاق الا اذا  
 كان سببا لخروج الحدث والسفر يوجب الحرج على كل حال فاعتبر ميحا **خلاصة** خاف  
 لو لم يفطر تراد عينه وجعا او حكة شديدة افطر وانما يعتبر ذلك باجتهاد ما وباجار  
 طبيب عند مسلم فان يرى لكن ضعفه باق وظان ان يمرض لا يفطر ولو ضعفه بحال

لو صام يزداد وان اخبر الطبيب بذلك يفطر لو خاف على نفسه واصله انة اصابها ضعف  
 في رمضان في عمل مولاهما من خبز او طبخ او غسل ثياب فان خافت على نفسها لو لم تقطر  
 فافطرت عليها الفضا فقط وكذا من كثر فافطرت لهذا وذاك من خروجه لسكره  
 ولعاق الرهن لو كل السلطان فاشتد الحر وخاف هلاك نفسه فافطر ينبغي  
 ان لا يجبه الكفارة **صم** مرض في رمضان يوما بان كان له حمى غلب فافطر على ظن ان  
 يومه يوم مرضه وما ح فيه فعليه الكفارة وقيل لا يقول الحقة الظاهر ان القول  
 الاول قياس والباقي استحسان كما لا يخفى على ذوي العرفان قال ولو افطر على ظن انه  
 يحتاج اهل الحرب فلم يتصدق القتال لا يكفر بالفرق ان القتال يحتاج الى تقديم الافطار  
 بخلاف المرض يقول الحقة ذكر في الخلاصة مسئلة احمى بان فيها الكفارة وذكر  
 فيها قبل ورقتين رجل له نوبة احمى فافطر قبل ان تظهر حاة لا بأس به فينزع احمى بين كلاميه  
 ساقاة ووجبا لتوفيق عنوان يحل وجوبا لكفارة على ما لو افطر بتوهم عود احمى فلم تعد  
 ويحل عدم الوجوب على ما لو افطر ثم عاد الحمى والله اعلم **صم** رضيع يبطن بخاف عليه  
 من هذا وزعم الاطباء ان الظاهر لو شرب دواء ابرى الصبي وتحتاج الى شرب  
 نهار رمضان قيل طه ذلك لوقاله الاطباء والحقاق وكذا من لدغته الحية فافطر بشرط  
 الدوا قال لو كان يتعده فلا بأس به اطلق في الكتاب الاطباء الحداق قال **قط**  
 هذا عندي يحول على طبيب مسلم كن شرع في الصلاة بغير فوعده كافر باعطا الماله  
 لا يقطع صلاته فعمل غرضه افساد صلاته فكذا الصوم **فقط** افطرت على ظن يومها  
 يوم حيض ثم لم تحض فيه فعليه الكفارة في الاظهر لوجود الافطار في يوم ليس فيه  
 شهة الاباحة يقول الحقة الظاهر ان ههنا قول اخر وهو عدم وجوب الكفارة قياسا  
 على ما من مسئلة الافطار بظن عود احمى كما يشعر قوله في الاظهر ثم الظاهر ان يكون  
 القول بوجوب الكفارة قياسا والقول بعدم وجوبها استحسانا كما لا يخفى والله اعلم  
**صم** مسئلتنا الخضر احمى محولنان على انما لو نوبيا الصوم ثم افطر بعد العجز وان لم ينوبيا قضيا  
 لا كفارة اكره هذا السلطان على السفر فافطر على انه ليسا فمعه في غرضه لا قايلا  
 ولو قدم ليقتل في نهار رمضان فشرى ثم عفى عنه قال **قط** يكفر اذا اكره لم يتوجه على  
 شرب الما فيكون هذا الشرب مستغبرا عن الشهنة الكل في **فقط** وفي **صم** جوعت  
 طوعا في نهار رمضان ثم مرضت في ذلك اليوم او حاضت سقط عنها الكفارة جامع ثم  
 مرض في ذلك اليوم قضى ولم يكفر في الاصح ولو جرح نفسه حتى صار جارا بعجز عن الصوم قيل  
 يكفر وقيل لا والا ولا **فقط** حاطا او مرضعة حاطا على نفسها او ولد مما افطرتا  
 وقضيا لا فدية عليها لانه كمرض ولو افطر المريض يقضى لا فدية ولو مات قبل البرء



لا شيء عليه اذ لم يدرك عدد من ايام اخر وعليه ان يوصى بغدقة وكان لكل يوم نصف صاع من بر  
يجوز فيها ما يجوز في صدقة الفطر وردها للنس وبغير ذلك من ثلث ماله ولو لم يوصى وبغير  
به ورثته بلا ايضا جاز ولو صرح لزمه بقدر ما صح از عجز عن القضا لا بقدر ما ادرك ولو صح  
عند الكل **ج** مريض قال لله على ان اصوم شهر كذا الحات قبل البر ولا يلزمه شيء ولو صرح يوما  
لزم الايض جميع الشهر لا طعام عندهما وعدم يلزمه الايض بقدر ما ادرك على قياس ما مر  
**هداية** الشيخ الثاني الذي لا يقدر على الصوم يفتل ويطلع كل يوم مسكينا كذا في الكفارات  
ولو قدر على الصوم يبتل حكم الفدا لان شرط الخليفة استمرار العجز **قاضي خان** رجل لو  
صام في رمضان لا يكتفي ان يصلي قايما وان لم يصوم يكتفي بانه صوم ويصلي قايما  
بين العبادتين **نفع** منا غنى عليه كل رمضان او بمضنه يقضي خلافا لمحسن البصري لنا ان  
الاغراض خلاص القضا كسائر الامراض ولو صام في رمضان كله لا يقضي خلافا لما لك ولو افاق  
في ثمنه قضى ما مضى خلافا لروا الشافعي **قاضي خان** غنى عليه في اول يوم من رمضان يقضي  
غير يوم تلك الليلة قالوا هذا اذا نوى الصوم في تلك الليلة قبل الاغاء ولم يذكر ذلك في الكتاب  
وجعله ما ويا تقديرا ثم انما يجعل ما ويا تقديرا اذا كان اهلا لتع منه النية اما لو لم يكن اهلا  
في تلك الليلة بان غنى عليه في اخر يوم من شعبان ودام اغاؤه قضى ذلك اليوم ايضا **هداية**  
من غنى عليه في رمضان لم يقض اليوم الذي حدث فيه الاغاء لوجود الصوم فيه وهو الامساك المقنن  
بالنية اذ الظاهر وجودها منه وقضى ما بعده لانعدام النية **ص** المجنون لو افاق قبل الزوال  
ولم ياكل شيئا ونوى الصوم جاز اذ المجنون لا يبا في اصل الصوم ولا صفتا لفرسية بدليل انه لو نوى  
الصوم بالليل وجن بالهار ولم ياكل جاز صومه **نفع** مريض يرى في هذا رمضان يوما بامساك  
بقية يومه تشبها بالصائم وعليه القضا مسافر قديم ومجنون افاق وطهر ونفسا طهرا  
وكافرا لم يصبى بلغ بعد اكله ومن اكل نظر ان الشمس غربت فظهر عزمه غزوها فاكل هو لا امساك  
بقية يومه عندها **قاضي خان** وكذا يقيم نسحر بعد طلوع الفجر ويؤاخذ به فليعلم به فليعلم بالامساك  
ايضا **نفع** واجبوا على ان يفتل خطا بان يفتل من خطا او اكل متعمدا او مكرها  
او اخطأ يوم الشك فظهر انه من رمضان لزم الامساك تشبها واجهوا انه لا يجب التشبه على  
حايض ونفسا ومريض ومسا في طالة العذر المجتبه بعضها في **ن** وبعضها في **سج** وفي  
**ج** ان هذا الامساك يجب او يندب فليل يندب لانه مفطر فكيف يجب الامساك وقد قال  
ح لو طهر نعت النهار فلا يحسن لها الاكل وهذا يدل على ندب الامساك وقيل الصحيح انه  
يجب لان محمدا قال فليصم بقية يومه والامر للوجوب وكذا قال في حايض طهرت فلتدع  
الاكل بصيغة الامر وقول ح لا يحسن لها يعني يفتل لها الا يرى انه قال في مسافر اقام  
بعد الزوال اني استصحب كذا فقد فسر ما لا يحسن بالاستصحاب ولا شك ان ترك

ما هو مستصحب شرعا واجب كذا **شج** قال صاحب جامع الفصولين الامر كما يجب للوجوب  
بحسب المذهب وهذا قربة صارفة من الوجوب وهي اطلاق وقوله ترك القيح واجب لا يستقيم  
على كليته اذ قد يطلق على مكره لا يجب تركه بل يندب فيلزم ان يكون الامساك في المتنازع  
فيه مندوبا لا واجبا وانما علم بقوله الحقير قوله يندب لا ينبغي لان الزيلعي وابن الممام صرحا بان  
وجوب الامساك هو الصحيح لانه ثبتا فله عليه السلام امر بالامساك لمن اكل في يومه ما شورا حين  
كان واجبا ثم ان ابن الممام ذكر هذه المسائل ضابطة وهي ان كل من يتحقق بصفة في اثنائها النهار  
او ثلثه او ثلثها او طلوع الفجر تلك الصفة بحيث لو كانت قبله واستمرت معه وجب عليه  
الصوم فانه لا يجب عليه الامساك تشبها انتهى والعجيب المعترض كيف غفل عن قول صاحب  
الهداية بلغ صبي او اسلم او قدم مسافرا او طهرت حايض او نفسا في بعض هذا رمضان اسكوا  
بقية يومهم وقالوا لا يجب الامساك وعلى هذا الخلاف كل من صار اهلا للصوم ولم يكن  
كذلك في اول اليوم هو يقول ان تشبه خلف فلا يجب الا على من يتحقق الاصل في حقه كمن طهر  
عند او خطا ولما انه وجب قضا الحق الوقت اصلا لا خلفا لانه وقت معظم جلات حايض  
ونفسا ومريض ومسا في حيث لا يجب عليهم حال قيام عذرهم لتحقيق المانع عن التشبه بحب  
تحققه عن الصوم انتهى فظهر بما تقرران ذهن المعترض الناق الى ما ذكره الشافعي كما  
لا يحق **ص** مريض ومسا في نوى في رمضان عن واجبه اذ وقع عما نوى عند الامساك  
وعلى رمضان عند سما ولو نوى المقطوع فعلى الامام روايتان في رواية يقع عن المقطوع  
وعلى رمضان في اخرى مريض او مسافر نوى في رمضان بعد الفجر لا قبله قال سحر  
فقط مرض المعتكف قضى ولو اطبق فالقياس يقضي كغيره ايض ولكن لا يقضي كالحرام **قاضي**  
**خان** لو اغنى على المعتكف اياما او اصابه لم يقبله ان يستقبل الاعتكاف اذ برى لغوات  
التابع مسافر قدم معه وهو مقيم في رمضان فافطر بعد ذلك عمدا لا كفارة عليه عند  
الامام وسر لان قول بعض العلماء ان صوم المسافر لا يجوز اذ يشبه فيه وكذا مضيم  
مسافر صايما فافطر بعد ذلك وامرأة افطرت ثم كاضت وصحح افطر ثم مرض مرضا لا يستطع  
معه الصوم لتسقط الكفارة عندها خلافا لروا الاصل عند فان مرضا في اخر النهار على  
صفة لو كان عليها في اول اليوم يباح له الفطر لتسقط عنه الكفارة وفي المنتقى لو  
افطر في رمضان عمدا ثم اغنى عليه ساعة لا كفارة عليه **كتاب**  
**سج** وفي **خ** من شرائط وجوب الحج سلامة البدن عن المرض في قول الامام فلا يجب  
على معتقد مفلوج وزمن ومن ملك زادا او ارحلة وقالا لا تشترط السلامة فعند هذا  
يجب الاجحاج على مولا عن انفسهم لو عجزوا عن الحج بانفسهم يقول الحقير مني خلا فم  
هو ان الاصل عند ح ان وسع الغير لا يكون وسعا للمعجز بانفسه وعند ما يكون



كلمة في كتاب صلاة المريض تقلع عن **ففس** وفيه لا يعمى لو ملك زاد او اراحلة فلو لم يجد  
فايد الا يلزمه الحج بنفسه وفاقا والاحجاج لزمه عند ما لا عند الامام فلو وجد فايد  
لا يجب الحج بنفسه بحجة وفيه روايتان فراقا على احدي الروايتين بين الحج وحجته فقا لا  
وجود الفايده الى الحج ليس بشا ولا يوجب عليه الحج فلو لم يجد الحج فلو لم يجد الحج  
عن الحج فامر رجلا ان يحج عنه فلو مات قبل ان يبرأ جاز وفاقا ولو لم يجد الحج فلو لم يجد الحج  
الشافعي شرايط وجوب الحج عقل وبلوغ وحرية واستطاعة وتفسير الاستطاعة  
عند الامام سلامة البدن وهو رواية عنهما وعند مالك اذا زاد والراحلة لا غير ثمرة الخلاف  
تظهر في زمن ومطوح ومطوح الرطين لا يجب عليهم الحج وان ملكوا زاد او اراحلة وعند ما يجب  
ولو ملكه وصحح البدن فلم يحج حتى زمن او فاج لزمه الاحجاج بالمال بلا خلاف **ففس** يحرم مريض  
نظيف للتداوي فعليه اي كفارة سواء من اجاز بعرفة وهو مريض عليه او نأى اجزاه عن الوقوف  
ولو حدث ذلك قبل الاحرام فاهل عنه رقيقه جاز عند الامام لا عند ما ولو اسره بذلك قبل نومه  
واعلم انه جاز وفاقا ولو امر الحج ثم اعنى عليه فطافوا بمحور البيت على بعير او قصوص بعرفة  
وسد لفته ووضعوا الاحجار في يده ورواها وسعوا به بين الصفوف المروقة والافضل ري  
اجاز يديه ولا يجوز ان يطاف عنه حتى يحل الى المطاف ويطاف به وكذا الوقوف بعرفة **ففس**  
اعنى عليه في الطريق فاحرم عنه رقيقه في الطريق انما يجوز عند الامام لا مع به دلالة لانه لما عقد  
مع الرفقة مع علمه انه لا يجوز للميتات الاحراما كما انه اسره واستعان منه يقول الحقيير  
وهذه المسئلة من المسائل الاستحسانية وقد مرت اشلتها في الجناية على الدواب  
من فعل الضمانات باقتضاء الا بالناسبة فليست هناك **خلاصة** اختلف مشايخنا في المامور  
بالحج اذا صح قال الامام خواهر زاده عند صاحبنا اصل الحج يقع عن المامور ولا مر ثواب النفقة  
وقال الامام السر حسي يقع عن الامر والدليل عليه انه لا يستقط عن المامور ويحتاج الى اسناد الاحرام  
الى الامر انما يجوز ويستقط عن الامر لو كان وقت الاداء جاز عن الاداء بنفسه ودام يحج الى  
موته فلو زاد الا يجوز بيا نه ما ذكر في الاصل رجلا حج رجلا ومريض فلم يزل يبرأ حتى مات  
فمما يبر عن فرض الحج وان صح لا يجز به عن الفرض وعن ان يرى من مرضه قبل فراغ المامور من الحج  
عليه الامادة الا ان يرى بعد فراغه كسبر قدر على المامور كذا في حج فرض وفي التطوع اذا امر  
غيره بحج التطوع جاز ويصير للممر ثواب النفقة **هه ابد** في الحج التقل بخوز الانا بته حالة  
القدرة لان باب التقل واسع **فان** فان اختلفوا في سقوط الحج عن المجموع عنه قيل لا يستقط  
ويكون له ثواب النفقة فقط وقيل يستقط وهو الصحيح بهرالة الانا ولذا اشترط  
النية عن المجموع عند ذكره للحاج في التلبية فيقول اللهم ان ارى الحج فيلزم لي وتقبله  
من ومن فلان وسئل الامام محمد بن الفضل عن هذا قال ذاك معلق بمسئلة الله تعالى كما قال

حجة فالواو ينبغي ان يكون الحاج رجلا حج مرة وقال الامام المذكور اذا امر غيره ان يحج عنه  
ينبغي ان يقوض الامر الى المامور فيقول حج عنى هذا المال كيف شئت ان شئت حجة  
وان شئت عمره وحجته فان شئت فاقول والباقي من لك وصيته كيلا يفتق الامر  
على الحاج ولا يجب عليه رد ما فضل الى ورثة الامر **ففس** لو ارى في الحج عن الغير ان يكون  
المامور ما يفضل يفضل من نفقة الحج فالحيلة ان يقول الامر للمامور وكل ذلك ان تهب  
الفضل من نفسك وتقبضه لنفسك فيهمه لا يصح امر الحج الا بعين عنده الى  
موته فلو قال الله على ذلك لوز حجة فاج ثلاثين نفقة في سنته واحدة فلو مات قبل  
وقت الحج جاز الكل للمجموع ولو مات وقت الحج وهو يقدر بطلت الاجتهاد واحدة اذ قدر  
فانعدم شرط صحة الاحجاج في هذه السنة وعلى هذا باقي السنين وهذا لو عجز  
عجزا برجة زواله كمرض وجس وغيرهما فان لم يبرح زواله كزمانة وهي جاز الامر امر  
الحج فرض في الطريق لا يدفع النفقة الى اخر الا باذن الامر **ففس** وصى دفع الى رجل  
درهم ليحج عن الميت فرض في الطريق فدفعها الى رجل بلا امر الوصي حج عن الميت لا يقع عن  
الميت ولا عن وصيه والحاج الاول والثاني ضامان في الاحصاء كما يكون بالعد ويكون  
بالمريض عندنا خلافا للشافعي رحمه الله تعالى **كتاب النكاح**  
وفي **ففس** جاز تزوج المريض بهر المثل لانه من الخواج الاصلية ويجازى عنها الصحة  
بهرها فلو تفقه هاهنا يشاركها عزمها بالحصة لتعلق حقهم بماله فتتخصيصها  
ابطال الحق بالاقين **ففس** يقدم دين الصحة على الزيادة على مهرها ولو فرطها بهر  
يصدق في مهر المثل لافي الزيادة اذ يفضل قولها الى تمام مهرها لا بالاقين **ففس**  
اعطاها بيتا عوض مهرها لم يجز اذا البيع من الوارث لم يجز في المرض ولو بئس المثل  
اقرب المثل ثم برهن بعد موتها انها وصيت المهر لزوجها فلو اتت البيتة للتناقص به  
واختل العقد في مرض الموت ناينا يقول الحقيير ينبغي ان تكون المسئلة الاولى بنا على قول  
الامام فقط لما سأل ان يبيع المريض من وارثه جاز عند الصالحين اذا كان يمثل القيمة  
والسما علم **ففس** الابن يزوي امه المجنونة عندنا واختلف علما في اب وابن لونه  
اجتمعا في المجنونة قال حسان ابنها الحق وقال محمد ابوها الحق اذ يملك التصرف في النفس  
والمال بخلاف الابن **هه ابد** لمحمد الابن او فرس نفقة من الابن ولما ان الابن مقدم  
في العصوبة وهذه الولاية مبنية عليها ولا تعتبر بزيادة النفقة **ففس**  
الام مع بعض العصبات **ففس** بلغ محتوها او مجنونا تبقى ولاية الاب عليه في  
ماله ونفسه ولو بلغ عاقلا لم يجز هل بقود ولايته فيها قال **ففس** لا بقود عند  
س فالولاية للسلطان وقال لم بقود فيها استحسنانا وقال **ففس** بقود عند



لا عند فرج الاباء وعنه هل لابن ولا يته التصرف في ماله وتقسمة فهو على اختلاف  
مرق ابن جن والولي لو جن مطلقا تزول ولا يته ولا يتقد بقرنه في نفسه وما له  
حال افاقته لا في جنونه قدر من المطلق بكثر السنة وم بشهر في الصوم وبسنة 2  
الزكاة وعن سرانه رجع ال قولم كذا **خ** زوج المعنوية اخ او عم ثم عقلت تخيرت  
كصبية بلغت لا لوزوجها الاب والجد ولوزوجتها امها لا رواية فيه عن الامام قالوا  
ينبغي ان تخير كالوزوجها الاب وعن لها الخيار كذا **خ** مريض دخل امراته في بيته  
ولا يشعر لها فخرجت بعد الصبح واخبره الزوج فقال لم اشعر لها فطلقها وادعت  
عليه بذلك صدق الزوج انه لم يعلم فلا علة وسقط نصف المهر كذا **مق** وفي **فقط**  
في كل موضع فسدت الخلق مع القدح على اجماع حقيقة تجب العدة لا لو عجز عنه  
حقيقة لا تنقضي رخصته لم تزف الى بيت زوجها ولو زفت فلها النفقة وعن سر لا ولم  
تظن اجماع ولو زفت اليه وهي صحيحة فرضت في بيته مرضا لا يجمل اجماع فلو مرضت  
بعد الدخول فلها النفقة لا لوقبله وانما وها كثير المرض ولو بقي لها في منزلها ثم مرضت  
مرض لا تحمل اجماع وذهبت الى بيت زوجها وهي مريضة فلو ساء مسلها وعليها النفقة  
او ردها الي بيته لا نفقة وكذا الصبية قالوا انما تجب النفقة على امرأة مريضة  
في بيته وصديقه لا اجماع لو كان يتكلى الزوج من الاقتراف بها في ذلك المرض بوجه ما رالا  
فلا نفقة مرضت في بيت زوجها بعد دخوله وانتقلت الى دار ابويها قالوا لو امكنها  
التفكر الى بيته بحقة او نحو فلم تنقل فلا نفقة لها ولو لم يكن لها الا تقا لفعليه  
النفقة كذا **خ** وفي **من** تجب النفقة لمجذبة ورتقا ومريضة عند سر ان لم يكن  
جماع المريضة ولم يدخل لها فلا نفقة مريض كالسنة فقال له رجل اكون وكيلك في  
تزوج ببنك فقال نعم لا يصير وكيل **كتاب الطلاق**  
المعتوم لا يقع كحجونه والمجنون من لا يستقيم للامه وافعاله الا نادرا والمعاقل ضد  
والمعتوم من يخلط للامه وافعاله فيكون ذا غالبا وذاك غالبا فكانا سوا وقال  
بعضهم المجنون من يفعل افعالا قبيحة عن قصد والمعاقل من يفعلها حيانا على قصد  
ظن الصلاح لا عن قصد والمعتوم من يفعلها حيانا عن قصد مع ظهور وجه الفساد  
كذا **خ** يقول الحنفية وقد مر تعريف المعتوم والمجنون في فصل الاحكامات بتفصيل  
مُسَبَّح فليست بمرحلة **مع** المصروع لا يقع طلاقه طارعه طلق امراته وهو يفتق  
ثم جن فراجعها في عدتها بغير اذ قول وهو مجنون لا يقع الرجوع كذا **الاجاب** **سط**  
جن سبيل عنها وقال **خ** نصح الرجوع **دو** غير لا يقع طلاق صبي ومجنون ومعتوم  
وبسر سم ومنه عليه وتايم ويقع طلاق مكره وهزل وساه وسفيه اي خفيف

العقل وسكون واخر يشارته المعهودة **خ** مريضة اخلقت من زوجها بمرها  
ثم ماتت ينظر الى تلك ثمة انشبا الى ميراثه منها والى بدل الخلع والى ثلث ماله فيجب  
اقلها الا الزيادة كذا في **سعي** وفي **خل** في هذه الصور لو لم يدخل لها سقط نصف  
المهر بطلاقه والنصف الاخر وصية وسوليغ وارث فصح من الثلث فلو دخل لها  
فماتت بعد مضي العدة فكل المهر وصية ويعم من الثلث اذا الاقتراف تبرع ولو ماتت  
في العدة فكذا عن سر م اذا الزوج لم يبق دارا الوضاه بالفرقة وعند الامام يعطى  
الاقل من ميراثه ومن بدل الخلع ومن الثلث اذا اتما في حق ما يرثه ولم يتبها  
في الاقل طلعتها رجيا في صحته او مرضه ثم ماتت وهي في العدة ورثته وكذا  
لو ماتت في العدة ورثها ماتت بهذه الجهة او يجهة اخرى **خ** وان ابانها في صحته  
ثم مرض وماتت في العدة ورثته وان ماتت بعد العدة لم ترث والاصل ان احد الزوجين  
لو باشر الفرقة بعد تعلق حق الاخر بماله ورثه الاخر وانما يتعلق الحق اذا كان غائبا  
حالة الهلاك بمرض او غير لا باصل المرض اذا ادمى لا يسلم عن المرض وليس كله يفضى الى  
الهلاك فلا بد من ضابطة فقالوا في مرض الرجل ان يضيئ حتى يصير صاحب فراش  
فيخرج عن قيامه بمصالحه الخارجية ويزداد كل يوم مرضه وفي المرأة ان يصير صاحبة  
فراش تعجز عن الصلاة قائمة ولا تذهب الى المخرج بلا عي وبعينها العجز عن المصالح  
الداخلية اما من يذهب ويجي في حوائجه ويحكي كل يوم فهو صحيح وكذا المقعد ومفلوج  
لا يزداد مرضه كل يوم وكذا صاحب جرح ووجع لم يجعله صاحب فراش المسلول  
لو طلق امراته وقطال ولم يضيئ فهو صحيح واما المقعد والمفلوج قال **في** **كتاب**  
ان لم يكن قديما فهو كغيره ولو قديما فله صحيح اذ هذه علة مرضه لا قاتلة وتكلم  
بنه المشايخ قال **من** لو مريحي بمرها لندوي فله صحيح والا فليس **جغ** لو طال وصار  
بحال لا يخاف به الموت فله صحيح وكذا المسلول وفي بعض اشخاص لم يبين في **كتاب** **حد**  
النظار فبعضهم قد روع بسنته وبعضهم اعتبر العرف فابعد فيه نظرا ولا قنطاول  
والا فلا **كم** ان اصحابنا قد روع بسنته وقال فيه المقعد والمفلوج لو زها اول  
ما اصابها ثم ماتا في ايام قليلة يعتبر من الثلث اذ العلة لم تضر عادة **جغ** صاحب  
سلود قما لم يصير صاحب فراش فله صحيح اذا الانسان لا يخلو عن مرض فادام يخرج في  
حوائج نفسه لا بعد مريض عادة **جر** لو يزداد كل يوم فهو كغيره ولو ينقص من  
ويزداد اخرى فماتت بعدك بسنة فله صحيح ولو قبل سنة فله صحيح وكلوا ايضا في رجل  
عجز عن المصالح الخارجية لا الداخلية قال مشايخنا العجز عن المصالح الخارجية يعتبر  
مريضا جملة **خ** وفي الخلاصة المريض الذي يعتبر بقرناته من الثلث اذا صار صاحب



فراش لا يطبق القيام الى حاجته وتجاوز صلته فاعدا ويجازي موته اما لو طالت  
مرضه ولا يخاف موته كفلوج ومسلول وزمن ومقعد وبالس الشق فهذا ليس  
في حكم المرض الا اذا اقيح حاله عن ذلك ومات من ذلك التغير فما فعل في طاعة  
التغير يعتبر من الثلث قال الامام الفضلي مرض الموت ان لا يخرج الى حوائجه بنفسه  
وفي الغريدا اعتمد عليه وقال لو خرج من البيت لا يبقى له حكم المرض وحكي عن شمس  
الاسلام ان المعبر في حق الفقهاء ان لا يقدر على الخروج الى المسجد وفي حق السوف  
ان لا يقدر على الخروج الى الدكان وفي المرأة ان لا يقدر على الخروج الى السطح قال  
الشيخ ابو الليث كونه صاحب فراش ليس بشرط كونه مريضاً مرض الموت بل المعبر  
للعلة لو انقلب من هذا المرض الموت فهو مرض الموت وان كان يخرج من البيت  
وبه كان يفتي الصدر الشهيد **ويسمى** صاحب الفراش هو من يقوم بجواجه في البيت  
كما يعتاده الاصحاب ولو قدر على ذلك بتكلف ومن يقضيها فيه وهو يشكي فليس بضار  
اذا الانسان قلما يخلو عن ذلك وقيل المريض من لا يقدر على المشي الا ان لها دى بين  
اثني عشر والمصحح ان من يخرج من قضاها يحضر البيت فهو مريض ولو امكنه  
القيام لها في البيت اذ ليس كل مريض يخرج عن القيام بها فيه كقيام كبول ونحو  
**فقط** تكلف بعض المتأخرين وقال لو يخطو ثلاثة خطوات بلا معين فلهصح والا  
فكر مريض وهذا ضعيف جداً المريض جدا لا يخرج عن هذا القدر اذا تكلف **فقط**  
من جلس في البحر ليقتل قصاصا او رجلا فلهصح فاذا خرج ليقتل فمريض اذا قتل في  
تلك الحالة ومن في السفينة فلهصح فاذا هاجت الامواج فمريض ومن في صف  
القتال فلهصح فاذا ابارز فمريض في تلك الحالة ولو اعيد الى البحر ولم يقتل  
او رجع عن المبارزة او سكنت الامواج فمريض صار صحيحا فقتل بضر فانه  
من جميع المال **فقط** لو هاجت الامواج وتلاطت وخيف الفرق فمريض ولو اخذه  
السبع بغيره او انكسرت السفينة وبقي على لوح واحد فمريض ولو طلق امراته  
بعدا اضطراب السفينة قبل انكسارها لم يكن فارا **فقط** امرأة حامل مريضها  
الطلق فهي كريض قال **شيخ** لو اخذها وجع الولادة فمريض فاشرفت على الهلاك  
الا انه قد يخذها الوجع ثم يسكن فذلك لا يعتبر كرض بعينه بر او انما يعتبر وجع  
اخر الولادة اذا المعبر من الموت وما يتصل بالموت قال **ص** ذكر في الاصل  
سبيل نذر على ان الشرط خوف الهلاك غالبا كونه صاحب فراش **خلاصة**  
لو اخذها الطلق فافعلت في تلك الحالة يعتبر من الثلث لو سلت من ذلك  
جاز ما صنعت في ذلك كله **م** صاحب فراش طلقها ثم صح ثم مرض ثم مات في العدة

لم يكن فارا وكذا في صحته بابا تنها مرض ويجز عن عزله حتى اباها في مرضه لم ترثه  
ولو قدر على عزله ترث **ط** اباها في مرضه ومالا يتوارثان فصا ارجا ليتوارثان  
لكون احدهما قنا فعتق او المرأة كتابية فاسلمت لم ترثه ولو ارتدت  
في عذتها واسلمت لم ترثه علق طلاقها بموت نفسه فمات بعد ترثه **ص** قال  
في مرضه قد كنت ابتك في صحتي او تزوجتك بلا شهود او يبتاع رضاع قبل النكاح  
او تزوجتك في العدة وانكرت المرأة ذلك بانه ترثه لا لو صدقته مريض قال  
ابتك في صحتي وصفت عذتك فصدقتة فلها الزوج في الحال **قاضي حان**  
قال لامرأته كنت طلقك ثلاثا في صحتي وكذبته المرأة ثم ماتت وهي في العدة  
ورثته **ص** ماتت قطالت قد اباها في مرض موته وانا في العدة ولي ارضه وقالت  
الورثة ابا نك في صحته قبل قولها الا ان يبرهن انه في صحته وهذا جلا فماتت  
اسلمت قبل موته وقال الورثة بعد موته فالحق للورثة اباها في مرضه فماتت  
به وقالت لم تنص عني صدقت بيمين ولو طال المدة فلو نكحت لا ترثه امرأته  
العين لو اختارت نفسها في مرض موته لا ترثه اذ الفرقه من قبلها فكذا في كل  
فرقة يقع بمعنى من قبلها ولو طالت الفرقة منها في مرضها او طالت طلقها بردة يترثها  
علق طلاقها بفعل اجني ووجد في مرضه فلو كان التعليق في مرضه ايضا يترثه  
لا لو علقه به في صحته وكذا الوصل التعليق بفعل مماوي كمن راس الشهر ولو علقه  
بفعلها فلو لها منه بدل لا ترثه على كل حال ولو لا بد طاه من ترثه اجماعا لو علقه  
في مرضه اما لو علقه في صحته والشرط في مرضه ترثه عذما لا عذما وقت  
الفرقة بينهما في مرضها ثم ماتت في العدة لو الفرقه طلاقا اختيارا رها جيت  
وعته ولعان لا يترثها عند الامام ولو لم يثبت بطلاق كفرقة بغير اربلوع وعتق  
ورثها يترثها قالت في مرضه طلقني فطلقها فلا ما لها من العدة ترثه اذ صار  
مبتدئا فلا يبطل حقها في الارث كقولها طلقني زحيا فاباها مريض قال لامرأته  
الامانة طالق ثلاثا عذرا وقال لها مولاها انت حتى غدا او بد الوالي ثم الزوج  
فما عذ نطق وتعتق ولا ترثه ادعت على زوجها المريض انه طلقها ثلاثا **ج**  
فخلقه القاضي فحلف ثم صدقته ومات ترثه لو صدقته قبل موته لا لو بعد **ص**  
يسئل عن امرأة طلق نفسها في مرض زوجها فبلغه الخبر فاجاز وهو مريض فماتت  
قال ترثه وليس هذا الطلاق بسواها اذ لم ترض بعمل المبطل اذ قولها طلق نفسي  
لم يكن مبطلا بل يتوقف على اجازته فاذا اجاز في مرضه فكانت انكسار الطلاق  
فقروا يسئل عن مريض اكرم على التطبيق ثم مات قبل برئه اذ الاكراه لا يوتر في الطلاق



برليل وقوع طلاق المهر ولا رواية لهذا في الكتب قال وقال بعض الفقهاء ينبغي ان  
لا تترك المهر اذ ذكر انه لو اكره على قتل مورثه فقتله يرثه لا المهر لو ارثا ولو لم يوجد  
منه القتل قال **صع** بعد ذلك لا تتركه فاني وجدت مسيلة في الغوايض تدل على عدم  
الارث **درر غرر** موقوف على الوطى لمرض به او لها او لغيرها او لغيرها او لمساقة  
اربعة اشهر بينهما فقتله قوله فيت اليها وان قدر على الجماع في المدة ففقيه  
الوطى **نفس** انما يعتبر الف باللسان في حق المريض طال قيام الزوجية لا بغيره  
واما الف جماع فيعتبر بعد اليدونة ايضا مريض الى ثم مرضت امراته قبل موته  
وبقيت مريضه الى معنى المدة ففقيه الجماع خلا لغيره **صع** طلقها في المرض فمات  
بعد العدة والمشكل من مناع الزوج لو ارثه اذ صارت اجنبية بمعنى العدة ولم تبقى  
لها بد ولو مات قبل العدة فالمشكل للمرة عند الامام لانها تركت فلم تكن اجنبية  
فكانه مات قبل الطلاق وفيها جيل الغيب ستة لو مرض احدهما مرضا يعجز عن  
الجماع عزم لا يجلب وما دونه يجلب من الستة **كتاب**  
**العناق** **وين** مريض اقرب بقية منه او بانه تصدق به على فلان فهو من الثلث  
**هداية** اعتق مريضه فله اوباع او طيب او هب جاز ويعتبر من الثلث  
قن قال لو ارث مولاه اعتقني بولي الصحة وقال رجل على ابيك الف درهم فقال  
صدقتم اسي الف في قيمته عند الامام وقال لا يعتق بلاسي **فاضي خان** رجل  
قال لصدقه في مرضه ابتخلوا جهادته تعالى فهو باطل ذكر في الكتاب اذا اوصى  
انه يخدم عبده جميع ورثته ستة ثم يوحى قال ابو جابر **جمع** القباوي مريض  
اعتق عبده ورضى به ورثته قبل موته فالعبد لا يسي بشي **درر غرر** الذبير  
مطلقا ومقيد لا ولا كقوله اذ انت فانت حرا وانت حريوم اموات حرة  
عن دبر منى اوانت مدبر او دبر نكح اوانت حرا وانت الى اية ستة وغلب  
موته قبلها فلا يبرهن ولا يخرج من ملك الا باعناق او كتابة ولا يستخدام  
وليتنا حرة وموته يعتق من الثلث ويسعى في تلييه وان لم يترك المولى غيره  
وله وارث ونى كالمولاه مديون والثاني نحو قوله ان من في مرضي هذا او سوى  
هذا او نحو ما فانت حرة فيباع القن ويوهب ويهرن ويعتق من الثلث  
ان وجد الشرط **خ** قال لقوم معلومين ان يتركوا ما ابداه مملكتهم ينبغي ان لا  
ان يعتقونهم وبقية فذهب عقله فالتدبير على حاله ولو في التدبير  
معنى الوصية واللامه فله ام ولدى فلو قال في صحته نصير ام ولد  
معها له او لا ولو قال في مرضه نصير ام ولد وتعتق من كماله لومها ولولا

تعتق من الثلث **فاضي خان** قال في مرضه اعتقوا عني فلا نابعد موتى ان شاء الله  
او قال يوحى بعد موته ان شاء الله صح الاستئناس فيها قياسا وفي الاستئناس مع  
في الثاني لا الاول والله اعلم **كتاب**  
**الوقف** **وف** قال ان من في مرضه اوقف ارضي ثم يري له بيعها وكذا ان مات  
او علقه بالخطر قال **ف** لو قال ان من جعلت ارضي هذه وقفا جاز من تعليق  
الوقف بالشرط جاز **ع** قال في مرضه جعلت غلة كرمي وقفا ومن الحكم ثم صار  
كقوله وقفت كرمي بما فيه من الغلة **ن** وقف صيغة على الفقهاء وله بنت محتاجة  
فلو وقف في صحته جاز الصرف اليها والى ولدها ولو في مرضه لم يجز الصرف اليها ويصرف  
الى ولدها **خلاصة** وقف المريض وصية ولا يجوز للوارث ويجوز لغيره من الثلث  
**سما** في احكام الاوقاف الوقف في مرض الموت لازم ولكنه كالوصية في حق نفوذه  
من الثلث كالتدبير المطلق والمضاف الى ما بعد الموت وصية محضه فلا ينافى من غير رجوع  
ينفذ من الثلث **خ** الوقف على ثلاثة اوجه فاني صحته فشرط المعته قبض واقرار كالمسبة  
وبعد الموت فلا يشترط المعته قبض واقرار لانه وصية الا انه يعتبر من الثلث وما في  
مرضه فحكمه حكم وقف المعته ولو يعتبر من الثلث ويشترط فيها ما يشترط في الهبة  
من قبض واقرار كذلك وقف المريض ذكر المحاوي ان وقفا ينفذ في المرض كصاف الى ما بعد  
الموت اذ تصرف المريض مرض الموت كصاف الى ما بعد الموت حتى يعتبر من الثلث قال  
**ش** المصحيح ان وقف المرض كوقف المعته لا يمنع الارث في قول ولا يلزم كمارية الا ان  
يقول في حياته وبعد مماتي فخ يلزم لوموبد اوقف دار في مرض موته جاز من الثلث  
ولو لم يخرج من الثلث واجاز الورثة جاز ولو لم يجز وبطل فيما زاده على الثلث فلو اجاز  
بعضهم لاجزاء جاز بقدر ما اجز وبطل الباقي الا ان يظهر الميت مال غير ذلك فينفذ  
الوقف في الكل **سما** وحكم المال الغايب حكم المعلوم وتدرسه كظهوره **خ** ومن لم يخرج  
لوبياع نصيبه قبل ان يظهر الميت مال اخر لا يبطل بيعه ويبرم قيمة ذلك فيستريها ارض  
ويوقف على ذلك الوجه مريض وقفا داره وعليه من يحيط بماله ينقض الوقف ويباع كما  
لو شري دارا ووقفها ثم جال الشريعة فله اخذها بشفقة وابطال الوقف **سما**  
وان لم يكن الدين محيطا جاز الوقف في ثلث ما بقي بعد الدين ان كان له ورثة والا فكله  
فان باعها القاضي بقيتها للدين ثم ظهر او قدم له مال يخرج الارض من ثلثه لا يبطل  
بيعه فيستريها ارض يرد لها وان باعها باكثر من القيمة يشتري بالثلث بثلث **خ**  
شهد احد ما بانه وقف في صحته والاخر انه وقفه في مرضه قبل ان شهدا بوقف  
بات الا ان حكم الوقف في المرض نقض ما لا يخرج من الثلث وبهذا لا تمتع الشهاد



كل الوشهاد احدهما ان وقف ثلاث ارضه والاخر انه وقف ربعها وثمانية لقبل شهادتهما على  
الاول في قول من يجوز وقف المشاع **فقط** وقف ارضه في مرضه على ولده وولد ولده ولا  
مال ثلث الارض وقف على ولده اجازت الورثة اولاد ثلثها بين ولد الصليب  
وولد الولد بالسوية لو اجازوا والا فمما ملكه الورثة وقفها في ارضه وهي تخرج من  
الثلث فكل ما له قبل موته فانه ولا مال سواه فكلها وقف لا ثلثها وكذا لو تلف  
قبل ان يصل الى الورثة بعد موته جاز في ثلثها وقفها على بعض ورثته فلو ايجز جاز كوصية  
لبعض الورثة ولو لم يجز فلو خرجت من الثلث في وقف والا فقد رما يخرج منه وقف  
ثم يقسم جميع غلة الارض على ما جاز فيها الوقف وما لم يجز على فرايض الله تعالى مادام الوقف  
عليهم اذا حكم في الايا فلو ماتت كلهم نظرت حصة الوقف من الغلة الى الفقير ولو لم يوص  
لاحد بعد ورثته فلو ماتت احدى من وقف عليهم من الورثة وبقي الاخرين فالميت في حق  
قسمته الغلة مادام بقية من الوقف عليهم في الايا ويجعل كانه في قبضهم له ثم يجعل  
سهم ميراثا لورثته الذين لا حصته لهم من الوقف وقفها في مرضه وراوى بوصايا  
فقسم ثلث ماله بين الوقف وصايا بالقيمة فلاهل الوصايا حصتهم فما اصاب  
قيمة الارض اخرج من الارض بقدر القدر فيصير وقفا على من وقف عليهم قال ولا  
يكون المنفذ اولى بخلاف العتق المنفذ فانه يقدم على عامة الوصايا **اسعاف**  
وقفها على بعض ورثته ثم من بعدهم على المساكين وهي تخرج من الثلث يتوقف وقفها  
عليهم على اجازة البقية فلو اجازوا يقسم غلته على الوقوف عليهم على ما شرط لهم  
والا تقسم بينهم وبين ساير الورثة على قدر ميراثهم منه وكل من مات منهم عن ورثته  
ينقل سهمه الى ورثة ما بقي من الوقوف عليهم احدى فاذا انقرض الوقوف  
عليهم تكون الغلة للمساكين وحكم ما يبقى عند عدم خروج كلها من تلك التركة  
حكم خروج كلها **فسر** نصدق بنفسه في مرضه صدقة ثم اوصى بالثلث بغير اجملة  
من الثلث حتى لو كان ما اعطاه بنفسه قدر الثلث بغير هذا ولم تجز وصية فيما سوا  
ولان هذه وصيته منقذة فتصحح وتنفذ اولى ولو زاد المنفذ على الثلث  
فلورثته استرد ما زاد ولو ايا ويضمن الما بصل لوهاكا ولو اجتمع محاباة ووصية  
لو كانت بشي معين من الفروض تنفذ المحاباة والوصية من الثلث على السوية  
لعدم الترجيح اذ كل منها تملك عين صورة ومعنى قال او صيت لفلان هذه المائة  
ثم قال او صيت ثلث المال فالوصية بالمائة المرسلة تقدم على الوصية بالثلث  
ولو كان العتق موصى به تقدم المحاباة بالاجماع **فقط** وقف مترلا في ارضها  
على بناتها ثم بعدهن على اولادهن واولاد اولادهن ابدا ما تناسلوا فاذا انقرضوا

فللقرا ثم باتت منه وتركته بنتين واختا لاب والاخت لا ترضى بهذا الوقف  
ولا مال اجازا الوقف في الثلث ويقسم الثلثان بين الورثة على سهامهم ولو وقف  
الثلث فخرج من غلته قسم بين الورثة كلهم على سهامهم ما عاشت البنات واذا  
ماتت صرفت الغلة الى اولادها كما شرطت الواقفة لاحق الورثة في ذلك يقول  
الحقير وفي قاضي قاضي خان بعد قوله والاخت لا ترضى بهذا الوقف ولا يخرج منه  
المتر من الثلث ولا ما زاد عليه يكون ملكا للورثة على سهامهم وقد رثت بصير وقفا  
فاخرج من غلة المترل يقسم بين الورثة جميعا على فرايض الله تعالى ما عاشت  
البنات فاذا ماتت صرفت كل الغلة الى اولادها واولادها واولادها لا شيء للاخت  
من ذلك لان الوقف في المرض وصية واذا لم تجز الاخت بطل الوصية للورثة ويجوز  
لاولادهم واولاد اولادهم غير ان الواقف انما يرثى لاولادها واولادها بعد موت الورثة  
فكانه قال او صيت لاولاد اولادي بغلة هذا المترل بعد خمس سنين وذاك جازيعة  
والوصية بالغلة للابنتين وان بطلت فالمترل وقف على خاله فاذا جازت نوبة اولاد  
الورثة صرفت الغلة اليهم ولو كانت هذه المائة قالت على ولدي وولد ولدي يكون  
بصير الولد مصر وفا الى الورثة اذ لم يجز واذ لك والوصية بصير الولد جازيعة  
**فقط** قال ذهبت عشرين دينارا للسجد كذا لا يكون وصية سرا قال في صحته او مرضه  
ولو سلم الى المتولي فلو في صحته يكون تملك من كل ماله ولو في مرضه لو خرج من الثلث  
فذلك ولو لم يخرج فحكم حكم الوصية **جف** قال وقف بعني على مسجد كذا ولم يزد  
على هذا ولم يسلمه صح وصيته فيصح بلا تسليم وهذا اسقشسان **اسعاف**  
مريض وقف ارضه على قوم او وصي بوصايا لآخرين والثلث لا يفي بذلك ولم تجز مما  
الورثة يضرب لاصحاب الوصايا في تلك التركة بقدر ما اوصى لهم ويضرب للوقف  
في الثلث بقيمة الارض فما اصاب سهم الوصايا منه كان لاصحابها وما اصاب قيمة الارض  
الموقوفة منه او بقدر منها وكان وقفا على ما وقف فاذا كان ثلث التركة خمسة  
عشر دينارا اسكلا وقيمة الارض عشرين دينارا والوصية عشرة دينار يعطى للموصي  
خمس عشرة ويقتضي نصف الارض وقفا لكون الوقف في المرض كالوصية فيقتسا ويان  
بخلاف ما لو اعتق في مرضه او بعد اوصى بوصايا فانه يبدأ بالعتق فان فضل  
شيء صرف الى الوصايا والا لتسقط ولو وقف في مرضه ثم برى منه صار وقف الصحة  
فيكون من كل ماله **كتاب البيوع** في مريض عليه دين محبط  
بماله لو باع عينا من ماله من اجني بغير يسير لم تجز المحاباة وفاقا اجازت  
الورثة او لا فالمشترى يتم القيمة او يصح البيع ولو لا دين عليه جازت بقدر



الثالث وصلى المديون لو باع تركته للدين بغير يسير صح وهذا من اعجب المسائل اذا التائب  
 يملك ما لا يملكه المالك ولو كان هذا مع الورثة لم يجوز عند الامام اصلا الا برضا الورثة  
 ولو بئس القيمة وعند سما جاز ويجوز بين فسخ وانما لو فيه غبن او محاباة قلت او كثر  
 ولذا وصى الميت لو باع من الوارث فهو على هذا الخلاف عند الامام لم يجوز ولو بقيت  
 وعند سما جاز **بج** المريض مرض الموت لو باع لوارثه شيئا بمثل قيمته او اقل واكثر فبيعه  
 منه باطل ولا يترتب على هذا العقد شفعة وما لا يجوز بمثل القيمة ويصح طلب  
 كل الشفعة **ف** ثمن لا دوية بغير من كل ماله لو شرها من اجنى اما لو شرها من  
 وارثه لم يجوز **صنف** نفس البيع من وارثه لم يجوز بلا محاباة بقية الورثة وكذا المحاباة  
 معه لم تجز الا بها وذكر على وجه الاستشهاد لا ترى ان مريضا لو شرى شيئا من وارثه  
 بمعاينة الشهود واعطاه ثمنه جاز لا محاباة فيه كشرائه من اجنى والوارث  
 بخلاف الاجنى في الاقرار اما فيما ثبتت عيانا فها سوا ولم يذكر خلافا هذا دل على  
 جواز شر المريض عند الكل بقول الخفيف في الدلالة قطولا انه لم يذكر في صورة البيع  
 ايضا خلافا عما خلا فيه كما مر انما على ان عدم ذكر الخلاف لا يستلزم عدم الخلاف  
 حقيقة كما لا يخفى **ص** المحاباة مع الوارث لم تجز اذ اذ الوارثة اولاد وبنات القيمة  
 وهذا مشكل الا اذا حل على مريض مديون باع ما قيمته الف بخمسماية من اجنى ولا مال  
 سواه فتنفذ المحاباة بهذا الثلث لم يجز المشتري بين فسخ وانما الثلثين  
 وليس له رد البيع بخلاف المديون له كما جى في الحقيقة **خ** مريض باع من وارثه شيئا واقر  
 بقبض ثمنه قال الامام الفضل لكان المالك من ماله القضا ولزم الفراش وكان قيا مده  
 بتكلف بسبب مرضه لم يجوز بيعه عند الامام **صل** للمريض ابطال حق وارثه عن صورة  
 الملا حتى لو باع كل ماله بدينم يجوز **ص** شرى قنا بغير فاحش بخيار ثلثة ايام  
 فرض فاجاز او سكت حتى يفت المدق فالمحابة من الثلث **كتاب**  
**الاجارة** وفي **ف** مريض اجر بيته بدون اجر مثله لا يعتبر من الثلث اذ لو اعاده  
 جاز **ج** تبرع المريض بالمنافع يعتبر من كل ماله **ص** مريض استاجر اجيرا ونقد الاجرة  
 فللمرء مشا ركنه ولو شرى شيئا ونقد ثمنه فلا يشا ركنه انما اذ حقه تعلق بالمالينة  
 لا بالصورة ومنافع امواله اذ لا تنقضي بعد موته حتى يتصور التعلق عند ذلك ثم يستند  
 كما في الاموال واما الاجرة فهي عين ماله وقد تعلق بها حقهم فشا ركنه بخلاف البيع  
 والشر اذا فيه نقل حقهم من محل الى محل لا ابطاله فلا جاز في كثر وجه امرأة في مرضه  
 وسلم مهرها تكون اسوة للمهر ما كذا هذا **كتاب الوكالة** وفي  
**خ** التوكيل بخصومة لا يلزم بلا حضور الخصم عند الامام خلافا لما ثم على قوله قبل رضاه

لوص

شرط صحته والمصحيح انه شرط لزومه فلا يلزم بدونه الا ان يكون موكله مريضا او على  
 مسيرة سفر والمخذون في كرمريض هو المختار واختار **ق** قولنا ولم يعتبر في شيء من الكتب  
 قدور مريض يلزمه فقد **رض** بزيادة ضعفه لو عمل على ايدي الناس وبعضهم قالوا لم يكن  
 الحضور بنفسه يلزم توكيله ولو امكنه الحضور بركوب او على ايدي الناس بلا اذ بداد  
 مرضه هو المصحح **فان** مريض قريب موته دفع الى رجل دراهم وقال له ادفعها  
 الاخى وابنى ثم مات المريض فاراد الوكيل الدفع اليهما وقد ظهر على الميت دين واراد الورثة  
 اخذ المالك منه وكان الدافع قال له ادفعها الى اخى وابنى ولم يذكر غير ذلك لا يحل للوكيل ان يدفع  
 المال الى الورثة لان الوكالة بطلت بالموت فبقي المال لثمة في يده وهو كالمودع لو دفع  
 المال الى الورثة بلا امر الخاص والترك مسخرة بيد من مرض وهذا صحيح اذا كانت  
 الوارث من يخاف عليه استهلاكه المالا او لم يخف منه فله اخذ الوديعة وقضا دين  
 الميت من ذلك والله اعلم **كتاب الكفالة** وفي **ج**  
 مريض كفل عنه بملطية وارثه باس جاز عند قيس او عند سما استغنى فاذا الكفالة  
 للمطاي لا تنقح عنه بما في حال الصحة صحته وهاجوز الا ان وارثه يطالب بالدين  
 بلا ضمان في الضمان او يولدوا من اجنيبا بها فلا رواية فيه **ص** يصح **ض** لا صل  
 مريض كفل عن وارثه اوله يبطل **ج** كفالة المريض يعتبر من الثلث ولو اقر في مرضه  
 انه كفل في صحته يعتبر من كل ماله **خلاصة** كفالة المريض على ثلثة اوجه في وجه  
 كدين الصحة بان كفل حال الصحة وعلى ذلك بسبب وحصل ذلك في المرض بان قال ما ذاب لك  
 على فلان في المرض في وجه كدين المرض بان اقر في المرض الى كفلت لفلان في حال الصحة  
 لا يصدق في حق غير الصحة والكفول له مع غير المرض وفي الاول مع غير الصحة وفي وجه  
 كسائر الوصايا بان انشأ الكفالة في مرض ماله فيه **كتاب**  
**المضاربة** وفي **صل** مريض دفع الى رجل الفاعل ان يارزق الله فهو بيننا ضمان فربح الفاعل  
 فاقام المالك واجر مثل المضارب اقل من حصته من الربح وعلى المالك دين يحيط بالمضارب  
 بعض الربح ببداه قبل دينه او وقع يوم وقع المضارب ولم يملكه المالك قط ولا يشبه  
 الربح الشركة لان المالك يتبرع بمنفعة ماله لا يبيع ماله اذ الربح لم يتولد من ماله وله  
 ان يتبرع بمنفعة ماله اذ حق الزمان والورثة لا يتعلق بالمنافع وكذا لو اقرض ماله في  
 مرضه ودينه يحيط بيمينه فلا يصح لشرط ملك المضارب ما شرط من الربح كالحصول وحق  
 الزمان يتعلق بماله المريض لا بالمال عينه ولو لم يسم للمضارب شيئا فله اجر مثله يضرب مع  
 الزمان اذ حصته يجب دينا بسبب لا بتمنه فيه وكذا كل مضاربة فاسدة يجب  
 فيها اجر ولو دفع المصحح الفاضلة لثمة الى مريض على ان المضارب عشر الربح فربح الفاعل



واجر مثله خمساً بنية فمات بمرضه تلك وعليه دين محيط فله عشر الرج فقط ولو اقل من  
اجر مثل عمله اذ تبرع بمقتضى نفسه ولا جبر فيه **فقط** مضارباً اقل من مرضه بربع الف  
فمات بلا بيان لم يضمن اذ لم يقر بوصول المال اليه ولو اقر بوصوله بوجه من تركته لم يضمنه  
بجمله **كتاب المراجعة** **صل** دفع ارضه ويدر به  
مزاوغة بالنصف الى اخره مثل عمله اقل من ذلك وعليه دين لا يسلم له ما شرط اذا المالك  
في الزيادة على اجر مثله متبرع يعني ما له اذا اخرج مثوله بخلاف المضاربة وقد مر  
انما مريض دفع ارضه على ان يزرع بغير المزارع على ان له تسعة اعشاره ولرب الارض  
عشره جاز ولو اجر مثله اقل او اكثر او اعارها جاز وهذا ولي وهذا الماران له التبرع  
بالمسقة هذا لو وقع الخصومة بعد اذ اكره المزارع اما لو مات قبل اذ اكره يضمن ان  
يغير المزارع بين ان يستاجر محضه وبين ان يطلع المزارع كفى العقد **كتاب**  
**الهبة** وفي **ت** مريض وذهب شيئا لا يخرج من الثلث برد الموهوب له ما زاد على  
الثلث بلا جوارحاً مريضاً يبيع ويبطل هبته بوجه قبل تسليمها اذ الهبة في المرض ولو  
كانت وصية لكنها هبة حقيقة فلا بد من القبول ولم يوجد وذهب فتد ولا مال  
سواه فمات وقد باعد الموهوب له لا يفسخ بيعه بل يضمن ثلثي قيمة الف للورثة  
**قاضي خان** ادعى بعض الورثة عينا من التركة ان الورثة وهبها منه في الصحة وقبضها  
الورثة وقال ببيعة الورثة كان ذلك في المرض فالقول في الهبة في المرض ولو برهنوا  
جميعاً ما بينت بيته موعى الهبة في الصحة مريض وذهب شيئا فمات ولم يسلم بطلت  
هبته لان هبة المريض هبة حقيقة وان كانت وصية حتى يعتبر بها الثلث والثلث  
فلا يتم بلا قبض وقال ايضا وذهب لا جنيته ثم تزوجها لانقض هبته اذ هبة المريض وصية  
والوصية للوارث باطل **صل** وذهب دان ومات ولا مال سواه ولم تجز الورثة فصح  
في الثلثين ولم يبطل الهبة في ذلك اذ به تين ان استحقاق الورثة وشوق ملكهم يقتصر  
على طالع الموت ولا يستند الى اول المرض اذ لو استند لتبين ان الهبة وجدت وثلث الدار  
ملك الورثة وهذا شيوخ يمنع الهبة قال صاحب جامع الفصولين اقول هذا فيما في قالوا  
ان حكمه يتعلق بماله في مرضه والعين لا مستحقهم لما صح نقضهم من الثلثين اذ موزونهم  
نظر جنيته في ملكه فلا حق لغيره فيه فكيف ينقض بما فعله اذ لا يبقى بعد موته  
حتى يتصور التعليق عند ذلك ثم يستند كما في الاموال اخر اذ قوله كما في الاموال يدعى  
الاستناد ويكره ان يجاب بانهم قالوا ان لم يتعلق الحق في الحق فليستند التعليق  
لا الحق الا يرد الى قوله حتى يتصور التعليق عند ذلك ثم يستند اخر **فقط** مريض وذهب  
قناوديه محيط ولا مال سواه مخرج من وذهب له قبل موته جاز لا لو بعد موته وعنى

مثله وقال لا سيما بنية عليه **فقط** مريض وذهب ائمة فوطيها من وذهب له فمات الواهب  
ودينه محيط نزد الهبة ويلزمه العقر قال صاحب جامع الفصولين اقول وقد مر خلافة  
يقول الحنفية مريض ما قد مات يداه لانه وان مريض قبل صحبته نقلاً عن **جف** انه لا يلزمه  
العقر لكن ذكر فيه عقيب ذلك قال **ت** اثنى **ج** يعقر عليه ويبدأ خد لاها مضبوته  
عليه بالقبضة **جف** وذهب قنا لمراته فاعتقته ثم مات المريض تغد ونفس القيمة اذ  
التعليق في الابتداء مع كذا اقلب وصيته بعد ذلك **فقط** وسوا المختار مريض وذهب  
مريض قنا مخرج ولا مال له سواه فمات الواهب ثم من وذهب له فالقن يسعي في ثلثي  
قيمتها لورثة واهبه ويسعي في ثلثي الثلث الباقي لورثة الموهوب له **خ** قال  
المزوج وذهب مهرها في صحتها وقال ورثتها لم يرضها قبل عيود الزوج وقيل تصدق  
لورثته واعتمد عليه اذ الحادث يضاف الى قريب الاوقات ولانه دين اختلف في سقوطه  
يقول الحنفية ويرجع الى ما في الزوج لو برهن الزوج بعد وفاتها انها كانت ابراته من المهر  
قال صحته وبرهن الورثة انها ابراته في مرض موتها فيبينة العهدة ولي وقيل ببيعة الورثة  
اولي **فقط** مريضة قالت لزوجها لامر لي عليك صح قرارها وسيل **صل** مريض له  
رثته دين فابراه قال لم يجز ولو قال لم يكن عليه شيء ثم مات جاز اقراره فمات لا بد بانية  
مريضة قالت ليس لي عليك على زوجي مريض اعزنا خلافاً للشافعي لان سببه المهر  
وسوا النكاح مقطوع بخلاف السيلة الاولى لجواز ان لا يكون عليه دين **قاضي خان** منع  
امرأة المريضة عن المصير الى ابيها فقال ان وذهبت مهرك بعثتك الى ابيك فقالت افعل  
ثم قد جهل الى الشهود فوهبت بعض مهرها وادعت بصدة تقا لبعض على العقر او غير ذلك  
قبضها ولم يبيعها الى ابيها قال ابو جعفر البصرة باطلة لانها بمنزلة المكرهة في الهبة  
**خ** مسروبة وذهبت مهرها من زوجها ثم ماتت قال **ج** لو كانت عند الخصبة تقوم  
لحاجتها وتزوج بلا معين لها على القيام صحبته كصحبة ولو وذهبت مريضة مهرها  
من زوجها وهازنت الورثة قبل موتها لم يجز اذا العتبر بها الا جاز بعد الموت اذ حكم انما  
بثبت بعد الموت قالت لزوجها المريض ان مت من مرضك هذا فانت بري من مهر  
او في حل منه او فمري عليك صدقة فالهبة باطلة لانها مخاطرة وتعليق وكذا لو قالت  
المريضة لزوجها ان مت من مرضي هذا فمري عليك صدقة او فانت في حل من مهرى فانت  
فالمهر عليه لانها مخاطرة فلا تنقض ولو قال الطالب لم يردنه اذ انت فانت بري من الدين  
الذي لم عليك جاز ويكون وصيته الطالب المطلوب ولو قال ان مت فانا بري من ذلك الدين  
لا يراى مخاطرة كقوله ان دخلت الدار فانت بري مما عليك لا يراى يقول الحنفية وفي  
القيينة قالت المريضة من الموت ليس لي على زوجي حق ولا عليه مهر لا قليل ولا كثير



ليس لورثتها ان يطلوا المهر من الزوج ويجمع اقاربها بنا على مسئلة ذكرها في جنابيات  
عصام لو قال المهر لم يجر حتى فلان ثم ماتت ليس لورثة المهر وح ان يدعوا على الجراح  
بهذا السبب فكذا هذا وقال ظهير الدين المرحوم في لا يصح ولو قالت المريضة ليس  
على زوجي صداق لا يبرأ عنه ما عند الشافعي يبرأ وكذا لو اقرت في المرض بالاستيفاء  
لا يبرأ **قاضي طان** رجل قال ليدونه ان لم تقض ما لي عليك حتى تموت فانت في حل فهو باطل  
لانه يتعلق بالبراء لا تختم التخليق ولو قال اذ انت فانت في حل فهو جائز لانه وصية  
**فصل** مريض قال كرون وام دار من بعد از مرگ من از اكردم او قال بعد از مرگ خود از اكردم  
يكون وصية ولو قال انت فانت برف وانت في حل جاز لانه وصية قال في الزوجه  
اذا كانت مريضة بصيرة وصية ولم تجز الا باجازه الورثة مريض وذهب لامرأة هبة  
ثم تزوجها ثم ماتت تزوجها بعتة بخلاف ما لو اقرت لامرأة ثم تزوجها ثم ماتت صح الاقرار  
لها كذا **ابن** والله اعلم **كتاب الاقرار** وفي **فت** عجز عن الكلام  
بفالج او مرض ثم اشار بشي او كتبه فهو كالحرس لو طال سنة والمسئول كصحيح اذا ايت  
عليه سنة **عق** مرض الموت ان لا يخرج الى جوارح نفسه وعن عمو المغيرة في حق القبيحة  
عجز عن الخروج الى المسجد وفي السوق عن الخروج الى الدكان وفي المرأة عن صعودها الى  
السطح يقول الفقير وقدم في كتاب الطلاق وذكر جميع الاقوال في حد مرض الموت  
وذكر ان عدم الخروج الى جوارح نفسه هو الحد الصحيح لكن ذكر في الخلاصة نقلا عن ابي  
البستان العتق للعلين كان الطالب من هذا المرض الموت فهو مرض الموت وان كان  
يخرج من البيت قال وبعه كان يفتي المصدر الشهيد انتهى **خ** الاقرار في المرض وصية  
**ح** مريض اقر بارض يدها وقف فهو على ثلاثة اوجه لو اقر انه دفعها بعقير من  
ثلاث ماله كالمواقر بعقير فانه ولو اقر انه دفعها بعقير فهو صدقة الغير او وارثه  
بعد موته جاز في الكل ولو اقر انه مطلقا فهو من **الثالث اساق** مريض اقر ان هذه  
الارض التي في يدي وقفها رجل ما لك لها على فلان وفلان وعلى الفقراء والمساكين ثم مات  
المقر في مرضه ذلك يكون وقفا من جميع ماله لذلك في الموقوف عليهم اشخاصا بلعيانهم  
ويكون ثلثا الغلة للرجلين المعيين والثلث الاخر للفقراء والمساكين لانه  
مصدق فيما في يده وكذا لو قال وقفها رجل على فلان وفلان ومن بعدهما على المساكين  
ودفعها اليه فتكون وقفا على من سمي ولاحق فيها الورثة المقر لكونه المقر له معيناً  
ولو قال وقفها على رجل قال قد وقفتها الى زيد وعمرو ويعطيان من غلتها في كل سنة  
لذا وكذا لو قال وقفها على فلان ولو ليس للمقر ما غير تلك الارض يكون ثلثاها وقفا  
على زيد وعمرو والثلث الاخر ثلثاه لورثته وثلثه الغر والمساكين لانه لا اقر

في

بلا من الغلة صار كانه اقر بداره بوقف على حياله بخلاف المسئلة الاولى ولو اقر  
ارض في يده ان رجلا ما لكها وقفها على الفقراء والمساكين لا نصير وقفا من جميع ماله  
وانما نصير وقفا من الثلث فان خرجت منه كان كل ما وقفا ولا فحسابه لانه  
للمقر بانه وقفها على رجل معين صار كانه ماله الذي وقفها في مرضه والى هذا  
ذهب الحسن بن زياد فانه فرق بين اقرار معين وبين اقرار غير معين فجعل الكل للمقر  
لانه فيما اذا كان معيناً وقفا كان المقر به او ملكا وجعل له الثلث فقط فيما اذا كان مجهولاً  
والباقي لورثة المقر ولو اقر بارض في يده ان رجلا جعلها صدقة موقوفة عليه وعلى  
اولاد ونسله ابدما سئل عن مريض على المساكين وانه دفعها اليه لا تكون وقفا  
عليه ولا على اولاده لكونه اقر بمليكتها للغير وادعى انه وقفها عليه وعلى اولاده فلا  
يقبل قوله في ذلك وان لم يكن له من ارضه مائة من ارضه اقر بانها صدقة والاصل في الصدقة  
ان تكون للفقراء فقد اقر بها لهم معنى فيحتاج الى اثبات ما ادعاه لنفسه واولاده  
واما اقرار به للغير فانه شهادة منه على الواقف فتقبل بخلاف ما لو اقر بارض في  
يده اقر بداره وهما له فانما تكون له لانه لم يقر بها لغيره واذا اقر بان الارض التي في  
يده وقفها على جماعة معينين وعلى الفقراء والمساكين يكون لكل من عين سهم  
وللفقراء والمساكين سهمان على ما رواه عن الامام وقال الحسن بن زياد ولما سهم واحد  
**عق** عليه دين الصخرة فاقري مرضه يدين او عين في يده مضمونة او لا مضمونة وامانة  
وغصب ونحوه يقدم دين الصخرة فالماضيل يصرف الى غير ما دين المرض **اساق**  
اقر بارض في يده فقال ان ماله اقر انما فلان يجب ان يدفع اليه وان قال في مرضه  
ان هذه الدراهم دفعها الى رجل ولم يسمه وقال في يدي فبها اوجج بها عني لا يصدر في  
حقه مقدار الثلث فقط فان خرجت من ثلث ماله صرحت فيما قاله لا فحسابه  
واما لم يصدر لعدم تعيينه المقر له وان قال دفعها الى رجل وقال في فلان فادفعها  
اليه كان اقراره جائزا وتدفيع اليه الدراهم كلها **مق** اقر في مرضه يدين وعليه  
ديون لزمته في مرضه باسباب معلومة فيؤخر عنها ما اقر به ولولا دين عليه فالمقر  
به او لغير الورثة ولو اقر في مرضه يدين ثم بين فيما سوا ذلك ان المرض كان  
واحداً وكل دين لزم المريض عاملاً وان دفع وعرف لا باقراره فهو كمن صحته  
اذ عرف وجوبه قطعاً فلا يدخل تحت الحجر وليس للمريض ان يقضي دين بعض المداون  
بعض سوا كان ذلك في المرض او في الصحة اذ حق الكل ينقل بماله على اعتبار الموت  
سوا كان ايشاء البعض ابطالاً لا حق الباقي فلم يجز الا اذا استقرض في مرضه او  
شري شيئا بمثل قيمته ثم قضى القرض او التمس جازاً ان ليس باطل الحق لمصالحه



و حقه بطلان بالمالية بالصورة مريض قريب ثم بود بغير تعيينها كما صاها بيان ولا  
تقدم الورثة ولو اقربو دقة ثم يدين بيدا بالود بغير ولو اقربو صيته الف درهم ثم مات  
ولا تقرب بعينها ثم يدين في تركته كدين المقرض اذا اهلكه الود بغير بموته و له و الاقرار  
بالدين سواء في كل موضع عرف عيّن في يد مريض انه لغيره بشهادة او معاينة يرد عليه  
لانه احق بما له اقرب بقطعة لا مال سواء وكذا به وارثه فانه لا يصدق فيورث  
كله و قال من يورث الثالث مريض اقر له قبل موته لم يجز لو صاحب فراش اقر في مرض  
موته لم يجز وصيته له فلم يجز اقراره له كوارثه ولو لم يكن صاحب فراش مع اقراره كالألو  
اقر لوارثه ولو ليس صاحب فراش كذا **بس** وفي **م** مريض اقر لوارثه يدين فصدقته  
الورثة قال **م** كفي تصديقهم في حيا ته بلا حاجة الى تضديني بعد موته **فقط** المقررات  
المقيدة لاحكامها قبل الموت من المريض هل يعتبر فيها اجازة الورثة قبل الموت  
لا روايتها فيها **ان** مريض اقر بغير قسمة او باه تصدق به على فلان فهو من الثلث  
**جنق** مريض اقر لوارثه يدين لم يجز سواء بدين في صحته او لا وعلى المريض دين او لا  
**فقط** لمريض وارثان مات احدهما فاقرا في الميت كذا وقد قبضته في صحته صح اذا  
لا تمت فيه كما اقر لوارثه بمهر شلها كذا **اقنى** **خ** وقيل لا يصح **مع** مريض اقر لوارثه  
بطل الا ان يصدق ببقية الورثة كذا في الكتب ولم يذكر ان تصدق بغيره فحياته  
يعتبر او لا وفي الوصية لوارثه تعتبر الاجازة بعد موته لا قبله بقول الحنفية قوله  
ولم يذكر في غيرهم وكانه نسي ما قدمت يداه في كتاب المصنف في تعليل الهبة فقلا  
عن **خ** ان المعتد موافق الورثة بعد موت مورثهم اذ حقه انما يثبت بعد موته **صل**  
عنه لدا المخرج عن جراح ابيه او ابيه وكانت الحجابة خطأ ولا مال سواء بجمع العفو  
والا برأط حياة المخرج ولو وجب القود للورث او الدية لاجراخته فعفى ورثته في  
مرضه لم يجز **فقط** في جلايات عصا م قال المخرج لم يجز حتى فلان صح اقراره حتى لو مات  
ليس للورثة على فلان سبيل قال **ص** بعد الوكان الجراح اجنبيا فلو وارثا لم يصح **مجمع**  
القنات و مخرج قال لا وليا يدين اذ يدين المخرج حتى لم يقتلني فمات جرحه الاوليا على انه  
جرحه وقتله زيدا لا يسمع لان القصاص حتى الميت وسواكذب شهود **فتية**  
مخرج قال لم يجز حتى فلان ثم مات ليس لوارثه ان يدين على الجراح لهذا السبب  
**تارخا فية** قال المخرج فلان قتلني واقام وارثه البيعة على رجل اخر اذ قتله لا تقبل  
بيعته قبل وجب محلة فادعي وليا و قتل على اهل المحلة و ادعي اهل المحلة  
قتله على رجل من غير اهل المحلة واقاموا البيعة تستقط الدية من اهل المحلة  
انتم يقول الحنفية في التفتية في مسئلة اقرار المخرج ومسئلة المخرج على التفتية

ان كان المخرج مرفعا عند القاضى والناس لم يقبل اقرار المريض قال شمس الائمة السرخسي  
في مسئلة المخرج انه ليس لوارثته ان يدين على الجراح بطلان ولم يفصل **في** اقرار اجنبى  
ثم قال سوابق يثبت لسببه وسيطلا اقراره **فقط** اقر لوارثه بشئ ثم مات فقال المقر  
له اقر في صحته وقال ببقية الورثة لا يدين مرضه فالتقوا للورثة والبيعة المقر له  
ولو لا بيعة له فله تخلف الورثة اقرار اجنبى فمات المقر له ثم مات المريض و وارث الاجنبى  
المقر له مرور ثمة لمريض لم يجز اقراره في قول من الاول وجاز في قوله الاخر و هو قول من هو  
كما اقر بغير في يده لاجنبى وقال سولفان وارث المقر لا قوله على قول من الاول وبطل  
اقرار المريض وعلى قوله الاخر صح اقراره اقر لوارثه ولا جنى يدين مشترك بطل اقراره  
عندهما فمات في الشركة او نكاحا و قال من للاجنبى بحقه لو انكر الاجنبى الشركة  
قال **م** لو انكرها وارثه يصدق الاجنبى لم يذكر هذا الفصل ويجوز ان يقال  
انه على اختلاف والصحيح انه لم يجز على قوله كما هو قولهم **فقط** وفي **شامل**  
مريض قريبين لوارثه ويقيم ثم يوافقون صحته لانه اذا اعقبه بوجه فله حكم الحق  
الا يرى انه يجوز تبرع عاتق في مثل هذا المرض ولو اوصى لوارثه بطلت وصيته اقر  
لاخيه وله ابن ثم مات الابن فورثة الاخ لم يجز اقرارها لوجود اخوة يوم اقر  
ولو اوصى لاجنبية ثم تزوجها فمات لم تجز الوصية لتفادها عند موته و هي تركته  
حينئذ ولو اقر لوارثه يدين عليه بيعة ويصح بقوله الحنفية وفي الهبة اقرار اجنبية  
ثم تزوجها لم يبطل اقرارها من طلق زوجته في مرضه فلا ثم اقر لها يدين فلها الاقل  
من الدين ومن ميراث منه **ن** يرض يومين ويصح ثلثة او يرض يوما ويصح يومين فاقد  
لا يدين يدين فلو صح بعه جاز لا لو اقر في مرض الرضا فمات فمات بطلت بموته **شامل**  
المعتبرين باب اقرار المريض لوارثه كونه وارثا او غير وارث يوم اقر لا يوم مات لكن يشترط  
ان يستمر كون المقر به قايما وقت اقراره وقد كان المقر له وارثا للمقر يوم اقراره كان  
سبب الورثة بينهما قايما وقت اقراره وقد ورث المقر له بالسبب القايما بينهما  
وقت اقراره لم يكن الاقرار للوارث وعن هذا قالوا ان المريض اذا اقر جاليا يرض  
بالسنة القايمة يوم اقر فلو مات قبل موت المقر وارثا لم يثبت موت المقر له  
يصح الاقرار اقرار المريض لوارثه لم يجز حكاية كل المال ولا ابتداء من الملك واقراره  
للاجنبى يجوز حكاية وابتداء **جنق** ويعتبر اقرار المريض لغير وارثه يوم موته غير وارث  
وكذا اقراره في ما دون في مرض مولاه **ف** اقر المريض لوارثه يدين لم يجز و بود بغيره  
مستلقة يجوز حكاية او دعي اياه الف درهم في مرضه او صحته عند الشهود  
فلما حضر الموت اقر به له كذا صدق اذ لو سكت ومات ولا يردى ما صنع كانت بغيره

المو



ماله فاذا اقربا فلا فيه فاولي ولو اقر بثلثها في يده فسطر على اليمن ومات لم يكن للوارث شي  
بذلك شي الاصل في اقرار المريض باستيفاء الدين انه اذا اقربا مستيفها من غريمه فلو كان الدين  
وجب له على اجني في صحته جاز اقراره باستيفاء به ولو عليه دين معروف سوا وجب  
بما اقر بقبضه بدلا عما هو مال كمن اقر على اليس مال كبدل صاع دم العمد والمهر ونحوه ولو  
دينا وجب في مرضه وعليه دين معروف او دين وجب بمعاينة الشهود فلو اقر بقبضه  
بدلا عما هو مال لم يجز اقراره ولو بدلا عما ليس بماله جاز وعليه دين معروف وذكر فيه لوله  
عليه الف درهم فاقترى مرضه ثم مات يصدق وبمبطله لو باع في مرضه واقر  
فمات ولا مال سواه وعليه دين وجب في مرضه واقر فيه بقبضه فلو لم يكن عليه دين  
يصدق لا لو عليه دين وعلى الاطلاق يقضى منه ديونه لو لم يكن شي اخر او كان ولا يفي  
فلو قبضت ديونه وبقي شي على الغرم فلوله لا يواخذ منه مريض اقر بقبضه من محل  
هل يصح بلا تصديق بقبضة الورثة وفيه ما يرد على الجواب اذ قال مريض اقر بقبض  
ثم ما باع لوارثه باس ما هو لا يقيم يصدق او اقر بين لوارثه الا ان يدعي الهلاك لكونه  
دينا في تركته فلو قال قبضت الثمن والتفت به المشتري ولو ادى لم يرجع وكذا يصدق  
في قبض ثمن ما باع لعينه من وارثه الا ان يقول مناع عندي او فعتة في الامرح دين  
وجب لم يفت على رجل من جارية على يده او على فته بعد اخطا او مهر ونحوه فاقتر بقبضه  
صدق في البراة لا في ان يوجب بمقتضى نفسه او رجوعا في ماله ولو وجب له عليه  
من ثمن ما اشتراه او فتمته في غصبه في مرضه فملك عنده لم يصدق في قبضه فلو كان  
العصب في صحته ومات الفق او ابق في مرضه فقبض عليه بقبضته فاقتر بقبضه صدق  
ما لم يظهر الا ببق او لا لو باع في صحته فاقتر في مرضه بقبض ثمنه صدق سلم الفز او لا  
ولو باع في مرضه شيئا باكثر من قيمته فاقتر بقبض ثمنه لم يصدق وقيل بالمشتري اذ  
ثمنه مرة اخرى او انقص البيع عنده وعندم بودى قدر قيمته او نقص المبيع باع  
فما في صحته فاقتر في مرضه بقبض ثمنه صدق فيه ثم وجب المشتري عليه بعد  
موقفه فزده بقبضا فساير الغرم احق بتركه المبت لا هذا الفق فان المشتري فيه  
اسوتهم الا ان يقول عند الرد لا ارده حتى اقبض حتى فيكون احق بقبض الثمن فيه  
من الغرم اذ المبت كان يصدق في قبض ثمنه غير يصدق في ايجاب التركة مع غرم المصحة  
ولو اقر المريض في هذه الوجوه كلها بانه ابرا غريمه في صحته من حقه او وهب له شيئا  
في صحته وهلك في يده يصدق وكان ذلك وصيته له من ثلث وهذا ليس باقرار بقبض  
**صل** مريضة اقرت انها وهبت مهرها لزوجها في صحته ينبغي ان لا يصح لانها وصية  
للوارث على ما مر فلم يجز الا ان تصدقها الورثة **فقط** مريضة قالت لزوجها لا مهر

فيه

الي عليك صح اقرارها قال العادي وقد مر في كتاب المصحة انه لا يصح يقول الخبير الذي مر  
بالمصحة لاعدائها فالجيب كيف نسي ما قدمت يده **قضية** قالت في مرض موتها ليس  
على زوجي حق ولا عليه مهر لا قليل ولا كثير فليس لورثتها ان يطلبوا المهر من الزوج **صل** مريضة  
اقرت بقبض مهرها فلو ماتت وهي زوجته او معتدة لم يجز اقرارها ولو اقرت بطلانها  
قبل دخوله جاز **صل** لو منكوحة او معتدة لم يصدق في حق غرم المصحة للثمنه الا فيما  
فضل من غرمها وبير الزوج من الاقل مما اقرت بقبضه وبير **ثم** **قضية** خان مريضة  
اقرت باستيفاء مهرها ان كانت منكوحة او معتدة لا يصح اقرارها ولا يصح ولو قالت  
بدل ذلك لا مهر لي صح اقرارها **خلاصة** اقرت باستيفاء مهرها من زوجها في مرض موتها بعد  
الطلاق ان كان طلقها بائنا صح انقصت عندها او لا ولو رجعا فلو انقصت عندها  
صح وان لم تنقص لا يصح وفي الخبر بان طلقها قبل الدخول وقد اقرت باستيفاء  
مهرها من زوجها وهي مريضة ثم ماتت كان ذلك من غرمها وسقط المهر عن زوجها ولا يضر  
الغرم بانقص المهر ولو مدخوله واقرت باستيفاء طلقها وانقصت عندها قبل موت  
صح اقرارها سوا تزوجها صحها او مريضا ولم تنقص عندها حتى ماتت وقد طلقها بائنا  
وقد اقرت بالاستيفاء فزاد المصحة اولى حتى يستوفى اخفوقهم ثم ينظر الى الباقي فيحصل  
للزوج الاقل مما اقرت له باستيفاء به ولو ما يصيبه من الميراث **صل** مريضة ابرارته من دين  
له عليه اصالة او كفا لانه بطر وكذا اقراره بقبضه واحتيا له به على غيره وجاز ابرار الاجني  
من دين له عليه الا ان يكون الوارث كفيلا عنه فلا يجوز اذ يبر الكفيل براءة الاصيل **صل** اقراره  
ابرار فاما في صحته من دينه لم يجز اذ لا يملك انسابه للمالك فله الحكاية بخلاف اقراره بقبض  
اذ يملك انسابه فيملك اقراره يقول الخبير قوله اذ يملك انسابه للمالك فله الحكاية للمراة  
من قوله وجاز ابرار الاجني اللهم الا ان يجع عدم القدر على الانساب بكونه فلا ذوارثا  
وبصورة كون الوارث كفيلا فلان الاجني فحق اطلاق كلامه نظرا ويكون في صحته ابرار البيض  
اجيبا عن من له عليه روايات ثم ان قوله بخلاف اقراره الخ مخالفة ما سياتي بعد بحقيقة  
تقلا عن خلاصة من قوله لا يصدق في قبض الثمن الا بقدر الثلث فلعل في هذه المسئلة ايضا  
روايتين واحدا في الثمانين وهو الظاهر ان هذا اصح مما سياتي والله اعلم وفيه مرض قس  
ما دون فاقتر بين او وديقته مات وليس عليه دين المصحة جاز اقراره كمر ولو باع وشرا واستاجر  
بمحاباة ثم من كل المال لان مولاه اذن في البيع المطلق والماله فصحت محاباة من كل المال  
وصار كوكيل باع في صحته موكله وصاي فانه يجوز **صل** مريض اقر باخ وصدة المفقول ثم انكر  
المريض قرا بته طامس بكلامه لاخر ولا وارث له فكل ما له للوصي له ولا شي للمفقول بالاخوة  
اذ رجوعه في حقه صح كرجوع عن الرصية فلو لم يقض ماله فهو لبيت المال **كسفي**



اقربا حوله عمة او خالة فان كان له لوالا فربول فصدقه بعد موته او في حياته جاز ويرثه  
الا عمة او خالته او اعتبار تصديقه لوالا لان له لا بد منه بد نفسه كل لوالا فربول يفتقر  
تصديقه **جف** اقران له ابنا غيبا وله عصبة بينا في القاضي فيه فلو برهن العصبة  
انهم لا يعلمون له وارثا غيرهم اخذوا الميراث بلا كيد وفيه اختلاف زفر مع سكايت فقه في مرضه  
واقربا ستيضا به الكتاب في مرضه وعلى الوي من لم يجر اقراره مطلقا **خلاصة** كاتب عبده  
فرمته على الف درهم ثم مرض ولا مال سواه وعليه ديون فاقربا ستيضا الالف يصدق يقول  
لخفي الظاهر ان يله هذه المسئلة هو ما مر ان يملك المريض انشاؤه لوالا لانه لا يملك الا اقرار به  
ومالا فلا تملك انه يملك انشا القرض للايقاض في حال مرضه فكذا يملك الاقرار به **جف** قال الامراء  
طلقتك في صحتي ومضت عندك وصدقته فاقربا يدين او اوصى لها فلها الاقل من ذلك ومن  
الارث عندنا فزال فربها الاقرار او الوصية وانما لها الاقل عند الوفات في العدة اما لو مات  
بعد العدة فلها ما قال **كذا** **ح** وفي غير ما ذكر قول الامام واما عندنا فلها ما ظالا اذ لا عدة فلا تملك  
يقول الخفي فيكون قول الصاحبين قول زفر متخذا كما لا يجزى **خلاصة** رجل اقر في مرضه بدين  
لاجبي جاز ولو اخطأ بما له واذا اقر بدين ثم مرض في مرضه تخاصا فاصل وصل ولو اقر بدين ثم  
بودقة تخاصا على العكس فالودقة اولى بدين العدة فمقدم على اقران بدين وودقة في مرض  
ولو استقرض في مرضه او اشتري وعاصيل الشهود او غيب فانه يجازى عدا الصحة اقر  
في مرضه انه باع عبده هذا من فلان في صحته وقضى ثمنه وصدق له المشتري فانه يصدق  
في البيع لا في قبض الثمن الا بقدر الثلث يقول الخفي قوله لا في قبض الثمن مخالف لما ذكرناه ايضا  
ان المريض لو اقر باستيفاء دين العدة في المرض يبيع سوا كان عليه دين صحته ولا لعل في المسئلة  
روايتين والظاهر ان الامم صحته هذا الاقرار بدينه ما قبل حقيقة نقلا عن **ح** من قوله بخلاف  
اقراره بقبض اذ يملك انشاؤه فملك الاقرار به انتهى ويؤيده ايضا ما سبق في بعد حقيقة نقلا  
عن قاضي خان من قوله فاقربا ستيضا به من المديون صح اقراره **خلاصة** ولو اقر بقبض دين له  
كان في المرض صدق من الثلث يقول الخفي وهذا ايضا مخالف لما في الخلاصة ايضا من قوله ولو اقر  
باستيفاء دين اقرضه في مرضه لا يبيع لوعليه دين صحته والاجاز انتهى ووجبا لما قلناه من ان  
قوله والاجاز مقتضاها ان يصدق في المسئلة الاولى من كل المال لا من الثلث فقط ولعل في هذه  
المسئلة ايضا روايتين واحد قوليه سمو الله اعلم بالصواب قال رجل باع عبدا من وارثه في  
صحته فاقربا ستيضا ثمنه في مرضه لا يبيع اقر في صحته ان فلان عنك الف درهم ثم  
قال في مرضه ثمنه هي هذه الالف بعبثا يصدق ويجعل الودقة اولى من الدين المريض قال  
لم يكن في علي فلان شيئا فقط جاز اقراره ولو كان عليه دين العدة مريض باع عبدا من اجبي فباعه  
المشتري من وارث المريض او هب صح اذا كان بعد القبض مريض عليه دين يحيط بما له

انه اقرض رجلا الف درهم ثم قال استوفيتها منه لم يصدق **قاضي خان** لا يبيع اقراره مريض  
مات فيه بقبض دينه من وارثه ولا من كفيل وارثه ولو كفل في صحته كان المقبول  
من يد الوارث او لا يملك لو اقر بقبضه من اجبي تبرع عن وارثه ولو اقر نواد ثم خرج  
من الوارث بان اقر لاح له ثم ولد له ابن ثم مات المريض صح اقراره ولو اقر لغير وارثه  
وقتا اقراره ثم صار وارثه بسبب قاييم وقت الاقرار بان اقر لاح له وله ابن مات  
الابن ثم مات المريض لا يبيع اقراره ولو اقر لغير وارث ثم صار وارثا بسبب حادث  
بان اقر لاجبية ثم تزوجها ثم مات صح اقراره بخلاف ما لو وهب لاجبية ثم تزوجها  
لا يبيع هبتها ولو اقر لوارثه وقت اقراره وودقة موته وخرج من ان يكون وارثا فيما  
بين ذلك بطل اقراره عندنا لان عدم وكل رجل يبيع شي معين فباعه من وارثه موكله  
فرض موكله واقر بقبض الثمن من مورثه او اقران وكيله قبض الثمن ودفعه اليه لا يصدق  
واذا كان المريض مو الكيل وموكله صحيح فاقربا الوكيل انه قبض الثمن من المشتري ونحوه  
الموكل صدق الوكيل ولو كان المشتري وارث الوكيل والموكل الوكيل مريض فاقربا الوكيل  
بقبض الثمن لا يصدق اذ مرضه يكفي لبطالان اقراره لوارثه بالقبض فمرضها اولى  
مريض عليه دين يحيط فاقربا بقبض ودقة او عارية او مضاربة كانت له عند  
وارثه صح اقراره لان الوارث لو ادعى ردا لمانته الى مورثه المريض وكذا به المورث  
يقبل قول الوارث مريض عليه دين يحيط وله على اخرون العدة فاقربا ستيضا به  
من المديون صح اقراره مريض اقر لامرته بدين المهر صح اقراره الى تمام مهر المثل **خلاصة**  
وتخاص المرأة غدا الصحة **قاضي خان** وان اقر لها به الف درهم ثم ماتت ابنته  
بعد موته انها وهبته له في حال حيوته هبة صحيحة لا تقبل بينة الهبة اذا  
كان اقرار الزوج بالمهر في مرضه ثابتا اقر لوارثه بشي ومات فاختلف المقر له وبقيته  
الورثة فقالوا اقر في صحته وقالوا لا بل في مرضه فالقول لم فان برهننا فينته المقرر  
له اولى وان لم يبرهن وارثا استحالة الورثة فله ذلك رجل شري عبدا في صحته  
بغير فاحش بخيار ثلثا بام فرض جاز البيع او سكت ففت المدة فمات المريض  
فالخباة من الثلث مريض اقر لاجبي ثبات المقر له ثم مات المريض ووارث المقر له  
من ورثة المريض جاز الاقرار عندنا وم يقول الخفي وفي القنا وعية الصغرى قال في  
صحته جميع ما هو داخل من ليه لا مرا في غير الثياب التي على ثمنه فادعى ابنه ان ذلك  
تركة ابيه قال ابو القاسم ههنا حكم وقوي اما الحكم اذا ثبت هذا الاقرار وجب القضا  
بما كان في الدار يوم الاقرار واما القوي فكل شي عمت المرأة الله صار لها ثمنك بتمليك  
الزوج اياها يبيع صحيح او هبة او كان ذلك ملكا لها في سعة من منعه والا



هذه الاقرار وما لم يكن ملكا لها لا يصير ملكا لها هذه الاقرار فيما بينها وبين الله وبغيره  
**كتاب الوصية** وفي جنس هبة المريض وصدقة وعتقه  
ووصيته ومحاباته في بيع واجارة وقنابة وعتق على مال لم يجز الا من ثلث ماله ووصيته  
لوارثه واقرار له بدين وبقبض دينه من غير كفيله او من دارته الذي كفل عن  
اجلتي واقراره لقرض وارثه ومكانته ووصيه لولم يجز وبغير اقراره لغير وارثه يوم  
موته بغير وارث واقراره ما دون في مرض مولاة وطلاق المريض وردة المريضة في مرض  
بموتان فيه فيكونان فارين ويجوز اياهما الى غير القبلة **خلاصة** تبرعات المريض  
تعتبر من الثلث هبة وصدقة وعتق وتديروا بحياة بقدر ما لا يتعاضد الناس فيه  
وكذا الوارث غير عي او عني عن دم العمد يجوز ولا يعتبر من الثلث لانه ليس **عالم** بجمع  
المرحل بالنافع يعتبر من كماله **قاضي خان** اوصى بجميع ماله للفقراء او لرجل بعينه لم يجز  
الا من الثلث فان اجاز الوارثه في حياته لا تصح ولم الرجوع وان اجاز وابتعد موته صححت  
الاجازة مريض قبل له اوصى بشي فقال ثلث مالي ولم يزد على هذا قال البخاري لو قاله عفيف  
السؤال بغير ثلث ماله الى الفقراء من طلبة اطلق الجواب وقال يورث الى الفقراء رجل  
قال ثلث مالي ودفن ولم يزد على هذا ان كان ماله تقدا هذا القول باطل بغير قوله  
هذه الدارم وقفه ولو كان ماله حيا عا نصير وفقا على الفقراء رجل قال ثلث مالي لله قال  
الامام الوصية باطله لا لو قال لغيره ان الله لا يعقب وقال محمد الوصية جائز  
ويورث الى رجوع البر ولو اوصى بثلث ماله للمسجد وعين المسجد او لم يعين فهي باطلة عند  
سراجهم عندم ولو اوصى بان يتفق ثلثه على المسجد جاز في قوله رجل اوصى بوصايا  
فبلغ ورثته ان ابا م اوصى بوصايا ولا يعلمون ما اوصى به فقالوا قد اجزنا ما اوصى به  
لا تصح اجازتهم وانما تصح الاجازة بعد العلم مريض قال جماعة عنه فعلوا كذا وكذا بعد موته  
فان فعلوا صاروا كلهم اوصيا وان سكنوا حتى مات المريض ثم قبل بعضهم فان كان القابل  
اثبتوا اكر كانوا اوصيا وجر لم تنفيذ وصية الميت وان قبل واحد من  
الجماعة يصير هو وصيا ايضا الا انه لا يجوز له تنفيذ الوصية ما لم يدفع الامر  
الى الحاكم فيضم اليه اخر ويطلق له التصرف بنفسه او بموكله ما لو اوصى الى رجلين  
فلا يتفرد احدهما بالتصرف مريض قال هذا المال لفلانة وكذا به الوارثه فعندم لا يصدق  
وعند من يعتبر من الثلث قبيلة اوصى بدار الى مصالح مسجد معين فهو وصية  
برقبتهما فباع فيها ثم بي وصية بفلانة فلا يباع اوصى بثلث ماله لا يدخل الدين  
**جمع القاصدين** اوصى بان يلفظ في ثوب كذا او يدفن في مكان كذا بطلت الوصية  
في تعيين اللقن وكان القبر ولو اوصى بان يدفن في مسجد او تقبل او يقيد رجلاه

في باطله اوصى بان يدفن في مقبر كذا بقرب فلان الراعي شرطه ان لم يرتكب في اقره  
موته الميراثه اكل اوصى لغيره بدرام مسماه او بشي من ماله سمي ايجز كما لو ذهب  
له في حال حياته **بخنيس** اوصى ان يصلى عليه فلان بطلت الوصية وفي نوادر ابن رستم  
انها جائزة ويوم فلان ان يصلى عليه والقنوة على الاول **جمع** مريض اقر لامرأة او  
اوصى لها او ذهب وقبضت ثم تزوجها ثم مات جاز اقراره لا غير قال لورثته لفلان  
على دين فصدق بصدق الى ثلث ماله **ص** اوصى بوصايا بغير وعاش سنين ثم  
مرض فوصاياه باقية لم يقل ان مات من مرضي هذا فقد اوصيت بذلك او نحو ما لو  
قال بطل وصيته اذ ابرى اوصى ثم جن قال لم لو اطبق جنونه الى اشهر بطلت وصيته  
لا لو افاق قبل ذلك وعرضه قد عر بشهر ويوقول محمد اولا اوصى ثم اخذ الوسوس  
وقال معنوها فكل كذا زمانا ثم مات قال لم بطلت وصيته وبعب شي لوارثه  
في مرضه واوصى له وامر بتفصيله قال الفضل كلاما بطلا فلو قال لورثته اجزنا  
ما امر به الميت ينصرف الاجازة الى الوصية لانهما مودة ولا تنصرف الى الهبة  
ولو قالوا اجزنا فعله الميت ينصرف اليهما جميعا مريض عجز عن النظم لضعفه الا انه  
عاقل فاشار براسه بوصية جوارها ابن فقاتل ولم يجوزها اصحابنا وليس هذا كالآخر  
او يرحى تكلم بخلافه لاخرس فلا تجل اشارته كسارته وقد مر في احكام الاشارة  
ان مريضا اعتقل لسانه فقبيل له اوصيت بكذا اوصى براسه اى نعم لم تقم به  
وصيته الى ان يطول الى سنة فيصير كالآخر مريض دفع الى رجل دراهم وقال  
ادفعها الى اخي او قال الى بني ولم يزد عليه فان المامور يدفع الى غير ما امر به كذا عن  
ابن بوسى وعن ضمير رجل قال ادفعوا هذه الدراهم الى كذا ابى فلان ولم يقل فانها  
له ولا قال بى وصية فانها باطلة اذ ليس باقرار ولا وصية قبل له لم لا توصى فقال  
اوصيت باذ يخرج ثلث مالي فيتصدق بالف على المساكين ولم يزد على هذا حتى مات فاذا  
ثلثه الفان قال الصفا لا يتصدق الا بالالف ولو قال اوصيت بان يخرج ثلث مالي ولم  
يزد عليه قال يتصدق بكل ثلثه على الفقراء عن ابن زياد قال اوصيت بثلث مالي وهو  
الف فلان فاذا قلته اكر قال له ثلثه بالالف بلغ رجل حضرته الوفاة فقال لال رجل  
على الف قال شرا يدفع كل المال الى ورثته ولا يوقف بشي ولو سماه وقال لزيد على الف  
درهم ولا يعرف زيد يوقف على الف صحيح قال ما ادعى فلان بن فلان في المال الذي بيده  
فهو صادق فأت قال الصفا ولو لم يمسس من فلان دعوى في شي معلوم لا يلزم بهذا  
القول شي ولو يستوزك فادعاه فهو له قال **في** قال لفلان على  
حق فصدق بصدق الى ثلثه ولو قال فهو صادق لا روايته فيه فينبغي ان يكون



الجواب كما قال الصغار جرح اوصي ان يعنى عن ذلك العامد بطل في قياس قول الامام قال  
اوصيت الى فلان ان يعنى عن جرحي قال لا يصير وصيا وعن الامام فيه روايتان قال  
لغيره اقص ديون نصير وصية عند الامام لان قضاء الدين من اعمال الوصية فالوصية  
تقبل التخصيص لو كانت من الميت وقال لا يصير وصيا بهذا القدر ما لم يقل اقبض  
ديون واتخذ وصيتي قال لرفيقه في سفرات وصيتي في ان تشتري لي كفترا وتحمل  
من اعمالي ورتتي فاذا سلمت اليهم فانت خارج عن الوصية ثم مات وعليه ديون وفدا وصي  
بوصايا قال الامام موسى بن جعفر قال فلان الف درهم من ثلثي ثمن وصية  
وان لم يذكر الموت مريض قال اوصيت فلان كذا او فلان كذا او جعلت ربع داري صدقة  
لفلان قال لا يخرج على وجه الوصية ولو قال ان من مرضي لهذا فلان متى فلا ندره  
وما يبدها صدقة عليها قال لا اري ذلك جازيا على وجه الصدقة ولها ما يبدها يوم  
موتها وعليها البتة انه يبدها يوم موته عند مريض قال اعطوا فلانا كذا وصية  
او قال اعطوه بعد موتي او اعطوه ثلثي جازا ذلك محل الوصية ولو قال الربع او  
اخمس او ثلثا اخر ما عد الثلث لم يكن وصية الا ان يذكر الوصية او الموت وعند  
مريض قال فيما اوصي تصدقت على فلان ووهبت لفلان ثقي هذا وجعلت  
لفلان كذا او كذا من مالي قال اما الصدقة والهبة فلم يخرج شي منهما وهو على الصدقة  
والهبة ولو قبض الموهوب له والمصدق عليه من الثلث واما قوله فهو وصية  
لا يشترط فيها القبض والاقران مريض قال اخرجوا الف درهم على هذا ثم مات  
قال ابو بكر لو قال زدك الوصية جاز وبغير ذاك الفقرا لم يفصل تقصير مريض او  
صحح كتب يده كتاب وصية وقال لا يشهد اشهدوا بما فيه ولم يقرأ الكتاب  
عليهم قال **من** لم يقرأ الشهادتين في قول المتقدمين كذا الى يوسف عن الامام فوافر عليهم  
جازت لهم وكذا كتاب الاقرار وقال الامام رجل كتب صك بخطه فيه اقرار بما لا وصية  
فقال كذا شهد عليه من غير ان يقرأ ما وبغير اعلي ما وسعك ان تشهد رجيع كل  
من يشهد ان يحيا طاف لا يشهد على صك لم يقرأ عليه ولو فعله كان جهلا ولقلة دينه  
وذلك لا يجوز في الدنيا فانه حلة **ج** وفي **جف** مريض اوصي بان يعطى من كفاة صلته  
لوله ولله وسولاه يركب يعطى كما امر ولم يخرج عن الكفاة كما لو قال لرجل في حياته  
اعطني قتي عن كفاة يعني لم يخرج عن الكفاة ويعتق **فسر** اوصي بقضاء دين ابنه لم يخرج  
لارثه بخلاف دين اجني قال ذلك مالي من امساك درهمين سفاد نخب كنيد ففعل  
الوصي من ستة اخرى صحح كما لو قال تصدقوا عني في شعبان فتصدقوا في رمضان  
جاز قال الرجل ثيماردار فزندان مر ازيس من لا يصير وصيا ولو قال تعاهدكن

نزد ان مريض من فذلكه ولو قال ثم بامر يصير وصيا **قاضي خان** قالت لزوجه  
 من مرض موته الى من تسلم اولادي فقال الزوج اليك اسلمك الى الله تعالى قال يصير  
 المرأة وصيا لاولاد وكذا امر بعض قال لاخر يتما دارا بن خور زدان مرار ليس مرك من كان  
 ذلك ايضا **حاشية** وكذا الوفا بالعميه تعهدهم **فش** يعتبر لتنفيذ الوصية  
 في الثلث القيمة وقت القسمة **فت** المحابة موخر عن جميع الوصايا عندم وس  
 وعند تقديم على الكل لو قدمت والا اولا **فش** لو اجتمع المحابة والوصية بالثلث  
 بترح المحابة لتبطل في عقد لازم وهو البيع ولو كانت الوصية بشئ معين من العرض  
 تنفذ الوصية والمحابة من الثلث على السوية وذكر من سريضا اعطى من اعيان ماله بعض  
 ورثته ليكون له حقه من الميراث بطل **جف** جلا احد ابنيه دارا بنصبيه على ان لا يكون  
 له بعد موت الاب ميراثا قيل جازوبه اتقى بعضهم وقيل لا **محيط** اوصى لرجل ماله وذهب  
 لآخر الفاد وسلم واعتق عبدا وثلث ماله لا يفي بالكل بيد اب اعقق ولو اوصى بالثلث ثم ذهب  
 ثم باع وحاي فيه بيده بالمحابة وان باع وحايه ثم اعقق وصا في الثلث عنهما بيد اب المحابة  
 عند الامم ولو اعقق ثم حاي فانها يتحصان بالثلث وعند ما بيد اب لتتق بد اب المحابة  
 واخرها **تجريد** اجتمعت الوصايا وصا في الثلث عن الجميع فلو متساوية بيد اب مقدمه  
 الميت واذا اجتمع اجمع الزكاة فمري رواية عن سريقدم اجمع ومري رواية تقدم الزكاة له  
 ويقرمان على الكفارات والكفارة على صدقة الفطر والفطر على الفطر والذرة والكفارات  
 مفادته على الاضحية والواجب يقدم على النافلة والنافلة يقدم منها على ما بدا وما  
 الوصية بالتقوى فلو تركها فحكم الحاكم الكفارات ولو كان غير واجب فكل لتقل **وجيز**  
 الوصية حرام لا اغنيا لان الوصية حق الفقراء فلا يجوز اكله الا للفقراء **جمع** القناوي  
 الورثة صغار ترك الوصية افضل وكذا لو كان اب ابليس فقرا ولا يستغنون بشئ الزكاة  
 وان كانوا اغنيا ويستغنون بالثلثين فالوصية اولى وقد رالا استغناء الامام اذا  
 ترك لكل واحد من الورثة اربعة الاف درهم دون الوصية وعن الامام الفضل عشرة الاف  
 ومن موضع اراد ان يوصي ينبغي ان يبدأ بقرابة وان كانوا اغنيا بالميراث **قاضي خان**  
 اوصى شريكه المسكين فاحاج ورثته وم كبر فاجتمعوا بان يجعلوه لا تقسمهم واحتاج بعضهم  
 فارادوا ان يعطوه جاز ان لم يكن من الورثة صغيرا وغايبه انتهى ومنما المتق اوصى لعمه بان  
 يبيع منه هذا ويتصدق ثمنه على الفقراء ففعله ثم استحق القدر رجع ثمنه على  
 الوصي يرجع الوصي على من تصدق عليه على مال الميت انتهى وفي الوحي الارب والوصي يرجع ما  
 بضمان الاستحقاق في مال الميت كما يرجع به الوكيل على الموكل **سائل التداوي**  
 يقول الحقيق في جامع الفصولين روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه داوى وجهه لما جرح



وجهه في غزوة أحد بعظم باله اي عتيق وروى انه داواه من بين بها قال دل  
ذلك على انه لا بأس بالتداوي به تقول من الناس من يكرهه ويرى ان اثاره  
على كراهته ونحو تستدل بما رويناه وما روى انه عليه السلام تداوى اعباء الله  
فان الله تعالى لم يخلق داء الا وقد خلق له دواء الا السام والهرم السام الموت وروى  
انه عليه السلام كوى سعد بن معاذ بمسقى حين رمى يوم الخندق فقطع لكحل  
وعنه عليه السلام انه كوى سعد بن زرارع وعن عائشة رضي الله عنها انها قالت  
كثرت الامراض بالنبي صلى الله عليه وسلم قبل موته بخمسين سنة وكان يدعو الاطباء  
للتداوي وهذا كله على جواز التداوي ولكن ينبغي ان يرى الشفاء من الله تعالى  
لا من التداوي الدوا هو تداوي هذه الاخبار وتداويها روي عن الاثر اذا راي  
الشفاء من الدوا ويعتقد انه لو لم يعالج لم يسلم ونحو تقول لا يجوز العلاج بمثله  
وفي جامع الفصولين راجع ان من يل الضر فيقسم الى مقطوع به كما وجب لازالة  
عطش وجوع والى مطلق كقصد وشرب مسهل وسائر علاجات الطب بالاضداد  
كحرارة ببرودة ونحوها والى موهوم ككي ورفقة فالتما المقطوع فليس تركه من  
التوكل بل تركه حرام عند خوف الموت واما الموهوم فتركه شرط التوكل اذ به وصفه  
النبي عليه السلام التوكلين فقال عليه السلام ارب الامم بالموسم فربيت امتي قد  
ملأت السهل ارجلها فاجنني كثرتهم وهيتهم فقبل ارضيت قلت نعم قال  
مع هو لا يهبطون الفاي يخطون الجنة فيفرحون بقل من هم رسول الله قال  
الذين لا يتكفرون ولا يتطهرون ولا يسترقون وعلى ربهم يتوكلون وصفوا المتوكلون  
بترك كي وطينة ورفقة واقواها الكي ثم الرقية وادناها الطيرة والاعتماد عليها غاية  
التعقوب في بلا حطة الاسباب واما المتوكلون فاستعماله لا ينافي التوكل وتركه ليس  
محظور بل قد يكون افضل من فعله في بعض الافعال فحق بعض الاسماح وسيل النبي  
عليه السلام عن الدوا والرقية هل يرد من قدر الله تعالى فقال له من قدر الله وفي تداوي  
النبي عليه السلام وامر بذكره وادوا وحج عن الحصر وقد صنف فيه كتاب سمى طب  
النبي عليه السلام وفي الاسرارليات ان موسى عليه السلام اغل بعلة فوقوا عليها فقالوا ان  
وداها معروف مجرب وانا نتداوى به فبشرنا فلما تداوت به لم يبرئت فامروا لم يزل  
فاوحى الله اليه لا ابريك حتى تداوى بما ذكره وقد اوى فبشرنا فاحج الله اليه ما ردت  
ان تبطل حكمتي بالتوكل من اودع في العقا قيرنا فع لا يسا غيري وروى في قوم ما شكو  
الى نبيهم فبجح اولادهم فاوحى الله اليه مرهم ان يطعموا انسابهم لحبا في السقر جل  
فانه يحبس الولد فيعمل ذلك في الشهر الثالث والرابع اذ فيه يقوى الله الولد

قال

فتبين لهذا ان سبب الاسباب جلت قدرته اجرى سنته برضا المسببات بالاسباب  
والادوية اسباب مستحق حكم الله تعالى فكل ان الخير والماد والجوع والعطش  
فكل المستحيين والمستوفين دواء للصفا غير ان علاج الجوع والعطش بالخير  
والمادية بغيره كل واحد ومعالجة الصفا بالمسكنين ونحو خفي نذكره بعض  
الخواص فمن ادركها بالخبرة التحق في حقه بالاول وكل ذلك بلسان غير الحق جل  
جلاله فلا يضرك التوكل استعماله مع النظر الى سببه بان يرى الشفاء من الله تعالى  
لا من الدوا فان قيل الكي من الاسباب الظاهرة في المنفعة ايضا قلنا ليس كذلك  
فانه ليس كقصد ومجانسة وشرب مسهل ونحوها فان الكي لو كان مثلها في الظهور  
لما خلت البلاد الكثيرة عنها واما مواعاة الاثر والاعراب والمضود فانه  
من الاسباب الموهومة كالرقية وما وجع يعالج بالكي الاوله دوا يغني عنه  
وليس فيه اضرار في محرب للبقية بخلاف السراية مع الغنية بخلاف قصد ومجانسة  
فان سرائتها بعيدة ولا يسد مسدما غيرهما ولو ان النبي صلى الله عليه وسلم عن الكي والرمي  
وكل منهما بعيد من التوكل وروى ان عمر بن الخطاب اغل فاشادوا اليه بالكي  
فامتنع وعزم عليه الامر حتى اكتمى فقال كنت ارى نورا واسمع صوتا وتسلم  
على الملائكة فلما اكتمت انقطع عني ذلك فتاب الى الله تعالى فزد عليه ما كان  
يجد من سلام الملائكة وعينه يقول الحقير من اول قوله اعلم ان منزل الضرر ان  
منقول من كتاب احيا العلوم للامام الغزالي منتخباً مختصراً وفيه تفصيل  
جليل اريد من هذا ان جلته انه قال وليس من شرط التوكل ترك المظنون بالاستعمال  
كصب الماء على النار لا طمأنا بها ودفع ضررها عن وقوعه في البيت **احيا** ان ترك  
التداوي قد يجد في بعض الاحوال ويدل على قوفا المتوكل وذلك لا يخالف فعل النبي  
عليه السلام والذين تداوا من السلف لا ينحصر ونكون قد ذكرنا التداوي  
ايضا جماعة من اكابر الصحابة والتابعين وغيرهم وله اسباب الاول ان يكون المريض  
من المكاشفين ينكشف له انه انتهى اجله وان الدوا لا ينفعه الثاني ان يكون  
مشغولا بخوف عاقبته واطلاع الله تعالى عليه فتسبب ذلك الممرض فلا  
يتفرغ قلبه للتداوي الثالث ان يكون مرضه من مفايد الدوا الذي يوصف  
له موهوم المنفع فيتركه المتوكل الرابع ان يقصد بترك التداوي استئصال المرض  
لينال له ثواب المرض بحسن الصبر على بلا الله تعالى ولا يجرب نفسه في القدر  
على الصبر فقد ورد في ثواب الصبر ما يذكره الخاسر ان يكون قد سبق له  
ذنوب ومواريث منها عاجز عن تكفيرها فيرى طول المرض يكفرها فيترك



التداوي قال عليه السلام لا تزال الحمى والمليكة بالبدن حتى يمشي على الارض كالبردة عليه  
خطبة وفي الخبر حمى يوم كفاف سنة وقال عليه السلام كفاف الذنوب بالحمى السادس  
ان يستنشق من نفسه ميا من البطر والطيبان بطول مدة العتقة فيترك التداوي  
خوفا من ان يعالجه زوال المرض فيطارد به البطر والغفلة او طول الامل واذا اراد الله  
بمسخه خيرا لم يجله عن التنبيه بامراض ومصابيب وثقل لا يجلو الموت من علة او قلة  
او ذلة وقد روي ان الله تعالى يقول للمفرجني والمرض قيدي اجلس به من احب من  
خلقى وفردني الخبر ان الحمى خط كل يوم من النار فلما كثرت فوايد المرض راي  
جماعة ترك الجلوس في زواياها اذ راي ان تقسم مزيدا فيها لان حيث راي التداوي  
نقصا فاكيفه يكون نقصا فاكيفه التداوي عليه السلام انتهى لمخاض من الاحياء  
**ص** وفي **كب** لا بأس بالتداوي بعظم الدواب الا عظم خنزير وادي فانه يكره  
ما دمجوز بعظم غيرها ولو ميتة فلو ذكيا جاز التداوي بعظم رطبا وبابسا فانه  
ظاهر فظلمه بياح الانتفاع به بجميع انواعه لا تنفع عات ومنها التداوي  
ولو ميتا يجوز الانتفاع بعظمه لو بابسا اذا ليس في العظم كد باغ في الجلد  
من حيث ان يامن من فساد العظم بلبسه كما يوم من فساد الجلد بدباغه  
واما الحذر في تحس العين بكل اجزائه والانتفاع بالبحس حرام واما الادى قليل  
بنجاسته وروي عن عزم لوصلى وفي كنه عظم انسان لم يخرصا انه قد ايدى على غاشته  
والصحيح انه كرامته وفي الانتفاع باجزائه نوع اها تة واما عظم الكلب  
يجوز التداوي به وقبل لا وحكى عزم فخر سقط سنة فانه بنت مكانه سن كلب  
قنت انه يجوز ولا تقنع ولو اعاد سنة ونبت وقوى فلو امكنه قلعه بلا ضرر  
يفعل ولو ضرر لا يقنع وتنجس منه ولا يوم احدا من الناس والمراد بالمرضى عن م  
في السيلين عظم اي من الحمى فانه نجس بالخص جملة **سبي** وفي قاي قاضي  
كان يكره التداوي بكل حرام لقول النبي صلى الله عليه وسلم ان الله لم يجعل شفاءكم فيما  
حرم عليكم رجل ادخل مراة في اصبعه للتداوي يكون عند الامام لا عند غيره وعلى  
الخلاف في شرب بول ما يكون لحم للتداوي ويقول من اخذ القيقمة ابو الليث  
وجوز الحقة للتداوي للمرأة وغيرها وكذا الحقة لاهل الفراء اذا تحش وافضى  
الى السل ويجوز للرجل النظر الى فرج الرجل المحقة رجل ظهر به اذا قال له الطبيب  
عليك الدم فاخرجه فلم يفعل حتى مات لا يكون انما لا لم يتيقن ان شفايه فيه  
ولو كان من رجله جراحة قالوا يكره له ان يعالجه بعظم انسان وختر لا نه محرم  
الانتفاع ولو وضع العجين على الجرح ان عرف به الشفا قالوا لا بأس به دوا

ومن رصفه ولم يسكن دمه فاراد ان يكتب بدمه على جبهته شيئا من القرآن قال ابو بكر  
الاسكاف يجوز قيل لو كتب بالبول قال لو فيه شفا لا بأس به قيل لو كتب على جلد ميتة  
قالوا ان كان فيه شفا جاز وعن ابي نعيم معنى قوله عليه السلام لم يجعل شفاكم فيما  
حرم عليكم انما قال ذلك في الاشياء التي لا تكون شفا واما اذا كان شفا فلا بأس به قال  
الا ترى ان العطشان يحل له شرب الحمر خالة الاضطراب ولا بأس بكى العبي لدا واصابه  
ولا بأس بشق الثاثة اذا كانت فيها حصاة وفي جرات محرقة وفروح عقيمة وحصاة  
الثاثة ونحوها من العلل ان قيل قد يجوع وقد يموت بعلم وان قيل لا يجوز اصلا لا يداوي  
بل ترك وبياح قطع اليد للكله **هائية** وفي التهذيب يجوز للعليل شرب البول والدم  
والبيضة للتداوي اذا اضر طيب مسلم ان شفايه فيه ولم يجد من المباح ما يقوم مقامه  
وان قال الطبيب لتجمل شفاك فيه وجهان وهل يجوز شرب العليل من الحمر للتداوي فيه  
وهما ان ذكره الامام المتراشي وكذا الذخير وما قيل ان الاستنسا بالحرم حرام غير محرم  
على اطلاقه وان الاستنسا بالحرم انما لا يجوز اذا لم يعلم ان فيه شفا اما اذا علم ان فيه شفا  
وليس له دوا غيره يجوز الاستنسا به ومعنى قول ابن مسعود رضي الله عنه لم يجعل شفاكم  
فيما حرم عليكم تجمل انه قال ذلك في دوا عرف له دوا غير المحرم لانه حينئذ يستغنى الحلال عن الحرام  
ويجوز ان يقال تنكس الحمة عند الحاجة فلا يكون الشفا بالحرم وانما يكون بالحلال  
**الخامس والثلاثون** فيما يمنع  
الامام لا يحل شربه اصلا **الفصل** فيما يجبر عليه وما لا يجبر وفيما يحل فعله وفيما لا يحل ما يجبر  
عنه الانسان وما لا يمنع وفيما يجبر عليه وما لا يجبر وفيما يحل فعله وفيما لا يحل ما يجبر  
**في السكة** وفي الطرق **ص** اراد ان يحد ظلة في طريق العامة وفي لا تنصر بالعامة  
فما يصح من مذهب الامام ان لكل من المسلمين حق المنع والطرح قال له حق المنع لا الطرح  
وقال ليس له كلاما ولو ضرر لكل منهم حق المنع والطرح والرفع واحدا في سكة غير نافذة  
لم يجز بلا اذن اهلها ضررا ولا ذكر **ط** ان احدهما على الطريق العامة بياح قبل ان يجا صم احد  
لا بعده ولا يحل الانتفاع ويا ثم يتركها قال س دم بياح له الانتفاع لو لم يضربهم **م** ان اسع  
عن بنا كنيف او ظلة على طريق العامة فلو نجى يطلع ان ضررا فلا وقال لو اخرج كنيفا  
ولم يدخله في داره ولا يضرا تركه ولو ادخله فيها اسع عنه والبيضة على من يدعى انه  
طريق العامة وقال له ظلة في غير السكة النافذة ليس لاهلها هدمها لو لم يعلم كيف كان  
امرها ولو علم انه بناها على السكة هدمت ولو اذقت هدمت في الوجهين وقال من طعم  
لو يضرب ولا فلا الاصل ان ما على طريق العامة لو لم يعلم حاله يجعل حذيا فلا م رفعه  
وما في غير النافذة لو لم يعلم حاله يجعل قد يافلا يرفع يقول الحقير بما رضى هذا الاصل



حاسبا في تصرفات يتصرف بها الجاران حد القديم في البناء لا ينفط احدا وراهنا  
 الوقت كيف كان في كلنا ا حد الاصلين نظروا على قولهم قطع كما يشهد له ذلك  
 مخالفة قول من والذي سياتي في مخصوص ما كان في سكة غيرنا فقه **خ** قوله غير النافذة  
 تاديله ان يكون دار مشتركة بين قوم او ارض كذا بنوا فيها ساكن و هجرات و رفعوا بينهم  
 طريق حتى يكون الطريق ملكا لهم فاما ان كانت السكة في الاصل احيطت بان يبنوا ورا  
 ويتركوا هذا الطريق للمرو فحكمه حكم طريق العامة اذ هذا ملك العامة الا يرى ان لهم ان  
 يدخلوا هذه عند الزحام وكذا هذا التاويل في جميع الاحكام التي هي في غير النافذة  
 وحكي عن **م** ان يكون فيها قوم يحصون اموال ولا يحصى قوما في عامة وحكمها حكم طريق  
 العامة **م** في كل ما مر **ن** عن مرسى دوا لها طلة على طريق العامة على طيط الدار و حاطط  
 الجار فانه دمت الظلة ليس له اعادةها اذ شرها على ان الخو هدمها ولو في غير النافذة فله  
 اعادةها ولو علم انها محدثة فليس له اعادةها كما في النافذة ولا جاره في الدار اذ اشرها على الحق  
 ما مر قاله م بن طيط على ضر الفرة واخذ عليه رحي او بني في طريق العامة فحاصه احد ولو  
 من اهل الذمة غير العبد والصبيان يقتضى عليه هدمه ضربا للعامة ولا قال **ن** لا يقضى  
 بهدمه لو لم يضربا العامة اذ الخصم منعته ح وجه ما قاله انه عسى يضرم في المستقبل  
 وان لم يضرم في الحال بان يكسر الزحام في الطريق فلا يجدا الناس سبيلا الى الطريق وقالوا القصار  
 انما يلتفت الى خصوصته فيما ذكره وخوفه لو لم يكن للخصم سبل المادي عليه فله مثله فلا  
 يلتفت الى خصوصته اذ لو اراد دفع الضر عن العامة بداء بنفسه فعلم انه منعته وقد فعل عنه  
 جنسه ومورنه ثم في سكة غيرنا فقه غرس رجل على شطى قنادان شجرة فاراد احد الشراكا قطعها  
 وفي تلك السكة اشجارا شلها ولم يتضرر غير هذه الشجرة ليس له ذلك لانه منعته لا يحجب  
 بضره جميعا هذا الوبي في طريق العامة بنفسه فلو بني في بعض الطريق مسجد الا يهدم لو لم  
 يضره وعن **م** لا بأس بان يجعل بعض الطريق مسجدا وبعض الطريق قريبا اذ الحق في الكل للعامة  
**خلاصة** قاله مسلم قلت لمحمد ما تقول في رجل له داران احدهما بمكة والاخرى ببيت  
 وبينهما طريق للمسلمين فبنى طلة فوق الطريق عليهما قاله قوله ان كان النبا لا يضرب بالطريق  
 فلا بأس به وان خاصه بعد النبا لا اهدمها وان خاصه قبل النبا فله منعه رفاق غيرنا فقه  
 اراد النبا ان يتخذ طينا ان ترك من الطريق قدر ممر للناس ويرفع في الا حايين لا يمنع من ذلك وكذلك  
 لو اراد ان يتخذ فيها اربا او دكانا **ن** قاله شداد المناعب التي في الطريق ليس لاحد رفعها  
 لانها شئ فعله الناس ولم تمنعه وعن **ج** للمخمس ان يجاصم في رفع المتاع  
 الساكنة الى الطريق الا يرى انها لو سقطت فاصابت المار فلو اصابه الطرف الخارج  
 صوبه المتعصب لا لو اصابه الطرف الداخل ذكر شيخ الاسلام سكة غيرنا فقه اراد واحد

في الاجناس

من اهلها تحويلا به فله ذلك سواء كان بابه في اعلى السكة فحفل في الاسفل او كان في  
 الاسفل فحمله في الاعلى قبل علل بان له رفع جدار كله وان يدخل داره ان شامز اولها  
 وان شامز اخرها واجيب عن قولهم ليس له حق المرور ورا بابه لانه ليس بصحيح الا  
 يرى انه ان اراد ان يعطين جدار الذي ورا بابه فله ذلك ولا يكون ذلك بلامر ورا قال  
 صاحب جامع الفصولين اقول المرور للفقير لضرة والضرورة مستثناة عن قواعد  
 الشرع فلا يقاس عليه والحاصل ان في المسئلة اختلاف الروايات واختلاف المشايخ  
 واختيار شيخ الاسلام ان له ذلك مطلقا وبه يقتضى **م** ان رب الدار لو اراد  
 ان يفتح بابا ليس ان يرفع جميع الحائط فله ذلك **م** في مسئلة السكة  
 ان رب الدار لو اراد ان يفتح بابا اخر على الجوار اعلى من الباب القديم فله ذلك لا لو اراد ان  
 يفتح بابا اسفل من الباب القديم اذ ليس له حق المرور ورا باب داره وكذا لو كان سكينتي  
 غيرنا فقتضى ذلك واحد من اهلها جدار في السكة الاولى وجدار في السكة القفوية  
 وبابه في السكة الاولى ليس له فتح باب في السكة القفوية بضر عليه في **ج** المذكور  
 فيه زانقته مستطيلة ينشعب عنها شلها فليس لاهل الاولى فتح باب في الاخرى  
 اذ ليس لهم حق المرور فيها **م** لم فقهه اذ الحائط ملكهم ولكن لاهل الاخرى منعهم من  
 المرور وهذا خلا فظاهر الرواية فان محمد ارض انه ليس له فتح هذا لانه لو  
 فتح يتعذر منعه من المرور في كل ارض حتى لو فتح بابا للاستضاء او للوجع ليس له  
 منعه **قاضي خان** له دار في سكة غيرنا فقه لها باب فاراد ان يفتح لها بابا اخر اسفل  
 من بابها اختلفوا فيه والصحيح انه ليس له ذلك ولو اراد ان يفتح بابا اخر اعلى من بابه  
 فله ذلك **خلاصة** له دار فيها باب اراد فتح باب اخر اسفل من ذلك الباب والسكة  
 غيرنا فقه له ذلك وان ابي اهل السكة يقول الحقير هذا مخالف لما صح **قاضي خان**  
 ولعل هذا بنا على اختيار قول شيخ الاسلام كما مر قبل نصف حقيقة **م** له دار في سكة  
 لا تنفذ فشرى يجب داره بيتا ظهر في هذه السكة قبل له ان يفتح من طرف  
 بابا في السكة وقيل لا ولو اراد ان يفتح للبيت بابا في داره ليدخل فيه في داره ويتطرق  
 من داره الى السكة فله ذلك دار ورثة قوم في سكة لا تنفذ فاقسموها على ان  
 يفتح كل منهم في نصيبه بابا فلم ذلك ولو ابي اهل السكة تجلوا في ارض لرجل طاس  
 من خمر فمات رطحا واقتسمها ورثته على ان يفتح كل منهم لارضه كوة من النهر ليس  
 لمورثهم في حياتهم ان يفتح كوة اخرى اذ بما يزيد على حقه لتفاوت دخول الماء بقاوت  
 الكوة فله ذلك ليس لورثته ذلك ولو اب الدار في حياتهم ان يفتح بابا في السكة اذ لا يزيد  
 على حقه اذ مرون من باب واحد ومن عشرين ابواب سواء قال صاحب جامع



المصوبين اقول قد مر انه ليس لربها ان يفتح بابا اسفلا من الباب القديم بقول الحقير  
قد ظهر عامر تفلأ من الخلاء وقوله عن كتب شتى ان المسئلة اختلافة فلا يرد  
الا عراض بالانتقاض **فتت** باع دارا بها في سكة نافذة وكان بابها القديم في  
سكة لا تنفذ فاراد المشتري فتح بابها القديم فلو اقر اهل السكة بذلك الباب فله قطع  
كبايع لقيامه مقامه ولو انكر واحلفوا فلو حلف احدهم فيكليف الاول بسقط  
الايمان عن الباقي اذ لا فائدة لانهم لو تكلموا ليس له قطع اذ الحالف الاول منعه فلو  
نكل الاول فله تخليف غيره ثم قيم فلو تكلموا حلفه فالان له ان يفتح **د** شري حرق في  
سكة لا تنفذ واراد ان يجعلها طريقا لها جتمه تغيير السكة نافذة برفع الامر  
الى القاضي فلو فيه ضرر فاحس منعه ولو لم يكن فاحسنا واستوثق من ذلك الباب  
ما يدفع الضرر ويقوم مقام الحايط لم يمنع من ذلك **عن** عدم سكة لا تنفذ شريك  
في القصى دارا ظهر لها طريق غير نافذ فادخلها طريقا نافذا ليس له ذلك ولو اتخذها  
خانا لغيره الناس وجعل له بابين فله ان يترك من ايها شاء وليس له ان يتخذ  
طريقا **خلاصة** سكة غير نافذة وهي على الطريق الاعظم ليس له ما به ان يبيع  
او يفتت سموم فيها بينهم او يسدو لان للان فيها خطا لانه اذا ارادهم الناس في  
الطريق الاعظم فله ان يدخلوا هذه السكة حتى يمر الزحام زقا وغیرها قد شرب  
رجل الدار القصى منه وفي ظهرها طريق نافذ فاراد ان يهدمها ويجعلها طريقا  
نافذا ليس له ذلك وان اراد جعلها مسجدا فله ذلك ولمن شأن ان يدخله ويصلي فيه  
وليس له ان يتخذوها طريقا يرون فيه وكذا لو اتخذها خانا وجعل لها بابين  
له ان يترك من شأنه وليس له ان يتخذوها طريقا يرون فيه لرجل دار ظهرها في  
سكة لا تنفذ مشتركة بينه وبين غيره اراد ان يفتح بابا ليس له ذلك هو المختار ولو  
جعلها مسجدا للجار الى الطريق الاعظم جاز الا فلا فهو مسجد ضرار ارجل له دار وله  
عليها باب اراد فتح باب اخر اسفل من ذلك الباب والسكة غير نافذة فله ذلك ولدا الي اهل  
السكة ولو شري بيتا من سكة اخرى هي الى ظهر دار واراد ان يفتح بابا في داره ويمر  
في هذه السكة بفعل ما دام هو ساكنا اما اذا صارت لرجل والبيت لا شري لرجل البيت  
ان يمر في هذه السكة رجل شري بيتا من منزل جددوه وحقوقه والبايع بمنعه من  
الدخول وباعه بفتح الباب في السكة ان يبين البايع له طريقا ليس له منعه وان لم يبين  
اختلف فيه المشايخ والمختار انه ليس له المنع **فتت** قال الامام لا يحل له طريق غير  
نافذ ان يصنعوا فيه اخشب ويربطوا فيه الدواب ويتوضوا فيه فلو عطي احد  
بالوضوء واخشب او الدابة لا يضمن ولو حفر فيه احد من اهل الطريق بيرا او

بنی فعطى به احد منی ويؤخذ لطم الير ويتنقص الخفر **خ** لكل مالك دارا لا تنقاع بقنا  
ما ليس لغيره من القائلين وطین وخب وريادة على الاطلاق كالمودع اقامنا  
كان وتنور فيجب ان يكون متصلا فلو كانت السكة نافذة فله ذلك والا فلا الا  
باذن كل من اهل السكة **كذا جع** وفيه عدم لغير واحد من اهل سكة لا تنفذ حفر  
ير لصت ما ولو اتفقوا عليه كلهم في دورهم وانما لهم المرور والجلوس **فصر** لكل من اهل  
سكة لا تنفذ مساكن الدواب على باب داره لا اتخذ اذ ارى على بابيه يسكنه دوابه هناك  
اذ سكة لا تنفذ كدار مشتركة وكل من الشكا ان يسكن في بعض الدار بقدر نصيبه لان  
يعنى فيها واتخاذ الارض من جملة البناء ومساكن الدواب في بلادنا من السكنى اذ الرسم  
في بلادنا مساكن الدواب على الابواب لو نافذة وكل من اهلها مساكن الدابة على باب  
داره بشرط السلامة **صل** في وسط سكة نازلة منزلة اراد احدهم ان يفرغ من منزلة  
عليها ويتأذى الجيران فلم منعه وكذا لكل واحد من العامة منعه فلا يصل ان من حدث  
في طريق نافذ حدثا يضر بالعامة فلو لم يمنع منعه وفي غير النافذة حق المنع لاهله  
**ها يتنقص** **ب** الجار **ون** له دار في محلة عامرة فاراد ان يخرجها فله ذلك قياسا  
لا استخسانا **د** به **أفتى** **ح** وقال **مس** الفتوى اليوم على القياس رجل  
هدم بيته ولم يبين وجرا نه يتفردون به فلم يجسه على البناء لو قادر على البناء  
**كذا** **مس** وقال **مس** المختار انه لا يجزى له ان لا يجزى على بناء ملكه **خلاصة** رجل اراد  
هدم داره فيالحق الضرر باهل السكة لانه يجزى السكة المختار انه يمنع فلو هدم  
مع هذا داره اضر بالجار ان او يقدر على البناء بجبر على البناء قبل ولا يصح انه لا يجزى  
ولو هدم داره فانهدم دار جاره لا يضمن **ص** لرجل يتجق ليستظل بها جاره اراد  
قلعها لا يمنع منه ولو تضرر بها جاره اذ رب السجى بالقلع يمنعه عن الانتفاع به  
بملك مالك المساحة ان يعنى فيها حاما او تنورا او بوعدة او بغير ما تصرفه في خاص  
ملكه فلا يمنع عنه ولو اضر بجاره كل عمل الامام ان رجلا شكى اليه من يجر حفرها جاره  
فداه فقال اخفى ارك بقر ب تلك الير بالوعة فضلع وتضعه الير الاولى  
فكسرها بها الا يري انه لم يامر الساكن بمنع الحافر عن الحفر وانما هداها الى احيلة  
من القنادي في دعوي المحيط اذ احفر الرجل في داره يير او يوحا يضر بداره  
جاره فانه يمنع من ذلك **ص** حد القديم في البناء لا يحفظ احدان ورا هذا الوقت  
كيف كان فيعمل اقصى الوقت الذي يحفظه الناس حد القديم ويثبت عليه  
الامر بقوله الحقير قد مر في اوابل هذا الفصل ما يخالف هذا المصل من قوله  
والاصل ان ما على طريق العامة ان يقيمتل فيها ما هو الصواب **ان** اتخذ داره

نظرا



حظيرة غنم في سكة غير نافذة وتبنا ذي جيرانه بنيت السرقين ولا يابسون على الرعا  
 ليس لهم منعه في الحمار اراد ان يبني في ذراع تنورا للخبز الدائم او رحي للطحن او مدقة  
 للقضار ينفع عنه لتضرر جيرانه ضررا فاحشا وعزس لو اتخذوا حاما وتبنا  
 بجيران من دكانها فلم منعه الا ان يكون دكان احكام مثل دكان الجيران وعن  
 بعضهم انه كان اذا استقوى عن تبنا تنورا في ملكه للخبز في وسط البزازين تارة يفتي  
 بان له ذلك وتارة يفتي بان ليس له ذلك **قاضي خان** بيتان كل منهما مسقف  
 بسقف واحد احدهما لرجل والاخر لرجل اخر فارد احدهما ان يجعل بينه سقفا اخر  
 وبه ينسد دخول الضود والشمس في بيت صاحبه قالوا ان كان في القديم كل بيت  
 مسقف واحدا كان لصاحبه ان يمنع عن ذلك وحده القديم ان لا يحفظ اقرانهم غير  
 ذلك ساحة بين جليبين اقتسماها فصارت الساحة لاحدهما والبنا للاخر فارد  
 الساحة ان يجعلها بينا وينسد الريح والشمس على رب البنا في ظاهر الرواية له  
 ذلك وليس لرب البنا ان يمنع وقال نصير له ان يمنع والقوي على ظاهر الرواية وعلى هذا  
 لو اراد ان يبني في الساحة اصطلا او تنورا او حاما فله ذلك اراد ان يجعل في بيته  
 رحي وذلك يوهن بنا الجار كان الجار ان يمنع وكلما كان من الجواب في جنس هذه المسائل  
 قول مشايخ بلخ وانه يخالف قول الامام فان عنده من تصرف في ملكه لا يمنع عنه  
 وان كان يتضرر جاره به وعلى قول مشايخ بلخ اذا تصرف في ملكه وتضرر جاره به ذلك  
 ضرر ابينا دايما كان الجار ان يمنع **قاضي خان** له ان يبني على حائط نفسه ازيد مما  
 كان وليس لجاره منعه وان بلغ غنان السماء **مسعود** صاحب الدار اذا رفع بنايه  
 فانسد الريح والشمس على جاره او ثقب جداره او فتح ابوابا لا يمنع من تصرفه  
 الجار لانه تصرف في ملكه **قاضي خان** اراد بنا تنورا للخبز الدائم او رحي للطحن او مدقة للقضا  
 لم يجوز ذلك الصدق الشهيد والقوي على انما كان ضررا ينعى قال وهذا جواب  
 المشايخ وجواب الرواية لا يمنع وصورتها في الاصل رجل اصابه ساحة في القسمة  
 فارد ان يبنيها ويرفع بنايها واراد الاخر منعه وقال انسد على الريح والشمس  
 ليس له ان يرفع بنايه وله ان يتخذ فيها حاما او تنورا وان كف عما يوذعه جاره فهو  
 احسن لكن لا يجوز على ذلك ولو فتح رب البنا في علو بنايه بابا او كوة لم يكن لرب  
 الساحة منعه ولرب الساحة ان يبني في ملكه ما يستمر به ولو اتخذ بيرا  
 في ملكه او ربنا او بالوعة فتزنها حائط جاره لم يمنع والامام ظهير الدين كان يفتي  
 بجواب الرواية دار الجار من سطح احدهما اعلى ويسيل ماءه على اسفل فارد رب الاسفل  
 ان يرفع سطحه او يبني على اسفله لذلك وليس لجاره منعه لكن يطالبه حتى يسيل

ماوع الى طرف الميزاب وان انه يهدم السفلا وهو مدمر المالك ليس للاخر ان يكلفه بالما  
 لاجل اسالة المالكين يعني يبيع صلبه من الاقتناع **قاضي خان** رجل دق  
 في داره شيئا فسقط منه في دار جاره شيء وتلف كان ضمان ذلك على من دق في داره  
 رجل له هدف في داره فجاوز سهمه من داره فانسد في دار رجل او قتل نفسه او اصاب  
 والدية على الرامي يقول الحقير قوله يعني من دق في داره تحالفا لما قاله قبل نصف  
 حقيقة من قوله والقوي على ظاهر الرواية والظاهر انه اختار في هذه المسئلة  
 خلاف ظاهر الرواية الذي اختار جماعة من المشايخ كما يفهم من مجموع ما مر  
 من نحو ورقة **قاضي خان** له حائط ووجهه في دار رجل فارد ان يطبخ حائطه او يهدم  
 حائطه فوقع الطين في دار جاره فارد ان يسقي الطين له مجري ما في دار جاره فارد  
 حفره واصلاحه ولا يمكنه جميع ما ذكر الا بدخوله دار جاره وجاره يمنع عنه  
 الدخول فيها يقال للجار المانع ما ان تتركه حتى تدخل ويصلح او تفعله انت بمالك  
 كذا روي عن مراد بسا حقا الفقيه ابو الليث قال وفي النوازل رجل اراد ان يتخذ  
 بسننا فليس لجاره ان يمنع من ذلك ان كانت الارض صلبة فلا لا يتعدى ضرر  
 الما الى جداره ولو رخص يتعدى الى جداره فله منعه وعلى هذا اذا جعل دكانه  
 كطاحنة او جعله للقضار او اراد ان يبني حاما او اصطبلان اراد ان يتخذ  
 خراساني بيته ويغير ذلك يجاز ضررا بينا بان علم ان دوران الرحي او رجه يوهن  
 بنا جاره يمنع عنه وبالحاصل ان القياس في جنس هذه المسائل ان من تصرف في ظاهر  
 ملكه لا يمنع منه ولو اضر بغيره كمن ترك القياس في محل بغيره ضررا بينا وقياسا يمنع  
 وبه اخذ كثير من مشايخنا وعليه القوي داران متلازمان جدران احدهما في داره  
 اصطبل والاخر في القديم مسكنا وفيه ضرر برب الاخر في قال الصغار لو كان رجوع الرور  
 الى الجدار لا يمنع ولو حوافرها اليه يمنع ثم لو خربت دواب الاصطبل جدار الجار جوارها  
 قبل لا يضره حال الدواب في الاصطبل من حيث التسبب الى الخرب الا انه  
 لم يتعد في هذا التسبب اذا اخلها في ملكه والتسبب انما يوجب الضمان عند  
 القوي **قاضي خان** اصابه في القسمة بنا والاخر ساحة لابنا فيها ففتح ذوالبنا في جدار  
 علوه كوق ليس لربي الساحة منعه اذا تصرف في ملكه ولم يتلف ملك غيره ومنعته  
 ولان له رفع كل جدار فالكوة او لي شري بيتا سطحه وسمج جاره يستويان فاخذ  
 جاره ليتخذ سترق بين السجني لا يجوز عليه اذ لا يحير المالك على بنا في ملكه ولو اراد  
 منعه عن الصعود حتى يتخذ سترق فلو يقع بصم في دار جاره اذ اصعد فله منعه  
 اذ فيه ضرر ازيد ولو لا يقع بصم عليهم لو كانوا في الدار لكن يقع بصم عليهم



لو كان في الدار لكن يقع بصر عليهم لو كانوا على السطح لا يمنع اذا استويا في الضرر لانه  
ان كان يقع بصر عليهم يقع بصرهم ايضا عليه في السطح **فتن** وعلى قياس ما تقدم ذكره  
وموقع مالك البناء الكوة الخ ينبغي ان يقال هنا ليس له منعه عن الصعود ولو يقع  
بصره في دار جاره الا يرى ان محله لم يجعل له في الساحة المنع عن الكوة مع ان بصر ذي  
الكوة يقع في الساحة قال صاحب جامع الفصولين قول يمكن ان تكون مسئلة  
الكوة على ظاهر الرواية وموافقا لمسئلة الصعود على غير الظاهر فيجوز ان يكون  
جواز كل منهما جوابا في الاخرى ويمكن الفرقان وقوع البصر في مسئلة الصعود اكثر اذ  
السطح اكشف فان الضرر فاحش يمنع بخلاف الكوة فافترا **فتن** في داره تجرم  
فمصادها مع اعصاها فالمستري اذا ارتقاها يطالع على عورات الجار برفع الامر الى  
القاضي حتى يمنع منه **قال صاحب** في **فتن** المختار ان المستري يجرم وقت الارتقا  
مرة او مرتين ليسترد القسم وهذا جامع بين الخبرين ولو لم يفعل فرفع الى القاضي فلوراي  
القاضي المنع فله ذلك على قياس رفع الكوة ينبغي ان لا يكون الجار لاية المرافعة ولا للقاضي  
المنع **كذا** قال صاحب جامع الفصولين قول قد مر من امثاله على غرظا هو الرواية  
**بعض ما جبر عليه** وما لا يجبر وبعض ما يرجع فيه على صاحبه وما لا يرجع **صنع**  
جاز الجبر على الانفاق في حق زرع ودابة مشتركة اذ حق كل من الشريكين فيهما  
وهذا الحق ينفذ بترك الانفاق من جهة صاحبه فيصير الممتنع عن الانفاق مفوتا  
حقا قايما **في جبر خط** اقلنا دار بينهما فقال احدهما بنى جارا بينهما لا يلزم  
الاخر اجابته ولو بودي احدهما الاخر يطالع عليه في حاله لم يجز الاطلاع فللقاضي امره  
ببناء الجار وينفق كل منهما بحسبته بفعله القاضي على وجه المصلحة **قاضي خان**  
دار او بيت بين رجلين انهم بنوا احدهما لا يرجع على شريكه اذ الدار تحمل القسمة  
فاذا امكنه القسمة يكون مبرعا في البناء وكذا البيت اذا كان كبيرا يحمل القسمة وكذا  
الحمام اذا فر به كله وصار ساحة والبئر اذا امتلكت من الطين فله ان يطالب شريكه بالبناء فاذا  
لم يطالبه واصحابها وافرنها فهو مبرع وهذا النوع ان كل من يجبر على ان يفعل مع  
صاحبه فاذا فعل احدهما فهو مبرع وان لم يجبر ففعله لا يكون مبرعا فعلى هذا ينبغي ان رجلين  
كراه احدهما او سفيهة تحرقت وخلف منها الفرقا دخلم خرب منه شي قليل او اقر عبدا  
بين اثنين ائنه جن جنائنه فمراه احدهما في هذا كله جبر الشريك ان يفعل معه فاذا فعل  
احدهما فهو مبرع **فتن** رحي ما بينهما في بيت لهما فخرت كلها حتى صارت صحرا لم  
يجبر المزيك على العمارق وتقسيم الارض بينهما ولو قايمة بينهما وادواته الا انه  
ذهب شي منها جبر الشريك على العمارق مع الاخر ولو عسرا قبل لشريكه انفق انت

وشئت فيكون نصفه دين الشريك وكذا الحمام لو صار صحرا تقسم الارض بينهما ولو تلف  
شي منها جبر الابي على عمارته **فتن** عن محمد في حمام بينهما انهم بيت منه او احتاج الى  
قدرا ومرة فاني احدهما لا يجبر ويقل الاخر ان شئت فابنه وخدم غلته تفقك ثم  
يستويان فيه يقول الخبر قوله لا يجبر مخالف لما مرنا فاقلا عن قاضي خان انه لو خرب  
من الحمام شي قليل جبر الظاهر ان المسئلة اختلافية فليتأمل فيما هو الصواب  
في الخبر يرد في البئر المشتركة والارواح المشتركة جبر كل واحد  
منهما على عمارته ومن الخلافه ايضا دار بين صغيرين لكل منهما دمي فابنه من الدار  
والجدار احدهما العمارق فالوصي يرفع الامر الى القاضي حتى يجبر على العمارق زرع مشترك  
بين اثنين في احدهما ان يستفيد جبر عليه قال وفي ادب القاضي من الفتاوى لا يجبر  
وكذا يقال له اسقف ثم ارجع في حصة شريكه بنصفه ما انفق **ط** عن بعض المتأخرين  
لو ابي احدا الشريكين في الحمام فاقاضي يخرج احدهما من ايديهما ويوجهها من يجرها فاحد  
تفقته من اجرتها انهم دار بها او يفتي ابنه احدهما لم يرجع على شريكه بشي وكذا الحمام  
دير ما اما الدار والبيت فلا ربهما يقدر على القسمة والبناء في نصيبه لو كان البيت  
كبيرا يحمل القسمة واما الحمام اراد به ان يصير صحرا اذ يمكنه القسمة ح واما البئر  
فلم يرد ان يملكه وانما اراد ان يصير فيه حماة اي طين اسود لمصوب لهما باستقايهما  
فيلزمهما ان انهما لو طالب شريكه به جبر فله طريقه بالمطالبة فصار تبركها  
متمرا قال صاحب جامع الفصولين قول سياتي في فصل الخياط في مسائل الخياط  
المشترك تقلا عن **فتن** ان اذا الخولة لوني الخياط يرجع لانه مضطرا لا يتوسل الى حقه  
الا به فكذا البئر مع ان الشريك يجبر هناك لو طوب به فينبغي ان يتخذ حكمها ويكون  
لكل من المبرع والرجوع وجه في كل منهما نظرا الى الدليلين والتحقق ان الاضطراب  
يثبت فيما لا يجبر صاحبه لافما يجبر كاسيا في بعد ورقة تقر بها فينبغي ان يرد البئر  
والرجوع على الجبر وعدمه وفاذا خلا فاقوة ضعفا فيها لا يجبر شريكه يرجع وفاذا  
وفيما يبقى ما يجبر ينبغي ان يفتى بالبيع لو فعله بلا امر قال وهذا يجلسك عن التجبر  
بما وقع في هذا الباب من الاضطراب ويرشدك الى الصواب **فتن** عن محمد في حائوت  
بين شريكين انفق احدهما في ممرته بغير اذن شريكه لا يكون متطوعا **فتن** طاحونة  
لها انفق احدهما في ممرتها بلا اذن الاخر لم يكن متبرعا اذ لا يتوصل الى الانتفاع  
بنصيب نفسه الا به قال صاحب جامع الفصولين قول ينبغي ان يكون هذا على  
تفصيل قدمته انما وسيل الفضل عن طاحونة او حمام لهما استاجر نصيب كل منهما  
رجل فانفق احدهما مبرعا في المرة باذن موجه هل يرجع على المالك الذي لم يوجه







السفل على البناء الحق كل من الشريكين قائم في القس وغيره وهذا الحق بقوت تركه لا تناف  
من جهة صاحبه فيصير الممتنع عن المقتة متلفا حقا قايما فيجبر داما حق ذي العلو  
بعد الاندماج فابتنه اذ حقه قرار العلو على السفل ولم يبقيا فذا السفل يترك بانيه لا يتلف  
حقا قايما الذي العلو يكون بالبناء مكنتها له حقا قايما ولا يجبر الممان على مثل ما صاحب  
جامع الفصولين اقول سياتي في الحكم الثاني من مسئلة الحايطة المشتركة انه لو اندم فلو عرسته  
عريته قبل لا يجبر وقيل يجبر وهو الاشبه اذ تركه ينظر شره بركه ان فعل هذا القول ينبغي ان  
يجبر على البناء لاسيما في هناك قال وقرئ بينه وبين بيت مشترك انهم جنبي احدهما بلا اذن  
شريكه فانه لا يرجع اذ يمكن قسمة العرصة ثم البناء في نصيبه خاصة حتى لو كانت الساخة صغيرة  
بحيث لو قسمت لا يمكن البناء في نصيبه فلا يكون متبرعا اذ لا يجبر شريكه ولا يمكنه القسمة  
لعدم حتمها فلا يسيل الى اجا حقه لان ينبغي وكان مضطرا كذا في العلو لئلا تنزع لرجل سفل  
ولاخر علو ولاخر علو فاندما الكل فقال كل منهم صاحبه السفل والعلو في هذا على ذلك فانه  
اوجه اما ان يكون لواحد منهم بيته او لاثنين او لا بيته اصلا ففي الوجه الاخر حلف كل منهم  
لصاحبه لانه ارجى عليه ما لو اقر به لزمه فاذا انكر حلفه ثم تكلم في كيفية الحلف فقال صاحب  
المحيط حلف كل منهم على انه لا يجب عليك فانه هذا السفل الذي يجب لهذا العلو عليه وقال  
غيره من اصحابنا حلفه ان هذا الارض ليست بملك لك ولا يجب عليك بل هو لانه لو حلف  
كما قال صاحب المحيط بما تناولا انه لا يجب عليه البناء يعني لا يجبر فيكون بارا في محبته وبه يفتي  
فاذا حلفوا يقال لكل منهم لو شئت ان تبني السفل وتبني عليم اذ عيت من العلو وتقع صاحبك  
من الا تنافع به الى ان تدفع ما التفتت فافعل وان شئت فدع وان الوجه الاول يقتضي  
ببنيته وفي الثاني يفتي ببنيتهما ويقضي بالعلو حصته الارض بينهما نصقان ويجوز ان  
تسمع البيته على ان هذه الدار ملك المديعي عليه وان العلو حق للمدعي حلة **قل صاحب**  
جامع الفصولين اقول الاول لا يجلف ان هذا الارض ليست بملك لك وليس لك بل هو اذ له  
ان يبني وليس عليه ذلك لما مر ولو امكن بان هذه الارض ليست بملك لك فلا ترضى لوجوب  
البناء يحصل النزع والله اعلم او حلف بما في **ج** انهم سفل وعلو وكل منهما يقول السفل لك  
فابنه لا يبني عليه يجلف كل منهما بالله ما له قبلك حق في العلو في سفلك **قاضي خان** له علو  
فوهن او تصدع فاشهد عليه اهل السفل ثم يسقط العلو وان شيا لاهل السفل ضم اهل  
العلو سفل والاخر علو وهن الكل فاشهد عليها ثم يسقط العلو وقتل النساء فامر العلو لاهل  
غيره فروع بالسقط بنفسه فصاح الاشهاد فيه على صاحبه فاهلك بالعلو من صاحبه  
**السجرو والنهر وفي فنت** باع ضيعة وللبيع اشجار في ضيعة اخرى بحيث هذه  
الضيعة غصنا منها متدلية في المبيعة فلم يشترى ان ياخذ بنزع المبيعة من اغصان

المتدلية فيها وكذا الورود شها وفي جنبها ضيعة كذلك لانه كورنه فله تفريغ له  
ضيعة من تلك الاغصان فكلا وارثه **قوله** وقعت شجرة في نصيب احد المتقاسمين  
اغصانها متدلية الى نصيب الاخر يجبر صاحبها على قطع الاغصان في رواية عزم  
وعند تركه كذلك وفي كتاب الصلح خرج شعب تخلته الى جار فالحاها وقطعها  
لتفريغ هو اياه قالوا هذا على وجهين فلو امكن تفريغه بشد الشعب على تخلته  
او تفريغ بعضه بشد بعضها فله ان ياخذ ربا الفخلة بالشد لا بالقطع  
فيما امكن تفريغه بشده واما ما لا يمكن تفريغه الا بقطعه فالاولى ان  
يسا من رطها فيقطع بنفسه او ياذن له به ولو اذنه يرفع الى القاضي فيجبر  
على القطع ولوم بفعل الجار كذلك ولكن قطعا بنفسه ابتداء فلو قطع من محل ليس من  
محل اخر اذ له منه او اسفل اتفق في حق المالك لم يقتر ولو كان القطع من محل اخر اتفق منه  
من جملة **قوله** قال صاحب جامع الفصولين اقول لو كان القطع من محل اخر اتفق ينبغي  
ان يقضى لو جعل معه التفريغ والا فينبغي ان لا يقضى **قوله** يقطع في ملك نفسه  
اذ ليس له ان يدخل لبستان جار ليقطعه قال **ساجد** انما يكون له القطع من  
جانب نفسه لو كان ضرر من ضرر القطع من جانب صاحبه اما لو كان قطعه من  
جانب صاحبه اقل ضرر اليس له قطعه فيرفع الى القاضي ليا من فيقطعه فلو  
اي بعث القاضي من يقطع من جانب الشجر ثم في محل لا يقضى لو قطعه بنفسه  
لا يرجع على ربا الشجر بما اتفق في مؤنة القطع اذ لم يرفع الى القاضي ليا من مع  
احكامه فكان متبرعا **سفل** قاله له نهر في ارض رجل فدخل ارضه ليصلح نهره  
فطرب الارض منه وانما يعطي ربا النهر في بطن النهر ليه ملكه **قوله** **قالب**  
هذا قول اذ لا حرم للنهر عند **قوله** هذا قول اهل الان موضوع المسئلة  
ان ربا النهر باع المسناة من ربا الارض وبق النهر لنفسه وهذا بخلاف المرور  
الى الفرات في ارض رجل فان للناس ان يمر واليه في ارضه بلا اذنه لان فيه  
ضرر الخاص لدفع ضرر العام وهو جازي واما في مسئلة النهر فيتضرر ويدفع ضرر الخاص  
فلم يجز **قاضي خان** له نهر في ارض ولا يمكنه المرور في بطن النهر قال ابن سلق  
يقال لرب الارض اما ان تدع ان يدخل الارض ويصلح ملك نفسه او تطلعه انت  
قالا للفقهاء ابو الليث بهذا اناخذ وكذلك في مسئلة الحايطة **قوله** شرى ارضا  
يجب ارضه وشرب المستراة من جانب اخر ليس له سوق الما من ارضه القديم اي  
المستراة ولو كان ليسوق الما اولا في حال ملكه لانه يستعمل بحري للما لا يضر  
اوله باخر وليس للمستراة شرب من هذا النهر اما الوجه الما في الارض القديمة ثم



ساقه منها الى المشتراة جاز لانه مستعمل لارضه لا لجرىه المشتركة **صم** اراد سقى  
بقوله الكثير من ضرر رجل وظافه ربه النهر تحريم المساه فله منعه اذا لا تنفع به  
بالامباح بشرط ان لا يضر كذا **اختار** **ث** في قناواه **ط** فلو يقوم بجرىه في  
بستان رجل فرب البستان ان يغرس على حافته اذا ضرر لارباب النهر فيه حتى  
لو تضرروا بان يضييق ظرهم به يمنع ولو غرس يوم قبله الا ان يوسع النهر من  
الطرف الاخر فقدر ما ضاق على وجه لا يتفاوت في حق ارباب النهر فح لا يمنع ولو غرل  
على النهر العام لم تنفع المسلمين له ذلك امام اجرى ظر القوم في بلدهم لاجل الشفاه  
فلاهل البلد اذا البساتين عليه لو لم يضر بالهل الشفاه لا لوضربان لا يوصل المالى  
اهل الاسفل ولا يكيفهم **مسالتهم** عن نهر قوم بنيت عليه قرية ليس بها اهلها  
ودوابهم وغرس عليه اشجارهم الا انه ليس لهم حق في اصل النهر فاذا راباب النهر تخويله  
عن تلك القرية وفيه خرابها قال لهم ذلك وعن سوان اعرابا قد سوا الكوفة وارادوا  
ان يبنوا زواها ويطروا ذلك باهلها انهم عن ذلك لا يرى ان اهل البلدة يمنعون عن  
الشرا المحترق فبذا اولى يقول الخبير المحترق بضم الحاء اسم من الاحتكاك قال شجر التوت  
لو كان في المسجد فلا بأس بكل ثوبه ولم يجز اخذ ورقه سبيل الصغار عن اشجار علي  
جانب نهر سما ويدعيها كل منهما قال لو عرف غارسها فله والا فاما في محل مملوك لا حد لها  
خاصة فهو له وما في محل مشترك هو بينهما والاصل ان الشجر انما يستحق بالغرس  
او بملكية السالة او بالارض **ج** له شجر على جانب ظر عام فنبت من عودتها اشجار  
في الجانب الاخر من النهر ورجل من ذلك الجانب كرمه وبين كرمه والنهر طريق العامة  
فاذا حان فلو عرف انه من عودته فهو له والا فلو عرف له غارس فهو له والا فهو لرب  
الارض والاصل ان الشجر لو لم يعرف غارسه ولا مالكه السالة يحكم بالارض **قصر**  
نبت شجر او زرع في ارضه ولم يزرعه احد فهو لرب الارض لتولد من ارضه وكانت  
جزوها فيكون لظفاه **ا** الكار رفع برافتنا ثرت حباته في الارض فنبت الزرع  
وسقاه الاكار حتى استحصده فهو بينهما على شرطها ولو نبتت وسقى ربا الارض  
فقط له ومنى لك كارتضيه من الجانب لو فيها قيمة ولو سقاها اجنبى فلا شيء له  
والزرع بين الاكار ورب الارض **قنت** شجر في ارضه نبته من عودته في ارض  
اخر فلو سقاها ربا الارض وانبتته فهو له ولو نبتت بنفسه فهو لرب الشجر لصدقه  
رب الارض انه من عودته شجر ولو كذب صدق قال صاحب الفصولين اقول  
مرانه لو عرف انه نبته من عودته فهو لرب الشجر لا تفصيل السقي **ق** قال سالت  
م عن شجرة في دار نبته من عودتها اخرى في دار جاح قال لكان تقطعها اذ نبنت

من شجرة قال صاحب الفصولين اقول هذا على اطلاقه يقتضى عدم التفصيل  
ايضا **قنت** نواة او خوخة وقنت في كرم اخر فنبت منها شجرة فهي لرب الارض اذا  
لا قيمة للنواة وكذا الخوخة اذا نبته بعد زوال حجرها عرس شجر في مسجد فهو للمسجد  
لانه كنسا في المسجد ولو غرسه في ارض موقوفة على رباط فلو غارسه على رباط  
هذه الارض فالشجرة للموقف اذ هذا من جملة ما لنا هذا فيكون غرسا للموقف  
ظاهرا ولو لم يلبسها هذا فهي له ولو غرسه في طريق العامة فالشجرة للغارس اذ ليس  
له دلاية جعلها للعامة وكذا لو غرس على نهر العامة او على حوض القرية فهي له **ق** فلو  
قطعها فنبنت من عودتها اشجار اخرى له اذ نبنت من ملكه **قنت** جعل ارضه مقبرة  
وفيها اشجار فلو زنت تقطعها ان جعل الاشجار لم يصرف وقفا لانه مشغول وكذا لو  
جعل داره مقبرة فحلى البناء لا يدخل فيه لما مر قطع من دار رجل شجرة بلا امره فوطها بخير  
لو ساقها على القاطع ومنه قيمتها قايمة بان تقوم الدار معها وبدونها فيفضل  
الفضل ولو ساقها مسكها ومنه قيمتها بان تقوم الدار معها وبدونها فالفضل  
قيمة الشجرة ثم ينظر اليها والى قيمة الشجرة تطوعه فلو انتقصت قيمته  
والا فلا من قلع شجرة من بستان رجل لو ساقها فان تلفها لزمه تقصان الدار  
والبستان **ج** الكار غرس في ارض الدافع باسمه فلو الغرس للدافع فله الشجر ولو  
للعامل وقد قال له اغرسه لي فكذلك وللدار عليه قيمة غرسه ولو قال اغرسه  
ولم يقل لي فغرس بغرسه من عنده فهو لدارسه ولو لرب الارض اقله قبل الربيع  
ولو قلع تالفة رجل وغرسها وريها فهي للغارس بقيمتها يوم قلعه **التصرف**  
**في المشترك** وفيه **شصل** دار بينهما فكل منهما ان يضع فيها مائة ويربط  
فيها دابته **قنت** ارض او كرم بين حاضرين فغايب لومين بالغ ويقيم فالخاضر  
او بالغ يرفع الامر الى القاضي ولو لم يرفع فغايب لومين بالغ ويقيم فالخاضر  
له تلك ويقوم على الكرم فيبيع ثم يباخذ حصته ويوقف حصته الغايب  
ويبيع له ذلك اذا قدم الغايب فتمت القيمة او اجاز البيع وذكر في موضع اخر  
عن لواخذ الشريك نصيبه من الثمر واكله جاز ويبيع نصيب الغايب ويحفظ  
فلو حضر صاحبه بخير كما مر ولو لم يحضر فهو كلقطة قال **ث** هذا استعسان  
وبه فاخذ قال ولو ادى الخراج كان منبرعا ودكوم **صل** غاب احد شريكي الدار  
فاذا حضر ان يسكنها رجلا ويوجرها لا ينبغي ان يفعل ديانة اذا التصرف  
في ملك الغير حرام خطا على الله تعالى ولذا لا يجوز لاي شخص ان يبيع  
عن تصرفه فيما يملكه لو لم يمارعه احد ولو اجر واخذ الاجر برده على شريكه قدر



ففيه لو قدر ولا يتصدق لتمكن الخت فيه حق شريكه فكان كغائب اجر يتصدق  
بالاجرا ويرى على المالك واما نصيبه فيطيب له اذ لا خت فيه هذا لو سكن غيره  
اما لو سكن بنفسه ليس له ذلك رباة قبا ساء وله ذلك استغنافا اذ له ان يسكنها  
بلاذن شريكه حال حضوره اذ يتعد عليه الاستيذان في كل مرة على هذا امر  
الدور فيما بين الناس فكان له ان يسكن حال غيبتة بخلافه ان كان غيره اذ ليس له  
ذلك حال حضرته بلا اذنه فلذا في حال غيبتة **علم** دار بينهما غير مقسومة فغاب  
احدهما وسع للمحاضر ان يسكن بقدر حصته ويسكن الدار كلها وكذا خادم بينهما غاب  
احدهما فللمحاضر ان يستخدمه بخصته وفي الدواب لا يربكها الحاضر لتفاوت  
الناس في الركوب لا السكنى والاستخدام فيتضرر الغائب بركوبها لاجلها **ان**  
عن محمد للمحاضر ان يسكن الدار لو خاف خرافها وعزل الامام ليس للمحاضر في الارض  
ان يزرع بقدر نصيبه وفي الدار له ان يسكنها **فران** له ذلك في الوجهين فلو سكن  
الدار احدا الشريكين بغيره لاخر لا يلزمه الاجرة ولو اعدت للاستقلال والاصل  
ان الدار المشتركة في حق السكنى وتوا بعمه يجعل لكل الشريكين على الحال  
ان لو لم يجعل كذلك يمنع كل منهما عن دخول وتعود ووضع امتعة فيتعطل عليهما  
منافع ملكهما ومو لم يجوز فصار مسا في ملك نفسه فكيف يلزم الاجر **قاضي** **قال**  
ارض بين رجلين روى عن الامام انه ليس لاحد ما ان يزرع فيه قدر حصته وفي  
دار مشتركة ليس له ان يسكنه وروى عن ان له ذلك في الوجهين وفي دار مشتركة  
غاب احدهما فلاخر ان يسكن كل الدار بقدر حصته وفي رواية له ان يسكن  
من الدار قدر حصته ولو خاف ان تخرب الدار بترك السكنى فله ان يسكن كل الدار  
انتهى وبعض سابل هذا النوع من فضل العذابات في الاقتناع بمشتركة  
**الفصل السادس والثلاثون** في سابل الجيطان **صل** الحايط  
المتنازع فيه لا يخلو اما ان يتصل بينهما او بنا احدهما او لا يتصل اصلا  
ولكنه بين دارهما والاتصال نوعان اتصال تربيع واتصال حجا ورفق وبلازقة  
ولا يخلو من ان يكون لهما عليه جزوع وللآخر هراوى وليس له شئ اولا هراوى  
اولا حدهما فقط او لا يكون لهما عليه شئ فلو لم يتصل بينهما ولهما عليه شئ من  
جزع وغيره يقضى به بينهما **علم** اذا استويا في الدعوى ولا يباذعهما احد وليس  
احدهما اولى من الاخر ومعنى الفقى انه لو عرف كونه في يد يدهما يقضى بينهما قضا  
تركوا لو لم يعرف وقادى كل منهما انه ملكه وفي يده يجعل في يد يدهما اذ لا منازع  
لها لانه يقضى بينهما وهذا اذا ادعاه رجلان كل منهما انه ملكه وفي يده

يترك في يد يدهما لو عرف كونه يدهما ولا يجعل في يد يدهما لانه يقضى بينهما وكذا لو لاحد  
هراوى ابواى ولا شئ للاخر عليه يقضى بينهما اذ موضع الهراوى لا يثبت على الحايط  
استعمال اذ الحايط انما يبنى للتسقيف وذاك موضع الجزوع عليه لا موضع الهراوى  
والهراوى اذا التسقيف عليها بلا جزوع لا يمكن وبما موضعان للاستقلال والحايط  
لا يبنى للاستقلال **وروى** الهراوى خشبات توضع على الجزوع ويلقى عليها التراب  
**علم** ولو لاحد يدهما عليه جزوع ولا شئ للاخر عليه يقضى به لرب الجزوع لانه مستعمله  
وللاخر مجرد بالاستعمال واليد المستعملة اولى وجعل الاستعمال مرجحا اذا استويا  
يد اذ في الاستعمال زيادة دليل على الصدق من جنس اليد فيصلح مرجحا اذا الاستعمال  
يفاضل لانه انتفاع بعد ثبوت اليد فيصلح مرجحا اذا الاستعمال يفاضل لانه انتفاع بعد  
ثبوت اليد فكان جنسا مفاضلا ليد ذلك لو كان للاخر هراوى لما مر ان الهراوى ليس باستعمال  
الحايط فوجوده كعدمه ولو لاحدهما جزع واحد وللآخر هراوى ولا شئ له لم يذكر في  
ظواهر الرواية وقد قيل لا يقضى به له اذ الحايط لا يبنى لوضع جزع واحد عن ان  
لرب الجزع اذ له مع اليد نوع استعمال اذ وضعه باستعمال حتى يقضى لرب الجزوع فيكون  
واحد استعمال الحايط بقدره وليس للاخر ذلك وقد يبنى الحايط لوضع جزع  
واحد وكان البيت صغيرا وهذا كله لو لم يتصل الحايط بينهما فلو اتفصل اتصال  
تربيع او ملازقة فيقضى به بينهما نصفان اذا استويا ولو اتفصل احدهما تربيع  
والاخر ملازقة فله والتربيع اولى لان له مع الاتصال نوع استعمال ولذي الملازقة  
مجرد اتصال فالاستعمال مع الاتصال اولى فصار كراكب دابة مع المتعلق بالجامها وتفضل  
اتصال التربيع انا كان الجدار من مدر او اجرا ويكون اتصال بين الحايط المتنازع فيه  
داخلة في اتصال بين الحايط والاتصال بين حايط داخلة في المتنازع فيه ولو من  
خشب فان تربيع تركيب خشبات احدهما في الاخرى واما الوثقب وادخل فيه لم يكن  
تربيعا **وروى** اتصال الملازقة بان يلازق احد الطرفين الاخر **علم** ولو اتفصل باجرهما  
ملازقة او تربيعا وليس للاخر اتصال ولا جزوع يقضى لذي الاتصال ولا اشكال  
في التربيع فكذا الملازقة اذا استويا في الاتصال بالارض المحلولة ولا حدهما زيادة  
اتصال تقاير الاول وهو الاتصال بالمنا فبترجح على الاخر وكذا الوافضل باجرهما والاخر  
هراوى يقضى لذي الاتصال ولو لاحدهما تربيع والاخر جزوع فلو التربيع في طرف  
الحايط فذا التربيع والاعداد عامة الشايخ فرج الاتصال على الجزوع وكل منهما  
يد استعمال اذا الاستعمال بالتربيع وبما لم يبايستق في الاستعمال يجرى و **علم**  
وصفها الا انه لا يرفع جزوع الاخر بخلاف ما لو برهن ذو التربيع ان الحايط له اذ ح



يرفع جذوع الاخر اذا لبيته حجة مطلقا يصلح للرفع والاستحقاق على الغير واما  
 التوزيع فنوع ظاهر والثابت به ثابت بنوع ظاهر والظاهر يصلح للرفع لا للمطال  
 حق الجذوع ولو كان التوزيع في طرف واحد قيل موالي وقيل الجذوع ولو في اعلى حائط نوزع  
 فيه عود مركب على عود وهو حائط احدهما فقط والاخر عليه جذوع فاما اولي اختلف  
 فيه الجذوع اولي من اتصال ملازقة اذ رب الجذوع مستعمل الحائط والاخر مجرد اتصال  
 ولو لاحد عشر خشبة عليه والاخر ثلث فهو بينهما نصفان اذا استويا في  
 استعمال بنا الحائط لاجله لانه يبنى للتشقيف وما يحصل بالعشر يجعل بمادونه  
 الى الثلث فاستويا يدان في الباب ان الذي العشر زيادة استعمال الا  
 ان الخمس واحد ولا يثبت التوزيع بكثرته هذا ظاهر الرواية وعن الامام انه رجع  
 عنه وقال لكل منهما ما تحت خشبة اذا تحتها في يده وصاحبه حايض فيه وصدقه  
 ذوالبيد والباقي بينهما لاستوياهما فيه وعن سانه رجع وقال الحائط كله لرب  
 العشر اذ يستعمله اولي ولا يومر الاخر برفع الجذوع لما مر والمصعب هو ظاهر  
 الرواية لما مر ولو لاحد عشر خشبة واحدة والاخر ثلث او اكثر فهو بينهما  
 قياسا لا استحقاقا اذ وضع الواحدة ولو حجة في هذا الباب لانه حجة  
 ناقصة اذ الحائط انما يبنى للتشقيف وهو لا يحيط بواحدة الا نادرا  
 ونقصت هذا الوجه والناقصة لا تظهر بمقابلة الكاملة ثم اذا لم يكن بينهما  
 استحقاقا فهو لرب العشر ولا يومر الاخر برفع الجذوع وقيل لكل منهما ما تحت  
 خشبته وعن سانه بينهما على احد عشر سما بعد الجذوع اعتبار الاستعمال  
 والبيد على الحائط فيقسم على عددها وجه القول الثاني ان يد كل منهما ثابتة  
 على ما تحت جذوعه فهو له كما في اواحده فيها احد عشر مترا وعشر فقا في يده وواحدة  
 في يداخر تنازع في الاراد لكل منهما ما في يده كذا هنا واما ما بين الخشبات  
 فقيل هو على احد عشر سما وقيل بينهما نصفان لاستوياهما فيه الا يرمع ان في  
 مسيلة دار فيها ما زال تكون المساحة بينهما نصفان كذا هنا ووجه القول الاول  
 اذ وضع الواحدة حجة ناقصة فلا تظهر بمقابلة الكاملة ولو لاحد عشر خشبة  
 والاخر خشبات قبلها كالثلاث اذ يمكن التشقيف بهما وقيل كواحدة اذ لا يمكن  
 التشقيف بهما الا نادرا تنازع في خص الحائط بين داريهما ولا يثبت والمقط  
 والوجه والطا قات او ايضا فالبن الى احدهما قال الامام بنو بينهما اذا انسان  
 كما يجعل المذكور الى جانبه في ملك الخاص بحيلة الى جانبه في المشترك ابطا اذا تولى  
 العمل فلا يصح حجة وقال لا يولى المذكور الى جانبه في ملكه الخاص يجعله الى جانبه

اذ الظاهر يشهد له ان الانسان من وجه جدار الى نفسه لا الجار وكذا  
 المقط لانه وقت العقد يقوم على سطحه فيجعل المقط اليه **جذوع** احدهما  
 في احد النصفين وجذوع الاخر في النصف الاخر فكل منهما ما عليه وما بقي فهو بينهما  
 والجذوع اولي من المستحق فالحائط لرب الجذوع وكذا المستحق لوتنازعها فيها  
 ولو تنازعا فيها لالاخر لا يرفع الا اذ برهن سابط له لو روى جذوعه على حائط  
 دار الاخر وليس لرب الدار عليه شيء فتنازع في الحائط فهو لرب الدار ولا رواية عن  
 م انه لرب السابط ولو اتفقا ان الحائط لرب الدار قيل له رفع السابط وقيل لرب هو  
 فلم يرفع اجماعا فله بناءه ثم ينياه فله وضع الجذوع وفاقا ولو جذوع احدهما اسفل  
 وجذوع الاخر اعلى بطبقة وتنازع في الحائط فهو لرب الاسفل لسبق يده ولا ترفع  
 جذوع الاعلى ولو اراد رب الاعلى ان يسفل جذوعه فله لا يضر بالحائط فله ذلك  
 والا فلا ولو هدماه ثم ينياه فله ذلك اجماعا **فصل** حائط بينهما ليس لاحد سما عليه  
 شيء ولا جذوع في اعلاه فاراد ان يسفل فله ذلك لانه اقل ضررا ولو اراد ان يرفعها  
 من السفلى الاعلى ليس له ذلك فلو لكل واحد جذوع فله في السفلى رفعها بجدار رب  
 الاعلى لولم يضر بالحائط ولو اراد احدهما نزع جذوعه من الحائط فله ذلك لولم يضر  
 بالحائط **فصل** سبل او بكون جدار بينهما لهما عليه حولة احدهما اسفل فله رفعها  
 ووضعها بازاحولة الاخر ولو حوله احدهما في وسط الجدار وحولة الاخر في اعلاه  
 فاراد رب الوسط وضع حولته في اعلى الجدار ولو الجدار من اسفله الى اعلاه بينهما  
 ولا يضر برب الاعلى فله ذلك **فصل** تقضا جدارهما فاراد احدهما ان ينييه  
 اطولا مما كان فله فله الا ان يكون خارجا عن الرسم اذ اسفل الحائط مشترك الا يرى  
 انه لو اراد احدهما البنا لا ينعى الاخر وكذا لو زاد في حواشيه مشترك ليس لربيه  
 منعه وقال السعدي له منعه لانه قصر في المشترك فلا بد من رضا شريكه وكذا  
 عن م في **فت** صورته حائط بينهما قدر قامة فاراد احد الشريكين ان يزيده  
 طوله واي الاخر فله منعه **وضع خشب على المشترك** لو لاحد سما عليه  
 خشبة فلاخر وضع شله اذا استويا في اصل الملك في لا تتفادع من الحائط  
 من حيث وضع الخشب عليه اذ يبنى للتشقيف وليس للاخر ان يرفع بيتا  
 من خشب شريكه ليقتر شريكه بهدم بانيه وانما لا لا تتفادع بملكه لا اضرار  
 غيره قالوا هذا لو اخضع الحائط مثل ذلك الخشب لو وضع عليه فلو علم انه لا يجتمل  
 بامر شريكه برفع بعض الخشب حتى يبقى ما يجتمل الحائط مثله اذ رب الخشب  
 لو وضعه بلا اذن شريكه فحاصبه ولو باذنه فلاخر يعير بضيئه من الحائط

الي



وللعير ان يسترد المارية وبه اثنى **شيخ** وسيل ابو بكر عن هذه المسئلة فقال لو كان  
 حولة هذا الشريك بحدثة فلاخر وضع حولته وعن **فت** انه يفصل بين حديث  
 وقديم وقال لا يرى ان احدهما قالوا لوجدهم احدهما اكثر فلاخر ان يزيد في جذوع  
 لو جملته الحايط ولم يفصلوا بين حديث وقديم ولو لا خشب عليه فلا حدما ان  
 يضع عليه خشب وللآخر وضع شله لانهما ولو لم عليه خشب واراد احدهما ان يزيد  
 خشب على خشب الآخر او يتخذ عليه سترة او يفتح كوة او بابا فلاخر منعه لانه  
 تصرف في المشترك فلا بد من اذن شريكه لكن القياس ترك ثمة للحرقة انا لو منعنا  
 عن وضع خشب بلا اذن شريكه كما لا ياذن له فيمنع على متعة الحايط  
 وهذه المرونة منعقة في المسائل التي تعدت فاقترقا **مشتركا** **انهدم** **او**  
 او خيف انهدم **ص** انهدم حايط بينهما فبقى احدهما هو على وجهين عليه حولة  
 اول والاكثر ثلاثة احدها طلب احدهما قسمة عرصة الحايط واي الاخر  
 ثانياها اراد احدهما ان يبني واي الاخر ثانياها لو بناه بلا اذن شريكه هل يرجع  
 عليه بشئ اما الوجه الثاني وهو عدم الحولة ففي الحكم الاول وهو طلب احدهما  
 القسمة واي الاخر قد ذكر انه يجبر به **ص** اخذ اما لو لم يكن عرصة الحايط عريضة  
 بحيث لو قسمت يصيب كل منهما شئ لا يمكن ان يبني فيه فظاهر لتعنته في  
 طلب القسمة واما لو عريضة بحيث يصيب كل منهما ما يمكن البناء فيه فلا الفاضي لو  
 قسم بقرع بينهما ووجبا يخرج في قرعته كل منهما ما يلي دار شريكه فلا ينتفع به  
 فلا تقع القسمة بقتل واليه اشارم فيما روي عنه انهدم حايط بينهما  
 فقال احدهما اقسم وقال الاخر ابني قال لا اقسم بينهما اذ بما يصيب كل منهما  
 ما يلي دار شريكه وبعض المشايخ قالوا لو كان لا يرى القسمة الا باقراع فلا يقسم  
 لما مر وما لو يراها بلا اقراع فيقسمه العرصة عريضة على وجه من وجعل يصيب  
 كل منهما ما يلي داره تنبها للمتعة عليهما وقال **ص** لو عريضة فالفاضي يجبر الاي  
 على كل حال وبه يفتي اذ العرصة لو عريضة على طرفيها طلب القسمة طلب فها تنقسم  
 المتعة عليه فيجبر شريكه عليه كدار وارض وعن س يجبر الاي على قسمة جدار  
 بينهما وذكر الجبر بلا فصل بين العريضة وغيرها والحكم الثاني اراد احدهما ان يبني  
 ابتداء بطلب القسمة واي الاخر فلو عريضة كما لا يجبر على البناء في ملك شريكه  
 الا تقرر شريكه ولا ضرر لهما ولو غير عريضة قبل لا يجبر وهو الا شبه اذ تركه  
 يتضرر شريكه يقول الحقير قوله وهو الا شبه ما سياتي في اخر سايل هذا  
 البحث فقلنا عن الخلاصة ان القنوي على انه لا يجبر لولا يمكن البناء بعد

لوح

يؤيده

القسمة

القسمة انتهى والحكم الثالث لو بناه احدهما هل يرجع على شريكه بشئ قبل لا يرجع مطلقا  
 وقبل لو عريضة على ما مر لا يرجع لانه غير مضطر فيه **فت** لاحدما ان يمتنع من  
 البناء اذ له ان يقاسم ارض الحايط نصفين ولو بني لا يرجع على شريكه اذ ليس له اخذ  
 بالبناء الوجه الاول لو كان عليه حولة بان كان عليه جذوع وطلب احدهما قسمة  
 عرصة الحايط فلو قسمت بلا رضاهم حدما يسقط حقه عما حصل لشريكه بلا رضاه  
 واذا اراد احدهما البناء والآخر قال **ص** لا يجبر لو عريضة وذكر شيخ الاسلام انه  
 يجبر بلا تقصيل وذكر به يفتي اذ في عدم الجبر تقطيل حق شريكه اذ له خذ وضع  
 الجذوع على جميع الحايط ولو بني احدهما بلا اذن لشريكه قبل لو عريضة كما مر  
 ارجع ويكون متبرعا وقيل ليس بمبرع وكذا في موال العبيد اذ للباي حق وضع  
 الجذوع على جميع الحايط ولا يتوسل اليه الا ببناء جميع الحايط ولو كان مضطرا في  
 البناء فلا تبرع كما لو كان غير عريضة فبناها احدهما قال صاحب جامع المقبولين  
 قول قد مر ان القنوي على ان شريكه يجبر على البناء ولا اضطوار فيما يجبر فيلزم  
 ان تكون القنوي على انه متبرع يقول الحقير قوله فيلزم لا ينبغي اذ الذي مر ان  
 القنوي عليه انما هو مسئلة جبر لا في غير القسمة لاجرا لا في غير البناء والكلام  
 فيه فقيما منه مع المارق والجب كيف نسي ما قدمه يده قبل نحو صحيفته  
**منه** انهدم حايطها وعليه جذوع لاحدما فطلب رب الجذوع بناءه من شريكه  
 لا يجبر عليه ويقال لما ان شيئا اقتسما ارض الحايط ولو شارب الجذوع البناء  
 واراد الاخر القسمة ليقسم بينهما نصفان الوجه الثاني من هذا الوجه لو احدهما  
 حولة فطلب هو القسمة واي الاخر يجبر الاي لو عريضة كما مر هو العبيد وبه  
 يفتي ولو اراد ذو الحولة البناء فالي الاخر فالعبيد انه يجبر الاي لما مر بهما  
 عليه حولة ولو بني ذو الحولة فحكمه حكم المالك عليه حولة فالعبيد انه يرجع لما مر  
 ثمة انه مضطرو ولو بناه الاخر وعرصة الحايط عريضة كما مر فهو متبرع اذ لم يضطر  
 في البناء اذ لا يجبر به حقا لنفسه ثم في كل محل لم يكن الباقي متبرعا كما لو لم يكن  
 عليه حولة فطلبك منع صاحبه من الا تقاع الى ان يرد عليه ما اتفق او قيمة البناء  
 على ما اختلفوا فيه لا ينبغي فلو قال صاحبه انما لا اتمتع بالبناء قبل لا يرجع الباقي  
 وقيل يرجع **شيخ** رب الملو يرجع على رب السفلى بقيمة السفلى مبنيا لا بما اتفق  
**خ** يرجع بما اتفق في السفلى واما في الحايط المشترك فيرجع بنصف ما اتفق  
 واستحسن بعض المتأخرين فقالوا لو بني بامر القاضى يرجع بما اتفق ولو اتفق  
 بلا امر القاضى يرجع بقيمة البناء بخلاف لو بني بامر القاضى لاحد مما بناه



واي جان ان يبنى لا يجير قال **ش** هو القياس وهو قول علمائنا وقال بعضهم لابد من  
 بنا يكون ستر بينهما وبه نأخذ وانما قال اصحابنا انه لا يجير لانهم كانوا في زمن الصلاح  
 واما في زماننا فلا بد من حاجز بينهما **من** حائط بين اثنين سقط  
 ولا حدهما فسوق وبنات فطلب من جان ان يبنى واي جان لا يجير قال الفقهاء  
 لابد من بنا يكون ستر بينهما اذا الزمان الاول كان زمن الصلاح واما الان ففسد  
 الزمان قال القاضي الامام لا يجير على العارية غير ان القاضي يابريهما الحائز الساكن حصة  
**قاضي خان** وينبغي ان يكون الجواب على التفصيل لان اصل الجدار يحتمل القسمة بكون كل واحد  
 منهما ان يبنى في نصيبه ستر لا يجير الا في على البناء ولو لا يحتمل القسمة على الوجه يومر  
 الا في بالبناء **ج**ص الحدم حائط بينهما واحدهما غايب فبناه الحاضر في ملكه من خشب  
 وبقي موضع الحائط على حاله فقدم الغايب واراد ان يبنى على طرف الحائط مما يلي جاره ويجعل  
 ساحة الحائط الى ملكه ليس له ذلك ولو اراد ان يبنى حائطاً غلظه كالاول او يبنى ادق منه  
 في وسط الاس ويدع الفضل من اسه مما يلي ملكه فله ذلك جدار بينهما ولكل منهما عليه حوله  
 فوهن الحائط فاراد احدهما رفعه ليصلحه واي لا يجير يعني ان يقول يريد الصلاح لاخر  
 ارفع حوله كبا سطوانا متدعج ويعلنه انه يريد رفعه في وقت كذا واشهره على ذلك فلو فعله  
 والافله رفع الجدار فلو سقط حوله لم يضر قال ابو بكر **ق** جدار بينهما وبني احدهما  
 اسفل وبني الاخر على قدر ذراع او ذراعين فانهدم فقال ذوا على الذي الاسفل ابن الى  
 حداسي ثم يبنى جميعا ليس له ذلك بل يلبس انه جميعا من اسفله الى اعلاه قال **ش**  
 ولو بني احدهما اسفل باربعة اذرع او نحوها فقدم لا يمكن ان يتخذ بيتا فاصلاحه على ذي  
 الاسفل حتى يبنى الى محل البيت الاخر لانه كحائطين سفلى وعلو وقيل يبنيان الكل قال  
 ابو القاسم في حائط بينهما عليه لاحدهما غرقة وللآخر سقف بينه فهدم الحائط من اسفل  
 ورفعا اعلاه باساطين ثم تقفا حتى يبنيا فلما بلغ البناء موضع سقف هذا اي رب السقف  
 ان يبنى بعله لا يجير ان يتفق فيما جاوز ذلك حائط بينهما انهدم جانب منه فظهر انه  
 ذو طاقين متلاحقين فاراد احدهما رفع جداره وزعم الجدار الباقي يكفي للآخر ستر بينهما  
 وزعم الاخر ان جداره لو بقي الخاف هي وينهدم فلو سبق منهما قرار ان الحائط بينهما  
 قبل ان يبين انه حائطان فكلاما بينهما وليس لاحدهما ان يجرث في ذلك شيئا الا باذن الاخر  
 ولو اقران كل حائط لصاحبه فكل منهما ان يجرث فيه ما احب **قاضي خان** حائط بين رجلين  
 انهدم فبناه احدهما عند عينه عن شريكه قال ابو القاسم ان بناه بنقض الحائط الاول فهو شرع  
 ولا يكون له ان يمنع شريكه من الحمل عليه وان بناه بغيره ونقض من قبل نفسه فليس  
 للشريك ان يحمل على الحائط حتى يودي نصف قيمته الحائط اراد احدهما نقض جدار مشترك

واي لاخر فقال صاحبه انا اخمن كل طرشي ينهدم لك من بينك ومن ثم نقض الجدار  
 باذن شريكه فاطهدم من منزله المضمون له شيء لا يلزمه ضمان ذلك وهو بمنزلة ما لو قال  
 رجل لاخر ضمنت لك ما يهلكك من مالك لا يلزمه **خلاصة** حائط بين اثنين لهما عليه  
 خشب فبنى احدهما للباقي ان يمنع الاخر من وضع الخشب على الحائط حتى يعطيه  
 نصف البناء مينا ووزن الا قضية حائط بين اثنين اراد احدهما نقضه واي لاخر  
 لو جاز لا يخاف سقوطه لا يجير ولو يخاف فنقض الفضل انه يجير فان هدم او اراد احدهما  
 ان يبنى واي لاخر لو اس الحائط عرض يملكه با حائط في نصيبه بعد القسمة لا يجير  
 الشريك ولو لم يكن يجير وعليه القوي وتفسير الجيران ان لم يوافق الشريك فهو يتفق  
 على العارية ويرجع على الشريك بنصف ما اتفق لو اس الحائط لا يقبل القسمة وفيه قنوى  
 الفضل لو هدمه واي احدهما عن البناء يجير ولو اطهدم لا يجير ولكن يمنع من الانتفاع به  
 ما لم يستوف نصف ما اتفق فيه منه ان فعل ذلك بقضا القاضي ولو يغير قضا قنصف  
 قيمة البناء فان الهدم او خيف وقوعه فهدم احدهما لا يجير الاخر على البناء ولو كان الحائط  
 صحيحا نهدمه احدهما باذن الاخر لا شك انه يجير لهدم على البناء ان اراد الاخر البناء كما  
 لو هدمه وعزاي سلة لوطا عليه حوله والهدم واي الاخر العارية فبنى احدهما يمنع  
 الاخر من وضع الكهولة حتى يودي نصف ما اتفق وان لم يكن عليه حولة لا يجير على العارية  
 ولا يرجع بشي لانه بمنزلة المستوف وهذا كله اذا اتفق في العارية بغير اذن صاحبه  
 فلو باذنه او بامر الحاكم يرجع عليه بنصف ما اتفق وفي البناء المشترك لو احدهما غايب  
 فهدم الاخر باذن القاضي او بلاذنه لكن يباذن القاضي فهو كذا شريكه لو طرأ فخرج  
 عليه بما اتفق لو حضر **قاضي خان** على حائط جذوع شأخصه من دار جاره فاراد رب  
 الدار قطع روس الجذوع قالوا ان امكن البناء عليها الطولها فليس للجار قطعها وليس لرب  
 الجذوع ان يبنى عليها شيئا ولو لم يكن البناء عليها لقصرها فليجار قطعها اذ لا فائدة  
 لربها والحائط ضرر في ذلك **ما يعمه ذكر الحائط** في المعاملات ونحوها **ط**  
 لم يدخل في شر الحائط ارضه بلا ذكر عند س لانه اسم لما حوط به المكان فلم يبقا ول  
 ما تحت البناء **ط** ثم قال واما الاساس فهل يدخل قال الداعيا في الظاهر من مذهب  
 س انه يدخل لا تقاله بملكه ومن جملة الحائط بخل في ارضه **خ** يدخل ارضه  
 في بيع وقسمة واقرار حائط ولم ينسب هذا القول الى احدي الحائط بغير ارضه  
 لا يسمى حائط **ج** اقر حائط دخل ارضه وكذا اسطوانة وتخله وكرم وبستان  
 سبل **ن** فقيل لو اقر حائط دخل ارضه لا لو اقر بيننا في الفرف قال جرم العرف  
 بيننا في ارض غني جار في ارض غني او غني او غني ولم يجز العرف بيننا حائط في ملك الغير



فلما تمت فيه لا في البناء شيك نصف حايط بارضه وشاركه بابعه ولو شره بغير ارضه  
**اقتى هب** بجوانه واقى من يفسده اذا اشترى ابيع على هدمه فيطالب المشتري  
البائع بخرمه فيتنظر البائع فيما لم يبيعه وهو النصف الاخر فصار كبيع جذع في سقف  
وكبيع نصف الاربع **ط** ينبغي ان يجوز هذا الشر اذا لا يقع على هدمه لدخول ارضه فلا  
يتضرر بابعه وشاركه المشتري كسرايه بارضه قال صاحب جامع المصولين اقول  
ينبغي ان يفصل بانه لو شرى النصف بارضه او شره ولم يذكر ارضه ينبغي ان يجوز له  
الدخول الاعلى ما من مذهب من ولو باع وقيد بانه بلا ارضه ينبغي ان لا يجوز له  
والظاهر ان اختلافهم وقع في هذا القسم الثالث كايده عليه ظاهر قوله شره بغير ارضه  
ويدل عليه اسند لا من لم يجوز له بانه يقع على الهدم الاعلى ما من مذهب من فاذكر في **ط**  
ليس محل الاختلاف ولكن يمكن التوفيق بين القولين بان من اجاز ان اراد القسم الثاني  
ومن لم يجر ان اراد الثالث ويحتمل ان يكون موافق لما من مذهب من فيتحقق الخلاف  
اختلعت على حايط بعينه ولم يقل بارضه لم يدخل ارضه قال **شعر** هذا قول من اصاب  
قول من قد دخل ولو صالح على هذا الحايط من الدعوى ولم يبق بارضه دخل بناؤه لا ارضه  
كذلك **الحط** قال **شعر** بعضهم قالوا تاويل المسئلة اذا صالح على حايط لم يتناول الدعوى  
اما لو صالح على حايط تناوله بان ادعى ارافصاح على حايط حياضه لانه  
استفاط الحق عما اراد على الحايط فيستحق الحايط بارضه حكم قديم الملك وقال بعضهم  
المسئلة بجرة على اطلالها سفله وعلو لاخر فجدوع السفلى وهراديه وبواريه وطينه  
لرب الحايط السفلى غير ان الرب الموقوف السكنى عليه كذا **ط** ولو تنازع في منصف  
السفلى وفي حايط فوق السقف فلا ذكر طحاوي المتقدمين واختلف فيه المتأخرون  
ف قيل الحايط له لدى السفلى كلسقف وقيل لا يقضى له بالحايط كذا **ط** وفي **طفاط**  
يدخل في بيع الحايط ارضه لاني بيع البناء لا ذكر لان اسم الحايط مشتق من الحياطة وسبب  
انما تقع بالقيام لا المنقوض ولا قيام له الا بارضه فكانه ذكر الارض اقتضا اما البناء  
فكم يطلق على المنقوض فلا يصير الارض مذكورة بذكر البناء **شعر** سوى بين حايط  
وبنا وقال لا يدخل الارض فيهما ويومر بنقض الحايط كبناء وضع جدوعا على طيط رجل  
بازنه وحفر سردابا تحت داره باذنه فباع الدار به فلم يشتر به رفع الجذوع والسرداب  
الا اذا شرط في البيع تفاوها فيصير كانه شرط بنفسه والوارث في هذا المشتري الا ان  
للوارث رفعها على كل حال كذا **ح** سكن دارا بعارتيه فبنى فيها بلا امر ملكه او قال له ابن  
لنفسك ثم باع الدار بحقوقها يومر الساكن بنقض بنايه ولا خيار للمشتري لو علم  
والاخذ الدار بحقوقه وكذا لو بنى الساكن سابا على حايط هذه الدار وعلى حايط

باط  
دار اخرى لرب هذه الدار فشرى الساكن دارا بيسكنه وغيره الاخر فلهذا لا يغير رفع السا  
من حايط داره واذا رفع لا يرجع الساكن على بابعه بشي يقول الحقير في القاموس ان  
الساباط هو مسقيفة بين دارين تحتها طريق **مسابل في المايل وفي صم**  
القياس في حايط مايل ان لا يصير ربه اذ لم يحدث حدثا في غير ملكه ولم يكن مثله من نعله  
ومن استغنىا بعد اشهادها دونانية في نقضه **مت** وفي الحقيقة الشرط ما  
الطلب لا الاشهاد لكنه شرط حتى لو وجد الطلب يبرهن بشرط صحة التقديم ان يكون  
على من له ولاية حتى لو تقدم الممن بسكن الدار باجارة او عارية او من لم ينقض فوقع  
الحايط المايل لم يصح احدا المالك لم يتقدم اليه والسكان لا يصح التقدم اليهم ويصح  
التقدم من المالك والساكن باجارة او عارية لعود الضرر اليه **من** التقدم والاشهاد  
ان يقول ذواحق ان حايطك مايل او مخوف فانقضه ليلاتف شي بوقوعه قال من  
هو ان يقول شهدوا اني تقدمت الى هذا الرجل في هدم حايطه هذا فلو تلف شي بوقوعه  
بعده فلو كان في طلب من ينقضه لا يصح ان لم يقصر ولو ترك اصلا ضمن **ح** الاشهاد  
انما يصح عن بعضه وقوعه فيصح الاشهاد لا من يضره حتى لو مال الى دار رجل قريب  
الدار هو الذي يتضرر بوقوعه فيصح الاشهاد منه لان من غيره ولو مال الى الطريق  
الا علم فيصح من كل واحد **ح** الا ان الفرق والصبي يجتاجون الى اذن المولى والولي  
**قاضي خان** ويعتبر التقدم على التقرب في وقت الاشهاد الى وقت السقوط من  
غير ذوالالفدرة فيما بين ذلك وصورة الاشهاد على مايل الى الطريق ان يقول واحد  
من الناس ان حايطك هذا مايل او مخوف او متصدع فاهدمه ولو مايل الى ملك الغير يقول  
له ذلك رب الدار وشرط وجوب الضمان على رب الحايط المطالبة بالاصلاح والتقريب  
ولا يشترط الاشهاد حتى لو طلب بالتقريب ولم يفعل مع قدرته عليه منى ولو قيل  
له ان حايطك مايل ينبغي لك ان تقدمه كان ذلك مشروفا لطلبه واشهادا وتصح المطالبة  
بالتقريب عند القاضي وعند غيره او لم يكن هناك احد **ص** مايل اشهد عليه وقع على  
حايط جاره هدمه منى والجار لو شأ صتمه الحايط وترك عليه نقضه لو شأ اخذ النقص  
وصتمه النقصان **فت** حايط مال الى دار رجل فاشهد عليه ثم اخذ اياه صم خلا  
يصح ما تلف بوقوعه بعده ولو وقع بعد الاجل منى وفي هذه الصورة لا ينفعه  
قاضي القاضى ولو مال الى الطريق الا عظم لا يتبعه ناخرا من حاله وغيره اذ الحق  
ليس للقاضي ثم بعه لو تلف بوقوعه شي لغيره من اخر منى بلا شأ وكذا يصح من اخر  
اذا تاجر لم يقع موقعه اذ هذا الحق يعتبر في شركة خاصة لا عامة مايل لا يجاف  
عليه في الطريق وانما يجان في ملك رجل فاشهد عليه المالك فوقع في الطريق لم يصح



رب الحايط اذ لم يشهد عليه على هذا الوجه حايط صبي اشهد على يديه او وصيه فوق  
صن لا ابوع ووصيه سوا فرط في النقض ولم يفرط اذ لا يشهد عليهما كالا يشهد على الصبي  
وعوبانغ فلو بلغ اومات وصيه بعد اشهاد عليهما بطل ذلك لا يشهد فلو تلف شيء بوقوعه  
بعد هدر **قاضي خان** لان ولايتهما انقطعت بالبلوغ **ج** وقفت ارا على فقرا وفتها  
الى رجل فاشهد على الوكيل فوقع برجع على عامله الواقف **ج** يثبت الطلب بشهادة رجلين  
او رجل وامرأتين ويكتفى بفاضل الى قاض كمن رب الحايط بعد الاشهاد بطل اذ لم يتولى ولايته  
الاصلاح بعد جنونه فلو افاق لا يعود الا بالاشهاد جديدا يشهد عليه ثم باعه فرد بيع  
بقضا او بدونه او بخيار روية او شرط للمشتري ثم دفع لم يفسد الا باشهاد جديدي  
بعد رده حايط لم يارث او غير اشهد على بعضهم لا يفسد هذا البعض قياسا اذا حذر  
الشركا لا يملك نقضه وبعض حقه استغنا نانا لتمكنه من ان يطلب من شركائه ليجمعوا  
على هدمه اشهد عليه فوقع ونفرت عنه دائمة رجل فقتل رجلا لا يفسد رب الحايط الا ان  
وقع عليه **ن** حايط له بعضه مايل الى الطريق وبعضه مايل الى دار قوم فاشهد عليه  
اهل الدار او غيرهم فوقع ضمن اذ الحايط واحد فصاحبا غيرهم فيما مال الى الطريق فاذا صح  
في البعض صح في الكل واما الاشهاد من اهل الدار فصاحبا مال الى دارهم والى الطريق لما سر  
ولا يفسد من جملة العامة **قاضي خان** باع حايطه المايل بعد ما اشهد عليه من العثمان  
لانه لا يفسد على هدمه بعد بيعه بخلاف اشراع كنيف او جناح او ميزاب او وضع خشبة  
في الطريق ثم باع الدار او الخشبة ثم تلف به النسلان ضمن ان ثمة مجرما خارج كنيفه وخوخ  
خباثة فلا يبطل بالبيع ولو كان المايل هدا فاشهد على المرتز ثم سقط قلفه به شيء كان هدا  
اذا المرتز لا يملك الاصلاح والمربة ولو اشهد على الراهن ببلد المرتز ضمن الراهن اذ هو يملك ذلك  
بان يقضي دينه ويسترد الرهن له حايط مال الى دار قوم فاشهد عليه القوم واحد منهم  
فسقط او تلفه شيئا لم او غيرهم ضمن وكذا حايط اعلاه لرجل واسفله لآخر حايط  
بعضه صحيح وبعضه داه فاشهد عليه وسقط كلاهما وقتلا الشاننا ضمن المالك ولو  
كان ملو بلا وي بعضه اولم يبع بعضه ضمن ما اصاب الواعي لا ما اصاب الذي لم يبع لان الحايط  
حينئذ يكون بمنزلة حايط في احد ما صحيح والاخر داه فالاشهاد ببعضه في الواهي  
لا في الصحيح حايطان احدهما مايل والاخر صحيح فاشهد على المايل فلم يسقط المايل وسقط  
الصحيح وان تلف شيئا كان هدا اشهد على مايل الى الطريق فسقط على الشان فقتله  
ثم عثر رجل بنقض الحايط فعطب وعثر رجل بالقتيل وعطب فضان القتل الاول  
وضمان الهلاك بالنقض على رب الحايط وضمان الهلاك بالقتيل الاول لا يكون على رب الحايط  
لان رفع القتل على اوليا القتل ورفع النقض على رب الحايط ولو اخرج حيا حيا

او كنيفا الى الطريق فسقط فالتلف لسانا فغثر رجل بنقض الجناح ورجل بالقتيل  
فعطب فضانها على رب الجناح او الكنيف لانا خراجا مما يشرع للجناية فيجعل كانه  
التي عليها ومن الق شيئا في الطريق ضمن ما هلك به وان لم يملك رقبته له حايط فسقط  
قتل الاشهاد ثم اشهد عليه في رفع نقضه عن الطريق فلم يرفع فغثر به انسان او دابة  
فعطب ضمن مايل اشهد على ربه ثم سقط على حايط رجل فهدمه ثم عثر رجل بنقض الحايط  
الاول ورجل بنقض الثاني فعطب فضان الحايط الثاني على رب الحايط الاول وهو مجرمين  
ان يضمنه قيمة الحايط ويترك النقض او ياخذ النقض ولا شيء له ولكون النقض لصاحبه  
فمن عثر بنقض الحايط الثاني فهدمه هدر لان نقض الحايط الثاني ملكه صاحبه لا يملك  
صاحب الاول رفعه فلو اخرج الاول حيا ضمن الاول من عثر بالثاني وعطب وان لم يملك  
رفع ولو كان الحايط الثاني ملك رب الحايط الاول ضمن رب الحايط ما عثر بالثاني اذ يملك  
رفع عن الطريق **الفصل السابع والثلاثون** في معرفة مسمى  
الاسامي في حلف لا يدخل كورة كذا ورستان كذا فدخل في ارضها يحث وقيل الكورة اسم  
للعمان ايضا واختلف في بخاري والغزوي في زماننا على انه اسم للعمان وشام للولاية  
وكذا اخر اسان فلو حلف على واحد من هذه المواضع ان لا يدخلها فدخل قرية من قرىها حث  
وكذا افرغانة وسغد وتركستان اسم للولاية ولو حلف لا يدخل بلخ او قرية كذا فهو للعمان  
**شعب** سواد سمرقند غير سمرقند وسواد سمرقند وكذا الكوفة وسواد الري من الري  
وهذا كله بحسب المذهب **قاضي خان** حلف لا يدخل بلخ فهو على المصدرون الغزي وكذا  
لو استاجر دابة الى بلخ ولو حلف لا يدخل مدينة بلخ فاليمين على المدينة وربما كان الرض  
بعد من المدينة فان اراد المدينة خاصة فهو على ما نوى ولو حلف لا يدخل قرية كذا فدخل براضي  
القرية لا يحث ويكون اليمين على عمرانها وكذا الوطف لا يشرب في قرية كذا فاشرب في كرومها  
وميناعها لا يحث الا ان يكون الكروم والميناع في العمران وكذا الوطف لا يدخل بلدة كذا يكون  
اليمين على العمران لان البلدة اسم لما هو داخل الرض ولو حلف لا يدخل كورة الري فقتل ظاهرا  
الرواية بقية المدينة والنواحي وعن مانه اسم للمدينة خاصة حتى لو استاجر دابة الى  
الري ولم يذكر المدينة ولا رستانا فبعينه فقتل ظاهرا الرواية تقصد الاجارة فالدم واما  
سمرقند واورجند اسم للمدينة خاصة وسغد وفرغانة وماراس اسم للامصار والغزي وبخاري  
اسم للبلدة ونواحيها **ص** قال او صيت له بشي من مالي او بقليل او ببشير من مالي نقص  
عن النصف اذ الشيء والبشير في المذهب يستعملان استعمال القليل والقليل والكثير  
يعرمان بالمقابلة فلو اعطى نصفه لم يكن الموصي به خلية بمقابلة الباقي بخلاف ما دون  
النصف وكذا الوفاة لفلان على شيء من مالي الا ان في الاقرار الجوار والمقروء في الوصية لو رتبته



الموصى ولو لم يكن له ورثة فالحيار الى السلطان يعطى ما شاء دون النصف **قاضي خان**  
قال وقفت من هذه الارض شيئا ولم يسم بطل اذ الشيء قليل والكثير ولو بين بعد  
ذلك ربما بين قليلا لا يوقف عادة **جمع** ولو قال في الوصية او الاقرار جزوا من مالي يجوز  
النصف لا الزيادة اذ الجزء يطول على النصف ولا يقال لثلاثي المال جزا من ثلثه بل يقال  
جزا من ثلثه فاعلى ما يقع عليه اسم الجزء النصف ولا غاية لاقل سماه فيعلم المفسر  
ورثة الموصى ما شاء والى النصف ولو اقر او وصى بطائفة من ماله فالطائفة اسم لبعض  
من الجملة وقد يقال وقد يكون فاليان الى المقر والموصى ولو ما قايين ورثتهما ولو لا رار  
بين السلطان والبعض والطائفة اذ يستعملان في العرف على السواء ولو بئيا به الفرض  
ثياب القطن والكتان قالوا هذا على عرف الكوفة اذ البر في عرفهم يقع عليها لا على ثياب  
الدباح وبابها لا يسمى بزازا فانصرف مطلق الوصية الى ثياب قطن وكتان واما في  
عرفنا لا يطلق البر على ثوب قطن وكتان بل على ثياب دباح وثياب مقلدة من الابرليس  
وباب هذه الانثيا يسمى بزازا فينصرف مطلق الوصية الى هذا الثياب او يبيح  
ثوب هو على ما يلبس عادة وثوب حرير وقطن وكتان وخر وكسا وصف في ذلك سوا  
لانما اسم لما يلبس عادة وكل ما يلبسه الناس عادة يدخل تحت الوصية والمسح والبصاط  
والستر لا يدخل لانها لا يلبس عادة وكذا لا يدخل قلنسوة وعمامة لانها لا يلبس ولذا  
قال نعم وتقلس ولا يقال لبس ولذا لم يجز ياعن الكفاية بقوله الحقيق في اشكاله  
يقال لبس على راسه العمامة والقلنسوة والله اعلم قال وقال مشايخنا قول في العمامة  
انها لا تجزي كقماره الذين يحمل على عليم العرب قال عليم قصار لا تزيد على ثلاثة اذرع  
يجب لا يجي منها ثوب كامل واما عليم زماننا فتريد على ثوب كامل فتجزي عن الكفار فعلى  
هذا يجب ان تدخل العمامة في الوصية ولو اوصى بعباءة فقد ذكر في باب التخييل ان  
الامير لو قال من اصاب ثوبا دون الابنية فهو له من اصاب ثيابا او قميصا او ستورا  
او بباطا او فراشا او مرقوقا له اذ المتاع في العرف يقع على ما يلبسه الناس هذه  
الصفة ولو اوصى بحاس فليس له ذلك كذا ذكرتم واختلف المشايخ في التخييل قبل انما  
لا تدخل هذه الاشياء مستثناة الا واني فدخل عند عدم الاستثناء اذ المتاع اسم  
لما يتمتع به قال تعالى وشاعا للمقربين سمي المتاعا للمسافر من تمتعهم بها ويتمتع  
بالاواني كما يتمتع بفرس وقيل انما لم تدخل لان اسم المتاع لا يقع على الاواني وقد ذكرتم  
في **سيرة** الاواني تدخل في المتاع والحاصل ان عند الاستثناء الاواني من المتاع  
لا تدخل الاواني في الوصية وعند عدم الاستثناء يكون فيه اختلاف المشايخ **ابن**  
**الهام** العرف من جمع عرض بفاتحة يشي طعام الدنيا كذا في المزيه والصالح وفي الصحاح

والمرء يسكن الى المتاع وكل شيء سوى الدراهم والدينار وقال ابو عبيدة العرف  
الاستعانة التي لا يدخلها كيل ووزن ولا يكون حيوانا وغفارا **جمع** ولو اوصى بدابة يدخل  
فيها فرس وبغل وحمير ولا بقروا موسى استخسانا والقياس ان يدخل اذ الدابة اسم لما يد  
على الارض ووجه الاستحسان انه يطلق على الثلاثة المذكورة لا غيرها فيعتبر  
العرف الا في بلد واما ههنا جاموس وبقرة وبعير اياها يكون وبسوطها واما في  
تدخل هذه الاشياء في الوصية اذ المخصص وهو العرف لم يوجد ولو حرقه تدخل  
الشاة لا جزور وبقرة الجزور اسم لما اعد لجزر وذبح والجزر القطع وما اعد له طماحي  
الشاة واما البعير والبقرة فيصالحان لعل اخر الجزور يتناول البعير بركب اولاد له  
يتناول البقرة والشاة يقول الحقيق في القاموس الجزور البعير وخصص بالناق  
وما يخرج من الشاة انتهى قال واسم الحمل والبعير جنس يقع على ذكر وانثى والناقعة  
الانثى فقط والبقرة والبقرة على ذكر وانثى لانه اسم جنس والها فيها للافراد دون الثابت  
كذا والثور يقع على ذكر لانثى ولو بقرة لا يدخل الجاموس في العرف ولو كان نوعا منه حتى  
يكمل به نصاب البقرة المذكورة اذ مطلق الكلام فيما بين الناس ينصرف الى المتعارف واسم  
الحمل والبعير يقع على البقرة والجذير وهو ان يكون ابو عربيا وامه غيرم والبغلة تقع  
على ذكر وانثى والافراد لا الثابت يقال بغلة بغلة كجوز وجوزة وبغلة وبغلة  
كذا **سيرة** وفي مرقاة المفاتيح والبعير على ذكر وانثى يقول الحقيق فيه نظرا لان قوله  
تعالى ان البقرة تشابه علينا بعد قوله ان تذبحوا بقرة دليل على جواز اطلاق البقرة  
على الذكر ايضا كما لا يخفى فالصواب ما مر ان اطلاق البقرة والبقرة بطلاقان على ذكر وانثى  
في امر بشرا بغل لا يلزم الانثى ولو بشر بغلة لا يلزم الذكر وكذا البقرة البقرة وتقع  
الشاة على ذكر وانثى لانه اسم جنس واللبس خاص بالذكر من الغنم كالنيس من الذكر  
للمر وتقع الرجاجة على الانثى لا الذكر وبعلتها الديك ويقع الحمار على ذكر وانثى لانه  
اسم جنس والانتان والحمار لانثى والحمل اسم جنس يتناول ذكر وانثى وعربيا وغير  
والبرذون لا يتناول العرقي قياسا واستحسانا يقول الحقيق وهو المسمى باللغة  
الفارسية والتركزية باكير قال والفرس لو ذكر مطلقا لا يتناول العرقي مطلقا  
قياسا واستحسانا ولو حلف لا يركب فرسا بركب برذونا او قال الامير من قتل  
قتيلا فله فرس من الغنمة فالقاتل يستحق فرسا منها لا برذونا اما لو ذكر الفرس  
مطلقا الى شخص فمعه عربيا وبرذونا حتى لو قال الامير من قتل قتيلا فله فرسه فقتل  
رجلا على برذون او برذونة فله ذلك استحسانا الا يرى انه لو عين القتيلا وقال  
من قتل هذا الفارس فله فرسه والمشار اليه على برذون فقتله غلا فله برذونه



وهذا لان الاصل قد اشترى لتزويج المصارف وصفتهم تلغوا في المصارف قلنا الفرس  
 هو الخيل العربي والبرذون هو الخيل البعي ولو قال من قتل فارسا فله كذا فقتل كما فاعلى بغير او  
 بغير او حمار فلا شيء له او علق الاستحقاق بقتل فارس وراكبه هذا لا يسمى فارسا ولو قتل  
 رجلا على برذون او فرس ذكر او انثى فله فلان اذا ركب البرذون يسمى فارسا كركب العربي  
 يقول الحنفى في الفارس المذكور والانثى في الخيل جماعة الا فراس لا واحد له او واحد  
 خايل **زيلي** المحرم من حرم نكاحه على النكاح بنسب او رضاع او مصاهرة سواء كان  
 مسلما او كافرا الا ان يكون مجوسيا او منافقا لا يؤمن من القنينة او صبيلا يحرم نكاحه  
 لعدم حصول المقصود وهو الصيانة للمرأة **وجيز** والمسلم والكافر والحرة والعبد في ذلك  
 سواء **نذر** ذوا الرحم هو كل قريب ليس بذى سهم ولا عصبة **زيلي** الوصية نوعان لنفسيه  
 وغيره وسببية فالنسبية ثلاثة انواع عصبة بنفسه وهو كل ذكر لا يدخل في  
 نسبه الا البيت انثى ومما ارتفع اصناف جزاء الميت واصله وجزءا بيده وجزءا عنه وعصبة  
 بغيره على كل انثى فرضها النصفه او الثلثان بغيره عصبة باخوتهن وعصبة مع  
 غيره وهو كل انثى بغيره عصبة مع انثى اخرى كبنات مع اخوات والعصبة السببية  
 هو في العتاق **اسعاف** رجل وقف شيئا على عياله يدخل فيه كل من كان في نفقته  
 وان لم يكن دارم محرم منه ولو قال على اهل قلنا احكامنا في القياس تكون الغلة لزوجته  
 خاضعة ولكن يستحسن ان تكون لكل من يعول في منزله من الاقرار دون العبيد  
**در غرر** اقارب الانسان واقرباؤه وذوا قرابته وذوا النسابة محرمه فصاعدا من  
 ذوى رحمه الاقرب فالاقرب سوى الوالدين اذ لا يطلق عليهما اسم القريب ومن سمي  
 والده قريبا كان عاقبا اذا القريب في العرف من يتقرب اليه غيره بواسطة الغير وتقرب  
 الوالد والولد بنفسهما لا بغيرهما ويدخل فيه الجد والجدة وذو الولد في ظاهرها رواية  
 لما ذكره جيرانه ملاصقوه عند الامام وموالقياس وفي الاستحسان وموقوفهما يوم من  
 يسكن محله الموصى ويجمعهم مسجد محلته اذ الكل يسمى جيرانا عرفا بقول الحنفى ويؤيد  
 قولهما قول النبي صلى الله عليه وسلم اربعون دارا جارا والله اعلم قال ما صاهر كل ذى رحم محرم  
 من امراته واختاته كل ذى رحم محرم منه كازواج بناته واخواته وعلاته وحالات  
 وكذا كل ذى رحم محرم من ازواجه هؤلاء وقيل هذا في عرفهم واما في عرفنا فلا يقتضون  
 الا ازواج المحارم ويستوي فيه الحر والعبد والاقرب والابعد اذ اللفظ يحتمل الكل  
 واهله امراته اذ هي المرادة به لغة وعرفا قال الله تعالى اذ قال لاهله امراته  
 وقيل لاهل فلان اى تزوج يقول الحنفى في التفسير الاول تطولان كلمة امكوا الواو تفتح  
 في قوله تعالى اذ قال لاهله امكوا دليل قاطع بان ليس المراد امراته فقط كما لا يخفى

الو عند ما من كان في نفقته وعياله اعتبارا للعرف قال الله تعالى نتجينا هـ  
 لا امراته والمراد من كان في عياله وآل الرجل اهل بيته اذ الا القليلة التي ينسب اليها  
 فيه كل من ينسب اليه من قبل ابيه الى اقصى ابيه في الاسلام الاقرب والابعد والذكر  
 والانثى والمسلم والكافر والصغير والكبير وابوه وجده منهم لان ابيه اصل البيت  
 وكذا الجد وجنسه اهل بيته ابيه دون امه والانسان يتجسس بابيه بخلاف  
 قرابته حيث يكون من جانب الاب والام واهل بيته وجنسا لا ينكح ولولدها الا اذا  
 كان من قوم ابيها وبنو فلان يختص بذكرهم الا اذا كان من قوم ابيها وبنو فلان يختص  
 بذكرهم الا اذا كان اسم قبيلة او تحذف فيقول الا نكح وبنو القنينة والموالي  
 وظلما **هداية** الفقير من له ادين شي والمسيكين من لا شيء وهذا مروي عن  
 الامام وقد قيل على العكس ولكل وجه ومما صنفنا ان انتهى بغيره ان الفقير صنف  
 واحد والمسيكين صنف واحد وليس كلاهما صنف واحد **قاضي خان** الفقير عند  
 الامام من ليس له ثياب به وعنده ما يكفيه ولا يسأل الناس والمسيكين من لا يجد  
 قوتا ويسأل الناس **خلاصة** اول الشهر قبل ان يمضي نصفه وعن سئل قال لا اكلم فلانا  
 اخر يوم من اول الشهر واول يوم من اخر الشهر نيتا والاحاسن والسادس عشر ولو قال  
 لا اكلم الى بعيد فهو اكثر من شهر وسريعا الشهر غير يوم ولو قال لا يقضي حق فلان عاجلا  
 على اقل من شهر وعاجلا على اكثر من شهر في فوايد شمس الاسلام قوله ابن جندب روى علي  
 الشهر في مجموع النوازل على اقل من شهر لان هذه الكلمة يراد بها التجيل والاجل  
 خلاف العاجل وقد روى اصحابنا بشهر وذلك اذ في الاجال في السلم وقرع الشهر في البيعة  
 الاولى واليوم الاول من الشهر في الوفاء وفي اللقعة عباة عن ثلاثة ايام ولو نوي  
 الساعة التي يجامع فيها مع والسخ عباة عن اليوم التاسع والعشرين عرفا  
 وفي اللقعة ثلاثة ايام من اخر الشهر اولها الثامن والعشرين والغداة من طلوع الفجر  
 الثاني الى ما قبل الزوال والضحوة من حين تبيض الشمس الى ان تزول والمساء من بعد  
 سنان احد ما بعد الزوال والاخر بعد غروب الشمس يقول الحنفى قوله والغداة اخر  
 الظاهر ان هذا عند الفقهاء خاصة لا عند اهل اللغة لان المولى الشهر بكمالها  
 زادة قال في تقييس المفتاح اول اليوم هو الفجر وبمعه الصبح ثم الغداة ثم البكر ثم  
 الفجر ثم الضحوة ثم الظهر ثم الاضحية ثم العصر ثم المساء ثم الليل ثم العشاء  
 ثم العشاء الاخير وروي عن مغيث الشافعي انتهى **خلاصة** والسمو بعد ذهاب  
 ثلثي الليل وصلاة الظهر ووقت الظهر كله وقوله عند طلوع الشمس او حين يطالع يوم من  
 حين تطلع الى ان تبيض ايام البيض الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر

يهدى



من الشهر والشتا عندم في غير رواية الاصول ان كان عندم حسب بعزوبه الشتا  
والصيف فهو على حسابهم والا فالشتا ما يقتضيه البرد على الدوام والصيف ما يقتضيه  
فيه الحر على الدوام والربيع ما يتكسر فيه البرد على الدوام والخريف ما يتكسر فيه الحر على الدوام  
ومن مشايخنا من قال الشتا ما يحتاج الناس فيه الى شيشن الى حر في لوقود وليس المحسوس  
والصيف ما يستغنى فيه عن احدهما **قاضي خان** وقال بعضهم الصيف ما يكون على الاشجار  
اوراق وثمار والشتا ما لا يكون عليها اوراق وثمار والخريف ما لا يبقى فيها الثمار ويبقى الاوراق  
والربيع ما يخرج الاوراق لا الثمار وهذا القرب الاقارب الى الضبط والاطمئنة وقلنا  
يختلف باختلاف البلدان لانه يتقدم في البعض ويتأخر في البعض **خلاصة** والنيروز  
على نيروز المسلمين دون المجوس والمراد به نيروز الخليفة حلف لا يكل الى قدوم الحاج فقدم  
واحد من الحاج انتهت اليه وعلى هذا جنس هذه المسئلة كوقت حصاد ونحوه وفي المنتقى  
لو حلف لا اكلك فريامن سنة لا يكل ستة اشهر وبما انتهى **فائدة** يقول الحقيير  
ومن الازمان المشهورة التي تذكر في الايمان ونحوها يوم المهرجان ويوم ما في بعض الكتب  
الادبية بكسر الميم اول يوم من الخريف فيه ظفر افيرون بالفتح كك وحبسه في جلد دياوند  
فاخذت طائفة العجم ذلك اليوم يوم عيد ثم اشهر هذا اليوم بين العرب ايضا انتهى **درر**  
حين وزمان بلانية ستة اشهر تذكر او عرف فلا خير يراد به الزمان القليل قال الله تعالى  
فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون الآية وتذكر ان الله تعالى في كل  
الى على الانسان خير من الدهر وقدير اده ستة اشهر قال الله تعالى في كل اكل خير نسيم  
ابن عباس بسنة اشهر وهذا وسط فينصرف اليه والزمان يستعمل استعمال الجن ويقع  
بالنية فيها ما نوى لانه حقيقة كلامه ودهر لم يذكر قال الامام الدهر منكر الادري ما هو اي  
بأي يقدر وعدم نصف ستة كمن وزمان والدهر من غير ايراده الابد عرفنا **مختار**  
والامام يقطع جواب المسائل معروده فقال لا ادري ما الدهر وحمل اطفالا المشركين واذا بال  
الحشي من الفرجين ما اذكر انني الملايكة اقبل ام الانبياء ومنى بصير الكلب معلما وحكلم  
سور اكار ومنى يطيب لحم الجلالة ولوقفه في هذه المسائل مع جلالة قدره وعلو  
مرتبه في العلم وغاية درعه في الرشد حيث توقف ولم يستعمل بالجواب عندم  
الدليل نوع علم قال الله تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم قيل ومسئلة الجدم من هذا القليل  
فانه لوقف فيه لا قتلا في الصحابة رضى الله عنهم ولم يذكر بعض العلماء المتورعين  
الفتيا والكلام في الجدم **المام** وتوقف الامام في الدهر ونحوه دليل فقعه ودينه  
وسقوط اعتبار نفسه رجلا الله تعالى به وقد قطع جملة ما توقف فيه فقال  
من قال لا ادري لملم يدع فقد اقتدى في الفقه بالعلمان

في الدهر والخشي كذا جوابه وحمل اطفالا ووقت خان  
يقول الحقيير فظهر بهذا التظم وبما ذكر قبله تفلا على مختارات النوار لصاحب  
الهداية ان مجموع ما توقف فيه الامام تسع مسائل **فائدة** حلف لا يكله اياما فهو  
على ثلاثة ايام ولو حلف لا يكله الايام فهو على عشرة ايام عند الامام وقال على ايام  
الاسبوع ولو حلف لا يكله الشهور فهو على عشرين اشهر عنده وعند سبما على اثني عشر  
شهرا ولو قال العبد ان خد مني اياما كثيرة فانت حر فمى على عشرين ايام عند الامام  
وقال لا سبعة ايام **فائدة** يقول الحقيير وفي بعض الكتب الادبية الوليمة طعام  
المرس والاعذار طعام الحثان والخرس طعام الولادة والوكيف طعام البناء والتقيعة  
طعام القدوم من السفر وكل طعام صنع له صوف فهو مادة ومادة بعض المال وقطعها  
**فائدة** الصبي يسمى غلاما الى تسع عشر سنة ثم شابا الى اربع وثلاثين ثم كهلا الى حد  
وخمسين سنة ثم شيخا الى اخر عمر لغة وفي الشرع يسمى غلاما الى البلوغ وبعده شابا  
وقتي وعن سب ان الشاب من خمسة عشر الى ثلاثين مالم يغلب عليه الشبط اي الشيب  
والكل من ثلاثين الى خمسين الا ان يغلب عليه الشبط قبل ذلك والكل من ثلاثين الى اخر  
عمر والشيخ فيما زاد على خمسين وعن سب الكل من ثلاثين الى اربعين والشيخ الزايد  
على خمسين وان لم يشيب وان زاد على الاربعين وشيبه اكثر فشيخ وان سواده اكثر  
فلا وعمر الغلام اقل من خمسة عشر والشاب والعقبي فوفه والكل من اربعين الى ستين  
الى ان يغلبه الشيب فيكون شيخا وان لم يبلغ خمسين الا انه لا يكون كهلا حتى يبلغ اربعين  
ولا شيخا حتى يجاوز الاربعين **الباب** وبواسم تفسير ابن الفارسي قيل الولد في بطن  
امه يسمى جنينا لا جنتا نه في الرحم اي اختفايه فاذا ولد فهو صبي واذا فطم من  
الرباع فغلام الى سبع سنين ثم يافع الى عشر ثم حرور الى خمس عشر سنة ثم قد الي  
خمس وعشرين ثم عظمى الى ثلاثين ثم صل الى اربعين ثم كهل الى خمسين وقيل الي  
ستين ثم شيخ الى ثمانين وقيل اثنان وثلاثون وقيل ثلثون وثلاثون وقيل اربعون  
واخرها خمسون وقيل ستون ويدخل في الشيخوخة وقيل هو في البطل جنين فاذا  
ولد فولد فاذا لم يستتم الاسبوع فصدمع ومادام يرضع فضيع ثم فطم عند الفطام  
واذا لم يرضع لمخوش فاذا دب ونما فدا ج فاذا سقطت رواضه فمشهور فاذا جاوز  
العشرون فترعرع وناسي فاذا راهق الحام فيا فاع ومرا من فاذا اخل فمرد والامام يطلق  
عليه في جميع احواله بعد الولادة فاذا اخضر شارب وسلا عذار فباقل فاذا اخرج  
فقى وشا رح فاذا اكملت الحيفة فنجع ثم هو من الثلاثين الى الاربعين شاب ومن  
الاربعين الى ستين كهل قال ولا لاهل اللغة عبارات تختلف في ذلك وهذا شهرها



يقول الحقير وفي بعض كتب الادب الولد تبطن امه حين فاذا ولد فهو منقوس واسمه  
نفسا فاذا اخرج راسه قبل رجليه فهو حيه وان خرج رجليه قبل راسه فهو ميت وذلك  
من يوم بعد الولادة يسمى طفلا ورضيعا فاذا ارتفع شيئا واكل فهو جفرا والاني جفرا  
فاذا اظلم فهو طفيم ورضيع فاذا قوي وخدم فهو خور فاذا ارتفع فوق ذلك فباع فاذا  
قارب الحام فزاع فاذا بلغ فحتم وهام فاذا نزل وجهه فطار يقال طر وجهه وطر شاربه  
فاذا جاوز وقت النكاح ولم يتزوج فعانس فاذا اجتمع وتم فهو كمل فاذا ارجى لبياض فاشيب  
واشمط فاذا استبان فيه السن فشيخ فاذا ارتفع عن ذلك فسن فاذا ارتفع عنه  
فقمم فاذا افرط للخطر فوالف فاذا زاد على ذلك فهو مرموم فاذا ذهب عقله من الكبر فهو خرف  
قال واما المرأة فهي مادامت صغيرة فهي جارية فاذا كبرت فبيها اي استدار في صدرها  
فهي كالعيب فاذا ارتفع ثديها فهي ناهد فاذا قاربت المحيض فهي معصوفة فاذا بلغت  
العشرين ولم تتزوج فهي عانس ومادامت المرأة بكر لم تتزوج فهي عاتق فاذا تزوجت  
فهي ثيب فاذا بلغت ثلاثين او فوقها فهي شمله فاذا جاوزت الاربعين فهي عوان ونصف  
فاذا جاوزت الاربعين عجزت وفيها بغيته من شباب فهي جيزوب انتهى وفي الحديث  
الاربعين من الجارية الانسان يكون ظقة ثم علقه ثم مضغة ثم عطا والحكمة حينها  
ثم رضيعا ثم طفما ثم يافعا ثم نابيا ثم مرموما ثم خورا ثم انصفا ثم تحملا ثم بالغا ثم  
امرا ثم طارا ثم باقلا ثم مستظرا ثم مطرغا ثم حلا ثم ملقيا ثم مستويا ثم مصفا ثم  
متجما والساب يجمع كل ذلك ثم ملورا ثم كمل ثم اشط ثم شيبا ثم اشيب ثم حوقل ثم  
صفا ثم ماما ثم صوما ثم مختصرا **الفصل الثامن والثلاثون في المتفرقات**  
في حرية الاصل وفيما ثبتت ضمنا لا قصدا وفيما افساد البيع بعد صحته وصحته بعد  
افساده وفيما يملك فيه الحال في جامع المفصولين اعلم ان الاصل في دار الاسلام هو الحرية  
فمن ادعى انه حر الاصل فله القول بالحاجة الى بيته لكن لو ادعى احد عليه الرق وبرهن  
فلا تقبل بيته على حرية الاصل دفعا لبيته الرق والناس احرار بلا بيته الا في رقبته  
احدها القذف بان المدعي المقتوف انه حر وطلب حد القذف وقال قاذفه موقوف وليس  
له على حدنا نه لا يجحد القاذف حتى يبرهن على حرية لانه حر في الظاهر وهو دار الاسلام  
والظاهر يصلح حجة له في الاستحقاق وعنه هذا قلنا من يملك دار صدق انه دار  
في دفعه الاستحقاق اما لو طلب الشفعة فحجج المشتري ملكية الدار له لا يقبل  
قوله حتى يبرهن انها له وكذا الوستقط حايط دار المايل بعد الاستشفها دقما  
دوايل اما ساكن لا مالك صدق مولاه في العمان عليه مالم يبرهن انه ملكه وكذا لو  
ادعى القاذف بعد ظهور حرية المقتوف اني عبد وعلى حد العبيد صدق ويجحد

اربعين الا اذا برهن فيجحد ثانيا واثانية ادعى القاطع ان المقطوع طرفه فح لا  
تدعي ادعى الاخر انه حر لم يصدق الا ببيته او علم الحاكم بحريته ولو برهن على عقوبته  
ولو غاب المولى لقيام على خصم حاضر فبغضه على الغايب حتى لو حضر لا تغادر البيته  
الثالثة ادعى المشهود عليه ان الشهود عبيد لم يصدقوا في الحرية الا ببيته الرابعة  
ادعى الجاني انه حر والارض على غاقلته وقالت الماقله موقوف لم يصدق الجاني الا  
ببيته **فصل** القول بانقاد للبيع لا يقبل قوله اني حر الاصل بلا بيته وتفسير  
الا تقيدان ينقاد للتسليم الى المشتري يعني اذا سلم الى المشتري لا يباي بل يسلت  
اما السكوت عند البيع فلم يكن ثقتيا اذا لم يبيع لم يقيم به بل يقوم بالعاقبة وقد  
مر في احكام السكوت انه لو بيع وموطر فسكت ثم قال بعد العلم ان حر لا يقبل  
ادعى حرية الاصل صدق مع اليقين لكن لا يمكن للمشتري ان يرجع بثمنه مالم يبرهن  
ببغضه عليه وطريقه ان يدعي المولى انه قد راق في رقبته وبرهن على اقراره ثم  
القول ببرهن انه حر الاصل قول ادعى ان مولاه اعترفني فاقام بيته فقبل ان يقضي  
اقراره برقبته على نفسه ثم برهن على الاعتراف لبيع اذا التناقض فيه لا يمنع اذ حرية  
الاصل مما يخفى وكذا التحرير يخفى اذا المولى يستد به **فصل** في اقراره على اقراره حتى لو  
ادعى بعه حرية الاصل لا يقبل دعواه لانه ظهر رقبته حيث اقر بعه وبما حب  
الملك دليل الملك فلم ينقض بده الساتنة ظاهرا ولا حجة **مبحث** ادعت في بدرجل انها  
حر الاصل وانكرت اقرارها بالرق وقال دوايلها انها اقرت بالرق فالحق لها ويقضي  
بحريتها **فرايد** بحول النسب لو بيع ويوساكت فهو اقرار له بالرق حتى لو ادعى الحرية  
بعد ذلك لا يبيع وزاد في مختصر الطحاوي وقبل له ثم مع مولاك فقام يكون اقراره حتى  
لو ادعى الحرية بعد ذلك لا يبيع دعواه وكذا اذا اجره او رهبه او زوجه او تصدقه  
وادعى الحرية لا يقبل دعواه **فصل** ادعى انها امنه فانكرت فضا الحنة على ما يجر فكلها  
ادت بدلا لحنق على مال ولو برهنت على تحريرها ترجع بالمائة وصلحها لم يكن تناقضا  
اذ لها ان تقول اني لم اعلم بالحنق حين ضا حنة **فصل** ادعى انه حر الاصل ثم ادعى انه اغتصق  
لا يقبل لانه انكر الملك على نفسه في جميع الايمان ثم يدعي الحنق اقرارا لملكه على نفسه  
في بعض الايمان **فصل** ادعى عتقا ثم ادعى حرية الاصل لبيع اذ حرية لا تقبل النقص  
والتناقض انما يمنع ما يقبل النقص ادعى في كنت عبدك وحررتني فبرهن المدعي عليه  
انك ادعيت قبل هذا اني كنت ملكا اييك وحررتني ابوك لم يكن تناقضا ادعى الورثة  
على غلام انك كنت ملكا ايينا الى يوم موته فبرهن القن اني كنت ملكا فلا احر  
وحررتني تقبل بيته اذ ملكه شرط عتقه فينتصب حضا عن الغايب في ايمان

في بدرجل



الملك له والاغناق فاذا قضى به ثم برهن اخر انك تني لا يقبل اذ ذلك القضا قضا على كافة  
الناس اذ فيه صبر ورنه انما للشهادة والقضا وموثقت في حق الناس فيثبت  
هذا المدعى خصما عز الناس كافة فانهم حضروا برهن عليهم ادعى حرية الاصل ويكون  
الام رقيقا بان استولد ابوه جاريته وكذا وقالت امرأة لرجل تزوجني فابا حرق فتردها  
فولدت ثم ظهر انها جارية الغير فالام رقيق والولد حر بقيمته ولا يرجع اذ الرجوع يعتمد  
المعاوضة ولم يوجد قيلم يكون الولد حرا من زوجين قينى بلا عجز وروية وصورته  
ان يكون للحر ولد ويوفى لاجنى فزوج المأهبة من ولد برضا مولاه فولدت لانه ولدا  
فهو حر لانه ولد للمولي وبعض مسائل دعوى الحق ودعوى الحرية مرت في فصل  
ما نتج فيه الشهادة بلا دعوى فليظن هناك **ما يثبت ضمنا** وحكا ولا يثبت  
قصد **اصح** من ذلك قولها اعتقته احد عا وموسى فلو شرع الحق نصيب  
السكينة لم يجز ولا يمكن السكينة من قتل ملكه الى احد لكن لو ادعى المعتق الصمان الى  
السكينة ملك نصيبه ومنه عصب قفا فابق في يده ومنه المالك ملكه انما صاب  
ولو شرع قضاء لم يجز ومنه قضوي زوج امرأة برضا صا ثم تزوج وكذا بعد بان  
بزوجها امرأة فقال نقضت ذلك النكاح لم ينقض ولو لم ينقضه قولا ولكن زوجه  
اباها بعد ذلك انتقض النكاح الاول ومنه شيء كبر عينا وامر المشتري المبيع  
ينقضه للمشتري لم يصح ولو دفع اليه غرامة وامر ان يكييله فيها صح اذا المبيع  
يصلح ان يكون وكيل للمشتري في القبض قصد او يصلح ضمنا وحكا لاجل الغرامة  
ومنه شيء ما لم يره فوكل وكيل بقبضه فقال الوكيل قفا سقطت الخيل را عني  
خيار الروية لم يسقط خيار الموكل ولو قبضه الوكيل وبويراه سقط خيار روية  
موكله عند الامام خلا ما لهما وقريب من هذا الجلس من لا يجوز اذ زنته ابنتا ويجوز  
انها ومنه ان الفاضل لو استخلف مع ان الامام لم يوله الاستخلاف لم يجز ومع  
هذا لو حكم خليفته وهو يصلح للقضا واجاز القاضي احكامه يجوز ومنه ان وكل  
البيع لا يملك التوكيل به ويملك اجازة بيع بالبعد الفضولي ووجه انه اذا اجاز  
يحبط عمله بما في خليفته ووكيله كذلك فتكون اجازته انتها عن بيعه بخلاف  
اجازته ابتداء ومنه الفاضل لو قضى في كل اسبوع يومين بان كان له ولاية القضا  
في يومين في كل اسبوع لا غير فقضى في ايام لم يكن له ولاية القضا فاذا اجازته  
اجازة قضى حازت اجازتها **فانما البيع** بعد معنته وتصحيحه بعد انساذه  
**ح** نصا رفا وتقا بضا فتصرفا ثم زاد احد ما شيا او حط عنه وقبل الاخر ففسد  
البيع عند الامام وقال من بطل الخط والزيادة وصح العقد الاول وقال من بطل

الزيادة لا الخط كهيئة مبتدأة **فصل** الشرط الفاسد لو الحق بعد العقد هل  
يلتق باصل العقد قبل يلتق وقيل لا وهو الصحيح **عده** ذكره انه يلتحق باصل  
العقد عند الامام شرط في البيع فابطلاه بعده لو كان الفاسد في صلب العقد  
صح الخلف في الحذف في المجلس لا بعده وكذا بيع جذع في سقف لو سلم في المجلس  
جاز بيعه **عده** بخلاف ما يباع درهما بدرهمين ثم حط الدرهم يعني لم يجز وقد  
مر في اويل فصل التصرفات الفاسدة مسائل من هذا الجنس فليظن ان ما  
مهمة **فقط** البطلان المشتري الاجل الفاسد ونقد الثمن في المجلس او بعده جاز  
البيع عندنا استخساذا وقالوا زفوا الشايع لم يجز كنكاح بلا شهود لا يتقلب  
صحيحا باشهاد الا عندنا انما يصح الاسقاط قبل عي الاجل وانما يصح اسقاطه  
من له الاجل وهو المشتري ولا يتقلب صحيحا باسقاط البايع **عده** من له الاجل  
ليستبد باسقاطه لانه خالص حقه **فيس** استأجر ارضا وشرط تاجيل  
الاجرة الى الحصاد والدياس لفسد العقد في البيع فان الواية محفوظة  
انبايع مطلقا ثم اجل الثمن الى حصاد ودياس لا يفسد العقد في البيع ويصح  
الاجل ولو تباعا مطلقا ثم شرط الوفا او توافعا على شرط الوفا ثم تباعا ظاهرا  
عن هذا الشرط فقد مرت المسئلة في فصل احكام بيع الوفا انتهى **ما يحكم**  
**فيه الحال** قال **عده** يستدل بالحالة على صدق المقال فعلى هذا لو قال لامرأة  
اذا حصلت فانت طالق فادعت لها طيضا منذ خمسة ايام بعد عيها وهي  
كذلك في الحالة صدقت اذا جرت بوجود حال في فيها فصدقت ولو طاسق فادعت  
انها حايضت فطهرت بعد اليمين لم تصدق اذا جرت بوجود حال لم تكن هي فيه  
وهذا كما لو قال لامرأة تدكت راجعتك اسن فلو قال في العدة لا يصدق كذا هذا  
وكذا البيع لو اجره بالبيع قبل العزل صدق لا بعده اذ يملك النساء قبل عزله  
لا بعده وكذا المولي لو اجره بعض طلبة الايلا صدق لا بعد معيها والاصل في كل  
ما ذكره من الاستدلال بالحالة ومنها ان الاب لو اتفق من مال ابنه الغائب على نفسه  
فحضر ولد رادعي ان اباه كان موسر او قلة الاتفاق وانكر الاب ينظر لو هو معسر  
حال الخصومة صدق الاب والافلا وان برهننا على دعوا ما تقبل بيته الابن لانه يثبت  
امر ارضا كذا في **ح** قال صاحب جامع الفضولين اقوالا لظاهر يصلح للدفع لا  
للاستحقاق وهذا يحتاج الى بيان الاستحقاق اذ فيه الضمان دعوا تلاق مال  
الغير بابت يبين ولا يمارضه الا يقين مثله فيثبت الاستحقاق بيمينته  
لا بظاهر فيلزم ان لا يضمن الا بيمينته فان قيل فما يدفع الضمان فصلاح له

لوم



الظاهر يقال هذا رفع لادفع اذ سبب الضمان تقرب فلا يرتفع بظاهره ولو كان لاخذ  
مع اليسار فهو الموجب للضمان هنا لا مطلق الاخذ فالمتقرر هو لاخذ اليسار فلم  
سبب الضمان فالظاهر يصلح لدفع استحقاقه فله وجه  
**مطلعه** ومنها لو اختلف رب طاحونة مع مستاجر في انقطاع الما يحكم الحال فلو  
جاريا وقت النزاع صدق رطها ولو تم قطعها صدق المستاجر ومنها تكراري دابة  
يوما الى الليل وقاد لرها انفلتت مني فلم اجد لها الى الليل وكذا به زها يحكم الحال **فقط**  
ومنها له نهر في ارض اخرى او ميراث في دار اخرى فاختلعا فانكروا ارض الدار بنبوت  
حقه صدق على المدعي بيئته اذ له حق السيل الا اذا كان الما جاريا وقت الخصومة  
او علم انه كان بحري قبل ذلك فحينئذ يصدق رب الما **فرض** ميراث اشترى الى الطريق الا عظم  
لا يعرف حاله فادعى انه حكره فيقطع فقال رب الميراث موقوف لم كان الما سايلا يوم الخصومة  
ترك فكن يخلص بالله ما هو حكره بغير حق ولو لم يكن سايلا يومها فلا بد من بيئته على  
انه مسيله او كان يدايه كذلك فمات وهو كذلك فوريته او شره بذاك المسيل  
قال صاحب جامع الفصولين اقول لو علم انه كان بحري قبل ذلك يبيتن ان يصدق رب  
الميراث كسيلة بها يومها كما مر في النهر **فرض** ميراث نصف الى دار اخرى فاختلعا في  
حار جريان الما صدق رب الميراث والا فلا بد عليهم من بيئته وقال بعضهم يترك على حاله  
لو قديما وحدا القديم ان لا يحفظ القران ان ورا هذا الوقت كيف كان فيجعل أقصى  
وقت يحفظه الناس حدا القديم **فرض** هذا في غاية الحسن كذا في بقوله الحقيق وقد  
مر في اول الفصل الخامس والثلاثين ما يخالف هذا الاصل من قولهم والاصل ان ما على  
طريق العامة فلا ينسطر هناك وليتأمل فيما هو المصواب والله اعلم **مصر** ومنها ما ذكر في  
**فقط** سيل عجم عن نهر عظيم لا هاء فري لا يحصون سكره من موى على النهر عن الاسفلين  
وقالوا مولنا وقال الاسفلون مولنا كله ولا حق لكم فيه قال لو كان النهر يجري الى الاسفلين  
يوم الخصومة او علم انه كان بحري لهم فيما مضى او برهن الاسفلون انه كان بحري لهم  
والاعلون هم الذين سكروا عنهم لا ينس عن الاسفلين ويومرا الاعلون بازالة السكر عنهم  
قال صاحب هذه المسئلة نزل على ان الشهادة على اليد المتفضية صحيحة ومنها باع  
الاب ملكا منه المغير فادعى بعد بلوغه ان بيع الاب وقع بغش فا حشر وان قيمته كانت  
يوم باعه مائة وقد باعه منك بخمسين فرد على ملكي وقال المشتري لا بل قيمته خمسين  
يحكم الحال لو لم تذكر المدة فدر ما يتبدل فيه الاسعار ولو وقع يتبدل فيه الاسعار صدق  
المشتري ولو برهننا فيبيته المثبت للزيادة اولى ومنها استاجر ارضا فاختلعا في صحة  
وصاد يحكم الشرط صدق مدعي الصحة وقيل يحكم الحال بصدق المستاجر لو فادعته في

الحال والايصدق الموجر كما في انقطاع ما الطاحونة وقال خ يبيتن ان يصدق  
منكر الشغل  
اجرا من اعم اختلعا فقال المستاجر استاجرتها  
وفي فادعته وقال رب الارض كانت مستقولة تمرر وعنه قال الامام الفضل القول  
لرب الارض لانه منكر للاجارة اصلا بخلاف متبايعين اختلعا في صحة وصناد  
يحكم الشرط اذا القول المدعي الصحة وقال الامام السفدي في الاجارة يحكم الحال  
لو الارض فادعته قال القول المدعي الفراغ وقت العقد ولو مستقولة قال القول لرب  
الارض كما في مسئلة الطاحونة اختلعا في جريان الما وانقطاعه ويبيتن ان  
يكون القول المنكر الشغل لان في صحة اجارة المستقول روايتان والصحيح انها  
جارية ويومر بالتقريب والتسليم **الفصل التاسع والثلاثون**  
في خلل المحاضر والسجلات **مصر** ورد محضر فيه دعوي رجل زعم انه وصي صبي من جهة  
ابيه دينا لذلك الصبي على رجل فرد المحضر بجملة انه لم يذكر فيه ان الدين لهذا الصبي  
باي سبب ولا بد من بيان اذ الذين لو كان موروثا واليت وارثا اخر يصير الدين لهذا  
الصبي بالقسمة وقسمة الدين باطله والشهود لم يشهدوا بموت الاب والايضا  
الى هذا المدعي ولا بد منه ادعى بانية درسم من مبيع قبض ثم قال فعلية ادا مائة  
درسم الى فقال مراجه دار نيست باين سبب كه دعوى يمكنه دعواه صحيحة  
وجوابه في حق ما الامانة في الحال صحيح اما جوابه في حق اصل الدين فلا يصح لانه  
لم يقل هذا الدين ليس على ويجوز ان يكون الدين عليه ولا يجبه ادا وع في الحال بان كان موجلا  
فلم يكن خصما في اصل الدين فلو برهن على ثبات اصل الدين عليه لا يقبل **مصر** ادعى هل الوكيل  
محدودا بالشرا من رجل معروف فاجاب الوكيل موكل مرا از خريدك اين مدعي جنر نيست  
راين محدود را باين سبب دري نيست برهن المدعي على دعواه فقصي بالشرا فقبل خلل  
ظاهرا لان هذا الجواب غير كاف لاقامة البيئته عليه اثباته الملك بان لم يبرهن لانكار  
ملك المدعي باثبات ملك موكله فلا يثبت حبب خصما **مصر** دعوي ولا العتاقة ادعى  
ان المدعي مستقولا الذي فلا كان حريه والدي وارثه لي اذ لا وارث له غيري يقبل  
نصح الدعوي وقيل نقصد وهو الصحيح لانه لم يقل في دعواه دعوى ملكه والتخريب  
من غيرا لملكه باطل وكذا الوادي رجل رط على فن برهن القران انه حريه فلا يقضي  
لمدعي الملك ولو طالت شهود القران حريه فلا بد من موكله تقبل بيئته الغنى يقول  
الحقير في كلنا المسئلة في فطر اذ سياتي بعد ورقة تقي **مطلعه** انه لو ذكر في الصكوك  
وقبض هذه الدار ولم يقل فادعته عما ينس القبض يجوز ان المطلق ينصرف الى الامل انتهى  
وجه النظر ظاهر من تدبر **فرض** محضر دعوى لو قيل فلا بد ان يبين انه يثبت



وكالتة عنده وهو لو سجد كان قاضيا ولا بد من ان يقول يثبت ببيته او باقراره اذ يختلف  
الحال بين ثبوتها ببيته او باقراره لانها لو ثبتت باقراره لا يلزم الموكل وانما يلزم الوكيل  
وفكر فيه ايضا انه وكله في الدعاوى والخصومات ولم يذكر في جميع الدعاوى والالاف الام  
فيها للمجلس له قوله على اسم اجمع فظنا للمجلس والحكم فيها ان يفتاوا الا في مع  
اخذوا الاعلى فيفتاوا لخصومته واحدة وانما مجهولة فلا بد من بيانها او يقول في  
جميع الدعاوى والخصومات قاله ويكتب اسم المدعي والمدعى عليه ونسبهما لا محالة فلولم  
يعلم نسب احدهما فيكتب محمد بن عبد الله لا يكتب به وان تحققت الضرورة **خلاصة**  
ويكتب اسم المدعي والمدعى عليه ونسبهما لا محالة فلولم يعرفوا اسم جد من فكتبوا محمد بن  
عبد الله لا يكتب به وان لم يكن الوقوف عليه تحققت الضرورة **فصل** في الموقوف لو كتب محمد  
بن عبد الله فلولم القاضي ان الكاتب اعطاه هذا الاسم لا يكتب به ولا بد من قرينة اخرى  
ويذكر الموقوف وغيره **خلاصة** وفي نظم الزند يستحق ويحتاج الى تاريخ اليوم والشهور  
في السجلات والمحاضر وكذا المجلس وذكر الشاهدين بالعدالة وبذكر اسمهما ونسبهما وحمل  
كل ذي حجة على حجة اذ كانت له وحسن من السجلات لا يجعل القاضي كل ذي حجة على حجة  
النسب والحكم بشهادة القابلة وفتح النكاح بالعتة وفتح البيع بالاباق وتفسير  
الشاهد **ص** سجل فيه نخل من وجوه احدها ذكر مجلس القضاء ولم يقل بين يدي الثاني  
انه قاله ثبتت لوكالة ولم يذكر انها ثبتت بمشاهدة او بيمينته فلو بمشاهدة يجب  
ان يذكر وعلم القاضي الموكل والوكيل باسمهما ونسبهما الثالث انه قاله حكمت بفتحة هذا  
الوقف وهذا ليس بقضا في محله اذ الوقف صحيح جائز وفاو انما الخلاف في اللزوم وذكر  
جلال الدين انه يكتب في سجل الحكم بنكوله وحكت على هذا بهذا المال للمدعي بعد نكوله عن اليمين  
بالله اذ اليمين بغير الله كطلاق وفتاوى لا يوجب القضاء ولا يكون اقرارا ولا بد ان يذكر  
ايضا ونقل عن اليمين الذي عرض عليه القاضي يطلب المدعي ان النكوله عن تخليف غير القاضي  
بلا طلب المدعي لا يعتبر بقول الخبير قوله ولا بد ان يذكر ايضا ان الظاهر ان اللزوم في هذه  
المسئلة وفي امثال اللزوم خفيًا طاولولية لا لزوم لوجوب لما سباني قريباً من  
**ط** ان المطلق ينصرف الى الكامل والله اعلم قاله في محضر دعوي الدار اذا كان له ملك  
الشر او قد تغيرت حدودها من وقت الشراء الى وقت الخصومة يكتب بعد العزاغ  
من الدعوي عند قوله فواجبه على هذا التسليم الوارثية وقد تغيرت بغير حدودها او  
واحد من حدودها فصار الكوم الذي لفلان من فلان يوم الشراء فلان من فلان وهذا في كل صل  
من بيع واجارة وغيرهما كذا **ط** واذا الحق كلمة ان شأ الله في اخره فانه ياتي على جميع  
ما تقدم عنده امام وتختص هذه الحقيقة لا محالة وفي البيع لو ضمن الورك بغير البيع

لا بد ان يكتب قبل المشتري في مجلس القضاء اذا ائتمن القاضي فصح عند من لا عز له  
واذا ضمن البائع الدرك فلا حاجة الى قبول المشتري اذ البائع ضامن عندنا سقا ضمن ولا  
وانما يكتب ضمان البائع للدرك بخلاف قول من يقول انه لا يلزم بلا ضمان ثم عرض  
على محضر كتب فيه ملكه تملكها صحيحا ولم يذكر ان ملكه جوضا وبلا عوض قال اجبت  
انه لا تضع الدعوي **ح** اكتفى بمثل هذا في قوله وهبت له هبة صحيحة وقبضها  
وكن ما فاداهم اجودوا قرب الى الاحتياط وفي محضر دعوي الوقف لو كتب وقفا فلان  
وسمايا المتولي ولم يذكر حال كون هذه دار عتة هل يوجب خلافا لم يذكر محمد في صك الوقف  
وكان الخفاف والطاوي يكتبان وهي دار عتة لان شغل الدار يمنع جواز الصدقة  
الموقوفة على قول من يجعل التسليم الى المتولي شرطا فلا بد من ذكره بخلافه كذا في **ط**  
وفيما لو ذكر في الصكوك والمحاضر وقبض هذه الدار ولم يقل دار عتة علمنا ان القبض يجوز اذ  
المطلق ينصرف الى الكامل ولا قبض مع ما يمنع والا وثق ان يكتبه قاله في ذكر القبض تاريخا  
في الاجارة اذ الاجارة انما يجب بالقبض في الاجارة وفي محضر الدعوي الوصية لو كتب  
وهو الوصي في تركه ايتام من حجة الحاكم ولم يذكر تركه والايتام هل كانت في ولاية القاضي  
فهذا خلل عند بعضهم وفي محضر دعوي الوقف بالاذن الحكمي لا بد ان يذكر وهو المأذون من  
جنتي في هذه الدعوي اذا لم يكن لهذا الوقف متول من حجة الحاكم لا من حجة احد في هذه  
الدعوي وهذا شيء لا بد منه لانه اذا كان للوقف متول من حجة الوقف او من غيره من القضاء  
لا يملك القاضي الا ان يثبت متول اخر بلا سبب موجب لذلك وهو ظهور جارية الاول او بشي  
اخر يوجب عزله فعلى هذا في وصي بغيرها القاضي لا بد ان يذكر وهو المأذون من جنتي بالخصومة  
اذا لم يكن وصي من حجة الميت **فصل** ادعى انه رفع من غلات ارض موقوفة وقفا فلان وتصديق  
بها بحودها ورافتها على ان يعترف غلاتها وارنفا عليها بعد عمارتها وادانوا بها وموتها  
التملا بد منها الى اولاد الوافق والاولاد اولاده ابداما تتاموا بطا بعد بطن للذكر مثل  
خط الا نعيمين وقفا صحيحا موبدا وجعل اخرها الى فقرا المسلمين وموضع هذه الضيقة  
الموقوفة بقرية فلان بمردان هذا الذي حضر يستحق غلات هذا الوقف لانه ان ثبتت  
الواقف المذكور فيه وان هذا الذي حضر معه دفع من غلاته هذه الضيقة كذا فوجب  
عليه تسليم حصته اليدوي هذا وفي المحضر خلل من وجوه احدها انه اذا وقفها على  
اولاده واولاد اولاده هل يدخل فيه الاولاد البنات فيه روايتان والفتوى على انهم  
لا يدخلون يقول الخبير قوله لا يدخلون كل تطرد الصحيح انهم يدخلون كما يدل  
عليه ما مر في فصل دعوي الوقف ففلا عن قاضي خان وفي هذا الباب تفصيل ذكرها العلامة  
الشهير بكال ما اشار به في رسالة مستقلة والله اعلم قال والثاني ان حق الدعوي للمتولي



لا المستحق وانما له اخذ المظلة فلا تنفع دعواه والثالث انه لم يذكر ان البر الذي في يده  
زرعه بنفسه بحكم الغصب او بحكم المزارعة ولو غصب ارض الوقف وزرع في رواق  
الاصل ان جميع الزرع له فلا يكون لاحد حق الخصومة فيه ولو زرع بحكم المزارعة فلا بد  
ان يبين وجهه لانه يجوز ان يكون له شرط مفسد فيكون كل الزرع له الرابع ان يبين  
جميع المستحقين ليتبين ان له حصص هذا القدر المدعي او لا الخامس انه قال وفي ماله  
البر كله وانما يكون في ذمته اذا تلفه ولو تلفه بمروءة خاصة في تجاري وسعر البر  
في تجاري اقل او اكثر فهو بخير بين ثلاثه اشياء ما تقدم فلا بد ان يبين قيمة كل ما لم يوصف  
**خاتمة** محضر ادعي فلان انه قبض منه كذا درهما بغير حق واستهلكه فوجب عليه ادا  
مثل هذه الدراهم لو توجد والا فقيمتها يوم القبض والخلل انه ذكر انه قبضها بغير حق  
ولم يذكر انه استهلكها بغير حق او بغير امر صاحبها ويحتمل ان المالك رضى بقبض صاحبها قال  
الامام خواهر زاده الفاضل اذا غصب شيئا ورضى المالك بقبضه وهو قبض الحفظ  
برى عن ضمان وفي الجامع الكبير هذا اذا قبض الحفظ اما اذا انتفع الفاضل ثم اجاز المالك  
حفظه لا يبرأ عن ضمان ثم المدعي اذا ذكر القبض بلا حق ولم يذكر الاستهلاك ينبغي ان يطلب  
اولا عين تلك الدراهم اذا كان المدعي عليه منكر القبض بلا حق لا بها لو قايمة بحسب تسليم  
عينا فان عجز عن تسليم القيمة والاصواب ان يطالب المدعي عليه باحضارها وان كانت  
ليقيم البيعة عليها محض اهل سكة ادعوا على ورثة متولا المسجد كذا من دراهم الوقف  
واخلل ان الدعوى انما تقسم من المتوالي لا من غير محضر دعوى المدعي وبسبب استهلاك  
اعيان بغير قدر والخلل انه لم يبين قيمتها في محل الاستهلاك وقد يكون بين البدين  
تفاوت الثاني انه لم يبين الاعيان وقد يكون قيميا وقد يكون شليا ومعلوم يعلم ذلك  
ولا بد ان يبين حتى يتبين انه على اوقفي محض في دعوى الارث من غير ذكر الجرد وهذا  
ظاهر وخلل انه لم يبين الارث انه من ابيه او من امه وبينا انه لازم والله تال في المحضر  
محدود ملك فلان بود وجوري تار ورمك وقلان اميراث مائة ولا بد ان يقول اميراث  
مائة من محدود ورا قال الامام العسقي كتبت جرم اميراث وبالغت فيه غير اني كتبت  
وترك اميراثا فاقنى استاذي انه غير صحيح وقال اكتب وترك اميراثا قال وهذا ليس  
بخلل اذ المسئلة في الاقضية انه لو ادعى الارث وقال كان هذا ملكا لي في وقت موته  
او في يدي في وقت موته لا حاجة الى ذكر الجرد فعمل هذا على ان الشهود قالوا ملك والد  
مائة وترك اميراثا ولم يذكر انه ملكه في وقت موته بكتفي بقوله مائة وترك اميراثا  
ولا حاجة الى قوله وتركه كما في قوله تعالى ولها نصف ما ترك محضر كتبت به جرى الحكم من  
فلان القاضي باستحقاق الزرع والخلل فيه انه لم يذكر ان الاستحقاق باي سبب

اخره

بملك مطلق او بملك بسبب والحكم يختلف وكما لم يذكر ان البيعة قامت على الاقرار او الرضا  
وذكر فيه ان المستحق عليه رجع على بايعه قبل القاضي فلان ولم يذكر الرجوع بقضا الجواز ان  
الرجوع كان عند القاضي لكن بالراضى ذكر في اخره ان ابا البايغ فلان هو المستحق اقران هذا  
المشا واليه ملكا بغيره فلان لا دعوى له فيه ثم ان المستحق فلان ابا البايغ الاول في استحقاق  
هذا الفرس بعد ما صدر عنه الاقرار بمطل فوجب عليه رد هذا الفرس الى الذي حضر معه  
وترك الفرس له فاخلل ان الدفع غير صحيح اذ لم يذكر في الاقرار رجعا قبل البيعا عانت  
كلها وعند الاطلاق ينصرف الى اقرب الاوقات لا قرار حجة قاصدة لا يوجب ملك في زمان  
سابق ولم يظهر عقد بطلان الساعات الكثر من الخلاصة **الفصل الرابع**  
في مسائل الفاظ الكفر ما بها او غير عالم او خطأ وحديث النفس بالكفر والرضا وما يتصل  
لها وما في خلاف ذلك ما يكون خطأ ولا كفر او ما يجس على قايمة الكفر وفيه احكام الرد  
وفيه بيان ما يكون اسلام من اصناف الكفر وفيه تفصيل ما يجب على كل مسلم من الاعتقاد  
يقول الحقير عفي الله عنه كل تفصيل ما ذكر في هذا الفصل اتفق واهم من جميع ما سبق ذكره  
من اول الكتاب وتقدم لان ذلك يختص بالحكام وهذا يعم جميع اهل الاسلام في حفظ ما فيه  
مهم جدا بحيث لا يحيد كل عاقل عنه بدأ ما لم يحفظ الانسان ما فيه لم يحفظ ايمانه عما فيه  
كما قال بعض اهل الكمال نظم عرفنا الشر لا للشر لكن لتوقيه ومن لا يعرف الشر من  
ثم يقول الحقير ولقد كنت حررت رسالة في هذا الباب باقتضا امر يحتاج بيانه الى الاطراف  
جامعه لكل المهمات مما يذكر في المطولات على ترتيب لطيف عجيب يقبله كل لبيب  
اربي فاروت ان اذيل هذا الكتاب بهاليزيد له بكترة الافادة الحسن والبهاد لا عما ذكر  
فراجع الفصول في هذا الفصل لتظهر مزية العز على الاصل من هذا الصنيع تلك الرسالة  
عظم الله صاحبها عن موجب الجحالة بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي هدانا للاسلام  
والايمان وحدانا الى دار الجنان باشراف الاديان فالشكر لولا عنا على اكرامنا واولانا في الخرافا  
واولانا في الصلاة والسلام على محمد سيد الانام الشفيع المشفع يوم القيمة وعلى له  
واحبابه وعترته والناس به اتباعه واحبابه حشرنا الله مع المتقين الى عز ربنا به  
**خاتمة** هذه رسالة جامعة لمهمات مسائل الفاظ الكفر والخطايا فحة بعون الله  
الكرم ذي المن والعطى نقلتها عن مشاهير الكتب الفقهية للائمة الحنفية الحنفية  
وجعلتها مشتملة على بقدرته وخاتمة بينهما عشرة ابواب بأسلوب لطيف لم ييسقني فيه  
احد من اولي الباب حاوية جميع ما ذكر من جنس هذه المسائل في الكتب والرسائل من مؤلفات  
الاول والآخر والاويل بزيادة وضع الضوابط والقواعد والترتيب العجيب الصاعد والخس  
الى اعلى الصاعد فطارت بعون الله بالفتنة من مراتب الجمع والتمتع افقها جبين

لغير يقع فيه



لا يغادر في هذا الباب صغيرة ولا كبيرة الا احصاها وسميتها بفتور الجنان في حفظ  
 الايمان مبتدئا الى الله عز شأنه وجل سلطانه ان يجعلها خاتمة لوجه الكرم نافعة  
 يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من اقر الله بقلبه سليم والله الهادي الى سواء السبيل وهو  
 حسي ونعم الوكيل **المقدمة** في تبيين الايمان والاسلام وتبيين ما يجب  
 منى الانعام من الخصال والاعوام وفيها فوايد ومسايل بحيث كل طبع اليها ما به **الاول**  
 في مفهوم الايمان قال العلامة النقيضي في شرح العقايد الايمان هو التصديق بما جا  
 به النبي صلى الله عليه وسلم من عند الله والاقرار باللسان الا ان التصديق ذكر لا يجمل  
 بالسقوط اصلا والاقرار يجمل كافي حالة الاكرام هذا مختار الامام شمس الامة في شرح الاسلام  
 وكثير من العلماء ذهب الى ان تصديق الايمان هو التصديق بالقلب  
 وانما الاقرار شرط لاجرا الاحكام في الدنيا لئلا تصديق القلب مربوط له من علامة  
 فمن صدق بقلبه ولم يقر بلسانه فهو مؤمن عند الله وان لم يكن مؤمنا عندنا في احكام الدنيا ومن  
 اقر ولم يصدق فهو منافق والنصوص معاضدة لهذا المذهب قال الله تعالى وليك كتب في  
 قلوبهم الايمان وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا سائمة هلا شقت قلبه الى غير ذلك من ايات  
 واحاديث انتهى لمختصا وقال الشيخ اكل الدين في شرحه لوصايا الامام الا اعظم كونه الايمان  
 عبارة عن التصديق والاقرار شرط لاجرا احكام الاسلام هو مذهب الماتريدي والاشعرية  
 وابن قلاب واما سائر اهل الاسرار فيقولون ان الايمان هو الاقرار باللسان والتصديق بالقلب  
 والاقرار انتهى وفي ما قبل الامام الا اعظم لكون التصديق ركنا والاقرار شرط  
 لاجرا الاحكام هو مذهب الامام وبه اخذ الماتريدي والاشعرية في فعل هذا من صدق بقلبه  
 ولم يتمكن من الاقرارات مؤمنا عند الله تعالى ودليله مسيلة الاكراه فان عدم التمكن من  
 الاقرار والتبديل بالصدق لا يجعل عذر القيام السيف فلا يجعل عدم التمكن من الاقرار  
 مع عدم التبديل عذرا او في الجامع قيام التصديق بهما والعذر من الاقرار انتهى يقول  
 الحقيعي قوله فعلى هذا من صدق ولم يتمكن من الاقرار لا يفسر بحال النزاع بين الفريقين  
 وانما النزاع فيما اذا كان قادرا او تركه التكلم بالاقرار لا على وجه الابعاد عنه اذا عاجز كما لا يخفى  
 مؤمن وفاقا والمصير على عدم الاقرار مع المطالبة به كافر وفاقا لكون ذلك من امارات عدم  
 التصديق كما في شرح المقاصد وقال العلامة في الامام في كتابه المسمى بالسبيل في علم  
 الاسلام الايمان هو التصديق بالقلب عند جمهور الاساطفة والماتريدي وبالقلب واللسان  
 وهو المنقول عن الامام والمشتهر عن اصحابه وعن بعض حقاقي الاساطفة وهو لا فاقوا  
 لما كان الايمان هو التصديق وذلك كما يكون بالقلب يكون باللسان فيكون الايمان ركنا في

الايمان فلا يثبت الايمان الا بما عند العجز عن النطق وكذا الاحتياط واقع عليه والنصوص  
 والتعليم وقال بعد اسطرنا وانفق القائلون بعدم اعتبار الاقرار على ان المصدق  
 يلزم ان يعتقد انه متى طوب بالاقرار ولم يقرب به فهو كافر وهذا ما قالوا ان ترك الاعتراف  
 شرط وفسروه به انتهى يقول الحقيعي في يد كلام ابن الامام ما في مناقب الكوردي انه حكى  
 عن جهم بن صفوان ان ابي الامام وساله عن اشيا منها انه قال اخبرني عن عرف بقلبه  
 الله واحد وعرف صفاته كلها لكنه ذات قبل ان يتكلم مع القدر في عليه امات مؤمنا ام  
 كافرا فقال الامام مات كافرا من اهل النار ما لم يتكلم قال جهم كيف وقد عرف التوحيد  
 والصفات فقال الامام جعل اليه الايمان في كتابه بما رخص القلب واللسان انتهى  
 مختصرا على ذكر المراد منه وفيه في اول هذه المناظرة وفي اخرها تفصيل عظيم نليتطرق  
 هناك في كتاب العالم والمنعم الذي وصل الى حد القواتر فهو منقول عن الامام انه  
 قال من اسلم بلسانه ولم يؤمن بقلبه لم يكن عند الله عز وجل مؤمنا ومن اسلم بقلبه ولم يتكلم  
 بلسانه فهو عند الله عز وجل مؤمن وان من اسلم بلسانه وصدق بقلبه كان عند الله مؤمنا  
 وعند الناس مؤمنا انتهى وفي محل الحرمة قال العالم وهو الامام رحمه الله ان الناس انما يكونون  
 مؤمنين بمجر قنهم وتصديقهم بالرب ويكونون كافرا بانكارهم لله تعالى انتهى فالخلاص من  
 جميع ما ذكر من اول المبحث انه روي عن الامام قولان في مفهوم الايمان فكل من صدق بقلبه  
 حقيقته او احد من الراييين عنه غير صحيح او احد بهما قوله الاول والاخرى قوله  
 الاخير كما هو دأب المجتهدين في بعض المسائل والله اعلم بحقيقة الحال اليه المرجع والما  
**الثالثة** فيما يتعلق به الايمان اعلم ان اول ما يجب على الانسان هو  
 الايمان بالله تعالى وبالنبي صلى الله عليه وسلم وجميع ما جاء به النبي من عند الله وذلك يؤمن  
 بحمل ومفصل قال في المسابقة سئل عن الايمان هو ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم فيجب التصديق  
 بكل ما جاء به عن الله تعالى من اعتقادي وعلى قال او على اعتقاد حقيقة العلم وتماثل  
 هذين كثير يؤمن ان كتب الستة والكل بالاجال وهو ان يقربان لا اله الا الله  
 وان محمدا رسول الله عن مطابقة جانه واستسلامه للسان واما التقاضيل  
 فادفع منها في الملاحظة وجب اعطاؤه حكمه من وجوب الايمان فيجب الايمان به  
 تفصيل انتهى وفي شرح العقايد الايمان تصديق النبي بالقلب في جميع ما علم  
 بالضرورة في محبته به من عند الله اجالا وانما كاف في الخرج عن عمدة الايمان ولا  
 تلحق درجته عن الايمان التفصيل انتهى وفي شرح المقاصد قوله فيما علم بالضرورة  
 اي فيما اشهر كونه من الدين بحيث يعلم العامة من غير افتقار الى نظر واستدلال  
 كوحدة الصانع تعالى ووجوب الصلاة وحرمة الخمر ونحو ذلك وبكفي الاجال فيما

يحيى



بلاحظ اجمالا ويستطرد التفسير فيما يلاحظ تفصيل حتى لو لم يصح بوجوب  
 الصلاة عند السؤال عنه وجملة الخبر عند السؤال عنه كان كافرا هذا هو المشهور  
 وعليه الجمهور انتهى وفي ذمته القتاوي يعلم صفته الايمان للناس وبيان مذهب  
 اهل السنة والجماعة من اهل الامور والسلف فيه تصانيف ومختصر ان يقول  
 ما امرني الله به قبلته وما نهاني عنه تنذيت عنه فاذا اعتقد ذلك بقلبه واقر  
 بلسانه كان ايمانه صحيحا وكان موثبا لكل انتهى وفي تنقيح الاصول يكفي الاجاب  
 بان يصح بطلان ما اتى به النبي صلى الله عليه وسلم لان المخرج مرفوع في الدين **الثالثة**  
 في اتحاد الاسلام والايمان قال في شرح العقيدة بما واحد لان الاسلام هو الخضوع لله  
 والالتزام بمقتضى قول الاحكام والادمان وذلك حقيقة المصدقين بربهم قوله تعالى  
 كما فرجنا من كان فيها من المؤمنين فاصبنا فيها غير بيت من المسلمين وبما جعله  
 لا يصح في الشرع ان يحكم على احدهم مومن وليس بمسلم وبالعكس ولا يغني بوحدهما  
 سوى ذلك اذ هما متغايران بحسب المفهوم الا الايمان هو التصديق والاسلام  
 هو الخضوع والالتزام **الرابعة** في ان الايمان هل يزيد وينقص ام لا  
 وهذا بحث عظيم كثرة الكلام بين السلف والخلف الكرام وخلاصة ذلك ما هو  
 ان ظاهر الكتاب والسنة ان الايمان يزيد وينقص وهو مذهب الاشاعرة والمعتزلة  
 وكثير من العلماء والمحققين عن الشافعي وعند الامام واصحابه وكثير من العلماء انه  
 لا يزيد ولا ينقص وهو اختيار امام الحرمين وهو كما قالوا الزيادة والنقصان باعتبار  
 بالقوة والضعف والخلو والظن انما يكون في كمال الايمان لا في اصله لانه المصدق  
 البالغ حد اليقين وفي المسيرة الحقيقة لا يمتعون الزيادة والنقصان باعتبار  
 جهاته من غير نقصان الايمان بل قالوا تنبأ عنه النبي صلى الله عليه وسلم  
 المصدق تنبأ وتنا المؤمنين روى عن الامام انه قال قول ايمان كايان خير بل  
 ولا قول مثل ايمان جبريل اذا الملائكة تقتضي المساواة في كل الصفات والسمات  
 لا تقتضيها انتهى وفي الزائدة قال محمد بن ابي بكر ان يقول احد ايمان كايان خير بل  
 بل يقول انت بما امر به جبريل خير من ابي يقول الحقير في هاتين الروايتين نظر  
 لان صاحب العناية قال في شرحه لوصايا الامام الاعظم ان ايمانا مثل ايمان  
 الملائكة والرسول صلى الله عليه وسلم في كتابه العالم والمتعلم لا تصدقا وصداقته  
 الله تعالى وربوبيته وقد رتبته كاصدقته الملائكة والرسول انتهى زاد الله  
 لنا مراتب اليقين وخيرا مع عباده المتقين **الخامسة** في وجوب تعليم  
 مهمات الدين ففي القتاوي البرازية تعليم صفته البارئ جل جلاله للناس

وبيان خصائص مذهب اهل السنة من اهل الامور وعلى الذين يتصدون للوعظ ان  
 يلقوا الناس في مجالسهم ذلك قال الله تعالى وذكر فان الذكرى تنفع المؤمنين  
 وعلى الذين ياتون المساجد ان يعلموا اجاعتهم شرائط الصلاة وشرايع الاسلام  
 وخصائص مذهب اهل الحق واذا علموا ان جاعتهم مستعدة ارشدهم او داعيا الى بدعة  
 تنفعهم واذا لم يغفروا رفقوا الى الحكم حتى يتفهم عن البلدان ولم يمتنع وعلى  
 العالم اذا علم من قاض وغيره بقوة الناس الى خلاف الشرع او ظن ذلك منه ان  
 يعلم الناس بانه لا يجوز اتباعه ولا الاخذ عنه لما عسى ان يخلط في انما الحق  
 باطلا يعتقده العوام حقا فيتبعوا رايه وفيها في محل اخر جبه على المولى  
 ان يعلم ملوكه قدرا يخلط اليه من القرآن انتهى وفي مختارات الخوازل اذا تزوج رجل  
 ينبغي ان يقول لاسرته انا مقرر بالله وبانبيائه وبصيف لهما الاسلام ويقول لهما هذا  
 اعتقادي واعتقادكم كذلك تقولون نعم قال ابو منصور لا ينبغي ان يسأل عن التوحيد  
 لكن يقول ليس التوحيد كذا فتقولون نعم انتهى وفي التنقيح ولا جواز لا حرج في الدين  
 قلنا الواجب ان تستنصف المؤمن عما يجب الايمان به فيقال ابو كذا وكذا اذا قال  
 نعم مكررا ايمانه انتهى وفي مبدئية الفتى لا ينبغي ان يسأل العايم عن التوحيد لكن يقال  
 له اليس ليس هكذا **السادسة** في بيان سبب العقدة عن الكفر في خلافة  
 القتاوي ينبغي للمسلم ان يتفقد هذا الدعا صبا حواسا فانه سبب العقدة عن  
 الكفر بوعده النبي صلى الله عليه وسلم وعوالمهم الى اخذ بكفر من ان اشرك بك شيئا وانا اعلم  
 واستغفر لكم لما لا اعلم انك انت علام الغيوب **السابعة** في وجوب حفظ  
 اللسان في المختارات ينبغي ان يحفظ لسانه عما يجب الاحتراز عنه لقوله  
 النبي صلى الله عليه وسلم من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرا او ليصمت انتهى كلام  
 المختارات ان يقول جامع الحروف عفى الله عنه الحروف قد اتفق عقلا جميع الايمان  
 على ان افة الانسان من اللسان حتى روى عن النبي المصطفى الحق انه قال البلا  
 موكب بالمنطق وقال ابن مسعود رضي الله عنه ما شئ اوج الى طول السجدة من اللسان  
 وقال بعض اصحاب السلف احفظ لسانك ايها الانسان لا يلدغ غنك انه  
 نعبان كم في المقابر من قبيل لسانه لانت تهاب لقايه الشجعان  
 وقال الحسن بن علي رضي الله عنه الحلم زين والسكوت سلافة فاذا  
 نطقت فلا تكن مهذارا ما ان ندمت على لسكوت بمرق ولقد ندمت  
 على الكلام مرارا ووزن المجالس بلغنا ان ابا بكر الصديق رضي الله عنه  
 كان يمسك حجر في فمه اثني عشر سنة لا يصعد الا عند الاكل والصلاة



والنوم وكان يقول لا تكلم الا ما يراى منى الجبر وكان يبيع لسانه كل يوم بطرف روايه  
ويقول هذا اوردني الموارد وهذا الذي لم يوقني الى موضع الاستحياء والى موضع السعد  
**الباب الاول** في بيان اصولها اساس بيتي حفظها  
للناس لا ندرج مسائل الفاظ الكفر تحت تلك الضوابط والقواعد بحيث لا يشد عنها  
شي واحد منها ان مناط الكفر والاكفار التكذيب والاستحفاف والانكار ففي كتاب  
العالم والمقلد نال الامام الاعظم تفسير الكفر بوجود الشك في ذلك بان الكفر  
بالعقيدة والعرب وضعوا اسم الكفر والاكفار على الشك في الله تعالى انما اترل القرآن بلسان  
عربي انتهى وفي شرح المفاصل قلنا لا يوجب اجتماع التصديق والمعتبر في الايمان مع تلك  
الامور التي هي كفر فافهموا ان يجعل الشارع بعض مخطو راته الشرع علامة للشك في  
والانكار فيحكم بكفر من ارتكبه بلا وجود الشك في واثما التصديق عنه كالاستحفاف  
بالشرع وشد الزنا وبعضها لا كالزنا وشرب الخمر انتهى وفي الشفا للفاضل عياض ويكفر  
بكل فعل اجمع المسلمون على انه لا يصدر الا من كافرا وان كان صاحبه مصرحاً بالاسلام مع فعله  
ذلك كالسجود للشمس والقمر والصليب والنار والسعي الى الكنايس والبيع من اهلها بزعمهم  
من شد الزنا ونحوه فقد اجمع المسلمون ان هذا لا يوجد الا من كافرا انتهى وقد مرح ابن الامام  
في المسائل ان مناط الاكفار هو التكذيب او الاستحفاف بالدين **ومنها** ما في شايه  
الفتاوى وما انه اذا كان في مسئلة وجوب الكفر وجه واحد ينعده بميل المقتضى اليه  
ما يمنع من الكفر ولا يرجح الوجود على ذلك الواحد لان الترجيح لا يقع بكثرة الدلالة والاحتمال  
انه اراد الوجه الذي يوجب الاكفار قال في البرازية اللهم لان يصوح بارادة موجب  
الكفر فلا ينفعه التأويل انتهى وفي جامع الفضولين ثم لو كانت نية القائل ذلك التأويل  
هو مسلم ولو كانت بنية الوجه الذي يوجب الكفر لا ينفعه حمل المقتضى كلامه في صور بالنوبة  
وتجدد الكلام فلما في بكلمة الشهادة على وجه العادة لا تنفعه ما لم يرجع عما قاله اذ  
لا يرتفع بها اخر انتهى وفي الفتاوى الصغرى الكفر شيء عظيم ولا يحمل المؤمن كافر متى  
وجدنا رواية انه لا يكفر انتهى وفي الخبر يروي الطحاوي عن الامام واصحابنا انه لا يخرج  
الرجل عن الايمان الا بخود ما وظه فيه ثم ما ينفق بانه ردة بحاله وما يشك انه  
ردة لا يحكم بحاله اذا الاسلام ثابت لا يزول بالشك من ان الاسلام يعلو او ينحس للعالم  
اذا رفع اليه هذا ان لا يبادر بتكفير اهل الاسلام مع انه يقضي بمحنة اسلام المكره قال  
صاحب جامع الفضولين بعد ذكر ما في الخبر وما قد مرته ذكر هذه ليصير ميزانها  
فيما تعلته في فضل الفاظ الكفر من المسائل فانه قد ذكر في بعضها انه كفر مع انه  
لا يكفر على قياس هذه المقدمة فليست اهل وقال بعد ذكرنا وبطل مسئلة لسمية السلطان

عادلا لا قول هذا نص على ان مجرد امكن التأويل يمنع الاكفار وان لم يظهر التأويل فعلى هذا ينبغي  
ان لا يكفر في مواضع كثيرة مما قيل يكفر انتهى يقول الحقير لقد اجاد فيها افاد ولكن يجب ان  
يعلم ان من قال في مسئلة لا يكفر ينظر الى جهة التأويل وسؤال انه يكفر يتجنى عليه التأويل  
او مراده انه يكفر ولم يخطر وجمالتا تأويل بيان المنكلم بذلك الكلمة ونحو ذلك لانه يقول  
ذلك لجود التهديد والله در صاحب البرازية حيث قال وما يحكي عن بعض السلف انه كان  
يقول ما ذكر في الفتاوى انه يكفر بكذا فذلك للتوقيف والتأويل لا حقيقة الكفر وهذا  
كلام باطل وما شأنا ان يلبس انما الله تعالى اعنى علماء الامم بالحلال والحرام والكفر  
والاسلام بل لا يقولون الا للحق الثابت عن سيد الانام عليه الصلاة والسلام وما ادي  
اليه اجتهاد الامام الهام من نفس القرآن الذي اقره الملك العالم او ما شرعه سيد الرسل  
العظام او قاله الصالح الكرام والذي حرروا به مختار المشايخ الفخام بوام الله تعالى  
بمقتضاه دار السلام **ومنها** ما في اكثر الفتاوى ان من خطو بيا له وهو كافر ما يوجب  
الكفر ما تكلم به الكفنة لم يتكلم لا يضر ذلك وهو محض الايمان بالحديث النبوي  
**ومنها** ما في الفتاوى ايضا ان من اراد ان يتكلم بكلمة باخنة فخرى على لسانه كلمة الكفر خطا  
بلا قصد لا يكفر قالوا وهذا محمول على ما بينه وبين الله واما الفاضل فلا يصدق **ومنها**  
ان الجاهل والمستنير اذا تكلم بالكفر استحقا فواستنوا او من احاط بكون كافر عند  
الكل وان كان اعتقاده خلاف ذلك كذا في فتاوى قاضي خان من ان بلفظة الكفر مع  
علمه انه كافر ان كان من اعتقاده لا شك انه يكفر وان لم يعتقد اذ لم يعلم انها لفظة الكفر  
وكفر في لفظها عن اختيار فقد كفر عند عامة العلماء ولا يعذر بالجمل لانا في المحيط وريد  
في الخلاصة عبارة خلافا للبعض وفي فتاوى قاضي خان والخاصة واما الجاهل اذا تكلم  
بكلمة الكفر ولم يدركها كقوله بعضهم لا يكون كفرا ويعذر بالجمل وقال بعضهم يصير كافرا ولا يعذر  
انتم يقول الحقير بطل على ان القول الثاني هو الصحيح ما في اكثر الفتاوى ان من كفر بلسانه  
طائعا وقبله مطمئن بالايمان فهو كافر ولا ينفعه ما في قلبه لان الكافر يعرف بما ينطق  
به فاذا نطق بالكفر كان كافرا عندنا وعند الله تعالى وما في النية والبرازية ان من اطلق  
كلمة الكفر عمد او لم يعتقد الكفر لا يكفر والصحيح انه يكفر **ومنها** كافر المكره  
بقيد او جسر كفر ولو اكره بالقتل او بالانلاقض او بغير من من وقبه مطمئن بالايمان  
لا يكون كفرا مستغنا وانا وكفر المسكر ان لو يعلم الجبر من الشر والارض من السما كفر في  
الاحكام ولو لا يعرف الارض من السما والجبر من الشر لا يكفر عندنا علمنا وكفر المراهق كافر  
عند الامام ومحمد حرم امراته ولا تخلد بيحته ولا يصل عليه ان مات الا انه لا يقتل  
بالردة واما المقوض فلم يذكر في الكتب المعروفة قال مساجحاوي في حكم الردة بمثل

من صو



البحر الكفر من قناري قاضي خان وفي بعض الكتب عن محمد بن اكرم على الكفر تليف او ما شبهه  
ان تعلقه بالكفر وقيل به مطبق بالايان ولم يخطري باله شي سوى ما اكرم عليه لا يحكم بكفره وان  
خطري باله ان يخبر عن كفره في الماضي كاذبا او قال اردت ذلك حين تعلقت جوابا لكلامهم  
وما اردت كفره مستقلا يحكم بكفره قضا حتى يفرق القاضي بينه وبين امراته لانه عدل عن  
انسانا اكرم عليه وحكي عن كفره في الماضي وهو غير مكرم عليه ومن اقر بكفره في الماضي طامعا ثم  
قال اردت الكذب بكفره ولا يصدق القاضي ان الظاهر الصدق حالة الطواغيت ولكن  
يدبر اي يصدق ديانته لاننا في محتمل لفظه **ومنها** قال اليهودي او نصراني او بربري من  
الله او من الاسلام ان فعلت كذا كان يمينا فان باشره هل يكفر خلقوا فيه وكذا لو حلف  
بهذا على امر ما او قال يهودي او نصراني او بربري من الله او من الاسلام ان كنت فعلت كذا  
امس وقد كان فعله فلو نسي انه فعل او لم يفعل لا يكفر وفاقا دان علم انه فعل قال المستطاب  
المشايخ يكفر وقال سمر لا يمينه السرخسي الاصح انه ان كان يعرف هذا يمينا ولا يكفر به  
لا يكفر في الماضي والمستقبل وان كان جاهلا وعنده انه كفر في الماضي يكفر في الحال وفي  
المستقبل اذا باشر الشرط يكفر لانه اذا باشره وعنده انه يكفر فقد رضى بالكفر والرضا  
بالكفر كفر والحاصل ان كل كلمة توجب الكفر اذا ذكرت غير معلقة بالشرط فاما علقته بشرط  
ماض ومو كاذب فيما اخبر بكفره وروى الحاكم الشهيد عن الامام وسر انما لا توجب الكفر اذا حث  
فيها وتكون يمينا والمختار ما ذكره الامام السرخسي والامام خواهر زاده انه ان كان الحالف  
جاهلا بظن انه يكفر بغير ان كان عالما لا يكفر الكل من الخلافة وقال صاحب الهداية  
في حق هذا المختار انه هو الصحيح ثم انه قال في كتابه المسمى بالمختارات كل ما يكون تنجيح  
كفره ان تعليقه يمينا عندنا وهذا ما نورد عن علي بن عيسى رضي الله عنهما وذلك مثل  
ان يقول ان فعلت كذا برى من الله قال البراءة منه تعالى كفر في الحال والكفر واجب الاستماع  
فيكون يمينا **ومنها** ان من اعتقد الحرام حلالا او بالعكس كفر ولو تكلم بها الواعظ وقيل  
القوم كفر واجمعا اما لو قال الحرام هذا حلال لتردج السلعة او حكم الحلال لا يكفر هذا في حرام  
لعينه اما في حرام لغيره لا يكفر وان اعتقد في الحرام لعينه ما لا يكفر اذا كانت الحرمة ثابتة  
بدليل قطعي اما في الثابتة باجرا او احاد لا يكفر كذا في الخلافة وغيرها والفرقة بين الحرام  
لعينه ولغيره هو ما ذكر في التلويح ان الفعل الحرام نوعان الاول ما يكون منشا حرمة عين  
ذلك المحل كحرمة اكل ميتة وشرب خمر ونحوهما ويسمى حراما لعينه الثاني ما يكون منشا الحرمة  
غير ذلك المحل كحرمة اكل مال الغير فانها ليست لنفس ذلك المالك بل تكون ملك الغير فالاكل  
حرام لكن المحل قابل للاكل في الجملة بان ياكله مالكه بخلاف الاول اذا المحل خرج عن قابلية  
الفعل ولزم من ذلك عدم الفعل ضرورة عدم محله فاذا قلنا الميتة حرام نعتناه **انها**

منشأ

منشأ الحرمة اكلها واذا قلنا خبر الغير حرام فنعلم ان اكله حرام اما مجازا او على حذف  
المضاف اي كل خبر الغير حرام انتهى وفي شرح العقائد من اعتقد الحرام حلالا فلو حرمت  
لعينه وقد ثبتت بدليل قطعي يكفر ولا فلا بان تكون حرمة لغيره او ثبت بدليل قطعي  
وبعضهم لم يفرق بين الحرام لعينه ولغيره فقال من استحل حراما وقد علم في ديننا تحريمه  
كشاح روي المحامد او شرب خمر فهو كافرا انتهى وفي جواهر القواعد ان حرمة حرام مجمع الحرمة  
او شك فيها يكفر انتهى وفي قناري قاضي خان لو استحل طي امراته الحايض او استحل اللواط  
بها لا يكفر وهو الصحيح وقال ابو بكر استحل الحرام في الحيض كفر وفي الاستبراء بدمعة ومثلا  
لا كفر وعن ابن رستم انما استحل اجماع في الحيض مثالا ان النبي ليس للمكفر من لا يكفر ولو  
استحل مع اعتقاده النبي الميعة للحرمة كفر وعن الامام السرخسي ان استحل له كفر بلا تفصيل  
انتهى وفي مجموعة الفاضل بن الموبدين استحل المعصية صغيرة او كبيرة كفر **ومنها**  
حكم انكار الخبر المتواتر والخبر المشهور وخبر الواحد واجاع المعصية واجاع من بعدهم ومثلا  
يتعلق بما ذكر من عدم اكفار اهل القبلة الا في مواضع وجميع ما ذكر في هذه الضابط  
امور مهمة جلال مجد المصطفى لا يدرى من حفظه بدافع العلم ان في العقائد المعصية ولا يكفر  
احد من اهل القبلة الا بما فيه نفى الصانع القادر المتحار العليم او بما فيه شرك له وانكار النبوة  
او انكار ما علم بحج محمد عليه السلام به ضرورة ادانكا وجميع عليه قطعا كما استحل  
الحرمة وما غير ذلك فالقائل به مبتدع وليس بكافر انتهى وذكر في المسامحة ان من الامور  
التي يكفر مرتكبها مخالفة ما اجمع عليه وانكاره بعد العلم به وفي محل اخر منه وما يوجب  
التكذيب هو مجرد ما ثبت عن النبي عليه السلام ادعاء ضرورة فاكاذب ثبوت ضرورة  
عن نقل اشهر وتواتر في مستوى في معرفته الخاص والعلم بكفره جاحد وما لم يكن كذلك بل  
نقل احاد او بطلان جاحد ويفسق ولا يكفر واما ما ثبت قطعا ولم يبلغ حد الضرورة كاستحسان  
بنت الابن المدس مع البنت اذ عاقلها هر كلام الحقيقة الا كفار يحده فانهم لم يستطوا  
سوى القطع في الثبوت وجب حمله على ما اذا علم المنكر ثبوت قطعا لان مناط التلخيص هو  
التكذيب والاستحقاق بالدين عند ذلك ما اذا لم يعلم فلا يكفر الا ان يذكر له اهل العلم ذلك فيبلغ  
انتهى وقال شارح المسامحة قال الامام النووي ليس بكفر جاحد المجمع عليه على اطلاقه بل من  
حججه جمعا عليه فيمنه نفس ومن الامور الظاهرة التي يشترك في معرفتها الخواص والعوام  
كالعلاقة وتحريم الخمر ونحوها فهو كافر ومن حججه جمعا عليه لا يعرفه الا الخواص كاستحقاق  
بنت الابن المدس مع بنت الصليب ونحوه وليس كافرا ومن حججه جمعا عليه ظاهرا لانصر  
فيه فقي الحكم بتكفيره خلافا انتهى وفي شرح العمدة اطلق بعضهم ان مخالفة الاجماع يكفر  
واحق ان المسائل الاجماعية تارة يصحها التواتر عن صاحب الشرع كوجوب



الخمس وقد لا يصحها فالاول بكفر طاعة الخلق لقوله تعالى لا تعبدوا الا الله وحده لا شريك له  
 من المساييق قد اختلف في تكفير المخالف بعد الاتفاق على ان كان من اصول الدين وفروا  
 بكفر المخالف فيه وما ليس كذلك فذهب جماعة الى تكفيره وذهب الامام الاسفندياري الى التكفير  
 من كفر فاسم اذا خالف الاجماع السلف فظاهر قول الامام والشافعي انه لا يكفر احد منهم فيما ليس  
 من اصول الملوقة من الذين مذكورة في النسخة عن جمهور الفقهاء المتكلمين انتهى وفي التبيين  
 الاجماع موافق للمجتهدين من ائمة محمد صلى الله عليه وسلم في عصره على حكم شرعي وفي محل آخر  
 منه بعض الناس خصوا الاجماع بالصحة وبعض يعتبر الرسول وبعض باهل البيت ومنه  
 البعض لا يشترط اتفاق الكل الاكثر كافي وعندنا يشترط لان الحجته اجماع الامة فابقي احدهم  
 اهله لا يكون اجماعا وفي محل اخر منه الاجماع على ائمة الجماعة ثم اجماع من بعدهم فيما لم يرد  
 فيه خلاف الصحة ثم اجماعهم فيما روي فيه خلافهم فهذا اجماع مختلف فيه ايضا انتهى وفي  
 التلويح واصل البردوي ان هذه المرتبة الاولى بمنزلة الاية والخبر المتواتر بكفر جاحده  
 والثانية بمنزلة الخبر المشهور بمقتضى جاحده ولا يكفر الثالث لا يقتضي جاحده لما فيه من  
 الاختلاف وفي محل اخر من التلويح ايضا اعلم ان الاجماع السكوني لا يكفر جاحده وان كان من  
 الادلة القطعية انتهى وفي شرح البردوي لا يكفر جاحده الواجب ولكنه يقتضي تاركه اذا تركه  
 استغناء فلا انتهى وقال الفاضل الشهير بحسام جلي من عطاء السلطان سليم خان من ما يزيد  
 خان العثماني في رسالته المعلقة في مسائل سب الرسول اذا لم تكن الاية او الخبر المتواتر  
 قطعي الالفة او لم يكن الخبر المتواتر او يكون قطعيًا لكن فيه شبهة او لم يكن الاجماع اجماع  
 اجمع او كان ولم يكن اجماع المصلحة او كان ولم يكن اجماع الجميع الصحابة او كان اجماع جميع  
 الصحابة ولم يكن قطعيًا بان ثبت بطريق التواتر او كان قطعيًا لكن كان اجماعا سكونيًا  
 ففي كل من هذه الصور لا يكون الحجج كفاية لظهور ذلك في اصولنا فاحفظ هذا  
 الاصل فانه ينعكس في استقراء فروعه حتى تعرف منه صحة ما قبل في باب معرفة الفاظ  
 الكفر من انه يلزم الكفر في موضع كذا ولا يلزم في موضع اخر انتهى كلامه بعبارة ومنها  
 ان الرضا بكفر نفسه وفاقا واما الرضا بكفر غيره فاختلاف فيه قال الامام خواهرزاده انما يكون  
 ذلك كذا اذا كان يبيح الكفر ويستغفنه اما لو لم يكن كذلك فليس كذلك وكر اجاب بموت المودعي الشربير  
 على الكفر حتى يثبت الله منه فلا يكفر من تامل قوله تعالى ربنا اطعمنا اموالهم واشدد على قلوبهم  
 فلا يسمعون احاديثنا ولا يذوقون عذابنا ولا يؤمنون بآياتنا ولا يذوقون عذابنا ولا يؤمنون بآياتنا ولا يذوقون  
 عذابنا ولا يؤمنون بآياتنا ولا يذوقون عذابنا ولا يؤمنون بآياتنا ولا يذوقون عذابنا ولا يؤمنون بآياتنا  
 ايضا انه يكفر من لقم غيره كلمة الكفر لتكلم جاحدا ولو لقم على وجه اللعب الفصح وان من

عزم على ان يامر غيره بالكفر كان بغيره كافرا انتهى وفي مختارات الوازل الرضا بالكفر مستبصرا  
 للكفر ليس بكفرا وانما الرضا بالكفر مستبصرا له كفره لو امر امراته بان ترتد لتبين من زوجها  
 فقد كفر لا من قبل ان ترتد المرأة روي ان الامام بن ابي عمير عن التكملة في علم الكلام فقال  
 انت تتكلم فيه يا ابت فقال نحن نتكلم فيه كان على رؤسنا الطبر وانه تتكلمون فيه ويريد  
 كل واحد منكم زلة صاحبه ومن اراد كفر صاحبه فقد كفر هو انتهى وفي المنية قال الامام  
 الفضل الرضا بالكفر لا يكون كفرا او قال غيره يكون كفرا وروي عن محمد بن المسلم لو ادخل  
 خبيثة في ذم امير حتى لا يفقد على تكلم كلمة الشهادة فقد اساء ولم يكفر انتهى وفي جامع  
 الفضول قال الامام السرخسي هذه المسئلة لا تصح دليلا اذنا وبلها ان المسلمين علوا  
 انه لا يسلم حقيقة ولكن يظهر الاسلام بغيره ليثبت امر القتل فم يكن هذا رضا منهم  
 بكفر غيره ومنها ان من ضحك على من تكلم بكلمة الكفر بكفر الا ان يكون الضحك ضروريا  
 بان كان الكلام محضًا كذا في مشاهير الفتاوى ومنها ان من غرم على الكفر ولو بعد  
 ما يده سدة يكفر في الحال بخلاف الاسلام حيث لا يبيح الكافر مسلما بالغرر على الاسلام كذا في  
 الخلاصة وفي المنية من امر الكفر او يمه بكفره لا نه مناف لواحد النقيض ولو وقع في  
 قلبه انه ليس بمومن لا يكفر ما لم يعتقده كذا انتهى يقول الحنفية الظاهر ان المراد من الوقوع  
 مجرد الخطر من غير قرار ذلك في القلب وجرمه به اذ لو حصل له الجرم بذلك وتيقن به او  
 غلب ذلك على ظنه بكفر قطعا لان من شك في ايمانه واستثنى فيه بان قال انا مومن ان  
 شاء الله تعالى يكفر عند جميع الحنفية كما سيأتي في باب ما يتعلق بالايمان فاذا كان مجرد  
 الشك كفر عندهم فيكون القطع بان ليس بمومن كفرا واولي هذا ينبغي ان يكون المراد  
 من قوله ما لم يعتقده كفر ما لم يعتقده بكفر ما لم يتيقن بعدم ايمانه دون ان يعتقده  
 شيئا من اعتقاده الذي تكون كفرا واسما علم بما بهم **الباب الثاني**  
 فيما يقال في الله تعالى وتقدس في القصة الاكبر للامام الاعظم صفات  
 الله تعالى في ما لا يغير محوثة ولا مخلوقة في قالها بحديثه او مخلوقة او وقف او  
 شك فيها فهو كافر بالله تعالى وفيه ايضا اذا اشكل على الانسان شيء من دقائق التوحيد  
 فانه يعتقد في الحال ما هو الصواب عند الله تعالى ان يجد عالما فليسا له ولا تسعه  
 تاخير الطلب ولا يعذر بالوقوف فيه ويكفران وقفه انتهى وفي البرازية من وصف الله  
 تعالى بما لا يليق به او استخف باسم من اسمائه او امر من اوامر او انكر وعدا او عدا  
 بكفر اذا كان الجزا ثانيا بالقطع انتهى وفي التمهيد من قال ان الله تعالى يورثه لا  
 كفرو من قال ان الله تعالى فوق العرش لا كيف ولا اذ لا يكفر لكنه خطأ ومن  
 قال ان الله تعالى لا يعرف بالحقيقة لانه لا يدرك كفره لان اوصاف المعرفة ثبتت بالنص







ستم كروي قيل لا يكفر حلاط المجازاة والمساكلة والاصح انه يكفر انتهى بقول الحنفية لم يذكر  
فيه الخلاف في الخاتبة بل قال يكفر عند الكل وفي الخاتبة ايضا مظلوم قال يرب ابن ستم  
دا ازوي مسند قيل يكفر وقيل لا يكفر لانه يريد بهذا اللفظ المجازة على ظلم من ظلمه انتهى وفي  
المغنية والمحاراة يكفر ان اعتقد ان الله تعالى يرضى بالظلم انتهى وفي الهادية قيل لا  
كفر وقيل خطأ وقيل لا قال وهو الامع عندي وقال الامام الحلواني وكذا لو قال يرب لا ترضى  
بهذا الظلم قال لا يرى يقول الله تعالى رب احكم بالحق والله لا يحكم الا بالحق انتهى وفي البرازية  
قال لا خير توارى بها كبر جون من اكاره توكرد الاكثر على انه ليس بخطا بعد لا اتفاق على انه ليس  
يكفر قال اسيد از خايبست ووكبرار تو وقال اسيد بخدايبست ووكبرار تو فخطا لا يكفر وضع  
مساعد في موضع وقال سلمتها الى الله فقال اخر سلمتها الى الله لا يمنع السارق اذا سرق لا يكفر اما لو  
قال انك خير من العلم بكفر لانه استخفاف بالعلم اذا العلم لا يصلح ان يكون التبريد نعمة  
ناشئة منه انتهى بقول الحنفية الظاهر انه يكفر لو اراد تفصيل التبريد على الله تعالى لا لا يخفى قال  
وما تواتر في رسائلي ان قولهم لله تعالى يا حاضر يا باطن كفر ليس بمصحح اذ الحضور  
بمعنى العلم الشايع والتطهر بمعنى الوثوق فيكون المعنى يا علم يا من يرى فلا يكون كفر قال لا يرى عبد  
الملك يكفر لانه مستقر المصداق اليه وقيل ان كان يعلم ما يقول كفر فلا وقيل ان تعهد كفر والا فلا  
لانه اسم واحد حتى يجمع على عبادته فيراد به تضييع الرجل المسمى به ولانه لا تضييع للمسمى  
هذه الصيغة في الفارسية يقال درازر بشك ويراد به تضييع الملحق لا تضييع المجبة  
انتهى وفي المغنية من الحق كاذب التضييع في اخر اسم عبد الغفر او عبد الغفار او عبد الخالق او  
تخوذ ذلك مما اضيف الى واحد من اسماء الحسنى ان قال ذلك عمدا كفر وان لم يدري ما يقول ولا قصد له  
لم يحكم بكفر ومن سمع منه ذلك يحق عليه ان يعلمه انتهى قيل له ان شاء الله اين كان من كان من ثبات  
شا الله بكنه يكفر قال هذا تقدير الله فقال ظالم انا فعل بغير تقدير الله كفر قيل له ان شاء الله كره  
ابن كاربكي فقال ان شاء الله فكلم كفر قال اصحاب جامع الفصولين بعد ذكر المسئلة الاحير  
اقول لو غلق الترك بالمسيحة او اراد بطلب التوفيق على الترك فينبغي ان لا يكفر اذ قد يطلب به  
التوفيق كذا ذكر في احكام الاستغناء والله اعلم انتهى وفي البرازية من قال الرزق من الله ولكن از بند  
جنيش خواهره اندك فاذ حركه العبد ايضا من الله تعالى ومويرى الرزق من المركة انتهى يقول  
الحقير على قياس ما سياتي بعد ضعف حجة من انه لو قال از خدای بينم اين كار را وتراسب  
مبداءم فهو كلام حسن فينبغي ان لا يكون هذا شركا لو اراد ان الرزق من الله وحركة العبد سبب  
انه لحصول الرزق اذ قد جرت سنة الله تعالى بربط المسببات بالاسباب والله اعلم بالصواب  
وفيهما رأي اعني او مريضا فقال ان الله راين در اكل خلقى كذا وخلقك كره ولا ذنب لي لا يكفر  
في الصحيح وقيل يكفر لانه ظن الميل بالله تعالى انتهى وفي جامع الفصولين قال للمريض

هذا منسى الله او قال من نسيه الله كفر في الصحيح قال لا يخرج خدوا طبايى تو كفر  
ولو قال لا يخرج خدوا وحان وسرتوا خلفه في كفر انتهى وفي البرازية لو قال يا يدع وبراسك  
قال بعض المشايخ يكفر انتهى وفي جامع الفصولين قالت لا وجهها تو سر خد اميد اين فقال  
نعم يكفر اذا الغيب والمسر واحد ومن ادعى علم الغيب لنفسه كفر قال له خدا ورسول  
را بر تو كواه كروا يندم واراد به تهديد اخلف في كفر قال صاحب الذخير وعلى قياس  
هذا يجب ان لا يكون في مسئلة قوطها تو سر خد اميد اين اختلافا ايضا لو اراد الزوج بقوله  
نعم تهديد ابانه يعلم ما جرى على غيبة منه لا حقيفة الاطلاع على الغيب تزوجها بلا  
شهود وقال خدای را ورسول را كواه كروم او خدای را و فرستته كان كواه كروم يكفر لانه  
اعتقد ان الرسول او الملك يعلم الغيب قال صاحب جامع الفصولين اقول فان قيل شكل  
بانه روي الله عليه السلام اخر بفتح كسرى وقصر ففتح كالجروا شاله كسرى لا تنكروا عن  
عمر رضى الله عنه انه امر بياسارته لجل مشهور وكذا عن السلف في كتب الثقات من بورجا  
بانه يكن التوفيق بان المتقوى العلم بالاستقلال لا العلم بالاعلام او المتقوى هو المجزوم لا  
المظنون ويؤيده قوله تعالى اجعل فيهما من يفسد منها الالية لانه عينه اخبر به الملايكة  
طناهم او باعلام فينبغي ان يكفر لو ادعاه مستقلا لا لو اخبر به باعلام في يومه وبقطعه  
بنوع من الكشف اذ لا منافاة بينه وبين الالية لما من التوفيق والله اعلم ولو قال  
فرستگان جب وراست را كواه كروم لا يكفر لانهما يعلمان ذلك اذ لا يغيبان عنده قال  
لامرأته انت احب الى من الله كفر انتهى وفي الاسماء والتطابير وقيل لا يكفر ان اراد السهوق  
وان اراد حجة الطاعة كفر انتهى وفي جامع الفصولين قال لا خير توارى بها كبر جون من اكاره توكرد الاكثر على انه ليس بخطا بعد لا اتفاق على انه ليس  
كفر وقيل خطأ وقيل لا قال وهو الامع عندي وقال الامام الحلواني وكذا لو قال يرب لا ترضى  
بهذا الظلم قال لا يرى يقول الله تعالى رب احكم بالحق والله لا يحكم الا بالحق انتهى وفي البرازية  
قال لا خير توارى بها كبر جون من اكاره توكرد الاكثر على انه ليس بخطا بعد لا اتفاق على انه ليس  
يكفر قال اسيد از خايبست ووكبرار تو وقال اسيد بخدايبست ووكبرار تو فخطا لا يكفر وضع  
مساعد في موضع وقال سلمتها الى الله فقال اخر سلمتها الى الله لا يمنع السارق اذا سرق لا يكفر اما لو  
قال انك خير من العلم بكفر لانه استخفاف بالعلم اذا العلم لا يصلح ان يكون التبريد نعمة  
ناشئة منه انتهى بقول الحنفية الظاهر انه يكفر لو اراد تفصيل التبريد على الله تعالى لا لا يخفى قال  
وما تواتر في رسائلي ان قولهم لله تعالى يا حاضر يا باطن كفر ليس بمصحح اذ الحضور  
بمعنى العلم الشايع والتطهر بمعنى الوثوق فيكون المعنى يا علم يا من يرى فلا يكون كفر قال لا يرى عبد  
الملك يكفر لانه مستقر المصداق اليه وقيل ان كان يعلم ما يقول كفر فلا وقيل ان تعهد كفر والا فلا  
لانه اسم واحد حتى يجمع على عبادته فيراد به تضييع الرجل المسمى به ولانه لا تضييع للمسمى  
هذه الصيغة في الفارسية يقال درازر بشك ويراد به تضييع الملحق لا تضييع المجبة  
انتهى وفي المغنية من الحق كاذب التضييع في اخر اسم عبد الغفر او عبد الغفار او عبد الخالق او  
تخوذ ذلك مما اضيف الى واحد من اسماء الحسنى ان قال ذلك عمدا كفر وان لم يدري ما يقول ولا قصد له  
لم يحكم بكفر ومن سمع منه ذلك يحق عليه ان يعلمه انتهى قيل له ان شاء الله اين كان من كان من ثبات  
شا الله بكنه يكفر قال هذا تقدير الله فقال ظالم انا فعل بغير تقدير الله كفر قيل له ان شاء الله كره  
ابن كاربكي فقال ان شاء الله فكلم كفر قال اصحاب جامع الفصولين بعد ذكر المسئلة الاحير  
اقول لو غلق الترك بالمسيحة او اراد بطلب التوفيق على الترك فينبغي ان لا يكفر اذ قد يطلب به  
التوفيق كذا ذكر في احكام الاستغناء والله اعلم انتهى وفي البرازية من قال الرزق من الله ولكن از بند  
جنيش خواهره اندك فاذ حركه العبد ايضا من الله تعالى ومويرى الرزق من المركة انتهى يقول  
الحقير على قياس ما سياتي بعد ضعف حجة من انه لو قال از خدای بينم اين كار را وتراسب  
مبداءم فهو كلام حسن فينبغي ان لا يكون هذا شركا لو اراد ان الرزق من الله وحركة العبد سبب  
انه لحصول الرزق اذ قد جرت سنة الله تعالى بربط المسببات بالاسباب والله اعلم بالصواب  
وفيهما رأي اعني او مريضا فقال ان الله راين در اكل خلقى كذا وخلقك كره ولا ذنب لي لا يكفر  
في الصحيح وقيل يكفر لانه ظن الميل بالله تعالى انتهى وفي جامع الفصولين قال للمريض



يخشي منه الكفر وما ينبغي ان يجده فيه النكاح لحيثما والله اعلم وفي البرازية ويجب  
اكفار المعتزلة في قولهم ان الله لا يرى شيئا املا وجب الكفار من قال ان الله يرى لا يرى انتهى  
يقول الحفيظ الظاهر ان لا يكفر ان اراد بقوله لا يرى انه تعالى لا يرى في الدنيا او لا يرى برونه  
كيف وحاطة لا ترى الاجسام والله اعلم وفي الخلاصة في كتاب الصلاة من انكر الرواية  
يكفر وان قال لا يرى جلاله وعظمته فهو مبتدع والمبتدع لو قال ان الله يدور جلا كما لعباده  
يكفر وان قال جسم لا كالاجسام فهو مبتدع وفيها في الفاظ الكفر المعتزلة مبتدع الا اذا قال  
بما سألته الرواية مخ فهو كافر والمبتدع فان اراد باليد الجارية فهو كافر والمبتدع  
صاحب الكبرية والبدعة كيتفخ انتهى وفي البرازية يجب الكفار القدرية في نفهم كونه  
المفسر خلق الله تعالى وفي عوام ان كل فاعل خالق لفعل نفسه واخلف في الجبرية والموت  
اكفارهم في قولهم ليس للمجد فعل صلا وفيها ايضا من قال لظالم تؤذي الله وعباده فقال خوش  
مى ارم يكفر تارعا فقال احدهما الله حاكم بيننا فقال الاخر الله حاكمي را تشايد او طاكمي مرا  
تشايد يكفر قبل له الا تخشى الله فقال لا قبل ان كان في عصية فحذر وهده فقال  
ذلك كفر وان قاله في امر لا يخاف فيه من الله لا يكفر ضرب عليه فقبل له الاتخاف الله فقال  
لا يكفر لان له ان يقول التقوى فيما فعله اما لوراه في عصية كفر لانه لا مجال للتساويل  
وفيها من باب الفاظ الخطا من قال في حال غضبه لا اخشى الله اذا قيل له الاتخاف يكفر  
لو نفى الخوف والافلا انتهى وفي يتيمة الفتاوى قبله الاتخاف الله تعالى فقال لا كفر قال  
الباني يكفر اذا قال حال غضبه انتهى وفي جامع الفصولين وقيل ينبغي ان يسأل عنه ما اراد  
بقوله فلواراد به نفى الخوف كفر ولو اراد شيئا اخر لا يكفر انتهى وفي اليتيمة ايضا من قبل له اتق الله  
ولا تفعل كذا فقال لا اسمع كلامك وافعل اجرا يكفر ومن قال لعنك حرام خلف الله وانفقه  
فقال لا احظ كفر ولو قاله في امر غير حرام او غير مستحب لا يكفر الا اذا قاله استخفا فالكفر  
ح انتهى وفي جامع الفصولين سئل بعضهم عن قول الامراء لتركوا الصلاة اما تخافين الله فقالت  
لا ينبغي ان لا تكفر بهذا القدر اذا الظاهر ان مرادها انها لا تخاف الله حقيقة الخوف واكثر  
ما لا يخاف الله تعالى حقيقة الخوف والا لما عصيها ووجها ان يقولوا انها لا تخاف  
الله لانه كرم جلم رجم فلا يحكم بكفر قايله الا اذا قاله على وجه الاستخفاف قال صاحب  
جامع الفصولين اقول على هذا ايضا من قولهم حالة الظلم اما تخاف الله فقال لا ينبغي ان لا يكفر  
لو لم يقله على وجه الاستخفاف انتهى يقول الحفيظ قوله ووجها اخر هو محل نظر اذا الامر من الله  
تعالى كفر ان الياس منه كفر فالظاهر انه لا يقع في هذا التساويل والله اعلم وفي جامع الفصولين  
ايضا قال لو انصف الله يوم القيمة اتصفت منك لا يكفر انتهى يقول الحفيظ فيه نظولا انه  
ذكر في الحاشية ان من فلا اكرور ويزر كذا مراد وهد من دار خوشتل اتوا بستاسم

قالوا يكفر عند الكل لانه شك في عدله تعالى قال في حق غيره اور اخداى افر يد است  
ولم ييش خود راند قال اكثر المشايخ يكفر وقال بعضهم لا يكفر انتهى وفي كتاب نور  
النجاة من قال لم ادر لم خلق الله فلا نا كفر انتهى وفي كتاب اداب المنازل لوقال  
ان الله تعالى جمع على جميع البلا يكفر لوقاله غيظا على السمعة الى انتهى وفي المنيعة من  
من قال خدائي باروزي من فراخ بكى يا بر من جور من يكفر انتهى وفي الحاوي من قال  
لم ادر لم خلقني الله ارم يعطى شيئا من الدنيا فظ او من لذات الدنيا شيئا قال  
ابو حامد يكفر انتهى يقول الحفيظ في اطلاقه نظرا لانه ذكر في البرازية وغيرها انه لو  
قال في مرصه او صيق عيشه او حوسما من دانم كره اخدا تعالى به جه افر يد  
است جون اذ لذات هاي دنيا مرا جزيي ليست لا يكفر لانه حله عليه  
التصريح قال الله تعالى لا يملكه لا تكبروا في صغر شيئا كذا جاء في الحديث ولكنه  
خطا عظيم انتهى وفي الحاشية مات وله فقال هين وادي بارهين ستانده  
لا يكفر فله ما اعطى وله ما اخذ انتهى وفي البرازية من مات غلامه فقال يا رب  
ياخذ من له واحد ولا تاخذ من له عشق والا جهنم في جمع المال لم يكفر لانه لم يجهنم  
الله فظلم لان الظلم هو اخذ ما ليس له والله الدنيا والاخرة مائة ابنه فقال  
خدرا باي سته بود كفر قال من مات ابنه او غيره كان يؤيبنه الله او لا ينبغي  
له قبيض كفر في كل ذلك من امابه مصيئة فقال خدبا باي داري وبكي سنا ندي  
لا يكفر اذ الله ما اعطى والله ما اخذ ابلى عبيدا متوعدة فقال يرب اخذته مالي  
واخذت كذا وكذا وما بقي شيء لم تفعله او ما اذا تفعل ايضا وما اشبهها من الفاظ  
فقد كفر قيل لوقال من قصد بان جرى على لسانه لشيء ما بلى به لا يكفر واجب  
بان اللفظ الواحد ونحوه يجري على اللسان لا قصد لا الظلم المتوالي على هذا النمط  
انتهى يقول الحفيظ على قياس ما من قول المبيع عند المالك خدما مرابه جه افر يد  
ينبغي ان لا يكفر هنا ايضا لوقاله من قال فقبحه ولم يرد به حقيقة السكينة  
من الله تعالى تكون ما يقال في حال فقبحه غير مكتوب بمقتضى الحديث والله اعلم وفي البرازية  
قال لرجل سو كند تو سنا نست كفر وفيها ايضا رواية الله تعالى في المنام جزها الامام  
الزاهد الصغار وبعض المشايخ وكثير من الصوفية وقال الامام علم الهدى هو منصور  
الماتر يدى مدعيها نشر من عابد الوثن و عليه اكثر مشايخ سمرقند والمحققون  
من مشايخ بخاري لان المري في المنام خيال شال والله مترع عن ذلك انتهى وقال  
صاحب الخلاصة وجوز اخرجى شيخ الاسلام عبد الرشيد بن الحسن ولم يجوز  
جرعا ابو امي الامام طهيرا لدين الكبير وفي الخلاصة من قال خد د نو كه فعل كذا

غيره



او مره من الانبياء والملائكة وهو يعلم انه كاذب يكفر قال وفي القنادي لو قال الله يعلم  
ان ما فعلت كذا وهو يعلم انه قد فعل اختلف المشايخ فيه كل عن الامام اسماعيل الزاهد  
انه قال وجده رواية في هذا انه يكفر وقال بعضهم لا يكفر والاصح لا انتهى وفي مختارات  
النوازل من قال الله يعلم ما فعلت كذا وهو يعلم انه كاذب يكفر وقيل لا يكفر لان قصده  
ترويج الكذب دون الكفر انتهى وفي المنية من قال الله يعلم اني ما فعلت كذا وهو يعلم انه فعله  
قال المشايخون يكفر وقال بعضهم لا يكفر لانه انما يقول ما هلا بما يقول الا ان يتعد القول  
به وهو عالم وفيها من قال ان كان الله يعلم اني فعلت كذا فانه غير عالم وقد كان فعل ذلك يكفر  
قال ابو العباس هذا اذا كان اختيارا منه اما اذا لحظ ذلك لا مرخاضه فهو عاص ولا يكفر  
وفيها لو قال هرجه خذ الكفت دروغت ان فعلت كذا فهو بمن لا يكفر انتهى وفي البرازية  
من قال الله يعلم اني فعلت كذا وهو يعلم انه لم يفعل عامر المشايخ على انه يكفر وقيل لا قال  
في النوازل ان قاله لا على وجه الحلف كقوله اني الحلف لا ينبغي ان يحلف كذا فان حلف  
فهو عاص انتهى يقول الحفيظ التريدي الذي ذكر في النوازل ليس بمسئلة المذكور  
كاز عهده الفاضل الرازي لان صاحب الخلافة قال وفي النوازل ان كان الله يعلم اني فعلت  
كذا فهو غير عالم وقد فعل ذلك ان قال لا على وجه الحلف يكفر وان على وجه الحلف لا ينبغي ان  
يحلف هكذا وان كان حلف فهو عاص انتهى بيان ذلك هو ان المسلمين وان كانوا متقدمين  
ظاهرا باعتبار تضمنهم اسناد الجمل الى الله تعالى في صورتي كذب الحالف لكنهما مفرقتان  
خفية من حيث ان الثانية معلقة يكون عينا للامران تعليق ما يكون تجسيمه  
كفر اعم من عندنا جلالي الاول فانهما متجوز فيكون كفرا ولا اعتبار لارادة الحلف فيما  
بعدا للتجيز فانهما ان هذا الفرق على وضوحه على كل من اكل كلف حفي على كل  
ذلك الفاضل وفي الشفا للقاضي عياض من تكلم بسقطه القول وسحقه اللقط  
من لم يضبط كلامه وامل لسانه بما يقتضي الاستحسان في بطلان ربه تعالى او نزع  
من الكلام لمخلوق بما لا يليق الا في حق خائفة غير قاصد للكفر والاستحسان في قول  
بعض العرب رب العباد لنا وما لك قد كنت نسقنا فابراكا انزل علينا الفيت لا اباك  
يجب تاديبه وزجره فان نكر من هذا منه وعرف بهد على تلاعبه به منه واستحسانه  
بحرفه وبجمله بعظيم عزته وكبريائه وهذا كفر لامرية فيه وقد اقر من المالكية  
ابن حبيب وابن خليل بقول رجل خرج يوما فاخذ المطر فقال بوا الخزان يرش جلوده  
وتوقف عن مما من المالكية عن سفيك دمه وشاروا الى الله عت من القول يكفي فيه  
الادب انتهى **السادس** في البرازية وغيرها حجية الايمان في حق سابق الانبياء  
والملائكة عليهم الصلاة والسلام

**الثالث** فيما يتعلق بالانبياء

بابهم انبياء وقيل بانهم كانوا الانبياء وفي حق نبينا عليه السلام بانهم رسولنا في الحال وظنهم  
الانبياء والمرسلين ومن لم يقرب بنبي من الانبياء ادعاه احد منهم في شيء واستحسانه او  
اراد بقلبه بغضه يكفر بالا جماع من قال ان كان ما تقوله الانبياء حق فقد جونا يكفر  
لان شك في صدقهم قال لا خلاف ما ليه قال كذبت فقال لو شهد الانبياء بانهم لا مال  
لي لا تصدقهم فقال نعم كفر لانه قال الا اصدق الانبياء وكذا وقال لو شهد الملائكة اني  
ولو عني ان لا يكون بنى من الانبياء ان اراد به الاستحسان بذلك البنى وعداوتهم يكفر  
من قال لشعر النبي عليه السلام شعير قيل يكفر وقيل لا اذا قل له بطريق الالهات وان  
اراد بالضعيف المتقطين لا يكفر وعن الامام ابي جعفر الكبير من عاب النبي صلى الله عليه وسلم  
بشعر من شعره فقد كفر وفي جامع الفصولين من لم يرض بسنة من سنتي المرسلين كفر  
ومن قال للنبي عليه السلام دروغت ان فعلت كذا فهو بمن لا يكفر انتهى وفي البرازية قال النبي عليه السلام دروغت  
بورا وقال جماعة من رماك بورا وقال كان طويل الظفر قيل يكفر مطلقا وقيل لا قاله  
على وجه الالهات من قال في حق النبي عليه السلام ذكر الرجل قل كذا وكذا قيل انه كفر وقيل لا  
وفي جامع الفصولين وقيل لا لانه عليه السلام لما بعث بعض الصحابة الى قتل كب بن  
الاشرف اسنادا فلو انهم ان يقولوا انبياء في حق النبي عليه السلام ليقدر على كعب  
بذلك فاذ لم يرض النبي صلى الله عليه وسلم فقال واحد من لكعب ان خرج هذا الرجل كذا وكذا ولو  
كفر لما قاله انتهى يقول الحفيظ اسند لا له واه لا يصدر الا عن ساه لانه انما قاله  
بعد ابا حقه النبي عليه السلام ورخصته لم فيما يقال في حقه عليه السلام في تلك  
المادة على وجه الخصوص لا العموم فالقياس مع النارق كالاحتج على كل بحق وفيه سن  
قال ابن النبي عليه السلام ساعة يكفر من قال اعني عليه لا يكفر من روجه النبي عليه  
السلام قال بعض المشايخ يكفر وقال بعض المتأخرين في هذا اذا كان متواترا انتهى وفي  
المحقق الاخبار المروية عن النبي عليه السلام ثلاثة متواتروا وعوامروا جماعة عن  
جماعة لا يتصور ثوابهم على الكذب ومن انكره كفر ومشهور وعوامروا واحد  
عن واحد ثم جماعة لا يتصور ثوابهم على الكذب ومن انكره كفر عند الكل الا عيسى  
ابن ايان فان عنده يضل ولا يكفر وهو الصحيح وخبر الواحد وعوامروا به جماعة عن  
جماعة يتصور ثوابهم على الكذب فلا يكفر جاحله غير انه يا ثم لم يترك القول انتهى  
وفي مجموع النوازل رجل قال كان النبي عليه السلام ليحسن ما بعده كلما اكل فقال السامع  
ابن ياديبسنت يكفر من قيل له اخلق راسك وقلم اظفارك فانه سنة النبي صلى  
الله عليه وسلم فقال لا افضل ولو كان سنة كراهة قاله على وجه الافكار والرد وكذا  
في سائر السنن خصوصا في سنة في مودقة وثبوتها متواتر كسواك وخم وعن



ابن قاتل وان اهل بلده اجبروا على ترك السواك فان تلتناهم كقتال الكفار كما قال  
المرحوم انتهى وفي الخبر قيل سموا ربك فانه سنة فقال لا افعل كغيري لو انكره اصلا  
انتهى بقوله الحضر قوله لو انكره اصلا يدعي انه لو قاله غيري لانكار اصلا بل لو من اخر  
غير الرد والافلا لا يكفر ويؤيده ما سياتي في مسائل باب العبادات انه لو قال لا اصلي المكتوبة  
لا يكفر لاحتمال ان منها ان لا اصلي فسقا وبطالة فعلى هذا ينبغي ان لا يكفر فيما مرنا من  
مسئلة ترك فلم الاطفا و نحوها من السنن الا اذا كان مراده الرد والانكار اصلا لا لا يحكي  
والله اعلم وفي البرازية من سمع حديثه عليه السلام فقال سمعناه كثيرين ان قال له  
بطريق الاستخفاف وعن من انه قال عند الحقيقة كان النبي عليه السلام يجب القرع فقال  
رجل انا لا احبه فقال من هاتوا بالسطح والسيوف فتاب الرجل وتركوه وهذا يحتمل على  
انه قاله بطريق الاستخفاف قال البرازية والحاصل انه اذا استخف بسنة او حديث  
من احاديث النبي عليه السلام فقد كفر تحت هذا الاصل فروع كسيرة في القنات وفي  
انتهى وفي المسابقة من اطلب على ترك سنة استخفا فاجاب بسبب انها افعال النبي  
عليه السلام فبانه قد كفر ومن استخف من اخر من اجل بعض العمامة تحت حلقه  
او احب شاربه يكفر ايضا انتهى وفي الاشياء من لم يعرف ان محمد عليه السلام الحر لا يبيد  
فليس بحسب لانه من ضروريات الدين انتهى وفي البرازية قال ابن باجرم زادة وهركه  
يا ابن نام است واسم ابنه اسم النبي عليه السلام لا يكفر انتهى بقول الحقيق الظاهر  
ان هذا فيما لم يرد به التعديين بالنبي عليه السلام اذ لو اراده يكفر بلا شبهة يورده  
ما في الجامع الاصغر انه قيل يكفر لو ذكر النبي عليه السلام انتهى وفيها من قال لو لم  
ياكل ادم عليه السلام الحنطة ما حرمنا استخفا يكفر ما لو قال ما وقعنا في هذا لا يكفر  
عن بعضهم وقيل يكفر من قاله ان ادم عليه السلام بنح الكرباس فقال نحن اذن اولاد  
الحايك يكفر استخفا به بنبي الله من انكر نبوة الحضر وذو الكفر وكل من لم يجمع  
الامة على نبوته لا يكفر قال لو كان فلان نبيا لم اومر به يكفر اذ له قال له بعث فلان  
نبيا فقال لو امرني رسول الله لم اتبعه به لا يكفر فيها قال اكره ان يغيره است  
حق خود را اروي بسنة ان لا يكفر لان النبي عليه السلام كان يطالب بآداب الحقوق  
وليسنوني منه رجل ادعى النبوة فقال له اخواته المعجزة قيل يكفر وقيل ان كان غرضه  
اظهار عجزه واقتضاه لا يكفر انتهى وفي آداب المنازل لو قال فلان مثل النبي لا يكفر انتهى  
وفي الاشياء من نسب الانبياء الى الفواحش كالغرم على الزنا ونحوه في حق يوسف  
عليه السلام يكفر لانه استخفاف بهم ولو قال لم يصبر اهل النبوة وقبيلهم كفر  
لانه رد للنص من انتهى وفي غيبة الفتاوى سئل الاحام الرستغني عن

قول بعض الناس ان ادم عليه السلام لا بدت منه تلك الزلة اسود جميع جسده فلما هبط  
الى الارض امر بالصوم والصلاة فصام وصلى فابيض جسده ابيض هذا القول قتال  
لا يجوز في الجملة القول في الانبياء عليهم السلام بشئ يودي الى العيب والنقص فيهم وقد  
امرنا بحفظ اللسان عنهم لان قد دم ارفع ونم الى الله اكرم من ساير الخلق وقال  
البنو عليه السلام اذا ذكرنا حجة فامسكوا فلما امرنا ان لا تذكر العجائب بشئ يرجع الى العيب  
والنقص فيهم فلان نمسك ونكف عن الانبياء عليهم السلام اولى واحق انتهى وفي التمهيد  
من قال يجوز ان يكون الولي افضل من النبي كغيره من قال النبي يصير معزولا بالانبياء والموت  
كفر اذا النبوة لا يجوز الغل عنها اصلا ولو قال قول النبوة بالموت لاهل البيت فقد  
اخطا واختلفوا في زوال الولاية بالزب والتجميع الاصح ان ما يوجب سقوط العدا  
يوجب زوال الولاية ومن قال ان ادم ما كان اسولا وما كان له شريفة فقد كفر لان الله  
تعالى اوحى اليه بواسطة جبريل وكل مع بلا واسطة وعلم الاشياء واسم بالطواف  
والاحكام والمناجاة والقربان واشباه ذلك وكل ذلك من فضيلة عليه وعلى اولاده وقد  
اوحى اليه الله بذلك كله ويبلغ وهذا موحد الرسالة والشرعية والقول بان يوحى  
عليه السلام ما كانت شريفته ممهدة كفر ومن انكر اسرار محمد عليه السلام من مكة الى بيت  
المقدس كفر اجمالا لانه مخالف للنص الفاطمي ومن انكر مراجعته الى السما بالروح والجسم  
فلا يكفر لكنه يصير مبتدعا فاستقام فيجر ويغير واذا ذكر عند احسان النبي عليه السلام  
كان يجب كذا قال انا لا احبه يكفر وكذا في مبعظاته اذا قال انا لا ابغضه او قال  
اذا احبه يكفر انتهى بقول الحقيق الظاهر انه لا يكفر بقوله لا احب ولا ابغض وقفا  
اذا قالها حكاية عن حال نفسه ولم يرد به استخفا فابا النبي عليه السلام  
ادخلنا لفته له ويؤيده ما من التاويل في مسئلة القرع في حكاية من والله اعلم  
وفي الحائنة ومن قال لنا وكد على قلنا ملك الموت اختلفوا فيه قال الكرم يكفر  
وقال بعضهم ان قاله لكرهته الموت لا يكفر وان قاله لعداوته ملك الموت يكفر انتهى  
وفي جامع الغصولين قال له ردي اياك كروية ملك الموت فهو خطا عظيم واختلف  
في كفره وكذا لو قال ردي فلان راوشن مديارم جون ردي ملك الموت كفر عند الاكثر  
قال اخر من فرسته توام في موضع كذا عينك على امر كنا قيل كفر وكذا لو قال  
مطلقا انا ملك الموت بخلاف ما لو قال انا بنى انتهى بقول الحقيق قوله بخلاف ما لو قال اني  
الظاهر انه غير صحيح ويجب ان يكفر بذلك القول يريده ما ذكر فيه ايضا انه لو قال  
انا رسول الله او نبيا ميم يريده ببيغام يصير كفر العجب انه كيف لشيء ما قد  
يداه وفي التمهيد من شتم ملكا او ابغضه او ذكره بالحقا يكفر ومن قال ان عزرا لم



عظم في قبض روح فلان من المدينة او الروم كقول بعض المشركين ومن افكر ان علينا  
حفظه من الملائكة يكفون الاعمال الكفروني اواب المنازل قال لاخر روي ايالك كروية  
الزبانية ان قال ذلك استنفا كما للملائكة كقرا تني وفي بعض المعتبرات من انكر انكر ام  
الكاتبين كقرا لفته لقوله تعالى وان عليكم لحافظين بامكانهم يعلمون ما تفعلون  
انتهى روي الشما من سب النبي عليه السلام او عابه او الحق به نقصا في نفسه او نسبه  
او دينه او سنته او خصلته من خطاه او عرض به او شبهه بشي بطريق التضييع لسانه  
العظيم او نسب اليه ما لا يليق بقدره العالي او لعب في جهنم العز من بسخفه من  
الكلام او غيره بشي مجازي من ابلاو المحنة عليهم او استخفهم ببعض الجوارض  
الجائز والمهودة لديه فهو سلب له يقتل باجاء العلم في عهد الصحابة الى اهل جوا  
وكذلك من عير برعي الغم او بالسوء والذنب او بما اصابه من الجرح او بهزيمته لبعض  
حيوته او بادي او شلة من زمانه او بالليل الى الشيا به يقتل قال سحنون من قال كان  
النبي عليه السلام اسود يقتل وقال القاضي بن الرابض من قال هزم النبي عليه السلام في بعض  
غزواته يستتاب فان تاب والا قتل قال الامام واما به من كذب او تنقص احد من الانبياء  
او روي منه فهو مرتد في الشفا ايضا علم ان القابل اذا كان غير قاصد للسب والارزا  
ولا يعتقد له لكنه تكلم بكلمة لا يليق بحاله عليه السلام اذا اضاف اليه ما هو في حقه  
تقصية اما الجاهلة حملته على ما قاله او لجزا وسكر اضطر اليه او قلة مراقبته ونبط  
لسانه فهو روي كلامه فحكه القتل ايضا لا يعذر احد في الكفر بالجاهل ولا بدعوى زلل  
اللسان اذا كان عقله في فطرته سليما الامن اكره وقلمه مطين للايمان قال راقى ابوا  
الحسن القابسي فيمن شتم النبي في سكره انه يقتل لانه يظن به انه يعتقد هذا ويعلمه  
في دعوى ايضا واستنفتي شيخنا ابو محمد المنصور في رجل نقصه اخر بشي فقالا ما تريد  
نقصي لقولك انا بشر وجميع البشر للحق المرق حتى النبي عليه السلام فاقى باطالة  
سجنه وبايجاع اربه اذ لم يقصد السب وكان قفا الاندلس اقوا بقتله وفي الشما  
ايضا من ذكر بعض اوصاف النبي اذا استشهد ببعض احواله عليه السلام الجائز عليه  
في الدنيا اقتراعا على طريق ضرب المثل والحجة لنفسه او لغيره او على التشبيه به لا على  
طريق الناس والتخصيص كقول القائل ان قيل في السوء فقد قيل في النبي عليه  
السلام وان كذبت فقد كذبت الانبياء بضم الكاف اي نسبوا الى الكذب او قال ان  
اذ بعت فقد اذنت الانبياء او انا كيف اسلم من السنة الناس ولم تشمل منه الانبياء  
وكثر له من عير بالفترا تعير له وقد روي النبي عليه السلام وكقوله لبي قال له اسكن  
فانك ابي العيسر كان النبي اميا وخوذلك ينبغي ان يورث لانه توفيق بذكره عليه

السلام من غير موضوعه وقد انكر الرشيد على ابي موسى في قوله  
فان باقى سحر فزحور فيكم فان عصي موسى بكف حصيب  
وقال له يا ابن الخنا انت المستنير بعصى موسى وامر باخراجه من عسكره من ليلته  
انكر من الشما بعبارة **الباب الرابع**  
فيما يتلوق بالايان والاسلام في البرازية من قال بخلق القرآن فهو كافر ومن قال بخلق  
بالايان فهو كافر كذا في كثير من القناويي وعنه الامام ان الايمان بغير مخلوق وكذا روي  
عن كثير من السلف وقال الامام الفضل بن قار ان الايمان بخلق لا يجوز العلة خلفه وور  
هذه المسئلة بغير عانة فاقى في محضرها الى بخاري ما تفقوا على انه غير مخلوق والقابل  
بخلق كافر انتهى بقول الجعفر العج من عقله الامام الرازي عاذر الامام الاعظم في  
الفقه الاكبر في ان الايمان بخلق لا فالاول لاهل سمرقند والساني لاهل بخاري  
بعض اتقايم على ان افعال العبد كلها مخلوقة لله تعالى وبالف بعض البخاريين ولبعضهم  
ايمة فرغاة فكفروا من قال بخلق الايمان وجهلهم شياخ سمرقند ومن الامام في الوصية  
صرح في خلق الايمان حيث قال منقر بان العبد مع عاله واقوان ومعرفة مخلوق انتهى  
وفي المسابح ملخصا وفيه تفصيل عظيم وفي مجموع النوازل قال لاخر صفة مسلمان  
بكري فقال لا اعلم هذا ليس بمسلم وبي الجامع الكبير لوقيل ليهودي هل تعرف اليهودية  
فقال لا هو ليس يهودي فكذا المسلم على هذا انتهى وفي الزخير لوقيل ليهودي  
هل تعرف اليهودية او يضراني ما دينك فقال لا ادري قال محمد بن موسى يهودي ولا يضرني  
وحكمه حكم المرتد انتهى وفي ما في الاسلام الصغيرة المسلمة باسلام ابويها اذا بلغت وهي  
لا تعقل الاسلام ولا تضعه تيس من زوجها وتكون مرتدة وكذا انضائية بلغت وهي  
لا تعقل النصرانية ولا دينها من الايمان بانته من زوجها المسلم وكذا اصبى بلغ ومولا يعقل  
الاسلام ولا يصغه يكون مرتدا الا انه لا يقتل انتهى وفي المحيط قيل لها توحيد مبدئي  
فقال لا لو ارادت انها لا تحفظ التوحيد الذي يقرون الصبيات من الملكيت  
لا يضرها لو ارادت انها لا تعرف وحرانية الله تعالى فليست بمومنة ولم يجر نكاحها  
ومن بات ولم يعرف ان له خالقا وان لله تعالى دارا غير هذه الدار ولم يعرف ان الظلم ارام  
لم يومن انتهى وفي البرازية قالت انا اعقل الاسلام واقد على الوصف ولا اصف قالوا  
تيس من زوجها لانها تركت ركن الاسلام ومولا اقرا عند الحاجة يضر عز فتكون مرتدة  
وان قالت انا اعقل الاسلام ولا اقد على الوصف اختلفوا فيه قيل تيس اذ الجمل ليس بعدد  
وقيل لا تيس لان ردة السكران لا تصح استحقاقا من سبها معصية باشرها  
اختيارا فلان لا تقبر ردة هذه كان اولى انتهى وفي جواهر الفقه قيل له ما الايمان



وما الاسلام فقال لا ادري كفا انتي وفي جامع الفصولين قال المعروف مرارن كماله مسلمان  
 الصواب لعفته بر تو باد وبر مسلمان تو كفر ثم قال قول وطى هذا ينبغي ان يكون من شتم دين مسلم  
 ولكن يمكن التأويل بان مراده اخلاقه الرديئة ومعاملته القبيحة لاحقيقة دين الاسلام به  
 فينبغي ان لا يكفر واليه اعلم انتهى وفي المختارات كافر جازي المسلم وقال اعرض على الاسلام فقال  
 اذهب الى فلان يعرض عليك الاسلام اخلف فيه المشايخ قبل لا يكفر لان من الكفر شيء لا يزول  
 بكلمة الشهادة ما لم يبرأ من دينه وعسى هذا الرجل لا يعلم بذلك انتهى وفي المنيعة قيل يكفر  
 لانه رضى بكفر ذلك الطالب للاسلام في بعض الاوقات وقال الفقيه ابو جعفر لا يكفر انتهى  
 وفي خلاصة الحميدى قال لا يفقيه بالالكه ان يقفه الى عالم لا يكفر لان العالم ربما يحسن بالاجتناب  
 الجاهل فلم يكن راضيا بكفره بل كان راضيا باسلامه بانه وكل انتهى وفي ادب المنازل لوقال  
 لمريد الاسلام اذهب الى الايد واسلم عنده حتى يعطيك شيء يكفر ولو قال اذهب الى القاضي والقاضي  
 فقبضه احتل فاستنى وفي جواهر الفقهاء قال لمريد الاسلام لا ادري صفتة او اصبر او اخر  
 او صبر حتى الى اخر المجلس كفا انتي وفي التمهيد من شك في ايمانه كفر ومن شك في ايمان غيره ينظر  
 ان كان فيه شبهة الكفر لا يكفر ولا يكفر قال بيانه ان المشكوك لو كان عربيا او عسارا او عوانا  
 لا وفاسقا معلنا مصر على فسقه جاهلا في علوم الدين فالشك في ايمان ذلك الشخص لا يكفر  
 وان ارتكب الكبائر ولم يصغر على ذلك ولم يعين ومنع علم بطوم الدين فلا يجوز لشك في ايمانه  
 ومن شك فيه كان مبتدعا ولو ان احدا يعرف الله ورسوله ويقول لا اله الا الله محمد رسول الله  
 ويصدق في ذلك ثم يشك بان هذا هو الله والايان وهذا القول هو الله ايمان منه ام لا وهل هو  
 من بل الكفر ام لا هذا هو الشك في الايمان والايان لا يثبت بالشك فيه من بغضه ولا من  
 العفوية بالالب اول بر المعاصي فيجب اول بر التواضع والطاعة حسنا اول بر وجوب الطاعة  
 فقد كفر ومن يتوهم فيه هذه المعاني بديل افعاله يجوز الشك في ايمانه انتهى وفي تاج الخيرات  
 قال لا ادري اصح ما في ام لا هذا خطأ الا اذا اراد به نفي الشك عن قوله شيء فيعبر لا ادري  
 ايرغب فيه احرام لا من شك في ايمانه او قال انا مؤمن ان شاء الله فقد كفر لان يؤوله بان  
 يقوله لا ادري اخرج من الدنيا مؤمنا ام لا مخ يكفر وقد صح عن كثير من السلف انهم كانوا  
 يستثنون في ايمانهم ذلك لما جا في صفة المؤمن من الاجار المؤمن الف مالوف المسلم من  
 سلم القاصر المسلمون من لسانه ويدع وليس يجوز من زيات تبعان وجار جايح والايان  
 بضع وسبعون شعبا اذاها اماطة الاذى عن الطريق المؤمن من اجمع عنده كذا اخذ خصلة  
 من استثنى من السلف فقد استثنى على انه لا يعرف ذلك من نفسه لا الله شك في ايمانه  
 انتهى وفي المسارين اختلف في جواز الاستئذان في الايمان فتعمه الاكثرون منهم الامم والحكام به  
 ولا خلاف بينهم في انه لا يقال للحال والكان الايمان منقلا بل بثبوته في الحال مجرم به غير

ان بقاها الى الوفاة عليه ومواسي بايمان الموافاة غير معلوم له ولما كان ذلك هو المعبر به  
 النجاة كان هو المحفوظ عند المنكسر وبطه بالمشيئة وهو مستقبل فلا يستثنى فيه  
 انواع لقوله تعالى ولا تقولن لشيء اني فاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله لانه لما كان ظاهرا لتكوين  
 الاجار بقيام الايمان بمقارنته لاستئذنا كان ترك الاستئذان امرا غير التهمة فوجبه تركه  
 واما من علم قصده خربا معتادا لنفسه النقص التردد في الايمان في الحال وهذه مفسدة  
 اذ قد حير الى وجوب التردد ايضا في اخر الحيوة خصوصا الشيطان حبل بك لا شغل له  
 سواك فيجب ترك الاستئذان انتهى وفي الحاوي لو قيل لمسلم قل لا اله الا الله فلم يقل كفا انتي  
 وفي تلمية القناوي اما لوقال لا اقول بلا نية خطرة او على نية التأييد كقولون لان  
 يكفر انتهى وفي جامع الفصولين قيل لمسلم قل لا اله الا الله فقال لا اقول قيل كفا لو صني به ايا  
 لا اقول بامر لا يكفر وقيل لا يكفر مطلقا اذ المفروض ذكر من قولك لو بكفتي ان كل حجة  
 سراير او ادري فامن بكدم يكفر انتهى من قال لا اله الا الله اراد ان يقول لا اله الا الله ولم يقل لا يكفر  
 لانه معتقد الايمان اما لو لم يحط بمياله الاثبات وادى النفي فقط يكفر واما قوله لا  
 الله فخلط لا معنى له فلو اعتقده ذكر الاعتقاد لحيث ان ذكره في قوله لا اله الا الله  
 بكره الا الله على التاكيد كما سمعته عن مشايخ خوارزم كذا في البرازية وفيها في كتاب  
 الكراهية من يعمل اعمالا الصالحة لكنه وقع في قلبه انه ليس بمومن ولا تنفعه اعماله  
 لانه عسى الله كثيرا فهو من صالح وان وقع فيه انه ليس بمومن لانه لا يعرف الله تعالى  
 ان استقر قلبه عليه فهو كافر وان نجاه عنه وجوز نفسه انكر ذلك فهو من انتهى  
**الباب الخامس** فيما يتعلق بالقرآن  
 ولا ذكر العبادات وفي شرح العقائد ذكر المشايخ رحمهم الله انه يقال كلام الله مخلوق  
 ولا يقال القرآن غير مخلوق لكيلا يسموا الى التهم ان المولف من الاصوات والحروف قد كمال  
 يذهب اليه الحابلة جهلا وعادا انتهى وفي التمهيد من قال لا تقول القرآن مخلوق وغير  
 مخلوق كقول من قال القراءة والقرآن واحد كفا انتي وفي البرازية من قال خلق القرآن فهو كافر  
 ولو اراد بالقرآن المقروء المستنقلا لا يكفر لانه مخلوق بلا نزاع ومن انكر انية من القرآن او سخر  
 بانه منه او استخف او انكر كتابا من الكتب المنزلة على الانبياء فقد كفر وان قال شيء من  
 القرآن لم ادري لم ذكر الله تعالى في هذا القرآن كقول لم لا نقرا القرآن او لم لا تكلم فيه فقال  
 سبعت او كرهت كقرارة القرآن على وجه المزلة او في مجلس يضرب فيه العزف ونحو  
 كره للاستخفاف اذ لا اية من القرآن في المزاح والدعابة كقوله لا استخفاف ايضا وكذا  
 المزاح به مثل ان يقول لمن يقرأ القرآن ولم يتذكر منه كلمة والنقطة لساق بالساق  
 وان يقول لغيري بطريق النظر كيف فقرأوا لنا زعات نزع او نزع او يقول قل



هو الله احد برابوس بردي اوقال لم نشرح راي بيان كرتي اوقال لم يفرع عند المربعين  
سورة يس در بهان مرده منه اويجي بالغدح الملو ويقل وكا سادها قاي يقول  
وكا ته شرا اويقل عند الكيل والوزن اذا كالوهم او وزنوهم يخسرون او جمع اجماعهم  
في موضع فقال وجه فامع جمعا ونحسرا نام فلم نغادر منهم احدا اودعي الى الصلاة جماعة  
فقال انا اصلي وحدي لان الله تعالى قال ان الصلاة تنهي عن الفحشاء قبل يكفر في الكل وقال  
الامام الكلاباذي يكفر العالم دون الجاهل ولو قال لما بقي في الاواني والباقيات العالقات  
يكفر وينبغي ان يقيده بما ذكره الكلاباذي ونص في فتاوى سمرقند فيه وفي قوله اذا قال قاعا  
صنفه شدة استه انه لا يكفر كثر فيه خطا عظيم الكل من البرازية وغيرها وفي التتمة  
من استعمال كلام الله في بدلة من كلامه كمن قال عند انعام الناس بخضام جمعا كرايتي وفي  
جامع الفصولين قال ليس اي كونه نوزانا اعطينا ككفر ولو قال في القرآن كلمة العجيمة فني  
اسم فظنوا كذا كعب ابو القاسم المفسر ولو قرأ الظالمون الضاد واصحاب الجنة مكان اصحاب النار  
ويكفر اكنم شافان نعم ككفر والا فلا لكن لم يجز ما منه من يقرأ القرآن فقال له اخراين جبه  
بابك طوافا نسته كرايتي وفي المحيط من وضع رجله على المحض استخفا فاكرايتي وفي  
المختارات المتكررة في قراءة القرآن للمحيط وتغيير الاصوات والزمنة وتقل عن ظهر الدين  
المرغباني انه قال من قال لقرآن ما نسا احسنت يكفر انتهى بقول الخبير وقد استشهد به من  
فسر القرآن برأيه فقد كفر ولم ان في كتب الحديث الذي عندي الان وكذا لم ار في كتب الفقه  
ان المراد به التهديد او الكفر الحقيقي من ظن يتقبل صحيح فليعلم بالحاقه هذا المحل رجا به  
التعجب من السعز وجل وفي متن العقائد النعمانية ان النصوص تحمل على ظاهرها والعدول  
عنها الى معان يدعيها اهل الباطن الحاد يكفر انتهى وفي البرازية من قال بسم الله عند اكل الحرام  
المقطوع بجرمته ككفر وكذا يكفر من بسم الله شتر كل لحم قطعي الحزمة ولو قال بعد اكل الحرام  
الحمد لله اختلفوا فيه انتهى وفي بعض المقبررات وان لم ينبو شيئا لا يكفر وفي البيهقي انه ان اراد  
الحمد على ان رزقه الله ذلك يكفر وفي المحيط والظهير يكره ان يحل احدا لا حول  
ولا قوة الا بالله فقال لا حول الا حول الله على امر ما اذا اخل لا حول ولا قوة الا بالله من جوع  
او لا ياتي في لا حول شي او لا يكفر لا حول كفي في ذلك وكذا يكفر لو قال كلاما سبق عند التمسح  
والتهليل وكذا لو قال سبحان الله فقال الاخر الى كم سبحان الله او الى من سبحان الله او سبحان  
سبحان الله ككفر لا يستخفاه في الكلام باسم الله تعالى انتهى وفي جامع الفصولين من عطس مرات  
فقال من عنده يرحمك الله فعطس مرة اخرى فقال سبحان الله من ارحمكم الله ككفر اوقال  
ولسك شدم او بول شدم اوقال ياكي فقد قيل لا يكفر وهو الصحيح اذ قوله يرحمك الله وكما  
اوقال مناق ظي عن دعائك لا يكفر كذا كرايتي وفي الجواهر سمع الاذان او قراءة القرآن

فقال مستهرا بصوت طرفه يكفر انتهى وفي البيهقي قال المودون يوفون استهرا باذانه من  
هذا المحرم الذي يوذ ككفر ومن منعه عند المقيم استخفا فاللهم ككفر وفي بعض الكتب  
من قال المودون يوذون هذا صوت غير متعارف او صوت الاحباب ككفر ولو قاله لغير مودك لا يكفر  
يعني لو قاله لمن يوذون في غير وقت الاذان استهرا انتهى وفي جامع الفصولين سمع الاذان  
فقال هذا صوت الجرس اوقال ابن بانك يا سيبا انت اوقال هو يكره او اعداد الاذان على  
وجه الاستهرا ككفر انتهى وفي الاشياء الاستهرا بالاذان ككفر لا بالمودون ومن ترك العبادة  
تبارها واستخفا فاكفر لا لو تركها تاسلا او ما ولا انتهى لقانون الصلاة وتركها  
استخفا فاكفر ولو فسقا ومجاعة لا من قيل له صل فقال لا اصلي قيل يكفر وقيل ان قاله  
في صلاة الرغيزة لو قتها ككفر وان اراد لا اصلي بامر لا يكفر وقيل اذا قال المكتوبة لا اصليها  
اليوم ان اراد الرد على الله ككفر وان اراد به الحكاية عن بطلان نفسه وكسله لا يكفر قال الناطقي  
قوله لا اصلي على اربعة اوجه لا في صليتي او لا اصلي بامر ككفر امرني بها من يرضي منك  
او لا اصلي فسقا ومجاعة فلا يكفر في هذه الثلاثة والرابع لا اصلي اذ لم يجب على اولم او من  
فما يكفر فيه قال اذا اطلق وقال لا اصلي بحمل هذه الوجوه الثلاثة فلا يكفر من قيل له صل فقا  
الناس يصليون لا جلتا اوقال اصبر الى يوم الجمعة والعيد او شهر رمضان اوقال ان الصلاة  
شديت في الثقل او شديت في الصعوبة على اوقال لو نماز كرتي جبه بر ستر او ردي  
اوقال جند من نماز كرتي جبه سر او ردي اوقال جند من نماز كرتي جبه سر او ردي اوقال  
نماز كرتي سحت كارتان استبر من اوقال كه تواند كه ان كار را بسر برد اوقال خوش  
كار نسته ان نمازي فندا كه ككفر كذا في البرازية وغيرها وفي جامع الفصولين من قيل له يا  
بمسجد بنماز فقال امر بمسجد جبه كار ومو مضر على ذلك لا يكفر ولكن يعز على ذلك انتهى  
وفي ادب المنازل لو قال ترك الصلاة راحة اوقال جندا البطالة ترك الصلاة ككفر وفي بعض  
الكتوب قيل له صل فقال من يقدر على تمسيته هذا الامر اوقال من يقدر على ان يبلغ هذا الامر  
لم يبقه اوقال الامر ما زدت من صلاتك او ما رحت منها ككفر ومن يقو الصلاة ويقضي  
جلفه ويقول المنز يعترض عليه ان كل غرم يجب ادا مديونه حقوقه جلة واحدة ككفر  
استن قيل لعبد صل فقال لا اصلي لان الثواب ليس يد يكفر لان صلاته لا تكون لولاه من  
صل العجز قال جكر را كرا ردم ككفر لو قيل لعاسق صل تجد طاعة الصلاة فقال لا تصل حتى تجد  
حلاوق الترك يكفر من لا يصلي الا في الجمعة وفي رمضان ويقول هذا ايضا ككفر ويقول  
صلاة في رمضان تقدر سبعين صلاة يكفر من صلى في غير القبلة تشهد فوافقا لكعبته  
ككفر به اخذ الفقيه ابو الليث وكذا اذا صلى بلا طهارة وكذا اذا صلى في ثوب نجس قال الامام  
السفري في الصلاة الى غير القبلة وفي الثوب النجس لا يكفر وفي الصلاة بلا طهارة يكفر



وذكر الامام الخلواني انه لو صلى بلا طهارة لا يكفر ايضا وقد اختلفت رواية النوار والمبسوط  
فبعض اخذوا برواية النوار انه يكفر وبعض برواية المبسوط انه لا يكفر وقالوا الصلاة بلا  
طهارة ليست بصلاة لعدم الشرط فلا يكفر واجب بانها استخفاف ولو اقبل بما فيها بان  
كان مع جماعة وقاموا الى الصلاة فما ساقى ان لا يصلي فصل بلا طهارة او كان هاربا من العدو فصل  
بدونها لا يكفر لعدم الاستخفاف وينبغي لمن اضطر اليه ان لا يقصد بالقيام والركوع والسجود  
قيام الصلاة وركوعها وسجودها الكمال من البرازية وغيرها في الحائض وذكر الامام السرخسي ان  
الصلاة بلا طهارة عند المعتزلة ولم يقل كفو قال الامام الخلواني يكون كفو عند اكثر المشايخ  
قال وهكذا اروي عن الامام وس في النوار قال في ظاهر الرواية لا يكون كفو وانما اختلفوا لا  
على وجه الاستخفاف بالدين قال كان على وجه الاستخفاف ينبغي ان يكون كفو عند الكل انتهى  
وفي الجواهر قال لو كان فلان قبلة اجمعة الكعبة لم توجه اليها كفو وفي جامع الفصولين قال لو  
صار القبلة الى هذه الجهة ما صليت كفو الى غير جهة محررى وعن الامام انه قال اخشى  
عليه الكفر لامرأته عن القبلة واختلف المشايخ في كفره كما اختلفوا في كفر من صلى الى غير القبلة  
الحقيقية اذ قبلته جهة غيره وهذا لما لا لأنه لا وقع تخريبه الى جهة انتصب تلك الجهة  
قبلة في حقه فصار كالوراى القبلة وصل الى غيرها ولو صلى على مكان جسر قال بعض المشايخ لا يكفر  
انتهى من قبل له اذ الزكاة فقال لا اورد بها قبل يكفر مطلقا وقيل في الاموال الباطنة لا يكفر وينبغي  
ان يكون على الاقارب التي مرت في الصلاة قيل له اذ الزكاة فقال لا اورد بها قبل يكفر قيل هذا اذا  
قاله على وجه الرد والانكار للزكاة من قال عند دخول شهر رمضان جالس الشهر الطويل او الثقيل  
او الضيف الثقيل او قضا فيه مرة اخرى ان قاله لها وانا برضاه او استسقا لا لطلب  
كفو وان اراد به نفس نفسه وقال ضعفه وجوعه لا يكفر من قاله من هذا الصوم فاني  
هلك منه كفر كذا في البرازية وفي جامع الفصولين قال عند دخول شهر رجب بعقبه هاندر  
اقدم لوقاله قتلها وانا بالشهور المتصلة كفو لا لو اراد نعب نفسه انتهى من قال هذه  
الطاعات جعلها الله عذابا علينا من غير فادى كفو الاول بان مراده من العذاب هو النيب  
والمسقة او غير عنه بالمسقة ربح كدومها لا يكفر وكذا لو قال لولم يغفر الله تعالى كان  
جبرا لكفروا ن اوله بما ذكر لا يكفر قال الامام المعروف غوغا وردى لوقاله على وجه الرد يخاف  
عليه الكفر قبل الرجل مر فلا بالمعروف فقال دي ما راجه كرهه است او قال وجهه جف كرهه است  
تاكه اور المعروف كثر او قال انا اخترت الطائفة وقال الى هذا الفضول كفو كل من  
البرازية وغيرها يقول الحقير الظاهر ان قولنا اخترت الطائفة يكن فاديله فيلبي ان لا يكفر  
فيه كما لا يخفى وجهه على لبيبه وفي ادب المنزل من قال المكفر من ادا الغرضية كفو انتهى  
وفي القنية من انكر الخراج والعشر لا يكفر ولا يفسق خصوصا في زماننا والله اعلم

**الباب السادس فيما يتعلق بالشرع والعلم والعلم**  
والاشراف في الوجيز سب واحد من الصحابة وبغضه ليس بكفر بل كبرية وخفاقة في  
العقل فيغير راتني يقول الحقير ينبغي ان يقيد بما عدا الشيخين كاسيائيه وجهه قريبا وفي  
ادب المنازل سب الصحابة من واحدة ليس بكفر بل خلافة ويعز كاسب كل سب الى  
ثلاث مرات ولو سب اكثر من ثلاث مرات يقتل انتهى وفي الاشباه الاستنار بالعلم والعلم  
كفو انتهى وفي الخلاصة من بغض عالما بلا سب ظاهر خيف عليه الكفر وفيها الرفض اذا كان  
بسبب الشيخين يعني ايا بكر وعمر وبلغنهما فهو كافر ولو بغض عليا عليهما فهو مبتدع وفيها  
من انكر خلافة الصديق بكفو انتهى وفي البرازية من انكر خلافة ابي بكر فهو كافر في الاصح  
ومن انكر خلافة عمر فهو كافر في الصحيح انتهى وفي المناقب للكردي من انكر خلافة الشيخين  
او بغضهما لمحبة النبي عليه السلام لا يكفر وان غرضه بخلاتهما وفضيلتهما وقال صاحب  
عليه الكرهما لا يؤاخره ان يسأله تعالى وفي المنتقى سئل الامام عن من هب له المسته  
والجماعة فقال ان تفضل الشيخين وتجت الختمين وتري المسيح على الخطين وتفضل خلف  
بروقا جراتني وفي الخزانة من قال ابوبكر الصديق ليس من الصحابة كفو لان الله تعالى سماه  
في القرآن صاحبا ولو قال عمر وعثمان وعلى لم يكونوا من الصحابة لا يكفر ولو قذف نسوة  
ابن صلى الله عليه وسلم سوى عائشة لا يكفر بل يعز اما لو قذف عائشة بكفر لانه خلاف  
نقل القران انتهى يقول الحقير ما من تغل من الشفا في سب النبي عليه السلام ليس بهان قذف  
كل من سب النبي صلى الله عليه وسلم يكون كفو اذ يوم بنسبة نقص الى قدره الخليل  
صلى الله عليه وسلم كل غداة واصيل فليست له فيه على وجه وجهه وفي الشفا من  
قال الرجل هاشمي لعن الله بني هاشم وقال اردت الظالمين منهم يودب بقدر اجتهاد السلطان  
وكذا لو قال من يؤمر دزيقا بنى عليه السلام قولنا فيسقط في ابايه او من السله واولد على  
علم منه انه من ذرية النبي عليه السلام ولم يكن له منه تخصيص ببعض ابايه داخر اخرج النبي  
صلى الله عليه وسلم من سبه منهم انتهى وفي المحيط لوقال لعالم عويلم قامد ايه الاستخفاف  
كفو انتهى وفي الظهيرية قال لفقير قص شاربه ما اقبح قص شاربك الشارب بكفر للاستخفاف  
بالعلم انتهى يقول الحقير ويكفر ايضا الرده سنة قص الشارب لامر ان رد سنة من سنة  
النبي عليه السلام كفو فليست له في سب ان يكون استقباح قص الشارب كفو ولو كان القاص  
جاهلا فتقبيد صاحب الظهيرية بنو له لفقير قاصرا لا يخفى على منصف ناظر  
رحم الخلاصة لوقال لعالم قصفت شاربك ولقفت لعامة على العائق استخفا  
كفو انتهى وفي البرازية الاستخفاف بالعلم كونهم على استخفا بالعلم وهو صفة الله  
تعالى منحه فضلا على عباده ليدلوه على شرعه بناية عن رسله فالاستخفاف بهذا







على هذا ولا يصح عند الناس انما ليس بافعال اهل الاسلام كذا في البرازية يقول الحقيير  
قوله قياسا على هذا قياس مع الفارق كما لا يخفى على من تأمل محقق وفيها من تكلم بكلمة ليست  
بكفر قيل له كبرت هذه فقال كافر شدة كبر يكفر انتهى يقول الحقيير على قياس قوله هب  
ان كنت بمسلم يتبعني ان لا يكفر هذا ايضا ان لا يتضح بينهما فرق بعينه كما لا يخفى على  
المتحيز وفيها تكلم بكلمة ليست بكفر قبله اي شيء تفعل فقد لزمك الكفر فقال ماذا افعل  
اذ لم يزل الكفر يكفر قال هرسا عت مرار كافر كبر ولا يكفر بخلاف قوله هرسا ان كافر  
شوم قال لا يند يا ابن الكافر كبر عند بعض العلماء هذا انما ينبئ شيئا اما ان نؤي لنفسه كفر  
بالافتقار انتهى يقول الحقيير فيه نظر اذ سياتي بعد نحو محققه ان الاصح في امثاله انه  
ان لم يرد به كفر نفسه لا يكفر وفيها قال في الاعتذار لعينه كنة كافر فاسلمت قيل يكفر  
وقيل لا لان هذا الكلام للبالغة لا للتحقيق قال انا لمجد يكفر لان المحدث كافر ولو قال  
ما علمت انه يكفر لا يعذر بهذا لانه ما رطاه قال استغفرني امركت ان كافر او قال انكنتني  
حتى اردت ان الكفر يكفر فيها انتهى وفي بعض الكتب قال لا خرد عني اصبر كافر او قال دعني  
فقد كفرت يكفر قال هرسا فلان كبر بكم واكرهه كفر كبر يكفر انتهى وفي المنتقى قال  
از من بس هم كراهه بمان بر سرهم كفر انتهى وفي الخاتمة اشتد مرضه فقال ان شئت  
توفني مسل وان شئت توفني كافر او قال غير واحد من العلماء انه يصير من هذا انتهى وفي جامع  
المفصولين قال لا امراته با كافر فقالت هججنيتم او قالت جنينتم مر اطلاق ده او اكر  
هجينين نيم با تو شيا شمي او هجينين نيم تو مر انداري كفرت في ذلك كله ولو قالت اكر جنين  
مر امدار لا تكفر وقيل تكفر ايضا لانه على المجازاة والتحقيق والا لا يصح ان الطالب فيما بين  
الناس انهم يريدون بهذا التعليق قاله صاحب الذخيرة قال وعلى هذا لو قالت لزوجها  
يا كافر وخوف فقال هججنيتم او من هججنيتم از من يبرون اي او اكر هجينين نيم ترا انداري  
كفر الزوج ولو قال هججنيتم يا من يباش فهو على اختلاف والاصح انه لا يكفر ولو قال چونك  
جو نيم او قال يكرهه كه جو نيم يا من يباش الاظهر انه يكفر قال الاجنبى يا كافر وخوف فقال  
هجينين يا من محبت مدار او اكر هجينين نيم يا تو محبت مداري الى اخر ما من الفاظ  
فيما جرى بين الزوجين فهو على ما مر في كل ذلك قالت لزوجها اي مع فقال لها بس خد من كاه  
مع راجر اشته كفرت من قاله ييم بود كه كافر شده او قال خست ان كفر يكفر انتهى  
يقول الحقيير وجه الثاني فيهما ظاهر فينبغي ان لا يكفر فيهما لو اراده والله اعلم وفيه  
ايضا قال ابن روزگار مسلماني ووزيدن نيست روزگار كافر ووزيدن نيست قيل  
كفر وقيل لا قيل له تو خوار زمي مانع فقال عجيب مانع ويزعم انه لم يعتقد المجوسية  
فلو قال اردت به الكفر كنتم لم اعتقد الكفر يكفر مسلم وكافر في مكان فنودي يا كافر فاجاب

المسلم فلو كان في عمل واحد لله اي قنوم انه يدعو له ذلك العمل لم يكفر ولو لم يكونا في عمل  
واحد خيف عليه الكفر كافر اسلم فاعطاه المسلمون شيئا فقال اسلم كاشكي دي كافر بوري  
يا مسلماني شدي ومسلمانان وبرا جيزي داد ندی او متي ذلك بغلبه كفر اسلم ولما باب  
كافراته الاب و ترك ما لا فقال لي متي لم اسلم الى الان حتى اخذ ما له لا يكفر قال ويمنع ان  
يكفر قياسا على المسئلة الاولى او لا يكفر في الاولى قياسا على هذه يقول الحقيير فيه  
نظرا في الثانية كان القائل مسبقا بالكفر حقيقة فمتي امتداده الى وفاة ابيه  
خلا في الاولى اذ فيه متي حصول الكفر في زمان كان فيه الاسلام موجودا وهذا من  
بالكفر خلا في متي الامتداد فاقر قائلن ذكر في الخلاصة انه يكفر في كلتا المسئلتين  
لانه متي الكفر انتهى والله اعلم با صوب وفي جامع المفصولين ايضا تنازع مع قوم  
فقال من ارد به مع ترم لا يكفر وعليها ثبوت والاستغفار قال انا بري من الثواب  
والعقاب قيل يكفر كذا قال الامام السرخسي ومن قال ان اسلماني نيرام فقد يكفر انتهى  
وفي الخاتمة قالت لولدها اي نعجه او اي كافرجه او اي جهودجه قال انكر العمل  
لا يكفر وقال بعضهم يكفر ولو قال رجل هذه الفاظ لولد اختلقوا فيه ايضا والصحيح  
انه لا يكفر لولم يرد بها كفر نفسه قال له ابته اي كافر خداوند قالوا لا يكفر اذ الدواب  
مما يتداولها الايدي ولا يشك هذا الكلام جري على العنان الجبال ولا يردون به كفر  
انفسهم انتهى وفي جامع المفصولين قال له ابته اي كافر خداوند قالوا لا يكفر وناقيا  
وقال في بعض المواضع لو نجت الدابة في ملكه كفر وفيه قيل له يا كافر يا يهودي او  
خوما فقال ليك اوقال هجينين كبر او قال كافر كبر لا لو قال توفى او سكت وبي  
الخاتمة قال انا يهودي او نصراي او بري من الله تعالى او من الاسلام ان فعلت كذا كان  
مبينا كان با شر الشرط هل يكفر اختلقوا فيه وكذا لو خلف بذلك على امراض وقد كان  
فعله اما لو لم يكن فعله او خلفا بسيما انه فعله لا يكفر وفاقا ولو خلف عالما بان فعله  
قال كثر المشايخ انه يكفر وقال الامام السرخسي لا يصح ان كان يعرف هذا يمينيا ولم  
يكفر به لا يكفر في الماضي والمستقبل وان كان جاهلا او كان عنده انه كافر في الماضي يكفر  
في الحال وفي المستقبل انا با شر الشرط لانه اذا با شر الشرط وعنده انه يكفر فقد رمى  
بالكفر والرضا بالكفر كفر لغتي وفي جامع المفصولين ولو اعتقد انه يمين لا يكفر وعليه  
الكفر في المستقبل لا الماضي لانه يمين في حال لزوجها كافر كبر جنين كبر عني كبر  
قيل تكفر وتبين الحال وقيل هذا تعليل يمين لا كفر قالت لزوجها لو خفوتني بعد  
هذا او ان لم تستر لي كذا كبرت تكفر للحالات انتهى وفي الخاتمة قال الحقيير اي نع او اي  
ترسا ادي جهود لا يكفر عند كثر العلماء فان قال الخاطب نوي او سكت لا يكفر

قيل صح



المخاطب وانما قال المخاطب وان قال المخاطب هجينة بكفر قال لا خربا كافر فقال لا بل انت  
لا يكفر انتي وفي جامع المفسرين قال الامراته ياكافرم فقال لا بل انت او عكسه لا تقع  
الفرقة بينهما كما في قتاديه اليث و على قياس قول البخاري فيما ياتي فينتهي ان تقع  
الفرقة وهو ما لو قال ليس ياكافرو لم يقل المخاطب شيئا قال القضيي البخاري كافر  
السائم فقال غير من مشايخ بلخ لا يكفرنا استفتيت هذه المسئلة بخاري فاجاب  
بعض اعينهم انه يكفر فوجه الجواب الي بلخ فز اتي بخلاف القضيي البخاري رجوع الى قوله وفي  
قياسه ما تقدم ينتهي ان لا يكفر على قول ابي الليث والحقار للفقوي في جنس هذه المسائل  
ان قابل مثل هذه المقالات لو ارادوا الشتم ولا يعتقدوا كافر الا يكفر ولو اعتقدوا كافرا  
فمخاطبه على اعتقاد انه كافر لانه اعتقد دين الاسلام كفرا ومن اعتقد دين الاسلام كفرا  
كفرا انتي وفي التمهيد فلا يغرم ياكافر يتطوان كان في المستعوم شبهة الكفر لا يكفر السائم  
مما انه ان المستعوم لو كان عربيا او عسارا او عوانا لا يكفر السائم وان كان فاسقا  
معلنا مصر على فسقه جاهلا في علوم الدين يكفر السائم انتي يقول الحقيير ويتبع  
ان يعيد قوله ويكفر السائم بما من ان ذلك لو اعتقد كافرا اخذ في جامع المفسرين اراد  
ان يفعل فعله قيل له اكراس كركني كافر باشي ففعله ولم يلتفت الى قوله لا يكفر  
انتي وفي ادب المنازل قال الكافر اسلم فقال له اخذ عه فليكن كل امر على دينه او قال ينتهي لكل  
امر ان يحفظ دينه يكفر انتي وفي البرازية قال لا خركن ان شئت مسلما وان شئت  
كافرا كلاهما عندي سواء كفلان الوضو بكفر غير كفر من لقن غير كلمة الكفر ليشكل هجا  
كفر الملقن ولو كان التلقين على وجه اللعب والضحك عزم على ان يامر غير بالكفر كان  
بعزمه كافر اختار ما قال احد ما صارجه الكفر خير مما انت تفعله قال القضيي  
ابو الليث ان اراد تقييح معاملته دون تخمين الكفر لا يكفر وقيل يكفر والمختار  
هو الاول قال مسلم جهوده ارتو لا يكفر لانه يرا ابيه الشتم وتقييح الافعال  
اجتمع المجوس يوم النير و قال مسلم جوب سرت بها دند يكفر انتي وفي المنينة لا با  
باجابة دعوة اهل الذمة اذا لم يكن فيه تعظيم سطرهم الخصوصية مجوس اخذ  
دعوة لحق راس ولده ودعى الناس اليها في حضر من المسلمين لو اهدى اليه شيئا لا يكفر  
لان اجابة الدعوة ولو لاهل الذمة سنة وبجازاة المحسن بالاحسان سنة ايضا  
وحلق الراس ليس من شعار اهل الفلاة لكن الاولى للمسلمين ان لا يوافقوا اهل الذمة  
على مثل هذه الاحوال لاظهار الفرح والمسرحة فيكون المسلم ان يهدي اليهم في مثل هذه  
الدعوة لكن لا يكفر به بخلاف اهدايد شيئا للمجوس في يوم النير و رجب يكفر وقال  
الامام ابو حفص الكبير لو ان رجلا عبد الله خمسين سنة فاهدي يوم النير و راي

سلم

بعض المشركين بيضته يريد به تعظيم ذلك اليوم فقد كفر بالله تعالى واحبط عمله  
في خمسين سنة وما يهديه المجوس يوم النير و راي طمعتهم اليه من لهم به معرفة  
من المسلمين لا يحل اخذ ذلك على وجه الموافقة معهم وان اخذ لا على ذلك لا باس به والاخر  
عنه اسلم من امن بالله واسلم اهدي الى مسلم يوم النير و شيئا ولم يرد به تعظيم ذلك اليوم  
لكن جرى على ما اعتاده بعض الناس لا يكفر لكن ينبغي له ان لا يفعل ذلك كيلا يكون تشبها  
بواحد من شرى في يوم النير و شيئا لم يكن ليشتر به في غير ذلك اليوم ان اراد به تعظيم النير و  
يكفر وان فعل لاجل السرف والتمتع لا لتعظيم النير و لا يكفر وسئل ابو حفص عن ابي  
عبد المشرك فقال ان اراد به تعظيم ذلك اليوم كفرا وان كان لفسق لا يكفر ومن وضع على  
راسه قلنسوة المجوس قيل لا يكفر لانه موحر بلسانه مصدق بجانده وقيل يكفر لانه  
علامة الكفر ولا يلبسها الا من التزم القبح الكفر البزازية وفي الحانية بعد قوله  
لا يكفر وهذا انما يصح اذا لبسه اضرة ولا يعتقد انه يكفر او لبسه استخفا فابالدين  
يلفرو عن بعضهم انه ان فعل ذلك يريد تقييح فعلهم لا يكفر انتي وفي جامع المفسرين الصحيح  
انه يكفر اذ يكن دفع الضرورة بان يمزق القلنسوة ويخرجها عن تلك الهيئة حتى يغير  
شبهته قطعة ليدفع ضرر البرد عن نفسه انتي وفي الملتقط من وضع قلنسوة  
المجوس على راسه فقيل له كفرت فقال ينتهي ان يكون القلب سويلا مستقيما كفر  
انتي وفي البرازية من شد النار و دخل دار الحرب قال الاستر و شئني ان فعل ذلك لتقيص  
الاسير لا يكفر ولو دخل النجاة كفر ومن ربط على راسه حبل وقال هذا نار يكفر  
ولو وضع على راسه شبه القلنسوة المجوس المختار انه لا يكفر ومن شبه بالمجوس  
نفسه او الفصاري على طريق المزاح او الفخر كفر **الاب**

**الثامن** في كلمات الفسقة والعوام وافعالهم في المنينة من قبله جراد حلال  
نكردي فقال قاحرام بام كود طلال فكرم لا يكفر وموعا من انتي وفي البرازية قيل لرجل  
كل من الحلال اول لا تاكل من الحلال اولم تاكل الحرام فقال الحرام احب الي او يجوز لي الحرام  
اولا اعرف الحلال والحرام او امر احرام بايد او مرا حلال نشايد او مني بايد يكفر في كل من  
ذلك ولو قال في الجواب انتي بواحدة بكل الحرام او بواحد بكل الحلال او من به او اسجد  
له يكفر قال خوس كار ليست عوام خورون كفر قال صاحب المحيط عند مشكل انتي  
يقول الحقيير في اشكاله نظرا لان التهاون بالعصية كفر وكذا الاستحسان ما فتح  
شرعا وقوله خوس كار ليست اخ من ضمن التهاون والاستحسان بلا شك فينبغي  
ان يكفر فيه بلا اشكال ويؤيد ما ذكرناه ما ذكر في قتاديه قاضي خان من قال خوس  
كار ليست يه عاري قالوا يكفر انتي وفي البرازية قال نعم الامور اكل الحرام يكفر



قبل له حلال واحد احب اليك ام حرام ان فقال ايها اسرع او قال مال يا يدخواه حرام  
بخشي عليه الكفر انتهى وفي الخاتمة من قال اني احتاج الى كثر المال فالحلال والحرام عندي  
سواء لا يحكم بكفره انتهى وفي مختارات النوازل بخشي عليه الكفر انتهى وفي البرازية تصدق  
على فقير بئس حرام واجبا ثوابه يكفر ولو علم الفقير ذلك ودعى له فامتن المصطفى كفا جميعا  
لكن هذا في حرام لعينه اما في حرم لغيره كما اذا اخذ من شخص مائة ومن اخر مائة فخلطهما  
ثم تصدق به لا يكفر تخمى ان لا يكون حرم الله الحرام ولا يوم مرسوم رمضان لما شق عليه  
الصوم لا يكفر ولو تخمى ان لا يكفر حرم الله الظلم او الرضا او قتل النفس بغير حق يكفر  
وكذا كل ما لم يكن مباحا في وقت من الاوقات انتهى وفي الخاتمة من تخمى ان الاكل فوق  
الشبع لا يكون حراما كان كافرا لان باحته لا تليق بالحكمة انتهى وفي المنيعة شارب  
خمر شارب انكه يشاد يباشاد است اتمى ابو بكر الطرخاني انه يكفر انتهى وفي البرازية  
فاستق شراب الخمر واقر باوع ينشرون الدرام عليه كفا جميعا وكذا الوفاو ابارك باد  
وعلى هذا من اخذ المكس والغريب فطاطقة في قال له مبارك باد كفا انتهى قال صاحب  
جامع الفضولين اقول لو اعتقد والله حسن او مباح كذا ما لو اعتقد والله فيصح وحرام  
وقالوا مع ذلك فينبغي ان لا يكفر اذا غلبت الفرح والرضا بالمعصية وبسبب معصيته لا كفا  
انتهى يقول الحقيير فيما ذكره نظرا لانه وان ذكر في الخاتمة في كتاب الكراهية ان قوا  
البنى عليه السلام الثلثة بالمعصية كفا محمول على التهديد والتشديد لكن لا يخفى ان  
مثل هذا الفرح والسرور على المعصية يشمر باستباحتها او التهاون بامرها والتهاون  
بالمعصية كفا كاستباحة وفي المختبرات ان استغفاف المعصية وها وبها صغير  
كات او كيرة كفا وفي التهديد من استغفاف بالمعصية او الكفر بكفراتى فعلى  
هذا بخشي ان يكفر وفي المسائل التي مر ذكرها والى علم في جامع الفضولين ايضا شرع  
في المناد فقال لا يحاط به بيا بيد باكي بزيم كفا ولو قال شاد ما د انكس كه لبشاري  
ما شاد فليست كفا قال احب الخمر ولا اصبر عنه كفا وقيل لا قيل له ثبت ونسب  
الخمر ثم لا تتوب فقال كسى از شير ما در در شيكيد لا يكفر لانه استنزا ونسوية بين  
الخمر والبن في الحب قال وفي مجموع النوازل قيل له شربت فقال خوش اوردم لا يكفر  
وكذا في جميع المعاصي تكلم بمنى فقتل له قائم به فقال دعنى انم لا يكفر فلو توهم ان ذلك  
فصد بهذا القول مجذبا لنكاح بهر جديد لا يبرسه المهر انتهى وفي بعض الكتب من اجاز  
بيع الخمر كفا يقول الحقيير فيه نظرا لانه لا ان يحمل على الاجاز شرعا فيكفر لاستحلال  
بيعه وفي البرازية قال علماؤنا من قال ارواح المشايخ حاضرة تغلم الغيب يكفر من قال  
انما علم الامشيا المسروقة يكفر ولو قال اخبر باخبار اجنى يكفر لان اجنى كالانفس لا يعلمون

الغيب ومن صدقها كفا ايضا لقول النبي عليه السلام من انى كاهنا فصدقه فيما قال  
فقد كفر بما انزل الله على محمد قالت لزوجهما تو سر خدا ميدان ففقال نعم يكفر لان السر  
والغيب واحد ومن ادعى علم الغيب كان كافرا وقيل لا يكفر ان اراد تهديدها وتخويفها  
بانه يعلم ما يجري في غيبته لاحقيقة اطلاعه على الغيب انتهى وفي بعض الكتب  
ان ارباب الرمل والتنجيم والكهنة لو اخبروا عن الامور المستورقة مستندين بالآيات  
والدلائل كالاتصال الفلكية وغيرها لم يكن ذلك اجارا عن الغيب انتهى وفي البرازية  
من سأل مجوسيا جده سوداين سأل كفا انتهى وفي مختارات النوازل والاستدلال  
بسير النجوم وحركات الافلاك على الحوادث بقضا الله وقدرته جازم كاستدلال  
الطبيب بالنفس من المعنة والمريض ولو لم يقتضد بقضا الله او ادعى العلم بالغيب لم يكفر  
يكفر انتهى وفي الخاتمة سمع صوته هامة فقال يموت واحد فيكفر وقيل لا يكفر لان هذا انما  
يقال على وجه التقاول وكذا الوجه الى السفر فضا ح العفقى فرجع فهو على هذا الخلاف  
ايضا انتهى وفي مختارات النوازل بعد ذكر صوت الهامة والاصح انه لا يكفر انتهى وفي الظاهر  
لو قال لا اعلم الكابن وغير الكابن كفا انتهى وفي جامع الفضولين قال من روده ونا بوده بدانه  
كفا انتهى وفي البرازية من قال لا المضربية خير من اليهودية يكفر لانه اثبت الخبرية لما هو  
قيح شرعا وعقلا ثابت قصه بالقطعي وينبغي ان يقول اليهودية شر من المضربية  
امراة لزوجهما كافر بوجهه يتراز يا زنا كفا لان المقام مع زوجها فرض ومى رحت  
الكفر على الفرض انتهى وفي المنيعة من قال كافر بوجهه لا يكفر لانه يرا به  
الاستبعاد انتهى وفي جامع الفضولين من قال كافر بوجهه ارجايت كرون كفا  
عند اكبر العلماء وقيل لا انتهى وفي الظاهر يند لو قال الحيا نة شر من المجوسية كفا انتهى وفي  
الاشباه ناجر قال الكفار ودار الحرب خير من دار الاسلام والمسلمين لا يكفر الا اذا اراد  
ان دينهم خير انتهى وفي جامع الفضولين مع صبيان قال اليهود خير من المسلمين فانهم  
يفضون حق مع صبيانهم كفا قال مولفه اقول لو اول بان مراده تقيح معاملته اهل بلده  
وبيان تغير الاحوال عن قانون الشرح لاهاته الاسلام ينبغي ان لا يكفر ديا نة على  
ما ياتي في قوله الكفر خيرا انت ففعل ولكن ينبغي ان لا يصدق قضا اذا طلق المسلمين  
بلا تخصيص قوم بخلاف قول خيرا انت تفعل والله اعلم يقول الحقيير على قياس ما مر  
انما نقل عن الاشباه ينبغي ان لا يصدق قضا ايضا كما لا يجزى وقيل لو قال جبه نفرز  
است دهقا ما ركه قال اخود ندو ننت تسويند لو قاله ما ونا بسته يكفر قال  
جده كارايد سبيلت نيست يكفر لو استخف بالمسنة قال فلان را صيبيلت  
رسيد او قال للمرى برزك صيبيلت رسيد ترا قيل كفا وقيل لا ولكنه خطا عظيم



وقيل ليس بكفر ولا خطا وبه يقتضى اذ كل مكر ومصيبة انتهى وفي الخلاصة قيل له فلا ت  
اقتضى بدرسيد فقال قضاى خذ به بنود هذا مذهب القدرية ان الخير من الله والشر  
من انتى يقول الحقيق قوله هذا مذهب القدرية لم يحل نظرا لان من قال قضاى خذ به  
بنود لو اراد نفس القضاى بمعنى التقدير ولم يرد به المقضى ينبغي ان لا يكفر لان قضا الله تعالى  
وخلقه ليس بقيق وانما القيق فعل العبد اياه وكسبه فلواراد ذلك القابل بقوله الشر  
من الله بكسبا او نكسا به نفسا ينبغي ان لا يكفر اذا الشر وان كان منسوب الى الله تعالى  
خلقا لكنه ينسب الى العبد ايضا كسبا قال الله تعالى ما اصابك من حسنة فمن الله وما  
اصابك من سيئة فمن نفسك فينبغى ان لا يكفر ان اراد به هذا التاويل المستقيم بالتقويل  
فقال واسا الهادى الى سوا السبيل ورجاع مع الفضولين قال خذى ورجع من ممة  
نكونى كوده است بدع از منست كفى انتى يقول الحقيق لو اراد انما يل بقوله بدع از منست  
ما ذكرناه من التاويل السابق فينبغى ان لا يكفر كما لا يخفى قال لو قال بفلان قضاى بدر  
سيد فهو خطا عظيم وما يقال في الدعا قضا بدر او باكر ان فالمراد به المقضى انتهى  
يقول الحقيق على هذا الوارد بالاعتضاى قوله قضا بدر سيد المقضى فينبغى ان لا يكون  
خطا ايضا وفي البرازية توجد عليه بين فاراد ان يحلف بالله فقال المستخلف سوكت  
بخداى نحو ام سوكت بطلاق وعناق خوام قبل يكفر المستخلف وقيل لا يكفر فان قال  
بين مغلظة خوام لا يكفر انتهى وفي جامع الفضولين فان قال لا يدين بالله بل بالطلاق  
كفر عند بعض اصحابنا وعانهم انه لا يكفر انتهى وفي المحيط من قال بالله وبراسك قال بعض  
المشايع يكفر وقال الرازي اخاف على من قال بجباية وجبانة وما شبه ذلك الكفر ولو لا  
ان العامة يقولون ولا يعلمون لقلت انه شرك لانه لا يدين الا بالله انتهى وفي جامع الفضولين  
قال الاخر بخداى وخاكيماي توبكفر ولو قال بخداى وشره واختلف فيه انتهى وفي البرازية  
لا يجوز ان يقال لا يحقر فلان افعل كذا لانه لا يصح الحلف بغير الله فان قال وبنى بالشرط  
ببنى يمينه ويكون كمينه ولا يكفر به من قال كل ما فعلته من امور لا سلام اعطيت  
لكا فان فعلت كذا او الخا لانه فعله لا يكفر ولا تلزم كفارة اليمين لانه يمين نحووس  
لكنه ياتى من الكفاير قال يا ابن دستانى زريت با منست مراهج روزيكم نسيست  
هذا الخاطف انتهى وفي جامع الفضولين قيل انه يكفر وقيل يحشى عليه الكفر وفيه ايضا قال  
المرزوق من الله ولكن از سد جنيش خواهد قيل يكفر از حركة العبد ايضا من الله وهو  
المرزوق من الحركة انتهى يقول الحقيق على قياس ما مر في باب ما يقال في الله تعالى من انه  
لو قال از خدائى ستم اين كار را و ترا سيب ميدانم فهو حسن فينبغى ان لا يكون هذا  
شر الوارد المرزوق من الله تعالى وحركة العبد سبب بتقدير والله از قدره مستغنى

الله تعالى يربط المسببات بالاسباب والله اعلم بالصواب وفي اداب المنازل من قال  
الكسب راجع على كل حال فهذا بدعة وليس يكفر بظهور ما دله من قال فامس فلان سبناست  
مر اكي بود او قال فانا من دد بازى من عايبست مرا جيزي كينم بنود قالوا بغير انتهى يقول  
الحقيق في الاطلاق قد نظروا وينبغي ان يكون فيه خلاص كما مر قبل نحو خمسة اسطر فتدبر  
وفي المنيعة قال الاخر فينبغى ان تشجده سجد لله تعالى وسجدة لا يكفر لان المراد منه الشكر  
والمنة لا حقيقة السجدة حتم المذهب فلا مذهب الشايع ليس بحق ولا يجوز العمل  
به لا يكفر انتهى وفي ادب المنازل من قال من ارتكب كمينه لا تقبل توبته ابد الكفر لا رد  
للمنصوص من انتهى وفي البرازية من قيل له راق خذ او حق ما در او حق مما سايه  
او حق شوهرى بايد او نبيست فقال في جواب كل واحد منهما لا كفر في ذلك سلطان عظم  
فقال له رجل من حكامه فقال اخر لم تقول للسلطان هذا كفر انتهى وفي المختارات من قال  
لسلطان ظالم انه عادل يكفر وقيل لا يكفر لانه قد لا يعدل في شى ما انتهى وفي المنيعة  
انه الذي قال لا يكفر هو السيد الامام ابو شجاع من كبار قضا الحقيقة واما الذي قال  
يكفر هو الشيخ الامام الاجل علم المهدي ابو منصور المازندراني وفي البرازية من قال  
لسلطان زمانا عادلا يكفر لانه جابر ييقين ومن عي اجود عدلا فقد كفر وقيل لا يكفر لان  
تاديله انه عادل لغيره او عادلا عن طريق الحق وعلم من هذا انه لو اراد به حقيقة اللفظ  
يكفر عند الكل قال فان قيل عدله في قضية جريسة تكفى لصدق الاطلاق فلا يكفر قلنا  
لا نسلم في العرف لا يطلق الا على من استمر على وقسم الشرع بين الرعايا كما لا يقال  
لمن صلى وزكى في عمر مرق مصل ومرك ولمن صدر منه ظلم مرق ظالم فضحاه وصفه اخذ  
الملكس والضرائب والحاكم لا يرسم الشرع عادلا فجعل الظلم عدلا والقيق حسنا و  
الظهيرية من قال لا يساوى بدرسم من لا روم له كفر ومن قال لرجل صالح لقاءك عندى  
كلها الخنزير يباع عليه الكفر انتهى وفي المحيط من قال ما امرى فلان افضل ولو بالكفر  
كفر ومن قال لعاصى هذا ايضا طريق ومذهب يكفر انتهى يقول الحقيق الظاهر ان هذا فيما لو قاله  
مستحسنا لما اما لو قامت قرينة كالية او نقالية بانه قال مستهزيا بها او متفرضا  
من اتحاد العصابة اياه مذهبها ونحو ذلك فينبغى ان لا يكفر والله اعلم وفيه ايضا من دعى الى  
الصلح فقال اذا اسجد للمسلم ولا ادخل هذا الصاع قيل يكفر قال وفيه عندي نظري يقول  
الحقيق وفي المنيعة قال بت راسي كنم وبادي صلح كنم لا يكفر لانه يراد به التمسيد  
انتهى ولعل هذا الدليل هو وجه نظر صاحب المحيط والله اعلم وفي الجواهر من قال قتل  
فلان او دم فلان خلا او باع قتل ان يعلم استحقاته القتل بوجه شرعي كفر ومن  
قال لهذا القاتل صدقته او احسنت او قال لا يمر بقتل بغير حق او لقاتل رجل



سارق جودته له او احسنت كفو ولا يكفر من قال مال فلان لي حلال قبل تحليل المالك  
ايلاه ومن صدقه فيه يكفر ايضا وفي الخلاصة الحميد من قال احسنت لما موقع  
شراها او جودته كفو انتي في البيت من قال انا فريون او ايليس لا يكفر ومن صنع  
صنما يكفر ومن قال له تب عن هذه العصية فقال لا اتوب حتى يثا الله وراي ذلك  
عذرا يكفر ومن انكر حكمة المطر او نفى بكفرا انتي وفي اواب المنازل من قال لا خرا شرب  
ودع قول من يقول انه حرام كفو ومن استحسن باطلا من كلام اهل البدعة او قال له  
مغني صحيح او موطا من ذي معنى كفو انتي وفي الخلاصة قال لا خرا فريان كفو تو سار  
ان كان مراده ضعف الخطاب وكونه ذليلا لا يكفر انتي وفي جامع الفصولين لو قال  
درويشي بدختي است فهو خطا عظيم ولو قال فلان كسر بمر كحولش نحو اهد مرد يخشي عليه  
الكفر انتي وفي التمهيد من اباح نكاح المتعة كفو انتي وفي السما للقاضي عياض من قال  
لعن الله العرب او لعن الله بني هاشم او لعن الله بني اسرائيل او لعن الله بني ادم وذكر انه لم يرد الاثبات  
وانما اراد الظالمين منهم فخطبه الناديب بقدر اجتهاد السلطان انتي يقول الحقي في الجامع  
المعبر للسيوطي ان النبي عليه السلام قال حب العرب ايمان وبعضهم كفو من حب العرب  
فقد اجنبى ومن ابغضهم فقد ابغضني ومقتضى ظاهر هذا الحديث ان يكون لعن العرب  
وسبهم وبعضهم كفو او ما يخاف منه الكفر انتي اللهم الا ان يجعل هذا الحديث على التهديد  
والثاكيه لا التحقيق وح لا يكون كفو لكن يكون خطا وانما الله اعلم من شتم دين مسلم او  
ايمانه كفو وتطلق امراته ثلاثا عند البعض وبوالاشبه ولو شتم في عالم او علوي يكفر  
وتطلق امراته ثلاثا اجماعا كذا في مجموعة الفاضل الشهير بمزيد زاده فقلا عن الحاروي يقول  
الحقيرون الطلاق الواقع في المسلمين المكونين ثلاث غير صحيح لما ساق في احكام  
المرثعة ان امرأة المرنديتين بالطلاق عندما وعند نطق لكن لا يكون ذلك الا بوقوع  
الردة ثلاث مرات وفيها نقلا عن الحاروي ايضا لو شتم في مسلم يكفر وتطلق امراته باثنا  
وبوالاصح ما قال البعض من انها تطلق ثلاثا ولو شتم انفس مسلم يكفر وقيل لا يكفر ولو  
شتم في كافر يكفر عند الامام لا عند جماهير هذا الخلاف في الكتابي واما في المشركه فلا يكفر بشتم  
اجماها انتي وقال العلامة الشهير بكالبا سار زاده في مجموعة نقلا عن الميتة وانما يكفر  
بسبب الخلل في موضع الايمان والقران وموضع ذكر الله تعالى في شتم موضع فقد  
شتمها وذلك كفو وانما لا يكفر عندما بسبب افواه الكفار لانها مواضع كلة الكفر ولا يكفر  
احد بسبب قوله الامام قول عمر وابن عباس وابن مسعود وقولها قول علي وزيد بن ثابت  
وبه اخذ مالك ولو شتم حيوانا من ما كولات الماشقة الامام يكفر لانه شتم نعمة الله  
ذلك كفو عظيم وعندما لا يكفر بل يستغفر الله ولا شتم عليه ولو شتم حيوانا لا يؤكل ككلب

او ص

وختر مير لا يكفر اجماعا وروي عن ابن عباس ان من شتم كلبا يكفر لانه يباع ويشترى  
وتهدى ويورث فصا من نعم الله ولو سب طعنا بكلمة لجام يكفر ولو شتم بغيرها  
لا يكفر انتي يقول الحقيرون على قياس ما مر انفا من الذين يبتغي ان لا يكفر بشتم الطعام  
بغير كلمة اجماع عند ابن عباس والي خيفة لانه شتم نعمة الله ففي اطلاق قوله  
ولو شتم بغيرها لا يكفر تطرقا من زبدة بروي الخلاصة السجدة للحيا برة قال  
بعضهم بي كفو مطلقا وقال اكثر المشايخ ان اراد بها العبادة يكفر وان اراد بها الحقيقة  
لا يكفر يقول الحقيرون في الحقيقة النقيض لما ذكر في الخاتمة ان السجود للنبي  
ليس بكفر لان الله تعالى امر بالعبادة بالسجود لادم عليه السلام والله تعالى لا يامر  
احدا بعبادة غيره انتي وفي جامع الفصولين من قبل الارض بين يدي سلطان او  
امير او سجد له فلو على وجه الحقيقة والتكريم لا يكفر وكذا ياتم لانها كبرياء اما لو سجد  
بعبادة العبادة ولم يخلص النية كفو قال مولفنا اقول اذا لم يخص النية  
ببغض ان لا يكفر اذا لعبادة الا بالنية بحيث لا عبادة تكون للحقيقة والتكريم  
وان لم ينو واما الاغتيا للسلطان وغيره فيكفر لانه من عبادة الفساق ولو قبل  
يد غير لا باس به لو علم او سلطانا وبه يقضى وفيه ايضا ولو قبل غير يد علم او سلطان  
فلو اراد به تعظيم المسلم فلا باس به ولو اراد به عبادة لله لئلا به غرضا من الدنيا  
يكفر واقضى الصدر الشهيد في هذا الفصل بالكرهية بلا تفصيل ومن الرازي انه  
قال كنا نقبل بيد المأمون وبشر يقول هذا فشق قال ابو جعفر لا باس بتقبيل الوجه  
لوقبيلها او زاهد اعزاز الدين وفي الجامع الصغير كفو تقبيل الوجه والجهة به  
والراس انتي وفي الظهيرية السجدة للحيا برة قال بعضهم كفو مطلقا هذا اذا سجد  
لاهل الاكرام مثل الملك عند الامام وكذا قد روي عن قتال الساجد عندهما اما لو سجد لغير  
اهل الاكرام على القولين يكفر عندهم بلا خلاف انتي يقول الحقيرون قوله بلا خلا في غير مسلم  
لما مر قبل نحو حقيقة من الخلاصة والخاتمة من انه لو اراد بالسجدة الحقيقة والتعظيم  
لا يكفر وفي الظهيرية ايضا واما تقبيل الارض فهو قريب من السجود والان وضع الجبين  
اول الخد على الارض الخش واقبح من تقبيل الارض واما تقبيل اليد فان كان الحيا من محقق  
اكرامه شرعا بان كان ذا علم وشرف يرجى ان ينال الثواب كافتله زيد بن ثابت با بن عباس  
رضي الله عنهما وان فعل ذلك لصاحب الدنيا يفتن انتي وفي البرازية لا يصل على غير الانبياء  
والملائكة اي لا يقال لهم صلى الله عليهم وسلم ونحو ذلك لقوله تعالى لا تعجلوا دعا الرسول  
ينكم كرا بعضهم بمضاد الملائكة ايضا رسل الله تعالى وكيفية شتم بالرض ولا يجوز  
اللعن على معادنية رضي الله عنه كاتبة الوحي لمولا الله صلى الله عليه وسلم وذو القعدة



لكن اخطا في اجتهاده فيجاءه الله عند يركته صفة النبي صلى الله عليه وسلم وكيف  
 اللسان عنه فقيما المتبوعه وصاحبه يقول الحقيقى لقوله عليه السلام اذا ذكر اصحابي  
 فامسكوا اي امسكوا ساكنكم عن ذكرهم بسوء ونحوه قال راما اللعن على يزيد واجتاج  
 فيجوز ولكن لا ينبغي ان يفعل لعدم اليقين في كفرهما وقد نهى النبي عليه السلام عن  
 لعن اهل القبلة ويحكى عن الامام الصادق انه قال لا باس باللعن على يزيد واللعن على  
 الشخص ولو فاسقا لا يجوز جلا في اللعن على الجنس لقوله تعالى الا لعنة الله على  
 الظالمين وقد اشهر في راسني شروان ان من قال درويشي درويشان يكفرون  
 معناه جميع الاشياء باحقة كذا وهذا باطل فان معناه مسكنة المساكين او فقير  
 الفقير وانه قال ان مسكن اليك مسكنة المساكين او فقير اليك بفقر الفقير اولاد لاله  
 فيه على ابا حقه شي مما وان ادعى انه لا راسه بالتخصيص لازم في هذا المقام كما لو قال  
 كل حر لم انه على الطعام والشراب الكل من البرازية يقول الحقيقى قوله وهذا باطل اخر  
 محل كلامه ولو ان ما ذكر من ان معنى قولهم درويشي درويشان مسكنة المساكين او  
 فقير الفقير اظنا هو معناه اللغوي المتبادر من ظاهر اللفظ واما معناه العرفي الذي  
 جرى عليه اصطلاح الملاحقة والقلندرية ونحوهم فهو ما ذكره ايضا من ان جميع الاشياء  
 باحقة كذا وهذا ليس باطلا فاقوم به بل هو امر واقع جار عليه عرفهم واصطلاحهم شهيد  
 بذلك قطعا استعمال هذه العبارة في مقام عرض احد من شيان مأكول او ملبوس او نحوهما  
 على واحد او جماعة منهم اظهار الجود بمنزلة الموجود كانه يقول نحن من جماعة مسماة  
 بدرويشان الذين عادتهم من قديم الزمان ان لكل واحد منهم المقر في مال الاخر بلا تظلف  
 حيث جرى لهم الاصطلاح على ان مال احد من الاخر مباح بلا طلب واقتراح هذا والتفصيل  
 المذكور ظاهر الاتضاح فالحق تحقيق القول والقبول الذي يشرح له البال بلا تردد  
 واستشكال والله اعلم بحقيقة الحال ان يكفر من قال ذلك المقالة ان كان يوم من تلك الأيام  
 الديام او اراد ما اراد من ذلك الكلام الجديد باللام ولم يعلم معناه لكنه ظاهرا تقليدا وتبسيها  
 باولئك الاقوام او يخشى عليه الكفر فيجدد وجوبا واحتياطا الايمان والاسلام وان لم  
 يوجد شيء من ذلك في القابل بل قاله غير عالم ولا متامل فلا يكفر لكنه مخطي بلزم ان يستغفر  
 والى الله يستعمل غاية الامر ان لا يرضى في الشك بما مثله هذه المقالات الصادرة من  
 اقوام ليست لهم بالدين مبالاة والله در المولى العلامة ابو السعود عني الله عنه عدم  
 سهوه حيث قال في الجواب عن السؤال عن حال القهوق الاقنا باحقة ما اكبا اهل  
 العجور على تعاطيه مما لا يلا بد يجترى عليه من يخشى الله ويتقوا **الباب**  
**الثالث** فيما يتعلق بالموت واحوال الآخرة في الخلاصة لقول الاخر فيمن الله روحه

حل على

على الكفر عن سائر الكفر واليه قال الصدر الفاضل برهان الائمة انتهى وفي البرازية  
 مسلم على غيرهم فقال خدائي جازوه بكافري يستاند اختلافوا فيه قال الفضل لا يكون  
 كفرا وقيل يكفر ولو قال لظالم امانك الله على الكفر لا يلقى لانه طلب دليل الايمان منه حتى  
 ينتقم الله منه على ظلمه واذا به الخلق من قال من مات كان الميت يتبعى الله او لا يتبعى  
 الله فقبض كفر في كل ذلك قال الاخر مات فلان وبذلك وحده لك او فلا فلان لا يموت بموت  
 نفسه او مات بغير موت نفسه يخشى عليه الكفر من انكر البعث والقيامة او الجنة او  
 النار او الميزان او الصراط او الحساب او صحابيا لا يعمل بكفر في كل واحد من ذلك وفيها  
 ايضا من قال تجلوه اهل النار فهو مبتدع ومن انكر عذاب القبر او شفا عنة المساكين  
 يوم القيامة فهو كافرا انتهى وفي التمهيد لقول الحقيقى والصراط والميزان ليست على  
 حقيقة وانما الخوض هو الماء والصراط هو الدين والميزان هو العدل فهذا اخطا في التأويل  
 وليس يكفر من انكر عذاب القبر قال بعضهم لا يكفر لانه ثبت بجبر الواحد والاصح انه يكفر  
 من قال المؤمن لا يدخل النار ومضى الورود الحضور لا الدخول كفر من قال الجنة والنار يقينا  
 ولا يقينا كفر وفيه من قال ان الاجساد تفتى وتغير معدومة ثم ان الله تعالى يخلق  
 يوم القيمة جسدا غير هذا الجسد ويدخل الروح فيه ويعذبه ويثيبه فقد كفر انتهى  
 وفي البرازية طلب من درويشه دراهمه العشرة وقال اعطها لي في الدنيا فانه لا دراهم  
 في الآخرة فقال اعطني عشرة اخرى وخذني عشرة في الآخرة او اعطيكها في الآخرة  
 كفر في الامم لانه استخف بالآخرة انتهى وفي الخاتمة بعد ذكر هذه المسئلة  
 قال الامام الفضل يكفر المبدعون لان في كلامه استخفا فبالقيامة وقال غيره من  
 المشايخ لا يكفر انتهى يقول الحقيقى قول المشايخ فظن لان ذلك المبدع وان لم يستخف  
 بالقيامة ظاهرا حيث اقر بوقوع ادا اليه فيها لكنه نهاون بامر القاصدة فيها باعطا  
 لكسائره واخذ السبات ولم يبال به مع انه امر عظيم هائل يخاف منه كل مسلم عاقل فكانه  
 استهزاه واستخف به على ذلك قوله اعطيك دراهمك مع انه يعلم انه لا دراهم في الآخرة  
 ولا فرق بين ان يقول ما قاله جد او هو لا اذ المزاح لا يجوز في امور الآخرة لان كل امر  
 منها مدحش موحش فيه مولد لا يليق فيه سخف القول مجر المراح فيها استخفاف  
 او نهاون بها فيرجع الى الاستخفاف بالدين الذي يرى موثقا الكفر باجماع المسلمين  
 غاية الامر ان يكون هذا الكلام مما يخشى منه الكفر ورواها الاسلام يعلم تقابل التوبة  
 والاستغفار بالوجوب بتجدد الايمان بالاحتياط والاهتمام وفي البرازية من  
 قال مرا بحشر جهه لا رولاخا ف المحشر او لاخا ف القيامة كفر في كل من ذلك قال  
 لاخر اعطني حق ولا اخذتكم يوم القيمة فقال كذا في دران ابنوهي وقال

الكل يبري



ان تجدني في القيمة لا يكفر لانه يقول انك لا تجدني وانما يجدي الله تعالى انتي وفي بعض  
 القناديل لو قال ان تجدني في ذلك الزمان او في ارض طم يوم القيمة لا يكفر وقال بعض  
 العلماء يكفر من قبل له ان لم يعطني حتى اليوم لم يعطني يوم القيمة فقال كثير ما ينبغي  
 الى يوم القيمة كفر من قال اعطني برا اعطيتك يوم القيمة شيعر فقد كفر وكذا الوقال  
 بعكسه انتهى وفي البرازية من قبل له مع الدنيا المتال الجنة او لتال الاخره فقال  
 لا ابيع التقدي بالسيئة كرا انتهى وفي الحاوي من زعم ان الحيوانات سوى بني آدم لا حشر  
 لها كرا انتهى وفي البرازية من قال لو امرت ان ادخل الجنة مع فلان لا ادخلها او قال لا ادخلها  
 بدونك او بدون فلان او قال ان اعطاني الله الجنة لا اقبلها او لا اريد هذا العمل لا اريد هذا كرا  
 انتهى وفي الخلاصة من قال ان اعطاني الله دونك او دون فلان لا اريدها او قال لا اريد  
 الجنة مع فلان او قال لا اريد الله ولا اريد الجنة كرا انتهى وفي الحديث لو قال اكر من اخراي  
 هشت دهرني تو خدايم الامع انه لا يكفر انتهى يقول الحقيير الظاهر ان الامع بل  
 العييج هو ما في الخلاصة من انه يكفر لما انه رد لعطائه ونهاون بالجنة وكلاهما  
 كرا لا يخفى فالصاحب جامع الفصولين بعد ذكر كفر من قال لا اريد الجنة واري رويته  
 الله تعالى ان قول رسول الله تعالى اكبر من الثواب كما ينطق به السنة والكتاب والجنة  
 من جنس الثواب فيكون رضوانه تعالى اكبر من الجنة فعمل هذا رويته الله اكبر من الجنة  
 فينبغي ان لا يكفر بطلب الاعلى دون الادنى قال دويد ما ذكر ان الدنيا حرام على اهل الاخره  
 والاخره حرام على اهل الدنيا وكلاهما حرامان على الله يقول الحقيير فيه بحث لان ذلك انما يصح  
 ان لو قال لو خيرني الله تعالى بين دخول الجنة بحرماني عن لقاءه وبين حصول لقاءه  
 بحرماني عن دخول الجنة لا ردت لقاءه دون الجنة اما بدون هذا التقييد فينبغي  
 ان يكفر لان كلام الجنة واللها نعمة من الله تعالى ولانه قبل ادخل الجنة فينبغي ورد الاخره  
 بنوا اسنادا في حق الله تعالى على ان اللها انما يحصل للمؤمنين بعد دخول الجنة فالدخل  
 شرط لذلك الحصول فيصير بقوله ذلك مستهزا او مستحقا او متهاونا بنعمة الله والله  
 اعلم بما بهم واعلم وفي العمادية لو قال معي من يكون من جهنم يدي بان جهازه حبه  
 كونه خوامي باش يكفر انتهى قال لا اذهب الى جاف جهنم او الى شيعر جهنم او الى باب جهنم  
 ولكن لا ادخلها كرا ولو قال الى جهنم او الى طريق جهنم كرا في مجموعته بعض  
 الفضلاء اعادنا الله من قبله وارسلنا بمجموعة جانه بجمرة افضل من فان رضوانه  
**الباب الثاني في المسائل المنقولة التي هي بالخط**  
 الكفر والخطا المتعلقة في المختارات تطويل الركوع في الصلاة او السجود لمجي احد حرام  
 جدا حتى قيل يجزي على فاعله الكفر وهذا اذا عرف الشخص الذي يجي اما اذا لم يعرفه

انتهى

لا باس به انتهى يقول الحقيير والفرق هو انه لو لم يعرفه يكون لغرض شرعي وهو ان ينال  
 ذلك الجاني ثواب الجماعة فيجوز اما لو كان يعرفه ربما يكون لغرض ديني وهو قصد تعظيم  
 ما توقفه له فيجوز وفيها من شك في وقت المشا ومع هذا على الغنائم فيمن انه كان  
 دخل وقت ما صلى المشا قبل يكفر لانه اهل امر الشرع وفيها الربا يبطل العمل فلا اجر  
 له ولا وزر عليه وقال بعضهم عليه الوزر وقال بعضهم يكفر انتهى مسلم قال الكافر ابي او  
 كما فرغ اي لا يكفر اذا سلم قد يكون له اب كافرا وما كفره كذا في البرازية يقول الحقيير  
 قال في الظهير تعظيم الكافر كفر فلو سلم على ذي نجيله كفر ولو قال الجوسي يا استاذ تعظيما  
 كرا انتهى فعلى قياس هذا ينبغي ان يكفر ايضا فيما قاله ابي وامى تعظيما للكافر والظاهر  
 والله اعلم وفي الخلاصة في كتاب الصلاة الا قد ابا اهل الاما جاز لا الجهمية والقد رويته  
 والرافضي العالي ومن يقول بخلق القرآن والخطا بيته والمبتهمة وجملة ان من كان من اهل  
 فليست ولا يفلون هو اه خي لا يحكم بكونه كافرا تجوز الصلاة خلفه وتكفر انتهى وفي البرازية  
 يسيل الزعفراني عن يزع انه راي ابن ادم يوم التروية بكوفة وراه ايضا في ذلك اليوم بمكة  
 قال كان ابن مفضل يكفر ويقول هذا من المعجزات لاس الكرامات واما انا فاستجمله ولا اطلق  
 عليه الكفر وقال محمد بن يوسف يكفر على هذا ما يحكيه جملة خوارزم ان فلانا يصلي سنة الفجر  
 بخوارزم ويصلي فرضه بمكة وقد ذكر علماءنا انما هو من المعجزات الباري ما جاز الموتى وقيل ما اعما  
 حية وتساو القوم اشباع الجمع من الطعام القليل وخروج الما من بين الاصابع لا يكر اجزاء  
 بطريق الكرامة الاولى وحل المسافة من قيل المعجزات لقول عليه السلام زويت لي الارض  
 لموجازة لغيري لم يبق فايك التخصيص او لانه لا اسر بالجمع وذلك خاصة بالنبي  
 عليه السلام لكن في كلام القاضي الامام ابي زيد الدبوسي في كتاب الدعوي ما يدل على انه ليس  
 بكفر انتهى كلام البرازية فالصاحب جامع الفصولين بعد ذكر قوله الزعفراني الذي يذكر  
 قبل اسطر او قول فينبغي ان لا يكفر ولا يستجمل لانه من الكرامات لاس المعجزات اذا المعجزات  
 لا بد فيها من التحدي ولا تحده هنا فلا محجة وعند اهل السنة تجوز الكرامات انتهى يقول  
 الحقيير لقد اجارنيما افاد ووافقنا في مناقب الامام الاعظم للبرازي ايضا ولا يلتفت الي  
 ما قاله محمد بن يوسف المروفي باب حنيقة البخاري من تكفير من قال روي ابن ادم في يوم  
 عرفة بعرفات وبالبصرة في ذلك اليوم ايضا فان حل المسافة من قيل الكرامات لا المعجزات  
 وعلى تقدير ذلك لا يلزم الكفر لكون المسئلة متخلفا فيها فانه ذكر في كتب الكلام ان ما هو  
 من المعجزات الكبار كخلق البحر وانقلاب المصاحفة هل يجوز وجوده كرامة ام يجتمع  
 بصاحب المعجزة اختلف اهل السنة في ذلك والصحيح عدم جواز كرامته وان جاز  
 استدراجا كاجا الحضر عليه السلام بعد قتله من الدجال فلما كان متخلفا فيه لا وجه

كان



لنكفر المجوز انتهى وفي مختارات النوار السحر يسبح ويدعي الخلق نفسه يقتل لردته  
 وساحر يسبح وهو جاحل لا يستتاب منه ويقتل اذا ثبت سحره دفعا للفر عن الناس  
 وساحر يسبح ولا يعتقد به لا يكفر واما العزيمون واهل البهجة من خدعة الشياطين  
 ولهم في علم الغيب فيما كانوا ابغضوا انتهى وفي الخلاصة من قال به جهلا رايد سبيلت ليست  
 يكفر يقول الحقيق لم وجهه ان القيمة سنة وهو استغف بها فيكفر وفيها رجل لم اربع  
 نسوق والمجارية فاراد ان يشتري جارية اخرى فلامه رجل غاف عليه الكفر انتهى  
 يقول الحقيق وذلك لان الله تعالى نفى عنه اللوم بقوله والذين لم لغروهم حاقطون الا على  
 اروجهم او ما ملكت ايمانهم فانهم غير ملومين وفيها في كتاب الكراهية سمعت القاضي الامام  
 ان المناظر ان اراد بالناظر تحصيل الحكم بكفر وراية في موضع وعند لا يكفر ويخشى عليه  
 الكفر انتهى وفي الثانية من سمع قولنا كذا فقال لا يقبله خدا من مروج تراست كروانا  
 او قال براس دروغ تو برکت كذا قال بعضهم هذا قريب من الكفر انتهى وفي اداب المنازل  
 ومن كذب فقال له اخبر بارك الله في كذا بك كذا القابل انتهى وفي الظهيرية من ذبح شاة في وجه  
 انسان دقت الخلق او القدر او ما شبه ذلك من الجوازات كذا انتهى وفي البرازيل  
 الجوزة جوارق يتخذ في المحلات والاسواق عند قدوم الحجاج والفرقة والاسرا  
 ويذبح الابل البقرة والعتمة لوجه القادم وقد كان المذبح مبيتة واختلف في كفر  
 الذابح انتهى وفي النية فلا الامام الفضل بكفر الذابح وقال الامام اسماعيل الزاهد  
 يكن أشد الكراهة ولا يكفر لانا لاسي الظن بالوس انه يتقرب الى الادى لهذا الضم انتهى  
 وفي سابق الامام الاعظم ان رجلا ساله عن قال لا ارجو الجنة ولا النار ولا لطف  
 الله تعالى واكل الميتة واصل بلار كوع وسجود وشهد عالم ان و بعض الحق واجبة الفتنة  
 فقال اصحاب الامام امر هذا الرجل مشكل فقال الامام هذا رجل يرجو الله لا الجنة ويجاف الله  
 لا النار ولا يخاف الظلم من الله في عذابه ويأكل السمكة الجراد ويميل على الجبانة ويشهد بالتوحيد  
 ويقتل الموت ويحب الولد والماله وما قننته فقال السائل وقل امسه وقال شهد انك  
 وما للعلم انتهى وفي اخر الفتاوى الظهيرية سئل الامام الفضل عن قال انا لا اخاف النار  
 ولا ارجو الجنة وانا لخالق الله تعالى ارجو فقال قوله لا اخط النار ولا ارجو الجنة غلط  
 فان الله تعالى خوف عباده بالنار وقوله فاتقوا النار التي اعدت للكافرين ومن قيل له خف مما  
 خوفك الله فقال لا لخالق الله بذلك كذا انتهى وفي البرازيل رايته قنوى شيخ الاسلام  
 جلال الدين الكرلاي ان مسهل الرقص كافر انتهى والكراي المذكور هو صاحب الكفاية  
 في شرح الهداية وذكر في التمهيد ان من اباح اللعب والرقص والعباد الشمر فيستور ولا  
 يكفر لان حرفها ثبتت بخبر الواحد انتهى يقول الحقيق التحقيق في وجه التوفيق الناطع

وهو حق

للنزاع في امر الرقص السماع يستند على تفصيل عظيم اذكر في عوارف المعارف واجبا العلوم  
 ونحوها فلا فقه ما اجاب عنه العلامة الغرير الشيريكاني ما شاء عليه رحة الخالق يا يسا  
 لما استغنى عن ذلك بقوله

ما في التواجد ان حقت من جرح ولا التمايل ان اخلصت من باس  
 فقتل تسعي على رجل وحق لمست دعاه مولاه ان ليس على الراس  
 الوخمة فيما ذكر من الاوصاف عند الذكر والسماع للمعارفين الصارفين او قائمهم الى حسن  
 الاحوال السالكين لما للكنز لم يلبط القسم من قباج الاحوال فهم لا يستقيمون الا بالله ولا  
 يثبتون الا بالله ان ذكره فاحول ان شكروه باحوال ان وجدوه صا حوا وان شهدوه  
 استراحو وان سرحو ان حضرة فربه سا حوا ان غلب عليهم الوجه بغلبا فنه وشربوا من  
 موارد اراته فهم من طرقة طوارق الهيبة فخر واذاب ومنهم من برقت له بوارق اللطف  
 فتجرك وطاب ومنهم من طلع عليه الحب من مطلع الرب فسكر وغاب هذا ما عني في الجواب  
 والله اعلم بالصواب ومن يكن وجده صحيحا فلم يحتج الى قول المعنى من له من ذاته  
 طرب قديم وسكر دائم من غير دون انتهى جوابه بعبارة السنية واخذ الكرما ذكره  
 من نظم ونثر من الفتوحات المكنية **الخاتمة** في ذكر فوائده عديده

قد صر

**مهمة اكد سديدة الاولى** في حكم من صدر عنه ما يوجب الكفر في بيان من يقتل  
 سياسة لا كمواد خلاصة ما ذكر في الكتب المعتمدة ان ما في كون القول به او الفعل به او الاعتقاد  
 به كذا اختلاف يوم صاحبه بالثوبة اي يتجدد بالايان والرجوع والتبري عن ذلك ويتجدد  
 النكاح ايضا وانما يومرهما احتياطا وما يخطا ولم يقل احدا بكفر به يوم صاحبه بالرجوع  
 والاستغفار فقط اي لا يومر بتجدد الايمان والنكاح واما ما كان كفر بالاخلاق فقد قالوا  
 ان مرارته والعباد بالله بقول او فعل يوكفر وقا قايير من عليه الاسلام في الحال وتكشف شبهته  
 ويحس ثلثة ايام فقط ان استعمل وقتل مطلقا ويرى عليه الاسلام في كل يوم من التاجيل  
 فان اسلم وتاب بالتبري عن كل دين سوى دين الاسلام او عما انتقل اليه بجان وان لم يتب  
 يقتل وقيل قبل العز ترك الذنب بلا ضمان وتبين امراة المرتد بلا طلاق عند الامام وس  
 حتى يصح منه تظلمها لكن عليه من النكاح والمسمى لو بعد الدخول عليها العدة ولو قبل الدخول  
 فعليه نصف المسمى ويحد بينهما النكاح ان رضيت زوجته بالعود اليه والا فلا تجز  
 ويعتق عبادات المفروضة التي تركها في الاسلام السابق لان ترك الفرض معصية وهي  
 تبقى بعد الرد وما ادى منها في السابق يبطل اذا كفر بحجب العمل بالاخلاق ولكن لا يحجب  
 قضاء بعد الاسلام سوى ما يحجب فانه يجب وهذا لانه بالردة صار كانه لم يزل كافر اسلم  
 ومو عن فقيه ايج دون قضاء سائر العبادات والمولود دينه ومن امراته قبل تجديده



النكاح بالوحي بعد الردة يثبت نسبه منه لكن يكون زنا ولو ارتد مرارا وجدد الاسلام به  
والنكاح في كل مرة فعلى قول الامام يخل له امراته بلا اصابة الزوج الثاني اذ عند الردة  
ليست بطلاق واما الزوج عن الاسلام يكون طلاقا وعقد رده واما بغير طلاق وعند  
م كلاً ما طلاق وهذا اذا ارتد الزوج اما لو ارتدت المرأة قال بعض المشايخ لا يفسد النكاح  
ولا يورث يديه سد هذا الباب عليهم ويعزها الحاكم او يحبسها قدر ما يرى حتى تسلم  
وتتوب وقال عامة المشايخ يفسد النكاح بلا طلاق لكن يحبسها القاضى على الاسلام وتجديد  
النكاح مع زوجها ولو بدنياً وعليها العدة ولها السكنى لا النفقة ولا شيء لها عليه لو قبل الزوج  
وبعد الردة يجب الا يسمى او يهرس او يثل ويحرم ذبيحة المرتد ويصد مطلقاً ويؤبد له من ماله  
موقوفاً ان اسلم عاد وتوقف معاوضته ويبيع وشراؤه وهبته واجارته واعتاقه وتدينه  
وتكاتبته ووجبتة وتبينه ان اسلم لغدره الا بطل ولا تقبل المرتدة عندنا لكنها تحبس  
ابداً حتى تتوب وعقد الشافعي تقبل مع اسلام جى معتوم يقبل الاسلام ويوفى الحق من الباطل  
وكذا اسلام المكره لو حارب الا لو ذمها مجود الكفر فبينة وجود الردة عوداً الى الاسلام الكفر خلاصة ما في  
الخلاصة والفايضة والبرازية وغيرها وفي مجموعها الطامل من المويدي تغلق من الحايي من متكمل  
بكله الكفر نطق امراته لو سلمت والا فلا وهذا اذا لم يكن رتداً جاعلاً وانطلق مطلقاً وعدم الردة اذا  
اذا تكلم بها خطأ او شيئاً فاولم يعلم معناها او عدا ولم يعلم معناها ولو علم معناها فتنكح بها  
عدا كان مرتداً ولا تطلق لو تنكحت بها طامته بمعناها هذا في حق الله تعالى اما في حق غيره فموقوف  
بين كلامها فظاً لو الواهان علماً نطق امراته وان اها تنكح لا تطلق ولو عالمة بانه كفر  
انتهى وفي الاشياء كل مسلم ارتد يقتل ان لم يتب الا المرأة ومن كان اسلامه تبعاً والصبي اذا اسلم  
والمكره على الاسلام ومن ثبت اسلامه بشهادة رجل وامرأتين ومن ثبت اسلامه برجلين ثم  
رجعا انكار الردة توبة فارتدوا شهدوا على مسلم بالردة وموسم لا يتعز من لا لشكايه الشهود  
بل لان انكاره توبة ورجوعه فبينة قولهم تقبل الشهادة بالردة من عدلين ثبوت احكام الردة  
ولو تاب من حبس لا عمال ويطلقان الوقف ويبنون الروضة والمراد امانة او قتل على رده  
لا بد من في مقابر اهل مله بل يلقى في حفرة كالكلب والمراد اقع من الكافر الاصل انتهى وفي مجموع  
بعض العلماء المرتد الذي لا يقتل ان لم يذب يحبس حتى يتوب انتهى وفي المنيعة والساحر والكاهن  
لا يستتاب ويقتل عند الامام ومحمد خلافاً لابن يوسف والزيد يستتاب عند ما وجد  
الامام فيه روايتان انتهى وفي بعض الفتاوى الساحر يقتل اذا علم انه ساحر ولا يستتاب  
ولا يقتل قوله اجمع عن السحر واوجب بل اذا ارتد ساحر فقد حل دمها وكذا اذا شهد به الشهود  
ولو قال كنت ساحر او قد تركته فلو قبل الاخذ يقتل قوله والا فلا وكذا الوثبت ذلك بالشهود  
وكذا الكاهن انتهى وقال العلامة ابن كمال بانسان في رسالة الزيد بن قيس قال الفقيه ابو الليث

موم

اذا قاب الساحر قتل ان يوحى تقبل توبته ولا يقتل وان اخذ ثم مات لم تقبل توبته وكذا الزند  
المردف الرابع وقال الامام قاضى خال والقوى على هذا القول وانما قال هذا لان هناك لا اخر  
ذكر البرازي ان الساحر لا يستتاب ويقتل والزيد بن عدى يستتاب انتهى قال صاحب  
الخلاصة وفي الموازى الحناق والساحر يقتل ان اخذ الا انها ساعيان في الارض بالاعتقاد  
فان تابا ان كان قبل الظفر بها قبلت توبتهما وبعد ما اخذ لا تقبل ويقتلان كافي فطاع به  
الطريق وكذا الزيد بن المردف والعاى اليدى الى مذهب الاحاد قال رحمه الله والابا حى  
على هذا ولا تقبل توبته انتهى كلام العلامة وفي المختارات ساحر يسحر ويهوى به عيانه يخلق ما  
يفعله بكفر ويقتل لردته وساحر يسحر ويوحى ولا يعتقد به لا يكفر قال الامام الساحر  
اذا اقربهم او ثبت باليمين يقتل ولا يستتاب منه والمسلم والذي في الحرم والعبد فيه  
سواً وقيل ساحر المسلم يقتل وساحر اهل الكتاب لا يقتل واما المرأة اذا اقرت به او شهد  
الشهود عليها بانها ساحرة لا تقتل ولكن تحبس وتضرب حتى يستبين لهم التوبة بتركها  
وكذا الامة والمزينة واما المخزون واهل النيرجات من حرمة الشياطين ويدعى علم  
الغيبة فاما كافران ايضا والمرتد من الساحر غير المشعور ولا صاحب الظلم ولا الذى يعتقد  
الاسلام انتهى يقول الحقيرة الساحرة لا تقبل بعارضه ما في الخلاصة انها تقتل بردها  
لو تعتقد انها تخلق ما تفعل وان لم تقبل الردة لكن الساحرة تقتل بالاشهاد من  
عمره صلى الله عنه انه كتبه الى عماله ان اقتلوا الساحر والساحرة انتهى فلعن المسيلة  
روايتهم والله اعلم وفي التمهيد اهل الاموال اذا اخلت بدعتهم بحيث يوجب الكفر فانه  
بياح قتلهم جميعاً اذا لم يرجعوا ولم يتوبوا واذا تابوا او اطلوا انقبل توبتهم جميعاً الا بالاجبة  
والخائنة والسبيعة من الروافض والقرامطة والرافضة من الفلاسفة لا تقبل توبتهم  
بما لمز الاحوال ويقتل بعد التوبة وقبلها لانهم لم يعتقدوا بالصانع تعالى حتى يتوبوا  
ويرجعوا ولا يعضهم ان تاب قبل الاخذ ولا يظلم تقبل توبته والا فلا وموقفاً قول الامام  
وموقفاً حسن جداً ما في بدعة لا توجب الكفر فانه يجب المنع من راي وجهه يمكن ان يمنع  
عن ذلك فان لم يكن بلا حبس وضرب ويجوز حبسه وحزبه وكذا لو لم يكن المنع بلا سيفه ان كان  
وليسهم ومقتداهم جاز قتلهم سياسة وانتفاعاً والمبتدع لوله دعوى ودلالة للناس  
الى بدعته ويتوهم منه ان ينشر البدعة وان لم يحكم بكفره جاز للمسلطان قتله سياسة  
وزجر الان فسله اعلى واعم حيث يؤثر في الدين والبدعة لولا ان كفاها قتل اصحابها  
علما ولو لم يكن كفا لا يباح قتلهم علماً بل يقتل معلمهم ورييسهم ومقتداهم وزجرا وانتفاعاً  
انتهى واما حكم سب النبي صلى الله عليه وسلم فقد قال البخاري الشهير بحسب جلي من غفل  
علما ولو السلطان سليم خان بل يابيد خان الغماني في رسالة لطيفة فيها



روا على البرازية في حكم تلك المسئلة اعلم ان سب النبي صلى الله عليه وسلم كفر وانذاره لا نه من ذلك  
لنفيهم والايان الثابت بالادلة القطعية التي لا شبهة فيها فسيه جوده فيكون  
كفر فيقتل به ان لم يقب هذا الجمع عليه بين المجتهدين لكنه ان تاب وعاد الى الاسلام تقبل  
توبته فلا يقتل عند الحقيقة والسافعية خلافا لما لا يكتفى والحالفة على ما صرح به شيخ  
الاسلام على السبكي في كتاب السيف المسلول في سب الرسول وذكر في الحادي من سب  
النبي عليه السلام يكفر ولا توبة له سوى تجديد الايمان وقد قال بعض المتأخرين لا توبة  
له اصلا فيقتل حدا اشتد لا لا يقول عليه السلام من سب نبيا فقتلوه لكن الاصح انه  
لا يقتل بعد تجديد الايمان ولانه عليه السلام نبي ميارضى الله عنه من قتل من قال لا اله الا الله  
محمد رسول الله من اهل مكة الذين امرهم عليه السلام بقتلهم بما روى عنه عليه السلام انفا  
لسبهم النبي عليه السلام فقال على رضي الله عنه هذا من خوف السيف فقال عليه السلام  
ان شرت قلبه وقال في آخر تلك الرسالة المفهوم من كلمات صاحب الشعلان قتل الساب  
ليس حدا عند الحقيقة بل كفر والكفر يزول بالتوبة والاسلام فيزول القتل من ذوال  
سيه ثم قال وباجلته فقد تدبنا كتب الحقيقة فلم نجد القول بعدم قبول توبة الساب  
المسلم عندهم سوى ما ذكر في الفتاوى البرازية وقد عرفت بطلانه ومنشأ غلطه فيما مر  
في اوائل الرسالة فتذكره وقال هذا الذي فكرناه الى هنا حكم المسلم الساب وما الذي اصرح  
بسب النبي عليه السلام او عرض او استخف بقدره او وصفه بغير الوجه الذي كفر به فغره  
اختلاف فخذ الحقيقة لا يتقضى عهده فلا يقتل لان ما هو عليه من الكفر بالله اعظم  
ولكن يعزرو ويؤوب وعند السافعية والمالكية يتقضى عهده فيقتل انتهى يقول  
الحقير بوبه ما ذكر من من خطبة ما في البرازية ما ذكر في بعض الفتاوى فتفلا عن كتاب الخراج  
للإمام أبي يوسف ان من سب النبي عليه السلام يكفر فان تاب تقبل توبته ولا يقتل عنده  
وعند الامام خلافا لما انتهى هذا وقد لجا ب العلامة ابو السعود الفتى عن هذه المسئلة  
حين استفتى عنها بما حاصله ان المسئلة اختلفت فيه فقد عرض على السلطان المجاهد في  
سبل الرحمن سليمان خان ابن سليم خان فاجمع بين القولين والرعاية للذهبيين  
بان الاول ان ينظر الى حال الشخص النابيه عن سب النبي عليه السلام فان فهم منه  
صحة التوبة وحسن الاسلام وصالح الحال يعمل بقول ابي حنيفة في قبول توبته  
ويكتفى بالتعزير والجس ناديا وان لم يفهم منه الخير يعمل بمذهب الجفر فلا يعتمد على  
توبته واسلامه ويقتل حدا فان السلطان جميع قضاة ممالكه ان يعلموا بعد اليوم  
هذا الجمع لما فيه من النفع والقمع هذا خلاصة ذلك الجواب شكر الله سعيه يوم الحساب  
**الغاية الثانية** فيما يكون اسلاما عن الكافر ولا يكون عابدا للصنم والمشرک

بالله والمشرک لو حدا يقتله تعالى كالتوبة والمناوبة اذا قال لا اله الا الله او  
قال اشهد ان محمدا رسول الله او قال اسلمت او امتت بالله او انا على دين الاسلام او على  
الحقيقة يحكم باسلامه كذا في الوجيز وفي الميمنة وكذا لو قال انا مسلم او قال انا على  
دين محمد او على الاسلام وعن محمد بن يحيى قال امتت بالله ويحمد ويملج من عند الله وقبلت  
الاسلام وترك ديني انه يصير مسلما الوثني من لا يقر بوجود نبية الله تعالى اذا قال  
لا اله الا الله صار مسلما حتى لو رجع عن ذلك يقتل ولو قال انا مسلم صار مسلما ولو قال اردت  
بما في سلم اي على الحق لم يكن مسلما وثني قال اشهد ان محمدا رسول الله صار مسلما ولو قال  
اشهد ان لا اله الا الله لا اله الا الله منكر للامر من جميعا فيما شهد في الاسلام وكذا لو قال  
انا مسلم او قال انا على دين محمد او قال انا على الاسلام يحكم باسلامه ولو مات يصلى عليه لان هذه  
الاعاظ دليل الاسلام ظاهر او بنا الاحكام على الظاهر فيقول بالتوحيد ويحمد الله رسالة  
لو قال لا اله الا الله لم يصير مسلما واذا قال الله محمدا رسول الله صار مسلما وكذا لو قال ابتدا  
محمد رسول الله او دخل في دين الاسلام قالوا واليهود والنصارى اليوم بين ظمائر  
المسلمين لو قال واحد منهم لا اله الا الله محمدا رسول الله لا يحكم باسلامه حتى يثبت عن  
دينه بان يقول بقرات من اليهودية والنصرانية لان بعضهم يقولون محمد رسول الله  
الى العرب لا الى بني اسرائيل وايضا لا بدح التبرج ان يقول دخلت في دين الاسلام  
لا تخال الله ببراس اليهودية ودخل في النصرانية او على عكسه فلا يحكم باسلامه  
ما لم يقل دخلت في الاسلام وعن بعض الشيوخ اذا قال اليهودي دخلت في الاسلام يحكم به  
باسلامه وان لم يقل بقرات من اليهودية لان قوله دخلت في الاسلام اقرار منه بدخوله  
حادث في الاسلام وهكذا ذكر الكرخي لو اعترف اليهودي انه على دين الاسلام او قال انا  
مسلم قال الامام او لا لا يكون هذا اسلاما حتى يبرأ من اليهودية ثم رجع وقال يكون اسلاما  
يهودي او نصراي قال انا مسلم او قال اسلمت يسئل عنه اى شئ تريد ان قال اردت به ترك  
الدين اى اليهودية والنصرانية والدخول في دين الاسلام يكون مسلما حتى لو رجع بعد ذلك  
يقتل وان قال انا مسلم في دين الحق لم يكن مسلما وان لم يسئل عنه حتى صلى جماعة مع المسلمين  
كان مسلما وان مات قبل ان يصلى جماعة فليس مسلم وعن الحسن بن زياد اذا قيل لزيدي اسلم  
فقال اسلمت كان اسلاما لا نه خاطبه بجواب ما كلف به اما المجوس اذا قال اسلمت او قال انا  
مسلم يحكم باسلامه لانهم لا يدعون لا تقسم وصف الاسلام بل يدعون شئمة فيما  
ينتمون مسلم ونصراي تنازع في شئ فيقول انما يباع من المسلم فقال النصراي انا مسلم  
لا يصير مسلما ما لم يقل انا مسلم شكك قالوا فيبغى ان يصير مسلما باناسلم كافر صلى  
مع المسلمين جماعة يحكم باسلامه حتى لو انكر صار مسلما لا لو صلى وحده اذا كفر لم يصلى



جماعة على هيئة جماعة المسلمين وقال الناطق اذا صلى صلاة في وقتها وحده تنبها الي  
 القبلة صار مسلما لا لوني غير وقتها والى غير الكعبة ولو صلى الجماعة مطا صار مسلما ولو اقتدى  
 بمسلم صلى خلفه حكم باسلامه لا لولم المسلمين لو شهدوا على الكافر انه صلى بجماعتنا صار مسلما  
 اما ما كان او ما هو ما لو شهدوا انه كان يؤذن ويقيم فان جعلته مسلما كان الاذان منه في  
 السجود والخضوع ان قالوا اسمعنا يؤذن في المسجد لا يحكم باسلامه حتى يقول يؤذن للمسلمين ولو قالوا  
 رايانا يصل سنة وقال صليت صلاة لا تقبل شهادتهم حتى يقولوا اصلى صلاة تتاواستقبل  
 قبلتنا يقول الخبير هذا يشترط انهم قالوا ابتداء اصل صلاة تتاوا يحكم باسلامه وقد صرح به لك  
 في المنيعة ومن رحمه الله قالوا اصل وحده صلاة تتاواستقبل قبلتنا يحكم باسلامه انتهى  
 قال بعض المشايخ لو اذن كافر وقت الصلاة صار مسلما كافر صام او حج اداى الركعة يحكم باسلامه  
 في ظاهر الرواية وعن ملاحم دلي وشهد المناسك مع المسلمين يكون مسلما لا لولي ولم يشهد  
 المناسك او شهدها ولم يلبث وان شهد واحد وقال رايته يصلي في المسجد الاكبر وشهدا  
 وقال رايته يصلي في مسجد كذا تقبل شهادتهما ولا يقبل وعجير على الاسلام كافر لقن كافر اخر  
 اسلام لم يكن مسلما وكذا اذا علم القرآن او قرأ القرآن لنفسه شهد على نصراني انه اسلم وهو  
 ينكر لا تقبل شهادتهما وكذا لو شهد رجل وامرأتان من المسلمين وتبرك على دينه وجميع العمل  
 الكفر فيه سواء لو شهد نصرانيان على نصرانية انها اسلمت جازا جرح على الاسلام وهذا  
 كقول الامام يقول الخبير وجه الوقت بين كونه الشهود عليه نصرانيا وبين كونه نصرانية  
 حيث تقبل الشهادة عليها لا عليه امر دقيق بالقبول خفيق قائل والله في التوفيق  
 وفي النوار تقبل شهادة رجل وامرأتين على الاسلام وشهادة نصرانيين على نصراني اسلم قوله  
 الخبير جميع ما ذكر من اولا القابلية الثانية الى هنا خلاصة ما في الحاشية والوجيز والمراد بالظا  
 بين عباراتهم حاذفا مكرراتهم وفي البراءة جود الكفر توبة انتهى وفي المراد بالمراد الياس  
 غير مقبول بخلاف توبة الياس لان الكافر اجنبى غير عارف بالله تعالى وابتدا ايمانا وعرفانا  
 والناسق عارف حاله حال البقا والبقا السهل من الابتداء انتهى وفي شرح المقاصد والظاهر من  
 كلام النبي عليه السلام قبول توبة الموسى المذبذبة ما لم تظهر علامات الموت انتهى وفي الكشف في  
 تفسير قوله تعالى انما التوبة على الله للذين يعملون السوء بجهالة لان وقت الاحتضار  
 هو الوقت الذي لا تقبل فيه التوبة لما رواه في خبر القبول وعن ابن عباس رضي الله عنهما قبل ان  
 ينزل به سلطان الموت وعن الامام كل توبة قبل الموت فهو قريب وعن النخعي ما لم يوحى  
 بكلمة اى يحرى نفسه وروى ابو ايوب عن النبي عليه السلام ان الله يقبل توبة العبد  
 ما لم يغتر انتهى وفي الكشف وسال الله بقلب صادق ان يقبل توبتنا ويغسل عاصمتنا  
 ورحمتنا وبقا ويميتنا تايبا منيبا انه كان لوعا عباده سميعا جيبا والله اعلم

الله ص

**القابلة الثالثة** في اصول عقايد اهل السنة والجماعة مما اوجب  
 الشرع على كل مسلم حفظه وسامعه وكذا الاجمال في هذا الباب يقول كل واحد من ذوي الالباب  
 امتن بالله ولا يكتف وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خبى وشعم وتفسير ذلك  
 بوان يعتقد ويقول كل فرد من ذوي القبول الله هو الاله الواحد الاحد الصمد الذي لم يلد  
 ولم يولد ولم يكن له كفوا احد الى القادر العليم السميع البصير الحكيم الرحيم العزيز القهار  
 الموجود بلا علة الواحد بلا عدد الغنى عن الاستغاثة والمرد المقدس عن الاحتياج الي  
 الامانة والارزمنة والمرد المتقرب بصفة التقدم المتمتع عليه الرزوال والعدم الصانع الخالق  
 لجميع الكائنات العالم بكل ذرة من الجبريات والكليات من جميع الاشياء الموجودات بما معنى  
 وفاته من جاد وحى على به الوفاة وما هو حاله وما هو مستقبله وان ابد الاباد من الاوقات  
 ومن جميع ما كان وما سيكون ابد من الحركات والسكنات العارضة لجميع المخلوقات لا يغير  
 عن علمه متفادرة في الارض ولا في السموات الاول الاخر لا بداية له ولا نهاية وكل شئ  
 لوجوده بغيره والميل واطية موسى لا لالاشياء ومورب العرق والعظمة والكبرياء لا يشبهه  
 شئ ما سواه ومورب كل شئ مولاه لا ضد له ولا ند له ولا عد ولا شريك له ولا نظير  
 ولا يعجز له ولا ورير ومورب واجب الوجود لذاته قديم باسمايه وصفاته ليس بحسيم ولا جوار  
 ولا عرض ولا مصور وليس بركب ولا متغير ولا متجز ولا متبعض وكل هذا ثابت  
 مقرر ومورى بلا كيف اذ يراه المؤمنون وهم في الجنة فضلا من واحسانا ورحمة  
 ومنة وما ورد فيه النقص من السمات في الصفات نحو الرحمن على العرش استوي ويبقى  
 وجهه ربك ويبد الله فوق ايديهم ونحو ذلك ملود في الاحاديث والايات نوس نظام وتنوع  
 الله عن حقيقته ونقص علمه الى عالم السر والخيالات لانه من المتشابهات ولا نوقاها  
 اذ فيه ابطال ما ورس الصفات والله خلق العرش والرش وما بينهما من الافلاك وموسم  
 عن الركن والمكان اذ هو خالها فلا يقال انه هنا وهناك سواء المنقصة بجميع صفات الكمال  
 والمقدس عن طالات النقص والزوال خلق الاشياء بلا مادة ولا مثال ولا ضرورة وكلها بعلمه  
 مشولة محصورة الكل مستحق تحت عظيم قدرته ولا تتحرك ولا تسكن شعرة ولا ذرة  
 الا بارادته وقدرته وكل ما يقع في العوالم كلها من خير وشئ وتنع وضو وحركة  
 وسكون وما كان وما سيكون بعلمه ومشيئته وخلقهم بارادته لا يحل في شئ ولا  
 يحل فيه غير من حى وجاد تعالى ربنا عن الحلول والاتحاد لقد تنوع عن التقايص  
 والفحشاء وقدرته صلحة لجميع الاشياء لا يجري عليه زمان واحوال ولا يرضى ابدا  
 بشئ من المحال الا خالق ولا رازق غير وهو المطلوب فضله وخبره هو العلى الغنى  
 عن كل شئ واحتياج اليه ما سواه من جاد وحى لا يوصف بالماهية والكمية

نظرنا  
ص



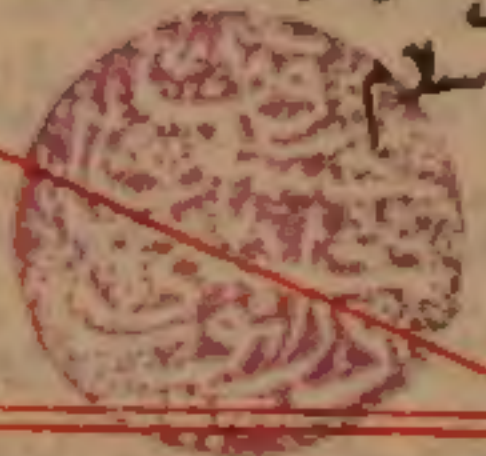
والكيفية وله صفات قد يمتد لازلية هي قسمة ذاتية وفعلية فالاولى الحياة  
والعلم والقدرة والارادة والسمع والبصر والكلام والثانية الخلق والتزويج  
والنكون والانشاء والابداع والصنع وغير ذلك من صفات الفعل كذا في الفقه الاكبر  
للامام النعمان وصفاته كلها لا يولد ولا يغير بالجسم لم يزل ولا يزال باسماته  
وصفاته لم يخلت له اسم صفاته واحدا لها لوان غير متناهية بحسب التقلبات  
وان جميع صفاته لا صفات احد من مخلوقاته لانه قدس تعالى شئ لا كسائر الاشياء  
فيعلم لا كعلمنا ويقدر لا كقدرتنا ويتكلم لا ككلمتنا ويسمع لا كسمنا ويرى لا كروينا  
تتميزها عن الاعضاء والاجزاء والكيفية كذا قاله علامتنا لم يتخل له العلم بحسب تجرد المعلومات  
وارادته ارادة واحدة لا تتجدد بقطر الارادة اذ يعلم المعلوم حين عدمه معروفا ويعلم  
انه اذا اوجده كيف يكون باقيا ويعلم الوجود بوجوده وانه كيف يكون فانينا ويعلم القايم  
حين قيامه فليما اذا فقد فقد علمه فاعدا لا تعود ذلك الفاعل من غير ان يتغير علمه  
او يحدث له علم زائد والتغير والاختلاف في انما هو في المعلوم وهذا الاختلاف ليس  
كلام النفس صوت ارجل الملائكة تحت الثرى ويصير مخ البصير في السواد في الليلة الظلماء ويرى  
مواكلم العدل المتع عن الجور والحيث والمشيئة والقضاء والقدرة وغير ذلك صفاته بلا كيف  
وما يليق اسماؤه الاله تعالى بالنظر الى بداياته فهو اكله بالنتائج والنهايات وهو متكلم  
بكلام واحد موصفة في الارض صاف للموت والاقفة وليس بحرف ولا صوت ولا كيفية  
كذا اعتقد كل من امن به وحافظه وموتكلم بكلامه بانه مخبر ذبيات لو عبر عنه بالعبودية  
فهو قوراة او بالسرانية فهو زبور او بجبل او بالعربية فهو قرآن واختلاف العبارات لا تستلزم  
اختلاف العلم كذا حققه العلماء الكرام وكلامه تعالى قديم متروا بالاسته محفوظا بالقلب  
مسوع في الاذان وفي المصاحف مكتوب مكنه ليس بحال في شئ من ذلك نثره عنه كلام رب العالمين  
وقد سمع موسى بكيفية كلامه ورفع باليكنم منزله ونظامه واسماؤه تعالى توقيفية لا يجوز  
اطلاق اسم علم لم يرد به الشرح في كل اصل وفرع ولا يجب عليه تعالى شئ يفعل بالاشياء ويحكم ما يريد  
ان عذب بعباده وان اتاب بعباده على من في العبد موطا في الجوهر والاعراض وافعاله  
ليست بمعللة بالاعراض لكنه راعي فيها حكما جليلا ومصالح تفصل على عباده من طالح  
ومصالح لغت تدرا الاشياء في الارز وقضاها وكبتها في الروح المحفوظة واصنافها ولا يلزم منه  
الاجاد والاجار ومقاييس العلوم كما هو في كتبها كلام مرفوم وذكروا ان علمه تعالى حصوري  
لا حصولي فان كل حوارث الكائنات واقعة نظر الاله تعالى والى علمه المتع عن الزمان  
في اوقاتها المخصوصة وساعاتها المحدودات ولا تستطير بالقياس اليه اذ لا يمر عليه زمان  
ولا تجري عليه احكام يقبل الملوان فلا تتفاوت الاشياء في علم الملك المتعال بالمضي

والحال والاستقبال ثم ان الله خلق عباده سلبا من الكفر والايان فخالطهم وامرهم ونهاهم  
فامن من امن بفعله واقران ونصده بغيره بكون الله وتوفيقه وكفر من كفر بفعله وانكار  
بجلائه لان من الرحمن لم يجبر احدا منهم على كفر وايان ودين ولا خلقهم موحدا ولا كافرا بل اشخاصا  
بجودين ولا افعال العباد مختارهم وكسبهم والله طالعها كما هو حالهم ودينهم ولا تقويين  
وكن امرين امرين اذ كل فعله يصدر من العبد فهو بكسبه وبحلق الله بلا شك ولا يمين غير ان  
الطاعات التي امر بها هي برضا به وعلمه واسم وحجته ومشيئته وتقديره وقضايه  
والمعاصي كلها بعلمه وقضايه وتقديره ومشيئته لا بحجته ولا باسمه ولا رضاه والمؤمنون  
يعرفونه حق معرفته كما وصف نفسه في كتابه لكن لا يقدر احدا ان يعبد حق عبادته كما  
يليق بعظيم جلاله لا يعبد الشرك والكفر الذين ما اعظم الفحشا ويعتبر بكون ذلك لمن يشا  
يجب على العباد بحجة الله الله وشكره ويكبر النعظيم وصفه وحله وذكره وله تعالى  
كتبه ترطها على انبيائه كان كل من سخطا وصوابا امر في الامم ونهى وخالطهم بها خطايا واول  
الاينسا ادم عليه السلام واخرهم محمد صلى الله عليه وسلم وموافق منهم ذكروا ثم الافضل بعد  
ابراهيم عليه السلام ثم موسى ثم عيسى ثم نوح عليه السلام وسواهم خمسة اولوا العزم وهم افضل  
مما سواهم على ما يقرب للحرز وكلهم كانوا معصومين عن الكفر بطلقا وبعد النبوة عن جميع الكبائر  
ومنعوا الصغار بعصية من يعززه الفلك الدائري سائر وانما صدر من بعضهم الزلات والخطايا  
وقد تجدد عنهم والهب العطايا وهم افضل من جميع الملائكة الكرام عليهم الصلاة والسلام وكما  
حيث لم يصدر منه معصية في ذلك عمر اذ كان ممتازا عن غيره في الكرامة ولقد عرج بحسبه  
الى السموات العلا وراى بكيفية ربه جل وعلا والملائكة عباد الله المكرمون الذين لا يعصون  
الله ما امرهم ويفعلون ما يؤمرون وهم عن جميع المعاصي معصومون وبلا كون قد لا نوثته  
والاكل والشرب لا يصنفون وانهم رسل الى الخلق من الله ليجل منهم حيريل واسرافيل وبكابل  
وعزرايل وما يجب ان يعلم ان الاستطاعة مع الفعل ولا يكلف العبد باليسر وسعد والمعدوم  
ليس بشئ والامن من الله كفر والياس من الله كفر والاجل واحد لا يتقدم لحظة ولا يتاخر  
والحرمان رقة من الله وكل حي يستوفي رزقه لغد رزق السعيد قد يشقى والشقي قد يسعد  
داو حجه بمع من الى جو التحقيق صعود كل ما يجرت في عالم الاكوان له صور في اجالية  
في اللوح المحفوظ على قوائم الاذي المتع عن الزمان وليس لوج القضاء ان له  
صورة تفصيلية في لوح المحو والاثبات على رقوم اقتضته الحكمة الالهية  
ويسمى لوح الرضا وبوالذي يلحقه التبديل والتغيير بارادة الملك القدير وعبر عن  
هذا في القرآن بسما الدنيا ورفع الاشياء الى الهذين الوجهين من قول رب الارباب  
يحو الله ما يشا ويثبت وعنده ام الكتاب وافضل البشر بعد الانبياء ابو بكر ثم عمر ثم

لا جبر ص



عثمان ثم على رضوان الله عليهم اجمعين ثم العظيمة من الغير ونكف عن ذكر جميع المعجزة  
 الاخير وخروج الرجال ورواية الارض ويا جوج ويا جوج وتروى عيسى وطلوع الشمس من  
 المغرب وسائر مشايخ الساعة ولولا يوم القيمة على ما اردت به الاخبار المعجزة كلها  
 حق والاعتقاد بها واجب وعود الروح الى الجسد في القبر حق وصعقة القبر لكل ميت  
 وعذاب القبر لكل من الكافرين وبعض عصاة المؤمنين حق وتعمير الطاعة في القبر حق  
 وسؤال منكر ويكر حق والبعث من القبور والاجساد حق والسؤال والحساب حق ووضع الميزان  
 حق وايتامى ايف الاعمال حق والقصاص فيما بين الخضاء في الرصاة باخذ الحسنات او طرح  
 السيئات حق وحض النبي عليه السلام حق والراط على من جنم حق والشفاعة ثابتة لا ينسأ  
 والاخبار المتقين تحق اهل الكبار من المؤمنين وفي رفع الدرجات لبعض اهل الجنات والجنة والنار  
 مخلوقان الان وما باقيتان ولا يقينان واهل الكبر في النار لا تبقى بل تخرج بفضل الله  
 تعالى وفي الجنان ترقى واهل الجنة والنار مخلدون فيها ابد لا يفتنى عقاب الله وثوابه سرمد  
 اعلم ان جميع ما ذكرته في هذا الفصل من هذه المسائل الاعتقادات انما هو خلاصة ما ذكر في  
 جميع المقومات والمنشورات من المختصرات والمطولات ولم ارهاه كونه بدءا لجمعية في شيء من  
 الكتب الاعتقادية واللامية وانما هي من خصائص هذا الكتاب فليقتنم بنظرها وحفظها  
 من اخراج كراوى الالباب والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب هذا اخر ما اردت ابراده في  
 هذه المجموعة من المسائل الجمة المهمة المطبوعة والاله العظم شانه والعيم فضله  
 واحسانه انفعرت ان يعصنا من الخطا والزلل في كل قول وعمل ويحتم لنا على عقاب اهل السنة  
 ويحيا لها من النيران جنة وسبيل الدخول الجنة ويثبتنا على القول الثابت في الحياة الدنيا  
 وفي الآخرة ويغفرنا في جوار رحمة الراحم بحرمة رسوله المريد بالعجزات الباهية العاظم  
 صلى الله وسلم عليه وعلى اله واصحابه المنتبين اليه والتابعين لهم باحسان اليوم الدين  
 ربنا لا ترزع قلوبنا بعد اذ نصر ديننا وذهب لنا من لذك رحمة انك انت الوهاب احسننا  
 بعفلك الواسع البين مع عبادك الصالحين المفلحين في دار الكرامة التي تعد للمتقين



دعواهم فيها سبحانه اللهم وتختيمهم فيها سلام  
 واخر دعواهم ان الحمد لله رب  
 العالمين

في

Süleymanî Kütüphanesi  
 Hasan Hüsnî  
 Eski Sayı 723